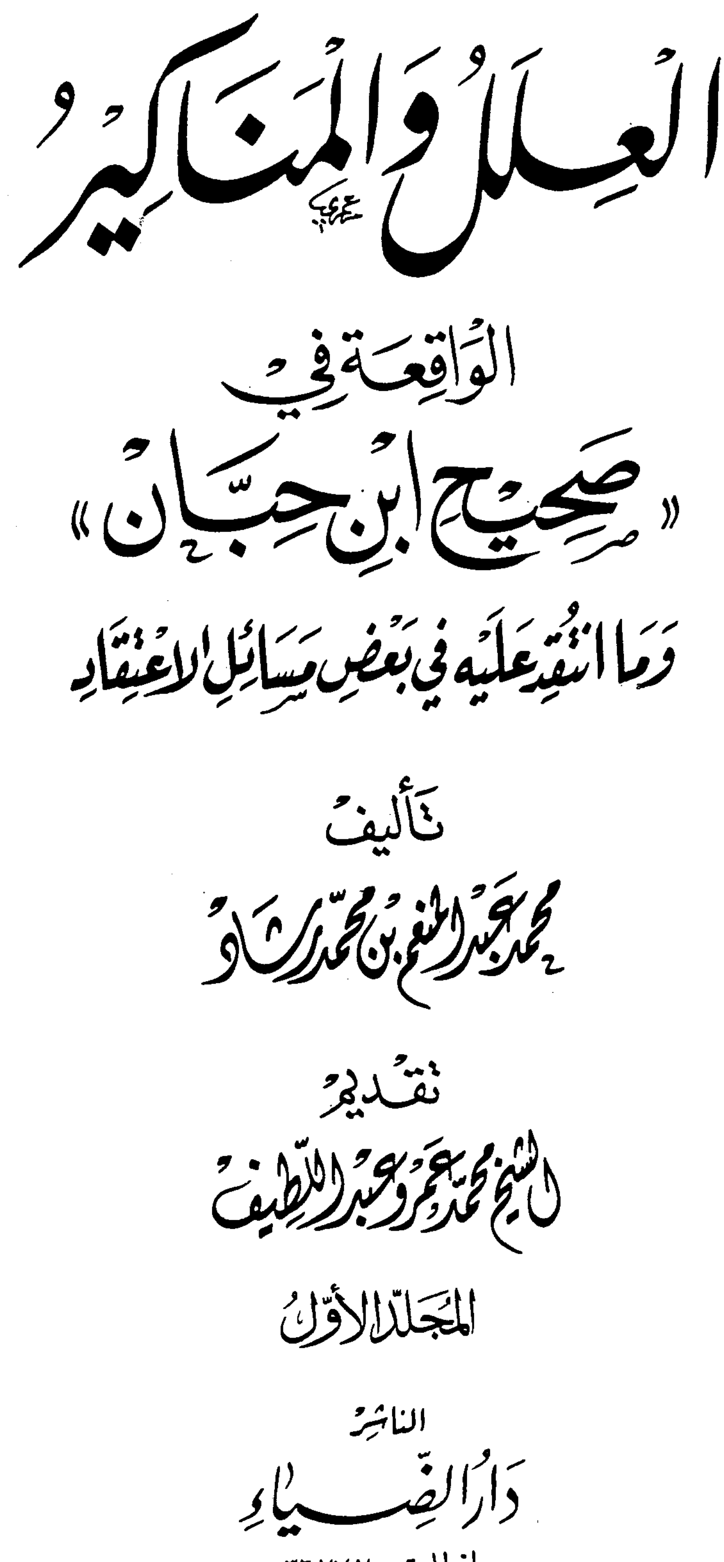

العلل والمناكير
الواقعة في
«صحيح ابن حبان»
وما انتقد عليه في بعض مسائل الاعتقاد
تأليف
محمد عبد المنعم بن محمد رشاد
تقديم
الشيخ محمد عمرو عبد اللطيف
المجلد الأول
الناشر
دار الضياء
طنطا ت: ٣٢٠٧١٤٧

لله

إِذَا قِيلَ: أَيُّ الأَرضِ فِي النَّاسِ زِينَةٌ؟

أَجَبْنَا وقُلْنَا : أَبْهَجُ الأرضِ بُسْــتُهَا

فلو أَنَّنِي أَدْرَكْتُ يَوْمًا عَميدَهَــــا

لَزِمتُ يَدَ الْبُسْتيِّ دَهْــرًا ، وبُسْتُهَا

قاله: عمران الطَّوْلَقي في أبي الفتح البستي الشاعر

العلل والمناكير

الواقعة في

« صحيح ابن حبان »

□ حقوق الطبع محفوظة للناشر □

○ الطبعة الأولى ○

٢٠٠٤م - ١٤٢٥هـ

جميع حقوق الطبع و النشر والتوزيع محفوظة لدار الضياء للنشر والتوزيع - مصر ، عضو اتحاد الناشرين المصري رقم (٣٧٨) لصاحبها : عمرو عبد المنعم سليم ، ولا يجوز لأي جهة من الجهات نشر أو توزيع أو الاقتباس أو تخزين هذا المؤلف على اسطوانات مدمجة أو أي طريقة من طرق التخزين أو تصويره إلا بإذن خطي موثق من الناشر ، وإلا يُعرض نفسه للمساءلة القانونية.

للاتصال بالدار : تليفاكس : 002040-309603 .

بريديًا : جمهورية مصر العربية - طنطا

دار الضياء للنشر والتوزيع

آخر شارع توت عنخ آمون مع شارع محمد فريد

e-mail : info@diatanta.com

our site : diatanta.com

مقدمة الشيخ محمد عمرو بن عبد اللطيف

- حفظه الله -

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا.

من يهده الله فلا مضلَّ له، ومن يضلل فلا هادي له.

وأشهد أن لا إله إلا اللهُ وحده لا شريك له.

وأشهد أن محمداً عبده ورسوله ﷺ.

أما بعد:

فإن خير الحديث كتاب الله، وخير الهدي هديُ محمد ﷺ، وشر الأمور محدثاتها، وكل بدعة ضلالة.

اللهم صَلِّ على محمد وعلى آل محمد، كما صليت على آل ابراهيم إنك حميد مجيد.

اللهم بارك على محمد وعلى آل محمد، كَمَا باركت على آل ابراهيم إنك حميد مجيد.

فإن كتاب الحافظ أبي حاتم بن حبان - رحمه الله تعالى - المصنف في الصحيح، والذي أسماه «التقاسيم والأنواع» لمن المصنفات التي تفتقر إلى اهتمام أهل العلم بها، حيث جرى الكثيرون في القديم والحديث على تلقي ما يتفرد به ابن حبان - عفا الله تعالى عنه - بالقبول، دون احتياج إلى مراجعة أسانيده ومتونه وعرضها على كتب «العلل» ومصنفات أهل الفن.

والحق أن جملة من أحاديث هذا الكتاب تحتاج إلى وقفة متأنية،

حيث لم تسلم من الشذوذ والنكارة، بل والضعف الظاهر أحيانا ، بل إن الناظر في التبويبات والعناوين التي يصوغها ابن حبان تلوح له مخالفات بينه لمعتقد أهل السنة والجماعة.

وقد قيض ربنا جَلَّ وعلا لاستجلاء هذه الأمور، من خلال ترتيب «الصحيح» المسمى بـ «الإحسان» أخاً لنا فاضلاً كريماً أعرفه منذ أكثر من عشرين عامًا بحب الحديث والاهتمام بطلبه.

وأنا -وإن كنت أخالفه في بعض وجهات النظر التفصيلية - إلا أنني أتفق معه وأؤيده في الأُطُر العامة التي يتصرف من خلالها، وفي وجوب وتعيّن الاحتياط لحديث النَّبِيّ صلى الله عليه وآله وسلم،

ووجوب وتعين الأخذ بمنهج المتقدمين من النقاد وأهل الاختصاص، وإعمال نفس الأساليب وطرائق التفكير التي هداهم الحق جَلَّ وعلا إليها.

ووجوب وتعيُّن معاملة كُلِّ حديث على انفراد ؛ للوصول إلى المترجح بخصوصه من ثبوت أو إعلال.

أقول هذا من خلال النظر في بعض نماذج من تعليقاته على الكتاب، بغير استقصاء أو تتبع.

واللّهَ أسأل أن يوفقه في إتمام هذه المهمة الشاقة، وأن يهديه إلى اتباع سبيل الرشاد، وأن يجعل هذا العمل في كفة حسناته ﴿يَوْمَ لا يَنفَعُ مَالٌ وَلا بَنُونَ (٨٨) إِلاَّ مَنْ أَتَى اللَّهَ بِقَلْبٍ سَلِيمٍ﴾ [الشعراء : ٨٩]

وكتبه:

محمد عمرو بن عبد اللطيف

مدينة نصر - ليلة الثاني من المحرم ١٤٢٣

* * *



مقدمة المحقق

إن الحمد لله تعالى نحمده، ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله تعالى من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضلَّ له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهدُ أنّ محمدًا عبده ورسوله.

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ﴾ [آل عمران: ١٠٢].

﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ [النساء: ١].

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا ﴿٧٠﴾ يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَن يُطِعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا ﴿٧١﴾﴾ [الأحزاب: ٧٠ ـ ٧١].

أما بعد:

فإن خير الكلام كلام الله تعالى، وخير الهدي هدي محمد ﷺ، وشر الأمور محدثاتها، وكل محدثةٍ بدعة، وكل بدعة ضلالة، وكل ضلالة في النار.

اللهم صلِّ على محمد، وعلى أهل بيته، وعلى أزواجه وذريته،

كما صليت على آلِ إبراهيم، إنك حميد مجيد، وبارك على محمد، وعلى آلِ محمد، وعلى أزواجه وذرِّيته، كما باركت على آل إبراهيم إنك حميد مجيد.

فإلى طلبة العلم أقدّم هذا العمل على استحياء وخوف شديد، مريدًا متضرعًا للعلي القدير أن يتقبله بقبول حسن وكما يقول القائل وقد أحسن.

فصاحبها كراكب الصَّعبة، إن أشنق

لها خَرَمَ، وإن أسْلَسَ لها تقحّم[١]

خاصة والعاملون في هذا المجال في غربة شديدة، وفتن عديدة، ووالذي فلق الحبة، وبرأ النسمة لولا حضور الحاضر من الشيوخ والأقران، وقيام الحجة بوجود الناصر والمعين، وما أخذ الله على أهل العلم أن لا يقارُّوا على كِظَّةِ[٢] ظالم جاهل، ولا سغب[٣] مظلوم، لأَلْقَيْتُ حبلها

(١) الصعبة من الإبل: ما ليست بذلول، أشنق البعير، وشنقه: كفّه بزمامه حتى ألصق ذفراه وهو العظم الناتئ خلف الأذن، بقادمة الرحل. أسلس: أرخى، تقحم: رمى بنفسه في القحمة أي: الهلكة والمعنى: أن راكب الصعبة إما أن يشنقها فيخرم أنفها، وإما أن يسلس لها فترمي به في مهواة تكون فيها هلكته. نسأل الله السلامة، والصعبة هنا هو البحث في علل الأحاديث وبيان الشاذ منها والمنكر، وعرض الحديث على كتب العلل والفوائد، والله المستعان.

(٢) الكظَّة: ما يعتري الآكل من امتلاء البطن بالطعام، والمراد استئثار الجاهل الظالم بالحقوق.

(٣) السغب: شدة الجوع.

على غاربها[٤]، ولسقيت آخرها بكأس أوَّلها، ولألفيتم دنياكم هذه أزهد عندي من عفطة عنزٍ[٥]، وكما يقول القائل: «أفلح من نهض بجناح[٦]، أو استسلم فأراح» وقد أصبح طالب العلم الصادق والمخلص ـ جعلنا الله منهم ـ بلا ناصر ومعين إلا من الله سبحانه فهو حسبنا ونعم الوكيل في وسط أناس اتخذوا الشيطان لأمرهم ملاكًا[٧]، واتخذهم له أشراكًا[٨]، فباض وفرَّخ[٩] في صدورهم، ودبَّ ودرج[١٠] في حجورهم، فنظر

---

(٤) يقال ألقى فلان حبل فلان على غاربه: أي تركه هملاً يسرح حيث يشاء من غير وازع، ولا مانع، والغارب الكاهل.

(٥) عفطة العنز: ما تنثره من أنفها، يقال: عفطت تعفط من باب: ضرب، غير أن أكثر ما يستعمل ذلك في النعجة، والأشهر في العنز النفطة بالنون، يقال: ماله عافط، ولا نافط أي: نعجة ولا عنز، كما يقال: ماله ثاغية، ولا راغية.

(٦) بجناح: أي بناصر، ومعين يصل بمعونته إلى ما نهض إليه، وإما مستسلم يريح الناس من المنازعة بلا طائل، وذلك عند عدم الناصر، وهذا ينحو نحو قول عنترة لما قيل له: إنك أشجع العرب، فقال: لست بأشجعهم، ولكني أقدم إذا كان الإقدام عزمًا، وأحجم إذا كان الإحجام حزمًا.

(٧) ملاك الشيء بالفتح، وبالكسر: قوامه الذي يملك به.

(٨) أشراك: جمع شريك فجعلهم شركاءه، أو جمع شرك، وهو ما يصاد به، فكأنهم آلة الشيطان في الإضلال.

(٩) باض وفرخ: كناية عن توطنه صدورهم، وطول مكثه فيها، لأن الطائر لا يبيض إلاّ في عشه، وفراخ الشيطان: وساوسه.

(١٠) دب ودرج. إلخ: أي أنه تربى في حجورهم كما يربى الطفل في حجر والديه يبلغ فتوته، ويملك قوته.

بأعينهم، ونطق بألسنتهم، فركب بهم الزلل، وزيَّن لهم الخطل[11]، فعل من قد شركه الشيطان في سلطانه، ونطق بالباطل على لسانه، وكما قال القائل:

لم يبق في العالمين من ذهب وإنما جُلُّ من ترى شَبَهُ[12]

دعْهم، فكم قُطِّعت رقابهم جدعًا، ولم يشعروا ولا أَبَهوا

قد مُزجوا بالنفاق فامتزجوا والتبسوا في العِيان واشتبهوا

وما لأقوالهم إذا كُشِفت حقائق، بل جميعها شبه

ولأبي الحسن الفالي ـ بالفاء الموحدة ـ ويسمى علي بن أحمد بن سلك الفالي المحدِّث الأديب الشاعر (ت: ٤٤٨) ـ رحمه الله تعالى ـ كما في «وفيات الأعيان» (١/ ٣٣٧)، وفي «الكامل» لابن الأثير (٨/ ٧٩) في حوادث (٤٤٨)، وياقوت الحموي في «معجم البلدان» (١٢/ ٢٢٦)، قال:

لَمَّا تبدّلت المجالسُ أوجُهًا غير الذين عهدتُ مِنْ علمائها

ورأيتها محفوفةً بسوى الأولى كانوا ولاة صدورها وفنائها

أنشدت بيتًا سائرًا متقدِّمًا والعين قد شَرِقت بجاري مائها

أما الخيام فإنها كخيامهم وأرى نساء الحيِّ غير نسائها

---

(١١) الخطل: أقبح الخطأ، والزلل: الغلط والخطأ.

(١٢) الشبه: ضرب من النحاس، يلقى عليه دواء فيصفر، وإذا فعل به ذلك أشبه الذهب.

ومن شعره الحسن قوله

تصدَّر للتدريس كلُّ مهوَّس بليد تسمَّى بالفقيه المدرِّس
فحقٌّ لأهل العلم أن يتمثلوا ببيتٍ قديمٍ شاع في كل مجلس
لقد هُزِلَتْ حتى بد من هزالها كُلاها وحتى ساقَهَا كُلُّ مُفْلس!

وكان ابن المبارك إذا ذكر أخلاق من سلف يُنشد:

لا تَعرِضَنَّ لذكرنا مع ذكرهم ليس الصحيح إذا مشى كالمُقْعد

وكثير منا قد مر عليه قول أهل العلم في ابن المبارك، وأنه قد جمع خصال الخير، ولم يسبقه الصحابة رضوان الله عليهم إلا بصحبتهم وغزوهم مع النبي ﷺ، ورغم عظم قدر علمهم ودقة فهمهم كانوا قليلي الكلام كثيري الأفعال، وكان ذلك فهمًا وورعًا وخشيةً لله، ولو أرادوا الكلام وإطالته لما عجزوا عن ذلك، كما قال ابن عباس لقومٍ يتمارون في الدين: «أما علمتم أن لله عبادًا أسكتتهم خشية الله من غير عيٍّ ولا بكم، وإنهم لهم العلماء والفصحاء والطلقاء والنبلاء العلماء».

وأستحسن أن أورد في هذا المقام كلمة الإمام الفذِّ الكبير، والتابعيِّ الهمام العبقريِّ النِّحرير، أبي عمرو بن العلاء (زبَّان بن عمار) التميمي، المازني البصري المولود سنة ٧٠، والمتوفى في ١٥٤ ـ رحمه الله تعالى ـ وهو أحد الأئمة القراء السبعة، وأعلم أهل عصره بعلوم القرآن الكريم، والقراءات، والعربية، والأدب، والشعر، والنحو، وكانت كُتُبُه التي كتبها

عن العرب الفصحـاء الذين خالطهم ولقيهم، قد ملأت بـيتًا له إلى قريبٍ من السقف، وكان رأسًا في حياة الإمام الحسن البصري، مقدَّمًا بين علماء ذلك العصر الأول الزاهر.

هذا الإمام الجليل رضي الله عنه يقول ـ بالنسـبة لحاله وحال السلف الذين كانوا قبله، وهو قد توفي في منتصف القرن الثاني: ما رواه الخطيب البغـداديُّ في فاتحة كتـابه «موضح أوهام الجمع والتـفريق» (١/ ٥)، وأبو البركات الأنباري في «نزهة الألباء» (ص٢٦):

«ما نحن فيمن مضى إلا كبقلٍ في أصول نخلٍ طوال!».

ثم اسمع قول شيخه مجـاهد بن جبر المكي، التابعي الكبير، وأعلم الناس في عصره بالتفسير، القـارئ الفقيه العابد الورع، والمولود في خلافة عـمـر بن الخطاب ـ رضي الله تعـالى عنه ـ فـي سنة ٢١، والمتـوفى سنة ١٠٤، فقد قـال ـ رحمه الله ـ كمـا رواه عنه ابن أبي خيثمـة في «التاريخ الكبير»: «**ذهب العلماء! فلم يبق إلا المتعلمون، وما لمجتهد فيكم اليوم، إلا كاللاعب فيمن كان قبلكم**».

وجاءت الجـملة الأخـيرة من هذا القـول، في كلام التـابعي الجليل عبيدالله بن عمير المكي قـاصٍّ أهل مكة المتوفى سنة ٦٨، كما في ترجمته في «الحلية» لأبي نعيم (٣/ ٢٦٩).

وفي «المعـرفة والتـاريخ» (٢/ ٢٣٢) للفسـوي في ترجمـة أيوب بن كيسان المتوفى سنة ١٣١ ـ رحمه الله ـ ما يلي: «قال حماد بن زيد وتلميذه ـ: قيل لأيوب السخـتياني: العلم اليوم أكـثر أم أقل؟ قال: «**الكلام اليوم**

أكثر! والعلم كان قبل اليوم أكثر».

وقال التابعي الجليل: بلال بن سعد الأشعري الدمشقي أحد العباد والزهاد المتوفى سنة ١٢٠ ـ رحمه الله ـ، مخاطبًا أهل عصره، وموازنًا بينهم وبين من كان قبلهم: «**زاهدكم راغب، ومجتهدُكم مقصِّر وعالمكم جاهل، وجاهلكم مغتر**» كما في «الزهد» لابن المبارك (ص ٦٠).

وانظر إلى ما نقله الطبري بسنده ـ كما في «تهذيب الآثار» مسند عمر بن الخطاب، الخبر رقم (٢٠٤) عن عائشة ـ رضي الله عنها أنها قالت: يا ويح لبيد حيث يقول:

ذهبَ الذين يُعاشُ في أكنافهم   وبقيتُ في خَلْفٍ كجلد الأجْربِ

قالت عائشة: فكيف لو أدرك زماننا هذا! قال عروة: رحم الله عائشة، فكيف لو أدركت زماننا هذا! ثم قال الزهري: رحم الله عروة، فكيف لو أدرك زماننا هذا! ثم قال الزبيدي: رحم الله الزهري، فكيف لو أدرك زماننا هذا! قال محمد ـ وهو ابن المهاجر ـ: وأنا أقول: رحم الله الزبيدي، فكيف لو أدرك زماننا هذا! قال أبو حميد ـ أحمد بن المغيرة الحمص: قال عثمان ـ وهو ابن سعيد ـ: رحم الله محمدًا، فكيف لو أدرك زماننا هذا! قال أبو جعفر ـ الطبري ـ: قال لنا أبو حميد: رحم الله عثمان، فكيف لو أدرك زماننا هذا! قال أبو جعفر: رحم الله أحمد بن المغيرة، فكيف لو أدرك زماننا هذا! قال الشيخ: رحم الله أبا جعفر، فكيف لو أدرك زماننا هذا».

قال الشيخ العلامة محمود محمد شاكر: «وهكذا قال الأئمة رحمهم الله تعقيبًا على حديث عائشة، أما نحن، فلا ندري ما نقول، وقد عصمهم الله أن يدركوا زماننا هذا!».

وأما أنا - الحقير الفقير إلى رب السموات والأرض - فأقول - وليس لي أن أقول في وسط هؤلاء القوم - فأقول وأفزع إلى الله ساجدًا باكيًا خاشعًا ألا يكلني إلى أحدٍ سواه طرفة عين أو أدنى من ذلك في الدنيا والآخرة وفي كل وقت وحين، فوالله لو وكلني إلى ملائكة الرحمة أجمعين لهلكت، فاللهم لا تتركني ولا تسلط عليَّ أحدًا من خلقك فأنت أرحم الراحمين ومغيث المستغيثين فأغثنا يا كريم.

وأخيرًا إليك يا أخي كتابي هذا فانظره، فإن رأيت صوابًا فهو محض توفيق من الله العزيز الوهاب، وإن رأيت زللاً أو خطأً فعليك نصحي وتوجيهي وأنا مُسلِّم مقدمًا ومقر وراجع إلى الحق بدليله وبرهانه، ولك الشكر، والعرفان.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

كتبه

أبو عبدالرحمن محمد عبدالمنعم بن محمد رشاد

ت: ٠١٠١١٣١٠٨٨

٠٢٨٣٣٤٨٩٧

ترجمة ابن حبان *

قال الذَّهبي في «السير» (١٦/ ٩٢) :

«الإمام العلامة، الحافظ المجوِّد، شيخُ خُراسان، أبو حاتم، محمد بن حبَّان بن أحمد بن حِبَّان - قال الأمير علاء وغيره: «بكسر الحاء المهملة، وبالباء الموحدة فيهما» - بن مُعاذ بن مَعْبَد - قال الأمير: «بالباء الموحَّدة» - بن سعيد - ليست في «السير» وهي موجودة عند غيره - بن سَهِيد [1]

* مصادر ترجمته: استفدتها من «سير الأعلام» للذهبي، وغيره:
«الأنساب» ٢/ ٢٠٩-٢١٠، «معجم البلدان» ١/ ٤١٥-٤١٩، «إنباه الرواة» ٣/ ١٢٢، «الكامل» لابن الأثير: ٨/ ٥٦٦، «اللباب» ١/ ١٥١، «المختصر في أخبار البشر»: ٢/ ١٠٥-١٠٦، «تذكرة الحفاظ» : ٣/ ٩٢٠-٩٢٤، «ميزان الاعتدال»: ٣/ ٥٠٦-٥٠٨، «العبر» ٢/ ٣٠٠، «تاريخ الإسلام» وفيات سنة ٣٥٤ هـ، «دول الإسلام» ١/ ٢٢٠، «الوافي بالوفيات» ٢/ ٣١٧، «عيون التواريخ»: ١١ الورقة: ١٣٠، «مرآة الجنان» ٢/ ٣٥٧، «طبقات الشافعية» للسبكي: ٣/ ١٣١-١٣٥، «طبقات الشافعية» للإسنوي ١/ ٤١٨، «البداية والنهاية» لابن كثير ١١/ ٢٥٩، «طبقات الشافعية» لابن قاضي شهبة ١/ ١٠٥، «لسان الميزان» : ٥/ ١١٢-١١٥، «النجوم الزاهرة» ٣/ ٣٤٢-٣٤٣، «طبقات الحفاظ»: ٣٤٧-٣٧٥، «تدريب الراوي»: ١/ ١٠٨، «شذرات الذهب»: ٣/ ١٦، «هدية العارفين» ٢/ ٤٤-٤٥، «الرسالة المستطرفة» ٢٠-٢١، ٢/ ٢٨٧، «طبقات ابن الصلاح» :ترجمة (١٤) ، «مختصر طبقات علماء الحديث» لابن عبد الهادي: ترجمه (٨٤٩)، «سير أعلام النبلاء»: ١٦/ ٩٢-١٠٤، «دائرةالمعارف الإسلامية»: ١/ ١٢٨، «دائرة المعارف» للبستاني: ١/ ٤٣٩، «الفهرس التمهيدي» ص ٣٧٧، و ٤٣٣، «التاج المكلل» الترجمة (٣٢٦)، «مقدمة الإحسان» للأمير علاء الدين علي بن بَلَبان الفارسي، «مقدمة الشيخ أحمد شاكر» على الإحسان: ص ٤٣ .

(١) قال الأمير علاء الدين: «بفتح السين المهملة وكسر الهاء»، وقال العلامة الشيخ أحمد شاكر - رحمه الله- : «هكذا ضبطه الأمير علاء الدين الفارسي، وهكذا ضبطه الحافظ الذهبي في «المشتبه» (ص ٣٠٦) قال : «وبمهملة مفتوحة: سهيد، في نسب أبي حاتم بن حبان». وفي=

- بن هَدِيَّة - قال الأمير علاء الدين: «ويقال: ابن معبد ابن هَدِيَّة. بفتح الهاء وكسر الدال وتشديد الياء آخر الحروف[1] - ابن مُرَّة بن سعد بن يزيد بن مُرَّة بن زيد بن عبد اللّه ابن دَارِم - قال الأمير علاء الدين: «بن مالك بن حَنْظَلَة» - ابن مالك بن زيد - قال الأمير علاء الدين: «مَنَاة» - بن

= هامش المشتبه نقلاً عن هامش إحدى نسخه المخطوطة ما نصه: «قال شيخنا العلامة الحافظ أبو العباس بن حجي: رأيته بخط أبي عامر العبدري بالمنقوطة، هكذا: محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن معبد بن سعيد بن شهيد، ونقله من كتاب غنجار»، ووقع كذلك «شهيد» بالشين المعجمة في عامة الكتب التي ترجمت لابن حبان، ولكنها نسخ مطبوعة، لا نكاد نثق بضبط شيء منها عن غير نص صريح، إلا معجم البلدان، فإنَّه ثبت في ترجمته في مادة «بست»: «شهيد» بالمعجمة، في طبعة الخانجي بمصر، وفي طبعة أوربة، وفي قطعة مخطوطة صحيحة، هي الجزء الثاني منه، مصورة عن أصل بالأستانة، وهذه القطعة مصححة متقنة، كتبت سنة ٧٠٤، وعليها خط العلامة الكبير صلاح الدين الصفدي، أنه قرأها. فهذه القطعة نستطيع أن نطمئن إلى ما ثبت فيها، وهي تؤيد ما نقله الحافظ أبو العباس بن حجي. ولكنَّا نرى - مع هذا - أن النص على الضبط بالكتابة، من الحافظ الذهبي، ثم الأمير علاء الدين الفارسي، أوثق وأحكم، إن شاء الله.

(١) قال العلامة أحمد شاكر - رحمه الله - : «وهكذا ضبطه الحافظ الذهبي في «المشتبه» (ص ٥٣٩-٥٤٠) قال: «ومن أجداد أبي حاتم بن حبان: هدية بن مرة، من تميم». وفي «معجم البلدان»، في النسخة المخطوطة والمطبوعتين: «هدبة»، وضبط فيها بالقلم بضمة فوق الهاء وسكون فوق الدال المهملة ونقط الباء بنقطة واحدة. وكذلك رسم في كثير من مصادر ترجمته. ولكن ضبط الحافظ الذهبي،وجعله في رسم «هدية» بفتح الهاء وتشديد الياء التحتية، ثم تفرقته بينه وبين الرسم الآخر، حيث قال في آخر المادة: «وبموحدة: هدبة بن خالد وآخرون»، مع توثيقه وتوكيده بضبط الأمير علاء الدين هنا بالكتابة - : كل هذا أوثق عندنا وأحكم وأرجح. بل هو الصواب. إن شاء الله.

مَنَاةَ بـن تَمـيم - زاد الأمـير عـلاء الدين: «بن مُرٍّ [1] بن أُدِّ بن طابِخَةَ بن الْياسِ [2] بن مُضَر بنِ نزار بن مَعَدِّ بن عَدْنَانِ أبو حاتم التميمي [3] - زاد

(١) قال العلامةُ أحمد شاكر - رحمه اللّهُ -:

«مر»: بضم الميم وتشديـد الراء ، ووقع في (ح) هنا - كتاب الإحسان -«بشـر»، واضحة الخط والنقط، وهو خطأ صـرف، لا يحتمل أي تصـويب. فإنَّهُ مـخالف للثابت فـي جميع مـصادر التـرجمـة أولاً، ومخـالف لعمـود النسب المعـروف في كتب التـاريخ وكتب الأنسـاب ، انظر «الاشتقـاق» لابن دريد (ص١٢٣) و «جمهرة الأنساب» لابن حـزم (ص١٩٥ س ١٨ ومابعده، وص ١٩٦ س ١٤ وما بعـده)، و«نسب عدنان» للمـبرد (ص٦)، و «الإنباه على قـبائل الرواه» لابن عبد البر (ص ٧٦)، و « طرف الأصحاب في معرفة الأنساب» للسلطان الملك الأشرف عمر ابن يوسف بن رسول (ص١٥)، و «معجم قبائل العرب» (ص ١٢٦-١٣٣) والمراجع التي أشار إليها في آخر المادة.

(٢) قال العلامة الشيخ أحمد شاكر:

«يخطئ كثير من الناس، فيقرأ هذا الاسم في عمود النسب «إلياس» بكسر الهمزة في أوله، على اسم «النبي إلياس» عليه السلام ، وهو اسم أعـجمي ممنوع من الصـرف. أمَّا هذا الاسم «اليـاس بن مضـر» فإنه اسم عربي مـصروف، تهـمز ألفه الثـانية التي قبل الـسين، على الأصل، أو تحذف تسهيلاً وتخفـيفاً، أما ألفه الأولى فإنها موصولة، إذ هي الألف والـلام اللتان للتعريف، قال ابن دريد في «الاشتقـاق» (ص٢٠): «ابن الياس، يمكن أن يكون اشتقاق «الـياس» من قولهم: يئس ييئس يأسًا، ثم أدخلوا على «اليأس» الألف واللام، ويمكن أن يكون من قولهم: رجل أليس من قوم ليس، أي شجاع، وهو غاية ما يوصف به الشجاع ، هذا لمن يهمز «اليأس»، والتفسير الأول أحب إلي»، وذهب ابن الأنبـاري إلى أنّه بكسـر أوله، ورد عليـه ذلك السـهـيلي في «الروض الأنف» (١ :٧) قال: «والذي قاله غير ابن الأنباري أصح، وهو أنه «اليأس» سمي بضد الرجاء، واللام فيه لـلتعريف، والهمـزة همزة وصل، وقاله قاسم بن ثابت في «الدلائل» ، وأنشـد أبياتًا شواهد»، ثم ذكر السهيلي بعض هذه الشواهد.

(٣) نسبة «التـميمي» : ترجع إلى تميم بن مُرّ بن أد بن طابخة بن اليـاس بن مُضَر، بن نزار بن معد بن عدنان ، وهو جـد القبيلة التي نسبت إليه وهي تميم، وهي قبيـلة عظيمة كانت منازلهم بأرض نجد دائرة من هناك على البصرة واليمامة، حتى يتصلوا بالبحرين، وانتشرت إلى العُذَيْب=

= من أرض الكوفة، ثم تفرقوا في الحواضر، ولم تبق منهم باقية، وتمتاز هذه القبيلة بتاريخها الحربي في الجاهلية والإسلام. انظر : «**تاريخ الطبري**» ج ٤ ص ٨٦، ١١٨، ج ٥ ص ١٩٢، ١٩٩، ٢٢٢، ج ٦ص ٢٦٩، ج ٧ ص ٨٧، ٨٨، ٩١، ١٣٧، ١٣٩، ١٤٧، ١٥٠، ٢٠٩، ج ٨ ص ٤٥، ٤٨، ١٠٦، ١٤٥، ١٤٦، ١٥١، ١٦٥، ١٨٣، ١٩٩، ٢٣٢, ٢٣٧، ٢٥٨، ٢٦٩، ٢٧٠، ٢٧٣، ج ٩ ص ١٥ ، ١٥١ . و «**الأغاني للأصفهاني**» طبعة الساسي ج ٤ص٧ - ٩، ج ١٢ ص ٣٦، ج ١٥ ص ٦٩-٧٢، ج ١٦ ص٤، ٧٥، ٧٦-١٦٣، ج١٩ ص١٤١، ج ٢٠ ص١٧. و«**الأغاني للأصفهاني**» طبعة دار الكتب ج ٩ ص ٢٢٠، ج١١ ص ١٣١، ١٥٠، ٢٩٣. و «**تاج العروس**» للزبيدي ج٣ ص ٤٠٤، ج٤ ص٦٤، ج٥ ص١٩٠، ج٨ ص٢٤، ٢١٣، ج ٩ ص٦٩، ص٢٤١، ٣٨٥، و «**مجمع الأمثال**» للميداني ج٢ ص٢٦٠، ٢٦٢، ٢٦٣، ٢٦٤، ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٦٩، ٢٧٠، ٢٧٣. و «**العمدة**» لابن رشيق ج٢ ص١٦٠، ١٦٣، ١٦٦، ١٦٩، ١٧١، . و «**صفة جزيرة العرب**» للهمداني ص١٣٧، ١٨٠. و«**معجم ما استعجم**» للبكري ج١ ص٢٠٧، ٢٣٤، ٢٥٦ . و«**طبقات ابن صاعد**» ص ٤٣، ٤٤. و«**شرح الحماسة**» للخطيب التبريزي ج١ ص٧٨، ٢٢٣. «**البيان والتبيين**» للجاحظ ج١ ص٣١ ج٢ ص٣٩. و«**القاموس**» للفيروز ابادي ج١ ص٢٨٠، ٣٤٣، ٣٦٦، ٣٩٢، ج٢ ص١٨٥، ٢٣٦، ٣٢٨، ٣٣٠، ج٣ ص٥٩، ص١١١، ١٥٧، ٢٠٣، ج٤ ص١٧، ٨٤، ٢٠٣. و «**الصحاح**» للجوهري ج١ ص٢٩٨/ ج٢ ص٥٨، ٢١٦، ٢٦٦، ٣٣٧، ٣٧٤. و«**لسان العرب**» لابن منظور ج٤ ص٤٥٨ ، ج٥ ص٢١٥ ، ج٨ ص٤١٠، ج٩ ص٨، ٢٣٦، ٣٢٨، ج١١ ص٢٢٧، ج١٤ ص١٢٠، ٣٣٧، ج١٦ ص٤٢، ١٥٧. و«**معجم البلدان**» لياقوت ج١ ص٣٩٤، ٥٨٧، ج٢ ص٨٩، ٣٧٨، ٤٤٧، ٥٠١، ٥٥٨، ٧٣١، ٨٢٦، ج٣ ص٢٠٣، ٢١٠، ٢٩٩، ٤١٥، ٥٨٦، ٦٨٥، ج٤ ص١٢٦، ٣٠٣، ٣١٣، ٣٥٦، ج٤ ص٥٠٤، ٥٣٢، ٧٤٢، ٩٠١، ٩٠٢، ٩٥٨. و«**العقد الفريد**» لابن عبد ربه ج٢ ص٦٠، و«**سيرة ابن هشام**» على هامش «**الروض الأنف**» ج٢ ص٣٣٣، . و «**الاشتقاق**» لابن دريد ص ١٢٣. و«**الإنباء على قبائل الرواة**» لابن عبد البر ص٧٦. و«الجامع الصحيح» للبخاري ج٣ ص٥٢، و«**الفائق للزمخشري**» ج٢ ص٨٣. و«**نهاية الأرب**» للنويرى ج٢ ص٣٤٤، و«**تاريخ أبي الفداء**» ج١/ ص١١٢، و«**شرح المواهب**» للزرقاني ج٣، و «**تاريخ ابن خلدون**» ج٢ ص٣١٥. و «**مرقاة المفاتيح**» شرح «**مشكاة المصابيح**» لملا على القاري ج٥ ص٥١٠. و«**نهاية الأرب**» للقلقشندي. و«**مسالك الممالك**» للإصطخري ص٢٢، و«**صبح الأعشى**» للقلقشندي ، ج١ ص٣٤٧، وانظر «**معجم قبائل العرب**» لكحالة، و«**قلائد الجمان**» للقلقشندي.

الذهبي: «الدّارميُّ» (١) - البُسْتِيُّ(٢)، القاضي، أحدُ الأئمة الرَّحَّالين والمصنِّفين.

قال الذهبي: «صاحب الكتب المشهورة، ولد سنة بضع وسبعين ومئتين (٣).

شيوخه

١- آدم بن موسى سمع منه بُخوَارِ الري، وروي عنه في «صحيح ابن حبان» حديثًا واحدًا، برقم ٥٩٣٤ من الإحسان. وقد أكثر العقيلي رواية أقوال البخاري في الرواة من طريق آدم هذا في كتابه «الضعفاء».

٢- أحمد بن الحارث بن محمد بن عبد الكريم، العبدي، سمع منه

(١) الدّارمي: نسبة إلى دارم بن حنظلة، وبنوه بطن كبير من تميم.

(٢) البُسْتي: نسبة إلى بُسْت: بالضم: وهي مدينة من أعمال كابل، عاصمة أفغانستان الآن - كان الله لها - خرج منها جماعةمن أعيان الفضلاء، منهم الخطابي أبو سليمان حمد بن محمد البستي، صاحب «معالم السنن»، و« الغريب»، و«العزلة» وغيرها من المصنفات النافعة، ومنهم إسحاق بن إبراهيم أبو محمد القاضي البستي، وغيرهما. انظر «معجم البلدان» وغيره من كتب الأنساب.

(٣) قال الشيخ أحمد شاكر - رحمه الله - (ص٤٣) حاشية «تحقيقه»:
«لم أجد نصًا في تاريخ مولده، إلا قولهم أنه مات في عشر الثمانين، وأكثر ما يريدون بهذا أنه قارب أن يبلغ عمره ٨٠ سنة، فيغلب على الظن أنه ولد سنة ٢٨٠، أو فيما يقاربها.
وقال الشيخ شعيب الأرنؤوط - حفظه الله - وهو المشرف على تحقيق الجزء المتعلق بترجمة ابن حبان من «سير أعلام النبلاء» للذهبي، فقال في «مقدمة الإحسان»:
«... فقد وُلد في عشر الثمانين ومئتين للهجرة، ولم يذكر أحدُ سنةَ ولادته تحديدًا، لكنهم اتفقوا على أنه تُوفي سنة ٣٥٤ هـ في عشر الثمانين» ولم يشر إلى قول الذهبي أعلاه والمأخوذ من «السير» (١٦/ ٩٣). والله الموفق وحده فلا رب سواه.

بمرو، وروى عنه في «صحيحه» ثلاثة أحاديث برقم ٣٧١، ٤٤٣٠، ٧١٤١.

٣- أحمد بن الحسن بن أبي الصغير، روى عنه حديثاً واحدًا برقم ٣٤٦٧، ولم يشر - رحمه الله - أين سمع منه، ولم يذكره ياقوت ضمن شيوخ ابن حبان، ولعله أحمد بن محمد بن الحسن - أبو الحسن البزاز المعدل المعروف بابن صغيرة، له ترجمة في «تاريخ بغداد» (٤/ ٤٣٠).

٤- أحمد بن الحسن بن عبد الجبار الصوفي، له ترجمة في«تاريخ بغداد»، و«السير» للذهبي (١٤/ ١٥٢)، وغيرهم، له في صحيح ابن حبان حوالي ٧٢ حديثًا، وروى عنه في «الثقات» وغير ذلك.

٥- أحمد بن الحسن بن عبد الرحمن بن صالح، الأزدي، له في صحيح ابن حبان حديث واحد برقم ٦٩٧٠، ولم يشر إليه ياقوت.

٦- أحمد بن الحسين الجرادي، روى عنه أربعة أحاديث، وأشار أنه سمع منه بالموصل. انظر الحديث رقم ٥٨٦، ١٩٥٦، ٧٢٦٥، ٧٣٢٨.

٧- أحمد بن حمدان بن موسى التستري، سمع منه بَعبَّادَان، وأشار إلى ذلك أثناء حديثه، وله عنه أربعة أحاديث برقم ١٠٣٣، ٦٠٤٤، ٦٦٩٤، ٦٦٩٥. وعبَّادان قُطيعة من البصرة، انظر «معجم البلدان» لياقوت.

٨- أحمد بن خالد بن عبد الملك بن عبيد الله الحراني أبو بدر، سمع منه بَسْر غامَرْطا من ديار مُضر، سمع منه (٨) أحاديث، أخبر بذلك خلال تحديثه، وذكر ذلك ياقوت وهي: ١١١٣، ١١٥٣، ١٦٤٩، ٣٥١٨، ٣٨٩٩، ٥٦٥٩، ٦٧٢١، ٦٧٨٢.

٩- أحـمد بن خلف بـن عبـد الله السـمرقندي، روى عـنه حديثـاً واحدًا، برقم ٥٢١٤، ولم يشـر إلى موضع السماع، وكـذلك ياقوت في «معجم البلدان».

١٠- أحمد بن داود بن محـسن بن هلال أبو طالب المصيصي، سمع منه بالمصيصة، روى عنه حديثًا واحدًا برقم ٥٠٢٩.

١١- أحمد بن سـعيد العابد، سـمع منه بالبصرة، سمع منـه حديثًا واحدًا برقم٣٨٨١ .

١٢- أحمد بن شعيب بن علي، أبو عـبد الرحمن النسائي، صاحب السنن الكبرى والصغرى (المجتبى)، وغـيرهما، سمع منه بمصر، وليس له حديث في صحيح ابن حبان.

١٣- أحـمد بـن عبـد الله الغندوري، روى عـنه تسعـة أحـاديث: ٢٧٣٧، ٣١٤٧، ٣٥٤٣، ٤٤٨٣، ٤٩٤٩، ٥٨١٣، ٦٤٠٢، ٦٦٧٢، ٦٨٤٢. سمع منه بحَـرَّان أشار بذلك أثناء حديثه، وقد ذكـره بالفاء أثناء حديثه رقم ٣٥٤٣.

١٤- أحمد بن علي بن الحـسين المدائني، سمع منه بمصر، روى عنه حديثين في «صحيحه» برقم ٢٠٠٩، ٣٧٦٩ من الإحسان.

١٥- أحمد بن علي بن المثنى أبو يعلى الموصلي، سمع منه بالموصل، أكثر عنه، سنذكـر إن شاء الله أرقام أحاديثه، عند عـمل الفهارس، انظر ترجـمـتـه في «تذكـرة الحـفـاظ» (٢/٧٠٧)، و«سـيـر أعـلام النبـلاء» (١٤/ ١٧٤)، وقد روى عنه في «صحيحه» (١١٧٤) حديثًا.

١٦- أحمد بن عمارة بن الحجاج، أبو عمارة الحافظ، سمع منه بالكَرج، روى عنه حديثًا واحدًا برقم: ٥٩٠.

١٧- أحمد بن عمر بن يزيد بن المحمد اباذي، روى عنه حديثًا واحدًا برقم ٣٤١٧ من الإحسان.

١٨- أحمد بن عمرو المعدل: روى عنه حديثًا واحدًا برقم ٥٧ من الإحسان ، وقد أشار هناك إلى أنه سمع منه بواسط.

١٩- أحمد بن عمرو بن جابر الطحان: روى عنه حديثًا واحدًا ، برقم ٧٤٠٨، وقد أشار هناك إلى أنه سمع منه بالرملة. وله ترجمة في «السير» للذهبي (١٥/ ٤٦١) .

٢٠- أحمد بن عمير بن يوسف بن جَوْصَاء ، أبو الحسن الحافظ، سمع منه بدمشق . روى عنه ستة عشر حديثًا برقم ٨١٥، ١٠٩٤، ١١٦٣، ١٤٦٥، ٢٥٠١، ٢٨٣١، ٢٨٣٩، ٣٣٠٤، ٤٣٠٧، ٤٥٣٤، ٤٦٨٧، ٥٧٩٦، ٥٩٧١، ٦٧٧٧، ٤٠٣٣، ٧٢١٥ . وله ترجمة في «السير» للذهبي (١٥/ ١٥).

٢١- أحمد بن عيسى بن السكين البلدي، أبو العباس الشيباني البلدي، سمع منه بواسط، روى عنه خمسة أحاديث، وهي برقم ٨٩٢، ١٣١٣، ٢٣١٢، ٣٧٠٠، ٤٥١٧ . وله ترجمة في «تاريخ بغداد» (٤/ ٢٨٠-٢٨١)، أخوه هارون سيأتي برقم (٢١١).

٢٢- أحمد بن محمد بن الحسن بن الشرقي، أبو حامد النيسابوري، المعروف بابن الشرقي، قال في الحديث رقم (٦٤٦٨): «وكان من الحُفَّاظ المتقنين وأهل الفقه في الدِّين» ، له ترجمة في «سير أعلام النبلاء»

(٣٧/١٥) وغيره، سمع منه اثنين وعشرين حديثا أرقامها من الإحسان:٧٢، ٢١٠، ٢٥٠٤، ٢٨٠٩، ٢٩٦٤، ٣٠٠٤، ٣٨٩٢، ٤٣١١، ٤٥٢٦، ٤٥٣٦، ٤٨٢٠، ٤٨٩٩، ٥٠٣٨، ٥٠٦٠، ٦٤٥٨، ٦٤٦٧، ٦٤٦٨، ٦٩٤٦، ٧١٧٢، ٧٢٠٩، ٧٢٣٦، ٧٣١٤.

٢٣- أحمد بن محمد بن الحسين بن عيسى الماسَرْجسي، أبو العباس النيسابوري، روى عنه تسعة أحاديث برقم : ٨٥٠، ١٠٢٢، ٢١٥٧، ٢٣٨٤، ٢٩٤٠، ٣١٦٦، ٤٦٤٤، ٦٦٢٣ ، ٦٧٣٨، له ترجمه في «السير» للذهبي (٤٠٥/١٤).

٢٤- أحمد بن محمد بن سعيد المروزى، روي عنه ثلاثة أحاديث برقم ٧٧، ٧١٩، ٢٠٨٧.

٢٥- أحمد بن محمد بن عبد الكريم الوَزّان، الجرجاني، أبو محمد، له ترجمة في «تاريخ جرجان» ص٧٤ برقم (٢١)، سمع منه بجرجان، روى عنه ثلاثة أحاديث برقم: ٤٤٧٤، ٤٦٠٧، ٤٩١٩.

٢٦- أحمد بن محمد بن عمرو بن بسطام: روى له حديثًا واحدًا، برقم: ٧٣٠٩، وسمع منه هذا الحديث بمرو، أشار بذلك هناك.

٢٧- أحمد بن محمد بن الفضل السجستاني، نص على أنه سمع منه بدمشق في الحديث رقم ١٧٢٠، ٢٦٤٦، ٤٤٦١، وفي الأخير قال السختياني، ولم يسمع منه إلا تلك الثلاثة أحاديث والله تعالى أعلم. له ترجمة في «السير» للذهبي (٤٢٦/١٤).

٢٨- أحمد بن محمد بن المثنى البستاني، نص على أنه سمع منه بدمشق ، في الحديث رقم ١٧٧٥ ، ولم يرو عنه غيره، والله تعالى أعلم.

٢٩- أحـمـد بن مـحـمد بـن منصـور بن أبي مـزاحم، أبو طالب البغدادي، له ترجمة في «تاريـخ بغداد» (٥/ ٩٦)، روى عنه حديثًا واحدًا برقم: ٥٠٦.

٣٠- أحمـد بن محـمد بن يحـيى بن زهيـر، الحافظ، قال يـاقوت الحموي في «معجم البلدان»: «سمع منه بُتستـر» أبو جعفر التستري، أكثر عنه روى عنه ٧٤ حديثًا.

٣١- أحمـد بن محـمد بن يحـيى الشَّحَّـام، نص على سماعـه منه بالري، روى عنه حديثًا واحدًا برقم ١٩١٣من الإحسان.

٣٢- أحـمد بن مـحمـد بن أحـمد بن منصـور بن مـسلم بن يزيد النَّيْسـابوريّ، الحِيْـريُّ، أبو عمرو، لـه ترجمه في «سـير أعـلام النبلاء» للـذهبي (١٤/ ٤٩٢)، روى عنـه ثلاثة أحـــاديث بـرقم ٨٠٤، ٩٣٣، ٦٧٣٥. من الإحسان.

٣٣- أحمـد بن محـمود بن مـقاتل بن صـبيح، أبو الحـسن الفقـيه الهروي، له ترجمة في «تاريخ بغداد» (٥/ ١٥٦)، روى عنه ثلاثة أحاديث برقم : ٣٨٦٥، ٥٥٨٩، ٦٠٤٥. من الإحسان.

٣٤- أحـمد بن مكرم بن خـالد بن صـالح، أبو الحسن البِـرْتِيُّ، له ترجمة في «تاريخ بغـداد» (٥/ ١٧٠)، روى عنه ستة عشر حـديثاً، وقد نص في الحديث رقم ٣٣٩٤ أنه سمع منه ببـغداد، وقد روى عنه أحاديث بأرقام: ٥، ٣٩٧، ١٤٧١، ٣٣٩٤، ٣٤٣٩، ٤٠٥٦، ٤١١٦، ٤٧٣٥، ٤٧٧٧، ٥٧٢٦، ٥٧٦٦، ٦٩١١، ٧٠٢٤، ٧١٣١، ٧٣٩٣، ٧٤٦٨. من الإحسان.

٣٥- أحمد بن موسى بن الفضل بن مَعْدَانَ، نص أنه سمع منه بحرَّان ، روى عنه حديثًا واحدًا برقم ٣٠٧٦ من الإحسان .

٣٦- أبوجعفر أحمد بن يحيى بن زهير، التُّسْتري، الزاهد له ترجمة في «تذكرة الحفاظ» (٢/ ٧٥٧)، و «سير أعلام النبلاء» (١٤/ ٣٦٢)، روى عنه حوالي (٧٥) حديثًا، ونص على سماعه منه بتُسْتر.

٣٧- إبراهيم بن أبي أمية، الطرسوسي، سمع منه بطرسوس ،قاله ياقوت نقلاً عن أبي عبد الله محمد بن أحمد بن محمد البخاري المعروف بغَنجار، صاحب تاريخ بخارى، روى عنه أربعة عشر حديثًا في«صحيحه» بأرقام: ٥٥١، ٦٢٤، ١٢٥٤، ٣٥٧٣، ٤٠١٦، ٤٠٦٤، ٤٣٤١، ٤٣٤٧، ٤٥٦٨، ٤٥٦٩، ٦٣٣١، ٦٧٥١، ٦٨٦٤، ٧٢٨٨.

٣٨- إبراهيم بن إسحاق بن يوسف النَّيْسَابوريُّ الأَنْمَاطيّ، صاحب التفسير الكبير. له ترجمة في «سير أعلام النبلاء» للذهبي، قال فيه ابن حبان في الحديث رقم ٨٤: «الزاهد»، وقال في الحديث رقم ٥٢١١: «الشيخ الصالح»، روى عنه عشرة أحاديث ، بأرقام: ٨٤، ٩٧٧، ١٧٤٣، ١٧٧٢، ١٧٧٤، ١٩٠١، ١٩٠٤، ٢٤٤٩، ٣٠٠٣، ٥٢١١، ٥٢١٥. من الإحسان.

٣٩- إبراهيم بن علي بن عبد العزيز، العُمَرِيّ، نص على سماعه منه بالمَوْصِل، في الحديث رقم ٦ ، سمع منه سبعة أحاديث، بأرقام: ٦، ١٧٤٥، ٣٢٦٣، ٤٠٢٤، ٤١٦٠، ٤٢٤٤، ٥٠٨٥. من الإحسان ، له ترجمة في «تاريخ بغداد» (٦/ ١٣٢) .

٤٠-إبراهيم بن على الهـزاري، نص على سمـاعه بسَـارِيَة، وسارية مدينة من مدن طبرستـان شرق آمل، روى عنه حديثًا واحدًا، برقم ١٨٦٥ من الإحسان.

٤١- إبراهيم بن مـحمـد بن عبـاد الغَزَّال، نص على سـماعـه منه بالبصرة، روى عنه حديثين، برقم: ١٣٢٢، ٥٢٥١ من الإحسان.

٤٢- إسـحاق بن إبـراهيم بن إسحـاق المروزي التـاجـر، نص على سمـاعه بمرو، روى عنه في «صحيـحه» خمسـة أحاديث، برقم: ٤١٠، ٢٨٣٧، ٤٢٦٢، ٤٨١٦، ٥٣٩٦، من الإحسان.

٤٣- إسـحـاق بن إبراهيم البُسْـتـي، له ترجـمـة في «التـذكـرة» (٢/ ٧٠٢)، ضمن ترجمة سميّـه إسحاق بن إبراهيم بن نصر، البشتي - بمعجمـة - ، وفي «سير الأعلام» للذهبـي (١٤/ ١٤٠) ، وقال ياقوت: «أبو أحمد إسحاق بن إبراهيم القاضي، سمع منه ببست.

٤٤- إسحاق بن إبراهيم بن إسماعـيل، نص على سماعه منه ببست في غـيـر مـاحـديث، ولعلـه هو الذي قـبله واللـه أعلم، روى له في «صحيحه» سبعة وستين حديثًا.

٤٥- إسحاق بن محمـد القطَّان، نص على سماعه منه بتِنِّيس، روى عنه حديثين برقم: ١٤٣٣ وذكر اسمه هكذا، ورقم: ٧٤١٠، وذكر اسمه إسحاق بن أحمد القطان، والصواب الثـاني، وترجمته في «تاريخ بغداد» (٦/ ٣٩٣) باسم: إسحـاق بن أحمـد بن جعفـر، أبو يعقـوب الكاغدي، ونقل عن ابن يونس قوله: «القطان، بغدادي، قدم إلى مصر ».

٤٦- إسماعيل بن داود بن وَرْدان ، المصري، البزاز، له ترجمة في «سير أعلام النبلاء» للذهبي، نص على سماعه منه بمصر، بالفُسْطاط، روى عنه تسعة وعشرين حديثًا. كما في الإحسان.

٤٧- بدل بن الحسين بن بحر الخضراني، الحافظ، الإسفراييني، روى عنه حديثًا واحدًا في «صحيحه»، برقم ٦٨٩٦، ولم أر نصًا يدل على مكان سماعه منه، ولم أعثر على ترجمة له فيما تيسر لدي ، والله المستعان.

٤٨- بكر بن أحمد بن سعيد، العابد، الطاحي، نص على سماعه منه بالبصرة، وقد وقع في «الأنساب»، و«المعجم الصغير» للطبراني (١/ ١١١) (سعدويه) بدلاً من سعيد، والطاحي بالطاء المهملة، وفي آخرها الحاء المهملة، نسبه إلى «بني طاحية» وهي محلة بالبصرة، وطاحية قبيلة من الأزد نزلت المحلة، فنسبت إليها ، «الأنساب» ٨/ ١٦٩، و«اللباب» (٢ / ٢٦٧)، وقد روى عنه اثنا عشر حديثًا، بأرقام: ٢٨٧، ٣١٥، ٥٢١، ٧٠٥، ١٠٠٥، ١٢٣٥، ٢٢٩٧، ٢٣٠٧، ٢٨٣٣، ٦٥٥٣، ٦٥٥٨، ٦٦٦٣ من الإحسان.

٤٩- بكر بن محمد بن عبد الوهاب القزاز، نص على سماعه منه بالبصرة كما في الحديث رقم: (٥٢٦)، وكنيته أبو عمرو كما في الحديث رقم: ٥٣١، وزاد «العدل» في الحديث رقم: ٤٨٥٥، وقال: «المعدل» بزيادة «ميم» كما في الحديث: ٤٩٣٤ ، وقد روى عنه عشرة أحاديث بأرقام: ٢٣٢، ٥٢٦، ٥٣١، ٩٣٩، ٢١٩١، ٤٨٥٥، ٤٣٩٤، ٥١٨٨، ٦٢٩٩، ٦٤١٦. من الإحسان.

٥٠- ثابت بن إسماعيل بن إسحاق، نـص على سماعه منه ببغداد، عِنْدَ قبرِ معروفٍ الكرخيِّ، روى عنه حديثًا واحدًا برقم: ٤٩٣٦.

٥١- جعفر بن أحمـد بن سنان بن أسد الواسطي القطّان الحافظ، أبو محمد، له ترجمة في «سـير أعلام» الذهبي (١٤/ ٣٠٨)، نص ابن حبان على سمـاعه منه بواسط، روى عنه تِسْعَةَ عـشر حديثًا أرقـامها: ١٣٧، ٢٥٨، ٣٢٤، ١٣٤٨، ١٧٣١، ١٧٨٧، ١٨٣٤، ١٩٨٤، ٢٢٧٦، ٢٥٣٧، ٢٧٨٦, ٣٠٥٦، ٣٠٥٨، ٣٢٥١، ٣٣١٨، ٣٧٣٧، ٥٩١٨، ٧٠٣٧، ٧٢٧٣. من الإحسان.

٥٢- جعـفر بن أحـمد بن صُلَيْح، نص علـى سماعـه منه بواسط، وقال فيه«العابد»، روى عنه حديثين: ٢٩٠٣، ٣٣٦٤ من الإحسان.

٥٣- جعـفر بن أحـمد بن عاصم، أبـو محمـد البزاز، الدمـشقي، الأنصـاري، المعـروف بابن الرواس، له تـرجـمـة في «تاريـخ بغـداد» (٧/ ٢٠٤)، روى عنه أربعـة أحــاديث وأرقـامـهـا: ١٩٠٥، ٢٩٢٩، ٤٥٩٤، ٦٦٩٩.

٥٤- حاجب بن مالك بن أرْكين، أبو العباس الفَرَغاني الضرير/ نص على سمـاعه منه بدمشق، وله ترجمـة في «تاريخ بغداد» (٨/ ٢٧١) روى عنه عشـرين حديثًـا أرقامـها: ٥٩١، ٥٩٢، ١٠٧٤، ٢١٥٨، ٢٤٠٣، ٣٠٩٦، ٣٣٤٧، ٣٩٣٥، ٤٤٠٧، ٤٥٧٢، ٤٦٤٨، ٤٧١٠، ٤٧٧٦، ٤٧٩٥، ٥٣٠٥، ٥٣٨٢، ٥٨٣٤، ٦٧٢٠، ٧٠٢٠، ٧٠٥٠.

٥٥- حامـد بن محـمد بن شـعيب بن زهيـر، أبو العبـاس البلخي المؤدب، نص على سـماعـه منه بـبغداد، له ترجـمة في «تاريخ بغـداد»

(٨/ ٢٦٩)، روى عنه ٥٢ اثنتين وخمسين حديثًا من الإحسان.

٥٦- حبان بن إسحاق، سمع منه بـالبصرة، روى عنه حديثًا واحدًا، برقم ١٩٠ من الإحسان.

٥٧- حبيش بن عبد الله النِّيلي، نص على سماعه منه بواسط، روى له حديثًا واحدًا برقم: ٦٢١٤، انظـر «لسان الميزان» (١/ ١٨٥) و«تهذيب الكمال» (٣١/ ١٧٦)، و«تهذيب التهذيب» (١١/ ١٥١).

٥٨- الحـر بن سليـمـان، نص على سـمـاعه منـه بطرابلس، انظر «الثقات» (٩/ ١٤٦) ترجمة: محـمد بن أحمد بن أبي الحناجر، روى عنه حديثًا واحدًا برقم: ٥١٨٥ من الإحسان.

٥٩- الحسن بن إبراهيم الخلال، نص على سماعه منه بواسط، روى له حديثًا واحدًا برقم: ٦٩٤٧ من الإحسان.

٦٠- الحسن بن أحـمد بن إبراهيم بن فيل الـبالسي أبو طاهر، نص على سماعه منه بأنطاكية، روى عنه خمسة أحاديث.

٦١- الحـسن بن إسحـاق بن إبراهيم الخـولاني المصـري، نص على سماعه منه بِطَرَسُوس، سمع منه حديثًا واحدًا برقم: ٢٤٧١.

٦٢- الحسن بن سـفيـان الشيبـاني، أبو العبـاس الخُراسانـيُّ النَّسَويّ صاحب المسند ، له ترجـمة في «السير» للذهبي (١٤/ ١٥٧) ، أكـثر عنه ابن حبان في«صحيحه» روى عنه ابن حبان حوالي تسعمائة وستة وسبعين حديثاً. ، وقد نص على سماعه بِنَسا.

٦٣- الحسن بن علي بن هذيل القصـبي، نص على سماعه بواسط، روى عنه حديثًا واحدًا برقم: ٢٣٢٣ من الإحسان.

٦٤- الحسن بن محمد بن أسـد، نص على سماعه منه بِفَم الصِّلح، روى عنه حديثًا واحدًا برقم: ٥٠٩٨، وفَمُ الصِّلْحِ قال ياقوت في «معجم البلدان»: «وهو فهر كبير فوق واسط، بينها وبين جَبُّل عَلَيْه عدة قري».

٦٥- الحسين بن أحـمد بن بِسْطام، نص عـلى سماعـه منه بالأُبُلَّة، ونسبه ياقوت بـ «الأُبُلِّيّ»، وجعل مكان «أحـمد» «محمد»، روى عنه ابن حبـان ستـة عشر حـديثًا من الإحسـان، وأرقامـها: ٦٥، ٩٧، ١٩١، ٧٠٣، ٧٤٦، ١٣٨٨، ٢٣٩٧، ٢٩٩٦، ٤٤٦٥، ٤٨٢٧، ٥٣٨٥، ٥٦٧٦، ٦٨٢٤، ٧١٣٢، ٧١٩٧، ٧٣٦٧.

٦٦- الحسين بن إدريس بن مـبارك بن الهيـثم، الأنصاري، أبو علي الهَـرَوِيّ، له ترجمـة في «السيـر» للذهبي (١٤ / ١١٣)، روى عنه مـائة وأربعة وأربعين حديثًـا، وقد نص على سماعه منه بِهَراة كـما في الحديث رقم (٦٣٨٧)، وجلُّ رواية هذا الشيـخ في «صـحيـح ابن حبـان»، عن أحمـد بن أبي بكر، عن مـالك، إلا عشـرة أحاديث عن تسـعة شيـوخ والباقي من الأحاديث عن أحمد بن أبي بكر الزهري.

٦٧- الحسين بن إسـحاق، الأصبهـاني، الخلال، نص على سمـاعه بالكَرْخ وفي الحديث رقم ١٨١٠ جعل نسبته «الأصْفهاني» بالفاء، المعجمة من أعلى، وكـذلك الحـديث (٢٤٨٥)، إلا أنه قـال «بالكُـرْج» بالجـيم المنقـوطة من أسـفل مع ضم الكاف. والصـحيح «الأصـبـهاني» بالبـاء، و«الكَرَج» بفـتح الكاف والراء، وقد ذكـر ياقوت في «مـعجمـه للبلدان» سماع ابن حـبان منه بالكَرَج على الوجه الصـحيح، وقد سمع منه سـبعة أحـاديث بـأرقـام: ٤٤٩، ١٥٥٦، ١٨١٠، ٢٤٨٥، ٣٥٧٠، ٦٦٠٦، ٦٨٦٣، من الإحسان.

تنبيه: «الكَرَج» : بالفتح كورة على أربعة رساتيق من أصبهان، كوَّرها المعتصم ، ذكر ذلك أبو نعيم في «تاريخ أصبهان» (١/ ١٤).

٦٨- الحسين بن عبد الله بن يزيد القطان، أبو علي الرَّقِّي، المالكي، الجصّاص، له ترجمة في «سير الأعلام» للذهبي (١٤/ ٢٨٦)، نص على سماعه منه بالرَّقَةِ روى عنه (١٠٢) حديثًا.

٦٩- الحسين بن محمد بن بسطام الأُبُلِّي ، انظر الحسين بن أحمد بن بسطام وقد مضى برقم: ٦٤.

٧٠- أبو عَرُوبة الحسين بن محمد بن أبي مَعْشَر مودود السّلميُّ، الجَزَريُّ، الحَرَّاني، وقد نصّ علي سماعه منه بحرّان، وله ترجمة في «سير أعلام النبلاء» للذهبي (١٤/ ٥١٠)، وقد روى عنه في «صحيحه» (١٧٠)حديثًا.

٧١- الحسين بن محمد بن مصعب بن رُزَيْق، أبو علي المَرْوَزِي، السِّنْجي، نص على روايته عنه بسِنْج، وسِنْجُ قرية بمَرْو، وقد روى عنه في «صحيحه» (٢٤) حديثًا.

٧٢- خالد بن حنظلة الصيفي، نص على سماعه منه بِسَرْخَسّ، وهي مدينة قديمة من نواحي خراسان، وهي بين نيسابور ومَرْوَ، في وسط الطريق، وقد روي ابن حبان عن خالد هذا حديثًا واحدًا برقم: ٢٣٣٩ و (٥١٩٩)، و (٧١٢٤)، و (٧٣٥٤).

٧٣- خالد بن النَّضْر بن عمرو القُرشي، نص على سماعه منه بالبصرة، كَنَّاه بأبي يزيد، العدل، كما في الحديث رقم (١٧٨١)، وبأبي زيد كما في الحديث رقم (٣٥٦٦)، والأخير خطأ ولعله من الطابع،

وليس له إلا عشرة أحاديث في «صحيح ابن حبان» منهم: ٨٠٣، ٨٠٦، ٣٥٢٢، ٣٦٠٥، ٤١٩٧، علاوة على ما سبق.

٧٤- خلاد بن محمد المقرئ بن خالد الواسطي، نص على سماعه منه بنهر سابُس على الدِّجلة، قال ياقوت: «قرية من قرى واسط»، روى عنه حديثًا واحدًا، برقم (٤٦٠٣).

٧٥- الخليل بن محمد بن الخليل ابن بنت تميم بن المنتصر البزار، وقد نص على سماعه منه بواسط، وقد دلس ابن حبان اسمه، فرواه على وجوه عدة، ولم يذكره على الوجه هنا إلا في موضع واحد، وذكر الخطيب البغدادي في «التاريخ» (٨/ ٣٣٦) آخر سميه فقال: «الخليل بن محمد بن الخليل بن عثمان، أبو الحسن الطحان الواسطي إلا أنه في طبقة تلاميذه والله أعلم، وقد روى ابن حبان في صحيحه عن خليل هذا تسعة أحاديث أرقامها: ١٣٢٤، ١٣٨٧، ١٦١١، ٥٤٦٦، ٥٧٥٢، ٥٨١٧، ٦٥١٨، ٦٥٣٦، ٦٨٥٢ . من الإحسان.

٧٦- داود بن إبراهيم بن داود بن يزيد بن روزبة، أبو شيبة البغدادي ، فارسي الأصل، سكن مصر وحَدّث بها، فحصل حديثه عند أهلها، روى عنه من الغرباء أبو أحمد بن عدي الجرجاني، وأبو بكر المقرئ الأصبهاني، وأبو حاتم البستي ابن حبان فروى عنه في صحيحه حديثًا واحدًا برقم: ٦٩٤٤، نص فيه على سماعه منه بالفُسْطَاط، له ترجمة في «تاريخ بغداد» (٨/ ٣٧٨) و «سير أعلام النبلاء» (١٤/ ٢٤٤).

٧٧- روح بن عبد المجيب، أبو صالح المَوْصِلي، نص على سماعه منه بالمَوْصِل، وقد تحرف إلى عبد المجيد في الحديث رقم: ٣٢٠٦، والصواب: عبد المجيب كما في باقي سائر الأحاديث، وقد ذكر ياقوت

في «معـجم البلدان » اسمـه على الصواب والله أعلـم، وقد روى له ابن حبان ثلاثة أحاديث هي: ٣٢٠٦، ٤٦٥٥، ٤٩٢٩ من الإحسان.

٧٨- زكريا بن مسلم، نص على سماعه منه بفرها جوج، وروى عنه حـديثًا واحـدًا برقم: ٣١٥١، وهو هنا يرويه عن البـخاري مـحمـد بن إسمـاعيل الجعفي إن كـان ابن حبان قـد حفظه عن زكريا ولم ينسـبه من تلقاء نفسه مُعْتقدًا أنه البـخاري، خاصة وأن زكريا بن مسلم لم يذكر أحد عنه أنه من تلامذة البخاري - رحم الله الجمـيع - وقد قال المزي - رحمه الله - نفـس الكلام في حـديـث رواه النسـائـي، عن البـخـاري انظر (٢٤/ ٤٣٧) من «تهذيب الكمال». و «فرهاجوج» لم يرد ذكرها في كتب البلدان، وجاء في «معجم البلدان» لياقوت «فِرْهاذْ جُرْد» : من قرى مرو. وانظر «بلدان الخلافة الشرقية» ص ٤٢٩.

٧٩- زكريـا بن يَحْيَى بنِ عـبدِ الرحـمن بنِ بحر بن عـدي بن عـبد الرحمن بن أبيض بن الدَّيْلم بن باسِل بن ضبَّةَ الضَّبِّيُّ البَصْريُّ الشافعي: السَّاجي، له ترجـمة في «سير أعـلام النبلاء» (١٤/ ١٩٧)، روى عنه ابن حبان (١٨) حديثًا،وقد نص على سماعه منه بالبصرة.

٨٠- زيد بن علي بن عبد العزيز بن حَيَّان، أبو جابر المَوْصِلي، نص على سمـاعه منه بالموصل، ذكـره هكذا ياقوت في «مـعجمـه للبلدان»، وذكره ابن حبان بدون «علي» وقال: «حبان» بالموحدة التحتانية وروى عنه ثلاثة أحاديث :١٤٢٣، ٣٣٣٩، ٥٣٥٨.

٨١- سعـيد بن عـبد العـزيز بن مروان، أبو عـثمـان الحَلَبي، نزيل دمشـق، له ترجمـة في «سيـر أعلام النبـلاء» للذهبي (١٤/ ٥١٣)، نص

على سماعه منه بدمشق، روى عنه ثلاثة أحاديث هي: ٣٤٨١، ٣٧٢١، ٥٨٠٢.

٨٢- سعيد بن داود بن وِردان المصري، نص ياقوت على سماعه منه بمصر.

٨٣- سليمان بن الحسن بن يزيد العطّار، نص على سماعه منه بالبصرة، روى عنه ستة عشر حديثًا، من الإحسان.

٨٤- سليمان بن الحسن بن يزيد بن المنهال ابن أخي الحجاج بن منهال، نص على سماعه منه بالبصرة، وقد روى ابن حبان عنه عشرةأحاديث قال فيها كلها: «ابن الحسن»، إلا موضعين ففيهما «ابن الحسين» هما الحديث ٣٢٨، ٣٢١٤.

٨٥- سهل بن عبد الله بن أبي سهل، نص على سماعه منه بواسط، روى عنه حديثًا واحدًا برقم: ٦٧٣٦.

٨٦- شباب بن صالح المعدل، نص على سماعه منه بواسط، روى عنه (٢٦) حديثًا كُلَّها عنه عن وهب بن بقية.

٨٧- صالح بن الأَصْبَغ بن عامر التَّنُوخيُّ، نص على سماعه منه بِمَنْبِجَ، روى عنه حديثًا واحدًا برقم: ٣٧٢٧، و «مَنْبِجُ»، قد يصرف بناءً على اشتقاقه في العربيةٍ، وهي من مدن الشام بينها وبين حلب يومان، وبين الفرات يوم واحد، وتفتح باؤه في النسب، انظر في ذلك «معجم البلدان» لياقوت الحموي.

٨٨- العباس بن أحمد بن حسان، السَّامي، نص على سماعه منه بالبصرة، روى عنه ثلاثة أحاديث برقم: ١٥٠، ٤٨٦٨، ٤٩١٨.

٨٩- العباس بن الفضل بن شاذان بن عيسي، الرازي، أبو القاسم المقرئ، له ترجمة في «التدوين في أخبار قزوين» (٣/ ٢٩٤)، و«الإرشاد» (٢/ ٦٨٧)، نص على سماعه منه بالرّي، روى عنه حديثين برقم ٢١٦٤، ٤٥٧١.

تنبيه: تصحَّف «شاذان» عند ياقوت إلى «عاذان».

٩٠- عبد الحميد بن محمد بن مستام ابن ناجية، نص على سماعه منه بحرّان، روى عنه حديثين٤٣٩، ٦١٢.

٩١- عبد الرحمن بن بحر بن معاذ البزار، نص على سماعه منه بنسا روى عنه خمسة أحاديث: ٧١٤، ١٢٨٥، ٢٢٤٢، ٤٤٤٣، ٥٠٦١ من الإحسان.

٩٢- عبد الرحمن بن زياد الكناني، نص على سماعه منه بالأُبُلَّة، روى عنه حديثين برقم ٥٣٨ ونسبه بالكتاني، بالمثناة الفوقية بعد الكاف، ورقم ١٦٣٨، ونسبه بالكناني، بالموحدة الفوقية بعد الكاف.

٩٣- عبد الرحمن بن عبد المؤمن بن خالد بن يزيد البزاز، أبو محمد المهلبي، الأزدي، محدث جرجان، الجرجاني.

انظر «تذكرة الحفاظ» (٢/ ٧٥٧)، «وطبقات الحفاظ» (١/ ٣٢٠) «وتاريخ جرجان» (١/ ٢٥٥)، «والإكمال» لابن ماكولا (٦/ ١٢٦)، وقد نص على سماعه منه بجرجا، سمع منه حديثًا واحدًا برقم ١٧٦٤.

٩٤- عبد الرحمن بن محمد بن عبد الرحمن بن هلال، أبو محمد القرشي الشامي، المعروف بأبي صخرة، الكاتب، له ترجمة في «تاريخ بغداد» (١٠/ ٢٨٥)، و«سير أعلام النبلاء» للذهبي (١٤/ ٤٥٧). نص على سماعه منه ببغداد بين السُّورين.

٩٥- عبد الرحمن بن محمد بن حماد، الطهراني، نص على سماعه منه بالري، روي له حديثًا واحدًا برقم ٥٦٣٣ .

٩٦- عبد الرحمن بن محمد بن علي بن زهير، القرشي، الجرجاني، له ترجمة في «تاريخ جرجان» الترجمة رقم (٤١٨) ص ٢٥٧، وكنيته أبو سعيد، روى عنه حديثًا واحدًا رقم (٨٧١).

٩٧- عبد الصمد بن سعيد بن يعقوب، القاضي بحمص، ينقل عن النسائي بعض أقواله في «الجرح والتعديل» انظر «التهذيب» (٦/ ٢٩٢)، و«تهذيب الكمال» (٨/ ٥٠)، وقد نص على سماعه منه بحمص، روى عنه حديثًا واحدًا برقم (٦١٠٦). كنتيه أبو القاسم، الكِندي، له ترجمة في «السير» للذهبي (١٥/ ٢٦٦) و «العبر» (٢/ ٢٠٢)، و«شذرات الذهب» (٢/ ٣٠٢).

٩٨- عبد الكبير بن عمر بن عبد الرحمن بن عبد الله، ينتهي نسبه إلى زيد بن الخطاب، أبو سعيد الخطابي، نص على سماعه منه بالبصرة، وهو تميمي بصري. روى عنه سبعة أحاديث. . وقد تصحف في «معجم البلدان» إلى عبد الكريم بالراء.

٩٩- أبو محمد، عبدان الأهوازي، عبد الله بن أحمد بن موسى بن زياد، العسكري، الأهوازي، الجواليقي، القاضي، نص على سماعه منه بعسكر مكرم، وله ترجمة في «معجم شيوخ أبي بكر الإسماعيلي» (٢/ ٦٦٤) برقم (٢٩٣)، و«طبقات الحفاظ» (١/ ٣٠٢) برقم (٦٨٥)، وانظر «معجم البلدان» (١/ ٢٨٦)، و «التذكرة» (٢/ ٦٨٨)، و «السير» للذهبي (١٤/ ١٦٨).

١٠٠- عبد الله بن زياد بن أبي سفيان، الموصلي، له ذكر في «الإكمال» لابن ماكولا (٧/ ٢٤٧)، و «تلخيص المتشابه» (١/ ٩٩)، روى عنه حديثًا واحدًا مقرونًا بغيره، برقم (٤٦٨٧).

١٠١- أبو محمد عبد الله بن زيدان بن يزيد، البجلي، الكوفي، له ترجمة في «معجم شيوخ أبي بكر الإسماعيلي» (٢/ ٦٦٧) برقم (٢٩٦)، وفي «المقتنى في سرد الكنى» (٢/ ٥٧) برقم (٥٥٢٢)، وفي «تاريخ جرجان» (١/ ٢٠٤)، ترجمة رقم (٣٠١)، وفي «تاريخ بغداد» (٨/ ٢٧٣)، وقد نص على سماعه منه بالكوفة ياقوت في «معجم البلدان» ، لم يرو عنه في «صحيحه».

١٠٢- عبد الله بن سليمان بن الأشعث، الحافظ، شيخ بغداد، أبو بكر السجستاني، له ترجمة في «سير أعلام النبلاء» (١٣/ ٢٢١)، و «تاريخ أسماء الثقات» الترجمة (١٤٦٨) (١/ ٢٣٩)، و«طبقات المحدثين بأصبهان» (٣/ ٥٣٣) ترجمة (٤٨٣)، و«المقصد الأرشد في ذكر أصحاب أحمد» (٢/ ٣٤) ترجمة رقم ٥١١، روى عنه سبعة أحاديث، نص على سماعه منه ببغداد.

١٠٣- عبد الله بن صالح بن عبدالله بن الضحاك، أبو محمد، يقال له: البخاري، له ترجمة في «تاريخ بغداد» (٩/ ٤٨١) برقم (٥١١١)، نص على سماعه منه ببغداد، روى عنه ثمانية أحاديث.

١٠٤- عبد الله بن قحطبة بن مرزوق، الصِّلحي، نص على سماعه منه بفم الصِّلْح، روى عنه ستين حديثًا، وفم الصِّلح، بلدة على شرقي دجلة.

١٠٥- أبو محمد عبد الله بن محمد بن عبد الرحمن بن شيرويه بن أسد، الأزدي ، القرشي، المطلبي، المديني، النيسابوري صاحب التصانيف، له ترجمة في «التقييد» (١/ ٣١٩) برقم ٣٨٢، و«تذكرة الحفاظ» (٢/ ٧٠٥) برقم ٧٢٥، و «سير الأعلام» (١٤/ ١٦٦)، و«طبقات الحفاظ» (١/ ٣٠٨) برقم (٧٠٠) نص على سماعه منه بنيسابور أكثر من الرواية عنه.

١٠٦- عبد الله بن محمد بن عبد العزيز بن المرْزُبان بن سابور بن شاهينشاه، أبو القاسم البغوي الأصل، البغدادي الدار والمولد، نص ياقوت على سماعه منه ببغداد ، له ترجمة في «السير»للذهبي (١٤ / ٤٤٠) لم يرو عنه شيئاً في صحيحه والله أعلم.

١٠٧- عبد الله بن محمد بن سلم أو مسلم، المقدسي، الخطيب الفريابي الأصل، نص على سماعه منه ببيت المقدس، روى عنه حوالي (٣٠٤) حديثاً، له ترجمة في «سير أعلام النبلاء» (١٤/ ٣٠٦).

١٠٨- عبد الله بن محمد بن عمرو النيسابوري روى عنه حديثين برقم ٤٨٦، عن علي بن خشرم، والثاني برقم ٥٥٦١ عن البخاري صاحب الصحيح.

١٠٩- عبد الله بن محمد بن مرة، روى عنه حديثًا واحدًا ، نص على سماعه منه بالبصرة، والحديث برقم (٢٣٩٨)

١١٠- عبد الله بن محمد بن هاجك، الهروي، من العباد، نص على سماعه منه بهراة، روى عنه أربعة أحاديث ، كلها عن علي بن حجر، عن اسماعيل بن جعفر، إلا الحديث رقم (٣٤٩٥) فسقط منه علي

ابن حجر، ولعله خطأ من الناسخ أو الطابع والله تعالى أعلم. وأحيانا يقول ابن حبان: أخبرنا عبد الله بن محمد الهروي، فلا يذكر جده، وذلك في حديث خامس برقم ١٥٧٧ مقرونًا بابن خزيمة.

١١١- أبو عبد الرحمن عبد الله بن محمود بن سليمان السعدي، المروزي، نص على سماعه منه بمرو، روى عنه خمسة أحاديث، له ترجمة في «المقتنى في سرد الكنى» (١/ ٣٧٣) برقم (٣٨٧٤)، و «الجرح والتعديل» (٥/ ١٨٣) برقم (٨٥١)، «تذكرة الحفاظ» (٢/ ٧١٨) برقم (٧٣٢) ، «طبقات الحفاظ» (١/ ٣١٢) برقم (٧٠٧)، وله كتاب في تاريخ مرو.

١١٢- أبو الوليد عبد الملك بن محمد بن إبراهيم، روى عنه حديثًا واحدًا تفرد به عن شيخه، ولم يتابع عليه، برقم (٦٨٥١)، ونص على سماعه منه بصيدا.

١١٣- عبد الملك بن محمد بن عدي بن زيد، أبو نعيم ، الأستراباذي، الجرجاني، صاحب الربيع بن سليمان المرادي، روى عنه حديثًا واحدًا مقرونًا بغيره، برقم (٤٥٧٢)، له ترجمة في «تاريخ بغداد» (١٠/ ٤٢٨) برقم (٥٥٨٦)،و «تاريخ جرجان» (١/ ٢٧٦)، برقم (٤٦٦)، و «المقتنى في سرد الكنى» (٢/ ١١٧) برقم (٦٢٧٤)، و«تذكرة الحفاظ» (٣/ ٨١٦) برقم (٨٠٣)، و«طبقات الحفاظ» (١/ ٣٤١) برقم (٧٧٣)، وغيرها.

١١٤- عزوز بن إسحاق العابد، نص على سماعه منه بطرَسوس، روى عنه حديثًا واحدًا برقم (٨٤١).

١١٥- علي بن أحمد بن بسطام الزعفراني، نص على سماعه منه بالبصرة، روى عنه ثلاثة أحاديث ، برقم : ١٢٦٠، ٣٧١٠، ٦٧٨١.

١١٦- علي بن أحمد بن سعيد الهمذاني، نص على سماعه منه بَهَمَذَان، روى عنه حديثًا واحدًا برقم ٤٦٩١.

١١٧- علي بن أحمد بن علي بن عمران ، أبو الحسن الجرجاني، نص على سماعه منه بحلب،روى عنه سبعة أحاديث برقم: ٥٤٦، ١٤٤٧، ٢٣٤٤، ٢٣٤٥، ٢٤١٦، ٤٧٠١، ٧٠٧٧، له ترجمة في «تاريخ جرجان» برقم (٥٠٨).

١١٨- علي بن إبراهيم بن الهيثم، البلدي، روى عنه حديثين برقم (٤٧٠٠)، و (٥٩٠٧)، ونص في الأخير على سماعه منه بَبَلَدَ، وهي مدينة قديمة على دجلة فوق الموصل، وذكر ياقوت في «معجمه» أقوالاً أخرى في «بلد» هذه .

١١٩- علي بن الحسن بن سلم، الأصبهاني، نص على سماعه بالري ، روى عنه في «صحيحه» ثلاثة عشر حديثًا.

١٢٠- علي بن الحسين بن سليمان، المعدّل، سمع منه بمصر، بالفسطاط، روى عنه أربعة عشر حديثًا.

١٢١- علي بن الحسين العسكري، نص على سماعه منه بالرقة، روى عنه حديثين برقم (٢٠٠) ، ٧٣٧٤.

١٢٢- علي بن حمزة بن صالح، نص على سماعه بأنطاكية، لم يرو عنه شيئًا في صحيحه.

١٢٣- علي بن سعيد العسكري، نص على سماعه منه بسامرا وينسب لعسكر سامرا، وله كتاب في «الصحابة» فكثيرًا ما ينقل الحافظ ابن حجر عنه، وعن «ذيله» لأبي موسى في كتاب «الإصابة» له، انظر (٢/ ٢٠) (١٥٨٧) و (٢٣٦١) (٢/ ٣٧٥)، و(٣/ ٢٩٥) (٣٧٩٢)، و(٥/ ١٨٨) (٦٦٠٥)، وغيرها. وقد روى حديثًا واحدًا برقم (٣٦٨).

١٢٤- علي بن عبد الحميد بن عبد الله بن سليمان، أبو الحسن، الغضائري، سكن حلب ، له ترجمة في «تاريخ بغداد» (١٢/ ٢٩) برقم (٦٣٩٥)، وقد نص على سماعه منه بحلب، روى عنه حديثين برقم (٢٦١٠)، (٧٤٢٦).

١٢٥- علي بن محمد القبَّاني، روى عنه حديثًا واحدًا برقم (٣٨٨) ولم أعثر له على ترجمة، ولعله تحرف من أبي علي بن محمد القباني، واسمه الحسين بن محمد بن زياد النيسابوري، شيخ المحدثين بخراسان، وهو من طبقة شيوخ ابن حبان الكبار، والله تعالى أعلم.

١٢٦- عمر بن إسماعيل بن سلمة المعروف بابن أبي غيلان، الثقفي ، نص على سماعه منه ببغداد، يحدث عن علي بن الجعد، روى عنه تسعة أحاديث. له ترجمة في «تاريخ بغداد» (١١/ ٢٢٤)، وفي «سير أعلام النبلاء» (١٤/ ١٨٦).

١٢٧- عمر بن سعيد بن أحمد بن معد بن سنان، المَنْبَجِيّ، بموحدة تحتية وجيم ، أبو بكر الطائي، العابد، حدث عنه، بمَنْبِجَ، وفي التقييد بالشام،ولا فرق فإن منبج بالشام بينها وبين حلب يومان، قال ابن حبان: «إنه صام النهار، وقام الليل مرابطًا ثمانين سنة فإرْساله مقبول» انظر

«معجم البلدان» لياقوت، وقد روى عنه ابن حبان في صحيحه حوالي (٢٩١) حديثًا، له ترجمة في «سير أعلام النبلاء » للذهبي، (١٤/ ٢٩٠).

١٢٨- عمر بن عبد الله الهجري، حدث عنه بالأُبُلَّه، روى عنه حديثًا واحدًا برقم (٧٢١٥).

١٢٩- عمر بن محمد بن بجير بن حازم بن راشد، الهمذاني، الصغدي، أبو حفص البجيري، السمرقندي، محدث ما وراء النهر، صاحب الجامع الصحيح، والمراسيل، والمسند، والتفسير، له ترجمة في «التقييد» (١/ ٣٩٤) برقم (٥١٥)، وله ذكر في «تاريخ سمرقند» لعبد الرحمن بن محمد الإدريسي ذكر ذلك صاحب «التقييد» وله ترجمة في «تذكرة الحفاظ» (٢/ ٧١٩) برقم ٧٣٣، و «سير أعلام النبلاء» (١٤/ ٤٠٢)، و«طبقات المحدثين» (١/ ٢٠٨) برقم (١٢١٨)، و«طبقات الحفاظ» (١/ ٣١٢) برقم (٧٠٨)، و«الإكمال» لابن ماكولا (١/ ٤٦٤)، و«الإرشاد» (٣/ ٩٧٧) برقم (٩٠٦)، روى عنه ابن حبان في «صحيحه» حوالي (٣٧٩) حديثًا، ونص على سماعه منه بالصغد، والله تعالى أعلم.

١٣٠- عمر بن محمد بن عبد الرحيم البرقي، ولعله عمر بن محمد ابن عبد الله بن عبد الرحيم بن سعية بن أبي زرعة البرقي مولى بني زهرة، كنيته أبو بكر، روى عنه حديثًا واحدًا برقم (٢٩٨٩).

١٣١- عمران بن موسى بن فضالة، الشعيري، أبو الفتح - ويقال: أبو القاسم - البغدادي، وسكن الموصل فنسب إليها، ومات بها، له

ترجمة في «تاريخ بغداد» (١٢/ ٢٦٨)، روى عنه ثلاثة أحاديث، ونص على سماعه منه بالموصل، وهي بأرقام (١١٨)، (٢٣٠٠)، (٧٤٤٠).

١٣٢- عمران بن موسى بن مجاشع، السختياني، أبو إسحاق الجرجاني، شيخ جرجان، سمع منه بجرجان روى عنه (٢٣٢) حديثًا، له ترجمة في «المقتنى في سرد الكنى» (١/ ٧٢) برقم (٢٣٧)، و«سير أعلام النبلاء» (١٤/ ١٣٦)، و«تاريخ جرجان» (١/ ٣٢٢) برقم (٥٧٨).

١٣٣- عمرو بن عمر بن عبد العزيز، نص على سماعه بنَصيبينَ، روى عنه حديثين برقم (٢٢٣٨)، و(٦٨٨٢).

١٣٤- الفريابي، هكذا نسبة فقط روى عنه حديثًا واحدًا برقم (٣٢١٧)، والراجح والله تعالى أعلم أنه جعفر بن محمد بن الحسن بن المسْتَفاض، أبو بكر الفريابي القاضي فإنه في طبقة شيوخ ابن حبان، وهو في هذا الحديث يروي عن علي بن حجر السعدي إلا أنني لم أجده ضمن معجم مشايخ الفريابي إلا أن الفريابي يروي عمن هو في طبقه السعدي، ويمكن أن يكون الفريابي هو عبد الله بن محمد بن سلم وقد مر برقم (١٠٧)، والله تعالى أعلم.

١٣٥- الفضلُ بنُ الحُباب، واسم الحُباب: عمرو بن مُحمَّد بن شُعَيْب، أبو خليفة الجُمَحيُّ البَصْريُ الأعْمَي، أكثر عنه ابن حبان، ونص على سماعه منه بالبصرة، له ترجمة في «سير أعلام النبلاء» (١٤/ ٧)، و«الميزان» (٣/ ٣٥) للذهبي، و«لسان الميزان» لابن حجر، وغيرهم. وقد روى ابن حبان عنه في «صحيحه» حوالي (٧٣٢) حديثًا.

١٣٦- أبو بكر محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري، نزيل مكة،

له ترجمة في «سير أعلام النبلاء» (١٤/ ٤٩٠)، و«ميزان الاعتدال» (٣/ ٤٥٠)، و«لسان الميزان» (٥/ ٢٧)، وغيرهم. روى عنه ابن حبان في «صحيحه» حديثين برقم (١٤٩)، (١١٢١). ونص على سماعه منه بمكة.

١٣٧- محمد بن إبراهيم الدوري، روى عنه حديثًا واحدًا برقم (٤٠٥)، ونص على سماعه منه بالبصرة.

١٣٨- محمد بن أحمد بن عبد الله بن أبي عون، أبو جعفر النَّسَويُّ الرَّيَاني، له ترجمة في «تاريخ جرجان» (٣٧٢) ، و«تاريخ بغداد» (١/ ٣١١)، و«سير أعلام النبلاء» (١٤/ ٤٣٣). وقد نص على سماعه منه بنسا كما في الحديث رقم (٦٩٤٨) وغيره وقد روى عنه (٩٧) حديثًا تقريبًا. وهناك محمد بن أحمد بن السري بن أبي عون، أبو الحسن النهرواني، غير هذا والأخير من شيوخ الخطيب البغدادي وليس من شيوخ ابن حبان ، فهو أنزل طبقتين عن ابن أبي عون المترجم له والله تعالى أعلى وأعلم .

١٣٩- محمد بن أحمد بن ثوبان الطرسوسي، روى عنه حديثًا واحدًا برقم (٤٤٢٢)، ولم أعثر له على ترجمة.

١٤٠- محمد بن أحمد بن الحسين بن الحسن بن عيسى بن ماسَرْجس، الماسَرْجِسِيُّ، روى عنه حديثًا برقم (٦١٤٧) ولعله انقلب على ابن حبان أو الناسخ فإن صوابه والله تعالى أعلم هو: أحمد بن محمد بن الحسين وهو الذي يحدث عن جده الحسن بن عيسى انظر «سير أعلام النبلاء» للذهبي (١٤/ ٤٠٥)، وقد مر برقم ٢٣.

١٤١- محمد بن أحمد بن حفص التستري الرقام، من أهل تستر،

نص على سماعه بتستر، انظر «الأنساب» للسمعاني (٣/ ٨٣) وكنيته أبو حفص سمع منه حديثين برقم (٣٨٣٠)، (٦٦٣٠).

١٤٢- محمد بن أحمد بن سليمان بن أبي شيخ، أبو بكر، سمع منه بواسط روى عنه حديثين برقم (٤٢٥٦) ، (٤٥٠٢).

١٤٣- أبو سعيد محمد بن أحمد بن عبيد بن فيّاض، العثماني، الدمشقي، له ترجمة في «سير أعلام النبلاء» (١٤/ ٢٣٠)، روى عنه ستة أحاديث في «صحيحه» برقم (٣٩٢)، (٨٠٨) (٣٢٣٨)، (٥٤٣١) ، (٦٦٧٥) ، (٦٨١٥)، وقد نص على سماعه منه بدمشق.

١٤٤- محمد بن أحمد بن علي ، الجوزي، نص على سماعه منه بالموصل روى عنه حديثًا واحدًا برقم (٥٠٦٥) ولم أعثر عليه.

١٤٥- محمد بن أحمد بن نصر الخُلقاني، روى عنه خمسة أحاديث برقم (١١٢٩)، (١٣٥٤)، (١٣٥٥)، (٢٤٣٣)، (٣٦٤٥)، ونص على سماعه منه بمرو.

١٤٦- محمد بن أحمد بن هلال، أبو بكر الشَّطَوِي : بفتح الشين المعجمة، والطاء المهملة، من بعدهما الواو، وهي نسبة إلي «شَطَا» من أرض مصر، وربما سماه بعضهم: أحمد بن محمد بن هلال، ومحمد بن أحمد أكثر، له ترجمة في «تاريخ بغداد» (١/ ٣٧١)، و«الأنساب» للسمعاني (٣/ ٤٢٨)، وروى ابن حبان عنه حديثًا واحدًا برقم (١٥٤٢) نص فيه على سماعه منه ببغداد.

١٤٧- محمد بن إسحاق بن إبراهيم بن عيسي بن فروخ بن عبد الله البغدادي، أبو بكر المزني،روى عنه حديثًا واحدًا ، نص على سماعه منه

بالرافقة، وهو الحديث رقم ٢٩٣٢، والرافقة: بلد متصل البناء بالرقة، وهما على ضفة الفرات، ثم خربت الرقة، وغلب اسمها على الرافقة، وصار اسم المدينة الرقة، انظر في ذلك «معجم البلدان» لياقوت، له ترجمة في «تاريخ بغداد» (١/ ٢٥٤).

١٤٨- محمد بن إسحاق بن إبراهيم بن مهران، أبو العباس الثقفي مولاهم، الخراسانيُّ، النيسابوري، صاحب المسند على الأبواب، والتاريخ وغير ذلك، وقد نص على سماعه منه بنيسابور، وأكثر عنه، فروى عنه في «صحيحه» وحده ١٧٨ حديثًا، وترجمته في «تاريخ بغداد» (١/ ٢٤٨)، و«سير أعلام النبلاء» (١٤/ ٣٨٨).

١٤٩- محمد بن إسحاق بن خزيمة بن المغيرة بن صالح بن بكر، الحافظ الحجة الفقيه، شيخ الإسلام، إمام الأئمة، أبو بكر السُّلمي النيسابوري الشافعي، صاحب التصانيف. انظر ترجمته في «سير أعلام النبلاء» للذهبي، وانظر مصادر ترجمته هناك في الحاشية، أكثر عنه ابن حبان وروى عنه في صحيحه ٣١٣ حديثًا.

١٥٠- أبو عبد الله محمد بن إسحاق بن سعيد بن إسماعيل السعدي، الهروي، سعد تميم، قال السمعاني في «الأنساب» : (رأيت من تصنيفه كتابًا حسنًا أظنه لم يسبق إلى ذلك، سماه كتاب «الصناع من الفقهاء والمحدثين») روى عنه ابن حبان ثلاثة وعشرين حديثًا في صحيحه، كلها عنه عن علي بن خشرم، إلا خمسة أحاديث، عن غيره.

١٥١- محمد بن جبريل الشَّهْرُزُوريُّ، روى عنه حديثًا واحدًا برقم (٤٠٩٥)، نص على سماعه منه بِطَرَسُوسَ .

١٥٢- محمد بن جعفر بن الأشعث، روى عنه حديثًا واحدًا برقم (٧٢٦)، مقرونًا بغيره،ونص على سماعه منه بسمرقند.

١٥٣- محمد بن جعفر ، الكَرْخي، روى عنه حديثًا واحدًا برقم (٤٧٦)، ونص على سماعه منه بالموصل.

١٥٤- محمد بن جمعة بن خلف، الأصم، أبو قريش القهستاني الحافظ، أبو فِراس: له ترجمة في «تاريخ بغداد» (٢/ ١٦٩)، روى عنه ستة أحاديث.

١٥٥- محمد بن الحسن بن أبي شيخ، روى عنه حديثًا واحدًا برقم (٢٨٢٦)، نص على سماعه منه بكفر تُوثا مِن ديارِ رَبيعة، له ترجمة. في «تاريخ بغداد» (٢/١٨٦)، أشار فيها الخطيب البغدادي أنه سوف يذكر ترجمته في محمد بن الحسين، ولم يف بذلك، فلعله نسي.

١٥٦-محمد بن الحسن بن خليل، نص على سماعه منه بنسا ولقد ترجم الذهبي في «سير أعلام النبلاء» (١٥/ ٣١٨) لشيخ نيسابوري في طبقة مشايخ ابن حبان باسم ، أبو بكر، محمد بن الحسين بن الحسن بن خليل، النيسابوري القطّان فلعله هو، والله أعلم.

١٥٧- محمد بن الحسن بن قتيبة بن زيادة بن الطفيل اللَّخْمي، أبو العباس العَسْقَلاني، له ترجمة في«سير أعلام النبلاء» (١٤/ ٢٩٢)، وقد نص على سماعه منه بعسقلان، وقال ياقوت في «معجم البلدان»: «سمع منه بالرَّملة»، وكناه أبو بكر، والصحيح الأول، وعدة الأحاديث التي رواها ابن حبان عنه (٤٦٤) حديثًا، والله أعلم.

١٥٨- محمد بن الحسن بن يونس بن أبي معشر، روى عنه حديثًا

واحدًا برقم (١٨٥٠)، وقال عنه: «شيخ بكَفْرِ تُوثا، من دِيارِ رَبيعةَ» وقد سماه ياقوت في «معجم البلدان»: محمد بن الحسين بن أبي معشر السُلمي، ونص على سماعه منه بكَفْر تُوثا، فالله أعلم.

١٥٩- محمد بن الحسين بن مرداس، روى عنه حديثًا واحدًا برقم (٣٣٣٦)، نص على سماعه منه بالأُبُلَّة.

١٦٠- محمد بن الحُسَيْن بن مُكْرَم، البزَّار، أبو بكر البغدادي نزيل البصرة، له ترجمة في «تاريخ بغداد» (٢/ ٢٣٣)، وفي «سير أعلام النبلاء» (١٤/ ٢٨٦)، وقد نص ابن حبان على سماعه منه بالبصرة، وقد روى عنه في صحيحه حوالي (٢٧) حديثًا.

١٦١- محمد بن خالد بن دينار، أبو عبد الله الفارسي، روى عنه حديثًا واحدًا برقم (٥٧٢٢)، وقد نص على سماعه منه بدارًا مِنْ ديار رَبيعة، له ترجمة في «تاريخ جرجان» للسهمي برقم (٧١٢) (ص ٤١٠).

١٦٢- محمد بن زهير الأُبُليّ، نص على سماعه منه بالأُبُلَّه، روى عنه (١١) حديثًا، له ذكر في «سير أعلام» الذهبي، (١٤/ ٥٠٧)، له ترجمة في «لسان الميزان» (٥/ ١٧٠)، و«الميزان» (٣/ ٥٥١).

١٦٣- محمد بن سعيد بن سنان الطائي، روى عنه حديثين برقم (٣٥٠٢)، (٣٨٤٧).

١٦٤- محمد بن سعيد المروزي، روى عنه حديثًا واحدًا برقم (٦٩٣٨)، نص على سماعه منه بالبصرة، لعله البورقي المتهم، فإن كان هو، فله ترجمة في «تاريخ بغداد» (٥/ ٣٠٨)، و«لسان الميزان».

١٦٥- محمد بن سفيان، الصَّفَّار، روي عنه حديثًا واحدًا برقم

(٢٤٧٠)، نص على سماعه منه بالمِصِّيصَة، وهو هنا يروي عن ابن علية، ففي السند سقط قطعًا فإن البخاري ومسلم يرويان عن شيوخهم عن ابن علية، فكيف يروي ابن حبان عنه عن ابن علية، والمطلع على صحيح ابن حبان يجد أن ابن حبان بينه وبين ابن علية راويان والله أعلم.

١٦٦- محمد بن سليمان بن فارس، الدَّلال، النيسابوري، له ذكر في «سير أعلام الذهبي» (١٤/ ٣٨٨) ضمن المتوفيين سنة اثنتي عشرة وثلاث مئة. روى عنه خمسة أحاديث.

١٦٧- محمد بن شعيب البلخي، خطأ، ذكره محقق الإحسان في الحديث رقم (٣٠٧٢) ضمن شيوخ ابن حبان، وصوابه - والله أعلم - : حامد بن محمد بن شعيب البلخي، وقد مر برقم (٥٥).

١٦٨- محمد بن صالح بن ذريح بن حكيم بن هُرمز، أبو جعفر العكبري، سمع منه بعكْبَرا، روى عنه أربعة عشر حديثًا، وله ترجمة في «تاريخ بغداد» (٥/ ٣٦١).

١٦٩- محمد بن طاهر بن خالد بن البختري، أبو العباس المعروف بابن أبي الدميك، نص على سماعه منه ببغداد، له ترجمة في «تاريخ بغداد» للخطيب البغدادي (٥/ ٣٧٧)، و«سير أعلام» الذهبي (١٤/ ٢٢٧)، روى عنه أربعة أحاديث.

١٧٠- محمد بن العباس بن الوليد بن محمد بن عمر بن الدِّرَفْس الغسانيُّ، الدمشقي، أبو سعيد الخياط، نزيل جرجان، وله ترجمة في «تاريخ جرجان» للسهمي (ص ٤١٣)، نص على سماعه منه بجرجان، وله ترجمة في «سير أعلام» الذهبي (١٤/ ٢٤٥)، وكناه الذهبي بأبي عبد الرحمن، فالله أعلم.

١٧١- محمد بن عبد الرحمن بن العباس السامي، أبو عبد الله الهَرَوي، روى عنه (١٠٨) حديث، له ترجمة في «سير أعلام» الذهبى (١١٤/١٤).

١٧٢- محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن عمرو بن آدم، روى عنه حديثًا واحدًا برقم (٢٨٩٣).

١٧٣- محمد بن عبد الرحمن بن محمد ، أبو العباس السَّرَخْسي، الدَّغُولي، شيخ خراسان، له ترجمة في «السير» للذهبي (٥٥٧/١٤).

١٧٤- محمد بن عبد الله بن الجنيد، البستي، نص على سماعه منه ببست، روى عنه قريب من (٢٥٠) حديثاً، قال ياقوت في «معجم البلدان»: «أبو الحسن» ، وفي «تاريخ بغداد» (٥/ ٤٥٠): أبو الحسين التميمي البزاز محمد بن عبد الله بن الجنين، فلعله هو والله أعلم.

١٧٥- محمد بن عبد الله بن عبد الجبار، روى عنه حديثًا واحدًا برقم(١٥٣٤).

١٧٦- أبو عبد الرحمن محمد بن عبد الله بن عبد السلام بن أبي أيوب، التبيْروتيُ، ولقبه مكْحُول، له ترجمة في «سير أعلام» الذهبي (٣٣/١٥)، روى عنه (٢٤) حديثًا، ونص على سماعه منه ببيروت.

١٧٧- محمد بن عبد الله بن يحيى بن محمد بن مخلد، روى عنه حديثين برقم (٦٠)، (٧٨)، له ترجمة في «تاريخ أصبهان» (٢٢٩/٢).

١٧٨- محمد بن عبد الله الهاشمي، روى عنه أربعة أحاديث برقم (٢٣٦)، (١٤٣٢)، (٢١٢٧)، (٣٧٤٤).

١٧٩- محمد بن عبيد الله بن الفضل الكُلاعي - زاد ياقوت: «الراهب» -، نص على سماعه منه بحمص، روى عنه اثنين وأربعين حديثا (٤٢).

١٨٠- محمد بن عثمان بن سعيد - عند ياقوت : سعد - الدارمي، أبو بكر، نص ياقوت على أن ابن حبان سمع منه بهَرَاة، روى عنه حديثًا واحدًا في «صحيحه» برقم (٣٧٩٢).

١٨١- محمد بن عَلاَّن الأَذَني، نص على سماعه منه بأذَنة، روى عنه تسعة أحاديث، سبعة منهم عن محمد بن يحيى الزِّمّاني، واثنين عن لوين.

١٨٢- محمد بن علي الأنصاري، روى عنه حديثًا واحدًا برقم (٨٤٦)،ونص على سماعه منه بالبصرة، وقال عنه : إنه من ولد أنس بن مالك.

١٨٣- محمد بن علي بن الحسين المساحي، روى له حديثًا واحدًا.

١٨٤- محمد بن علي بن العباس المروزي، روى عنه حديثًا واحدًا .

١٨٥- محمد بن علي بن الأحمر الصَّيْرفيُّ، أبو الطيِّب، غلامُ طالوت بن عباد أبو عثمان البصري الصيّْرَفي أيضًا، وابنه عثمان بن طالوت الجَحْدَري أحد شيوخ محمد بن علي هذا عند ابن حبان، نص على سماعه منه بالبصرة، سمع منه سبعة عشر حديثًا.

١٨٦- محمد بن عمر بن محمد بن يوسف بن حمزة،أبو حمزة النسوي، نص على سماعه منه بِنَسَا، روى عنه حوالي ثلاثة وخمسين حديثًا.

١٨٧- محمد بن عمرو بن عباد، أبو علي، روى عنه حديثين برقم (١٤٨٥)، و(٧٢٩٨)، ونص على سماعه منه بِبُست، وشيخ ابن عباد فيها عبد الله بن سعيد بن حصين، أبو سعيد الأشج.

١٨٨- محمد بن غيلان، روى عنه حديثًا واحدًا، برقم (٦١٠١) نص على سماعه منه بأذَنَة.

١٨٩- محمد بن الفتح العائذي السمسار، نص على سماعه منه بسَمَرْقَنْد، روى عنه حديثين برقم (٥٠٩١)، (٥٦٠٧).

١٩٠- محمد بن محمد بن يوسف بن الحكم العدوي، أبو ذر القاضي، من أهل بخارى، نص على سماعه منه ببخارى، روى عنه حديثًا واحدًا برقم (٣٠٨٥)، له ترجمة في «تاريخ بغداد» (٣/ ٣٠٨).

١٩١- محمد بن محمود بن عدي، أبو عمرو النسوي، وقيل المروزي، نص على سماعه منه بنسا، له ترجمة في «تاريخ بغداد» (٣/ ٢٦٠)، روى عنه (١١) حديثًا.

١٩٢- محمد بن محمود بن مقاتل، روى عنه حديثاً واحدًا برقم (٣٧٥٦).

١٩٣- محمد بن مسرور بن سيار، نص على سماعه منه بأرغيان، روى عنه حديثًا وحدًا برقم (٦١٨٨).

١٩٤- محمد بن المسيب بن إسحاق بن عبد الله بن إسماعيل بن إدريس، أبو عبد الله النيسابوري ثم الأرغياني، الإسْفَنجيُّ العابد، نص على سماعه منه بأرغيان بقرية سَنَْج، روى عنه ثلاثة عشر حديثًا، له ترجمة في «سير أعلام» الذهبي (١٤/ ٤٢٢).

١٩٥- محمد بن المعافى بن أبي حنظلة سليمان، الصَّيداوي السَّاحليُّ، نص على سماعه منه بصَيْداء، قال عنه ابن حبان في الحديث رقم (٩٣٥): «ولم يشرب الماء في الدنيا ثمان عشرة سنة، ويتخذ كُلَّ ليلة حسوًا فيحسوه» أهـ. روى عنه عشرين حديثاً.

١٩٦- محمد بن المنذر بن سعيد بن عثمان بن رجاء بن عبد الله بن الصَّحَّابي العبَّاس بن مِرْداس السُّلميُّ الهَرَوي، شكَّر الحافظ، وعند ابن حبان في الحديث رقم (٢٥٣٤) أحمد بين محمد والمنذر، وروى عنه ثلاثة وعشرين حديثًا في «صحيحه»، وله ترجمة في «سير أعلام» الذهبي (١٤/ ٢٢١).

١٩٧- محمد بن موسى بن عبد الله التيمي أبو عمرو المصيصي، نص على سماعه منه بالمِصِّيصَة، روى عنه حديثين برقم (٥١٣٤)، (٦٥٠٦).

١٩٨- محمد بن موسى العِصفري، نص على سماعه منه بالبصرة، روى عنه حديثًا واحدًا برقم (٥١٥٨).

١٩٩- محمد بن نصر بن ترْقُل، أبو عبد الله الهَوْرَقاني، سمع منه بقرية سِنْج، بمرو، وقد تحرف «ترْقُل» عند ابن حبان إلى «نوفل» والتصحيح من «معجم البلدان» لياقوت، وقد روى ابن حبان عنه حديثين برقم (٥٢٩)، (٧١٣٥).

٢٠٠- محمد بن يحيى بن بسْطام، نص عليي سماعه منه بالبصرة، روى عنه خمسة أحاديث.

٢٠١- محمد بن يحيى بن خالد بن يزيد بن متَّى، أبو يزيد الخالديُّ المَرْوزيُّ المِيرماهانيّ له ترجمة في «السير» للذهبي (١٤/ ٥٣١)، وهناك سميُّه: محمد بن يَحْيَى بن خالد بن مهران النيسابوري. ابن أخت سلمة ابن شبيب، والاثنان يرويان عن إسحاق بن راهويه، ومحمد بن رافع، وقد نص ياقوت في معجمه للبلدان على الأول، والله تعالى أعلم. وقد روى عنه حديثًا واحدًا برقم (٩٠)، عن محمد بن رافع.

٢٠٢- محمد بن يزيد، قال ياقوت في «معجم البلدان»: «الدَّرقي» ونص على سماعه منه بَطَرسُوس، والذي في «الإحسان» في الحديث رقم (٦٦٩) «الرُّوبي» ، وفي الحديث رقم (٩٣٦) و(١٦٨٥) «الزّرقي»، والله تعالى أعلم.

٢٠٣- محمد بن يعقوب بن إسحاق، أبو عبد الله الخطيب، له ترجمة في «تاريخ بغداد» للخطيب (٣/ ٣٩١)، روى عنه خمسة أحاديث، ونص على سماعه منه بالأهواز، وكناه ياقوت في «معجم البلدان» بأبي العباس، فالله أعلى وأعلم.

٢٠٤- مسدد بن يعقوب بن إسحاق بن زياد، أبو الحسين القلوسي، البصري، نص على سماعه منه بنصيبين، روى عنه حديثاً واحدًا برقم (٣٧٧٣) ، وله ترجمة في «تاريخ بغداد» (١٣/ ٢٧٢).

٢٠٥- مسلم بن معاذ، نص على سماعه منه بدمشق، روى عنه حديثًا واحدًا برقم (٥١٣٣).

٢٠٦- مظهر بن يحيى بن ثابت نص على سماعه منه بواسط، ثم قال عنه: «الشيخ الصالح»، روى عنه حديثًا واحدًا برقم (٦٤٨٩).

٢٠٧- المفضل بن محـمد بن إبراهيم بن مفضل بن سعـيد بن الإمام عامـر بن شراحيل الشعـبيُّ الكوفيُّ، ثُم الجَنَدي، له ترجمة في «السـير» للذهبي (١٤/ ٢٥٧)، نص على سماعه منه بمكة، كنيـته أبو سعيد ،روى عنه (١٦) حديثًا.

٢٠٨- موسى بن مـحمد الديلي، نص على سـماعه منه بأنطاكـية، روى عنه حديثًا واحدًا برقم (٦٧٩).

٢٠٩- نصر بن الفتح بن سالم المربَّعيُّ العـابد، نص على سماعه منه بسَمَرْقَنْدَ، روى عنه حديثًا واحدًا برقم (٦٣٠٢).

٢١٠- النضر بن محمد بن المبارك العابد الهروي، ونص على سماعه منه بِهَرَاةَ، روى عنه عـشرين حديثًـا كلَّها عنه عن مـحـمد بن عثـمان بن كرامة العجلي الكوفي، عن عبيد الله بن موسي العبسي.

٢١١- هارون بن عـيسى بن الـسكين ، أبو يزيد الشـيبـاني البلدي، نص على سماعه منه بِبَلَدِ الموْصِل، له ترجمة في «تاريخ بغداد» للخطيب (١٤/ ٣٣)، وروى عنه ثَلاثة أحاديث.

٢١٢- هاشم بن يحيى النّصيبينـي أبو السَّري، نص على سماعه منه بِنَصِيْبِين، روى له حديثاً واحدًا برقم (١٤٣٧).

٢١٣- هيثم بن خلف بن مـحمد بن عـبد الرحمن بن مـجاهد، أبو محمـد الدوري البغدادي، نصٌ على سمـاعه منه ببغداد ، له تـرجمة في «تاريخ بغداد» (١٤/ ٦٣)، و«سيـر أعلام» الذهبي (١٤/ ٢٦١)، روى عنه خمسة أحاديث.

٢١٤- وصيف بن عبد الله، أبو علي الرُّوميُّ الأنْطاكيُّ الأُشْرُوسَنّي، نص على سماعه منه بأنطاكية، روى عنه أربعة أحاديث، له ترجمة في «سير أعلام» الذهبي (١٤/ ٤٩٦).

٢١٥- الوليد بن بنان بن الوليد بن بنان، نص على سماعه منه بواسط، وروى عنه حديثين برقم (٤٥٧٥)، (٦٨٦٧).

٢١٦- يحيى بن محمد بن عمرو، نص على سماعه منه بالفُسطاط بمصر، روى عنه ثمانية أحاديث، سبعة منها من طريقه عن إسحاق بن إبراهيم بن العلاء الزُّبيدي، عن عمرو بن الحارث الحمصي، وهذا إسناد منكر، وفي الحديث رقم (١٤٦٣) وهو الثامن، من طريقه عن الزبيدي هذا، عن محمد بن حِمْيَر، ولا يختلف كثيراً عن السبعة.

٢١٧- يعقوب بن يوسف بن عاصم، نص على سماعه منه ببخارى، روى عنه حديثين.

٢١٨- يوسف بن يعقوب بن الحسن، أبو بكر المقرئ الواسطي، له ترجمة في «تاريخ بغداد» (١٤/ ٣١٩)، روى عنه خمسة أحاديث، ونص على سماعه منه بواسط، وتحرف «المقرئ» في الحديث رقم (١٢٢٥) من الإحسان إلى «المقبُري»، وهو يروي في جميعها عن محمد بن خالد بن عبد الله الطحان الواسطي وهو ضعيف والله تعالى أعلم.

وابن حبان -رحمه الله تعالى- يروي عن جماعة كثيرة من أهل هذه الطبقة سوى من ذكرناهم. والله أعلم.

تلاميذه:

قال ياقوت الحموي في «معجم البلدان»:

«روى عنه الحاكم أبو عبد الله الحافظ، وأبو عبد الله بن منده الأصبهاني، وأبو عبد الله محمد بن أحمد الغنجار الحافظ البخاري، وأبو علي منصور بن عبد الله بن خالد الذُّهلي الهروي، وأبو مسلمة محمد بن محمد بن داود الشافعي، وجعفر بن شعيب بن محمد السمرقندي، والحسن بن منصور الأسفيجابي، والحسن بن محمد بن سهل الفارسي، وأبو الحسن محمد بن أحمد بن محمد بن هارون الزَّوزَني، وأبو عبد الله محمد بن أحمد بن عبد الله بن خُشنام الشُّروطي، وجماعة كثيرة لا تحصى.».

قلت: منهم الحافظ الناقد أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي الدارقطني، وأبو عمر محمد بن أحمد بن سليمان غيثة النوقاتي، والحسن بن محمد بن حبيب بن أيوب النيسابوري الواعظ «صاحب كتاب عقلاء المجانين»، وأبو معاذ عبد الرحمن بن محمد بن رزق الله السِّجِسْتاني، وأبو الفتح علي بن محمد، ويقال ابن أحمد بن الحسين بن محمد بن عبد العزيز البستي الشاعر، صاحب كتاب التجنيس، وهو الذي قال فيه عمران الطَّوْلقي الأبيات المذكورة في أول الكتاب، وغيرهم كثير يصعب حصرهم، والله تعالى أعلم.

عقيدته:

لابن حبان ترجمة ومكانة عظيمة عند نقاد هذا الفن محلها ما ذكرنا من مواضع ترجمته، ولا داعي لتكرارها هنا بل سنحاول الاقتصار على ما فيه فائدة على ما سبق ذكره في هذه الكتب، ومن أهم هذه الفوائد ما يتعلق بعقيدة هذا الإمام الذي لم يأخذ حقه كما ينبغي لمثله، فتجد أنه ليس له ترجمة في «تاريخ بغداد للخطيب»، بل والأعجب من ذلك أن

جميع شيوخه المذكورين في «تاريخ بغداد» لا يذكر ضمن من روى عنهم ابن حبان، وهذا مما يدعو إلى الحث على النظر والبحث في أسباب ذلك، فهل من أسباب ذلك اتهامه بالزندقة من أجل قوله: النبوة: «العلم والعمل»؟، فقد نقل الذهبي عن أبي إسماعيل الأنصاري مؤلف كتاب «ذم الكلام» في «سير أعلام النبلاء»: «سمعت عبد الصمد بن محمد بن محمد، سمعت أبي يقول: أنكروا على أبي حاتم بن حبان قوله: النبوة: «العلم والعمل» فحكموا عليه بالزَّندقة، هُجر، وكتب فيه إلى الخليفة، فكتب بقتله».

وقد دافع عنه الذهبي في «السير» ، وفسر قوله هذا بما ينبغي أن يفسر به، إحسانًا بالظن بمن هو في مكانة ابن حبان الحديثية والعلمية.

أو من أسباب ذلك خوضه في علم الكلام واتهامه برقة الدين، أو عمق تحصيله لعلم الطب والفلك، حتى بلغ رتبة في هذا العلم بأن قيل فيه: «كان عالماً بالطب والنجوم».

أو إغرابه أحيانًا في استنباطاته، فيلحظ في الخبر مالا يخطر على قلب أحد، فيدفعه ذلك إلى إنكار معنى صحيح ثابت، ولعل ذلك هو ما دعا أبا عمرو ابن الصلاح إلى النَّيل منه حين قال: «وربَّما غلط في تصرُّفه الغلط الفاحش على ما وجدته» ، فيصدِّقُه الذهبي ويقولُ: «صدق أبو عمرو».

وفي اعتقادي أن كل هذه الأسباب هي ثمرة الخوض في علم الكلام وعدم الاقتصار على عقيدة أهل السنة والجماعة في مسائلها المختلفة، وسنشير إشارة وامضة إلي بعض ما خالف فيه، دون إسهاب أو تطويل، وندع ذلك للباحثين في أمور العقيدة، والله المستعان.

فمن تلك المسائل:

١- نجد في تراجمه للأحاديث رقم (١٧)، (٢٨)، (٣١)، (٩٥)، (٣٧٣) وغيرها، تبنى عقيدة المعتزلة في الإيجاب على الله، فيوجب الجنة لمن فعل أفعالاً معينة، ويوجب النار لمن فعل أفعالاً أخرى، وعقيدة أهل السنة والجماعة -في هذا الباب- هي رجاء الجنة والقبول لفاعل أفعال أهل الجنة، وأن فاعل المعاصي - ما دون الشرك - تحت المشيئة إن شاء الله عفا عنه وإن شاء عذبه فهو من أهل الوعيد ، والله تعالى أعلم.

٢- تأويله للصفات، فقد أكثر من ذلك وانظر في ذلك الحديث رقم (١٣٤) حيث أوَّلَ لفظة «عَجِبَ ربُّنا»، وانظر كذلك الحديث رقم (٢٦٨)، والحديث (٢٦٩)، وترجمة الحديث رقم (٣٢٨)، والحديث (٩٤٤) وغيرها، وقد أذكر كلامه وقد لا أذكره حتى لا يشتهر، ولكنني أذكر كلام أهل العلم في ذلك قدر المستطاع، والله المستعان.

٣- استنباطه جواز إطلاق الإيمان على المعرفة كما في ترجمة الحديث رقم (١٧٩)، وهو قول غلاة المرجئة والجهمية.

٤- تفصيله وإسهابه في النفي، وإجماله في الإثبات، في باب الصفات، انظر في ذلك شرحه للحديث رقم (٢٦٥)، والحديث رقم (٩٢٠) من الإحسان.

٥- قوله باستحباب التبرك بالصالحين وأشباههم استنباطًا من الحديث رقم (٥٥٨) والحديث رقم (٥٥٩) من الإحسان والصحيح تخصيص ذلك بالنبي ﷺ.

٦- قوله بقول المعتزلة بعدم تفاوت السور والآيات في القرآن والرد عليه في ذلك انظر الحدث رقم (٧٧٧).

فهو قد خالف شيخه أبا بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة مخالفة بينة في باب العقيدة كما هو واضح من خلال النظر في المسائل السابق ذكرها.

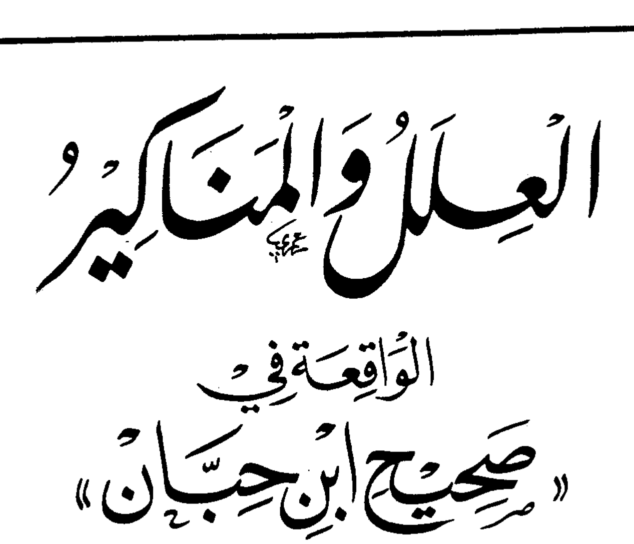
وقد اضطرب - رحمه الله - في مسائل أخرى منها مسألة رؤية النبي ص ربّه في المعراج، فقد علق على الحديث رقم (٥٩) من الإحسان فقال في قوله تعالى: ﴿ فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَىٰ ﴾: «يريد به جبريل»، وقال في تعليقه على الحديث رقم (٦٠) من الإحسان: «فالنبيُّ ص رأى ربَّه في الموضع الذي لا يطلق عليه اسم الدنيا، لأنه كان منه أدنى من قاب قوسين»، والذي عليه المحققون الأول، وهو قول عائشة وابن مسعود، ومن أثبتها من أهل العلم أراد بها رؤية القلب، والله تعالى أعلم. انظر «الفتح» (٨/٦٠٨، ٦٠٩) و«زاد المعاد» (٣/٣٦-٣٨).

وفاته:

وبعد حياة حافلة بالتصنيف والمحن والابتلاءات، مذكورة في موضعها من مصادرترجمته، «توفي ـ رحمه الله تعالى وعفا عنا وعنه ـ ليلة الجمعة لثمان ليال بقين من شوّال سنة ٣٥٤، ودفن بعد صلاة الجمعة في الصُّفة التي ابتناها بمدينة بُستَ بقرب داره، وذكر أبو عبد الله الغنجار الحافظ في «تاريخ بخاري» أنه مات بسجستان سنة ٣٥٤، وقبره ببست معروف يزار إلى الآن، فإنه لم يكن نقل من سجستان إليها بعد الموت، وإلا فالصواب أنه مات ببست» ياقوت «معجم البلدان» (١/٤٩٨).

تآليفه: انظر ترجمته في «السير» للذهبي، و«معجم البلدان» لياقوت.

* * *



وما انتقد عليه في بعض مسائل الاعتقاد

تأليف

محمد عبد المنعم بن محمد رشاد

تقديم

الشيخ محمد عمرو عبد اللطيف

الناشر
دار الضياء
طنطات : ٣٢٠٧١٤٧



بسم الله الرحمن الرحيم



١. [المقدمة]

١ ـ باب ما جاء في الابتداء بحمد اللَّه تعالى

ذِكْرُ الإخبار عمَّا يجبُ على المرء من ابتداء الحمدِ للَّهِ جلَّ وعلا في أوائلِ كلامه عَنَد بُغية مقاصده

١ ـ عن أبي هريرة قال: قال رسول اللَّه ﷺ: «كُلُّ أَمْرٍ ذي بالٍ لا يُبْدَأُ فيه بِحَمْدِ اللَّهِ فَهُوَ أَقْطَعُ».

ذِكْرُ الأَمْرِ للمرءِ أن تكونَ فواتِحُ أسبابه بحمدِ اللَّه جلَّ وعلا لئلا تكونَ أسبابُهُ بترًا

٢ ـ **قلت**: أسند فيه حديث أبي هريرة المتقدم برقم (١).

٢ ـ بابُ الاعتصام بالسُّنَّة وَمَا يَتَعلَّق بها نَقلاً وأمرًا وزَجْرًا

٣ ـ عن أبي موسى، عن النبي ﷺ قال: «إنَّ مَثَلي وَمَثَلَ ما بَعَثَني اللَّهُ به، كَمَثَلِ رَجُلٍ أَتَى قَوْمَه، فقَالَ: يَا قَوْمِ إنِّي رأَيْتُ الجَيْشَ، وإنِّي أنا النَّذِيرُ، فأَطَاعَهُ طَائِفَةٌ مِنْ قَوْمِه، فانْطَلَقُوا عَلَى مَهْلِهِمْ، فَنجَوْا، وكَذَّبَهُ طَائفَةٌ مِنْهُمْ، فأَصْبَحُوا مَكَانَهُمْ، فَصَبَّحَهُمُ الجَيْشُ، وأَهْلَكَهُمْ، وَاجْتَاحَهُمْ، فَذَلِكَ مَثَلُ مَنْ أطَاعَنِي واتَّبَعَ مَا جِئْتُ بِهِ، ومَثَلُ مَنْ عَصَانِي وَكَذَّبَ مَا جِئْتُ بِهِ مِنَ الحَقِّ».

٤ ـ وقال ﷺ: «إنَّ مَثَلَ مَا آتَانِيَ اللَّهُ مِنَ الهُدَى وَالعِلْمِ كَمَثَلِ غَيْثٍ أَصَابَ أَرْضًا، فَكَانَتْ مِنْهَا طَائِفَةٌ طَيِّبَةٌ قَبِلَتْ ذَلك، فَأَنْبَتَتِ الكَلأَ والعُشْبَ الكَثِيرَ، وَأَمْسَكَتِ المَاءَ، فَنَفَعَ اللَّهُ بِهَا النَّاسَ، فَشَرِبُوا مِنْهَا، وَسَقَوْا وَزَرَعُوا، وأَصَابَ مِنهَا طَائفةً أُخْرَى إنَّمَا هِي قِيعَانٌ[1] لا تُمْسِكُ مَاءً، ولا تُنْبِتُ كَلأً، فَذَلِكَ مَثَلُ مَنْ فَقُهَ فِي دِينِ اللَّهِ، وَنَفَعَهُ ما بَعَثَني

---

١ ـ **منكر موصولاً**: تفرد قرة بن عبد الرحمن بن حيوئيل المعافري المصري، برفعه عن الزهري، وقد أرسله غيره. قال أبو داود: رواه يونس، وعقيل، وشعيب، وسعيد بن عبد العزيز عن الزهري، عن النبي ﷺ مرسلاً. قال الدارقطني: والمرسل هو الصواب.

٣ ـ **صحيح**: متفق عليه.

٤ ـ **صحيح**: متفق عليه.

(١) بكسر القاف جمع قاع، وهو المكان المستوي الواسع في وطأة من الأرض.

اللَّهُ به، فَعَلِمَ وَعَمِلَ، وَمَثَلُ مَنْ لَمْ يَرْفَعْ بِذَلِكَ رَأسًا، وَلَمْ يَقْبَلْ هُدَى اللَّهِ الَّذِي أُرْسِلْتُ بِهِ».

ذِكْرُ وَصف الفرقة الناجية مِنْ بَيْنِ الفرق التي تفترقُ عليها أُمَّةُ المصطفى ﷺ

٥ ـ خالد بن مَعْدَان، حدثني عبدُ الرحمنِ بنُ عمرو السُّلَمي وحُجْرُ بنُ حُجْرٍ الكلاعي، قالا: أتينا العرباض بن سارية، وهو ممن نزل فيه: ﴿**ولا على الذين إذا ما أتوك لتحملهم قلت لا أجد ما أحملكم عليه**﴾ [التوبة: ٩٢] فسلَّمنا وقلنا: أتيناك زائرين ومُقْتَبِسِين، فقال العِرْبَاضُ: «صَلَّى بِنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الصُّبْحَ ذَاتَ يَوْمٍ، ثُمَّ أَقْبَلَ عَلَيْنَا، فَوَعَظَنَا مَوْعِظَةً بَلِيغَةً، ذَرِفَتْ منها العُيُونُ، وَوَجِلَتْ مِنْهَا القُلوبُ، فَقَالَ قَائِلٌ: يا رسولَ اللَّهِ، كَأَنَّ هَذِهِ مَوْعِظَةُ مُوَدِّعٍ، فَمَاذَا تَعْهَدُ إِلَيْنَا؟ قال: **أُوصِيكُمْ بِتَقْوَى اللَّهِ والسَّمْعِ والطَّاعَةِ، وَإِنْ عَبْدًا حَبَشِيًّا مُجَدَّعًا، فَإِنَّهُ مَنْ يَعِشْ مِنْكُمْ، فَسَيَرَى اخْتِلافًا كَثِيرًا، فَعَلَيْكُمْ بِسُنَّتِي وَسُنَّةِ الخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ المَهْدِيِّينَ فَتَمَسَّكُوا بِهَا، وَعَضُوا عَلَيْهَا بِالنَّوَاجِذِ، وَإِيَّاكُمْ وَمُحْدَثَاتِ الأُمُورِ؛ فَإِنَّ كُلَّ مُحْدَثَةٍ بِدْعَةٌ، وَكُلَّ بِدْعَةٍ ضَلالَةٌ**».

قال أبو حاتم: في قوله ﷺ: «**فعليكُم بسُنَّتي**» عند ذكره الاختلافَ الذي يكونُ في أمته بيانٌ واضح أن مَنْ واظبَ عَلَى السُّنن قال بها، ولم يُعَرِّجْ على غيرها، مِن الآراء مِنَ الفِرَقِ النَّاجية في القيامة، جعلنا اللَّه منهم بمَنِّه.

---

٥ ـ الحديث شامي المخرج، وقد قال إمام أهل الشام في عصره وفقيههم أبو عمرو الأوزاعي ـ رحمه الله ـ: (من أخذ بقول المكيين في المتعة، والكوفيين في النبيذ، والمدنيين في الغناء، والشاميين في عصمة الخلفاء، فقد جمع الشر)، والحديث بهذا اللفظ والسياق مداره علي عبد الرحمن بن عمرو السُّلمي، وهو مجهول الحال، وأما متابعة حُجْر بن حُجر الكلاعي له فلا يفرح بها فإنه مجهول العين، وقد تفرد بذكره الوليد بن مسلم دون باقي أصحاب ثور بن يزيد فاقتصروا على عبد الرحمن ابن عمرو السلمي فقط، والحديث قال الترمذي فيه: حسن صحيح، وصححه الحاكم وقال الحافظ في «التهذيب» في ترجمة عبد الرحمن السلمي:

«له في الكتب حديث واحد في الموعظة صححه الترمذي. قلت ـ أي الحافظ ـ: وابن حبان والحاكم في المستدرك، وزعم ابن القطان الفاسي أنه لا يصح لجهالة حاله» والحديث اختلف فيه علي خالد بن معدان اختلافًا شديدًا. فالله أعلم.

وقال الذهبي في «السير» (١٧/ ٤٨٣): «صالح الإسناد»

ذكر الإخبار عما يجبُ على المرء من لزوم سنن المصطفى ﷺ، وحفظه نفسَه عن كل من يأباها من أهل البدع وإن حسَّنوا ذلك في عينه وزيَّنوه

٦ ـ عن ابن مسعودٍ قال: خطَّ لنا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ خطًّا، فقال: «هذا سَبيلُ اللَّه» ثُمَّ خطَّ خُطُوطًا عن يمينه وعن شِمَالِهِ، ثُمَّ قَالَ: «وَهَذه سبُلٌ، عَلَى كُلِّ سَبيلٍ مِنْهَا شَيْطَانٌ يَدْعُو إِلَيْهِ» ثُمَّ تلا: ﴿وأن هذا صراطي مستقيماً﴾ إلى آخر الآية [الأنعام: ١٥٣].

ذكر ما يجب على المرء من ترك تتبُّع السُّبُل دون لزوم الطريق الذي هو الصراط المستقيم

٧ ـ قلت: أسند فيه حديث ابن مسعود المتقدم برقم (٦) إلا أنه ذكر الآية إلى قوله تعالى: ﴿فتفرَّق بِكُم عنْ سَبيله﴾ ثم قال رحمه اللَّه: إلى الآية كلِّها.

ذكر البيان بأنَّ من أحبَّ اللَّه جلَّ وعلا وصفيَّه ﷺ بإيثار أمرهما، وابتغاء مرضاتهما على رضى من سواهما يكون في الجنة مع المصطفى ﷺ

٨ ـ عن أنسِ بن مـالكٍ: أنَّ أعرابيًّا سأل النَّبيَّ ﷺ ـ وكَانُوا هم أَجْدَرَ أَنْ يسألوهُ مِنْ أَصْحَابِهِ ـ فَقَالَ: يا رَسُولَ اللَّه، مَتى السَّاعَةُ؟ قَالَ: «وَمَا أَعْدَدتَ لَهَا؟» قال: مَا أَعْدَدْتُ لَهَا إلا أَنِّي أحبُّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ. قَالَ: «فإنَّكَ مع مَن أَحْبَبْتَ».

قال أَنسٌ: فَمَا رَأَيْتُ المسلمينَ فَرِحُوا بشيءٍ بعدَ الإسلام أَشَدَّ من فَرَحِهِمْ بِقَوْلِه.

---

٦ ـ لم يُتابع عاصمَ بن أبي النجود أحدٌ على هذا الحديث، وهو متكلمٌ فيه من قبل حفظه، وأما متابعة سليمان الأعمش ومنصور له عند البزار في مسنده فقد تفرد بها البزار وهو متكلمٌ فيه فجرّحه النسائي، وقال أبو أحمد الحاكم: «يخطئ في الإسناد والمتن» وكذا قال الدارقطني، وقال أبو الشيخ: «غرائب حديثه وما ينفرد به كثير».

٨ ـ **صحيح**: متفق عليه.

قال الحافظ في «الفتح» (١٠/ ٥٦٠): «قد جمع أبو نعيم طرق هذا الحديث في جزء سماه (كتاب المحبين مع المحبوبين)، وبلغ الصحابة فيه نحو العشرين» اهـ.

=

ذكر الإخبار عمّا يجب على المرء من لزوم هَدْي المصطفى بترْكِ الانزعاج عما أبيح من هذه الدنيا له بإغضائه

٩ ـ عن عائشة رضي الله عنها قالت: دَخَلَت امْرَأَةُ عُثْمَانَ بْنِ مَظْعُونٍ ـ واسْمُهَا خَوْلَةُ بِنْتُ حَكِيمٍ ـ عَلَىٰ عَائِشَةَ وَهِي بَذَّةُ الهَيْئَة، فَسَأَلَتْهَا عَائِشَةُ: مَا شَأْنُك؟ فَقَالَتْ: زَوْجِي يَقُومُ اللَّيلَ، ويَصُومُ النَّهارَ، فَدَخلَ النَّبِيُّ ﷺ، فَذَكَرتْ عَائِشَةُ ذَلِكَ لَهُ، فَلَقِيَ النَّبِيُّ ﷺ عُثْمَانَ بنَ مَظْعُونٍ، فقال: «يَا عُثْمَانُ، إنَّ الرَّهْبَانِيَّةَ لَمْ تُكْتَبْ عَلَيْنَا، أَمَا لَكَ فِيَّ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ؟! فَوَاللَّهِ إِنِّي لأَخْشَاكُمْ لِلَّه، وَأَحْفَظُكُمْ لِحُدُودِه» صلىٰ اللَّه عليه وسلم.

ذكرُ الإخبَار عَمَّا يجبُ على المرء من تَحرِّي استعمال السنن في أفعاله، ومجانبة كُلِّ بدعة تُبايِنُها وتضادُّها

١٠ ـ عن جابر قال: كان رسولُ اللَّه ﷺ إِذَا خَطَبَ احْمَرَّتْ عَيْنَاهُ، وعَلا صَوْتُهُ، واشْتَدَّ غَضَبُهُ حَتَّىٰ كَأَنَّهُ نَذِيرُ جيشٍ يقُولُ: صَبَّحَكُم وَمَسَّاكُمْ، وَيَقُولُ: «بُعِثْتُ أَنَا

= وذكر له الكتاني خمسة عشر صحابيًّا، كما في «نظم المتناثر» ص١٢٩، وانظر «الأزهار المتناثرة» للسيوطي، ص١٢٦، و«لقط اللآلئ المتناثرة» للزبيدي، ص٨٥، ٨٦.

وفي الباب عن أبي ذر سيرد برقم (٥٥٦)، وعن أبي موسى سيرد برقم (٥٥٧)، وعن صفوان بن عسال سيرد برقم (٥٦٢)، وأما حديث أنس فسيورده المؤلف برقم (١٠٥). و(٥٦٣)، و(٥٦٤)، و(٥٦٥) بطرق مختلفةعنه.

٩ ـ منكرٌ إسناداً وسياقًا:

خالف ابنُ المبارك عبدَ الرزاق كما عند مسلم والنسائي، فرواه عن معمر، عن الزهري، عن سعيد ابن المسيب، عن سعد بن أبي وقاص.

ورواه كذلك أصحاب الزهري؛ كإبراهيم بن سعد كما عند البخاري، وابن ماجه، وعُقيل عند مسلم، وشعيب عند البخاري.

بل رواه عند الترمذي عبد الرزاق ـ نَفْسُهُ ـ عن معمر كرواية الجماعة، فلعله خطأ من عبد الرزاق ـ رحمه الله ـ فإنه يخطئ عن معمر في أحاديث لم تكن في الكتاب، قاله الدارقطني، كما في تعقيبات ابن رجب على شرح علل الترمذي، وقال البخاري في «ترتيب علل الترمذي الكبير»: يهم في بعض ما يحدث به، وقال البزار في «كشف الأستار» عقب حديثه: «لم أره بهذا السياق». اهـ.

فائدة: قال الذهبي في «تاريخ الإسلام» في ترجمة عبد الرزاق: «عبد الرزاق راوية الإسلام، وهو صدوق في نفسه، وحديثه محتج به في الصحاح، ولكن ما هو ممن إذا تفرد بشيءٍ عُدَّ صحيحًا غريبًا؛ بل إذا تفرد بشيءٍ عُدَّ منكراً».

١٠ ـ صحيح: مسلم.

والسَّاعَةُ كَهَاتَيْن» ـ يُفَرِّقُ [١] بين السَّبَابَةِ والوُسْطَى ـ وَيَقُولُ: «أَمَّا بَعْدُ، فَإِنَّ خَيرَ الحديث كِتَابُ اللَّه، وخَيْرَ الهَدْيِ هَدْيُ [٢] مُحَمَّد، وَإِنَّ شَرَّ الأُمُورِ مُحْدَثَاتُهَا وَكُلَّ بِدْعَة ضَلالَةٌ» ثُمّ يَقُولُ: «أَنا أَوْلَى بِكُلِّ مُؤْمِنٍ مِنْ نَفْسه، مَنْ تَرَكَ مَالاً فَلأَهْله، وَمَنْ تَرَكَ دَيْنًا أَوْ ضَيْعَةً [٣]، فَإِلَيَّ وَعَلَيَّ».

ذِكْرُ إِثْبَاتِ الفلاح لمن كانت شِرَّته إلى سنة المصطفى ﷺ

١١ ـ عن عبد اللَّه بن عمرو قال: قال رسول اللَّه ﷺ: «إِنَّ لِكُلِّ عَمَلٍ شِرَّةً، وَإِنَّ لِكُلِّ شِرَّةٍ فَتْرَةً، فَمَنْ كَانَتْ شِرَّتُهُ إِلَى سُنَّتِي، فَقَدْ أَفْلَحَ، وَمَنْ كَانَتْ شِرَّتُهُ إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ، فَقَدْ هَلَكَ».

---

(١) يُفَرِّقُ ـ بالقاف ـ وعند مسلم «يَقْرُنُ» بضم الراء على المشهور الفصيح، وحكي كسرها.

(٢) **قال النووي**: هو بضم الهاء وفتح الدال فيهما، وبفتح الهاء وإسكان الدال أيضاً، ضبطناه بالوجهين. وقال القاضي عياض: رويناه في مسلم بالضم، وفي غيره بالفتح. وبالفتح ذكره الهروي، وفسره الهروي على رواية الفتح بالطريق، أي: أحسن الطرق طريق محمد، يقال: فلان حسن الهَدْي أي: الطريقة والمذهب ومنه «اهتدوا بهَدْي عمار». وأما على رواية الضم، فمعناه الدلالة والإرشاد، وانظر تفصيلاً نفيسًا في معاني «الهدى» في كتاب المفردات في غريب القرآن» للراغب الأصفهاني.

(٣) **قال ابن قتيبة**: المراد من ترك أطفالاً وعيالاً ذوي ضَيَاع، فأوقع المصدر موضع الاسم.

١١ ـ منكر:

هذه زيادة في حديثٍ رواه عدد كبير عن عبد الله بن عمرو، منهم أبو سلمة، ومجاهد، وأبو المليح، وأبو العباس، وأبو عياض، وابن أبي ربيعة، وشعيب بن محمد، وسعيد بن المسيب، وعمرو ابن أوس وغيرهم فلم يذكروها، وزادها حصين بن عبد الرحمن السلمي ـ وقد اختلط بآخرة ـ عن مجاهد، وروى غيره عن مجاهد فلم يذكرها. ثم هي هنا مقلوبة، والصواب: فمن كانت فترته إلي سنتي فقد أفلح ـ ومن كانت فترته . . . . الحديث.

وقد اختلف أيضاً في وصلها ـ أي هذه الزيادة ـ وإرسالها، فقد رواها الحكم بن عتيبة عن مجاهد، عن عبد الرحمن بن أبي عمرة، عن النبي ﷺ فأرسله واختلف أيضا على الحكم، وقال أبو حاتم في «العلل»: «المرسل أشبه». اهـ بتصرف يسير.

الشِّرَّة: هي الحرص على الشيء والرغبة والنشاط، قال الطحاوي: فوقفنا بذلك على أنها هي الحدة في الأمور التي يريدها المسلمون من أنفسهم في أعمالهم التي يتقربون بها إلى ربهم عز وجل، وأن رسول الله ﷺ أحب منهم فيها مادون الحدة التي لا بد من القصر عنها والخروج منها إلى غيرها، وأمرهم بالتمسك من الأعمال الصالحة بما قد يجوز دوامهم عليه ولزومهم إياه، حتى يلقوا ربهم عزّ وجلّ عليه.

ذكر الخبر المصرِّح بأنَّ سنن المصطفى ﷺ كلَّها عن اللَّه من لا من تلقاء نفسه

١٢ ـ عن المِقْدَام بن مَعْد يكَرب، عن رَسول اللَّه ﷺ أنَّهُ قَالَ: «إِنِّي أُوتيتُ الكتابَ وَمَا يَعْدِلُهُ، يُوشكُ شبعَانُ عَلَى أَريكَته أَنْ يَقُولَ: بَيْني وبينَكُمْ هَذَا الكتَابُ، فَمَا كَانَ فيه منْ حَلالٍ أَحْلَلْنَاهُ، وَمَا كَان فيه منْ حَرَامٍ حَرَّمْنَاهُ، أَلا وإِنَّهُ لَيْسَ كَذَلكَ».

١٣ ـ عن أبي رافع قال: قَالَ رَسُولُ اللَّه ﷺ: «لا أَعْرِفَنَّ الرَّجُلَ يَأتيه الأَمْرُ منْ أَمْرِي، إِمَّا أَمَرتُ بِهِ، وإِمَّا نَهيْتُ عَنْهُ، فَيَقُولُ: مَا نَدْرِي مَا هَذَا، عنْدَنَا كتَابُ اللَّه لَيْسَ هَذَا فيه».

---

١٢ ـ حسن: توبع رواته إلا عبد الرحمن بن أبي عوف، مختلف في رؤيته، وهو من شيوخ حريز بن عثمان، وقد تابعه الحسن بن جابر اللَّخمي وهو مجهول الحال. والراوي عنه معاوية بن صالح فهو من إفراداته، فلم يثبت الحديث بوجه قوي عن المقدام.

وأما ما أخرجه الترمذي وابن ماجه والبيهقي في «الدلائل» وغيرهم عن أبي رافع فقد اختلف فيه على أبي النضر سالم:

فرواه ابن عيينة عنه عن عبيد الله بن أبي رافع عن أبيه موصولاً.

ورواه مالك عن أبي النضر عن عبيد اللَّه بن أبي رافع مرسلاً.

ورواه الليث عن أبي النضر عن موسى بن عبد الله بن قيس عن أبي رافع موصولاً.

ورواه سفيان عن ابن المنكدر مرسلاً.

وللحديث شواهد، والله أعلم.

ثم بعد كتابة ما تقدم وجدت الدارقطني قال في «العلل» بعد ذكر وجوه الخلاف عن أبي النضر: «والصواب قول من قال: عن أبي النضر، عن ابن أبي رافع، عن أبيه».

١٣ـ وَصْلُهُ خَطَأٌ: أخطأ في وصله محمد بن عبد الرحمن بن سهم الأنطاكي ـ والله أعلى وأعلم ـ ذكره ابن حبان في «ثقاته» قائلاً: «ربما أخطأ»، وأبو حاتم قال: «روى له مسلم بن الحجاج».

وقول أبي حاتم يعني في غير الصحيح والله أعلم، وقد رواه الحاكم في «مستدركه» بسند غاية عن ابن وهب عن مالك مرسلاً، وقال الذهبي في «تلخيصه»: «ابن وهب، أنا مالك وعمرو ابن الحارث، عن أبي النضر، عن عبيد الله مرسلاً» ا. هـ. فزاد «عمرو» والله أعلم.

وانظر الحديث السابق.

ذِكْرُ الزَّجْرِ عن الرَّغْبَة
عن سُنَّة المصطفى ﷺ في أقواله وأفعاله جميعًا

١٤ ـ عن أنس بن مالكٍ، يقولُ: «جَاءَ ثلاثةُ رَهْطٍ إلىٰ بُيُوتِ أَزْوَاجِ النَّبِيِّ ﷺ يَسْأَلُونَ عَنْ عِبَادَةِ النَّبِيِّ ﷺ، فَلَمَّا أُخبِرُوا كَأَنَّهُمْ تَقَالُّوها، فقالوا: وأَيْنَ نحنُ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ، قَدْ غُفِرَ لَهُ ما تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ وَمَا تَأَخَّرَ؟! قَال أَحَدُهُمْ: أمَّا أنا فَإِنِّي أُصلِّي اللَّيْلَ أَبدًا، وقال الآخَرُ: أَنَا أَصُومُ الدَّهْرَ ولا أُفْطِرُ، وقَالَ الآخَرُ: أنا أَعْتزِلُ النِّساءَ ولا أَتزوَّجُ أبدًا. فَجَاءَ رَسُولُ اللَّه ﷺ فقَالَ: «**أَنْتُمُ الَّذي**[1] **قُلْتُمْ كذَا وكذَا؟ أما واللَّه إنِّي لأَخْشَاكُمْ للَّه، وَأَتْقَاكُمْ لَهُ، ولكِنِّي أَصُومُ وأُفْطِرُ، وأُصَلِّي وأَرْقُدُ، وأَتزَوَّجُ النِّسَاءَ، فَمَنْ رَغِبَ عَنْ سُنَّتي فَلَيْسَ مِنِّي**».

فصل

ذكر البيان بأنَّ المصطفى ﷺ كَان يأمرُ أمته
بما يحتاجون إليه من أَمْر دينهم قولاً وفعلاً معًا

١٥ ـ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَأَىٰ خَاتمًا مِنْ ذَهَبٍ فِي يَدِ رَجُلٍ، فَنَزَعَهُ، فَطَرَحَهُ، فَقَالَ: «**يَعْمِدُ أَحَدُهُمْ إِلَى جَمْرَةٍ مِنَ النَّارِ فَيَجْعَلُهَا فِي يَده**» فَقِيلَ للرَّجُلِ بَعْدَمَا ذَهَبَ: خُذْ خَاتَمَكَ فَانْتَفِعْ بِهِ. فَقَالَ: لا واللَّهِ؛ لا آخُذُهُ أَبَدًا وَقَدْ طَرَحَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ.

---

١٤ ـ **صحيح**: وسيورده برقم (٣١٧)، وقد اخترنا لفظه هناك فوضعناه هنا؛ لأنه أتم وأكمل، وهو لفظ البخاري إلا أحرفاً يسيرة. والله تعالىٰ أعلم.

(١) كذا الأصل بحذف النون علىٰ حد قول الأشهب بن رميلة:

وإنَّ الذي حانت بِفَلْجٍ دِمَاؤُهُم ... هُمُ القومُ كُلُّ القومِ يا أُمَّ حَاتِمِ

١٥ ـ **غريب**: أخرجه مسلم وغيره من طرق عن ابن أبي مريم، ثنا محمد بن جعفر بن أبي كثير، قال ثني إبراهيم بنُ عقبة، عن كريب مولىٰ ابن عباس، وله قرائن تقويه؛ منها: وجوده في صحيح مسلم، وأنه ليس من الأحاديث المنتقدة عليه، والله أعلم.

ذِكْرُ الخبر المُدْحِض قولَ من زعم أن أَمْرَ النبي ﷺ بالشيء لا يجوزُ إلا أنْ يكونَ مفسراً يُعقل من ظاهر خطابه

١٦ ـ عن أبي هريرة أنَّ رسول اللّهِ ﷺ قالَ: «إذَا نُودِيَ بالأذَانِ، أَدْبَرَ الشَّيْطَانُ لَهُ ضُرَاطٌ حَتَّى لا يَسْمَعَ الأذَانَ، فَإذَا قُضِيَ الأذَانُ، أَقْبَلَ، فَإذَا ثُوِّبَ بِهَا، أَدْبَرَ، فَإذَا قُضِيَ التَّثويبُ، أَقْبَلَ يخطِرُ بَيْنَ المَرْءِ ونَفسه: اذْكُرْ كَذَا. اذْكُرْ كَذَا. لِما لَمْ يَكُنْ يَذْكُرُ، حَتَّى يَظَلَّ الرَّجُلُ إنْ يَدْرِي كَمْ صَلَّى، فَإذَا لَمْ يَدْرِ كَمْ صَلَّى، فَلْيَسْجُدْ سَجْدَتَيْنِ وَهُوَ جَالِسٌ».

قال أبو حاتم رضي اللّه عنه:

أمرُهُ ﷺ لمن شك في صلاته، فلم يَدْرِ كَمْ صلىٰ فليسجد سجدتين وهو جالس؛ أمرٌ مجملٌ تفسيرُهُ أفعالُهُ التي ذكرناها، لا يجوزُ لأحدٍ أَن يأخذ الأخبار التي فيها ذكر سجدتي السهو قبل السلام فيستعمله في كل الأحوال، ويترك سائر الأخبار التي فيها ذكرُهُ بعد السلام، وكذلك لا يجوزُ لأحد أن يأخذ الأخبار التي فيها ذكر سجدتي السهو بعد السلام، فيسْتَعمله في كل الأحوال ويترك الأخبار الأُخَر التي فيها ذِكْرُهُ قبل السلام، ونحنُ نقول: إن هذه أخبارٌ أربع يجب أن تستعمل، ولا يتركَ شيءٌ منها، فيفعل في كل حالةٍ مثل ما وردت السنة فيها سواء، فإن سلَّم من الاثنتين أو الثلاث من صلاته ساهيًا أتمَّ صلاته وسجد سجدتي السهو بعد السلام، علىٰ خبر أبي هريرة وعِمران بن حُصين اللَّذَيْنِ ذكرناهما[1]، وإن قام من اثنتين ولم يجلس، أتمَّ صلاته وسجد سجدتي السهو قبل السلام، علىٰ خبر ابن بحينة، وإن شك في الثلاث أو الأربع يبني علىٰ اليقين علىٰ ما وصفنا، وسجد سجدتي السهو قبل السلام علىٰ خبر أبي سعيد الخدري، وعبد الرحمن بن عوف، وإن شكَّ ولم يَدْرِ كَم صَلَّىٰ أصلاً تحرَّىٰ علىٰ الأغلب عنده، وأتَمَّ صلاته وسجد سجدتي السهو بعد السلام، علىٰ خبر ابن مسعود الذي ذكرناه حتىٰ يكون مُستعْمِلاً للأخبار التي وصفناها كُلِّها، فإن وردت عليه حالةٌ غير هذه الأربع في صلاته، ردَّها إلىٰ ما يشبهها من الأحوال الأربع التي ذكرناها.

---

١٦ ـ صحيح: متفق عليه.

(١) أي في «التقاسيم والأنواع» وسيردان هنا فيما بعد في سجود السهو.

ذكر إيجاب[1] الجنة لمن أطاع الله ورسوله فيما أمر ونهى

١٧ ـ عن أبي سعيد الخدري قال: قال رسول الله ﷺ: «والَّذي نفسي بِيَدِه، لَتَدْخُلُنَّ الجَنَّةَ كُلُّكُمْ إلا مَنْ أَبَى وَشَرَدَ عَلَى اللَّه كَشِرَادِ البَعْير»، قالوا: يا رسول اللَّهِ، وَمَنْ يَأْبَى أَنْ يَدْخُلَ الجَنَّةَ؟ قال: «مَنْ أَطَاعَنِي دَخَلَ الجَنَّةَ، وَمَنْ عَصَانِي فَقَدْ أَبَى».

قال أبو حاتم: طاعةُ رسول اللَّهِ ﷺ هي الانقيادُ لِسُنَّتِه بترك الكيفية والكمية فيها، مع رفضِ قولِ كُلِّ مَنْ قَالَ شيئًا في دين اللَّه جلَّ وعلا بخلافِ سُنَّتِه، دون الاحتيال في دفع السُّنَن بالتأويلاتِ المُضْمَحِلَّةِ، والمخترعات الداحضة.

ذكر البيان بأن المناهي عن المصطفى ﷺ والأوامر فرضٌ على حسب الطاقة على أمَّته، لا يسعهم التخلف عنها

١٨ ـ عَن أبي هُرَيْرَةَ أنَّ النبي ﷺ قال: «ذَرُونِي مَا تَرَكْتُكُم، فإنَّمَا هَلَك مَنْ كَانَ قَبْلَكُم بكَثْرَةِ سُؤالِهِمْ، واخْتِلافِهِمْ على أَنْبِيائِهِمْ، مَا نَهَيْتُكُمْ عَنْهُ فانْتَهُوا، مَا أَمَرْتُكُم بِهِ فأتُوا مِنْهُ مَا اسْتَطَعْتُمْ» قال ابن عجلان: فحدثتُ به أبان بن صالح فقال لي: ما أجودَ هَذِهِ الكلمة قوله: «فأتوا منه ما استطعْتُم».

---

(١) قوله ـ رحمه الله ـ: «إيجاب» فيه نظر، والأولى والأصوب أن يقال: «ذكر رجاء..» لأنه الموافق لعقيدة أهل السنة، ومخالف لعقيدة المعتزلة الذين يوجبون على الله إثابة الطائعين، وعقاب العاصين. والله تعالى أعلم.

١٧ـ منكر: أخطأفيه خلف بن خليفة؛ فجعله من مسند أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، وخلف أختلط بآخرة، ذكر له ابن عدي في «الكامل» أحاديث هذا منها، وقد صح الحديث عند البخاري ومسلم وغيرهما من مسند أبي هريرة، وهو الصواب. والله تعالى أعلم.

وبعد ذكر ما تقدم وجدت أن الطبراني في «الأوسط» ذكر الحديث وقال: «لم يَرْوِ هذا الحديثَ عن العلاء بن المسيب إلا خَلَفُ بن خليفة».

١٨ ـ صحيح: متفق عليه. وانظر شرح هذا الحديث في «الفتح» ١٣/ (٢٦١ : ٢٦٢).

ذكرُ البيان بأنَّ النواهي سبيلُها الحتم والإيجابُ إلا أنْ تقومَ الدلالةُ على نَدبِيَّتها

١٩ ـ عن أبي هُريرة أنَّ رسول اللّه ﷺ قال: فذكر الحديث السابق برقم (١٨) بسند آخر.

٢٠ ـ أسند فيه حديث أبي هريرة المتقدم برقم ١٨، ١٩.

٢١ ـ انظر ما قبله.

ذكرُ البيان بأنَّ قولَه ﷺ: «وإذا أمرتكم بشيء» أراد به من أمور الدين لا من أمور الدنيا

٢٢ ـ قال حماد بن سلمة، أخبرنا هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة، وثابت عن أنس بن مالكٍ، أنَّ النبي ﷺ سَمعَ أصواتًا، فقال: «**مَا هَـذه الأصواتُ؟**» قالوا: النَّخْلُ يُأَبِرُونه، فقال: «**لَوْ لَمْ يَفْعَلُوا، لَصَلَحَ ذَلِكَ**» فَأَمْسَكُوا، فَلَمْ يَأْبِرُوا عَامَّتَهُ، فَصَارَ

---

١٩ ـ انظر ما قبله.

٢٢ ـ صحيح مرسلاً دون لفظة: «إذا كان شيء مِن أمر دُنياكم» ولفظة: «أنتم أعلم بأمر دنياكم» قد تفرد بها حماد بن سلمة ـ رحمه الله ـ فهو وإن كان أثبت الناس في ثابت، إلا أن الحفاظ قد ضعفوا حديثه إذا جمع بين الشيوخ، قال أبو يعلي في «الإرشاد» (١/ ٤١٧ ـ ٤١٨)، وابن رجب في (فوائده وقواعده في علم العلل، عقب شرحه على علل الترمذي) (٢/ ٨١٥): وقال أبو يعلى الخليلي: ذاكرت بعض الحفاظ قلت: لِمَ لمْ يدخل البخاري حماد بن سلمة في الصحيح؟ قال: لأنه يجمع بين جماعة من أصحاب أنس يقول: ثنا قتادة، وثابت، وعبد العزيز بن صهيب، عن أنس وربما يخالف في بعض ذلك.

فقلت: أليس ابن وهب اتفقوا عليه، وهو يجمع بين أسانيد فيقول: أنا مالك، وعمرو بن الحارث، والأوزاعي، ويجمع بين جماعة غيرهم؟ فقال: ابن وهب أتقن لما يرويه وأحفظ. ا. هـ.

وقال ابن رجب: قال أحمد ـ في حديث النبي ﷺ في «آنية المشركين» ـ: هذا من قبل حماد، كان لا يقوم على مثل هذا يجمع الرجال، ثم يجعله إسناداً واحداً، وهم يختلفون. ا. هـ.

وقد أخرج مسلم حديث حماد في المتابعات، وجعل في أصل الباب حديث طلحة بن عبيد الله، وأتبعه بحديث رافع بن خديج وليس فيها لفظة «دنياكم» هذه.

=

شِيصًا[١]، فَذُكِرَ ذلك للنَّبي ﷺ فقال: «إِذَا كَانَ شَيْءٌ مِنَ أَمْرِ دُنْيَاكُم، فَشَأنكُمْ، وَإِذَا كان شَيْءٌ مِن أَمْرِ دِينكُمْ فَإِليَّ».

ذِكْرُ البيان بأنَّ قوله ﷺ: «فما أمرتكم بشيء» مِنْ أمر الدين لا مِنْ أمر الدنيا

٢٣ ـ قال رافعُ بن خَديج، قال: قَدِمَ نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ المدينةَ وَهُمْ يؤبِّرونَ النَّخلَ ـ يقولُ: يُلَقِّحون ـ قال: فقال: «مَا تَصْنَعُون؟» فقالوا: شَيْئًا كانوا يَصْنَعُونَهُ، فقالَ: «لَوْ لَمْ تَفْعَلوا، كانَ خَيْرًا» فَتَرَكُوها، فنفَضَتْ أو نقصَتْ، فَذَكَروا ذَلْكَ لَهُ، فقال ﷺ: «إِنَّما أَنا بَشَرٌ، إِذَا حَدَّثْتُكُمْ بِشَيْءٍ مِنْ أَمْرِ دِينِكُمْ، فَخُذُوا بِهِ، وَإِذَا حَدَّثْتُكُم بِشَيْءٍ مِنْ دُنْيَاكُم، فَإِنَّمَا أَنا بَشَرٌ».

قال عكرمة: هذا أو نحوه.

أبو النَّجَاشي مولى رافع، اسمه: عطاءُ بنُ صُهَيب: قاله الشيخ.

ذكر نفي الإيمان عَمَّنْ لم يخضع لسُنن رسول اللَّه ﷺ، أو اعترض عليها بالمُقَايسات المقلوبة، والمُخترعات الداحضة

٢٤ ـ عن عروةَ بن الزُّبيرِ، أنَّ عبدَ اللَّهِ بن الزبير حَدَّثه أنَّ رجلاً من الأنصار خاصمَ الزُّبيرَ عندَ رسول اللَّهِ ﷺ في شِرَاجِ الحَرَّةِ التي يَسْقُون بها النَّخْلَ، فقال الأنصاريُّ: سَرِّحَ المَاءَ يَمرُّ، فأَبىٰ عليه الزُّبيرُ، فقال رسول اللَّه ﷺ: «اسق يا زُبَيْرُ، ثمَّ أَرْسِلْ إِلَى جَارِكَ» فغضب الأنصاريُّ، وقال: يا رسولَ اللَّهِ، أَنْ كَانَ ابنَ عمَّتِك؟ فَتَلَوَّنَ وَجْهُ

= وبعد كتابة ما تقدم وجدت الدارقطني قال في «العلل»ط(٤٣ ـ أ) في مسند عائشة رضي الله عنها: «رواه حماد بن سلمة، عن هشام، عن أبيه، عن عائشة، وخالفه خالد بن الحارث، ومحاضر، وغيرهما، رووه عن هشام، عن أبيه مرسلا وهو الصواب» ا.هـ.

(١) الشِّيص: التمر الذي لا يشتد نواه، وقد لايكون له نوي أصلاً.

٢٣ ـ صحيح دون لفظة«من دنياكم»خالف أحمدُ بن الحسن بن عبد الجبار ـ شيخُ ابن حبان ـ مسلمَ بن الحجاج الذي قال في حديثه: «وإذا أمرتكم بشيءٍ من رأي فإنما أنا بشر»، وشيخ ابن حبان قد تكلم بعضهم فيه، انظر الميزان، ولسان الميزان.

٢٤ ـ صحيح: متفق عليه.

رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، ثم قال رسول اللَّه ﷺ: «اسقِ يا زُبَيرُ، ثمَّ احبس المَاءَ حَتَّى يَرْجِعَ إلى الجَدْرِ».

قال الزُّبَيْرُ: فَوَاللَّهِ لأحسَبُ هَذِهِ الآية نَزَلَتْ في ذَلِكَ: ﴿فلا ربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم﴾ الآية.

ذكرُ الخبرِ الدَّالِّ على أن من اعترضَ على السُّنَنِ بالتَّأويلات المُضْمَحِلَّة ولم يَنْقَدْ لقَبولها كان من أهل البدعِ

٢٥ ـ عَنْ أبي سعيدٍ الخدري قال: بَعَثَ عَلِيٌّ إِلَىٰ رسول اللَّه ﷺ مِنَ اليمنِ بِذَهَبٍ في أدمٍ، فَقَسَمَها رسول اللَّه ﷺ بَيْنَ زَيْدِ الخيلِ، والأقْرَع بن حابسٍ، وعُيينَةَ بن حِصْنٍ، وعَلْقَمَةَ بن عُلاثَةَ، فقال أناسٌ مِنَ المُهَاجرينَ والأنصار: نحنُ أحقُّ بِهَذا. فبلغَ ذَلِكَ النَّبيَّ ﷺ، فَشَقَّ عَلَيْهِ، وقَالَ: «ألا تَأمَنُوني وأَنا أَمينُ مَنْ في السَّماءِ، يَأتيني خَبَرُ مَنْ في السَّماءِ صَباحًا ومَساءً؟!» فقام إليهِ ناتئُ العَيْنينِ، مُشْرِفُ الوَجْنَتَيْنِ، نَاشِزُ الوَجْهِ، كَثُّ اللِّحْيَةِ، مَحْلُوقُ الرَّأسِ، مُشَمَّرُ الإزار، فقال: يا رسول اللَّه، اتَّقِ اللَّهَ. فقال النَّبيُّ ﷺ: «أوَ لَسْتُ بِأَحَقِّ أَهْلِ الأَرْضِ أَنْ أَتَّقِيَ اللَّهَ» ثُمَّ أدبرَ، فقامَ إليهِ خالدٌ سيفُ اللَّهِ فقال: يا رسول اللَّهِ، أَلا أَضْرِبُ عُنُقَهُ؟ فقالَ: «لا، إِنَّهُ لَعَلَّهُ يُصَلِّي» قال: إِنَّه رُبَّ مُصلٍّ يقولُ بلسانِهِ مَا لَيْسَ فِي قَلْبِهِ. قال: «إِنِّي لم أُومَرْ أَنْ أَشُقَّ قُلُوبَ النَّاسِ، ولا أشُقَّ بُطُونَهُم» فنظر إليه ﷺ وَهُوَ مُقَفٍّ، فقال: «إِنَّه سيخرجُ من ضِئْضِئِ هذا قومٌ يتلُونَ كتابَ اللَّهِ لا يُجاوِزُ حناجِرَهُمْ، يمرُقُونَ منَ الدِّينِ كَمَا يَمْرُقُ السَّهْمُ من الرَّمِيَّةِ».

قال عمارة: فحسبتُ أنَّه قال: «لَئِنْ أدرَكْتُهُمْ لأَقْتُلَنَّهُمْ قتلَ ثَمُودَ».

---

٢٥ ـ صحيح: متفق عليه.

ذِكرُ الزَّجْرِ عن أن يُحْدِثَ المرءُ في أمور المسلمين ما لم يأذَنْ به اللَّه ولا رسوله

٢٦ ـ قال القاسمُ: سمعتُ عائشةَ تقولُ: قالَ رسولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ أَحْـدَثَ فِي أمرِنَا هَذَا مَا لَيْسَ منهُ فَهُوَ رَدٌّ».

ذِكْرُ البيان بأنَّ كُلَّ مَنْ أحدثَ في دينِ اللَّه حُكْمًا ليسَ مَرْجِعُهُ إلى الكتابِ والسُّنَّة فَهُوَ مَرْدُودٌ غيرُ مَقْبُولٍ

٢٧ ـ قلت: أسند فيه حديث عائشة المتقدم برقم (٢٦).

ذكرُ إيجاب[1] دخول النار لمن نَسَبَ الشيءَ إلى المصطفى ﷺ وهو غيرُ عالمٍ بصحتّه

٢٨ ـ عن أبي هُريرةَ، عن رسولِ اللَّهِ ﷺ قالَ: «مَنْ قَالَ عَلَيَّ مَا لَمْ أَقُلْ فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ».

ذكر الخبر الدال على صحة ما أَوْمَأنا إليه في الباب المتقدم

٢٩ ـ عن سَمُرَةَ بن جُنْدُبٍ قال: قال رسولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ حَدَّثَ حديثًا، وهُوَ يَرَى أَنَّهُ كَذِبٌ، فَهُوَ أَحَدُ الكاذبين».

---

٢٦ ـ صحيح: متفق عليه.

٢٨ ـ متواتر عن عدد كبير من الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين.

(١) انظر ما سبق في حاشية الحديث رقم(١٧) حول كلمة (إيجاب) لأن فاعله تحت الوعيد إن شاء الله عذَّبه وإن شاء عفا عنه. والله تعالىٰ أعلم.

٢٩ ـ أثرٌ مشهور: رواه غندر، وعفان، والطيالسي، ويزيد، وأبو نعيم، وأبو عمر الحوضي، ووكيع، وغيرهم من أصحاب شعبة عنه، عن الحكم، عن ابن أبي ليلي، عن سمرة رضي الله عنه.
ورواه محمد بن فضيل، عن الأعمش، وعلي بن هاشم، عن محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلي، كلاهما عن الحكم، عن ابن أبي ليلي، عن علي رضي الله عنه.
وقال ابن أبي حاتم في «العلل»: ثنا عبيد الله بن موسي، عن ابن أبي ليلي، عن الحكم، عن ابن أبي ليلي، عن علي. اهـ.
وقال الدارقطني في «العلل»: «عبيد الله بن موسىٰ، عن شعبة، عن الحكم، وأسنده عن علي» اهـ. =

ذكر خبر ثان يدلُّ على صحة ما ذهبنا إليه

٣٠ ـ عن أبي هُريرة قال: قالَ رسول اللَّهِ ﷺ: «كَفَى بالمرء إثْمًا أن يحدِّثَ بِكُلِّ مَا سَمِعَ».

= ورواه حفص بن غياث، عن ابن أبي ليلي، عن الحكم، عن ابن أبي ليلي عن النبي ﷺ مرسلاً.
وقال أبو زرعة عقب حديث علي: هذا خطأ، والصحيح . ثم ذكر حديث سمرة بن جندب.
وقال الدارقطني عقب حديث علي: يرويه الحكم واختلف عنه . . ثم سرد صور الاختلاف.
وقال الترمذي: . . . وكأن حديث عبد الرحمن بن أبي ليلي عن سمرة عند أهل الحديث أصح.
ودل صنيع مسلم في مقدمة صحيحه علي قبوله فقال ـ رحمه الله ـ: «ودَلَّتِ السنة علىٰ نفي رواية المنكَر من الأخبار، كنحو دلالة القرآن علىٰ نفي خبر الفاسق. و هو الأثر المشهور عن رسول الله ﷺ «فذكر الحديث». ا. هـ. فساوي بين دلالة الآية وهذا الحديث . . . والله أعلم.

٣٠ ـ مرسل: وصله خطأ.
رواه معاذ العَنْبَرِيُّ، وابن مهدي، وغندر، وآدم بن أبي إياس، وسليمان بن حرب، وحفص بن عمر، وغيرهم عن شعبة عن خبيب بن عبد الرحمن عن حفص بن عاصم مرسلاً.
وقد وقع في بعضِ طبعات مسلم كطبعة محمد فؤاد عبد الباقي، وط. المطبعة المصرية ومكتبتها وهما المتاحان لديَّ زيادة في متن مقدمة مسلم، ففي رواية معاذ العنبري وابن مهدي، زاد أحدهم ـ لا أدري الناسخ أم الطابع والله أعلىٰ وأعلم ـ أبا هريرة في سند الحديث فجعله موصولاً، وتلقفه الكثير من المخرجين المعاصرين يردون به علىٰ من حكم بصواب الإرسال، ولو أنهم كلفوا أنفسهم عناء النظر إلي كلام النووي أسفل متن المقدمة لتبين لهم وجه الصواب والله أعلم، فلقد ذكر مسلم طريقين لهذا الحديث: الأول منهما: ما ذكرناه عن معاذ وابن مهدي، والثاني: عن علي بن حفص، فقال النووي رحمه الله أسفلهما: «فيه خبيب بن عبد الرحمن عن حفص بن عاصم، قال: قال رسول الله ﷺ: كفىٰ بالمرء كذبًا أن يحدث بكل ما سمع، وفي الطريق الآخر عن خبيب أيضًا عن حفص عن أبي هريرة عن النبي ﷺ بمثل ذلك. . . ا. هـ.
ثم قال رحمه الله تعالي بعد صفحة ونصف تقريباً:
وأما فقه الإسناد فهكذا وقع في الطريق الأول عن حفص عن النبي ﷺ مرسلاً، فإن حفصًا تابعي، وفي الطريق الثاني عن حفص عن أبي هريرة عن النبي ﷺ متصلاً، فالطريق الأول رواه مسلم من رواية معاذ وعبد الرحمن بن مهدي وكلاهما عن شعبة، وكذلك رواه غندر عن شعبة فأرسله، والطريق الثاني عن علي بن حفص، عن شعبة، قال الدارقطني: الصواب المرسل عن شعبة كما رواه معاذ وابن مهدي وغندر، قلت ـ أي النووي ـ وقد رواه أبو داود في سننه أيضا مرسلاً ومتصلاً، فرواه مرسلاً عن حفص بن عمر النميري عن شعبة، ورواه متصلاًمن رواية علي بن حفص . . . انتهي المراد من قول النووي رحمه الله.
وقال أبو داود: ولم يُسْنِدْهُ إلا هذا الشيخُ يَعْني عَلِيَّ بن حَفْصٍ المدائنيَّ.
قلت: كلام الدارقطني في التتبع له علي الصحيحين فانظره.
ـ قد تصحف علي بن حفص المدائني إلي علي بن جعفر المدائني عند الحاكم، فلا يظن ظان أنها =

ذكرُ إيجاب(١) دخول النار لمُتعمِّد الكذب على رسول اللَّه ﷺ

٣١ ـ عن أنس بن مالكٍ، أنَّ النبيَّ ﷺ قال: «مَنْ كَذَبَ عَليَّ مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ».

ذكر البيان بأن الكَذِبَ على المصطفى ﷺ من أفْرَى الفرَى

٣٢ ـ عن واثلةَ بن الأسْقَعِ قال: سمعتُ رسول اللَّه ﷺ يقول: «إنَّ مِنْ أعظَمِ الفِرْيَةِ ـ ثلاثًا ـ أَنْ يَفْرِيَ الرَّجُلُ عَلَى نَفْسِه، يقول: رأيتُ، ولَمْ يرَ شيئًا في المَنَامِ، أَوْ يَتَقَوَّلَ الرَّجُلُ عَلَى وَالِدَيْهِ، فَيُدْعَى إلى غَيْرِ أَبِيهِ، أَوْ يَقُول: سَمِعَ مِنِّي، ولمْ يَسْمَعْ مِنِّي».

❊ ❊ ❊

= متابعة لابن حفص. والله تعالىٰ أعلم.

وقد أشار إلىٰ هذا الخطأ أيضًا الإمام المازريُّ في «المعلم بفوائد مسلم»(ص١٨٤)، فقال: «رواه شعبة، عن خبيب بن عبد الرحمن، عن حفص بن عاصم، أن رسول الله ﷺ ـ فأتىٰ به مرسلاً، لم يذكر فيه«أبا هريرة»؛ هكذا رُوِيَ من حديث معاذ بن معاذ وغندر وعبد الرحمن بن مهدي، عن شعبة.

وفي نسخة أبي العباس الرازي وحده في هذا الإسناد: «عن شعبة، عن خبيب، عن حفص، عن أبي هريرة ـ مسنداً؛ ولا يثبت هذا».

وكذلك؛ أشار إليه المنذري في «مختصر السنن»(٧/ ٢٨١).

(١) انظر حاشية الحديث رقم(١٧)، (٢٨).

٣١ ـ صحيح: متواتر.

٣٢ ـ منكرٌ إسناداً: لم يتابع أحدٌ معاوية بن صالح في رواية هذا الحديث عن ربيعة بن يزيد، عن واثلة.

ومعاوية بن صالح تكلم فيه يحيىٰ بن سعيد القطان، وكان لا يرضاه ونقل الدوري عن ابن معين قوله: «ليس برضي»، وقال أبو حاتم: «صالح الحديث، حسن الحديث، يكتب حديثه، ولا يحتج به»، وقال حميد بن زنجويه: «قلت لعلي بن المديني: إنك تطلب الغرائب فائت عبد الله بن صالح، واكتب كتاب معاوية بن صالح تستفيد مئتي حديث»، وقال يعقوب بن شيبة السّدوسي: «قد حمل الناسُ عنه، ومنهم من يرى أنه وسط ليس بالثبت ولا بالضعيف، ومنهم من يضعفه»، وقال ابن عمار الموصلي: «الناس يروون عنه، وزعموا أنه لم يكن يدري أي شيء الحديث»، فمثله لا يتحمل قبول تفرده، وقد أخرجه البخاري وغيره من طرق عن حريز بن عثمان، قال: حدثني عبد الواحد بن عبد الله النصري، قال: سمعت واثلة بن الأسقع يقول: قال رسول الله ﷺ: «إن من أعظم الفرىٰ أن يدعىٰ الرجلُ إلىٰ غير أبيه، أو يُرِيَ عينَهُ ما لم ترَ، أو يقول علىٰ رسول الله ﷺ ما لم يقل».

٢.كتاب الوحي

٣٣ ـ عن عائشة قالت: «أوَّل ما بُدِئَ برَسُولِ اللَّه ﷺ من الوَحْي الرُّؤْيا الصَّادِقةُ يَراهَا فِي النَّوْمِ، فكَانَ لا يرىٰ رُؤْيا إلا جَاءَتْ مِثْلَ فَلَقِ الصُّبْحِ، ثُمَّ حُبِّبَ لَهُ الخَلاءُ، فَكَانَ يأْتي حِراءَ فيَتحنَّثُ فيه ـ وهُوَ التَّعبُّد الليالي ذَوات العدَّة ـ ويَتزوَّدُ لذلك، ثُمَّ يرجعُ إلىٰ خَديجَةَ، فتُزَوِّدُه لمثلها، حتَّىٰ فَجئَهُ الحقُّ وهُوَ في غَار حراءَ، فجاءَهُ المَلكُ فيه، فقَالَ: اقرأ. قال رسول اللَّه ﷺ: «فقلتُ: مَا أنَا بقَارئ، فأخَذني فغطَّني حتَّى بلَغ منِّي الجُهْدُ. ثمَّ أرسَلَني، فقَالَ لي: اقْرأ، فقُلتُ: مَا أنا بقَارئ. فأخَذني فغطَّني الثَّانية، حتَّى بَلغَ منِّي الجُهْدُ. ثُمَّ أَرْسَلَني، فقَالَ: اقرأ، فقلت: مَا أنَا بقَارئ. فأخَذني فغَطَّني الثالثةَ حَتَّى بَلَغَ منِّي الجُهْدُ. ثُمَّ أَرْسَلَني فقال: ﴿اقرأ باسم ربك الذي خلق﴾ ـ حتَّىٰ بلغ ـ ﴿ما لم يعلم﴾. قالَ: فرَجَع بِهَا تَرْجُفُ بوَادرُهُ حَتَّىٰ دَخلَ علَىٰ خديجةَ فقَالَ: «زَمِّلُوني زَمِّلُوني»، فزَمَّلُوهُ حَتَّىٰ ذَهَبَ عَنْهُ الرَّوْعُ. ثُمَّ قَالَ: «يَا خَديجَةُ، مَا لي؟» وأخبرها الخبر، وقال: «قد خَشيتُهُ عليَّ» فقالت: كلاَّ، أبشِرْ، فواللَّه لا يُخْزِيكَ اللَّهُ أبدًا إنَّكَ لَتَصلُ الرَّحِمَ وتَصْدُقُ الحديثَ، وتَحملُ الكَلَّ، وتَقْري الضيفَ، وتُعينُ علَىٰ نوائِبِ الحقِّ، ثُم انطلقَتْ بِهِ خديجةُ حَتَّىٰ أتتْ بِهِ ورَقَةَ بْنَ نَوْفَلٍ، وكَان أَخَا أبيها[١]، وكَانَ امرءًا تَنَصَّرَ في الجاهليةِ، وكَانَ يكتبُ الكتابَ العَرَبِيَّ[٢] فيكتُبُ بالعَرَبيةِ من الإنجيلِ ما

٣٣ ـ صحيح إلاَّ الفقرة التي تبدأ بقوله (فيما بلغنا) فهي من بلاغات الزهري وهذه اللفظة (فيما بلغنا) ليست موجودة في أصل الكتاب سواء «الإحسان» أو «التقاسيم» فاجتهد المنسوبُ إليه تحقيق كتاب «الإحسان» فوضعها من نفسه؛ لوجودها عند عبد الرزاق والبخاري، والصحيح أن عدم وجودها مخالفة حديثية وقع فيها ابن أبي السري، قال فيه أبو حاتم: «لين الحديث»، وقال ابن عدي: «كثير الغلط»، فأسقطها فصار ما بعدها موصولاً، والحقيقة أن الفقرة كلها معضلة، لأنها من بلاغات الزهري، وبلاغاته واهية؛ لأنه حافظ وإذا شاء أن يسمي ما أسقطه سمّاه.

وقد روي ابن سعد هذه االفقرة موصولة من مسند ابن عباس، وسندها تالف.

(١) قوله «وكان أخا أبيها» وعند البخاري، ومسلم، وعبد الرزاق، وابن عساكر «ابن عم خديجة».

(٢) قوله «الكتاب العربي»، وعند البخاري «الكتاب العبراني» قال الحافظ: «والجميع صحيح» لأن ورقة تعلم اللسان العبراني والكتابة العبرانية فكان يكتب الكتاب العبراني كما كان يكتب الكتاب العربي، لتمكنه من الكتابين واللسانين. وجاء عند مسلم: «فكان يكتب الكتاب العربي». فصحت الروايتان. والله أعلم.

شاءَ أن يَكْتُبَ، وكانَ شيخًا كبيراً قدْعَمِيَ.

فقالتْ لَهُ خَدِيجَةُ: أيْ عَمّ[١]، اسْمَع مِن ابنِ أَخِيكَ. فقال ورقَةُ: ابنَ أَخِي، ما ترىٰ؟ فَأَخْبرَه رسولُ اللَّهِ ﷺ ما رَأَىٰ. فقالَ ورَقَةُ: هذَا النَّامُوسُ الذي أُنْزِلَ علَىٰ مُوسَىٰ، يا لَيْتَنِي أَكُونُ فِيهَا جَذَعًا أكُونُ حَيًّا حينَ يُخْرِجُكَ قَوْمُكَ. فقال رسول اللَّه ﷺ: «**أَمُخْرِجِيَّ هُمْ؟!**» قال: نعمْ، لم يأتِ أحدٌ قطُّ بِمَا جِئْتَ بِهِ إلا عُودِي وأُوذِيَ، وإنْ يُدْرِكني يَوْمُكَ أَنْصُرْكَ نَصْراً مُؤزَّرًا. ثُمَّ لَمْ يَنْشَبْ وَرَقَةُ أَنْ تُوفِّيَ.

وفَتَرَ الوَحْيُ فترةً حَتَّىٰ حَزِنَ رسولُ اللَّهِ ﷺ [فيما بلغنا] حُزنًا غَدَا مِنْهُ مراراً لِكَيْ يَتَرَدَّىٰ مِنْ رُءوسِ شَواهِقِ الجِبَالِ، فَكُلَّمَا أَوْفَىٰ بِذِروة جَبَلٍ كَيْ يُلْقِي نَفسه تَبدَّىٰ له جبريلُ فقال له: يا محمدُ، إنَّك رسولُ اللَّهِ حقًا، فيَسْكُنُ لذلكَ جَأْشُهُ، وَتَقِرُّ نَفْسُهُ، فَيَرْجِعُ، فَإِذَا طَالَ عليْهِ فَتْرَةُ الوَحْيِ، غَدَا لمثلِ ذلكَ، فإذَا أوفَىٰ بذِرْوَةِ الجبلِ، تَبدَّىٰ له جبرِيلُ، فَيَقُولُ لَهُ مثْلَ ذَلِكَ».

ذكر خبر أوهم مَنْ لم يُحكم صناعة الحديث أنه يُضَادُّ خبر عائشة الذي تقدَّم ذكرنا له

٣٤ ـ حدثنا يحيىٰ بنُ أَبي كثيرٍ، قال: سألتُ أَبَا سلَمَةَ: أيُّ القُرْآنِ أُنْزِلَ أَوَّلُ؟ قال: ﴿يا أيها المدثر﴾. قلتُ: إِنِّي نُبِّئتُ أنَّ أَوَّلَ سُورَةٍ أُنْزِلتْ مِنَ القُرْآنِ ﴿اقرأ باسم ربك الذي خلق﴾. قال أبو سلَمَةَ: سألتُ جابرَ بنَ عبدِ اللَّه: أيُّ القرآنِ أُنْزِلَ أَوَّلُ؟ قال: ﴿يا أيها المدثر﴾ فقُلْتُ: إِنِّي نُبِّئْتُ أنَّ أول سُورةٍ نَزَلَتْ من القُرآنِ: ﴿اقرأ باسم ربك﴾ قال جابرٌ: لا أُحَدِثُكَ إلا ما حدَّثَنَا رَسولُ اللَّهِ ﷺ قال: «**جَاوَرْتُ في حراء، فلمَّا قضيْتُ جِوارِي، نَزَلْتُ فاستَبْطَنْتُ الوَادِي، فنُودِيت، فنظَرْتُ أَمَامِي وخَلْفِي وَعَنْ يَمِينِي، وعن شِمَالي، فَلَمْ أَرَ شيئًا، فنُودِيتُ، فَنَظرْتُ فَوْقِي، فإذَا أنَا به قاعدٌ على عَرْشٍ**

---

(١) قوله «أي عم» وهم، والصحيح «يا ابن عم» كما عند البخاري، أو أنها رضي الله عنها أرادت التوقير والله تعالىٰ أعلم.

٣٤ـ صحيح: متفق عليه.

بَيْنَ السَّماء والأرض، فَجُئِثْتُ[١] منهُ، فانْطَلَقْتُ إلَى خديجَةَ، فَقُلْتُ: دَثِّرُوني دَثِّرُوني، وَصُبُّوا عَلَيَّ ماءً بارِدًا، فَأُنْزِلَتْ عليَّ: ﴿ يا أيها المدثر قم فأنذر وربك فكبر ﴾».

قال أبو حاتم في خبر جابر هذا: إنَّ أوَّلَ ما أُنْزِلَ منَ القرآن: ﴿يا أيها المدثر﴾ وفي خبر عائشةَ: ﴿اقرأ باسم ربك﴾ وليس بين هذين الخَبَرَيْنِ تَضادٌّ، إذ اللَّه عزَّ وجل أَنْزَلَ عَلَىٰ رَسُولِه ﷺ ﴿اقرأ باسم ربك﴾ وهو فِي الغَارِ بِحِراءٍ، فَلَمَّا رَجَع إِلَىٰ بَيْتِهِ، دَثَّرتهُ خَدِيجَةُ وَصَبَّتْ عَلَيْهِ الماء البارِدَ، وأَنْزَلَ عَلَيه فِي بَيتِ خديجَةَ: ﴿ يا أيها المدثر قم . . . ﴾ من غيرِ أنْ يكونَ بَيْنَ الخَبَرينِ تَهاتُرٌ أو تَضادٌّ.

ذِكْرُ القَدْرِ الذي جاورَ المُصطفى ﷺ بحِراء عندَ نُزول الوَحْي عَلَيْه

٣٥ ـ قلت: أسند فيه الحديث المتقدم برقم (٣٤) ولكن من طريق الأوزاعي، عن يحيىٰ بن أبي كثير، وفيه: «**جاورتُ بِحِراء شَهْرًا**». . . الحديث.

ذكر وصف الملائكة عند نزول الوحي على صفيِّه ﷺ

٣٦ ـ عن أبي هريرة يبلغ به النبيَّ ﷺ قالَ: «**إذَا قَضَى اللّهُ الأمرَ في السَّماء، ضَرَبَت المَلائكةُ بأَجْنحتِها خضعَانًا لقوله كأنَّه سلْسلَةٌ عَلَى صفْوان، حتَّى إذَا فُزِّعَ عَنْ قُلُوبِهِمْ قالوا: مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْ؟ فيقُولُونَ: قَالَ الحَقَّ وَهُوَ السَّمِيعُ العَلِيم. فَيَسْتَمِعُها**

---

(١) أي فَزِعْتُ منه وخفتُ، يقال: جُئِثَ الرجل، وجُئِفَ، وجُثَّ: إذا فزع.
وورد في رواية «فجُثِثْتُ» بثاء مكان الهمزة.

٣٥ ـ زيادة «شهراً» زيادة شاذة، تفرد بها الأوزاعي دون أصحاب يحيىٰ بن أبي كثير، وقد روىٰ الحديث دون الزيادة كلٌ من: علي بن المبارك، وحرب بن شداد، وأبان بن يزيد العطار، والذي أراه أن الوهم في زيادتها مُعَصَّبٌ ـ والله أعلم ـ بالأوزاعي، فقد قال ابن رجب الحنبلي في فوائده عقب شرحه علل الترمذي: «وذكر أحمد في رواية غير واحد من أصحابه أن الأوزاعي كان لا يقيم حديث يحيىٰ بن أبي كثير ولم يكن عنده في كتاب، إنما كان يحدث به من حفظه، ويهم فيه، . . . » ا. هـ.
وقال في موضع آخر: «وتكلم أحمد في حديثه عن يحيىٰ بن أبي كثير، خاصة، وقال: لم يكن يحفظه جيداً فيخطئ فيه» وقال في موضع: «وقال مهنا: سألت أحمد عن حديث الأوزاعي عن يحيىٰ بن أبي كثير، قال أحمد: كان كتاب الأوزاعي عن يحيىٰ بن أبي كثير قد ضاع منه، فكان يحدث عن يحيىٰ بن أبي كثير حفظًا». والحديث ـ وإن كان في مسلم إلا أنه في المتابعات، ساقه مسلم تأكيداً لأصل الحديث الذي أخرجه من طريق ابن شهاب عن أبي سلمة، والله تعالىٰ أعلم.

٣٦ ـ صحيح: البخاري وغيره.

مُسْتَرِقُ السَّمْعِ، فَرُبَّمَا أَدْرَكَهُ الشِّهَابُ قَبْلَ أَنْ يَرْمِي بهَا إِلَى الَّذِي هُوَ أَسْفَلَ مِنْهُ وربَّما لَمْ يُدْرِكْهُ الشهابُ حَتى يَرْمِيَ بِهَـا إِلى الذي هُوَ أَسْفَلَ مِنْهُ. قَالَ: وَهُمْ هكَذَا بَعْضُهُمْ أَسفَلَ مِنْ بَعضٍ ـ ووصف ذَلكَ سُفْيانُ بيَده ـ فيَرمي بهَا هذَا إِلَى هَذَا، وهذا إلى هذا حَتَّي تَصلَ إِلَى الأرض، فَتُلْقَى عَلَى فَمِ الكَافِرِ والسَّـاحِر، فَيَكْذِبُ مَعَـها مئَةَ كِذْبَة، فَيُصَدَّقُ ويُقَالُ: أَلَيْسَ قَدْ قَالَ فِي يوم كَذَا وكذا: كَذَا وكَذا، فَصدَقَ».

ذكر وصْفِ أهلِ السموات عندَ نُزول الوحي

٣٧ ـ عن عبد اللّه، قال: قال رسولُ اللّه ﷺ: «إنَّ اللّهَ إذا تكلَّمَ بالوَحْي، سَمِعَ أَهْلُ السَّمَاء للسَّماء صَلْصَلَةً كَجَرِّ السِّلسلَة عَلَى الصفَا، فَيُصْعَقُونَ، فلا يَزَالُونَ كَذَلكَ حَتَّى يَأتِيَهُمْ جبْريلُ، فَإِذَا جَاءَهُمْ فُزِّعَ عَنْ قُلُوبِهِم، فَيَقُولونَ: يا جِبْرِيلُ، ماذَا قالَ رَبُّكَ؟ فيقولُ: الحَقَّ، فَيُنَادُونَ: الحَقَّ الحَقَّ».

ذكرُ وصفِ نُزُولِ الوحي على رسول اللّه ﷺ

٣٨ ـ عن عائشة، أنَّ الحارثَ بنَ هِشَامٍ سَأَلَ رَسُولَ اللّه ﷺ، فَقَالَ: يا رسُولَ اللّه، كيفَ يأتيكَ الوحيُ؟ فقال رسول اللّه ﷺ: «أَحْيـانًا يأتيني في مثل صَلْـصلَة الجَرَس، وهو أَشَـدُّهُ عَلَيَّ، فَيَنْفَـصِمُ عَنِّي وقدْ وَعَـيتُ مـا قالَ، وأَحْـيانًا يَتَـمَثَّلُ لِيَ المَلَكُ رَجُـلاً فَيُكَلِّمُني، فَأَعِي مَا يَقُولُ».

قالت عائشة: ولقد رأيتُهُ يَنْزِلُ عَلَيه فِي اليومِ الشَّاتِي الشَّديدِ البَرْدِ، فَيَنفَصِمُ عَنْهُ، وَإِنَّ جَبِينَهُ لَيَتَفَصَّدُ عرَقًا.

---

٣٧ ـ غيرُ محفوظٍ مرفوعًا، وقفه أصحاب أبي معاوية، وأصحاب الأعمش ومنهم شعبة والثوري وكفي بهما، وتابع منصورٌ الأعمشَ في وقفه، والحديث علقه البخاري مجزومًا به عن مسروق عن ابن مسعود قوله.

تنبيه: وقع تحريف في مطبوعة كتاب «التوحيد» لابن خزيمة، فهي طبعة سيئة جداً.

ـ يسَّر الله من يقوم علىٰ إقامة نصِّها كما يحب ـ، ومن أمثلة ذلك ما وقع في هذا الحديث فلتنظره ترىٰ العجب.

وقد طبعت بعد ذلك علىٰ عدةنسخ خطية في مجلدين بمكتبة الرشد، ولله الحمد.

٣٨ ـ صحيح: متفق عليه.

ذكرُ استعْجَالِ المصطفَى ﷺ في تَلَقُّفِ الوحي عندَ نُزُولِه عليه

٣٩ ـ عن ابن عباس في قوله: ﴿لاَ تُحَرِّكْ بِهِ لِسَانَكَ لِتَعْجَلَ بِهِ﴾ قال: كان النبي ﷺ يعالج من التنزيل شدة، كان يحرك شفتيه. فقال ابن عباس: أنا أحركهما كما كان رسول الله ﷺ يحركهما. فأنزل الله: ﴿لاَ تُحَرِّكْ بِهِ لِسَانَكَ لِتَعْجَلَ بِهِ إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَ قُرْآنَهُ﴾ قال: جمعه في صدرك، ثم تقرؤه: ﴿فَإِذَا قَرَأْنَاهُ فَاتَّبِعْ قُرْآنَه﴾ قال: فاستمع له وأنصت، ﴿ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَه﴾ ثم إن علينا أن تقرأه.

قال: فكان رسول الله ﷺ إذا أتاه جبريل، استمع، فإذا انطلق جبريل، قرأه النبي ﷺ كما كان أقرأه».

ذكرُ الخبرِ المُدْحِضِ قولَ مَنْ زَعَمَ أَنَّ اللهَ جَلَّ وعلا لَمْ يُنْزِل آيةً واحدةً إلا بكَمَالِها

٤٠ ـ عن البراء قال: لما نزلت: ﴿لاَ يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤمِنِيْنَ﴾ قال رسول الله ﷺ: «ادع لي زيداً ويجيء معه باللوح والدواة، أو بالكتف والدواة» ثم قال: «اكتب: ﴿لاَ يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤمِنِيْنَ وَ الْمُجَاهِدُونَ فِي سَبِيْلِ الله﴾ قال: وخلف ظهر النبي ﷺ عمرو بن أم مكتوم الأعمى، قال: يا رسول الله، فما تأمرني، فإني رجل ضرير البصر؟ قال البراء: فأنزلت مكانها: ﴿غير أولي الضرر﴾ [النساء: ٩٥].

٤١ ـ قلت: أسند فيه حديث البراء المتقدم برقم (٤٠) إلا أنه فيه سؤال ابن أم مكتوم: «هل لي من رخصة؟». . . إلخ الحديث.

٣٩ـ صحيح : متفق عليه.

٤٠ـ صحيح : البخاري.

ذكرُ الخبرِ المُدْحضِ قولَ من زعمَ أنَّ أبا إسحاقَ السَّبيعي لم يسمع هذا الخبر من البراء

٤٢ ـ قلت: أسند فيه حديثَ البراء المتقدم برقم (٤٠) وفيه تصريح أبي إسحاق بالسماع من البراء، وهو من رواية شعبة عنه وفيه لفظ: «فشكا ابن أم مكتوم ضَرَارَتَهُ... إلخ الحديث.

ذكرُ مَا كانَ يَأمُرُ النبيُّ ﷺ بكتبَةِ القُرآن عند نُزُول الآية بعد الآية

٤٣ ـ قال ابنُ عبَّاسٍ: قُلتُ لِعُثْمَانَ بنِ عَفَّانَ: مَا حَمَلَكُمْ علَىٰ أَنْ قَرَنْتُمْ بَينَ الأَنْفَالِ وبَرَاءةٍ، وبراءةٌ مِنَ المئِينَ، والأَنْفَالُ من المثاني، فَقَرَنْتُمْ بينهُمَا؟! فقال عُثْمَانُ: كان إذا نَزَلَت مِنَ القُرآنِ الآيةُ، دعَا النَّبيُّ ﷺ بَعْضَ مَنْ يَكْتُبُ، فيقولُ لَهُ: ضَعْهُ في السُّورةِ التي يُذْكَرُ فِيها كَذَا، وأُنْزِلت الأَنْفَالُ بالمدينة، وبَرَاءةٌ بالمدينة مِنْ آخرِ القُرآنِ فَتُوفِّي رسولُ اللَّه ﷺ ولَمْ يُخبِرْنَا أَينَ نَضَعُهَا، فوَجَدْتُ قِصَّتَهَا شَبيهًا بِقِصةِ الأَنْفَالِ، فَقَرَنْتُ بينهُمَا، ولَمْ نَكْتُبْ بَيْنَهُمَا سَطْرَ: «بسم اللَّه الرحمن الرحيم» فَوَضَعْتُهَا فِي السَّبْعِ الطُّوَلِ.

ذكر البيانِ بأَنَّ الوَحْيَ لَمْ يَنْقَطِعْ عن صفي اللَّه ﷺ إلى أَنْ أَخْرَجَهُ اللَّه من الدُّنيا إلى جنَّته

٤٤ ـ عن عبد الرَّحْمن بن إسحاقَ، عن الزهري، قال: أتاهُ رجُلٌ وَأَنَا أَسمَعُ فقالَ: يا أبا بكرٍ، كَمْ انقطَعَ الوَحْيُ عَنِ نَبِيِّ اللَّه ﷺ قَبْلَ مَوْتِهِ؟ فَقَالَ: مَا سَأَلَني عَنْ هَذَا أَحدٌ

---

٤٣ ـ **منكر**: مداره علي مجهول، وهو يزيد الفارسي، تفرد به عنه عوف بن أبي جميلة، عن ابن عباس.
وجزم العلامة أحمد شاكر أن هذا الحديث لا أصل له، لأمور: أولها: جهالة يزيد الفارسي الذي انفرد بروايته، ثانيها: أن فيه تشكيكاً في معرفة سور القرآن، الثابتة بالتواتر القطعي قراءةً وسماعاً وكتابةً في المصاحف، ثالثها: أن فيه تشكيكاً في إثبات البسملة في أوائل السور، كأن عثمان ـ رضي الله عنه ـ كان يثبتها برأيه، وينفيها برأيه، وحاشاه من ذلك.
قال: فلا علينا إذا قلنا: إنه حديث لا أصل له تطبيقاً للقواعد الصحيحة التي لا خلاف فيها بين أئمة الحديث.... انظر «شرح المسند» رقم (٣٩٩).

٤٤ ـ **منكر**: تفرد به ابن حبان، عن أبي يعلي، عن وهب بن بقية، عن خالد الطحان، عن عبد الرحمن =

مُذْ وَعَيْتُهَا مِن أنس بنِ مَالكٍ.

قال أنسُ بنُ مالكٍ: لَقَدْ قُبض مِنَ الدُّنْيَا وَهُوَ أَكْثَرُ مِمَّا كَانَ.

* * *

= ابن اسحاق المدني، عن الزهري، وتفرد عبد الرحمن بن إسحاق بقصة سؤال الزهري. وقد تكلم النقاد في عبد الرحمن بن إسحاق المدني، فقال يحيى القطان، وعلي بن المديني: «سألت عنه بالمدينة، فلم أرهم يحمدونه، وقال العجلي: «يكتب حديثه، وليس بالقوي»، وقال أبو حاتم: «يكتب حديثه، لا يحتج به، وهو قريب من محمد بن اسحاق، صاحب «المغازي»، وهو حسن الحديث، وليس بثبت ولا قوي. . .»، وقال البخاري: «ليس ممن يُعتمد على حفظه، إذا خالف من ليس بدونه. .»، وقال الدار قطني: «ضعيفٌ يُرمىٰ بالقدر»، وقال السعدي: «كان غير محمود في الحديث»، فمثله لا يتحمل تفرده بشيء. والله تعالىٰ أعلم، وقد أخرج الحديث أحمد، والبخاري، ومسلم، والنسائي، وغيرهم من طريق يعقوب بن إبراهيم، عن أبيه، عن صالح ابن كيسان، عن ابن شهاب، قال: أخبرني أنس بن مالك، أن الله تعالىٰ تابع علىٰ رسوله ﷺ قبل وفاته، حتىٰ توفاه أكثر ما كان الوحي، ثم توفي رسول الله ﷺ بعد. وهذا لفظ البخاري.

٣. كتاب الإسراء

ذِكْرُ ركوبِ المصطفى ﷺ البُرَاقَ وإتيانِهِ عليه بيتَ المقدسِ منْ مَكَّةَ في بعضِ اللَّيلِ

٤٥ - عن زِرِّ بن حبيش، قال: أتيتُ حُذَيْفَةَ، فقال: مَنْ أنتَ يا أصلَعُ؟ قُلتُ: أنا زِرُّ بنُ حُبيشٍ، حَدِّثْني بصلاةِ رسول اللَّه ﷺ في بَيْتِ المَقْدِسِ حينَ أُسْرِيَ بِهِ. قال: مَنْ أَخْبَرَكَ بِهِ يا أصلَعُ؟ قلتُ: القرآنُ. قال: القرآنُ؟ فَقَرأتُ: ﴿سُبْحَانَ الَّذي أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِ مِنَ اللَّيْلِ﴾ - وهكذا هي قِراءَةُ عبدِ اللَّهِ[1] - إلىٰ قَوْلِهِ ﴿إِنَّهُ هُوَ السَّميعُ البَصيرُ﴾. فقال: هَلْ تَراهُ صَلَّىٰ فِيهِ؟ قُلتُ: لا. قالَ: إِنَّهُ أُتِيَ بِدابَّةٍ - قال: حَمَّادٌ: وَصَفَها عَاصِمٌ لا أحفظُ صِفَتَها - قال: فحمَلَهُ عليهَا جِبْرِيلُ، أحدُهما رَدِيفُ صَاحِبِهِ، فانْطَلَقَ مَعَهُ مِنْ لَيْلَتِه حَتَّىٰ أَتَىٰ بَيْتَ المَقْدِسِ، فَأُرِيَ مَا فِي السَّمواتِ وما فِي الأَرْضِ، ثُمَّ رَجَعَا عَوْدَهُمَا عَلَىٰ بَدْئِهِما، فَلَمْ يُصَلِّ فِيهِ، ولَوْ صَلَّىٰ لَكَانَتْ سُنَّةً».

ذِكْرُ استصعابِ البُراقِ عندَ إرادةِ رُكوبِ النبيِّ ﷺ إيَّاهُ

٤٦ - عن أنسٍ أنَّ النبيَّ ﷺ أُتِيَ بالبُراقِ ليلةَ أُسْرِيَ بِهِ مُسْرَجًا مُلْجَمًا لِيَرْكَبَهُ، فاسْتَصْعَبَ عَلَيْهِ، فقالَ لَهُ جِبْرِيلُ: ما يَحْمِلُكَ عَلَىٰ هذا؟ فَوَاللَّهِ مَا رَكِبَكَ أَحَدٌ أَكْرَمُ علىٰ اللَّهِ مِنْهُ، قال: فارْفَضَّ عَرَقًا».

٤٥ - منكر: تفرد به عاصم بن أبي النجود، عن زر بن حبيش، وعاصم - وإن كان إماماً في القراءة إلا أنه متكلم فيه في الحديث، فقال ابن سعد: «وكان ثقة، إلا أنه كان كثير الخطأ في حديثه»، وقال ابن معين: «ليس بالقوي في الحديث»، وقال ابن خراش: «في حديثه نُكْرة»، وقال العقيلي: «لم يكن فيه إلا سوء الحفظ»، وقال الدارقطني: «في حفظه شيء»، ويزيد علىٰ ما سبق أن حديثه عن زر تكلم فيه العجلي فقال: «وكان يُختَلَفُ عليه في زرٍ، وأبي وائل».

(١) يعني عبد الله بن مسعود (رضي الله عنه)، والتلاوة ﴿ليلاً﴾.

٤٦ - منكر: وقصة استصعاب البراق علىٰ النبي ﷺ ليلة الإسراء مدارها علىٰ عبد الرزاق، عن معمر، عن قتادة به، ولذلك قال الترمذي: «غريب لا نعرفه إلا من حديثه»، وفي نسخة: «حسن غريب ولا نعرفه إلا من حديث عبد الرزاق»، وفي جميع طرقها عنعنة قتادة، وهذه القصة لم تأت من وجه آخر يعتبر به، وجميع الروايات الصحيحة عن أنس ليس فيها هذه القصة، ثم إن أنجب أصحاب قتادة كهمام بن يحيىٰ، وسعيد بن أبي عروبة، وهشام الدستوائي، قد خالفوا معمراً، فلم =

ذكرُ البيان بأَنَّ جبريلَ شَدَّ البُراقَ بالصَّخْرَة عنْدَ إرادَة الإسراء

٤٧ ـ عن عبد اللَّه بن بُرَيْدَةَ عَنْ أبيه قال: قالَ رسُولُ اللَّه ﷺ: «لَمَّا كَانَ لَيْلَةَ أُسْرِيَ بِي انْتَهَيْتُ إلى بَيْتِ المَقْدِسِ، فَخَرَقَ جِبْرِيلُ الصَّخْرَةَ بإصبعه، وَشَدَّ بِهَا البُرَاقَ».

ذكْرُ وَصْفِ الإسراء برسول اللَّه ﷺ منْ بَيْت المَقْدس

٤٨ ـ عَنْ أَنَسِ بن مالكٍ، عن مالكِ بن صَعْصَعَةَ، أَنَّ نبيَّ الله ﷺ حَدَّثَهم عَنْ لَيلَة أُسْرِيَ بِهِ قال: «بَيْنَمَا أنا في الحَطِيمِ ـ وربما قالَ: في الحِجْرِ ـ إِذْ أَتَاني آت، فَشَقَّ مَا بَيْنَ هَذه إلى هَذه ـ فَقُلْتُ لِلْجَارُود وَهُوَ إلىٰ جَنْبي: ما يَعْني به؟ قال: منْ ثُغْرَة نَحْرِه إلىٰ شِعْرَته[1] ـ فاسْتَخْرَجَ قَلْبي، ثُمَّ أُتِيتُ بطَست مِنْ ذَهَب مَمْلُوءًا إيمانًا وَحِكْمَةً، فَغُسلَ قَلْبي، ثُمَّ حُشي، ثُمَّ أُتيتُ بدابَّة دُونَ البَغْل، وَفَوْقَ الحمَارِ أَبْيَض ـ فقالَ له الجارُودُ: هُوَ البُراقُ يا أبا حَمْزَة؟ قَالَ: أنسٌ: نعَمْ، يَقَعُ خَطْوُهُ عِندَ أَقْصىٰ طَرْفِه ـ فَحُملْتُ عَلَيْه،

= يذكروا هذه القصة في حديثهم عن قتادة، وحديثهم مخرج في الصحيح، وقد قال الدار قطني في «العلل»: (معمر سيئ الحفظ لحديث قتادةوالأعمش)، وقال ابن معين: (إذا حدثك معمر عن العراقيين فخفه...)، وَهُمْ ـ أي أصحاب قتادة ـ جعلوا الحديث من مسند أنس عن مالك بن صعصعة، وهو أحد مصادر أنس في هذا الحديث.

تنبيه: ـ قول الترمذي: «غريب»هو في نسخة «المزي»، و«ابن كثير»، وأما نسخة الحافظ ففيها: «حسن غريب».

ـ جزم الحافظ في «الفتح»(٧/ ٢٠٦)بأن أنساً لم يتلفظ بلفظ البراق في رواية قتادة.

ـ علَّةٌ أخرىٰ في القصة وهي أن ابن إسحاق قد رواها عن قتادة مرسلاً فلم يذكر أنساً.

٤٧ ـ مُنكَر: نقل المزي ـ بعد أن ذكر بسنده الحديث، وذلك في ترجمة الزبير بن جنادة ـ قول الترمذي في«جامعه»: «غريب»، وكذا ابن كثير في «تفسيره»، وكذا في «تحفة الأحوزي»، وهو أصوب مما في المطبوعة التي فيها زيادة (حسن غريب)، ومدار الحديث حول الزبير بن جنادة، الراجح فيه قول ابن حجر: مقبول، ولا مجال لمتعقب عليه بتوثيق ابن معين له، فإن ابن معين قد يطلق التوثيق وهو يريد العدالة، وقال أبو حاتم: «شيخ ليس بالمشهور»، وأين الضبط وهو مُقِل لم يرو له الترمذي إلا حديثًا واحدًا ومع إقلاله يروي هذه الغرائب التي لم يتابع عليها. وقد ثبت في الصحيح قول النبي ﷺ: «فَربَطْتُهُ بالحلقةِ التي يَرْبِطُ بهِ الأنبياءُ»، أي: حلقة باب المسجد. نقله النووي عن صاحب «التحرير».

٤٨ ـ صحيح: متفق عليه، قال الدارقطني: لم يروه عن أنس، عن مالك بن صعصعة، غير قتادة والله أعلم.

(١) الثُّغرة، بضم المثلثة وسكون المعجمة: هي الموضع المنخفض الذي بين الترقوتين. ، والشِعْرَةُ، بكسر الشين المعجمة، أي شعر العانة.

فانطلَقَ بي جِبْرِيلُ حَتَّى أتى السَّمَاءَ الدُّنْيَا، فاسْتَفْتَح، فَقِيلَ: مَنْ هَذَا؟ قَالَ: جبريلُ. قيلَ: ومَنْ معكَ؟ قَالَ: مُحمدٌ ﷺ. قيلَ: وقَدْ أُرسِلَ إليْه؟ قالَ: نَعَمْ. قيلَ: مَرْحبًا به، فَنعْمَ المَجيءُ جاءَ، فَفُتِحَ. فلمَّا خَلَصْتُ إذَا فيها آدمُ، فقَالَ: هذا أَبُوكَ آدمُ، فسلِّمْ علَيْه، فَسَلَّمْتُ عَلَيْه، فَردَّ السَّلامَ، ثُمَّ قَالَ: مَرحبًا بالابنِ الصَّالحِ، والنَّبيِّ الصَّالح، ثُمَّ صَعِدَ بي حَتَّى أتى السَّمَاء الثَّانية، فاستَفْتَحَ، قيلَ: مَنْ هَذَا؟ قال: جبريلُ. قيلَ: ومَنْ معكَ؟ قَالَ: مُحمَّدٌ. قيلَ: وقَدْ أُرْسِلَ إلَيْه؟ قَالَ: نعَمْ. قيلَ: مَرْحَبًا به، فَنعْمَ المَجيءُ جَاءَ، فَفُتِحَ. فلَمَّا خَلَصْتُ إذَا يحيى وعيسى - وهُما ابنَا خَالَة - . قال: هَذَا يَحيى وعيسى فسَلِّمْ عَلَيْهمَا، فَسلَّمْتُ، فرَدَّا، ثُمَّ قالا: مَرحبًا بالأخ الصَّالح والنّبي الصَّالح. ثُمَّ صَعدَ بي إلى السَّماء الثَّالثة فاسْتَفْتَح، قيلَ: مَنْ هَذَا؟ قال: جبريلُ. قيلَ: ومَنْ معكَ؟ قَالَ: مُحمَّدٌ ﷺ. قيلَ: وقَدْ أُرْسِلَ إلَيْه؟ قَالَ: نعَمْ. قيلَ: مرْحبًا به، فنعْمَ المَجيءُ جاءَ، فَفُتحَ. فلَمَّا خَلَصْتُ إذَا يُوسفُ. قال: هذا يُوسفُ فسَلِّم عليه، فَسلَّمْتُ عَلَيْه فَردَّ، ثُمَّ قالَ: مَرحبًا بالأخِ الصَّالح والنبي الصَّالح، ثُم صَعدَ بي حَتَّى أتى السَّمَاءَ الرَّابعَةَ، فاسْتَفْتَح، قيلَ: مَنْ هَذَا؟ قال: جبريلُ. قيلَ: ومَنْ معكَ؟ قَالَ: مُحمَّدٌ ﷺ. قيلَ: أوقَدْ أُرسلَ إلَيْه؟ قَالَ: نعَمْ. قيلَ: مرْحبًا به، فنعْمَ المَجيءُ جاءَ، فَفُتحَ. فلمَّا خَلَصْتُ إذَا إدريسُ. قَالَ: هذا إدْريسُ، فسلِّمْ عليه، فسلَّمْتُ عَلَيْه، فَردَّ، ثُمَّ قَالَ: مَرحبًا بالأخ الصَّالح والنبي الصَّالح، ثُمَّ صَعدَ بي حَتَّى أَتَى السَّمَاءَ الخامسة، فاسْتَفْتَح، قيلَ: منْ هَذَا؟ قال: جبريلُ. قيلَ: ومَنْ مَعكَ؟ قَالَ: مُحمَّدٌ ﷺ. قيلَ: وقَدْ أُرْسلَ إلَيْه؟ قَالَ: نعَمْ. قيلَ: مَرْحبًا به، فنعْمَ المَجيءُ جاءَ، فَفُتحَ. فلمَّا خَلَصْتُ إذَا هارونُ. قال: هذا هَارونُ، فَسلِّم عليه، فسَلَّمْتُ عليه، فَردَّ السلامَ، ثُمَّ قَالَ: مَرْحبًا بالأخ الصَّالح والنبي الصَّالح. ثُمَّ صَعدَ بي حتَّى أَتَى السَّماء السَّادسَة، فاستَفْتحَ، قيلَ: منْ هَذَا؟ قال: جبريلُ. قيلَ: ومَنْ مَعكَ؟ قَالَ: مُحمَّدٌ ﷺ. قيلَ: أوقَدْ أُرْسلَ إلَيْه؟ قَالَ: نعَمْ. قيلَ: مَرْحبًا به، فَنعْمَ المَجيءُ جاءَ، فَفُتحَ. فلَمَّا خَلَصْتُ إذا مُوسَى. قال: هذا مُوسى فسَلِّمْ عليه، فَسَلَّمْتُ عَلَيْه، فَردَّ السَّلام، ثُمَّ قَالَ: مَرحبًا بالأخِ الصَّالحِ والنَّبي الصَّالحِ. فلمَّا تجاوَزْتُ بكَى.

قيلَ لَهُ: مَـا يُبْكِيكَ؟ قال: أبكي لأنَّ غُلامًا بُعثَ بَعْـدي يدخلُ الجَنَّةَ منْ أُمَّته أكـثرُ ممَّنْ يَدْخُلُها من أُمَّتي، ثُمَّ صَعدَ بي حتَّى أتَى السَّمَاءَ السَّابعَةَ، فاسْتَفْتَح، قيلَ: مَنْ هَذَا؟ قال: جبريلُ. قـيلَ: ومَنْ معَكَ؟ قَالَ: مُـحَمَّدٌ ﷺ. قيلَ: وَقَـدْ أُرْسلَ إليْه؟ قـالَ: نَعَمْ. قيلَ: مَرْحَبًا به، فَنعْمَ المَجيءُ جاءَ، فَـفُتحَ. فلمَّا خَلَصْتُ إذَا إبراهيمُ، قال: هذا أبوكَ إبراهيمُ، فَسَلِّمْ عليه، فَسَلَّمْتُ عَلَيْه، فردَّ السلامَ، ثُـمَّ قالَ: مرحبًا بالابْنِ الصَّالحِ والنَّبي الصَّالح. ثُمَّ رُفعْتُ إلى سـدْرَة المُنْتَهى، فَـإذَا نَبْقُهَـا مثْلُ قلال هَجَـر، وَإذَا ورَقُهَا مـثْلُ آذَان الفيلَة. قالَ: هذه سدْرَةُ المُنتهَى، وإذَا أرْبَعَةُ أنهَـار: نَهْرَان بَاطنَان ونَهْرَان ظَاهرَان، فقُلْتُ: مَا هَذَا يا جبْريلُ؟ قَال: أمَّا الباطنَان، فَنَهْرَان في الجَنَّة، وأمَّا الظَاهران، فَالنِّيلُ والفُراتُ.

ثُمَّ رُفعَ لِيَ البيتُ المَعْمورُ ـ قال قتادة: وحدَّثنا الحسنُ عنْ أبي هُرَيرة عن النبي ﷺ أنه رأىٰ البَيْتَ المعْمور ويَدْخُلُه كُلَّ يومٍ سَبْعُونَ ألفَ مَلَكٍ، ثُمَّ لا يَعُودُونَ فيه ـ ثُمَّ رجَعَ إلىٰ حَديث أنسٍ: «ثُمَّ أُتيتُ بإناء منْ خَمْر، وَإنَاء من لبن، وإنَاء منْ عَسَل، فأَخَذْتُ اللَّبَنَ، فَقَالَ: هَذه الفطْرَةُ، أَنْتَ عَلَيْهَا وأُمَّتُكَ. ثُـمَّ فُرضَتْ عَلَيَّ الصَّلاةُ خَمْسينَ صلاةً في كُلِّ يوم، فَرَجَعْتُ، فَمررْتُ عَلَى موسَى، فَقَالَ: بمَ أُمرتَ؟ قَال: أُمرْتُ بخَمْسينَ صلاةً كُلَّ يَوْمٍ. قَالَ: إنَّ أُمَّتَكَ لا تَسْتَطيعُ خَمْسينَ صلاةً كُلَّ يوم، وإنِّي قَد جَرَّبْتُ النَّاسَ قَبْلَكَ، وَعَـالَجْتُ بَني إسـرائيلَ أَشَدَّ المُعـالَجَـة، فارجعْ إلى ربِّـكَ، فَسَلْهُ التَّـخْـفيفَ لأُمَّـتكَ، فَرَجَعْتُ، فَـوَضَعَ عَنِّي عشْرًا، فَرَجَعْتُ إلى مُـوسَى، فقال مثْلَهُ، فَـرجَعْتُ، فَوضَعَ عَنِّي عَشْـرًا، فَرَجَعْتُ إلى مُـوسَى، فقال مـثْلَهُ، فَرَجَعْتُ، فَـوَضَعَ عَنِّي عشرًا، فَـرجعتُ إلى مُوسى فَقَالَ مثْلَهُ فَرَجَعْتُ، فَأُمـرْتُ بعَشْر صَلَوات كُلَّ يومٍ، فَرَجَعْتُ إلى موسى فقالَ مثْلَهُ، فَرَجعتُ فأُمرْتُ بخَمْس صَلَوات كُلَّ يوم، فَرَجَعْتُ إلى مُوسى فقال: بمَ أُمرْتَ؟ قَال: أُمْرتُ بخَـمْس صَلَوات كُلَّ يومٍ. قال: إنَّ أُمَّتَكَ لا تَسْـتَطيعُ خَمْسَ صَلَوات كلَّ يوم، وَإنِّي قَدْ جَـرَّبْتُ النَّاسَ قَبْلَكَ، وَعَالَجْتُ بَني إسـرائيل أشدَّ المعالَجـة، فارْجعْ إلى ربِّكَ، فَسَلْهُ التَّخْفيفَ لأُمَّتكَ. قال: سـألتُ رَبِّي حَتَّى اسْتَحْيَيْتُ، لَكنِّي أرضَى وأُسَلِّمُ، فَلَمَّا جاوَزْتُ، نادَاني مُنَادٍ: أَمْضَيْتُ فَريضَتي، وَخَفَّفْتُ عَنْ عبادي».

ذكرُ خبرٍ أوهَمَ عالمًا من النَّاس أنَّه مُضادٌّ لخبر مالكِ بن صَعْصَعَةَ الذي ذكرناه

٤٩ ـ عَنْ أنس بن مالكٍ، قال: قال رسولُ اللَّهِ ﷺ: «مَرَرْتُ ليلَةَ أُسْرِيَ بِي عَلَى مُوسَى عليهِ السَّلامُ يُصَلِّي فِي قَبْرِهِ».

---

٤٩ ـ غريب: رواه يونس بن محمد وهدَّاب بن خالد وشيبان بن فروخ، عن حماد بن سلمة واختلف عليه، عن ثابت وسليمان التيمي واختلف عليه، عن أنس به وفيه زيادة (وهو قائم) و«عند الكثيب الأحمر».

ورواه معاذ بن خالد، عن حماد بن سلمة، عن سليمان التيمي، عن ثابت، عن أنس وفيه الزيادتان. والأصوب ما رواه يونس بن محمد وصاحباه بواو العطف ولهذا قال النسائي: «وهو أولىٰ بالصواب عندنا من حديث معاذ بن خالد».

ورواه حَبّان بن هلال، عن حماد بن سلمة، عن ثابت وسليمان عن أنس بدون هاتين الزيادتين، وهو الأصوب عمّا سبق.

ورواه عمر بن حبيب القاضي، وعيسىٰ بن يونس، وجرير بن عبد الحميد، وسفيان بن عيينة، عن سليمان التيمي، عن أنس، وفيه «مررت علىٰ موسىٰ وَهُوَ يُصَلِّي في قبره»، وزاد في حديث عيسىٰ: «مررتُ ليلة أُسْرِيَ بِي»، وفي حديث عمر بن حبيب: «لما أُسري بي إلىٰ السماء، رأيت موسىٰ عليه السلام يُصلي في قبره».

ورواه محمد بن عبد الأعلىٰ، ويحيىٰ بن حبيب، وإسماعيل بن مسعود، عن معتمر بن سليمان، عن أبيه، عن أنس، عن بعض أصحاب النبي ﷺ.

ورواه قتيبة، عن ابن أبي عدي، عن سليمان التيمي، عن أنس، عن بعض أصحاب النبي ﷺ.

ورواه وكيع، عن سفيان، عن سليمان، عن أنس قال: قال رسول الله ﷺ: «مررتُ ليلة أُسْرِي بي علىٰ موسىٰ فرأيته قائمًا يصلي في قبره».

قلت ـ المحقق ـ: قال مسلم في «التمييز»: «وحماد يُعد عندهم ـ أي عند يحيىٰ القطان، ويحيىٰ بن معين وأحمد بن حنبل وغيرهم من أهل المعرفة ـ إذا حدث عن غير ثابت، كحديثه عن قتادة، وأيوب، ويونس، وداود بن أبي هند، والجريري، ويحيىٰ بن سعيد، وعمرو بن دينار وأشباههم، فإنه يخطئ في حديثهم كثيرًا». اهـ.

وقال أبو يعلىٰ الخليلي في «الإرشاد»: «ذاكرت بعض الحفاظ قلت: لِمَ لَمْ يدخل البخاري حماد ابن سلمة في «الصحيح»؟ قال: لأنه يجمع بين جماعة من أصحاب أنس يقول: ثنا قتادة وثابت وعبد العزيز بن صهيب، عن أنس، وربما يخالف في بعض ذلك».

ونقل ذلك ابن رجب في «شرح العلل» (ص٨١٥) وترجم علىٰ ذلك بقوله «ذكر من ضعف حديثه إذا جمع الشيوخ دون ما إذا أفردهم».

ونقل عن أحمد قوله في جمع حماد بن سلمة للشيوخ: «كان لا يقوم علىٰ مثل هذا يجمع الرجال، ثم يجعله إسنادًا واحدًا، وهم يختلفون».

قلت ـ المحقق ـ: وحماد لم يتابع في لفظة: «عند الكثيب الأحمر»، ولعله اختلط عليه بحديث أبي =

ذِكْرُ الموضِعِ الذي فيه رأى المُصطَفَى ﷺ موسى ﷺ يصلِّي في قَبْره

٥٠ ـ عن أنس بن مالك، قالَ: قالَ رسولُ اللَّه ﷺ: «مَرَرْتُ بمُوسَى لَيْلَةَ أُسْرِيَ بِي وَهُوَ قَائِمٌ يُصَلِّي فِي قَبْرِهِ عِنْدَ الكَثِيبِ الأَحْمَرِ».

ذكرُ وَصْفِ المُصطَفَى ﷺ مُوسَى وعِيسَى وَإبراهِيمَ صلوات اللَّه عَلَيْهِمْ حيثُ رآهُمْ لَيْلَةَ أُسْرِيَ به

٥١ ـ عَنْ أَبي هُرَيْرَةَ قال: قال رسول اللَّه ﷺ «لَيْلَةَ أُسْرِيَ بي لَقِيتُ مُوسى رَجل الرَّأسِ، كَأَنَّهُ مِنْ رِجالِ شَنُوءَة، ولَقِيتُ عيسَى، فَإذا رجُلٌ أَحْمَرُ، كَأَنَّهُ خَرَجَ مِنْ دِيماس- يعني: مِنْ حَمَّامٍ-، ورَأَيْتُ إبراهيمَ وأنَا أَشْبَهُ وَلَده به، فَأُتيتُ بإناءَيـن. أحدهما خَمْرٌ، والآخرُ لَبَنٌ، فَقيلَ لِي: خُذْ أَيُّهُمَا شئْتَ، فَأَخَذْتُ اللَّبَنَ، فَقيلَ لي. هُديتَ الفطْرَةَ، أَما إنَّكَ لَوْ أَخَذْتَ الخَمْرَ، غَوَتْ أُمَّتُكَ».

ذِكْرُ البيانِ بِأَنَّ قولَهُ ﷺ «فقيل هُديتَ الفطرةَ» أراد به: أنَّ جبريل قالَ لَهُ ذَلك

٥٢ ـ عَنْ سَعيدِ بنِ المُسيبِ، كأَنَّهُ سَمعَ أبا هُرَيْرَةَ يقول: «أُتِي رسولُ اللَّهِ ﷺ لَيْلَةَ أُسْرِيَ بِهِ بِقَدَحَيْنِ مِنْ خَمْرٍ ولَبَنٍ، فَنَظر إلَيْهِمَا، ثُمَّ أَخَذَ اللبنَ، فَقَالَ لَهُ جِبرِيلُ عليه السَّلام: «هُدِيتَ الفِطْرَةَ، ولو أَخَذْتَ الخَمْرَ غَوَتْ أُمَّتُكَ».

= هريرة المتفق عليه في وفاة موسىٰ عليه وعلىٰ نبينا الصلاة والسلام وفيه قول النبي ﷺ: «فَلَوْ كنتُ ثَمَّ، لأَرَيْتُكُمْ قَبْرَهُ إلىٰ جَانِبِ الطَّرِيقِ، تَحْتَ الكثيبِ الأحْمَرِ»

فإن حماد بن سلمة ـ رحمه الله ـ تَغَير حفظه بأخرة. وسليمان التيمي لم يتابع ـ والله أعلم ـ في لفظة «قائم»، والحديث أخرجه مسلم في باب من فضائل موسىٰ، في المتابعات آخر الباب والله أعلم

٥٠ ـ انظر الحديث السابق.

٥١ ـ صحيح: متفق عليه.

٥٢ ـ صحيح: أخرجه البخاري، وانظر في «العلل» للدارقطني اختلاف الرواة عن الزهري. والصحيح: قول من قال: عن الزهري، عن سعيد وحده عن أبي هريرة. وهو ما اعتمده البخاري في «صحيحه». والله أعلم.

ذِكْرُ وَصْفِ الخُطَبَاء الَّذين يَتَّكلون على القول دونَ العَمَلِ حيثُ رَآهُمْ ﷺ لَيْلَةَ أُسْرِيَ به

٥٣ ـ عَنْ أَنَسِ بن مالكٍ قال: قال رسولُ اللّه ﷺ: «رأيتُ لَيْلَةَ أُسْرِيَ بي رجَالاً تُقْرَضُ شفَاهُهُمْ بمَقَارِضَ منْ نار، فَقُلْتُ مَنْ هؤلاء يا جبْريلَ؟ فقال: الخُطَبَاءُ منْ أُمَّتِكَ، يَأْمُرونَ النَّاسَ بالبرِّ، ويَنْسَوْنَ أنفُسَهُمْ، وَهُمْ يَتْلُونَ الكتابَ، أفلا يَعْقلونَ».

قال الشيخ: رَوَىٰ هذا الخبرَ أبو عتَّاب الدَّلَّال، عن هشام، عن المغيرة، عن مالك ابن دينار، عن ثمامة، عن أنس، ووهم فيه؛ لأن يزيد بن زُرَيْع أتقنُ من مئتين من مثل أبي عتَّاب وذويه[1].

ذِكْرُ وَصْفِ المُصطفَى ﷺ قصرَ عمر بن الخطابِ رضي اللّه عنهُ في الجَنَّةِ حيثُ رآه ليلةَ أُسريَ به

٥٤ ـ عن أنسِ بن مالكٍ، قال: قالَ رسولُ اللّه ﷺ: «دَخَلْتُ الجَنَّةَ فَإذَا أَنا بقَصْرٍ مِنْ ذَهَبٍ، فَقُلْتُ: لِمَنْ هذَا القَصْرُ؟ فَقَالوا: لِفَتَى مِنْ قُرَيشٍ، فَظَنَنْتُ أَنَّهُ لِي. قُلْتُ: مَنْ

---

٥٤ ـ منكر: تفرد به المغيرة ختن مالك بن دينار عنه، قال الأزدي: «منكر الحديث»، وقال ابن حبان: «يغرب»، وأما المتابعات لهذا الحديث فلا تخلوا إما من وضاع، أو مجهول العدالة، أو ضعيف لا تغني متابعته ولا تسمن من جوع. والله أعلم.

وفي مسند أنس من «علل» الدارقطني (٤٤/ ب) وسئل عن حديث علي بن زيد عن أنس عن النبي ﷺ قال: «رأيت ليلة أسري بي. . . إلخ الحديث» فقال:

«حدث به حماد بن سلمة عن علي بن زيد، عن أنس وخالفه عمر بن قيس سَنْدل فرواه، عن علي ابن زيد، عن ثمامة عن أنس وهو الصواب، فإن كان عمر بن قيس ضعيفًا فقد أتىٰ بالصواب؛ لأن هذا معروف برواية ثمامة عن أنس، حدّث به عنه مالك بن دينار أيضًا، ورواه الحسن بن أبي جعفر، وصدقة بن موسىٰ، والمغيرة بن حبيب، عن مالك بن دينار، عن ثمامة، عن أنس وهو الصواب، وروي عن يزيد بن زريع عن هشام عن المغيرة، عن مالك بن دينار، عن ثمامة، عن أنس وهو الصواب، وروي عن يزيد بن زريع، عن هشام، عن المغيرة، عن مالك، عن أنس والصحيح عن مالك بن دينار، عن ثمامة، عن أنس».

(١) انظر ما قبله.

٥٤ ـ **غريب من حديث أنس:** تفرد به حماد بن سلمة عن أبي عمران الجوني، عن أنس، رواه عن حماد =

هُوَ؟ قيلَ: عُمَرُ بنُ الخطَّاب. يا أبا حَفْص، لولا ما أَعلَمُ من غَيْرَتك، لَدَخَلْتُه» فقال: يا رسولَ اللّه، مَنْ كُنتُ أَغارُ عَلَيه فَإِنِّي لَمْ أَكُنْ أغارُ عَلَيْكَ.

ذكر البيان بأنَّ اللّهَ جلَّ وعَلا أَرَى بيتَ المَقدسِ صَفيَّهُ ﷺ، لِيَنْظُرَ إليها ويَصفهَا لقُرَيشٍ لمَّا كَذَّبَتْهُ بالإسراء

٥٥ ـ عن ابن شهاب، حدثني أبو سلمة بنُ عبد الرحمن قال: سمعتُ جابر بن عبد اللّه يقولُ: سمعتُ رَسُولَ اللّه ﷺ يَقُولُ: «**لَمَّا كَذَّبَتْني قُرَيْشٌ، قُمْتُ في الحِجْرِ، فَجَلَّى اللّهُ لِي بيتَ المَقْدِسِ، فَطَفِقْتُ أُخْبِرُهُمْ عَنْ آيَاته وأَنَا أَنْظُرُ**».

ذكْرُ البيانِ بأنَّ الإسراءَ كَانَ ذلك برُؤيَةِ عَينٍ لا رُؤيَة نَوْم

٥٦ ـ عن ابن عباسٍ في قولِهِ تَعَالَى: ﴿وما جعلنا الرؤيا التي أريناك إلا فتنة للناس﴾ قال: «هي رُؤيا عَينٍ أُرِيَهَا رسولُ اللّهِ ﷺ لَيْلَةَ أُسْرِيَ بِهِ».

= أبو نصر التمار.

ورواه بهز، عن حماد بن سلمة، عن أبي عمران وحميد الطويل، عن أنس.

انظر ما قيل في حماد بن سلمة (حاشية ح رقم ٤٩) من حيث روايته عن غير ثابت، ومن حيث جمعه بين الشيوخ، فهو لم يتابع في روايته عن أبي عمران الجوني، ولم يتابع في جمعه بينه وبين حميد. والله تعالى أعلم.

وقد تفرد به أيضًا الحسين بن علي الجعفي، عن زائدة، عن حميد الطويل والمختار بن فلفل، عن أنس.

وقد رواه كل من أبي خالد الأحمر، ويحيى القطان، وابن أبي عدي، وعبد الله بن بكر وإسماعيل ابن جعفر وغيرهم، عن حميد الطويل عن أنس به.

ورواه همام عن قتادة، عن أنس، وقال أبو زرعة الرازي في «العلل» لابن أبي حاتم (٢٦٧٣): «هذا خطأ».

فالحديث حديث حميد تفرد به عن أنس، وقد صح الحديث من مسندي جابر وأبي هريرة عند الشيخين.

٥٥ ـ صحيح: متفق عليه.

٥٦ ـ صحيح: البخاري.

قال ابن منظور: قال ابن بري: «وقد جاء (الرُّؤيا) في اليَقظَة، قال الراعي:

فَكَبَّـرَ للرُّؤيا وهَشَّ فُـؤادُهُ ... وبَشَّـر نَفسًـا كـانَ قَبلُ يلومُـهـا

وعليه فُسِّرَ قولُه تعالىٰ: ﴿ومَا جَعَلْنَا الرُّؤيَا الَّتِي أَرَيناك إلاَّ فِتنَةً لِلنَّاس...﴾ وعليه قول أبي الطيب:

وَرُؤْيَاكَ أَحْلَى في العيونِ منَ الغُمْضِ». اهـ.

ذِكْرُ الإِخْبارِ عن رُؤيةِ المصطفى ﷺ ربَّهُ جلَّ وعَلا

٥٧ ـ عن ابن عبَّاسٍ قال: «قَدْ رأىٰ محمدٌ ﷺ ربَّهُ».

قال أبـو حاتم: مَعنىٰ قولِ ابنِ عبَّاسٍ: أراد به بِقَلْبِهِ في الموضعِ الَّذي لم يَصْعَدْهُ أحدٌ من البَشَرِ ارْتِفاعًا فِي الشَّرَفِ.

ذكر الخبرِ الدالِّ على صحَّةِ مَا ذكرناهُ

٥٨ ـ عن عبدِ اللَّهِ بن شَقِيقٍ العُقَيْلي، قال: قُلْتُ لأبي ذَرّ: لَوْ رَأَيْتُ رسولَ اللَّهِ ﷺ لسأَلْتُهُ عن كلِّ شيءٍ. فقالَ: عن أيِّ شيءٍ كُنْتَ تَسأَلُهُ؟ قال: كُنْتُ أَسْأَلُهُ: هلْ رأيْتَ ربَّكَ؟ فقال: سَأَلْتُهُ فقال: «رأَيْتُ نُورًا».

---

٥٧ ـ منكر: تفرد به محمد بن عمرو بن علقمة عن أبي سلمة، ومحمد بن عمرو له أوهام، وخصوصًا في روايته عن أبي سلمة. والله أعلم. سُئِلَ ابن معين عنه فقال: ما زال الناس يتقون حديثه، قيل له: وما عِلَّةُ ذلك؟ قال: كان يُحَدِّث مرة عن أبي سلمة بالشيء من رأيه، ثم يحدِّثُ به مرة أخرىٰ عن أبي سلمة عن أبي هريرة. اهـ.

وقال ابن حبان: «كان يخطئ».

فيجب تقييد الرؤية بالفؤاد أو القلب كما عند مسلم. والله أعلم.

وقد رواه الحكم بن أبان، عن عكرمة، عن ابن عباس، والحكم قد وثقه بعضهم وقال ابن المبارك: «الحكم بن أبان، و. . . ، و. . . إرم بهؤلاء»، وقال ابن أبي عاصم تعقيبًا علىٰ الحديث: «وفيه كلام».

وجاء الحديث من طرق أخرىٰ عن ابن عباس لا تخلو من مقال.

وقد أخرجه مسلم عن ابن عباس مقيدًا، فقال رضي الله عنهما: «رآهُ بقلبه»، وفي لفظ: «رآهُ بفؤاده مرّتين». والله تعالىٰ أعلم. وإن كانت أيضًا تحتاج إلىٰ بحث حيث فيها عبد الملك بن أبي سليمان العرزمي اختلف عليه فيه، كما أن له أوهامًا، وكذلك فيها عنعنة الأعمش ولم يصرح بالتحديث. والله أعلم.

وقال ابن كثير في «تفسيره»: «وكذا رواه سماك، عن عكرمة، عن ابن عباس مثله. وكذا قال أبو صالح والسدي وغيرهما: إنه رآه بفؤاده مرتين، وقد خالفه ابن مسعود وغيره، وفي رواية عنه أنه أطلق الرؤية، وهي محمولة علىٰ المقيدة بالفؤاد، ومن روي عنه بالبصر فقد أغرب، فإنه لا يصح في ذلك شيء عن الصحابة رضي الله عنهم، وقول البغوي في تفسيره: وذهب جماعة إلىٰ أنه رآه بعينه ـ وهو قول أنس والحسن وعكرمة ـ فيه نظر، والله أعلم».

٥٨ ـ صحيح: أخرجه مسلم.

قال أبو حاتم: مَعْنَاهُ أَنَّهُ لَمْ يَرَ رَبَّهُ، وَلَكِنْ رَأَىٰ نوراً عُلْوِيًّا من الأنوارِ المَخْلُوقَةِ(١).

ذكرُ خبرٍ أَوْهَمَ مَنْ لَمْ يُحْكِمْ صِنَاعَةَ العِلْمِ أَنَّهُ مُضادٌّ للخبرِ الذي ذكرناهُ

٥٩ ـ عن ابنِ مسعودٍ، في قوله تعالىٰ: ﴿ما كذب الفؤاد ما رأىٰ﴾ قال: رأىٰ رسولُ اللَّه ﷺ جبريلَ فِىٰ حُلَّةٍ مِنْ يَاقُوتٍ قد ملأ مَا بين السَّمَاءِ والأرضِ.

---

(١) لا أدري ما دليله علىٰ كونها مخلوقة أو غير مخلوقة، والأسلم الوقوف عند النَّص، كما وقف الصحابة والتابعون وأتباعهم. والله أعلم. ونقل ابن كثير في «تفسير سورة النجم» عن الخلال في «علله» فقال: «وقد حكىٰ الخلال في علله أن الإمام أحمد سئل عن هذا الحديث؟ فقال: ما زلت منكراً له، وما أدري ما وجهه».

وقال أحمد في «المسند» (٥/ ١٥٧) بعد إخراجه بلفظ: «نور أنىٰ أراه»: «يعني: علىٰ طريق الإيجاب».

والحديث بلفظ «نور أنىٰ أراه» تفرد به يزيد بن إبراهيم التستري، عن قتادة، عن عبد الله بن شقيق، عن أبي ذر مرفوعًا. وخالفه هشام الدستوائي، وهمام، فروياه عن قتادة، بإسناده، بلفظ: «رأيت نوراً». ورواية هذين أصح، فهما من الأثبات من أصحاب قتادة، وقد اتفقا، بينما التستري ليس بذاك في قتادة، وإن كان متثبتًا في حديث غيره.

قال علي بن المديني، عن يحيىٰ بن سعيد القطان: «يزيد بن إبراهيم، عن قتادة، ليس بذاك».

وقال الآجري: سألت أبا داود عن يزيد التستري فيما رواه عن قتادة؟ فلم يرضه». وساق له ابن عدي هذا الحديث في ترجمته من «الكامل».

وقال ابن عدي: «لم يروه عن قتادة غير يزيد» يعني: بهذا اللفظ. وقال في آخر الترجمة: «وليزيد ابن إبراهيم أحاديث مستقيمة عن كل من يروي عنه، وإنما أنكرت عليه أحاديث رواها عن قتادة عن أنس..».

وقد أعله ابن خزيمة بعلة تقدح في أصله فحاول إثبات الانقطاع بين ابن شقيق وأبي ذر، وأتىٰ بحديث في «كتاب التوحيد» له (١/ ٥١١) حاول من خلاله أن يثبت أن عبد الله بن شقيق حَدَّث بحديث عن رجل خُبِّرَ أنه أبو ذر، ويذكر ذلك بعد موت أبي ذر كأنه لا يثبته ـ أي غير متثبت في أنه أبو ذر ـ ولا يعلم أنه أبو ذر» فهذا دليل لابن خزيمة علىٰ أن عبد الله بن شقيق لم يسمع أو لم يرَ أبا ذر ولو كان سمع منه أو رآه لما ذكر هذه القصة ولأثبته بصيغة الجزم قائلاً سمعت أو حدثني أو أخبرني أبو ذر. والله تعالىٰ أعلم انظر الحديث (١٧٩)، (١٨٠)، (١٨١)، (١٨٢)، (١٨٣) في «المنتخب من العلل للخلال» لابن قدامة وحاشية المحقق حفظه الله.

٥٩ ـ منكر: إلا أن لفظة (ياقوت) خطأ صوابه (رَفْرَفٍ) والله أعلم، والخطأ مُعَصَّبٌ بشيخ شيخ ابن حبان، مسروق بن المرزبان.

قال أبو حاتم: قد أمرَ اللَّهُ تَعالَىٰ جبريلَ ليلةَ الإسراءِ أن يُعلِّمَ مُحمَّدًا ﷺ ما يجبُ أن يُعلِّمَهُ كَمَا قال: ﴿علمه شديد القوىٰ ذو مرة فاستوىٰ وهو بالأفق الأعلىٰ﴾ يريد به جبريل ﴿ثم دنا فتدلىٰ﴾ يريد به جبريل ﴿فكان قاب قوسين أو أدنىٰ﴾ يريد به جبريل ﴿فأوحىٰ إلىٰ عبده ما أوحىٰ﴾ بجبريل ﴿ما كذب الفؤاد ما رأىٰ﴾ يريد به ربَّهُ بِقَلْبِهِ فِي ذلك المَوْضعِ الشَّرِيفِ، ورَأىٰ جبريلَ فِي حُلَّةٍ من ياقوت قد ملأ ما بينَ السَّماءِ والأرضِ عَلَىٰ مَا في خَبَرِ ابنِ مَسْعودٍ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ.

= قال أبو حاتم: «ليس بالقوي».
وقد تفرد أبو إسحاق السبيعي بروايته عن عبد الرحمن بن يزيد ولم يتابع علىٰ ذلك. وأبو إسحاق السبيعي مدلس وصفه بذلك النسائي، وابن حبان، وذكره الحافظ في الطبقة الثالثة من المدلسين، وكذا حسين الكرابيسي، وأبو جعفر الطبري، ولم يصرح بالتحديث، كما أنه اختلط بأخرة.
وفي علل الدارقطني (٥/ ٥٥) وسئل عن حديث زر، عن عبد الله في قوله ﴿لقد رأىٰ من آيات ربه الكبرىٰ﴾ قال: «رأىٰ جبرائيل له ستمائة جناح في صورته»: فقال: «يرويه أبو إسحاق الشيباني، والوليد بن العيزار، وعاصم بن أبي النجود فأما حديث الشيباني فرواه عبد الواحد بن زياد عنه.
وقيل: عن علي بن عاصم، عن أبي إسحاق الشيباني.
وقاله أبو كريب، عن عبد الله بن إسماعيل الأزدي، عن أبي إسحاق الشيباني، عن زر، عن عبد الله قال رسول الله ﷺ: «رأيت جبرائيل له ستمائة جناح».
وغيره يرويه عن الشيباني عن زر، عن عبد الله «أن النبي ﷺ رأىٰ جبرائيل».
وكذلك قال الوليد بن العيزار: عن زر
وكذلك قال زائدة، عن عاصم، عن زر، عن عبد الله
وقال حماد بن سلمة، وإبراهيم بن طهمان: عن عاصم، عن زر، عن عبد الله قال رسول الله ﷺ: «رأيت جبريل».
وكذلك قال حسين بن واقد، عن عاصم إلا أنه جعله عن أبي وائل، عن عبد الله.
وتابعه شريك علىٰ إسناده.
وحديث الشيباني أصحها». ثم ساق ـ رحمه الله ـ بسنده إلىٰ أبي إسحاق، عن عبد الرحمن بن يزيد، عن عبد الله ﴿ولقد رآه نزلة أخرىٰ﴾ قال: رأىٰ جبرائيل في رفرف أخضر قد ملأ ما بين السماء والأرض. قلت: هذا أبو إسحاق السبيعي؟ فقال نعم» كأنه يشير إلىٰ موطن العلة؛ وهي تفرد أبي إسحاق السبيعي به عن عبد الرحمن. والله أعلم.
وقد رواه الشيخان من طريق الشيباني، عن زر، عن ابن مسعود، ورواه البخاري من طريق الأعمش، عن إبراهيم، عن علقمة، عن عبد الله بن مسعود قال: رأىٰ رفرفًا أخضر قد سدَّ الأفق.

ذكرُ تَعداد عائشة قولَ ابنِ عبَّاسٍ الَّذي ذكرناهُ من أعظمِ الفرْيَةِ

٦٠ ـ عن مسروقِ بن الأجْدَعِ، أنَّهُ سَمعَ عائشةَ تقُولُ: أَعظَمَ الفِرْيَةَ على اللَّهِ مَنْ قال: إنَّ محمداً ﷺ رأىٰ ربَّهُ، وإنَّ محمداً ﷺ كتم شيئًا من الوحي، وإن محمداً ﷺ يَعلمُ مَا في غَدٍ.

قيل: يا أمَّ المُؤمنينَ، وما رآه؟

قالت: لا، إنَّما ذَلكَ جبريلُ رآهُ مرَّتَيْنِ في صورَتِهِ: مَرَّةً ملأَ الأُفقَ، ومَرَّةً سادًا أُفُقَ السَّماءِ.

* * *

---

٦٠ ـ صحيح: متفق عليه.

٤. كتاب العلم

ذكرُ إثباتِ النُّصْرَةِ لأصحابِ الحديث إلى قيام السَّاعَة

٦١ ـ عن مُعاويَةَ بنِ قُرَّةَ، عن أبيهِ قال: قال رسولُ اللَّه ﷺ: «لا تَزَالُ طَآئِفَةٌ مِنْ أُمَّتي مَنْصورينَ لا يَضُرُّهُمْ خِذْلانُ مَنْ خَذَلَهُمْ حَتَّى تَقُومَ السَّاعَةُ».

ذكرُ الإخبارِ عن سماعِ المُسْلمينَ السُّنَنَ خلف عن سَلَف

٦٢ ـ عن ابن عبَّاسٍ، عن النبي ﷺ قال: «تَسْمَعُونَ وَيُسْمَعُ مِنكُمْ، وَيُسْمَعُ مِمَّنْ يَسْمَعُ مِنْكُم».

عبدُ اللَّهِ بنُ عبد اللَّهِ الرَّازي: ثقةٌ كُوفِيّ.

ذكْرُ الإخبارِ عمَّا يُستحبُّ للمرْءِ كَثْرَةُ سماعِ العلمِ ثُمَّ الاقتفاء والتسليم

٦٣ ـ عن أبي حُمَيْد وَأَبِي أُسَيْد، أنَّ النَّبِيَّ ﷺ قال: «إذا سَمِعْتُم الحَديثَ عَنِّي تعرِفُهُ قُلُوبُكُم، وَتَلِينُ لَهُ أَشْعَارُكُمْ وَأَبْشَارُكُم، وتَرَوْنَ أَنَّهُ منكُم قَرِيبٌ فَأَنا أَولاكُمْ به، وَإذَا سَمِعْتُمُ الحَدِيثَ عَنِّي تُنْكِرُهُ قُلُوبُكُم، وَتَنْفِرُ عنهُ أشعَارُكُم وَأَبْشَارُكُمْ، وتَرَوْنَ أَنَّهُ مِنْكُمْ بَعِيدٌ، فَأَنَا أَبْعَدُكُم منهُ».

---

٦١ ـ **صحيح غريب**: تفرد به شعبة، عن معاوية بن قُرَّة، عن أبيه به.

٦٢ ـ **ضعيف غريب**: تفرد به الأعمش ولم يصرح بالتحديث عن عبد الله بن عبد الله الرازي، وهذا تفرد به عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس ولم يُتابع عليه. والله أعلم.

٦٣ ـ **منكر**: مداره على عبد الملك بن سعيد بن سويد، له في الكتب الستة حديثان، قال في أحدهما النسائي: هذا حديث منكر: والثاني أخرجه مسلم، وانظر حاشية المعلمي اليماني ـ رحمه الله ـ على «الفوائد المجموعة» للشوكاني حول هذا الحديث (ص٢٨١ ـ ٢٨٢).

قال أحمد في «المسند» (٥/ ٤٢٥) بعد أن أخرجه:

«وشك فيهما عبيد بن أبي قرة، فقال: عن أبي حميد أو أبي أسيد، وقال: «ترون أنكم منه قريب» وشك أبو سعيد في أحدهما في: «إذا سمعتم الحديث عني».

وقد بيَّن البخاري علة هذا الحديث، فبعد أن أشار في «التاريخ الكبير» إلى الاختلاف في الشك والجزم في صحابي الحديث على نحو ما ذكرنا، قال (٣/ ١/ ٤١٦):

=

باب الزجر عن كتْبَة المَرء السُّنَنَ مخافَةَ أَنْ يَتَّكِلَ عَلَيْهَا دُونَ الحَفْظ لَهَا

٦٤ ـ عن أبي سعيدٍ الخُدْرِيِّ، ، قالَ: قَالَ رسولُ اللَّهِ ﷺ: «لا تَكتُبُوا عَنِّي إلا القُرآنَ،، فَمَن كتَبَ عَنِّي شيئًا فَلْيَمْحُهُ».

٦٥ ـ عن أبي ذَرٍّ قال: «تَرَكنا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَمَا طَائرٌ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْه إلا عِنْدَنَا مِنهُ عِلمٌ».

= «وقال عبد الله بن صالح: حدثنا بكير، عن عمرو، عن بكير، عن عبد الملك بن سعيد، حدثه عن عباس بن سهل، عن أبيٍّ رضي الله عنه: إذا بلغكم عن النبي ﷺ ما يعرف ويلين الجلد، فقد يقول النبي ﷺ الخير، ولا يقول إلا الخير. وهذا أشبه»

وهذا الخلاف لا يحتمل من عبد الملك، وهذا الحديث مما استنكروه عليه، انظر المحل المشار إليه في «الفوائد المجموعة» للشوكاني وكلام المعلمي اليماني.

وقال العقيلي في «الضعفاء» (١/ ٣٣):

«وليس لهذا اللفظ عن النبي ﷺ إسناد يصح».

وقال ابن الجوزي في «الموضوعات» (١/ ٢٥٨):

«وذكر أبو سليمان الخطابي، عن الساجي، عن يحي بن معين، قال: هذا الحديث وضعته الزنادقة. قال الخطابي: هو باطل، لا أصل له».

وقد توسع المعلمي اليماني في تعليقه على «الفوائد المجموعة» في بيان علة هذا الحديث، ثم بين ما يخدش في صحته من وجوه أربعة فانظرها هناك.

وانظر «شرح الأربعين» لابن رجب الحنبلي (٢/ ١٠٥) وانظر الحديث رقم (٧١، ٧٢) من «المنتخب من العلل للخلال» لابن قدامة وحاشية المحقق حفظه الله.

٦٤ ـ قال البخاري وغيره: «الصواب وقفه على أبي سعيد»، نقله الحافظ في «الفتح»، والسخاوي في «فتح المغيث»، والسيوطي في «تدريب الراوي» وغيرهم، قلت: مداره على همام بن يحيى، وكان يخطئ إذا حدث من حفظه، ولذا قال أبو داود على هذا الحديث: «وهو منكر، أخطأ فيه همام، هو من قول أبي سعيد» نقله المزي عنه كما في «تحفة الأشراف». ثم إنه مخالف للنصوص المبيحة، وقد انعقد الإجماع بعد ذلك على الجواز، والله تعالى أعلم.

٦٥ ـ أخطأ فيه فطر فقال عن أبي الطفيل، عنه، وصوابه عن منذر الثوري، عن أشياخ لهم عنه، كما عند الطيالسي وأحمد.

وقال الدارقطني في «العلل» (٦/ ٢٩٠):

«يرويه ابن عيينة، عن فطر بن خليفة، عن أبي الطفيل، عن أبي ذر، وقيل: عن الثوري أيضًا، وليس بصحيح عنه. =

ذكْرُ دعاء المُصطفى ﷺ لمَنْ أَدَّى منْ أُمَّته حَديثًا سَمعَهُ

٦٦ ـ عَنْ عَبدِ اللَّهِ بن مَسْعودٍ قال: قالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «نَضَّرَ اللَّهُ امرءًا سمعَ منَّا حَديثًا فبَلَّغَهُ كمَا سَمِعَهُ، فرُبَّ مُبلَّغٍ أَوْعَى منْ سَامِعٍ».

ذكر رحمة اللَّه جلَّ وعَلا
مَنْ بَلَّغ أُمَّةَ المُصْطَفَى ﷺ حديثًا صحيحًا عنهُ

٦٧ ـ عن عبد الرحمن بن أَبَان ـ هو ابنُ عُثمان بن عَفَّانَ ـ عن أبيه قال: خرج زَيدُ بن ثابتٍ منْ عِنْدِ مروان قريبًا من نِصفِ النَّهارِ، فَقُلْتُ: مَا بَعثَ إِلَيْه إلا لشيءٍ سَأَلَهُ، فَقُمْتُ إِلَيْهِ، فسأَلْتُهُ، فقال: أَجَلْ، سَأَلَنا عَنْ أَشْياءَ سمعناهَا من رَسُولِ اللَّه ﷺ: «رَحِمَ اللَّهُ امرءًا سمع مِنِّي حديثًا فَحفظَهُ حتَّى يُبلِّغَهُ غَيْرَه، فَرُبَّ حَاملِ فقْهٍ إلى مَنْ هُوَ أَفْقَهُ منهُ، وَرُبَّ حَاملِ فقْه لَيْسَ بفَقيه، ثلاثُ خصالٍ لا يَغلُّ عَلَيْهنَّ قلبُ مُسلمٍ: إخلاصُ العَمَلِ للَّهِ، ومُنَاصَحَةُ أُلاةِ الأمْرِ، ولُزُومُ الجمَاعَةِ، فَإِنَّ دَعْوَتَهُمْ تُحيطُ منْ وَرَائِهِمْ».

= وغير ابن عيينة يرويه، عن فطر، عن منذر الثوري، عن أبي ذر مرسلاً. وهو الصحيح.

وقال شعبة، والثوري، وابن نمير، عن الأعمش، عن منذر الثوري، عن أشياخ لهم، عن أبي ذر. . .».

وقال في «أطراف الغرائب» (٥/ ٥٥): «غريب من حديث أبي الطفيل عنه، وغريب من حديث فطر عنه، تفرد به سفيان بن عيينة، وغير ابن عيينة يرويه عن فطر، عن منذر الثوري، عن أبي ذر مرسلاً.

وروي عن يحيىٰ بن أبي بكير، عن الثوري، عن فطر، وما كتبناه إلا عن ابن عيينة. والله أعلم». اهـ.

كأنه رحمه الله يشير إلي خطأ رواية ابن أبي بكير. والله تعالىٰ أعلم.

٦٦ ـ مداره علىٰ عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود، عن أبيه، ولم يسمع من أبيه إلا أحرفًا يسيرة ليس هذا منها. وقد أدخله الحافظ في الطبقة الثالثة من المدلسين، وأما سماك فقد توبع.

٦٧ ـ غريب: تفرد به شعبة، عن عمر بن سليمان بن عاصم بن عمر بن الخطاب، عن عبد الرحمن بن أبان، عن أبيه، عن زيد.

وروىٰ ابن أبي حاتم عن يحيىٰ بن معين قال: «عمر بن سليمان، صاحب حديث زيد بن ثابت: ثقة». اهـ. قلت: كأنه يشير إلىٰ تفرده بهذا الحديث فلا يعرف إلا به، والله أعلم.

ذكر البيان بأنَّ هذا الفضلَ إنما يكُونُ لِمَنْ أدَّى ما وصفْنا كما سَمعَهُ سواءً من غير تغيير ولا تبديل فيه

٦٨ ـ أسندَ فيه حديث ابنِ مَسعودٍ المتقدّم برقم (٦٦) بلفظ: «رَحِمَ اللَّهُ».

ذكرُ إثبات نَضارَةَ الوَجْه في القيامَة مَنْ بَلَّغَ للمُصْطَفَى ﷺ سُنَّةً صَحيحَةً كمَا سَمعَها

٦٩ ـ أسند فيه حديث ابن مسعود المتقدّم برقم (٦٦).

ذكرُ عددِ الأشياءِ الَّتي استأثَرَ اللَّهُ تعَالَى بعِلْمها دونَ خَلْقه

٧٠ ـ عن ابن عمر قال: قال رسولُ اللَّه ﷺ: «مفَاتيحُ الغَـيْب خَمْسٌ: لا يَعْلَمُ مَا تَضعُ الأرحَـامُ أحَدٌ إلا اللَّهُ، ولا يَعلمُ مَـا في غَد إلا اللَّهُ، ولا يعلَمُ مَـتَى يَأتي المَطَرُ إلا اللَّهُ، ولا تَدْري نَفْسٌ بأيِّ أرْضٍ تَمُوتُ، ولا يَعْلَمُ متَى تَقُومُ السَّاعَةُ».

ذكْرُ خبرٍ ثانٍ يُصرِّحُ بصحَّة ما ذكرناه

٧١ ـ أسند فيه حديث ابن عمر المتقدّم برقم (٧٠).

ذكْرُ الزَّجْرِ عن العلمِ بأمرِ الدُّنيا مع الانهماكِ فيها والجَهْلِ بأمْرِ الآخرَة ومُجانَبَة أسْبَابهَا

٧٢ ـ عن أبي هُرَيرَة قالَ: قالَ رَسُولُ اللَّه ﷺ: «إنَّ اللَّهَ يُبْغضُ كُلَّ جَعْظَرِيٍّ جَوَّاظٍ سَخَّابٍ بالأسواقِ، جِيفَةٍ باللَّيْلِ، حمَارٍ بالنَّهَار، عَالمٍ بأمْرِ الدُّنْيَا جَاهلٍ بأمْرِ الآخرَة».

---

٧٠ ـ صحيح: أخرجه البخاري باختلاف يسير في اللفظ والترتيب.

٧٢ ـ منكر: تفرد به عبد الله بن سعيد بن أبي هند، عن أبيه، وعبد الله ـ وإن كان وثقه أحمد ويحيى وغيرهما، فقد قال فيه أبو حاتم: ضعيف الحديث، وقال يحيى بن سعيد القطان: كان صالحًا، تَعْرفُ وتُنْكرُ. وقال ابن حبـان: «يخطئ»، ووهنه أبو زرعة، وذكـره العقيلي وابن الجوزي في «الضعفاء»، وقال الحافظ: «صدوق ربما وهم».

وفي المراسيل لابن أبي حاتم قال أبو حاتم: «سعيد بن أبي هند لم يلق أبا هريرة»، ونقل هذا الحافظ العلائي في «جامع التحصيل» مقرًا له.

ذكرُ الزجر عن تتبع المتشابهِ من القرآنِ للمَرْءِ المُسْلِمِ

٧٣ ـ عن عائشة، أنَّ رسولَ اللَّهِ ﷺ تَلا قولَ اللَّه ﴿هو الذي أنزل عليك الكتاب منه آياتٌ محكماتٌ﴾ إلىٰ آخرها، فقال: «**إِذَا رأيْتُمْ الَّذينَ يتَّبِعونَ مَا تَشَابَهَ مِنهُ، فاعْلَمُوا أنَّهُمْ الَّذِين عَنَى اللَّهُ عنهُمْ، فاحذَرُوهُمْ**».

٧٤ ـ عن أبي هُرَيْرَةَ، أنَّ رسولَ اللَّهِ ﷺ قالَ: «**أُنزِلَ القُرآنُ علَى سَبْعَةِ أَحْرُفٍ، وَالمِراءُ في القُرآنِ كُفرٌ** ـ ثلاثًا ـ؛ **ما عَرَفْتُمْ منهُ فاعْمَلوا بِهِ، وَمَا جَهِلْتُمْ منهُ فَرُدُّوهُ إِلَى عَالِمِهِ**».

---

٧٣ ـ **متفق عليه**: وكان ابن أبي مليكة يرويه عن عائشة مباشرة، وبواسطة القاسم أحيانًا أخرىٰ.

وقال الدارقطني في «العلل» ط(٥٣ ـ أ، ب) من مسند عائشة:

«يرويه ابن أبي مليكة، عن القاسم، عن عائشة، وخالفهما ـ يقصد حماد بن سلمة، ويزيد بن إبراهيم ـ أيوب السختياني، وعبيد الله بن عمرو، وابن جريج، ونافع بن عمر الجمحي، وأبو عامرالخزاز، وحماد بن سلمة «كذا» ـ وصوابه: حماد بن يحيىٰ السُّلمي البصري ـ الأبَحُّ، وعبد الله ابن هشام بن عمزو بن شعيب بن عمرو بن العاص، السهمي (كذا)، فرووه عن ابن أبي مليكة عن عائشة، لم يذكروا بينهما أحدًا، وروىٰ هذا الحديث ابن مسلم ـ لعله عفان عَن حماد بن سلمة، عن عبد الرحمن بن القاسم، عن أبيه، عن عائشة، وَهِمَ فيه علىٰ حماد والصحيح: عن حماد بن سلمة عن ابن أبي مليكة».

٧٤ ـ علق ابن كثير رحمه الله عقب هذا الحديث في تفسيره من آية (٧) إلىٰ آية (٩) من سورة آل عمران قائلاً: «ولكن فيه علة بسبب قول الراوي: لا أعلمه إلا عن أبي هريرة» أهـ. ولا يفرح بمتابعة محمد ابن عمرو، انظر ما قيل حوله عند التعليق على الحديث رقم (٥٧).

ولا يلتفت إلىٰ قول ما نسب إليه تحقيق «الإحسان» حيث قال على إسناد الحديث: إنه علىٰ شرط الشيخين!!، وهذا السياق للسند ليس لأحدهما فضلاً أن يكون لهما. والله تعالىٰ أعلىٰ وأعلم.

وجاء من طريق ابن عجلان واضطرب فيه، فمرة يرويه عن المقبري، من مسند أبي هريرة بخلاف في بعض لفظه.

ومرة يرويه، عن الهجري، عن أبي الأحوص، عن ابن مسعود وكما في الحديث الآتي وقد توبع علىٰ الوجه الثاني، ولكن بسندٍ واهٍ.

ذكرُ العلّةَ الّتي من أَجْلهَا قَالَ النَّبيُّ ﷺ :
«وما جهلتُم منهُ فَرُدُّوه إلَى عَالمه»

٧٥ ـ عن ابنِ مَسعودٍ رضي اللَّهُ عنهُ قال: قال رسول اللَّهِ: «أُنْزِلَ القُرآنُ عَلَى سَبْعَةِ أحرُفٍ، لِكُلِّ آيةٍ مِنْهَا ظَهْرٌ وبَطْنٌ».

ذكرُ الزَّجْرُ عن مُجَادَلَة الناس في كتاب اللَّه
مع الأمر بمجانبةِ مَنْ يفعلُ ذَلكَ

٧٦ ـ أَسند فيه حديث عائشة المتقدم برقم (٧٣) من ابن أبي مليكة عنها مُبَاشَرةً.

قال أبو حاتم: سمع أيوب هذا الخبر، عن مَطَرٍ الورَّاق، وابن أبي مُلَيْكَةَ جميعًا.

ذكر وصْفِ العِلمِ الذي يُتوَقَّعُ دخولُ النَّارِ في القيامَةِ لمَنْ طَلَبَهُ

٧٧ ـ عن جابرٍ قال: قال رسول اللَّهِ ﷺ: «لا تَعَلَّمُوا العلمَ لِتُبَاهُوا به العُلَمَاءَ، ولا تُمَارُوا به السُّفهاءَ، ولا تَخَيَّروا به المَجَالس، فَمَنْ فعلَ ذلك فالنَّارَ النَّارَ».

٧٨ ـ عن أبي هريرة قال: قال رسول اللَّه ﷺ: «مَنْ تَعلَّمَ علْمًا ممَّا يُبْتَغَى به وَجْهُ اللَّهِ، لا يَتَعَلَّمُهُ إلا لِيُصيبَ بِهِ عَرَضًا من الدُّنيا لم يَجدْ عَرْفَ الجَنَّةِ يومَ القيامَةِ».

---

٧٥ ـ منكر: قال البزار: «لم يروه هكذا غيرُ الهجري، ولا روي ابن عجلان عن الهجري غيره، ولا نعلمه من طريق ابن عجلان إلا من هذا الوجه».
وإبراهيم الهجري قال الحافظ فيه: «لين الحديث رفع موقوفات»، وفي سنده أيضًا إسماعيل بن أبي أويس ضعفه غير واحد، وقال النسائي فيه: «ليس بثقة» واتهمه البعض بالكذب والوضع.
وإن كان الراوي عن أبي الأحوص أبا إسحاق الهمداني وليس الهجري، فإن أبا إسحاق اختلط بآخره، وعدَّه الحافظ في الطبقة الثالثة من المدلسين.

٧٧ ـ منكر: قال ابن عدي: غير محفوظ، معروف بيحيىٰ بن أيوب يتفرد به عن ابن جريج بهذا الإسناد، وقال الذهبي في «الميزان» في ترجمة يحيىٰ بن أيوب المصري: «ومن مناكيره» ثم ذكره، وقال في «تاريخ الإسلام»: «من غرائبه» فذكره، ثم قال رحمه الله: «هو علىٰ شرط مسلم، وإنما لم يخرجه لنكارته». ويحيىٰ بن أيوب، قال أحمد فيه: «سيء الحفظ» وضعفه غير واحد.

٧٨ ـ أخطأ فليح بن سليمان في رفعه، وفي سنده، ورواه زائدة عن أبي طُوَالة عبد الله بن عبد الرحمن ابن معمر الأنصاري، عن محمد بن يحيىٰ بن حَبَّان، عن رهط من أهل العراق، عن أبي ذر، موقوفًا ولم يرفعه.

وأخبرَنَا عمرُ بن محمدِ بنِ يَحْيَىٰ، حدَّثنا أبو الطَّاهِرِ بنُ السَّرْحِ، أَنْبأَنَا ابنُ وَهْبٍ بإِسْنَادِهِ مِثْلَهُ.

ذكْرُ الزَّجْرِ عن مجالسة أهلِ الكلامِ والقَدَرِ ومُفَاتحتهم بالنَّظر والجدال

٧٩ ـ عن أبي هُرَيْرَةَ، عن عمر بن الخطاب أنه قال: سمعتُ رسول اللَّه ﷺ يقولُ: «**لا تُجَالِسُوا أَهْلَ القَدَرِ ولا تُفَاتِحُوهُمْ**».

ذكر ما كان يتخَوَّف ﷺ على أمَّته جدالَ المنافُق

٨٠ ـ عن عِمرانَ بنِ حُصَينٍ، قال: قال رسولُ اللَّهِ ﷺ: «**أَخْوَفُ مَا أَخَافُ عَلَيْكُمْ جِدَالُ المُنَافِقِ عليمِ اللِّسان**».

٨١ ـ حدَّثنا جُنْدبٌ البَجَلِيّ، في هذا المسجد، أنَّ حُذيفة حَدَّثَهُ قال: قال رسولُ اللَّهِ ﷺ: «**إنَّ ما أَتخَوَّفُ عَلَيْكُمْ رَجُلٌ قَرأَ القرآنَ حَتَّى إذا رُئِيتْ بَهْجَتُهُ عَلَيْهِ وكَانَ ردْئًا**

= انظر «العلل» لابن أبي حاتم، و«الضعفاء» للعقيلي، و«الميزان» للذهبي. وبعد كتابة ما تقدم وجدت الدارقطني ـ رحمه الله ـ قال في «العلل»:

«يرويه أبو طُوالة عبد الله بن عبد الرحمن بن معمر، واختلف عنه، فرواه فليح بن سلميان أبو يحيىٰ، عن أبي طوالة، عن سعيد بن يسار، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ.

وخالفه محمد بن عمارة بن عمرو بن حزم الحزمي، فرواه عن أبي طوالة، عن رجل من بني سالم، مرسلاً عن النبي ﷺ. والمرسل أشبه بالصواب».

٧٩ ـ منكر: تفرد به حكيم بن شريك الهُذَلي المِصْريُّ، مجهول العين. والحديث عليه علامات الوضع. والله تعالىٰ أعلم.

وقد أورده ابن الجوزي في «العلل المتناهية» رقم (٢١٨) وقال: هذا حديث لا يصح».

٨٠ ـ قال البزار: «لا نحفظه إلاّ عن عمر، وإسناد عمر صالح، فأخرجناه عنه وأعدناه عن عمران لحسن إسناد عمران».

قلت: حديث عمران مداره علىٰ حسين المعلم، قال يحيىٰ القطان: «فيه اضطراب»، وقال العقيلي: «هو مضطرب الحديث»، وقول البزار: «لحسن إسناده» يعني غرابته. والله أعلم.

وأما حديث عمر فساق ابن عدي طريقًا منه في ترجمة ديلم بن غزوان، واستغربه الذهبي في «الميزان»، والطريق الثاني فيه من لا يعرف. والله أعلم.

٨١ ـ رفعه منكر: يشم منه رائحة الإرجاء، والمتهم بها الصلت بن بهرام، والمحفوظ وقفه مع اختلاف في =

للإسْلامِ، غَيَّرَهُ إلى مَا شاءَ اللَّهُ، فانْسَلَخَ منه، ونَبَذَهُ وراءَ ظَهْرِه، وسَعَى علَى جارِه بالسَّيْفِ، ورَمَاهُ بالشِّرْك» قال: قلتُ: يا نبيَّ اللَّهِ، أيُّهما أوْلَى بالشِّرْكِ، المَرْمِيُّ أم الرَّامِي؟ قال: «بَلِ الرَّامِي».

ذكر ما يجب على المرء أن يسأل اللَّه جل وعلا العلم النَّافِعَ، رَزَقَنا اللَّهُ إيَّاهُ وَكُلَّ مُسْلِمٍ

٨٢ ـ عن جابرِ بن عبد اللَّهِ قال: سَمِعتُ رسول اللَّهِ ﷺ يقولُ: «اللَّهُمَّ إنِّي أسأَلُكَ عِلْمًا نَافِعًا، وأعوذُ بكَ مِنْ علمٍ لا ينفَعُ».

ذِكْرُ مَا يُسْتَحَبُّ للمَرْءِ أنْ يقرُنَ إلى ما ذكرنا في التعوذ منْهَا أشياءَ معلومة

٨٣ ـ عن أنسِ بن مالكٍ، أنَّ رسولَ اللَّهِ ﷺ كان يقولُ: «اللَّهُمَّ إنِّي أعوذ بك من علمٍ لا ينفعُ، وعملٍ لا يُرْفَعُ، وقَلْبٍ لا يخشَعُ، وقَوْلٍ لا يُسْمَعُ».

= لفظه، قال البخاري في «تاريخه» بعد ذكر الحديث: «وقال لنا قيس، نا معتمر، سمعت أبي، عن قتادة، عن الحسن عن جندب بلغه عن حذيفة أو سمعه عن النبي ﷺ ذكر ناسًا يقرؤون القرآن ينثرونه نثر الدقل يتأولونه على غير تأويله، وقال موسى، نا حماد، أنا يونس، عن الحسن، عن جندب عن حذيفة ـ وقوله بهذا، وقال ابن أبي الأسود، نا ابن علية، عن يونس ـ بهذا» أهـ.

٨٢ ـ **منكر**: مداره على أسامة بن زيد الليثي، تركه يحيى القطان، وتكلم فيه آخرون. ولا يفرح بمتابعة ابن لهيعة له، ففي الطريق إليه المقدام بن داود المصري، قال النسائي: «ليس بثقة».

٨٣ ـ **منكر**: تفرد به حماد بن سلمة عن قتادة، قال ابن رجب في «فوائده» عقب «شرح علل الترمذي»: «ذكر مسلم في كتاب التمييز أن حماد بن سلمة عندهم يخطئ في حديث قتادة كثيراً».

وقال أيضًا: وأما أحاديث قتادة، التي يرويها الشيوخ، مثل حماد بن سلمة، و. . . ، فينظر في الحديث: فإن كان الحديث يحفظ من غير طريقهم عن النبي ﷺ، وعن أنس، من وجه آخر، لم يدفع، وإن كان لا يعرف عن أحدٍ عن النبي ﷺ ـ ولا من طريق عن أنس إلا من رواية هذا الذي ذكرت لك كان منكراً. انتهى.

وأما ما جاء عن أنس من غير طريق حماد ففيه مختلط أو متروك.

والحديث ذكره ابن عدي في «الكامل» في ترجمة حماد.

ذكرُ تسهيل اللَّه عز وجل طريقَ الجنَّة على من يسلُكَ في الدُّنيا طريقًا يطلب فيه علمًا

٨٤ ـ عن أبي هريرة، أنَّ النبيَّ ﷺ قال: «مَنْ سَتَرَ أَخَاهُ المُسلمَ سَتَرَهُ اللَّهُ في الدُّنيا والآخرة، ومن فرَّجَ عَنْ مُسلمٍ كُرْبَةً، فَرَّجَ اللَّهُ عَنْهُ كُرْبَةً من كُرَبِ يومِ القيامَة، واللَّهُ في عونِ العَبْدِ ما كَانَ العَبْدُ في عَوْنِ أخيه.

وَمَنْ سَلَكَ طَرِيقًا يَلْتَمِسُ فيه علْمًا سَهَّلَ اللَّهُ له به طَرِيقًا إلى الجَنَّة، وما اجْتَمَعَ قَوْمٌ في بيتٍ من بيوت اللَّه يتلون كتابَ اللَّه ويَتَدَارَسُونَهُ بينهُمْ، إلا نَزَلَتْ عَلَيهمُ السَّكِينَةُ، وغَشِيَتْهُم الرَّحْمَةُ وَحَفَّتْهُمُ المَلائَكَةُ وذَكَرَهُم اللَّهُ فِيمَنْ عِنْدَهُ، وَمَنْ بَطَّأَ به عَمَلُهُ لَمْ يُسْرِعْ بِهِ نَسَبُهُ».

---

٨٤ ـ منقطع: قال الحافظ في «الفتح» (١/ ١٤١): «صححه مسلم، ولم يخرجه البخاري لأنه اختلف فيه على الأعمش، والراجح أنه بينه وبين أبي صالح فيه واسطة. والله أعلم». اهـ بتصرف.

قلت: في موضع آخر (ص١٦٠) قال ـ رحمه الله ـ: «.. لكن في رواية مسلم عن أبي أسامة عن الأعمش: حدثنا أبو صالح، فانتفت تهمة تدليسه».

وقال القسطلاني في «الإرشاد» (١/ ١٦٧): مثله

وقد تفرد أبو أسامة بذكر لفظ التحديث فخالف بذلك جميع أصحاب الأعمش، ولذلك لم يعتمدها الدارقطني، وأبو الفضل الهروي وأبو زرعة.

وقد صدر بجزء منه البخاري ترجمة باب (١٠) من كتاب العلم دون ذكر الصحابي، ولم يرفعها للنبي ﷺ، فجعلها من قوله هو أي البخاري.

وقال ابن أبي حاتم في «العلل»: «سألت أبا زرعة ـ أي عن هذا الحديث ـ فقال: منهم من يقول الأعمش، عن رجل، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ، و الصحيح عن رجل، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ.

وانظر علل الدارقطني (١٠/ س١٩٦٦).

وقال الترمذي: «هكذا روى غير واحد عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة عن النبي ﷺ نحو رواية أبي عوانة، وروى أسباط بن محمد عن الأعمش قال: حُدثتُ عن أبي صالح عن أبي هريرة عن النبي ﷺ نحوه وكان هذا أصح من الحديث الأوّل، حدثنا بذلك عبيد بن مالك بن أسباط ابن محمد قال حدثني أبي عن الأعمش بهذا الحديث» (١٤٢٥).

وانظر «علل الأحاديث» لأبي الفضل ابن عمَّار الشهيد (٣٥)، وابن رجب في «جامع العلوم» في (٣٦).

ذِكْرُ بسْطِ الملائكة أجنحتَها لطلبة العلم رضًا بصَنيعهم ذَلك

٨٥ ـ عن زِرٍّ قال: أتيتُ صَفْوَانَ بنَ عَسَّال المُرادِي، قال: مَا جَاءَ بِكَ؟ قال: جِئتُ أَنْبطُ[1] العلمَ. قال: فَإِنِّي سمعتُ رسول اللَّه ﷺ يقولُ: «مَا مِنْ خَارِجٍ يَخْرُجُ مِنْ بَيْتِهِ يَطْلُبُ العِلْمَ إلاَّ وَضَعَتْ لَهُ المَلائكَةُ أَجْنحَتَهَا رِضًا بِمَا يَصْنَعُ».

ذِكْرُ أمانِ اللَّه جَلَّ وَعَلا مِنَ النَّارِ
مَن أَوَى إلى مجلسِ علمٍ وَنيَّتُهُ فيه صحيحةٌ

٨٦ ـ عن أبي واقد اللَّيْثِي، أنَّ رسولَ اللَّهِ ﷺ بَيْنَمَا هُوَ جَالِسٌ فِي المَسْجِدِ، والنَّاسُ مَعَهُ، إذْ أقبَلَ ثلاثَةُ نَفَرٍ، فَأَقْبَلَ اثنان إلىٰ رسولِ اللَّه ﷺ وذَهَبَ واحِدٌ، فَلَمَّا وَقَفَا علَىٰ رسولِ اللَّهِ ﷺ، سَلَّمَا فَأمَّا أحدُهُمَا فرَأَىٰ فرجةً فِي الحَلْقَةِ فَجلَسَ فِيهَا، وأَمَّا الآخَرُ فَجلَسَ خَلْفَهُمْ، وأَمَّا الثَّالِثُ فأَدبَرَ ذَاهِبًا، فَلَمَّا فَرَغَ رَسولُ اللَّهِ ﷺ قال: «ألا أُخْبِرُكُمْ عَنِ النَّفَرِ الثَّلاثَةِ: أمَّا أحَدُهُمْ فَأوَى إلى اللَّه، فآواهُ اللَّهُ، وأمَّا الآخَرُ فَاسْتَحْيَى، فاسْتَحْيَى اللَّهُ منهُ، وأَمَّا الآخرُ فأعْرَضَ فأعْرَضَ اللَّهُ عَنْهُ».

ذِكْرُ التَّسْوِيَة بَيْنَ طالبِ العِلْمِ ومُعَلِّمه وبَيْنَ المُجَاهِدِ في سبيلِ اللَّهِ

٨٧ ـ حدثني أبو صَخْرٍ أن سعيداً المقبري أخبره، أنَّه سمع أبا هريرة يقول: إنَّه سمع رسول اللَّهِ ﷺ يقول: «مَنْ دَخَلَ مسْجِدنَا هذا لِيَتَعَلَّمَ خيراً أَوْ يُعَلِّمَهُ، كَانَ كالمُجَاهِدِ فِي

---

٨٥ ـ اضطرب فيه عاصم، فرفعه عنه البعض، وأوقفه آخرون، وعاصم سيء الحفظ، وكان يُخْتَلَفُ عليه في زر، وتابعه عبد الوهاب بن بخت عن زر إلا أنه جعله موقوفًا علىٰ صفوان، وفي الطريق إليه معاوية بن صالح، ورواه المنهال بن عمر عن زر مرسلاً، وفي الطريق إليه الصعق بن حزن، واخْتُلِفَ عليه.

والأشبه وقفه. والله أعلم. وقد ذكَرَه شيخنا مقبل في رسالته «أحاديث مُعلَّة ظاهرها الصِّحَّة»، إلاَّ أنه جعل علته اضطراب معمر في روايته عن عاصم، وهذا يصح إن كان معمر قد تفرد به عنه. والله أعلم، أما وقد توبع فلا وجه لتعليله بذلك.

(١) يقال: أَنْبطَ الحفَّارُ: إذا بَلَغَ الماءَ في البِئْرِ، ونَبطَ الماءُ: إذا نَبَعَ، والاسْتِنْبَاطُ: الاستخراج. واسْتَنْبَطَ الفَقيهُ: إذا اسْتَخرَجَ الفِقْهَ الباطِنَ بِاجْتِهادِهِ وفَهْمِهِ.

٨٦ ـ **صحيح**: متفق عليه.

٨٧ ـ **رفعه منكر**، ذكره ابن عدي في «الكامل» ضمن مناكير أبي صخر واسمه حميد بن زياد، وكذا ذكره =

سَبِيلِ اللَّهِ، وَمَنْ دَخَلَهُ لِغَيْرِ ذَلِكَ كَانَ كَالنَّاظِرِ إلى ما لَيْسَ لَهُ».

ذِكْرُ وَصْفِ العُلَمَاءِ الذينَ لَهُمُ الفَضْلُ الذي ذَكَرْنَا قبلُ

٨٨ ـ عن كَثِيرِ بن قيسٍ، قالَ: كنتُ جالِسًا مع أَبي الدَّرْدَاءِ في مسجدِ دمشق فأتاهُ رَجُلٌ، فقالَ: يا أبا الدرداء، إنِّي أَتَيْتُكَ من مدينة الرسولِ في حديثٍ بَلَغَني أَنَّك تحدِّثُهُ عن رسولِ اللَّهِ ﷺ. فقالَ أبو الدَّرداءِ: أما جِئْتَ لحاجَةٍ، أما جِئتَ لِتجارَةٍ، أما جِئْتَ إلا لِهَذَا الحديثِ؟ قال: نعم. قال: فَإِني سمعتُ رسول اللَّه ﷺ يقولُ: «**مَنْ سَلَكَ طَرِيقًا يطْلُبُ فيه علمًا سَلَكَ اللَّهُ به طريقًا من طرق الجنَّة، والملائكةُ تضع أجنحتها رضًا لطَالِب العلْمِ، وَإنَّ العالمَ يستَغْفِرُ لهُ مَنْ في السموات ومَنْ في الأرضِ، والحيتانُ في الماءِ، وفَضْلُ العالمِ علَى العَابد كَفَضْلِ القَمرِ لَيْلَةَ البَدْرِ عَلَى سَائرِ الكوَاكب، إنَّ العُلَمَاءَ ورَثَةُ الأنبياءِ، إنَّ الأنبياءَ لم يُورِّثُوا دينارًا ولا دِرْهَمًا، وأَوْرَثُوا العِلمَ، فَمنْ أَخَذَهُ، أَخَذَ بِحظٍّ وافرٍ**».

قال أبو حاتم رضي اللَّه عنه: في هذا الحديث بيان واضح أنَّ العلماءَ الذين لهم الفضل الذي ذكرنا هُمُ الذّينَ يُعَلِّمون علمَ النَّبيِّ ﷺ دون غيرِهِ من سَائرِ العلومِ ألا تَرَاهُ يقول: «**العُلَمَاءُ ورثَةُ الأنبياء**» والأنبياء لم يُورِّثُوا إلا العلم، وَعِلْمُ نبينا ﷺ سُنَّته، فمن تَعَرَّىٰ عن مَعرِفَتِهَا لم يكنْ من ورثَةِ الأنبياء.

ذِكْرُ إرادةِ اللَّهِ جَلَّ وعلا خَيرَ الدَّارَيْنِ بمَنْ تَفَقَّهَ في الدِّينِ

٨٩ ـ عن ابنِ شِهابٍ قالَ: أخبرني حُمَيْدُ بن عبد الرحمنِ، أنَّهُ سَمِعَ مُعاويةَ بن أبي

= المزي في ترجمته، وقد أعله الدارقطني بأن اختلف فيه على سعيد المقبري، فرواه حميد عنه هكذا، وخالفه عبيد الله بن عمر فرواه عن المقبري، عن عمر بن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث، عن كعب الأحبار قوله، ورواه ابن عجلان عن المقبري، عن أبي بكر بن عبد الرحمن، عن كعب الأحبار، قوله، وقول عبيد الله بن عمر أشبه بالصواب» اهـ، ورواه مالك عن سُمي مولى أبي بكر؛ أن أبا بكر بن عبد الرحمن كان يقول: فذكره دون بعضه.

٨٨ ـ **ضعيف جداً:** وشاهده مثله، كثير والراوي عنه مجهولاً العين وعاصم يهم، وشاهده أخطأ فيه الراوي، وفيه أيضاً شبيب الشامي؛ مجهول العين.

٨٩ ـ **صحيح:** متفق عليه. =

سُفيانَ يقول: سَمِعْتُ رسول اللَّهِ ﷺ يقولُ: «مَنْ يُرِدِ اللَّهُ به خيرًا يُفَقِّهْهُ في الدِّينِ».

ذِكْرُ إباحَةِ الحَسَدِ لمَنْ أُوتيَ الحِكْمَةَ عَلَّمَهَا النَّاسَ

٩٠ ـ عن قَيسِ بن أبي حازم قال: سمعتُ ابنَ مسعود يقولُ: قَالَ رسولُ اللَّهِ ﷺ: «لا حسَدَ إلا في اثْنَتَيْن: رجُلٌ آتاهُ اللَّهُ مالاً، فَسلَّطَهُ على هَلَكَتِه في الحَقِّ، ورَجُلٌ آتاهُ اللَّهُ حِكْمَةً، فَهُوَ يَقْضِي بِهَا ويُعَلِّمُها».

ذِكْرُ البَيَانِ بأنَّ مِنْ خِيَارِ النَّاسِ مَنْ حَسُنَ خُلُقُهُ في فِقْهِه

٩١ ـ أخبرنا محمَّدُ بنُ زيادٍ، سمعتُ أبا هُريرةَ يقولُ: سمعتُ أبا القَاسِمِ ﷺ يقولُ: «خَيْرُكُمْ أحاسنُكُمْ أخلاقًا إِذَا فَقُهُوا».

ذِكْرُ البَيَانِ بأَنَّ خِيارَ المُشْرِكِينَ هُمُ الخِيارُ في الإِسْلامِ إذا فَقُهُوا

٩٢ ـ عن أبي هُريرَةَ، عن رسولِ اللَّهِ ﷺ قال: «النَّاسُ مَعَادِنُ في الخَيْرِ والشَّرِّ، خِيَارُهُمْ في الجَاهِلِيَّةِ خيارُهُم في الإسلامِ إِذَا فَقُهُوا».

---

٩٠ ـ **صحيح**: متفق عليه.

٩١ ـ **غريب** من حديث أبي هريرة، تفرد به حماد بن سلمة وهو ثقة تغير حفظه بأَخرة، واختلف عليه في سنده ومتنه، والجزء الأول منه صح من حديث عبد الله بن عمرو عند البخاري ومسلم، والجزء الثاني عند البخاري ومسلم ضمن حديث أبي هريرة: «الناس معادن . . . . خيارهم في الجاهلية خيارهم في الإسلام إذا فقهوا . . الخ الحديث» فلعل حماداً دخل عليه حديث في حديث، وقد رواه عنه غير واحد على الوجه الثاني، والله تعالىٰ أعلم.
وانظر ما قيل في حماد بن سلمة ـ رحمه الله ـ في الحاشية رقم (٤٩).

٩٢ ـ **صحيح**: من حديث أبي هريرة، وهو غريب بهذا السند، تفرد به إسحاق بن راهويه ـ وهو من أئمة المسلمين إلا أنه اختلط بآخره ـ عن النضر بن شميل، وقد خالفه أحمد بن منصور المروزي، صاحب النضر بن شميل وراويته، فرواه عن النضر، ثنا عون (كذا) عن ابن سيرين عن أبي هريرة مرفوعًا، ولم يذكر لفظة (والشَّرِّ) كما عند البيهقي في «شعب الإيمان»، ثم قال البيهقي: «خالفه ابن عون فوقفه». اهـ، أي خالف عوفًا الأعرابي، شيخ النضر، وقد تحرف في السند إلىٰ عون. والله أعلم.
وقال الدارقطني في «العلل»: اختلف في رفعه علىٰ ابن سيرين، فرفعه ابن عطاء، عن يونس عن ابن سيرين عن أبي هريرة، وغيره لا يرفعه عنه، ورفعه وهب بن بقية، عن خالد الواسطي، عن ابن عون. ورواه عبد الوهاب الثقفي عن أيوب ـ وشك في رفعه.
ورواه حماد بن زيد عن أيوب موقوفًا، ووقفه حبيب بن الشهيد عن ابن سيرين. والصواب المرفوع».

ذِكْرُ البَيانِ بأَنَّ العلمَ منْ خَيْرِ ما يَخْلُفُ المرءَ بَعْدَهُ

٩٣ ـ عَنْ عَبْدِ اللَّه بن أبي قَتَادَةَ، عن أبيه قالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّه ﷺ يقولُ: «خَيْرُ مَا يَخْلُفُ الرَّجُلَ بَعْدَهُ ثَلاثٌ: وَلَدٌ صَالِحٌ يَدْعُو لَهُ، وَصَدَقَةٌ تَجْري يَبْلُغُه أَجْرُهَا، وعِلْمٌ يُنْتَفَعُ بِهِ مِنْ بَعْدِه».

ذِكْرُ الأَمْرِ بإقالَة زَلاَّت أهلِ العلمِ والدِّين

٩٤ ـ عن عائشةَ قالتْ: قالَ رسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أقيلُوا ذَوِي الهَيْئَاتِ زَلاَّتِهِمْ».

---

٩٣ ـ سنده منكر، والمتن صح: وآفة السند هو إسماعيل بن عُبَيد بن أبي كريمة، يرويه عن محمد بن سلمة الحراني، قال الجِعَابي: «يحدِّث عن ابن سلمة بعجائب»، وقد تفرد بهذا السند، والحديث معروف من مسند أبي هريرة كما عند مسلم وغيره.

والحديث في سنده زيد بن أبي أُنَيْسَةَ، له إفرادات، فقال الدارقطني في «علله»: «واختلف عنه، فرواه أبو عبد الرحيم، عنه، عن زيد بن أسلم، عن عبد الله بن أبي قتادة، عن أبيه، وخالفه يزيد بن سنان، فرواه عن زيد بن أبي أنيسة، عن فليح بن سليمان، عن زيد بن أسلم.

وقول يزيد بن سنان أصح، وإن كان أبو عبد الرحيم ثقة أثبت منه» انتهى.

قلت: قد رواه أبو عبد الرحيم، مثل يزيد بن سنان، عن زيد، عن فليح، أخرجه ابن حبان برقم (٤٩٠٢)، والطبراني في «الصغير» من طريق محمد بن وهب، عن محمد بن سلمة، عن أبي عبد الرحيم به، فبرأت ساحة زيد بن أبي أنيسة من الاختلاف عليه، وتَعَصَّبَت الجناية برأس إسماعيل بن عُبيد بن أبي كريمة الحرّاني، والله تعالىٰ أعلم، وبقيت بقية تعلقت بزيد بن أبي أنيسة وهي التي ذكرها الدارقطني في «الأفراد» فقال ـ رحمه الله ـ بعد أن أخرج الحديث:

«تفرد به فليح بن سليمان، وهو غريب من حديث زيد بن أبي أنيسة، عن فليح، تفرد به يزيد بن سنان أبو فروة» (انظر أطراف الغرائب ٢٨٠/ ١).

قلت: قد علمت أن يزيد لم يتفرد به. والله أعلم.

٩٤ ـ منكر: انظر «لسان الميزان» ترجمة عبد الملك بن زيد، وفي «الميزان» ترجمة عبد الرحمن بن محمد: «ولا يصحّ في هذا شيء»، وقال العقيلي في «الضعفاء»: «وليس فيه شيء يثبت»، ونقل الشوكاني في «الفوائد» عن صاحب «المصابيح» أنه موضوع، وفي حاشية «المصابيح»: «وقد ذُكِرَ هذا الحديث ضمن الأحاديث التي استخرجها الحافظ أبو حفص عمر بن علي القزويني من كتاب «المصابيح» للبغوي، وقال: «إنها موضوعة» الحديث الخامس، فقال: «وفي كتاب الحدود حديث موضوع، وهو قوله: «أقيلوا ذوي... الخ الحديث» انتهىٰ، وانظر «التلخيص الحبير»، و«الكامل»، و«المقاصد الحسنة»، وغيرها، ومدار الحديث في جميع طرقه علىٰ ضعفاء، فأين الثقات؟!!

والحديث ذكره الطبراني في «الأوسط» وقال: «لايرویٰ هذا الحديث عن عائشة إلا من حديث أبي بكر بن محمد، عن عمرة».

=

ذِكْرُ إِيجَابِ(١) العُقُوبَةِ فِي القِيامَةِ على الكاتِمِ العِلْمَ الَّذِي يُحتاجُ إِلَيْهِ فِي أُمُورِ المُسلمينَ

٩٥ ـ عن أبي هُريرةَ، عن النَّبِي ﷺ قال: «مَنْ كتَمَ علمًا تَلَجَّمَ بِلِجَامٍ من نارٍ يومَ القِيامَةِ».

= وبعد كتابة ما تقدم وجدت الدارقطني قال في مسند عائشة من «العلل» (١٠٠/أ-ب): يرويه أبو بكر بن محمد بن عمرو بن حزم، واختلف عنه، فرواه ابنه محمد بن أبي بكر واختلف عنه أيضًا، فرواه عبد الملك بن زيد المدني، عن محمد بن أبي بكر، عن أبيه، عن عمرة، عن عائشة، وخالفه أبو بكر بن نافع المدني، فرواه عن محمد بن أبي بكر، عن عمرة، ولم يذكر أباه، وكذلك قال العطاف بن خالد، عن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن حزم، عن أبيه، عن عمرة، عن عائشة، ولم يذكر أبا بكر بن حزم فيه، ورواه عبد الله بن عبد الله بن عمر بن الخطاب، عن أبي بكر بن حزم، عن عمرة، عن عائشة.
واختلف عن ابن أبي ذئب فيه، فرواه عبد الرحمن بن أبي الرجال، عن ابن أبي ذئب، عن عبد العزيز بن عبد الله، عن أبي بكر بن حزم، عن عمرة، عن عائشة، وخالفه القعنبي فرواه، عن ابن أبي ذئب، عن عبد العزيز بن عبد الملك، عن محمد بن أبي بكر، عن أبيه، عن عمرة مرسلاً لم يذكر فيه عن عائشة». اهـ.
وقد تابع مَعْنُ بن عيسى، وغيرُ واحد ابنَ أبي الرجال فرووه عن ابن أبي ذئب، عن عبد العزيز بن عبد الله، وهو الصواب، وهو ابن عبد الله بن عُمر بن الخطاب، ذكر ذلك المزي فقال رحمه الله: ومن الأوهام: وَهْم عبد العزيز بن عبد الملك، ثم ذكره.
ثم ذكر له الدارقطني طريقين مرسلين عن ابن (غير واضح)، وأبي بكر بن عمر ابن حزم.

(١) انظر ما قيل حول موضوع الإيجاب حاشية الأحاديث (١٧، ٢٨، ٣١).

٩٥ ـ تفرد به عطاء بن أبي رباح، عن أبي هريرة، وعطاء ثقة إلا أنه قيل فيه أنه تغيَّر بأخرة. والذي في الصحيح من طريق مالك عن ابن شهاب عن الأعرج عن أبي هريرة قال: إن الناس يقولون: أكثر أبو هريرة. ولولا آيتان في كتاب الله ما حَدَّثتُ حديثًا. ثم يتلو ﴿إن الذين يكتمون ما أنزلنا من البينات . . الرحيم﴾ إلخ الحديث.
والحديث من رواية علي بن الحكم عن عطاء، وقيل إنه يرويه عن عطاء بواسطة حجاج بن أرطأة، فقد أخرجه ابن عبد البر في «جامع بيان العلم وفضله» من طريق علي بن الحكم، عن رجل، عن عطاء، وأما تصريحه بالسماع، عند ابن ماجه فلا يساوي شيئًا لأن الراوي عنه عمارة بن زاذان وكان كثير الخطأ.
وقال الحافظ في «النكت الظراف»: «خالف عبد الوارث بن سعيد حماد بن سلمة فأدخل بين عطاء وعليّ رجلاً لم يُسم، أخرجه مسدد في «مسنده» عنه، وأخرجه أبو عمر في «العلم» من طريق مسدد ـ وهذه علة خفية، وأخرجه من طريق يزيد بن هارون، عن الحجاج بن أرطأة، عن عطاء، ومن طريق عبد الرحمن بن سليمان بن أبي الجون، عن ليث بن أبي سليم، عن عطاء، قلت ـ القائل =

ذِكْرُ خَبَرٍ ثانٍ يُصرِّحُ بصحَّةِ ما ذكرْناهُ

٩٦ ـ عن عبدِ اللَّهِ بن عمرو، أنَّ رسولَ اللَّهِ ﷺ قال: «مَنْ كَتَمَ عِلْمًا أَلْجَمَهُ اللَّهُ يومَ القِيامَةِ بلِجَامٍ من نَارٍ».

ذِكْرُ الخَبَرِ الدَّالِّ علَى إباحَةِ كِتْمانِ العالِمِ بعضَ ما يَعْلَمُ من العِلْمِ إذا عَلِمَ أنَّ قُلوبَ المُسْتَمعينَ لا تحتملُهُ

٩٧ ـ عن عبدِ اللَّهِ، قال: بينما النَّبِيُّ ﷺ في بعضِ حِيطانِ المدينةِ مُتَوكِّئًا على عسيبٍ، إذ جاءَته اليهودُ فسأَلَتْهُ عن الرُّوحِ، فَنَزَلَتْ: ﴿ويسألونك عن الروح قل الروح من أمر ربي وما أوتيتم من العلم إلا قليلاً﴾ الآية [الإسراء: ٨٥].

= هو الحافظ ابن حجر ـ: فيحتمل أن يكون المبهم أَحَدَ هذين ـ والعلم عند الله تعالى» انتهى كلام الحافظ، والحمد لله على توفيقه.

وبعد كتابة ما تقدم وجدت الدارقطني في «العلل» قال:

«يرويه عمارة بن زاذان، وقد اختلف عنه. فرواه يحيى بن إسحاق السيلحيني، عن عمارة بن زاذان، عن علي بن الحكم، عن محمد بن زياد، عن أبي هريرة، ووهم فيه.

وإنما رواه عمارة بن زاذان، عن علي بن الحكم، عن عطاء بن أبي رباح، عن أبي هريرة.

وكذلك رواه مالك بن دينار، وليث بن أبي سليم، وسعيد بن راشد، ومعاوية الضال، والعلاء بن خالد، عن عطاء، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ، وهو المحفوظ.

وكذلك رواه حماد، عن علي بن الحكم، عن عطاء، وهو المحفوظ.

واختلف عن ليث بن أبي سليم؛ فرفعه عنه أبو الأحوص.

ووقفه عنه أبو شهاب، عبد ربه بن نافع.

ورواه سليمان التيمي، عن عطاء، عن أبي هريرة مرفوعًا». اهـ.

٩٦ ـ **منكر**: مداره على عبد الله بن عباس القتباني، قال ابن يونس ـ وهو أعرف بأهل بلده من غيره ـ: «منكر الحديث»، وضعفه أبو داود والنسائي، وقال أبو حاتم: «ليس بالمتين يكتب حديثه، وهو قريب من ابن لهيعة».

٩٧ ـ **غريب بهذا الإسناد**؛ قال الدارقطني في «التتبع»: «وأخرج مسلم حديث ابن إدريس عن الأعمش، عن عبد الله بن مرة، عن مسروق، عن عبد الله، «مرَّ به نفرٌ من اليهود فسألوه عن الروح... الحديث». قال: رواه أصحاب الأعمش منهم عبد الواحد بن زياد، وعيسى بن يونس، وحفص بن غياث، ووكيع، وزاد في «العلل»: علي بن مسهر، وغيرهم عن الأعمش، عن إبراهيم، عن علقمة عن عبد الله وهو الصواب. والله أعلم» انتهى وقال في «العلل»: «وهو المشهور، ولعلهما صحيحان، وابن إدريس من الأثبات، ولم يتابع على هذا القول». اهـ. =

ذِكْر البَيَان بأَنَّ الأَعْمَش لَمْ يَكُنْ بالمُنْفَرِد في سَمَاعِ هَذَا الخَبَر مِنْ عَبدِ اللَّهِ بنِ مُرَّةَ دُون غَيْرِه

٩٨ ـ أسند فيه حديث عبد اللَّه بن مسعود المتقدّم، من طريق الأعمش عن إبراهيم، عن علقمة، والراوي عن الأعمش هو عيسى بن يونس، مع اختلاف يسير في اللفظ.

ذِكْرُ خَبَرٍ ثَانٍ يُصَرِّح بِصِحَّة مَا ذَكَرْنَاه

٩٩ ـ عن ابن عباس قال: قَالتْ قُرَيشٌ لليهودِ: أعطُونا شيئًا نسألُ عنهُ هذَا الرَّجُلَ فقالوا: سلوه عن الرُّوحِ. فسَأَلوهُ، فَنَزَلَتْ: ﴿ويسألونك عن الروح قل الروح من أمر ربي وما أوتيتم من العلم إلا قليلاً﴾ [الإسراء: ٨٥]، فَقَالُوا: لَمْ نُؤْتَ من العلمِ نحنُ إلا قَليلاً، وقد أوتينَا التَّوراةَ ومن يُؤْتَ التَّوْراةَ فقد أوتِيَ خيراً كثيرًا؟! فنزلتْ: ﴿قل لو كان البحر مداداً لكلمات ربي﴾ الآية [الكهف: ١٠٩].

زاد شيخنا ـ مقبل بن هادي ـ شفاه الله ومتع به ـ القاسم بن معن، ثم قال ـ حفظه الله ـ: «فالظاهر أن الإمام مسلمًا ذكره ليبين علته» وقد قال قبل ذلك: هذا الحديث من الأحاديث التي لم يجب عنها النووي رحمه الله، والظاهر صحة ما قاله الدارقطني»، وقد بين ـ حفظه الله في المقدمة ـ أن البخاري ومسلمًا قد يذكران الحديث ليبينا علته، وضرب لذلك مثالاً، وذكر قول مسلم في مقدمة صحيحه، وانظر في هذا كتاب «عبقرية الإمام مسلم» للمليباري.

٩٨ ـ **صحيح**: متفق عليه.

٩٩ ـ في سنده داود بن أبي هند وهو ـ وإن كان ثقة إلا أن الآجري نقل عن أبي داود: «إلا أنه خولف في غير حديث»، وقال ابن حبان في «ثقاته» ـ في أثناء كلام طويل ـ: «كان من خيار أهل البصرة، من المتقنين في الروايات إلا أنه كان يهم إذا حدَّثَ من حفظه . . »، ووثقه الحافظ ابن حجر وأشار إلى أنه كان يهم بآخره. ولذلك رواه عبد الأعلى الثقفي عنه، عن عكرمة فأرسله، ولم يذكر ابن عباس، فرواه دون ذكر سؤال قريش، وهو الموافق للرواية المتفق عليها، حيث أن سؤال قريش يفهم منه أن السورة أو الآية مكية، وهي باتفاق أهل السيرة والتأويل مدنية، وقد حاول الحافظ أن يجمع بينهما، فقال ـ رحمه الله ـ: «ويمكن الجمع بأن يتعدد النزول بحمل سكوته في المرة الثانية على توقع مزيد بيان في ذلك، وإن ساغ هذا وإلا فما في الصحيح أصح». انتهى ولعل استغراب الترمذي له بعد تصحيحه، يرجع إلى تفرد داود بإسناده، وإلى غرابة متنه. والله تعالى أعلم.

ذِكْرُ ما يُستحبُّ للمرْءِ مِنْ تَرِك سَرِدِ الأحاديث حَذَرَ قلَّة التعْظِيمِ والتَّوْقيرِ لهَا

١٠٠ ـ أن عائشة قالت: «ألا يُعجبُك أبو هريرة، جاء فجلس إلىٰ جانب حُجرتي يحدِّث عن رسولِ اللَّهِ ﷺ، يُسْمِعُني ذلك، وكنتُ أُسبِّح، فقام قبلَ أن أقْضِيَ سُبْحتي، ولو أدْرَكْتُهُ لردَدْتُ عليهِ، إنَّ رسولَ اللَّهِ ﷺ لم يكُنْ يَسْرُدُ الحديثَ كَسَرْدِكُمْ».

قال أبو حاتم رضي اللَّه عنه: قول عائشة: «لرددت عليه» أرادتْ به سردَ الحديث لا الحديثَ نفسَهُ.

ذِكْرُ الإخْبَارِ عَن إباحَةِ جوابِ المرءِ بالكنايةِ عمَّا يَسْأَلُ وإنْ كان في تلك الحالة مدحُه

١٠١ ـ عن جابرِ بن عبدِ اللَّهِ قال: بينما النبيُّ ﷺ يَقْسِمُ غنيمةً بالجِعِرَّانَةِ[1]، إذ قال له رَجُلٌ: اعدِلْ. فقال النَّبيُّ ﷺ: «يا وَيْلي لَقَدْ شَقِيتُ إنْ لَمْ أَعْدِلْ».

ذِكْرُ الخبَرِ الدَّالِّ على أنَّ العَالِمَ عَليه تَرْكُ التَّصلُّفِ بعلمه ولُزُومُ الافتقارِ إلى اللَّه جلَّ وعَلا في كلِّ حاله

١٠٢ ـ عن ابن عباسٍ، أنَّه تمارَىٰ هو والحُرُّ بن قيس بن حِصنٍ الفَزَارِي في صاحب موسىٰ، فقال ابنُ عبَّاسٍ: هو الخَضِر. فمرَّ بهما أُبيُّ بن كعبٍ، فدعاهُ ابنُ عباسٍ، فقال: يا أبا الطُّفيلِ، هَلُمَّ إلينا، فإنِّي قد تماريْتُ أنا وصاحِبي هذا في صاحِبِ موسَىٰ الَّذِي سأل موسىٰ السَّبيلَ لُقِيّه، فهل سمعتَ رسولَ اللَّهِ ﷺ يقول فيه شيئًا؟ فقال:

---

١٠٠ ـ **صحيح:** أخرجه البخاري معلقًا مجزومًا به، ومسلم موصولاً في صحيحه.

١٠١ ـ **صحيح:** إلاَّ لفظة (يا وَيْلي)، والذي في الروايات الصحيحة (ويلك)، و(ويحك)، ولعل الخطأ من أبي خليفة الفضل بن الحباب الجمحي شيخ ابن حبان، ذكره في «ثقاته»، وله ترجمة في «لسان الميزان» ورجح اتهامه بالنصب، وذكر له حديثين مُنْكَرَيْن، الخطأ فيهما منه. والله تعالىٰ أعلم.

(١) هو موضع قريب من مكة، وهي في الحل، وميقات للإحرام، وهي بكسر الجيم، وتسكين العين والتخفيف، وقد تُكْسر العين وتُشدَّد الراء.

١٠٢ ـ **صحيح:** متفق عليه.

سمعتُ رسولَ اللّهِ ﷺ يقولُ: «بَينما موسَى في مـلأ من بَني إسرائيلَ إذْ جَاءهُ رجلٌ، فـقالَ لَهُ: هل تَعْلَـمُ أحدًا أعلَمَ منْكَ؟ فـقـالَ مُوسَى: لا؛ فـأَوْحَى اللّهُ إلى مـوسَى: بلْ عَبْدُنـا الخَضِرُ. فسألَ مـوسَى السَّبيلَ إلى لُقـيِّه، فجعلَ اللّهُ له الحـوتَ آيةً، وقيلَ لَهُ: إذَا فَقَدْتَ الحوتَ، فارْجِعْ فَإِنَّكَ تَلْقَاهُ، فسارَ موسَى مَا شَاءَ اللّهُ أن يَسيرَ، ثُمَّ قَالَ لفَتَاه: آتنا غَـدَاءَنَا، فقـال لمُـوسَى حين سَأَلَهُ الغَـدَاءَ: أَرَأَيْتَ إذْ أوينا إلَى الصَّـخْـرَةِ فَإنِّي نَسِيتُ الحوتَ وما أَنْسَانِيهُ إلا الشَّيْطَانُ أن أَذْكُرَهُ. وقالَ موسَى لفَتَاهُ: ذَلكَ ما كُنَّا نَبْغي، فارْتَدَّا على آثارهما قَصَصًا، فوجدَا خَضِرًا، وكانَ من شَأْنِهمَا ما قَصَّ اللّهُ في كِتَابِه».

ذكرُ الخَبر الدَّالِّ على إباحَةِ إجابَةِ العالِمِ السائلَ بالأجوبَةِ على سَبيلِ التَّشْبيه والمُقَايَسَة دُونَ الفَصْلِ في القصَّة

١٠٣ ـ عن أبي هُريرةَ قال: جاء رجلٌ إلَى رسولِ اللّه ﷺ فـقالَ: يا مُحَمَّدُ، أرأيتَ جَنَّةً عرضُها السمواتُ والأرضُ، فأينَ النَّارُ؟ فقال النَّبِيُّ ﷺ: «أرأيتَ هذا اللَّـيْلَ قَـدْ كَانَ ثُمَّ لَيسَ شيءٌ أين جُعِلَ؟» قال: اللّه أعلمُ. قال: «فإنَّ اللّهَ يَفْعَلُ ما يَشَاءُ».

ذكرُ الخَبَرِ الدَّالِّ على إباحةِ إعفَاءِ المَسْئولِ عَنِ العِلْمِ عن إجابَةِ السائلِ على الفَوْرِ

١٠٤ ـ عن أبي هُريرَةَ قـال: بينما رسـولُ اللّه ﷺ يُحَدِّثُ القَوْمَ، جـاءهُ أعرابيٌّ، فقالَ: مَتَىٰ السَّاعَةُ؟ فَمَضَىٰ ﷺ يُحَدِّثُ، فقالَ بَعضُ القَوْمِ: سَمِع ما قالَ، وكَرِهَ ما قَالَ. وقال بعضهُمْ بَلْ لَمْ يَسْمَعْ. حَتَّىٰ إذَا قَضَىٰ حَديثَهُ قالَ: «أينَ السَّـائِلُ عن السَّاعَةِ؟» قـال: ها أنا ذا. قـال: «إذَا ضُيِّعَتِ الأمانَةُ، فانْتَظِرِ السَّاعَةَ» قـال: فمَا إضَاعَتُهَا؟ قال: «إذا اسْتَدَّ الأمرُ فانتَظِرِ السَّاعَةَ».

---

١٠٣ ـ منكر: تفرد به عبيد الله بن عبد الله الأصم، وهو مجهول الحال، روىٰ له مسلم ثلاثة أحاديث، عن عمه يزيد لم يتابع علىٰ واحد منها، وحاله غير معروف، قال الحافظ فيه: «مقبول» أي عند المتابعة وإلا فلَيِّن.

١٠٤ ـ الحديث مداره علىٰ فليح بن سليمان الخُزاعي، قال الحافظ في «التقريب»: «صدوق كثير الخطأ»، =

ذِكْرُ الإِبَاحَةِ للعَالِمِ إِذَا سُئِلَ عَنْ الشَّيء أَنْ يُغْضِي عن الإجَابَةِ مُدَّةً ثُمَّ يُجيبَ ابتداءً منْهُ

١٠٥ ـ أسند فيه حديث أنس المتقدم برقم (٨) من طريق حميد عنه.

ذِكْرُ الخَبَر الدَّالِّ عَلى إِبَاحَةِ إِلقَاء العَالِمِ عَلى تلاميذه المَسَائِلَ الَّتي يُرِيدُ أَنْ يُعَلِّمَهُم إِيَّاها ابْتداءً، وحَثِّه إياهُمْ على مثْلِها

١٠٦ ـ عن ابن شهاب قال: أخبرني أنسُ بنُ مالكٍ: أنَّ رسولَ اللَّهِ ﷺ خرجَ حينَ زاغَتِ الشَّمْسُ، فَصَلَّىٰ لهم صلاةَ الظُّهْرِ، فلمَّا سلَّمَ قام على المنبرِ، فذَكَرَ السَّاعَةَ، وذَكَرَ أنَّ قَبْلَهَا أُموراً عِظَامًا، ثم قال: «مَنْ أحبَّ أن يسألَني عن شيءٍ فَلْيَسْأَلْني عنه، فوَاللَّهِ لا تسألوني عن شيءٍ إلا حَدَّثْتُكُمْ بِهِ ما دُمْتُ في مَقَامِي» قال أنس بن مالكٍ: فأكثرَ النَّاسُ البُكاءَ حين سَمِعُوا ذلك من رسولِ اللَّهِ ﷺ، وأَكْثَرَ رسولُ اللَّهِ ﷺ أنْ يَقُولَ: «سَلُوني، سَلُونِي» فقام عبد اللَّهِ بن حُذافَةَ فَقَالَ: مَنْ أَبِي يا رسولَ اللَّهِ؟ قال: «أبوكَ حُذَافَةُ» فلَمَّا أكثرَ رسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ أَنْ يقولَ: «سَلوني» بَرَكَ عُمرُ بن الخطاب عَلَىٰ ركبَتَيْهِ قال: يا رسولَ اللَّهِ، رَضينَا باللَّهِ ربًّا وبالإسلامِ دِينًا، وَبِمُحَمَّدٍ ﷺ رَسولاً. قال: فسكتَ رسولُ اللَّهِ ﷺ حينَ قَالَ عُمرُ ذَلِكَ، ثُمَّ قالَ رسولُ اللَّهِ ﷺ: «والَّذي نَفسي بيده لَقَدْ عُرِضَ عَلَيَّ الجَنَّةُ والنَّارُ آنِفًا في عُرْضِ هذا الحَائِطِ، فَلَم أَرَ كاليَوْمِ فِي الخَيْرِ والشَّرِّ».

= وقال في «الفتح»: «ولم يخرج البخاري من حديثه في الأحكام إلا ما توبع عليه، وأخرج له في المواعظ والآداب وما شاكلها طائفة من أفراده وهذا منها»، وقال أبو حاتم، والنسائي: «ليس بالقوي»، وقال أبو زرعة: «ضعيف» وفي قول: «واهي الحديث» وذكره العقيلي، وابن عدي، وابن الجوزي، والذهبي في جملة الضعفاء، وذكره ابن معين فيمن لا يحتج بحديثهم. والذي في الصحيح: «إذا وُسِّدَ الأمر إلىٰ غير أهله فانتظِر الساعة».

١٠٦ ـ صحيح.

ذكْرُ الخَبَر الدَّالِّ على أنَّ المصطَفَى ﷺ قَدْ كان يَعْرِضُ له الأحْوَالُ في بعض الأحَايِن يُرِيدُ بها إعْلامَ أُمَّته الحُكْمَ فيها لو حَدَثَتْ بَعْدَه ﷺ

١٠٧ ـ عن عائشةَ قالتْ: كان النَّبيُّ ﷺ يَسْمَعُ قِراءَةَ رَجُلٍ في المسْجِدِ، فَقَالَ: «يَرْحَمُهُ اللَّهُ، لَقَدْ أذكَرَني آيةً كنتُ أُنْسيتُهَا».

ذكْرُ الخَبَرِ الدَّالِّ على إبَاحَة اعتِراضِ المُتعلِّمِ عَلَى العَالِمِ فيمَا يُعَلِّمه من العِلْمِ

١٠٨ ـ عن سعيد بن المُسَيِّبِ سمع أبا هريرةَ يَقُولُ: قالَ عُمرُ بن الخطَّابِ رضي اللَّهُ عنهُ: يا رَسُولَ اللَّه، نَعْمَلُ فِي شَيءٍ نَأْتَنِفُهُ، أم فِي شَيءٍ قَدْ فُرِغَ منهُ؟ قال: «بَلْ فِي شيءٍ قَدْ فُرِغَ منهُ» قالَ: فَفِيمَ العَمَلُ؟ قال: «يا عُمرُ، لا يُدْرَكُ ذَاكَ إلاَّ بالعَمَلِ». قال: إذاً نَجْتَهِدُ يا رَسُولَ اللَّهِ.

ذكْرُ الإبَاحَةِ للمَرْءِ أنْ يَسْأَلَ عَنِ الشَّيْءِ وَهُوَ خَبيرٌ بِهِ مِنْ غَيرِ أَنْ يَكُونَ ذَاكَ بِهِ اسْتِهْزَاء

١٠٩ ـ عَنْ أَنَسِ بنِ مَالكٍ قالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَدْخُلُ عَلَيْنَا، وَلِي أخٌ صَغيرٌ يُكْنَى أبا عُمَيْرٍ، فَدَخَلَ عَلَيْنَا رسولُ اللَّهِ ﷺ ذَاتَ يومٍ، فقالَ: «أَبا عُمَيْرٍ، مَا فَعَلَ النُّغَيْرُ؟».

---

١٠٧ ـ صحيح: نقل النووي في «شرح مسلم» (٦/ ٧٦ ـ ٧٧) عن القاضي عياض قوله: «جمهور المحققين على جواز النسيان عليه ﷺ ابتداءً فيما ليس طريقه البلاغ، واختلفوا فيما طريقه البلاغ والتعليم، ولكن مَن جوّز قال: لا يُقر عليه بل لابد أن يتذكره أو يذكره، واختلفوا هل من شروط ذلك الفَوْرُ أم يصح على التراخي قبل وفاته ﷺ. وانظر «الفتح» (٩/ ٨٦).

١٠٨ ـ قال الدارقطني في «العلل»: «يرويه أبو ضمرة ابن عياض، عن الأوزاعي، عن الزهري عن سعيد ابن المسيب عن أبي هريرة عن عمر. وخالفه يحيى القطان، رواه عن الأوزاعي، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب أن عمر. لم يذكر أبا هريرة. وكذلك رواه يونس بن يزيد، عن الزهري.
ورواه الزبيدي، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن عمر.
وخالفهم صالح بن أبي الأخضر، رواه عن الزهري، عن سالم، عن أبيه، عن عمر.
ورواه عقيل عن الزهري مرسلاً، عن عمر. والمرسل أصح».

١٠٩ ـ صحيح.

ذكرُ الإخْبار عمَّا يجبُ على المَرْء من ترك التَّكلُّف في دينِ اللَّه بما تُكُبِّبَ عنْهُ وأُغْضِيَ عن إبدائه

١١٠ ـ عن سعد بن أبي وقَّاص، أنَّ رسول اللَّه ﷺ قال: «إنَّ أعظَمَ النَّاسِ في المُسلمينَ جُرْمًا مَنْ سألَ عن مسألَةٍ لمْ تُحرَّمْ فَحُرِّمَ على المسلمين منْ أجْلِ مَسْألَته».

ذكرُ الخبرِ الدَّالِّ على إباحة إظْهارِ المرْء بعضَ ما يُحْسنُ منَ العلْم إذا صَحَّتْ نيَّتُهُ في إظْهاره

١١١ ـ أنَّ ابن عباس كان يُحدِّثُ أن رجلاً أتىٰ النبي ﷺ فقالَ: يا رسُولَ اللَّه، إنِّي رَأَيْتُ اللَّيْلَةَ في المَنامِ ظُلَّةً تنطُفُ السمن والعَسَلَ، وإذَا النَّاسُ يَتكَفَّفُونَ [منها بأيديهم، فالمُسْتَكْثِرُ والمُسْتَقِلُّ، وأرَىٰ سببًا واصلاً منَ السَّمَاء إلَىٰ الأرض، فَأرَاكَ أخذْتَ به] فَعَلَوْتَ ثُمَّ أخذ به رجلٌ من بَعْدكَ فَعَلا، ثُمَّ أخذَ به رَجُلٌ آخرُ فانقطعَ به، ثُمَّ وُصلَ له فَعَلا. قال أبو بَكْرٍ: يا رسولَ اللَّه، بأبي أنتَ، واللَّه لَتَدَعَنِّي فلأعْبُرُهُ فقَالَ النَّبيُّ ﷺ: «عبِّرْ». قالَ أبو بكرٍ: أمَّا الظُّلَّةُ: فَظُلَّةُ الإسلامِ، وأمَّا الذِّي ينطفُ من السَّمْنِ والعَسَلِ فالقرآنُ حَلاوتُه ولِينُهُ، وأمَّا ما يَتكَفَّفُ النَّاسُ من ذَلكَ، فالمُسْتَكْثِرُ [منَ القُرآن] والمُسْتَقِلُّ، وأمَّا السَّببُ الواصلُ من السَّماء إلىٰ الأرضِ، فالحقُّ الذي أنتَ عليْه، أخذْتَهُ فَيُعْليكَ اللَّهُ، ثُمَّ يأخذ به رجلٌ من بعدكَ فَيَعْلو به، ثم يأخُذُ به رجلٌ آخر فيعْلُو بِهِ، ثم يأخذ به رَجُلٌ آخر فينْقَطعُ بِهِ، ثُمَّ يُوصَلُ لَهُ، فيَعْلُو، فأخْبِرْني يا رسُولَ اللَّه، بأبِي أنتَ وأُمِّي أصبتُ أمْ أخطأْتُ؟ قال رسول اللَّه ﷺ: «أصبْتَ بعْضًا وأخطأتَ بعضًا» قال: واللَّهِ يا رسولَ اللَّهِ لَتُخبِرَنِّي بالَّذِي أخطأتُ، قال: «لا تُقْسِم».

---

١١٠ ـ **صحيح**: من حديث الزهري، عن عامر بن سعد بن أبي وقاص، عن أبيه، ورواه عن الزهري إبراهيم بن سعد، وابن عيينة، ومعمر، وعقيل، ويونس، وتفرد بشر بن بكر التِّنِّيسيُّ بروايته عن الأوزاعي عن الزهري، قال مسلمة بن القاسم الأندلسي: «يروي عن الأوزاعي أشياءً تفرد بها».
وقال الحافظ: «ثقة يغرب». وقد رواه ابن حبان هنا من طريق بشر هذا. والله تعالىٰ أعلم.

١١١ ـ **صحيح**: متفق عليه. انظر الاختلاف حول صحابي هذا الحديث هل هو ابن عباس أمْ أبو هريرة «الفتح» (١٢/ ٤٣٣)، و«تحفة الأشراف» (٥/ ٦١ ـ ٦٢) و(١٠/ ١٣٨ ـ ١٣٩).

ذِكْرُ الحُكْمِ فيمَنْ دَعَا إلى هُدًى أوْ ضَلالَةٍ فاتُّبِعَ عليه

١١٢ ـ عن أبي هريرة أنَّ رسولَ اللَّهِ ﷺ قال: «مَنْ دعَا إلَى هُدًى، كانَ لهُ منَ الأجْرِ مثْلُ أُجُورِ مَنْ تَبعَهُ لا ينقُصُ منْ أُجُورِهِمْ شيءٌ، ومن دعَا إلى ضَلالةٍ، كانَ عَلَيْه منَ الإثْمِ مثْلُ آثامِ مَنْ تَبعَهُ لا يَنْقُصُ ذَلكَ منْ آثامِهِمْ شيْئًا».

ذِكْرُ البَيَانِ بأنَّ على العَالِمِ أن لا يُقَنِّطَ عِبَادَ اللَّه عن رحمةِ اللَّه

١١٣ ـ ... سمعت أبا هريرة يقول: مرَّ رسول اللَّهِ ﷺ علىٰ رهطٍ من أصحابِهِ وهُمْ يضْحَكُونَ، فقال: «لَو تعلَمُونَ مَا أعلَمُ، لَضَحكْتُمْ قليلاً، ولَبَكَيْتُم كثيراً» فأتاهُ جبريلُ فقال: «إنَّ اللَّهَ يقولُ لَكَ: لِمَ تُقَنِّطُ عِبادِي؟» قال: فرجع إلَيْهِمْ فقالَ: «سَدِّدوا وقَارِبُوا وَأَبْشِروا».

ذِكْرُ إباحَةِ تأليفِ العَالِمِ كُتُبَ اللَّه عز وجل

١١٤ ـ عن زيدِ بن ثابت قال: «كنَّا عندَ رسولِ اللَّهِ ﷺ نُؤَلِّفُ القُرآنَ من الرِّقَاعِ».

---

١١٢ ـ **غريب**: من حديث أبي هريرة تفرد به العلاء عن أبيه، والعلاء مختلف فيه، وتفرد به إسماعيل ابن جعفر عن العلاء، ولا ينظر لمتابعة عبد العزيز بن أبي حازم لإسماعيل، ففيها أبو مروان محمد ابن عثمان العثماني، قال ابن حبان: «يخطىء ويخالف»، وقال الحاكم: «في حديثه بعض المناكير»، ولم يتابعه أحد في روايته عن ابن أبي حازم، فرجع الحديث إلىٰ إسماعيل ابن جعفر، وحديثه في متابعات مسلم، ورواه مالك في «موطئه» بلاغًا عن رسول الله ﷺ، معضلاً.

١١٣ ـ **صحيح**: دون قصة ضحك الصحابة، ومرور النبي ﷺ، وكذا دون قصة إتيان جبريل للنبي ﷺ وإبلاغه إنكار الله ـ تعالىٰ ـ عليه إلىٰ آخر الحديث فإنما تفرد بهذه الزيادات الربيع بن مسلم الراوي عن محمد بن زياد القرشي الجمحي مولاهم، عن أبي هريرة.

وقد رواه حماد بن سلمة، عن محمد بن زياد القرشي دونها واقتصر علىٰ قوله ﷺ: «لو تعلمون ما أعلم لضحكتم قليلاً، ولبكيتم كثيراً ولكن سددوا وقاربوا وأبشروا»، وإن كان أبو داود قال في الربيع: «هو أروىٰ الناس عن محمد بن زياد»، فإن الإمام أحمد قال: «ليس أحد أروىٰ عنه ـ أي عن محمد بن زياد ـ من حماد بن سلمة، ولا أحسن حديثًا»، وتأيد ذلك بأن الطرق الأخرىٰ عن أبي هريرة جاءت موافقة لحماد بن سلمة، ولم يُتَابَعْ الربيع علىٰ زياداته. والله أعلم.

١١٤ ـ **منكر**: مداره علىٰ يحيىٰ بن أيوب الغافقي المصري، ولم يتابع عليه، وقد عرفت ما في يحيىٰ كما في الحديث (٧٧)، ويضاف قول النسائي: «له مناكير، ليس بالقوي»، وقول ابن سعد: «منكر الحديث»، وغيرهما.

ذِكْرُ الحَثِّ على تَعْليم كتابِ اللَّه، وإن لم يَتعلَّمِ الإنْسَانُ بالتَّمَامِ

١١٥ ـ . . . سمعت عُقبة بن عامرٍ الجُهَنيَّ يقول: خرج رسول اللّه ﷺ ونحنُ في الصُّفَّة، فقال: «**أيُّكُمْ يُحبُّ أن يغدُوَ إلى بُطْحانَ أو العَقيق، فيأتي كُلَّ يوم بناقتَيْن كَوْمَاوَيْنِ زَهْراوين، يأخُذُهُما في غيرِ إثْمٍ ولا قَطيعَة رحمٍ؟**» قالوا: كُلُّنا يا رسول اللّه يحبُّ ذلكَ. فقالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**فلأنْ يغدُو أحَدُكُمْ إلى المَسْجد فيَتَعلَّمَ آيتين منْ كتَابِ اللَّه خيرٌ لَهُ مِنْ ناقَتَيْنِ، وثَلاثٌ خيرٌ مِنْ ثلاث، وأَرْبَعٌ خيرٌ مِنْ عدادهنَّ من الإبلِ**».

قال أبو حاتم: هذا الخبر أُضمِرَ فيه كلمةٌ، وهي: «لو تَصَدَّقَ بِهَا» يريدُ بقوله: «**فيتعلَّم آيتينِ من كتابِ اللَّه خير مِنْ ناقتين، وثلاث**» لو تصدَّقَ بها، لأن فضل تعلُّم آيتين من كتاب اللّه عز وجل أكبر من فضل ناقتين وثلاثٍ، وعِدادهنَّ من الإبلِ لو تَصدَّق بها، إذ مُحالٌ أن يُشبَّه من تعلم آيتين من كتاب اللّه في الأجر بِمَنْ نالَ بعضَ حُطامِ الدُّنيا. فَصَحَّ بما وصَفْتُ صِحَّةُ ما ذكرتُ.

١١٦ ـ عن أبي أمامة قال: قال رسول اللّه ﷺ: «**تَعلَّموا القُرآنَ، فإنَّهُ يأتي يوم القيامَة شافعًا لأصحابه، وعَليْكُمْ بالزَّهْراوَيْنِ: البقرة وآل عمرانَ، فإنَّهما تأتيان يومَ القيامَة كأنَّهُمَا غمَامتَانِ أو كأنَّهما غيايتَان، أو فرقَان من طَيْرٍ تحاجَّان عن أصحابهِمَا، وعليْكُم بسورةِ البقرَة، فإنَّ أخذَهَا بركَةٌ، وترْكَهَا حَسْرَةٌ، ولا يستَطيعُهَا البَطَلَةُ**».

---

١١٥ ـ تفرد به مُوسى بنُ عُلَي بن رباح عن أبيه، وقد وثقه غير واحد، وقال ابن معين: «لم يكن بالقوي»، وقال ابن عبد البر: «ما انفرد به فليس بالقوي»، وقال الحافظ في «التقريب»: «صدوق ربما أخطأ»، والحديث ذكره مسلم متابعًا لحديث الباب، وذكره الطبراني في «الأوسط» في سياق تفردات موسى بنُ عُلي بن رباح، عن أبيه (٣١٨٦).

١١٦ ـ **سند ضعيف**: فيه عنعنة يحيى بن أبي كثير، وقد اختلف عليه:

فرواه علي بن المبارك، وأبان بن يزيد، عن يحيى بن أبي كثير، عن زيد عن أبي سلام، عن أبي أمامة، مرفوعًا.

ورواه هشام، عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلام، عن أبي أمامة مرفوعًا، وهو الصواب والله أعلم.

ورواه سعيد بن أبي هلال، عن يحيى بن أبي كثير، عن زيد بن سلام، عن أبي أمامة، مرفوعًا،
ورواه معمر، عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة، عن أبي أمامة.

ذِكْرُ الإخبار عمَّا يَجِبُ على المَرْءِ منْ تَعَلُّمِ كِتَابِ اللَّه جلَّ وعَلا واتِّباعِ ما فيه عِندَ وُقُوعِ الفِتَنِ خاصَّةً

١١٧ ـ عن حُذيفَةَ قال: قلتُ: يا رسولَ اللَّهِ، هلْ بَعْدَ هذا الخَيْرِ الَّذي نحنُ فيهِ منْ شَرٍّ نَحْذَرُهُ؟ قال: «يا حُذَيْفَةُ، عَلَيْكَ بكِتَابِ اللَّهِ فَتَعَلَّمْهُ، واتَّبِعْ ما فيه خيراً لَكَ».

ذِكْرُ البَيانِ بأنَّ منْ خَيْرِ النَّاسِ مَنْ تَعَلَّمَ القُرآنَ وعلَّمَهُ

١١٨ ـ عن عُثمان قال: قالَ رسولُ اللَّهِ ﷺ: «خَيرُكم من تعَلَّمَ القُرآنَ وَعَلَّمه».

= وقد اتُّهم يحيىٰ بن أبي كثير بالتدليس، ولم يصرح بالتحديث، وممن اتهمه بالتدليس: النسائي، والعقيلي، وقال العلائي: «كثير التدليس، وهو مكثر من الإرسال أيضًا»، وقال ابن معين: «لم يسمع ابن أبي كثير من زيد بن سلام»، وقد جزم أبو حاتم بسماعه منه، وقال أحمد: «ما أشبهه»، وأما جده أبي سلام فقد قال حسين المعلم: أخرج إلينا يحيىٰ بن أبي كثير صحيفة لأبي سلام فقلنا له: سمعت من أبي سلام؟ قال: لا، قلت: من رجل سمعه من أبي سلام؟ قال: لا، قلت ـ المحقق ـ: وقد نفىٰ غيره السماع من أبي سلام. وقال الذهبي في «الميزان»: «روايته عن زيد بن سلام منقطعة؛ لأنها من كتاب وقع له». وأثبت أصحابه هشام الدستوائي قاله: أحمد وابن المديني وابن معين (انظر علل الترمذي ص٦٧٧).

وقد رواه مسلم من طرق عن أبي توبة الربيع بن نافع، عن معاوية بن سلام، عن أخيه زيد، عن أبي سلام، عن أبي أمامة مرفوعًا، وهو الصحيح والله تعالىٰ أعلم.

ولذلك قال الطبراني في «الأوسط» (٤٦٨): لم يرو هذا الحديث عن زيد إلا معاوية بن سلام»، فلعل يحيىٰ أخذه منه، ثم أسقطه، ثم رواه عن زيد مباشرة، فقد قال همام: «ما رأيت أصلب وجهًا من يحيىٰ بن أبي كثير، كُنَّا نحدثه بالغَدَاة فيروحُ بالعَشي فيحدثناه»، أو يسقط معاوية بن سلام، وزيداً، ويرويه مباشرة عن أبي سلام، كما في طريق هشام الدستوائي.

١١٧ ـ منكر: مخالف لسياق الحديث الصحيح الثابت عن حذيفة رضي الله عنه، ولعله من أوهام عثمان بن أبي شيبة، عن جرير بن عبد الحميد، ثم أنه لا يعرف لجرير رواية عن مسعر. والله أعلم، ثم أن جريراً كان في آخر عمره يهم من حفظه، قاله الحافظ في «التقريب»، وعبد الله بن الصامت مختلف فيه.

وحديث حذيفة الصحيح شامي المخرج كما هو عند الشيخين وغيرهما، فكيف ذهب إلىٰ البصرة حيث عبد الله بن الصامت، ثم الكوفة حيث عمرو بن مرة، ومسعر بن كدام، وجرير، وعثمان، ثم الموصل حيث أبي يعلىٰ، ثم بست ـ في أفغانستان ـ حيث ابن حبان، كل ذلك في مجالس لا تحوي إلا من ذكرت، فلا متابع لأي أحد منهم، فهذا الحديث مما تفرد ابن حبان به بهذا الإسناد والله تعالىٰ أعلم.

١١٨ ـ صحيح: وانظر الخلاف بين شعبة، وسفيان الثوري في سند هذا الحديث في «التتبع» للدارقطني، =

قال أبو عبد الرحمن: فهذا الذي أقعدني هذا المقعد.

ذِكْرُ الأَمْرِ باقْتِناءِ القُرْآنِ مَعَ تَعْلِيمِه

١١٩ ـ . . . سمعتُ عُقْبَةَ بنَ عَامِرٍ يقول: قال رسولُ اللَّهِ ﷺ: «تَعَلَّمُوا القُرْآنَ واقْتَنُوهُ، فَوَالَّذِي نَفْسِي بيدِهِ لَهُو أَشَدُّ تَفَصِّيًا من المَخَاضِ في العُقُلِ».

= وتعليق شخينا مقبل بن هادي عليه (الحديث الثلاثون بعد المائة)، و«العلل» للدارقطني (٣/ ٥٣)، وقد رجح بعد ما ساق طرقه سند شعبة فقال ـ رحمه الله ـ: «وأصحها حديث علقمة بن مَرْثد، عن سعد بن عبيدة، عن أبي عبد الرحمن، عن عثمان، عن النبي ﷺ»، وقد صحح الترمذي الطريقين، وأخرجهما في جامعه، ولكنه رجح طريق سفيان واعتبر أن شعبة قد زاد في إسناده سعداً، وكذا رجح ابن المديني وابن بشَّار رواية سفيان.

وقد جمع يحيىٰ بن سعيد القطان بين الثوري وشعبة في إسناد هذا الحديث وساق إسناده عنهما عن علقمة بن مرثد، عن سعد بن عبيدة، عن أبي عبد الرحمن السلمي، عن عثمان، عن النبي ﷺ، وهذا مما خطأ فيه الأئمة يحيىٰ القطان، وحكموا بأنَّه حمل روايةَ الثوري علىٰ رواية شعبة، وهو إنما يخالفه في هذا الحديث. فإن أصحاب الثوري لا يذكرون في هذا الحديث «سعد بن عبيدة» في إسناده عن الثوري، وإنما يذكره فقط أصحاب شعبة، عن شعبة.

وقال ابن عدي: «يقال: لا يعرف ليحيىٰ بن سعيد خطأ غيره».

وقال أبو يعلىٰ في «الإرشاد»: «ويحيىٰ القطان ـ هو إمام وقته ـ جمع بين الثوري وشعبة، وجعل فيه سعد بن عبيدة».

وقد اعتمد البخاري الطريقين، فأدخلهما في صحيحه، ولكنه جعل في صدر الباب طريق شعبة ثم أتبعه بطريق سفيان، وقال الحافظ في «الفتح»: «ورجح الحفاظ رواية الثوري، وعدوا رواية شعبة من المزيد في متصل الأسانيد. . فكأن البخاري ترجح عنده أنهما جميعًا محفوظان، فيحمل علىٰ أن علقمة سمعه أولاً من سعد ثم لقي أبا عبد الرحمن فحدثه به، أو سمعه مع سعد من أبي عبد الرحمن فثبته فيه سعد. . » اهـ.

ثم قال الحافظ: «. . . وقد قال أحمد: حدثنا حجاج بن محمد عن شعبة، قال: لم يسمع أبو عبد الرحمن السلمي من عثمان، وكذا نقله أبو عوانة في صحيحه عن شعبة ثم قال: «اختلف أهل التمييز في سماع أبي عبد الرحمن من عثمان، ونقل ابن أبي داود عن يحيىٰ بن معين مثل ما قال شعبة. . ». اهـ.

قلت: قال البخاري في «التاريخ الكبير»: «سمع من عثمان».

وقال الذهبي في «طبقات القراء الكبار»: «وقول حجاج عن شعبة أن أبا عبد الرحمن لم يسمع من عثمان بن عفان ـ رضي الله عنه ـ ليس بشيء فقد ثبت لقيه لعثمان» اهـ.

والحديث أدخله الخلال في كتاب «العلل» له وأشار إلىٰ سبب علته فذكر قول شعبة: «لم يسمع أبو عبد الرحمن من عثمان، ولا من عبد الله، ولكن قد سمع من علي».

وانظر كلام التِرمِذي في «جامعه» (٢٩٠٨)، وكذا المزي في «تحفة الأشراف» (٧/ ٢٥٧).

١١٩ ـ تفرد به عَلِيّ بن رباح عن عقبة بن عامر، وقد صح الحديث عن ابن مسعود وأبي موسىٰ بلفظ: =

ذِكْرُ الزَّجْرِ عَنْ أَنْ لا يَسْتَغْنِيَ المَرْءُ بِما أُوتِيَ مِنْ كتابِ اللَّه جَلَّ وعَلا

١٢٠ ـ عن سعدِ بن أبي وقَّاص، عن رسولِ اللَّهِ ﷺ قالَ: «لَيْسَ مِنَّا مَنْ لَمْ يَتَغَنَّ بالقُرْآنِ»

قال أبو حاتم: معنى قوله ﷺ: «ليس منَّا» في هذه الأخبار يريد: ليس مثلنا في استعمال هذا الفعل، لأنَّا لا نفعله، فمن فعلَ ذلكَ: فليس مثلنا[1].

«استذكروا»، و«تعاهدوا»، وأَمَّا لفظة: «واقْتَنُوهُ» فلم أرها إلا في هذا الحديث، وجاءت برسم «وتَقَنَّوْهُ» في حديث لم يصح موقوفًا ولا مرفوعًا، وهي بمعنى واقتنوه، أي اقتنوه كما تقتنوا الأموال، أي اجغلوه مالكم، وانظر «فضائل القرآن» لابن كثير.

وقد أورد الطبراني الحديث في «الأوسط» (٣١٨٧) ضمن غرائب شيخه بكر بن سهل الدمياطي، عن عبد الله بن صالح، عن موسى بن عُلَي، عن أبيه، والله المستعان.

١٢٠ ـ مداره على ابن أبي نهيك وهو مجهول العين.

قال ابن أبي حاتم في «العلل» (٥٣٨): «قال أبو زرعة: في كتاب الليث في أصله سعيد بن أبي سعيد، ولكن لقن بالعراق عن سعد.

وقال الدارقطني في «العلل» (٤/ ٣٨٧): «حديث يرويه ابن أبي مليكة واختلف عنه، فرواه عمرو ابن دينار، وابن جريج، وسعيد بن حسان المخزومي المكي، وحسام بن مصك، وعمر بن قيس، والليث بن سعد، عنه، عن ابن أبي نهيك، عن سعد، واختلف عن الليث في ذكر سعد بن أبي وقاص، فأما الغرباء عن الليث فرووه عنه على الصواب. وأما أهل مصر فرووه وقالوا: عن سعيد ابن أبي سعيد كان سعد. ومنهم من قال: عن سعيد أو سعد. وقال قتيبة: عن الليث عن رجل، ولم يسم سعداً ولا غيره. ثم ذكر ـ رحمه الله ـ أوجه الاختلاف على ابن أبي مليكة، وابن جريج، ثم قال في آخر كلامه في «الجزء الساقط» من السؤال (٩/ ٤٠٧):

«وهو وهم، والصواب قول عمرو بن دينار وابن جريج، عن ابن أبي مليكة، عن ابن أبي نهيك، عن سعد»، وانظر ما في سنن أبي داود (١٤٦٩)، وتعليق البوصيري في «مصباح الزجاجة»، و«أطراف الغرائب» للدارقطني «مسند سعد»، و«المنتخب من العلل» للخلال لابن قدامة الحديث رقم (٤٦)، والحديث أصله في الصحيحين من حديث أبي هريرة، وانظر «التتبع» للدارقطني. والله المستعان.

(١) قال الشيخ أحمد شاكر: «وهو تأول بعيد، سبقه إليه وكيع في رواية «المسند»، وقد رجحنا هناك ما ذهب إليه الشافعي وغيره، بأن معناه تحسين القراءة وترقيتها. وانظر أيضًا كلام الخطابي في ذلك في «معالم السنن».

ذِكْرُ وصْفِ مَنْ أُعْطِيَ القُرآنَ والإيمَانَ أَوْ أُعطِيَ أحَدَهُمَا دُونَ الآخَرِ

١٢١ ـ عن أبي موسىٰ، عن النبي ﷺ قال: «مَثَلُ مَنْ أُعطِيَ القُرآنَ والإيمانَ كَمَثَلِ أُتْرُجَّةٍ طيِّبِ الطعمِ، طيِّبِ الريحِ، ومثلُ مَنْ لَمْ يُعطَ القُرآنَ ولَمْ يُعطَ الإيمانَ كمثلِ الحَنْظلةِ مُرَّةِ الطَّعمِ، لا ريحَ لَهَا، ومثلُ مَنْ أُعطِيَ الإيمانَ ولمْ يُعطَ القرآنَ كَمثَلِ التَّمْرَةِ طيِّبَةِ الطَّعمِ ولا ريحَ لها، ومثلُ من أُعطِي القُرآنَ ولم يُعطَ الإيمانَ، كَمَثَلِ الرَّيْحانَةِ مُرَّةِ الطَّعْمِ طيِّبَةِ الرِّيحِ».

ذِكرُ نَفْيِ الضَّلالِ عن الآخذِ بالقُرآنِ

١٢٢ ـ عن أبي شُرَيْحٍ الخُزَاعِي، قال: خَرَجَ عَلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: «أَبْشِروا وأَبْشِرُوا، أَلَيْسَ تَشْهَدونَ أَنْ لا إلهَ إلا اللَّهُ، وأَنِّي رسولُ اللَّهِ؟» قالوا: نَعَمْ[1]، قَالَ: «فَإِنَّ هَذَا القُرآنَ سَبَبٌ طَرْفُهُ بِيَدِ اللَّهِ وطَرَفُهُ بِأَيْدِيكُمْ فَتَمَسَّكُوا بِهِ، فَإِنَّكُمْ لَنْ تَضِلُّوا، وَلَنْ تَهْلِكُوا بَعْدَهُ أَبَدًا».

---

١٢١ ـ **سنده غريب جداً**: تفرد به ابن حبان، عن عمران بن موسىٰ بن مجاشع، عن العباس بن الوليد النَّرْسي، عن المعتمر بن سليمان، عن عوف، عن قسامة بن زهير، عن أبي موسىٰ، رفعه.
قال الشيخ أحمد شاكر: «لم أجده في شيء من الدواوين من هذا الوجه»، وهو معروف من حديث قتادة، عن أنس، عن أبي موسىٰ، ورواه عن قتادة: شعبة، وهمام، وأبو عوانة، وأبان ابن يزيد العطار، وسعيد بن أبي عروبة، ومعمر بن راشد، وأبو هلال الراسبي وهو في الصحيحين من طريق همام وشعبة.

١٢٢ ـ **منكر**: أخطأ فيه أبو خالد الأحمر فجعله من مسند أبي شريح، وقال ابن أبي حاتم في «العلل» (١٦٥٣):
«سمعت أبي وسئل عن حديث أبي خالد الأحمر، عن عبد الحميد بن جعفر، عن سعيد بن أبي سعد، عن أبي شريح، عن النبي ﷺ، فذكر الحديث فقال:
ورواه الليث عن سعيد المقبري، عن نافع بن جبير، قال النبي ﷺ.. مرسلاً، قال أبي: هذا أشبه قد أفسد الحديثين». وقال ابن عدي في «الكامل»: «وإنما أُتي من سوء حفظه فيغلط ويخطئ..».

(١) الوجه أن يقال: (بلىٰ) كما في «مختصر قيام الليل» للمروزي، و«مجمع الزوائد»، وإن كان ما هنا له وجه، انظر المغني، أداة (نعم).

ذِكْرُ إِثْبَاتِ الهُدَى لِمَنْ اتَّبَعَ القُرآنَ والضَّلالَةِ لِمَنْ تَرَكَهُ

١٢٣ ـ عن يزيد بن حيَّان، عن زيدِ بن أَرْقَمُ، قال: دَخَلْنَا عَلَيْهِ فَقُلْنَا لَهُ: لَقَدْ رَأَيْتَ خَيْرًا، صَحِبْتَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَصَلَّيْتَ خَلْفَهُ؟ فقال: نَعَمْ، وَإِنَّهُ ﷺ خَطَبَنَا فَقَالَ: «**إِنِّي تَارِكٌ فِيكُمْ كِتَابَ اللَّهِ، هُوَ حَبْلُ اللَّهِ، مَنِ اتَّبَعَهُ كَانَ عَلَى الهُدَى، وَمَنْ تَرَكَهُ كَانَ عَلَى الضَّلَالَةِ**».

ذِكْرُ البَيَانِ بأَنَّ القرآنَ مَنْ جَعَلَهُ إِمَامَهُ بِالعَمَلِ قَادَهُ إلى الجَنَّةِ وَمَنْ جَعَلَهُ وَرَاءَ ظَهْرِهِ بِتَرْكِ العَمَلِ سَاقَهُ إِلَى النَّارِ

١٢٤ ـ عن جابر، عن النَّبِي ﷺ قَالَ: «**القُرْآنُ شَافِعٌ مُشَفَّعٌ، وَمَاحِلٌ مُصَدَّقٌ، مَنْ جَعَلَهُ إِمَامَهُ، قَادَهُ إِلَى الجَنَّةِ، وَمَنْ جَعَلَهُ خَلْفَ ظَهْرِهِ، سَاقَهُ إِلَى النَّارِ**».

١٢٣ـ هو جزء من حديث طويل، ذكره مسلم في أصل الباب من طريق أخرىٰ. وأما حديثنا هذا فقد تفرد به حسان بن إبراهيم، عن سعيد بن مسروق، عن يزيد بن حيان، به.

ورواه إسماعيل بن إبراهيم، وجرير، ومحمد بن فضيل، ثلاثتهم، عن أبي حيان، عن يزيد بن حيان به.

وتفرد حسان بلفظة: «وهو حبل الله، من اتبعه كان علىٰ الهدىٰ، ومن تركه كان علىٰ الضلالة».

ولذلك لم يذكرها مسلم في أصل الباب، بل ذكرها في آخر الباب مشيراً إلىٰ تفرد حسان بما ذكرنا. والله تعالىٰ أعلم.

وحسان بن إبراهيم، قال النسائي: «ليس بالقوي»، وقال ابن عدي: «قد حَدَّثَ بأفرادات كثيرةٍ، وهو عندي من أهل الصِّدْق، إلا أنه يغلط في الشيء، وليس ممَّن يُظَنُّ به أنه يتعمد في باب الرواية إسناداً أو متنًا. وإنما هو وهمٌ منه، وهو عندي لا بأس به»، وقال العقيلي: «في حديثه وهم»، وقال ابن حبان: «ربما أخطأ»، وكان يخطئ فيظن أن أبا سفيان السعدي هو سعيد بن مسروق والد الثوري، وذلك توهمًا منه، وقال الحافظ: «صدوق يخطئ»، فمثله لا يتحمل تفرده. والله أعلم.

١٢٤ ـ الصواب وقفه علىٰ ابن مسعود، فقد اختلف فيه علىٰ الأعمش:

فرواه عبد الله بن الأجلح، عنه، عن أبي سفيان، عن جابر مرفوعًا، كما في حديث الباب.

ورواه ابن الأجلح أيضًا، عنه، عن المعلىٰ الكندي، عن ابن مسعود قوله كما عند البزار، وهذا منقطع، أو سقط في الإسناد، أو وهم من البزار مخرجه. والله أعلم.

ورواه الربيع بن بدر، عنه، عن أبي وائل، عن عبدالله.

ورواه الربيع بن بدر، عنه، عن أبي وائل عن حذيفة.

والربيع متروك.

=

قال أبو حاتم: هذا خبرٌ يوهِم لفظُهُ مَنْ جَهَلَ صناعةَ العلم أن القرآنَ مجعولٌ مربوبٌ، وليس كذلك، لكن لفظه مما نقول في كتبنا: إن العرب في لغتها تُطلِقُ اسم الشيء على سببه، كما تُطلِقُ اسمَ السبب على الشيء، فلما كان العمل بالقرآن قاد صاحبه إلى الجنة أُطْلِقَ اسم ذلك الشيء الذي هو العمل بالقرآن على سببه الذي هو القرآن، لا أنَّ القرآن يكون مخلوقًا.

ذِكْرُ إباحَةِ الحَسَدِ لِمَنْ أُوتِيَ كِتَابَ اللَّه تعالى فقامَ بِهِ آناءَ اللَّيلِ والنَّهارِ

١٢٥ ـ عَنْ سَالِمٍ عن أَبِيهِ، أنَّ النَّبيَّ ﷺ قَالَ: «**لا حَسَدَ إلا في اثْنَتَيْن: رَجُلٌ آتاهُ اللَّهُ القُرْآنَ، فَهُوَ يَقُومُ بِهِ آناءَ اللَيْلِ وآَنَاءَ النَّهَارِ، وَرَجُلٌ آتاهُ اللَّهُ مَالاً فَهُوَ يُنْفِقُ مِنْهُ آنَاءَ اللَّيْلِ وآنَاءَ النَّهَارِ**».

ذِكْرُ البَيَانِ بأنَّ قَوْلَهُ ﷺ: «فَهُوَ يُنْفِقُ مِنْهُ آناءَ اللَّيلِ وآناءَ النَّهَارِ» أرادَ بِهِ: فَهُوَ يَتَصَدَّقُ بِهِ

١٢٦ ـ أسند فيه حديث ابن عمر المتقدم برقم (١٢٥) وفيه: «**فتصدق به أناء... إلخ الحديث**».

= وقال أبو حاتم: «هذا خطأ، وإنما رواه الأعمش، عن المعلى، عن عبد الرحمن بن يزيد، عن عبد الله موقوفًا، والربيع بن بدر لا يشتغل به ولا بروايته». اهـ.

وقال الدارقطني في «العلل»:

«والصحيح عن مُعلى الكندي، عن محمد بن عبد الرحمن بن يزيد، عن أبيه عن عبد الله. . . .

ثم ذكر سند حديث جابر، ثم قال ـ رحمه الله ـ: والصحيح عن ابن مسعود موقوف».

قلت: وسنده ضعيف أيضًا، لجهالة المعلى الكندي. والله أعلم.

١٢٥ ـ صحيح: متفق عليه.

ذكرُ الخبر المُدْحض؛ قولَ مَنْ زَعَمَ أنَّ الخُلفاءَ الرَّاشدينَ والكبارَ منَ الصَّحابَة غيرُ جائزٍ أَنْ يَخْفَى عليْهم بعضُ أَحْكَامِ الوُضُوءِ والصَّلاة

١٢٧ ـ عن زيد بن خالدٍ الجُهَني: أنَّهُ سَأَلَ عُثْمانَ بنَ عفَّانَ عَنْ الرَّجُلِ إذا جامَعَ ولَمْ يُنْزِلْ؟ فقَالَ: لَيْسَ عَلَيْهِ شيء. ثُمَّ قَالَ عُثْمَانُ: سَمِعْتُهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. قالَ: فَسَأَلْتُ بَعْدَ ذَلِكَ عَلِيَّ بن أبي طَالِبٍ، والزُّبَيْرَ بنَ العَوَّامِ، وطَلْحَةَ بن عُبَيْدِ اللَّه، وأُبَيَّ بن كَعْبٍ، فَقَالُوا مِثْلَ ذَلكَ. قالَ أبُو سَلَمَةَ: وَحَدَّثَنِي عُرْوَةُ بنُ الزُّبَيْرِ، أَنَّهُ سَأَلَ أَبَا أَيُّوب الأَنْصَارِي، فقَالَ مِثْلَ ذَلكَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ».

❊ ❊ ❊

---

١٢٧ ـ **صحيح**: منسوخ بحديث عائشة الذي سيورده المؤلف في كتاب الطهارة برقم (١١٧٥)، وما بعده.

٥. كتاب الإيمان

١ ـ بَابُ الفطْرَة

١٢٨ ـ عن أبي هُريرة، عـن النَّبيِّ ﷺ قَالَ: «كُلُّ مَوْلُود يُولَدُ عَلَـي الفطْرَة، فَأَبَواهُ يُهَـوِّدَانه ويُنَصِّـرَانه ويُمَـجِّسَانه [كَمَـا تَنْتـجُونَ إِبلَكُمْ هَذه هَلْ تُحسُّـونَ فيـهَـا منْ جَدْعَـاءَ؟»ثم يقول أبو هُريرة: فـاقْرَؤوا إِنْ شِئْتُمْ: ﴿فطرة اللَّهِ التي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا لا تبديل لخلق اللَّهِ﴾] (١).

ذِكْرُ إِثْبَاتِ الأَلِفِ بَيْنَ الأَشْيَاء الثَّلاثَة الَّتي ذَكَرْنَاهَا

١٢٩ ـ أسند فيـه حـديث أبي هريرة المتـقدم برقم (١٢٨) من طريق الليث، عن يحيىٰ بن سعيد، عن سهيل، عن أبيه عنه، وجعل بين الأشياء أداة (أو) بدلاً من الواو العاطفة. وهو صحيح.

ذِكْرُ الخَبَرِ المُدْحِضِ؛ قولَ مَنْ زَعَمَ أَنَّ هَذَا الخَبرَ تَفَرَّدَ بِهِ حُمَيْدُ بنُ عَبْدِ الرَّحْمنِ

١٣٠ ـ أسند فيه حديث أبي هريرة المتقدم برقم (١٢٨) من طريق ابن المسيب عنه.

---

١٢٨ ـ صحيح: قال الدارقطني في «العلل» (٨/ ٢٨٨): «يرويه الزهري، واختلف عنه فرواه الأوزاعي، ومعاوية بن سلام، وزيد بن المسور، عن الزهري، عن حميد، عن أبي هريرة.
ورواه معمر والزبيدي، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة.
ورواه يونس عن الزهري، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، ويشبه أن يصح الأقاويل». اهـ.

(١) ما بين المعكوفتين من حديث ابن المسيب عنه.

قلت ـ المحقق ـ: نقل ابن رجب في «شرح علل الترمذي» (ص٦٧٤ ـ ٦٧٥) عن الجوزجاني قوله: «فأمّا الأوزاعي فربما يهم عن الزهري، وقول ابن معين: «الأوزاعي في الزهري ليس بذاك، أخذ كتاب الزهري من الزبيدي»، وقول يعقوب بن شيبة: «ثقة ثبت إلا روايته عن الزهري خاصةً فإن فيها شيئًا».

وقد تفرد بروايته من طريق الأوزاعي، عن الزهري، عن حميد، عن أبي هريرة، كُلٌّ من الذهلي في «الزهريات» كما في «الفتح» (٣/ ٢٤٨)، وابن حبان هنا، وأبي يعلى في «مسنده» (١١/ ٢٨٢)، وما ذكره الدارقطني من متابعات فالله أعلم بصحتها، وقوله «زيد بن مسور» لعلها =

ذِكْرُ خَبَرٍ قَدْ يُوهِمُ عالمًا من النَّاسِ أَنَّهُ مُضادٌّ للخبرين اللَّذين ذَكَرْناهُمَا قَبْلُ

١٣١ ـ عن ابن شهابٍ، أنَّ عطَاءَ بن يزيدَ أَخْبَرَهُ أَنَّهُ سمعَ أبا هُرَيْرَةَ، يقولُ: سُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ ذَرارِيِّ الْمُشركينَ فَقالَ: «**اللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا كَانُوا عَامِلِينَ**».

ذِكْرُ خَبَرٍ أَوْهَمَ مَنْ لَمْ يُحْكِمْ صناعَةَ الحَديث أَنَّهُ مُضَادٌّ لخبر أبي هُرَيْرَةَ الذي ذَكَرْناهُ

١٣٢ ـ عن الأَسْوَدِ بنِ سَرِيعٍ ـ وكان شاعِراً، وكانَ أَوَّلَ مَنْ قَصَّ فِي هذا المسجد ـ قال: أَفْضَىٰ بِهِمُ القَتْلُ إِلَىٰ أَنْ قَتَلوا الذُّرِّيَّةَ، فَبَلَغَ النَّبيَّ ﷺ فَقَالَ: «**أَوَ ليس خيارُكُمْ أولادُ الْمُشْركينَ؟ مَا مِنْ مولودٍ يولَدُ إلا علَى فِطرَةِ الإِسْلامِ، حَتَّى يُعْرِبَ، فَأَبَواهُ يُهَوِّدَانِه، ويُنَصِّرَانِه، ويُمَجِّسَانِه**».

= تحرفت من زياد بن سعد، فإن «زياد» كانت تكتب بدون ألف في الكتب القديمة، وسعد يسهل تحريفها بمسور، والله تعالىٰ أعلىٰ وأعلم.

١٣١ ـ **صحيح**: متفق عليه.

١٣٢ ـ **ضعيف**: رواه عن الحسن عن الأسود بالعنعنة كل من قتادة، والسري بن يحيىٰ ـ من طريق محمد ابن جعفر عند أحمد، ومن طريق مسلم بن إبراهيم عند الطبراني في «الكبير» ـ ويونس بن عبيد ـ من طريق أبي إسحاق الفزاري عند الدارمي، ومن طريق يزيد بن زريع وسعيد بن أبي عروبة كلاهما عند الطبراني في «الكبير» ـ، ومن طريق عبد الوهاب الخفاف عند البيهقي، وأبي حمزة العطار، ومبارك بن فضالة، وأشعث بن عبد الملك، وعمارة بن أبي حفصة، والمعلىٰ بن زياد، وعنبسة الغنوي، وهشام بن أبي عبد الله الدستوائي من طريق سعيد كما عند الطبراني.

ورواه عن الحسن قال: ثنا الأسود بن سريع، يونس بن عبيد من طريق هشيم كما عند النسائي في «الكبرىٰ» وهشيم كثير التدليس والإرسال الخفي وكان يدلس تدليس السكت. وعند الحاكم ولكن في الطريق إلىٰ هشيم الفضل بن محمد الشعراني رماه الحسين القباني بالكذب، وقال ابن أبي حاتم: «تكلموا فيه».

وقد اعتمد ابن أبي حاتم، والعلائي قول علي بن المديني، لَمّا قيل له: في حديث المبارك بن فضالة، عن الحسن أخبرني الأسود بن سريع حديث: «إني حمدت ربي بمحامد» فلم يعتمد علىٰ المبارك في ذلك، وقال: الحسن لم يسمع منه لأن الأسود خرج من البصرة أيام علي رضي الله عنه وكان الحسن بالمدينة. اهـ. ورجحه الحافظ كما في ترجمة الأسود من التهذيب فقال: «إن الحسن وأقرانه لم يلحقوه». =

ذكر الخبر المُصرِّح بأنَّ قولَهُ ﷺ: «اللَّهُ أعلم بمَا كانُوا عَاملين» كان بعدَ قوله: «كُلُّ مَولودٍ يولَدُ عَلَى الفطْرَةِ»

١٣٣ ـ أسند فيه حديث أبي هريرة المتقدم برقم (١٢٨) دون الآية ، وزاد بعده في المتن لفظ الحديث المتقدم برقم (١٣١)، وهو من طريق مالك، عن أبي الزناد، عن الأعرج، عنه، وهو صحيح.

ذكر العلَّة التي منْ أجلها قال ﷺ: «أوَ ليْسَ خيارَكُمْ أولادُ المُشركين»

١٣٤ ـ . . . سمعتُ أبا هريرةَ يقولُ: سمعتُ أبا القاسم ﷺ يقولُ: «عَجِبَ رَبُّنا منْ أقْوامٍ يُقَادُونَ إلى الجَنَّةِ فِي السَّلاسِلِ».

ذكر خبر أوْهَمَ مَنْ لَمْ يُحْسِن طلبَ العلم منْ مَظَانِّه أنَّهُ مُضَادٌّ للأَخْبَارِ الَّتي تقدَّمَ ذكْرُنا لَها

١٣٥ ـ عن ابنِ عُمَرَ، أنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَأَىٰ فِي بَعْضِ مَغَازِيهِ امرأةً مَقْتُولَةً، فَأَنْكَرَ ذَلِكَ، ونَهَىٰ عَنْ قَتْلِ النِّسَاءِ والصِّبْيَانِ».

= وفي «تاريخ ابن معين» (٤٥٩٩) قال يحيىٰ بن معين عن الحسن: «ولم يسمع من الأسود بن سريع شيئًا». وفي «الجرح والتعديل» و«تهذيب الكمال» وغيرهما: «قال أبو طالب، عن أحمد بن حنبل: كان مبارك بن فضالة يرفع حديثًا كثيراً، ويقول في غير حديث عن الحسن: «قال: ثنا عمران»، «قال: ثنا ابن مُغفل» وأصحاب الحسن لا يقولون ذلك» اهـ. وقد ضعفه غير واحد واتهمه غير واحد بالتدليس، ووثقه البعض فهو ممن لا يحتمل تفرده بِقَوْلٍ يُرَدُّ به قولُ ناقدٍ من أمثال ابن المديني. والله تعالىٰ أعلم.

١٣٤ ـ صحيح: عن محمد بن زياد، عن أبي هريرة، وقد تفرد ابن حبان في روايته من طريق أبي خليفة، عن عبد الرحمن بن بكر بن الربيع بن مسلم، عن الربيع بن مسلم، عن محمد بن زياد، به وانظر ما قيل في أبي خليفة الفضل بن الحباب، شيخ ابن حبان في الحاشية (١٠١) والله المستعان.
وقد أخذ ابن حبان كعادته في تأويل الصفات يتأول صفة العجب في حق الله، وكان الأولىٰ به إثباتها علىٰ الوجه الذي يليق بكمال وجلال الله عز وجل؛ فإنه سبحانه ليس كمثله شيء وهو السميع البصير. والله المستعان.

١٣٥ ـ صحيح.

ذكرُ خبرٍ أوْهَم مَن لم يُحْكِمْ صناعةَ الحَديث أَنّهُ مُضادٌّ للأخبار التي ذكرناها قبلُ

١٣٦ ـ عن ابن عباسٍ قال: أخبرني الصَّعْبُ بن جَثَّامة قال: مَرَّ بي رسولُ اللَّه ﷺ وأَنا بالأَبْواءِ أو بودَّان، فَأَهْدَيْتُ إِلَيْه لَحْمَ حِمَارِ وَحْشٍ، فردَّهُ عليَّ، فَلَمَّا رأىٰ الكَرَاهِيَةَ فِي وَجْهِي قال: «إِنَّهُ لَيْسَ بنا ردٌّ عَلَيْكَ، ولَكنَّا حُرُمٌ».

وسُئِلَ النَّبيُّ ﷺ عن الدَّارِ مِنَ المُشْرِكِينَ يُبَيَّتُونَ فَيُصَابُ مِنْ نِسَائِهِمْ وَذَرَارِيهِمْ، قَالَ: «هُمْ مِنهُمْ» قَالَ: وسمعتُهُ يَقُولُ: «لا حِمَى إلا للَّه وَرَسُوله».

ذكر الخبر المُصرِّحِ بِأَنَّ نَهْيَهُ ﷺ عَنْ قَتْلِ الذَّراري مِن المُشْرِكينَ، كَانَ بَعْدَ قَوْله ﷺ: «هُمْ مِنْهُم»

١٣٧ ـ عن ابن عبَّاسٍ، عَنْ الصَّعْبِ بنِ جَثَّامَةَ قال: سمعتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «لا حِمَى إلا للَّـه وَلِرَسُوله» وسَأَلْتُهُ عن أولادِ المُشْرِكِينَ: أَنَقْتُلُهُمْ مَعَهُمْ؟ قالَ: «نَعَمْ، فَإِنَّهُمْ مِنْهُمْ» ثُمَّ نَهَىٰ عَنْ قَتْلِهِمْ يومَ حُنَيْنٍ.

ذكر خبرٍ قد أوهَمَ مَنْ أَغْضَى عن علم السُّنن، واشتغل بضدِّها أَنَّهُ يُضَادُّ الأخبار التي ذكرناها قَبلُ

١٣٨ ـ عَنْ عَائشة أمِّ المؤمنين، قالت: تُوفِّي صَبِيٌّ، فَقُلْتُ: طُوبَىٰ لَهُ، عُصْفُورٌ مِنْ عَصَافِيرِ الجَنَّةِ. فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أولا تَدْرِينَ أَنَّ اللَّهَ خَلَقَ الجَنَّةَ وخَلَقَ النَّارَ، فَخَلَقَ لِهَذِه أَهْلاً، وَلِهَذِه أَهْلاً».

---

١٣٦ ـ صحيح.

١٣٧ ـ صحيح بما قبله، إلا قوله «ثم نهىٰ عن قَتْلِهم يَوْمَ حُنَيْن» فهي مدرجة في حديث الصعب، ولذلك قال شيخنا الألباني ـ رحمه الله ـ كما في صحيح أبي داود له: «صحيح دون النهي عن القتل»، فقد ذكرها أبو داود عن الزهري مرسلة.

١٣٨ ـ أخرجه مسلم: وقد رواه وكيع، وإسماعيل بن زكرياء، وهما من طبقة جرير بن عبد الحميد، والثلاثة من الكوفة، ورواه أيضاً سفيان الثوري وهو كوفي أيضاً، وجرير ثقة صحيح الكتاب، قيل كان في آخر عمره يهم من حفظه. وقد خالف الثلاثة فرواه عن العلاء بن المسيب عن فضيل بن =

٢ ـ باب التكليف

ذكر الإخبار عن نفي تكليف اللّه عبادَهُ ما لا يُطيقون

١٣٩ ـ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: لَمَّا نَزَلَتْ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ هَذِهِ الآيَةُ: ﴿للّه ما في السموات وما في الأرض وإن تبدوا ما في أنفسكم أو تخفوه يحاسبكم به اللّه فيغفر لمن يشاء ويعذب من يشاء والله على كل شيء قدير﴾ [البقرة: ٣٨٤] أَتَوا النَّبِيَّ ﷺ، فَجَثَوْا عَلَي الرُّكَبِ، وقَالُوا: لا نُطِيقُ، لا نَسْتَطِيعُ، كُلِّفْنَا من العَمَلِ ما لا نُطِيقُ، ولا نَسْتَطِيعُ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ: ﴿آمن الرسول بما أنزل إليه من ربه والمؤمنون﴾ إلى قوله: ﴿غفرانك ربنا وإليك المصير﴾ [البقرة: ٢٨٥]، فقال النَّبيُّ ﷺ: «**لا تَقُولُوا كَمَا قَالَ أَهْلُ الكتَاب منْ قَبْلكُمْ: سَمعْنَا وعَصَيْنَا، بَلْ قُولُوا: سَمعْنَا وَأَطَعْنَا غُفْرَانَكَ ربَّنا وَإِلَيْكَ المَصيرُ**» فأَنْزَلَ اللَّهُ: ﴿لا يُكلف الله نفسا إلا وسعها لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت ربنا لا تؤاخذنا إن نسينا أو أخطأنا﴾ قال: نعم. ﴿ربنا ولا تحمل علينا إصراً كما حملته على الذين من قبلنا﴾ قال: نعم. ﴿ربنا ولا تحملنا ما لا طاقة لنا به، واعف عنّا واغفر لنا وارحمنا أنت مولانا فانصرنا على القوم الكافرين﴾ قال: نعم.

ذكر الإخبار عن الحالة التي من أجلها أنزل اللّه جل وعلا ﴿لا إكراه في الدِّين﴾

١٤٠ ـ عن ابن عباسٍ في قوله: ﴿لا إكراه في الدين﴾ [البقرة: ٢٥٦] قال: كانت

= عمرو، عن عائشة بنت طلحة، عن عائشة، بينما رواه الثلاثة، عن طلحة بن يحيى، عن عمته، عن عائشة به، وقد قال الحاكم في العلاء: «له أوهام في الإسناد والمتن»، وقال الأزدي: «في بعض حديثه نظر»، وقال الحافظ: «ثقة ربما وهم»، ثم إنه مُقِل في حديثه رغم ذلك، فالمخالفة قد تكون منه، أو من جرير والله تعالى أعلم، وعلى كُلٍّ فقد أخرج مسلم الطريقين. وانظر «العلل» للخلال الحديث رقم (١٠) من «المنتخب» منه لابن قدامة، وانظر حاشية المحقق حفظه الله.

١٣٩ ـ خَالَفَ مُحَمَّدُ بنُ مِنهالٍ أميةَ بنَ بسطام العيشي، وموسى بنَ إسماعيل، في سياقه فقدم وأخّرَ والحديث كلّه واحد، ذكر ذلك أبو عوانة، وهو في مسلم بلفظ أمية، وعند أبي عوانة بلفظ موسى ابن إسماعيل، وأمية، وقد ذكر كل من مسلم وأبي عوانة محمد بن منهال في سنديهما إلاَّ أنهما لم يسوقا لفظه.

١٤٠ ـ غريب: أخرجه أبو داود، والنسائي في «الكبرى»، والبيهقي، وغيرهم وابن منده في «غرائب =

المرأةُ من الأنصارِ لا يكادُ يَعيشُ لها وَلَدٌ، فتحْلِفُ: لَئِنْ عاشَ لَهَا ولَدٌ لَتُهَوِّدَنَّهُ، فلمَّا أُجْلِيَتْ بَنُو النَّضِيرِ إِذَا فيهِمْ ناسٌ منْ أبناءِ الأنصارِ، فَقَالت الأنصارُ: يا رسولَ اللَّهِ، أَبْنَاؤُنا، فَأَنْزَلَ اللَّهُ هذه الآية: ﴿لا إكراهَ فِي الدِّينِ﴾. قال سعيدُ بن جُبيرٍ: فَمن شَاءَ لَحِقَ بِهِمْ، وَمَنْ شَاءَ دَخَلَ فِي الإِسْلامِ.

ذكْرُ البيان بأَنَّ الفرضَ الَّذي جَعَلَهُ اللَّهُ جَلَّ وَعَلا نَفْلاً جَائِزٌ أَنْ يُفْرَضَ ثَانِيًا، فَيَكُون ذَلكَ الفِعْلُ الَّذِي كانَ فَرْضًا فِي البِداية فَرْضًا ثانيًا فِي النِّهايَة

١٤١ ـ عن عائشة أنها أخبرته أنَّ رسولَ اللَّهِ ﷺ خَرَجَ لَيْلَةً في رمضَانَ، فَصلَّىٰ في المسجدِ، فَصلَّىٰ رِجَالٌ وَرَاءَهُ بِصلاتِهِ، فَأَصْبَحَ النَّاسُ، فَتحدَّثُوا بذلك، فاجْتَمعَ أَكْثَرُ مِنْهُمْ، فَخَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الثَّانِيةَ فَصلَّوا بِصلاتِهِ، فَأَصْبَحَ النَّاسُ، فَتحدَّثُوا بِذَلِكَ، فاجْتَمعَ أَهْلُ المَسْجِدِ لَيْلَةَ الثَّالِثَةِ، فَخَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَصلَّوا بِصلاتِهِ، فَلَمَّا كَانَتْ اللَّيْلَةُ الرَّابِعَةُ، عَجَزَ المَسْجِدُ عَنْ أَهْلِهِ، فَلَمْ يَخْرُجْ إِلَيْهِمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إلا لِصَلاةِ الفَجْرِ، فَلَمَّا قُضِيَتْ صَلاةُ الفَجْرِ، أَقْبَلَ علىٰ النَّاسِ فَتَشَهَّدَ، ثُمَّ قَالَ: **«أَمَّا بَعْدُ، فَإِنَّهُ لَمْ يَخْفَ عَلَيَّ مَكَانُكُمْ، وَلَكِنِّي خَشِيتُ أَنْ تُفْرَضَ عَلَيْكُمْ فَتَعْجِزُوا عَنْهَا»**.

= شعبة» ذكره السيوطي في «الدر»، وقد اختلف عنه، فرواه عثمان بن عمر، وابن أبي عدي عنه فأوقفاه علىٰ ابن عباس، ورواه محمد بن جعفر عنه فجعله من قول سعيد بن جبير، وهو أشبه بالصواب. والله أعلم.

وقد رواه أشعث بن عبد الله السجستاني، عن شعبة، ولم أقف علىٰ لفظه ورواه وهب بن جرير عنه فجعله مرفوعًا.

وقد قال ابن المبارك: «إذا اختلف الناس في حديث شعبة فكتاب غندر حكم فيما بينهم».

وذكر ابن خراش، عن الفلاس قال: «كان يحيىٰ، وعبد الرحمن، ومعاذ، وخالد، وأصحابنا إذا اختلفوا في حديث عن شعبة رجعوا إلىٰ كتاب غندر فحكم عليهم».

قلت: قد اعتمد شيخنا مقبل ـ حفظه الله ـ الموقوف في «الصحيح المسند».

ورواه أبو عوانة عن أبي بشر فأرسله، وأبو عوانة قال الحافظ فيه في «الفتح» (٧/ ٣٦): «كان يحدث من حفظه فربما وهم، وحديثه من كتابه أثبت».

١٤١ ـ منكر بهذا السياق: دخل عليه حديث عائشة، في حديث أبي هريرة، في كلام الزهري. =

وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يرَغِّبُهُمْ في قِيامِ شَهْرِ رَمَضَانَ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَأْمُرَهُمْ بِقَضَاءِ أمرٍ فيهِ، يقولُ: «مَنْ قَامَ رَمضَانَ إيمانًا واحْتِسابًا غُفِرَ لَهُ ما تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِه».

فخرجَ رَسولُ اللَّهِ ﷺ والأَمْرُ عَلَىٰ ذَلِكَ، ثُمَّ كَانَ الأَمْرُ عَلَىٰ ذَلِكَ فِي خِلافَةِ أَبِي بَكْرٍ، وَصَدْرًا من خِلافَةِ عُمَرَ، رِضْوانُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ أَجْمَعِينَ.

ذكر الإخبار عن العلَّة التي من أجْلها إذا عُدِمَتْ رُفعت الأقلام عن الناس في كتْبَة الشيء عليهم

١٤٢ ـ عن عائشةَ قالتْ: قالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «رُفِعَ القَلَمُ عَنْ ثَلاثَةٍ: عَنِ النَّائِمِ حَتَّى يَسْتَيْقِظَ، وَعَنِ الغُلامِ حَتَّى يَحْتَلِمَ، وعَنِ المَجْنُونِ حَتَّى يُفيقَ».

= فالفقرة الأولىٰ صحَّت من حديث عائشة رضي الله عنها، والفقرة الثانية صحَّت من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، والثالثة مدرجة من كلام الزهري.

وهذا التداخل قد يكون من الراوي عن الزهري وهو معقل بن عبيد الله الجزري: ضعفه غير واحد، وقال ابن حبان: «كان يخطىء، ولم يفحش خطؤه فيستحق الترك». وذكره العقيلي، وابن عدي، وابن الجوزي في جملة الضعفاء».

وقد يكون من سعيد بن حفص شيخ شيخ ابن حبان، لم يوثقه معتبر، وتغير في آخر عمره.

وقد يكون من شيخ ابن حبان عمر بن سعيد بن سنان لم يوثقه معتبر ولا يعرف حاله من ضبط الرواية وإن كان معروفًا بالعبادة والجهاد في سبيل الله، ذكر له الذهبي حديثًا غريبًا في «السير».

١٤٢ ـ **منكر**: نقل الحافظ في «التلخيص الحبير» عن ابن معين قوله: «ليس يرويه إلاَّ حماد بن سلمة، عن حماد بن أبي سليمان، يعني عن إبراهيم عن الأسود عنها».

ونقل ابن رجب الحنبلي في «فوائده» علىٰ «شرح علل الترمذي» قول أبي داود: سمعت أحمد يقول: «حماد بن سلمة عنده عنه ـ أي عن حماد بن أبي سليمان ـ تخليط» وقال شعبة: «كان حماد ابن أبي سليمان لا يحفظ».

وقال ابن أبي حاتم: «كان الغالب عليه ـ أي ابن أبي سليمان ـ الفقه، ولم يرزق حفظ الآثار».

وقال أبو حاتم: «حماد ـ أي ابن أبي سليمان ـ صدوق، لا يحتج بحديثه، وهو مستقيم في الفقه، فإذا جاء الآثار شوش».

وقال مسلم في «التمييز»: «وحماد ـ أي: ابن سلمة ـ يُعَدُّ عندهم ـ أي عند يحيىٰ القطان، وابن معين، وأحمد، وغيرهم من أهل المعرفة ـ إذا حدَّث عن غير ثابت كحديثه عن قتادة، وأيوب، ويونس، وداود، والجريري، ويحيىٰ بن سعيد، وعمرو بن دينار وأشباههم، فإنه يخطئ في حديثهم كثيرًا».

وقال الحافظ في «التقريب»: «حماد بن سلمة ثقة عابد أثبت الناس في ثابت، وتغير حفظه =

ذكر خبر ثان يُصَرِّحُ بِصِحَّة مَا ذَكَرْنَاهُ

١٤٣ ـ عن ابنِ عَبَّاسٍ قَالَ: مَرَّ عَلِيُّ بنُ أَبِي طالِبٍ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِمَجْنُونَةِ بَنِي فُلانٍ قَدْ زَنَتْ؛ أَمَرَ عُمَرُ بِرَجْمِهَا، فَرَدَّهَا عَلِيٌّ، وَقَالَ لِعُمَرَ: يا أَمِيرَ المُؤْمِنِينَ، أَتَرْجُمُ هَذِه؟ قَالَ: نَعَمْ. قَالَ: أَوَ ما تَذْكُرُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «**رُفِعَ القَلَمُ عَنْ ثَلاثَةٍ: عَنِ المَجْنُونِ المَغْلُوبِ عَلَى عَقْلِه، وعَنِ النَّائِمِ حَتَّى يَسْتَيْقِظَ، وَعَنِ الصَّبِيِّ حَتَّى يَحْتَلِمَ**»؟ قَالَ: صَدَقْتَ. فَخَلَّى عَنْهَا.

= بأخرة».

وقال: «حماد بن أبي سليمان فقيه صدوق له أوهام، رمي بالإرجاء».

١٤٣ ـ منكر مرفوعًا، والموقوف أشبه بالصواب:

قال الدارقطني في «العلل»: «هو حديث يرويه أبو ظَبْيان حصين بن جندب. واختلف عنه:

فرواه سليمان الأعمش واختلف عنه:

فقال جرير بن حازم: عن الأعمش، عن أبي ظبيان، عن ابن عباس، عن علي، ورفعه إلى النَّبيِّ ﷺ عن علي، وعن عمر تفرد بذلك عبد الله بن وهب، عن جرير بن حازم.

وخالفه ابن فضيل، ووكيع، فروياه عن الأعمش، عن أبي ظبيان، عن ابن عباس، عن علي وعمر موقوفًا. ورواه عمَّار بن رُزَيق، عن الأعمش، عن أبي ظبيان، عن علي وعمر موقوفًا، ولم يذكر فيه ابن عباس.

وكذلك رواه سعد بن عبيدة عن أبي ظبيان موقوفًا، ولم يذكر ابن عباس.

ورواه أبو حصين، عن أبي ظبيان، عن ابن عباس، عن علي وعمر موقوفًا.

واختلف عنه، فقيل: عن أبي ظبيان، عن علي موقوفًا.

قاله أبو بكر بن عياش وشريك عن أبي حَصين.

ورواه عطاء بن السائب، عن أبي ظبيان عن علي وعمر مرفوعًا، حَدَّث به عنه حماد بن سلمة، وأبو الأحوص، وجرير بن عبد الحميد، وعبد العزيز بن عبد الصمد وغيرهم.

وقول وكيع، وابن فضيل أشبه بالصواب. والله أعلم.

قيل: لقي أبو ظبيان عليًا وعمر رضي الله عنهما؟.

قال: نَعَمْ».

قلت ـ أي المحقق ـ: أخرجه النسائي في «الكبرى» من طريق إسرائيل عن أبي حصين، عن أبي ظبيان، عن علي موقوفًا، ثم قال: «وهذا أولى بالصواب، وأبو حصين أثبت من عطاء بن السائب، وما حدَّث جرير بن حازم بمصر فليس بذاك، وحديثه عن يحيى بن أيوب أيضًا ليس بذاك» يشير رحمه الله إلي الحديث المرفوع من طريق ابن وهب وهو مصري.

ونقل الحافظ في «الفتح» (٩/ ٥٩٢) عن أحمد قوله: «حَدَّث بالوَهْمِ بمصر ولم يكن يحفظ» وكذا ذكر الساجي. اهـ.

ذِكْرُ الخَبَرِ الدَّالِّ عَلَى صِحَّةِ مَا تَأَوَّلْنَا الخَبَرَيْنِ الأَوَّلَيْنِ اللَّذَيْنِ ذَكَرناهُما، بِأَنَّ القَلَمَ رُفِعَ عَنِ الأَقْوامِ الَّذينَ ذَكَرناهُمْ فِي كِتْبَةِ الشَّرِّ عَلَيْهِم، دونَ كِتْبَةِ الخَيْرِ لَهُمْ

١٤٤ ـ عَنِ ابنِ عَبَّاسٍ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَدَرَ مِنْ مَكَّةَ، فَلَمَّا كَانَ بِالرَّوْحَاءِ، اسْتَقْبَلَهُ رَكْبٌ، فَسَلَّمَ عَلَيْهِمْ، فَقَالَ: «مَنِ القَوْمُ؟» قالوا: المُسْلمونَ، فَمَنْ أَنْتُمْ؟ قال: «رَسُولُ اللَّه» ﷺ فَفَزِعَت امرأَةٌ مِنْهُمْ، فَرَفَعَتْ صَبِيًا لَهَا مِنْ مِحَفَّةٍ، وَأَخَذَتْ بِعَضُلَتِهِ، فَقَالَتْ: يَارَسُولَ اللَّهِ، هَلْ لِهَذَا حَجٌّ؟ قَالَ: «نَعَمْ، وَلَكَ أَجْرٌ».

قال إبراهيم: فحدثتُ بهذا الحديث ابن المنكدر، فحجَّ بأَهْلِهِ أجمعين.

---

١٤٤ ـ رواه عن كريب مولى ابن عباس، عن ابن عباس مرفوعًا كل من: موسى بن عقبة، ومحمد بن عقبة، وإبراهيم بن عقبة واختلف عنه:

فرواه الشافعي، وابن وهب، وأبو مصعب، ومحمد بن خالد، أربعتهم، عن مالك.

ورواه الطيالسي، وأبو نعيم، عن سفيان الثوري.

ورواه الشافعي، والحميدي، وأحمد، ويونس، والحارث بن مسكين، وعبد الله بن محمد بن عبد الرحمن، جميعًا عن سفيان بن عيينة. ورواه حجاج، وأبو نعيم، عن عبد العزيز بن عبد الله الماجشون.

ورواه يعقوب بن أبي عباد، عن إسماعيل بن إبراهيم بن عقبة.

خمستهم، عن إبراهيم بن عقبة، عن كريب، عن ابن عباس مرفوعًا.

ورواه القعنبي، والزعفراني (لعله الحسن) في كتابه القديم عن الشافعي، ويحيي بن بكير، وغيره، جميعًا، عن مالك.

ورواه يحيىٰ بن سعيد القطان، وعبد الرحمن بن مهدي عن الثوري.

ثنتا هم عن إبراهيم بن عقبة، عن كريب مرسلاً، فلم يذكر ابن عباس فيه.

ونقل الطحاوي في «المشكل» عن ابن معين قوله:

«أخطأ فيه إبراهيم بن عقبة، إنما هو مرسل، ورواه الثوري عنه مرسلاً». قال أبو جعفر: «ما عمل يحيىٰ في هذا شيئًا، وما رواه الثوري إلا مرفوعًا كما ذكرنا..» ثم ذكر حديثه من طريق أبي نعيم.

قلت ـ المحقق ـ: والذي يترجح لي أن إبراهيم كان يرسله أحيانًا ويوصله أحيانًا أخرىٰ، والذي رجح ذلك عندي هو ما نقله الحميدي عن سفيان قوله:

«وكان ابن المنكدر حدثناه أولاً مرسلاً، فقيل لي إنما سمعه من إبراهيم، فأتيت إبراهيم، فسألته عنه، فحدثني به، وقال: حدثت به ابن المنكدر؛ فحج بأهله كلهم».

ورواه قبيصة، ومحمد بن كثير العبدي، ويحيىٰ القطان، والشيزري (كذا ولعله مصحف)، =

ذكر الإخبار عمَّا وضع اللَّه من الحرج عنِ الواجدِ في نفسه ما لا يَحِلُّ له أن يَنطق به

١٤٥ ـ عن أبي هُريرة قال: قال رجلٌ: يا رسولَ اللَّه، إنَّا لَنَجِدُ فِي أَنْفُسِنَا أَشْيَاءَ مَا نُحِبُّ أَنْ نَتَكَلَّمَ بِهِ وَإِنَّ لَنَا مَا طَلَعَتْ عَلَيْهِ الشَّمْسُ، فَقَالَ ﷺ: «قَدْ وَجَدْتُمْ ذَلِكَ؟» قالُوا: نَعَمْ. قال: «ذَاكَ صَرِيحُ الإِيمَانِ».

= جميعًا، عن سفيان الثوري.

ورواه يحيىٰ بن سعيد القطان، وابن مهدي، وبشر بن السرىٰ، وأبو بكر بن أبي شيبة، وأبو أسامة، وزهير بن حرب، ويحيىٰ بن أبي عمر، جميعًا عن سفيان بن عيينة. ثلاثتهم، عن محمد بن عقبة.

ورواه خالد (ولعله الواسطي)، عن عبد الرحمن بن إسحاق، عن موسىٰ بن عقبة، ثلاثتهم عن كريب، عن ابن عباس موصولاً.

فلم يختلف عن محمد بن عقبة، وموسىٰ بن عقبة، واختلف عن إبراهيم بن عقبة في رواية مالك، والثوري، عنه، ولم يختلف في وصله في رواية ابن عيينة، عنه.

وقال الزرقاني في «شرح الموطأ»: «قال ابن عبد البر: من وصل هذا الحديث وأسنده فقوله أولىٰ وأصح، والحديث صحيح مسند ثابت الاتصال لا يضره تقصير من قصر به لأن الذين أسندوه حفاظ ثقات انتهىٰ، وسبقه إلىٰ ذلك الإمام أحمد فصحح وصله. اهـ.» وقد تتبع الدارقطني الإمام مسلمًا في إدخاله هذا الحديث في صحيحه فانظره، وقد قال شيخنا مقبل: «هذا من الأحاديث التي لم يجب عنها النووي رحمه الله».

١٤٥ ـ صح من حديث أبي هريرة، قال الدارقطني في «العلل»: «يرويه محمد بن عمرو واختلف عليه:

فرواه عيسىٰ بن يونس، عن محمد بن عمرو، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة.

وخالفه الفضل بن موسىٰ، فرواه عن محمد بن عمرو، عن أبي سلمة مرسلاً.

قيل له: قد اتفق يزيد بن هارون، ومحمد بن عبيد، والمحاربي، وأسباط، وعبد الرحيم بن سليمان مع عيسىٰ بن يونس علىٰ روايتهم، عن محمد بن عمرو، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة مرفوعًا، فلما حكمت للفضل بن موسىٰ بالصواب؟ فرجع الشيخ عن ذلك، وقال: المسند أصح، ولا نحكم للفضل بن موسىٰ علىٰ هؤلاء». اهـ.

قلت ـ المحقق ـ: ومعنىٰ قول الدارقطني ـ رحمه الله ـ: «المسند أصح»: أي أصح عن محمد بن عمرو، لا أنه صحيح بهذا الإسناد والله تعالىٰ أعلم، فإن محمد بن عمرو لم يتابع علىٰ روايته عن أبي سلمة، وقد صح الحديث عن أبي هريرة من غير هذا الطريق. والله أعلم.

ذكر خبر أوْهَمَ مَن لم يتفقَّه في صحيح الآثار ولا أمْعنَ في معاني الأخبار أن وجود ما ذَكَرنا هو محضُ الإيمان

١٤٦ ـ عن أبي هريرة أنَّهُمْ قالوا: يا رسولَ اللَّهِ، إنَّا لَنَجدُ في أَنْفُسنا شَيْئًا لأَنْ يَكُونَ أَحَدُنَا حُمَمَةً أَحَبُّ إِلَيْهِ مِنْ أَنْ يَتَكَلَّمَ بِهِ. قَالَ: «ذَاكَ مَحْضُ الإيمان».

ذكرُ الإباحَة للمرء أَنْ يعرض بقَلْبه شيءٌ من وساوس الشيطان بعدَ أَنْ يَرُدَّهَا من غيرِ اعْتقَاد القلبِ عَلَى ما وسوس إليه الشيطان

١٤٧ ـ عن ابنِ عَبَّاسٍ قال: جَاءَ رجلٌ إلى النَّبيِّ ﷺ، فَقَالَ: يا رَسُولَ اللَّه، إنَّ أَحَدَنَا لَيَجِدُ فِي نَفْسِهِ الشَّيءَ لأَنْ يكونَ حُمَمَةً أَحبُّ إِلَيْه مِنْ أَنْ يَتَكلَّمَ بِهِ، فَقَالَ ﷺ: «اللَّهُ أَكْبَرُ، الحَمْدُ للَّهِ الَّذي رَدَّ أَمْرَهُ إِلَى الوَسْوَسَةِ».

---

١٤٦ ـ قال الدارقطني في «العلل»:

يرويه الأعمش، واختلف عنه:

فرواه عمار بن رزيق، وزائدة عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، واختلف عن شعبة:

فرواه ابن أبي عدي، والنضر بن شميل، عن شعبة، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة.

وخالفهم غندر فرواه عن شعبة عن الأعمش عن أبي صالح مرسلاً، ورواه حفص بن غياث، وأبو معاوية، عن الأعمش، عن أبي صالح عن بعض أصحاب النبيِّ ﷺ.

ورواه، حبيب بن أبي ثابت، عن أبي صالح، مرسلاً عن النبي ﷺ. وحديث الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة صحيح عنه» انتهى.

قلت ـ المحقق ـ: ورواه ابن أبي عدي، ومحمد بن جعفر، وحجاج بن محمد المصيصي، عن شعبة، عن عاصم بن بهدلة، عن أبي صالح، عن أبي هريرة.

ورواه جرير، عن سهيل، عن أبيه، عن أبي هريرة وسيأتي برقم (١٤٨).

١٤٧ ـ غريب من حديث ابن عباس، تفرد به عنه عبد الله بن شداد، والذي تفرد به عن ابن شداد هو ذر ابن عبد الله المرهبي، ثم رواه عنه كلٌّ من الأعمش ومنصور، ثم رواه عنهما شعبة وسفيان، ورواه جرير عن منصور فقط، ثم انتشر الحديث بعد ذلك، وقال الدارقطني ـ رحمه الله ـ في «أطراف الغرائب»: «لم يجمع بين سفيان، وشيبان، وإسرائيل، عن منصور، عن ذر، عن عبد الله، غير عبيد الله بن موسى».

ذكرُ البيانِ بأنَّ حُكْمَ الواجدِ في نَفْسهِ مَا وَصَفْنَا وَحُكْمَ المُحدِّثِ إياها به سيَّانِ مَا لم ينطق به لسانُهُ

١٤٨ ـ أسند فيه حديث أبي هريرة المتقدم برقم (١٤٦).

ذكر خبر يُصرح بصحة ما ذكرناه

١٤٩ ـ عن عبدِ اللَّهِ قال: سَأَلْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ الرَّجُلِ يَجِدُ الشَّيْءَ لو خَرَّ مِنَ السَّمَاءِ فَتَخْطَفُهُ الطَّيْرُ كَانَ أَحَبَّ إِلَيْهِ مِنْ أَنْ يَتَكَلَّمَ. قالَ: «ذاكَ صَرِيحُ الإِيمانِ».

ذكر الأمر للمرء بالإقرار للَّه جل وعلا بالوحدانية ولصفيِّه ﷺ بالرِّسالَة عندَ وَسْوَسَة الشَّيْطَان إيَّاهُ

١٥٠ ـ عن عائشةَ قالتْ: قال رسولُ اللَّهِ ﷺ: «لن يَدَعَ الشَّيْطانُ أنْ يأتيَ أَحَدَكُمْ

---

١٤٩ ـ هذا من الأحاديث المُعلَّة بالإرسال، فقد قال أبو الفضل ابن عمار الشهيد في «علل الأحاديث» التي انتقدها على الإمام مسلم بن الحجاج:

«وليس هذا الحديثُ عندنا بالصحيح؛ لأنَّ جرير بن عبد الحميد، وسليمان التيمي رَوَياهُ عن مُغيرة، عن إبراهيم، ولم يذْكُرا علقمة، ولا ابنَ مسعودٍ، وسُعَيرٌ لَيْسَ هو مِمَّنْ يُحْتَجُّ به؛ لأنَّهُ أخطأ في غَيْرِ حَديثٍ مع قِلَّةِ ما أَسْنَدَ مِنَ الأحاديث».

وقال المزي ـ في ترجمة ـ سعير من «تهذيب الكمال» ـ: «وليس لسُعَيْر، ولا لعلي بن عَثَّام، ولا للصّفار عند مسلم سواه، وهو حديث عزيز».

وقال أبو يعلى في «الإرشاد» ـ في ترجمة علي بن عثام ـ: «وهذا الحديث أرسلَهُ أبو عوانة، عن مُغيرة، عن إبراهيم، عن عبد الله. قال جرير بن عبد الحميد، وأبو جعفر الرازي، عن مغيرة، عن إبراهيم، قال رجل يا رسول الله فذكر حديثَ الوسوسة.

قال لي عَبْدُ الله بن محمد القاضي الحافظ أعجَبُ مِنْ مسلمٍ كيف أَدْخَلَ هذا الحديث في الصحيح، عن محمد بن عبد الوهاب، وهو معلول فرد؟

قلت ـ المحقق ـ: هو عند مسلم عن يوسف بن يعقوب الصفار. وقد أشار إلى ذلك الحافظ في «التهذيب» (٩/ ٣٢٠)، وفي «النكت الظراف» (٧/ ١٠٧).

وقال الحافظ في ترجمة سعيد بن الخِمْس من «تهذيب الكمال»: «رَفَعَه هو وأرسله غَيْرُهُ».

وقال النسائي في «اليوم والليلة» عقب ذكر الحديث المرسل من رواية عبد الرحمن بن مهدي: «والصحيح ما رواه عبد الرحمن».

١٥٠ ـ سنده منكر: شيخ ابن حبان لا يعرف وخولف ولم يتابع علي سنده.

=

فيقولَ: مَنْ خَلَقَ السَّموات والأَرْضَ؟ فَيقُولُ: اللَّهُ. فَيقُولَ: فَمَنْ خَلَقَك؟ فَيقُولُ: اللَّهُ. فَيَقُولَ: مَنْ خَلَقَ اللَّهَ؟ فَإِذا حَسَّ أَحَدُكُمْ بذلكَ فَلْيَقُلْ: آمَنْتُ باللَّهِ وَبِرُسُلِه».

٣ ـ باب فضل الإيمان

١٥١ ـ عن جابر بن عبد اللَّه قال: بَعَثَنِي رسولُ اللَّهِ ﷺ فقال: «**نَادِ في النَّاسِ: مَنْ قَـالَ: لا إله إلا اللَّهُ؛ دَخَـلَ الجَنَّةَ**» فخرج، فَلَقِيه عمرُ في الطَّرِيقِ، فَقَالَ: أينَ تريدُ؟ قلتُ: بَعَثَنِي رسولُ اللَّهِ ﷺ بِكَذَا وكَذَا. قال: ارْجعْ، فَأَبَيْتُ، فَلَهَزَنِي لَهْزَةً فِي صَدْرِي أَلَمُهَا، فَرَجَعْتُ، ولَمْ أَجِدْ بُدّاً قَالَ: يا رسولَ اللَّهِ، بَعَثْتَ هَذَا بِكَذَا وكَذَا؟ قَالَ: «**نَعَمْ**» قالَ: يا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ النَّاسَ قَدْ طَمِعُوا وَخَشُوا، فَقَالَ ﷺ: «**اقْعُدْ**».

= خالفه أحمد، وحميد بن مَسعدة عند البزار فروياه عن ابن أبي فديك، عن الضحاك بن عثمان، عن هشام، عن أبيه، عن عائشة.

والضحاك بن عثمان هو القرشي الأسدي الحزامي وثقه غير واحد، ولكن قال أبو زرعة: «ليس بقوي»، وقال أبو حاتم: «يكتب حديثه ولا يُحتج به، وهو صدوق» وقال ابن نمير: «لا بأس به جائز الحديث»، وقال ابن عبد البر: «كان كثير الخطأ ليس بحجة»، وقال العجلي: «مدني جائز الحديث»، وقال الذهبي في «المغني»: «لينه القطان»، وقال في «الميزان»: «قال يعقوب بن شيبة: صدوق في حديثه ضعف»، وقال ابن حجر: «صدوق يهم»، فعلى هذا لا يحتمل تفرده.

ورواه محمد بن محمد الباهلي ـ وفي نسخة محمد بن أحمد الباهلي ـ عن محمد بن حاتم الرقي، عن عمار بن محمد الثوري، عن سفيان الثوري، عن هشام، عن أبيه، عن عائشة.

ومحمد بن محمد أو ابن أحمد كلاهما متهم بالوضع والكذب، والرقي لا أعرفه، وعمار صدوق يخطىء.

ورواه أبو سعيد المؤدب، وسفيان بن عيينة، عن هشام، عن أبيه، عن أبي هريرة، وقالوا لسفيان: هو عن أبي هريرة؟ قال: «نعم لا شك فيه».

ورواه عقيل، ويونس، وابن أخي ابن شهاب، عن الزهري، عن عروة عن أبي هريرة.

ورواه أيوب، عن محمد بن سيرين، عن أبي هريرة.

وفيه عن أبي هريرة غير ذلك وهو الصحيح، وقد أخطأ من جعله من مسند عائشة رضي الله عنها. والله تعالى أعلم.

١٥١ ـ سند منكر؛ تفرد به محرر بن قعنب الباهلي، لم يرو عنه إلا حفص بن عمر الحوضي، وبدل بن المحبر قاله البخاري في «التاريخ»، فالظاهر أنه لم يرو غير هذا الحديث، وقد رواه عنه عند ابن خزيمة: بدل، والحديث معروف من مسند أبي هريرة، كما هو عند مسلم، والله أعلم، ومحرر ذكره ابن حبان في «الثقات» وقال: «ربما أخطأ».

ذكر البيان بأن أفضل الأعمال هو الإيمانُ باللَّه

١٥٢ ـ عن أبي ذرٍّ قال: قُلْتُ: يا رسُولَ اللَّه، أيُّ العَمَلِ أَفْضَلُ؟ قال: «إيمَـانٌ باللَّهِ، وَجِهَادٌ فِي سَبِيلِه».

ذكر البيانِ بأنَّ الواو الذي في خبر أبي ذَر الذي ذكرناه ليس بواو وَصْلٍ، وإنما هو واو بمعنى «ثُمَّ»

١٥٣ ـ عن أبي هُرَيْرَةَ قَالَ: سَأَلَ رَجُلٌ رَسُولَ اللَّه ﷺ فَقَالَ: يا رسولَ اللَّهِ، أَيُّ العَمَلِ أَفْضَلُ؟ قَالَ: «الإيمانُ باللَّه» قال: ثُمَّ ماذَا؟ قالَ: «ثُمَّ الجِهَادُ فِي سَبِيلِ اللَّه» قال: ثم ماذا؟ قال: «ثُمَّ حَجٌّ مَبْرُورٌ».

٤ ـ باب فرض الإيمان

١٥٤ ـ عن شريك بن عبد اللَّه بن أبي نَمِر، أنَّه سمع أنس بن مالكٍ يقولُ: بينا نحن جُلوسٌ في المسجد، دَخَلَ رجلٌ على جملٍ فأَنَاخَهُ فِي المَسْجِدِ، ثُمَّ عَقَلَهُ، ثمَّ قال لَهُمْ: أَيُّكُمْ مُحَمَّدٌ؟ ورسولُ اللَّهِ ﷺ مُتَكِئٌ بينَ ظَهْرانَيْهِمْ، قال: فقُلنا له: هَذَا الأَبْيَضُ المُتَكِئُ، فَقَال له الرَّجُلُ: يا ابن عبدِ المُطَّلب، فقال له رسولُ اللَّهِ ﷺ: «قَدْ أَجَبْتُكَ»، فقال الرَّجُل: يا محمدُ، إِنِّي سائِلُكَ فَمُشْتَدٌّ عَلَيْكَ فِي المَسْأَلَةِ، فَلا تَجِدَنَّ عَلَيَّ فِي نَفْسِكَ، فقال رسولُ اللَّهِ ﷺ: «سَلْ مَا بَدَا لَكَ»، فقال الرَّجُلُ: نَشَدْتُكَ بِرَبِّكَ وَرَبِّ مَنْ قَبْلَكَ، آللَّهُ أَرْسَلَكَ إِلَى النَّاسِ كُلِّهِمْ؟ فقال رسولُ اللَّهِ ﷺ: «اللَّهُمَّ نعمْ» قال: فَأَنْشُدُكَ اللَّهَ، آللَّهُ أَمركَ أَنْ نُصَلِّيَ الصَّلَوَاتِ الخَمْسَ فِي اليَوْمِ والليْلَةِ؟ فقال رسولُ اللَّهِ ﷺ: «اللَّهُمَّ نَعَمْ» قال: فَأَنْشُدُكَ اللَّهَ، آللَّهُ أَمرَكَ أَنْ نَصُومَ هَذا الشَّهْرَ مِنَ السَّنَةِ؟ قال رسول اللَّهِ ﷺ: «اللَّهُمَّ نَعَمْ» قال: فأنشُدُكَ اللَّهَ، آللَّهُ أَمرَكَ أَنْ نَأْخُذَ هَذه الصَّدَقَةَ مِنْ أَغْنيَائنا، فَتَقْسِمَهَا عَلَى فُقَرائنا؟ فقال رسولُ اللَّهِ ﷺ: «اللَّهُمَّ نَعَمْ» فقال الرَّجُلُ: آمنتُ بِمَا جِئْتَ

---

١٥٢ ـ صحيح.

١٥٣ ـ صحيح.

١٥٤ ـ صحيح.

بِهِ، وأَنا رَسُولُ مَنْ ورائي من قَوْمي، وأَنا ضِمَامُ بنُ ثَعْلَبَةَ أَخُو بَنِي سَعْدِ بنِ بَكْرٍ.

١٥٥ ـ عن أنس بن مالك، قال: كُنَّا نُهِينا أن نسألَ رسولَ اللَّهِ ﷺ عن شيءٍ، فكانَ يُعْجِبُنا أن يأتيهُ الرَّجُلُ مِنْ أهلِ البادِيَة، فيَسْأَلَهُ، ونحنُ نَسْمَعُ، فأتاهُ رجلٌ مِنْهُمْ، فقالَ: يا محمدُ، أتانا رَسُولُك، فَزَعَمَ أَنَّكَ تَزْعُمُ أَنَّ اللَّهَ أرسَلَكَ، قال: «**صَدَقَ**» قال: فَمَنْ خلَقَ السَّماءَ؟ قال: «**اللَّهُ**» قال: فمَنْ خَلَقَ الأرْضَ: قال: «**اللَّهُ**» قال: فَمَنْ نَصَبَ هَذِهِ الجبالَ؟ قال: «**اللَّهُ**» قال: فمَنْ جعَلَ فِيها هَذِهِ المَنافِعَ؟ قال: «**اللَّهُ**» قال: فبالَّذِي خَلَقَ السماءَ والأرضَ، ونَصبَ الجِبالَ وجعلَ فِيها هَذِهِ المنافِعَ، آللَّهُ أَرْسَلَكَ؟ قال: «**نَعَمْ**» قال: زَعَمَ رَسُولُكَ أَنَّ عَلَيْنا خَمْسَ صلَوَاتٍ فِي يوْمِنا ولَيْلَتِنا، قال: «**صدق**» قال: فبالَّذِي أَرْسَلَكَ، آللَّهُ أَمرَك بِهذا؟ قال: «**نعَمْ**» قال: زَعَمَ رَسُولُك أنَّ عَلَيْنا صدَقَةً فِي أمْوالِنا؟ قالَ: «**صَدَقَ**»، قال: فبالذي أرسلك؛ آلله أمرك بهذا؟ قال: «**نعَمْ**». قال: زعم رسولك أنَّ علينا صَوْمَ شَهْرٍ فِي سَنَتِنا؟قال: «**صدق**». قال: فبالذي أرسَلَكَ، آللَّهُ أَمرَكَ بِهذا؟ قال: «**نعَمْ**» قال: زَعَمَ رَسُولك أنَّ عَلَيْنا حَجَّ البَيْتِ من اسْتَطَاعَ إليه سبيلاً، قال: «**صدق**» قال: فبالذي أَرْسَلَكَ آللَّهُ أَمرَكَ بِهذَا؟ قال: «**نَعمْ**» قال: والذي بَعثَكَ بالحَقِّ لا أَزيدُ عَلَيْهِنَّ، ولا أَنْقُصُ مِنْهُنَّ شَيْئًا. فَلَمَّا قَفَّى قال رسولُ اللَّهِ ﷺ: «**لئنْ صدَقَ لَيدْخُلَنَّ الجَنَّةَ**».

١٥٦ ـ عن ابن عباسٍ: أنَّ رسولَ اللَّهِ ﷺ لَمَّا بعثَ مُعاذًا إلى اليمنِ قال: «**إنَّكَ تَقْدُمُ عَلَى قَوْمٍ منْ أَهْلِ الكتاب، فَلْيَكُنْ أَوَّلَ ما تدْعُوهُمْ إِلَيْه عبادَةُ اللَّه، فإذا عَرفُوا اللَّه، فَأَخْبِرْهُمْ أَنَّ اللَّهَ فَرَضَ عَلَيْهِمْ خَمْسَ صلَوَاتٍ في يَوْمِهِمْ ولَيْلَتِهِمْ، وإذا فعَلُوها، فَأَخْبِرْهُمْ أَنَّ اللَّهَ فَرَضَ عَلَيْهِمْ زكَاةً تُؤْخَذُ مِنْ أَمْوالِهِمْ فَتُرَدُّ عَلَى فُقَرائِهِمْ، فإذا أَطَاعُوا بهذَا، فَخُذْ مِنْهُم، وتَوَقَّ كَرائِمَ أَمْوالِ النَّاسِ**».

١٥٧ ـ عن ابن عباس قال: قَدِمَ وَفْدُ عَبْدِ القَيْسِ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقالُوا: يا

---

١٥٥ ـ صحيح.

١٥٦ ـ صحيح.

١٥٧ ـ صحيح.

رسولَ اللَّهِ، إِنَّ هَذَا الحَيَّ مِن رَبِيعَةَ، قَدْ حَالَتْ بَيْنَنَا وَبَيْنَكَ كُفَّارُ مُضَرَ، ولا نَخْلُصُ إِلَيْكَ إلا في شَهْرٍ حَرَامٍ، فَمُرْنَا بِأَمْرٍ نَعْمَلُ بِهِ، وَنَدْعُوا إِلَيْهِ مَنْ وَرَاءَنَا. قال: «آمُرُكُمْ بِأَرْبَعٍ: **الإيمان باللَّه، شَهَادَةِ أَنْ لا إِلهَ إلا اللَّهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، وَإِقَامِ الصَّلاةِ، وَإِيتَاءِ الزَّكَاةِ، وَأَنْ تُؤَدُّوا خُمُسَ مَا غَنِمْتُمْ، وَأَنْهَاكُمْ عن الدُّبَّاءِ وَالحَنْتَمِ، وَالنَّقِيرِ، وَالمُقَيَّرِ**».

قال أبو حاتم: روىٰ هذا الخبر قتادة، عن سعيد بن المُسيِّب، وعِكْرمةَ، عن ابن عباس[١]. وأبي نَضْرَةَ، عن أبي سعيدٍ الخدري[٢].

ذكر البيان بأن الإيمان والإسلام اسمان لمعنى واحد

١٥٨ ـ أنَّ رَجلاً قال لابن عُمر: ألا تغزوا؟ فقال عبدُ اللَّهِ بن عمر: إنِّي سمعتُ رسولَ اللَّهِ ﷺ يقول: «**بُنِيَ الإِسْلامُ عَلَى خَمْسٍ: شَهادَةُ أَنْ لا إِلهَ إلا اللَّهُ، وَإِقَامُ الصَّلاةِ، وإيتاءُ الزَّكاةِ، وصِيامُ رَمَضَانَ، وحَجُّ البيتِ**».

---

(١) مداره علىٰ أبان بن يزيد العطار، وله إفرادات ـ قاله الحافظ ـ وفيه عنعنة قتادة، وهو مدلس، وفيه زيادة ذكر الحج، وهي غير محفوظة، وليس فيه الصلاة ولا الزكاة.

(٢) مداره علىٰ سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة، عن أبي نضرة، عن أبي سعيد الخدري، وسعيد قد اختلط بآخره، وقد رواه عنه من سمع منه قبل الهزيمة، ولم يتابع في روايته عن قتادة، وهو من أثبت أصحابه، والحديث في متابعات مسلم وليس في أصوله، وقد أعقبه مسلم برواية ابن جريج والذي رواه عن أبي قزعة، عن أبي نضرة، فهل ذكره مسلم ليبين علته كما يفعل أحيانًا أم ليبين أن الحديث معروف عن أبي نضرة، عن أبي سعيد؟ والله تعالىٰ أعلىٰ وأعلم.

١٥٨ ـ صحيح: واقتصاره علىٰ إحدىٰ الشهادتين فهو إما تقصير من الراوي في حذف الشهادة الأخرىٰ التي أثبتها غيره من الحفاظ وإما أن يكون وقعت من أصلها هكذا، ويكون من الحذف للاكتفاء بأحد القرينتين، ودلالته علىٰ الآخر المحذوف. والله أعلم، انتهىٰ من كلام النووي، ولم يتبين لي حتىٰ الآن من المُقَصِّر، والمراد بالغزو هنا ليس جهاد الكفار؛ إذ النصوص أتت بالحث عليه وبيان فضله، وإنما المقصود به هنا قتال من يخرج عن طاعة الإمام، وتسوية الراوي بينهما مخالفة للصواب الذي عند غيره والله تعالىٰ أعلم، وانظر شروحات هذا الحديث المختلفة. والذي يترجح لي هو أن الاقتصار يتعلق ويتعصب بحنظلة والعلم عند ربي.

بقي شيء وهو أن قوله: «الإيمان والإسلام اسمان لمعنىٰ واحد» فيه نظر، والذي عند جمهور السلف أنهما إذا اجتمعا افترقا، وإذا افترقا اجتمعا، وأما القول بترادفهما فقد قال به بعضهم كما نسبه البعض إلىٰ البخاري وغيره والله أعلم.

ذكر الخبر الدالِّ عَلَى أنَّ الإيمانَ والإسْلامَ اسمان بمعنى واحد

١٥٩ ـ عن أبي هُريرةَ قال: كان رسولُ اللَّهِ ﷺ يومًا بارزًا للنَّاسِ إذْ أتاهُ رَجُلٌ يَمْشِي، فقال: يا مُحَمَّدُ، ما الإيمانُ؟ قال: «أنْ تُؤْمنَ باللَّه وملائكته ورُسُله، ولقائه، وتُؤمنَ بالبَعْث الآخرِ» قال: يا رسولَ اللَّه فما الإسلامُ؟ قال: «لا تُشْرِكُ باللَّه شيئًا، وَتُقيمُ الصَّلاةَ المَكْتُوبَةَ، وتؤدِّي الزَّكَاةَ المَفْرُوضَةَ، وتَصُومُ رَمَضَانَ».

قال: يا محمدُ، ما الإحسان؟ قال: «أنْ تعبدَ اللَّهَ كَأَنَّكَ تَرَاهُ فَإنْ لَمْ تَكُنْ تَراهُ فإنَّه يَرَاكَ» قال: يا محمدُ، فَمَتَى السَّاعَةُ؟ قال: «مَا المَسئولُ عنها بأَعْلَمَ منَ السَّائِلِ، وسَأُحَدِّثُكَ عَنْ أشْرَاطِها: إذَا وَلَدَت الأَمَةُ رَبَّتَهَا، ورَأَيْتَ العُرَاةَ الحُفَاةَ رُءُوسَ النَّاسِ. في خَمْسٍ لا يَعْلَمُهُنَّ إلا اللَّهُ: ﴿إن اللَّه عنده علم الساعة﴾ الآية [لقمان: ٣٤]، ثم انصرف الرَّجُلُ، فالتمسوه فلم يجدُوهُ، فقال: «ذَاكَ جِبْرِيلُ جاءَ لِيُعَلِّمَ النَّاسَ دِينَهُم».

ذكر الخبر الدال على أن الإسلام والإيمان

اسمان بمعنى واحد يشتمل ذلك المعنى على الأقوال والأفعال معًا

١٦٠ ـ عن حَكيمِ بن مُعَاوِيَةَ، عن أبيهِ أنَّهُ قال: يا رسولَ اللَّهِ، والذي بعثك بالحق ما أتيتُك حَتَّى حَلَفْتُ عَددَ أَصَابعي هذه أن لا آتيك، فَمَا الَّذي بَعَثَكَ بِهِ؟ قَالَ: «الإسْلام» قال: وما الإسلامُ؟ قَالَ: «أنْ تُسْلِمَ قَلْبَكَ للَّه، وأَنْ تُوَجِّهَ وَجْهَكَ للَّه، وأَنْ تُصَلِّي الصَّلاةَ المكْتُوبَةَ، وتُؤَدِّيَ الزَّكَاةَ المَفْرُوضَةَ، أخوان نَصِيران، لا يقبلُ اللَّهُ منْ عَبْد تَوْبَةً أَشْرَكَ بَعْدَ إسْلامه».

---

١٥٩ ـ صحيح.

١٦٠ ـ خطأ: تفرد به حماد بن سلمة، عن أبي قزعة، عن حكيم بن معاوية عن أبيه أنه قال: فذكره. انظر ما قيل في حماد بن سلمة، حاشية الحديث رقم (٤٩).

وتفرد به حكيم بن معاوية عن أبيه، وحكيم لم يوثقه من يعتبر توثيقه، وقال النسائي: «ليس به بأس» فمثله لا يتحمل تفرده إلا أنه يرويه عن أبيه، وهو راوية أبيه، والحديث رواه كل من يحيى بن سعيد القطان، وابن علية، ومعتمر بن سليمان، ويزيد بن زريع، وغيرهم عن بهز بن حكيم بن =

ذكرُ الخبرِ الدَّالِّ عَلَى أَنَّ الإيمانَ والإسْلامَ اسمَان بمَعنَى واحد

١٦١ ـ عن أبي هُرَيْرَة قـالَ: قـالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «المُسْلِمُ يَأْكُلُ فِي مِـعىً وَاحِـدٍ، والكافِرُ يأكُلُ فِي سَبْعة أَمْعَاء».

ذكرُ الخبَرِ الدَّالِّ علَى أَنَّ هذا الخطاب مَخْرَجُهُ مَخْرجُ العمومِ والقصدُ فيه الخصوصُ، أرادَ به بعْضَ النَّاسِ لا الكُلّ[(١)]

١٦٢ ـ عن أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رسُولَ اللَّهِ ﷺ ضَافَهُ ضَيْفٌ كَافِرٌ، فَأَمَرَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِشَاةٍ، فَشَرِبَ حِلابَهَا، ثُمَّ أُخْرَىٰ فَشَرِبَ حِلابَها، حَتَّىٰ شَرِبَ حِلابَ سَبْعِ شِيَاهٍ، ثُمَّ إِنَّهُ أَصْبَحَ فَأَسْلَمَ، فَأَمَرَ له رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِشَاةٍ، فَحُلِبَتْ، فَشَرِبَ حِلابَهَا، ثُمَّ أَمَرَ له بِأُخْرَىٰ، فَلَمْ يَسْتَتِمَّهَا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ المُؤْمِنَ يَشْرَبُ فِي مِعىً وَاحِدٍ، والكافِرُ فِي سَبْعَةِ أَمْعَاءٍ».

= معاوية، عن أبيه، عن جده، فالحديث حديث بهز، وليس حديث أبي قزعة وهم فيه حماد بن سلمة، والله تعالىٰ أعلم.

وقد وثق بهزاً جماعة، وقبل بعضهم إسناده عن أبيه عن جده، وبعضهم قبله بشرط رواية الثقة عنه، وقال أبو زرعة: «صالح، ولكنه ليس بالمشهور»، وقال أبو حاتم: «هو شيخ، يكتب حديثه، ولا يحتج به».

وقال الحاكم أبو عبد الله: «كان من الثقات، ممن يُجمعُ حديثُهُ، وإنما أُسقط من الصحيح روايته عن أبيه عن جده، لأنها شاذة، لا متابعٌ له فيها».

وقال ابن حبان في «المجروحين»: «كان يخطىء كثيراً، فأما أحمد وإسحاق بن إبراهيم فهما يحتجان به ويرويان عنه، وتركه جماعة من أئمتنا، ولولا حديث: «إنا آخذوه وشطرَ ماله عزمةً من عزمات ربنا» لأدخلناه في الثقات، وهو ممن أستخير الله فيه».

١٦١ ـ صحيح.

١٦٢ ـ غريب: أخرجه مسلم في المتابعات، وتفرد سهيل، عن أبيه، عن أبي هريرة بهذه القصة. وقد تفرد مالك عن سهيل به، ولذا قال أبو عيسىٰ الترمذي: «هذا حديث حسنٌ صحيحٌ غريب من حديث سهيل». والحديث بلفظ «إن المؤمن يأكل في معيً واحد، والكافر يأكل في سبعة أمعاء» دون بقية القصة عند البخاري من غير طريق سهيل، وأبيه.

(١) انظر كلام الحافظ في «الفتح» (٩/ ٥٣٨) علىٰ دعوىٰ الخصوص هذه، والصحيح أن مخرج الحديث مخرج غالب الحال، وهل هو علىٰ ظاهره أم لا؛ فانظره هناك.

ذكرُ خَبَرٍ أَوْهَمَ عَالَمًا من النَّاسِ أَنَّ الإِسْلامَ والإِيمانَ بَيْنَهُمَا فرْقَان

١٦٣ ـ عن عامر بنِ سعد بن أَبِي وَقَّاص، عن أبيه، أَنَّ رَسُولَ اللَّه ﷺ أَعْطَى رِجَالاً، ولَمْ يُعْطِ رَجُلاً مِنهُم شَيْئًا، فَقُلْتُ: يا رَسُولَ اللَّه، أَعْطَيْتَ فُلانًا، ولَمْ تُعْطِ فُلانًا شَيْئًا وهُوَ مُؤْمِنٌ؟! فقال رسولُ اللَّهِ ﷺ: «أَوْ مُسْلِمٌ» قالَهَا ثَلاثًا.

قَالَ الزُّهْرِيُّ: نُرَىٰ أَنَّ الإِسلامَ الكلمةُ، والإِيمَانَ العَمَلُ.

ذكر خبرٍ أَوْهَمَ بَعْضَ المُسْتَمعينَ ممَّنْ لَمْ يَطْلُب العلْمَ مِنْ مَظَانِّه أَنَّهُ مُضادٌّ للخبرَينِ اللَّذين ذَكَرْناهُما

١٦٤ ـ عن المِقدادِ بن الأَسْوَدِ أَنَّهُ أَخْبَرَهُ أَنَّهُ قال: يا رَسُولَ اللَّه، أَرَأَيْتَ إِنْ لَقِيتُ رَجُلاً مِنَ الكُفَّارِ فَقاتَلَنِي، فَضَرَبَ إِحْدَىٰ يَدَيَّ بالسَّيْفِ، فَقَطَعَها، ثُمَّ لاذَ مِنِّي بِشَجَرَةٍ، وقَالَ: أَسْلَمْتُ للَّه، أَفَأَقْتُلُهُ بعْدَ أَنْ قَالَها؟ فقالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لا تَقْتُلْهُ» قُلْتُ: يا رسولَ اللَّه، إِنَّهُ قَدْ قَطَعَ يَدِي، ثُمَّ قَالَ ذَلكَ بَعْدَ أَنْ قَطَعَها، أَفَأَقْتُلُهُ؟ فقال رَسُولُ اللَّه ﷺ: «لا تَقْتُلْهُ، فإِنْ قَتَلْتَهُ فإِنَّهُ بِمَنْزِلَتِك قَبْلَ أَنْ تَقْتُلَهُ، وأَنْتَ بِمَنْزِلَته قَبْلَ أَنْ يَقُولَ كَلِمَتَهُ الَّتِي قَالَ».

ذكْرُ إِثباتِ الإِيمانِ للمُقِرِّ بالشَّهادَتَيْن معًا

١٦٥ ـ عَنْ مُعاويَةَ بن الحكمِ السُّلَمِيِّ، قال: كانَتْ لي غُنَيْمَةٌ تَرْعاها جاريةٌ لي في قِبَلِ أُحُدٍ والجَوَّانِيَّة، فاطَّلَعْتُ عَلَيْهَا ذاتَ يومٍ وقد ذَهَبَ الذِّئْبُ مِنْهَا بِشَاةٍ، وأنا من بَنِي آدمَ آسَفُ كما يأسَفُونَ، فصَكَكْتُهَا صَكَّةً، فَعَظُمَ ذَلكَ عَلَيَّ، فَأَتَيْتُ رَسُولَ اللَّه ﷺ فَقلْتُ: أَفَلا أُعْتِقُهَا؟ قال: «ائتني بهَا» فَأَتَيْتُهُ بِهَا فَقَالَ: «أَينَ اللَّهُ؟» قالت: في السَّمَاء، قَالَ: «مَنْ أَنَا» قالتْ: أنتَ رَسُولُ اللَّه ﷺ، قَالَ: «أَعْتِقْهَا فإِنَّها مُؤمنةٌ».

---

١٦٣ ـ صحيح. ١٦٤ ـ صحيح.

١٦٥ ـ صحيح: أخرجه مسلم وغيره.

قال الدارقطني في «العلل» (٧/ ٨١١) وما بعدها بعد أن ذكر طرقه وما فيها:

«والصحيح حديث يحيىٰ بن أبي كثير، وفليح بن سليمان، عن هلال بن أبي ميمونة».

ذكرُ البيان بأنَّ الإيمانَ أجزاءٌ وَشُعَبٌ لَهَا أَعْلَى وأَدْنَى

١٦٦ ـ عن أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «الإيمانُ بضْعٌ وَسِتُّونَ شُعْبَةً ـ أو: بِضْعٌ وسَبْعُونَ شُعْبَةً ـ، فَأَرْفَعُهَا: لا إلهَ إلاَّ اللَّهُ، وَأَدْنَاهَا: إِمَاطَةُ الأَذَى عَنِ الطَّرِيقِ، والحَيَاءُ شُعْبَةٌ منَ الإِيْمَانِ».

ذكْرُ الخَبَرِ المُدْحِضِ قَوْلَ مَنْ زَعَمَ أنَّ هَذَا الخبر تفرَّد به سُهَيْلُ بنُ أبي صالح

١٦٧ ـ أسند فيه حديث أبي هريرة المتقدم برقم (١٦٦) من طريق سليمان بن بلال، عن عبد اللَّه بن دينار، وفيه «بِضْعٌ وستُّون شعبةً» مختصراً.

ذكر الإخبار عن وصفِ الإسلامِ والإيمانِ بذكرِ جوامعِ شُعَبِهِمَا

١٦٨ ـ عن يحيىٰ بن يعمر قال: خرجتُ أنا وحُميدُ بن عبد الرحمن الحِميري حاجَّيْنِ أو مُعتمرَيْن، وقُلْنا: لعلَّنا لقينَا رجلاً من أصحاب محمدٍ ﷺ، فَنَسأَلُهُ عن القدر، فلقينا ابن عُمرَ، فظننتُ أنَّه يَكِلُ الكلامَ إِلَيَّ، فقُلْنَا: يا أبا عبد الرحمن، قد ظهر عندنان أناسٌ يقرؤونَ القُرآنَ يَتَقَفَّرونَ العلمَ تَقفُّراً، يزعُمُونَ أَنْ لا قَدَرَ، وأَنَّ الأمرَ أُنُفٌ، قال: فإِنْ لقيتهم فأَعْلِمْهُم أَنِّي منهم بَرِيء، وهُمْ مِنِّي بُرَآءُ، والذي يَحلفُ به ابن عمر: لو أنَّ أحدَهُمْ أنفقَ مِثلَ أُحُدٍ ذهبًا، ثم لم يؤمِنْ بالقَدَرِ، لم يُقْبَلْ منه. ثُمَّ قال: حدثني عمر بن الخطاب رضي اللَّهُ عنه، قال: بينا رسولُ اللَّهِ ﷺ ذاتَ يومٍ جالساً، إذ

---

١٦٦ ـ صحيح: بالتقديرين، ورواية «بضع وستون» أصح، وأمَّا الشك في أحد العددين، فهو من سهيل ابن أبي صالح، قاله ابن حبان، وأمَّا ما جاء عن غيره برواية الشك فلا يخلو سنده من مقال. والله أعلم.

ورواه عن سهيل بالشك كل من جرير بن عبد الحميد، وسفيان الثوري، وخالد الواسطي، وغيرهم.

وأما اختلاف الرواة عن سهيل في سنده فقال الدارقطني في «العلل»:

«والصحيح قول من قال: عن سهيل، عن عبد الله بن دينار، عن أبي صالح، عن أبي هريرة».

١٦٧ ـ صحيح: وانظر الحديث السابق.

١٦٨ ـ صحيح.

جاءَ رَجُلٌ شديدُ سوادِ اللِّحْيَةِ، شديدُ بياضِ الثِّيَابِ، فَوَضَعَ رُكْبَتَهُ على ركبةِ النَّبيِّ ﷺ، فَقَالَ: يا محمدُ، ما الإسلامُ؟ قال: «**شَهَادَةُ أنْ لا إله إلا اللَّهُ، وإقَامُ الصَّلاة، وإيتاءُ الزَّكاة، وصَوْمُ رمَضَانَ، وحَجُّ البَيْت**» قال: صدَقْتَ. قال: فَعَجِبْنا من سُؤاله إياه، وتَصْدِيقِهِ إيَّاهُ. قالَ: فأَخْبِرْني: ما الإيمانُ؟ قال: «**أنْ تُؤمنَ باللَّه وملائكته وكُتُبه ورُسُله، والبعْث بعْدَ الموْت، والقدَر خيْره وشرِّه، حُلْوِه ومُرِّه**» قال: صدقت. قال: فَعَجِبْنَا من سُؤالِه إيَّاهُ، وتَصْدِيقه إيَّاهُ. قَالَ: فَأَخْبِرْني: ما الإحسانُ؟ قال: «**أنْ تعْبُدَ اللَّهَ كأَنَّكَ تراهُ، فإنْ لَمْ تكُنْ تراهُ فَإنَّهُ يراكَ**».

قال فأخبرني متَى السَّاعَةُ؟ قَالَ: «**مَا المَسْئُولُ بأَعْلَمَ منَ السَّائِلِ**» قال: فَمَا أَمَارَاتُها؟ قَالَ: «**أنْ تَلِدَ الأَمَةُ ربَّتَهَا، وأَنْ ترى الحُفَاةَ العُرَاةَ رِعَاءَ الشَّاءِ يَتطاوَلُونَ فِي البُنْيَان**» قال: فَتولَّى وذَهَبَ. فقَالَ عُمَرُ: فلَقِيَني النَّبيُّ ﷺ بعْدَ ثالثةٍ، فقَالَ: «**يا عُمَرُ، أتدْري مَنِ الرَّجُلُ؟**» قلتُ: لا. قال: «**ذَاكَ جبْرِيلُ أَتَاكُمْ يُعَلِّمُكُمْ دِينَكُمْ**».

ذكر خبر ثانٍ أوهم من لم يُحْكِم صناعة الحديث

أن الإيمان بكماله هو الإقرار باللسان دون أن يَقْرنه الأعمال بالأعضاء

١٦٩ ـ عن أبي ذرٍّ قال: قالَ رسولُ اللَّهِ ﷺ: «**مَنْ قَالَ: لا إلهَ إلا اللَّهُ؛ دَخَلَ الجنَّةَ**» فقلتُ: وإنْ زَنَىٰ وإن سَرَقَ؟ قال: «**وإنْ زَنَى وإنْ سَرَقَ**».

ذكر الخبر المدحض قولَ مَنْ زعمَ من أئمتنا أنَّ هذا الخبر

كان بمكة في أوَّل الإسلامِ قبل نُزُول الأحكام

١٧٠ ـ عن زيد بن وهب قال: أشهدُ لسمعتُ أبا ذرٍّ بالرَّبَذَةِ يقولُ: كنتُ أَمْشِي مع رسولِ اللَّهِ ﷺ بحرَّةِ المدينة، فاستَقْبَلَنَا أُحُدٌ، فَقَالَ: «**يا أبا ذرّ، ما يُسُرُّني أنَّ أُحُدًا لي ذَهَبًا أُمْسِي وَعِنْدِي منه دينارٌ إلا أصرِفُهُ لدَيْنٍ**» ثمَّ مَشَىٰ، ومشيْتُ معه، فقال: «**يا أبا ذر**» قلت: لبيك يا رسولَ اللَّهِ وسعديكَ. فقال: «**إنَّ الأكثَرينَ هُمُ الأقَلُّونَ يومَ**

---

١٦٩ ـ صحيح.

١٧٠ ـ صحيح: إلاَّ أنه لم يُتَابع هشام بن عمار في روايته عن عيسى بن يونس، وهشام بن عمار قال أبو =

القيامَة»، ثم قال: «يا أبا ذرّ، لا تَبْرَحْ حَتَى آتيكَ»، ثمَّ انطلقَ حَتَىٰ توارَىٰ، فسمعتُ صوتًا، فقلتُ: أنطَلِقُ. ثمَّ ذَكَرْتُ قَولَ النَّبيِ ﷺ، فلبثْتُ حَتَىٰ جاءَ، فَقُلْتُ: يا رسولَ اللَّهِ، إنّي سمعتُ صَوْتًا، فَأَرَدْتُ أَنْ أَترُكَكَ، فَذَكَرْتُ قَوْلَكَ لِي، فَقَالَ: «ذلكَ جبْرِيلُ أتاني فَأَخْبَرَني أنَّه مَنْ مَاتَ مِنْ أُمَّتِي لا يُشْرِكُ باللَّهِ شَيْئًا دَخَلَ الجَنَّةَ» قلتُ: يا رسولَ

= حاتم فيه: «لما كبر تغير فكل ما دُفعَ إليه قرأه، وكُلَّما لُقِّنَ تَلَقنَ، وكان قديمًا أصح. .».
وقال ابن معين: «حَدَّث بأرجح من أربع مئة حديث ليس لها أصل مُسندة كلها، كان فَضْلك يدور علىٰ أحاديث أبي مُسهر وغيره، يُلقنها هشام بن عمار.
قال هشام بن عمار: حدثني، قد رُويَ فلا أُبالي من حمل الخطأ».
قلت ـ المحقق ـ: قد رواه غير واحد عن الأعمش ليس فيهم عيسىٰ بن يونس. والله تعالىٰ أعلم.
وقال الدارقطني في «العلل» (٦/ ٢٣٩):
«هو حديث، اختلف فيه علىٰ زيد بن وهب، فرواه عبد العزيز بن رفيع وحبيب بن أبي ثابت وسليمان الأعمش وغيره، عن زيد بن وهب، عن أبي ذر.
وقيل: عن الأعمش، عن رجل عن زيد بن وهب، عن أبي ذر.
قاله جرير بن حازم عنه.
وخالفهم عيسىٰ بن عبد الله بن مالك ـ في المطبوعة عبد الملك ـ والحسن بن عبيد الله؛ فروياه عن زيد بن وهب عن أبي الدرداء ـ في المطبوعة أبي ذر والتصحيح من «الفتح»، «وعمل اليوم والليلة» للنسائي، ويشبه أن يكون القولان صحيحين». اهـ.
قال الحافظ في «الفتح» (١١/ ٢٦٢): «قوله (وقال النضر) بن شميل (أنبأنا شعبة عن حبيب بن أبي ثابت والأعمش وعبد العزيز بن رفيع قالوا: حدثنا زيد بن وهب بهذا) الغرض بهذا التعليق تصريح الشيوخ الثلاثة المذكورين بأن زيد بن وهب حدثهم، والأولان نسبا إلىٰ التدليس مع أنه لَوْ وَرَدَ من رواية شعبة بغير تصريح لأمن فيه التدليس لأنه كان لا يحدث عن شيوخه إلا بما لا تدليس فيه، وقد ظهرت فائدة ذلك في رواية جرير بن حازم عن الأعمش، فإنه زاد فيه بين الأعمش وزيد بن وهب رجلاً مبهمًا، ذكر ذلك الدارقطني في «العلل» فأفادت هذه الرواية المصرحة أنه من المزيد في متصل الأسانيد». اهـ. وقد تدل علىٰ وهم جرير بن حازم فإن أصحاب الأعمش رووه فلم يذكروا هذا الرجل المبهم، كما أن الأعمش صرح بالتحديث من زيد بن وهب، كما ذكر البخاري في تعليقه خاصة وأن جرير بن حازم له أوهام إذا حدث من حفظه، والله تعالىٰ أعلم.
ونقل الحافظ في «الفتح» (١١/ ٢٦٣): «قيل لسليمان يعني الأعمش إنما روي هذا الحديث عن أبي الدرداء، فقال: إنما سمعته عن أبي ذر»، وقال الحافظ (١١/ ٢٦٧): «وزاد حفص بن غياث في روايته عن الأعمش: قال الأعمش: قلت لزيد بن وهب: إنه بلغني أنه أبو الدرداء، قال: أشهد لحدثنيه أبو ذر بالربذة. قال الأعمش: وحدثني أبو صالح عن أبي الدرداء نحوه» وانظر بقية كلام الحافظ في «الفتح».

اللَّهِ، وإِنْ زَنَىٰ وإِنْ سَرَقَ؟ قَالَ: «وَإِنْ زَنَى وإِنْ سَرَقَ».

أخبرناه القطانُ في عَقِبِهِ، حدثنا هشام بنُ عَمَّار، حدثنا عيسىٰ بن يُونُسَ، حدثنا الأعمَشُ، عن أبي صالح، عن أبي الدرداء، عن النبي ﷺ مثله[1].

ذكر خبر أوهم عالمًا من الناس أن الإيمان هو الإقرار باللَّه وحده، دون أن تكون الطاعات من شُعبه

١٧١ ـ عن أَبِي مالكٍ الأَشْجَعِيّ، قال: سمعتُ أَبِي يقول: سمعتُ رسولَ اللَّه ﷺ يقولُ: «**مَنْ وَحَّدَ اللَّهَ، وكَفَرَ بِمَا يُعْبَدُ مِنْ دُونِه، حَرُمَ مَالُهُ ودَمُهُ، وحِسَابُهُ عَلَى اللَّه**».

ذكر وصف قوله ﷺ: «وَحَّدَ اللَّهَ وكَفَرَ بِمَا يُعْبَدُ مِنْ دُونِه...»

١٧٢ ـ أسند فيه حديث ابن عباس المتقدم برقم (١٥٧) عن وَفْدِ عبدِ القيس، وفيه زيادة: «**هل تَدْرونَ ما الإيمانُ باللَّهِ وحده؟**» قالوا: اللَّه ورسوله أعلم. قال: «**شهادةُ ان لا إله إلا اللَّه...**» إلىٰ آخر الحديث.

١٧٣ ـ أسند فيه حديث عمر بن الخطاب المتقدم برقم (١٦٨)، وقد تفرد سليمان التيمي بقوله في تعريف الإسلام: [تعتمرُ وتغتسلُ وتُتِمُّ الوضوء]، وزاد بعد قوله ﷺ: «**هذا جبريـلُ أتاكُم ليعلِّمكم دينكم**» [خذوا عنه، والذي نفسي بيده ما شُبِّه عليَّ منذُ أتاني قبل مرَّتِي هذه، وما عرفتُهُ حتَّىٰ ولَّىٰ]، وفيه شيءٌ من زيادة، وذكر مسلم سندَهُ فِي صحيحه.

---

(١) **مرسل لا يصح**: قال البخاري عقب حديث أبي ذر (١١/ ٢٦١) من «الفتح»:
حديث أبي صالح، عن أبي الدرداء مرسل لا يصح، إنما أرَدْنا للمعرفة ـ أي: إنما أردنا أن نذكره للمعرفة بحاله ـ، قال: والصحيح حديث أبي ذر، قيل له: فحديث عطاء بن يسار، عن أبي الدرداء؟ فقال: مرسل أيضًا لا يصح، والصحيح حديث أبي ذر. وقال: اضربوا علىٰ حديث أبي الدرداء، قال الحافظ (١١/ ٢٦٧): «فلهذا هو ساقط من معظم النسخ، وثبت في نسخة الصغاني».

١٧١ ـ **صحيح**: مسلم.

ذكر البيان بأن الإيمان بكُلِّ ما جاءَ به المُصطَفَى ﷺ من الإيمان

١٧٤ ـ عن أبي هُريرةَ قال: قال رسولُ اللَّه ﷺ: «أُمِرْتُ أَنْ أُقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا: لا إلهَ إلا اللَّهَ، فَإِذَا شَهِدُوا أنْ لا إلهَ إلا اللَّهُ، وآمنُوا بِي وبِمَا جِئْتُ به، عَصَمُوا مِنِّي دِمَاءَهُمْ وأموالَهُمْ إلا بحقِّهَا، وحِسَابُهُمْ عَلَى اللَّه».

تفرَّد به الدَّراوَرْدِيُّ، قالَهُ الشَّيْخُ.

ذكر البيان بأن الإيمان بكلِّ ما أتى به النبي ﷺ من الإيمان مع العمل به

١٧٥ ـ عن ابن عمر قال: قال رسولُ اللَّه ﷺ: «أُمِرْتُ أنْ أُقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَشْهَدُوا أَنْ لا إلهَ إلا اللَّهُ، وأَنِّي رسولُ اللَّه، ويُقيمُوا الصَّلَاةَ، ويُؤْتُوا الزَّكَاةَ، فَإِذَا فَعَلُوا ذَلِكَ، عَصَمُوا مِنِّي دِمَاءَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ إلا بحَقِّ الإسلامِ، وحِسَابُهُمْ عَلَى اللَّه».

قالَ أبو حاتم: تَفَرَّد به شُعْبَةُ.

ذكرُ إطلاق اسم الإيمانِ على مَنْ أَتى ببعْضِ أَجْزائه

١٧٦ ـ عن أَبِي أُمَامَة قال: قال رجلٌ: يا رسولَ اللَّه، ما الإيمانُ؟ قال: «إِذَا سَرَّتْكَ حَسَنَاتُكَ، وَسَاءَتْكَ سَيِّئَاتُكَ، فَأَنْتَ مُؤْمِنٌ» قال: يا رسولَ اللَّه، فما الإِثْمُ؟ قال: «إِذَا

---

١٧٤ ـ صحيح: غريب من حديث العلاء عن أبيه، وقد وهم ابن حبان رحمه الله في قوله بتفرد الدراوردي، فقد توبع، وإذا كان ثَمَّ متفردٌ فهو العلاء. والله تعالى أعلم، وقد صح الحديث عن أبي هريرة.

١٧٥ ـ صحيح: قال الحافظ في «الفتح»: «وهذا حديث غريب الإسناد تفرد بروايته شعبة، عن واقد قاله ابن حبان، وهو عن شعبة عزيز، تفرد بروايته عنه حرمي هذا، وعبد الملك بن الصباح، وهو عزيز عن حرمي تفرد به عنه المسندي، وإبراهيم بن محمد بن عرعرة، ومن جهة إبراهيم أخرجه أبو عوانة، وابن حبان، والإسماعيلي، وغيرهم. وهو غريب عن عبد الملك، تفرد به عنه أبو غسان مالك بن عبد الواحد شيخ مسلم، فاتفق الشيخان على الحكم بصحته مع غرابته، وليس هو في مسند أحمد على سعته. .» وانظر بقية كلام الحافظ في الرَّدِّ على المستبعدين صحته.

١٧٦ ـ ضعيف: الحديث مداره على يحيى بن أبي كثير، اتهمه النسائي والعقيلي بالتدليس، وكان كثير =

حَاكَ فِي قَلْبِكَ شَيءٌ فَدَعْهُ».

ذكر إطلاق اسم الإيمان على من أتى جُزْءًا من بعضِ أجزائه

١٧٧ ـ عن عامر بن السِّمْطِ، عن معاوية بن إسحاق بن طَلْحَةَ، قال: حدثني ثُمَّ استكتَمَني أن أحدِّثَ به ما عاش معاويةُ، فَذَكَرَ عامرٌ قال: سمعتُهُ وهو يقولُ: حَدَّثَني عطاءُ بن يسار، وهو قاضي المدينة، قال: سمعتُ ابن مسعود وهو يقول: قال رسولُ اللَّه ﷺ: «سيكونُ أُمْرَاءُ مِنْ بَعْدِي يَقُولُونَ مَا لا يَفْعَلونَ، ويفعلونَ ما لا يُؤْمَرُونَ، فَمَنْ جَاهَدَهُمْ بِيَدِه، فَهُوَ مُؤْمِنٌ، ومَنْ جَاهَدَهُمْ بِلسَانه، فَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَمَنْ جَاهَدَهُمْ بِقَلْبه، فَهُوَ مُؤْمِنٌ، لا إيمانَ بَعْدَهُ». قال عطاء: فحين سمعتُ الحديث منه، انطلقتُ به إلىٰ

= الإرسال، وقال الذهبي في «الميزان» «هو في نفسه عدل حافظ من نظراء الزهري، وروايته عن زيد ابن سلام منقطعة لأنها من كتاب وقع له»، وهو يروي هنا عن زيد، والحديث ليس في الكتب الستة، انظر بقية ما قيل في يحيىٰ بن أبي كثير في حاشية الحديث (١١٦).
وفي الباب عن أبي موسىٰ ولكنه منكر الإسناد. والله تعالىٰ أعلم.

١٧٧ ـ منكر: مداره علىٰ معاوية بن إسحاق بن طلحة، وثقه غير واحد، وقال أبو زرعة: «شيخ واهٍ»، وقال أبو حاتم: «لا بأس به»، وقال الحافظ: «صدوق ربما وهم».
وقال الدارقطني في «العلل»: «ورویٰ هذا الحديث عطاء بن يسار واختلف عنه، فرواه ابن لهيعة عن عبيد الله بن أبي جعفر عن جعفر بن عبد الله بن الحارث، عن عطاء بن يسار عن أبي واقد الليثي عن ابن مسعود. وخالفه معاوية بن إسحاق فرواه عن عطاء بن يسار، أنه سمعه من ابن مسعود. ولم يذكر بينهما أبا واقد، وذكر أبي واقد أصح».
ثم أنه خالف في لفظه فجعله مخصوصًا بمن بعد النبي ﷺ دون باقي الأنبياء. والله تعالىٰ أعلم.
وروىٰ مسلم هذا الحديث من طريق صالح بن كيسان، عن الحارث، عن جعفر بن عبد الله بن الحكم، عن عبد الرحمن بن المسور، عن أبي رافع، عن ابن مسعود. وجعل قصة ذهاب ابن عمر ليعود ابن مسعود من قول أبي رافع، ولا ذكر لعطاء فيها، ثم رواه مسلم عقبه من طريق الدراوردي عن الحارث بنفس السند مثل حديث أبي صالح، ولم يذكر قدوم ابن مسعود واجتماع ابن عمر معه.
ومدار الطريقين علىٰ عبد الرحمن بن المسور وهو مجهول الحال، وهو قليل الحديث ليس له في مسلم سوىٰ هذا الحديث الواحد، وهو في متابعات الإمام مسلم وليس في أصوله. والله أعلم.
ومداره أيضًا علىٰ جعفر بن عبد الله بن الحكم، كاد أن يكون مجهول الحال لولا انفراد النسائي بتوثيقه ولا أدري ماذا يقصد، فإن قصد العدالة فهو وجه، خلافًا لمن يقول أن الظاهر المتبادر من أي توثيق هو الضبط، فإن توثيق الضبط توثيق مخصوص يحتاج إلىٰ دعامة، وأما توثيق العدالة فهو توثيق عام وهو الأصل. والله أعلم، علىٰ كُلٍّ فقد اشتهر النسائي، وابن معين رحمهما الله بتوثيق =

عبد اللَّه بن عمر، فأخبرتُهُ فقال: أنتَ سمعتَ ابن مسعودٍ يقولُ هذا؟ كالمدخل عليه في حديثه - قال عطاء: فقلتُ: هو مريضٌ فما يمنعك أن تعودَهُ؟ قال: فانطلقْ بِنَا إليه، فانطلقَ وانطلَقْتُ معهُ فسأله عن شكواه، ثمَّ سألَهُ عن الحديث، قال: فخرج ابنُ عمر وهو يُقلِّبُ كفَّهُ، وهو يقولُ: ما كانَ ابنُ أُمِّ عبدٍ يكذِبُ علَىٰ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

ذكرُ إطلاق اسم الإيمان على مَنْ أتَى بجزء من أجزاء شُعب الإقرار

١٧٨ - عن علي، عن النَّبيِّ ﷺ قال: «لا يُؤْمنُ العبدُ حَتَّى يُؤْمنَ بأَرْبَعٍ: يَشْهَدُ أنْ لا إلهَ إلا اللَّهُ، وأنِّي رسولُ اللَّهِ، ويُؤْمنُ بالبَعْثِ بَعْدَ المَوْتِ، ويُؤْمنُ بالقَدَرِ».

= عدد من مجهولي الحال، ولا ينكر ذلك إلا مكابر.

ومداره أيضًا علىٰ الحارث بن فضيل الخطمي، قال مغلطاي: «قال مهنا عن أبي عبد الله أحمد بن حنبل: ليس بمحفوظ الحديث»، وفي سؤالات أبي داود عنه: «ليس بمحمود الحديث».

وعمومًا فقد استنكر حديث مسلم الإمام أحمد رحمه الله، فقال النووي - رحمه الله - في شرحه علىٰ قول صالح عند مسلم (وَقَدْ تُحُدِّثَ بِنَحْوِ ذَلِكَ عَنْ أبي رافع):

«قال القاضي عياض - رحمه الله -: معنىٰ هذا أن صالح بن كيسان قال إن هذا الحديث روي عن أبي رافع عن النبي ﷺ من غير ذكر ابن مسعود فيه، وقد ذكره البخاري كذلك في «تاريخه» مختصرًا عن أبي رافع، عن النبي ﷺ، وقد قال أبو علي الجياني عن أحمد بن حنبل رحمه الله قال: هذا حديث غير محفوظ، قال: وهذا الكلام لا يشبه كلام ابن مسعود، وابن مسعود يقول: اصبروا حتىٰ تلقوني. هذا كلام القاضي رحمه الله، وقال الشيخ أبو عمرو: هذا الحديث قد أنكره الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله..».

١٧٨ - **ضعيف**: رواه جرير بن عبد الحميد، عن منصور، عن ربعي، عن علي.

ورواه شعبة واختلف عنه:

فرواه الطيالسي، ومحمد بن جعفر، عنه، عن منصور، عن ربعي، عن علي.

ورواه النضر بن شميل، عنه، عن منصور، عن ربعي، عن رجل عن علي.

ورواه سفيان الثوري واختلف عنه:

فرواه وكيع، وأبو حذيفة النهدي، وأبو نعيم، عنه، عن منصور، عن ربعي، عن رجل، عن علي.

ورواه محمد بن كثير، وأبو عاصم النبيل، عنه، عن منصور، عن ربعي، عن علي.

ورواه شريك، عن منصور، عن ربعي، عن علي.

ورواه ورقاء، عن منصور، عن ربعي، عن رجل، عن علي.

فمما سبق فيكون الراجح:

من رواية شعبة عدم إثبات الرجل.

ومن رواية سفيان الثوري إثبات الرجل.

وإذا اختلف شعبة وسفيان، فالقول قول سفيان، عند شعبة نفسه، ويحيىٰ بن سعيد القطان، وأبي=

ذكرُ إطلاق اسمِ الإيمانِ على مَنْ أتى بجزْء من أجزاء الشُّعْبَة التي هي المعرفة

١٧٩ ـ عن أنسٍ، عن النَّبيِّ ﷺ قال: «لا يُؤْمنُ أحَدُكُمْ حتَّى أكُونَ أحَبَّ إلَيْه منْ وَلَده، ووَالده، والنَّاسِ أجْمَعينَ».

ذكْرُ إطلاق اسمِ الإيمانِ على مَن آمنهُ النَّاسُ على أنفُسهم وأملاكهمْ

١٨٠ ـ عن أَبي هُرَيرَةَ، عَن رَسُولِ اللَّه ﷺ قَالَ: «المُسلمُ مَن سَلِمَ المُسلمُونَ من لِسَانه ويَده، والمُؤمنُ مَن أمنهُ الناسُ عَلى دمَائهم وأموالهم».

ذكْرُ الخَبرِ المُدحضِ؛ قَولَ مَن زَعَمَ أنَّ الإيمانَ شيءٌ واحدٌ لا يَزيدُ ولا ينقُص

١٨١ ـ عَن أَبي هُرَيرةَ، عَن رَسُولِ اللَّه ﷺ قَالَ: «الإيمانُ سَبعُونَ أو اثنَانِ وَسَبعُونَ

= داود، وابن معين. والله تعالىٰ أعلم.

ويؤيد رواية سفيان، رواية ورقاء. ويؤيد رواية شعبة، رواية جرير، وشريك.

وبالرجوع إلىٰ «علل» الدارقطني وجدناه ـ رحمه الله ـ عن هذا الحديث ـ يقول: «حَدَّثَ به شريك، وورقاء، وجرير، وعمرو بن أبي قيس، عن منصور، عن ربعي، عن علي.

وخالفهم سفيان الثوري، وزائدة، وأبو الأحوص، وسليمان التيمي؛ فرووه عن منصور، عن ربعي، عن رجل من بني راشد، عن علي ـ وهو الصواب ـ»

فلم يذكر رواية شعبة. . . ، ثم وجدت الحافظ في «النكت الظراف» رجح رواية النضر، عن شعبة، برواية الثوري، أو هكذا ظاهر صنيعه والله أعلم، رداً منه علىٰ ترجيح الترمذي لرواية الطيالسي عن شعبة علىٰ رواية النضر عنه. والله أعلم بالصواب.

١٧٩ ـ صحيح: القول في الإيمان أنه مجرد المعرفة بالقلب، قال به غلاة المرجئة، وهم الجهمية ومن شابههم، وقد اتفقت الأمة علىٰ شذوذ هذا القول وعدم الاعتداد به، وعدم اعتباره في الخلاف، بل أخرجهم أئمة الإسلام الكبار من فرق الأمة الثنتين والسبعين الضالة، وعدّوهم أكفر من اليهود والنصارىٰ والمجوس لمسائل ذهبوا إليها منها هذه المسألة: فكل من عرف الله بقلبه فهو عندهم مؤمن تام الإيمان أي وإن لم يعمل.

١٨٠ ـ غريب من حديث أبي هريرة، تفرد به محمد بن عجلان، ولم يتابع.

١٨١ ـ منكر بهذا اللفظ، أخطأ فيه يحيىٰ بن أيوب الغافقي، وقد مضىٰ باللفظ الصحيح برقم (١٦٦)، (١٦٧).

بَابًا؛ أرفَعُهُ لا إلَه إلاَّ اللَّهُ، وَأدناهُ إمَاطَةُ الأذَى عَن الطَّرِيقِ، والحَيَاءُ شُعبَةٌ مِنَ الإيمَانِ».

ذكْرُ الخَبَرِ المُدحضِ؛ قَولَ مَن زَعَمَ أنَّ إيمانَ المُسلمينَ واحدٌ منْ غَيرِ أن يكونَ فيه زيادةٌ أو نقصان

١٨٢ ـ عَن أبي سَعِيدٍ الخُدرِي، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّه ﷺ: «يُدخلُ اللَّهُ أهلَ الجَنَّةِ الجَنَّةَ، يُدخلُ مَن يَشاءُ برَحمته، ويُدخلُ أهلَ النَّار النَّار، ثُمَّ يَقُولُ: أخرجُوا مَن كَانَ في قَلبه حَبَّةُ خَردَلٍ من إيمان، فَيُخرَجُونَ منها حُممًا، فَيُلقَوْنَ في نَهرٍ في الجَنَّة، فينبُتُون كَمَا تَنبتُ حِبَّةٌ في جَانِبِ السَّيلِ، ألَم ترَهَا صَفراءَ مُلتَويَةً؟».

ذكْرُ البيان بأنَّ قَولَه ﷺ: «أخرِجوا مَن كَانَ في قَلبِه حَبَّةُ خَردَلٍ من إيمان» أرادَ بِه بَعدَ إخراج من كَانَ في قَلبه قَدرُ قيراط من إيمان

١٨٣ ـ عن جابرٍ، عن النَّبي ﷺ قال: «إذا مُيِّزَ أهلُ الجَنَّة، وأهلُ النَّار، يَدخُلُ أهلُ الجَنَّة الجَنَّةَ وأهلُ النَّار النَّارَ، قَامت الرُّسُلُ فَشَفَعوا، فَيُقَالُ: اذهَبُوا فَمَنْ عَرَفتُم في قَلبه مثقَالَ قيرَاط من إيمَان، فَأخرجُوه، فَيُخرجُونَ بَشرًا كثيرًا، ثُمَّ يُقَالُ: «اذهبُوا فَمَن عرَفتُم في قلبه مثقَالَ خَردَلَةٍ من إيمان، فَأخرجُوه، فَيُخرجُونَ بَشرًا كَثيرًا، ثُمَّ يقولُ جَلَّ وعَلا: أنا الآنَ أخرجُ بِنعمَتِي وبرحمتي. فَيُخرجُ أضعَافَ مَا أخرَجُوا وأضعَافَهُم قد امتَحشُوا، وصاروا فَحمًا، فَيُلقَوْنَ في نَهر، أو في نَهرٍ من أنهار الجنة، فَتَسقُطُ مُحاشُهُم على حافَة ذلك النَّهر، فيعودونَ بيضًا مِثلَ الثَّعارير، فَيُكتَبُ في رقَابهم: عُتقَاءُ اللَّه، وَيُسمَّون فيها الجَهَنَّمِيِّين».

---

١٨٢ ـ صحيح.

١٨٣ ـ إسناده ضعيف: أبو الزبير مدلس، ولم يصرح بالتحديث، وقد رواه أحمد مختصراً، وفي رواية أحمد تصريح أبي الزبير بالتحديث إلاَّ أن الراوي عنه الحسين بن واقد المروزي وهو ـ وإن كان ثقة إلا أن له أوهاماً، ولم يتابع في ذلك. والله أعلم.

تنبيه: قد حسنه لغيره شيخنا مقبل ـ رحمه الله رحمة واسعة ـ كما في رسالة «الشفاعة» ص (١٤٤).

ذِكرُ الإخْبارِ بأنَّهُم يعودون بيضًا
بعد أن كانوا فحمًا يرشُّ أهلُ الجنَّة عليهم الماءَ

١٨٤ ـ عن أبي سعيدٍ، قالَ: قالَ رسولُ اللَّهِ ﷺ: «أمَّا أهلُ النَّارِ الَّذينَ هُم أهلُهَا، فإنَّهُم لا يَمُوتُونَ فيها ولا يَحيَوْنَ، ولكن ناسٌ أصابَتْهُم النَّارُ بذُنُوبهم، أو قَالَ: بخطَايَاهُم، حتى إذا كانُوا فحمًا أُذنَ في الشفَاعَة، فَجيءَ بهم ضَبَائرَ ضَبَائرَ، فَبُثُّوا على أهلِ الجَنَّة، ثُمَّ قيلَ: يَا أهلَ الجنَّة، أفيضُوا عليهم، قَال: فَينبُتُونَ نَبَاتَ الحَبَّة تكون في حَميلِ السَّيلِ» فقال رجل من القوم: كأنَّهُ كانَ رسول الله ﷺ بالبَاديَة.

ذِكرُ الخَبرِ المُدحِضِ قَولَ مَن زَعَمَ أنَّ الإيمانَ
لم يَزَلْ عَلى حالة واحدة من غيرِ أن يَدخُلَهُ نَقصٌ أَو كمالٌ

١٨٥ ـ عن طارق بن شِهابٍ، قَالَ: قالَ يهوديٌّ لعُمَرَ: لو علمنا[1]، مَعشَرَ اليهود، متى[2] نزلَت هذه الآيةُ، لاتخذناهُ عيداً: ﴿اليوم أكملت لكم دينكم﴾ [المائدة: ٣]، ولو نَعلَمُ اليومَ الذي نزلت فيه لاتخذناهُ عيداً، فقال عُمر رضي الله عنه: «قد علمتُ اليومَ الَّذي أُنزلت فيه، والليلةَ التي أنزلت؛ يومَ الجُمُعةِ، ونحنُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، بعرفات».

ذِكْرُ خَبَرٍ ثانٍ يُصَرِّحُ بإطلاقِ لفظة مرادُها نفيُ
الاسمِ عن الشيءِ للنقصِ عن الكمال لا الحكمُ على ظاهره

١٨٦ ـ عن أبي هُريرةَ، عن رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لا يزني الزَّاني حينَ يَزني وَهُوَ مُؤمنٌ، ولا يَسرِقُ السَّارقُ حينَ يَسرقُ وَهُوَ مُؤمنٌ، ولا يَشرَبُ الخمرَ حينَ يَشربُهَا وَهُوَ

---

١٨٤ ـ صحيح.

١٨٥ ـ صحيح:

(١) صوابه: (علينا) بالمثناة التحتانية.

(٢) صوابه: بدونها حتى يستقيم الكلام، وانظر النسائي فقد أخرجه بنفس سند ابن حبان.

١٨٦ ـ صحيح:

=

مُؤمِنٌ، وَلا يَنتَهِبُ نُهبَةً ذَاتَ شَرَفٍ يَرفَعُ المُسلمُونَ إليها أبصَارَهُم وَهُوَ حِينَ يَنتَهِبُهَا مُؤمِنٌ».

فقلتُ للزُّهريِّ: ما هذا؟ فقال: على رَسُولِ اللَّهِ ﷺ البلاغُ، وعلينا التسليمُ.

ذِكرُ خَبرٍ ثَالثٍ يُصَرِّحُ بالمعنى الَّذِي ذَكَرنَاه

١٨٧ ـ قال واقدُ بنُ عبدِ اللَّهِ: أخبرني عن أبيه أنه سمع ابنَ عُمَرَ يُحَدِّثُ عن النَّبيِّ ﷺ قال: «لا تَرجِعُوا بَعدِي كُفَّاراً يَضرِبُ بَعضُكُم رِقابَ بَعضٍ».

ذِكْرُ البيانِ بأنَّ العَرَبَ في لُغَتِهَا تُضِيفُ الاسمَ إلى الشيءِ لِلقُربِ مِنَ التمامِ، وتَنْفِي الاسمَ عن الشيءِ للنَّقصِ عن الكَمَالِ

١٨٨ ـ عن زيد بن خالدٍ الجُهَنِيِّ أنَّهُ قَالَ: صلَّى لنا رَسُولُ اللَّهِ، صلاة الصُّبحِ

قال الدارقطني في «العلل» بعد أن ذكر الاختلاف عن الزهري:

«والصواب قول من قال: عن سعيد، وأبي سلمة، وأبي بكر بن عبدالرحمن فجمع بينهم مجتمعين، ومفترقين، وقول من قال: عن حميد غير محفوظ».

قلت ـ المحقق ـ: وظاهر صنيع البخاري ومسلم أن لفظة «ولا ينتهب.. إلى آخر الحديث» من طريق أبي بكر بن عبدالرحمن عن أبي هريرة. والله أعلم.

وقال الحافظ في «الفتح» (٥/ ١٢٠): «يعني أن الزهري روى الحديث عن هؤلاء الثلاثة عن أبي هريرة، فانفرد أبو بكر بن عبد الرحمن بزيادة ذكر النهبة فيه، وظاهره أن الحديث عند عقيل عن الزهري، عن الثلاثة على هذا الوجه، وقد أخرجه في الحدود فقال فيه: «عن ابن شهاب، عن سعيد وأبي سلمة مثله إلا النهبة» ورواه مسلم من طريق الأوزاعي، عن الزهري عن الثلاثة بتمامه، وكأن الأوزاعي حمل رواية سعيد وأبي سلمة على رواية أبي بكر، والذي فصلها أحفظ منه فهو المحفوظ». انتهى كلام الحافظ.

تنبيه: لابد عند تأويل مثل هذه الأحاديث من الجمع بين النصوص الأخرى، كحديث أبي ذر: «من قال لا إله إلا الله دخل الجنة وإن زنى وإن سرق»، وحديث عبادة بن الصامت: «إنهم بايعوا رسول الله ﷺ على أن لا يسرقوا ولا يزنوا» الحديث، وفي آخره «ومن فعل شيئًا من ذلك فعوقب به في الدنيا فهو كفارة، ومن لم يعاقب فهو إلى الله إن شاء عفا عنه، وإن شاء عذبه» فهذا مع قول الله عز وجل ﴿إن الله لا يغفر أن يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء﴾ مع إجماع أهل السنة على أن مرتكب الكبائر لا يكفر إلا بالشرك.. (من كلام الحافظ في الفتح ١٢/ ٦٠) وانظر بقية كلامه فهو نفيس.

١٨٧ ـ صحيح: وانظر كلام الحافظ في الفتح عما في هذا الحديث من أقوال (١٢/ ١٩٤)، (١٣/ ٢٧).

١٨٨ ـ صحيح.

بالحُديبِيَةِ في إِثرِ سماءٍ كانت مِنَ الليلِ، فَلمَّا انصرفَ، أقبلَ على النَّاسِ، فقَالَ: «هَل تَدرُونَ ماذا قَالَ ربُّكُم؟» قالُوا: اللَّهُ ورسُولُهُ أعلَمُ. قَالَ: «أصبحَ من عبَادي مُؤمنٌ بي وكَافر، فأمَّا من قَالَ: مُطرنَا بفَضلِ اللَّه وبَرحمته، فَذلكَ مُؤمنٌ بي، كافرٌ بالكوكب، وأمَّا من قالَ: مُطرنَا بنوءِ كَذَا وكَذَا، فَذلكَ كافرٌ بي، مُؤمنٌ بالكوكب».

ذِكْرُ خَبَرٍ آخر يُصرِّحُ بصحَّة ما ذكرنَا أنَّ العَرَبَ تَذكُرُ في لغتها الشيءَ الواحدَ الَّذي هو من أجزاءِ شيءٍ باسمِ ذَلكَ الشيءِ نفسه

١٨٩ - عن الشَّريدِ بن سُويدٍ الثَّقفِيِّ، قَالَ: قُلتُ: يا رسولَ اللَّه، إنَّ أُمِّي أوصَت أن نعتِقَ عنها رَقَبةً، وعندي جارِيةٌ سَوداء، قَالَ: «ادعُ بهَا» فجاءَت، فَقَالَ: «مَنْ ربُّكِ؟» قالت: اللَّه، قَالَ: «مَنْ أنَا؟» قالت: رَسُولَ اللَّه، قَال: «أعتقهَا فَإنَّهَا مُؤمنةٌ».

ذِكْرُ البيان بأنَّ قولَهُ ﷺ: «فإنها مؤمنةٌ» من الألفاظ التي ذكرنا أنَّ العربَ إذا كانَ الشيءُ لَه أجزاءٌ وشُعَبٌ تُطلقُ اسمَ ذَلكَ الشيء بكُلِّيَّته على بَعضِ أجزائه وشعَبه، وإن لم يَكُن ذلكَ الجزءُ وتلك الشُّعْبة ذلك الشيء بكماله

١٩٠ - أسند فيه حديث أبي هريرة المتقدم برقم (١٦٧).

---

١٨٩ - منكر: مداره على حماد بن سلمة، عن محمد بن عمرو بن علقمة الليثي، أما حماد بن سلمة فقال مسلم في «التمييز»: «وحماد يُعد عندهم - أي عند يحيى القطان، وابن معين، وأحمد، وغيرهم من أهل المعرفة - إذا حدث عن غير ثابت، كحديثه عن قتادة، وأيوب، ويونس، وداود بن أبي هند، والجريري، ويحيى بن سعيد، وعمرو بن دينار وأشباههم، فإنه يخطئ في حديثهم كثيرًا» اهـ. وأورد ابن رجب في «شرح العلل» عنه نحو ذلك، وقال الحافظ في «التقريب»: «ثقة عابد أثبت الناس في ثابت، وتغير حفظه بأخرة»، قلت: والراوي عنه أبو الوليد الطيالسي، سمع من حماد بعد تغيره، وقال الحافظ في «النكت الظراف» معقبًا على قول أبي داود «خالد بن عبد الله، أرسله لم يذكر شريدًا»: - «يعني عن محمد بن عمرو، عن أبي سلمة».

ونقل ابن رجب في «شرح العلل» عن أحمد قوله في حديث أسنده حماد بن سلمة: «أي شيء ينفع وغيره يرسله؟».

وقد قال الحافظ في «النكت الظراف» أيضًا: «ورواه زياد بن الربيع، عن محمد بن عمرو، فقال: =

ذِكْرُ البيانِ بأنَّ قولَهُ ﷺ:
«الإيمانُ بِضعٌ وسَبعون بابًا» أراد به: بضعٌ وسبعون شُعبة

١٩١ ـ أورد فيـه حديث أبي هريرة المتـقـدم برقم (١٦٦) من طريق الثـوري عن سهيل، بدون شك مقتصراً على (بضع وسبعون شعبة).

ذِكْرُ نفي اسم الإيمانِ عَمَّن أتى
ببعضِ الخصالِ التي تنقُصُ بإتيانه إيمانه

١٩٢ ـ عن عبدِ الله، قال: قال رسولُ اللَّهِ ﷺ: «لَيسَ المُؤمِنُ بالطَّعَّانِ ولا اللَّعَّانِ ولا البَذِيءِ وَلا الفَاحِشِ».

= عن أبي سلمة، عن أبي هريرة أن محمد بن الشريد جاء بجارية سوداء... الحديث، وفي رواية عنه: «عمرو بن الشريد»، وهذا يدل على اضطراب محمد بن عمرو في هذا الحديث، فقد قال الحافظ فيه: «صدوق له أوهام»، وانظر ما قيل في حديثه عن أبي سلمة حاشية الحديث رقم (٥٧) وغيره، ومثله لا يحتمل تفرده إلا بعد التأكد أن حديثه ليس من أوهامه ولا سبيل لذلك إلا بموافقة الثقات، وقد صح الحديث من مسند معاوية بن الحكم السلمي، وقد مر برقم (١٦٥)، والله أعلم.

١٩٢ـ **وقفه أصح**: رواه الحسن بن عمرو، عن محمد بن عبد الرحمن بن يزيد، عن أبيه، عن عبد الله مرفوعًا. ومحمد بن عبد الرحمن ـ رغم أنه كان قليل الأحاديث، إلا أنه كان له غرائب تفرد بها وهذا أحدها؛ تفرد برفعه، وتفرد بروايته عن أبيه. ورواه محمد بن سابق، عن إسرائيل، عن الأعمش، عن إبراهيم، عن علقمة، عن عبد الله مرفوعًا. تفرد به محمد بن سابق، وهو لا يحتمل تفرده، فلا يتأيد الحديث بروايته، ولذا قال الترمذي: «حسن غريب، وقد روي عن عبد الله من غير هذا الوجه»، وقال المناوي في «فيض القدير» بعد أن نقل عن الترمذي تحسينه إياه:

«ولم يبين المانع من صحته، قال ابن القطان: ولا ينبغي أن يصح، لأن فيه محمد بن سابق البغدادي، وهو ضعيف وإن كان مشهوراً، وربما وثقه بعضهم، وقال الدارقطني: روىٰ مرفوعًا وموقوفًا، والوقف أصح».

وذكر الخطيب في «التاريخ» (٥/ ٣٣٩) عن أبي بكر بن أبي شيبة وذكر حديث محمد بن سابق فقال: «إن كان حفظه فهو حديث غريب».

ونقل أيضًا عن علي بن المديني قوله: «هذا منكر من حديث إبراهيم عن علقمة، وإنما هذا من حديث أبي وائل من غير حديث الأعمش» وانظر باقي كلام الخطيب هناك.

وقال الدارقطني في «علله»:

«يرويه زبيد عن أبي وائل واختلف عنه، فرفعه خالد بن عبدالله ـ من رواية إبراهيم بن زكريا ـ عنه ـ عن ليث، عن زبيد. ووقفه زهير، ومعتمر عن ليث وروىٰ عن فضيل بن عياض عن ليث مرفوعًا وموقوفًا. والموقوف أصح».

ذِكْرُ خَبَرٍ يدلُّ على صحة ما تأوَّلنا لهذه الأخبار

١٩٣ ـ عن أَبِي سَعِيدٍ الخُدرِيِّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لا حَلِيمَ إلاَّ ذُو عَثْرَةٍ، ولا حَكِيمَ إلاَّ ذُو تَجرِبَةٍ».

قال مَوهب: قال لي أحمدُ بنُ حنبل: أيش كتبتَ بالشَّامِ؟ فذكرتُ له هذا الحديث، قال: لو لم تسمع إلاَّ هذا لم تذهب رحلتُكَ.

ذِكرُ خَبَرٍ يدلُّ على أنَّ المراد بهذه الأخبارِ نفيُ الأمرِ عن الشيءِ للنقصِ عن الكمال

١٩٤ ـ عن أنسِ بنِ مالك، قال: خَطَبَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ في الخُطبة: «لا إيمانَ لِمَن لا أَمَانَةَ لَهُ، ولا دِينَ لِمَن لا عَهد لَهُ».

---

١٩٣ ـ منكر: في إسناده دراج أبو السمح عن أبي الهيثم، وقد قال ابن الجوزي: «تفرد به دراج، وقد قال أحمد: أحاديثه مناكير». وقد روي موقوفًا عن أبي سعيد بسند ضعيف، وقد صحح الألباني ـ رحمه الله ـ الشطر الثاني منه من قول معاوية.

١٩٤ ـ منكر: له ثلاثة أسانيد: الأول: في سنده مؤمل بن إسماعيل قال البخاري فيه: «منكر الحديث».
الثاني: في سنده أبو هلال الراسبي يرويه عن قتادة، عن أنس، وأحاديثه عن قتادة غير محفوظة، وتركه يحيىٰ بن معين وله ترجمة في «المجروحين» لابن حبان، و«الميزان» للذهبي، و«الكامل» لابن عدي، وهو صاحب هذا الحديث عرف به، ولعل الأول أخذه منه. والله أعلم.
والثالث: في سنده سنان بن سعد الكندي، قال النسائي: «منكر الحديث»، وقال أحمد: «تركت حديثه لأن حديثه مضطرب، غير محفوظ»، وقال مرة: «روىٰ خمسة عشر حديثًا منكرة كلها، ما أعرف فيها واحدًا» وقال الذهبي في «المجرد»: «ليس بحجة»، وقال الجوزجاني: «أحاديثه واهية لا تشبه أحاديث الناس عن أنس»، وذكره الدارقطني في «الضعفاء والمتروكون».
والرابع: في إسناده المغيرة بن زياد الثقفي مجهول العين، وانظر «تعجيل المنفعة».
وبعد كتابة ما تقدم وجدت الدارقطني في «العلل» (٢٧/ ب) يقول: تفرد به أبو هلال الراسبي عنه ـ أي عن قتادة ـ وغيره يرويه عن قتادة، عن الحسن مرسلاً، والمرسل أصح».
وفي (٤٢/أ) بعد أن سئل عن حديث ثابت عن أنس قال رسول الله ﷺ فذكر الحديث: «يرويه حماد بن سلمة واختلف عنه.
فرواه مؤمل، عن حماد بن سلمة، عن ثابت، عن أنس. خالفه حجاج رواه عن حماد، عن ثابت، وحميد، ويونس، عن الحسن، عن النبي ﷺ مرسلاً وهو الصواب.
ورواه أبو هلال الراسبي، واختلف عنه، فرواه كامل بن طلحة، عنه، عن قتادة، عن الحسن، عن أنس، وغيره يرويه، عن أبي هلال، عن قتادة، عن أنس والمرسل أصحهما».

ذِكْرُ الخَبَرِ الدالِّ على صحَّةِ ما ذكرنا أنَّ معاني هذه الأخبار ما قلنا: إنَّ العرَبَ تنفي الاسمَ عن الشيءِ للنقصِ عن الكمال، وتُضيفُ الاسم إلى الشيء للقرب من التمام

١٩٥ ـ عن أبي ذر قال: انطَلَقَ النَّبِيُّ ﷺ نَحوَ بَقيعِ الغَرقَد، فانطَلَقتُ خَلفَهُ، فَقَالَ: «يَا أَبَا ذَرٍ» فَقُلتُ لَبَّيكَ ثُمَّ سَعدَيكَ وَأَنَا فِدَاؤُكَ، فَقَالَ: فذكر الحديث المتقدم برقم (١٦٩)، و(١٧٠).

ذِكرُ إثباتِ الإسلامِ لِمَن سلم المسلمون من لسانه ويَدِه

١٩٦ ـ عن الشَّعبِيِّ، قَالَ: سمعتُ عبدَ اللَّه بنَ عَمرو، ورَبِّ هذهِ البَنِيَّةِ ـ يعني الكَعبَةَ ـ يَقُولُ: سَمِعتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «المُهَاجِرُ مَن هَجَرَ السَّيِّئَاتِ، والمُسلِمُ مَن سَلِمَ المُسلِمُونَ مِن لِسَانه ويَدِه».

ذِكْرُ البيان بأنَّ مَن سَلِم المُسلِمُونَ من لسانه ويَده كَان من أسْلمهم إسلامًا

١٩٧ ـ عن ابن جُرَيج، قال: أخبرني أبو الزبير، أنَّهُ سَمِعَ جابر بنَ عبد الله، يقول: سمعتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يقولُ: «أَسْلَمُ المُسلِمينَ إسلامًا مَن سَلِمَ المُسلِمُونَ مِن لِسَانه ويَدِه».

ذِكْرُ إيجاب دخول الجنة لِمَن ماتَ لم يُشرِك باللَّه شيئًا وتعرَّى عن الدَّين والغُلُول

١٩٨ ـ عن ثوبان، عن رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قال: «مَن جَاءَ يَومَ القِيَامَةِ بَرِيئًا مِن ثَلاثٍ، دَخَلَ الجَنَّةَ: الكِبرُ، والغُلُولُ، والدَّينُ».

---

١٩٦ ـ صحيح: والذي في البخاري وغيره: «والمهاجر من هجر ما نهى الله عنه».

١٩٧ ـ صحيح.

١٩٨ ـ غريب: تفرد به سالم بن أبي الجعد، عن معدان بن أبي طلحة، عن ثوبان، ورواه أبو عوانة عند =

ذكرُ إيجابِ الْجَنَّةِ لمَن شهد للَّه جَلَّ وَعَلاَ بالواحدانية مع تحريم النار عليه به

١٩٩ ـ عن سُهَيلِ بنِ بيضاء مِن بني عبد الدَّار قال: بَينمَا نَحْنُ في سَفَرٍ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَجَلَسَ مَن كَانَ بَينَ يديهِ ولَحِقَهُ مَن كَانَ خَلفَهُ، حتَّىٰ إِذَا اجتَمَعُوا، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**إنَّهُ مَن شَهِدَ أن لا إِلَه إلاَّ اللَّهُ، حَرَّمَهُ اللَّهُ عَلَى النَّارِ، وأَوجَبَ لَهُ الجَنَّةَ**».

قال أبو حاتم رضي الله عنه: هذا خَبرٌ خرج خطابُهُ علىٰ حسبِ الحال، وهو من الضربِ الذي ذكرتُ في كتاب «فصول السنن» أنَّ الخَبَرَ إذا كان خطابُهُ علىٰ حَسبِ الحال لم يَجُز أن يحكم بِهِ في كُلِّ الأحوال، وكلُّ خطابٍ كان من النبيِّ ﷺ علىٰ حسب الحالِ فهو علىٰ ضربين: أحدهما: وجودُ حالةٍ من أجلها ذكر ما ذكر لم تُذكر تلك الحالةُ مع ذلك الخبر. والثاني: أسئلةٌ سُئِلَ عنها النَّبِيُّ ﷺ، فأجاب عنها بأجوبة، فرُويت عنه تلك الأجوبة من غير تلك الأسئلة، فلا يجوزُ أن يحكم بالخبر إذا كان هذا نعته في كُلِّ الأحوال دون أن يُضَمَّ مجملُه إلىٰ مفسره، ومختصرُهُ إلىٰ مُتَقَصَّاه.

= الترمذي عن سالم، عن ثوبان مباشرة، منقطعًا، ثم قال الترمذي: «ورواية سعيد أصح» ـ أي المتصلة ـ ولم يحكم علىٰ الحديث بشيء، وفي الحديث أيضًا عنعنة قتادة وهو مشهور بالتدليس، ولم يصرح بالسماع. والله تعالىٰ أعلم.

١٩٩ ـ **ضعيف جدًا**: سعيد بن الصلت، مجهول الحال، والحديث مداره علىٰ يزيد بن الهاد، عن محمد ابن إبراهيم بن الحارث.

واختلف علىٰ ابن الهاد:

فرواه الليث، ويحيىٰ بن أيوب، وابن لهيعة، وحيوة بن شريح، عنه، عن محمد بن إبراهيم، عن سعيد بن الصلت، عن سهيل بن بيضاء، وسعيد لم يدرك سهيلاً؛ لأن سهيلاً مات في حياة النبي ﷺ.

ورواه إبراهيم بن سعد، عنه، عن محمد بن إبراهيم بن الحارث، عن سهيل بن بيضاء، ليس بينهما سعيد بن الصلت.

فالحديث إما أن يكون منقطعًا مع جهالة حال سعيد بن الصلت، أو معضلاً.

ثم إن محمد بن إبراهيم هو التيمي، قال أحمد: «في حديثه شيء، يروي أحاديث منكرة». وقال الحافظ: «ثقة له أفراد».

ذِكْرُ البيانِ بأنَّ الجَنَّةَ إِنَّمَا تَجبُ لِمَن شَهِدَ لِلَّه جَلَّ وَعَلاَ بالوحدانية، وكَانَ ذَلكَ عَن يقينٍ من قلبه، لا أنَّ الإقرار بالشهادة يوجبُ الجَنَّةَ للمُقِرِّ بها دونَ أن يُقِرَّ بها بالإخلاص

٢٠٠ ـ عَن جَابرٍ، أنَّ مُعاذًا لَمَّا حَضَرَتهُ الوفاةُ، قَالَ: اكشفوا عني سَجفَ القُبة، سَمِعتُ رَسُولَ للَّه ﷺ يقول: «مَن شَهِدَ أن لا إلهَ إلاَّ اللَّهُ مُخلصًا مِن قَلبِه، دَخَلَ الجَنَّةَ».

ذِكْرُ البيانِ بأنَّ الجَنَّةَ إِنَّما تجبُ لِمن أتى بما وصفنا عن يقينٍ من قلبه ثُمَ مَاتَ عليه

٢٠١ ـ عن الوليد بنِ مسلم أبي بِشرٍ قال: سَمِعتُ حُمرَانَ بن أبان، يقول: سمعتُ عثمانَ بن عفَّان، يقول: سَمِعتُ رسولَ اللَّهِ ﷺ يَقُول: «مَن مَاتَ وَهُوَ يَعلَمُ أن لا إِلَهَ إلاَّ اللَّهُ دَخَلَ الجَنَّةَ».

---

٢٠٠ ـ معل بجهالة الراوي عن معاذ، قال الدارقطني (٦/ ٣٦ـ٣٧):

يرويه عمرو بن دينار، واختلف عنه، فرواه حاتم بن أبي صَغيرة، عن عمرو بن دينار، عن جابر، قال: سمعتُ معاذ بن جبل حين حضرته الوفاة، ووهم فيه.

وخالفه ابن عيينة فرواه عن عمرو بن دينار عن جابر قال: حدثنا من شهد معاذ بن جبل حين حضر، وهو الصحيح.

وهناك من وهم فجعله من مسند جابر، فقال الدارقطني في«العلل» (١٢٦/ ب) مسند جابر: «يرويه قزعة بن سويد، عن عمرو بن دينار، عن جابر، عن النبي ﷺ، وخالفه ابن عيينة، وحاتم ابن أبي صَغِيرة روياه، عن عمرو، عن جابر، عن معاذ بن جبل، عن النبي ﷺ وهو الصواب».

٢٠١ ـ صحيح: وانظر علل الدارقطني السؤال رقم (٢٦٠).

ذكرُ البيان بأنَّ الجَنَّةَ إنَّما تَجبُ لمن شَهِدَ للَّه، جَلَّ وَعَلاَ بالوحدانيَّة، وقَرَنَ ذَلكَ بالشهادة للمصطفى ﷺ بالرسالة

٢٠٢ ـ عَن الصُّنَابِحِيِّ، قَالَ: دَخلتُ عَلَىٰ عُبَادَةَ بنِ الصَّامِتِ وَهُوَ في المَوتِ، فَبَكَيتُ، فَقَالَ لِي: مَه، لِمَ تَبكي؟ فَوَاللَّه لَئِنِ استُشهِدتُ، لأشهَدَنَّ لَكَ، ولَئِن شُفِّعتُ، لأشفَعَنَّ لَكَ، ولَئِنِ استطَعتُ، لأنفعَنَّكَ، ثُمَّ قَالَ: وَاللَّه مَا مِن حَدِيثٍ سَمِعتُهُ مِن رَسُولِ اللَّه ﷺ لَكُم فِيه خَيرٌ إلاَّ حَدَّثتُكُمُوهُ، إلاَّ حَدِيثًا وَاحِدًا وَسَوفَ أُحَدِّثُكُمُوه اليَومَ، وَقَد أُحِيطَ بِنفسِي، سَمِعتُ رَسُولَ اللَّه ﷺ يَقُولُ: «**مَن شَهِدَ أن لاَ إلَه إلاَّ اللَّهُ وَأنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّه، حَرَّمَهُ اللَّهُ على النَّار**».

ذكرُ البيانِ بأنَّ الجَنَّةَ إنَّمَا تَجبُ لمَن شَهِدَ للَّه بالوحدانية ولِنبيه ﷺ بالرسالة، وكان ذَلكَ عن يقين منه

٢٠٣ ـ . . . حدثني هِصَّانُ بنُ كاهن، قَال: جلستُ مجلسًا فيه عبدُ الرحمن بنُ سَمُرَةَ ولا أعرفه، فقال: حدثنا معاذُ بن جَبَل، قال: قال رَسُولُ اللَّه ﷺ: «**مَا عَلَى الأرضِ نَفسٌ تَمُوتُ لا تُشرِكُ بِاللَّهِ شَيئًا، وَتَشهَدُ أنِّي رَسُولُ اللَّه يَرجِعُ ذلك إلى قَلبِ مُوقِنٍ إلاَّ غُفِرَ لَهَا**».

٢٠٢ـ شاذ: الحديث أخرجه مسلم في المتابعات، ومداره على ابن عجلان، قال الذهبي في «تاريخ الإسلام»: «قال الحاكم: أخرج له مسلم ثلاثة عشر حديثًا كلها في الشواهد، وقد تكلم المتأخرون من أئمتنا في سوء حفظه»، والحديث مخرجه شامي وقد خالفه الشاميون فرووه عن إسماعيل بن عبيد الله، عن قيس بن الحارث، عن عبادة. وجاء بلفظ أشمل عند البخاري ومسلم في أصل الباب من طريق عبد الرحمن بن يزيد بن جابر، عن عمير بن هانئ، عن جنادة بن أبي أمية، عن عبادة به. وتابع الأوزاعيُّ عبدَ الرحمن عند مسلم أيضًا.

٢٠٣ ـ منكر: هِصَّان أحسن أحواله أن يكون مجهول الحال، وليس له في الكتب الستة إلا هذا الحديث. وقد تفرد برواية الحديث عنه حميد بن هلال العدوي، وقد تفرد ابن حبان بذكر راوٍ آخر عن هصان هذا؛ وهو الأسود أو الأسور بن عبد الرحمن العدوي، وعن ابن حبان نقل المزي وابن حجر في «التهذيب» و«لسان الميزان» وغيرهما، ونقل ابن حجر في «التهذيب» عن ابن المديني قوله في هذا الحديث: «رواه رجل مجهول من بني عدي يقال له هصان لم يرو عنه إلا حميد بن هلال».

قُلتُ: أنتَ سَمِعتَهُ مِن مُعَاذٍ؟ قَالَ: فَعنَّفَنِي القَومُ، فَقَالَ: دَعُوهُ فَإِنَّهُ لم يُسِئِ القَولَ، نَعَم سَمِعتُهُ مِن مُعَاذٍ زَعَمَ أَنَّهُ سَمِعَهُ مِن رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

ذِكْرُ البيانِ بأنَّ الجَنَّةَ إنَّمَا تَجِبُ لِمَن شَهِدَ بما وصفنا عن يقينٍ منه، ثم مات على ذلك

٢٠٤ ـ عن عُمرَ بنِ الخطاب، قال: قال رسولُ اللَّهِ ﷺ: «إنِّي لا أعلَمُ كَلِمَةً لا يَقُولُهَا عبدٌ حقًّا مِن قَلبِهِ فَيَمُوتُ على ذَلكَ إلاَّ حَرَّمَهُ اللَّهُ على النَّارِ: لا إلَهَ إلاَّ اللَّهُ».

ذِكْرُ إعطاءِ اللَّهِ جَلَّ وعَلاَ نورَ الصحيفة مَن قَالَ عندَ الموت ما وصفناه

٢٠٥ ـ عن يحيىٰ بن طلحة، عن أُمِّه سُعدىٰ المُرِّيَّة قالت: مَرَّ عُمَرُ بنُ الخَطَّابِ بِطلحَةَ بَعدَ وَفَاةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: ما لَكَ مُكتَئبًا؛ أساءَتْكَ إمرَةُ ابنِ عَمِّكَ؟ قَالَ: لا، ولكِنِّي سَمِعتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يقُولُ: «إنِّي لأعلَمُ كَلِمَةً لا يُقولُهَا عَبدٌ عِندَ مَوتِه إلاَّ

---

٢٠٤ ـ خطأ: قال الدارقطني في «العلل»: «هو حديث يرويه قتادة، واختلف عنه:

فرواه سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة، عن مسلم بن يسار، عن حمران، عن عثمان، عن عمر.

قال ذلك عبد الوهاب بن عطاء الخفاف، عن سعيد.

وخالفه خالد بن الحارث، عن سعيد، فرواه عنه، عن قتادة، عن حمران.

وكذلك رواه أيوب أبو العلاء، عن قتادة، عن حمران، وحديث عبد الوهاب بن عطاء أحسنهما إسنادًا وأشبه بالصواب».

قلت ـ المحقق ـ: قال ابن عدي: «أثبت الناس ـ أي في سعيد ـ: . . . ، . . . . ، . . . . ، وخالد بن الحارث».

وقال محمد بن عبد الله بن نمير: «عبد الوهاب الخفاف كان أصحاب الحديث يقولون: إنه سمع من سعيد بآخره، كان شبه المتروك. . .».

وقال جعفر الطيالسي سمعت يحيىٰ بن معين يقول: «قلت لعبد الوهاب: سمعت من سعيد في الاختلاط؟ قال: سمعتُ منه في الاختلاطِ، وغيْرِ الاختلاطِ، فليس أميز بين هذا وهذا».

والخفاف قال النسائي فيه: «ليس بالقوي»، وقال في خالد بن الحارث: «ثقة ثبت»، وقال أبو حاتم: «إمام ثقة». .

فالحديث فيه ضعف الخفاف، واختلاط سعيد، وعنعنة قتادة، والاختلاف عن سعيد، وعن قتادة، والراجح أنه من مسند عثمان. والله تعالىٰ أعلم، وانظر الحديث رقم (٢٠١).

٢٠٥ ـ مضطرب: قال المزي في «تحفة الأشراف»: =

كَانَت لَهُ نُوراً لصحيفته، وإِنَّ جَسَدَهُ ورُوحَهُ ليَجدَانِ لَهَا رَوْحًا عندَ الموت» ، فَقُبِضَ ولَم أسأله، فَقَالَ: مَا أعلمُهُ إلاَّ الَّتي أرادَ عليها عَمَّهُ، ولو عَلِمَ أنَّ شيئًا أنجىٰ لَهُ منها، لأمرَهُ.

ذكْرُ البيانِ بأنَّ اللَّهَ جَلَّ وعَلاَ يُثَبِّتُ فِي الدَّارينِ من أتى بما وصفنا قبل

٢٠٦ ـ عن البراءِ أنَّ النَّبيَّ ﷺ قَالَ: «المُؤمنُ إذَا شَهدَ أن لاَ إلهَ إلاَّ اللَّهُ، وعَرَفَ مُحَمَّدًا رسولَ ﷺ في قَبرِه، فذلكَ قَولُ اللَّه جَلَّ وعَلاَ: ﴿يثبت الله الذين آمنوا بالقول الثابت في الحياة الدنيا وفي الآخرة﴾ [إبراهيم: ٢٧].

ذكْرُ البيانِ بأنَّ الجَنَّةَ إنَّمَا تَجبُ لمَن أتَى بمَا وَصفْنَا وَقرَنَ ذَلكَ بالإقرارِ بالجَنَّةِ والنَّارِ، وآمن بعيسى ﷺ

٢٠٧ ـ . . . حَدَّثني عُبَادةُ بنُ الصامت، قَالَ: قال رسولُ اللَّه ﷺ: «مَن شَهدَ أن لا إلهَ إلاَّ اللَّهُ وَحدَهُ لا شَريكَ لَهُ، وأنَّ مُحَمَّدًا عبدُه ورَسُولُهُ، وأنَّ عيسى عَبدُ اللَّه ورَسُولُهُ وكَلمَتُهُ ألقاهَا إلى مَريَمَ ورُوحٌ منه، وأنَّ الجَنَّةَ والنَّارَ حَقٌّ، أدخلَهُ اللَّهُ من أيِّ أبوابِ الجَنَّةِ الثَّمانيَة شَاءَ».

= اختلف فيه على الشعبي فقيل: عنه هكذا، أي من طريق مجالد، عن الشعبي، عن جابر، قال سمعت عمر يقول لطلحة: فذكره، وقيل: عنه عن ابن طلحة، عن أبيه، وقيل: عنه، عن يحيىٰ بن طلحة، عن أبيه، وقيل: عنه، عن يحيىٰ بن لطلحة، عن أمه سُعدىٰ المرّية، عن طلحة، وقيل: عنه، عن طلحة مرسلاً ـ أي من طريق أحمد بن سليمان، عن محمد بن عبيد، عن إسماعيل بن أبي خالد، عن رجل، عن الشعبي، عن طلحة ـ ولم يسمع منه ـ» انتهى بتصرف يسير.

والإرسال أشبه بالصواب. والله أعلم.

٢٠٦ ـ صحيح.

٢٠٧ ـ صحيح: متفق عليه.

ذكرُ دُعاء المُصطفى ﷺ لمَن شَهدَ بالرِّسَالة لَه وَعلَى مَن أبى عليه ذلك

٢٠٨ ـ عَن فَضَالةَ بنِ عُبَيدٍ، أنَّ رَسولَ اللَّه ﷺ قَال: «اللَّهُمَّ مَن آمَنَ بكَ، وشَهدَ أنّي رَسُولُكَ؛ فَحبِّبْ إلَيه لقاءَكَ، وسَهِّل عليه قَضاءَكَ، وأقلل لَهُ مِنَ الدُّنيا، وَمَن لَم يُؤمن بكَ ولَمْ يَشهَد أنِّي رَسُولُكَ، فَلا تُحبِّب إلَيه لقاءَكَ، وَلا تُسَهِّل عَلَيه قضاءَكَ، وأكثِر لَهُ مِن الدُّنيا».

ذكْرُ وَصف الدرجات في الجنان لمَن صَدَّقَ الأنبياءَ والمرسلين عندَ شهادته للَّه جَلَّ وَعَلاَ بالوحدانيَّة

٢٠٩ ـ عن سَهلِ بن سعد، قالَ: قالَ رسولُ اللَّه ﷺ: «إنَّ أهلَ الجَنَّة يَرونَ أهلَ الغُرَفِ كما تَرَونَ الكوكَبَ الدُّرِّيَّ الغَابِرَ في الأُفُقِ مِنَ المَشرِقِ وَالمغرِبِ لتَفاضُلِ مَا

---

٢٠٨ ـ منكر: تفرد به عن فَضَالة عمرو بن مالك الهَمْداني الجَنْبي المصري لم يرو عنه إلا أبو هانئ، ومحمد بن شُمَير الرُّعيني وهو مجهول العين، وأما توثيق ابن معين له فقد انفرد بذلك دون الأئمة من قبله ومن عصره، وقد قال الذهبي في السير (١١/ ٤٤٧)، تعليقًا على توثيق ابن معين لأبي الصلت الهروي: «ونحن نسمع من يحيىٰ دائمًا، ونحتج بقوله في الرجال، ما لم يتبرهن لنا وهن رجلٍ انفرد بتقويته، أو قوة من وهّاه».
وتفرد بروايته عن عمرو: أبو هانئ حميد بن هانئ، ولا يحتمل تفرده، وتفرد عنه: سعيد بن أبي أيوب، وتفرد عن سعيد: عبد الله بن وهب، وسند الحديث مصري، إلا الصحابي فهو أنصاري أوسي، نزل دمشق وتولىٰ قضاءها ومات سنة ٥٨، ثم يزيده نكارة أنه ليس في أحدٍ من الكتب الخمسة التي نص غير واحد من الأئمة علىٰ قلة ما فاتهم من صحاح الأحاديث ولذا اعتمد السخاوي في «فتح المغيث» قول النووي في ذلك وقال: «الصواب قول من قال: لم يفت الكتب الخمسة أصول الإسلام، ـ وسماها غيره قواعد الإسلام ـ وهي الصحيحان والسنن الثلاثة ـ، إلا النزر ـ يعني القليل» انتهىٰ.
قلت ـ المحقق ـ: بل لم يخرجه أحد من الكتب الستة، ومسند الإمام أحمد، وموطأ الإمام مالك، والدارمي، وانفرد بإخراجه كل من الطبراني في «الكبير»، وابن حبان، وليس عند الحاكم وابن خزيمة، وباقي دواوين السنة.
ملحوظة: فضالة صحابي شهد فتح مصر والشام واستوطن الشام، ورغم ذلك لم يحدث أحدًا من أهل الشام بهذا الحديث وآثر به أبا علي الجنبي المصري فهنيئًا للمصريين به، هذا إن صح هذا الاحتمال البعيد.
٢٠٩ ـ منكر: أخطأ فيه أيوب بنُ سُويد فجعله من مسند سهل، والصحيح: مالك، عن صفوان بن =

بَيْنَهُمَا» قالُوا: يا رسولَ اللَّه، تِلكَ مَنَازِلُ الأنبِيَاءِ لا يَبلُغُهَا غَيرُهُم؟ قَالَ: «بَلى وَالَّذي نَفسِي بِيَدِه، رِجَالٌ آمَنُوا بِاللَّه وَصدَّقُوا المُرسَلِينَ».

ذِكْرُ البيانِ بِأنَّ الجنَّةَ إنَّما تَجِبُ لمن أتَى بما وصفنا من شُعَبِ الإيمان، وقَرَنَ ذَلكَ بسائِرِ العبادَاتِ التي هي أعمالٌ بالأبدان، لا أنَّ من أتَى بالإقرارِ دون العملِ تجبُ الجنَّةُ لَهُ في كُلِّ حال

٢١٠ ـ عن معاذِ بن جَبَلٍ، قال: قَالَ رسولُ اللَّه ﷺ: «ما حَقُّ اللَّه عَلَى العِبَادِ؟» قَالُوا: اللَّهُ وَرَسُولُه أعلَمُ، قَالَ: «أن يَعبُدُوهُ ولا يُشرِكُوا به» قال: «فَمَا حَقُّهُم على اللَّه إذَا فعَلُوا ذَلِكَ؟» قالوا: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أعلَمُ. قال: «يَغفِرُ لَهُم ولا يُعَذِّبُهُم».

= سليم، عن عطاء بن يسار، عن أبي سعيد الخدري، وقد رُوي من مسند سهل بلفظ آخر مختصراً غير هذا اللفظ.

قال ابن أبي حاتم في «العلل»: «قال أبي: هذا خطأ قد روى عن أبي حازم، عن سهل حديث من غير حديث مالك ليس هكذا لفظه، وأما من حديث مالك فإنما يرويه عن صفوان بن سليم، عن عطاء بن يسار، عن أبي سعيد الخدري، عن النبي ﷺ فقلت له: فقد حدثنا يونس بن عبد الأعلى، عن ابن وهب عن مالك، عن صفوان بن سليم، عن عطاء بن يسار، عن أبي سعيد، عن النبي ﷺ هذا المتن فقال: هذا هو الصحيح. سمعت أبا زرعة وذكر حديث أيوب بن سويد هذا، فقال: هذا وهم فيه أيوب بن سويد، وإنما هو مالك عن صفوان بن سليم، عن عطاء بن يسار، عن أبي سعيد، عن النبي ﷺ، قال أبو زرعة كذا حدثنا الأويسي، عن مالك».

وقال الحافظ في «الفتح» (٦/ ٣٢٧) في رواية أبي سعيد هذه:

«وهذا من صحيح أحاديث مالك التي ليست في الموطأ، ووهم أيوب بن سويد فرواه عن مالك، عن زيد بن أسلم بدل صفوان، ذكره الدارقطني في «الغرائب» وكأنه دخل له إسناد حديث في إسناد حديث».

وقال أيضاً: «ذكره الدارقطني في «الغرائب» وقال إنه وهم فيه أيضاً».

وقال أيضاً (٤/ ٤٢٥): «وأما ابن حبان فاغتر بثقة أيوب عنده فأخرجه في صحيحه، وهو معلول بما نبه عليه الدارقطني».

وانظر «العلل» للدارقطني (١١/ ٢٥٧).

٢١٠ ـ صحيح.

قال أبو حاتم رضي الله عنه: في هذا الخبر بيانٌ واضحٌ بأنَّ الأخبارَ التي ذكرناها قبل كُلَّها مختصرةٌ غيرُ متقصَّاه، وأنَّ بعضَ شُعَبِ الإيمان إذا أتى المرءُ به لا توجبُ له الجَنَّةَ في دائم الأوقات، ألا تَراهُ ﷺ، جَعَلَ حقَّ اللَّهِ على العباد أن يعبُدُوه ولا يُشرِكُوا به شيئًا؟ وعبادةُ الله جَلَّ وعلا إقرارٌ باللسان، وتصديقٌ بالقلب، وعملٌ بالأركان. ثُمَّ المسلمون لما سألوهُ ﷺ عن حقِّهم على اللَّهِ، فقالوا: فما حقُّهم على الله إذا فعلوا ذلك؟ ولم يقولوا: فما حَقُّهُم على الله إذا قالوا ذلك، ولا أنكر عليهم ﷺ هذه اللَّفظة. ففيما قُلنا أبينُ البيان بأنَّ الجنة لا تجبُ لِمَن أتى ببَعضِ شُعبِ الإيمانِ في كُلِّ الأحوال، بل يستعملُ كُلَّ خبرٍ في عمومِ ما وردَ خطابُهُ على حَسَبِ الحال فيه، على ما ذكرناهُ قبلُ.

ذِكْرُ إيجابِ الشفاعة لِمَن مَاتَ من أُمَّةِ المصطفى ﷺ وَهُوَ لا يُشرِكُ باللَّه شيئًا

٢١١ ـ عن عَوفِ بنِ مالك قال: عَرَّسَ بنا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ذات ليلةٍ، فافتَرَشَ كُلُّ رَجُلٍ مِنَّا ذِراعَ رَاحِلَتِه. قال: فانتَبهتُ فِي بَعضِ اللَّيلِ، فَإِذَا نَاقةُ رَسُولِ اللَّه ﷺ لَيس قُدَّامَهَا أحَدٌ، فَانطَلَقتُ أطلُبُ رَسولَ اللَّه ﷺ، فَإِذَا مُعَاذُ بنُ جَبَلٍ وَعَبدُ اللَّهِ بن قَيسٍ قائمَانِ، فَقُلتُ: أينَ رَسُولُ اللَّه ﷺ؟ فَقَالا: لا نَدْري غَيرَ أنَّا سمعنا صَوتًا بأعلى الوَادِي، فَإِذَا مِثلُ هَدِيرِ الرَّحَى. قَالَ: فَلبِثنَا يَسيرًا، ثُمَّ أتانَا رَسُولُ اللَّه ﷺ فقال: **«إنَّهُ أتاني من رَبِّي آتٍ، فَخَيَّرَنِي بأن يَدخُلَ نصفُ أُمَّتِي الجَنَّةَ، وَبَينَ الشَّفَاعة، وإنِّي اختَرتُ الشَّفَاعَةَ»** فقالوا: يا رَسولَ اللَّهِ، نَنشُدُكَ بِالله والصُّحبَةِ لَمَا جَعَلتَنَا مِن أهلِ شَفَاعَتِك؟ قَالَ: **«فَأنتُم من أهلِ شَفَاعَتِي»** قال: فلمَّا ركِبُوا قال: **«فَإنِّي أشهدُ مَن حَضَرَ أنَّ شفَاعَتِي لِمَن مَاتَ لا يُشرِكَ بِاللَّهِ شَيئًا مِن أُمَّتي»**.

---

٢١١ ـ فيه عنعنة قتادة ولم يصرح بالتحديث، وقوله: (ننشدك بالله والصحبة) تفرد بها قتادة، ولم يتابع عليها، وفيها الحلف بغير الله وهذا مما لا يقره النبيُّ ﷺ كما أنه من الشرك، وفيها مخالفة صريحة للأحاديث الناهية عن الحلف بغير الله. وقد روى الحديث دون هذه اللفظة من غير طريق قتادة عن عوف بن مالك. والله تعالى أعلم.

ذكرُ كتْبَة اللَّه جلَّ وعلاَ الجنَّة وإيجابها لمَنْ آمن به ثُمَّ سَدَّدَ بعدَ ذلك

٢١٢ ـ . . . حَدَّثني رِفَاعَةُ بنُ عَرابة الجُهَنِيُّ، قال: صَدَرْنا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ من مَكَّة، فَجعلَ نَاسٌ يَستَأذِنُونَ رَسُولَ اللَّهِ، فَجَعلَ يَأذَنُ لَهم، فقال رسول الله ﷺ: «ما بالُ شقِّ الشَّجَرَة الَّتي تلي رَسولَ اللَّه أبغضَ إلَيكُم من الشِّقِّ الآخَرِ؟» قال: فَلَم نَرَ مِنَ القَومِ إلا بَاكِيًا. قَالَ: يَقُولُ أبو بكرٍ: إنَّ الَّذي يَستَأذِنُكَ بَعدَ هذا لَسَفِيهٌ ـ في نَفسي ـ فَقَامَ رَسُولُ اللَّه ﷺ فَحَمدَ اللَّهَ وأثنَى عَلَيه ـ وكَانَ إذا حَلَفَ قَالَ: وَالَّذي نَفسي بيَدِه: «أشهدُ عندَ اللَّه ما منكُم من أحَد يُؤمنُ باللَّه ثُمَّ يُسَدِّدُ إلاَّ سُلِكَ به في الجَنَّة، ولَقَدْ وَعَدني رَبِّي أن يُدخِلَ من أُمَّتي الجَنَّةَ سَبعينَ ألفًا بغَيرِ حسَاب ولا عَذاب، وإنِّي لأرجُو أن لا يَدخُلُوها حَتَّى تَتَبَوَّؤوا أنتم، وَمَن صَلَحَ من أزواجكُم، وذَرَاريكُم مَسَاكنَ في الجَنَّة» ثُمَّ قَالَ: «إذا مَضَى شطرُ اللَّيلِ أو ثُلُثَاه، ينزِلُ اللَّهُ تَبَارَكَ وتَعَالَى إلى السَّماءِ الدُّنيا، فيَقُولُ: لا أسألُ عَن عبادي غَيري، مَن ذَا الَّذي يَسألُني فَأُعطيَه، مَن ذَا الَّذي يَستغفِرُني فأغفِرَ لَهُ، مَن ذَا الَّذي يَدعُوني فأستَجيبَ لَهُ، حَتَّى ينفَجِرَ الصُّبحُ».

ذكرُ الإخْبارِ عَن إيجابِ الجنَّة لمن حلَّت المنيَّةُ به وَهُوَ لا يجعلُ مَعَ اللَّه ندًا

٢١٣ ـ أسند فيه حديث أبي ذر المتقدم برقم (١٦٩) و(١٧٠) وانظر بعده الكلام على حديث أبي الدرداء وترجيح البخاري إرساله.

٢١٤ ـ عن عبد الرحمن بنِ غَنْم، أنه سَمعَ مُعاذَ بنَ جبل، عن رَسُولِ اللَّه ﷺ قال: قُلتُ: حَدِّثني بِعَمَلٍ يُدخِلُني الجَنَّةَ قَال: «بَخٍ بَخٍ، سَألتَ عَن أمرٍ عَظيمٍ، وَهُوَ

---

٢١٢ ـ غريب: تفرد به يحيىٰ بن أبي كثير، عن هلال بن أبي ميمونة، عن عطاء بن يسار، عن رفاعة به.
وقال البزار: «لا نعلم أسند رفاعة إلا هذا، وقد رواه غير واحد عن هشام، عن يحيىٰ».
وقد رواه أيضًا الأوزاعي، وشيبان بن عبد الرحمن النحوي وغيرهما.

٢١٤ ـ منكر: أخطأ فيه عبد الرحمن بن ثابت بن ثوبان، قال الحافظ فيه:

=

يَسيرٌ لمَن يسَّرَهُ اللَّهُ بِهِ: تُقِيمُ الصَّلاةَ المَكتوبَةَ، وتُؤتي الزَّكَاةَ المَفروضَةَ، ولا تُشرِكُ باللَّهِ شَيئًا».

ذكْرُ البيانِ بأنَّ اللَّه جلَّ وعَلاَ قد يجمعُ في الجنَّةِ بين المسلم وقاتله من الكفار، إذا سدّد بعد ذلك وأسلم

٢١٥ ـ عن أبي هريرة، قال: قال رَسُولُ اللَّه ﷺ: «يَضحَكُ اللَّهُ إلى رَجُلَين يَقتُلُ أحَدُهُما الآخَرَ، وكلاهُمَا يدخُلُ الجَنَّةَ: يُقَاتِلُ في سَبيلِ اللَّه فيُقتَلُ، ثُمَّ يَتُوبُ اللَّهُ على القَاتِلِ، فيُقَاتِلُ في سبيلِ اللَّه فيُستَشهَدُ».

ذكْرُ أمرِ اللَّه جلَّ وعَلاَ صفيَّهُ ﷺ بقتال النَّاسِ حتَّى يُؤمنوا باللَّه

٢١٦ ـ ... أنَّ أبا هُريرَةَ قَال: لَمَّا تُوُفِّي رَسولُ اللَّه ﷺ، وكَانَ أبُو بكرٍ رضي الله عنه بَعدَهُ، وكَفَرَ مَن كَفَرَ مِنَ العَرَبِ، قَالَ عُمَرُ: يا أبَا بكرٍ، كَيفَ تُقاتِلُ النَّاسَ وقَدْ قَالَ رَسُولُ اللَّه ﷺ: «أُمرتُ أن أُقاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا: لا إله إلا اللَّه، فَمَن قَالَ: لا إلهَ إلاَّ اللَّهُ، عَصَمَ مِنِّي مَالَهُ ونَفسَهُ إلاَّ بحقِّه، وحِسَابُهُ على اللَّه؟» قال أبُو بَكرٍ رضِيَ الله عنه: وَاللَّهِ لأُقَاتِلَنَّ من فَرَّقَ بين الصَّلاَةِ والزَّكاة، فَإنَّ الزَّكَاةَ مِن حَقِّ المَال، وَوَاللَّه لو مَنَعُونِي عَنَاقًا كَانُوا يُؤدُّونَهُ إلى رَسُولِ اللَّه ﷺ، لَقَاتَلتُهُم على مَنعِهَا. قَالَ عُمَرُ: فَوَاللَّهِ مَا هُوَ إلاَّ أن رَأيتُ أنَّ اللَّهَ قَد شَرَحَ صَدرَ أبي بَكرٍ لِلقِتَالِ عَرَفتُ أنَّهُ الحَقُّ.

= «صدوق يخطئ، ورمِيَ بالقدر وتغير بآخره» فروىٰ من طريقه عن أبيه عن مكحول مرسلاً عن معاذ، وعن عمير بن هانئ، عن ابن غنم، عن معاذ، ورواه كثير بن هشام، عن ابن ثوبان قال: حدثني عمير بن هانئ، عن ابن غنم، عن معاذ.

وقال الفريابي: عن ابن ثوبان قال: حدثني من سمع ابن غنم ولم يذكر أحدًا.

وقد ذكر الدارقطني الاختلاف في هذا الحديث، ثم رجح رواية حماد بن سلمة عن شهر، عن معاذ ثم قال ـ رحمه الله ـ:

«وقول حماد بن سلمة أشبه بالصواب، لأن الحديث معروف من رواية شهر علىٰ اختلاف عنه فيه، وأحسنها إسنادًا حديث عبد الحميد بن بهرام ومن تابعه، عن شهر، عن ابن غنم، عن معاذ».

انظر «العلل»: مسند معاذ بن جبل.

٢١٥ ـ صحيح.

٢١٦ ـ صحيح.

ذِكْرُ البيانِ بأنَّ الخَيِّرَ الفاضلَ من أهلِ العلمِ قَدْ يخفى عَلَيهِ من العلم بَعضُ ما يُدركُهُ من هُوَ فَوقَهُ فيه

٢١٧ ـ أسند فيه حديث أبي هريرة المتقدم برقم (٢١٦).

ذِكْرُ البيانِ بأنَّ المرءَ إنَّما يَعصِمُ مالَهُ وَنفسَهُ بالإقرار لِلَّه إذا قَرَنَهُ بالشَّهادة للمُصطَفى بالرِّسَالة ﷺ

٢١٨ ـ أسند فيه حديث أبي هريرة المتقدم برقم (٢١٦)، (٢١٧).

ذِكْرُ البيانِ بأنَّ المَرءَ إنَّمَا يَحقُنُ دَمَهُ ومالَهُ بالإقرارِ بالشهادتينِ اللَّتَينِ وَصفنَاهما إذا أقرَّ بهمَا بإقامة الفرائض

٢١٩ ـ أسند فيه حديث ابن عمر المتقدم برقم (١٧٥).

ذِكْرُ البيانِ بأنَّ المرءَ إنَّما يحقُنُ دمَهُ ومَالَهُ إذا آمَنَ بكُلِّ مَا جَاءَ بِه المصطفى ﷺ من اللَّه جل وعلاَ، وفعلها، دون الاعتماد على الشهادتين اللتين وصفناهما قبلُ

٢٢٠ ـ أسند فيه حديث أبي هريرة المتقدم برقم (١٧٤).

ذِكْرُ خَبَرٍ أوهم مستمعهُ أنَّ مَن لقي اللَّه عَزَّ وَجَلَّ بالشهادة، حَرُمَ علَيهِ دخولُ النَّارِ في حالة منَ الأحوال

٢٢١ ـ عن عبد الرحمن بن أبي عمرة الأنصاري، عن أبيه، قال: كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ في غَزوَةٍ، فَأصَابَ النَّاسَ مخمَصَةٌ شدِيدَةٌ، فاستَأذَنُوا رَسُولَ اللَّهِ في نَحرِ بَعضِ ظَهرِهِم، فَقَالَ عُمَرُ: يا رسولَ اللَّهِ فكيفَ بِنَا إذَا لَقِينا عَدُوَّنا جِيَاعًا رَجَّالَةً؟ ولَكِن إن

---

٢٢١ ـ مداره على المطلب بن حنطب، ولا يحتج بما انفرد به، وقد تفرد بروايته عن عبد الرحمن بن أبي عمرة، عن أبيه، وعبد الرحمن كذلك لا يتحمل تفرده، والحديث حديث سلمة بن الأكوع، وأما حديث أبي هريرة فالراجح أنه مرسل أبي صالح. والله تعالىٰ أعلم.

رأيتَ يا رَسُولَ اللَّه، أن تدعُو النَّاس ببقيَّةِ أزودتِهم فجَاؤوا بِهِ يَجِيءُ الرَّجُلُ بِالحفنَةِ من الطَّعَامِ وفوقَ ذلكَ، وكَانَ أعلاهُمُ الذي جَاءَ بالصَّاعِ مِنَ التَّمرِ، فَجمَعَهُ على نِطعٍ، ثُمَّ دَعَا اللَّهَ بِمَا شَاءَ اللَّهُ أن يدعُوَ، ثُمَّ دعَا النَّاس بأوعِيَتِهم، فَمَا بَقِيَ في الجَيشِ وِعَاءٌ إلاَّ مَملُوءٌ وبَقِيَ مِثلُه، فَضَحِكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَتَّى بَدت نَواجِذُه، ثُمَّ قَالَ: «**أشهَدُ أن لا إلهَ إلاَّ اللَّهُ، وأشهَدُ أنِّي رَسُولُ اللَّه، وأشهَدُ عِندَ اللَّهِ لا يَلقَاهُ عَبدٌ مُؤمِنٌ بِهِمَا إلاَّ حَجَبَتَاهُ عَنِ النَّارِ يومَ القِيَامَةِ**».

أبو عَمرَةَ الأنصاري هذا اسمه ثَعلبَةُ بنُ عَمرُو بن مِحْصَن.

ذكرُ الخَبَرِ الدَّالِّ على أنَّ قولَهُ ﷺ: «إلا حَجَبَتَاهُ عن النَّار» أراد به: إلاَّ أن يرتكبَ شَيئًا يَستَوجِبُ من أجله دخولَ النَّار ولَم يتفضَّل المولى جَلَّ وَعَلاَ عليه بعفوه

٢٢٢ ـ أسند فيه حديث أبي سعيد الخدري المتقدم برقم (١٨٢).

ذكرُ تَحريم اللَّه جَلَّ وَعَلاَ على النَّارِ مَن وَحَّدَهُ مُخلصًا في بَعضِ الأحوال دون البعضِ

٢٢٣ ـ عن ابن شهاب، أنَّ محمود بن الربيع الأنصاري أخبره، أنَّ عِتبانَ بنَ مالك ـ وهو من أصحاب رسول الله ﷺ مِمَّن شَهِدَ بدرًا من الأنصار ـ أتى رسولَ اللَّه ﷺ، فقال: يا رسولَ اللَّه، إنِّي أنكرتُ بصَرِي، وأنا أُصَلِّي لقومِي، وإذا كانَ الأمطَارُ، سال الوادي الَّذي بَيني وبَينَهُم، ولَمْ أستطع أن آتِيَ مَسجِدَهُم فأُصَلِّيَ لَهُم، وَدِدتُ أنَّكَ يَا رَسُولَ اللَّه تَأتِي، فَتُصَلِّي في بَيتِي أتَّخِذُهُ مُصَلًّى، قَالَ: فَقال رَسُولُ ﷺ: «**سأفعَلُ**» قال عِتبانُ: فَغَدَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وأبو بَكرٍ الصِّدِّيقُ حِينَ ارتَفَعَ النَّهَارُ، فَاستَأذَنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَأذِنتُ لَهُ، فَلَم يَجلس حَتَّى دَخَلَ البَيتَ، ثُمَّ قَال: «**أينَ تُحِبُّ أن أُصَلِّيَ من**

---

٢٢٣ ـ صحيح.

بَيتكَ؟» قَالَ: فأشرت إلى نَاحيَةٍ مِنَ البيتِ، فَقَامَ رَسُولُ اللَّه ﷺ، فَكَبَّر وقُمنَا وراءَهُ، فَصلَّى ركعتَينِ، ثُمَّ سَلَّمَ قَالَ: وحَبسناهُ علَى خزيرةٍ صَنَعناها لَهُ. قَال: فَثَابَ رِجَالٌ من أهلِ الدَّارِ حولَهُ، حتَّى اجتَمَعَ فِي البَيتِ رِجَالٌ ذوو عَدَدٍ، قَالَ قائِلٌ منهُم: أينَ مَالِكُ بنُ الدُّخشُن؟ فَقَال بَعضُهم: ذَاكَ مُنَافِقٌ ولا يُحِبُّ اللَّهَ ورَسُولَهُ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّه ﷺ: **«لا تَقُل لَهُ ذَلكَ، ألا تَرَاهُ قَد قَالَ: لا إلهَ إلاَّ اللَّهُ يُرِيدُ بذلكَ وَجهَ اللَّه؟»** قالوا: اللَّه ورسُولُهُ أعلَمُ، إنَّمَا نَرَى وَجهَهُ ونَصيحتَهُ للمُنَافقِينَ؟ قالَ رسولُ اللَّه ﷺ: **«إنَّ اللَّهَ جَلَّ وَعلاَ، حرَّمَ عَلى النَّارِ من قَالَ: لا إلَه إلاَّ اللَّهُ يبتَغِي بهِ وَجهَ اللَّه»**.

قال ابن شهاب: ثم سألت الحصين بن محمد الأنصاري ـ وهو أحد بني سالم وهو من سراتِهم ـ عن حديث محمود بن الربيع، فصدَّقهُ بذلك.

ذكرُ البيانِ بأنَّ اللَّهَ جَلَّ وعَلاَ بتفضُّله لا يُدخلُ النَّار من كان في قلبِهِ أدنى شُعبَةٍ من شُعَبِ الإيمان على سبيلِ الخلود

٢٢٤ ـ عن عبد الله بن مسعود، قال: قالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: **«لا يَدخُلُ الجَنَّةَ أحدٌ في قَلبِهِ مِثقَالُ حبَّةِ خَردَلٍ مِن كِبرٍ، ولا يَدخُلُ النَّارَ مَن كَانَ في قَلبه حبَّةُ خَردَلٍ من إيمانٍ»**

---

٢٢٤ ـ صحيح: قال الدارقطني في «العلل»:

«يرويه الأعمش، عن إبراهيم، عن علقمة. حدّث به كذلك عبد العزيز بن مسلم، وعلي بن مسهر، وأبو بكر بن عياش. ورواه قيس بن الربيع، عن الأعمش، عن أبي وائل، عن علقمة، عن عبد الله، قاله الهيثم بن جميل، عن قيس.

والقول الأول أصح». انتهى.

قلت ـ المحقق ـ: رواه عبد العزيز بن مسلم القسملي، عن الأعمش، عن حبيب بن أبي ثابت، عن يحيىٰ بن جعدة، عن ابن مسعود.

وقال ابن أبي حاتم عقبه: «قلت لأبي: وروىٰ هذا الحديث الوليد بن عتبة عن حمزة الزيات، عن حبيب بن أبي ثابت، عن يحيىٰ بن جعدة عن النبي ﷺ مرسل. قال: مرسل أشبه عندي مع أنَّ يحيىٰ بن جعدة لم يلق ابن مسعود.

ذِكْرُ البيانِ بأنَّ اللَّهَ جَلَّ وَعَلاَ، بتفضُّلِه قد يَغفِرُ لِمَنْ أحَبَّ من عبادِه ذنوبَهُ بشهادتِه لَه ولرسولِه ﷺ، وإن لم يكن لَهُ فضْلُ حسناتٍ يرجو بهَا تكفيرَ خطاياهُ

٢٢٥ ـ عن أبي عبد الرحمن المعَافري الحُبُلِّيِّ، قال: سَمعتُ عَبدَ اللَّهِ بن عَمرو بن العاص، يقول: قال رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إنَّ اللَّهَ سَيُخلِّصُ رَجُلاً من أُمَّتي عَلَى رُءُوسِ الخَلائقِ يومَ القيامَة، فينشرُ عَلَيه تسعةً وتسعينَ سجلاً، كُلُّ سجلٍّ مَدُّ البَصَر، ثُمَّ يَقولُ لَهُ: أتُنكِرُ شيئًا من هذا؟ أظَلَمَكَ كَتَبَتي الحَافظُونَ؟ فيقولُ: لا يَا رَبِّ، فيقُولُ: أَفَلَكَ عُذرٌ أو حَسَنَةٌ؟ فيُبهَتُ الرَّجُلُ، ويقُولُ: لا يَا رَبِّ، فيَقُولُ: بَلَى إنَّ لَكَ عندنَا حَسَنَةً، وإنَّهُ لا ظُلمَ عليكَ اليوم، فيُخرِجُ لَهُ بطاقةً فيهَا: أشهَدُ أن لا إله إلاَّ اللَّهُ وأنَّ مُحمَّدًا عَبدُهُ ورَسُولُهُ، فيقُولُ: احضُر وَزنَك، فيقُولُ: يا رَبِّ، ما هَذه البطَاقَةُ مَعَ هذه السِّجلاَّت؟ فيقُولُ: إنَّكَ لا تُظلَمُ. قَالَ: فَتُوضَعُ السِّجلاَّتُ في كفَّةٍ والبطَاقَةُ في كفَّةٍ، فطَاشَتِ السِّجلاَتُ، وثَقُلَت البطَاقَةُ، قال: فَلا يَثقُلُ اسمَ اللَّهِ شيءٌ».

ذِكْرُ الإخْبارِ بأنَّ اللَّهَ قد يغفِرُ بتفضُّلِه لِمَن لم يُشرِك بِه شَيئًا جَميعَ الذُّنوبِ الَّتي كَانت بينه وبينه

٢٢٦ ـ عن أبي ذَرٍّ، عَن النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «قَالَ اللَّهُ تَبارَكَ وتَعالى: يَا ابنَ آدَمَ لَو لَقِيتَني بِمِثلِ الأرضِ خَطَايا لا تُشرِكُ بِي شَيئًا لَقِيتُكَ بِملءِ الأرضِ مَغفرَةً».

---

٢٢٥ ـ مداره على عامر بن يحيى المعافري، وليس له في الكتب الستة وفروعها إلا هذا الحديث رواه أبو داود وابن ماجه من طريق الليث عنه، عن أبي عبد الرحمن المعافري وحديث آخر عند مسلم في المتابعات، وأبي داود، والترمذي، والنسائي، وقال الترمذي، والبغوي «حديث حسن غريب»، وقال الطبراني في «الأوسط» (٥/ ٧٩):

«لا يُروى هذا الحديث عن رسول الله ﷺ إلا بهذا الإسناد، تفرد به: عامر بن يحيى».

٢٢٦ ـ في سنده شريك القاضي ساء حفظه بعد ما تولى القضاء، ولم يتابع في روايته عن عبد العزيز بن رفيع.

وأخرجه مسلم في المتابعات، وغيره من طرق عن الأعمش، عن المعرور بن سويد، عن أبي ذر. =

ذكرُ إعطاء اللَّه جلَّ وعَلاَ
الأجرَ مرَّتين لِمَن أسلَمَ من أهلِ الكتَاب

٢٢٧ ـ عن الشَّعبيِّ، قال: رأيتُ رَجُلاً من أهلِ خراسان أتاه، فقال: يا أبا عمرو إنَّ مَن قبلَنَا من أهلِ خُراسانَ يقولون: إذا عتَقَ الرَّجُلُ أَمتَهُ، ثُمَّ تزوَّجَها، فهو كالراكب بدنَتَهُ، فقال الشَّعبيُّ: حدَّثني أبو بُردة عن أبيه أنَّ رسُولَ اللَّه ﷺ قال: **«ثلاثةٌ يؤتَون أجرهُم مرَّتين: رَجُلٌ من أهلِ الكتَاب آمَنَ بنبيِّه، ثم أدركَ النَّبيَّ ﷺ، فآمَنَ به واتَّبعَهُ، فلَهُ أجرَانِ، وعَبدٌ مملُوكٌ يُؤدِّي حقَّ اللَّه جلَّ وعَلاَ عليه، وحقَّ الَّذي عليه لمولاهُ، فلَهُ أجرَانِ، ورَجُلٌ كانَت لهُ أَمَةٌ، فغذَّاها فأحسَنَ غذاءَهَا، وأدَّبَها فأحسَنَ أدبَهَا، ثُمَّ أعتقَهَا وتزوَّجَهَا، فلَهُ أجرَانِ»**.

قال الشعبي للخراساني:

خُذ هذا الحديث بغير شيء، فقد كان الرَّجُلُ يرحلُ إلى المدينة فيما هو دونه.

ذكرُ الإخْبارِ عمَّا تفضَّلَ اللَّهُ على
المُحسنِ في إسلامه بتضعيف الحسنات له

٢٢٨ ـ عن أبي هُرَيرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّه ﷺ:

«إذَا أحسَنَ أحَدُكُم إسلامَهُ، فكلُّ حَسَنَة يَعملُهَا بعَشر أمثَالهَا إلى سبعمائة ضِعف، وكُلُّ سيِّئَة يَعمَلُهَا يُكتَبُ لَهُ مثلُهَا حتَّى يَلقَى اللَّهَ جلَّ وعَلاَ».

= والحديث حديث المعرور، وأما ما جاء من غير طريقه فمداره على شهر بن حوشب وهو ضعيف.
وقد وقفه مسعر، عن عاصم عن المعرور، ورفعه غيره.
وقال الدارقطني في «العلل»: «والمرفوع أصح».

٢٢٧ ـ صحيح: إلا لفظة «فغذَّاها فأحسن غذَاءها» تفرد بها هشيم دون باقي الرواة عن صالح بن حي، وصوابها «وعلمها فأحسن تعليمها»، كما هي رواية الجماعة مع اختلاف بسيط في اللفظ. والمعنى واحد يفيد تعليم الأَمَةِ، والله تعالى أعلم.

٢٢٨ ـ صحيح.

٥ ـ باب ما جاء في صفات المؤمنين

٢٢٩ ـ عن أبي هريرة، قال: قال رسولُ اللَّهِ ﷺ: «إنَّ مِن حُسنِ إسلامِ المرءِ تَركَهُ مَا لاَ يَعنيه».

٢٣٠ ـ أسند فيه حديث عبد الله بن عمرو المتقدم برقم (١٩٦).

ذِكْرُ الأمرِ بمعونة المسلمين بَعضِهم بَعضًا في الأسبابِ الَّتي تُقَـرِّبُهُم إلى البَارِي جَلَّ وَعَلاَ

٢٣١ ـ عن أبي موسى أنَّ النَّبيَّ ﷺ قَال: «إنَّ المُؤمنَ للمُؤمنِ كَالبُنيَـانِ يَشُدُّ بَعضُهُ بَعضًا».

ذِكْرُ تَمثيل المُصطفى ﷺ المُؤمنينَ بالبُنيانِ الذي يُمسكُ بَعضُهُ بَعضًا

٢٣٢ ـ عن أبي موسى قال: قال رسولُ اللَّهِ ﷺ: «مَثَلُ المُؤمنينَ فيمَا بَينَهُم كَمثَلِ البُنيَانِ قال: وأَدخَلَ أصَابِعَ يَدِهِ في الأرضِ ـ وقَال: يُمسكُ بَعضُهَا بَعضًا».

ذِكرُ تمثيلِ المُصطَفَى ﷺ المُؤمنينَ بما يجبُ أن يكُونوا عليه من الشَّفَقَة والرَّأفَة

٢٣٣ ـ عن الشَّعبِيِّ، قَال: سَمِعتُ النعمانَ بن بشيرٍ يقولُ: سَمِعتُ رسولَ اللَّهِ ﷺ

---

٢٢٩ ـ وصله منكر: مداره على قرة بن عبد الرحمن، قال أبو حاتم والنسائي: «ليس بقوي»، وقال أبو زرعة: «الأحاديث التي يرويها مناكير»، وقال ابن معين: «ضعيف الحديث». ، ووصله أيضًا من طريق آخر عبد الله بن عمر العمري المُصَغَّر، وهو ضعيف، والصواب أنه من مراسيل علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب، عن النبي ﷺ. وممن قال إنه لا يصح إلا عن علي بن حسين مرسلاً: أحمد وابن معين والبخاري والدارقطني «العلل» (٨/ ٢٥)، و«تحفة الأحوذي» (٦/ ٦٠٨).

٢٣١ ـ صحيح.

٢٣٢ ـ صحيح: دون لفظه «وأدخل أصابع يَدِه في الأرض»، والخطأ ممن دون سفيان الثوري، فإن أصحابه رووه بدونها أو بلفظة «وشبَّك أصابعه» أَوَ «ثمَّ شبَّكَ بين أصابعه»، وشيخ ابن حبان لا أدري من هو. وقد تكون لفظة «الأرض» مصحفة من «بعض» فتستقيم العبارة وينتفي الخطأ، والله تعالى أعلم.

٢٣٣ ـ صحيح: وشيخ ابن حبان لا أدري من هو، وعَبيدةَ بنُ حميد، قال ابن معين: «ما به المسكين =

يَقُولُ: «مَثَلُ المُؤمنِ[1] مَثَلُ الجسَدِ، إذَا اشتكَى منهُ شيءٌ، تداعَى لَهُ سَائرُ الجَسَدِ».

ذكرُ نفي الإيمانِ عَمَّن لا يُحبُّ لأخيه ما يُحبُّ لنَفسه

٢٣٤ ـ عن أنسِ بن مالكٍ، عن النَّبيِّ ﷺ قال: «لا يؤمنُ أحدُكُم باللَّهِ حتَّى يُحبَّ لأخيهِ مَا يُحبُّ لنَفسه».

ذكْرُ البيانِ بأنَّ نَفْيَ الإيمان عَمَّن لا يُحبُّ لأخيه ما يُحبُّ لنَفسه إنَّمَا هُو نفيُ حَقيقَةِ الإيمانِ لا الإيمان نفسه، مع البيانِ بأنَّ ما يحبُّ لأخيه أراد به الخير دون الشرِّ

٢٣٥ ـ عن أنس بن مالك، عن النَّبيِّ ﷺ قال: «لا يبلُغُ عبدٌ حقيقةَ الإيمانِ حتَّى يُحبَّ للنَّاسِ ما يُحبُّ لنَفسه منَ الخَيرِ».

ذكْرُ نَفي الإيمانِ عَمَّن لا يتحابُّ في اللَّه جَلَّ وعَلاَ

٢٣٦ ـ عن أبي هُريرَة، قال: قال رسولُ اللَّه ﷺ: «والَّذي نَفسي بيَده لا تَدخُلُوا الجَنَّةَ حَتَّى تُؤمنُوا، ولا تُؤمنُوا حَتَّى تَحابُّوا، ألا أدُلُّكُم عَلَى أمرٍ إذَا فَعَلتُمُوهُ تحابَبتُم؟ أفشُوا السَّلاَمَ بَينكُم».

ذكرُ إثباتِ وجودِ حلاوة الإيمانِ لمَن أحَبَّ قومًا للَّه جَلَّ وعلاَ

٢٣٧ ـ عن أنَسِ بنِ مالكٍ، أن رَسُولَ اللَّه ﷺ قَال: «ثَلاثٌ مَن كُنَّ فيه وَجَدَ حَلاَوَةَ الإيمانِ: مَن كَانَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ أحَبَّ إليه ممَّا سِوَاهُمَا، والرَّجُلُ يُحبُّ القَومَ لا

= بأس، ليس له بخت . . .». كما في «تهذيب الكمال»، و«تاريخ الإسلام».

(١) هكذا بالإفراد وهي عند أحمد، وفي باقي المصادر: «المؤمنين» بالجمع.

٢٣٤ ـ صحيح: دون لفظة (بالله) فلم يذكرها أصحاب شعبة.

٢٣٥ ـ صحيح:

ـ زيادة (من الخير) لم يتفرد بها حسين المعلم، تابعه همام عند ابن منده في «الإيمان» عن قتادة. والله تعالى أعلى وأعلم.

٢٣٦ ـ صحيح.

٢٣٧ ـ صحيح.

يُحبُّـهُم إلاَّ في اللَّهِ، والرَّجُلُ إن قُـذفَ فـي النَّارِ أحَبُّ إليـه مِن أن يَرجِـعَ يَهُـودِيًا أو نَصرَانِيًا».

٢٣٨ ـ أسند فيه حديث أنس المتقدم برقم (٢٣٧) من طريق عبد الوهاب، قال ثنا أيوب، عن أبي قلابة، عنه، وفيه: «أن يكون اللَّهُ ورسوله أحبَّ إليه مما سواهما، وأن يحبَّ المرءَ لا يُحبُّـهُ إلا للَّهِ، وأن يكرَهَ أن يَعُـودَ في الكُفـرِ كـمـا يَكرَهُ أن تُوقَـدَ لَهُ نَارٌ فَيُقذَفَ فِيهَا».

ذِكْرُ ما يجبُ على المُسلِمِ لأخيهِ المُسلِمِ مِن القيامِ في أداءِ حُقُوقه

٢٣٩ ـ عن أبي هُريرةَ، أنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «ثَلاثٌ كُلُّهُنَّ عَلى المُسلِمِ: عِيَادَةُ المَريضِ، وشُهُودُ الجَنَازَةِ، وَتَشمِيتُ العَاطِسِ إذَا حَمِدَ اللَّهَ».

ذِكْرُ البيانِ بأنَّ المُصطَفَى ﷺ لم يُرِد بهذا العَدَدِ المذكورِ نفيًا عمَّا وراءَه

٢٤٠ ـ عن أبي مسعودٍ، عن النَّبيِّ ﷺ قَالَ: «للمُسلمِ عَلَـى المُسلمِ أربَعُ خِلاَلٍ: يَعُودُهُ إذا مَرِضَ، ويَشهَدُهُ إذا مات، ويُشَمِّتُهُ إذَا عَطَسَ، ويُجِيبُهُ إذَا دَعَاهُ».

---

٢٣٨ ـ صحيح: متفق عليه

ملحوظة: قال الدارقطني في «العلل» (٣٧/أ): «يرويه أيوب السختياني، واختلف عنه، فرواه عبدالوهاب الثقفي، عن أيوب، وخالفه وهيب فرواه عن أيوب موقوفًا».

قلت: اعتمد الشيخان رواية عبد الوهاب المرفوعة في صحيحيهما، وكان بعضهم يوقف الحديث من باب الورع، وكان منهم أيوب ـ رحمه الله تعالى ـ.

٢٣٩ ـ منكر: مداره على عُمر بن أبي سلمة، لا يحتج بحديثه، وضعفه غير واحد، وذكر ابن عدي حديثه هذا في ترجمته «بالكامل»، وقال الذهبي: «ولعمر عن أبيه مناكير».

٢٤٠ ـ منكر: مداره على عبد الحميد بن جعفر، عن أبيه، عن حكيم بن أفلح، عن أبي مسعود.

وحكيم بن أفلح مجهول العين، وليس له إلا هذا الحديث. وعبد الحميد بن جعفر قال الحافظ فيه: «صدوق رمي بالقدر، وربما وهم» ومثله لا يتحمل تفرده، وأمَّا أبوه فثقة.

ذِكْرُ البيانِ بأنَّ هذا العددَ الذي ذكره المصطفى ﷺ في خبر أبي مسعود لم يُرد به النفيَ عمَّا وراءَه

٢٤١ ـ عن أبي هُرَيرَةَ، قَال: سَمِعتُ رَسُولَ اللَّه ﷺ يقُولُ: «حَقُّ المُسلمِ علَى المُسلِمِ خَمسٌ: رَدُّ السَّلاَمِ، وعِيادَةُ المَرِيضِ، واتِّبَاعُ الجَنَائزِ، وإجابَةُ الدَّعوَةِ، وتَشميتُ العَاطِسِ».

ذِكْرُ البيانِ بأنَّ هذا العددَ المذكورَ في خبر سعيد بن المسيِّب لم يُرد به النفي عمّا وراءه

٢٤٢ ـ عن أبي هُرَيرَةَ أنَّ رسُولَ اللَّه ﷺ قَال: «حَقُّ المُسلمِ على المُسلمِ ستٌّ» قالوا: ما هُنَّ يا رسولَ اللَّه؟ قَال: «إذا لَقِيَهُ سَلَّمَ عَلَيه، وَإذَا دَعَاهُ أجابَهُ، إذَا استَنصَحَ نَصَحَهُ، وإذا عطَسَ، فَحمِدَ اللَّهَ يُشمِّتُهُ، وإذَا مَرِضَ عَادَهُ، وَإذَا مَات صَحِبَهُ».

ذِكْرُ الإِخْبارِ عمَّا يُشبهُ المسلمين من الأشجارَ

٢٤٣ ـ عن ابنِ عُمَرَ، أنَّ رَسُولَ اللَّه ﷺ قَالَ: «مَن يُخبرُني عَن شَجَرَة مَثَلُهَا مَثَلُ المُؤمِن، أصلُها ثَابتٌ وَفَرعُهَا فِي السَّمَاءِ، تُؤتي أُكُلَها كُلَّ حين بإذن رِبِّهَا؟» قَال عَبدُ اللَّهِ: فَأردتُ أن أقُولَ: هِيَ النَّخلَةُ، فَمَنَعَنِي مَكَانُ أبِي، فَقَالَ رَسُولُ اللَّه ﷺ: «هِيَ

---

٢٤١ ـ صحيح: متفق عليه من حديث الزهري، عن سعيد بن المسيب، عنه، به.

قال الدارقطني في «العلل»:

«يرويه الزهري، واختلف عنه؛ فرواه الأوزاعي عن الزهري، عن سعيد، عن أبي هريرة قال ذلك ابن أبي العشرين، وبشر بن بكر، والوليد بن مزيد، واختلف عن الوليد بن مسلم، فرواه صفوان بن صالح، عن الوليد، عن الأوزاعي، عن الزهري، عن سعيد، وأبي سلمة، عن أبي هريرة.

وغيره يرويه: عن الوليد، عن الأوزاعي، عن الزهري، عن سعيد وحده. وكذلك رواه يونس وعقيل وزمعة بن صالح، والموقري، عن الزهري. وكذلك قال أبو حفص التنيسي، ومحمد بن مصعب، عن الأوزاعي». انتهى المراد.

٢٤٢ ـ صحيح.

٢٤٣ ـ صحيح: دون لفظة «أصلها ثابت وفرعها في السماء»، ولم يتابع عليها من تفرد بها، والشك محصور بين أبي عُمر الضرير، والفضل بن الحباب.

النَّخلَةُ» فَذَكَرتُ ذَلِكَ لأبي، فقَالَ: لَو قُلتَها كَانَ أَحَبَّ إليَّ مِن كَذَا وكَذَا. أحسِبُهُ قَالَ: حُمْرِ النَّعَمِ.

ذِكْرُ الإِخْبارِ عن وصفِ ما يُشبِهُ المُسلِمَ مِن الشَّجَرِ

٢٤٤ ـ أسند فيه حديث ابن عمر المتقدم برقم (٢٤٣) من طريق مجاهد عنه.

٢٤٥ ـ أسند فيه حديث ابن عمر المتقدم برقم (٢٤٣) من طريق أخرىٰ عن مجاهد عنه.

ذِكْرُ خَبَرٍ ثانٍ يُصَرِّحُ بصحةِ ما ذكرناه

٢٤٦ ـ أسند فيه حديث ابن عمر المتقدم برقم (٢٤٣).

ذِكْرُ تمثيلِ المُصطَفى ﷺ المُؤمن بالنَّحلة في أكلِ الطَّيِّبِ وَوَضعِ الطَّيِّب

٢٤٧ ـ عن وَكيعِ بنِ عُدُس، عن عمِّهِ أبي رَزِين، قال: قال رسولُ اللهِ ﷺ: «**مَثَلُ المُؤمِنِ مَثَلُ النَّحلَة؛ لا تَأكُلُ إلاَّ طَيِّبًا ولا تَضَعُ إلاَّ طَيِّبًا**».

قال أبو حاتم: شُعبةُ واهِمٌ في قوله: «عُدُس»، إنَّما هُوَ «حُدُس» كما قاله حمّاد ابن سلمة وأولئك.

---

(٢٤٧) **ضعيف جداً**: وكيع بن عُدُس أو حُدُس، مجهول العين، والحديث أدرجه الطبراني في «الأوسط» وقال: «لم يرو هذا الحديث عن شعبة إلا حجاج، ومؤمل بن إسماعيل».
قلت ـ المحقق ـ: فأين أصحاب شعبة الثقات؟ كيف آثر شعبة هذين الضعيفين عليهم بهذا الحديث الفائدة؟!!.
قال الخلال: «أخبرنا عبد الله، قال: سمعت أبي يقول: قال حماد بن سلمة: «وكيع بن حُدُس».
وأبو عوانة وسفيان قالا: «وكيع بن حُدُس».
وحدثنا هشيم: ثنا يعلىٰ بن عطاء، عن وكيع بن عدس.
قال أبي: أرىٰ الصواب ما قال حماد وأبو عوانة وسفيان، وكان الخطأ عنده: ما قال هشيم وشعبة.
وقال: هشيم كان يتابع شعبة.
وأخذتُه من كتاب الأشجعي، عن سفيان، قال: وكيع بن حُدُس، وهو الصواب.
وحدثنا يحيىٰ بن حماد: ثنا أبو عوانة، عن يعلىٰ بن عطاء، عن وكيع بن حدس. =

فصل

ذِكْرُ البيانِ بأنَّ مَن أكفرَ إنسانًا فهو كافرٌ لا محالة

٢٤٨ ـ عن أبي سعيد، قالَ: قَالَ رسولُ اللّهِ ﷺ: «مَا أكفرَ رَجُلٌ رَجُلاً قطُّ إلاَّ بَاءَ أحَدُهُما بِها إن كانَ كافِراً وَإلاَّ كَفَرَ بتَكفيرِه».

٢٤٩ ـ عن ابن عمر، أنَّ رسولَ اللّهِ ﷺ قَالَ: «أيُّمَا رَجُلٍ قَالَ لأخِيهِ: كَافِرٌ، فَقَدْ بَاءَ بِهِ أحَدُهُمَا».

ذِكْرُ وَصف قَولِه ﷺ: «فَقَد بَاءَ به أحَدُهُما»

٢٥٠ ـ . . . أنَّهُ سَمعَ ابنَ عُمَرَ يقولُ: قال رسولُ اللّهِ ﷺ: «أيُّمَا امرئٍ قال لأخيه: كافِرٌ، فَقَد باءَ بِهِ أحَدُهُما إن كَانَ كَمَا قَالَ، وَإلاَّ رَجَعَت عَلَيه».

٦ ـ باب ما جاء في الشركِ والنفاق

ذِكرُ استحقاقِ دخولِ النَّارِ ـ لا محالةَ ـ مَن جعلَ للّه ندًّا

٢٥١ ـ عن ابن مسعود، قال: كَلِمَتَانِ سَمِعتُ إحدَاهُمَا من رَسُولِ اللّهِ ﷺ، والأُخرىٰ أنا أقُولُهَا، سَمِعتُ رَسُولَ اللّهِ ﷺ يَقُولُ: «لا يَلْقَى اللّهَ عَبدٌ يُشرِكُ به إلاَّ أدخَلَهُ النَّارَ، وَأنَا أقُولُ: لا يَلقَى اللّهَ عَبدٌ لم يُشرِك به إلاَّ أدخَلَهُ الجَنَّةَ».

= وأخبرنا الميموني أنه سمع أبا عبد الله يقول: هشيم يقول: «عدس»، يتبع شعبة، وكان كثيراً ما يتبعه أو قال: يوافقه» اهـ. من «المنتخب من علل الخلال» لابن قدامة (١٧٥).

٢٤٨ ـ منكر: لم يتابع سلمة الأبرش في روايته عن ابن إسحاق، وهو ـ وإن وثقه جرير في ابن إسحاق، إلا أن البخاري قال: «عنده مناكير، وهّنه علي، قال علي: ما خرجنا من الري حتىٰ رمينا بحديثه»، واتهمه أبو زرعة بالكذب، وقال أبو حاتم: «يكتب حديثه ولا يحتج به» والظاهر أن توثيقه في روايته عن ابن إسحاق هو في المغازي والمبتدأ لا الحديث. والله تعالىٰ أعلم.

كما أن ابن إسحاق لم يصرح بالتحديث، والحديث لم يرد عن أبي سعيد إلا بهذا الإسناد. والله أعلم.

٢٤٩ ـ صحيح.

٢٥٠ ـ صحيح.

٢٥١ ـ صحيح.

ذِكْرُ الخَبَرِ الدَّالَّ على أنَّ الإسلامَ ضدُّ الشِّرك

٢٥٢ ـ عن أبي سعيدٍ الخُدري أنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَيَأْخُذَنَّ رَجُلٌ بِيَد أَبِيه يومَ القِيَامَةِ يُرِيدُ أن يُدخلَهُ الجَنَّةَ، فَيُنَادي: إنَّ الجَنَّةَ لا يَدخُلَهَا مُشركٌ، إنَّ اللَّهَ قَدْ حَرَّمَ الجَنَّةَ عَلَى كُلِّ مُشرك، فَيَقُولُ: أي رَبِّ، أي ربِّ... أبِي، قَالَ: فَيَتَحَوَّلُ في صَورَةٍ قَبِيحَةٍ وَرِيحٍ مُنْتِنَة، فَيَتْرُكُهُ».

قال أبو سعيد: كان أصحَابُ مُحمَّدٍ ﷺ يَرَونَ أَنَّهُ إبراهِيمُ، ولَم يَزِدهُم رَسُولُ اللَّه ﷺ عَلَى ذَلِك.

ذِكْرُ إطلاقِ اسمِ الظُّلْمِ على الشِّركِ باللَّه جَلَّ وَعَلاَ

٢٥٣ ـ عن عَبدِ اللَّهِ، قَالَ: لَمَّا نَزَلَت هذه الآية: ﴿الَّذينَ آمَنوا ولم يَلبِسُوا إيمَانَهُم بِظُلمٍ﴾ [الأنعام: ٨٢] قَالَ أصحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: أَيُّنا لَم يَظلِم نَفسَهُ؟ قَالَ: فَنزلَت: ﴿إن الشرك لظلمٌ عظيم﴾ [لقمان: ١٣].

قال ابنُ إدريس: حدَّثَنيه أبي عن أبان بن تَغلِب، عن الأعمش، ثُمَّ لقيتُ الأعمشَ، فَحدَّثَني بِهِ.

ذِكْرُ إطلاقِ اسمِ النِّفاقِ عَلَى مَن أتى بجزءٍ من أجزائه

٢٥٤ ـ عن عبد الله بن عمرو قَالَ: قَالَ رسُولُ اللَّه ﷺ: «أربعٌ مَن كُنَّ فيه، كَانَ مُنافقًا خَالصًا، وَمَن كَانت فيه خَصلَةٌ منهَا، كَانَت فيه خَصلَةٌ منَ النِّفاقِ حَتَّى يَدعَهَا: إِذَا حَدَّثَ كَذَبَ، وَإِذَا عَاهدَ غَدَرَ، وَإِذَا وَعَدَ أَخلَفَ، وَإِذَا خَاصَمَ فَجَرَ».

---

٢٥٢ ـ غريب: تفرد به المعتمر به سليمان، عن أبيه، عن قتادة، عن عقبة بن عبد الغافر، عن أبي سعيد به.

قال البزار: «لا نعلم رواه إلا التيمي، ولا عنه إلا ابنه، وهو حديث غريب»، وفيه عنعنة قتادة، وصح الحديث من مسند أبي هريرة مع التصريح بأن الرجل الذي يأخذ بيد أبيه هو إبراهيم عليه وعلى نبينا الصلاة والسلام، كما عند البخاري وغيره.

٢٥٣ ـ صحيح.

٢٥٤ ـ صحيح.

ذكرُ الخَبَرِ المُدحِضِ؛ قَولَ مَن زَعَمَ أنَّ هذا الخَبَرَ تَفَرَّدَ بِهِ عَبدُ اللَّهِ بنُ مُرَّة

٢٥٥ ـ أسند فيه حديث عبد الله بن عمرو المتقدم برقم (٢٥٤).

٢٥٦ ـ أخبرنا أحمدُ بن عليٍّ في عَقِبِهِ، قال: حَدَّثَنَا أبو الربيع، حدثنا جرير، عن الأعمش، عن أبي سفيان، عن جابر، عن النبي ﷺ بمثله.

ذكرُ الخَبَرِ المُدحِضِ؛ قَولَ مَن زَعَمَ أنَّ خطابَ هذا الخَبَرِ وَرَدَ لغيرِ المسلمين

٢٥٧ ـ عن أبي هُرَيرَةَ ـ وحبيب، عن الحسن ـ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «ثَلاَثٌ مَن كُنَّ فيهِ فَهُوَ مُنافِقٌ، وَإن صامَ وَصَلَّى وَزَعَمَ أَنَّهُ مُسلِمٌ: مَن إذَا حَدَّثَ كَذَبَ، وَإذَا وَعَدَا أخلَفَ، وَإذَا ائتُمِنَ خَانَ».

ذكرُ إطلاقِ اسمِ النِّفاقِ على غيرِ المعدود إذا تخلَّفَ عن إتيانِ الجمعة ثَلاثًا

٢٥٨ ـ عن أبي الجَعْدِ الضَّمرِي، قالَ: قالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَن تَرَكَ الجُمعَةَ ثَلاثًا مِن غَيرِ عُذرٍ، فَهُوَ مُنافِقٌ».

---

٢٥٦ ـ لم أجده في مسند أبي يعلى المطبوع، وأظنه حديثًا خطأ تفرد به ابن حبان دون أصحاب دواوين السنة، فليس في مسند جابر عند الطبراني في «الكبير»، و«الأوسط»، ومسند أحمد، ومسند أبي يعلى، هذا علاوة على عدم وجوده في الكتب الستة.

٢٥٧ ـ صحيح: دون لفظة «وإن صام وصلى وزعم أنه مسلم» تفرد بها حماد بن سلمة عن داود بن أبي هند، ولم يتابع عليها، وتفرد بها عن العلاء بن عبدالرحمن يحيى بنُ مُحَمَّدِ بن قَيْس، ولم يتابع عليها أيضًا، والله أعلم.

وحديث الحسن مرسل.

٢٥٨ ـ منكر: مداره على محمد بن عمرو بن علقمة الليثي، ولم يتابع عليه، وأبو الجعد الضمري ليس له إلا هذا الحديث.

قال البخاري: «لا أعرف اسمه، ولا أعرف له إلا هذا الحديث، ولا يعرف إلا من حديث محمد ابن عمرو»، لم يرو عنه إلا عَبيدة بن سفيان.

ذِكرُ إطلاق اسمِ النِّفاقِ عَلَى المُؤخِّرِ صلاةَ العصر إلى أن تكونَ الشمسُ بينَ قَرنَي الشيطان

٢٥٩ ـ عن العلاءِ بنِ عبد الرحمن، قال: دَخلتُ علىٰ أنسِ بن مالكٍ أنا وصاحبٌ لي بَعدَ الظُّهرِ، فَقال: أصلَّيتُمَا العَصرَ؟ قَال: فقُلنا: لا. قال فَصلِّيَا عِندكُما في الحُجرَةِ، فَفرغنَا وطَوَّلَ هُوَ، ثُمَّ انصرَفَ إلينَا، فكان أولَ ما كَلَّمَنَا بِهِ أن قال: قال رَسُولُ اللَّـهِ ﷺ: **تلكَ صلاةُ المُنَافِقينَ، يُمهلُ أحَدُهُم حَتَّى إذا كانَت الشَّمسُ عَلَى قَرنَي الشَّيطانِ، قَامَ فَنَقَرَ أربعًا لا يذكُرُ اللَّهَ فِيهَا إلا قَليلاً»**.

ذِكرُ الخَبَرِ المُدحضِ؛ قولَ مَن زَعَمَ أنَّ هذا الخَبَرَ تفَرَّدَ بِهِ العلاءُ بنُ عبد الرحمن

٢٦٠ ـ أسند فيه حديث أنس المتقدم برقم (٢٥٩) من طريق أسامة بن زيد الليثي، عن ابن شهاب، عن عروة، عن عائشة، وعن حفص بن عبيد الله بن أنس، قال: سمعت أنسًا.

ذِكْرُ إثباتِ اسم المنافق عَلَى المُؤخِّرِ صلاة العصر إلى اصفرار الشمس

٢٦١ ـ أسند فيه حديث أنس المتقدم برقم (٢٥٩) من طريق مالك عن العلاء.

---

٢٥٩ ـ مداره علىٰ العلاء بن عبدالرحمن، والحديث حديثه، وأما ما جاء من طريق أسامة بن زيد الليثي فأحسبه خطأً من أسامة، فالحديث حديث العلاء والله أعلم. وحديث العلاء أخرجه مسلم في المتابعات من طريق إسماعيل بن جعفر عنه.

٢٦٠ ـ انظر ما قبله، وأسامة بن زيد أخرج له مسلم حديثًا واحدًا عن حفص بن عبيد في المتابعات، وكذا أحاديثه عن غيره في المتابعات والشواهد، وتركه يحيىٰ القطان، وقال أحمد: «ليس بشيء»، وقال أبو حاتم: «يكتب حديثه ولا يحتج به»، وقال النسائي: «ليس بالقوي» وقد وثقه ابن معين في أحد أقواله، فتفرد بذلك، وقد مر بك كلام الذهبي في «السير: ١١/٤٤٦»: «. . . ونحن نسمع من يحيىٰ دائمًا، ونحتج لقوله في الرجال، ما لم يتبرهن لنا وَهَنُ رَجُلٍ انفرد بتقويته، أو قوةُ من وهَّاه». اهـ.

ذِكْرُ البيان بأنَّ تأخيرَ صلاة العصرِ إلى أن يقربَ اصفرارُ الشَّمسِ صلاةُ المنافقين

٢٦٢ ـ أسند فيه حديث أنس المتقدم برقم (٢٥٩) من طريق إسماعيل بن جعفر عن العلاء.

ذِكْرُ خَبَرٍ ثانٍ يُصَرِّحُ بصحة ما ذكرنَاهُ

٢٦٣ ـ أسند فيه حديث أنس المتقدم برقم (٢٥٩).

ذِكْرُ الإِخْبارِ عن وَصف عشرَة المُنافق للمسلمين

٢٦٤ ـ عن عُبيدِ بن عُمَير، أنَّهُ كَانَ يقصُّ بِمكَّةَ وعنده عبدُ اللَّهِ بنُ عُمر، وعَبدُ اللَّه ابنُ صفوان وناسٌ من أصحاب النَّبيِّ ﷺ. قال عُبيدُ بن عُمير: إنَّ رسولَ اللَّه ﷺ قالَ: «**مثَلُ المنافقِ كَمثَلِ الشاة بينَ الغنَمين، إن مالَت إلى هذا الجانب نُطحَت وإن مالت إلى هذا الجانب نُطحَت**» قال ابنُ عُمرَ: لَيسَ هكذا، فَغضبَ عُبَيدُ بنُ عُميرٍ، وقَالَ: تَرُدُّ علَيَّ؟ قَال إنّي لَم أرُدَّ علَيكَ، إلاَّ أنِّي شَهِدتُ رَسُولَ اللَّه ﷺ حينَ قَالَ: فقَال عَبدُ اللَّه ابن صفوانَ: فَكيفَ قَالَ يَا أبَا عبد الرحمن؟ قال: بين الربيضين، قَالَ: يا أبا عَبْدِ الرَّحمَنِ بَيْنَ الرّبيضين، وبَينَ الغنَمين سواء. قال: كذا سمعتُ، كذا سَمعتُ كذا سَمعتُ، وكان ابنُ عُمَرَ إذا سَمعَ شيئًا مِن رسولِ اللَّهِ لم يَعْدُهُ، ولَم يُقصِّر دُونَهُ.

٧ ـ باب ما جاء في الصفات

٢٦٥ ـ عن أبي هريرة، أنَّهُ قال في هذه الآية: ﴿إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها ـ إلى قوله ـ إن الله كان سميعًا بصيرًا﴾ [النساء: ٥٨] رأيتُ النَّبيَّ ﷺ يَضعُ إبهامَهُ علىٰ أذُنِه وأُصبعَهُ الدَّعَّاءَ علىٰ عَينه.

---

٢٦٤ ـ صحيح: أخرجه مسلم عن ابن عمر في الشواهد والمتابعات وليس في أصل الباب.

٢٦٥ ـ قال الحافظ في «الفتح» (١١/ ٣٧٣): «أخرجه أبو داود بسند قوي علي شرط مسلم»، وقال اللالكائي في «شرح أصول الاعتقاد» (٣/ ٦٨٨): «هو إسناد صحيح علىٰ شرط مسلم يلزمه إخراجه». قلت ـ المحقق ـ: مداره علىٰ عبد الله بن يزيد المقرئ، عن حرملة بن عمران، عن أبي =

٢٦٦ ـ عن أبي موسىٰ، قال: قال رسول الله ﷺ: «إنَّ اللَّهَ لا يَنَامُ، ولا ينبَغي لَهُ أن ينَامَ، يَخفضُ القسطَ ويرفَعُه، يُرفَعُ إلَيه عمَلُ النهارِ قبلَ الليلِ، وعَملُ الليلِ قبلَ النَّهارِ، حِجَابُهُ النُّورُ، لو كُشفَ طَبَقُهَا، أحرَقَ سُبُحَاتُ وَجهه كُلَّ شَيءٍ أدرَكَهُ بصَرُهُ. واضعٌ يَدَهُ لِمُسيءِ اللَّيلِ لِيَتُوبَ بالنَّهارِ، ولِمُسيءِ النَّهارِ لِيَتُوبَ باللَّيلِ حَتَّى تطلُعَ الشَّمسُ مِن مَغرِبِهَا».

ذكرُ الخَبَرِ الدالِّ على أنَّ كُلَّ صفةٍ إذا وُجِدَت في المخلوقين كان لهم بها النقصُ، غيرُ جائزٍ إضافةُ مثلِهَا إلى الباري جلّ وعَلَا

٢٦٧ ـ عَن أبِي هُريرَةَ، عَن النَّبيِّ ﷺ قَال:

«قَال اللَّهُ تَبارَكَ وتَعالَى: كَذَّبني ابنُ آدَمَ ولَم يكُن لَهُ أن يُكَذِّبني، ويشتمُني ابنُ آدَمَ ولَم يَكُن ينبَغي لَهُ أن يَشتمَني، فَأمَّا تَكذيبُهُ إيَّايَ فقولُهُ: لَن يُعيدَني كَمَا بَدَأني، أوَ لَيس أوَّلُ خَلق بأهوَنَ عَلَيَّ مِن إعَادَته؟! وأمَّا شَتمُهُ إيَّايَ، فَقَولُهُ: اتَّخَذَ اللَّهُ وَلَدًا، وأنَا اللَّهُ الأحَدُ الصَّمَدُ، لَم ألِد ولَم أولَد، ولَم يكُن لي كُفُوًا أحَدٌ».

= يونس، عنه، فهو غريب عن أبي هريرة، والله أعلم.

وقال الطبراني في «الأوسط» (٩٣٣٤): «لم يرو هذا الحديث عن أبي يونس إلا حرملة بن عمران».

وقد فصل ابن حبان في النفي على عكس أهل السنة والجماعة الذين يجملون في النفي ويفصلون في الإثبات.

٢٦٦ ـ صحيح: وقال الدارقطني في «العلل»: «حَدَّث به يحيىٰ بن سلمة بن كهيل، عن أبيه، أن محدثًا حَدَّثه، عن عمرو بن مرة، عن مرة، عن أبي موسىٰ. ووهم فيه بعض الرواة.

والصواب: ما رواه الأعمش وشعبة وغيرهما، عن عمرو بن مرة، عن أبي عبيدة بن عبد الله، عن أبي موسىٰ» اهـ. قلت: أخرجه ابن حبان على الوجه الصواب. والله أعلم.

٢٦٧ ـ صحيح: والذي عند البخاري (وليس) بدلاً من (أَوَ ليس).

ذِكْرُ خَبَرٍ شَنَّعَ بِهِ أَهلُ البِدَعِ عَلَى أئمتنا حيثُ حُرِمُوا التوفيقَ لإدراكِ معناه

٢٦٨ ـ عن أنس بنِ مالكٍ، عن النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «يُلقَى في النَّار، فَتقُولُ: هَل من مَزِيدٍ؟ حتَّى يَضعَ الربُّ جلَّ وعلاَ قَدَمَهُ فيهَا، فَتقُولُ: قَطْ قطْ».

ذِكْرُ الخَبَرِ الدَّالِّ على أنَّ هذه الألفاظَ من هذا النوع أُطلقَتْ بألفاظِ التَّمثِيلِ والتشبيه على حسب ما يتعارفه النَّاسُ فيما بينهم، دون الحكم على ظواهرها

٢٦٩ ـ عن أَبِي هُرَيرَة، عن النَّبيِّ ﷺ قَالَ: «يَقُولُ اللَّهُ، جَلَّ وَعَلاَ، للعَبد يَومَ القِيَامَة: يَا بنَ آدمَ مَرِضتُ، فَلَم تَعُدني، فَيقُولُ: يَا رَبِّ، وَكيفَ أعُودُكَ وَأنتَ رَبُّ العَالمينَ؟ فيَقُولُ: أمَا عَلِمتَ أنَّ عَبدِي فُلانًا مَرِضَ، فَلَم تَعُدْهُ، أما عَلمتَ أنَّكَ لو عُدتَهُ لوجَدتَني؟ وَيقُولُ: يَا ابنَ آدَمَ، استَسقَيتُكَ، فَلَم تَسقني، فَيَقُولُ: يا رَبِّ، كَيفَ أسقيكَ وأنتَ رَبُّ العَالمينَ؟ فَيقُولُ: أمَا عَلمتَ أنَّكَ لَو سَقَيتَهُ لَوَجَدتَ ذلكَ عندي؟ يا ابنَ آدَمَ، استَطعَمتُكَ، فَلَم تُطعمني، فَيَقُولُ: يَا ربِّ وَكَيفَ أُطعِمُكَ وَأنتَ رَبُّ العالمينَ؟ فَيَقُولُ: أَلَم تعلَم أنَّ عَبدِي فُلانًا استطعَمكَ فَلَم تُطعِمهُ؟! أَمَا إِنَّكَ لَو أطعَمتَهُ وَجدتَ ذَلكَ عِندِي».

---

٢٦٨ ـ صحيح: وقد أوّل أبو حاتم ابن حبان في معنى هذا الحديث فأخرجه عن إثبات القَدَمِ لِلَّه عز وجل كما أثبتها لها رسولُه ﷺ دون التعرض لكيفيتها، فأدى به فعله إلى تعطيل صِفَةِ ذاتٍ عن الله عز وجل.

٢٦٩ ـ غريب: مداره على حماد بن سلمة، عن ثابت، عن أبي رافع عنه، أخرجه مسلم في آخر باب (فضل عيادة المريض) في المتابعات وليس في أصل الباب.

قال الشيخ صالح بن عثيمين ـ رحمه الله ـ في «تقريب التدمرية» في القاعدة الثالثة في «إجراء النصوص على ظاهرها:

«فإن قال قائل: في نصوص الصفات لا يجوز إجراؤها على ظاهرها لأن ظاهرها غير مراد؟

فجوابه أن يقال: ماذا تريد بالظاهر؟ أتريد ما يظهر من النصوص من المعاني اللائقة بالله من غير تمثيل؟ فهذا الظاهر مراد لله ورسوله قطعًا، وواجب على العباد قبوله والإيمان به شرعًا؛ لأنه حق =

. . . .

= ولا يمكن أن يخاطب الله عباده بما يريد منهم خلاف ظاهره بدون بيان، كيف وقد قال: ﴿يريد الله ليبين لكم ويهديكم سنن الذي من قبلكم﴾، وقال: ﴿يبين الله لكم أن تضلوا﴾ ويقول عن رسوله ﷺ: ﴿وأنزلنا إليك الذكر لتبين للناس ما نزل إليهم﴾ ويقول ﴿وإنك لتهدي إلىٰ صراط مستقيم﴾ ومن خاطب غيره بما يريد منه خلاف ظاهره بدون بيان فإنه لم يبين له ولم يهده.

أم تريد بالظاهر ما فهمته من التمثيل؟ فهذا غير مراد، لكنه ليس ظاهر نصوص الكتاب والسنة، لأن هذا الظاهر الذي فهمته كفر وباطل بالنص والإجماع، ولا يمكن أن يكون ظاهر كلام الله ورسوله كفراً وباطلاً ولا يرتضي ذلك أحد من المسلمين.

وقد اتفق سلف الأمة وأئمتها علىٰ أن نصوص الصفات تجري علىٰ ظاهرها اللائق بالله عز وجل من غير تحريف، وأن ظاهرها لا يقتضي تمثيل الخالق بالمخلوق، فاتفقوا علىٰ أن لله تعالىٰ حياة وعلماً وقدرة وسمعاً وبصراً حقيقة، وأنه مستو علىٰ عرشه حقيقة، وأنه يحب ويرضىٰ، ويكره ويغضب حقيقة، وأن له وجهاً ويدين حقيقة لقوله تعالىٰ: ﴿وتوكل علىٰ الحي الذي لا يموت﴾ [الفرقان: ٥٨]، وقوله: ﴿وهو بكل شيء عليم﴾ [البقرة: ٢٩]، و﴿وهو علىٰ كل شيء قدير﴾ [المائدة: ١٢٠]، ﴿وهو السميع البصير﴾ [الشورى: ١١]، وقوله: ﴿الرحمن علىٰ العرش استوىٰ﴾ [طه: ٥]، وقوله: ﴿فسوف يأتي الله بقوم يحبهم ويحبونه﴾ [المائدة: ٥٤]، ﴿رضي الله عنهم ورضوا عنه﴾ [المائدة: ١١٩]، ﴿ولكن كره الله انبعاثهم فثبطهم﴾ [التوبة: ٤٦]، ﴿وغضب الله عليه ولعنه﴾ [النساء: ٩٣]، وقوله: ﴿ويبقىٰ وجه ربك ذو الجلال والإكرام﴾ [الرحمن: ٢٧]، ﴿بل يداه مبسوطتان﴾ [المائدة: ٦٤].

فأجروا هذه النصوص وغيرها من نصوص الصفات علىٰ ظاهرها وقالوا: إنه مراد علىٰ الوجه اللائق بالله تعالىٰ فلا تحريف ولا تمثيل.

وبيان ذلك: أن من صفاتنا ما هو معانٍ وأعراض قائمة بنا كالحياة والعلم، والقدرة. ومنها ما هو أعيان وأجسام وهي أبعاض لنا كالوجه واليدين. ومن المعلوم أن الله وصف نفسه بأنه حي، عليم، قدير، ولم يقل المسلمون إن المفهوم من حياته، وعلمه، وقدرته، كالمفهوم من حياتنا، وعلمنا وقدرتنا، ولما وصف نفسه بأن له وجهاً ويدين لم يكن المفهوم من وجهه ويديه كالمفهوم من وجوهنا وأيدينا. وإنما قال المسلمون إن المفهوم من صفات الله في هذا وهذا لا يماثل المفهوم منها في صفاتنا بل كل صفة تناسب الموصوف وتليق به، فلما كانت ذات الخالق لا تماثل ذوات المخلوقين، فكذلك صفاته لا تماثل صفات المخلوق. وقد سبق أن القول في الصفات كالقول في الذات.

فتبين بذلك أن من قال: إنَّ ظاهر نصوص الصفات غير مراد، فقد أخطأ علىٰ كل تقدير، لأنه إن فهم من ظاهرها معنىً فاسداً وهو التمثيل فقد أخطأ في فهمه وأصاب في قوله: «غير مراد»، وإن فهم من ظاهرها معنىً صحيحاً وهو المعنىٰ اللائق بالله قد أصاب في فهمه وأخطأ في قوله: «غير مراد»، فهو إن أصاب في معنىٰ ظاهرها أخطأ في نفي كونه مراداً، وإن أخطأ في معنىٰ ظاهرها أصاب في نفي كونه مراداً، فيكون قوله خطأ علىٰ كل تقدير.

والصواب الذي لا خطأ فيه أن ظاهرها مراد، وأنه ليس إلا معنىً يليق بالله. =

ذكرُ الخَبَرِ الدالِّ على أنَّ هذه الأخبارَ أُطلقَت بألفاظ التمثيلِ والتشبيه على حَسَبِ ما يتعارفهُ الناس بينهم دونَ كَيفيَّتِهَا أو وجودِ حقائقِها

٢٧٠ ـ عن أبي هريرة، قال: قال أبو القاسم ﷺ: «ما تَصَدَّقَ عَبدٌ بِصَدَقَة من كَسب طَيِّب ـ ولا يَقبَلُ اللهُ إلاَّ طَيِّبًا، ولا يَصعَدُ إلى السَّماء إلاَّ طَيِّبٌ ـ إلاَّ كَأَنَّما يَضَعُهَا في يَدِ الرَّحمنِ، فَيُرَبِّيها لَهُ كَمَا يُرَبِّي أحَدُكُم فَلُوَّهُ وَفَصِيلَهُ، حتَّى إنَّ اللُّقمَةَ أو التَّمرةَ لَتَأتِي يَومَ القِيَامَةِ مِثلَ الجَبَلِ العَظِيمِ».



= فصل

والذين يجعلون ظاهر النصوص معنى فاسداً فينكرونه يكون خطؤهم على وجهين:

الأول: أن يفسروا النص بمعنى فاسد لا يدل عليه اللفظ فينكرونه لذلك، يقولون: إن ظاهره غير مراد.

مثال ذلك: قوله تعالى في الحديث القدسي: «يا ابْنَ آدم مرضتُ فلم تعُدني. يا ابْنَ آدم استطعمتك لم تطعمني، يا ابن آدم استسقيتك فلم تسقني» الحديث رواه مسلم.

قالوا: فظاهر الحديث أن الله يمرض، ويجوع، ويعطش، وهذا معنىً فاسد فيكون غير مراد.

فنقول: لو أعطيتم النص حقه لتبين لكم أن هذا المعنى الفاسد ليس ظاهر اللفظ، لأن سياق الحديث يمنع ذلك، فقد جاء مفسراً بقول الله تعالى في الحديث نفسه: «أما علمت أن عبدي فلانًا مرض فلم تعده، أما علمت أنه استطعمك عبدي فلان فلم تطعمه، واستسقاك عبدي فلان فلم تسقه.. وهذا صريح في أن الله سبحانه لم يمرض، ولم يجع، ولم يعطش، وإنما حصل المرض، والجوع، والعطش من عبد من عباده.

الوجه الثاني: أن يفسروا اللفظ بمعنى صحيح موافق لظاهره، لكن يردونه لاعتقادهم أنه باطل وليس بباطل. **مثال ذلك** قوله تعالى: ﴿الرحمن على العرش استوى﴾ [طه: ٥].

قالوا: فظاهر الآية أن الله علا على العرش، والعرش محدود، فليزم أن يكون الله سبحانه محدوداً، وهذا معنى فاسد فيكون غير مراد.

فنقول: إن علو الله تعالى على عرشه ـ وإن كان العرش محدوداً ـ لا يستلزم معنى فاسداً؛ فإن الله تعالى قد علا على عرشه علواً يليق بجلاله وعظمته، ولا يماثل علو المخلوق على المخلوق، ولا يلزم منه أن يكون الله محدوداً، وهو علو يختص بالعرش، والعرش أعلى المخلوقات فيكون الله تعالى عاليًا على كل شيء، وهذا من كماله وكمال صفاته فكيف يكون معنى فاسداً غير مراد؟!..

انتهى وانظر بقية كلامه رحمه الله تعالى فإنه غاية في العلم والنفاسة.

٢٧٠ ـ **صحيح:** وانظر حاشية الحديث (٢٦٩) في الردِّ على قول أبي حاتم ابن حبان: «أن هذه الأخبار للتمثيل أي ليست على حقيقتها»، وانظر «العلل» للدارقطني (١٠/ ١٠٠) وما بعدها. =

٦. كتاب البر والإحسان

١ ـ باب الصدق والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر

٢٧١ ـ عن عُبادة بن الصامت، أنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، قال: «اضمَنُوا لي ستًا، أضمَنْ لَكُمُ الجَنَّةَ: اصدُقُوا إذا حَدَّثْتُم، وأوفُوا إذا وَعَدتُم، وأدُّوا إذَا ائتُمِنْتُم، واحفظوا فُروجَكُم، وغُضُّوا أبصارَكُم، وكُفُّوا أيدِيَكُم».

ذِكْرُ كتبَةِ اللَّه جلَّ وعَلاَ المرءَ عندَهُ مِنَ الصِّدِّيقين بمُداومَته على الصِّدق في الدنيا

٢٧٢ ـ عن عبد الله، عن النَّبيِّ ﷺ قَالَ: «لا يَزَالُ الرَّجُلُ يَصدُقُ ويَتَحَرَّى الصِّدقَ حتَّى يُكتَبَ عِندَ اللَّهِ صِدِّيقًا، ولا يَزَالُ يَكذِبُ ويَتَحرَّى الكَذِبَ حتَّى يُكتَبَ عِندَ اللَّهِ كَذَّابًا».

ذِكْرُ رَجَاء دُخول الجِنانِ للدوام على الصدق في الدنيا

٢٧٣ ـ أسندَ فيه حديث ابن مسعود المتقدم برقم (٢٧٢) وفي أوله: «إنَّ الصِّدقَ لَيَهدي إلى البرِّ، وإنَّ البرَّ يَهدي إلى الجَنَّة، وإن الرَّجُلَ لَيصدُقُ حتى يُكتَبَ عندَ اللَّه صِدِّيقًا، وَإنَّ الكَذِبَ يَهدي إلى الفُجُور، وإنَّ الفُجُورَ يَهدي إلى النَّار، وَإنَّ الرَّجُلَ

= تنبيه: (كأنما) أداة التشبيه في الحديث الظاهر أنها من تفردات ابن عجلان فقد جاءت من رواية ابن عيينة ويحيىٰ بن سعيد عنه، والظاهر أنه كان يحدث بالحديث هكذا ورواه بعضهم عنه مثل رواية الجماعة بدون هذه الأداة، فقد جاءت من غير رواية ابن عجلان بلفظ: «إلاَّ أخذها الرحمن عز وجل بيمينه»، و«يتقبلها بيمينه»، و«إلا أخذها بيمينه»، و«فيقبضها»، و«فيتلقاها الرحمن بيده»، و«فتربوا في كف الرحمن»، وقد اختار ابن حبان رواية أداة التشبيه لأنها في ظنه توافق ما يعتقده من أن هذه الأخبار على سبيل التشبيه والتمثيل. والله أعلم.

٢٧١ ـ منكر: تفرد به المطلب بن حنطب، ولا يحتج بما تفرد به، ثم هو منقطع بينه وبين عبادة فهو لم يسمع منه. وتفرد عمرو بن أبي عمرو بروايته عن المطلب، وقال ابن معين في عمرو هذا: «في حديثه ضعف، ليس بالقوي، وليس بحجة، وعلقمة بن أبي علقمة أوثق منه»، وقال النسائي: «ليس بالقوي»، فهو أيضًا لا يحتمل تفرده. والله أعلم.

٢٧٢ ـ صحيح.

لَيَكذِبُ حتَّى يُكتَبَ عِندَ اللَّه كذَّابًا» وهو صحيح.

ذكْرُ الإخْبارِ عمّا يجبُ على المرءِ من تعوُّدِ الصدقِ ومُجَانَبة الكَذِبِ في أسبابه

٢٧٤ ـ أسند فيه حديث ابن مسعود المتقدم برقم (٢٧٢) و(٢٧٣).

ذكْرُ ما يجبُ على المرءِ من القولِ بالحقِّ وإن كرهَهُ النَّاسُ

٢٧٥ ـ عن أبي سعيد الخُدري قال: قال رسولُ اللَّهِ ﷺ: «ألاَ لا يَمنَعَنَّ أحدَكُم مخَافَةُ النَّاسِ أن يَقُولَ بالحَقِّ إذَا رآهُ».

ذكْرُ رِضاء اللَّه جَلَّ وعَلاَ عَمَّن التمسَ رضاه بسَخَطِ النَّاس

٢٧٦ ـ عن عائشة، قالت: قال رسولُ اللَّه ﷺ: «مَن التَمَسَ رِضَى اللَّه بسَخَطِ النَّاس، رَضِيَ اللَّهُ عَنهُ وأرضى النَّاسَ عَنه، وَمَنِ التَمَسَ رِضَى النَّاسِ بِسَخَطِ اللَّه، سَخِطَ اللَّهُ عَلَيه، وأَسخَطَ عَلَيه النَّاسَ».

---

٢٧٥ ـ **شاذ:** تفرد به أبو نضرة، ولم يتابع عليه، خصوصًا وأنه كان ممن يخطئ قاله ابن حبان، وغمزه ابن عون، وتوثيق الأئمة له لا يعني أنه يحتج به إذا انفرد، خصوصًا وقد قال ابن سعد: «كان ثقة، كثير الحديث، وليس كل أحد يحتج به».

٢٧٦ ـ **صح موقوفًا:** طريق المصنف منكر تفرد به عثمان بن واقد، عن ابن المنكدر. عن عروة، عنها به.
قال أبو حاتم في «العلل» (٢/ ١٠٣) على طريق المصنف: «هذا خطأ رواه شعبة، عن واقد بن محمد، عن ابن أبي مليكة، عن القاسم عن عائشة موقوفًا وهو الصحيح. قلت لأبي: الخطأ ممن هو؟ قال: إما من المحاربي وإما من عثمان».

وقال ابن أبي حاتم في موضع آخر من «العلل» (٢/ ١١١): «وذكرت لأبي حديث قطبة بن العلاء، عن هشام، عن أبيه، عن عائشة عن النبي ﷺ فذكره»، فقال أبي: روى هذا الحديث ابن المبارك عن هشام بن عروة، عن رجل، عن عروة، عن عائشة قولها أنها كتبت إلى معاوية وهذا صحيح».

ورواه عبد الوهاب بن الورد، عن رجل من أهل المدينة، قال: كتب معاوية إلى عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها: أنِ اكتبي إليَّ كتابًا توصينني فيه، ولا تكثري علي. فكتبت: من عائشة إلى معاوية، سلام عليك، أما بعد، فإني سمعتُ رسول الله ﷺ يقول... فذكره. وهذا سند ضعيف جدًا لا يصلح في المتابعات لجهالة عين الرجل الذي لم يسم.

ورواه الجوزجاني إبراهيم بن يعقوب، عن عثمان بن عمر، عن شعبة، عن واقد بن محمد، عن ابن أبي مليكة، عن القاسم، عنها مرفوعًا.

=

ذكرُ الإخْبار عمَّا يجبُ على المَرءِ من إرضاءِ اللَّه عند سخطِ المخلوقين

٢٧٧ ـ ذكر فيه حديث عائشة السابق برقم (٢٧٦) من طريق القاسم عنها، انظر الهامش.

ذكرُ الزجرِ عن السكوت للمرءِ عن الحقِّ إذا رأى المنكرَ أو عرَفَهُ ما لم يُلقِ بنفسه إلى التهلكة

٢٧٨ ـ أسند فيه حديث أبي سعيد الخدري المتقدم برقم (٢٧٥)، وزاد بعده:

قال أبو سعيد: فما زال بنا البلاءُ حتَّىٰ قصرنا وإنَّا لَنبلُغ في الشر.

ذكرُ البيانِ بأنَّ المَرءَ يَردُ في القيامَة الحوضَ على المصطفى ﷺ بقولِه الحقَّ عند الأئمة في الدنيا

٢٧٩ ـ عن كعب بنِ عُجرَة، قال: خرج علينا رسولُ اللَّه ﷺ ونحن تِسعَةٌ: خَمسَةٌ وأربَعَةٌ، أحَدُ الفريقينِ منَ العربِ، والآخرُ منَ العَجَمِ، فقال: «اسمَعُوا ـ أو: هَل سَمِعتُم ـ إنَّهُ يكونُ بَعدِي أُمرَاءُ، فَمَن دَخَلَ عليهم، فَصَدَّقَهُم بِكَذِبِهِم، وأعَانَهُم على

= ورواه أبو داود الطيالسي، عن شعبة، عن واقد بن محمد، عن ابن أبي مليكة، عن القاسم، عن عائشة موقوفًا. وقال الدار قطني في «العلل» (٤٢/ ب): «وخالفهما النضر بن شميل فرواه عن شعبة، عن محمد بن عبدالله بن أبي مليكة، عن القاسم، عن عائشة موقوفًا، وقيل: عن سعيد، عن واقد، عن رجل لم يسمه، عن ابن أبي مليكة موقوفًا، ورفعه لا يثبت».

ورواه ابن المبارك، عن عنبسة بن سعيد، (ح).

ورواه ابن عيينة، عن زكريا بن أبي زائدة، كلاهما عن عباس بن ذريح. في طريق سفيان عن الشعبي، وفي طريق ابن المبارك كتبت عائشة إلىٰ معاوية مباشرة بدون ذكر الشعبي. كلاهما موقوفًا.

ورواه سفيان الثوري، عن هشام، عن أبيه، عن عائشة أنها كتبت إلىٰ معاوية موقوفًا.

والموقوف هو الصواب ـ والله أعلم.

٢٧٩ ـ حديث منكر: تفرد به عاصم العدوي. قال ابن معين في «تاريخ الدوري» (٢/ ٢٨٤) ـ في هذا الحديث عن عاصم العدوي ـ: «ما سمعت منه غير هذا»، وليس له في الكتب الستة إلا هذا أخرجه الترمذي والنسائي فقط، ولم يرو عنه إلا الشعبي، وأضاف له المزي أبا إسحاق السبيعي علىٰ =

ظُلمهم فَلَيسَ مِنِّي ولستُ منهُ، ولَيسَ بوَارد عَلَيَّ الحَوضَ، وَمَنْ لم يُصَدِّقهُم بِكَذبِهِم وَلم يُعِنهُم عَلَى ظُلمِهِم، فَهوَ مِنِّي وَأنا منهُ، وَهُوَ واردٌ عَلَيَّ الحَوضَ».

ذكْرُ رجاءِ تمكن المرءِ من رضوانِ اللَّهِ جَلَّ وَعَلاَ في القِيامَةِ بقولِه الحقَّ عند الأئمة في الدنيا

٢٨٠ ـ عن علقمةَ بنِ وقَّاص، قال: مرَّ به رجُلٌ من أهلِ المدينةِ له شرف، وهو جالسٌ بسوقِ المدينةِ، فقال علقمةُ: يا فلانُ، إنَّ لك حُرمةً، وإنَّ لك حقًا، وإنِّي قد رأيتُكَ تَدخُلُ على هؤلاءِ الأُمَراءِ فَتَكلَّمُ عِندهم، وإنِّي سمعتُ بلالَ بن الحارث المُزَنيَّ صاحبَ رَسُولِ اللَّه ﷺ قَال: قال رسُولُ اللَّه ﷺ: «إنَّ أحَدَكُم لَيتكلَّمُ بالكَلمَة من رِضوَنِ اللَّه، مَا يَظُنُّ أن تبلُغَ مَا بلَغَت، فيَكتُبُ اللَّهُ لَهُ بهَا رِضوَانَهُ إلى يَومِ يَلقَاهُ، وَإنَّ أحَدَكُم لَيَتَكلَّمُ بالكَلمَةِ مِن سَخَطِ اللَّهِ، مَا يَظُنُّ أن تبلُغَ مَا بَلَغَتْ، فَيكتُبُ اللَّهُ لَهُ بهَا سَخَطهُ إلى يَومِ القِيَامَةِ».

قال علقمةُ: انظُر ويحكَ ماذا تقولُ: وماذا تكلَّمُ به، فَرُبَّ كلامٍ قد منعني ما سمعتُهُ من بلالِ بن الحارث.

= طريقته في ذكر كل من روي عنه بصرف النظر عن صحة الإسناد إليه، فلا أدري ما وجه توثيق النسائي له، فإنه ليس للنسائي سبيل إلىٰ معرفة حاله سوىٰ سبر أحاديثه، وبما أنه ليس له إلا حديث واحد ولم يتابع عليه فعلام الانفراد بالتوثيق ولم يوثقه أحد قبله ولا بعده؟

وقد عهد على النسائي توثيق المجاهيل، خاصة من التابعين، وإن لم يرو عنهم إلا واحد، ولم يكن لهم من الحديث إلا الواحد أيضًا، أمثال عمرو بن سليم المزني، ومحمد بن عبد الله بن أبي سليم، ورافع بن إسحاق، وزهير الأقمر، وسعد بن سمرة وغيرهم كثير.

٢٨٠ ـ منكر: تفرد به محمد بن عمرو بن علقمة بن وقاص الليثي، بروايته عن أبيه عن جده، وهذا الحديث ـ أي حديث بلال بن الحارث ـ معروف بهم، وأما ما روي من غير هذا الطريق فلا يخلو من مقال، فقد رواه حماد بن سلمة، عن محمد بن عمرو، عن محمد بن إبراهيم، عن علقمة به.

قال ابن عبد البر في «التمهيد» (١٣/ ٥٢): «وهو عندي وهم والله أعلم».

ورواه ابن المبارك، عن موسىٰ بن عقبة، عن علقمة بن وقاص به، ونقل المزي في (تحفة الأشراف) عن النسائي قوله: «موسىٰ بن عقبة لم يسمع من علقمة بن وقاص» وقال المزي رحمه الله تعالىٰ في «التحفة»:

«وعن أحمد بن حفص بن عبد الله، عن أبيه، عن إبراهيم بن طهمان، عن موسىٰ بن عقبة، عن =

ذِكْرُ خَبَرٍ ثانٍ يُصَرِّح بصحة ما ذكرناه

٢٨١ ـ أسند فيه حديث بلال بن الحارث المتقدم برقم (٢٨٠).

ذِكْرُ الإخْبارِ عن نفي الورودِ على الحوض يومَ القيامةِ عمَّن صدَّقَ الأمراءِ بكَذِبِهِم

٢٨٢ ـ أسند فيه حديث كعب بن عُجرَة المتقدم برقم (٢٧٩).

ذِكْرُ نفي الورود على حوض المصطفى ﷺ عمَّن أعان الأُمراءَ على ظُلمهم أو صدَّقهم في كذبهم

٢٨٣ ـ أسند فيه حديث كعب بن عجرة المتقدم برقم (٢٧٩).

ذِكْرُ الزَّجرِ عن تصديقِ الأُمراءِ بكذبِهِم ومعونَتِهِم على ظُلمِهِم إذ فاعلُ ذلك لا يَرِدُ الحوضَ على المصطفى ﷺ أعاذَنَا اللَّهُ من ذلك

٢٨٤ ـ عن عبد الله بن خَبَّاب، عن أبيه، قال: كُنَّا قُعُوداً عَلَىٰ بَابِ النَّبِيِّ ﷺ، فَخَرَجَ عَلَينَا، فقَال: «اسمَعُوا» قُلنا: قَد سَمِعنَا، قَال: «اسمَعُوا»، قُلنَا: قَد سَمعنَا، قَـالَ: اسمَـعُوا»، قُلنا: قَد سَمِعنا، قَال: «إِنَّهُ سَيَكُونُ بَعدي أُمَـرَاءُ، فلا تُصَدِّقُوهُم

= محمد بن عمرو بن علقمة بن وقاص، عن جده علقمة، عن بلال به موقوفًا ولم يقل عن أبيه».

وقال ابن عبد البر في «التمهيد» (١٣/ ٥٢):

«والصحيح ما قالته الجماعة عن محمد بن عمرو، عن أبيه».

وقال ـ رحمه الله ـ (١٣/ ٥٠):

«والقول عندي فيه ـ والله أعلم ـ، قول من قال: عن أبيه، عن جده، وإليه مال الدارقطني رحمه الله». وقد صح الحديث من مسند أبي هريرة رضي الله عنه كما عند البخاري ومسلم، وإن كان الدارقطني قد رجح وقفه في «العلل» (٨/ ٢١٤) وقال: «هو المحفوظ».

قلت: كلام الدارقطني في حديث أبي صالح عن أبي هريرة، وقد ثبت رفعه من طريق أخرىٰ عند البخاري ومسلم. والله أعلم.

٢٨٤ ـ منكر: تفرد به سماك بن حرب، ضعفه غير واحد، وقال ابن حبان: «كان يخطىء كثيراً»، وقال =

بِكَذِبِهِم، ولا تُعِينُوهُم على ظُلمِهِم، فَإِنَّهُ مَن صَدَّقَهُم بِكَذِبِهِم، وأعَانَهُم على ظُلمِهِم، لم يَرِد عَلَيَّ الحَوضَ».

ذِكْرُ الزَّجرِ عن أن يُصَدِّقَ المرءُ الأمراءَ على كذبهم أو يُعينَهم على ظُلمهم

٢٨٥ ـ أسند فيه حديث كعب بن عجرة المتقدم برقم (٢٧٩).

ذِكْرُ التغليظِ على مَن دَخلَ على الأُمراءِ يُريدُ تصديق كَذبِهم ومعونةَ ظُلمهم

٢٨٦ ـ عن أبي سعيد الخدري، عن النَّبِيِّ ﷺ قال: «سَيَكُونُ من بَعدي أُمَرَاءُ يَغشَاهُم غَواشٍ مِنَ النَّاسِ، فَمَن صَدَّقَهُم بِكَذبِهِم، وأعَانَهُم عَلَى ظُلمِهِم، فَأَنَا مِنهُ بَرِيءٌ، وَهُوَ مِنِّي بَرِيءٌ، وَمَن لَم يُصَدِّقهُم بِكَذِبِهِم، ولَم يُعِنهُم عَلَى ظُلمِهِم، فَأنا مِنهُ وَهُوَ مِنِّي».

ذِكْرُ إيجابِ سَخَطِ اللَّهِ جَلَّ وَعَلَا للداخلِ على الأمراءِ القائلِ عندهم بما لا يأذنُ به اللَّهُ ولا رسولُهُ ﷺ

٢٨٧ ـ أسند فيه حديث بلال بن الحارث المتقدم برقم (٢٨٠).

= الدارقطني في «العلل» (ق/ ٧٢/ ب) مسند ابن عمر: «سيئ الحفظ». وقال أحمد: «مضطرب الحديث»، وعابه ابن معين وقال: «أسندَ أحاديث لم يسندها غيره»، وقال ابن عمار: «يقولون إنَّه كان يغلط ويختلفون في حديثه»، وقد تغير بأخرة فكان ربما يتلقن، وقد وثقه آخرون، وقال النسائي: «ليس به بأس، وفي حديثه شيء».

وفي الحديث علة أخرىٰ هي الانقطاع بين سماك وبين عبد الله بن خباب.

قال المزي في ترجمة عبد الله بن خباب: «روىٰ عنه سماك بن حرب ولم يدركه».

٢٨٦ ـ منكر: تفرد بروايته عن أبي سعيد الخدري سليمان بن أبي سليمان القرشي، ليس له في الكتب الستة إلا حديث واحد منكر، قال الترمذي فيه: «غريب لا نعرفه مرفوعًا إلا من هذا الوجه»، ولم يوثقه أحد، ولم يتابع عليه، ولا يعرف له رواية عن أبي سعيد الخدري، فلم يذكره المزي في شيوخه. والله تعالىٰ أعلم، ولم يرو عنه إلا العوَّام بن حوشب، ذكره المزي، وقتادة في هذا الحديث، فأحسن أحواله أنه مجهول الحال. والله تعالىٰ أعلم.

ذِكرُ الاستحبابِ للمرءِ أن يأمُرَ بالمعروف من هُوَ فوقَه ومثلَهُ ودُونَهُ في الدِّينِ والدنيا إذا كان قصدُهُ فيه النصيحة دون التعيير

٢٨٨ ـ قال عبدُ اللَّه بن سَلاَم: إنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وتَعَالَىٰ لَمَّا أرادَ هُدىٰ زيد بنِ سَعنَةَ، قالَ زَيدُ بنُ سَعنَةَ: إنَّه لَم يبقَ مِن عَلامَاتِ النُّبوةِ شيءٌ إلاَّ وَقَد عَرَفتُهَا في وَجهِ مُحمَّدٍ ﷺ، حِينَ نَظَرتُ إلَيهِ، إلا اثنتَينِ لم أَخْبرهُمَا مِنهُ: يَسبقُ حِلمُهُ جَهلَهُ، ولا يَزيدُه شِدَّةُ الجَهلِ عَلَيهِ إلاَّ حِلمًا، فَكُنتُ أتَلَطَّفُ لَهُ لأن أُخالِطَهُ فأعرِفَ حِلمَهُ وجَهلَهُ.

قَالَ: فَخرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنَ الحُجُرَاتِ، وَمَعَهُ عليُّ بنُ أبي طالب، فَأتَاهُ رَجُلٌ علىٰ رَاحِلتِه كالبَدَوِيِّ، فقال: يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَريَةُ بَنِي فُلانٍ قد أسلَمُوا، وَدَخلُوا في الإسلامِ، وَكنتُ أخبَرتُهم أنَّهم إن أسلَمُوا، أتَاهم الرِّزقُ رَغدًا، وقَد أصابَهُم شِدَّةٌ وَقحطٌ مِنَ الغَيثِ، وأنا أخشَىٰ يَا رَسُولَ اللَّهِ أن يَخرُجُوا مِنَ الإسلامِ طَمَعًا كما دَخلُوا فِيهِ طَمَعًا، فإن رأيتَ أن تُرسِلَ إليهم من يُغيثُهُم بِهِ فَعَلتَ.

قَالَ: فَنَظَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إلىٰ رَجُلٍ إلىٰ جَانِبِهِ، أُرَاهُ عُمَرَ، فقال: ما بَقِيَ مِنهُ شَيءٌ يَا رَسُولَ اللَّهِ، قال زيدُ بنُ سَعنَةَ: فَدَنَوتُ إلَيهِ، فَقُلتُ لَهُ: يَا مُحمَّدُ، هَلْ لَكَ أن تَبيعَنِي تَمرًا مَعلُومًا مِن حَائِطِ بَنِي فُلانٍ إلىٰ أجَلٍ كَذَا وكَذَا؟ فَقَالَ: «**لا، يَا يَهُودِيُّ، ولَكن أبيعُكَ تَمرًا مَعلُومًا إلى أجَلِ كَذَا وكَذَا، ولا أُسمِّي حَائطَ بَنِي فُلاَن**» قُلتُ: نَعَم، فَبَايَعنِي ﷺ، فَأَطلقتُ هِميَانِي، فَأعطَيتُهُ ثمَانِينَ مِثقَالاً مِن ذَهَبٍ فِي تَمرٍ مَعلُومٍ إلىٰ أجَلِ كَذَا وكَذَا، قَالَ: فأعطَاهَا الرَّجُلَ، وقَالَ: «**اعْجَلْ عَلَيهِم، وأغِثهُم بِهَا**».

---

٢٨٨ ـ ما أنكره وأركَّه، لاسيما قوله: «مُقْبلاً غَيْرَ مدبرٍ» فإنه لم يكن في غزوة تبوك قتال.

ما سبق هو قول الذهبي ـ رحمه الله ـ تعقيبًا على تصحيح الحاكم له، ومدار الحديث على الوليد بن مسلم، وهو متهم بتدليس التسوية، وهو من أشر أنواع التدليس؛ إذ لابد أن يُصرِّح بالتحديث في جميع طبقات السند فوقه، ولا يفرح بتصريحه هو فقط كما صاح به البعض في تخريجاتهم، ثم إن في الحديث حمزة بن يوسف، وهو مجهول العين، والراوي عنه محمد بن حمزة، قال أبو حاتم: «لا بأس به»، فهذا سند رجالُه لا يُطمئن إلىٰ تفردهم بهذا الحديث. والله تعالىٰ أعلم.

قَالَ زَيدُ بنُ سَعنَةَ: فَلَمَّا كَانَ قَبلَ مَحَلِّ الأجَلِ بِيومَينِ أو ثلاثةٍ، خَرجَ رَسُولُ اللَّه ﷺ في جِنَازَةِ رَجُلٍ مِنَ الأنصارِ ومَعَهُ أبو بكرٍ، وَعُمَرُ، وعُثمانُ، ونَفرٌ من أصحابِه، فَلَمَّا صلَّىٰ علىٰ الجنَازَةِ، دَنَا مِن جدارٍ، فَجَلس إليه، فَأخذتُ بمجَامعِ قَميصِه، ونَظَرتُ إليهِ بِوَجهٍ غَليظٍ، ثُمَّ قُلتُ: ألاَ تَقضِيني يا مُحَمَّدُ حَقِّي؟ فَواللَّهِ مَا عَلِمتُكُم بَني عَبدِ المُطَّلبِ بِمُطلٍ، ولقد كان لي بِمُخَالَطَتِكُم عِلمٌ.

قال: ونظَرتُ إلىٰ عُمَرَ بنِ الخطَّابِ وعَيناهُ تدُورَانِ في وَجهِهِ كالفَلكِ المُستديرِ، ثُمَّ رَمَانِي بِبَصَرِهِ، وقَالَ: أي عَدوَّ اللَّهِ، أتقُولُ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ ما أسمَعُ، وتَفعلُ بِهِ ما أرىٰ؟ فَوالَّذي بَعثَهُ بِالحقِّ لولاَ ما أُحَاذِرُ فَوتَهُ لَضَربتُ بِسَيفِي هذَا عُنقَكَ، ورَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَنظُرُ إلىٰ عُمَرَ في سكُونٍ وتُؤدَةٍ، ثُمَّ قَالَ: «**إنَّا كُنَّا أحوجَ إلى غَيرِ هذا منكَ يا عُمَرُ، أن تأمرني بحسنِ الأداءِ وتأمره بحسنِ التِّباعَةِ، اذْهبْ به يَا عمرُ فَاقضِه حَقَّهُ، وزِده عِشرينَ صَاعًا من غَيرِه مكَانَ ما رُعتَهُ**».

قَالَ زَيدٌ: فَذَهَبَ بِي عُمَرُ، فَقضَانِي حَقِّي، وَزَادَنِي عِشرِينَ صَاعًا مِن تَمرٍ، فَقُلتُ: ما هذهِ الزِّيادَةُ؟ قَالَ: أمَرنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أن أزِيدَكَ مَكَانَ ما رُعتُكَ، فَقُلتُ: أتعرِفُنِي يا عُمَرُ؟ قَالَ: لا، فَمَن أنتَ؟ قُلتُ: أنا زَيدُ بنُ سعنَةَ. قَال: الحبرُ؟ قُلتُ: نَعم. الحبرُ، قَالَ: فَمَا دَعَاكَ أن تَقُولَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ مَا قُلتَ وتَفعلَ بِهِ ما فعلتَ.

فَقُلتُ: يا عُمَرُ، كُلُّ عَلاَمَاتِ النُّبُوَّةِ قَد عَرفتُهَا في وَجْهِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حين نَظَرتُ إليهِ إلا اثنَتَينِ لَم أختَبِرهُمَا منهُ: يَسبِقُ حِلمُهُ جَهلَهُ، ولا يَزيدُهُ شِدَّةُ الجَهلِ عَلَيهِ إلاَّ حِلمًا، فَقَد اختَبَرتُهُمَا، فَأُشهِدُكَ يَا عُمَرُ أنِّي قَد رَضِيتُ بِاللَّهِ ربًّا، وبالإسلامِ دِينًا، وَبِمُحَمَّدٍ ﷺ نبيًا، وأُشهِدُكَ أنَّ شَطرَ مَالي - فَإنِّي أكثَرُهَا مَالاً - صَدَقَةٌ عَلَىٰ أُمَّةِ مُحَمَّدٍ ﷺ، فَقَال عُمَرُ، أو علَىٰ بَعضِهِ، فَإنَّكَ لا تَسعُهُم كُلَّهُم. قُلتُ: أو علىٰ بَعضِهِم، فَرَجَعَ عُمَرُ وَزيدٌ إلىٰ رَسولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ زَيدٌ: أشهَدُ أن لا إلَهَ إلاَّ اللَّهُ، وَأنَّ مُحمَّدًا عَبدُهُ ورَسُولُهُ ﷺ، فَآمَنَ بِهِ وصدَّقَهُ، وَشَهِدَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مَشَاهِدَ كَثِيرَةً، ثُمَّ تُوُفِّيَ في غزوَةِ تَبُوكَ مُقبلاً غَيرَ مُدبرٍ».

رَحِمَ اللَّهُ زيدًا. قَال: فَسمِعتُ الوَليدَ يقولُ: حدثَني بهذا كُلِّهُ مُحمَّدُ بنُ حَمزَةَ، عن أبيهِ عن جَدِّهِ، عن عَبدِ اللَّهِ بن سلامٍ.

ذكْرُ إعطاء اللَّه جَلَّ وَعَلاَ الآمرَ بالمعروف ثوابَ العاملِ به من غَيرِ أن ينقُصَ من أجرِه شَيءٌ

٢٨٩ ـ عَن أبِي مسعودٍ، قَالَ: أتىٰ رَجلٌ النَّبيَّ ﷺ، فَسَألَه، فقَالَ: «مَا عنـدي مَا أُعطيكَ، لَكن ائت فُـلانًا»، قَالَ: فَـأتَىٰ الرَّجُلَ، فأعطَاهُ، فقَالَ رَسُولُ اللَّهِ: «مَـن دَلَّ عَلَى خَيرٍ، فَلَهُ مِثلُ أجرِ فَاعله أو عامله».

ذكْرُ الإخْبارِ عَمَّا يجبُ عَلَى المرء من استْحْلال النُّصْرَة عَلَى أعداء اللَّه الكَفَرَة بالأمْرِ بالمَعْرُوف وَالنَّهْي عَن المُنْكَرِ في دارِ الإسلام

٢٩٠ ـ عن عائشة، قالت: دَخلَ عليَّ النَّبيُّ ﷺ، فَعرفتُ في وجهِهِ أن قَد حَضرَهُ شَيءٌ، فَتَوضَّأ، وما كلَّمَ أحداً، ثُمَّ خرَجَ، فَلصقتُ بالحُجرَة أسمعُ ما يقولُ: فقعدَ علىٰ المِنبَرِ، فَحَمِدَ اللَّهَ، وأثنىٰ عَلَيهِ، ثُمَّ قَالَ: «يأيُّهَا الـنَّاسُ، إنَّ اللَّهَ، تَبارَكَ وتَعـالى يقولُ لكم: مُروا بالمَعـروفِ، وانهَوا عن المُنكَرِ، قَبلَ أن تَدعُـوني فَلا أجيبكم، وَتسـألُوني فلا أُعطيكُم، وتَستَنصروني فَلاَ أنصرُكُم». فما زاد عليهنَّ حَتَّىٰ نَزَلَ.

ذكْرُ الإخْبارِ عَمَّا يَجبُ على المرء مِن لُزُومِ الغَيْرَةِ عندَ استحلالِ المحْظُورات

٢٩١ ـ عن أسماءَ بنتِ أبي بكر، أنَّها سَمِعت رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يقـولُ: وَهُوَ عَلَىٰ المِنبَرِ: «إنَّهُ لا شيءَ أغيرُ مِنَ اللَّهِ جَلَّ وَعَلاَ».

---

٢٨٩ ـ صحيح.

٢٩٠ ـ ضعيف جداً: من رواية مجهول، عن مجهول، عن عروة، عنها به، وقال البزار: «لا نعلم روىٰ عاصم بن عمر بن عثمان، عن عروة إلاَّ هذا» وقال المزي: «أحد المجاهيل... روىٰ له ابن ماجه هذا الحديث الواحد».

٢٩١ ـ صحيح: وقد توبع الأوزاعي في روايته عن يحيىٰ بن أبي كثير، كما عند البخاري وغيره.

ذِكْرُ الإِخْبارِ بأنَّ غَيرَةَ اللَّه تكونُ أشَدَّ من غَيرَةِ أولادِ آدم

٢٩٢ ـ عن أبي هُريرة، أنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «المُؤمنُ يغَارُ، واللَّهُ أشَدُّ غَيرَةً».

ذِكْرُ وصفِ الشّيءِ الَّذي من أجلِه يكونُ اللَّهُ جَلَّ وعَلاَ أشَدَّ غيرةً

٢٩٣ ـ عن أبي هُرَيرَةَ، عَن النَّبيِّ ﷺ قَالَ: «إنَّ اللَّهَ يَغَارُ، والمُؤمنُ يَغَارُ، فَغَيرَةُ اللَّهِ أن يَأتِيَ المُؤمِنُ ما حَرَّمَ عَلَيه».

ذِكْرُ خَبَرٍ ثَانٍ يُصَرِّحُ بِصحة ما ذَكَرنَاهُ

٢٩٤ ـ عن عبد الله، عن رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَال: «لَيسَ أَحَدٌ أَحَبَّ إليه المَدحُ مِنَ اللَّهِ، فَلِذَلِكَ مَدَحَ نَفسَهُ، ولَيسَ أحَدٌ أغيَرَ منَ اللَّه، فَلذلكَ حَرَّمَ الفَوَاحِشَ».

ذِكْرُ الإِخْبارِ عَن الغيرَةِ الَّتي يُحبُّها اللَّهُ والَّتي يُبغضُها

٢٩٥ ـ عن ابنِ عَتيك الأنصاريِّ، عن أبيه، قال: قال رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إنَّ منَ الغيرَةِ ما يُحبُّ اللَّهُ، ومنهَا ما يُبغضُ اللَّهُ، فَأمَّا الغيرَةُ الَّتي يُحبُّ اللَّهُ، فالغيرَةُ في اللَّه، وإنَّ منَ الخُيَلاَءِ مَا يُحبُّ اللَّهُ أن يَتَخَيَّلَ العَبدُ بنفَسه عندَ القتَال، وأن يَتخَيَّلَ عندَ الصَّدَقَة، وأمَّا الخُيَلاءُ الَّتي يُبغضُ اللَّهُ، فَالخُيَلاَءُ لغَير الدِّين».

قال أبو حاتم: ابن عتيك هذا هو أبو سفيان بن جابر بن عتيك بن النعمان الأشهلي، لأبيه صحبة.

---

٢٩٢ ـ أخرجه مسلم، وهو في المتابعات لأصل الباب وهو حديث أبي هريرة الآتي ـ، وهو من رواية العلاء، عن أبيه. والعلاء قال ابن معين فيه: «سهيل، والعلاء بن عبد الرحمن، وابن عقيل، ليس حديثهم بحجة»، وقال الحافظ: «صدوق ربما وهم»، وللحديث شاهد سيأتي إن شاء الله بعده، ثم هو من رواية شعبة عن العلاء، فقد قال الحافظ في «الفتح» (١/ ٣٠٠) بعد أن ذكر أن قومًا أعلوا حديثًا برواية سماك، عن عكرمة لأنه كان يقبل التلقين:

«لكن قد رواه عنه شعبة، وهو لا يحمل عن مشايخه إلا صحيح حديثهم».

٢٩٣ ـ صحيح. ٢٩٤ ـ صحيح.

٢٩٥ ـ ضعيف: في سنده ابن عتيك وهو ابن جابر بن عتيك الأنصاري، قيل اسمه عبد الرحمن، مجهول. وأبوه صحابي.

ذكرُ رجاء الأمنِ من غَضبِ اللَّه لِمَنَ لَم يغضب لِغَيرِ اللَّه جَلَّ وَعَلاَ

٢٩٦ ـ عن عبد الله بن عمرو، قال: قُلتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا يَمنَعُني مِن غَضَبِ اللَّهِ؟ قَال: «لا تَغضَب».

ذكرُ الإخْبارِ عن وَصفِ القائمِ في حدودِ اللَّه والمداهن فيه

٢٩٧ ـ عن الشَّعبيِّ قال سَمِعتُ النعمانَ بن بشير علىٰ منبرنا هذا يقول: سَمِعتُ رسُولَ اللَّهِ ﷺ ـ فَفَرَّغتُ لَهُ سَمعي وقَلبِي، وَعَرفتُ أنِّي لَن أسمَعَ أحَداً عَلَىٰ مِنبرِنَا هذَا يقُولُ: سَمعتُ رَسُولَ اللَّه ﷺ ـ يقُولُ: «مَثَلُ القَائمِ عَلَى حُدُود اللَّه والمُدَاهِنِ في حُدُود اللَّه، كَمَثَلِ قَومٍ كَانُوا في سَفِينة، فَاقتَرَعُوا مَنَازِلَهُم، فَصَارَ مَهرَاقُ المَاءِ ومُختَلَفُ القَومِ لرَجُلٍ، فَضَجِرَ، فَأَخَذَ القَدُومَ ـ وَرُبَّمَا قَال الفأسَ ـ فَقَالَ أحدُهُم للآخَرَ: إنَّ هذا يُرِيدُ أن يُغرِقَنَا ويَخرِقَ سَفِينَتَكُم، وَقَالَ الآخَرُ: دَعْهُ، فَإِنَّمَا يَخرِقُ مَكَانَه».

وسَمِعتُ رَسُولَ اللَّه ﷺ يقُولُ: «إنَّ فى الجَسَدِ مُضغَةً إذا صَلَحَت، صَلَحَ لَهَا الجَسَدُ وإِذَا فَسدَتْ، فَسَدَ لَهَا الجَسَدُ كُلُّهُ».

وَسمِعتُ رَسُولَ اللَّه ﷺ يقولُ: «المُؤمنُونَ تَرَاحُمُهُم ولُطفُ بَعضِهِم بِبَعضٍ كَجَسَدِ رَجُلٍ وَاحِدٍ إذا اشتكَى بَعضُ جَسَدِهِ ألِمَ لَهُ سَائِرُ جَسَدِه».

---

٢٩٦ ـ منكر: تفرد به دراج أبو السمح، قال النسائي: «ليس بالقوي»، وقال في موضع آخر: «منكر الحديث»، وقال أبو حاتم: «في حديثه ضعف»، وقال الدارقطني: «ضعيف»، وقال في موضع آخر: «متروك» هكذا أطلقوا فيه الضعف، وبعضهم قيده بروايته عن أبي الهيثم، عن أبي سعيد، وعلىٰ كُلٍّ لا يحتمل تفرده. والله أعلم.

٢٩٧ ـ ثلاثة أحاديث ثابتة عن الشَّعبي، عن النعمان، وإن كان السياق في بعضها مختلف إلا أن أصلها جميعًا في صحيح البخاري. والله أعلم.

ذكرُ تمثيل المُصطفى ﷺ الرَّاكِبَ حُدودَ اللَّهِ والمُداهِنَ فيها مع القائم بالحقِّ بأصحابِ مركبٍ ركبُوا لجَّ البحر

٢٩٨ ـ أسند فيه حديث النعمان بن بشير الجزء الأول منه المتقدم برقم (٢٩٧) وفيه بعض زيادة منها: «لا تفعَل، فإنَّكَ إن فَعَلتَ تَهلكُ ونَهلكُ».

ذكرُ كتبَة اللَّه، جَلَّ وعَلاَ، الصدقَةَ لمَن يأمُرُ بالمَعْرُوف ويَنْهَى عن المنكَر، إذا تعرَّى فيهما عن العلل

٢٩٩ ـ عن ابن عبَّاس، قال: قال رَسُولُ اللَّه ﷺ: «عَلَى كُلِّ مَنسمٍ مِنْ بني آدَمَ صدقـةٌ كُلَّ يومٍ» فقـال رَجُلٌ مِنَ القَومِ: ومَن يُطيقُ هذا؟ قال: «أمرٌ بالمعـرُوف صدَقَةٌ، ونَهيٌ عن المُنكَرِ صَدَقَـةٌ، والحملُ على الضَّعيفِ صدَقـةٌ، وكُلُّ خُطوَةٍ يخطوها أحدُكم إلى الصَّلاة صدَقَةٌ».

ذكرُ استحقاقِ القَومِ الذين لا يَأمُرُونَ بالمَعْرُوف ولا يَنهَونَ عن المنكَرِ عن قُدرة منْهُم عَلَيه عمومَ العقابِ من اللَّه جَلَّ وعَلاَ

٣٠٠ ـ عن عُبَيدِ اللَّهِ بنِ جرير، عن أبيه، قال: سَمِعتُ رَسُولَ الله ﷺ يقولُ: «مَا

---

٢٩٩ ـ منكر: تفرد به سماك بن حرب، عن عكرمة، عن ابن عباس، وقد ضعف الأئمة حديث سماك عن عكرمة خاصة، وقالوا: يسند عنه عن ابن عباس ما يرسله غيره. وقال ابن المديني: رواية سماك عن عكرمة مضطربة، سفيان وشعبة يجعلونها عن عكرمة، وغيرهما يقول عن ابن عباس، إسرائيل وأبو الأحوص. ومنهم من ضعف حديثه في آخر عمره، وقال: كان يلقن حينئذ.
انظر «شرح علل للترمذي» لابن رجب.
وقال البزار في هذا الحديث: «لا نعلمه عن ابن عباس إلا عن سماك عن عكرمة عنه».
وللحديث شواهد من غير مسند ابن عباس، في الصحيحين.

٣٠٠ ـ ضعيف: تفرد به عبيد الله بن جرير وهو مجهول الحال.

من قومٍ يُعمَلُ فيهم بالمعَاصِي يقدِرون أن يُغيِّروا عليهم ولا يُغيِّروا، إلاَّ أصابَهُمُ اللَّهُ بِعِقَابٍ قَبلَ أن يَمُوتُوا».

ذِكرُ ما يُستحبُّ للمرءِ استعمالُ الأمرِ بالمعروفِ والنهيِ عن المنكر لعوامِّ النَّاسِ دونَ الأمراءِ الذينَ لا يأمَنُ علَى نَفْسهِ منهم إنْ فعَلَ ذلكَ

٣٠١ ـ أسند فيه حديث النعمان بن بشير المتقدم برقم (٢٩٧)، (٢٩٨).

ذِكْرُ توقُّعِ العقابِ مِنَ اللَّهِ جلَّ وعَلاَ لمن قَدَرَ على تغييرِ المعاصي ولم يُغيِّرها

٣٠٢ ـ أسند فيه حديث عبيد الله بن جرير عن أبيه المتقدم برقم (٣٠٠).

ذِكْرُ جواز زَجرِ المرءِ المنكرَ بيده دون لسانه إذا لم يكن فيه تَعَدٍّ

٣٠٣ ـ عن أبي ثعلبة الخُشَني قال: قَعَدَ إلى النَّبيِّ ﷺ رَجُلٌ، وَعَلَيهِ خَاتَمٌ مِن ذَهَبٍ، فَقرَعَ رَسُولُ اللَّهِ يَدَهُ بِقَضِيبٍ كَانَ في يَدِهِ، ثُمَّ غَفَلَ عَنهُ، فَألقَى الرَّجُلُ خَاتَمَهُ، ثُمَّ نَظَرَ إليهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «أينَ خَاتمُكَ؟» قَالَ: ألقَيتُهُ، قَالَ: «أظُنُّنَا قَد أوجعنَاكَ وأغرمنَاكَ».

قال أبو حاتم: النعمان بن راشد ربما أخطأ على الزهري.

---

٣٠٣ ـ منكر: مداره على النعمان بن راشد الجزريِّ، قال أحمد: «مضطرب الحديث، روى أحاديث مناكير»، وقال ابن معين: «ضعيف»، وقال في موضع آخر: «ليس بشيء» وضعفه جداً يحيى القطان، وقال النسائي: «ضعيف، كثير الغلط» وقال في موضع آخر: «أحاديثه مقلوبة».

قال الدارقطني في «العلل» (٦/ ٣١٩):

«يرويه الزهري، عن عطاء بن يزيد، واختلف عنه، فرواه النعمان بن راشد، عن الزهري، عن عطاء بن يزيد، عن أبي ثعلبة.

ورواه عبد العزيز بن أبي سلمة العمري، وبشر بن الوليد، عن إبراهيم بن سعد، عن الزهري، عن =

ذكرُ البيانِ بأنَّ المُنكَرَ والظُّلْمَ إذا ظهرَا كَانَ على مَن عَلِمَ تغييرُهما حذرَ عمومِ العقوبةِ إيَّاهُمْ بهِمَا

٣٠٤ ـ عن قَيسِ بنِ أبي حازم، قال: قرأ أبو بكر الصديق هذه الآية: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا عَلَيْكُمْ أَنفُسَكُمْ لا يَضُرُّكُم مَّن ضَلَّ إِذَا اهْتَدَيْتُمْ﴾ [المائدة: ١٠٥] قال: إنَّ النَّاسَ يَضَعُونَ هذهِ الآيَةَ عَلَىٰ غَيرِ مَوضِعِهَا، ألا وَإنِّي سَمِعتُ رَسُولَ اللَّه ﷺ يقولُ: «إنَّ النَّاسَ إذا رَأَوا الظالِمَ فَلَم يأخُذُوا عَلَى يَدَيهِ ـ أو قَالَ: المُنكَرَ فَلَم يُغَيِّرُوهُ ـ عَمَّهُمُ اللَّهُ بعِقَابِه».

= أنس، ووهما فيه. وغيرهما يرويه عن إبراهيم بن سعد، عن الزهري مرسلاً.

ورواه الحفاظ من أصحاب الزهري، عنه، عن أبي إدريس الخولاني أن رجلاً من أصحاب النبي ﷺ لبس خاتمًا وهو الصحيح».

وقال النسائي (٨/ ١٤٩) عقب روايته حديث أبي ثعلبة الخشني هذا من طريق النعمان بن راشد: «خالفه يونس، رواه عن الزهري، عن أبي إدريس مرسلاً ـ ثم ذكره ثم قال ـ: «وحديث يونس أولىٰ بالصواب من حديث النعمان» ثم ذكر حديث إبراهيم بن سعد، عن الزهري مرسلاً؛ قال رحمه الله: «والمراسيل أشبه بالصواب، والله سبحانه وتعالىٰ أعلم».

٣٠٤ ـ روي مرفوعًا وموقوفًا بأسانيد صحاح عن إسماعيل، عن قيس، عن أبي بكر.

قال ابن أبي حاتم في «العلل»: «قال أبو زرعة: قد وقفه ابن عيينة ووكيع ويحيىٰ بن سعيد القطان عن إسماعيل.

ورواه يونس بن أبي إسحاق، عن طارق بن عبد الرحمن البجلي الأحمسي، وبيان بن بشر، عن قيس، عن أبي بكر موقوفًا. ورواه الحكم، عن قيس، عن أبي بكر موقوفًا.

قال أبو زرعة: وأحسب إسماعيل بن أبي خالد كان يرفعه مرة ويوقفه مرة» انتهىٰ بتصرف يسير.

وقال الدارقطني في «العلل»: «هو حديث رواه إسماعيل بن أبي خالد، عن قيس، فرواه عنه جماعة من الثقات، فاختلفوا عليه فيه، فمنهم من أسنده إلىٰ النَّبيِّ ﷺ ومنهم من أوقفه على أبي بكر» ثم سرد ـ رحمه الله ـ أسماء المسندين والموقفين له، ثم قال ـ رحمه الله ـ: «وجميع رواة هذا الحديث ثقات ويشبه أن يكون قيس بن أبي حازم كان ينشط في الرواية مرة فيسنده، ومرة يجبن عنه فيقفه علىٰ أبي بكر».

وقال الترمذي: «وهذا حديث صحيح، وهكذا روىٰ غير واحد عن إسماعيل نحو حديث يزيد ـ يقصد ابن هارون ـ ورفعه بعضهم عن إسماعيل، وأوقفه بعضهم».

وقال البزار: «أسنده شعبة، وزائدة، ومعتمر، ويزيد بن هارون. قال: ورواه بيان بن بشر، عن قيس، عن أبي بكر ـ موقوفًا».

وقال الترمذي في موضع آخر عن نفس الحديث: «هذا حديث حسن صحيح. وقد رواه غير واحد =

ذِكْرُ البيانِ بأنَّ المُتَأَوِّلَ للآيِ قَدْ يخطئُ في تأويله لها وإنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ الفَضْلِ والعِلمِ

٣٠٥ ـ ذكر فيه حديث أبي بكر المتقدم برقم (٣٠٤) من طريق شعبة عن إسماعيل، عن قيس، عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه عن النبي ﷺ فرفع الآية والحديث.

ذِكْرُ وَصفِ النهي عن المنكر إذا رآه المرءُ أو عَلِمَهُ

٣٠٦ ـ عن طارق بن شهاب الأحمسي، قال: أولُ من بدأ بالخطبة قبل الصلاة يومَ العيد مروانُ بنُ الحَكَم، فقام إليه رَجُلٌ، فقالَ: الصلاةُ قبل الخطبة! ومَدَّ بها صوتَه، فقال: تُرِكَ ما هناك أبا فلان، فقال أبوسعيد الخدريُّ: أمَّا هذا فَقَد قَضَىٰ ما عَلَيه، سمعتُ رسولَ اللَّهِ ﷺ يقولُ: «مَن رأَى مُنكَرًا فَليُغيِّرهُ بِيَدِه، فَإِن لَم يَستَطِع فَبِلِسَانه، فَإِن لَم يَستَطِع فَبِقلبه، وذَاكَ أضعَفُ الإيمانِ».

ذِكْرُ الخَبَرِ المُدحضِ قَولَ مَن زَعَمَ أنَّ هَذا الخَبَرَ تَفَرَّدَ به طارقُ بن شهاب

٣٠٧ ـ أسند فيه حديث أبي سعيد الخدري المتقدم برقم (٣٠٦) من طريق إسماعيل ابن رجاء، عن أبيه، عنه، ومن طريق طارق بن شهاب عنه.

* * *

= عن إسماعيل بن أبي خالد نحو هذا الحديث مرفوعًا، وروىٰ بعضهم: عن إسماعيل، عن قيس، عن أبي بكر قوله ولم يرفعوه».

وقال ابن كثير في «التفسير» بعد أن ذكر أن من الرواة من رواه متصلاً مرفوعًا، ومنهم من رواه موقوفًا علىٰ أبي بكر: «وقد رجح رفعه الدارقطني وغيره».

والحديث غريب تفرد به إسماعيل، عن قيس، عن أبي بكر.

٣٠٦ ـ صحيح.

٢ ـ بَابُ مَا جَاءَ فِي الطَّاعَات وَثَوَابِهَا

ذِكْرُ الإِخْبَارِ بِأَنَّ أَهلَ كُلِّ طاعةٍ في الدنيا يُدعَون إلى الجنةِ من بَابِهَا

٣٠٨ ـ عن أبي هُرَيرَةَ، أنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَن أنفَقَ زَوجَينِ في سَبِيلِ اللَّه، نُودِيَ فِي الجَنَّة، يَا عَبدَ اللَّه، هذَا خَيرٌ، فَمَن كان من أهلِ الصَّلاة، دُعِيَ من بَابِ الصَّلاة، وَمَن كَانَ من أهلِ الجِهَاد، دُعِيَ من بابِ الجِهَاد، وَمَنْ كَانَ من أهلِ الصَّدَقَة، دُعِيَ من باب الصَّدَقَة، وَمَن كَانَ من أهلِ الصِّيَام، دُعِيَ من بابِ الرَّيَّان» فَقَالَ أبو بكر: يا رَسُولَ اللَّهِ مَا عَلى من دُعِيَ مِن تِلكَ الأبوابِ مِن ضَرُورةٍ، فَهل يُدعَى أحَدٌ مِن تِلكَ الأبوابِ كُلِّها؟ قال: «نَعَم، وأرجُوا أن تَكُونَ مِنهُم».

ذِكْرُ الإِخْبَارِ عن إجازةِ إطلاقِ اسْمِ القُنُوتِ عَلَى الطَّاعَات

٣٠٩ ـ عن أبِي سَعِيدٍ الخُدري، أنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَال: «كُلُّ حَرفٍ في القُرآنِ يُذكَرُ فِيهِ القُنُوتُ، فَهوُ الطَّاعَةُ».

---

٣٠٨ ـ صحيح.

٣٠٩ ـ منكر: من رواية دراج، عن أبي الهيثم، عن أبي سعيد.

قال ابن كثير ـ رحمه الله ـ في تفسير البقرة [آية: ١١٦] على هذا الحديث:

«هذا الإسناد ضعيف لا يعتمد عليه، ورفع هذا الحديث منكر، وقد يكون من كلام الصحابي، أو من دونه، والله أعلم. وكثيراً ما يأتي بهذا الإسناد تفاسير فيها نكارة، فلا يغتر بها، فإن السند ضعيف، والله أعلم».

وقال الطبراني في «الأوسط» (٥/ ٢٣٤):

«لا يُروىٰ هذا الحديث عن أبي سعيد إلا بهذا الإسناد».

وأما دراج فقد قال فيه النسائي: «ليس بالقوي»، وقال في موضع آخر: «منكر الحديث»، وقال أبو حاتم: «في حديثه ضعف»، وقال الدارقطني: «ضعيف»، و في موضع آخر «متروك»، ورد فضلك توثيق ابن معين فقال: «ما هو بثقة، ولا كرامةَ له»، وقال أحمد: «حديثه منكر».

ذكرُ الإخْبارِ عمَّا يَجبُ على المرءِ من تعوُّدِ نفسه أعمالَ الخَيرِ في أسبابه

٣١٠ ـ عن يونس بن مَيسرة، قال: سَمِعتُ معاوية يُحَدِّثُ عن رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَال: «الخَيرُ عَادَةٌ، والشَّرُّ لَجاجَةٌ، مَن يُرِدِ اللَّهُ به خَيراً يُفَقِّهُهُ في الدِّين».

ذكر ما يُستَحَبُّ للمرء أن يقوم في أداء الشُّكرِ للَّه جَلَّ وعَلاَ، بإتيان الطاعات بأعضائه دون الذكر باللسان وحده

٣١١ ـ . . . سَمِعتُ المُغيرة بن شُعبة، يقول: قام النَّبيُّ ﷺ، حَتَّىٰ إذا تَوَرَّمَت قَدَمَاهُ، فَقِيلَ لَهُ: يا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، أتفعلُ هذا وقد غُفِرَ لَكَ مَا تقدَّمَ وَمَا تأخَّرَ؟ قَالَ: «أفلاَ أكُونُ عَبداً شكوراً».

ذكْرُ العلَّة الَّتي من أجلهَا كان يترك ﷺ الأعمالَ الصَّالحةَ بحُضرَةِ النَّاس

٣١٢ ـ . . . أنَّ عائشةَ زَوجَ النَّبيِّ ﷺ، كانت تقولُ: ما كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، يُسَبِّحُ سُبحَةَ الضُّحَىٰ. وكَانَت عَائشَةُ تسبِّحُهَا، وكَانت تَقُولُ: إنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ تَرَكَ كَثيراً مِنَ العَمَلِ خَشيَةَ أن يَستَنَّ النَّاسُ بِهِ، فَيُفرَضَ عَلَيهِم.

---

٣١٠ ـ منكر: بهاتين الجملتين الأولين، ويشبه أن يكونا من قول يونس هذا، وهو ثقة غلب عليه الزهد والصلاح، وكان يُقرئ في مسجد دمشق وكُفَّ بصره، قتله المسودة عند دخولهم دمشق وهو ابن عشرين ومئة سنة، والخطأ في رفع هذا الحديث معصبٌ بمروان بن جَناح، قال الذهبي في ترجمته في «الميزان»: «قال أبو حاتم: لا يحتج به. وقال الدارقطني: لا بأس به». وذكر له هاتين الجملتين«الخير عادة، والشر لجاجة» في مناكيره، والله أعلم. وأوردهما العجلوني في«كشف الخفا» ضمن الأحاديث المشتهرة على ألسنة الناس. والمَيداني في «الأمثال» (١/ ٣٠٥).
وفي الحديث عِلَّةٌ أخرىٰ هي أن مداره علىٰ الوليد بن مسلم وهو متهم بتدليس التسوية، فلابد لقبول حديثه من تصريح جميع من فوقه بالتحديث وهيهات. والله تعالىٰ أعلم. وقد صحَّت الجملة الأخيرة من حديث معاوية رضي الله عنه.

٣١١ ـ صحيح.

٣١٢ ـ صحيح.

ذِكْرُ العِلَّةِ الَّتِي مِن أجلِها كان يترك ﷺ بعض الطاعات

٣١٣ ـ عن عائشة، أنها قالت: فذكرت معنى الجزء الأخير من الحديث المتقدم برقم (٣١٢) وهو عند البخاري بجزئيه (١١٢٨).

ذِكْرُ الإِخْبَارِ عَمَّا يَجِبُ على المرءِ من الشُّكرِ للَّه جَلَّ وعَلاَ، بأعضائه على نعَمِه، ولا سيما إذا كانت النِّعمَةُ تَعقبُ بلوى تعتَرِيه

٣١٤ ـ أنَّ أبَا هُرَيرَةَ حدَّثَه، أنَّه سَمعَ النَّبِيَّ ﷺ، يقولُ: «إنَّ ثَلاثَةً في بَنِي إسرائيلَ: أبرَصَ وأقرَعَ وأعمَى، فَأرادَ اللَّهُ أن يبتَليَهُم فَبعثَ إليهم ملَكًا، فأتى الأبرَصَ، فقَال: أيُّ شيءٍ أحَبُّ إليكَ؟ قَالَ: لَونٌ حَسنٌ، وَجلدٌ حَسَنٌ. قَالَ: فَأيُّ المَال أحَبُّ إلَيكَ؟ قَالَ: الإبِلُ، فَمَسَحَهُ، فَذَهَبَ عَنهُ، قَالَ: وأُعطي نَاقَةً عُشراءَ، فقالَ: بَارَكَ اللَّهُ لَكَ فِيهَا.

قال: وأتَى الأقرَعَ فقَال: أيُّ شَيءٍ أحَبُّ إلَيكَ؟ قَالَ: شَعرٌ حَسَنٌ، وَيَذهَبُ عَنِّي هذا الذي قَدْ قَذِرَني النَّاسُ، قَالَ: فَمسَحَهُ فَذَهَبَ عَنهُ، وأُعطِي شَعرًا حَسنًا. قَالَ: فَأيُّ المَال أحَبُّ إلَيكَ؟ قَالَ: البَقَرُ، قَالَ: فَأُعطِي بَقَرَةً حَافِلَةً، قَالَ: بَارَكَ اللَّهُ لَكَ فيهَا.

قال: وَأتَى الأعمَى فقَالَ: أيُّ شَيءٍ أحَبُّ إلَيكَ؟ قَالَ: أن يَرُدَّ اللَّهُ إليَّ بَصَرِي فَأُبصِرَ به النَّاسَ، فَمَسَحَهُ فَرَدَّ اللَّهُ إلَيه بَصَرَهُ. قَالَ: فَأيُّ المَال أحَبُّ إليكَ؟ قَالَ: الغَنَمُ، قَالَ: فَأُعطِي شَاةً وَالدًا، وأُنتِجَ هذَانِ، وَوَلَّدَ هذا؛ فَكَانَ لِهـذَا وَادٍ مِنَ الإبلِ، ولِهـذَا وَادٍ مِنَ البَقَرِ، وَلِهذَا وَادٍ مِنَ الغَنَمِ.

قَال: ثُمَّ أتَى الأبرَصَ في صُورَتِه وَهيئَتِه فَقَالَ: رَجُلٌ مسكينٌ وابنُ سَبيلٍ انقَطَعَت بِي الحِبَالُ فِي سَفَري، فَلا بَلاغَ بِيَ اليَومَ إلاَّ بِاللَّه ثُمَّ بِكَ، أسألُكَ بالَّذي أعطَاكَ اللَّونَ الحَسَنَ، والجِلدَ الحَسَنَ وَالمَالَ، بَعيرًا أتبلَّغُ به في سَفَري، فَقَالَ: الحُقُوقُ كَثيرَةٌ، فَقَال: كَأنِّي أعرِفُكَ، ألَم تَكُن أبرَصَ يَقذَرُكَ النَّاسُ، فَقيرًا، فَأعطَاكَ اللَّهُ المَالَ؟ فَقَال: إنَّما

---

٣١٤ ـ صحيح.

وَرِثتُ هذا المَالَ كَابِرًا عن كَابِر، فَقَالَ: إن كُنتَ كَاذبًا، فَصيَّرَكَ اللَّهُ إلَى ما كُنتَ.

قَالَ: ثُمَّ أتى الأقرَعَ في صُورَته، فقَال له مثلَ ما قَالَ لهذا، فَردَّ عَلَيه مثلَ ما ردَّ هذا، فَقَالَ: إن كُنتَ كَاذبًا، فَصيَّرَكَ اللَّهُ إلى مَا كُنتَ.

وأَتى الأعمَى في صُورَته وهَيئَته، فقَالَ: رَجُلٌ مسكينٌ وابنُ سَبِيلٍ انقَطَعَت بِي الحِبَالُ في سفَرِي، فقَال: قَد كُنتُ أعمَى فرَدَّ اللَّهُ عَلَيَّ بصَرِي، فَخُذ ما شئتَ، وَدَع ما شئتَ، فَواللَّه لا أجهَدُكَ اليومَ شيئًا أخذتَهُ للَّه، فَقَال: أمسك مَالَكَ، فإنَّمَا ابتُليتُم فقد رُضِيَ عَنكَ، وَسُخِطَ عَلَى صَاحبَيكَ».

ذكرُ تفضُّلِ اللَّه جلَّ وعَلاَ بإعطاء أجر الصائمِ الصَّابرِ للمُفطرِ إذا شكر ربَّهُ جَلَّ وعَلاَ

٣١٥ ـ عن أبي هُرَيرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ: «الطَّاعِمُ الشَّاكِرُ بِمَنزِلَةِ الصَّائِمِ الصَّابِرِ».

ذكرُ الإخبارِ عمَّا يَجبُ على المَرءِ مِنَ القيامِ في أداءِ الفرائضِ مَعَ إتيانِ النوافلِ، ثُمَّ إعطائه عن نفسه وعيَاله فيمَا بَعْدُ

٣١٦ ـ عن أبي موسى، قال: «دَخلَتِ امرأَةُ عُثمَانَ بنِ مَظعُونٍ عَلَى نِسَاءِ النَّبِيِّ ﷺ

---

٣١٥ ـ منقطع: قال الدارقطني في «العلل» (١٠/ ٣٧٣):

«يرويه معمر بن راشد، واختلف عنه؛ فرواه محمد بن ثور، عن معمر، عن سعيد المقبري، عن أبي هريرة. وتابعه نصر بن علي، عن معتمر، عن معمر.

وخالفهم صالح بن حاتم بن وردان، فرواه عن معتمر، عن معمر، عن رجل من غفار، عن سعيد المقبري، عن أبي هريرة، وهو الصواب».

وقال الحافظ في «الفتح» (٩/ ٥٨٣): «.. في هذه الرواية انقطاع خَفِيَ على ابن حبان فقد رويناه في (مسند مسدد) عن معتمر، عن معمر، عن رجل من بني غفار، عن المقبري، وكذلك أخرجه عبد الرزاق في جامعه عن معمر، وهذا الرجل هو معن بن محمد الغفاري فيما أظن لاشتهار الحديث من طريقه».

قلت: معن بن محمد، مجهول الحال. لم يوثقه معتبر.

٣١٦ ـ رفعه منكر: تفرد به محمد بن عبد الملك أبو جابر، قال أبو حاتم: «ليس بقوي»، والراوي عنه =

فرأينها سيئة الهيئة، فقلن: مالك؟ ما في قريش رجلٌ أغنى من بعلك، قالت: ما لنا منه شيء؛ أمَّا نهاره فصائم، وأمَّا ليله فقائم، قال: فدخل النبيُّ ﷺ فذكرن ذلك له، فلقيه النبيُّ ﷺ فقال: «يا عثمان، أما لكَ فيَّ أسوةٌ؟» قال: وما ذاك يا رسول الله، فداك أبي وأمي؟ قال: «أمَّا أنت فتقوم الليل وتصوم النهار، وإنَّ لأهلك عليك حقًّا، وإنَّ لجسدك عليك حقًّا، صلِّ ونم، وصم وأفطر» قال: فأتتهم المرأة بعد ذلك عطرة كأنَّها عروس، فقلن لها: مه، قالت: أصابنا ما أصاب النَّاس».

ذكرُ التَّغليظ على من خالف السُّنَّةَ التي ذكرناها

٣١٧ ـ أسند فيه حديث أنس المتقدم برقم (١٤) من طريق حميد الطويل عنه وهو أتم من الذي هناك وهو من طريق ثابت عنه، ولذا اخترنا طريق حميد فوضعناه هناك وهو لفظ البخاري إلا أحرفًا يسيرة. والله أعلم.

ذكرُ ما يقومُ مقامَ الجهاد النَّفْلِ من الطَّاعات للمَرْء

٣١٨ ـ . . . سمعتُ عبدَ اللَّهِ بنَ عمرٍو يقولُ: جاء رَجُلٌ إلى النَّبيِّ ﷺ يستأذنُه في الجهادِ، فقال: «أحيٌّ والداكَ؟» قال: نعم، قال: «ففيهما فجاهد».

ذكرُ البيان بأنَّ المرءَ مباحٌ لهُ أن يُظهر ما أنعمَ اللَّهُ عليه من التَّوفيق للطَّاعات، إذا قصدَ بذلكَ التَّأسِّي فيه دونَ إعطاء النَّفْسِ شهوتَها من المدح عليها

٣١٩ ـ عن أنسٍ، قال: وجدَ رسولُ اللَّه ﷺ، فلمَّا أصبحَ قيل: يا رسولَ اللَّه ﷺ، إنَّ أثرَ الوجعِ عليكَ بيِّنٌ. قال: «إنِّي على ما ترونَ، قرأتُ البارحةَ السَّبعَ الطُّوَلَ».

= محمد بن الخطاب البلدي مجهول الحال، وقد رواه كل من أبي نعيم، وزهير عن إسرائيل، عن أبي إسحاق، عن أبي بردة مرسلاً وهو الصواب، وقد مر برقم (٩) من مسند عائشة رضي الله عنها. والله تعالى أعلم.

٣١٨ ـ صحيح: وقد صرح حبيب بن أبي ثابت بالسماع، والحديث يعد من غرائب الصحيح؛ فلم يُروَ إلا من طريق حبيب، عن أبي العباس، عن عبد الله بن عمرو، والله تعالى أعلم.

٣١٩ ـ منكر: مداره على مؤمل بن إسماعيل، قال البخاري: «منكر الحديث» وقال أبو حاتم: «كثير =

ذِكْرُ الإِخْبَارِ بِأَنَّ عَلَى المرءِ مع قيامه في النَّوافلِ إعطاءَ الحظِّ لنفسه وعياله

٣٢٠ ـ عن عَونِ بن أبي جُحَيفَةَ، عن أبيه، أنَّ رَسُولَ اللَّه ﷺ آخىٰ بينَ سَلمَانَ وأبي الدَّرداءِ، قَالَ: فَجاءَ سَلمَانُ يزُورُ أبا الدَّرداءِ، فرأىٰ أُمَّ الدَّرداءِ مُتَبَّتلَةً، فَقَالَ: ما شَأنُك؟ قَالَت: إنَّ أخاكَ ليست لَهُ حَاجَةٌ في الدُّنيَا، فَلَمَّا جاءَ أبُو الدَّرداءِ، رَحَّبَ بِهِ سَلمَانُ، وقَرَّبَ إليهِ طَعَامًا، فقَالَ لَهُ سَلمَانُ: اطعَمْ. قَالَ: إنِّي صَائِمٌ، قَالَ: أقسَمْتُ عَلَيكَ إلاَّ طَعِمتَ، فَإِنِّي ما أنا بِآكِلٍ حتَّىٰ تَأكُلَ، قَال: فَأكَلَ مَعَهُ وبَاتَ عِندَهُ، فَلَمَّا كَانَ مِن اللَّيلِ، قَامَ أبو الدَّرداءِ فَحَبَسَهُ سَلمَانُ، ثُمَّ قَال: يا أبا الدَّرداءِ، إنَّ لِرَبِّكَ عَلَيكَ حَقًا، ولأهلكَ عَليكَ حَقًا، ولِجَسَدِكَ عَلَيكَ حَقًا، أعطِ كُلَّ ذي حَقٍّ حَقَّهُ، صُم وأفطِر، وقُم ونَم، وائتِ أهلَكَ، فَلَمَّا كَانَ عِندَ الصُّبحِ، قَال: قُمِ الآنَ، فَقَامَا فَصَلَّيَا ثُمَّ خَرَجَا إلىٰ الصَّلاَةِ، فَلَمَّا صَلَّىٰ النَّبيُّ ﷺ، قَامَ إلَيهِ أبو الدَّرداءِ، فَأخبَرَهُ بِمَا قَالَ سَلمَانُ فَقَالَ لَه رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، مِثلَ مَا قَالَ سَلمَانُ.

ذِكْرُ ما يُستَحَبُّ للمَرءِ إتيانُ المبالغةِ في الطَّاعَاتِ وكَذَلكَ اجْتنابُ المَحْظُوراتِ

٣٢١ ـ عن عائشة، قالت: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إذَا دَخَلَ العَشرُ، أيقظ أهلَهُ، وأحيىٰ اللَّيلَ، وشَدَّ المِئزَرَ».

وقد ذكر سفيان مرة فيه: «وَجَدَّ».

أبو يعفور: اسمه عبد الرحمن بن عبيد بن نِسطاس.

= الخطأ»، وقال أبو زرعة: «في حديثه خطأ كثير» وقال يعقوب بن سفيان: «... يجب علىٰ أهل العلم أن يقفوا عن حديثه؛ فإنَّه يروي المناكير عن ثقات شيوخه، وهذا أشد، فلو كانت هذه المناكير عن الضعفاء لكنا نجعل له عذراً» وقال محمد بن نصر المروزي: «المؤمل إذا انفرد بحديث وجب أن يُتوقف ويُتثبت فيه؛ لأنه كان سيئ الحفظ كثير الغلط».

٣٢٠ ـ صحيح.

٣٢١ ـ صحيح.

ذِكْرُ ما يُستَحَبُّ للمَرءِ لزومُ المداومَة عَلَى إتْيان الطَّاعَات

٣٢٢ ـ عن علقمة، قال: سَأَلْتُ عائشةَ عَن عَمَلِ رَسُولِ اللّهِ ﷺ فقَالت: «كَانَ عَملُهُ ﷺ دِيمَةً».

ذِكْرُ البيان بِأَنَّ أحَبَّ الطَاعات إلى اللّهِ جَلَّ وَعَلاَ ما واظب عليها المَرءُ وإن قَلَّ

٣٢٣ ـ عن عائشة، أنَّها قَالت: «كَان أَحَبُّ الأعمَالِ إلَى رسُولِ اللّهِ ﷺ الَّذي يَدُومُ عَلَيهِ صَاحِبُهُ».

ذِكْرُ استحبابِ الاجتهادِ فِي أنواع الطَّاعات في أيام العَشرِ من ذي الحجة

٣٢٤ ـ عن ابن عباس، قال: قالَ: رَسُولُ اللّهِ ﷺ: «مَا من أيَّامٍ العَملُ الصَّالِحُ فيهَا أحَبُّ إلى اللّهِ من هذه الأيَّامِ العَشرِ» قَالُوا: يَا رَسُولَ اللّهِ، وَلا الجِهادُ فِي سَبيلِ اللّهِ؟ قَالَ: «ولاَ الجِهَادُ فِي سَبِيلِ اللّهِ، إلاَّ رَجُلٌ خَرَجَ بِنفسِهِ وَمَالِهِ، ثُمَّ لَم يَرجِعِ من ذَلِكَ بِشَيءٍ».

ذِكْرُ الإِخْبارِ بِأَنَّ عشر ذي الحجة وشهر رمضان في الفضلِ يكونان سيَّان

٣٢٥ ـ عن عبد الرحمن بن أبي بكرة، عَن أبيهِ، عن النَّبيِّ ﷺ، قالَ: «شَهرَا عيدٍ لا ينقُصَانِ: رَمَضَانُ وَذُو الحِجَّةِ».

---

٣٢٢ ـ صحيح.

٣٢٣ ـ صحيح.

٣٢٤ ـ صحيح.

٣٢٥ ـ صحيح.

ذكْرُ الإخْبارِ عَن استعمال اللَّه جَلَّ وعَلاَ أهلَ الطاعة بطاعته

٣٢٦ ـ . . . سَمعتُ أبا عِنَبَةَ الخَولاني ـ وَهُوَ مِن أصحاب النَّبيِّ ﷺ، مِمَّن صَلَّىٰ للقبلَتين كِلتيهِمَا وأكَلَ الدمَّ في الجاهلية ـ يقولُ: سَمعتُ رَسُولَ اللَّه ﷺ يقول: «لا يَزالُ اللَّهُ يَغرِسُ في هذَا الدِّينِ بِغَرسٍ يُغرسُ يُستَعمِلُهُم في طَاعَته».

ذكْرُ الإخْبار عمَّا يَجبُ عَلَى المَرءِ مِن ترك الاتِّكَال على الصَّالحين في زمانه، دون السعي فيما يَكدُّونَ فيه من الطاعات

٣٢٧ ـ . . . أنَّ زَينَبَ بنتَ جَحشٍ، زَوجَ النَّبِيِّ ﷺ، قَالت: خَرجَ رَسُولُ اللَّه ﷺ فَزِعًا، مُحمرًا وَجهُهُ، يَقُولُ: «لا إله إلا اللَّهُ، وَيْلٌ للعَرَبِ مِنْ شَرٍّ قَد اقْتَرَبَ، فُتِحَ اليوم من رَدمِ يَأجُوجَ ومَأجُوجَ مِثلُ هذه»، وَحلَّقَ بِأصبُعِه الإبهَامِ وَالَّتِي تَلِيهَا. قَالَت: فَقُلتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أنَهلكُ وَفِينَا الصَّالِحُونَ؟ قَالَ: «نَعَمْ، إذَا كَثُرَ الخَبَثُ».

ذكْرُ الإخْبار بأنَّ مَن تَقرَّبَ إلى اللَّه قَدرَ شبرٍ أو ذِرَاعٍ بالطَّاعة كانت الوسائلُ والمغفرةُ أقربَ منه بباع

٣٢٨ ـ عن أبي هُرَيرَةَ، عن النَّبِيِّ ﷺ، فِيمَا يَحكي عَن اللَّه جَلَّ وَعَلاَ قَالَ: «الكبرِيَاءُ ردائي، والعَظمَةُ إزَاري، فَمَن نَازَعَني في وَاحدَة منهُمَا، قَذَفتُهُ في النَّار، وَمَن اقتَرَبَ إليَّ شبرًا، اقتَربتُ منهُ ذرَاعًا، وَمَن اقتَربَ منِّي ذِرَاعًا، اقتَرَبتُ منهُ بَاعًا، وَمن جَاءَني يَمشي، جئتُهُ أُهَروِلُ، وَمَن جَاءَني يُهَروِلُ، جئتُهُ أَسعَى، وَمَن ذَكَرَني فِي نَفسه، ذَكَرتُهُ فِي نَفسِي، وَمَن ذَكَرَني فِي مَلأٍ، ذَكرتُهُ فِي مَلأٍ أكثَرَ مِنهُم وَأطيَبَ».

---

٣٢٦ ـ منكر: مداره على الجراح بن مليح البهراني، عن بكر بن زرعة الخولاني، والجراح قال أبو حاتم فيه: «صالح الحديث»، وقال النسائي: «ليس به بأس»، وبكر بن زرعة مجهول الحال.

٣٢٧ ـ صحيح.

٣٢٨ ـ منكر بهذا السياق: فهو مكون من حديثين: الأول ثابت من حديث الأغر أبي مسلم، عن أبي سعيد وأبي هريرة. والقسم الثاني لم يرد من حديث الأغر إلا بهذا السند، وقد صَحَّ من حديث غيره عن أبي هريرة عند البخاري ومسلم.

ذِكْرُ إطْلاقِ اسمِ الخَيرِ على الأفعال الصالحة إذا كانت من غَيرِ المُسلمين

٣٢٩ ـ . . . أنَّ حَكِيمَ بن حِزامٍ أخبَرَهُ، أنَّهُ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّه، أرَأيتَ أُمُوراً كُنتُ أتَحنَّثُ بِهَا فِي الجَاهلِيَّةِ: مِن صِلَةٍ وعَتَاقَةٍ وصَدَقةٍ، فَهل فِيهَا أجرٌ؟ فقَالَ النَّبيُّ ﷺ: «أسلَمْتَ عَلَى ما سَلَفَ لَكَ مِن أجرٍ».

ذِكْرُ البيان بأنَّ الأعمالَ الَّتِي يَعمَلُهَا مِن لَيسَ بمسلم ـ وإن كانت أعمالاً صالحة ـ لا تنفع في العُقبى مَنْ عَمِلَها في الدُّنْيَا

٣٣٠ ـ عن عائشة قالت: قُلتُ لِرَسُولِ اللَّه ﷺ: إنَّ ابنَ جُدعَانَ، في الجَاهلِيَّة، كَانَ يَقرِي الضَّيفَ، ويُحسِنُ الجِوَارَ، ويَصِلُ الرَّحِمَ، فَهَل يَنفَعُهُ ذَلِكَ؟ قَالَ: «لاَ، إنَّهُ لَم يَقُل يوماً قطُّ، اللَّهُمَّ اغفر لي خَطِيئَتي يومَ الدِّين».

ذِكْرُ الإخْبار بأنَّ الكَافرَ ـ وَإن كثُرَت أعمالُ الخَيرُ منه في الدُّنيا، لَم ينفعهُ منها شَيءٌ في العُقبى

٣٣١ ـ عن عائشة، عن النَّبِيِّ ﷺ، أنَّها سَألَتهُ عَن قَولِه: ﴿يَوْمَ تُبَدَّلُ الأَرْضُ غَيْرَ

= وأحسب أن هذا من تخاليط عطاء بن السائب، فقد اختلط عليه الحديثان فساقهما في سياق واحد، وإسناد واحد، ولم يتابع على ذلك. والله تعالى أعلم. والأغر يكاد أن يكون مجهول الحال أو مستوراً عند من يفرقون، فلم يوثقه إلا العجلي والبزار. والله أعلم. وهو من رجال مسلم.

٣٢٩ ـ **صحيح**: إلا قوله (من أجر) لم أجدها عند أحد، وأعتقد أنها خطأ أو تصحيف من الناسخ أو الطابع، خصوصاً وأن الترجمة تؤيد ما عند البخاري ومسلم وغيرهما ممن أخرج الحديث فكلهم قالوا (من خير) والله تعالى أعلم.

٣٣٠ ـ **غريب بهذا الإسناد** تفرد به عبد الواحد بن زياد، عن الأعمش، عن أبي سفيان، عنها به.

قال أبو داود ـ عن عبد الواحد بن زياد ـ: «عمد إلى أحاديث كان يرسلها الأعمش فوصلها كلها، يقول: حدثنا الأعمش، قال: مجاهد في كذا وكذا»، وكذلك تكلم يحيى القطان في حديثه عن الأعمش، وقال الحافظ في «التقريب»: «ثقة، في حديثه عن الأعمش وحده مقال».

وقد أخرجه مسلم وغيره من طريق داود، عن الشعبي، عن مسروق، عنها به، والله تعالى أعلم.

٣٣١ ـ **صحيح**: =

الأَرْضِ وَالسَّمَوَاتُ وَبَرَزُوا للهِ الْوَاحِدِ الْقَهَّارِ﴾ [إبراهيم: ٤٨] فأين يَكُونُ النَّاسُ يومئذٍ؟ فَقَال: «عَلَى الصِّرَاطِ» قالت: قُلتُ: يا رَسُولَ اللَّهِ، ابنُ جُدعَانَ كَانَ فِي الجَاهِلِيَّةِ يَصِلُ الرَّحِمَ، ويُطعِمُ المِسكِينَ، فَهَل ذَاكَ نَافِعُهُ؟ قَالَ: «لا يَنفَعُهُ، لَم يَقُل يَومًا: رَبِّ اغفِر لِي خَطِيئَتِي يَومَ الدِّينِ».

ذِكْرُ القَصْدِ الَّذِي كَانَ لأَهلِ الجَاهِلِيَّةِ في استعمالهم الخَيرَ في أنسابهم

٣٣٢ ـ عن عَدي بن حاتم، قال: قُلتُ: يا رَسُولَ اللَّهِ إنَّ أبي كَانَ يَصِلُ الرَّحِمَ، وكَانَ يَفعَلُ ويَفعَلُ، قَال: «إنَّ أبَاكَ أرَادَ أمرًا فأدرَكَهُ ـ يَعني: الذِّكرَ». قَالَ: قُلتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إنِّي أسألُكَ عن طعَامٍ لا أدعُهُ إلا تَحَرُّجًا، قَالَ: «لاَ تَدَع شَيئًا ضَارَعَ النَّصرَانِيَّةَ فيه» قَالَ: قُلتُ: إنِّي أُرسِلُ كَلبِي فَيَأخُذُ صَيدًا، ولا أجِدُ ما أذبَحُ بِهِ إلاَّ المَروَةَ أوِ العَصَا؟ قَالَ: «أَمِرَّ الدَّمَ بِمَا شِئتَ، واذكُرِ اسمَ اللَّهِ».

= قال الدارقطني في «العلل» (ق/ ٦٧/ أ):

«يرويه داود بن أبي هند، واختلف عنه، فرواه إسماعيل بن زكريا، وحفص بن غياث، وإبراهيم ابن طهمان، وخالد بن عبد الله، وعائذ بن حبيب، ومحمد بن فضيل، عن داود، عن الشعبي، عن مسروق، عن عائشة، وكذلك قال ربعي بن علية، واختلف عنه فرواه صالح بن عمر الواسطي، عن داود، عن الشعبي، عن علقمة، عن عائشة. وأرسله يزيد بن زريع، وعمر بن حبيب، عن داود، عن الشعبي، عن عائشة، والقول قول من قال: عن مسروق». اهـ.

وقال رحمه الله (ق/ ٦٨/ أ): «يرويه داود بن أبي هند واختلف عنه:

فرواه أبو بكر بن أبي شيبة، عن حفص، عن داود، عن الشعبي، عن مسروق، عن عائشة، وغيره يرويه، عن داود، عن الشعبي، عن عائشة مرسلاً، ويشبه أن يكون حفص قد حفظه».

٣٣٢ ـ منكر: مداره على سماك بن حرب، عن مريِّ بن قَطَرِيٍّ، ومريّ هذا مجهول العين، ليس له في السنن الأربعة إلاَّ هذا الحديث، وسماك ضعفه بعضهم مطلقًا، فقال أحمد: «مضطرب الحديث» وقال ابن معين: «أسند أحاديث لم يسندها غيره»، وقال ابن عمار: «يقولون إنَّه كان يغلط، ويختلفون في حديثه»، وضعفه الثوري، وابن المبارك، وصالح جزرة، وابن خراش، وقال النسائي: «ليس به بأس»، وفي حديثه شيء»، وضعفه خصوصًا روايته عن عكرمة. وقد اضطرب سماك في هذه أيضًا فروى قوله: «لا يختلجن في نفسك شيء ضارعت فيه النصرانية» من طريق قبيصة بن هلب، عن أبيه، وأحسب أن هذا اضطراب منه في سنده والمعروف روايته عن مري. والله أعلم.

وقد قال الحافظ في «التلخيص» (٤/ ١٣٥): «ومداره على سماك بن حرب، عن مري بن قطري عنه».

ذِكْرُ ما يَجِبُ عَلَى المَرءِ من التَّشمير في الطَّاعَات، وإن جرى قَبلَهَا منهُ ما يكْره اللَّهُ منَ المَحْظُورَات

٣٣٣ ـ عَن عِمران بنِ حصين قَالَ: قِيلَ: يا رسولَ اللَّه، أعُلِمَ أهلُ الجَنَّةِ مِن أهلِ النَّارِ؟ قَالَ: «نعَم» قِيلَ: فَمَا يعمَلُ العَامِلُونَ؟ قَال ﷺ: «كُلٌّ مُيَسَّرٌ لِمَا خُلِقَ».

ذِكْرُ ما يَجِبُ عَلَى المَرءِ مِن تَرك الاتِّكَالِ على قضاءِ اللَّه دون التّشمير فيما يُقرِّبُهُ إلَيه

٣٣٤ ـ عن علي بن أبي طالب، أنَّ النَّبِيَّ ﷺ، كَانَ في جِنَازَةٍ فَأَخَذَ عُودًا، فَجَعَلَ يَنكُتُ بِهِ في الأرضِ، فَقَالَ: «مَا منكُم من أحَد إلاَّ وقَدْ كُتبَ مَقعَدُهُ منَ النَّار ومَقعَدُهُ منَ الجَنَّة» فَقَالَ رَجُلٌ: ألا نَتَّكِلُ؟ فَقَالَ: «اعمَلُوا فكلٌّ مُيَسَّرٌ» ثُمَّ قَرَأَ: ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَىٰ وَاتَّقَىٰ ۝٥ وَصَدَّقَ بِالْحُسْنَىٰ ۝٦ فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْيُسْرَىٰ ۝٧ وَأَمَّا مَنْ بَخِلَ وَاسْتَغْنَىٰ ۝٨ وَكَذَّبَ بِالْحُسْنَىٰ ۝٩ فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْعُسْرَىٰ﴾ [الليل: ٥ ـ ١٠].

ذِكْرُ الخَبَرِ المُدحضِ؛ قولَ مَن زعَمَ أنَّ هذا الخَبَر تَفَرَّدَ به سليمانُ الأعمش

٣٣٥ ـ أسند فيه حديث علي المتقدم برقم (٣٣٤) من طريق شعبة عن الأعمش ثم قال: قال شعبة: حدثني منصور بن المعتمر، فلم أنكره من حديث سليمان.

ذِكْرُ الإخْبارِ عَمَّا يَجِبُ على المرءِ مِن تركِ الاتِّكَالِ عَلَى القَضَاء النَّافذ دُونَ إتيانِ المأمورات والانْزِجَارِ عَنِ المَحْظُورَات

٣٣٦ ـ عن جابر، أنَّهُ قَالَ: قُلتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، أَنَعمَلُ لأمرٍ قَد فُرِغَ مِنهُ، أم

---

٣٣٣ ـ صحيح. ٣٣٤ ـ صحيح.

٣٣٦ ـ ضعيف: فيه عنعنة أبي الزبير عن جابر، ولم يصرح بالتحديث، والحديث عند مسلم في ـ

لأمرٍ نأتنفُهُ؟ قَالَ: «لأمرٍ قَد فُرِغَ منهُ» قَالَ: فَفيمَ العَمَلُ إذًا؟ فَقَال رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «كُلُّ عَامِلٍ مُيَسَّرٌ لِعَمَلِه».

ذِكْرُ ما يَجبُ عَلَى المَرءِ من قِلَّةِ الاغترار بكثرةِ إتيانه المأموراتِ وسَعيِهِ في أنواعِ الطَّاعَاتِ

٣٣٧ ـ أسند فيه حديث جابر المتقدم برقم (٣٣٦) وجعل السائل سراقة بن جُعشُم وفي آخره: (قال سُراقة: فلا أكونُ أبدًا أشدَّ اجتهادًا في العَمَلِ مِنّي الآن).

وفي سنده ما أشرنا إليه آنفًا.

ذِكْرُ البيان بأنَّ قولَهُ ﷺ أَرادَ بِهِ ميسر لما قُدِّرَ له، في سابقِ علمهِ من خيرٍ أو شرٍ

٣٣٨ ـ عن راشد بن سعد، حدثني عبد الرحمن بن قتادة السلمي ـ وكان مِنْ أصحاب النَّبيِّ ﷺ قالَ: سَمعتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يقُولُ: «خَلَقَ اللَّهُ آدَمَ، ثُمَّ أَخَذَ الخَلقَ مِن ظهرِهِ، فَقَالَ: هَؤلاءِ في الجَنَّةِ ولا أُبَالي، وَهؤلاءِ في النَّارِ ولا أُبالى». قَالَ قَائِلٌ: يَا

= المتابعات، وقد صح معناه من غير مسند جابر، كما سبق.

وقال الذهبي في «الميزان»: «وفي صحيح مسلم عدة أحاديث مما لم يوضح فيها أبو الزبير السماعَ من جابر، وهي من غير طريق الليث عنه، ففي القلب منها شيء».

٣٣٨ ـ **مضطرب**: قال الحافظ في «تعجيل المنفعة» في ترجمة عبد الرحمن بن قتادة:

«صحابي نزل الشام. روى حديثه ـ يقصد هذا الحديث ـ راشد بن سعد عنه، قال: سمعت النبي ﷺ يقول: فذكر طرفه ثم قال:

رواه عنه راشد بن سعد وفيه اضطراب. قلت ـ أي الحافظ ـ: وسبق إلى وصفه بذلك أبو علي بن السكن، واختلف فيه على راشد بن سعد فقيل هكذا، وقيل عن راشد عن عبد الرحمن بن قتادة، عن هشام بن حكيم، وقيل: عن عبد الرحمن، عن أبيه وهشام، وقيل عن أبيه، عن هشام. وأخرجه ابن شاهين، من طريق معاوية بن صالح، عن راشد بن سعد، عن عبد الرحمن بن قتادة، وكان من أصحاب النبي ﷺ، وذكر البخاري أن هذه الزيادة خطأ وأن الصواب عن راشد، عن عبد الرحمن، عن هشام». اهـ.

قلت: ومدار هذا السند على معاوية بن صالح بن حدير، وحاصل كلام أهل العلم فيه أنه لا يحتمل تفرده بحديث، ولذلك قال الحافظ في «التقريب»: «صدوق له أوهام». فلا بد من المتابعة وإلا توقف في حديثه، أو يحكم عليه بالنكارة لاحتمال أن يكون من أوهامه. والله أعلم.

رَسُولَ اللَّهِ، فَعَلَى مَاذَا نعملُ؟ قَال: «عَلَى مَوَاقِعِ القَدَرِ».

ذِكْرُ الإِخْبَارِ عَمَّا يَجبُ عَلَى المَرءِ مِن تَرْكِ الاتِّكال على ما يأتي مِن الطاعات، دونَ الابتهالِ إلى الخالقِ جَلَّ وعَلاَ، في إصلاحِ أواخرِ أعماله

٣٣٩ ـ . . . سَمِعتُ معاوية يقولُ: سَمِعتُ رَسُولَ اللَّه ﷺ يقولُ: «لَم يَبقَ مِنَ الدُّنيَا إلاَّ بَلاَءٌ وَفتنَةٌ، وإنَّمَا الأَعمَالُ بِخَوَاتِيمِهَا، كَالوِعَاءِ إِذَا طَابَ أعلاَهُ طَابَ أسفَلُهُ، وَإِذَا خَبُثَ أعلاَهُ خَبُثَ أسفَلُهُ».

ذِكْرُ البيانِ بأنَّ المَرءَ يَجبُ أن يَعْتَمِدَ مِنْ عَمَلِه عَلَى آخرِه دُونَ أَوَائِله

٣٤٠ ـ عن عائشة أنَّ النَّبِيَّ ﷺ قالَ: «إنَّما الأعمَالُ بالخَوَاتِيمِ».

ذِكْرُ الإِخْبارِ بأنَّ مَن وُفِّقَ لِلْعَمَلِ الصَّالِحِ قَبلَ مَوتِه كَانَ مِمَّنْ أُرِيدَ بِه الخَيرُ

٣٤١ ـ عن أنس بن مالك، أنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: إِذَا أَرَادَ اللَّهُ بِعَبدٍ خَيرًا يَستعمِلُهُ»، قِيلَ: كَيف يَستَعمِلُهُ يا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَال: «يُوَفِّقُهُ لِعَمَلٍ صَالحٍ قَبلَ المَوتِ».

---

٣٣٩ ـ منكر: مداره على أبي عبد رب، أحد العباد الزهاد، ولا يعرف حاله في الحديث، ليس له في الكتب الستة إلا حديثان، لم يتابع عليهما وهما بنفس السند أحدهما هو هذا.
قال الحافظ في «التقريب»: «مقبول».

٣٤٠ ـ منكر: تفرد به نعيم بن حماد المروزي، كان كثير الخطأ، وعنده مناكير كثيرة لا يتابع عليها، قال النسائي: «ليس بثقة»، وقال أيضًا: «قد كثُرَ تفرده عن الأئمة المعروفين بأحاديث كثيرة، فصار في حد من لا يحتج به»، ووهّمَهُ ابنُ معين، وقال أبو زرعة الدمشقي: «يصل أحاديث يوقفها الناس».

٣٤١ ـ تفرد به حميد عن أنس، ولم يصرح بالسماع عنه في جميع طرقه.

ذكْرُ الإخْبار بأنَّ فتح اللَّه على المُسلم العَمَلَ الصالحَ في آخرِ عُمُره من علامة إرادته جَلَّ وعَلاَ له الخير

٣٤٢ ـ . . . سَمعتُ عَمرَو بنَ الحَمِق الخُزاعي قال: قال رَسُولُ اللَّه ﷺ: «إذَا أرادَ اللَّهُ بعَبد خَيراً عَسَلَهُ قَبلَ مَوته» قِيل: ومَا عَسْلُهُ قَبلَ مَوتهِ؟ قَالَ: «يُفتَحُ لَهُ عَمَلٌ صالِحٌ بَينَ يَدَي مَوتهِ حَتَّى يَرضَى عَنهُ».

ذكْرُ البيانِ بأنَّ العَمَلَ الصالحَ الذي يُفتح للمرءِ قبل موتهِ من السبب الذي يُلقي اللَّهُ جَلَّ وعَلاَ محبتَّه في قلوب أهله وجيرانه به

٣٤٣ ـ أسند فيه حديث عمرو بن الحمق المتقدم برقم (٣٤٢).

ذكْرُ الإخْبارِ عمَّا يَجبُ عَلَى المَرءِ من قلَّة القنوط إذا وردت عليه حالةُ الفتورِ في الطَّاعَاتِ في بَعْضِ الأحَايين

٣٤٤ ـ عن أنس قال: قالَ أصحَابُ رَسُولِ اللَّه ﷺ: إنَّا إذَا كُنَّا عِندَ النَّبيِّ ﷺ رأينَا مِن أنفُسِنَا ما نُحِبُّ، فإذَا رَجعنَا إلى أهَالِينَا فَخالطنَاهُم، أنكرنَا أنفُسَنَا. فَذكرُوا ذَلكَ

---

٣٤٢ ـ غريب: تفرد به من لا يحتمل تفردهم فهو من رواية زيد بن الحباب، قال أحمد: «كان صدوقًا، وكان يضبط الألفاظ عن معاوية بن صالح، ولكن كان كثير الخطأ». وقال ابن حبان: «وكان يخطئ يعتبر بحديثه إذا روىٰ عن المشاهير، وأما روايته عن المجاهيل ففيها نكارة».

وقال أحمد بن صالح المصري: «كان معروفًا بالحديث صدوقًا، إلا أنه كان يأنف أن يخرج كتابه، فكان يملي من حفظه فربما وهم في الشيء».

وهو هنا يرويه عن معاوية بن صالح، وهو صدوق له أوهام، ويرويه معاوية عن عبد الرحمن بن جبير، قال أبو زرعة والنسائي: «ثقة» وقال أبو حاتم: «صالح الحديث».

وقال محمد بن سعد: «كان ثقة»، وبعض الناس يستنكر حديثه».

ويرويه عبد الرحمن عن أبيه، عن عمرو بن الحمق، ولم يتابعوا جميعًا.

٣٤٤ ـ منكر: قال الدارقطني في «العلل» (ق/ ١٣/أ) مسند أنس: «معمر سيء الحفظ لحديث قتادة =

للنَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَو تَدُومُونَ عَلَى مَا تَكُونُونَ عِندي فِي الحَالِ، لَصَافَحَتْكُمُ المَلائِكَةُ حَتَّى تُظِلَّكُم بِأجنحَتِهَا، وَلَكِن سَاعَةً وَسَاعَةً».

ذِكْرُ الإِخْبَارِ عَمَّا يَجِبُ على المَرءِ المُسلِمِ من تركِ القنوطِ من رَحمَةِ اللَّهِ جَلَّ وَعَلاَ، مَعَ تَركِ الاتِّكَالِ عَلَى سَعَةِ رحمته وإن كَثُرَت أعمالُهُ

٣٤٥ ـ عن أبي هُرَيرَةَ أنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَو يَعلَمُ المُؤمِنُ مَا عندَ اللَّهِ مِنَ العُقُوبَةِ، ما طَمِعَ في الجَنَّةِ أحَدٌ، ولَو يَعلَمُ الكَافِرُ مَا عِندَ اللَّهِ مِنَ الرَّحمَةِ، مَا قَنِطَ مِنَ الجَنَّةِ أحَدٌ».

ذِكْرُ الإِخْبَارِ عَمَّا يَجِبُ على المَرءِ من لُزُومِ الرجاءِ وتركِ القنوطِ مَعَ لزومه القنوط وَتَرْكِ الرَّجَاء

٣٤٦ ـ عن عائشة، رضي الله عنها، أنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إنَّ الرَّجُلَ لَيَعمَلُ بِعَمَلِ أهلِ الجَنَّةِ وإنَّهُ لَمِن أهلِ النَّارِ، وَإنَّ الرَّجُلَ لَيَعمَلُ بِعَمَلِ أهلِ النَّارِ وَإنَّهُ لَمِن أهلِ الجَنَّةِ».

= والأعمش»، وقال البزار: «لا نعلم رواه عن قتادة، عن أنس إلا معمر».

وقال يحيىٰ بن معين: «إذا حدثك معمر عن العراقيين فخفه إلا عن الزهري وابن طاوس فإن حديثه عنهما مستقيم، فأما أهل الكوفة والبصرة فلا . . .». وقال أيضًا، قال معمر: «جلست إلىٰ قتادة وأنا صغير فلم أحفظ عنه الأسانيد».

٣٤٥ ـ صحيح: بما يشهد له، وهو ـ أي حديث الباب ـ من طريق العلاء عن أبيه عن أبي هريرة والعلاء قال الإمام أحمد: «حديثه ليس بحجة»، وقال الحافظ في «التقريب»: «صدوق ربما وهم».

وقد أخرج الحديث مسلم في المتابعات، ويشهد له ما ثبت عن أبي هريرة من طريق سعيد بن أبي سعيد المقبري عنه عند البخاري (٦٤٦٩)، وطرفه: «إن الله خلق الرحمة يوم خلقها مائة رحمة . . الحديث» وفيه: «فلو يعلم الكافر بكل الذي عند الله من الرحمة لم ييأس من الجنة، ولو يعلمُ المسلم بكلِّ الذي عند الله من العذاب لم يأمَن من النار».

٣٤٦ ـ صحيح غريب: قال الدارقطني في «العلل» (ق/ ٤٢/ أ) مسند عائشة:

«يرويه هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة، حدَّث به:

حماد بن سلمة، والليث بن سعد، والدراوردي، عن هشام. =

ذكرُ الإخْبار عمَّا يَجبُ على المَرءِ منَ الثِّقَة باللَّه في أحواله، عندَ قيامه بإتيان المأمُورات وانزعَاجه عَنْ جَميع المَزْجُورَات

٣٤٧ ـ عن أبي هُرَيرَةَ، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّه ﷺ: «إنَّ اللَّهَ جَلَّ وَعَلاَ يقُولُ: من عَادَى لي وليًا فَقَد آذَاني، وَما تَقرَّبَ إليَّ عَبدي بشَيء أحَبَّ إليَّ ممَّا افترَضتُ عَلَيه، وَمَا يَزَالُ يتَقرَّبُ إليَّ بالنَّوافل حتَّى أُحبَّهُ، فَإذَا أَحبَبتُهُ، كُنتُ سَمعَهُ الَّذي يَسمَعُ به، وبَصَرَهُ الَّذي يُبصرُ به، ويَدَهُ الَّتي يَبطشُ بهَا، وَرجلَهُ الَّتي يَمشي بهَا، فَإن سَألني عَبدي، أعطَيتُهُ، وَإن استَعَاذَني، أعَذتُه، وَما تَرَدَّدتُ عن شَيءٍ أنَا فَاعلُهُ تَرَدُّدي عَن نَفس المؤمنِ، يَكرَهُ المَوتَ وأكرَهُ مَسَاءَتَهُ».

= ورواه عبيد الله بن عبد الرحمن بن مَوْهَب، واختلف عنه: فرواه ابن أبي فديك عن عبيد الله بن عبد الرحمن بن مَوْهب، عن هشام، عن أبيه، عن عائشة.

وخالفه علي بن ثابت الجزري رواه عن عبيد الله بن عبد الرحمن بن موهب، عن عروة، عن عائشة، وهو أشبه بالصواب».

قلت: ورواه ابن أبي الزناد، عن هشام، عن أبيه، عنها، كما عند أحمد في مسنده، وقد صح نحوه عن سهل، وابن مسعود وأبي هريرة والله تعالى أعلم.

٣٤٧ ـ **غريب جداً**: في سنده خالد بن مخلد القطواني، قال أحمد: «له أحاديث مناكير»، وقال ابن معين: «ما به بأس»، وقال أبو حاتم: «يكتب حديثه ولا يحتج به». وقال أبو داود: «صدوق، لكنه يتشيع».

وقال ابن سعد: «وكانت عنده أحاديث عن رجال أهل المدينة، وكان متشيعًا... وكان منكر الحديث، في التشيع مُفْرطًا، وكتبوا عنه ضرورة».

وساق له ابن عدي عشرة أحاديث استنكرها، ومما انفرد به هذا الحديث. وقال الذهبي في «الميزان» عن هذا الحديث:

«فهذا حديث غريب جداً، لولا هيبةُ الجامع الصحيح لعدُّوه في منكرات خالد بن مخلد، وذلك لغرابة لفظه، ولأنه مما ينفرد به شريك، وليس بالحافظ، ولم يرو هذا المتن إلا بهذا الإسناد، ولا خرّجه مَنْ عدا البخاري، ولا أظنه في مسند أحمد. وقد اختلف في عطاء فقيل: هو ابن أبي رباح، والصحيح أنه عطاء بن يسار».

قال الحافظ في «الفتح» (١١/ ٣٤١) رداً على الذهبي:

«ليس هو في مسند أحمد جزمًا، وإطلاق أنه لم يرو هذا المتن إلا بهذا الإسناد مردود، ومع ذلك فشريك شيخ شيخ خالد فيه مقال أيضًا، وهو راوي حديث المعراج الذي زاد فيه ونقص وقدم =

ذِكْرُ الأمرِ بالتَّشديد في الأمورِ وترك الاتّكال على الطاعات

٣٤٨ ـ عَن أبي هُرَيرَةَ، أنَّ رَسولَ اللَّه ﷺ قالَ: «مَا منكُم من أحَد يُنجيه عَمَلُهُ». فَقَالَ لَهُ رَجُلٌ: وَلا أنتَ يَا رسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «وَلاَ أنا إلاَّ أن يَتَغَمَّدَنِي اللَّهُ بِرحمَته، ولَكِن سَدِّدُوا».

ذِكْرُ الإخْبارِ عمَّا يَجِبُ على المَرء مِن التَّسديد والمقاربة في الأعمال دونَ الإمعانِ في الطَّاعات حتى يشار إليه بالأصابع

٣٤٩ ـ عن أبي هريرة، أنَّ النَّبيَّ ﷺ قَالَ: «لكُلِّ عَمَلٍ شرَّةٌ، وَلكُلِّ شرَّة فَترَةٌ، فَإن كَانَ صَاحِبُها سَادًا وقَارِبًا، فارجُوهُ، وَإن أُشيرَ إليهِ بالأصَابعِ، فَلا تعُدُّوهُ».

= وأخر، وتفرد فيه بأشياء لم يتابع عليها كما يأتي القول فيه مستوعبًا في مكانه، ولكن للحديث طرق أخرىٰ يدل مجموعها علىٰ أن له أصلاً» ثم ساق رحمه الله تعالىٰ أحاديث منكرة كحديث عائشة كما قال البخاري، ومنكرة جداً كحديث أبي أمامة كما قال أبو حاتم، وغيرهما مما لا يغني ولا يسمن من جوع.

وشريك هو ابن أبي نمر، قال ابن معين: «ليس بالقوي»، وفي قول آخر: «ليس به بأس»، وقال ابن حبان: «ربما أخطأ»، وقال ابن الجارود: «ليس به بأس وليس بالقوي، وكان يحيىٰ بن سعيد لا يحدث عنه»، وقال الحافظ: «صدوق يخطئ» وهو القول العدل فيه من خلاصة أقوال أهل النقد. والله أعلم.

٣٤٨ ـ صحيح: إلا أنَّ بكير بن عبد الله الأشج، لم يتابع في روايته عن بسر بن سعيد والله تعالىٰ أعلم.

٣٤٩ ـ منكر: مداره علىٰ حاتم بن إسماعيل المدني، قال النسائي: «ليس بالقوي»، ووثقه جماعة. وقال أحمد: «زعموا أنه كان فيه غفلة»، وقال الحافظ: «صحيح الكتاب، صدوق يهم»، تفرد به عن ابن عجلان الذي قال الحافظ فيه: «صدوق إلا أنه اختلطت عليه أحاديث أبي هريرة»، وقال الذهبي في «تاريخ الإسلام»: «قال يحيىٰ بن سعيد: كان مضطرب الحديث في حديث نافع، وقال الحاكم: أخرج له مسلم ثلاثة عشر حديثًا كلها في الشواهد. وقد تكلم المتأخرون من أئمتنا في سوء حفظه». وقد تفرد به عن القعقاع بن حكيم، عن أبي صالح عن أبي هريرة، وانظر الحديث المتقدم برقم (١١) عن عبد الله بن عمرو.

وقد تابع صفوانُ بنُ عيسىٰ: حاتم بنَ إسماعيل عند الطحاوي في «مشكل الآثار»، ولكن الراوي عنه مجهول وهو بكار بن قتيبة، والله أعلم، وإن صلح رفع التفرد عن حاتم بن إسماعيل يبقىٰ مُعَصَّبًا بابن عجلان. والله أعلم.

ذِكْرُ الأمرِ بالمقاربة في الطاعات إذ الفوزُ في العُقبى يكونُ بِسَعَةِ رحمةِ اللَّهِ لا بكثرةِ الأعمالِ

٣٥٠ ـ أسند فيه حديث أبي هريرة المتقدم برقم (٣٤٨) وأسنده معه عن جابر، وحديث جابر من طريق الأعمش عن أبي سفيان وحديث أبي هريرة من طريق الأعمش عن أبي صالح، وكلاهما عند مسلم.

ذِكْرُ الأمرِ بالغُدُوِّ وَالرَّوَاحِ والدُّلْجَةِ في الطَّاعَاتِ عندَ المُقَارَبَةِ فيهَا

٣٥١ ـ عن أبي هُرَيرَة، أنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إنَّ هذا الدِّينَ يسرٌ، ولَن يُشادَّ الدِّينَ أحَدٌ إلاَّ غَلَبَهُ، فسَدِّدُوا وقَارِبُوا وأبشِرُوا، واستَعينُوا بالغَدوَةِ وَالرَّوَاحِ، وَشَيءٍ مِنَ الدُّلجَةِ».

ذِكْرُ الأمرِ للمرءِ بإتيانِ الطَّاعاتِ على الرِّفقِ مِن غيرِ تركِ حظِّ النَّفسِ فيهَا

٣٥٢ ـ . . . أنَّ عبدَ اللَّهِ بنَ عمرو بن العاص، قال: «أُخبِرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أنَّهُ قَالَ ـ يعني نَفسَهُ ـ: لأقُومَنَّ اللَّيلَ ولأصُومَنَّ النَّهارَ مَا عشتُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أنتَ الَّذي تقُولُ ذَلكَ»؟ فقُلتُ لَهُ: قد قُلتُهُ يا رَسُولَ اللَّه. فقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «فإنَّكَ لا تستَطيعُ ذَلكَ، صُم وأفطِر، ونَمْ وقُم، وَصُم من الشَّهرِ ثلاثَةَ أيامٍ، فإنَّ الحسَنَةَ بعَشرِ أمثَالِهَا، وذَلكَ مثلُ صيامِ الدَّهرِ». قَالَ: قُلتُ: إنِّي أُطيقُ أفضَلَ مِن ذَلكَ. قَالَ: «صُم يَومًا وأفطر يومَينِ» قَال: قُلتُ: إنِّي أُطيقُ أفضَلَ مِن ذَلكَ. قَالَ: «صُمْ يومًا وأفطر يَومًا وذَلكَ صيامُ دَاوُدَ وهُوَ أعدَلُ الصِّيَامِ». قَال: فقلتُ: فإنِّي أُطيقُ أفضَلَ من ذَلكَ. قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لا أفضَلَ من ذَلكَ» قَالَ عَبدُ اللَّه: ولأَن أكُونَ قَبلتُ الثَّلاثَةَ الأيَّامِ الَّتي قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ كَانَ أحبَّ إليَّ مِن أهلِي وَمَالِي».

---

٣٥١ ـ صحيح.

٣٥٢ ـ صحيح: ولم يُتَابع ابن وهب في روايته عن يونس، عن الزهري، والله تعالى أعلم.

ذِكرُ العلة التي من أجلها أُمِرَ بهذا الأمر

٣٥٣ ـ قال أبو سلمة: حَدَّثتني عائشة قَالَت: قال رسولُ اللَّهِ ﷺ: «**خُذُوا مِنَ العَمَلِ ما تُطيقُونَ، فإنَّ اللَّهَ لا يَملُّ حَتَّى تَملُّوا**». قَالَت: وَكَانَ أحبُّ الأعمالِ إلىٰ رَسُولِ اللَّهِ مَا دَامَ عَلَيهِ، وإن قَلَّ، وكَانَ إذا صَلَّىٰ صَلاَةً دَامَ عَلَيهَا. قال: يقُولُ أبو سَلَمَةَ: قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿والذين هم علىٰ صلاتهم دائمون﴾ [المعارج: ٢٣].

ذِكْرُ الإخْبارِ عَمَّا يُستَحَبُّ للمَرءِ من قُبول ما رَخَّص له بِتَرْكِ التَّحَمُّلِ عَلَى النَّفْسِ مَا لا تُطيق مِنَ الطَّاعَات

٣٥٤ ـ عن ابن عباس، قال: قالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**إنَّ اللَّهَ يُحبُّ أن تُؤتَى رُخَصُهُ، كَمَا يُحِبُّ أن تُؤتَى عَزَائِمُهُ**».

ذِكْرُ الإخْبارِ بأَنَّ على المَرءِ قَبُولَ رُخصة اللَّهِ له في طاعته، دونَ التحملِ على النَّفسِ ما يشقُّ عليها حملُه

٣٥٥ ـ عن جابر بن عبد الله، قال: رأىٰ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ رَجُلاً في سَفَرٍ، في ظِلِّ شَجَرَةٍ، يَرشَحُ عَلَيهِ الماءُ، فَقَالَ: «**ما بالُ صَاحِبِكُم؟**» قالوا: صائم يَا رَسُولَ اللَّهِ. قَالَ: «**لَيسَ مِنَ البِرِّ الصِّيامُ في السَّفَرِ، فَعَلَيكُم بِرُخصَةِ اللَّهِ الَّتِي رَخَّصَ لَكُم فَاقبَلُوها**».

---

٣٥٣ ـ صحيح: وقد مر الجزء الثاني من طريق عروة برقم (٣٢٣)، وقد توبع الأوزاعي، عن يحيىٰ بن أبي كثير، والله تعالىٰ أعلم.

٣٥٤ ـ منكر: تفرد به الحسين بن محمد بن أيوب الذارع، عن أبي مِحْصَن حصين بن نمير، عن هشام بن حسان، عن عكرمة، به. وقد رواه عبد الرزاق، عن معمر، عن أبي إسحاق، عن الشعبي قوله، وهو أشبه بالصواب. والله أعلم. وأنكر ابن تيمية في «كتاب الإيمان» من «مجموع الفتاوىٰ» أن يكون هذا لفظ الحديث.

٣٥٥ ـ خطأ: قال ابنُ أبي حاتم: سألتُ أبي عنه ـ أي هذا الحديث ـ فقال: «هذا حديث خطأ إنما هو محمد بن عبد الرحمن بن أسعد بن زرارة عن جابر عن النبي ﷺ». قلت ـ أي المحقق ـ: وهو لم يسمع من جابر، بينهما محمد بن عمرو بن الحسن، وأما قوله «فعليكم برخصة الله التي رخص لكم فاقبلوها». فنقل مسلم عن شعبة أنه بلغه أن يحيىٰ بن أبي كثير يزيدها في الحديث، قال شعبة: =

ذِكْرُ ما يُسْتحَبُّ لِلْمَرْءِ التَّرفُّق بالطَّاعَاتِ وتَرْكِ الحَمْلِ على النَّفْسِ ما لا تُطيقُ

٣٥٦ ـ عن عائشة، قالت: «ما صَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، شَهرًا كَامِلاً مُنذُ قَدِمَ المَدِينَةَ، إلاَّ أن يَكُونَ رَمَضَانَ».

«فلمَّا سألتُهُ، لَمْ يحفظه»، فهي زيادة رفعها منكر، ولعلها من قول يحيىٰ نفسه. والله أعلم.

وأغرب أبو الحسن ابن القطان فنقل عنه الحافظ في «التلخيص» أنه قال: «هذا الحديث يرويه عن جابر رجلان: كل منهما اسمه محمد بن عبد الرحمن، ورواه عن كل منهما يحيىٰ بن أبي كثير: أحدهما ابن ثوبان، والآخر ابن سعد بن زرارة، فابن ثوبان سمعه من جابر، وابن سعد بن زرارة سمعه بواسطة محمد بن عمرو بن حسن، وهي رواية الصحيحين».

وهذا معارض لما سبق عن أبي حاتم، وظاهر صنيع أبي عبد الرحمن النسائي كما في «المجتبىٰ» حيث بين أن يحيىٰ يرويه بإسقاط محمد مرة وبإثباته مرة أخرىٰ، ولكنه جعل الخلاف عن علي بن المبارك وليس عن يحيىٰ، والصواب ـ والله أعلم ـ أن الخلاف من يحيىٰ؛ حيث أتىٰ النسائي برواية شعبة عن محمد بن عبدالرحمن ليبين الراوي الساقط من السند والله تعالىٰ أعلم. ولذلك قال النسائي في الرواية التي من طريق محمد بن عبد الرحمن عن جابر: «هذا خطأ» وقال في الرواية التي من طريق شعبة: «هذا هو الصحيح» يعني إدخال رجل بين محمد بن عبد الرحمن وجابر، ذكرهما الحافظ ابن حجر في «الفتح» (٤/ ١٨٥) ثم قال ـ رحمه الله ـ: «وتعقبه المزي فقال: ظن النسائي أن محمد بن عبد الرحمن شيخ شعبة في هذا الحديث هو محمد بن عبد الرحمن شيخ يحيىٰ بن أبي كثير فيه، وليس كذلك؛ لأن شيخ يحيىٰ هو محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان، وشيخ شعبة هو ابن عبد الرحمن بن سعد بن زرارة. اهـ. والذي يترجح في نظري أن الصواب مع النسائي، لأن مسلمًا لما روىٰ الحديث من طريق أبي داود عن شعبة قال في آخره: قال شعبة: كان بلغني هذا الحديث عن يحيىٰ بن أبي كثير أنه كان يزيد في هذا الإسناد في هذا الحديث «عليكم برخصة الله التي رخص لكم» فلما سألته لم يحفظه أهـ. والضمير في سألت يرجع إلىٰ محمد بن عبد الرحمن شيخ يحيىٰ، لأن شعبة لم يلق يحيىٰ فدل علىٰ أن شعبة أخبر أنه كان يبلغه عن يحيىٰ، عن محمد بن عبد الرحمن، عن محمد بن عمرو، عن جابر في هذا الحديث زيادة، ولأنه لما لقي محمد بن عبد الرحمن شيخ يحيىٰ سأله عنها فلم يحفظها. وأما ما وقع في رواية الأوزاعي، عن يحيىٰ أنه نسب محمد بن عبد الرحمن فقال فيه ابن ثوبان فهو الذي اعتمده المزي، لكن جزم أبو حاتم كما نقله عنه ابنه في «العلل» بأن من قال فيه عن محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان فقد وهم، وإنما هو ابن عبد الرحمن بن سعد.

وقد اختلف فيه مع ذلك علىٰ الأوزاعي، وجل الرواة عن يحيىٰ بن أبي كثير لم يزيدوا علىٰ محمد ابن عبد الرحمن، لا يذكرون جده ولا جد جده والله أعلم». انتهىٰ كلام الحافظ.

قلت ـ المحقق ـ: وقال أحمد: «الأوزاعي كان لا يقيم حديث يحيىٰ بن أبي كثير. ولم يكن عنده في كتاب، إنما كان يحدث به من حفظه، ويهم فيه..» انظر «علل الترمذي» بشرح ابن رجب الحنبلي (ص٦٧٧ ـ ٦٧٨) والله المستعان.

٣٥٦ ـ صحيح.

ذِكرُ الأمرِ بِالقَصْدِ في الطَّاعاتِ

دُونَ أن يَحملَ على النَّفسِ ما لا تطيق

٣٥٧ ـ عن جابر قَالَ: مَرَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلىٰ رَجُلٍ قَائم يُصَلِّي عَلَىٰ صَخرَةٍ، فَأتَىٰ نَاحِيَة مكَّةَ، فَمكثَ مَليًا، ثُمَّ أقبلَ فوَجدَ الرَّجُلَ عَلىٰ حَاله يُصلِّي، فَجَمعَ يَدَيه، ثُمَّ قَال: «أَيُّهَا النَّاسُ عَلَيْكُم بِالقَصْدِ، عَلَيْكُم بِالقَصْدِ، فَإِنَّ اللَّهَ لا يَملُّ حَتَّى تَملُّوا».

ذِكْرُ الإخبار عمَّا يَجبُ عَلَى المَرءِ

مِن لزومِ التسديد في أسبابه مع الاستبشار بما يأتي منها

٣٥٨ ـ . . . سَمِعتُ أبا هُريرَةَ يقول: فذكر الحديث المتقدم برقم (١١٣).

ذِكْرُ الإِخبَارِ عَمَّا يَجبُ عَلَى المرءِ

مِنَ الرِّفقِ في الطاعات وترك الحَمل على النَّفسِ ما لا تطيق

٣٥٩ ـ عَن عائشة: أنَّ الحَولاَءَ بِنتَ تُوَيتٍ بن حَبِيبِ بن أسد بن عبد العُزَّىٰ، مَرَّت بِهَا، وَعِندَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، قَالَت: فَقُلتُ: هذه الحَوْلاءُ بِنْتُ تُوَيتٍ، وَزَعمُوا أنَّهَا لا تَنَامُ بِاللَّيلِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لا تَنَامُ بِاللَّيلِ؟! خُذُوا مِنَ العَمَلِ مَا تُطِيقُونَ، فَوَاللَّهِ لا يَسأمُ اللَّهُ حَتَّى تَسأمُوا».

---

٣٥٧ ـ منكر: مدارهُ علىٰ عيسىٰ بن جارية، قال ابن معين: «عنده مناكير»، وقال الآجري، عن أبي داود: «منكر الحديث»، وقال في موضع آخر: «ما أعرفه، روىٰ مناكير» ثم قال المزي ـ بعد ذكر أقوال أئمة الجرح والتعديل فيه ـ: «روىٰ له ابن ماجه حديثًا واحدًا» فذكر هذا الحديث.

٣٥٩ ـ محفوظ: قال الدارقطني في «العلل» (ق/ ٢٤/ ب) مسند عائشة: «يرويه الزهري واختلف عنه: فرواه يونس، ومعمر، وشعيب، والنعمان بن راشد عن الزهري، عن عروة، عن عائشة. وخالفهم الزبيدي فرواه عن الزهري عن حبيب مولىٰ عروة، عن عروة، عن عائشة، قال ذلك عبدالله بن سالم عن الزبيدي. والقول الأول هو المحفوظ.

ذِكْرُ الزَّجرِ عن الاغترار بالفضائل التي رُوِيَت للمرءِ على الطاعات

٣٦٠ ـ . . . حَدَّثني حُمْران مولىٰ عثمان قال: رأَيتُ عُثمَانَ قَاعِداً فِي المَقَاعِدِ، فَدَعَا بِوضُوءٍ فَتَوَضَّأ، ثُمَّ قَالَ: رأيتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فِي مَقعَدِي هَذَا، تَوَضَّأ مِثلَ وُضُوئِي هذَا، ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَن تَوَضَّأ مثلَ وُضُوئِي هذا غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِن ذَنبِهِ» ثُمَّ قَال رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «ولاَ تَغتَرُّوا».

ذِكْرُ الاستحباب للمرءِ أن يكونَ له مِن كُلِّ خَيرٍ حَظٌّ رجاءَ التَّخلُّصِ في العُقبى بشَيءٍ منها

٣٦١ ـ عن أبي ذر قال: «دَخَلتُ المَسجدَ، فَإِذَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ جَالِسٌ وَحدَهُ. قَالَ: «يَا أبا ذَرٍّ إنَّ لِلمَسجِدِ تحيَّةً، وإِنَّ تحيَّتَهُ رَكعتَانِ فَقُم فَاركَعهُمَا» قَالَ: فَقُمتُ:

---

٣٦٠ ـ مضطرب عن الأوزاعي، فاختلف الرواة عليه فيه فرواه:

١ ـ ابن أبي العشرين، وأيوب بن سويد، عن الأوزاعي، عن يحيىٰ، عن محمد بن إبراهيم التيمي، عن عيسىٰ بن طلحة، عن حمران، عن عثمان.

٢ ـ ورواه الوليد بن مسلم، ويحيىٰ البابلتي، وأبو المغيرة عبدالقدوس، وعمرو بن أبي سلمة، أربعتهم عن الأوزاعي، عن يحيىٰ، عن محمد بن إبراهيم، عن شقيق بن سلمة، عن حمران، عن عثمان. وهو هذا السند.

٣ ـ ورواه محمد بن كثير، عن الأوزاعي، عن يحيىٰ، عن محمد بن إبراهيم، عن حمران، عن عثمان.

والصحيح إن شاء الله ما رواه معاذ بن عبدالرحمن بن عثمان، عن حمران، ورواه عن معاذ بن عبدالرحمن كل من:

١ ـ محمد بن إبراهيم التيمي ورواه عنه: يحيىٰ بن أبي كثير ومحمد بن إسحاق.

٢ ـ نافع بن جبير.

٣ ـ عبد الله بن أبي سلمة الماجشون.

وتابع معاذ بن عبد الرحمن بن عثمان، عن حمران كل من:

زيد بن أسلم، ومحمد بن المنكدر، وأبو سلمة بن عبد الرحمن، والمطلب بن حنطب، وبكير بن عبد الله الأشج، ومعبد الجهني، وسعيد بن إياس الجريري، وأبو صخرة جامع بن شداد، وعثمان ابن عبد الله بن موهب، كلهم رووه عن حمران عن عثمان به. وانظر «علل» الدارقطني مسند عثمان يتبين لك عبقرية الإمام البخاري، ثم مسلم والدارقطني والله أعلم.

٣٦١ ـ موضوع: فيه إبراهيم بن هشام بن يحيىٰ بن يحيىٰ الغساني الدمشقي، قال أبو حاتم: «كذاب»، =

فركعتهما، ثم عدت فجلست إليه، فقلت: يا رسول الله، إنك أمرتني بالصلاة، فما الصلاة؟ قال: «خير موضوع، استكثر أو استقل» قال: قلت: يا رسول الله، أي العمل أفضل؟ قال: «إيمانٌ بالله، وجهادٌ في سبيل الله». قال: قلت: يا رسول الله، فأي المؤمنين أكمل إيمانًا؟ قال: «أحسنهم خلقًا». قلت: يا رسول الله، فأي المؤمنين أسلم؟ قال: «من سلم الناس من لسانه ويده» قال: قلت: يا رسول الله، فأي الصلاة أفضل؟ قال: «طول القنوت» قال: قلت: يا رسول الله، فأي الهجرة أفضل؟ قال: «من هجر السيئات». قال: قلت: يا رسول الله، فما الصيام؟ قال: «فرضٌ مجزئ، وعند الله أضعافٌ كثيرةٌ». قال: قلت: يا رسول الله، فأي الجهاد أفضل؟ قال: «من عقر جواده، وأهريق دمه». قال: قلت: يا رسول الله، فأي الصدقة أفضل؟ قال: «جهد المقل يسرٌّ إلى فقير». قلت: يا رسول الله، فأي ما أنزل الله عليك أعظم؟ قال: «آية الكرسي» ثم قال: «يا أبا ذرٍّ، ما السموات السبع مع الكرسي إلا كحلقة ملقاة بأرض فلاة، وفضل العرش على الكرسي، كفضل الفلاة على الحلقة». قال: قلت: يا رسول الله، كم الأنبياء؟ قال: «مائة ألف وعشرون ألفًا» قلت: يا رسول الله، كم الرسل من ذلك؟ قال: «ثلاث مائة وثلاثة عشر جمًا غفيرًا» قال: قلت: يا رسول الله، من كان أولهم؟ قال: «آدم». قلت: يا رسول الله، أنبي مرسلٌ؟ قال: «نعم، خلقه الله بيده، ونفخ فيه من روحه، وكلمه قبلاً» ثم قال: «يا أبا ذرٍّ أربعةٌ سريانيون، آدم، وشيث وأخنوخ. وهو إدريس، وهو أول من خط بالقلم، ونوحٌ. وأربعة من العرب: هودٌ، وشعيبٌ، وصالحٌ، ونبيك محمدٌ ﷺ». قلت: يا رسول الله، كم كتابًا أنزله الله؟ قال: «مائة كتاب، وأربعة كتب، أنزل على شيث خمسون صحيفةً، وأنزل على أخنوخ ثلاثون صحيفةً، وأنزل على إبراهيم عشر صحائف، وأنزل على موسى قبل التوراة عشر صحائف، وأنزل التوراة والإنجيل والزبور والقرآن». قال: قلت:

= وقال الذهبي: «متروك، وكذبه أبو زرعة»، وقال الذهبي أيضًا: «وهو صاحب حديث أبي ذر الطويل، انفرد به، عن أبيه، عن جده» وقال علي بن الحسين بن الجنيد: «صدق أبو حاتم» أي في تكذيبه.

يَا رسُولَ اللَّهِ، مَا كَانَت صَحِيفَةُ إبرهِيمَ؟ قَال: «كَانَت أمثَالاً كُلُّها: أَيُّها المَلكُ المُسلَّطُ المُبتَلى المَغرُورُ، إِنِّي لَم أبعَثكَ لتَجمعَ الدنيَا بعضَهَا عَلَى بعض، ولَكنِّي بَعَثتُكَ لتَرُدَّ عنِّي دَعوةَ المَظلوم، فإنِّي لا أردُّهَا ولَو كَانَت من كَافر، وعَلى العَاقلِ مَا لَم يَكُن مَغلُوبًا عَلَى عقله أن تَكُونَ لَهُ سَاعَاتٌ: سَاعةٌ يُنَاجي، فيهَا ربَّهُ، وَسَاعَةٌ يُحَاسبُ فيهَا نَفسَهُ، وَسَاعَةٌ يَتَفكَّرُ فيهَا في صُنْعِ اللَّه، وَسَاعةٌ يَخلُو فيهَا لحَاجَته من المَطعَم والمَشرَب، وعَلى العَاقلِ أن لا يَكُونَ ظَاعنًا إلاَّ لثَلاث: تزوُّد لمَعَاد، أو مَرمَّة لمَعَاش، أو لَذَّة في غيرِ مُحرَّم، وعَلى العَاقلِ أن يَكُونَ بَصيراً بزمَانه، مُقبلاً على شأنه، حَافظًا للسَانه، ومَن حَسَبَ كَلاَمَهُ من عمَله، قَلَّ كلامُهُ إلاَّ فيمَا يعنيه». قُلتُ: يَا رسُولَ اللَّه، فَمَا كَانَتْ صُحُفُ مُوسَى؟ قَالَ: «كَانَتْ عبرًا كُلُّهَا: عجبتُ لمَن أيقَنَ بالمَوت، ثُمَّ هُوَ يفرَح، وَعَجبتُ لمَن أيقنَ بالنَّار، ثُمَّ هُوَ يَضحَكُ، وعَجبتُ لمَنْ أيقنَ بالقَدر ثُمَّ هُوَ ينصب، عَجبتُ لمَنْ رأى الدُّنيَا وتقلُّبهَا بأهلهَا، ثُمَّ اطمَأنَّ إليهَا، وعَجبتُ لمَن أيقنَ بالحسَاب غداً ثُمَّ لا يعمَلُ». قُلتُ: يَا رسُولَ اللَّه، أوصني. قَالَ: «أُوصيكَ بتقوَى اللَّه، فإنَّهُ رأسُ الأمر كُلِّه». قُلتُ: يَا رسُولَ اللَّه، زدني، قَالَ: «عَلَيكَ بتلاوَة القُرآن، وذكر اللَّه، فإنَّهُ نورٌ لَكَ في الأرض، وذُخرٌ لَكَ في السَّماء». قُلتُ: يَا رسُولَ اللَّه، زدني. قَالَ: «إيَّاكَ وكثرَةَ الضَّحك، فإنَّه يُميتُ القَلبَ، ويَذهَبُ بنور الوَجه». قُلتُ: يَا رسُول اللَّه، زدني، قَالَ: «عَلَيكَ بالصَّمت إلاَّ من خَير، فَإنَّهُ مَطرَدَةٌ للشَّيطَان عنك، وعونٌ لَكَ عَلَى أمر دينكَ». قُلتُ: يَا رسُولَ اللَّه، زدني، قَالَ: «عَلَيْكَ بالجهَاد؛ فإنَّهُ رَهبَانيَّة أُمَّتي» قلتُ: يا رَسولَ اللَّه، زدْني. قالَ: «أحبَّ المَسَاكينَ وجَالسْهُم». قُلتُ: يَا رسُولَ اللَّه، زدني، قَالَ: «انظُر إلى مَن تَحتكَ ولا تَنظُر إلى مَن فَوقَكَ، فإنَّهُ أجدَرُ أن لا تُزدَري نعمَةُ اللَّه عندكَ» قُلتُ: يَا رسُولَ اللَّه، زدني. قَالَ: «قُل الحَقَّ وإن كَانَ مُرًا». قُلتُ: يَا رسُولَ اللَّه، زدني. قَالَ: «ليَرُدُّكَ عَن النَّاس ما تَعرفُ من نَفسكَ ولا تَجد عَلَيهم فيمَا تَأتي، وكَفى بكَ عيبًا أن تَعرفَ منَ النَّاس مَا تَجهَلُ من نَفسكَ، أَو تَجدَ عَليهم فيمَا تَأتي». ثُمَّ ضَربَ بيده عَلَى صَدرِي، فَقَال: «يَا أبَا ذَرٍّ لا عَقل

كالتَّدبيرِ، ولاَ ورَعَ كالكفِّ، ولا حَسَبَ كحسنِ الخُلُقِ».

ذكرُ الإخبارِ عمَّا يَجبُ عَلَى المَرءِ من لزومِ العبادةِ في السِّرِّ والعلانيَةِ رَجاءَ النّجاةِ في العُقبى بهَا

٣٦٢ ـ عن معاذ بن جبل، قَالَ: كُنتُ رَديفَ النَّبيِّ ﷺ، مَا بيني وبَينَهُ إلاَّ مُؤخِرةُ الرَّحْلِ، فقَالَ: «يَا مُعاذُ» قُلتُ: لَبَّيكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ وسَعديكَ. قَالَ: ثُمَّ سارَ سَاعةً، ثُمَّ قَالَ: «يَا مُعاذُ» قُلتُ: لَبَّيكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ وسَعديكَ. قَالَ: «هَلْ تدْري مَا حقَّ اللَّه عَلَى العبَادِ؟» قُلتُ: اللَّهُ ورَسُولُهُ أعلَمُ. قَالَ: «أن يَعبُدُوهُ ولا يُشركُوا به شيئًا»، قَالَ: ثُمَّ سَارَ سَاعَةً، ثُمَّ قَالَ: «هَلْ تدْري مَا حقُّ العباد عَلَى اللَّه، إذَا فَعَلُوا ذَلكَ»؟ قُلتُ: اللَّهُ ورَسُولُهُ أعلَمُ، قَالَ: «فإنَّ حقَّ العبَادِ على اللَّهِ إذَا فعَلُوا ذَلكَ أن لا يُعذِّبَهُم».

ذكرُ الإخبارِ عمَّا يَجبُ عَلَى المرءِ من إصلاحِ أحوالِه حتَّى يُؤدِّيه ذلك إلى محبة لقاء اللَّه جلَّ وعَلاَ

٣٦٣ ـ عَن أَبي هُرَيرَةَ أنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «قَالَ اللَّهُ تبارَكَ وتعَالَى: إذَا أحبَّ عَبدِي لقَائِي، أحببتُ لِقَاءَهُ، فإذَا كَرِهَ لِقَائِي، كَرِهتُ لِقَاءَهُ».

ذكرُ الاستدلال على محبَّة اللَّه جلَّ وعَلاَ لتعظيم النَّاسِ عِنْدَهُ بمحبَّة خواص أهلِ العَقلِ والدين إياه

٣٦٤ ـ عن أبي هُرَيرَة، عن النَّبيِّ ﷺ قَالَ: «إنَّ اللَّهَ إذَا أحبَّ عبدًا نَادَى جبريلَ: إنِّي قَدْ أحببتُ فُلانًا فَأحبَّهُ، قَالَ: فيَقولُ جبريلُ لأهلِ السَّماء: إنَّ ربَّكُم أحبَّ فُلانًا فَأحبوهُ، فَيُحبُّهُ أهلُ السَّماءِ، قَالَ: ويُوضَعُ لَهُ القَبُولُ في الأرضِ، وإذَا أبغضَ عبدًا فَمثل ذَلكَ».

---

٣٦٢ ـ صحيح. ٣٦٣ ـ صحيح.

٣٦٤ ـ صحيح: إلا قوله «وإذا أبغض عَبْدًا فمثل ذلك» تفرد بها سهيل بن أبي صالح، عن أبيه، وهي عند مسلم، ولم يتابع عليها، كما أن روحًا تفرد بروايته من طريق سهيل عن القعقاع عن أبي صالح عن أبي هريرة، فخالف من رواه عن سهيل عن أبيه عن أبي هريرة، وهم كثر، وأمّا سهيل فقد قال ابن معين: «سهيل بن أبي صالح، والعلاء بن عبد الرحمن حديثهما قريب من السَّواء، وليس =

ذِكْرُ الإِخْبارِ عَنْ مَحَبَّةِ أهلِ السَّمَاءِ والأرضِ العبدَ الذي يُحِبُّهُ اللَّهُ جَلَّ وَعَلَا

٣٦٥ ـ أسند فيه حديث أبي هريرة المتقدم برقم (٣٦٤).

قال أبو حاتم: سمع هذا الخبر سُهيل، عن أبيه، وسمع القعقاع بن حكيم، عن أبيه.

= حديثهما بحجة».

وقد قَدَّمَهُ أبو زرعة هو وأباه على العلاء بن عبد الرحمن وقال أبو حاتم: «يكتب حديثه ولا يُحتَج به، وهو أحبُّ إليَّ من عمرو بن أبي عمرو، وأحب إليَّ من العلاء عن أبيه، عن أبي هريرة».

وقال ابن حجر في «التهذيب»:

«... قال السُلَمي: سَأَلتُ الدارقطني: لم ترك البخاري حديث سهيل في كتاب الصحيح؟ فقال: لا أعرف له فيه عذراً، فقد كان النسائي إذا مر بحديث سهيل قال: سهيل والله خير من أبي اليمان ويحيىٰ بن بكير وغيرهما.

وقال ابن حجر أيضًا: «وذكر البخاري في «تاريخه» قال: «كان لسهيل أخ فمات فوجد عليه فنسي كثيراً من الحديث». وقال: ذكر ابن أبي خيثمة في «تاريخه» عن يحيىٰ قال: «لم يزل أهل الحديث يتقون حديثه». وقال الأزدي: «صدوق إلاَّ أَنَّهُ أصابه برسام في آخر عمره فذهب بعض حديثه» أهـ كلام الحافظ في «التهذيب».

وقال ابن حجر في «التقريب»: «صدوق تغير حفظه بآخره».

قال الدارقطني في «العلل» (٨/ ٢١١ وما بعدها) بعد أن ذكر من رواه عن سهيل، عن أبيه، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ:

وخالفهم روح بن القاسم، رواه عن سهيل، عن القعقاع، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ، ولم يتابع روح علىٰ هذا القول، وروىٰ هذا الحديث موسىٰ بن عقبة، واختلف عنه: فرواه الدراوردي، عن موسىٰ بن عقبة، عن عبدالله بن دينار، عن أبي صالح، عن أبي هريرة.

وخالفه ابن جريج فرواه عن موسىٰ بن عقبة، عن نافع، عن أبي هريرة، والقلب إلىٰ رواية الدراوردي أميل، وإن كان ابن جريج أحفظ منه لأن عبد الرحمن بن عبدالله بن دينار قد روىٰ هذا الحديث، عن أبيه، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، مثل قول الدراوردي، عن موسىٰ.

٣٦٥ ـ قال الدارقطني في «العلل»: إن روح بن القاسم لم يتابع علىٰ روايته عن سهيل عن القعقاع، عن أبيه، وخالف من رواه عن سهيل عن أبيه، عن أبي هريرة، ومنهم:

عمار الذهني، والثوري، وأبو عوانة، والدراوردي، ومالك، وعبد العزيز بن الماجشون، والعلاء ابن المسيب، ويعقوب الاسكندراني. وانظر حاشية الحديث قبله.

ذكرُ البيان بأنَّ محبةَ مَن وَصفنَا قَبلُ للمرءِ على الطَّاعات إنَّما هو تَعجيلُ بُشراه في الدنيا

٣٦٦ ـ عن عبد الله بن الصامت قال: قال أبو ذرٍّ: يا رَسُولَ اللّه إنَّ الرَّجُلَ يَعمَلُ لِنفسِهِ، ويُحِبُّهُ النَّاسُ؟ قَال: «تلكَ عَاجِلُ بُشرَى المُؤمنِ».

ذكرُ البيان بأنَّ محْمَدَةَ النَّاس للْمَرء وثَنَاءهُم عَلَيهِ إنَّمَا هُوَ بُشرَاهُ في الدنيا

٣٦٧ ـ أسند فيه حديث أبي ذر المتقدم برقم (٣٦٦).

ذكرُ البيانِ بأنَّ اللَّه جَلَّ وَعَلاَ يُثني على مَن يُحبُّهُ مِنَ المسلمين بأضعافِ عمَلِه من الخَيرِ والشرِّ

٣٦٨ ـ عَن أبي سعيد الخدري أنَّ رَسولَ اللّه ﷺ قالَ: «إنَّ اللَّهَ إذَا أحبَّ عبدًا، أثنَى عَلَيه، بِسَبعَةِ أضعاف منَ الخَيرِ لم يَعملها، وإذَا سَخطَ علَى عبدٍ أثنَى عَلَيه بِسَبعَةِ أضعَافٍ مِنَ الشرِّ لم يَعمَلها».

فصل: ذكرُ الإخْبارِ عن إعداد اللَّه جَلَّ وَعَلاَ لعبادِه المطيعين ما لا يَصِفُهُ حسٌّ من حواسِّهِم

٣٦٩ ـ عن أبي هُرَيرَةَ يبلغ بِهِ النَّبيَّ ﷺ، قَالَ: «قَالَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: أعددتُ لعِبَاديَ الصَّالحينَ مَا لاَ عَينٌ رأت، ولا أُذُنٌ سَمِعَت، ولا خَطَرَ علَى قَلبِ بَشَر، وَمصدَاقُ ذَلكَ فِي كِتَابِ اللَّه: ﴿فلا تَعْلَمُ نَفْسٌ مَّا أُخْفِيَ لَهُم مِّن قُرَّةِ أَعْيُنٍ جزاءً بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [السجدة: ١٧]».

---

٣٦٦ ـ صحيح.

٣٦٨ ـ منكر، وانظر ما قلناه بشأن دراج، عن أبي الهيثم عند الحديث رقم (١٩٣)، (٢٩٦)، (٣٠٩).

٣٦٩ ـ صحيح.

ذكرُ الإخْبار عمَّا وَعَدَ اللَّهُ جَلَّ وَعَلاَ المُؤمنين في العُقبى مِنَ الثَّوابِ عَلَى أَعمَالهم فِي الدُّنيا

٣٧٠ ـ عن أنس بن مالك في قوله: ﴿إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحاً مُّبِيناً ۝١ لِيَغْفِرَ لَكَ اللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِن ذَنْبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ﴾ [الفتح: ١، ٢]. قَالَ: نَزَلَتْ عَلَى رَسُولِ اللَّه ﷺ مَرجِعَهُ مِنَ الحُدَيبِيَةِ، وَإِنَّ أصحَابَهُ قَد أصابَتهُمُ الكَابَةُ وَالحُزنَ، فَقَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «أُنزلَت عَلَيَّ آيَةٌ هِيَ أَحَبُّ إلَيَّ مِنَ الدُّنيَا وَمَا فيهَا»، فَتَلاَهَا رَسُولُ اللَّه ﷺ عَلَيهِم، فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّه، بَيَّنَ اللَّهُ لَكَ ما يَفعَلُ بِكَ فَمَاذَا يَفعَلُ بِنَا؟ فَأنزَلَ اللَّهُ الآيَةَ بَعدَهَا: ﴿لِيُدْخِلَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الأَنْهَارُ﴾ الآية [الفتح: ٥].

ذكرُ الخَبَرِ المُدحِضِ قولَ مَنْ زَعَمَ أنَّ هذا الخَبَرَ تَفَرَّدَ به قَتَادة عَن أنس

٣٧١ ـ أسند فيه حديث أنس المتقدم برقم (٣٧٠) من طريق فيه راوٍ مجهول العين، وآخر ضعيف، عن آخر له أوهام.

ذكرُ الخِصَال الَّتي إذا استعملها المَرءُ كَانَ ضَامنًا بها عَلَى اللَّه جَلَّ وَعَلاَ

٣٧٢ ـ عن عبد الله بن عمرو، عن معاذ بن جبل، عن رَسُولِ اللَّه ﷺ قَالَ: «مَن جَاهدَ فِي سَبيلِ اللَّه، كَان ضامنًا على اللَّه، وَمَن عَادَ مريضًا، كَان ضَامنًا على اللَّه، وَمَن غدَا إلى مَسجد أوْ رَاحَ، كَان ضَامنًا على اللَّه، وَمَن دَخَلَ عَلَى إمَامٍ يُعَزِّرُهُ، كَان ضَامنًا على اللَّه، وَمَن جَلَسَ في بَيتِه لَم يَغتَبْ إنسانًا، كَان ضامنًا على الله».

---

٣٧٠ ـ صحيح.

٣٧٢ ـ منكر: قال الطبراني في «الأوسط» (٨٦٥٩):

«لا يُروىٰ هذا الحديثُ عن عَبْدِ اللَّهِ بن عمرو، عن معاذٍ إلا بهذا الإسناد، تفرد به الليث».

قلت: وفي سنده قيس بن رافع القيسي مجهول الحال.

ذكرُ الخصَالِ الَّتِي يَستَوجبُ[(١)] المَرءُ بِهَا الجِنَانَ من بارئه جَلَّ وعَلاَ

٣٧٣ ـ . . . سألتُ أبا ذرٍ قُلتُ: دُلَّنِي عَلَىٰ عَمَلٍ إذَا عَمِلَ العَبدُ بِهِ دَخَلَ الجَنَّةَ. قَالَ: سَألتُ عَن ذَلِكَ رَسُولَ اللَّه ﷺ فقَالَ: «**يُؤمنُ باللَّه**». قَالَ: فَقُلتُ: يا رَسُولَ اللَّهِ، إنَّ مَعَ الإيمانِ عَمَلاً؟ قَالَ: «**يَرضَخُ مِمَّا رزَقَهُ اللَّهُ**». قُلتُ: وإن كَانَ مُعدمًا لا شيء لَهُ؟ قَالَ: «**يقُولُ معرُوفًا بلسَانه**». قَالَ: قُلتُ: فَإن كَانَ عَيِيًا لا يُبلغُ عَنهُ لسَانُهُ؟ قَالَ: «**فَيُعينُ مَغلُوبًا**». قُلتُ: فَإن كَانَ ضَعِيفًا لا قُدرَةَ لَهُ؟ قَالَ: «**فَليَصنَع لأخرَقَ**». قُلتُ: وإن كَانَ أخرَقَ؟ قَالَ: فَالتَفَتَ إليَّ وقَالَ: «**مَا تُرِيدُ أن تدَعَ في صَاحِبكَ شَيئًا من الخَيرِ، فليَدَعِ النَّاسَ من أذاهُ**». فَقُلتُ: يا رَسُولَ اللَّهِ، إنَّ هذه كَلِمَةٌ تيسيرٍ؟ فَقَالَ ﷺ: «**وَالَّذِي نَفسِي بيَدِه، مَا من عَبد يَعمَلُ بِخصلَةٍ منهَا، يُرِيدُ بهَا مَا عِندَ اللَّهِ، إلاَّ أخَذَتْ بِيَدِهِ يَومَ القِيَامَةِ، حَتَّى تُدخِلَهُ الجَنَّةَ**».

قال أبو حاتم: أبو كثير السُّحيميّ: اسمه يزيد بن عبد الرحمن بن أذينة، من ثقات أهل اليمامة.

ذكْرُ الخصَالِ الَّتِي إذَا استعملها المرءُ أو بعضها كان منْ أهل الجَنَّة

٣٧٤ ـ عن البراء بن عازب قال: جَاءَ أعرابِيٌّ إلىٰ النَّبيِّ ﷺ فَقَال: يا رَسُولَ اللَّه، عَلِّمني عَمَلاً يُدخِلُني الجَنَّةَ، قَالَ: «**لئِنْ كُنتَ أقصَرتَ الخُطبَةَ، فَقَدْ أعرَضْتَ المسألَةَ:**

---

٣٧٣ ـ **ضعيف جداً**: الحديث مداره على الأوزاعي، عن أبي كثير السحيمي، عن أبيه، عن أبي ذر.
وأبو أبي كثير السحيمي مجهول العين، علاوة على غرابة سنده، والذي عند مسلم في المتابعات، عن عروة، عن أبي مراوح الغفاري، عن أبي ذر، وهو أحد الروايات عن هشام بن عروة عن أبيه.
والذين رووه هكذا: حماد بن زيد والليث، ورواه مالك عن هشام عن أبيه عن النبي ﷺ مرسلاً وهو المحفوظ، وقد رواه بعضهم عن مالك موصولاً ولم يصح. انظر علل الدارقطني.
وقد رواه عبد الرحمن بن أبي الزناد، عن أبيه، عن عروة موصولاً ولم يصح. والله علم.

(١) ليس لمخلوق أن يستوجب على الله شيئًا، إلاَّ أن يوجب الله على نفسه هذا الشيء، وكان الأحرىٰ والأصوب أن يقول: ذكر الخصال التي يرجو المرءُ بها الجنان من بارئه جلا وعلا، انظر ما قيل حاشية (ح ٢٧، ٢٨، ٣١، ٩٥).

٣٧٣ ـ **غريب**: لا يروىٰ إلا من طريق عيسىٰ بن عبد الرحمن، عن طلحة اليامي، عن عبد الرحمن بن=

أعتق النَّسمَةَ، وفُكَّ الرَّقَبَةَ». قَالَ: أو ليْستَا بِواحِدةٍ؟ قَالَ: «لا، عتقُ النَّسمَة أن تَفَرَّدَ بعتقِهَا، وَفَكُّ الرَّقَبَة أن تُعْطِيَ في ثمنها، والمنحةُ الوكُوفُ والفَيءُ عَلَى ذِي الرَّحِمِ القَاطِعِ، فإن لم تُطق ذَاكَ، فَأَطعم الجائع، واسقِ الظَّمآنَ، ومُر بالمعروف، وانهَ عن المُنكر، فَإن لم تُطق ذَلكَ فكُفَّ لسَانَكَ إلاَّ من خَيرٍ».

ذكرُ كتْبَة اللَّه جَلَّ وَعَلاَ أجرَ السِّرِّ وأجرَ العَلانيَة لمَن عَمِلَ للَّه طَاعةً في السِّرِّ والعَلانية فاطُّلِعَ عَلَيه من غَير وُجُود علَّة فيه عندَ ذَلكَ

٣٧٥ ـ عن أبي هُريرَة، أنَّ رَجُلاً قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّه، إنَّ الرَّجُلَ يَعمَلُ العَمَلَ وَيُسِرُّهُ، فَإِذَا اطُّلِعَ عَلَيه، سَرَّهُ؟ قَالَ: «لَهُ أجرانِ: أجرُ السِّرِّ، وأجرُ العَلانيَة».

ذكرُ الإخْبَار بأنَّ مغفرَةَ اللَّه جَلَّ وَعَلاَ تَكُونُ أقربَ إلى المُطِيع من تَقَرُّبه بالطَّاعة إلى الباري جَلَّ وَعَلاَ

٣٧٦ ـ أسند فيهِ الجزء الثاني من حديث أبي هريرة والمتقدم برقم (٣٢٨) وأوله هنا: «إذا تَقَرَّب عَبدِي مني شبراً...» وفيه زيادة منكرة تفرد بها ابنُ أبي السَّري، وهي «وإن هَروَلَ، سَعَيتُ إلَيهِ، واللّهُ أوسَع بالمغفرَة». ونقل الحافظ عن البرقاني قوله: «لم أجد هذه الزيادة في حديث غيره، يعني محمد بن المتوكل» وهو ابن أبي السَّري انظر «الفتح» (١٣/ ٥١٤)، وبقية الحديث صحيح، والله أعلم.

= عوسجة، عن البراء به. ولذا ذكره المزي في ترجمة عيسى بن عبد الرحمن، وهو السُّلَمِي البَجْلِيُّ، فهو معروف به وإلا لما ذكره في ترجمته والله تعالىٰ أعلم.

٣٧٥ ـ **رفعه منكر**: قد اختلف فيه عن حبيب بن أبي ثابت فرواه سعيد بن سنان عن حبيب بن أبي ثابت، عن أبي صالح، عن أبي هريرة.

وراه أصحاب الأعمش، عن الأعمش، عن حبيب، عن أبي صالح، عن النبي ﷺ مرسلاً.

ورواه سعيد بن بشير، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة مرفوعًا.

ورواه يوسف بن أسباط، عن سفيان الثوري، عن حبيب، عن أبي ذر. وقال أبو نعيم في «الحلية» (٨/ ٢٥٠) عقبه: «لم يقل أحد: عن أبي صالح، عن أبي ذر، غير يوسف، عن الثوري، واختلف فيه علىٰ الثوري، فرواه يحيىٰ بن ناجية فقال: عن أبي مسعود الأنصاري، ورواه قبيصة عنه، =

ذكرُ البيان بأنَّ اللَّهَ جلَّ وعَلاَ قَد يُجازي المُؤمنَ عَلَى حَسَنَاته في الدُّنيا كَمَا يُجَازي على سيئاته فيها

٣٧٧ ـ عن أنس بن مالك، أنَّ رسولَ اللَّه ﷺ قَالَ: «إنَّ اللَّهَ لا يَظلمُ المُؤمنَ حَسَنَةً، يُثَابُ عَلَيهَا الرِّزقَ فِي الدُّنيَا، ويُجزَى بها في الآخـرَة، فَأمَّا الكَافرُ، فَيطعَمُ بِحَسنَاته في الدُّنيَا، فَإذَا أفضَى إلى الآخرَة، لَم تكُن لَهُ حَسَنَةٌ يُعطَى بهَا خَيرًا».

ذكرُ الخَبَرِ الدَّالِّ على أنَّ الحسنَةَ الواحدة قد يُرجى بها للمرء محوُ جنايات سَلَفَت منه

٣٧٨ ـ عن أبي ذرٍّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّه ﷺ: «تَعبَّدَ عَابدٌ من بَني إسـرَائيلَ، فَعَبَدَ اللَّهَ في صَـومَعَته ستِّينَ عَامًـا، فَأمطَرَت الأرضُ، فَـاخضَـرَّت، فأشـرَفَ الرَّاهبُ من صَومَعَـته، فقَالَ: لَو نَزَلتُ فَذَكَرتُ اللَّـهَ لازددتُ خَيرًا، فَنزَلَ وَمعَهُ رَغيفٌ أو رَغـيفَان، فَبينمَا هُوَ في الأرض، لَقـيَتهُ امرَأةٌ، فَلَم يَزَل يُكَلِّمُهَا، وَتُكَلِّمُهُ، حَتَّى غَـشيَهَا، ثُمَّ أغمي عَلَيه فَنزَلَ الغَدير يَستَـحم، فَجَاءَهُ سَائلٌ، فَأومَأ إليه أن يَأخُـذَ الرَّغيفَين، أو الرَّغيف، ثُمَّ مَـاتَ، فَوُزنَت عـبَـادَةُ ستِّينَ سَنَةً بتلكَ الزَّنيَـة، فَرَجـحَت الزَّنيَـةُ بِحَسَنَاته، ثُمَّ وُضعَ الرَّغيفُ أو الرَّغيفَانِ مَعَ حَسَنَاته، فَرَجَحَتْ حَسَنَاتُهُ فَغُفرَ لَه».

= فقـال: عن المغيرة بن شعبـة، ورواه أبو سنان، عن حبيب، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، والمحفوظ: عن الثوري، عن حبيب، عن أبي صالح مرسلاً».
وقال الدارقطني في «العلل»: «والمرسل هو الصحيح».

٣٧٧ ـ غـريب: تفرد به قتادة، عن أنس، ولم يصرح بالتحديث في جميع طرقه وأورده الطبراني في «الأوسط» (٣/ ١٨٨)، وهو في مسلم.
وقتادة حجة بالإجماع إذا بين السماع، فإنه مدلس معروف بذلك، قاله الذهبي في السير.
والحديث أورده الدارقطني ضمن غرائب حديث أنس كما في «أطراف الغرائب» (٢/ ١٥٢) والله المستعان.

٣٧٨ ـ منكر: تفرد به غالب بن وزير الغزي، وقال السيوطي في «الجامع الكبير»: قال الحافظ ابن حجر في «أطرافه»: رواه أحمد في «الزهد»، عن مغيث بن موسى مقطوعًا وهو أشبه، ومغيث تابعي أخذ عن كعب الأحبار وغيره». وانظر «لسان الميزان» ترجمة غالب هذا.

قال أبو حاتم: سمع هذا الخبر غالبُ بن وزير، عن وكيع ببيت المقدس، ولم يُحدث به بالعراق، وهذا مما تفرَّدَ به أهلُ فلسطين عن وكيع.

ذِكرُ تَفضُّلِ اللّه جَلَّ وَعَلاَ عَلى العامِلِ حسنةً بِكَتبِهَا عشراً والعامِل سيئةً بواحدة

٣٧٩ ـ عن أبي هريرة قال: وقال رسولُ اللّه ﷺ عن اللّه جَلَّ وَعَلاَ قَالَ: «**إذَا تَحَدَّثَ عَبدِي أن يعمَلَ حَسَنَةً، فَأنَا أكتُبُهَا لَهُ حَسَنَةً مَا لَم يَعمَلْ، فَإذَا عَملَهَا، فَأنَا أكتُبُهَا بعَشرِ أمثَالِهَا، وإِذَا تَحَدَّثَ بِأن يَعمَلَ سَيِّئَةً، فَأنَا أغفِرُها مَا لم يَفعَلَها، فَإذَا فَعلَهَا، فَأنا أكتُبُها مِثلَها**».

ذِكْرُ البيان بأنَّ تَارِكَ السَّيِّئَةِ إذا اهتَمَّ بِها يَكتُبُ اللّهُ لَهُ بِفَضلِه حَسَنَةً بها

٣٨٠ ـ أسند فيه حديث أبي هريرة المتقدم برقم (٣٧٩).

ذِكْرُ تَفَضُّلِ اللّه جَلَّ وَعَلاَ بِكَتبِه حَسَنَةً وَاحدةً لِمَنْ هَمَّ بِسيِّئَةٍ فَلَم يَعملْهَا وكَتْبِه سيِّئَةً واحدةً إذا عَمِلَهَا مع محوها عنه إذا تاب

٣٨١ ـ فيه عن أبي هريرة الحديث المتقدم إلا أنه زاد فيه بالنسبة للسيئة «**فإن تاب منها، فامحوها عنه**» وبالنسبة للحسنة «**فإن عملها فاكتبوها له بعشرة أمثالها إلى سبع مائة ضعف**» وفي سنده زكريا بن يحيىٰ الوقار.

قال ابن حبان: «يخطئ ويخالف»، وضعفه ابن يونس وغيره، وكذبه صالح جزرة، وقال ابن عدي: «يضع الحديث».

---

(٣٧٩) صحيح.

ذكرُ البيان بأنَّ تَاركَ السَّيِّئَة إنَّمَا يُكتَبُ له بِهَا حسنَةٌ إذا تركها للَّه

٣٨٢ ـ أسند فيه حديث أبي هريرة المتقدم (٣٨٠) وفيه زيادة بالنسبة للسيئة وهي «فإن تركها من أجلي»، وبالنسبة للحسنة «إلى سَبعِ مائة ضعف».

ذِكْرُ تَفضُّلِ اللَّهِ جَلَّ وَعَلاَ عَلَى مَن هَمَّ بحسنةٍ بكتبها له وإن لم يعملها، وبكتبه عشرة أمثالها إذا عملها

٣٨٣ ـ أسند فيه حديث أبي هريرة المتقدم برقم (٣٧٩)، (٣٨٠).

ذِكْرُ البيان بِأنَّ اللَّهَ جَلَّ وعلا قد يكتب للمرء بالحسنةِ الواحدة أكثرَ مِن عشرة أمثالها إذا شاء ذلك

٣٨٤ ـ أسند فيه حديث أبي هريرة المتقدم برقم (٣٧٩) وأوله: «مَنْ هَمَّ بحسنة» وفيه «إلى سَبعِ مائة».

ذِكْرُ إعطاءِ اللَّهِ جَلَّ وَعَلاَ العَامِلَ بطاعةِ اللَّه ورسولِه في آخر الزمانِ أجرَ خمسين رجلاً يعملون مثلَ عمله

٣٨٥ ـ حدثنا أبو أمية الشّعباني قال: أتيتُ أبا ثعلبة الخُشنيَّ، فقلتُ: يا أبا ثعلبة، كيف تقولُ في هذه الآية: ﴿لا يَضُرُّكُم مَّن ضَلَّ إِذَا اهْتَدَيْتُمْ﴾ [المائدة: ١٠٥]؟ قال: أما واللَّهِ لقد سألتَ عنها خبيراً، سألتُ رسول اللَّه ﷺ، فَقَالَ: «بَلِ ائْتَمِرُوا بالمَعرُوف، وَتَنَاهَوا عَنِ المُنكَرِ، حَتَّى إذا رأَيتَ شُحًّا مُطاعًا، وَهَوًى مُتَّبعًا، ودُنيا مُؤْثَرَةً، وإعجَابَ كُلِّ ذي

---

٣٨٥ ـ منكر: مداره على عتبة بن أبي حكيم، قال الآجري عن أبي داود: سألتُ يحيى بن معين عنه؛ فقال: «والله الذي لا إله إلا هو إنَّهُ لمنكر الحديث»، وقال النسائي، والدارقطني: «ليس بالقوي»، ووهنه أحمد، وقال الحافظ في «التقريب»: «صدوق يخطىء كثيراً».

قلت ـ المحقق ـ: وهو يرويه عن عمرو بن جارية اللخمي مجهول الحال، على أحسن أحواله، وهو يرويه عن أبي أمية الشّعباني وهو أيضًا مجهول الحال.

رَأيٍ برأيه، فعَلَيكَ نفسَكَ، وَدَعْ أمر العَوَامِّ؛ فَإنَّ من وَرَائكُم أيَّامًا، الصَّبْرُ فيهنَّ مِثلُ قَبضٍ عَلَى الجَمرِ، للعَامِلِ فيهنَّ مثلُ أجرِ خَمسينَ رَجُلاً يَعمَلُونَ مثلَ عَمَلِه» . قَالَ وَزَادَني غَيرُه . يَا رَسُولَ اللَّهِ، أجرُ خَمسينَ منهُم؟ قَالَ: «خمسينَ منكُم» .

قال أبو حاتم رضي الله عنه: يُشبه أن يكون ابنُ المبارك هو الذي قال: وزادني غيرُه .

ذِكْرُ الخَبَرِ الدَّال عَلَى أنَّ الكبائرَ الجليلةَ قد تُغفرُ بالنوافلِ القَليلَة

٣٨٦ ـ عن أبي هُرَيرَة، عن النَّبيِّ ﷺ: «إنَّ امرَأَةً بَغيًا رأت كَلبًا في يومٍ حَارٍّ يُطيفُ بِبِئرٍ، قَد أدلَعَ لِسَانَهُ مِنَ العطَشِ، فَنزَعَت لَهُ، فَسقَتهُ، فَغُفرَ لَهَا» .

ذِكْرُ الخَبَرِ الدَّالِّ على أنَّ تركَ المَرءِ بعضَ المحظوراتِ للَّه جَلَّ وعَلاَ عِندَ قُدرتِهِ عليهِ قد يُرجى له به المَغفرَةُ للحوبَاتِ المُتقدِّمة

٣٨٧ ـ عن ابن عمر، قال: سمعتُ النَّبيَّ ﷺ، أكثَرَ من عِشرِينَ مرَّةً يقول: «كَانَ ذُو الكفلِ من بَني إسرَائيلَ لا يتَوَرَّعُ من شيءٍ، فَهوِيَ امرأَةً، فَرَاوَدَهَا عَلَى نَفْسِهَا، وأعطَاهَا ستِّينَ دينارًا، فَلَمَّا جَلَسَ منها بَكَتْ وأُرعِدَت، فَقَالَ لَهَا: مَالَك؟ فَقَالَت: إنِّي وَاللَّه لَم أعمَلْ هذَا العَمَلَ قَطُّ، وَمَا عَمِلتُهُ إلاَّ من حَاجَة. قَالَ: فَنَدِمَ ذُو الكفلِ، وقَامَ من غَيرِ أن يَكُونَ منهُ شيءٌ، فَأدرَكَهُ المَوتُ مِن لَيلَتِه، فَلمَّا أصبَحَ، وَجَدُوا عَلَى بَابِهِ مَكتُوبًا: إنَّ اللَّهَ قَد غَفَرَ لَكَ» .

---

٣٨٦ ـ صحيح.

٣٨٧ ـ منكر: قال الترمذي: «أخطأ أبو بكر بن عياش فيه عن الأعمش، وقال: عن عبد الله بن عبد الله، عن سعيد بن جبير، عن ابن عمر. وهو غير محفوظ» ورواه أسباط بن محمد وغيره عن الأعمش، عن عبد الله بن عبد الله، عن سعد مولى طلحة، عن ابن عمر. وسعد مولى طلحة لم يوثقه معتبر، وقال أبو حاتم: «لا يعرف إلا بحديث واحد» وهو مجهول العين. وقال ابن كثير في «البداية» (١/ ٢٢٦): «هو حديث غريب جداً، وفي إسناده نظر. .».

وقال في «التفسير»: «وهذا الحديث لم يخرجه أحد من أصحاب الكتب الستة وإسناده غريب. .» (سورة الأنبياء). وقال في أول الحديث: «وقد روى الإمام أحمد حديثًا غريبًا».

٣ ـ بَابُ الإخلاَص وَأعْمَال السِّرِّ

٣٨٨ ـ عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه، قال: قال رسولُ اللَّه ﷺ: «**الأعمَالُ بالنِّيَّات، ولكلِّ امرِيء ما نَوَى، فمَن كَانَت هجرَتُهُ إلى اللَّه ورَسُوله، فهجرَتُهُ إلى اللَّه ورسُولِه، ومَن كَانَت هجرَتُهُ لدُنيَا يُصيبُهَا، أو امرأة يتزوَّجُهَا، فهجرَتُهُ إلى مَا هَاجَرَ إليه**».

٣٨٩ ـ أسند فيه حديث عمر المتقدم برقم (٣٨٨)، وفي سنده أبو عمر بن سعيد غير معروف.

ذِكْرُ الإخبارِ عمَّا يَجبُ علَى المَرءِ من حفظ القَلب والتعاهد لأعمالِ السِّرِّ إذ الأسرارُ عند اللَّه غيرُ مكتومة

٣٩٠ ـ عن ابن مسعود قال: كُنتُ مُستَتِراً بِحجَابِ الكَعبَة، وَفِي المَسجِدِ رَجُلٌ من ثَقيفٍ وَخَتَنَاهُ قُرشيَّانِ، فَقَالُوا: تَرَونَ أنَّ اللَّهَ يَسمَعُ حَدِيثَنَا؟ فَقَالَ أحدُهُمَا: إنَّهُ يَسمَعُ إذَا رَفعنَا. فَقَال رَجلٌ: لَئِن كَانَ يَسمَعُ إذَا رَفعنَا، لَيَسمَعَنَّ إذَا أخفَينَا. وَقَالَ الآخَرُ: مَا أرَىٰ إلاَّ أنَّ اللَّهَ يَسمَعُ حَدِيثَنَا. قَالَ ابنُ مَسعُودٍ: فَأتيتُ نَبِيَّ اللَّه ﷺ، فَأخبَرتُهُ بِقَولِهِم، فَأنزلَ اللَّهُ: ﴿**وَمَا كُنتُمْ تَسْتَتِرُونَ أَن يَشْهَدَ عَلَيْكُمْ سَمْعُكُمْ وَلا أَبْصَارُكُمْ**﴾ إلىٰ آخر الآية [فصلت: ٢٢].

---

٣٨٨ ـ صحيح.

٣٩٠ ـ صحيح: وسنده إلىٰ ابن مسعود أخطأ فيه زيد بن أبي أنيسة. قال الدارقطني في «العلل» (٥/ ٢٧٧ وما بعدها):

«يرويه الأعمش، واختلف عنه، فرواه الثوري، عن الأعمش عن عمارة بن عمير، عن وهب بن ربيعة، عن عبدالله».

وتابعه عبدالله بن بشر الرقي، عن الأعمش. ورواه أبو معاوية الضرير، وقطبة بن عبد العزيز، عن الأعمش، عن عمارة، عن عبد الرحمن بن يزيد، عن عبد الله.

قال قطبة: قلت للأعمش: إن سفيان الثوري يقول: هو وهب بن ربيعة قال: فأطرق ثم همهم ساعة ثم رفع رأسه فقال: صدق سفيان هو وهب بن ربيعة.

وخالفهم أبو مريم عبد الغفار، فرواه عن الأعمش عن عمارة عن زيد بن وهب الجهني، عن عبدالله.

ذِكْرُ الخَبَرِ المُدْحِضِ قَولَ مَن زَعَمَ أنَّ هذا الخَبَرَ سَمِعَهُ الأعمشُ عن أبي الضحى فقط

٣٩١ ـ أسند فيه حديث ابن مسعود المتقدم برقم (٣٩٠) من طريق الأعمش عن عمارة، عن وهب عنه (انظر حاشية الحديث السابق).

ذِكْرُ الإخْبارِ عَمَّا يَجِبُ على المرءِ مِن إصلاَحِ النِّيَّةِ وإخلاصِ العَمَلِ في كُلِّ ما يتقرب به إلى الباري جَلَّ وعَلاَ ولا سيما في نهاياتها

٣٩٢ ـ أسند فيه حديث معاوية المتقدم برقم (٣٣٩).

ذِكْرُ الإخْبارِ عَمَّا يَجِبُ عَلَى المَرءِ مِن التَّفرُّغِ لعبادة المولى جَلَّ وعَلاَ في أسبابه

٣٩٣ ـ عَن أبي هُريرة، عن النَّبيِّ ﷺ، قالَ: «إنَّ اللَّه جَلَّ وَعَلاَ يَقُولُ: يَا ابنَ آدَمَ، تَفَرَّغْ

= ورواه الحسن بن عمارة والمسعودي، عن الأعمش، عن أبي وائل، عن عبدالله ووهما فيه:
ورواه شعبة عن الأعمش عن رجل، عن عبدالله.
والقول قول سفيان الثوري وعبدالله بن بشر.
ورواه زيد بن أبي أنيسة، عن الأعمش، عن أبي الضحىٰ، عن مسروق، عن عبدالله.
ـ ثم ذكر الحديث من طريق يحيىٰ القطان عن الثوري عن الأعمش، عن عمارة بن عمير، عن وهب ابن ربيعة، عن عبد الله بن مسعود فذكره ـ وهو عند مسلم ـ.
ـ ثم ساق سند يحيىٰ بن سعيد القطان، عن سفيان، عن منصور، عن مجاهد، عن أبي معمر، عن عبدالله نحوه ـ قلت: وهذا سند البخاري ومسلم.
ثم قال رحمه الله: تفرد به يحيىٰ القطان، عن سفيان، عن منصور، أخرجه البخاري، عن عمرو ابن علي، وأخرجه مسلم عن أبي بكر بن خلاد، عن يحيىٰ». اهـ.
قلت: أخرج مسلم حديث منصور من طريق محمد بن أبي عمر المكي، وأبي بكر بن خلاد الباهلي، وأخرج حديث الأعمش من طريق أبي بكر بن خلاد الباهلي فقط. والله أعلم.
وانظر «العلل» لابن أبي حاتم (٢/ ٩٩)، و«التتبع» للدارقطني الحديث الحادي بعد المائة.
والبخاري في «التاريخ» ترجمة وهب بن ربيعة، والطحاوي في «مشكل الآثار» (١/ ٣٧).

٣٩٣ ـ منكر: مداره علىٰ زائدة بن نشيط مجْهول الحال، والراوي عنه ولده عمران ليس له إلا حديثان لم =

لعِبَادَتِي أملأ صَدرَكَ غِنًى، وأسُدَّ فَقرَكَ، وإن لا تَفعَل مَلأتُ يَدَكَ شُغلاً، وَلَم أسُدَّ فَقرَكَ».

ذِكْرُ الإخْبَارِ بأنَّ عَلَى المَرء تَعَهُّدَ قلبه وَعمَله دون تَعَهُّده نَفسَهُ ومالَهُ

٣٩٤ ـ عن أبي هُرَيرَةَ، قَالَ: قال رسولُ اللَّه ﷺ: «إنَّ اللَّهَ لا يَنظُرُ إلى صُوَرِكُمْ وَأموَالِكُم، وَلكِن يَنظُرُ إلى قُلُوبِكُم وَأعمَالِكُم».

ذِكْرُ الإخْبَارِ بأنَّ مَن لَمْ يُخْلِصْ عَمَلَهُ لمعبوده في الدنيا لم يُثَبْ عليه في العُقبَى

٣٩٥ ـ عن أبي هُرَيرَةَ: قَالَ رَسُولُ اللَّه ﷺ: «قَالَ اللَّه تبارَكَ وَتَعَالى: أنَا خَيرُ الشُّرَكَاءِ، مَنْ عَمِلَ عَمَلاً، فَأشرَكَ فِيهِ غَيرِي، فَأنَا مِنهُ بَرِيءٌ، وَهُوَ أشرَكَ بِهِ».

يتابع عليهما أحدهما هو هذا، ووثقه ابن معين، والنسائي، وشيخ زائدة أبو خالد الوالبي، قال أبو حاتم: «صالح الحديث»، وقال الحافظ: «مقبول».

وقال الدارقطني في «العلل»: «يرويه عمران بن زائدة واختلف عنه، فرواه عيسى بن يونس عن عمران بن زائدة بن نشيط، عن أبيه، عن أبي خالد الوالبي، عن أبي هريرة عن النبي ﷺ.

ورواه عبد الله بن داود، عن عمران بن زائدة وقال فيه: ولا أعلمه إلا رفعه.

ـ ورواه أبو أسامة، عن عمران بن زائدة موقوفًا على أبي هريرة» اهـ.

قلت ـ أي المحقق ـ: تابع أبو أحمد الزبيري عيسى بن يونس، عند أحمد.

٣٩٤ ـ **منكر مرفوعًا**: لم يروه عن يزيد بن الأصم عن أبي هريرة إلا جعفر بن بُرْقان، وهو ثبت في يزيد ابن الأصم قاله مسلم، وأحمد، وكلام مسلم في «التمييز» يدل على أنه ضعيف، رديء الضبط في غير يزيد وميمون بن مهران وضعفه غير واحد في الزهري وعمرو بن دينار خصوصًا.

وقال ابن سعد: «وكان كثير الخطأ في حديثه» وقال ابن خزيمة لما سُئِلَ عنه وعن أبي بكر الهُذَلِيِّ: «لا يُحتج بواحدٍ منهما إذا انفرد بشيء».

وقال أبو حاتم في «العلل»: «إنما هو عن أبي هريرة موقوف حدثنا به أبو نعيم، عن جعفر موقوفًا».

ووهم فيه أسامة بن زيد الليثي فرواه عن أبي سعيد مولى عبد الله بن عامر بن كريز مرفوعًا، خالف فيه داود بن قيس الفراء الدباغ.

زاده ـ أي هذا اللفظ ـ أسامة على حديث داود بن قيس، والله أعلم.

وقد ترك يحيى بن سعيد حديث أسامة وقال: «إذا تدبرت حديثه ستعرف النكرة فيها».

وقال أحمد لابنه: «انظر في حديثه يتبين لك اضطراب حديثه».

وقال النسائي: «ليس بالقوي»، ووثقه بعضهم.

٣٩٥ ـ **غريب**: تفرد به العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه، وانظر الكلام في العلاء في حاشية الحديث رقم =

ذِكْرُ الإِخْبار بأنَّ المَرءَ المُسلمَ ينفعهُ إخلاصهُ حَتَّى يُحبطَ مَا كَانَ قَبْلَ الإسلام مِنَ السيِّئة وأنَّ نفاقَه لا تنفعهُ معه الأعْمالُ الصَّالحة

٣٩٦ ـ عن عبد اللَّهِ قَالَ: قَالَ رَجُلٌ: يَا رَسُولَ اللَّه، أَيُؤاخِذُ اللَّهُ أحَدَنَا بِمَا كَانَ يَعمَلُ فِي الجَاهِلِيَّةِ؟ قَالَ: «مَن أحسَنَ في الإسلامِ، لم يُؤاخَذ بِمَا عَمِلَ فِي الجَاهِلِيَّة، وَمَن أسَاءَ فِي الإسلاَمِ، أُخِذَ بالأوَّلِ وَالآخرِ».

ذِكْرُ الإِخْبَارِ عَمَّا يَجِبُ عَلَى المَرء من التَّعاهُدِ لسرائره وترك الإغضاء عَن المُحَقِّرات

٣٩٧ ـ . . . سَمِعْتُ النَّواسَ بنَ سمعانَ الأنصاريَّ يقول: سَأَلتُ رَسُولَ اللَّه ﷺ عَنِ البِرِّ والإثم، فَقَالَ: «البِرُّ حُسنُ الخُلُقِ، وَالإثمُ مَا حَكَّ فِي نَفسِكَ، وَكَرِهتَ أن يَطَّلِعَ عَلَيهِ النَّاسُ».

= (٢٩٢)، (٣٤٥) بما يغني عن إعادته هنا.

وجاء الحديث من طريق سعيد بن المسيب، وأبي سعيد المقبري عند البغوي. ولا يطمئن القلب إلىٰ ثبوتهما والله تعالىٰ أعلم.

٣٩٦ ـ صحيح: والإساءة هنا هي الكفر، للإجماع علىٰ أن المسلم لا يؤاخذ بما عمل في الجاهلية، وانظر الفتح (١٢/ ٢٦٦).

٣٩٧ ـ غريب: تفرد به معاوية بن صالح، ولم يضبطه، واختلف عنه:

فرواه عبد الرحمن بن مهدي، عن معاوية بن صالح، عن أبي عبد الرحمن السلمي، قال سمعت وابصة بن معبد صاحب رسول الله ﷺ ـ عند أحمد ـ ورواه زيد بن الحباب، وعبد الرحمن بن مهدي، وعبد الله بن وهب، عن معاوية بن صالح، عن عبد الرحمن بن جبير، عن أبيه، عن النواس.

ومعاوية بن صالح قال فيه ابن معين: «كان يحيىٰ بن سعيد لا يرضاه»، وفي موضع آخر: «ليس بِرِضًا»، وقال أبو حاتم: «صالح الحديث، حَسَنُ الحديث، يكتب حديثه ولا يُحتج به» وقال يعقوب بن شيبة: «قد حمل الناس عنه، ومنهم من يرىٰ أنه وسط ليس بالثبت ولا بالضعيف، ومنهم من يضعفه».

وقال ابن عمار الموصلي: «الناس يروون عنه، وزعموا أنه لم يكن يدري أي شيء عن الحديث».

وقال ابن عدي: «وما أرىٰ بحديثه بأسًا، وهو عندي صدوق إلاَّ أنه يقع في أحاديثه إفرادات».

ووثقه آخرون، وقال الحافظ: «صدوق له أوهام» فمثله لا يحتمل تفرده والله تعالىٰ أعلم. =

ذِكْرُ الخَبَرِ الدَّالِّ عَلَى أنَّ المَرءَ قَدْ يَنَالُ بحُسنِ السريرةِ وصَلاَحِ القَلبِ ما لا يُنالُ بكثرة الكَدِّ في الطَّاعات

٣٩٨ ـ عن أبي سعيد الخُدري، أنَّ رَسولَ اللَّه ﷺ، قَالَ: «لَيَذْكُرَنَّ اللَّهُ قومًا في الدُّنيَا، عَلَى الفُرُشِ المُمَهَّدَةِ، يُدْخِلُهُم الدَّرَجَاتِ العُلَى».

ذِكْرُ بَعضِ الخصالِ الَّتي يَستَوجِبُ المَرءُ بها ما وَصفناه دُونَ كَثْرَةِ النَّوَافِلِ والسَّعْيِ في الطاعات

٣٩٩ ـ أسند فيه حديث عبد الله بن عمرو المتقدم برقم (١٩٦).

ذِكْرُ البيان بأنَّ مَن فَعَلَ ما وَصَفنَا كَانَ من خَيْرِ المُسْلمينَ

٤٠٠ ـ عن أبي الخير أنَّه سمع عَبدَ اللَّه بنَ عمرو يقولُ: إنَّ رَجُلاً قَالَ: يَا رَسولَ اللَّهِ، أيُّ المُسلِمِينَ خَيرٌ؟ قَالَ: «مَن سَلِمَ المُسلِمُونَ من لِسَانِه ويَدِه».

وفي الباب عن وابصة بن معبد من طريق أخرى وفيه مجهولان، وتفرد حماد بن سلمة. وعن أبي أمامة منقطع، جزم أبو حاتم في «المراسيل» أن رواية ممطور الحبشي عنه مرسلة. وعن ثعلبة، وفيه من لا يحتمل تفرده والله تعالى أعلم. وقد أعل الإمام ابن حزم في كتابه «الإحكام» (٦/٦) هذا الحديث بقوله: «فيه معاوية بن صالح وليس بقوي».

ـ وقد روي الحديث منقطعًا من طريق أبي اليمان الحكم بن نافع، وأبي المغيرة عبد القدوس بن الحجاج، وإسماعيل بن عياش، ثلاثتهم عن صفوان بن عمرو، عن يحيى بن جابر، عن النواس، ويحيى بن جابر لم يسمع من النواس ولم يلقه. ولا يلتفت إلى تصريحه بالسماع فقد تفرد أبو المغيرة عبد القدوس بذكرها، وقد بين خطأه أبو حاتم، فقال ابن أبي حاتم في «العلل» (١٨٤٩): «سمعت أبي ـ وذكر حديث أبي المغيرة هذا ـ يقول: «هذا حديث خطأ؛ لم يلق ابن جابر النواس» وقد بين تفرده أيضًا بذكر السماع بين يحيى بن جابر والنواس عبقري الحديث البخاري ـ رحمه الله ـ في ترجمة النواس من تاريخه بطريقته الإشارية التي تدل على شفوف بصيرته وثاقب نظره.

وقد رواه أبو اليمان عن صفوان قال: ثني عبد الرحمن بن جبير، عن النواس، عن النبي ﷺ . . . الحديث. أشار إلى ذلك البخاري في «تاريخه» والطبراني في «مسند الشاميين» (٩٨٠)، وقد روى يحيى بن جابر عن عبد الرحمن بن جبير فهذا يدل أن الأصوب أن الحديث من رواية عبد الرحمن ابن جبير عن النواس ليس بينهما أحد ولا يعلم لعبد الرحمن سماع من النواس والله تعالى أعلم.

٣٩٨ ـ منكر: من رواية دراج، عن أبي الهيثم، عن أبي سعيد، وانظر حاشية الحديث رقم (٢٩٦)، و(٣٠٩).

٤٠٠ ـ صحيح: سند مصري.

ذكرُ الإخْبار عمَّا يَجبُ عَلَى المَرء من لزوم الرِّيَاضة والمُحافَظَة عَلَى أعمال السِّرِّ

٤٠١ ـ عن ابن عَبَّاس أنَّهُ قَالَ: كَانَت تُصَلِّي خلفَ رسول اللَّه ﷺ امرأةٌ حَسنَاءُ من أحسنِ النَّاسِ، فكَانَ بَعضُ القَومِ يَتَقَدَّمُ فِي الصَّفِّ الأوَّلِ لأنْ لا يرَاهَا، وَيستأخرُ بَعضُهُم حتَّىٰ يكُونَ فِي الصَّفِّ المُؤخَّرِ، فكَانَ إِذَا ركَعَ، نَظَرَ مِن تَحت إبطِهِ، فَأنزَلَ اللَّهُ في شَأنِهَا: ﴿ولقد علمنا المستقدمين منكم ولقد علمنا المستأخرين﴾ [الحجر: ٢٤].

ذكرُ الإخْبار عمَّا يَجبُ عَلَى المَرء من تَحفُّظ أحواله في أوقات السِّرِّ

٤٠٢ ـ عن أبي سعيد الخدري، قالَ: قَالَ رسولُ اللَّه ﷺ: «ألاَ أدُلُّكُم عَلَى شَيءٍ يُكَفِّرُ الخطَايَا، ويَزيدُ في الحسَنَات؟» قالُوا: بَلَىٰ يَا رَسُولَ اللَّه، قَالَ: «إسبَاغُ الوُضُوء ـ أو الطُّهُور ـ في المَكَاره، وكَثرَةُ الخُطَا إلى هذَا المَسجد، والصَّلاَةُ بَعدَ الصَّلاَة. ومَا من أحَد يَخرُجُ من بَيته مُتَطَهِّرًا حَتَّى يَأتيَ المَسجدَ، فَيُصَلِّي مَعَ المُسلمينَ، أو مَعَ الإمَامِ، ثُمَّ يَنتَظرُ الصَّلاَةَ الَّتي بَعدَهَا، إلاَّ قَالَت المَلاَئكَةُ: اللَّهُمَّ اغفر لَهُ، اللَّهُمَّ ارحمهُ.

فَإِذَا قُمتُم إلى الصَّلاة، فَاعدلُوا صُفُوفَكُم، وسُدُّوا الفُرَجَ، فَإِذَا كَبَّرَ الإمَامُ، فَكَبِّرُوا، فَإِنِّي أرَاكُم مِن وَرَائي، وَإِذَا قَالَ: سَمعَ اللَّهُ لِمَن حَمدَه، فَقُولُوا: رَبَّنَا وَلَكَ الحَمدُ.

---

٤٠١ ـ منكر: تفرد به نوح بن قيس، عن عمرو بن مالك النُّكْري، عن أبي الجوزاء، عن ابن عباس.
وعمرو بن مالك النكري، لم يوثقه معتبر، بل قال ابن حبان فيه: «يعتبر حديثه من غير رواية ابنه عنه، يخطئ ويصيب» انظر «التهذيب»، وقال الحافظ: «صدوق له أوهام»، فمثله لا يحتمل تفرده بمثل هذا والله أعلم.
ثم إنه اضطرب فيه، فرواه مرة مسندًا موصولاً عن ابن عباس، ومرة عن أبي الجوزاء مرسلاً.
وقال الترمذي: «وروىٰ جعفر بنُ سليمان هذا الحديث عن عمرو بن مالك، عن أبي الجوزاء نحوه ولم يَذْكر فيه عَن ابن عباسٍ، وهذا أشبه أن يكون أصحَّ مِنْ حديث نوحٍ». أهـ.
وقال ابن كثير في «تفسيره»: «غريب جدًا» وقال: «وهذا الحديث فيه نكارة شديدة»، وقال بعد أن ذكر حديث جعفر بن سليمان من طريق عبد الرزاق عنه، عن أبي الجوزاء قوله: «فالظاهر أنه من كلام أبي الجوزاء فقط، ليس فيه لابن عباس ذكر».
٤٠٢ ـ منكر: قال أبو حاتم: «هذا وهم إنما هو الثوري، عن ابن عقيل، وليس لعبد الله بن أبي بكر =

وخَيرُ صفُوف الرِّجَال المُقَدَّمُ، وشَرُّ صفُوف الرِّجَال المُؤخَّرُ، وَخير صفُوف النِّسَاء المُؤخَّرُ، وَشر صفُوف النِّسَاء المُقدَّم. يا معشَرَ النِّسَاء، إذَا سَجَدَ الرِّجَالُ، فَاحفظنَ أبصَارَكُنَّ من عورَاتِ الرِّجَال».

فَقُلتُ لِعَبدِ اللَّهِ بن أبي بكر: ما يعني بذلك؟ قال: ضِيق الأُزُرِ.

ذكرُ الزَّجرِ عن ارتكَابِ المَرءِ ما يَكرَه اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ وعَلاَ منْهُ في الخَلاَءِ كَمَا قد لا يرتَكبُ مثلَهُ في الملاء

٤٠٣ ـ عن أسامة بن شريك، قال: قَالَ رسُولُ اللَّه ﷺ: «مَا كَرِهَ اللَّهُ منكَ شَيئًا، فَلا تَفعلَهُ إذَا خَلَوتَ».

ذكرُ نَفي وجُودِ الثَّوابِ عَلَى الأعمالِ في العُقبى لِمَن أشركَ باللَّه في عَمَله

٤٠٤ ـ عن أبي سعيد بن أبي فضالة الأنصاري ـ وكانَ من الصحابة ـ قال: سَمِعتُ رَسُولَ اللَّه ﷺ يقول: «إذَا جَمَعَ اللَّهُ الأوَّلِينَ وَالآخرينَ يَومَ القيَامَة، لِيَومٍ لا رَيبَ فيه، نَادَى مُنَادٍ: مَن كَانَ أشرَكَ في عَمَله للَّه أحَدًا، فَلْيَطْلُب ثَوابَهُ من عنده، فَإنَّ اللَّهَ أغنَى الشُّرَكَاء عَنِ الشِّركِ».

معنىٰ. روىٰ هذا الحديث عن ابن عقيل زهير وعبيد الله بن عمرو».

وابن عقيل قال يحيىٰ بن سعيد وأحمد: «منكر الحديث»، وضعفه غير واحد، وقال الحافظ: «صدوق، في حديثه لين ويقال تغير بأخرة».

وقال ابن خزيمة: «هذا الخبر لم يروه عن سفيان غير أبي عاصم، فإن كان أبو عاصم قد حفظه فهذا إسناد غريب، وهذا خبر طويل قد خرجته في أبواب ذوات عدد، والمشهور في هذا المتن: عبد الله بن محمد بن عقيل، عن سعيد بن المسيب، عن أبي سعيد، لا عن عبد الله بن أبي بكر». أهـ

٤٠٣ ـ منكر: لا يعرف إلا من طريق مؤمل بن إسماعيل، قال البخاري فيه: «منكر الحديث»، وقال أبو زرعة: «في حديثه خطأ كثير». وقال أبو حاتم: «صدوق شديد في السنة كثير الخطأ».

٤٠٤ ـ منكر: لا يعرف هذا الحديث إلاَّ من طريق محمد بن بكر البرساني، قال النسائي: «ليس بالقوي»، وقال ابن عمار الموصلي: «لم يكن صاحب حديث، تركناه لم نسمع منه»، وقال الذهبي: «صدوق مشهور له ما ينكر»، وقال الحافظ: «صدوق قد يخطىء»، وفي سنده أيضًا زياد ابن ميناء مجهول الحال.

ذِكرُ وَصفِ إشراكِ المرءِ بالله جَلَّ وَعَلا في عَمَلِه

٤٠٥ ـ عن أبي بن كعب، أن رسـول الله ﷺ، قال: «بَشِّـر هذه الأُمَّةَ بالنَّصـرِ وَالسَّنَاءِ والتَّمكِينِ، فَمَن عَمِلَ مِنهُم عَمَلَ الآخِرَةَ للدُّنيا، لم يَكُن لَهُ في الأخرة نَصيبٌ».

ذِكرُ إثباتِ نَفيِ الثَّوابِ في العُقبى عَن مَن راءَى وسمَّع في أعمالِهِ في الدُّنيا

٤٠٦ ـ عن سلمة بن كهيل، قال: سـمعت جنديًا يقول: قال رسول الله ﷺ، فدنوت قريبًا منه، فسمـعته يقول: قال رسول الله ﷺ: «مَنْ سَمَّعَ يُسَمِّعِ اللهُ بِهِ، وَمَن راءَى يُرائي اللهُ به».

ذِكرُ الخَبَرِ المُدحِضِ قَولَ مَن زَعَمَ أنَّ هذا الخَبَرَ تَفَرَّدَ به جُندُبٌ

٤٠٧ ـ عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ: «مَنْ سَمَّعَ يُسَمِّعِ اللهُ بِهِ، وَمَن رَاءَى يُرَائي اللهُ بِهِ».

٤٠٥ـ منكر: مدار الحـديث على الربيع بن أنس البكري أو الحنفـي، قال الحافظ: «صـدوق له أوهام ورمي بالتشيع». وقـد وهم قبيصة بن عقـبة السُّوَائي فرواه عن سفـيان الثوري، عن أيوب عن أبي العالية، عن أبي، فقال أبو حاتم: «هذا خطأ، أخطأ فيه قـبيصة، وقد روى هذا الحديث جماعة من الحفاظ له فقالوا عن الثوري، عن المغـيرة بن مسلم، عن الربيع بن أنس، عن أبي العالية، عن أبي عن النبي ﷺ».

وقال ابن معين: «قـبيصة ثقة في كلِّ شيء إلا في حـديث سفيان ليس بذاك القـوي، فإنه سمع منه وهو صغير».

وقال صالح بن محمـد: «كان رجلاً صالحًا إلا أنهم تكلَّموا في سماعه من سـفيان»، وقال الحافظ: «صدوق ربما خالف».

٤٠٦ـ صحيح: متفق عليه.

٤٠٧ـ غريب: مداره على حفص بن غياث، قال أبو زرعة: «ساء حفظه بعد ما استقض فمن كتب عنه من كتابه فهو صالح وإلا فهو كذا»، وقال داود بن رشـيد: «كثير الغلط»، وقال ابن عمار: «كان لا يحفظ حسنًا وكان عسرًا» ، وذُكر عن أحمـد أن حفصًا كان يدلس ، وقال أبو داود : «كان حفص بآخره دخله نسيان وكـان يحفظ» وقد أورد المزي في ترجمته قـصة عن علي بن المديني، ويحيى بن سعيد تدل على أن كتاب حفص كان عند ابنه عُمر بن حفص ، وهو في هذا الحديث يروي عن أبيه،=

ذِكْرُ البيان بأنَّ من راءى في عَمَلِه يكونُ في القيامةِ مِن أوَّلِ مَن يَدخُلُ النارَ نعوذ باللهِ منها

٤٠٨ ـ . . . حدثني الوليد بن أبي الوليد أبو عثمان المديني، أن عقبة بن مسلم حدثه، أن شفيًّا الأصبحيَّ حدثه، أنه دخل مسجد المدينة، فإذا هو برجل قد اجتمع عليه الناس، فقال من هذا؟ قالوا: أبو هريرة، قال: فَدَنَوْ منه حتى قعدت بين يديه، وهو يحدث الناس، فلما سكت وخلا، قلت له: أنشدك بحقي لما حدثتني حديثًا سمعته من رسول الله ﷺ عقلته وعلمته. فقال أبو هريرة: أفعل، لأُحدِّثنَّك حديثًا حدثنيه رسول الله ﷺ عقلته وعلمته، ثم نشغ أبو هريرة نشغة فمكث قليلاً ثم أفاق فقالك لأحدثنك حديثًا حدثنيه رسول الله ﷺ، وأنا وهو في هذا البيت ما معنا أحد غيري وغيره، ثم نشغ أبو هريرة نشغة أخرى، فمكث كذلك، ثم أفاق، فمسح عن وجهه، فقال: أفعل، لأحدثنك حديثًا حدثنيه رسول الله ﷺ، وأنا وهو في هذا البيت ما معه أحد غيري وغيره، ثم نشغ نشغة شديدةً، ثم مال خارًا على وجهه، واشتد به طويلاً، ثم أفاق فقال: حدثني رسول الله ﷺ: «**أنَّ الله تبارك وتعالى، إذا كان يومُ القيامةِ ينزلُ إلى العباد ليقضي بينهم، وكلُّ أُمَّةٍ جاثيةٌ**». فأول من يدعو به رجل جمع القرآن، ورجل يقتل في سبيل الله، ورجل كثيرُ المال، فيقول الله تبارك وتعالى للقارئ: ألم أعلِّمك ما أنزلت على رسولي ﷺ؟ قال: بلى يا رب، قال: فماذا عملت فيما علمت؟ قال: كنت أقوم به آناء الليل وآناء النهار، فيقول الله تبارك وتعالى له: كذبت. وتقول له الملائكة: كذبت، ويقول الله: بل أردت أن يقال: فلان قارئ، فقد قيل ذاك.

ويؤتى بصاحب المال فيقول الله له: ألم أوسِّع عليك حتى لم أدعك تحتاج إلى أحد؟ قال: بلى يا رب. قال: فماذا عملت فيما آتيتك؟ قال: كنت أصل الرحم وأتصدق. فيقول الله

= فلعله يرويه من كتابه وهو الراجح والله أعلم. وقد وثق كتابه الأئمة، وقال الحافظ في «التقريب»: «ثقة فقيه تغير حفظه قليلاً في الآخر»، إلا أن ابن حبان قال في عمر بن حفص: «ربما أخطأ»، وقال أبو حاتم: «ثقة»، وقال الحافظ: «ثقة ربما وهم» وشيخ حفص في الحديث إسماعيل بن سميع «صدوقٌ تُكلِّم فيه لبدعة الخوارج»، عن مسلم البطين، عن سعيد بن جبير، عنه به.

٤٠٨ـ منكر: تفرد الوليد بن أبي الوليد به وقد قال الحافظ في «التقريب»: «لين الحديث»، وقال ابن =

له: كذبت. وتقول الملائكة له: كذبت، ويقول الله: بل إنما أردت أن يقال: فلان جواد، فقد قيل ذاك. ويؤتى بالذي قُتِلَ في سبيل الله فيقال له: في ماذا قُتلت؟ فيقول: أُمِرتُ بالجهاد في سبيلك، فقاتلت حتى قُتِلتُ، فيقول الله له: كذبت، وتقول له الملائكة: كذبت. ويقول الله: بل أردت أن يقال: فلان جريء، فقد قيل ذلك» ثم ضرب رسول الله ﷺ ركبتي فقال: «**يَا أَبَا هُرَيرَةَ أولئك الثَّلاثَةُ أوَّلُ خلقِ الله تُسعَّرُ بهم النَّارُ يومَ القيامَةِ**». قال الوليد بن أبي الوليد: فأخبرني عقبة أن شفيًا هو الذي دخل على معاوية فأخبره بهذا الخبر.

قال أبو عثمان الوليد، وحدثني العلاء بن أبي حكيم أنه كان سيافًا لمعاوية، قال: فدخل عليه رجل، فحدثه بهذا عن أبي هريرة، فقال معاوية: قد فعل بهؤلاء مثل هذا، فكيف بمن بقي من الناس؟ ثم بكى معاوية بكاءً شديدًا حتى ظننا أنه هال، وقلنا: قد جاءنا هذا الرَّجُلُ بشَرٍّ، ثمَّ أفاق معاوية، ومسح عن وجهه فقال: صدق الله ورسوله: ﴿**مَن كَانَ يُرِيدُ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزِينَتَهَا نُوَفِّ إِلَيْهِمْ أَعْمَالَهُمْ فِيهَا وَهُمْ فِيهَا لا يُبْخَسُونَ (١٥) أُوْلَئِكَ الَّذِينَ لَيْسَ لَهُمْ فِي الآخِرَةِ إِلاَّ النَّارُ وَحَبِطَ مَا صَنَعُوا فِيهَا وَبَاطِلٌ مَّا كَانُوا يَعْمَلُونَ**﴾ [هود: ١٥، ١٦].

٤ ـ بَابُ حَقِّ الوَالدَينِ

٤٠٩ ـ عن مالك بن الحويرث، قال: صعد رسول الله ﷺ المنبر، فلما رقي عتبة قال: «آمين»، ثم رقي عتبة أخرى فقال: «آمين» ثم رقي عتبة ثالثة، فقال: «آمين»، ثم قال «**أَتَانِي جِبريلُ فقَالَ: يَا مُحمَّدُ، مَن أدركَ رَمَضَانَ فَلَم يُغفَر لَهُ، فَأبعَدَهُ اللهُ، قُلتُ:**

=حبان: «ربما خالف على قلة روايته»، وقد وثقه أبو زرعة والعجلي. وقد تفرد بهذا الحديث عن عقبة بن مسلم، ولم يوثقه معتبر، وإن كان وثقه العجلي، وأدخله يعقوب بن سفيان في «ثقات التابعين» إلا أنه لا يطمئن القلب إلى ذلك ففي ثقات التابعين ليعقوب من هم في عداد المجاهيل عينًا وحالاً فلا كبير فرق بينه وبين ثقات ابن حبان والله أعلم، وهذا بدوره تفرد به عن شفي الأصبحي، عن أبي هريرة، وقد روى مسلم نحوه من طريق ناتل بن قيس الشامي عن أبي هريرة وناتل لا يعرف حاله في الحديث وفيه أيضًا أنه تحدث إلى أبي هريرة بعد تفرق الناس عنه مما يدل على أن الراوي لم يضبطه فاختلط عليه شُفي بن ماتع الأصبحي، بناتل بن قيس الشامي.

وقول عقبة بن مسلم: «أنشدك بحقي...»، فيه مخالفة للأحاديث الصريحة في النهي عن الحلف بغير الله وأنه من الشرك... والله تعالى أعلم.

٤٠٩ـ منكر: في سنده عمران بن أبان الواسطي، ضعفه أبو حاتم، والنسائي، وقال النسائي أيضًا: =

آمين. قَالَ: وَمن أدركَ وَالديه أو أحدَهُمَا، فَدَخَلَ النَّـارَ، فأبعدَهُ اللَّهُ، قلت: آمين، فَقَالَ: وَمَن ذُكِرتَ عِندَهُ فَلَم يُصَلِّ عَلَيك، فَأبعَدَهُ اللَّهُ، قُل: آمِينَ، فَقُلتُ: آمين».

ذِكرُ خَبَرٍ أَوْهَمَ مَن لَمْ يُحكِمْ صناعَةَ العلمِ أنَّ مَالَ الابن يكون للأب

٤١٠ ـ عن عائشة رضي الله عنها، أنَّ رَجُلاً أتَى رَسُولَ اللَّه ﷺ، يُخَاصِمُ أباهُ في دَينٍ عَلَيهِ، فَقَالَ نَبِيُّ اللَّه ﷺ: «أنتَ ومَالُكَ لأبيكَ».

ذِكرُ الزَّجرِ عَنِ السَّبَبِ الَّذِي يَسُبُّ المَرءُ والديه به

٤١١ ـ عن عبد الله بن عمرو قال: قال رسولُ اللَّه ﷺ: «منَ الكَبَـائرِ أن يَسُبَّ الرَّجُلُ وَالِدَيهِ» قِيلَ: وَكَيفَ يَسُبُّ الرَّجُلُ والِدَيهِ؟ قَالَ: «يَتَعَرَّضُ للنَّاسِ فَيسُبُّ وَالِدَيه».

= «ليس بالقوي»، يرويه عن مالك بن الحسن قال الذهبي فيه: «منكر الحديث» ورجح ابن عدي أن البلاء منه بعد ما ساق له عدة أحاديث هذا منها، وقال: «لا يتابعه عليها أحد»، ثم إن أباه الحسن بن مالك بن الحويرث مجهول الحال على أحسن أحواله، فإن له ذكراً في ترجمة أبيه في «الإصابة» للحافظ ابن حجر.

٤١٠ ـ خطـأ: أخطأ في إسناده عبد الله بن كيسان المروزي، قال البخاري: «منكر ليس هو من أهل الحديث»، وقال النسائي: «ليس بالقوي»، وقال العقيلي: «في حديثه وهم كثير»، وقال ابن حجر: «صدوق يخطئ كثيراً»، وقال أبو حاتم: «ضعيف الحديث».

وقال الدارقطني في «العلل» (ق/ ٥٧/ أ): «وروى الحديث منصور بن المعتمر فحفظ إسناده، رواه عن إبراهيم، عن عمارة بن عمير، عن عمته، عن عائشة، عن النبي ﷺ، قال ذلك عنه: الثوري، وجرير، ومفضل بن مهلهل، وعمرو بن أبي قيس . . . .، والصحيح حديث منصور، عن إبراهيم، عن عمارة، عن عمته، عن عائشة» أهـ.

قلت ـ المحقق ـ: عمة عمارة بن عمير لا تعرف كما قال ابن القطان، انظر «تحفة الأحوذي» (٤/ ٥٩٢). وراجع طرق هذا الحديث عن جابر بن عبدالله، وعبد الله بن عمرو، على خلاف في الحكم على إسناده، وعمر بن الخطاب، وابنه عبد الله بن عمر، وابن مسعود، وأنس، وسمرة بن جندب، ورجل من الصحابة، وعائشة رضي الله عنهم أجمعين في رسالة «التدوين للأحاديث التي لا تثبت من وجه مبين» الجزء الثاني حيث إنه لم يثبت من جميع طرقه والله تعالى أعلم. وانظر علل الدارقطني أيضاً (ق/ ٤٥/ أ)، (٥٧/ أ).

٤١١ ـ منكر بهذا اللفظ، تفرد به الحسين بن الحسن لم يتبين لي من هو وقد رواه على الوجه المشهور كل =

ذكرُ الخَبَرِ المُدحضِ قَولَ مَن زَعَمَ أنَّ هذا الخَبرَ وَهِمَ فيه مِسعَرُ بن كدام

٤١٢ ـ أسند فيه حديث عبد الله بن عمر المتقدم برقم (٤١١) على اللفظ المشهور من طريق شعبة، عن سعد بن إبراهيم، كما في الحاشية فانظره.

ذِكرُ الزَّجْرِ عن أن يَرغَبَ المَرءُ عَن آبائه إذ استعمالُ ذلكَ ضربٌ من الكُفر

٤١٣ ـ عن عُبيد اللَّه بن عبد الله، قال: حدثني ابن عباس قال: انقلب عبد الرحمن ابن عوف إلى منزله بمنى، في آخرِ حَجَّةٍ حَجَّها عمرُ بنُ الخطاب، فقال: إنَّ فلانًا يقولُ: لو قد ماتَ عمرُ بايعتُ فلانًا.

قال عمر: إني قائمٌ العشيَّةَ في النَّاسِ، وأُحذِّرُهم هؤلاءِ الذينَ يُريدون أن يغصبُوهُم أمرَهم.

قال عبدُ الرحمن: فقلتُ: لا تفعَل يا أميرَ المؤمنينَ، فإنَّ المَوسِمَ يَجمَعُ رَعاعَ النَّاسِ، وغوغَاءَهُم، وَإنَّ أولئكَ الذينَ يغلبونَ على مجلسِكَ إذا أقَمتَ في الناسِ، فيطيروا بمقَالَتِكَ، ولا يضعُوها مَوَاضِعَها، أمهل حتى تقدم المدينة، فإنها دارُ الهجرةِ، فَتَخلُصَ بعلماءِ النَّاسِ وأشرافِهِم، وتقولَ ما قلت متمكنًا، ويَعُون مقَالتَكَ، وَيضَعُونَها مَوَاضعَها.

فقالَ عمر: لَئِن قَدمتُ المدينة سالمًا، إن شاء اللَّه، لأتَكلَّمَنَّ في أوَّلِ مقامٍ أقومُه.

فَقَدِمَ المدينةَ في عقِبِ ذي الحِجَّةِ. فَلَمَّا كَان يومُ الجمعةِ عَجلتُ الرَّواحَ في شِدَّةِ الحرِّ،

= من يعقوب بن إبراهيم، وعباد بن موسى، ومحمد بن جعفر بن زياد، وحماد بن سلمة، والثوري، ويزيد بن الهاد، وشعبة، وغيرهم مرفوعًا بلفظ: «يَسُبُّ أبا الرجُلِ فَيَسبُّ أباهُ، ويَسُبُّ أُمَّهُ فَيَسُبُّ أُمَّهُ» أو بمعناه. وقد وقفه مسعر عند أحمد (٢/ ١٦٤) فوهم فيه والله أعلم، والحديث من غرائب الصحيح، تفرد به سعد بن إبراهيم، عن حُميد بن عبد الرحمن، عن عبد الله بن عمرو مرفوعًا. والله أعلم.

٤١٣ ـ صحيح.

فَوَجَدتُ سعيدَ بنَ زيدٍ قد سَبقَني، فَجلسَ إلىٰ رُكنِ المِنبرِ الأيمنِ، وَجَلَستُ إلىٰ جَنبِهِ تَمسُّ رُكبَتي رُكبَتَهُ، فلم أنشَب أن طَلَعَ عمرُ، فَقُلتُ لسعيد: أما إنَّهُ سيقولُ اليومَ علىٰ هذا المِنبرِ مَقالةً لَم يَقُلها مُنذُ استُخلف. قَالَ: وما عسىٰ أن يَقولَ؟ فجلسَ عُمرُ علىٰ المنبَرِ، فَحمَدَ اللَّه وأثنىٰ عَلَيه بِما هُوَ أهلُهُ، ثُمَّ قال:

أمَّا بعدُ، فَإنِّي قائلٌ لَكُم مقَالةً قُدِّرَ لي أن أقولَها، لا أدري لَعلَّها بَينَ يَدي أجلي، فَمَن عقلَها ووعَاها، فَليُحدِّث بها حَيثُ انتهَت بِهِ رَاحِلتُهُ، وَمن لَم يعقِلها، فَلاَ يَحلُّ لِمُسلمٍ أن يَكذِبَ عَليَّ:

إنَّ اللَّه، تبارَكَ وتَعَالىٰ، بَعَثَ محمداً ﷺ، وأنزلَ عليه الكتابَ. فَكَانَ فيما أنزلَ عليه آيَةُ الرَّجمِ، فَقرأ بِهَا، ورَجَمَ رَسولُ اللَّهِ ﷺ، وَرَجمنَا بَعدَهُ، وَأخَافُ إن طَالَ بَالنَّاسِ زَمانٌ أن يَقُولَ قَائلٌ: ما نَجدُ آيَةَ الرَّجمِ في كتابِ اللَّه، فَيضلُّوا بِتَركِ فَرِيضةٍ أنزلَهَا اللَّهُ، والرَّجمُ حَقٌّ علىٰ من زنىٰ مِنَ الرِّجَالِ والنِّسَاءِ، إذا قامَت البَيِّنَةُ، أو كَانَ حَملٌ، أو اعترافٌ، وايمُ اللَّهِ، لَولا أن يقولَ النَّاسُ: زادَ عمرُ في كتابِ اللَّهِ، لَكتَبتُهَا.

ألا وإنَّا كُنَّا نَقرأُ: «لا ترغَبُوا عن آبائِكُم، فَإنَّ كُفراً بِكمُ أن ترغَبُوا عن آبائِكُم» ثُمَّ إنَّ رَسُولَ اللَّه ﷺ قَالَ: **«لا تُطرُوني كَما أطرَتِ النَّصارى عيسى بنَ مَريَمَ، فإنَّما أنا عبدٌ، فَقولوا: عبدُ اللَّهِ ورسولُه»**.

ألا وإنَّهُ بَلغَني أنَّ فُلانًا قَالَ: لو قَد مَاتَ عُمرُ، بَايعتُ فُلانًا، فَمَن بَايَعَ امرءاً مِن غيرِ مَشُورَةٍ مِنَ المُسلمينَ، فإنَّهُ لا بيعةَ لَهُ، ولا لِلَّذي بَايَعهُ، فلا يغتَرَّنَّ أحدٌ فَيَقُولَ: إنَّ بيعةَ أبي بكرٍ كانَت فَلتَةً، ألا وإنَّهَا كَانت فلتةً، إلاَّ أنَّ اللَّهَ وَقىٰ شَرَّهَا، وليس مِنكم اليومَ من تُقطعُ إليه الأعناقُ مِثلُ أبي بكر، ألا وإنَّهُ كان من خيرِنا يومَ توفَّىٰ اللَّهُ رَسُولَهُ ﷺ.

إنَّ المُهَاجِرينَ اجتَمَعُوا إلىٰ أبي بكرٍ، وتَخلَّفَ عنا الأنصارُ في سقيفةِ بَني سَاعدة، فَقُلتُ لأبي بَكرٍ: انطَلِق بِنَا إلىٰ إخوانِنا مِنَ الأنصارِ تَنظُر ما صنَعُوا، فَخَرَجنا نؤمُّهُم، فَلَقِينَا رَجُلانِ صَالِحَانِ مِنهُم، فَقالاَ: أينَ تَذهبُونَ يَا مَعشَرَ المُهاجِرينَ؟ فَقُلتُ: نُريدُ إخوانَنَا مِنَ الأنصَارِ، قَال: فَلا عَليكُم أن لا تَأتوهُم، اقضُوا أمرَكُم، يَا مَعشَرَ المُهاجِرِينَ. فَقُلتُ: وَاللَّهِ لا نرجعُ حَتَّىٰ نَأتيهُم، فَجِئنَاهُم، فَإذَا هُم مُجتَمِعُونَ في سَقِيفَةِ

بَني سَاعِدَةَ، وَإِذَا رَجُلٌ مُزَمَّلٌ بَينَ ظَهرَانَيهِم، فَقُلتُ: مَن هذا؟ فَقَالُوا: سَعدُ بنُ عُبَادَةَ، قُلتُ: مَا لَهُ؟ قَالُوا: وَجِعٌ، فَلَمَّا جلسنا، قَامَ خَطِيبُهُم فَحَمِدَ اللَّهَ، وأثنىٰ عليه، ثُمَّ قَالَ: أمَّا بعدُ، فَنحنُ أنصارُ اللَّهِ وكتيبةُ الإسلامِ، وَقَد دَفَّت إلينا - يا مَعشرَ المسلمينَ - مِنكُم دافَّةٌ، وَإِذَا هُم قَد أرادوا أن يختصُّوا بالأمرِ، ويُخرجونا من أصلنَا.

قَالَ عُمَرُ: فَلَمَّا سَكَتَ، أردتُ أن أتكلَّمَ، وقَد كُنتُ زَوَّرتُ مقالَةً قَد أعجَبَتني أُرِيدُ أن أقولَهَا بَينَ يَدَي أبي بكرٍ، وكُنتُ أُداري منهُ بَعضَ الحَدِّ، وكَان أحلَمَ مِنِّي وأوقَرَ، فَأخذَ بيدي، وقَالَ: اجلس، فكَرِهتُ أن أُغضِبَهُ، فتكلَّمَ، فواللَّهِ ما تَرَكَ مِمَّا زَوَّرتُهُ في مَقالَتي إلاَّ قَالَ مثلَهُ في بَدِيهَتِهِ أو أفضَلَ، فحَمِدَ اللَّهَ وأثنىٰ عليهِ، ثُمَّ قَالَ: أمَّا بعدُ، فما ذَكَرتُم مِن خيرٍ، فأنتُم أهلُهُ، ولَن يَعرِفَ العَرَبُ هذا الأمرَ إلاَّ لهذا الحَيِّ مِن قُريشٍ، هُم أوسَطُ العَرَبِ داراً ونسباً، وقَد رضيتُ لَكُم أحدَ هذينِ الرَّجُلَينِ، فَبَايِعُوا أيَّهُمَا شِئتُم، وأخَذَ بيدي ويَدِ أبي عُبَيدَةَ بنِ الجَرَّاحِ، وهُوَ جَالِسٌ بينَنَا، فلم أكرَهْ شَيئًا مِن مقالَتِهِ غيرَها، كَانَ واللَّهِ لأن أُقَدَّمَ فتُضرَبَ عُنُقي في أمرٍ لا يُقَرِّبُني إلىٰ إثمٍ، أحَبُّ إليَّ مِن أن أُؤَمَّرَ علىٰ قومٍ فيهم أبو بكرٍ، فَقَالَ فتىٰ الأنصارِ: أنا جُذَيلُهَا المُحَكَّكُ، وعُذَيقُهَا المُرَجَّبُ، مِنَّا أميرٌ ومِنكُم أميرٌ يا مَعشَرَ قُرَيشٍ، فكَثُرَ اللَّغَطُ وخَشِيتُ الاختِلافَ، فَقُلتُ: ابسُط يدَكَ يا أبا بكرٍ، فَبسَطَهَا، فَبَايَعتُهُ، وبَايَعَهُ المهاجِرونَ والأنصارُ، ونَزَونا علىٰ سَعدٍ. فَقَالَ قَائِلٌ: قَتَلتُم سَعداً. فَقُلتُ: قَتَلَ اللَّهُ سَعداً، فلم نَجِد شيئًا هُوَ أفضَلَ مِن مُبَايَعَةِ أبي بكرٍ، خَشِيتُ إن فَارَقنَا القَومَ أن يَحدثُوا بَعدَنَا بَيعَةً، فإمَّا أن نُبَايِعَهُم علىٰ ما لا نرضىٰ، وإمَّا أن نُخَالِفَهُم، فيكُونُ فَساداً واختِلافًا، فَبَايَعنَا أبا بكرٍ جَميعًا، ورَضِينَا بِهِ.

قال أبو حاتم: قول عمر: «قتل اللَّهُ سَعداً» يريد به في سبيل الله.

ذكرُ الزَّجرِ عَنِ الرَّغبةِ عن الآباءِ إذ رغبةُ المرءِ عَنْ أبيه ضَربٌ مِنَ الكُفرِ

٤١٤ ـ أسند فيه حديث السقيفة المتقدم برقم (٤١٣).

ذكرُ الإخْبارِ عَن نفي دخولِ الجَنَّة عَمَّن ادَّعى أبًا غَير أبيه

٤١٥ ـ عن أبي عثمان، قال: لَمَّا ادُّعِيَ زيادٌ، لقيت أبا بكرة فقُلتُ: ما هذا الَّذي صَنَعتُم؟ إني سَمِعتُ سَعدَ بن أبي وقاص، يقول: سمع أذنَايَ، ووعاهُ قلبي، أنَّ رَسولَ اللّهِ ﷺ قَالَ: «مَنِ ادَّعى أبًا في الإسلاَمِ، وَهُوَ يعلَمُ أنَّهُ غيرُ أبيه، فَالجنَّةُ عَلَيه حَرامٌ» فقَالَ أبُو بَكرَةَ: وَأنَا سَمِعتُهُ مِن رَسُولِ اللّهِ ﷺ.

ذكرُ تحريم اللّه جَلَّ وَعَلاَ الجَنَّةَ على المنتمي إلى غَيرِ أبيه في الإسلام

٤١٦ ـ أسند فيه حديث سعد وأبي بكرة المتقدم (٤١٥).

ذكرُ إيجابِ لعنة اللّه جَلَّ وَعَلاَ وملائكَتهُ على الفاعِلِ الفعلَينِ اللَّذَينِ تَقَدَّم ذكرنا لهما

٤١٧ ـ عن ابن عباس، قال: قال رسول اللّه ﷺ: «مَنِ ادَّعَى إلى غَيرِ أبيه، أو تَولَّى غَيرَ مَوَالِيه، فَعَلَيه لَعنَةُ اللّه، والمَلائكَة، وَالنَّاسِ أجمَعينَ».

---

٤١٥ ـ صحيح.

٤١٧ ـ منكر: تفرد به عبدالله بن عثمان بن خُثَيْم القاري: اختلف فيه القول عن ابن معين فقال في رواية أحمد بن سعد بن أبي مريم: «ثقة حجة»، وقال في رواية الدورقي: «أحاديثه ليست بالقوية»، وقال أبو حاتم: «ما به بأس، صالح الحديث»، وقال النسائي: «ثقة»، وفي موضع آخر: «ليس بالقوي»، وقال النسائي في «المجتبى» (٥/ ٢٤٨): «يحيىٰ بن سعيد القطان لم يترك حديث ابن خثيم ولا عبدالرحمن إلاَّ أنَّ علي بن المديني قال: ابن خُثيم منكر الحديث، وكأن علي بن المديني خُلِقَ للحديث!»، ونقل الذهبي في «الميزان» عن أبي حاتم أنه قال: «لا يحتج به»، ونقل عن النسائي قوله: «لين الحديث».

فمثل من كان هذا حاله لا يتحمل منه التفرد بل لابد من التأكد من أنه قد توبع في روايته هذه عن سعيد بن جبير أم تفرد بها، وحيث لا، فلا وربك، فإنه القول على النبي ﷺ، وجاء الحديث من طريق شهر بن حوشب عن ابن عباس عند أحمد وشهر ضعيف.

ذكْرُ وَصف برِّ الوالدَين لمَن تُوُفِّيَ أبواه في حياته

٤١٨ ـ عن أبي أُسَيد قال: أَتَىٰ رَسُولَ اللَّه ﷺ، رَجُلٌ من بَني سَلِمَةَ، وأنا عنده، فقال: يا رسولَ اللَّه، إنَّ أبوَيَّ قد هلَكَا، فهل بَقِيَ لي بَعدَ مَوتِهِمَا من بِرِّهِمَا شيءٌ؟ قَالَ رَسُولُ اللَّه ﷺ: «نعَمْ، الصَّلاةُ عَلَيهِمَا، والاستغفَارُ لَهُمَا، وَإنفَاذُ عُهودهمَا من بَعدهمَا، وَإكرامُ صَدِيقهمَا، وَصِلَةُ رَحِمِهِمَا الَّتي لا رَحِمَ لَكَ إلاَّ من قِبَلِهِمَا». قَالَ الرَّجُلُ: ما أكثَرَ هذَا يَا رَسُولَ اللَّهِ وأطيَبَهُ! قَالَ: «فَاعمَل به».

ذكْرُ البيان بأنَّ إدخالَ المرء السُّرورَ على وَالديه في أسبابه يَقُومُ مَقَامَ جهَاد النَّفلِ

٤١٩ ـ عن عَبدِ اللَّه بن عمرو قَالَ: جَاءَ رجُلٌ فقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّه، إنِّي أُريدُ أن أُبَايعَكَ عَلىٰ الهِجرَةِ وتَركتُ أبوَيَّ يَبكِيَان، فقَالَ: «ارجِع إلَيهِمَا، فَأَضحكهُمَا كمَا أبكَيتَهُمَا».

ذكْرُ الاستحباب للمَرءِ أن يُؤثِرَ بِرَّ الوَالِدَينِ على الجهادِ النفل في سبيلِ اللَّه

٤٢٠ ـ أسند فيه حديث عبد الله بن عمرو المتقدم برقم (٣١٨).

ذكْرُ البيان بأنَّ مجاهدة المرء في بر والديه هو المبالغة في برهما

٤٢١ ـ عن عبد اللَّهِ بن عمرو أنَّ رَجُلاً قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّه أتأذَنُ لي في الجِهَادِ؟ قَالَ: «أَلَكَ وَالِدَانِ»؟ قَالَ: نَعَم، قَال: «اذهب فبرَّهُمَا» فَذَهَبَ وَهُوَ يَحمِلُ الرِّكَابَ.

---

٤١٨ ـ منكر: في سنده علي بن عبيد، أبو أَسيد، مجهول العين، وعبد الرحمن بن سليمان، ابن الغسيل، قال ابن حبان في «المجروحين»: «كان ممن يخطئ ويهم كثيراً علىٰ صدق فيه، والذي أميل إليه ترك ما خالف الثقات من الأخبار والاحتجاج بما وافق الثقات من الآثار، وقد مَرّض الشيخان القول فيه؛ أحمد وابن معين»، وقال الحافظ «صدوق فيه لين»، وأَسيد بن علي بن عبيد مجهول الحال، ولا يعرف هذا الحديث إلاَّ بهذا الإسناد، والله أعلم.

٤١٩ ـ غريب: لا يروىٰ إلاَّ من طريق عطاء بن السائب، عن أبيه، عن عبدالله بن عمرو، وقد روىٰ عن عطاء من روىٰ منه قبل اختلاطه كشعبة، والثوري، وحماد بن زيد، وغيرهم والله أعلم.

٤٢١ ـ ضعيف جداً: في سنده عطاء العامري مجهول العين.

ذِكْرُ البيان بأَنَّ برَّ الوالدَين أفضَلُ من جهَاد التَّطوُّع

٤٢٢ ـ عن أبي سعيد الخدري، أنَّ رَجُلاً هَاجَرَ إلى رَسُول اللَّه ﷺ، مِنَ اليَمَنِ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إنِّي هَاجَرتُ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّه ﷺ: «قَدْ هَجَرْتَ الشِّرْكَ، وَلَكنَّهُ الجِهَاد؟ هَلْ لَكَ أَحَدٌ بَاليَمَنِ»؟ قَال: أبَوَاي، قَالَ: «أَذِنَا لَكَ»؟ قَالَ: لا، قَالَ: «ارجِع فَاستَأذِنهُمَا، فَإن أذِنَا لَكَ، فَجَاهِد، وَإلاَّ فَبِرَّهُمَا».

ذِكْرُ ما يجِبُ عَلَى المَرءِ من إيثار برِّ الوالدين على الجهاد في سبيل اللَّه

٤٢٣ ـ أسند فيه حديث عبد الله بن عَمرٍو المتقدم برقم (٤١٩).

ذِكر استحبابِ المبالغة للمرءِ في برِّ والده رجاء اللحوق بالبررة فيه

٤٢٤ ـ عن أبي هُرَيرَة، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّه ﷺ: «لا يَجزِي وَلَدٌ وَالِدَهُ، إلاَّ أن يَجِدَهُ مَملُوكًا، فَيَشتَرِيَهُ فَيُعتِقَهُ».

ذِكْرُ رجاء دخول الجنان للمرءِ بالمبالغة في بر الوالد

٤٢٥ ـ عن أبي عبد الرحمن السلمي: أنَّ رَجُلاً أَتَى أبا الدَّرداءِ فَقَالَ: إنَّ أبي لَم

٤٢٢ـ منكر: من طريق دراج عن أبي الهيثم، عن أبي سعيد. وانظر ما سبق ذِكرُهُ عن هذا الإسناد في حاشية الأحاديث (٢٩٦)، (٣٠٩).

٤٢٤ ـ قال الترمذي: «هذا حديث حسنٌ لا نعرفه إلا من حديث سُهَيل بن أبي صالح، وقد روى سفيان الثوري وغير واحد، عن سهيل بن أبي صالح هذا الحديث».
قال أبو حاتم: «يكتب حديثه، ولا يحتج به...».
وقال النسائي: «ليس به بأس»، وقد قدم يحيى القطان محمد بن عمرو على سهيل، وقال الذهبي في «من تكلم فيه وهو موثق»: «صدوق مشهور ساء حفظه»، وذكر البخاري في «التاريخ»: «كان لسهيل أخ فمات فوجد عليه فنسي كثيراً من الحديث»، وذكر ابن أبي خيثمة في «تاريخه» عن يحيى قال: «لم يزل أهل الحديث يتقون حديثه»، وقال الأزدي: «صدوق إلا أنه أصابه برسام في آخر عمره فذهب بعض حديثه»، وقال الحافظ في «التقريب»: «صدوق تغير حفظه بآخره».

٤٢٥ ـ غريب: لا يعرف إلا من طريق عطاء بن السائب، عن أبي عبدالرحمن السلمي، عن أبي الدرداء.

يزَل بِي حتَّىٰ تزوجتُ، وإنَّهُ الآنَ يأمُرُني بِطلاقِها. قَالَ: مَا أنا بالَّذي آمُركَ أن تعقَ والِدكَ، ولا أنا بالَّذي آمُركَ أن تُطلِّقَ امرأتَكَ، غيرَ أنَّكَ إن شئتَ، حدَّثتُكَ ما سَمِعتُ من رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، سمِعتُه يقُولُ: «**الوَالدُ أوسطُ أبوابِ الجنَّة، فحافظ على ذلكَ إن شئتَ، أو دَعْ**». قَالَ: فَأَحسبُ عطاء قَالَ: فطَلَّقَهَا.

ذكرُ استحباب طلاق المَرء امرأتَهُ بأمر أبيه إذَا لَمْ يُفسد ذلكَ عَلَيه دِينَهُ ولاَ كَان فيه قطيعةُ رَحِمٍ

٤٢٦ ـ عن حمزَةَ بنِ عبد اللَّه بن عمر، قال: تَزوَّجَ أَبِي امرأَةً، وكَرِهَهَا عُمَرُ، فأمرَهُ بِطَلاقِهَا، فَذكَر ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: «**أطِع أباكَ**». وفي لفظ: «**يَا عبدَ اللَّه طَلِّقهَا**».

ذكرُ البيانِ بأنَّ النَّبيَّ ﷺ أمَرَ ابنَ عُمَرَ بطلاقها طاعة لأبيه

٤٢٧ ـ أسند فيه حديث ابن عمر المتقدم برقم (٤٢٦).

ذكرُ استحباب برِّ المَرء والدَه وإن كانَ مُشركًا فيما لا يكونُ فيه سخطُ اللَّه جَلَّ وعلاَ

٤٢٨ ـ عن أبِي هُرَيرَةَ، قَال: مَرَّ رَسُولُ اللَّه ﷺ علىٰ عَبدِ اللَّهِ بنِ أُبيِّ ابنِ سَلُولٍ، وَهُوَ في ظِلِّ أجمَةٍ، فَقَالَ: قَدْ غَبَّرَ علينَا ابنُ أبي كبشَةَ، فَقَالَ ابنُهُ عبدُ اللَّه بنُ عبد اللَّه: وَالَّذي أكرَمَكَ، وَالَّذي أنزلَ عَلَيكَ الكتَابَ، لَئِن شِئتَ لآتِيَنَّكَ بِرأسِهِ، فَقَال رَسُولُ اللَّه ﷺ: «**لاَ، ولَكِن برَّ أبَاكَ، وأحسِن صُحبَتَهُ**».

---

٤٢٦ ـ منكر: تفرد به الحارث بن عبدالرحمن، خال ابن أبي ذئب، وحالُهُ لا تسمح بقبول ما ينفرد به، والله تعالىٰ أعلم.

٤٢٨ ـ منكر: فهو من رواية ابن وهب، عن شبيب الحَبَطي، وقد قال ابن عدي في «الكامل»: «حدَّث عنه ابن وهب بأحاديث مناكير»، ثم أنه من رواية محمد بن عمرو بن علقمة، عن أبي سلمة. ومحمد بن عمرو له أوهام، وخصوصًا في روايته عن أبي سلمة، والله أعلم. وانظر حاشية الحديث رقم (٥٧).

ذِكْرُ رجَاء تمكّنِ المَرء من رضاء اللَّه جَلَّ وَعلاَ برضاء والده عنه

٤٢٩ ـ عن عبدِ اللَّهِ بن عمرو، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «رِضَاءُ اللَّـهِ فِي رِضَاءِ الوَالِدِ، وَسَخَطُ اللَّهِ في سَخَطِ الوَالِدِ».

ذِكْرُ الاستحبابِ للمَرءِ أن يَصلَ إخوانَ أبيه بَعدَهُ رَجَاءَ المبالغة في برِّه بَعدَ مماته

٤٣٠ ـ عن ابن عمر قال: سمعتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، يقولُ: «إنَّ أَبَرَّ البِـرِّ أن يَصِلَ الرَّجُلُ أهلَ وُدِّ أَبيه» وفي طريق آخر زيادة [بَعدَ أن يُولِّي].

ذِكْرُ الخَبَرِ المُدْحِضِ قَولَ مَن زَعَمَ أنَّ هذا الخَبَرَ تَفَرَّدَ بِهِ الوليدُ بنُ أبي الوليد

٤٣١ ـ أسند فيه حديث ابن عمر المتقدم برقم (٤٣٠).

---

٤٢٩ ـ رفعه منكر: والصواب أنه من قول عبد الله بن عمرو، قال الترمذي: حدثنا محمد بن بشار، حَدَّثَنا محمد بن جعفر، عن شعبة، عن يعلىٰ بن عطاء، عن أبيه، عن عبدالله بن عمرو نحوه ولم يَرْفَعْهُ وهذا أصَحُّ.

وهكذا روىٰ أصحابُ شعبة، عن شعبة، عن يعلىٰ بن عطاء، عن أبيه، عن عبدالله بن عمرو موقوفًا، ولا نعلم أحدًا رَفَعَهُ غَيرَ خالد بن الحارث، عن شعبة، وخالد بن الحارث ثقة مأمون...».

وقد قيل: إنه توبع من ابن مهدي عند الحاكم إلا أن في الطريق إليه أحمد بن جعفر القطيعي له ترجمة في الميزان، وتعقب الحافظ ابن حجر في «لسان الميزان» الذهبي في إنكاره علىٰ ابن الفرات قوله: «خرف في آخر عمره حتىٰ كان لا يعرف شيئًا مما يقرأ عليه» فقال الحافظ في «اللسان»: «إنه لم ينفرد بذلك فقد حكىٰ الخطيب في ترجمة أحمد بن أحمد الحسيبي» فذكر قصة تؤكد حكاية ابن الفرات عن القطيعي، وأما سماع أبي علي من القطيعي لمسند أحمد فكان قبل اختلاطه. أفاده شيخ الحافظ أبو الفضل بن الحسن.

وجاء من رواية هارون بن سليمان الأصبهاني عن ابن مهدي ولم يتابع علىٰ ذلك فأين أصحاب ابن مهدي من هذا الإسناد، الذي لا يوجد في الدنيا إلا عند الحاكم والله تعالىٰ أعلم. والمتابعات لا يبحث عنها في «فوائد» أبي الشيخ، وإلاَّ ما سميت فوائد والله أعلم.

ثم إن في الحديث جهالة عطاء العامري كما سبق أن ذكرنا في الحديث رقم (٤٢١) والله أعلم.

٤٣٠ ـ صحيح: رواه مسلم.

ذكرُ البيان بأنَّ برَّ المَرء بإخوان أبيه وَصِلَتَهُ إيَّاهُم بعدَ موته من وَصله رَحمَه في قبره

٤٣٢ ـ عن أبي بُردة قال: قدمتُ المَدِينَةَ، فأتاني عَبدُ اللَّه بنُ عُمرَ فقَالَ: أتَدري لِمَ أتيتُكَ؟ قَالَ: قُلتُ: لا. قَالَ: سَمِعتُ رَسُولَ اللَّه ﷺ يقولُ: «**مَن أحبَّ أن يَصلَ أباهُ في قَبره، فَليَصل إخوَانَ أبيه بَعدَهُ**»، وإنَّهُ كَانَ بينَ أبي عُمَرَ، وَبَينَ أَبيكَ إخاءٌ وودٌّ، فَأحبَبتُ أن أصِلَ ذَاكَ.

ذكرُ الإخبار عن إيثار المَرء أُمَّه بالبرِّ على أبيه

٤٣٣ ـ عن أَبي هُرَيرَة قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إلى النَّبيِّ ﷺ، فَقَالَ: يَا رَسُول اللَّه، مَن أحقُّ النَّاسِ بِحُسنِ الصُّحبَة؟ قَالَ: «**أُمُّكَ**»، قَالَ: ثُمَّ من؟ قَال: «**أُمُّكَ**»، قَالَ: ثُمَّ مَن؟ قَالَ: «**أبُوكَ**». قَالَ: فَتَرَونَ أنَّ لِلأمِّ ثُلُثَي البرِّ.

وفي لفظ الحديث الآتي ذكر الأم ثلاث مرات وهو ثابت إن شاء الله.

ذكرُ إيثار المَرء المبالغةَ في برِّ والدَته على برِّ والده ما لم تُطَالبه بإثمٍ

٤٣٤ ـ أسند فيه حديث أبي هريرة المتقدم برقم (٤٣٣) من طريق جرير عن عمارة ابن القعقاع، عن أبي زرعة، عنه.

---

٤٣٢ ـ غريب: لا يعرف إلاَّ من طريق هدبة بن خالد، عن حزم بن أبي حزم، عن ثابت البناني، عن أبي بردة به.

٤٣٤ ـ صحيح: إلاَّ أن ذكر الأمِّ مرتين وهم من إبراهيم بن بشار الرَّمادي قال البخاري: «يهم في الشيء بعد الشيء، وهو صدوق»، وكان أحمد يقول: «كأن سفيان الذي يروي عنه إبراهيم بن بشار، ليس هو سفيان بن عيينة». وقال في مرة: «كان يُغيِّر الألفاظ..».
وقال ابن معين: «ليس بشيء. لم يكن يكتب عند سفيان، وما رأيتُ في يده قلمًا قط. وكان يملي على الناس ما لم يقله سفيان».
وقال النسائي: «ليس بالقوي». ولولا مجيء الحديث من غير طريقه عن سفيان، عن عمارة بن القعقاع لحكمت بنكارته. فقد جاء الحديث الذي يليه من طريق جرير، عن عمارة، عن أبي زرعة، وهو في الصحيحين وفيه ذكر الأم ثلاث مرات ثم ذكر الأب في الرابعة وهو الثابت والله أعلم.

ذِكْرُ استحباب برِّ المَرء خالَتَهُ إذا لم يَكُن لَهُ وَالدَان

٤٣٥ ـ عن ابن عمر قال: أتىٰ رَسُولَ اللَّه ﷺ، رجل فقَالَ يَا رَسُولَ اللَّه، إنِّي أذنَبتُ ذَنبًا كَبِيرًا، فَهَلْ لِي مِن تَوبَةٍ؟ فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّه ﷺ: «أَلَكَ وَالدَان»؟ قَالَ: لا، قَالَ: «فَلَكَ خَالَةٌ»؟ قال: نعَم، قَالَ: «فَبِرَّهَا إذًا».

٥ ـ بَابُ صلة الرَّحِم وقَطعهَا

ذكرُ حَثِّ المُصطفى ﷺ في مَرَضِه الَّذي قُبِض فيه أُمَّتَهُ على صلة الرَّحِم

٤٣٦ ـ عن أنس، أنَّ رَسُولَ اللَّه ﷺ قَالَ في مَرَضِه: «أرحَامَكُم، أرحَامَكُم».

ذكرُ إيجابِ دخول الجَنَّة للواصلِ رَحمَهُ إذا قَرَنَهُ بسائر العبادَات

٤٣٧ ـ عن موسىٰ بن طَلحَةَ، أنَّ أبا أيوب الأنصاريَّ أخبَرَهُ أنَّ أعرابيًا عَرَضَ لِلنَّبِيِّ ﷺ، فَأَخَذَ بزِمَامِ نَاقَتِه، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّه، أخبرنِي بِأمر يُدخلُني الجَنَّةَ ويُنجيني مِنَ النَّارِ؟ قَالَ: فَنَظَرَ إلىٰ وُجُوه أصحابِه وَكَفَّ عن نَاقَته وَقَالَ: «لَقَدْ وُفِّق، أو هُدِيَ، لا تُشرِكُ بِاللَّه شَيئًا، وتُقِيمُ الصَّلاَةَ، وتُؤتِي الزَّكَاةَ، وَتَصِلُ الرَّحِمَ. دَعِ النَّاقَةَ».

---

٤٣٥ ـ وصله خطأ: قال الترمذي ـ كما في «تحفة الأحوذي» حيث إن الحديث سقط من طبعة إبراهيم عطوة عوض، وبقي ما يدل علىٰ سقوطه وهو كلام الترمذي الآتي، وهو موجود في «التحفة»: «حدثنا ابن أَبي عمر، حدثنا سفيان بن عيينة، عن محمد بن سوقة، عَنْ أبي بكر بن حفص، عن النَّبِيِّ ﷺ نحوه ولم يذكر فيه عن ابن عمر، وهذا أصح من حديث أبي معاوية. وأبو بكر بن حفص هو ابن عمر بن سعد بن أبي وقاص». وقال الدارقطني في «العلل» (ق/ ٦٣/ أ): «هو أبو بكر بن حفص بن عمر بن سعد بن أبي وقاص، أخرجوا عنه في الصحيح، ويرويه محمد بن سوقة واختلف عنه فرواه أبو معاوية الضرير، عن محمد بن سوقة، عن أبي بكر بن حفص، عن ابن عمر، وخالفه الثوري وغيره رووه عن ابن سوقة، عن أبي بكر عن حفص مرسلاً، والمرسل هو المحفوظ». اهـ.

قلت: هكذا هو في المخطوطة (عن حفص) فلا أدري أهذا هو الصواب أم الصواب (ابن حفص) فالله أعلىٰ وأعلم.

٤٣٦ ـ تفرد به ابن حبان من دون أصحاب دواوين السنة. فبعيد جداً قبول هذا التفرد منه. والله أعلم.

٤٣٧ ـ صحيح.

ذِكْرُ إثباتِ طيبِ العَيشِ في الأمنِ وكَثرَةِ البَركَةِ في الرِّزقِ للواصلِ رَحمَهُ

٤٣٨ ـ عن ابن شهاب، أنَّهُ سَمعَ أنس بن مالك يقول: قال رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَن أحَبَّ أن يُنسأَ لَهُ في أجَلِه، ويُبسطَ لَهُ في رِزقِه، فَلْيَصِل رَحِمَهُ».

ذِكْرُ البيانِ بأن طيبَ العيشِ في الأمن وكثرةَ البركة في الرزقِ للواصلِ رَحِمَه إنَّمَا يكون ذلك إذا قَرَنه بتقوى الله

٤٣٩ ـ أسند فيه حديث أنس المتقدم برقم (٤٣٨)، وفيه زيادة تفرد بها هاشم بن القاسم الحراني تغير بآخره وهي لفظة (فليتق الله).

ذِكْرِ الخَبَرِ الدَّالِّ على صِحَّة ما تأوَّلنا خَبَرَ أنس بن مالك الذي تقدَّم ذكرُنَا له

٤٤٠ ـ عن أَبِي بَكرَةَ، أنَّ النَّبيَّ ﷺ قالَ: «إنَّ أَعجَلَ الطَّاعَةِ ثوَابًا صِلَةُ الرَّحِم، حتَّى إنَّ أهلَ البَيتِ لَيَكُونوا فَجرَةً، فَتَنمُو أموالُهُم، ويَكثُرُ عَدَدُهُم إِذَا تَوَاصَلُوا، ومَا مِن أهلِ بَيتٍ يَتَوَاصلُونَ فَيحتَاجُونَ».

---

٤٣٨ ـ صحيح.

٤٤٠ ـ منكر: هو من رواية هشام بن حسان عن الحسن، وقد قال ابن عيينة: «لقد أتى هشام أمرًا عظيمًا بروايته عن الحسن» قيل لنعيم: لِمَ؟ قال: لأنه كان صغيراً.

وقال ابن علية: «كُنَّا لا نعد هشام بن حسان في الحسن شيئًا».

وقال ابن المديني: «هو عندي في الحسن دون محمد بن عمرو». قال ابن أبي حاتم: «يعني: الواقفي الأنصاري».

قلت ـ المحقق ـ: ومحمد بن عمرو الواقفي ذكره الحافظ في «التقريب» تمييزاً وقال: «ضعيف».

وقال شعبة: «دمَّر عليه».

وقال ابن المديني: «. . . وكان الناس يرون أنه أخذ حديث الحسن عن حَوْشب»

وقال عَرْعَرة بن البِرِنْد: «ما رأيته عند الحسن قط».

وقال جرير بن حازم: «قاعدتُ الحسن سبع سنين ما رأيت هشامًا عنده قط»، وقال شعبة: «لم يكن يحفظ».

وقال أبو داود: «أربعة كانوا لا يرون الرواية عن هشام عن الحسن: يحيى بن سعيد، وابن علية، =

ذِكرُ تَعَوذ الرَّحم بالباري جَلَّ وَعَلاَ عندَ خَلقه إيَّاها من القطيعة وإخبَارِ اللَّه جَلَّ وَعَلاَ إيَّاها بوصلِ مَن وَصَلَها وقَطعِ من قَطعَهَا

٤٤١ ـ عن أبي هُريرةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّه ﷺ: «إنَّ اللَّه خَلَقَ الرَّحِمَ، حتَّى إذَا فَرَغَ من خَلقه، قَامَت الرَّحِمُ، فَقَالت: هَذَا مَقَامُ العَائذينَ منَ القَطيعَة؟، قَالَ: نَعَم. ألا ترضَينَ أن أصلَ من وَصَلَك وأقطعَ مَن قطعَك؟ قَالَت: بَلَى، قَالَ: فَهُوَ لَك».

قَالَ رَسُولُ اللَّه ﷺ: «واقرَؤُوا إن شئتُم: ﴿ فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِن تَوَلَّيْتُمْ أَن تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ وَتُقَطِّعُوا أَرْحَامَكُمْ ﴿٢٢﴾ أُولَٰئِكَ الَّذِينَ لَعَنَهُمُ اللَّهُ فَأَصَمَّهُمْ وَأَعْمَىٰ أَبْصَارَهُمْ ﴾ [محمد: ٢٣]».

ذِكرُ تَشَكِّي الرَّحمِ إلى اللَّه جَلَّ وَعَلاَ من قطعها وأساءَ إليها

٤٤٢ ـ عن أبي هريرة، عن النَّبيِّ ﷺ قَالَ: «الرَّحِمُ شِجنَةٌ منَ الرَّحمن، مُعلَّقَةٌ بِالعَرشِ، تَقُولُ: يا ربِّ، إنِّي قُطِعتُ، إنِّي أُسِيءَ إليَّ، فَيُجيبُهَا ربُّهَا: أمَا تَرضَينَ أن

= ويزيد بن زريح، ووهيب لا يرون الرواية عن هشام عن الحسن».

وقال الآجري: «سألت أبا داود عن هشام ومحمد وعوف في الحسن؟ فقال: عوف. وقال ابن حجر في «التهذيب»: «قال أبو داود: إنما تكلموا في حديثه عن الحسن وعطاء لأنه كان يرسل، وكانوا يرون أنه أخذ كتب حوشب».

وقال في «التقريب»: «ثقة من أثبت الناس في ابن سيرين، وفي روايته عن الحسن وعطاء مقال؛ لأنه قيل: كان يرسل عنهما».

وبالنسبة لرواية الحسن عن أبي بكرة فنقل ابن أبي حاتم عن بهز قوله: «سمع من أبي بكرة شيئًا».

ونقل العلائي عن الدارقطني قول: «إن الحسن لم يسمع من أبي بكرة» ثم قال العلائي: «وله عنه في صحيح البخاري عدة أحاديث منها . . . ، وإن لم يكن فيها التصريح بالسماع فالبخاري لا يكتفي بمجرد اللقاء كما تقدم. وغاية ما اعتل به الدارقطني أن الحسن روىٰ أحاديث عن الأحنف بن قيس عن أبي بكرة، وذلك لا يمنع من سماعه منه ما أخرجه البخاري».

قلت: ـ المحقق: والحسن كان يرسل كثيراً ويدلس، ولم يصرح بالتحديث والله أعلم. وفي الباب من طريق أبي سلمة، عن أبيه، ولم يسمع من أبيه، وفي الطريق إليه ابن علاثة وروىٰ من طريق عبد الرزاق الصنعاني وشك في رفعه. والله أعلم.

٤٤١ ـ صحيح.

٤٤٢ ـ منكر: تفرد به محمد بن عبد الجبار الأنصاري، بروايته عن محمد بن كعب القرظي، ومحمد بن =

أقطعَ مَن قطعَك، وأصلَ من وَصَلَك».

ذِكْرُ البيانِ بأنَّ قولَهُ ﷺ: «الرَّحِمُ شِجنَةٌ مِنَ الرَّحمنِ» أراد أنَّها مُشتقةٌ من اسم الرحمن

٤٤٣ ـ عن عبد الرحمن بن عوف، قال: قال رَسُولُ الله ﷺ: «قَالَ اللَّه تبارَكَ وتَعَالَى: أنَا الرَّحمنُ، خَلَقتُ الرَّحِمَ وَشَقَقتُ لَهَا اسمًا مِن اسمِي فَمَن وَصَلَهَا وَصلتُهُ، وَمَن قَطعَهَا بَتَتُّهُ».

= عبد الجبار لم يرو عنه سوى شعبة، وقال أبو حاتم: «شيخ»، وقال يحيى بن سعيد الأنصاري: «ليس لي به علم»، وقال العقيلي: «مجهول بالنقل»، وقال الحافظ في«التقريب»: «مقبول»، والحديث معروف به، وقد ذكره المزي في ترجمته.

٤٤٣ ـ خطأ: قال الترمذي ـ بعد أن ساق الحديث من طريق سفيان بن عيينة عن الزهري عن أبي سلمة قال: اشتكى أبو الرَّدَّادِ اللَّيْثِيُّ فَعَادَهُ عبدالرحمن بن عوف فَقَالَ: خَيْرُهُمْ وَأَوْصَلُهُمْ مَا عَلِمْتُ أبا مُحَمَّدٍ، فقال عبد الرحمن: سمعت رسول الله ﷺ يقول: ـ فذكر الحديث ـ ثم قال الترمذي رحمه الله، : «حديث سفيان عن الزهري صحيحٌ، وروى معمرٌ هذا الحديث عن الزهري عن أبي سلمة عن ردّادٍ الليثيِّ، عن عبدالرحمن بن عوف، ومعمر كذا يقول، قال محمد: وحديثُ معمرٍ خطَأٌ».

قلت: رواه هكذا عن سفيان كل من ابن أبي عمر، وسعيد بن عبدالرحمن.

ورواه مسدد، وأبو بكر بن أبي شيبة، وسعيد بن منصور، والقعنبي، والحميدي، عن ابن عيينة، عن الزهري بعضهم قال: (أخبرني)، وبعضهم قال: (عن) أبي سلمة، عن عبدالرحمن بن عوف، ولم يجعلوا فيه رواية عن أبي الرداد.

وفي حديث الحميدي وسعيد بن منصور مثل حديث ابن أبي عمر، وسعيد بن عبدالرحمن المذكور أعلاه.

قال الدارقطني ـ بعد ذكره الاختلاف عن سفيان (٤/ ٢٦٢) ـ: وقال: حامد بن يحيى البلخي: عن ابن عيينة عن الزهري، أخبرني أبو سلمة قال: اشتكى الرداد فعاده عبدالرحمن.

ووهم فيه، والصواب أبو الرداد.

ورواه عبدالأعلى، عن معمر، عن الزهري، عن أبي سلمة عن أبي هريرة ورواه محمد بن أبي حفصة، وبحر السقا، عن الزهري، عن عبيد الله عن ابن عباس، عن عبدالرحمن بن عوف.

ورواه محمد بن عمرو، عن أبي سلمة واختلف عنه، فقال حماد بن سلمة: عن محمد بن عمرو نحو قول ابن عيينة عن الزهري.

وغير حماد بن سلمة يرويه عن محمد بن عمرو، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة.

وقال إسماعيل بن جعفر: عن محمد بن عمرو، عن أبي سلمة مرسلاً عن النبي ﷺ. =

ذِكْرُ البيانِ بأنَّ تَشكِّي الرَّحِمِ الَّذي وَصفنَا قَبلُ إنَّما يكونُ في القيامَةِ لا في الدُّنيا

٤٤٤ ـ أسند فيه حديث أبي هريرة المتقدم برقم (٤٤٢).

ذكرُ وَصفِ الوَاصلِ رَحِمَهُ الَّذي يَقَعُ عَلَيه اسمُ الواصلِ

٤٤٥ ـ عن مجاهد، قال: سَمِعتُ عَبدَ اللَّهِ بنَ عمرو، يقولُ: قَالَ رسولُ اللَّهِ ﷺ: «الرَّحمُ مُعلَّقةٌ بِالعَرشِ، ولَيسَ الواصِلُ بالمُكَافِئِ، ولكِنَّ الوَاصِلَ الَّذي إذَا انقَطَعَت رَحِمُهُ، وَصلَهَا».

ذكرُ إيجابِ الجنَّةِ لمَنِ اتقى اللَّه في الأخواتِ وأحسنَ صُحبَتَهُنَّ

٤٤٦ ـ عن أبي سعيد الخدري، أنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَن كَانَ لَهُ ثلاثُ بَنَات، أو ثَلاَثُ أخوَات، أو ابنتَانِ، أو أُختَانِ، فأحسَنَ صُحبَتَهُنَّ، واتَّقَى اللَّهَ فِيهِنَّ، دَخَلَ الجَنَّةَ».

= والصواب حديث محمد بن أبي عتيق ومن تابعه» انتهى كلام الدارقطني.

قلت ـ المحقق ـ يقصد بحديث ابن أبي عتيق حديث معمر عن الزهري، وهذا عجيب من الدارقطني؛ فسياق الكلام يدل على علو كعب البخاري في اختياره حديث سفيان وتخطئة حديث معمر والله أعلم.

وأبو سلمة لم يسمع من أبيه، ورداد مجهول العين والله أعلم.

ثم وجدت ابن حبان في ترجمة رداد في «الثقات» قال قبل أن يذكر حديث معمر: «إن حفظه معمر»، ثم قال بعد أن ذكره: «ما أحسب معمراً حفظه، روى أصحاب الزهري هذا الخبر، عن أبي سلمة، عن عبدالرحمن بن عوف» ومثله في «التهذيب». ونقل ابن حجر في «التهذيب» قول أبي حاتم الرازي: «المعروف أبو سلمة عن عبدالرحمن» أهـ.

٤٤٥ ـ صحيح: وقد تفرد فطر عن مجاهد بلفظة «الرَّحم معلقة بالعرش» في بداية الحديث والله أعلم.

٤٤٦ ـ مضطرب: اضطرب في إسناده سُهَيل بن أبي صالح، فرُوي عنه عن سعيد بن عبدالرحمن الأعشى، عن أيوب بن بشير، عن أبي سعيد، وقيل: عن سُهَيل بن أبي صالح، عن أيوب بن بشير، عن سعيد الأعشى، عن أبي سعيد، وقيل: عن سُهيل، عن سعيد، عن أبي سعيد. انظر «تهذيب الكمال» (٣/ ٤٥٥). ومع هذا الاضطراب في السند، فيه جهالة حال سعيد الأعشى.

وقال الترمذي: «هذا حديث غريب».

وقال المزي: «مختلف في إسناده».

ذِكْرُ المُدةِ التي بصحبته إيَّاهُنَّ يُعطَى هذَا الأجرَ له بها

٤٤٧ ـ عن أنس بن مالك، قال: قال رسولُ اللَّهَ ﷺ: «مَنْ عَالَ ابنتَين أو ثَلاثًا، أو أُختَين أو ثلاثًا، حتَّى يبِنَّ، أو يَمُوتَ عنهنَّ، كُنتُ أنا وهُوَ في الجَنَّةِ كَهاتَينِ ـ وأشَارَ بأُصبَعِهِ الوُسطى والَّتي تَلِيهَا ـ».

ذكْرُ البيانِ بأنَّ الإحسانَ إلى الأولاد قد يُرتجى به النَّجاةُ منَ النَّار ودخولُ الجنة

٤٤٨ ـ عن عائشة، قالت: جاءَتني مسكينَةٌ تَحملُ ابنتَينِ لَهَا، فأطعمتُها ثلاثَ تَمراتٍ، فأعطَت كُلَّ واحدَةٍ منهُمَا تَمرةً، ورَفعتْ إلى فِيهَا تمرةً لتأكُلَهَا فاستطعمَتَاها ابنتَاهَا فشقَّت التَّمرةَ الَّتي كَانَت تُريدُ أن تأكُلَهَا بينهُمَا. فأعجَبَني حَنَانُها، فذَكَرتُ الَّذي صَنَعت لرَسُولِ اللهِ ﷺ فقَالَ: «إنَّ اللَّهَ قَد أوجَبَ لَهَا الجَنَّةَ، وأعتقَهَا بهَا منَ النَّار».

ذِكْر وصيةِ المُصطفى ﷺ بصلة الرَّحِمِ وإن قُطعَت

٤٤٩ ـ عن أبي ذرٍّ، قَالَ: «أَوصَاني خَليلي ﷺ، بِخِصَالٍ مِن الخيرِ: أوصَاني بِأَن لا أنظُرَ إلىٰ من هُوَ فَوقِي، وأن أنظُرَ إلىٰ مَن هُوَ دُونِي، وأوصَاني بحبِّ المَسَاكينِ والدُّنُوِّ منهُم، وأوصَاني أن أصِلَ رَحِمِي وإن أدبرَت، وأوصَاني أن لا أخَافَ فِي اللَّه لَومَةَ لائمٍ، وأوصَاني أن أقُولَ الحَقَّ وإن كَانَ مُرًّا، وأوصَاني أن أُكثِرَ مِن قَولِ لا حولَ ولا قُوَّةَ إلاَّ بِاللَّهِ، فَإنَّهَا كَنزٌ مِن كُنُوزِ الجَنَّةِ».

---

٤٤٧ ـ خطأ: قال أبو حاتم: «رواه حماد بن سلمة، عن ثابت، عن عائشة، عن النَّبيِّ ﷺ، وهو أشبه بالصواب، وحماد بن سلمة أثبت الناس في ثابت وعلي بن زيد».

٤٤٨ ـ منقطع: قال أبو الفضل بن عمار الشهيد في «علل الأحاديث في كتاب الصحيح»: «وهذا عندنا حديث مرسل، وذكر أحمد بن حنبل أن عراك بن مالك عن عائشة مُرسل. سمعت موسىٰ بن هارون يقول: عراك بن مالك لا نعلم له سماعًا من عائشة».

٤٤٩ ـ منقطع: قال الدارقطني في «العلل»:

«يرويه إسماعيل بن أبي خالد واختلف عنه، فرواه عمر بن جرير البجلي ـ وكان ضعيفًا ـ عنه، عن قيس، عن أبي ذر، ووهم فيه.

وخالفه الثوري ومحمد بن عبيد فروياه عنه، عن شيخ لم يسمه، عن أبي ذر.

=

ذِكرُ معونةِ اللَّهِ جَلَّ وَعَلاَ الوَاصِلَ رَحِمَهُ إذا قَطَعَتهُ

٤٥٠ ـ عن أبي هريرة قال: أتىٰ رَجُلٌ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إنَّ لِي قَرَابَةً أصِلُهُم وَيقطَعُونِي، ويُسِيئُونَ إليَّ وأُحسِنُ إليهِم، وَيجهَلُونَ عَلَيَّ، وأحلُمُ عَنهُم، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَئِن كَانَ كَمَا تَقُولُ، فَكَأَنَّمَا تُسِفُّهُمُ المَلَّ، ولا يَزَالُ مَعَكَ مِن اللَّهِ ظَهِيرٌ ما دُمتَ عَلَى ذَلِكَ».

ذِكْرُ الخَبَرِ المُدحِضِ قولَ مَن زَعَمَ أَنَّ هذَا الخَبَرَ تَفَرَّدَ بِهِ الدراوردي

٤٥١ ـ أسند فيه حديث أبي هريرة المتقدم برقم (٤٥٠) من طريق شعبة عن العلاء به.

= وقال خلف بن خليفة، عنه، عن محمد بن واسع، عن رجل، عن أبي ذر.

وقال أبو مروان بن أبي زكريا الغساني، عنه، عن بديل بن ميسرة، عن عبدالله بن الصامت، عن أبي ذر، ولم يتابع على هذا القول. ورواه محمد بن بشر، عنه، عن الشعبي، عن أبي ذر.

وقال أبو أمية عبيدالله بن فضالة، عن محمد بن واسع، عن أبي ذر وقال زياد بن خيثمة، عن محمد بن جحادة، عن محمد بن واسع، عن أبي الدرداء، ووهم، وإنما هو حديث أبي ذر.

ورواه النضر بن معبد أبو قحذم، عن محمد بن واسع، عن عبدالله بن الصامت عن أبي ذر.

وتابعه هشام بن حسان، والحسن بن دينار، وصالح المري، وسلام أبو المنذر، وأبو حرة، عن محمد بن واسع.

والصحيح قول من قال: عن إسماعيل، عن محمد بن واسع مرسل، واسم أبي حرة واصل بن عبدالرحمن». أهـ. بتصرف يسير.

٤٥٠ ـ غريب: لا نعلمه إلا من طريق العلاء بن عبدالرحمن عن أبيه عن أبي هريرة، والعلاء قال فيه ابن معين: «ليسَ بذاك، لم يزل الناس يَتوَقّون حديثه»، وقال في رواية أخرىٰ عنه: «ليس حديثه بحُجة، وهو وسُهَيل قريب من السواء».

وقال أبو زرعة: «ليس هو بأقوىٰ ما يكون».

وقال أبو حاتِم: «صالح، روىٰ عنه الثقات، ولكنه أُنكِرَ من حديثه أشياء، وهو عندي أشبه من العلاء بن المُسيَّب».

وقال النَّسائي: «ليس به بأس».

وذكره العقيلي وابن عدي وابن الجوزي في جملة الضعفاء.

وقال ابن حجر: «صدوق ربما وهم».

وانظر حاشية الحديث رقم (٢٩٢، ٣٤٥).

والحديث أخرجه مسلم في آخر الباب ضمن متابعاته والله أعلم.

ذكرُ الإباحة للمرأة وَصل رَحِمِهَا مِن المُشركين إذا طمعَ في إسلامها

٤٥٢ ـ عن هشام بن عروة، عن أبيه قال: سَمِعتُ أسماء بنت أبي بكر تَقُولُ: قَدِمَت أُمِّي مِن مَكَّةَ إلى المَدِينَةِ في هُدنَةِ قُرَيشٍ، وَهِيَ مُشرِكَةٌ، فَقُلتُ: يَا نَبِيَّ اللَّه، إنَّ أُمِّي أتَت رَاغِبَةً أفأصِلُهَا؟ فَقَال لها نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ: «نَعَمْ صِلِيهَا».

ذكرُ الإباحة للمَرء صِلَةَ قَرَابَتِه مِن أهلِ الشِّرْكِ إذا طَمِعَ في إسلامِهِمْ

٤٥٣ ـ أسند فيه حديث عائشة المتقدم برقم (٤٥٢) وفيه زيادة لفظة (راهبة) تفرد بها مُصعبُ بنُ ماهان، وهو سَيِّئ الحِفظِ.

ذِكْرُ نَفي دُخُول الجَنَّة عَنِ القَاطِعِ رَحِمَه

٤٥٤ ـ عن محمد بن جُبير بن مُطعِمٍ، عن أَبيه، أنَّ النَّبِيَّ ﷺ قالَ: «لا يَدخُلُ الجَنَّةَ قَاطِعٌ». ليس هذا في «الموطأ».

ذِكْرُ ما يُتوقع من تعجيل العقوبة للقاطع رَحِمَهُ في الدنيا

٤٥٥ ـ عن أبي بكرة، قال: قال رسولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا مِن ذَنبٍ أجدَرُ أن يُعَجِّلَ اللَّهُ لِصَاحِبِهِ العُقُوبَةَ في الدُّنيا، مَعَ ما يَدَّخِرُ لَهُ في الآخِرَةِ، مِن البَغيِ وقَطيعةِ الرَّحِمِ».

ذِكْرُ تعجيل اللَّهِ جَلَّ وَعَلاَ العقوبةَ للقاطِعِ رَحِمَهُ في الدُّنيا

٤٥٦ ـ أسند فيه حديث أبي بكرة المتقدم برقم (٤٥٥).

---

٤٥٢ ـ صحيح.

٤٥٤ ـ صحيح: متفق عليه من حديث الزهري.

٤٥٥ ـ غريب: هذا الحديث لا يعرف إلا من طريق عُيَيْنَة بن عبدالرحمن الغَطَفاني، عن أَبيه، عن أبي بكرة به.

٦ ـ باب الرَّحْمَة

ذِكْرُ الأَمْرِ للمَرْءِ أن يَرْحَمَ أطفالَ المُسلمين رجاء رحمة اللَّه جَلَّ وعَلا إياه

٤٥٧ ـ عن أبي هريرة قال: أبصرَ الأقرعُ بن حابس التَّميميُّ النَّبيَّ ﷺ، يُقَبِّلُ الحَسَنَ ابن عليٍّ فَقَالَ: إن لِي عَشرةً مِن الوَلَدِ، مَا قَبَّلتُ أحداً مِنهُم، فَقَالَ نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ: «مَن لا يَرْحَمْ لا يُرْحَمْ».

ذِكْرُ الزَّجرِ عَن تَركِ توقير الكبير أو رحمة الصغار من المسلمين

٤٥٨ ـ عن ابن عباس رفعه إلى النَّبيِّ ﷺ قال: «لَيسَ مِنَّا مَن لم يُوَقِّر الكَبِيرَ، وَيرحَمِ الصَّغِيرَ، وَيأمُر بالمَعرُوف، وَينهَ عَنِ المُنكَرِ».

ذكرُ ما يُستَحَبُّ للمَرء استعمالُ التَّعطُّفِ على صِغارِ أولادِ آدم

٤٥٩ ـ عن أنس: «أنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَزُورُ الأنصارَ، ويُسَلِّمُ عَلَى صِبيَانِهِم، وَيَمسَحُ رؤُسَهُم».

---

٤٥٧ ـ صحيح: قال الدارقطني في «العلل» (٧/ ٢٧٠):

«يرويه الزهري، واختلف عنه، فرواه عباس البحراني، عن ابن عيينة، عن الزهري، عن سعيد، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ.

وخالفه أصحاب الزهري فرووه عن الزهري، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة. وهو المحفوظ».

قلت: قد رواه إسحاق بن راهويه عن سفيان كالرواية المحفوظة كماهنا، وعند مسلم وغيره. والله أعلم.

٤٥٨ ـ منكر: مداره على ليث بن أبي سليم، وقد اختلط ولم يتميز حديثه، وللحديث طرق أخرى عن ابن عباس إلا أنها من طريق محمد بن عبيدالله العرزمي، وقيس بن الربيع، وهما متروكان وفي طريق قيس من لا يدرى حاله ولا عينه.

ـ تنبيه: سقط من إسناد ابن حبان ليث بن أبي سليم، واستدركت من المصادر الأخرى، فالحديث معروف به والله أعلم.

٤٥٩ ـ غريب: قال الحافظ في «الفتح» (١١/ ٣٣) تعليقًا على سياق الحديث هنا: «وهو مشعر بوقوع =

ذِكْرُ إيجابِ دخولِ الجَنَّةِ للمتكفلِ الأيتام إذا عَدَلَ في أمورِهم وتَجَنَّبَ الحَيفَ

٤٦٠ ـ عن سهل بن سعد، قال: قال رسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أنا وكَافِلُ اليَتيمِ في الجَنَّةِ هكذا، ـ وأشار بالسَّبَّابَةِ وَالوُسطىٰ».

ذِكْرُ البيانِ بأنَّ اللَّهَ جَلَّ وَعَلاَ إنَّما يَرحمُ من عبادِهِ الرُّحماءَ

٤٦١ ـ عَن أسامة بن زيد قالَ: كُنَّا عندَ النَّبيِّ ﷺ فجاءَ رَسُولُ امرأةٍ من بَنَاتِهِ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّه، أرسَلَت إليكَ ابنتُكَ أن تأتيَها، فإنَّ صَبيًا لَهَا في المَوت. فقَال: «ائتِـهَـا فَقُل لهَـا: إنَّ للَّهِ مـا أخَذَ، ولَهُ مـا أَعْطَى، وكُلُّ شَيءٍ عندَهُ بأجلٍ مُسَمَّى، فَلتَصْبِرْ وَلتَحتَسِبْ». قَالَ: فَلَمْ يَلبثْ أن رَجَعَ، فَقَال: يا رَسُولَ اللَّه، إنَّها تُقسِمُ عليكَ إلاَّ جِئتَهَا، فَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وقُمنا مَعَهُ ـ رَهط منَ الأنصارِ ـ فَدَخلنَا، فَرُفِعَ إليهِ الصَّبيُّ، ونَفسُهُ تَقعقعُ في صَدرِه، فَفاضَت عينَاهُ، فَقَالَ لَهُ سَعدُ بنُ عُبَادَةَ: ما هذا يا رسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «رَحمةٌ جعَلَهَا اللَّهُ في قُلوبِ عِبَادِه، وإنَّما يَرحَمُ اللَّهُ مِن عِبادِهِ الرُّحمَاءَ».

= ذلك منه غير مرة، بخلاف سياق الباب ـ أي ما عند البخاري ـ حيث قال: «مر على صبيان فسلم عليهم» فإنها تدل على أنها واقعة حال. . .» قلت ـ أي المحقق ـ: قد تفرد بسياق حديث ابن حبان: جعفر بن سليمان، عن ثابت، عن أنس. ولم يتابع جعفر على سياقه والله تعالى أعلم.

وجعفر بن سليمان: كان يحيى بن سعيد لا يكتب حديثه، وكان لا يروي عنه، وكان يستضعفه.

وقال علي بن المديني: «أكثر عن ثابت، وكتب مراسيل، وفيها أحاديث مناكير، عن ثابت، عن النبي ﷺ».

وقال محمد بن سعد: «كان ثقة، وبه ضعف، وكان يتشيع».

وقال البخاري: «يخالف في بعض حديثه».

وقال الجوزجاني: «روى أحاديث منكرة، وهو ثقة متماسك كان لا يكتب» وقال ابن عمار: «ضعيف».

وقد وثقه يحيى بن معين.

وقال أحمد بن سنان القطان: «رأيتُ عبدَالرحمن بن مهدي لا ينبسط لحديث جعفر عن سليمان، قال أحمد بن سنان: وأنا أستثقل حديثَهُ».

٤٦٠ ـ صحيح: البخاري.

٤٦١ ـ صحيح: متفق عليه.

ذكرُ الخَبَرِ الدَّالِّ عَلَى أنَّ الرَّحمَةَ لا تكون إلاَّ في السُّعَداء

٤٦٢ ـ عن أَبي هُريرَة قَالَ: سَمِعتُ أَبَا القَاسِمِ ﷺ، وَهُوَ الصَّادِقُ المَصدُوقُ، يَقُولُ: «إنَّ الرَّحمَةَ لا تُنزَعُ إلاَّ من شَقِيٍّ».

ذِكْرُ الأَمْرِ للمَرءِ أن يَرحَمَ أطفالَ المُسلمينَ رَجَاءَ رَحمَةِ اللَّهِ جَلَّ وَعَلا إيَّاهُ

٤٦٣ ـ عن أبي هُرَيرَة قال: فذكر الحديث المتقدم برقم (٤٥٧).

ذكرُ الزَّجرِ عن ترك توقير الكبيرِ أو رحمةِ الصَّغيرِ من المسلمين

٤٦٤ ـ أسند حديث ابن عباس المتقدم برقم (٤٥٨).

ذكرُ نفي رَحمَةِ اللَّه جَلَّ وَعَلاَ عَمَّن لَم يرحَم النَّاسَ في الدُّنيا

٤٦٥ ـ . . . قال: سَمِعتُ جرير بن عبد اللَّهِ يقول: سَمِعتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يقُولُ: «مَن لا يَرحَمِ النَّاسَ لا يَرحمهُ اللَّهُ».

ذِكْرُ البيان بِأنَّ رَحمَةَ اللَّه جَلَّ وَعَلاَ لا تنزع إلاَّ مِن الأشقياء

٤٦٦ ـ أسند فيه حديث أبي هريرة المتقدم برقم (٤٦٢).

ذِكْرُ الإخْبارِ عَن نفي رَحمَةِ اللَّه جَلَّ وَعَلاَ في العُقبَى عَمَّن لا يَرحَمُ عِبَادَهُ في الدُّنيا

٤٦٧ ـ أسند فيه حديث جرير المتقدم برقم (٤٦٥).

---

٤٦٢ ـ **ضعيف**: في سنده أبو عثمان التَّبان، مجهول الحال، ولم يتابع عليه.

٤٦٥ ـ **صحيح**: متفق عليه.

٧ ـ بَاب حُسْن الخُلق

ذكْرُ الأمر بالملاينة للنَّاس في القول مع بَسط الوَجْه لهم

٤٦٨ ـ عن أَبي ذَرٍّ قال: قَال رسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لا تَحقرَنَّ مِنَ المَعروفِ شيئًا، فَإن لَم تَجِدْ، فَلايِنِ النَّاسَ وَوَجهُكَ إِلَيهِم مُنبَسِطٌ».

ذكْرُ البيانِ بأنَّ المرءَ إذا كانَ هينًا ليِّنًا قريبًا سَهلاً قد يُرجى له النجاةُ منَ النَّارِ بها

٤٦٩ ـ عن ابن مسعود، عن النَّبيِّ ﷺ قال: «إِنَّما يُحَرَّمُ عَلَى النَّارِ كُلُّ هيِّنٍ ليِّنٍ قَرِيبٍ سَهلٍ».

ذكْرُ الخَبَرِ المُدحض قول من زعم أنَ هذا الخَبَرَ تفَرَّدَ به عَبَدةُ بن سليمان

٤٧٠ ـ أسند فيه حديث ابن مسعود المتقدم برقم (٤٦٩).

ذكْرُ كتْبَةِ اللَّهِ الصَّدَقَةَ للمُدَاري أهلَ زمانه مِن غَيرِ ارتِكابِ ما يَكرَهُ اللَّهُ جَلَّ وَعلاَ فيهَا

٤٧١ ـ عن جابر قال: قال رسولُ اللَّهِ ﷺ: «مُدارَةُ النَّاسِ صَدَقَةٌ».

---

٤٦٨ ـ **منكر**: مداره على أبي عامر الخَزَّاز صالح بن رستم المُزَنِيِّ مولاهم البصري.
قال يحيى بن معين: «ضعيف»، وفي رواية أخرى عنه: «لا شيء» وقال أحمد: «صالح الحديث»، وقال العجلي: «جائز الحديث»، وقال أبو حاتم: «شيخ يكتب حديثه ولا يُحتج به»، وقال ابن الجنيد: «ليس بشيء»، وقال الدارقطني: «ليس بالقوي»، وقال أبو أحمد الحاكم: «ليس بالقوي عندهم» ووثقه كل من أبي داود الطيالسي، والسجستاني الأزدي صاحب السنن.
وقال الحافظ في «التقريب»: «صدوق، كثير الخطأ».
ونقل الذهبي عن ابن المديني قوله: «كان ضعيفًا، ليس بشيء».

٤٦٩ ـ **ضعيف جداً**: مداره على عبدالله بن عمرو الأودي الكوفي، مجهول العين، لم يرو عنه إلا موسى بن عقبة. والله أعلم.

٤٧١ ـ **موضوع**: في سنده المسيب بن واضح، قال أبو حاتم: «صدوق يخطئ كثيراً، فإذا قيل له لم =

ذكرُ كتْبَة اللَّه جَلَّ وَعَلاَ الصَّدقَةَ للمَرء بالكَلمَة الطَّيِّبَة يُكَلِّم بهَا أخاه المُسلمَ

٤٧٢ ـ عن أبي هريرة، عن النَّبِيِّ ﷺ قـال: «الكَلمَةُ الطَّـيِّبَةُ صَـدَقَةٌ، وَكُلُّ خطوَة تَخطُوها إلى المَسجد صَدَقَةٌ».

ذكْرُ البيان بأنَّ الكلامَ الطّيِّبَ للمُسلم يقومُ مقامَ البَذل لماله عندَ عدمه

٤٧٣ ـ عن عدي بن حاتم قَالَ: قَالَ رسولُ اللَّه ﷺ: «اتَّقُوا النَّارَ ولَـو بشِقِّ تَمرَة، فَإن لم تَجدُوا فَبكَلمَة طَيِّبَة».

ذكْرُ كتْبَة اللَّه جَلَّ وَعَلاَ الصَّدَقَةَ للمُسلم بتَبسُّمه في وجه أخيه المُسلم

٤٧٤ ـ عن أبي ذر، قال: قـال رسُولُ اللَّه ﷺ: «تَبَسُّمُكَ في وَجه أخيكَ صَـدَقَةٌ

= يقبل»، وساق له ابن عدي، والذهبي، وابن حجر في «اللسان» عدة أحاديث منكرة، ونقل الحافظ هذا الحديث، وعزاه لـ«روضة العقلاء» لابن حبان، ثم نقل قول ابن حبان عقبه: «لم يروه غير المسيب».

وقال الدارقطني: «ضعيف»، وقال الساجي: «تكلموا فيه في أحاديث كثيرة»، وقال أبو داود: «كان يضع الحديث»، وقال النباتي والدارقطني والعقيلي: «متروك»، وقال الجوزقاني: «كان كثير الخطأ والوهم»

وهذا الحديث سرقه بعض الضعفاء والمتروكين من المسيب بن واضح، منهم الحسن بن عبدالرحمن الاحتياطي، وغيره، قاله ابن عدي، ولم يرتقِ الحديث في جميع طرقه إلى درجة الضعيف.

وفيه أيضًا يوسف بن أسباط، قال فيه أبو حاتم: «لا يحتج به»، وقال البخاري: «كان قد دفن كتبه، فكان لا يجيء بحديثه كما ينبغي».

وقال أبو حاتم في «العلل»:

«هذا حديث باطل لا أصل له، ويوسف بن أسباط دفن كتبه».

٤٧٢ ـ صحيح: متفق عليه.

٤٧٣ ـ صحيح.

٤٧٤ ـ ضعيف جداً: في سنده مالك بن مَرْثَد الزِّمَّانِيُّ، مجهول الحال، لم يرو عنه إلا أبو زميل الحنفي، =

لَكَ، وأمرُكَ بالمعروف ونهيُكَ عن المُنكرِ صدَقَةٌ، وإرشادُكَ الرَّجلَ في أرضِ الضَّلالة لكَ صدَقةٌ، وبَصَرُكَ للرَّجُلِ الرديءِ البصَرِ لكَ صدَقَةٌ، وإماطتُكَ الحجرَ والشَّوكَةَ والعظمَ عَن الطَّريقِ لكَ صدَقَةٌ، وإفراغُكَ من دلوكَ في دلوِ أخيكَ لكَ صدَقَةٌ».

ذكرُ الإخبار عن تشبيه المصطفى ﷺ الكَلمَةَ الطيِّبَةَ بالنَّخلَة، والخبيثَة بالحنظَلِ

٤٧٥ ـ عن أنس بن مالك: أنَّ رَسُول اللَّه ﷺ، أُتِيَ بِقِنَاعِ جَزْءٍ، فَقَالَ: ﴿مثلاً كلمةً طَيِّبَةً كشجرةٍ طيِّبَةٍ أصلُها ثابتٌ وفرعُها في السَّماءِ ﴿٢٤﴾ تؤتي أُكلَها كلَّ حينٍ بإذنِ ربِّها﴾ فقالَ: «هِيَ النَّخْلَةُ» ﴿ومثلُ كلمةٍ خبيثةٍ كشجرةٍ خبيثةٍ اجتُثَّتْ من فوقِ الأرْضِ ما لَها من قرارٍ﴾ [إبراهيم: ٢٦] قالَ: «هِيَ الحَنْظَلَةُ».

قال شعيب: فأخبرتُ بذلك أبا العالية، فقال: كذلك كُنَّا نسمَعُ.

ذكرُ البيان بأنَّ من أكثَر ما يُدخلُ النَّاسَ الجَنَّةَ التُّقَى وحُسن الخُلُق

٤٧٦ ـ عن أبي هريرة قَالَ: سُئِلَ النَّبيُّ ﷺ: ما أكثرُ ما يُدخِلُ النَّاسَ الجَنَّةَ؟ قَالَ: «تقوى اللَّه، وحُسنُ الخُلُق». قيلَ: فما أكثرُ ما يُدخِلُ النَّاسَ النَّارَ؟ قَالَ: «الأجوفَان: الفَمُ والفَرْجُ».

= ووالأوزاعي، لم يوثقه معتبر، وأبوه مجهول العين، بل قال العقيلي فيه: «لا يتابع على حديثه»، وانفرد العجلي بتوثيقه، والله المستعان.

٤٧٥ ـ رفعه خطأ: قال الترمذي: «حدثنا قتيبة، حدثنا أبو بكر بن شعيب بن الحبحاب عن أبيه عن أنس ابن مالك نحوه بمعناه، ولم يرفعه ولم يذكر قول أبي العالية، وهذا أَصحُّ مِنْ حَدِيثِ حماد بن سلمة. وروىٰ غير واحد مثل هذا موقوفًا ولا نعلم أحدًا رفعه غير حماد بن سلمة، ورواه معمر وحماد بن زيد وغير واحد ولم يرفعوه. حدثنا أحمد بن عَبْدة الضَّبِّي، حدثنا حماد بن زيد عن شعيب بن الحبحاب، عن أنس نحو حديث قتيبة ولم يرفعه».

٤٧٦ ـ ضعيف مع غرابته: مداره على يزيد بن عبدالرحمن الأودي، مجهول الحال، ولم يروه عنه إلا ولداه أحدهما ثقة والآخر ضعيف.

ذِكرُ البيانِ بأنَّ مِن خيارِ النَّاسِ مَن كانَ أحسَنَ خُلُقًا

٤٧٧ ـ عن مسروق، قال: قال عبد الله بن عمرو: إنَّ رَسُولَ اللَّه ﷺ، لم يَكُن فاحِشًا، ولا مُتَفاحِشًا، وكَانَ يَقُولُ: «خِيارُكم أحَاسِنُكُمْ أخلاقًا».

ذِكْرُ البيانِ بأنَّ حُسنَ الخُلُقِ مِن أفضلِ ما أُعطِي المرءُ في الدُّنيا

٤٧٨ ـ عن أسامة بن شريكٍ، قال: قَالُوا: يَا رَسُول اللَّه، ما أفضَلُ ما أُعطِيَ المَرءُ المُسلِمُ؟ قَالَ: «حُسنُ الخُلُقِ».

ذِكْرُ البيانِ بأنَّ مِن أكمَلِ المُؤمنينَ إيمانًا مَن كَانَ أحسَنَ خُلُقًا

٤٧٩ ـ عن أَبِي هُرَيرَةَ، عَن رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «أكمَلُ المُؤمنينَ إيمَانًا، أحسنُهم خُلُقًا».

---

٤٧٧ ـ صحيح.

٤٧٨ ـ غريب: عن أسامة بن شريك، قال غير واحد كالأزدي، وابن السكن وغيرهما إن زياد بن علاقة تفرد بالرواية عنه. وجعل ذلك الحاكم علة عدم إدخال حديثه في الصحيحين، انظر كلامه مع الدارقطني (٤/ ٤٠١)، بل قال (٤/ ٣٩٩) عقب حديث لأسامة بن شريك: «.. علاه الشيخان رضي الله عنهما بأنهما لم يجدا له راويًا عن أسامة بن شريك غير زياد بن علاقة»، وقد نقل المنذري عن الحاكم قوله هذا في «الترغيب والترهيب» (٣/ ٤٠٨)، وقد نقل الحاكم عن الدارقطني أن علي ابن الأقمر ومجاهدًا قد رويا عن أسامة بن شريك والله تعالىٰ أعلم.

وقد أورد الدارقطني هذا الحديث ضمن الغرائب والأفراد، انظر في ذلك «أطراف الغرائب» (١/ ٣٧٤).

٤٧٩ ـ خطأ: أخطأ فيه محمد بن عمرو بن علقمة، فرواه علىٰ الجادة، قال ابن أبي حاتم في «العلل»: «سألت أبي عن حديث رواه محمد بن إسحاق، عن الحارث بن عبدالرحيم بن أبي ذباب (كذا)ـ قلت: صوابه: الحارث بن عبدالرحمن بن المغيرة بن أبي ذباب، كما عند البيهقي في شعب الإيمان، الحديث رقم (٧٩٨٣)ـ عن أبي سلمة، عن عائشة عن النبي ﷺ «أكمل المؤمنين إيمانًا أحسنهم خلقًا»، ورواه محمد بن عمرو عن أبي سلمة، عن أبي هريرة عن النبي ﷺ، قال أبي: حديث الحارث أشبه، ومحمد بن عمرو لزم الطريق».

قلت: ذكر المزي في ترجمة أبي سلمة أن الراوي عنه هو الحارث خال ابن أبي ذئب، فالله أعلم.

وقد روىٰ الحارث بن عبد الرحمن، خال ابن أبي ذئب، عن أبي سلمة، عند أصحاب السنن الأربعة: ولم يرو عنه سوىٰ ابن أخته ابن أبي ذئب، وقد ذكر المزي هذا الحديث في ترجمته مكتفيًا بذكر اسمه الحارث بن عبدالرحمن ولم يبن من هو، ثم قال عقب الحديث: والظاهر أنه خال ابن =

ذِكْرُ رجاءِ نَوَالِ المَرءِ بِحُسنِ الخُلُقِ دَرَجَةَ القائِمِ لَيلَه الصائِمِ نَهَارَه

٤٨٠ ـ عن عائشة قالت: قال رسول الله ﷺ: «إنَّ المُؤمِنَ لَيُدرِكُ بِخُلُقِه دَرَجَةَ الصَّائِمِ القَائِمِ».

ذِكْرُ البيانِ بأنَّ الخُلُقَ الحَسَن مِن أثقَلَ ما يَجدُ المَرءُ في ميزانه يَومَ القيامَة

٤٨١ ـ عن أبي الدرداء، عن النَّبيِّ ﷺ، قَالَ: «أثقَلُ شَيءٍ في المِيزَانِ الخُلُقُ الحَسَنُ».

= أبي ذئب هذا. قلت: قد حسم البيهقي الأمر فنص في الموضع المشار أنه ابن المغيرة، وكذا نص ابن أبي حاتم أنه ابن أبي ذباب، وكلاهما لا يتحمل تفرده والله أعلم، وقد مر في الحديث (٥٧) في الحاشية ما في رواية محمد بن علقمة، عن أبي سلمة والله تعالى أعلم.

٤٨٠ ـ **منكر مع إرساله**: قال أبو حاتم: «المطلب لم يدرك عائشة رضي الله عنها» وقال أيضًا في روايته عنها: «مرسل، ولم يدركها».

وقال محمد بن سعد: «كان كثير الحديث، وليس يحتج بحديثه لأنه يرسل عن النبي ﷺ كثيرًا، وليس له لقي، وعامة أصحابه يُدَلِّسُون».

وقال البخاري: «لا أعرف للمطلب بن حنطب عن أحد من أصحاب النبي ﷺ سماعًا، إلا أنه يقول: حدثني من شهد النبي ﷺ».

وقال الترمذي: «سمعت عبدالله بن عبدالرحمن يقول: لا نعرف للمطلب سماعًا من أحد من أصحاب النبي ﷺ».

وقد وثقه غير واحد كأبي زرعة الرازي، والدارقطني، ويعقوب بن سفيان، وقال الحافظ ابن حجر: «صدوق كثير التدليس والإرسال».

وفي سند الحديث أيضًا عمرو بن أبي عمرو، ومدار الحديث عليه، قال ابن معين: «في حديثه ضعف، ليس بالقوي، وليس بحجة، وعلقمة بن أبي علقمة أوثق منه».

وقال أبو داود: «ليس هو بذاك»، وقال النسائي: «ليس بالقوي»، وقال الدارمي: «ليس بالقوي»، وقال ابن سعد: «كان صاحب مراسيل»، وقال الجوزجاني: «مضطرب الحديث»، وقال ابن حبان: «ربما أخطأ، يعتبر حديثه من رواية الثقات عنه» وانظر حاشية الحديث رقم (٢٧١) و(٢٢١).

٤٨١ ـ **غريب**: تفرد به عطاء الكَيْخاراني، عن أم الدرداء الصغرى، عن أبي الدرداء، عن النبي ﷺ، =

ذكرُ البيان بأنَّ من أحبِّ العباد إلى اللَّه وأقربهم من النَّبيِّ ﷺ في القيامَة من كان أحسنَ خُلُقًا

٤٨٢ ـ عن أبي ثعلبة الخُشني أنَّ رَسولَ اللَّه ﷺ قَالَ: «إنَّ أحَبَّكُم إلى اللَّه وأقربَكُم منِّي أحاسِنُكم أخلاقًا، وإِنَّ أبغضكُم إلى اللَّه وأبعدَكُم منِّي الثَّرثَارُونَ والمُتَفيهقُونَ المُتَشدِّقُونَ».

ذكرُ البيان بأنَّ المَرءَ قد ينتفعُ في دَارَيْه بحُسنِ خُلُقه ما لا يَنتَفِعُ فيهما بحسبه

٤٨٣ ـ عن أبي هُرَيرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «كَرَمُ المَرءِ دِينُهُ، وَمُروءَتُهُ عَقلُهُ، وحَسَبُهُ خُلُقُهُ».

= ورواه عن عطاء كل من مطرف بن طريف، والحسن بن مسلم، والقاسم بن أبي بَزَّة.

ورواه عن مطرف، قبيصة بن الليث الكوفي، وهو صدوق، وقال الترمذي: غريب من هذا الوجه، وليس له عند الستة إلا هذا الحديث، عند الترمذي فقط.

ورواه عن الحسن بن مسلم، إبراهيم بن نافع وهو ثقة حافظ.

ورواه عن القاسم بن أبي بزة، شعبة بن الحجاج.

فالحديث يقينًا حديث عطاء الكَيْخاراني والله تعالىٰ أعلم.

ورواه سفيان بن عيينة، عن عمرو بن دينار، عن ابن أبي مليكة، عن يعلىٰ بن مَمْلَك، عن أم الدرداء، عن أبي الدرداء، وقال الترمذي: «حسن صحيح».

قلت: يَعْلَىٰ بن مَمْلَكَ، حجازي، مجهول العين، لم يرو عنه إلا ابن أبي مليكة والله أعلم.

وقال الدارقطني في «العلل» (٦/ ٢٢١) بعد ذكر طرقه:

«وأصحها حديث ابن عيينة، عن عمرو بن دينار، وحديث شعبة، عن القاسم بن أبي بزة».

وقال أبو حاتم في «العلل» (٢٣٢٣): «يروي جماعة هذا الحديث عن أم الدرداء، عن أبي الدرداء، عن النبي ﷺ، منهم عطاء الكيخاراني، عن أم الدرداء، عن أبي الدرداء، وهو الصحيح».

وقال الدارقطني في «أطراف الغرائب» (٥/ ٤٥): «.. وإنما يعرف هذا عن عطاء بن نافع الكيخاراني عن أم الدرداء».

وقال البزار: «حديث عمرو، عن ابن عيينة، لا نعلم رواه عنه غيره، ويعلىٰ روىٰ عنه ابن أبي مليكة حديثًا آخرَ، والحديث حسن الإسناد».

قلت: إن كان يقصد بحسن الإسناد الحسن الاصطلاحي فهو متعقب بجهالة يعلىٰ، إلا إذا كان يعلىٰ عنده مجهول الحال، فلعله يقصد بالحسن صلاحيته للشواهد والاعتبار، وهذا أحد معاني الحسن عند السلف والله أعلم.

٤٨٢ ـ منقطع: مكحول لم يسمع من أبي ثعلبة الخشني والله أعلم.

٤٨٣ ـ منكر: في سنده مسلم بن خالد الزنجي، قال علي بن المديني: «منكر الحديث، ما كتبت عنه، وما =

ذِكْرُ الإِخْبارِ عَمَّا يُستَحَبُّ للمَرءِ مِن تحسينِ الخُلُقِ عندَ طُولِ عُمُرِه

٤٨٤ ـ عن أبي هريرة، عن رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، قالَ: «ألا أُخبِرُكُم بخِيارِكُم؟» قَالُوا: بَلىٰ يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: «أطولُكُم أعمارًا وأحسنُكم أخلاقًا».

ذِكْرُ البيانِ بأنَّ مَن حَسُنَ خُلُقُهُ كان في القيامَةِ ممن قَرُبَ مجلسه من المصطفى ﷺ

٤٨٥ ـ عن عبدِ الله بنِ عمرو أنَّ رَسُولَ الله ﷺ قال في مَجلسٍ: «ألا أُخبِرُكُم بأحبِّكُم إليَّ، وأقربِكُم منِّي مَجلسًا يومَ القِيامةِ؟» ـ ثلاثَ مَرَّاتٍ يَقُولُها ـ قُلنَا: بَلىٰ يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: «أحسنُكُم أخلاقًا».

ذِكْرُ البيانِ بأنَّ مَن حَسُنَ خُلُقُهُ في الدُّنيا كان من أحبِّ النَّاسِ إلى اللَّهِ تعالى

٤٨٦ ـ عن أسامة بن شريك، قال: كُنَّا عِندَ النَّبيِّ ﷺ، كَأنَّ علىٰ رُؤوسِنا الرَّخمَ،

= كتبت عن رجل عنه»، وقال أيضًا: «ليس بشيء، وقال البخاري: «منكر الحديث»، وقال النسائي: «ليس بالقوي»، وقال أبو حاتم: «ليس بذاك القوي، منكر الحديث، يكتب حديثه، ولا يحتج به، تعرف وتنكر»، وفي قول آخر للبخاري: «ذاهب الحديث» وذكر ابن عدي الحديث ضمن منكراته، وقال: «وهذا يعرف بالزنجي بن خالد، عن العلاء، عن أبيه، علىٰ أنه قد رواه غيره، عن العلاء».

قلت: يقصد بغيره: عبدالله بن زياد بن سمعان متروك الحديث، واتهم بالكذب، والله أعلم.

وقد روي من لفظ عمر إلا أنه من رواية الشعبي عنه، والراجح أنه مرسل، والسند إلىٰ الشعبي صحيح والله أعلم.

٤٨٤ ـ **غريب مع ضعفه**: مداره علىٰ محمد بن إسحاق، عن محمد بن إبراهيم التيمي، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة. ومحمد بن إسحاق لم يصرح بالتحديث، ومحمد بن إبراهيم لم يتابع عليه والله أعلم.

٤٨٥ ـ **ضعيف**: في سنده محمد بن عبدالله بن عمرو، مجهول الحال، قال الذهبي في «الميزان»: «. . وهو غير معروف الحال، ولا ذُكر بتوثيق ولا لين»، وقال الحافظ في «التقريب»: «مقبول». وشعيب ابنه أيضًا لم يوثقه معتبر، ولا يعرف حاله. وقد مر حديث ابن عمرو باللفظ الصحيح وبسند أصح برقم (٤٧٧) والله أعلم.

٤٨٦ ـ **غريب**: وانظر الحديث رقم (٤٧٨).

ما يَتكَلَّمُ مِنَّا مُتكَلِّمٌ، إذ جاءَهُ ناسٌ مِنَ الأعرابِ، فَقَالُوا: يا رَسُولَ اللَّهِ، أفتِنَا في كَذَا، أفتِنَا في كَذَا، فقَالَ: «أيُّهَا النَّاسُ، إنَّ اللَّهَ قَدْ وضَعَ عنكُمُ الحَرَجَ إلاَّ امرءًا اقترَضَ من عرضِ أخيهِ فَذاكَ الَّذي حَرِجَ وَهَلَكَ». قَالُوا: أفنتَداوىٰ يا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَال: «نَعَمْ، فَإنَّ الله لَمْ يُنزِل داءً إلاَّ أنزلَ لَهُ دواءً، غَيرَ داءٍ واحدٍ»، قَالُوا: وَما هُوَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «الهَرَمُ» قَالُوا: فَأيُّ النَّاسِ أحبُّ إلىٰ اللَّهِ، يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «أحَبُّ النَّاسِ إلى اللَّهِ أحسَنُهُم خُلُقًا».

٨ ـ بَابُ العَفْو

ذكْرُ الإخْبارِ عمَّا يَجبُ عَلَى المَرءِ من استعمالِ العَفوِ وتركِ المُجَازَاةِ عَلى الشَّرِّ بالشَّرِّ

٤٨٧ ـ عَن أبي العالية قال: حَدَّثني أُبيُّ بن كَعبٍ، قَال: لَمَّا كَانَ يَومُ أُحُدٍ، أُصيبَ مِنَ الأنصَارِ أربَعَةٌ وَسبعُونَ، وَمِنهُم سِتَّةٌ فِيهِم حَمزَةُ، فَمَثَّلُوا بِهِم، فَقَالتِ الأنصَارُ: لَئِن أصَبنَا مِنهُم يومًا لَنُربِيَنَّ عَلَيهِم، فَلَمَّا كَانَ يَومُ فَتحِ مَكَّةَ، أنزَلَ اللَّهُ: ﴿وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُم بِهِ وَلَئِن صَبَرْتُمْ لَهُوَ خَيْرٌ لِّلصَّابِرِينَ﴾ [النحل: ١٢٦] فقَالَ رَجلٌ: لا قُرَيشَ بَعدَ اليَومِ. فقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «كُفُّوا عنِ القَومِ غيرَ أربَعَةٍ».

ذكرُ ما يُستَحَبُّ للمَرءِ أن لا ينتَقِمَ لنفَسه من أحَدٍ اعتَرَضَ عليها أو آذاها

٤٨٨ ـ عن عائشة، قالت: ما رَأيتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، ضَرَبَ خادِمًا قَطُّ، ولا ضَرَبَ امرَأَةً لَهُ قطُّ، ولا ضَرَبَ بِيَدِهِ شيئًا قطُّ، إلاَّ أن يُجَاهِدَ في سَبِيلِ اللهِ، ولا نِيلَ مِنهُ شيءٌ

---

٤٨٧ ـ منكر: تفرد به عيسىٰ بن عبيد بن مالك الكِنْديُّ، قال أبو زرعة: «لا بأس به»، وقال الذهبي في «الميزان»: «قال أبو الفضل السليماني: فيه نظر، قلت (يعني الذهبي): هو مروزي صالح الحديث»، وقال الحافظ: «صدوق».

وهو هنا يرويه عن الربيع بن أنس، قال الحافظ فيه: «صدوق له أوهام، ورمي بالتشيع».

٤٨٨ ـ صحيح.

قطُّ فَيَنتقمهُ مِن صَاحِبِهِ إلاَّ أن يكونَ للَّهِ، فَإن كَانَ للَّهِ، انتقَمَ لَهُ، ولا عَرَضَ لَهُ أمرانِ، إلاَّ أخذَ بِالَّذي هُوَ أيسرُ، حَتَّىٰ يكُونَ إثمًا، فَإذا كان إثمًا كَانَ أبعدَ النَّاسِ مِنهُ.

٩ ـ بابُ إفْشَاءِ السَّلامِ وَإطْعَامِ الطَّعَامِ

٤٨٩ ـ عن عبد الله بن عمرو قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: **«اعبُدُوا الرَّحمن، وأفشُوا السَّلامَ، وأطعِمُوا الطَّعَامَ، تَدخُلُوا الجِنَان»**.

ذكْرُ إيجابِ الجنَّة لمَنْ حَسَّنَ كلامَهُ وبَذَلَ سلامَه

٤٩٠ ـ عن شريح أنَّ هانئًا لَمَّا وَفَدَ إلىٰ رسولِ اللَّهِ ﷺ معَ قَومِهِ فَسَمِعَهُم يَكْنُونَ هَانئًا أبا الحَكَمِ، فَدَعَاهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: **«إنَّ اللَّهَ هُوَ الحَكَمُ وإليه الحُكمُ، فَلِمَ تُكنى أبَا الحَكَمِ؟»** قَالَ: قَومِي إذا اختلفُوا في شَيءٍ، رَضُوا بي حَكَمًا فَأحكُم بينَهُم، فَقَالَ: **«إنَّ ذلكَ لَحسَنٌ، فمَا لَكَ منَ الولَد؟»** قَالَ: شُرَيحٌ، وعَبدُ اللَّهِ، ومُسلِمٌ، قَالَ: **«فَأيُّهُم أكبَرُ؟»** قَالَ: شُرَيحٌ، قَالَ: **«فَأنتَ أبو شُرَيحٍ»** فدَعَا لَهُ ولِوَلَدِهِ، فَلمَّا أرادَ القَومُ الرُّجُوعَ إلىٰ بِلادِهِم، أعطىٰ كُلَّ رَجُلٍ مِنهُم أرضًا حَيثُ أحبَّ فِي بِلادِهِ. قَالَ أبو شُرَيحٍ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أخبِرنِي بِشَيءٍ يُوجِبُ لي الجَنَّةَ، قَال: **«طيبُ الكلامِ، وبَذلُ السَّلامِ، وإطعامُ الطَّعَامِ»**.

ذكْرُ إثباتِ السَّلامَةِ في إفشاءِ السَّلامِ بينَ المُسلمينَ

٤٩١ ـ عن البراء، عن رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: **«أفْشُوا السَّلامَ تَسلَمُوا»**.

---

٤٨٩ ـ منكر: مداره علىٰ عطاء بن السائب، وقد اختلط، والرواة عنه في هذا الحديث سمعوا منه بعد اختلاطه والله تعالىٰ أعلم.

٤٩٠ ـ غريب: تفرد به يزيد بن المقدام بن شريح بن هانئ، قال فيه أبو حاتم: «يكتب حديثه» وهذا يعني أنه ليس بحجة، وعند الخرائطي في «مكارم الأخلاق»، والقضاعي في «مسند الشهاب» وغيرهما عن صالح بن أحمد عن أبيه قال: أعطانا ابن الأشجعي كتابًا عن أبيه، عن سفيان، عن المقدام بن شريح، عن أبيه، عن جده فذكر الجزء الأخير مقتصرًا علىٰ قوله: «عليك بحسن الكلام، وبذل السلام»، فلم يذكر القصة، ولا إطعام الطعام، وفيه جهالة ابن الأشجعي، ولكنه توبع كما ترىٰ والله أعلم.

٤٩١ ـ منكر: تفرد به قَنان بن عبدالله النَّهْمِيُّ، عن عبدالرحمن بن عوسجة، عن البراء به، وقنان وثقه =

ذكرُ إباحة المصافحة للمسلمينَ عند السَّلام

٤٩٢ ـ . . . حَدّثنا قتادةُ، قَالَ: قُلتُ لأنس بن مالك: أكَانَتِ المُصَافحَةُ علىٰ عَهدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟ قَالَ: نعَم.

قَال قتادة: وكانَ الحَسَنُ يُصافحُ.

ذكرُ كتْبَة الحسنات لمَنْ سَلَّم عَلَى أخيه المُسلم بتمامه

٤٩٣ ـ عن أبي هُرَيرَةَ، أنَّ رَجُلاً مَرَّ علىٰ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَهُوَ في مَجلِسٍ، فَقَالَ: سَلامٌ عَليكُم، فَقَالَ: «عَشرُ حَسَنَات»، ثُمَّ مَرَّ رَجُلٌ آخرُ فَقَال: سَلامٌ عَليكُم وَرَحمَةُ اللَّه، فَقَال: «عشرُونَ حَسَنَةً» فَمرَّ رَجُلٌ آخرُ فقَالَ: سَلامٌ عَلَيكُم وَرحمَةُ اللَّهِ وبركَاتُهُ، فَقَالَ: «ثَلاثُونَ حَسنَةً». فَقَامَ رَجُلٌ مِنَ المجلسِ، ولَم يُسلِّم، فَقَالَ النَّبيُّ ﷺ: «مَا أوشَكَ ما نَسيَ صَاحِبُكُم! إذَا جَاءَ أَحَدُكُم إلى المَجلسِ فَليُسَلِّم، فَإن بَدَا لَهُ أن يَجلسَ فَليَجلس، فَإن قَامَ فَليُسلِّمْ، فَلَيسَتِ الأُولَى بِأحَقَّ مِنَ الآخِرَةِ».

= ابن معين، وقال النسائي: «ليس بالقوي». ولذلك قال الحافظ في «التقريب»: «مقبول»، أي عند المتابعة وإلا فلين والله أعلم.

وقد رواه سفيان بن عيينة، وأبو إسحاق الشيباني، عن أشعث بن أبي الشعثاء المحاربي، عن معاوية ابن سويد بن مقرن، عن البراء قال: أمرنا رسول الله ﷺ بإفشاء السلام» وهذا لفظ أبي إسحاق الشيباني ولفظ سفيان أتم وأطول كما عند أحمد. وليس فيهما «تسلموا».

٤٩٢ ـ صحيح.

٤٩٣ ـ تفرد يعقوب بن زيد، عن سعيد المقبري، عن أبي هريرة بذكر عَدِّ الحسنات، وقد روي من طريق محمد بن عجلان بدونها.

قال الدارقطني في «العلل» (١٠/ ٣٨٩): «يرويه محمد بن عجلان، واختلف عنه؛ فرواه روح بن القاسم، والليث بن سعد، وأبو عاصم النبيل، والمفضل بن فضالة، وبشر بن المفضل، وجرير، وابن جريج، عن ابن عجلان، عن سعيد المقبري، عن أبي هريرة.

وخالفهم الوليد بن مسلم، وصفوان بن عيسىٰ روياه عن محمد بن عجلان عن سعيد المقبري، عن أبيه، عن أبي هريرة.

ورواه هشام بن حسان، عن محمد بن عجلان، عن أبيه، عن أبي هريرة والصواب قول من قال: عن سعيد المقبري، عن أبي هريرة.

وكذلك رواه يعقوب بن زيد الأنصاري، عن المقبري، عن أبي هريرة». اهـ.

ذِكْرُ الأمرِ بالسَّلامِ لِمَنْ أتى نادي قومٍ فَجَلَسَ إليهم واستعمالِ مثله عندَ القيامِ

٤٩٤ ـ أسند فيه حديث أبي هريرة المتقدم برقم (٤٩٣) من طريق ابن عجلان.

ذِكرُ الأمرِ بالسَّلامِ للمرءِ عِندَ الانتهاء إلى نادي قومٍ مع استعمالِه مثله عند رجوعه عنهم

٤٩٥ ـ أسند فيه حديث أبي هريرة المتقدم برقم (٤٩٤).

ذِكرُ الأمرِ بالسَّلامِ لِمَن أتى نادي قومٍ واستعمالِ مثله عندَ قيامِه منه بالصلاة...

٤٩٦ ـ أسند فيه حديث أبي هريرة المتقدم برقم (٤٩٤).

ذِكرُ الأمرِ بابتداءِ السَّلامِ للقليلِ على الكثيرِ والماشي على القاعد، والرَّاكبِ على الماشي

٤٩٧ ـ عن فضالة بن عُبيد، عن النَّبيِّ ﷺ، قَالَ: «لِيُسلِّم الفَارِسُ عَلَى الماشي، والماشي على القاعِدِ، والقَليلُ على الكَثيرِ».

ذِكرُ البيانِ بِأنَّ الماشِيَينِ إذا بدأ أحَدُهُمَا صَاحِبَه بالسَّلامِ كَانَ أفضلَ عندَ اللَّه جَلَّ وَعَلاَ

٤٩٨ ـ عن جابر قال: قال رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لِيُسَلِّم الرَّاكِبُ عَلَى المَاشِي، والمَاشِي عَلَى القَاعِدِ، وَالمَاشِيَانِ أيُّهُمَا بَدَأَ فَهُوَ أفضَلُ».

---

٤٩٧ ـ منكر: تفرد به حميد بن هانئ المصري، قال أبو حاتم فيه: «صالح»، وقال النسائي: «ليس به بأس»، وقال الحافظ في «التقريب»: «لا بأس به».

ومثل هذا يصلح حديثه في المتابعات ولا يحتج به إذا انفرد، وقد انفرد بروايته عن عمرو بن مالك الجَنْبي، عن فَضَالة بن عبيد، انظر حاشية الحديث (٢٠٨) لزاماً.

٤٩٨ ـ ضعيف: فيه عنعنة أبي الزبير عن جابر، ولم يصرح بالتحديث والله تعالى أعلم.

ذِكْرُ تضَمنِ اللَّه جلَّ وَعلاَ دُخُولَ الجَنَّة للمُسلِّم عَلَى أهلِهِ عندَ دخولِه عليهم إن ماتَ وكفايتَهُ ورزقَهُ إن عاشَ

٤٩٩ ـ عن أبي أُمامةَ، أنَّ رَسُولَ اللَّه ﷺ قَالَ: «ثلاثَةٌ كُلُّهُم ضَامنٌ عَلى اللَّه، إن عَاشَ رُزِقَ وكُفِيَ، وإن ماتَ أدخَلَهُ اللَّهُ الجنَّةَ: مَن دَخَلَ بيتَهُ فَسلَّم، فَهُوَ ضَامنٌ عَلَى اللَّه، وَمَن خَرَجَ إلى المَسجِدِ، فَهُوَ ضَامِنٌ على اللَّهِ، وَمَن خَرَجَ فِي سَبِيلِ اللَّه، فَهُوَ ضَامِنٌ عَلَى اللَّه».

ذِكرُ الزَّجرِ عَن مُبَادَرَة أهلِ الكتابِ بالسَّلامِ

٥٠٠ ـ عن أبي هُريرة، أنَّ النَّبيَّ ﷺ قَالَ: «لا تُبَادِرُوا أهلَ الكتَابِ بِالسَّلامِ، فَإِذَا لَقِيتُمُوهُم فِي طريقٍ، فَاضطَرُّوهُم إلى أضيَقِه».

٥٠١ ـ أسند فيه حديث أبي هريرة المتقدم برقم (٥٠٠).

---

٤٩٩ ـ **وقفه أشبه**: قال ابن أبي حاتم في «العلل»: «سألت أبي عن حديث رواه الهقل وعمرو بن هاشم، عن الأوزاعي، عن سليمان بن حبيب، عن أبي أمامة، عن النبي ﷺ، فذكره. قال: ورواه الوليد وغيره، عن الأوزاعي، عن سليمان، عن أبي أمامة موقوفًا، قَالَ أبي: هقل أحفظ، والحديث موقوف أشبه». أهـ.

وقال الطبراني في «الأوسط» (٣٠٩٤): «لم يرو هذا الحديث عن سليمان بن حبيب إلا الأوزاعي».

قلت ـ المحقق ـ: قد رُوي هذا الحديث من طريق عثمان بن أبي عاتكة، قال حدثني سليمان بن حبيب، ولكن لا يفرح بهذه المتابعة، فإن عثمان هذا قد أطلق الضعف فيه يحيى بن معين فقال مرة: «ليس بشيء» ومرة قال: «ليس بالقوي»، وقال أبو مُسهر عنه: «كان قاصًا، فإن كان وَهَم فهو منه»، وقال في موضع آخر: «ضعيف الحديث»، وكذا ضعفه يعقوب بن سفيان، والنسائي، وقال في مرة أخرىٰ: «ليس بالقوي»، وخص أبو حاتم ضعفه بروايته عن علي بن يزيد الألهاني، وفي غيره فهو مقارب يكتب حديثه، وفي الطريق إليه هشام بن عمار، اختلط في آخر عمره، وكان يلقن فيتلقن فلعل هذا الإسناد مما لقن به والله أعلم. والراوي عنه محمد بن المعافىٰ مجهول والله أعلم.

وبناءً علىٰ ما سبق فالحديث حديث الأوزاعي والله تعالىٰ أعلم.

٥٠٠ ـ **غريب**: تفرد به سهيل بن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة، وانظر الكلام علىٰ سهيل بن أبي صالح في حاشية الحديث رقم (٣٦٤).

ذِكرُ إباحةِ رَدِّ السَّلامِ للمُسلمِ على أهلِ الذِّمَةِ

٥٠٢ ـ . . . قَالَ: أَخبرني عبدُ اللَّهِ بن دينار، أنَّهُ سَمعَ ابنَ عمر يقولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إنَّ اليَهُودَ إذا سَلَّمُوا عليكم إنَّما يقولُ أحَدُهُم: السَّامُ عَلَيكَ، فَقُل: وَعلَيكَ».

ذِكْرُ وَصفِ رَدِّ السَّلامِ للمَرءِ عَلى أهلِ الكتابِ إذا سَلَّموا عليه

٥٠٣ ـ عن أنس، أنَّ يَهودِيًا سَلمَ عَلىٰ النَّبيِّ ﷺ، وأصحابِهِ فَقَالَ: السَّامُ عَلَيكُم. فَقَالَ النَّبيُّ ﷺ: «أتَدرُونَ مَا قَالَ»؟ قالُوا: نعم، سَلَّمَ عَلَينَا، قَالَ: «لا، إنَّمَا قَالَ: السَّامُ عَلَيكُم، أي: تُسَامُونَ دينَكُم، فَإِذَا سَلَّمَ عَلَيكُم رَجلٌ مِن أهلِ الكِتَابِ، فَقُولُوا: وَعلَيكَ».

ذِكرُ إيجابِ الجَنَّةِ للمَرءِ بطيبِ الكَلامِ وإطعامِ الطَّعامِ

٥٠٤ ـ أسند فيه حديث هانئ بن يزيد المذحجي المتقدم برقم (٤٩٠).

ذِكْرُ البيانِ بأنَّ إطعامَ الطَّعَامِ وإفشَاءَ السلامِ منَ الإسلام

٥٠٥ ـ عن عبد الله بن عمرو، أنَّ رَجُلاً سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أيُّ الإسلام خير؟ قَالَ: «تُطعِمُ الطَّعَامُ، وَتقرأُ السَّلامَ عَلى مَن عَرفتَ ومَن لَم تَعرِف».

ذِكْرُ الخَبَرِ الدَّال على أنَّ إطعامَ الطَّعَامِ من الإيمان

٥٠٦ ـ عن أبي هُرَيرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَن كَانَ يُؤمنُ باللَّه واليومِ الآخرِ فَليُكرِم ضَيفَهُ، وَمَن كَانَ يُؤمنُ باللَّه واليومِ الآخرِ فَلا يُؤذي جَارَهُ، وَمَن كَانَ يُؤمِنُ بِاللَّهِ واليومِ الآخرِ فَليَقُل خيراً أو لِيَسكُت».

---

٥٠٢ ـ صحيح.

٥٠٣ ـ صحيح.

٥٠٥ ـ صحيح.

٥٠٦ ـ صحيح: متفق عليه.

ذِكرُ رجاء دُخول الجنان لمن أطعَم الطَّعامَ وأفشَى السَّلامَ مَعَ عِبادَةِ الرَّحمن

٥٠٧ ـ أسند فيه حديث عبد الله بن عمرو المتقدم برقم (٤٨٩).

ذِكرُ إيجاب دُخول الجَنَّة لمَن أفشى السَّلامَ وأطعَمَ الطَّعَامَ وقَرنَهُما بِسَائِرِ العبادات

٥٠٨ ـ عن أبي هريرَة، قَـالَ: قُلتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أخبِرْنِي بِشَيءٍ إذَا عَملتُه ـ أو عَملتُ بِهِ ـ دَخَلتُ الجَنَّةَ، قَالَ: «أفشِ السَّلامَ، وَأطعِم الطَّعَامَ، وَصِلِ الأرحَامَ، وَقُم بِاللَّيلِ والنَّاسُ نِيَامٌ، تَدخُلِ الجَنَّةَ بِسَلامٍ».

ذِكرُ وَصفِ الغُرَفِ الَّتِي أعدَّها اللَّه لِمَن أطعَمَ ودام على صلاة الليل، وأفشى السّلام

٥٠٩ ـ عن أبي مالك الأشعري، عن النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إنَّ فِي الجَنَّة غُرفًا يُرَى ظَاهِرُهَا مِن بَاطِنِهَا، وبَاطِنُهَا من ظَاهِرِهَا، أعدَّهَا اللَّهُ لِمَن أطعَمَ الطَّعَامَ، وأفشَى السَّلَامَ، وَصَلَّى بِاللَّيلِ، والنَّاسُ نِيَامٌ».

---

٥٠٨ ـ **ضعيف**: تفرد به أبو ميمونة الأبّار، وقد فرق البخاري، وأبو حاتم، ومسلم والحاكم أبو أحمد بين أبي ميمونة الأبار الذي روىٰ عن أبي هريرة، وعنه قتادة، وبين أبي ميمونة الفارسي اسمه سليم روىٰ عنه أبو النضر وغيره.

قال الدارقطني: «أبو ميمونة، عن أبي هريرة، وعنه قتادة مجهول يترك»، فقال الحافظ عقب كلام الدارقطني: «وهذا مما يؤيد أنه غير الفارسي لأنه وثق الفارسي في كناه»، وقال ابن معين: «أبو ميمونة الأبّار صالح»، ووثق النسائي أبا ميمونة دون تحديد نسبته والراجح أنه الفارسي والله أعلم.

٥٠٩ ـ **ضعيف**: فيه عبدالله بن معانق الأشعري، أبو معانق الشامي، قال الدارقطني عنه: «لا شيء، مجهول»، وذكره أبو أحمد الحاكم في «الكنىٰ» فيمن لا يعرف اسمه.

١٠ ـ باب الجار

ذِكْرُ الخَبَرِ الدَّالِ على أنَّ مُجَانَبَةَ الرَّجُلِ أذى جيرانه من الإيمان

٥١٠ ـ عَن أنس بن مالكٍ أنَّ رَسُولَ اللَّه ﷺ قَالَ: «المُؤمنُ من أمنَهُ النَّاسُ، والمُسلمُ مَن سَلمَ المُسلمُونَ من لسَانه ويَده، وَالمُهَاجرُ مَن هَاجَرَ السُّوءَ، والَّذي نَفسي بِيَدِهِ لا يَدخُلُ الجَنَّةَ عبدٌ لا يَأمَنُ جَارُهُ بوائقَهُ».

ذِكْرُ الإخْبار عمَّا عظَّمَ اللَّهُ جَلَّ وعَلاَ من حَقِّ الجِوَار

٥١١ ـ . . . أنَّ عائشةَ قَالَت: قَالَ رَسُولُ اللَّه ﷺ: «مَا زَالَ جبريلُ يُوصِيني بِالجَارِ، حَتَّى ظَنَنتُ أن سَيُورِّثُهُ».

ذِكْرُ الاستحباب للمَرءِ الإحسانَ
إلى الجيران رجاءَ دخول الجنان به

٥١٢ ـ عَن أبي هُرَيرَة، عن النَّبِيِّ ﷺ قَـالَ: مَا زَالَ جِبرِيلُ يُوصِيني بِالجَارِ، حَتَّى ظَنَنتُ أن سَيُورِّثُهُ».

---

٥١٠ ـ **مرسل ووصله خطأ**: قال الدارقطني في «العلل» (ق/ ٣٥/ ب): «يرويه حماد بن سلمة، واختلف عنه، فرواه أبو نصر التمار، والحسن الأشيب، عن حماد بن سلمة، عن يونس بن عبيد، وحميد، وعلي بن زيد، عن أنس، عن النبي ﷺ وغيرهما ـ أي غير التمار، والأشيب ـ يرويه عن حماد، عن يونس وحميد، عن الحسن مرسلاً وهو أشبه بالصواب». أهـ.

وقال ابن أبي حاتم في «العلل» (١٩٥٠): «سألتُ أبي عن حديث رواه أبو نصر التمار، وموسى بن داود، عن حماد بن سلمة، عن علي بن زيد، ويونس، وحميد، عن أنس بن مالك، عن النبي ﷺ، فذكر طرفه، ثم قال: قال أبي: موسى بن إسماعيل وجماعة من أصحاب حماد، عن حماد ابن سلمة، عن علي بن زيد، وحميد، عن الحسن، عن النبي ﷺ، قال أبي: هذا أشبه».

قلت ـ المحقق ـ: قد أدخل ابن رجب الحنبلي حماد بن سلمة فيمن ضُعِّفَ حديثه إذا جمع الشيوخ دون ما إذا أفردهم. انظر حاشية الحديث رقم ٢٢، وشرح العلل لابن رجب ص ٨١٥.

٥١١ ـ **صحيح**: متفق عليه.

٥١٢ ـ **منكر**: رواه داود بن فراهيج، ومجاهد ـ واختلف عنه ـ عن أبي هريرة أما داود بن فراهيج: فقال ابن معين: «ضعيف»، وقال يحيى القطان: «كان شعبة يضعف داود بن فراهيج»، وقال أبو حاتم: «تغير حين كبر، وهو ثقة صدوق» والظاهر أن شعبة روى عنه بعد ما كبر، فقد قال يعقوب =

ذِكْرُ الأَمرِ بإكثارِ الماءِ في مرقتِه والغَرفِ لجيرانه بعدَه

٥١٣ ـ عن أبي ذرٍّ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إذا صَنَعتَ مَرقَةً، فَأكثِر مَاءَهَا، ثُمَّ انظُر أهلَ بيتٍ مِن جِيرَانِكَ، فاحسُهم مِنهاَ بِمعرُوفٍ».

= الحضرمي: حدثنا شعبة، عن داود وكان قد كبر وافتقر»، ونقل الساجي عن أحمد أنه ضعفه، وقال ابن الجارود «ضعيف الحديث»، وقال ابن عدي ـ بعد أن ذكر حديثه هذا ضمن مناكيره وهو من طريق شعبة عنه ـ: «لا أرىٰ بمقدار ما يرويه بأسًا، وله حديث فيه نكرة» وقوله: «وله حديث فيه نكرة» نقلاً من لسان الميزان فهي ليست في المطبوع من الكامل والله أعلم.

وأما الاختلاف علىٰ مجاهد، فَنَقْلاً من الحلية لأبي نعيم (٣/ ٣٠٦ ـ ٣٠٧).

بتصرف يسير:

اختلف عن مجاهد علىٰ ثلاثة أقاويل:

ـ تفرد محمد بن يوسف الفريابي، عن سفيان الثوري، عن زبيد، عن مجاهد، عن عبدالله بن عمرو، مرفوعًا. وتابعه عليه داود بن شابور، وبشير بن سلمان، عن مجاهد، عن عبدالله بن عمرو مرفوعًا.

ـ ورواه يونس بن أبي إسحاق، عن مجاهد، عن أبي هريرة.

ـ ورواه أصحاب الثوري، عن زبيد، عن مجاهد، فخالفوا الفريابي فقالوا عن عائشة بدل عبدالله بن عمرو. ومنهم يحيىٰ بن سعيد القطان، وقبيصة بن عقبة. وقد تابع الثوريَّ محمدُ بن طلحة اليامي، عن زبيد، عن مجاهد، عن عائشة.

وقال أبو حاتم في «العلل» (٢٢٢١):

«حديث زبيد أشبه لأنه أحفظهم، ولا أبعد أن يكون روىٰ مجاهد عن كلاهم (كذا)، وقد روي عن عبدالله بن عمرو من غير هذا الطريق».

وقال أبو زرعة ـ في نفس الموضع ـ:

«سمعت أبا حفص الصيرفي يقول: سمعت يحيىٰ بن سعيد يقول: الصحيح حديث زبيد»، وقال أبو زرعة: «الصحيح حديث زبيد، قلت له ـ القائل ابن أبي حاتم ـ فتعرف خلافًا سوىٰ ما ذكرنا؟ قال: لا» اهـ.

وقال الدارقطني في «العلل» (٨/ ٢٣١):

«وقول زبيد أشبهها».

وأورده الذهبي في «جزء حق الجار» من طريق الحارث بن عبدالرحمن بن أبي ذباب، عن عطاء بن مينا، عن أبي هريرة، ولعله من أوهام الحارث والله أعلم فهو لم يتابع عليه.

وأورده أيضًا الذهبي من طريق شبل بن العلاء، عن أبيه، عن جده، عن أبي هريرة، وشبل منكر الحديث.

٥١٣ ـ غــريب: تفرَّدَ به أبو عمران الجوني، عن عبدالله بن الصامت، عن أبي ذر. وهو في متابعات مُسْلم وليس في أصل الباب. =

ذكْرُ البيانِ بأنَّ غَرفَ المَرءِ من مرقته لجيرانه إنما يَغرِفُ لَهُم مِن غَيرِ إسراف ولا تقدير

٥١٤ ـ أسند فيه حديث أبي ذر المتقدم برقم (٥١٣).

وقد روي بطريق أخرى معلولة عند أبي نعيم في «الحلية» فلا يعول عليها. تفرد بها أبو نعيم من دون أصحاب الكتب الستة، وأحمد وبها من لا يعرف، وفيها تدليس الثوري، والأعمش، وإبراهيم التيمي والله المستعان.

وقد قال الحاكم أبو عبدالله «المعرفة» (ص٥٩): «إن الصحيح لا يعرف بروايته فقط، وإنما يعرف بالفهم والحفظ وكثرة السماع، وليس لهذا النوع من العلم عون أكثر من مذاكرة أهل الفهم والمعرفة؛ ليظهر ما يخفى من علة الحديث، فإذا وجد مثل هذه الأحاديث بالأسانيد الصحيحة غير مخرجة في كتابي الإمامين البخاري ومسلم، لزم صاحب الحديث التنقير عن علته، ومذاكرة أهل المعرفة به؛ لتظهر علته» أهـ. وانظر القاعدة الرابعة في مقدمة المعلمي على «الفوائد المجموعة» للشوكاني.

وقدروي من طريقين منكرين آخرين في أحدهما أبو مسلم قائد الأعمش، والثاني من طريق محمد ابن حميد الرازي، عن عبدالرحمن بن مَغْراء، كلاهما عن الأعمش، قال أبو مسلم: عن أبي سفيان، وقال ابن مغراء: عن أبي الزبير، كلاهما عن جابر به. انظر جزء «حق الجار للذهبي».

عودة إلى حديث أبي نعيم في «الحلية» (٨/ ٣٥٧):

قال ثنا محمد بن عمر بن سلم: قلت ـ المحقق ـ: هو أبو بكر الجعابي الحافظ، قال الخطيب البغدادي: «كان كثير الغرائب» ونقل عنه شرب المسكر، وقال الدارقطني: «كان صاحب غرائب» وقال أيضًا: «خلّط»، ثم إنه كان معروف التشيع، وناحت عليه عند موته نائحة الرافضة ـ عن محمد بن منصور بن محمد بن الفتح ـ قلت ـ المحقق ـ: في «الحلية» ثنا المعافى بن عمران وهذا معضل فهو بينه وبين المعافى شيخان هما عبدالله بن إبراهيم السواق، قال ثني بشر بن الحارث عن المعافى بن عمران فلعلهما سقطا من مطبوعة الحلية، والاستدراك من «تاريخ بغداد» للخطيب (٣/ ٢٥٢) ـ ثنا المعافى بن عمران، عن الثوري، عن الأعمش، عن إبراهيم التيمي، عن أبيه، عن أبي ذر قال: قال النبي ﷺ: «إذا طبخت قدراً فأكثر المرق واغرف لجيرانك» قلت ـ المحقق ـ: في «تاريخ بغداد»: «قال لنا البرقاني: قال أبو الحسن الدارقطني: هو غريب من حديث الثوري، عن الأعمش، أيضًا عن إبراهيم التيمي، تفرد به هذا الشيخ، عن بشر بن الحارث المعروف بالحافي.

قلت ـ أي الخطيب ـ: قد رواه أبو بكر المفيد، عن محمد بن عبد الله تلميذ بشر بن الحارث، عن بشر، وهذا التلميذ مجهول، والمفيد [محمد بن محمد بن النعمان] ليس بموثوق به» أهـ.

فهذا يدل على وضع أو نكارة حديث أبي نعيم والحمد لله أولاً وآخرًا على توفيقه.

ذِكْرُ الزَّجرِ عَن منع المَرءِ جارَه أن يَضعَ الخشبَةَ على حَائطه

٥١٥ ـ عن أبي هُريرَةَ قَال: قَالَ رسولُ اللَّه ﷺ: «لا يمنعَنَّ أحَدُكُم جَارَهُ أن يَغرِزَ خَشَبَةً عَلَى جِدَارِه».

قال ابنُ رمح: سمعتُ الليثَ يقولُ: هذا أوَّلُ ما لمالكٍ عندنا وآخره.

قال أبو حاتم: في قول الليث: «هذا أول ما لمالك عندنا وآخره» دليلٌ على أنَّ الخبر الذي رواه قُراد، عن الليث، عن مالك، عن الزهري، عن عروة، عن عائشة، قصة المماليك، خبرٌ باطلٌ لا أصل له[1].

ذِكْرُ الزَّجرِ عن أذى الجيران إذ تركه من فعال المُؤمنين

٥١٦ ـ أسند فيه حديث أبي هريرة المتقدم برقم (٥٠٦).

ذِكرُ إعطاءِ اللَّهِ جَلَّ وعَلاَ مَن ستر عَورَةَ أخيه المسلم أجرَ موؤودة لو استحياها في قَبرِهَا

٥١٧ ـ عن دُخَين أبي الهيثم كاتب عقبة بن عامر، قال: قُلتُ لِعُقبَةَ بنِ عامرٍ: إنَّ لَنا جِيرَانًا يَشرَبُونَ الخَمرَ، وأنا داعٍ الشُّرَط لِيَأخُذُوهُم، فَقَال عُقبَةُ: وَيحَكَ، لا تفعَلْ، ولَكِن عِظهُم وهَدِّدهُم، قَالَ: إنِّي نَهَيتُهُم، فَلَم يَنتَهُوا، وإنِّي داعٍ الشُرطَ لِيَأخُذُوهُم، فَقَالَ عقبَةُ: ويحَكَ، لا تَفعَل، فَإنِّي سَمِعتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يقُولُ: «مَن سَتَرَ عَورَةَ مُؤمِنٍ، فكَأنَّما استَحيَى مَوؤدَةً في قَبرِها».

ذِكْرُ البيانِ بأنَّ خَيرَ الجيرانِ عندَ اللَّه مَن كَانَ خَيرًا لجاره في الدُّنيا

٥١٨ ـ عن عبد اللَّه بن عمرو، قال: قال رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «خَيرُ الأصحَاب عِندَ

---

٥١٥ ـ صحيح: متفق عليه.

(١) انظر هذا الخبر في ترجمة أبي نوح عبدالرحمن بن غزوان المعروف بقراد في «تهذيب التهذيب» للحافظ ابن حجر، و«العلل» للدارقطني (ق/ ٢٦/ أ ـ ب). و«الميزان» للذهبي.

٥١٧ ـ ضعيف جداً: أبو الهيثم مجهول العين.

٥١٨ ـ منكر: مداره على شُرَحبِيل بن شريك المَعَافري، عن أبي عبدالرحمن الحُبَلِيِّ عبدالله بن يزيد، =

اللَّهِ خَيرُهُم لِصَاحِبِهِ، وَخيرُ الجِيرَانِ عندَ اللَّهِ خَيرُهم لِجَارِهِ».

ذِكْرُ الإِخْبارِ عَن خَيرِ الأصحابِ وَخَيرِ الجِيرانِ

٥١٩ ـ أسند فيه حديث عبد الله بن عمرو المتقدم برقم (٥١٨).

ذِكْرُ ما يَجبُ على المَرءِ منَ التَّصَبُّرِ عندَ أذَى الجيرانِ إيَّاه

٥٢٠ ـ عن أبي هُريرة، قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إلى النَّبيِّ ﷺ، فَشكَا إليهِ جارًا لَهُ، فَقَالَ النَّبيُّ ﷺ ـ ثَلاثَ مرَّاتٍ ـ: «اصبِرْ»، ثُمَّ قَالَ لَهُ فِي الرَّابِعَةِ أو الثَّالثَة: «اطرَحْ مَتَاعَكَ في الطَّرِيق» ففعَلَ، قَالَ: فَجعَلَ النَّاسُ يَمُرُّونَ بِهِ، وَيقولُونَ: مَا لَكَ؟ فيقُولُ: آذاهُ جارُه، فَجَعَلُوا يقُولُونَ: لَعنَهُ اللَّهُ، فجاءَهُ جَارهُ فَقَالَ: رُدَّ مَتَاعَكَ، لا وَاللَّهِ لا أُوذيكَ أبدًا.

١١ ـ فصلٌ من البرِّ والإحسان

٥٢١ ـ عن سُلَيم بنِ جابر الهُجَيْمي قَالَ: انتَهَيتُ إلَى النَّبِيِّ ﷺ، وَهُوَ مُحتبٍ في بُردَةٍ لَهُ، وإنَّ هُدبَهَا لَعَلَى قَدَمَيهِ، فَقُلتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أوصِنِي، قَالَ: «عَلَيكَ باتِّقَاءِ اللَّهِ، ولا تَحقِرَنَّ منَ المَعرُوفِ شَيئًا، وَلَو أن تُفرِغَ من دَلوكَ في إنَاءِ المُستَقِي، وَتُكَلِّمَ

عن عبدالله بن عمرو.

أما شرحبيل، فقال أبو حاتم: «صالح الحديث»، وقال النسائي: «ليس به بأس»، فمثله لا يكون تفرده حجة، كما أنه له حديث آخر تفرد به عن أبي عبدالرحمن، عن عبدالله بن عمرو، وهو حديث: «الدنيا كلها متاع، وخير متاع الدنيا المرأة الصالحة» أورده الدارقطني ضمن غرائب مسند عبدالله بن عمرو «أطراف الغرائب» (٤/ ٣٤). ولأبي عبدالرحمن الحبلي أصحاب كثيرون، فلما اختص شرحبيل بتلك الغرائب؟، فالله المستعان.

٥٢٠ ـ **منكر**: تفرد به ابن عجلان، عن أبيه، عن أبي هريرة، قال الذهبي في «الميزان»: «إمام صدوق مشهور. قال الحاكم: أخرج له مسلم في كتابه ثلاثة عشر حديثًا كلها شواهد، وقد تكلم المتأخرون من أئمتنا في سوء حفظه»، وقال الحافظ في «التهذيب»: «إنما أخرج له مسلم في المتابعات ولم يحتج به»، وقال في «التقريب»: «صدوق إلا أنه اختلط عليه أحاديث أبي هريرة».

وأبوه عجلان كاد أن يكون مجهول الحال، لولا أن النسائي قال فيه: «لا بأس به» فلم يرو عنه إلا ابنه، وأما رواية بكير بن عبدالله الأشج، عنه، عند مسلم، فالراجح أن عجلان فيه ليس هو والد محمد بن عجلان، بل هو مولى المشمعل ـ وأما رواية إسماعيل بن أبي حبيبة عنه، فقد شكك فيها المزي فقال: «إن كان محفوظًا» والله أعلم.

٥٢١ ـ **سنده ضعيف جدًا**: في سنده قرة بن موسى الهُجَيْميُّ، مجهول العين.

أَخَاكَ، وَوَجهُكَ إِلَيـه مُنبَسطٌ، وَإِيَّاكَ وَإِسبَالَ الإِزار، فَـإِنَّهَا مِنَ المَخيلَة ولا يُحـبُّها اللَّهُ، وإن امرؤٌ عَيَّرَكَ بشيءٍ يَـعلَمُهُ فيك، فلا تُعيِّرهُ بشَيٍء تَعلَمُـهُ منه، دَعهُ يَكُونُ وَبَالُهُ عليه، وَأَجرُهُ لَكَ، ولا تَسبَّنَّ شيئًا» قَالَ: فَمَا سَبَبتُ بَعدَهُ دَابَّةً ولا إنسَانًا.

٥٢٢ ـ أسند فيه حديث أبي جُري الهُجَيْمي المتقدم برقم (٥٢١) إلا أنه من طريق سلام بن مسكين، عن عقيل بن طلحة، عنه والمشار إليها في الحاشية هناك فانظره.

ذِكْرُ البيانِ بأَن طلاقَةَ وجهِ المَرءِ للمسلمين من المعروف

٥٢٣ ـ أسند فيه حديث أبي ذر المتقدم برقم (٥١٣، ٥١٤) وفيه زيادة في أوله: «لا تحقرَنَّ مِنَ المعروفِ شيئًا، ولو أن تلقَىٰ أخَاكَ بِوَجهٍ طلق» وقد وردت في حديث أبي ذر المتقدم برقم (٤٦٨) فانظره وحكم هذه الزيادة هناك.

ذِكْرُ الإخْبارِ بأنَّ على المَرءِ تَعقيبَ الإساءةِ بالإحسانِ ما قَدَرَ عليه في أسبابه

٥٢٤ ـ عَنْ عَبدِ اللَّهِ بن عمرو بن العاص، أنَّ مُعاذَ بنَ جَبَلٍ أرادَ سَفرًا، فَقَالَ: يا نَبيَّ اللَّهِ، أوصِنِي، قَـالَ: «اعبُدِ اللَّهَ لا تُشرِك به شَيئًا». قَالَ: يا نَبِيَّ الـلَّه زِدني، قَالَ: «إذَا أسَأتَ، فَأحسِن»، قَالَ: يا رَسُولَ اللَّهِ زِدنِي. قَال: «استَقِم، وَليَحسُن خُلُقُكَ».

ـ وقد تفرد سلام بن مسكين بروايته عن عَقيل بن طلحة، عن أبي جُرَي سليم بن جابر الهُجَيْمي.
ـ وتفرد عبد الملك بن الحسن بروايته عن سهم بن المعتمر، عن الهجمي.
ـ ورواه عبيدة بن خداش الهجيمي، وأبو غفار المثنى بن سعد الطائي، وخالد الحذاء، وأبو سليل، وغيرهم، عن أبي تميمة الهجيمي، عن سليم بن جابر، وهو الأشبه بالصواب.
ويبقىٰ تفرد أبي تميمة به عن سليم بن جابر الهجيمي، قال ابن عبدالبر في أبي تميمة: «ثقة حجة عند جميعهم»، وقال الدارقطني: «ثقة»، وقال ابن معين: «ثقة»، وقال ابن سعد: «كان ثقة إن شاء الله»، وروىٰ له البخاري. ولعل رواية سلام بن مسكين تشهد له. والله تعالىٰ أعلم.

٥٢٤ ـ **ليس له أصل**: تفرد به سعيد بن أبي سعيد مولىٰ المهري يكنىٰ أبا السُّمَيْط، وهذا الحديث معروف به، ذكره الحافظ في ترجمته في «لسان الميزان» والراجح أنه مجهول العين، وقال الحافظ: «وهذا أحد الأربعة التي ذكر ابن عبدالبر أنها لا توجد لها أصل من بلاغات مالك». وأبوه أبو سعيد مولىٰ المهري مجهول الحال والله أعلم.
ـ تنبيه: محقق الإحسان ظن أن أبا السميط تحريف وجعله سعيد بن أبي سعيد المقبري، عن أبيه، =

ذكرُ العلامة الَّتي يَستَدلُّ المرءُ بها على إحسانه

٥٢٥ ـ عن عبدِ اللَّهِ، قَالَ: قَال رجلٌ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، متَىٰ أكُونُ مُحسنًا؟ قَالَ: «إِذَا قَال جِيرَانُكَ: أنتَ مُحسنٌ، فَأنتَ مُحسنٌ، وإذَا قَالُوا: إنَّكَ مُسيءٌ، فَأنتَ مُسيءٌ».

ذكْرُ الإخْبارِ عمَّا يستدلُّ به المَرءُ على إحسانه ومساوئه

٥٢٦ ـ أسند فيه حديث عبد الله بن مسعود المتقدم برقم (٥٢٥).

ذكْرُ البيانِ بِأنَّ مِن خَيرِ النَّاسِ مَن رجي خَيْرهُ وأمن شره

٥٢٧ ـ عن أبي هريرة، أنَّ رَسُولَ اللَّه ﷺ قَالَ: «ألاَ أُخبرُكُم بخَيركم من شَرِّكُم؟» فَقَالَ رَجُلٌ: بَلَىٰ يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: «خَيرُكُم مَن يُرجَى خَيرهُ ويُؤمَنُ شَرُّهُ، وَشرُّكُم مَن لا يُرجَى خَيرُهُ، وَلا يُؤمَنُ شَرُّهُ».

= وظن أن المهري تحريف والصواب المقبري فليصحح، فإن المقبري ليس له رواية عن عبد الله بن عمرو، وابنه سعيد ليس من رواته حرملة بن عمران والله تعالىٰ أعلم.

٥٢٥ ـ منكر: قال الطبراني في «الأوسط» (٢٩٨٢): «لم يروه عن منصور إلاَّ معمر، ولا يُروَىٰ عن ابن مسعود إلاَّ من هذا الوجه».

وقال أبو نعيم في «الحلية» (٥/ ٤٣): «غريب من حديث منصور، لم نسمعه إلا من هذا الوجه».

وقال ابن رجب في «شرح علل الترمذي» (٧٧٤): «قال ابن أبي خيثمة: سمعتُ يحيىٰ بن معين يقول: إذا حدثك معمر عن العراقيين فخفه إلا عن الزهري، وابن طاوس فإن حديثه عنهما مستقيم، فأمَّا أهل الكوفة والبصرة فلا. وما عمل في حديث الأعمش شيئًا».

قلت ـ المحقق ـ: هو هنا يحدث عن منصور، وهو كوفي، والزهري مدني، وطاوس يماني والله أعلم.

ثم إن عبدالرزاق بن همام الصنعاني، قد تفرد به، وقد قال الذهبي في «تاريخ الإسلام» في ترجمة عبدالرزاق: «عبد الرزاق راوية الإسلام، وهو صدوق في نفسه، وحديثه محتج به في الصحاح، ولكن ما هو ممن إذا تفرد بشيءٍ عُدَّ صحيحًا غريبًا، بل إذا تفرد بشيءٍ عُدَّ منكرًا».

وهو هنا تفرد بروايته عن معمر، وقد قال ابن رجب الحنبلي في «شرح علل الترمذي» (٧٥٧): «وقال الدارقطني: عبدالرزاق يخطئ عن معمر في أحاديث لم تكن في الكتاب».

وقد اختلط رحمه الله في آخر عمره بعد ما عمي وصار يتلقن.

٥٢٧ ـ منكر: مداره علىٰ العلاء بن عبدالرحمن، عن أبيه، عن أبي هريرة.

قال أبو بكر بن أبي خيثمة، عن يحيىٰ بن معين: «ليس بذاك، لم يزل الناس يَتوَقَّون حديثه» وقال عباس الدوري، عن يحيىٰ بن معين: «ليس حديثه بحُجة، وهو وسُهيل قريب من السَّواء». =

ذِكْرُ الإخْبارِ عن خير النَّاس وشرهم لنفسه ولغيره

٥٢٨ ـ أسند فيه حديث أبي هريرة المتقدم برقم (٥٢٧).

ذِكْرُ بيان الصدقة للمرء بإرشاد الضال وهداية غير البصير

٥٢٩ ـ أسند فيه حديث أبي ذرٍّ المتقدم برقم (٤٧٤).

ذِكْرُ إجَازَة اللَّه جَلَّ وَعَلاَ على الصِّرَاط مَن كَانَ وُصْلَةً لأخيه المُسلم إلى ذي سُلطان في تَفريج كربة

٥٣٠ ـ عن عائشة، قالت: قال رَسُولُ اللَّه ﷺ: «مَن كَانَ وُصلَةً لأخيه المُسلم إلى ذي سُلطَانٍ في مَبْلَغِ برٍّ، أو تيسيرِ عُسرٍ، أجَازَهُ اللَّهُ على الصِّرَاطِ يَومَ القِيامَة عِندَ دَحضِ الأقدامِ».

لفظ الخبر لابن قتيبة، قاله الشيخ.

= وقال الدارمي وسألته (يعني يحيىٰ بن معين) عن العلاء، عن أبيه، كيف حديثهما؟ فقال: ليس به بأس. قلت: هو أحب إليك، أو سعيد المقبري؟ فقال: سعيد أوثق، والعلاء ضعيف.

وقال ابن طهمان عن يحيىٰ: «صالح الحديث»، وقال عبدالله بن أحمد: سمعت يحيىٰ بن معين وسئل عن العلاء بن عبدالرحمن، فقال: مضطرب الحديث، ليس حديثه بحجة.

وقال أبو زرعة: «ليس هو بأقوىٰ ما يكون».

وقال أبو حاتم: «صالح روي عنه الثقات، ولكنه أُنكر من حديثه أشياء، وهو عندي أشبه من العلاء ابن المسيب».

وقال النسائي: «ليس به بأس».

وذكره العقيلي، وابن عدي، وابن الجوزي في جملة الضعفاء.

وقال أبو داود: «سهيل أعلىٰ عندنا من العلاء».

فمثل العلاء لا يتحمل تفرده والله تعالىٰ أعلم.

وقد رواه عنه حفص بن ميسرة الصنعاني، وقد قال الأزدي: «يروىٰ عن العلاء مناكير»، إلا أن عبدالعزيز بن محمد الدراوردي تابعه.

٥٣٠ ـ موضوع: مداره علىٰ إبراهيم بن هشام بن يحيىٰ الغساني، قال أبو حاتم: «أظنه لم يطلب العلم. وهو كذاب»، وقال ابن الجنيد: «صدق أبو حاتم؛ ينبغي ألاَّ يُحَدَّثْ عنه»، وقال أبو زرعة: «كذاب»، وقال الذهبي: «متروك» وانظر: «لسان الميزان» للحافظ.

ذِكْرُ الأمرِ للمَرءِ بالتَّشفُّعِ إلى من بيَدِه الحَلُّ والعقدُ في قضَاءِ حَوائجِ النَّاسِ

٥٣١ ـ عن أبي موسىٰ، قال: قال رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**إنِّي أُوتَى فأُسأَلُ، ويُطلَبُ إليَّ الحَاجَةُ، وأنتُم عِندِي، فَاشفَعُوا فَلتُؤجَرُوا ويَقضِي اللَّهُ على لِسَانِ نَبيِّـهِ ما أحَبَّ أو ما شَاءَ**».

قال الشيخ: ابنُ أبي بُردة في هذا الخَبَرِ أرَادَ بِه ابنَ ابنِ أبي بردة.

قال أبو حاتم: وهو بُريدُ بنُ عَبدِ اللَّهِ بن أبي بردة بن أبي موسىٰ الأشعري.

ذِكْرُ الإخْبارِ عمَّا يُستَحبُّ للمَرءِ من بَذلِ المجهودِ في قَضَاءِ حَوائجِ المُسلمينَ

٥٣٢ ـ . . . أخبرني أبو الزبير، أنَّهُ سَمعَ جابر بن عبد اللَّهِ يقول: لَدَغتْ رَجُلاً منَّا عَقرَبٌ، ونَحنُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ رَجُلٌ: يا رَسُولَ اللَّهِ، أرقيه؟ فَقَالَ ﷺ: «**من استَطَاعَ مِنكُم أن ينفَعَ أخَاهُ فَليَفعَل**».

ذِكْرُ قضاءِ اللَّهِ جلَّ وعَلاَ حوائجَ مَن كان يقضي حَوائجَ المسلمينَ في الدُّنيا

٥٣٣ ـ عن سالم عن أبيه أنَّ رسولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «**المُسلمُ أخُو المُسلمِ لا يَظلِمُهُ ولا يُسلِمُهُ، مَن كَانَ في حَاجَةِ أخيه، كَانَ اللَّـهُ في حَاجَتِه، ومَن فَرَّجَ عَن مُسلِمٍ كُربَةً، فَرَّجَ اللَّهُ بِهَا عَنهُ كُربَةً من كُرَبِ يومِ القِيامَةِ**».

---

٥٣١ ـ صحيح: وقد ورد هنا، كما عند أحمد وأبي داود، عن أبي بردة، عن أبيه عن جده، وصوابه كما عند البخاري ومسلم وغيرهما، عن جده أبي بردة، عن أبيه أبي موسىٰ الأشعري والله تعالىٰ أعلم.

٥٣٢ ـ صحيح.

٥٣٣ ـ صحيح.

ذِكْرُ تفريج اللَّه جَلَّ وَعَلاَ الكَربَ يَومَ القِيَامَة عَمَّن كَانَ يُفرِّجُ الكربَ في الدُّنيا عَنِ المُسلمِينَ

٥٣٤ ـ أسند فيه حديث أبي هريرة المتقدم برقم (٨٤).

ذِكرُ ما يُستَحَبُّ لِلمَرءِ الإقبالُ على الضُّعفَاءِ والقِيامُ بِأمورِهِم وَإن كَانَ استعمالُ مثلِهِ موجوداً منه في غيرهم

٥٣٥ ـ عن عائشة قالت: أُنزِلَت ﴿عبس وتولىٰ﴾ في ابن أُمِّ مَكتُومٍ الأعمَىٰ، قَالَت: أتَىٰ النَّبيَّ ﷺ فجعَلَ يَقُولُ: يا نَبيَّ اللَّهِ، أرشِدنِي، قَالَت: وَعِندَ النَّبِيِّ ﷺ رَجُلٌ مِن عُظَمَاءِ المُشرِكِينَ، فجَعَلَ النَّبِيُّ ﷺ، يُعرِضُ عَنهُ، ويُقبِلُ علىٰ الآخر، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «يَا فُلانُ، أتَرَى بِمَا أقُولُ بَأسًا» فَيقُولُ: لا، فَنَزَلَت: ﴿عبس وتولىٰ﴾.

ذِكرُ رجاءِ الغُفرانِ لمن نَحَّى الأذى عن طريق المسلمين

٥٣٦ ـ عن أبي هُريرة، أنَّ رَسُول اللَّه ﷺ، قالَ: «بَينَمَا رَجُلٌ يَمشِي بِطَرِيقٍ، وَجدَ غُصنَ شَوكٍ عَلَى الطَّرِيقِ، فَأخَذَه، فَشكَرَ اللَّهُ لَهُ، فغَفَرَ لَه».

---

٥٣٥ ـ مرسل وصله خطأ: قال الترمذي: «هذا حديث غريبٌ. وروىٰ بعضهم هذا الحديث عن هشام ابن عروة، عن أبيه قَالَ: أُنزِلَ ﴿عَبَسَ وَتَوَلَّى﴾ في ابْنِ أُمِّ مَكتُومٍ ولَمْ يَذْكُرْ فِيهِ عَنْ عَائشة» أهـ.
وقال الدارقطني في «العلل» (ق/ ٤٠/ أ):
«يرويه هشام بن عروة، واختلف عنه، فرواه عبدالرحيم بن سليمان، ويحيىٰ بن سعيد الأموي، وأبو معاوية الضرير، عن هشام عن أبيه، عن عائشة، واختلف عن أبي معاوية فأسنده عنه عبدالله ابن هاشم الطوسي وغيره يرسله، وكذلك رواه مالك بن أنس، وغيره عن هشام، عن أبيه مرسلاً وهو الصحيح» أهـ.
وقال الذهبي في «التلخيص» تعقيبًا علىٰ قول الحاكم: أرسله جماعة عن هشام: «قلت: وهو الصواب» أهـ.

٥٣٦ ـ صحيح.

ذِكرُ رجاء مغفرة اللَّه جَلَّ وَعَلاَ لِمن نَحَّى الأذى عن طريقِ المسلمينَ

٥٣٧ ـ أسند فيه حديث أبي هريرة المتقدم برقم (٥٣٦).

ذِكْرُ البيانِ بأنَّ هذا الرَّجُلَ الذي نحَّى غصنَ الشَّوكِ عن الطريق لم يعمل خيراً غيره

٥٣٨ ـ عن أبي هُرَيرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «حُوسِبَ رَجُلٌ مِمَّن كَانَ قَبلَكُم، فلَم يُوجَد لَهُ مِنَ الخَيرِ إلاَّ غُصنُ شَوكٍ، كَانَ على الطَّرِيقِ، كَانَ يُؤذِي النَّاس، فَعزَلَهُ، فَغفِرَ لَهُ».

ذِكْرُ البيانِ بأَنَّ هذَا الرَّجُلُ غُفِرَ لَه ذنبُه ما تقدَّمَ وما تأخَّر لذلك الفعل

٥٣٩ ـ عن أبي هُريرة عن رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «غُفِرَ لِرَجُلٍ ـ أخَذَ غُصنَ شَوكٍ عَن طَرِيقِ النَّاسِ ـ ذَنبُهُ؛ ما تَقدَّمَ مِن ذَنبِهِ وَمَا تَأخَّرَ».

---

٥٣٨ ـ **شاذ بهذا اللفظ**، تفرد به أبو معاوية، عن هشام، عن أبيه، عن أبي هريرة ورواه أبو أسامة، وابن نمير بدون القصة وبلفظ أخصر من هذا، وقد قال أحمد: «أبو معاوية الضرير في غير حديث الأعمش مُضْطَرِب لا يحفظها حِفظًا جيدًا»، وقال ابن معين: «ثقة ولكنه يخطئ» أي في غير حديث الأعمش، وقال ابن خراش: «صدوق، وهو في الأعمش ثقة، وفي غيره فيه اضطراب».

وقال الآجري عن أبي داود أيضًا: «أبو معاوية إذا جاز حديث الأعمش كثر خطؤه، يخطئ على هشام بن عروة، وعلي بن إسماعيل، وعلَى عبدالله بن عمر».

وقال ابن نمير: «كان أبو معاوية لا يضبط شيئًا من حديثه، ضبطه لحديث الأعمش كان يضطرب في غيره اضطرابًا شديدًا»، وقال أبو داود: قلت لأحمد كيف حديث أبي معاوية عن هشام بن عروة؟ قال: فيها أحاديث مضطربة يرفع منها أحاديث إلى النبي ﷺ».

٥٣٩ ـ **منكر بهذا اللفظ**، تفرد به دراج أبو السمح، وانظر حاشية الحديث رقم (٢٩٦).

ذِكرُ رجاء الغفران لمن أماط الأذى عن الأشجار والحيطان إذا تأذى المسلمون به

٥٤٠ ـ عن أبي هريرة، عن رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «نَزَعَ رَجُلٌ لَم يَعمَل خَيراً قَطُّ غُصنَ شَوك عن الطَّرِيق، إمَّا كَانَ في شَجَرَة فَقَطَعهُ فَألقَاهُ، وإمَّا كَانَ مَوضُوعًا فَأمَاطَهُ فَشَكَرَ اللَّهُ لَهُ بِهَا فَأدخَلَهُ الجَنَّةَ».

قال أبو حاتم: معنىٰ قوله: «لم يعمل خيراً قطُّ» يريد به: سوىٰ الإسلام.

ذِكرُ استحبابِ المَرءِ أن يُميطَ الأذى عن طريق المسلمين إذ هو منَ الإيمان

٥٤١ ـ عن أبي برزة قَال: قلت: يا رَسولَ اللَّهِ دُلَّني علىٰ عَمَلٍ أنتفع به، قالَ: «نَحِّ الأذى عن طريقِ المُسلمينَ».

قَال أبو حاتم رضي الله عنه: أبان بن صمعة هذا والد عتبة الغلام وأبو الوازع: اسمه جابر بن عمرو، وأبو برزة اسمه نضلة بن عُبيد.

ذِكرُ إعطاءِ اللَّه جَلَّ وَعَلاَ الأجرَ لمَن سَقَى كُلَّ ذات كَبد حَرَّى

٥٤٢ ـ عن محمودِ بن الربيع أنَّ سُرَاقَةَ بنَ جُعشُم، قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّه، الضَّالَّةُ تَرِدُ عَلَىٰ حَوضِي، فَهَل فِيهَا أجرٌ إن سَقَيتُهَا؟ قَالَ: «اسقِهَا، فَإنَّ في كُلِّ ذات كَبِدٍ حَرَّى أجرٌ».

---

٥٤٠ ـ **شاذ بهذا اللفظ**، تفرد به محمد بن عجلان، عن زيد بن أسلم، عن أبي صالح، عن أبي هريرة به، وانظر ما في ابن عجلان في حاشية الحديث (٢٠٢)، (٢٧٠)، (٣٤٩)، وغيرهم.

٥٤١ ـ **منكر**: مداره علىٰ أبي الوازع الراسبي البصري أو الكوفي، اختلف فيه قول ابن معين، في رواية قال: «ثقة»، وفي رواية قال: «ليس بشيء»، وقال الذهبي في «الميزان»: «اختلف قول ابن معين فيه»، وقال النسائي: «منكر الحديث»، وقال ابن سعد: «كان قليل الحديث»، وقال أبو أحمد بن عدي: «لا أعرف له كثير رواية، وإنما يروي عنه قومٌ معدودون، وأرجو أنه لا بأس به»، وقال الحافظ في «التقريب»: «صدوق يهم» فمثله لا يحتمل تفرده وحديثه عند مسلم في المتابعات والله تعالىٰ أعلم.

٥٤٢ ـ غير محفوظ من طريق محمود بن الربيع، بل المحفوظ من طريق عبدالرحمن بن مالك، عن أبيه، =

ذِكْرُ رجاءِ دخولِ الجنانِ لِمَنْ سَقَى ذَوَاتِ الأربعِ إذا كَانت عَطشَى

٥٤٣ ـ عن أبي هُرَيرَةَ أنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: «بَينَمَا رَجلٌ يَمشي بطَرِيق، اشتَدَّ عَلَيه العَطَشُ، فَوَجَدَ بئراً فَنزَلَ فيهَا، فَشَرِبَ، ثُمَّ خَرَجَ، فَإذَا كَلبٌ يَلهَثُ، يَأكُلُ الثَّرَى مِنَ العَطَشِ، فَقَالَ الرَّجُلُ: لَقَدْ بَلَغَ هَذَا الكَلبَ منَ العَطَشِ مثلَ الَّذي بَلَغَ بي، فَنزَلَ البئرَ، فَملأَ خُفَّهُ مَاءً، ثُمَّ أمسكَهُ بفيه حَتَّى رَقَى، فَسقَى الكَلبَ، فَشكَرَ اللَّهُ له، فغفرَ لَهُ». فقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إنَّ لَنا فِي البهائِم لأجراً؟ فَقَالَ ﷺ: «فِي كُلِّ ذَاتِ كَبِدٍ رَطبَةٍ أجرٌ».

ذكرُ الخَبَرِ الدَّالِّ على أن الإحسانَ إلى ذواتِ الأربعِ قد يُرجى به تكفيرُ الخطايا في العقبى

٥٤٤ ـ أسند فيه حديث أبي هريرة المتقدم برقم (٥٤٣) من طريق مالك، عن سمي، عن أبي صالح، ولفظه هو ما ذكر هناك.

ذكْرُ الزَّجرِ عَن تركِ تَعاهُدِ المَرءِ ذواتِ الأربعِ بالإحسانِ إليها

٥٤٥ ـ . . . حدثني أبو كبشَةَ السَّلولي أنَّهُ سمعَ سَهلَ بنَ الحَنظَلية الأنصاريَّ أنَّ عُيينَةَ والأقرعَ سألا رَسولَ اللَّهِ ﷺ، شيئًا، فأمرَ مُعاوِيَةَ أن يَكتُبَ بِهِ لَهُمَا، فَفَعَلَ،

= عن سراقة به، رواه غير واحد عن الزهري هكذا، ولعل الوهم من يونس، فقد قال وكيع عنه: «سيئ الحفظ»، ولكن وكيع لم يسمع منه إلا ثلاثة أحاديث كما قال أحمد.

وقد ضعف أحمد أمر يونس، فقال: «يونس كثير الخطأ عن الزهري».

وقال مرة: «في حديث يونس بن يزيد مُنكرات عن الزهري».

وقال محمد بن سعد: «كان حلو الحديث، كثيره، وليس بحجة، ربما جاء بالشيء المنكر».

وقال الحافظ: «ثقة، إلا أن في روايته عن الزهري وهمًا قليلاً، وفي غير الزهري خطأ».

قلت ـ المحقق ـ: وهو لم يتابع على هذا السند والله تعالى أعلم.

٥٤٣ ـ الحديث صحيح، ولم يتابع ابن عجلان في روايته عن القعقاع ابن حكيم، وزيد بن أسلم، كلاهما عن أبي صالح مختصراً، ولقد سقنا لفظ الحديث الآتي لأنه أتم والله أعلم.

٥٤٥ ـ غريب لم يرو إلا من طريق ربيعة بن يزيد، عن أبي كبشة السَّلولي، عن سهل بن الحنظلية به، =

وختَمَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وأمرَهُ بِدَفعِهِ إِلَيهِمَا. فأمَّا عُيينةُ، فقَالَ: ما فيه؟ فقَالَ: فيه ما أُمرت به. فقَبِلَهُ وعقدَهُ في عِمامَتِه، وأمَّا الأقرعُ فقَالَ: أحمِلُ صَحِيفَةً لا أدري ما فيها كَصَحِيفَةِ المُتَلمِّسِ؟ فأخبرَ مُعاوِيةُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، بِقَولِهِمَا. فخرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ في حَاجتِهِ، فمرَّ بِبَعيرٍ مُناخٍ على بَابِ المَسجِدِ مِن أوَّلِ النَّهارِ، ثُمَّ مرَّ بِهِ مِن آخِرِ النَّهارِ وَهُوَ علىٰ حَالِه، فقَالَ: «أينَ صَاحِبُ هذَا البعيرِ؟» فابتُغِيَ، فلم يُوجَد، فقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اتَّقُوا اللَّهَ فِي هذه البَهائم، اركبُوهَا صِحَاحًا، وكُلُوهَا سِمانًا، كالمُتَسخِّطِ آنفًا، إنَّهُ مَن سَأَلَ وعِندَهُ ما يُغنيه، فإنَّما يَستَكثِرُ مِن جَمرِ جَهَنَّمَ». قَالَ: يا رَسُولَ اللَّهِ، ومَا يُغنيهِ؟ قَالَ: «ما يُغدِّيه ويُعَشِّيه».

قال أبو حاتم رضي الله عنه: قوله ﷺ: «يغدّيه ويُعَشِّيه»: أراد به على دائم الأوقات. وفي قوله ﷺ: «اركبوها صحاحًا» كالدليل على أن النَّاقة العجفاء الضعيفة يجبُ أن يُتَنَكَّبَ ركوبها إلى أن تصح، وفي قوله ﷺ: «وكلوها سمانًا» دليل على أن الناقة المهزولة التي لا نِقيَ لها يُستحبُّ تركُ نحرها إلى أن تَسمَن.

ذِكْرُ استحباب الإحسانِ إلى ذوات الأربع رجاء النَّجاة في العُقبى به

٥٤٦ ـ عن ابن عمر، أن النَّبيَّ ﷺ قَالَ: «عُذِّبت امرأةٌ في هِرَّةٍ رَبَطتها، فَلَم تُطعِمها ولَم تَدعها تأكُلُ مِن خَشَاشِ الأرضِ».

وبنفس السند، ثنا عبيد الله، عن سعيد المقبري، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ، بمثله[1].

= وأبو كبشة لم يوثقه معتبر، وقد وثقه العجلي وهو متساهل، ويعقوب بن سفيان وتوثيقه يقارب توثيق ابن حبان فقد وثق كثيراً من المجهولين والله تعالى أعلم.

٥٤٦ ـ صحيح.

(١) صحيح.

١٢ ـ باب الرِّفق

ذكرُ استحباب الرِّفق للمرء في الأمورِ إذ اللَّهُ جَلَّ وَعَلا يُحبهُ

٥٤٧ ـ عن عائشة قالت: قال رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إنَّ اللَّهَ تَعالَى يُحِبُّ الرِّفقَ فِي الأمرِ كُلِّه».

قال أبو حاتم: ما روىٰ مالكٌ عن الأوزاعي إلاَّ هذا الحديث، وروىٰ الأوزاعي عن مالكٍ أربعة أحاديث.

ذكرُ الاستدلال على حرمانِ الخَير فيمن عُدمَ الرِّفقَ في أموره

٥٤٨ ـ عن جرير، عن النَّبِيِّ ﷺ قال: «مَنْ يُحرَمِ الرِّفقَ يُحرَمِ الخَيرَ».

ذكرُ البيانِ بأنَّ اللَّهَ جَلَّ وَعَلاَ يعين على الرِّفقِ بأن يعطي عليه ما لا يعطي على العنف

٥٤٩ ـ عن أبي هريرة، عن النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إنَّ اللَّهَ رَفِيقٌ يُحِبُّ الرِّفقَ، وَيُعطِي عَلَى الرِّفقِ مَا لا يُعطِي على العُنفِ».

---

٥٤٧ ـ صحيح.

٥٤٨ ـ لم يروه عن جرير إلا عبدالرحمن بن هلال، وقد انفرد النسائي بتوثيقه دون غيره من المعتبر توثيقهم.

٥٤٩ ـ منكر: قال أبو نعيم في «الحلية» (٨/ ٣٠٦): «تفرد به عن الأعمش أبو بكر، وعنه إسماعيل» يعني أبا بكر بن عياش، وقد سقط من المطبوعة. وأبو بكر بن عياش قال فيه ابن نمير: «ضعيف في الأعمش وغيره»، وقال ابن سعد: «وكان أبو بكر ثقة صدوقًا عارفًا بالحديث والعلم إلا أنه كثير الغلط»، وقال أبو زرعة الرازي في «العلل» (٢٥٠٩): «في حفظه شيء»، وقال الترمذي (٢٥٦٧): «كثير الغلط»، وقال الحافظ في «التقريب»: «ثقة عابد إلا أنه لما كبر ساء حفظه وكتابه صحيح».

قلت ـ المحقق ـ: قد تفرد به عن الأعمش ولم يتابع عليه والله أعلم.

ذكرُ البيان بأنَّ الرِّفقَ ممَّا يزين الأشياءَ وضده يشينها

٥٥٠ ـ عن عائشة، قالت: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَبدُو إلى هذهِ التِّلاع وقالَ لِي: «يَا عَائِشَةُ ارفُقِي، فَإِنَّ الرِّفقَ لم يكُن فِي شَيءٍ قَطُّ إلاَّ زانَهُ، ولا نُزِعَ مِن شيءٍ إلاَّ شَانَهُ».

ذكرُ الأمرِ بلزومِ الرِّفقِ في الأشياء إذ دوامُهُ عليه زينته في الدنيا والآخرة

٥٥١ ـ عن أنس، عن النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «مَا كَانَ الرِّفقُ فِي شيءٍ إلاَّ زانَهُ، ولا كَانَ الفُحشُ فِي شَيءٍ قَطُّ إلاَّ شَانَهُ».

ذكرُ ما يَجبُ على المرءِ من لزومِ الرِّفقِ في جميع أسبابه

٥٥٢ ـ عن عائشة، أنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إنَّ اللَّهَ يُحبُّ الرِّفقَ ويُعطِي على الرِّفقِ ما لا يُعطِي على العنُف، وَما لا يُعطِي على ما سِواهُ».

ذكرُ دُعاءِ المُصطفى ﷺ لمَن رَفَقَ بالمُسلمين في أُمورهم مع دُعائه على مَن استعمل ضدَّه فيهم

٥٥٣ ـ عن عبد الرحمن شِماسَة قال: أتيتُ عَائِشَةَ أسألُها عَن شيءٍ، فَقَالت: سَمِعتُ رَسُولَ اللَّه ﷺ، يقولُ في بَيتِي هذا: «اللَّهُمَّ مَن وَلِيَ من أمرِ أُمَّتي شَيئًا، فَشَقَّ عَلَيهِم، فاشقُق عَلَيهِ، وَمَن وَلِيَ مِن أمرِ أُمَّتي شَيئًا، فَرَفَقَ بِهِم فَارفُق بِهِ».

---

٥٥٠ ـ صحيح.

٥٥١ ـ منكر: تفرد به ابن حبان عن شيخه إبراهيم بن أبي أمية وهو مع قِلَّة حديثه ـ حيث لم يرو له ابن حبان إلا أربعة عشر حديثًا له فيهم ثلاثة شيوخ، وبعض هذه الأحاديث مقرونًا بغيره ـ مجهول العين أو الحال والله أعلم، وقد روي الحديث من طريق ثابت عن أنس ولكن في سنده كثير بن حبيب الليثي تفرد به فلا يعرف إلا به، ساق له الذهبي في «الميزان» حديثًا موضوعًا، وقال أبو حاتم: «لا بأس به»، والمحفوظ أن الحديث من مراسيل قتادة عن النبي ﷺ، انظر «علل» ابن أبي حاتم (٢٣٧١)، و«علل» الدارقطني (ق/ ٢٧/ ب).

٥٥٢ ـ صحيح.

٥٥٣ ـ صحيح.

١٣ ـ باب الصُّحبة والمجالسة

ذكرُ الأمر للمَرء أن لا يَصحَبَ إلاَّ الصَّالحين ولا يُنفقَ إلاَّ عليهم

٥٥٤ ـ عن أبي سعيد الخدري، عن النَّبيِّ ﷺ، أنَّهُ قَالَ: «لا تُصَاحِبْ إلاَّ مُـؤمِنًا، ولا يَأكُل طَعَامَكَ إلاَّ تَقِيٌّ».

ذكْرُ الزَّجرِ عن أن يَصحَبَ المَرءُ إلاَّ الصالحين ويُؤكِل طعَامَهُ إلاَّ إياهم

٥٥٥ ـ أسند فيه حديث أبي سعيد الخدري المتقدم برقم (٥٥٤).

ذكْرُ البيانِ بأنَّ محبَّةَ المرءِ الصالحين وإن كان مقصرًا في اللحوق بأعمالهم يبلغه في الجنة أن يكونَ معهم

٥٥٦ ـ عن أبي ذر أنه قال: يَا رَسُولَ اللَّهِ، الرَّجُلُ يُحبُّ القَومَ ولا يستَطيعُ أن يعمَلَ كَعَمَلِهم؟ قَالَ: «إنَّكَ يَا أبَا ذَرٍّ مَعَ مَن أحبَبْتَ». قَالَ: فَإنِّي أحبُّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ، قَالَ: «أنتَ يَا أبَا ذَرٍّ مع مَنْ أحْبَبْتَ».

ذكرُ الخَبَرِ المُدحضِ قولَ مَن زَعَمَ أنَّ خطابَ هَذَا الخَبَرِ قُصدَ به التَّخصيصُ دون العموم

٥٥٧ ـ عن أبي موسىٰ، قـال: أتىٰ النَّبيَّ ﷺ، رَجُلٌ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أرأيتَ رَجُلاً يُحِبُّ القَومَ ولَمَّا يَلحَق بِهِم؟ قَالَ: «المَرءُ مَعَ مَن أحَبَّ».

---

٥٥٤ ـ منكر: مداره علىٰ سالم بن غيلان، عن الوليد بن قيس التجيبي، عن أبي سعيد الخدري.
فسالم بن غيلان لم يرو حديثًا واحدًا صحيحًا، وقال أحمد: «ما أرى به بأسًا»، وقال أبو داود: «لا بأس به»، وقال النسائي: «ليس به بأس»، وقال الدارقطني: «متروك».
والوليد بن قيس مجهول الحال والله تعالىٰ أعلم.

٥٥٦ ـ غـريب من حديث أبي ذر، تفرد به سليمان بن المغيرة، عن حميد بن هلال، عن عبدالله بن الصامت، عن أبي ذر، وعبدالله بن الصامت، قال النسائي: «ثقة» وقال أبو حاتم: «يكتب حديثه». وانظر الحديث رقم (٨).

٥٥٧ ـ صحيح.

ذِكْرُ ما يُستحبُّ للمَرءِ التَّبركُ بالصالحين(١) وأشباههم

٥٥٨ ـ عن أبي موسىٰ قال: كنتُ عندَ رَسولِ اللَّه ﷺ نازلاً بالجعرانة، بين مَكَّة والمَدينة، ومَعهُ بلالٌ، فأتىٰ رَسُولَ اللَّه ﷺ رَجلٌ أعرابيٌ، فقالَ: ألا تُنجزُ لي يا مُحمَّدُ ما وعَدتَني؟ فقالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أبشر» . فقالَ لَهُ الأعرابيُّ: لَقَد أكثرتَ عَليَّ مِن البُشرىٰ، قالَ: فأقبلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ علىٰ أبي مُوسىٰ وبلالٍ كهيئةِ الغضبان، فقال: «إنَّ هذَا قد ردَّ البُشرى، فاقبَلا أنتُمَا». فقالا: قَبلنا يا رَسُولَ اللَّه. قالَ: فَدعَا رَسُولُ اللَّه ﷺ بِقدَحٍ فيهِ ماءٌ ثُمَّ قالَ لَهُمَا: «اشربَا منهُ، وأفرغا علَى وُجُوهكُمَا أو نُحُوركُمَا» فأخذَا القَدحَ ففعَلا ما أمرَهُما بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَنادتنا أُمُّ سَلمَة مِن وَرَاءِ السِّترِ، أن أفضلا لأمِّكُمَا في إنَائكُمَا، فأفضَلا لَهَا منهُ طَائفَةً.

ذِكْرُ استحبابِ التَّبرُّك للمرءِ بعشرة مشايخ أهلِ الدِّينِ والعقلِ

٥٥٩ ـ عن ابن عباس، أنَّ النَّبيَّ ﷺ، قَالَ: «البركَةُ معَ أكابِرِكُم».

قال أبو حاتم: لم يحدِّث ابن المبارك هذا الحديث بخراسان إنما حدث به بدرب الروم، فسمع منه أهلُ الشام، وليس هذا الحديث في كتب ابن المبارك مرفوعًا.

---

٥٥٨ ـ صحيح.

(١) هذا فيه نظر. والصواب أن ذلك خاص بالنبي ﷺ ولا يقاس عليه غيره لما جعل الله فيه من البركة وخصه به دون غيره؛ ولأن الصحابة رضي الله عنهم لم يفعلوا ذلك مع غيره ﷺ وهم أعلم الناس بالشرع، فوجب التأسي بهم. ولأن جواز مثل هذا لغيره ﷺ قد يفضي إلىٰ الشرك، فتنبه. انتهىٰ من حاشية الشيخ ابن باز ـ رحمه الله ـ علىٰ فتح الباري (١/ ٣٢٧).

٥٥٩ ـ وصله منكر، وإنما هو من مراسيل عكرمة عن النبي ﷺ، قال ابن أبي حاتم في «العلل» (٢٤٥٢):

«سمعت أبي وذكر حديثًا رواه الوليد، عن ابن المبارك بأرض الروم، عن خالد الحذاء، عن عكرمة، عن ابن عباس: قال رسول الله ﷺ: «البركة مع أكابركم»، قال أبي: ثنا نعيم بن حماد، عن ابن المبارك، عن خالد الحذاء، عن عكرمة أن النبي ﷺ كان يستاك فأمر أن يكبر يعني يدفع السواك إلىٰ أكبرهم». أهـ.

وقال الخطيب في «تاريخ بغداد» (١١/ ١٦٥) بعد ذكر من وصله:

«وخالفه هشام بن عمار فرواه عن الوليد بن مسلم، وقال فيه عن عكرمة عن النبي ﷺ، لم يذكر فيه ابن عباس». اهـ.

=

ذِكْرُ الاستحبابِ للمرءِ أن يُؤْثِر بطعامِهِ وصحبته الأتقياءَ وأهلَ الفضلِ

٥٦٠ ـ . . . أسند فيه حديث أبي سعيد الخدري المتقدم برقم (٥٥٤، ٥٥٥).

ذِكْرُ الأمرِ بمجالسةِ الصَّالحينَ وأهلِ الدِّين دون أضدادهم من المُسلمينَ

٥٦١ ـ عن أبي موسىٰ، عن النبي ﷺ، قال: «مَثَلُ الجَلِيسِ الصَّالحِ، وَمَثَلُ جَلِيسِ السُّوءِ كَحَامِلِ المسك ونَافخِ الكِيرِ، فَحَامِلُ المسك إمَّا أن تَبتَاعَ منهُ، وإمَّا أن تجدَ منهُ رِيحًا طَيِّبَةً، ونَافِخُ الكير، إمَّا أن يحرقَ ثيابك، وإمَّا أن تَجدَ منهُ ريحًا خَبيثَةً».

قال أبو حاتم: في هذا الخبر دليل علىٰ إباحة المقايسات في الدين.

ذِكْرُ رجاءِ دخولِ الجنانِ للمرءِ معَ مَنْ كانَ يُحبُّهُ في الدُّنيا

٥٦٢ ـ عن صفوان بن عسال المُرَادي، أنَّ رَجُلاً أتىٰ النَّبيَّ ﷺ فقَالَ: يَا مُحَمَّدُ، بصوتٍ لَهُ جَهوَرِيٍّ، فقُلنَا: وَيلَكَ اخفض مِن صَوتِكَ، فإنَّكَ قد نُهيتَ عَن هَذَا: قَالَ: لاَ وَاللَّه حتَّىٰ أسمعَهُ، فقَالَ لَهُ النَّبيُّ ﷺ بيَدِهِ: «هَاؤُم» فقَالَ: أرأيتَ رَجُلاً أحبَّ قومًا، ولَمَّا يَلحَق بِهِم؟ قَالَ: «ذَلِكَ مَعَ مَن أحَبَّ».

= قلت ـ أي المحقق ـ: والوليد بن مسلم متهم بتدليس التسوية، فيلزم لقبول حديثه التصريح بالسماع في جميع طبقات السند فوقه، وهذا غير موجود بين ابن المبارك وخالد الحذاء، وبين خالد وعكرمة، وبين عكرمة وابن عباس والله تعالىٰ أعلم.

وقد أدخل الطبراني في «الأوسط» هذا الحديث ضمن غرائب وعجائب شيوخه (٨٩٩١). ثم إن هذا الحديث ليس في مسند ابن المبارك المطبوع.

وأدخله ابن عدي في «الكامل» ضمن منكرات بقية بن الوليد، وقال عقبه: «وهذا لا يروي موصولاً إلاَّ عن ابن المبارك روىٰ عنه نعيم بن حماد، والوليد بن مسلم، وبقية هذا والأصل فيه مرسل». والحديث ليس في الكتب الستة ومسند أحمد.

٥٦١ ـ صحيح.

٥٦٢ ـ منكر: لا يروىٰ إلاَّ من طريق عاصم بن أبي النَّجُود، عن زِرِّ بن حُبيش، عن صفوان بن عسال. وعاصم قال العجلي فيه: «وكان يُختَلَفُ عَلَيْهِ في زرٍ وأبي وائل». وقال ابن رجب في «شرح =

ذِكْرُ البيانِ بأنَّ هذا السائلَ إنَّما أخبَرَ عن مَحبَّةِ اللَّه جَلَّ وَعلاَ وَرَسوله ﷺ

٥٦٣ ـ أسند فيه حديث أنس المتقدم برقم (٨) من طريق الزهري عنه .

ذِكْرُ إعطاءِ اللَّه جَلَّ وعلاَ المسلم نيته في محبته القوم إن خيراً فخير وإن شراً فشر

٥٦٤ ـ أسند فيه حديث أنس المتقدم برقم (٨) من طريق الحسن عنه .

ذِكرُ خَبَرٍ شَنَّعَ به بعضُ المعطلة على أهلِ الحديث حيث حرموا توفيق الإصابة لمعناه

٥٦٥ ـ أسند فيه حديث أنس المتقدم برقم (٨) من طريق ثابت عنه .

ذِكْرُ البيانِ بأنَّ من كان أحَبَّ لأخيه المسلم كان أفضل

٥٦٦ ـ عن أنس بن مالك، أنَّ رَسُول اللَّه ﷺ قَالَ: «ما تَحَابَّ اثنانِ في اللَّهِ، إلاَّ كَانَ أفضَلَهُمَا أشَدُّهُمَا حبًا لِصَاحِبِه» .

= العلل» (٧٨٨) : «كان حفظه سيئًا، وحديثه ـ خاصة ـ عن زر، وأبي وائل، مضطرب. كان يحدث بالحديث تارة عن زر، وتارة عن أبي وائل.

قال حنبل بن إسحاق: ثنا مسدد، ثنا أبو زيد الواسطي، عن حماد بن سلمة، قال: كان عاصم يحدثنا بالحديث الغداة عن زر، وبالعشي عن أبي وائل» أهـ.

وقال ابن معين: «ليس بالقوي في الحديث».

وقال ابن عُلَيَّةَ: «كل من كان اسمه عاصم، سيئ الحفظ».

وقال ابن خراش: «في حديثه نُكرة».

وقال العقيلي: «لم يكن فيه إلا سوء حفظه».

وقال الدارقطني: «في حفظه شيء».

وقال ابن سعد: «كان ثقة، إلا أنه كان كثير الخطأ في حديثه».

٥٦٦ ـ منكر: مداره على مبارك بن فَضَالة، اتهمه أحمد، والبخاري، وابن معين وأبو زرعة، وابن مهدي وغيرهم بالتدليس، وترك حديثه يحيىٰ، وعبدالرحمن بن مهدي، وقال أحمد: «كان يرفع حديثًا كثيراً»، وقال ابن معين: «ضعيف الحديث» وفي قول آخر: «ليس به بأس»، وقال ابن =

ذِكرُ الزَّجرِ عن أن يَمكُرَ المَرءُ
أخاه المسلمَ أو يخادعه في أسبابه

٥٦٧ ـ عن عبد الله قال: قالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَن غَشَّنَا فَلَيسَ مِنَّا، والمَكرُ والخِداعُ فِي النَّارِ».

ذِكرُ الزَّجرِ عن أن يُفسدَ المَرءُ
امرأةَ أخيه المسلم أو يُخبِّثَ عبيدَه عليه

٥٦٨ ـ عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ، قَالَ: «مَن خَبَّثَ عَبدًا عَلَى أهلِه، فَلَيسَ مِنَّا، وَمَنْ أفسَدَ امرأَةً على زَوجِهَا، فَلَيسَ مِنَّا».

= المديني: «هو صالح وسط»، وقال مرة: «عنده أحاديث مناكير عن عبيد الله وغيره» وضعفه في مرة أخرىٰ، وقال ابن أبي حاتم بشأن اختلاف الأقوال عن ابن معين: «وأولاهما أن يكون مقبولاً محفوظًا عن يحيىٰ ما وافق أحمد وسائر نظرائه»، وقال النسائي: «ضعيف»، وقال ابن سعد: «كان فيه ضعف، وكان عفان بن مسلم يرفعه ويوثقه»، وضعفه الجوزجاني، وقال الدارقطني: «لين كثير الخطأ يُعتبر به»، وقال الساجي: «كان صدوقًا مسلمًا خيارًا وكان من النساك ولم يكن بالحافظ، فيه ضعف»، وقال العجلي: «كتبت حديثه وليس بقوي، جائز الحديث، لم يسمع من أنس شيئًا كان يرسل عنه»، وقال الحافظ: «صدوق يُدلِّس ويُسوِّي».

وقال الدارقطني في «العلل» (ق/ ٣٥/ أ):

«يرويه مبارك بن فضالة، وعبدالله بن الزبير الباهلي عن ثابت، عن أنس، ورواه حماد بن سلمة عن ثابت مرسلاً وهو الصواب».

قلت ـ المحقق ـ: حديث عبدالله بن الزبير بن معبد الباهلي، أدخله الطبراني في «الأوسط» (٢٨٩٩) ضمن عجائب وغرائب شيوخه، وابن الزبير الباهلي قال أبو حاتم فيه: «مجهول لا يعرف»، وقال الدارقطني: «شيخ بصري صالح» وذكره ابن عدي في «الكامل» وعلىٰ قلة حديثه له تفردات عن ثابت والله أعلم.

٥٦٧ ـ منكر: قال الطبراني في «الصغير» (١/ ٢٦١): «لم يروه عن عاصم إلاَّ الهيثم، تفرد به ابنه عنه».

وابنه هو عثمان بن الهيثم بن الجهم، قال أبو حاتم: «كان صدوقًا غير أنه بأخَرَةٍ كان يَتَلَقَّنُ ما يُلَقَّن».

وقال الدارقطني: «صدوق كثير الخطأ». وأبوه قال أبو حاتم فيه: «لم أر في حديثه مكروهًا».

وانظر ما قيل في عاصم بن أبي النجود وروايته عن زر بن حُبيش في تعليقنا علىٰ الحديث رقم (٥٦٢).

والجزء الأول عند مسلم من حديث أبي هريرة.

٥٦٨ ـ غريب فرد: قال الدارقطني في «أطراف الغرائب والأفراد»: «تفرد به عبدالله بن عيسىٰ، عن

ذِكْرُ الاستحبابِ للمرءِ أن يُعلم أخاه مَحبَّتَهُ إيَّاه للَّه جلَّ وعَلاَ

٥٦٩ ـ عن نافع، قال: سمعتُ ابن عمر يقول: بَينَا أنَا جَالِسٌ عِندَ النَّبِيِّ ﷺ، إذْ أتَاهُ رَجُلٌ فَسلَّمَ عَلَيهِ، ثُمَّ وَلَّىٰ عَنهُ، فَقُلتُ: يَا رَسُولَ اللَّه، إنِّي لأحِبُّ هَذَا للَّه، قَالَ: «فَهَل أعلَمتَهُ ذَاكَ؟» قُلتُ: لا، قَالَ: «فَأعْلِمْ ذَاكَ أخَاكَ». قَالَ: فَاتَّبعتُهُ فَأدرَكتُهُ، فَأخذتُ بِمَنكبِهِ، فَسلَّمتُ عَلَيهِ، وقُلتُ: واللَّهِ إنِّي لأُحبُّكَ لِلَّهِ. قَالَ هُوَ: واللَّهِ إنِّي لأحِبُّكَ لِلَّهِ. قُلتُ: لولاَ النَّبِيُّ ﷺ، أمَرَنِي أن أُعلِمَكَ لَم أفعَلْ.

تفرد بهذا الحديث الأزرق بن علي. قاله الشيخ.

= عكرمة، وتفرد به عمار بن رزيق، عن عبدالله».

أَمَّا عكرمة فقد كذَّبه سعيد بن المسيب، وسعد بن جبير، ولعلهما يقصدان بالكذب الخطأ فهي لغة في أهل الحجاز والله أعلم.

وقال غير واحد: كان مالك لا يرىٰ عكرمة ثقة، ويأمر أن لا يؤخذ عنه، ونقل الشافعي عنه أنه كان سيئ الرأي في عكرمة، وقال: لا أرىٰ لأحد أن يقبل حديثه.

وقال أحمد: «مضطرب الحديث».

وقال ابن أبي ذئب: «كان غير ثقة وقد رأيته».

ووثقه الكثير، فلابد عند اختلاف الأقوال من المتابع وهيهات.

كذلك عبدالله بن عيسىٰ، منهم من وثقه كالنسائي فقال: «ثقة ثبت» ومنهم من طاح به كعلي بن المديني فقال: «هو عندي منكر»، وقال الدارقطني: «متروك الحديث»، وتوسط أبو حاتم فقال: «صالح».

وأما عمار بن رزيق فوثقه يحيىٰ وأبو زرعة، وقال أبو حاتم: «لا بأس به»، وقال النسائي: «ليس به بأس».

٥٦٩ ـ منكر: لا يعرف إلا من طريق الأزرق بن علي، أبي الجهم الكوفي، ذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال: «يُغْرِبُ»، وذكره ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» ولم يذكر فيه جرحًا ولا تعديلاً، وفهو عنده مجهول الحال. وهو هنا يروي عن حسان بن إبراهيم وثقه أحمد وابن معين، وقال أبو زرعة: «لا بأس به»، وقال النسائي: «ليس بالقوي»، وقال ابن عدي في «الكامل»: «قد حدَّثَ بإفرادات كثيرة، وهو عندي من أهل الصدق، إلاَّ أنه يغلط في الشيء، وليس ممن يُظَنُّ به أنه يتعمد في باب الرواية إسنادًا أو متنًا. وإنما هو وهمٌ منه، وهو عندي لا بأس به»، وقال العقيلي: «في حديثه وهم»، وقال ابن حبان: «ربما أخطأ»، وقال الحافظ في «التقريب»: «صدوق يخطئ» وذكر الحديث ابن عدي في «الكامل» ضمن مناكيره والله أعلم. ولا يفرح بمتابعة الأزور بن غالب، =

ذِكْرُ الأمرِ للمرءِ إذا أحبَّ أخاه في اللَّه أن يُعلمَهُ ذلك

٥٧٠ ـ عن المقدام بن معدي كَرِب، أنَّ النَّبِيَّ ﷺ، قَالَ: «إذَا أحَبَّ أحدُكُم أخاه فَليُعلمْهُ».

ذِكْرُ الخَبَرِ المُدحِض قولَ مَن زَعَمَ أنَّ هذا الخَبَرَ لا أصلَ له أصلاً

٥٧١ ـ عن أنس بن مالك، قال: كُنتُ جالِسًا عندَ النَّبِيِّ ﷺ، إذ مَرَّ رَجُلٌ، فَقَالَ رَجُلٌ مِن القومِ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إنِّي لأحبُّ هَذَا الرَّجُلَ، قَالَ: «هَل أعلَمتَهُ ذَاكَ؟» قال: لا، قَالَ: «قُم أعْلِمْهُ» فقَامَ إليهِ فقَالَ: يَا هَذَا، واللَّهِ إنِّي لأحِبُّكَ. قَالَ: أحبَّكَ الَّذِي أحبَبْتَنِي لَهُ.

= للأزرق بن علي عن حسان، فالأزور قال أبو حاتم فيه: «هو منكر الحديث، وهو مجهول»، وقال أبو زرعة: «ليس بالقوي»، فهي متابعة لا تغني ولا تسمن من جوع، ثم إنه يرويه عن حسان المعصب برأسه الوهم في هذا الحديث والله أعلم.

٥٧٠ ـ غريب: أنكره أبو حاتم أن يكون من حديث الشاميين، فقال في «العلل» (٢٤٧٠):
«لم (كذا) أعلم روي هذا الحديث عن ثور إلا يحيىٰ القطان وأبو همام محمد بن الزبرقان، وليس هذا الحديث بالشام» ثم قال أبو محمد: ثنا يزيد بن سنان، قال: ثنا يحيىٰ بن سعيد القطان بهذا الحديث.

قلت ـ المحقق ـ: وثور، وحبيب شاميان، والمقدام رضي الله عنه نزل بالشام، فكيف لم يروه شامي واحد عن ثور، ولا عن حبيب سوىٰ ثور!!؟ ومن خلال ترجمة ابن حبان لحديث أنس الآتي يفهم أن هناك من قال: إن هذا الحديث لا أصل له ـ والله تعالىٰ أعلم ـ فتأمل.

٥٧١ ـ خطأ: قال أبو حاتم في «العلل» (٢٢٣٧) لابنه:
«رواه حماد بن سلمة، عن ثابت، عن حبيب بن سبيعة الضبعي، عن رجل حَدَّثَهُ عن النبي ﷺ مرسلاً» ثم قال أبو حاتم: «هذا أشبه وهو الصحيح وذاك لزم الطريق» أي الذي وصله لزم الجادة والله أعلم.

وقال الدارقطني في «العلل» (ق/ ٣٤/ ب): «يرويه مبارك بن فضالة، وعبدالله بن الزبير الباهلي، والحسن بن واقد، عن ثابت، عن أنس، وخالفهم حماد بن سلمة فرواه عن ثابت، عن حبيب بن سبيعة، عن الحارث عن رجل من أصحاب النبي ﷺ والقول قول حماد».

وحبيب بن سبيعة أو ابن أبي سبيعة مجهول العين، وليس له إلاَّ هذا الحديث ولا أدري كيف وثقه العجلي وابن حبان إلا إذا كان التوثيق علىٰ قاعدة توثيق المجاهيل والله تعالىٰ أعلم.

وبالنسبة لروايته عن الحارث لهذا الحديث فقد قال المزي في تهذيبه: «وقيل: عن الحارث، عن رجل، حدثه بهذا الحديث» والحارث مجهول العين، وقيل له صحبة.

ذكرُ إثبات محبَّة اللَّه جلَّ وعلاَ للمتَحابِّينَ فيه

٥٧٢ ـ عن أبي هريرة، عن النَّبيِّ ﷺ: «أنَّ رجلاً زارَ أخًا له في قريَة أُخرى، قالَ: فأرصَدَ اللَّهُ لَهُ علَى مَدرجَته ملَكًا، فلَمَّا أتى علَيه قالَ: أين تُريدُ؟ قالَ: أُريدُ أخًا لي في هذه القريـة، فقَالَ لَهُ: هل لَهُ علَيـكَ من نعمَة تُربُّهـا؟ قالَ: لا، غـيرَ أنِّي أحبُّـهُ في اللَّه، قالَ: فإنِّي رَسُولُ اللَّه إليكَ، إنَّ اللَّهَ جلَّ وعلاَ، قد أحبَّكَ كمَا أحببْتَهُ فيه».

ذكرُ وَصف المُتحابِّين في اللَّه يوم القيامة عندَ حُزن النَّاسِ خَوفهم في ذلك اليوم

٥٧٣ ـ عن أبي هريرة، قـالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّه ﷺ: «إنَّ من عباد اللَّه عـبَاداً لَيسُوا بأنبياءَ، يَغبطُهُم الأنبياءُ والشُّهداءُ» قِيل: مَن هُم لَعلَّنا نُحبُّهم؟ قَالَ: «هُم قَومٌ تَحَابُّوا بنُور اللَّه من غَيرِ أرحَامٍ ولا انتسَـاب، وُجُوهُهُم نُورٌ علَى مَنَابرَ من نور، لا يَخَافُونَ إذَا خَافَ النَّاسُ، ولا يَحزَنُونَ إذَا حَزِنَ النَّاسُ» ثُمَّ قرأ ﴿ألا إنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّه لاَ خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [يونس: ٦٢].

ذكرُ ظلاَل اللَّه جلَّ وعَلاَ المُتحَابِّينَ فيه في ظلِّه يومَ القيامَة، جعلنا اللَّهُ منهم بمنِّه وفضله

٥٧٤ ـ عن أبي هُرَيرَة قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّه ﷺ: «يَقُولُ اللَّهُ تبَـاركَ وتَعالى: أينَ المُتحَابُّونَ بِجلاَلِي؟ اليومَ أُظلُّهُم في ظلِّي، يومَ لا ظلَّ إلاَّ ظلِّي».

---

٥٧٢ ـ صحيح.

٥٧٣ ـ خطأ: وهم فيه محمد بن فضيل فجعله من مسند أبي هريرة.
قال البيهقي في «شعب الإيمان» (٦/ ٨٩٩٧) بعد ذكره للحديث من طريق ابن فضيل:
«كذا قال عن أبي هريرة وهو وهم، والمحفوظ. . .» فذكر الحديث من طريق جرير بن عبدالحميد، عن عمارة بن القعقاع، عن أبي زرعة، عن عمر بن الخطاب، وقد تابع جريراً، قيس بن الربيع عند البيهقي وأبي نعيم وغيرهما.
وأبو زرعة بن عمرو بن جرير لم يرو عن عمر إلا مرسلاً. انظر المراسيل لابن أبي حاتم، وجامع التحصيل للعلائي.

٥٧٤ ـ صحيح.

ذِكْرُ إيجابِ محبةِ اللَّهِ جَلَّ وَعلاَ للمتجالسينَ فيه والمتزاورينَ فيه

٥٧٥ ـ عن أبي إدريس الخولاني، أنَّهُ قال: دخلتُ مسجدَ دمشق فإذا فتًى برّاقُ الثَّنايا، وإذا النَّاسُ معَهُ، إذا اختلفوا في شيءٍ، أسندُوهُ إليه، وصَدَرُوا عن رأيِهِ، فسألتُ عنه، فقيل: هذا معاذُ بن جبلٍ، فلما كان الغدُ، هجَّرتُ، فوجدتُه قد سبقني بالتهجير، ووجدتُهُ يُصلي، قالَ: فانتظرتُهُ حتى قضى صلاتَهُ، ثم جئتُهُ مِن قِبلِ وجهه، فسلّمت عليه وقلتُ: واللَّهِ إنِّي لأحبُّكَ للَّه فقالَ: آللَّه؟ قلتُ: آللَّه، فأخذ بِحبوة ردائي فَجَذَبَني إليه وقال: أبشِر، فإنِّي سمعتُ رسُولَ اللَّهِ ﷺ، يقولُ: «قَالَ اللَّهُ تبَارَكَ وَتعَالَى: وَجَبَت محبَّتي للمتحابِّينَ فِيَّ، والمتجالِسينَ فيَّ، والمتزاوِرين فيّ».

---

٥٧٥ ـ منقطع: قال الدارقطني ـ رحمه الله ـ في «العلل» (٦/ ٦٩ وما بعدها):

«يرويه جماعة من أهل الحجاز والشام عن أبي إدريس، منهم: أبو حازم سلمة بن دينار، والوليد ابن عبدالرحمن بن الزجاج، ومحمد بن قيس القاص، وشهر بن حوشب، واختلف عنه، فرواه ابن أبي حسين، عن شهر، عن أبي إدريس عن معاذ.

وخالفه الحجاج بن الأسود فرواه عن شهر، عن معاذ. ويرويه أيضًا عطاء الخراساني، ويزيد بن أبي مريم، ويونس بن ميسرة بن حلبس. كلهم عن أبي إدريس عن معاذ بن جبل، وكلهم ذكروا أن أبا إدريس سمعه من معاذ.

وخالفهم محمد بن مسلم الزهري، وهو أحفظ من جميعهم فرواه عن أبي إدريس الخولاني قال: أدركت عبادة بن الصامت ووعيت عنه، وأدركت شداد بن أوس ووعيت عنه. وعد نفرًا من أصحاب رسول الله ﷺ قال: وفاتني معاذ بن جبل وأخبرت عنه.

وروى هذا الحديث أيضًا أبو مسلم الخولاني عن معاذ بن جبل، حدّث به عطاء بن أبي رباح عنه.

ورواه أبو بحرية السكوني عن معاذ بن جبل.

ورواه عبدالرحمن بن غنم عن معاذ، حدث به عنه أبو الزبير المكي.

والقول قول الزهري لأنه أحفظ الجماعة» اهـ.

وقال أبو حاتم في «العلل» (١٨٣٠):

«منهم من يقول بدل أبي إدريس أبا مسلم».

وفي «المراسيل» لابن أبي حاتم:

«قلت لأبي: سمع أبو إدريس الخولاني من معاذ؟ قال: يختلفون فيه، فأما الذي عندي؛ فلم يسمع منه».

وفي «جامع التحصيل» للعلائي:

«وقال أبو زرعة: لم يصح له سماع من معاذ» ثم ذكر كلام أبي حاتم السابق، ثم قال: «وروى الزهري عن أبي إدريس أنه قال: أدركت أبا الدرداء وعبادة وفاتني معاذ بن جبل» ثم ذكر هذا

ذِكرُ إيجابِ محبَّةِ اللَّهِ جَلَّ وَعلاَ الزائرَ أخاه المسلم فيه

٥٧٦ ـ أسند فيه حديث أبي هريرة المتقدم برقم (٥٧٢).

ذِكْرُ إيجابِ محبَّةِ اللَّه للمتناصحين والمتباذلين فيه

٥٧٧ ـ عن أبي مسلم الخولاني، قال: قلت لمعاذ بن جبل: واللَّهِ إنِّي لأُحبُّك لِغيرِ دُنيَا أرجُو أن أُصيبَهَا منكَ، ولا قَرابَةٍ بيني وبينك، قالَ: فلأيٍّ شيءٍ؟ قُلتُ: للَّهِ، قال: فَجَذَبَ حُبْوَتِي، ثُمَّ قَالَ: أبشِر إن كُنتَ صادقًا، فإنِّي سَمِعتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: **«المُتَحَابُونَ في اللَّهِ فِي ظِلِّ العَرشِ يَومَ لا ظِلَّ إلاَّ ظِلُه، يَغبِطُهُم بِمكَانِهم النَّبيُّونَ والشُّهداءُ»**.

ثُمَّ قَالَ: فَخَرَجتُ فَأتيتُ عُبادَةَ بن الصَّامتِ فَحَدَّثته بِحَديثِ مُعاذٍ، فَقَالَ عُبادَةُ بنُ الصَّامتِ: سَمِعتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ عَن رَبِّه تَبارَكَ وَتَعالىٰ: **«حُقَّتْ مَحبَّتي على المُتحَابِّينَ فِيَّ، وَحُقَّتْ مَحبَّتي عَلَى المُتَنَاصِحينَ فِيَّ، وَحُقَّت مَحبَّتي عَلَى المُتزاورينَ فِيَّ، وَحُقَّت مَحبَّتي عَلَى المُتَبَاذِلِينَ فِيَّ، وَهُم عَلَى مَنَابِرَ مِن نُورٍ، يَغبِطُهُمُ النَّبيُّونَ والصِّدِّيقُونَ بِمكَانِهم»**.

ذِكْرُ الاستحبابِ للمرء استمالة قلب أخيه المسلم بما لا يحظُرهُ الكتاب والسنة

٥٧٨ ـ عن أنس بن مالك، أنَّ رَجُلاً قَامَ إلىٰ النَّبيِّ ﷺ فَقَالَ: أينَ أبي؟ قَالَ: **«فِي النَّار»** فَلَمَّا قفَّىٰ دعَاهُ، فَقَالَ ﷺ: **«إنَّ أبي وأبَاكَ فِي النَّارِ»**.

= الحديث ونقل عن ابن عبد البر صحة سماعه بناءً على هذا الحديث وأنه أوّلَ رواية الزهري على أنه فاته طول صحبته، ثم قال: «قلت: لأن عمر أبي إدريس عند موت معاذ كان نحو عشر سنين».
والذي يترجح لي هو قول أبي حاتم، وأبي زرعة، والدارقطني. هذا مع قول أبي حاتم والدارقطني أن هناك من رواه عن أبي مسلم بدلاً من أبي إدريس ولعل البخاري ومسلماً لم يدخلا هذا الحديث في صحيحيهما من أجل هذا الذي قيل حول رواية أبي إدريس عن معاذ والله تعالىٰ أعلم.

٥٧٧ ـ خطأ: انظر في ذلك كلام الدارقطني وأبي حاتم على الحديث رقم (٥٧٥).

٥٧٨ ـ صحيح.

ذِكْرُ تمثيل المصطفى ﷺ الجليسَ الصَّالحَ بِالعطَّارِ الَّذي من جالسهُ عَلِقَ به رِيحهُ وإن لم يَنَل منه

٥٧٩ ـ أسند فيه حديث أبي موسى المتقدم برقم (٥٦١) إلا أنه قال: «مثل الجليس الصالح مثل العطار».

ذِكْر الزَّجرِ عن تناجي المسلمين بحضرة ثالث معهما

٥٨٠ ـ عن عبد الله بن دينار قال: كُنتُ أنا وَعبدُ اللَّهِ بن عمر عند دارِ خالد بن عُقبة التي بالسُّوقِ، فَجَاءَ رَجُلٌ يُرِيد أن يناجيَه، وليس مَعَ عبدِ اللَّهِ بن عمر أحدٌ غَيْرِي وغيرُ الرَّجُلِ الَّذي يُريد أن يناجيه، فدعا عبدُ اللَّهِ بن عمر رَجُلاً حتى كنَّا أربعة، فقالَ لي وَلِلرَّجُلِ الذي دعا، استرخيا[1]، فإنِّي سَمِعتُ رَسُولَ اللَّه ﷺ يقول: «لا يَتَنَاجَى اثنَانِ دُونَ واحد».

ذِكْرُ الزَّجرِ عَن تَنَاجِي المُسلمينِ وبحضرتهما إنسانٌ ثالثٌ

٥٨١ ـ أسند فيه حديث ابن عمر المتقدم برقم (٥٨٠) مختصراً دون القصة.

ذِكرُ الخَبَرِ الدَّالِّ على أن تناجي المسلمَينِ بحضرة اثنَين جائز

٥٨٢ ـ أسند فيه حديث ابن عمر المتقدم برقم (٥٨٠).

ذِكْرُ الخَبَرِ المُصَرِّحِ بصحة ما ذكرناه قبلُ

٥٨٣ ـ عن عبد الله بن مسعود، عن رسول اللَّه ﷺ قَالَ: «إِذَا كُنتُم ثَلاثَةً، فَلا يَتَنَاجَى اثنَانِ دُونَ صَاحِبِهِمَا حَتَّى يَختَلِطُوا بالنَّاسِ، فَإِنَّ ذَلكَ يُحزِنُهُ».

ذِكرُ العلة التي من أجلها زُجِرَ عن هذا الفعل

٥٨٤ ـ أسند فيه حديث ابن عمر المتقدم برقم (٥٨٠) من طريق الأعمش عن أبي

---

٥٨٠ ـ صحيح: وقد رواه غير واحد عن عبدالله بن دينار، وتابع نافع عبدالله بن دينار.

(١) في «الموطأ»: استأخرا.

٥٨٣ ـ صحيح.

صالح مختصراً، وفيه: «... دون صاحبهما، فإنَّ ذلكَ يُحزِنُهُ».

قال أبو صالح: فقُلتُ لابن عمر: فأربعة؟ قال: لا يَضُرُّكَ.

ذِكْرُ الإخْبارِ عن وَصفِ المجالسِ بين المسلمين

٥٨٥ ـ عن أبي سَعيدٍ الخدري، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللّهِ ﷺ: «المَجالسُ ثلاثَةٌ: سَالِمٌ وَغَانِمٌ وشَاجِبٌ».

ذِكْرُ البيانِ بأنَّ المجالس إذا تضايقت كان عليهم التوسع والتفسيح دون أن يقيم أحدهم آخر عن مجلسه

٥٨٦ ـ عن ابن عمر قال: نَهَىٰ رَسُولُ اللّهِ ﷺ أن يُقيمَ الرَّجُلُ الرَّجُلَ مِن مقعدِهِ فَيقعُدَ فِيهِ، ولَكِنْ تَفسَّحُوا وتَوَسَّعُوا.

ذِكْرُ الزَّجرِ عن أن يقيم المرء أحدًا من مجلسه ثم يقعد فيه

٥٨٧ ـ أسند فيه حديث ابن عمر المتقدم برقم (٥٨٦).

ذِكْرُ الإخْبارِ بأنَّ المرءَ أحقُّ بموضعه إذا قام منه بعد رجوعه إليه من غيره

٥٨٨ ـ عن أبي هريرة، قال: قال رسول اللّهِ ﷺ: «إذَا قَامَ الرَّجُلُ مِن مجلِسِهِ ثُمَّ رَجَعَ إلَيهِ، فَهُوَ أحَقُّ بهِ».

ذِكْرُ إباحة اتكاء المرء على يساره إذا جلس

٥٨٩ ـ عن جابر بن سمرة، قال: دَخَلتُ عَلَىٰ رَسُولِ اللّهِ ﷺ فرأيتُهُ مُتَّكِئًا علىٰ وسَادَةٍ علىٰ يَسَارِهِ.

---

٥٨٥ ـ منكر: وانظر ما قيل في إسناد دراج، عن أبي الهيثم، عن أبي سعيد، على حاشية الحديث رقم (٣٠٩).

٥٨٦ ـ صحيح.

٥٨٨ ـ صحيح غريب.

٥٨٩ ـ شاذ: تفرد به سماك بن حرب، وقد قال أحمد فيه: «مُضطرب الحديث»، وكان شعبة يضعِّفه،

ذِكْرُ البيانِ بأنَّ تَفَرُّقَ القومِ عن المجلس عن غيرِ ذكرِ اللَّه والصلاة على النَّبيِّ ﷺ يكون حَسرَةً عليهم في القيامة

٥٩٠ ـ عن أبي هُريرة، قال: قال رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «ما اجتَمَعَ قومٌ في مَجلس، فَتَفرَّقُوا من غيرِ ذِكرِ اللَّهِ، والصَّلاةِ عَلَى النَّبيِّ ﷺ، إلاَّ كانَ عَلَيهِم حَسرَةً يومَ القِيامَةِ».

= وقال ابن عمار الموصلي: «يقولون: إنَّه كان يغلط، ويختلفون في حديثه»، وكان الثوري يضعفه بعض الضَّعْف، وقال ابن المبارك: «سماك ضعيفٌ في الحديث». وقال يعقوب: «وروايته عن عكرمة خاصة مضطربة، وهو في غير عكرمة صالح، وليس من المتثبتين. ومن سمع من سماك قديمًا مثل شعبة وسفيان فحديثهم عنه صحيح مستقيم، والذي قاله ابن المبارك إنما يرىٰ أنه فيمن سمع منه بأخرة».

ونقل مغلطاي من كتاب «الجرح والتعديل» للدارقطني شيئًا يشبه هذا الكلام، وقال صالح بن محمد: «يُضَعف»، وقال النسائي: «ليس به بأس، وفي حديثه شيء» وقال في موضع آخر: كان ربما لقن فإذا انفرد بأصل لم يكن حجة لأنه كان يُلَقن فيتلقن»، وقال ابن خراش: «في حديثه لين»، وقال ابن حبان: «كان يخطئ كثيرًا»، وقال الدارقطني: «سيء الحفظ» ووثقه البعض وخَصَّ روايته عن عكرمة بالاضطراب والله أعلم.

وقال الترمذي: «هذا حديث حسن غريب، ورویٰ غير واحد هذا الحديث عن إسرائيل، عن سماك، عن جابر بن سمرة قال: فذكره، ولم يذكر عن يساره».

قلت ـ المحقق ـ: وللحديث علة أخرىٰ هي أنه لم يروه عن سماك إلا إسرائيل، وقد وثقه قوم وضعفه آخرون.

وقال الدارقطني في «أطراف الغرائب، والأفراد»: «تفرد به أبو السائب سلم بن جنادة، عن وكيع، ولم نكتبه إلا عن أبي العباس المارستاني عنه».

قلت ـ المحقق ـ: قد رواه غير واحد عن وكيع منهم أحمد بن حنبل، و عبدالله بن الجراح، ويوسف ابن عيسىٰ، وعثمان بن محمد وغيرهم، وتابع إسحاق بن منصور وكيع. ولذلك فإن غرابة السند تبدأ من إسرائيل عن سماك، عن جابر والله تعالىٰ أعلم.

٥٩٠ ـ الصحيح وقفه علىٰ أبي هريرة، وأبي سعيد الخدري. والله أعلم.

لم يروه عن سفيان الثوري إلا مؤمل بن إسماعيل. والله أعلم.

وقد قال ابن معين: «ليس بحجة في سفيان»، وقال البخاري: «منكر الحديث»، وقال غير واحد: «كثير الخطأ».

قال الدارقطني في «العلل» (٨/ ١٥٣):

«يرويه ابن عجلان، واختلف عنه فرواه أبو عاصم النبيل عن ابن عجلان، عن أبيه، عن

ذِكْرُ البيانِ بأنَّ الحَسرَةَ الَّتي ذكرنها تَلزَمُ مَن ذَكَرناه وإن أُدخلَ الجنَّةَ

٥٩١ ـ أسند فيه حديث أبي هريرة المتقدم برقم (٥٩٠) من طريق الأعمش عنه، وزاد فيه «وإن أُدخِلُوا الجَنَّة لِلثَّوَابِ».

ذِكْرُ الزَّجرِ عن افتراقِ القوم عن مجلسهم بغيرِ ذِكرِ اللَّهِ

٥٩٢ ـ أسند فيه حديث أبي هريرة المتقدم برقم (٥٩١).

= أبي هريرة.

وخالفه صفوان بن عيسىٰ، وبكر بن صدقة، رووه عن ابن عجلان، عن سعيد المقبري، عن أبي هريرة. ورواه ابن أبي ذئب عن المقبري فخالف ابن عجلان رواه عن سعيد المقبري، عن إسحاق مولىٰ عبدالله بن الحارث، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ.

ورواه عبدالرحمن بن إسحاق، عن سعيد المقبري، عن أبي هريرة موقوفًا، كذلك قال محمد بن عبدالأعلىٰ، عن بشر بن المفضل عنه.

وفي رواية يوسف القاضي، عن مسدد، عن بشر بن المفضل، عن عبدالرحمن بن إسحاق، عن المقبري، عن أبي هريرة، قال رسول الله ﷺ. وقول ابن أبي ذئب أشبه بالصواب». أهـ

وكذلك قال المزي في «تهذيب الكمال» أيضًا في طريق ابن أبي ذئب التي فيها أبو إسحاق مولىٰ عبدالله بن الحارث: «وهو الصواب»، وأبو إسحاق مجهول العين، فلم يرو عنه سوىٰ أبي سعيد المقبري، وليس له إلا هذا الحديث والله تعالىٰ أعلم.

وفي طريق سهيل بن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ قال: ما قعد قوم مجلسًا. . . . ـ فذكره ـ قال أبو حاتم في «علل ابنه «٢٠٥٣»:

«ورواه وهيب، عن سهيل، عن عون بن عبدالرحمن بن عتبة، أراه قال عبد يقعد مجلسًا».

قلت ـ المحقق ـ: وتفرد عبدالرحمن بن مهدي، عن شعبة، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ.

وخالفه عاصم بن علي، وحفص بن عمر، وسليمان بن حرب، قالوا:

«ثنا شعبة، عن الأعمش، عن أبي صالح عن أبي سعيد الخدري قوله وهو الأشبه بالصواب والله تعالىٰ أعلم. (انظر: «فضل الصلاة علىٰ النبي ﷺ» للقاضي إسماعيل بن إسحاق الجهضمي).

وأما حديث سهيل، عن أبيه، عن أبي هريرة فالأشبه ـ والله تعالىٰ أعلم.

ـ وقفه علىٰ أبي هريرة، فقد قال الحاكم في «المستدرك» (١/ ٤٩٢): «والذي عندي أنه ـ أي مسلم ـ تركه لأن أبا إسحاق الفزاري أوقفه عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة» ثم ذكر إسناده موقوفًا علىٰ أبي هريرة.

ذِكْرُ الشيءِ الَّذي إذا قاله المرءُ عندَ القيامِ مِنْ مَجلسه ختم له به إذا كان مجلس خير، وكفارة له إذا كان مَجلسَ لغو

٥٩٣ ـ عن عبد الله بن عمرو أنه قال: «كَلِمَاتٌ لا يَتَكَلَّمُ بِهِنَّ أحَدٌ في مجلسٍ لَغوٍ أو مجلسٍ بَاطِلٍ، عِندَ قِيامِهِ، ثَلاثَ مَرَّاتٍ، إلاَّ كفَّرتهُنَّ عَنهُ، ولا يَقُولُهُنَّ في مجلس خَيرٍ ومجلسِ ذِكرٍ، إلاَّ خُتِمَ لَهُ بِهِنَّ عليهِ كَمَا يُختَمُ بالخَاتمِ على الصَّحِيفةِ: سُبحَانَكَ اللَّهُمَّ وبِحَمدِكَ، لا إله إلاَّ أنتَ أستغفِرُكَ وأتُوبُ إليكَ».

قال عمرو: حدثني بنحوِ ذلك عبد الرحمن بن أبي عمرو، عن المقبري، عن أبي هريرة، عن رسول الله ﷺ.

ذِكرُ مغفرةِ اللَّهِ جَلَّ وَعلاَ لقائلِ ما وصفنَا ما كان في ذلك المجلس من لَغو

٥٩٤ ـ عن أبي هريرة، عن النَّبيِّ ﷺ أنَّهُ قَالَ: «مَن جَلَسَ في مَجلسٍ كَثُرَ فيه لَغطُهُ، ثُمَّ قَالَ قَبلَ أن يقومَ: سُبحَانَكَ اللَّهُمَّ ربَّنَا وَبِحَمدِكَ، لا إلهَ إلاَّ أنتَ، أستغفِرُكَ وأتُوبُ إليكَ، إلاَّ غُفِرَ لَهُ مَا كَانَ فِي مَجلسِهِ ذَلكَ».

---

٥٩٣ ـ موقوف:

٥٩٤ ـ مقطوع:

قال ابن أبي حاتم في «العلل» (٢٠٧٩):

«سألت أبي وأبا زرعة عن حديث رواه ابن جريج، عن موسىٰ بن عقبة عن سهيل بن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ قال فذكر الحديث، فقالا: هذا خطأ رواه وهيب، عن سهيل، عن عون بن عبدالله موقوف وهذا أصح. قلت لأبي: الوهم ممن هو؟ قال: يحتمل أن يكون الوهم من ابن جريج، ويحتمل أن يكون من سهيل، وأخشىٰ أن يكون ابن جريج، وليس هذا الحديث عن موسىٰ بن عقبة ولم يسمعه من موسىٰ أخذه من بعض الضعفاء، سمعت أبي مرة أخرىٰ يقول: لا أعلم رویٰ هذا الحديث عن سهيل أحد إلا ما يرويه ابن جريج، عن موسىٰ بن عقبة ولم يذكر ابن جريج فيه الخبر فأخشىٰ أن يكون أخذه عن إبراهيم بن أبي يحيىٰ إذ لم يروه أصحاب سهيل. لا أعلم روي هذا الحديث عن النبي ﷺ في شيء من طرق أبي هريرة، ورویٰ إسماعيل بن عياش هذا الحديث فقال: حدثني سهيل عن أبيه، عن أبي هريرة. ورویٰ إسماعيل بن عياش هذا الحديث فقال: حدثني سهيل عن أبيه، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ يذكر فيه الخبر.



الواقعة في
«صحيح ابن حبان»
وما انتقد عليه في بعض مسائل الاعتقاد

تأليف
محمد عبد المنعم بن محمد رشاد

تقديم
الشيخ محمد عمرو عبد اللطيف

المجلد الثاني

الناشر
دار الضياء
طنطات: ٣٢٠٧١٤٧

١٤ ـ باب الجُلوس على الطّريق

٥٩٥ ـ عن أبي سعيد الخدري أنَّ النَّبيَّ ﷺ، قال: «إِيَّاكُم وَالجُلُوس في الطُّرُقَات» قالُوا: يَا رَسُولَ اللَّه، مَا لَنا مِن مَجلسنَا بُدٌّ نَتَحدَّثُ فِيهَا، قَالَ: «فإِذَا أَبيتُم إلاَّ المَجلس، فأعطُوا الطَّريق حَقَّهُ» قالوا: مَا حَقُّ الطَّرِيقِ؟ قَالَ: «غضُّ البَصرِ، وَكفُّ الأذَى، وَرَدُّ السَّلامِ، والأمرُ بِالمَعرُوفِ، والنَّهيُ عنِ المُنكَرِ».

= قال أبي: فما أدري ما هذا؟ نفس إسماعيل ليس براوية عن سهيل إنما روىٰ عنه أحاديث يسيرة.

قال أبو محمد: قد رواه عمرو بن الحرث، عن عبدالرحمن بن أبي عمرو عن سعيد بن أبي هلال، عن المقبري، عن أبي هريرة عن النبي ﷺ وروىٰ أيضًا عمرو بن الحرث قال حدثني سعيد بن أبي هلال بنفسه عن سعيد المقبري، عن عبدالله بن عمرو موقوفًا، قلت: وهذا الحديث عن عبدالله بن عمرو موقوفًا أصح، قال أبو محمد: ولهذا قال أبي لا أعلم رواية أبي هريرة عن النبي ﷺ لأنه لم يصحح رواية عبدالرحمن بن أبي عمرو عن سعيد بن أبي هلال». اهـ.

وقال الدارقطني في «العلل» (٨/ ٢٠١):

«يرويه سهيل بن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة، واختلفا عنه، فرواه موسىٰ بن عقبة عن سهيل.

كذلك حدث به عنه ابن جريج، ولا نعلم رواه عن موسىٰ غيره، وحَدَّثَ بهذا الحديث أبو علي بن بسطام، عن عبدالرحمن بن موسىٰ السوسي، عن حجاج، عن ابن جريج، عن موسىٰ بن عقبة، عن سهيل بن أبي صالح، عن عبدالله بن دينار، عن أبي صالح، عن أبي هريرة ووهم في ذكر عبدالله بن دينار وهمًا قبيحًا، وإنما رواه حجاج، عن ابن جريج، عن موسىٰ بن عقبة، عن سهيل، عن أبيه، عن أبي هريرة، كذلك رواه الواقدي، عن ابن جريج، عن موسىٰ بن عقبة، وأضاف إليه عن عاصم بن عمر بن حفص، وسليمان بن بلال، عن سهيل، عن أبيه، عن أبي هريرة. وكذلك رواه هشام بن عمار، عن إسماعيل بن عياش، عن سهيل عن أبيه، عن أبي هريرة.

وخالفهم وهيب بن خالد، رواه عن سهيل، عن عون بن عبدالله بن عتبة قوله.

وقال أحمد بن حنبل: حدث به ابن جريج، عن موسىٰ بن عقبة وفيه وهم.

والصحيح قول وهيب وقال: وأخشىٰ أن يكون ابن جريج دلسه عن موسىٰ بن عقبة أخذه من بعض الضعفاء عنه. والقول كما قال أحمد». اهـ.

ونقل غير واحد تعليل البخاري حديث أبي هريرة في كفارة المجلس وقضاءه لوهيب، مع تصريحه بأنه لا يعرف في الدنيا بسند ابن جريج هذا إلا هذا الحديث، وقوله: لا نذكر لموسىٰ سماعًا من سهيل.

وقال السخاوي في «فتح المغيث» (١/ ٢٦٢): «والوهم فيه من سهيل فإنه كان قد أصابته علة نسي من أجلها بعض حديثه، ووهيب أعرف بحديثه من ابن عقبة».

٥٩٥ ـ صحيح.

ذِكْرُ خَبَرٍ ثانٍ يُصرِّحُ بصحَّةِ ما ذكرناه

٥٩٦ ـ عن أبي هريرة، قال: نَهَىٰ رَسُولُ اللَّه ﷺ، عن أن تَجلسُوا بأفنيةِ الصُّعُداتِ، قَالُوا: يا رَسُولَ اللَّهِ إنَّا لا نَستَطِيعُ ذلكَ ولا نُطيقُهُ. قَالَ: «إمَّا لا فَأدُّوا حَقَّهَا» قالوا: وما حقُّهَا يا رَسُولَ اللَّه؟ قَالَ: «ردُّ التَّحيَّةِ، وَتشميتُ العَاطسِ إذَا حَمدَ اللَّهَ، وغضُّ البَصرِ، وإرشَادُ السَّبيلِ».

ذِكْرُ الأمرِ بالخِصَالِ التي يحتاج أن يستعملها من جلس على طريق المسلمين

٥٩٧ ـ عن البراء قال: مَرَّ النَّبيُّ ﷺ علىٰ مَجلسِ الأنصَارِ فَقَالَ: «إن أبَيْتُم إلاَّ أن تَجلسُوا، فَاهدُوا السَّبيلَ، وَرُدُّوا السَّلامَ، وأغيثُوا المَلهوفَ».

١٥ ـ فَصْلٌ في تَشْميت العَاطس

ذِكْرُ مَا يُقالُ للْعاطس إذا حَمدَ اللَّهَ عندَ عطاسه

٥٩٨ ـ عن أبي هُرَيرَة، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّه ﷺ: «إنَّ اللَّهَ يُحبُّ العُطاسَ وَيَكرَهُ التَّثاؤُبَ، فَإِذَا تَثَاءَبَ أَحَدُكُم، فَلْيَرُدَّ مَا استَطَاعَ، وَلا يَقُلْ: هَاو، فَإِنَّهُ إذَا قَالَ: هَاو،

---

٥٩٦ ـ منكر: مداره علىٰ عبدالرحمن بن إسحاق بن عبدالله بن الحارث، القرشي، العامري، المدني، قال يحيىٰ القطان، وابن المديني: «سألت عنه بالمدينة، فلم أرهم يحمدونه»، وقال أحمد: «رجل صالح، أو مقبول»، وقال مرة: «روىٰ عن أبي الزناد أحاديث منكرة، واختلف فيه قول ابن معين، وقال العجلي: «يُكتب حديثه وليس بالقوي»، وقال أبو حاتم: «يكتب حديثه، ولا يحتج به. . .»، وقال البخاري: «ليس ممن يُعتمد علىٰ حفظه، إذا خالف من ليس بدونه. وإن كان ممن يحتمل في بعض» وقال الدارقطني: «ضعيف يرمىٰ بالقدر»، وقال ابن عدي: «في حديثه بعض ما ينكر ولايتابع عليه». واعتمد قول أحمد: «صالح الحديث» فمثله لا يقبل تفرده فكيف إذا خالف، وها هنا تفرد بروايته عن المقبري، عن أبي هريرة، وغيره يرويه من مسند أبي سعيد الخدري والله تعالىٰ أعلم.

٥٩٧ ـ منقطع: أخرجه الدارمي، ثم قال عقِبَه: «قال شعبة: لم يسمع هذا الحديث أبو إسحاق من البراء». وبين ذلك أيضًا الترمذي أثناء السند، فقال «شعبة عن أبي إسحاق عن البراء ولم يَسْمَعْهُ مِنْهُ».

٥٩٨ ـ صحيح: وصوابه عن المقبري، عن أبيه، عن أبي هريرة، بإثبات أبي سعيد المقبري كما هي رواية

ضَحكَ منهُ الشَّيطانُ، فـإذَا عَطَسَ أحَدُكُم، فقَال: الحَمدُ للَّه، فَحَقٌّ عـلَى كُلِّ مَن سَمِعَهُ أن يَقُولَ: يَرحَمُكَ اللَّهُ».

لم أسمع من محمد بن إسحاق «فحق». قاله الشيخ.

ذِكْرُ ما يُجيبُ به العاطسُ مَن يُشمِّتُه بما وصفناه

٥٩٩ ـ عن هلالِ بن يسَاف، قال: كُنَّا مع سالم بن عُبيد في غزاة، فَعَطَسَ رَجُلٌ من القوم فقال: السلامُ عليكم، فقال سالم: السلام عليك وعلىٰ أُمِّك، فَوَجَدَ الرجُلُ في نفسه، فقال له سالم: كَأَنَّكَ وَجَدتَ في نَفسك؟ فقال: ما كنتُ أحبُّ أن تذكُرَ أُمي بخير ولا بشرٍ، فقال سالم: كُنَّا مع رَسُولِ اللَّهِ ﷺ في سَفَرٍ، فَعَطَسَ رَجُلٌ فقال: السَّلام عَليكُم، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «عَليكَ وَعلَى أُمِّك، إذَا عَطَسَ أحَدُكُم، فَليَقلُ: الحَمـدُ للَّه عَلى كُلِّ حَال، أو قَـالَ: الحَمدُ للَّه رَبِّ العَـالَمِين، وليَقُل لَه: يَرحَمُكَ اللَّهُ، وليقُل هُوَ: يَغفِرُ اللَّهُ لَكُمْ».

= ابن أبي ذئب عن سعيد المقبري، عند البخاري، وأحمد، وأبي داود وغيرهم، وانظر «علل» الدارقطني (١٠/٢٠٥٦).

٥٩٩ ـ معضل: رواه جرير، وسفيان، وإسرائيل، عن منصور، عن هلال بن يساف، عن سالم به.

ورواه سفيان وشعبة، عن منصور، عن هلال بن يساف، عن رجل من آل خالد بن عرفطة، عن آخر، قال: كنت مع سالم بن عبيد، فذكره.

ورواه سفيان، عن منصور، عن هلال بن يساف، عن رجل، عن آخر، قال: «كنا مع سالم بن عبيد في سفر... فذكره. رواه عن سفيان محمد بن بشار عن يحيىٰ وقال النسائي في «عمل اليوم والليلة»: «وهذا هو الصواب عندنا، والأول خطأ والله أعلم».

ورواه معاوية بن هشام، عن سفيان، وإسحاق بن يوسف، عن ورقاء كلاهما «سفيان وورقاء» عن منصور، عن هلال بن يساف، عن خالد بن عرفطة، إنهم كانوا يسيرون مع سالم بن عبيد فذكره.

قال الترمذي: «هذا الحديث اختلفوا في روايته، عن منصور، وقد أدخلوا بين هلال بن يساف وسالم رجلاً».

وقال الحاكم (٣/ ٢٦٧): «الوهم في رواية جرير هذه ظاهر، فإن هلال بن يساف لم يدرك سالم ابن عبيد».

وما جاء عن ابن مسعود الصحيح فيه أنه موقوف عليه، ورفعه منكر (انظر «عمل اليوم والليلة» للنسائي (٢٢٤)، و«علل» ابن أبي حاتم (٢٢٢٠).

ذِكْرُ إباحةِ تركِ تشميتِ العاطسِ إذا لم يَحمد اللَّهَ جَلَّ وَعَلاَ

٦٠٠ ـ . . . قال: حدَّثنا أنس بن مالك، قال: عَطَسَ رَجُلاَن عندَ النَّبيِّ ﷺ، فَشمَّتَ ـ أو فَسمَّتَ ـ أحَدَهُما، وتَرَكَ الآخَرَ، قال: «إنَّ هذا حَمِدَ اللَّهَ، وإنَّ هذا لم يَحمَدهُ».

ذِكْرُ ما يَجبُ عَلَى المرءِ تركُ التشميتِ للعاطسِ إذا لم يَحمَد اللَّه

٦٠١ ـ أسند فيه حديث أنس بن مالك المتقدم برقم (٦٠٠).

ذِكْرُ وَصفِ الرَّجلينِ اللَّذينَ عَطَسَا عندَ المصطفى ﷺ

٦٠٢ ـ عن أبي هريرة، قال: جَلَسَ رَجُلانِ عندَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، أحَدُهُما أشرَفُ مِنَ الآخرِ، فَعَطَسَ الشَّريفُ فَلَم يَحمَدِ اللَّهَ، وَعطَسَ الآخَرُ فَحَمِدَ اللَّهَ، فَشمَّتَهُ النَّبيُّ ﷺ، فَقَالَ: يا رَسولَ اللَّهِ، عَطَسْتُ فَلَم تُشمِّتني، وَعطَسَ هذَا فَشمَّتَّهُ؟! فَقَال ﷺ: «إنَّ هذَا ذَكَرَ اللَّهَ، فَذكرتُهُ، وأنتَ نَسِيتَ فَنَسيتُكَ».

ذِكْرُ البيانِ بأنَّ المَزكومَ يَجبُ أَنْ يُشمَّتَ عندَ أوَّلِ عطسته ثُمَّ يُعفَى عنه فيما بَعدَ ذَلك

٦٠٣ ـ . . . حَدَّثني إياسُ بنُ سلمة بن الأكوع، قَالَ: حَدَّثني أبي قال: كنتُ قَاعِداً عِندَ النَّبيِّ ﷺ، فَعَطَسَ رَجُلٌ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «يَرحَمُكَ اللَّهُ» ثُمَّ عَطَسَ أُخرَىٰ فقَالَ ﷺ: «الرَّجُلُ مَزكُومٌ».

---

٦٠٠ ـ صحيح.

٦٠٢ ـ خطأ: مداره علىٰ عبدالرحمن بن إسحاق العامري، انظر ما فيه في حاشية الحديث رقم (٥٩٦).

٦٠٣ ـ منكر: تفرد عكرمة بن عمار بروايته عن إياس بن سلمة بن الأكوع، وعكرمة حديثه عن يحيىٰ بن أبي كثير مضطرب، وقال أحمد: مضطرب الحديث عن غير إياس، ومن الأئمة من ضعفه مطلقًا، وقال إسحاق بن أحمد بن خلف البخاري الحافظ: «عكرمة بن عمار ثقة، روىٰ عنه سفيان الثوري وذكره بالفضل، وكان كثير الغَلَط، ينفرد عن إياس بأشياء لا يشاركه فيها أحد»، وقال الحافظ في «التقريب»: «صدوق يغلط، وفي روايته عن يحيىٰ بن أبي كثير اضطراب».

قلت ـ المحقق ـ: وهو هنا لم يتابع علىٰ روايته عن إياس والله تعالىٰ أعلم.

١٦ ـ بَابُ العُزْلَة

ذكْرُ البيانِ بأنَّ العُزلةَ عن النَّاسِ أفضلُ الأعمالِ بعدَ الجهَادِ في سبيلِ اللَّه

٦٠٤ ـ عن ابن عبَّاس أنَّ رَسُول اللَّهِ ﷺ، خَرَجَ عَليهم وَهُم جُلُوسٌ في مَجلسٍ، فَقَالَ: «ألاَ أخبِرُكُم بخَيرِ النَّاسِ منزلاً؟» فَقُلنَا: بَلىٰ يَا رَسُولَ اللَّه، قَالَ: «رَجُلٌ آخذٌ برأسِ فَرَسه في سَبيلِ اللَّه حَتَّى عُقِرَت أو يُقتل، أفأُخبِرُكُم بالَّذي يَليه؟» قُلنَا: بَلىٰ يَا رَسُولَ اللَّه، قَالَ: «امرُؤٌ مُعتَزلٌ في شعب يُقيمُ الصَّلاةَ، ويُؤتي الزَّكَاةَ، ويَعتزلُ شُرُورَ النَّاسِ، أفَأخبِرُكُم بِشَرِّ النَّاسِ؟» قُلنا: نَعَمْ يا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: «الَّذي يُسألُ باللَّه، ولا يُعطِي بِهِ».

ذكْرُ البيانِ بأنَّ الاعتزالَ في العبادة يلي الجهادَ في سبيل اللَّهِ في الفضلِ

٦٠٥ ـ أسند فيه حديث ابن عباس المتقدم برقم (٦٠٤).

ذكْرُ البيانِ بأنَّ الاعتزالَ لمَن تَفَرَّد بغَنَمه مَعَ عبادة اللَّه إنَّما يستحقُّ الثوابَ الذي ذكرناه إذا لَم يَكُن يؤذي النَّاسَ بلسانه ويده

٦٠٦ ـ عن أبي سعيد الخدري، أنَّ رَجُلاً أتىٰ النَّبيَّ ﷺ، فَقَالَ: يا رَسُولَ اللَّه، أيُّ الأعمَالِ أفضَلُ؟ فَقَالَ: «رَجُلٌ جَاهَدَ في سَبيلِ اللَّه بمَاله ونَفسه» قَالَ: ثُمَّ مَن؟ قَالَ: «مُؤمِنٌ في شِعبٍ مِنَ الشِّعَابِ يَعبُدُ اللَّهَ، ويَدَعُ النَّاسَ من شَرِّه».

---

٦٠٤ ـ مرسل: تفرَّد به سعيد بن خالد القارظي، عن إسماعيل بن عبدالرحمن بن أبي ذؤيب، عن عطاء ابن يسار، عن ابن عباس، عن النبي ﷺ ورواه عمرو بن الحارث وابن لهيعة، أن بكير بن عبدالله ابن الأشج حَدَّثَهُ عن عطاء بن يسار، عن ابن عباس، عن النَّبي ﷺ.
ورواه عمرو بن الحارث، عن بكير، عن أبيه، عن عطاء بن يسار، عن ابن عباس، عن النبي ﷺ.
ورواه مالك، عن عبدالله بن عبد الرحمن بنِ معمرِ الأنصاري، عن عطاء بن يسار، عن النبي ﷺ مرسلاً. وهو أشبه بالصواب والله أعلم.

٦٠٦ ـ صحيح.

٧. كتاب الرقائق

١ ـ باب الحَيَاء

٦٠٧ ـ عن أبي مسعود، قال: قال رَسولُ اللَّهِ ﷺ: «إنَّ مِمَّا أدرَكَ النَّاسُ مِن كَلامِ النُّبُوَّةِ الأُولَى: إذَا لَمْ تَستَحي، فَاصنَع مَا شِئتَ».

ما سمع القَعنَبيُّ مِن شعبة إلاَّ هذا الحديث. قاله الشيخ.

ذِكْرُ الإخْبارِ عمَّا يَجِبُ على المَرءِ مِن لُزُومِ الحَيَاءِ عِندَ تزيين الشيطان له ارتكاب ما زجر عنه

٦٠٨ ـ عن أبي هريرة، عن رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «الحَيَاءُ مِنَ الإيمَانِ، والإيمَانُ في الجَنَّةِ، والبَذَاءُ مِنَ الجَفَاءِ، والجَفَاءُ في النَّار».

---

٦٠٧ ـ صحيح: قال الدارقطني في «العلل» (٦/ ١٨٠): «يرويه منصور بن المعتمر، عن ربعي بن حراش، عن أبي مسعود.

وقال إبراهيم بن سعد، عن الثوري، عن منصور، عن ربعي، عن حذيفة.

والصحيح حديث منصور، عن ربعي، عن أبي مسعود.

وقال رحمه الله (٣/ ١٩٧) ـ عندما سئل عن هذا الحديث من طريق ربعي، عن علي، عن النبي ﷺ:

«حدث به عبدالرحمن بن أبي حماد المقري ـ واسم أبي حماد شكيل وهو من كبار أصحاب حمزة وأبي بكر بن عياش في القراءة ـ عن شريك، عن منصور. ووهم فيه.

والصواب عن منصور، عن ربعي، عن أبي مسعود الأنصاري.

وقال إبراهيم بن سعد، عن الثوري، عن منصور، عن ربعي، عن حذيفة ـ ووهم أيضًا ـ.

وقال أبو مالك الأشجعي، عن ربعي، عن حذيفة.

وحديث أبي مسعود هو الصواب» اهـ.

وقال ابن أبي حاتم في «العلل» (٢٥٣٨): «قال أبو زرعة: الصحيح عن ربعي عن أبي مسعود، عن النبي ﷺ. . .».

٦٠٨ ـ منكر: مداره على محمد بن عمرو بن علقمة الليثي، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، وانظر ما قيل في تلك السلسلة حاشية الحديث رقم (٥٧)، ولا يفرح بمتابعة سعيد بن أبي هلال لمحمد بن عمرو، عن أبي سلمة، فإنه لم يثبت له رواية عن أبي سلمة، ثم إن أبا حاتم قال: «سعيد بن أبي هلال لم يدرك أبا سلمة بن عبدالرحمن» كما في «المراسيل» لابنه و «جامع التحصيل» للعلائي، فلعله أخذه من محمد بن عمرو والله أعلم.

ذِكْرُ خَبَرٍ ثانٍ يُصرِّحُ بِصِحَّةِ ما ذكرناه

٦٠٩ ـ أسند فيه حديث أبي هريرة المتقدم برقم (٦٠٨) من طريق سعيد بن أبي هلال، عن أبي سلمة فهو منقطع، وانظر الحاشية هناك.

ذكْرُ البيان بأنَّ الحياءَ جُزءٌ من أجزاء الإيمان، إذ الإيمانُ شُعَبٌ لأجزاء على ما تَقدَّمَ ذكرُنَا له

٦١٠ ـ عن ابن عمر، أنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، مَرَّ بِرَجُلٍ يَعِظ أخاهُ فِي الحَيَاءِ، فقالَ رَسُولُ الله ﷺ: «دَعهُ فَإِنَّ الحَيَاءَ مِنَ الإيمَانِ».

قال أبو حاتم: «دعه» لفظة زجر يُراد بها ابتداء أمرٍ مستأنفٍ.

٢ ـ بَاب التَّوبَة

ذِكرُ الخَبَرِ الدَّالِّ على أنَّ النَّدَمَ توبة

٦١١ ـ عن أبي سعيد الخدري، أنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قال: «كَانَ فِيمَن كَانَ قَبلَكُم رَجُلٌ قَتَلَ تسعَةً وتسعِينَ نَفسًا، فَسَأَلَ عن أعلَمِ أهلِ الأرضِ، فَدُلَّ على رَاهِبٍ فَأَتَاهُ، فَقَالَ: إنَّهُ قَتَلَ تسعَةً وَتسعِينَ نَفسًا، فَهَل لَهُ من توبَةٍ؟ قَالَ: لا. فَقَتَلَهُ وَكَمَّلَ به مئةً، ثُمَّ سأَل عَن أعلَمِ أهلِ الأرضِ، فَدُلَّ عَلَى رَجُلٍ فَقَالَ: إنَّهُ قَتَلَ مائةً، فَهل لَهُ من توبَةٍ؟ قَالَ: نَعَم، مَن يَحُولُ بَينَكَ وَبَينَ التَّوبَةِ؟ ائت أَرضَ كَذَا وكَذَا، فَإِنَّ بِهَا نَاسًا يَعبُدُونَ اللَّهَ فَاعبُدِ اللَّهَ وَلا ترجع إلى أرضِكَ، فَإِنَّهَا أرضُ سُوءٍ، فانطَلَقَ حَتَّى إذَا انتَصَفَ الطَّرِيقَ، أتَاهُ المَوتُ، فاختَصَمَت فيه مَلائكَةُ الرَّحمَةِ، وَمَلائكَةُ العَذَابِ، فَقَالت مَلائكَةُ الرَّحمَةِ: جَاءَنا تَائبًا مُقبِلاً بقَلبه إلى اللَّه جَلَّ وعَلاَ، وَقَالَت مَلائكَةُ العَذَابِ: إنَّهُ لَم يَعمَل خَيرًا قَطُّ، فَأَتَاهُ مَلَكٌ في صُورَةِ آدَمِيٍّ فَجَعلُوهُ بينَهُم، فَقَالَ: قِيسُوا مَا بَينَ الأرضَين: أَيُّهُمَا كَانَ أقرَبَ، فَهِيَ لَهُ، فَقَاسُوه فَوَجَدُوهُ أدنَى إلَى الأرضِ الَّتي أرادَ، فَقَبضَته بِهَا مَلائكَةُ الرَّحمَةِ».

---

٦١٠ ـ صحيح.

٦١١ ـ صحيح.

ذِكْرُ الخَبَرِ المُصَرِّحِ بِصِحَّةِ ما أسند للنَّاسِ

خبر أبي سعيد الذي ذكرناه

٦١٢ ـ عن ابن مسعود قال: قِيلَ لَهُ: أنتَ سَمِعتَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يقولُ: «النَّـدَمُ تَوبَةٌ»؟ قَالَ: نعم.

ذِكْرُ خَبَرٍ ثانٍ يُصَرِّحُ بِصِحَّةِ ما ذَكَرنَاهُ

٦١٣ ـ . . . سَمِعتُ حُميداً الطَّويلَ يقول: قلتُ لأنس بن مالكٍ: أَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «النَّدَمُ تَوبَةٌ»؟ قَالَ: نَعم.

٦١٤ ـ أسند فيه حديث ابن مسعود المتقدم برقم (٦١٢).

ذِكْرُ ما يَجِبُ على المرءِ من لزوم النَّدَمِ والتأسُّفِ على ما فَرَطَ منه رجاءَ مغفرةِ اللَّهِ جَلَّ وَعلاَ ذنوبَهُ به

٦١٥ ـ أسند فيه حديث أبي سعيد الخدري المتقدم برقم (٦١١).

---

٦١٢ ـ **باطل بهـذا الإسناد**: وخيثمة بن عبدالرحمن لم يسمع من ابن مسعود شيئًا، روىٰ عن الأسود، عنه، قال ذلك أحمد في «العلل» رقم (٣٢)، وأبو حاتم في «مراسيل» ولده (ص ٥٤، ٥٥).
وانظر «علل» الدارقطني السؤال رقم ٧٣٧، ٧٧٥، ٨١٣، ٨٩٥.
وانظر أيضًا «علل» ابن أبي حاتم (١٧٩٧)، (١٨١٦)، (١٨٤١).
وفيها أن الصواب أنه من رواية عبدالكريم الجزري، عن زياد بن الجراح، عن عبدالله بن معقل، عن ابن مسعود، عن النَّبيِّ ﷺ، وفيها أيضًا أن ابن عيينة وهم فجعله زياد بن أبي مريم، والصواب أنه ابن الجراح والله تعالىٰ أعلم. وفي تاريخ ابن معين (٥٣٦٦): «إنما هو عن زياد بن الجراح. ليس هو زياد بن أبي مريم» اهـ.
وقال أبو حاتم عن سند ابن حبان: «هذا حديث باطل بهذا الإسناد».
قلت: وعبدالكريم الجزري وإن كان ثقة إلاَّ أنه يخشىٰ من تفرده، فقال ابن حبان في «المجروحين» (١٤٦/٢): «كان صدوقًا، ولكنه كان ينفرد عن الثقات بالأشياء المناكير، فلا يعجبني الاحتجاج بما انفرد من الأخبار، وإن اعتبر معتبر بما وافق الثقات من حديثه فلا ضير، وهو ممن أستخير الله فيه». اهـ.

٦١٣ ـ منكر: مداره علىٰ يحيىٰ بن أيوب الغافقي المصري، قال أحمد: «سيئ الحفظ»، وقال أبو حاتم: «محله الصدق، يكتب حديثه ولا يحتج به»، وقال النسائي: «ليس بالقوي»، وقال في موضع آخر: «ليس به بأس»، وقال في «عمل اليوم والليلة» (٣٦٥): «عنده أحاديث مناكير، وليس هو

ذِكْرُ الإِخْبارِ عمَّا يجبُ على المَرءِ من لزومِ التَّوبة والإنابَة عند السَّهو والخطأ

٦١٦ ـ عن أبي سعيد الخدري، عن النَّبيِّ ﷺ قال: «مَثَلُ المُؤمن وَمَثَلُ الإيمانِ كَمَثَلِ الفرسِ في آخيَتِه يَجُولُ ثُمَّ يرجعُ إلى آخيَته، وَإنَّ المُؤمنَ يَسهُو ثُمَّ يرجعُ إلى الإيمانِ، فأطعِمُوا طَعَامَكُمُ الأتقياءَ، وولُّوا معروفَكُمُ المُؤمنينَ».

ذِكْرُ الإِخْبارِ عمَّا يُستَحَبُّ للمَرءِ من لزوم التوبة في أوقاته وأسبابه

٦١٧ ـ عن أنسٍ، أن رَسُولَ اللَّه ﷺ قال: «اللَّهُ أشَدُّ فَرحًا بِتَوبَةِ عَبدِهِ من أحَدِكُم يَستَيقِظُ عَلَى بَعِيرِهِ أضَلَّهُ بأرضٍ فَلاَة».

ذِكْرُ الإِخْبارِ عن وصفِ البَعيرِ الضَّالِّ الذي تمثل هذه القصة به

٦١٨ ـ عن عبد اللَّه بن مسعود، قال: قال رسولُ اللَّه ﷺ: «اللَّهُ أفرَحُ بِتَوبَةِ أحَدِكُم من رَجُلٍ بأرضٍ دَوِّيَّةٍ مَهلَكَة، وَمَعهُ رَاحلتُهُ عليها زَادُهُ وَطَعَامُهُ وما يُصلِحُهُ، فأضَلَّهَا، فَخَرَجَ في طَلَبِهَا حَتَّى إذَا أدركَهُ المَوتُ، قَالَ: أرجعُ إلى مَكَاني فَأمُوتُ فيه، فَرجَعَ إلى مَكَانِهِ الَّذِي أضَلَّهَا فِيهِ، فَبَينَمَا هُوَ كَذَلكَ إذ غَلَبَتهُ عَينُهُ، فَاستَيقَظَ، فَإذَا

= ذاك القوي في الحديث»، وقال أبو زرعة الرازي: «واهي الحديث»، وقال ابن سعد: «منكر الحديث»، وكذبه مالك في بعض حديثه.

٦١٦ ـ ليس له أصل: عبدالله بن الوليد بن قيس التجيبي، ليس له في الكتب الستة إلا ثلاثة أحاديث منكرة. وقال الدارقطني: «لا يعتبر به، ليس هو بالذي حدّث عنه أحمد»، وقال ابن حجر: «لين الحديث»، وهو هنا يروي هذا الحديث عن أبي سليمان الليثي مجهول العين ومعروف به هذا الحديث ولا يروىٰ إلا بهذا الإسناد. وقد قال ابن المديني عن أبي سليمان الليثي: «مجهول»، وذكره أبو أحمد الحاكم فيمن لا يعرف اسمه، وذكره ابن حبان في «الثقات» ولم يزد علىٰ ذكر شيخه والراوي عنه، وقال أبو نعيم: «هذا لا يعرف إلا من حديث أبي سعيد، بهذا الإسناد»، وقال الحافظ في «تعجيل المنفعة»، في ترجمة أبي سليمان: «قال أبو الفضل بن طاهر في «الكلام علىٰ أحاديث الشهاب»: «حديث غريب، لا يذكر إلا بهذا الإسناد».

٦١٧ ـ صحيح.

٦١٨ ـ صحيح: إلا أنه هناك خلاف في شيخ الأعمش وشيخ شيخه، ذكر ذلك البخاري فقال بعدما

رَاحِلَتُهُ عِندَ رَأسِهِ عَلَيهَا زَادُهُ وَمَا يُصلِحُهُ، فَاللَّهُ أفرَحُ بِتَوبَةِ أحَدِكُم مِن هَذَا الرَّجُلِ».

ساق حديث الباب من طريق أبي شهاب، عن الأعمش، عن عُمارة بن عمير، عن الحارث بن سويد، عن ابن مسعود:

«تابعه أبو عوانة وجرير عن الأعمش، وقال أبو أسامة: حدثنا الأعمش حدثنا عُمارةُ سمعتُ الحارث بن سُويد. وقال شعبة وأبو مسلم: عن الأعمش، عن إبراهيم التيمي، عن الحارث بن سُويد، وقال أبو معاوية: حدثنا الأعمش، عن عمارة عن الأسود، عن عبدالله، وعن إبراهيمَ التيمي، عن الحارث بن سويد، عن عبدالله».

وقال الحافظ في «الفتح» (١١/ ١٠٧): «قوله (وقال شعبة وأبو مسلم) قائد الأعمش، ضعفه جماعة، لكن لما وافقه شعبة ترخص البخاري في ذكره، وقد ذكره في تاريخه وقال: في حديثه نظر، ومراده أن شعبة وأبا مسلم خالفا أبا شهاب ومن تبعه في تسمية شيخ الأعمش فقال الأولون: عمارة، وقال هذان: إبراهيم التيمي، وقد ذكر الإسماعيلي أن محمد بن فضيل وشجاع بن الوليد، وقطبة بن عبد العزيز وافقوا أبا شهاب على قوله عمارة عن الحارث ثم ساق رواياتهم، وطريق قطبة عند مسلم أيضًا. قوله (وقال أبو معاوية حدثنا الأعمش عن عمارة، عن الأسود، عن عبدالله، وعن إبراهيم التيمي، عن الحارث بن سويد، عن عبدالله، يعني أنَّ أبا معاوية خالف الجميع فجعل الحديث عند الأعمش عن عمارة بن عمير وإبراهيم التيمي جميعًا، لكنه عند عمارة عن الأسود، وهو ابن يزيد النخعي، وعند إبراهيم التيمي عن الحارث بن سويد، وأبو شهاب ومن تبعه جعلوه عند عمارة عن الحارث بن سويد، ورواية أبي معاوية لم أقف عليها في شيء من السنن والمسانيد على هذين الوجهين، فقد أخرجه الترمذي عن هناد بن السري والنسائي عن محمد بن عبيد والإسماعيلي من طريق أبي همام، ومن طريق أبي كريب، ومن طريق محمد بن طريف كلهم عن أبي معاوية كما قال أبو شهاب، ومن تبعه، وأخرجه النسائي عن أحمد بن حرب الموصلي، عن أبي معاوية فجمع بين الأسود والحارث بن سويد. وكذا أخرجه الإسماعيلي من طريق أبي كريب، ولم أره من رواية أبي معاوية، عن الأعمش عن إبراهيم التيمي، وإنما وجدته عند النسائي من رواية علي بن مسهر عن الأعمش كذلك.

وفي الجملة فقد اختلف فيه على عمارة في شيخه هل هو الحارث بن سويد أو الأسود، وتبين مما ذكرته أنه عنده عنهما جميعًا، واختلف على الأعمش في شيخه هل هو عمارة أو إبراهيم التيمي، وتبين أيضًا أنه عنده عنهما جميعًا، والراجح من الاختلاف كله ما قال أبو شهاب ومن تبعه، ولذلك اقتصر عليه مسلم، وصدر به البخاري كلامه فأخرجه موصولاً، وذكر الاختلاف معلقًا كعادته في الإشارة إلى أن مثل هذا الخلاف ليس بقادح، والله أعلم» أهـ.

قلت - المحقق -: قول الحافظ لم أره من رواية أبي معاوية عن الأعمش عن إبراهيم التيمي هو سند حديث ابن حبان وهي عند أحمد في المسند (١/ ٣٨٣) وكذلك طريق أبي معاوية عن الأعمش، عن عمارة، عن الأسود، عن ابن مسعود، وقد عرف الحافظ أنهما عند أحمد كما هو مبين في «تغليق التعليق» ولم يذكر طريق شعبة ولم يفعل البدر العيني شيئًا في «عمدة القاري» فلم يزد عن أن نقل بعض كلام الحافظ ابن حجر واقتصر على ذلك فالله المستعان، فعسى الله أن يأتيني به إنه هو العليم الحكيم.

ذكرُ الإخْبار عمّا يجبُ على المرءِ من لزومِ التَّوبةِ في جميعِ أسبابه

٦١٩ ـ عن أبي ذر، عن رسول الله ﷺ، عن الله تبارك وتعالى قال: «يا عبادي، إنّي حرّمتُ الظّلم على نفسي، وجعلتُه بينكُم مُحرّمًا، فلا تظالموا، يا عبادي، إنّكم تُخطئون بالليلِ والنّهار، وأنا الّذي أغفرُ الذّنوبَ ولا أُبالي». فذكره بطوله وقال في آخره: وكان أبو إدريس إذا حدّث بهذا الحديث جثا على رُكبتيه.

ذكرُ البيان بأنَّ المرء عليه إذا تخلّى لُزومُ البُكاء على ما ارتكبَ من الحوبات وإن كان بائنًا عنها مجدًا في إتيان ضدّها

٦٢٠ ـ عن عطاء، قال: دخلتُ أنا وعُبيدُ بن عُميرٍ على عائشة، فقالت لعُبيد بن عُميرٍ: قدْ آن لك أن تزورنا. فقال: أقول: يا أُمّه كما قال الأولُ: زُرْ غبًا تزددْ حُبًّا. قال: فقالت: دعونا من رطانتكُم هذه. قال ابن عُمير: أخبرينا بأعجب شيءٍ رأيته من رسُول الله ﷺ. قال: فسكتت ثمّ قالت: لمّا كان ليلةٌ من اللّيالي قال: **«يا عائشة ذريني أتعبّد اللّيلةَ لربّي»**. قُلتُ: والله إني لأحبُّ قُربك، وأُحبُّ ما سرّكَ. قالت: فقام فتطهّر، ثُمّ قام يُصلّي. قالت: فلم يزل يبكي حتّى بلّ حجره، قالت: ثُمّ بكى فلم يزل يبكي حتّى بلّ لحيتهُ، قالت: ثُمّ بكى فلم يزل يبكي حتّى بلّ الأرض، فجاء بلالٌ يُؤذنُهُ بالصّلاة، فلمّا رآهُ يبكي، قال: يا رسُول الله، لم تبكي وقد غفر اللّهُ لك ما تقدّم وما تأخّر؟ قال: **«أفلا أكُونُ عبدًا شكُورًا؛ لقدْ نزلتْ عليَّ اللّيلةَ آيةٌ، ويلٌ لمن قرأها ولم يتفكّر فيها ﴿إنّ في خلقِ السّموات والأرضِ﴾»** الآية كلها [آل عمران: ١٩٠].

---

٦١٩ ـ صحيح.

٦٢٠ ـ منكر: مداره على عبدالملك بن أبي سليمان العرزمي، قال الحافظ في «التقريب»: «صدوق له أوهام»، وهو وإن وثقه كثير من أهل العلم، فله ما ينكر من أحاديث قد جمعت منها طائفة عندي يسر الله طبعها في خير حال، ومن هذه الأحاديث حديث «الشفعة»، وحديث «تنكح المرأة على ثلاث»، وحديث «كنا نعفي السبال إلا في الحج والعمرة»، وحديث «أن رجلاً من الأنصار أعتق مملوكه إن حدث به، فمات...»، وزيادة لفظة «سفعاء الخدين» تفرد بها، زعم أن ابن جريج وغيره لم يذكروها وابن جريج أثبت منه وزعم ذلك تلقاها منه بعض المعاصرين زعم علمهم أن

ذكرُ الإخْبارِ عما يقَعُ بمرضَاة اللَّهِ جَلَّ وَعلاَ من توبة عبده عما قَارَفَ من المأثم

٦٢١ ـ عن أبي هريرة قال: ذَكَرُوا الفَرَحَ عندَ رَسُولِ اللَّه ﷺ، فَذَكَرُوا الضَّالَّةَ يَجدُهَا الرَّجُلُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: **«للَّهُ أشدُّ فَرَحًا بتَوبَةِ أحَدكُم منَ الضَّالَّةِ يَجدُهَا الرَّجُلُ بأرضِ الفَلاَةِ»**.

ذكرُ الخَبرِ الدَّالِّ على أنَّ تَوبَةَ المَرء بعد مواقعته الذنب في كُلِّ وَقت تُخرِجُه عن حَدِّ الإصرارِ على الذنب

٦٢٢ ـ عن أبي هُريرةَ، عن النَّبِيِّ ﷺ: **«أنَّ رجُلاً أذنَبَ ذَنبًا فَقَالَ: أي رَبِّ، أذنبتُ**

= لعبدالملك أوهامًا تتطلب منهم التدقيق في حديثه، والحرص على التأكد أنه توبع وخصوصًا فيما ينبني عليه حكم خطير كمثل حديث «سفعاء الخدين». فنوا عليه جواز كشف المرأة لوجهها وعمدتهم في هذا هو هذه الزيادة والله تعالى أعلى وأعلم. وهذا الحديث ليس في أصل الباب عند مسلم بل الذي في أصل الباب هو حديث ابن جريج والله تعالى أعلم، والحديث صحيح دون هذه الزيادة والله تعالى أعلم.

ملحوظة: بالنسبة لقول العلماء في أحد العلماء «ثقة» قد يقصدون به العدالة دون الضبط أي أنه لا يكذب مثلاً، وقد يقصدون بقولهم «ثقة حافظ» حفظ الأسانيد دون المتون راجع في ذلك مقدمة «المجروحين» لابن حبان «الجنس الرابع» (ص٩٣). واقرأ تشدد أهل العلم في أحاديث الأحكام في «الكفاية» للخطيب (ص١٣٤).

ولحديث ابن حبان شاهد لا يعتبر به لأن مداره على أبي جناب الكلبي، ضعفه غير واحد، وقال أحمد: «أحاديثه أحاديث مناكير»، وقال عمرو بن علي: «متروك الحديث»، وقال أبو حاتم في حديثه: «لا يكتب منه شيء ليس بالقوي»، وقال النسائي: «ليس بثقة، يدلس» واختلف فيه قول ابن معين فمن «صدوق» إلى «ليس به بأس» إلى «ضعيف» إلى «ليس بشيء».

وأدخله الحافظ في الطبقة الخامسة من المدلسين وهم من ضعف بأمر آخر سوى التدليس فقال رحمه الله: «فحديثهم مردود ولو صرحوا بالسماع» فلا يفرح بمتابعته والله أعلم.

٦٢١ ـ تفرد به ابن حبان بهذا السند، وعجلان مولى المُشْمَعِل، لا يعرف له راوٍ غير ابن أبي ذئب، وقال النسائي فيه: «لا بأس به»، والحديث ثابت عن أبي هريرة من طريق أبي صالح، والأعرج، وهمام ابن منبه والله أعلم.

٦٢٢ ـ صحيح.

ذنبًا - أو قَالَ: عَملتُ عَملاً - فاغفر لي، فقَال تَبارَكَ وتَعالَى: عَبدي عَملَ ذَنْبًا فعَلم أنَّ لَهُ ربًا يَغفرُ الذَّنبَ، ويأخُذُ به، قَد غفَرتُ لعَبدي، ثُمَّ أذنب ذنبًا آخرَ - أو قَالَ - عَملَ ذنبًا آخرَ - قَالَ: رَبِّ إنِّي عَملتُ ذَنبًا فاغفر لي، فقَالَ تَبارَكَ وتعالى: علم عَبدي أنَّ لَهُ ربًا يغفرُ الذَّنبَ ويأخذ به قَد غفَرتُ لعَبدي، ثُمَّ عَملَ ذَنبًا آخرَ أو أذنبَ ذَنبًا آخرَ، فقَال: رَبِّ إنِّي عَملتُ ذَنبًا فَاغفر لي، فقَالَ اللَّهُ تَبارَكَ وتَعَالَى: عَلمَ عَبدي أنَّ لَهُ ربًا يَغفرُ الذَّنبَ ويَأخُذُ بِهِ، أشهدُكُم أنِّي قَد غفَرتُ لعَبدي فَليَعمَل مَا شَاءَ».

ذكرُ مغفرة اللَّه جَلَّ وعلا للتَّائب المُستغفر لذَنبِه إذا عقب استغفارهُ صلاة

٦٢٣ - عن عليٍّ قَالَ: كُنتُ إذا سمعتُ مِن رَسولِ اللَّه ﷺ، حَديثًا ينفعني اللَّهُ بما شاء أن ينفعني، حتَّىٰ حَدَّثني أبو بكر، وكان إذا حدثني عن النَّبيِّ ﷺ بعضُ أصحابه استحلفتُه، فإن حلف صدقته، وإنه حدثني أبو بكر - وصدق أبو بكر - عن النَّبيِّ ﷺ أنه قَال: «مَا منْ عَبد يُذنبُ ذَنبًا ثُمَّ يَتوضَّأُ، ثُمَّ يُصَلي رَكعَتَينِ، ثُمَّ يَستَغفرُ اللَّهَ لذلكَ الذَّنبِ، إلاَّ غَفَرَ اللَّهُ لَهُ».

---

٦٢٣ - منكر: تفرد به أسماء بن الحكم الفزاري، مجهول العين، لم يرو عنه إلاَّ علي بن ربيعة الوالبي بهذا الحديث، ولم يتابع عليه، وقيل: له حديث آخر لم يتابع عليه قاله البخاري، وسبر ابن حبان حديثه فقال: «يخطئ»، والحديث تفرد به عثمان بن المغيرة، عن علي بن ربيعة، عن أسماء، عن علي. وقال الترمذي: «حديث علي حديث حسن، لا نعرفه إلا من هذا الوجه، من حديث عثمان بن المغيرة. وروىٰ عنه شعبة وغير واحد فرفعوه مثل حديث أبي عوانة.

ورواه سفيان الثوري، ومسعر فَأَوْقفاهُ، ولم يرفعاه إلىٰ النبي ﷺ، وقد رُوِيَ عن مسعر هذا الحديث مرفوعًا أيضًا.

ولا نعرف لأسماء بن الحكم حديثًا مرفوعًا إلا هذا». اهـ.

قلت - المحقق -: وحديث شعبة عند أحمد (١/ ٩)، وقال فيه شعبة: عن عثمان بن المغيرة قال سمعت علي بن ربيعة من بني أسد يحدث عن أسماء أو ابن أسماء من بني فزارة قال: قال علي رضي الله عنه. . . . فذكره مرفوعًا:

وحديث سفيان الثوري عند أحمد أيضًا الحديث رقم (٢) في المسند من طريق وكيع قال: حدثنا مسعر وسفيان عن عثمان بن المغيرة الثقفي، عن علي بن ربيعة الوالبي عن أسماء بن الحكم

ذكرُ مَغفرَةِ اللَّهِ جَلَّ وَعَلاَ ذنوبَ التائب المستغفر وإن لم يتقدم استغفاره صلاةٌ

٦٢٤ ـ عن عائشة أنَّ رَسُول اللَّهَ ﷺ، قَالَ لَهَا: «**يَا عائشَةُ، إن كُنت أَلَمت بذَنب، فاستَغفِرِي اللَّهَ وتُوبِي، فَإنَّ العبدَ إِذَا أذنَب، ثُمَّ استَغفَرَ اللَّهَ، غَفَرَ اللَّهُ لَهُ**».

ما روىٰ وائل عن ابنه إلاَّ ثلاثة أحاديث. قاله الشيخ.

= الفزاري، عن علي رضي الله عنه فذكره مرفوعًا أيضًا وهو عند البزار والنسائي في «عمل اليوم والليلة» موقوفًا والإسناد إلىٰ الثوري قوي جدًا فهو من طريق بندار عن القطان، عنه. وهذا مما يرجح جانب الموقوف والله أعلم.

وحديث شعبة بالشك أيضًا عند أبي داود الطيالسي فقال: عن أسماء أو أبي أسماء الفزاري.

فلا أدري!!! حديث به مجهول العين، وهو مع ذلك مقل، وهو مع ذلك يخطئ، واختلف في رفعه ووقفه، وفيه شك وبدون شك، وبعد ذلك يتكلف المزي ـ رحمه الله تعالىٰ ـ الإتيان له بمتابعات تالفة الإسناد، بل قال الحافظ فيها أنها ضعيفة جدًا، وحرص العديد علىٰ تصحيحه لا أدري لما؟!، بل ظاهر كلام البخاري الذي نقله المزي وغيره عنه يدل علىٰ إنكاره هذا الحديث بل قد قال الذهبي في «الميزان» علىٰ هذا الحديث في ترجمة أسماء: «استنكر البخاري حديثه». والله تعالىٰ أعلم. وتحسين القدماء يحتمل معان كثيرة ذكر بعضها السخاوي في فتح المغيث الجزء الأول، وابن عدي في «الكامل»، والذهبي في «السير»، والخطيب في «الجامع»، وغيرها من الكتب، فلا يعول علىٰ تحسين الترمذي، لأنه من حيث الاصطلاح لا يوافق واقع الحديث والله تعالىٰ أعلم.

والحديث أدرجه الدارقطني في «الغرائب» وقال: «غريب» والكلام في مطبوعة «أطراف الغرائب» يحتاج إلىٰ ضبط ومراجعة.

وفي الحديث اختلافات كثيرة ذكرها الدارقطني في «العلل» وإن كان أصحها وأحسنها إسنادًا ما رواه الثوري ومسعر، ومن تابعهما عن عثمان بن المغيرة، كذا قال الدارقطني. ومن المعلوم أن الأصحية هنا والتحسين نسبيان بالنسبة لما سرده من اختلافات في أسانيد هذا الحديث والله تعالىٰ أعلم.

وقال العقيلي (١/ ١٠٧): «وهذا حديث لا يُتابع عليه أسماء، وقد روىٰ أصحاب رسول الله ﷺ بعضهم عن بعض فلم يُحلِّف بعضهم بعضًا» ثم نقل رحمه الله عن علي بن المديني قوله: قد روىٰ عثمان بن المغيرة أحاديث منكرة من حديث أبي عوانة. اهـ.

ويغني عنه ما في الصحيحين من حديث عثمان رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ «من توضأ نحو وضوئي هذا، ثم صلىٰ ركعتين لا يحدث فيهما نفسه، غفر له ما تقدم من ذنبه».

٦٢٤ ـ هو جزء من حديث الإفك الطويل سيأتي في موضعه إن شاء الله تعالىٰ وقد قال يعقوب بن سفيان، عن علي بن المديني، قال سفيان ـ وهو ابن عيينة وهو الراوي هنا هذا الحديث عن وائل ـ: وائل بن داود لم يسمع من ابنه شيئًا، إنما نظر في كتابه حديث الوليمة».

ذِكْرُ تفضُّل اللَّه جَلَّ وَعَلاَ على التَّائبِ المُعَاودِ لذَنبِهِ بمغفرةٍ كلما تاب وعاد يَغفرُ

٦٢٥ ـ أسند فيه حديث أبي هريرة المتقدم برقم (٦٢٢).

ذِكْرُ البيانِ بأنَّ اللَّهَ جَلَّ وَعَلاَ يَغفرُ ذنوبَ التَّائبِ كُلَّمَا أنَابَ ما لم يَقَع الحِجابُ بَينه وبَينه بالإشرَاك به نعُوذُ باللَّه من ذلك

٦٢٦ ـ عن أسامة بن سلمان، قال: حَدَّثنا أبو ذرٍّ، عن رَسُولِ اللَّه ﷺ قَالَ: «إنَّ اللَّهَ يغفرُ لعَبدِهِ مَا لَم يَقَع الحِجَابُ» قِيلَ: وَمَا يَقَعُ الحِجَابُ؟ قَالَ: «أن تَمُوت النَّفسُ وَهِيَ مُشرِكَةٌ».

ذِكْرُ البيانِ بأنَّ مكحولاً سَمِعَ هذا الخَبَرَ مِن عُمَرَ بن نعيم عن أسامة كما سمعه من أسامة سواء

٦٢٧ ـ أسند فيه حديث أبي ذر المتقدم برقم (٦٢٦) بزيادة عمر بن نعيم بين مكحول وأسامة، وقد اتهم ابن حبان والذهبي مكحولاً بالتدليس وأدرجه الحافظ في الطبقة الثالثة من المدلسين، وقد عنعن في هذا الحديث.

---

٦٢٦ ـ **باطل**: في سنده أسامة بن سلمان النخعي، وهو مجهول العين، وقد اضطرب السند إليه، قال ابن حبان في «ثقاته»: «منهم من قال: عن مكحول، عن أسامة بن سلمان، عن أبي ذر، ومنهم من قال: عن مكحول عن عمر بن نعيم، عن أسامة بن سلمان».

قلت ـ المحقق ـ: وهو عند أحمد في بعض طرقه هناك: عن مكحول، عن عمر بن نعيم، عن أبي ذر. بإسقاط أسامة بن سلمان، ولعله من الناسخ، أو يكون منقطعًا، وإلا فالحديث معروف بأسامة هذا، وأعتقد أن هذا الاضطراب ناشئ بسبب عبدالرحمن بن ثابت بن ثوبان الراوي عن أبيه، عن مكحول هذا الحديث. قال أحمد فيه: «أحاديثه مناكير»، وقال ابن معين في أحد أقواله: «لا شيء»، وقال صالح بن محمد: «شامي صدوق، إلا أن مذهبه مذهب القدر، وأنكروا عليه أحاديث، يرويها عن أبيه، عن مكحول مسندة. . .» واتهمه الأوزاعي بالجنون

ذِكْرُ تَفضُّلِ اللَّهِ جَلَّ وَعَلاَ عَلى التَّائِبِ بِقَبُولِ توبته كُلَّمَا أناب ما لم يُغَرغِر حالة المنية به

٦٢٨ - عن ابن عمر، عن النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إنَّ اللَّهَ تبارَكَ وتَعالَى، يقبلُ توبَةَ العبدِ ما لَم يُغَرغِر».

ذِكْرُ البيانِ بأنَّ تَوبَةَ التَّائِبِ إنَّمَا تُقبَلُ إذا كان ذلك منه قَبلَ طُلُوعِ الشَمسِ من مغربها لا بعدها

٦٢٩ - عن أبي هريرة، قَال: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَن تَابَ قَبلَ أن تطلُعَ الشَّمسُ مِن مغرِبِهَا، تَابَ اللَّهُ عَلَيه».

ذِكْرُ تَفضُّلِ اللَّهِ جَلَّ وَعَلاَ عَلَى المُسلِمِ التائِبِ إذا خَرَجَ مِن الدُّنيا بِهما بِإدخالِ النَّارِ في القيامة مكانَهُ يهوديًا أو نصرانيًا

٦٣٠ - . . . أبا بردة يحدث عمر بن عبد العزيز، عن أبيه، عن النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «لا يَمُوتُ رَجُلٌ مُسلِمٌ إلاَّ أدخلَ اللَّهُ مَكانَهُ النَّارَ يَهُودِيًا أو نَصرَانيًا».

قال: فاستحلَفَهُ عُمَرُ بنُ عبدِ العَزيزِ بِاللَّهِ الَّذي لا إلَهَ إلاَّ هُوَ ثَلاثَ مرَّاتٍ أنَّ أبَاهُ حَدَّثَهُ عَن رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟ فَحلَفَ.

فَلَم يُحَدِّثني سَعيدٌ أنَّهُ استَحلَفَهُ ولَم يُنكِر عَلَى عَونٍ قَولَهُ.

---

٦٢٨ - منكر: من مناكير عبدالرحمن بن ثابت بن ثوبان، ذكره ابن عدي ضمن مناكيره، ولعله من ضمن اختلاط الحديث السابق عليه فهو في نفس المعنىٰ ويرويه عن مكحول أيضًا، وانظر الحاشية علىٰ الحديث رقم (٦٢٦).

٦٢٩ - صحيح.

٦٣٠ - صحيح: قال الدارقطني في «العلل» (٢٠٦/٧) لما سئل عن حديث أبي بردة، عن أبي موسىٰ عن النَّبي ﷺ: «إذا كان يوم القيامة أعطي كل رجل من المسلمين رجلا من اليهود والنصارىٰ فقيل: هذا فداؤك من النار، وقال. . . إلىٰ آخر الحديث». فقال ـ رحمه الله ـ:

٣ ـ بَاب حُسْن الظَّنِّ باللَّه تَعالى

ذِكْرُ البيانِ بأنَّ حُسنَ الظَّنِّ للمَرءِ المُسلِمِ من حُسنِ العبَادة

٦٣١ ـ عن أبي هريرة، عن النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «حُسنُ الظَّنِّ مِن حُسنِ العِبادَة».

ذِكْرُ البيانِ بأنَّ حُسنَ الظَّنِّ بالمعبود جَلَّ وَعلاَ قد يَنفعُ في الآخرةِ لمَن أرادَ اللَّهُ به الخيرَ

٦٣٢ ـ عن أنس بن مالك، قال: قالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَخرُجُ رَجُلاَنِ منَ النَّار، فَيُعرَضَانِ عَلَى اللّه، ثُمَّ يؤمَرُ بهما إلى النَّار، فَيَلتَفتُ أحدُهُما فَيقُولُ: يَا رَبِّ، مَا كَانَ هذا رَجائي. قَالَ: وَمَا كَانَ رَجاؤُكَ؟ قَالَ: كَانَ رَجَائي إذ أخرجتَني منهَا، أن لا تُعيدَني، فَيرحمهُ اللَّهُ فَيُدخِلُهُ الجَنَّةَ».

= «يرويه موسى الجهني، واختلف عنه. فرواه القاسم بن غصن، عن موسى الجهني، عن أبي بردة، عن أبي موسى.

وخالفه إسماعيل بن محمد بن جحادة. فرواه عن موسى الجهني، عن سعيد بن أبي بردة، عن أبيه، عن أبي موسى. وهو أشبه بالصواب» اهـ.

٦٣١ ـ **ضعيف جداً**: شتير بن نهار مجهول العين، لم يرو عنه إلا محمد بن واسع، وقال الذهبي في «الميزان»: «نكرة»، وقال الدارقطني «مجهول»، وقال ابن معين «لم أسمع عن شتير بن نهار إلا حديثًا واحدًا»، وقد انفرد الحافظ في «التقريب» بقوله: «صدوق»، فلا أدري سلفه في ذلك، والرّجُلُ ليس له إلا هذا الحديث حتى يمكن أن ينظر في أحاديثه فيقال عند ئذ: إن الحافظ ـ رحمه الله ـ قد سبر حديثه فقال ما قال، ولكن هيهات والله المستعان.

٦٣٢ ـ **غريب**: وأخرجه مسلم في المتابعات، وقد جمع حماد بن سلمة بين شيخيه أبي عمران الجوني وثابت فانظر كلام الحفاظ في الحديث الذي يجمع فيه حماد بن سلمة بين شيوخه، انظر في ذلك حاشية الحديث رقم (٢٢). وهذا الحديث تفرد به حماد بن سلمة، والذي عند مسلم «يخرج من النار أربعة» مع تغيير في لفظ باقي الحديث فلينظر.

ـ قلت ـ المحقق ـ: القائل: «أربعة» هو أبو عمران الجوني كما هو عند أبي نعيم في «الحلية»، وقد رواه عدة منهم هدْبة بن خالد، وعفان، وعبدالرحمن بن سلام الجمحي، عن حماد بن سلمة، عن ثابت وأبي عمران، وخالف الحسن بن سفيان مسلمًا فرواه عن هدبة، عن حماد، عن ثابت فقط كما هو هنا، وعند مسلم عن هدبة كرواية الجماعة، كما أن الجماعة قد رووا لفظ أبي عمران، وروى الحسن بن سفيان لفظ ثابت فالله أعلم

ذِكْرُ الإخْبارِ عمَّا يَجبُ عَلى المَرءِ من الثِّقَة بِاللَّهِ جَلَّ وَعَلاَ بحُسنِ الظَّنِّ في أحواله به

٦٣٣ ـ عن واثلة بن الأسقع، قال: سمعتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، يقول. «قَالَ اللَّه تَبَارَكَ وتَعَالى: أنَا عِندَ ظَنِّ عَبدِي بِي، فَلْيَظُنَّ بِي ما شَاءَ».

ذِكْرُ الإخْبارِ عَمَّا يَجبُ عَلى المرءِ من مجانبة سُوءِ الظَّنِّ باللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ وإن كثُرت حياتُه في الدُّنيا

٦٣٤ ـ أسند فيه حديث واثلة المتقدم برقم (٦٣٣)

ذِكرُ إعطاءِ اللَّهِ جَلَّ وعَلاَ العبد المسلم ما أمل ورجا من اللَّه عز وجل

٦٣٥ ـ أسند فيه حديث واثلة المتقدم برقم (٦٣٣)

---

٦٣٣ ـ تفرد به حيان أبو النضر عن واثلة بن الأسقع، قال أبو حاتم: «صالح»، ونقل عن ابن معين قوله: «ثقة»، ولم ترد له ترجمة في «التعجيل» مع أنه من شرطه، وقال البخاري في «التاريخ» «سمع واثلة وجنادة، روىٰ عنه مدرك بن سعد والوليد بن سليمان، حدثني محمد بن عبدالله بن عبيد، قال حدثني جدي، قال حدثنا هشام بن الغاز، قال حدثني حيان رجل من قومي»، وأدخله ابن حبان في ثقاته، وروىٰ عنه أيضًا سعيد بن عبدالعزيز، عند أحمد، ويزيد بن عَبِيدَةَ عند ابن حبان.

وهناك متابع لحيان أبي النضر عند الطبراني في «الكبير» و«الأوسط» (٧٩٥١)، وهو من طريق يونس بن مَيْسَرَةَ بن حَلْبَس عن واثلة به.

وقال الطبراني: «لم يرو هذا الحديث عن يونس بن ميسرة إلا عمرو بن واقد»، وهذا سند من وضع عمرو هذا، فقد كذبه غير واحد. وقال البخاري، وأبو حاتم، والترمذي: «منكر الحديث»، وقال النسائي والدارقطني والبرقاني «متروك»، وقال الذهبي «هالك»، وقال الحافظ: «متروك».

ومجرد وجوده عند الطبراني في «الأوسط» دليل علىٰ نكارته في غالب الحال، ولا حكم للشاذ والله تعالىٰ أعلم.

ذِكْرُ الأمْرِ لِلمُسلِمِ بِحُسنِ الظنِّ
بمعبوده مع قلة التقصير في الطاعات

٦٣٦ ـ عن جابر، قال: سمعتُ النبيَّ ﷺ يَقُول قبل موته بِثلاث: «لا يَمُوتَنَّ أحدُكُم إلاَّ وَهُوَ يُحسِنُ بِاللّهِ الظَّنَّ».

ذِكْرُ الحَثِّ على حُسنِ الظَّنِّ بِاللَّهِ جَلَّ وَعَلاَ للمرءِ المسلم

٦٣٧ ـ أسند فيه حديث جابر المتقدم برقم (٦٣٦).

ذِكْرُ حَثِّ المصطفى ﷺ عَلَى حُسنِ الظَّنِّ بمعبودِهم جَلَّ وَعلاَ

٦٣٨ ـ أسند فيه حديث جابر المتقدم برقم (٦٣٦).

ذِكْرُ البيانِ بأنَّ اللَّهَ جَلَّ وَعَلاَ يُعطي
مَن ظَنَّ مَا ظَنَّ إن خَيراً فَخَير وإن شراً فَشَر

٦٣٩ ـ عن أبي هريرة، عن رَسُولِ اللّهِ ﷺ قَالَ: «إنَّ اللَّهَ جَلَّ وَعَلاَ، يَقُولُ: أنا عِندَ ظَنِّ عَبدِي بِي، إن ظَنَّ خَيراً فَلَهُ، وَإن ظَنَّ شَرّاً فَلَهُ».

قال أبو حاتم: أبو يونس هذا اسمه سليم بن جبير تابعي.

---

٦٣٦ ـ لم يصرح الأعمش بالتحديث في جميع طرقه، ولم أجده من رواية شعبة عنه، وقد تابعه عبدالملك بن أبجر عن أبي سفيان عند أبي نعيم في «الحلية»، ولكن في الطريق إليه يعقوب بن كاسب تفرد بذلك، وقد قال فيه ابن معين: «ليس بثقة»، ومرة قال: «ليس بشيء» وقال أبو حاتم: «ضعيف الحديث»، وقال النسائي: «ليس بشيء»، وفي موضع آخر: «ليس بثقة». وقال ابن عدي: «لا بأس به وبرواياته، وهو كثير الحديث، كثير الغرائب».

وهناك متابعة قاصرة من طريق أبي الزبير عن جابر إلا أن أبا الزبير لم يصرح بالتحديث في جميع طرق الحديث، ولم أجده من طريق الليث عنه ولكن يقوي الحديث أنه في أصول مسلم، والله تعالى أعلم.

٦٣٩ ـ صحيح.

ذِكْرُ البيانِ بأنَّ حُسنَ الظَّنِّ الَّذي وصَفنَاهُ يَجِبُ أن يكونَ مقرونًا بالخَوف منه جلَّ وعَلاَ

٦٤٠ ـ عن أبي هُرَيرَةَ، عنِ النَّبيِّ ﷺ يروي عن ربِّه جلَّ وعَلاَ قالَ: «وَعِزَّتي لا أجمعُ علَى عبدي خوفَين وأمنَين، إذا خافني في الدُّنيا، أمَّنتُهُ يومَ القيامَةِ، وإذا أمنني في الدُّنيا أخفتُهُ يومَ القيامَةِ».

ذِكْرُ البيانِ بأنَّ مَن أحسَنَ الظَّنَّ بالمعبُودِ كانَ لَه عِندَ ظَنِّه ومَن أسَاء به الظَّنَّ كان له عند ذلك

٦٤١ ـ أسند فيه حديث واثلة بن الأسقع المتقدم برقم (٦٣٣) وذكر قبله مناسبة ذلك وهي أنه كان يعود يزيد بن الأسود فلقيَ واثلة فأخذ يزيد بِكَفَّيْ واثلة، فجعلهما على وَجهِهِ، فقال له واثلة: كيف ظنُّكَ باللَّه؟ قال: ظنِّي باللَّهِ ـ واللَّهِ ـ حَسَنٌ. قال: فأَبشِر، فإنِّي سَمِعتُ رَسُولَ اللَّه ﷺ، يقول: فذكره.

ذِكْرُ الإِخْبارِ عَن تَفَضُّلِ اللَّه جَلَّ وَعَلاَ بأنواعِ النِّعَمِ عَلَى مَن يَستَوجِبُ منهُ أنواعَ النِّقَمِ

٦٤٢ ـ عن عبد الله بن قيس، قال: قالَ رَسُولُ اللَّه ﷺ: «مَا أحَدٌ أصبَرَ عَلَى أذًى يَسمَعُهُ مِنَ اللَّهِ، يَجعَلُونَ لَهُ نِداً ويَجعَلُونَ لَهُ وَلَداً، وَهُوَ فِي ذَلِكَ يَرزُقُهُم ويُعَافِيهِم ويُعطِيهِم».

---

٦٤٠ ـ منكر موصولاً: أخطأ فيه عبدالوهاب بن عطاء، عن محمد بن عمرو، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، وانظر ما جاء في محمد بن عمرو عن أبي سلمة حاشية الحديث (٥٧).
قال الدارقطني في «العلل» (٨/ ٣٨):
«ولا يصح هذا عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة، وإنما يعرف هذا من حديث عوف، عن الحسن مرسل». اهـ.
قلت: هو عند ابن المبارك في «الزهد» والبزار، وعوف هو عوف ابن أبي جميلة الأعرابي.

٦٤١ ـ صحيح.

٤ ـ بَاب الخَوْف وَالتَّقْوَى

٦٤٣ ـ . . . أخبرني عمرو بنُ الحارث أنَّ أبا النضر حدَّثَه أنَّ عثمانَ بن مَظعُونٍ لمَّا قُبِرَ، قَالَت أمُّ العلاء: طِبْتَ أبَا السَّائب في الجَنَّة، فسَمِعَهَا نَبيُّ اللّه ﷺ، فقَال: «ومَا يُدْرِيك؟» قَالَت: يَا رَسُولَ اللّه، عُثمانُ بنُ مَظعُونٍ!! قَالَ رَسُولُ اللّه ﷺ: «**أجل عثمان بنُ مظعُونٍ؛ مَا رَأيناهُ إلاَّ خَيْرًا، وَهَا أنا رَسُولُ اللّهَ ﷺ، واللّهِ مَا أدْرِي مَا يُصنَعُ بِي**».

قال عمرو: وسمعه أبو النضر من خارجة بن زيد عن أبيه[1].

٦٤٤ ـ . . . حدثنا سماك، سَمِعَ النعمانَ بنَ بشير يقول: قال رَسُولُ اللّهِ ﷺ: «**أُنذرُكُم النَّارَ، أُنذرُكم النَّارَ، أُنذرُكُم النَّارَ**» حتَّىٰ لَو كَانَ فِي مقَامِي هذا، وَهُوَ بالكوفة، سمعه أهلُ السُّوقِ، حَتَّىٰ وَقَعَت خَمِيصَةٌ كانت علىٰ عاتِقهِ علىٰ رِجليه.

---

٦٤٣ ـ **مرسل**: أبو النضر لم يدرك تلك القصة، ولكن جاءت موصولة كما سيأتي.

(١) أخرجه أحمد من طريق الليث عن يزيد بن أبي حبيب، عن أبي النضر، عن خارجة عن أُمِّهِ أم العلاء. وأما عن أبيه فقد رواها عن أبي النضر: ابنُ لهيعة.

والذي عند البخاري من طريق الزهري، عن خارجة بن زيد، عن أُمِّه أم العلاء، به.

وقد تفرد المصريون: عمرو بن الحارث، ويزيد بن أبي حبيب، وابن لهيعة بروايته من طريق أبي النضر، والله أعلم.

٦٤٤ ـ **منكر**: تفرد به سماك بن حرب وانظر حاشية الحديث رقم (٥٨٩).

ويغني عنه ما أخرجه البخاري ومسلم من طريق شعبة عند البخاري، ومن طريق الأعمش عند مسلم كلاهما عن أبي إسحاق، قال شعبة: (حدثني)، وقال الأعمش (عن)، قال شعبة (سمعت النعمان)، وقال الأعمش (عن النعمان) قال شعبة: (يخطب ويقول: سمعت»، وقال الأعمش: (قال): رسول الله ﷺ يقول: «إنَّ أهون أهل النار عذابًا يوم القيامة رجل توضع في أخمص قدميه جمرتان يغلي منهما دماغه».

وهذا لفظ شعبة عند البخاري، ويشبه أن يكون هذا أصل حديث سماك لأنهما في «خطبة»، وثانيًا: أنهما بالكوفة، وثالثًا: أنهما عن صحابي واحد هو النعمان، ولكن سماك ـ رحمه الله ـ لم يضبطه والله أعلم، ثم أنهما جاء في تفسير قوله تعالىٰ في سورة (الليل): ﴿أنذرتكم نارًا تلظىٰ﴾ فاختلط عليه الأصل بالتفسير والله أعلم.

ذكْرُ الإخْبار بأنَّ الانتسابَ إلى الأنبياء لا يَنفَعُ في الآخرَة ولا ينتفعُ المُنتسِبُ إليهم إلاَّ بتقوى اللَّه والعملِ الصالحِ

٦٤٥ ـ أسند فيه حديث أبي سعيد الخدري المتقدم برقم (٢٥٢).

ذكْرُ الخَبَرِ المُدحضِ قولَ مَن زعَمَ أنَّ أولادَ فاطمة لا يُضرُّهم ارتكابُ الحَوبَات في الدنيا رضي اللَّهُ عنها وعن بعلِها وعن ولدِها وقد فَعَلَ

٦٤٦ ـ عن أبي هريرة قال: لما نزلت هذه الآية: ﴿وأَنذرْ عشيرَتكَ الأقْرَبين﴾ [الشعراء: ٢١٤] جمعَ رَسُولُ اللَّه ﷺ قُريشًا، فقَالَ: «يَا مَعشَرَ قُريش، أنقذُوا أنْفُسكُم من النَّار، فإنِّي لا أملك لكُم ضَرًا ولا نَفعًا»، ولِبَني عَبد مَنَاف مِثلَ ذَلكَ، ولِبَني عَبد المطَّلبِ مثلَ ذَلكَ، ثُمَّ قَالَ: «يَا فَاطمَةُ بنت مُحمَّد، أنقذي نَفسَكِ منَ النَّارِ، فإنِّي لا أملك لَكِ ضرًا ولا نَفعًا، إلاَّ أنَّ لَكِ رَحِمًا سأبُلُّهَا بِبِلاَلِهَا».

قَالَ أبو حاتم: هذا منسوخ، إن فيه أنَّه لا يشفعُ لأحد، واختيار الشفاعة كانت بالمدينة بعده.

ذكرُ الخَبَرِ الدَّالِّ على أنَّ أولياءَ المصطفى ﷺ هُمُ المُتَّقُونَ دونَ أقربائه إذا كانوا فجرةً

٦٤٧ ـ عن معاذ بن جبل، قال: بعثه رسولُ اللَّه ﷺ إلى اليمن، خرج معه رسُولُ اللَّه ﷺ يوصيه ـ معاذٌ راكبٌ، ورسولُ اللَّه ﷺ، تحتَ راحلته ـ فلمَّا فَرَغ قال: «يَا مُعاذُ، إنَّكَ عَسَى أن لا تلقَاني بَعدَ عَامِي هذا، لَعَلَّكَ أن تَمُرَّ بِمَسجِدِي وقَبري». فَبكَى مُعاذٌ

---

٦٤٦ ـ صحيح.

٦٤٧ ـ غريب: تفرد به صفوان بن عمرو، عن راشد بن سعد، عن عاصم بن حميد السكوني، عن

خَشَعًا لِفَراقِ رَسولِ اللَّه ﷺ، ثُمَّ التَفتَ ﷺ نَحوَ المَدِينَةِ فَقَالَ: «إنَّ أهلَ بَيتي هؤلاء يَرونَ أنَّهُم أولَى النَّاسِ بي، وإنَّ أولَى النَّاسِ بي المُتَّقُونَ، مَن كَانُوا وحَيثُ كَانُوا، اللَّهُمَّ إنِّي لا أُحِلُّ لَهُم فَسادَ مَا أصلَحتَ، وايمُ اللَّهِ لَيَكفُؤونَ أُمَّتي عَن دِينِهَا كَمَا يُكفأُ الإناءُ في البَطحاءِ».

ذِكْرُ البيانِ بأنَّ مَن اتَّقى اللَّهَ ممَّا حَرَّمَ عليه كان هو الكريم دونَ النسيب الذي يُقارِفُ ما حُظِرَ عليه

٦٤٨ ـ أسند فيه حديث أبي هريرة المتقدم برقم (٩٢) من طريق سعيد المقبري عنه وهو عند البخاري.

ذِكْرُ رجاء مغفرة اللَّه جَلَّ وعَلا لِمَن غَلَبَتْ عَلَيهِ حالةُ خَوفِ اللَّه جَلَّ وعَلا على حَالةِ الرَّجاء

٦٤٩ ـ عن أبي سعيد الخدري، قالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «كَانَ فِيمَن سَلَفَ مِن النَّاسِ رَجُلٌ رَغَسَهُ اللَّهُ مَالاً وَولَداً، فَلَمَّا حَضَرَهُ المَوتُ، جمعَ بَنيه فَقَال: أيَّ أَبٍ كُنتُ لَكُم؟ قَالُوا: خيرَ أب، فَقَالَ: إنَّهُ واللَّه ما ابتَأرَ عندَ اللَّه خَيراً قطُّ، وإنَّ ربَّهُ يُعذِّبُهُ، فإذَا أنا متُّ فَاحرِقُونِي، ثُمَّ اسحقُوني، ثُمَّ اذرُونِي في رِيحٍ عَاصِف. قَالَ اللَّهُ: كُن. فَإذَا رَجُلٌ قَائمٌ، قَالَ: ما حَمَلَكَ عَلى ما صَنَعت؟ قَالَ: مَخَافَتُك، قَالَ: فَوالَّذي نَفسِي بِيَدِهِ إن يَلقَاهُ غَيرَ أن غُفِرَ لَهُ».

= معاذ بن جبل، وعاصم بن حميد قال الدارقطني: «ثقة»، ونقل الحافظ عن البزار قوله: «روى عن معاذ ولا أعلمه سمع منه، وعن عوف بن مالك، ولم يكن له من الحديث ما يعتبر به حديثه»، وقال ابن القطان: «لا نعرف أنه ثقة» وقال الدارقطني: هو من أصحاب معاذ، وكذا ابن سعد فالله أعلم.

(٦٤٩) صحيح.

ذِكْرُ الخَبَرِ الدَّالِّ عَلَى أنَّ خَوفَ اللَّه جَلَّ وَعَلاَ إذا غَلَبَ عَلى المرءِ قد يُرجَى لَه النَّجَاةُ في القِيَامَة

٦٥٠ ـ أسند فيه حديث أبي سعيد المتقدم برقم (٦٤٩) وفيه قول المعتمر: قال أبي: فحدثتُ هذا الحديث أبا عثمان النَّهدي، قال: هكذا حدثني سليمان[1]، وزاد فيه: «وَذُرُّوني في البَحرِ».

ذِكْرُ البيانِ بأنَّ هذا الرَّجُلَ كان يَنبُشُ القبورَ في الدنيا

٦٥١ ـ عن حذيفة، عن النَّبيِّ ﷺ قَالَ: «تُوُفِّيَ رَجُلٌ كَانَ نَبَّاشًا، فَقَالَ لولَدِه: احرِقُوني، ثُمَّ اسحَقُوني فَذُرُّوني فِي الرِّيحِ، فَسُئِلَ: مَا صَنَعتَ؟ قَال: مَخَافَتكَ يَا رَبِّ، قَالَ: فَغَفَرَ لَهُ».

ذِكْرُ الإخْبارِ عَمَّا يَجبُ على المَرءِ من مجانبةِ الغَفلَةِ ولزومِ الانتباه لورد هَول المطلع

٦٥٢ ـ عن أبي سعيد، عن النَّبيِّ ﷺ: ﴿إِذْ قُضِيَ الأَمْرُ وَهُمْ فِي غَفْلَةٍ﴾ [مريم: ٣٩] قال: «في الدُّنيا».

ذِكْرُ الإخْبارِ عن الخِصَالِ الَّتي يَجِبُ على المرءِ تَفَقُّدُهَا من نفسه حَذَرَ إيجابِ النَّارِ له بارتكابِ بعضِها

٦٥٣ ـ أن عياض بنَ حمار حَدَّثهم أنَّه سَمِعَ النَّبِي ﷺ يَقول في خُطبته: «إنَّ اللَّهَ أمَرَني أن أعلِّمَكُم ما جَهلتُم ممَّا عَلَّمَني يومي هذا: إنَّ كُلَّ ما أنحلتُهُ عَبدي حَلالٌ، وَإنِّي خَلَقتُ عِبَادي حُنَفَاءَ كُلَّهُم وَإنَّهُ أتتهُم الشَّيَاطين فَاجتَالَتهُم عَن دِينِهم، وَحَرَّمَت

---

(١) صوابه: سلمان كما في «الصحيح» ح رقم (٦٤٨١) والتقدير كما يقول الحافظ في «الفتح»: سمعت سلمان يحدث عن النبيِّ ﷺ بمثل هذا الحديث غير أنه زاد.... اهـ.

٦٥١ ـ صحيح.
٦٥٢ ـ صحيح.
٦٥٣ ـ صحيح.

عَلَيهم مَا أحللتُ لَهُم، فَأمرَتهُم أن يُشركُوا بِي مَا لَم أُنزل به سُلطَانًا، وإنَّ اللَّهَ اطَّلَعَ إلى أهلِ الأرضِ، فَمَقتَهُم عربهُم وعَجَمَهُم، غَير بَقَايَا من أهلِ الكتاب، فَقَال: يا مُحمَّدُ إنَّمَا بعثتُك لأبتليَكَ وأبتَلي بك، وأُنزلَ عَلَيكَ كتابًا لا يَغسلُهُ المَاءُ، تَقرؤُهُ يقظَانَ ونَائمًا، وإنَّ اللَّهَ جَلَّ وَعَلاَ أمرَنِي أن أُخبرَ قُرَيشًا، فقُلتُ: إذًا يَثلَغُوا رأسي فيتركُوهُ خُبزَةً. قَالَ: فَاستَخرِجهُم كمَا استَخرَجُوكَ، واغزُهُم يستَغزُوكَ، وأنفق يُنفَق عَلَيكَ، وَابعَث جَيشًا نَبعَث خَمسَةً أمثالَهُم، وقَاتل بمَن أطَاعَكَ مَن عَصَاكَ. وقَالَ: أصحَابُ الجَنَّة ثَلاثَة: إمَامٌ مُقسطٌ مُصَدِّقٌ مُوَفَّقٌ، وَرَجُلٌ رَحيمٌ رَقيقٌ القَلب بكُلِّ ذي قُربى وَمُسلم، وَرَجُلٌ عَفيفٌ فَقيرٌ مَصدِّقٌ. وقَالَ: أصحَابُ النَّار خَمسَةٌ: رَجُلٌ جَائرٌ لا يخفَى لَهُ طَمَعٌ وَإن دَقَّ، وَرجُلٌ لا يُمسي وَلا يُصبحُ إلاَّ وَهُوَ يُخَادعُكَ عَن أهلكَ ومَالكَ، والضَّعيفُ الَّذينَ هُم فيكُم تَبَعٌ لا يَبغُونَ أهلاً وَلاَ مَالاً».

فَقَالَ لَهُ رَجُلٌ: يَا أبا عَبدِ اللَّهِ. . . أمنَ المَوالي هُوَ، أو مِنَ العَرَبِ؟ قَال: هُوَ التابعة يَكُونُ للرجُلِ فَيُصيبُ مِن حُرمَتهِ سِفَاحًا غيرَ نِكاحٍ، والشِّنظِيرُ: الفَاحِشُ. وذكَرَ البُخلَ وَالكَذبَ.

ذكرُ الخَبرِ المُدحضِ قولَ مَن زَعَمَ أنَّ هذا الخبرَ تفرَّدَ بِهِ قَتَادةُ بنُ دعامة

٦٥٤ ـ أسند فيه حديث عياض بن حمار المتقدم برقم (٦٥٣) من طريق الحسن عن مطرف، ومداره على عوف بن أبي جميلة عن حكيم الأثرم، عن الحسن ولم يتابع عوف على ذلك.

ذكرُ ما يَجبُ عَلَى المَرءِ من مجانبة أفعال يُتَوَقَّعُ لِمُرتكبها العقوبَةُ في العُقبى بها

٦٥٥ ـ عن سَمُرَةَ بن جُندبٍ الفَزَارِي قال: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِيمَا يَقُولُ: «هَل

---

٦٥٥ ـ صحيح.

رَأى أحـدٌ من رُؤيَا؟» فَيقُص عَليهِ مَن شاءَ اللَّهُ أن يَقُصَّ، وإنَّهُ قَالَ لَنا ذَاتَ غَدَاةٍ: «إنَّـهُ أتَاني اللَّيلَةَ آتيان، وإنَّهمَا ابتَعثَاني، وإنَّهُمَا قَالاَ لي: انطَلقْ، وإنِّي انطلَقتُ مَعَهُمَا حَتَّى أتينَا على رَجُلٍ مُضطَجع، وإذَا آخَرُ قَائمٌ عَلَيه بصَخرَة، وإذَا هُوَ يَهوي بالصَّخرَة لرَأسه فيَثلَغُ بهَا رأسَهُ، فَتَدهدهُ الصَّخـرَةُ هَا هُنَا، فيَقُومُ إلى الحَجَر فَيأخُذُهُ فَمَا يرجعُ إلَيه ـ أحسَبُهُ قَال: حَتَّى يَصحَّ رَأسُهُ كَمَا كَانَ، ثُمَّ يَعُودُ عَلَيه فَيفعلُ به مثلَ مَا فَعلَ المرَّةَ الأولَى، قَالَ: قُلتُ: سبحَانَ اللَّه مَا هذان؟ قَالا لي: انطلق انطَلق، قَالَ: فانطَلَقتُ معهمَا فَأتينَا عَل رَجُلٍ مُستَلقٍ لقَفَاهُ وإذَا آخَرُ عَليه بكَلُّوب من حَديد، فإذَا هُوَ يَأتي أحَدَ شقَّي وَجهه فيُشَرشرُ شدقَهُ إلَى قَفَاهُ، ومنخرَهُ إلَى قَفَاهُ، وعَينَهُ إلَى قَفَاهُ، ثُمَّ يتَحوَّلُ إلَى الجَانب الآخَر فيفعل به مثلَ مَا فَعلَ بالجَانب الأوَّل، فما يفرُغُ من ذَلكَ الجَانب حَتَّى يَصحَّ الجَانبُ الأوَّلُ كَمَا كَانَ، ثُمَّ يَعُودُ فَيفعلُ به مثلَ مَا فَعَلَ المَرَّةَ الأولَى، قَالَ: قُلتُ: سُبحان اللَّه، مَا هذان؟ قَالاَ: انطَلق انطلق، فانطَلَقتُ مَعهُمَا فَأتينَا عَلى مثل بناء التَّنُّور. قَالَ عوفٌ: أحسَبُ أنَّهُ قَالَ: فإذَا فيه لَغَطٌ وأصوَاتٌ، فاطَّلعنا فَإذَا فيه رجالٌ ونسَاءٌ عُرَاةٌ وإذَا بنهَر لَهيب من أسفَلَ منهُم، فإذَا أتَاهُم ذَلكَ اللَّهَبُ تَضَوضَوا، قَالَ: قُلتُ: مَا هؤلاء؟ قَالاَ لي: انطَلق انطلق، قال: فانطَلَقنَا عَلَى نَهر ـ حَسبتُ أنَّهُ قَالَ: أحمَرَ مثلِ الدَّم ـ وإذَا في النَّهر رَجُلٌ يَسبَحُ، وإذَا عندَ شَطِّ النَّهر رَجُلٌ قَد جَمَعَ عندَهُ حجَارَةً كثيرَةً، وإذَا ذَلكَ السَّابحُ يَسبَحُ مَا يَسبَحُ، ثُمَّ يأتي ذلكَ الرَّجُل الَّذي جَمَعَ الحجَارَة، فَيَفغَرُ لَهُ فَاهُ فَيُلقمُهُ حَجَراً. قَالَ: قُلتُ: مَا هُؤلاء؟ قَالاَ لي: انطَلق انطلق، قَالَ: فانطَلَقنَا، فَأتينَا عَلَى رَجُلٍ كَريه المَرآة كأكرَه مَا أنتَ راءٍ رَجُلاً مرآهُ، فَإذَا هُوَ عندَ نَار يَحُشُّهَا ويَسعَى حولَهَا، قَالَ: قُلتُ لَهُمَا: ما هذا؟ قَالا لي: انطلق انطلق، فانطَلَقنَا فأتينَا على رَوضَة فيهَا من كلِّ نور الرَّبيع، وإذَا بينَ ظهري الرَّوضَة رَجُلٌ قَائمٌ طَويلٌ لا أكَادُ أرَى رَأسَهُ طُولاً في السَّماء، وأرى حَولَ الرَّجُل من أكثر ولدَان رَأيتُهُم قَطُّ وأحسَنَه، قَالَ: قُلتُ لَهُمَا: ما هؤلاء؟ قَالا لي: انطلق انطلق، فانطَلَقنَا وأتينَا دوحَةً عَظيمَةً لَم أرَ دَوحَةً قَطُّ أعظَمَ منهَا ولا أحسَنَ، قَالاَ لي: ارقَ فيهَا. قَالَ: فارتَقينا فيهَا، فَانتَهينَا إلى مَدينَة مَبنيَّة بلَبن ذَهَب ولَبن فضَّة، فَأتينَا بَابَ المَدينَة، فاستَفتَحنا، فَفُتحَ لَنَا، فَقُلنَا: ما منها

رِجَالٌ؛ شَطرٌ من خلقهم كَأحسنِ ما أنت راء، وَشطرٌ كأقبح ما أنت راء. قَالاَ لَهُم: اذهبُوا فَقَعُوا فِي ذلكَ النَّهر، فَإذا نهرٌ معترضٌ يجري كأن ماءه المَحضُ فِي البياض، فذهبوا فوقعوا فيه، ثمَّ رجعوا وَقد ذَهَبَ ذلكَ السُّوءُ عَنهُم، وَصَارُوا في أحسَنِ صُورَة. قَالَ: قَالاَ لِي: هذه جَنَّةُ عدن، وَهذَاكَ منزلُكَ. قَالَ: فَسمَا بَصَري صُعدًا، فَإذَا قَصرٌ مثلُ الرَّبابة البَيضاء. قَالَ: قَالاَ بي: هذاكَ منزلُكَ، قَالَ: قُلتُ لَهُمَا: بَارَكَ اللَّهُ فيكُمَا، ذَرَاني أدخُلهُ، قَالَ: قَالاَ لي: أمَّا الآنَ فَلا، وَأنتَ دَاخلُهُ. قَالَ: فَإنِّي رأيتُ مُنذُ اللَّيلَة عجبًا، فَمَا هذَا الَّذي رأيتُ؟ قَالاَ لي: أمَا إنَّا سَنُخبِرُكَ: أمَّا الرَّجُلُ الأوَلُ الَّذي أتيتَ عَلَيه يُثلَغُ رأسُهُ بالحَجَر، فإنَّهُ الرَّجُلُ يَأخُذُ القُرآنَ فَيرفُضهُ، وَينامُ عَن الصَّلاة المَكتُوبَة.

وَأمَّا الرَّجُلُ الَّذي أتيتَ عَلَيه يشرشر شدقُه إلى قفاهُ، وَعَينُهُ إلى قفاهُ ومنخرهُ إلى قفاه، فإنهُ الرَّجُلُ يَغدُوا من بيته فَيكذبُ الكذبَةَ فتبلُغُ الآفاقَ.

وَأمَّا الرِّجَالَ وَالنِّساءُ العُراةُ الَّذين في مثلِ بناء التَّنُّور فَإنهم الزُّنَاةُ والزَّوانِي.

وأمَّا الرَّجُلُ الَّذي في النَّهر، فَيلتقمُ الحجارَةَ فإنَّهُ آكلُ الربَا.

وأمَّا الرَّجُلُ الكَريهُ المَرآة الَّذي عند النَّار يحُشُّها فَإنَّهُ مَالكٌ خَازنُ جَهَنَّمَ.

وَأمَّا الرَّجُلُ الطَّويلُ الَّذي في الرَّوضَة فَإنَّهُ إبراهيمُ عليه السَّلامُ.

وَأمَّا الولدانُ الَّذينَ حولَهُ، فَكُلُّ مَولُودٍ وُلدَ على الفطرَة.

قَالَ: فَقَال بَعضُ المسلمينَ: يا رسُول اللَّه، وَأولاَدُ المُشركينَ؟ قَالَ رَسُولُ اللَّه ﷺ: وَأولادُ المُشركينَ.

وَأمَّا القَومُ الَّذينَ شَطرٌ منهُم حَسَنٌ، وَشَطرٌ منهُم قَبيحٌ، فَهُم قَومٌ خَلَطُوا عَمَلاً صَالحًا وَآخَرَ سيِّئًا فَتجَاوَزَ اللَّهُ عَنهُم»

ذكرُ البيان بأنَّ الواجبَ عَلَى المسلمِ أن يجعلَ لنفسه مَحجتَّين يَركبُهُمَا إحداهما الرجاءُ والأُخرى الخَوفُ

٦٥٦ ـ أسند فيه حديث أبي هريرة المتقدم برقم (٣٤٥)

ذِكْرُ الإِخْبارِ عَنْ تَرْكِ الاتّكالِ على الطَّاعَاتِ وإن كَانَ المَرءُ مجتهداً في إتيانها

٦٥٧ ـ عن أبي هريرة، قال: قَالَ رَسُولُ اللَّه ﷺ: «لَو يُؤاخذُني اللَّهُ وابنَ مَريَمَ، بما جنَت هاتَانِ ـ يعني الإبهَامَ وَالَّتي تَليهَا ـ لَعذَّبَنَا ثُمَّ لَم يَظلمنَا شيئًا».

ذِكْرُ الإخْبارِ عمَّا يَجبُ عَلَى المَرء من قَلَّة الأمنِ من عَذابِ اللَّه ـ نعوذُ باللَّه منه ـ وإن كان مُشمِرًّا في أسبابِ الطَّاعات جهدَه

٦٥٨ ـ عن عطاء بن أبي رباح أنَّهُ سمع عائشة زوجَ النَّبيِّ ﷺ تقول: كَانَ النَّبيُّ ﷺ إذَا كَانَ يَومُ رِيحٍ أو غَيمٍ، عُرِفَ ذَلكَ فِي وَجهِهِ، وأقبلَ وأدبرَ، فَإذَا مَطرَت، سُرَّ بِهِ وذَهبَ ذلكَ عَنهُ، فَسُئِلَ، فقَالَ ﷺ: «إنِّي خَشيتُ أن يكُونَ عَذَابًا سُلِّطَ عَلى أُمَّتي».

ذِكْرُ الخَبَرِ الدَّالِّ عَلَى أنَّ على المرءِ الرجوعَ باللَّومِ عَلَى نَفسه فيما قَصَّرَ في الطَّاعاتِ وإن كَانَ سَعيُهُ فيهَا كَثيرًا

٦٥٩ ـ أسند فيه حديث أبي هريرة المتقدم برقم (٦٥٧).

---

٦٥٧ ـ وصله منكر: قال الدارقطني في «العلل» (١٠/ ٤٦): «يرويه هشام عن ابن سيرين عن أبي هريرة. ووهم فيه. والصحيح: عن هشام عن الحسن مرسلاً». اهـ.

وقال ـ رحمه الله ـ في «أطراف الغرائب»: «غريب من حديث محمد عنه، تفرد به فضيل بن عياض، وعنه حسين بن علي الجعفي». اهـ.

وقال أبو نعيم في «الحلية» (٨/ ١٣٢): «غريب من حديث الفضيل، وهشام تفرد به عنه الحسين بن علي الجعفي».

٦٥٨ ـ صحيح.

ذِكْرُ الإِخْبارِ عَمَّا يَجِبُ عَلَى المَرءِ مِن تَرْكِ الاتكالِ على موجود الطَّاعاتِ دون التسلق بالاضطرار إليه في الأحوال

٦٦٠ ـ أسند فيه حديث أبي هريرة المتقدم برقم (٣٤٨) ولكن من طريق عبد الرزاق عن معمر عن همام بن منبه عنه.

ذِكْرُ الإِخْبارِ عَمَّا يجِبُ عَلَى المرءِ مِن ترك استحقارِه اليسير من الطاعات والقليل من الجنايات

٦٦١ ـ عن عبد الله قال: قال رسولُ اللَّه ﷺ: «الجَنَّةُ أقربُ إلى أحَدِكُم مِن شِراكِ نَعلِهِ، والنَّارُ مِثلُ ذَلكَ».

ذِكْرُ الإِخْبارِ عمَّا يجِبُ عَلَى المرءِ مِنَ النَّظَرِ في العَوَاقِبِ في جميعِ أمورِهِ دونَ الاعتمادِ على يومه

٦٦٢ ـ أسند فيه حديث أبي هريرة المتقدم برقم (١١٣)، و (٣٥٨)، ولكن من طريق الزهري عن سعيد بن المسيب عنه.

ذِكْرُ الإِخْبارِ عَن وَصفِ ما يَجِبُ عَلَى المسلم عندما جرى منه من مُقَارَفَةِ المأثَم حين يزين الشيطانُ لَهُ ارتكابَ مثلها

٦٦٣ ـ عن أَبي هُريرَةَ، أنَّ رَسولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لا يُلدَغُ المُؤمِنُ مِن جُحرٍ وَاحِدٍ مَرَّتَينِ». لفظ الخبر لعمر بن سعيد بن سنان.

---

٦٦١ ـ صحيح.

٦٦٣ ـ صحيح، وعمر بن سعيد بن سنان شيخ ابن حبان، ومعه أيضًا كل من ابن قتيبة، ومحمد بن المعافي.

ذِكْرُ ما يُعرفُ في وجه المصطفى ﷺ عند هُبوبِ الرِّياحِ قَبلَ المطر

٦٦٤ ـ عن أنس بن مالك: أنَّ النَّبيَّ ﷺ كَانَ إذَا هَبَّت الرِّيحُ عُرِفَ ذَلِكَ في وجهِهِ.

ذِكْرُ البيانِ بأنَّ المَرءَ إذا تَهَجَّدَ باللَّيلِ وَخلا بالطَّاعات يَجبُ أن تكُونَ حالَةُ الخَوف عَلَيهِ غالبةً لئلا يُعجَبَ بِهَا وإن كان فاضلاً في نَفسه تقيًا في دينه

٦٦٥ ـ عن مُطَرِّفِ بنِ عَبدِ اللَّهِ بنِ الشِّخِّيرِ، عَن أبيهِ، قَالَ: دَخَلتُ عَلىٰ النَّبيِّ ﷺ المَسجِدَ وَهُوَ قَائِمٌ يُصَلِّي، وَبِصَدرِهِ أزيزٌ كأزيزِ المِرجَلِ.

ذِكْرُ البيانِ بأن المرءَ إذا تواجد عند وعظ كان له ذلك

٦٦٦ ـ أسند فيه حديث عدي بن حاتم المتقدم برقم (٤٧٣) ولكن من طريق الأعمش عن عمرو بن مرة، عن خيثمة.

٦٦٧ ـ . . . أسند فيه حديث النعمان بن بشير المتقدم برقم (٦٤٤).

٥ ـ باب الفقْر والزُّهد والقناعَة

٦٦٨ ـ عن سَمُرَةَ بن سهم، قَالَ: نَزَلْتُ علىٰ أبي هاشم بنِ عتبة بن ربيعة، وهو مطعون، فأتاه معاوية يَعُودُهُ، فَبَكىٰ أبو هاشم، فقال معاويةُ: ما يُبكيكَ أي خال؟ أوَجَعٌ أم عَلَىٰ الدُّنيَا؟ فَقَدْ ذَهَبَ صفوُها، فقَالَ: علىٰ كُلٍّ، لاَ، ولَكِن رسولُ اللَّهِ ﷺ عَهِدَ إليَّ عَهداً ووَدِدْتُ أنِّي كُنتُ تَبِعتُهُ، قَالَ: «**إنَّكَ لَعَلَّكَ أن تُدركَ أموالاً تُقَسَّمُ بَيْنَ أقوَامٍ، وإنَّما يَكفيكَ مِنْ ذلِكَ خَادِمٌ، ومَركَبٌ في سَبيلِ اللَّه**» فَأَدْرَكتُ وَجَمَعتُ.

---

٦٦٤ ـ صحيح.

٦٦٥ ـ غريب: تفرد به حماد بن سلمة عن ثابت، عن مطرف بن عبدالله بن الشخير، وقد تابع ثابتًا عبدُ الكريم بن راشد أو رشيد عن مطرف، ولكن الطريق إليه لا يطمئن إليه، فإن الحديث رواه الحفاظ عن حماد بن سلمة وهو معروف به. فالله تعالىٰ أعلم.

٦٦٨ ـ ضعيف جداً: قال الذهبي في «الميزان» في ترجمة سمرة بن سهم: «تابعي، لا يُعرف؛ فلا حُجَّة

ذِكْرُ البيانِ بأنَّ اللَّهَ جَلَّ وعَلاَ إذَا أحبَّ عَبدَهُ، حَماه الدُّنيا

٦٦٩ ـ عن محمود بن لبيد، عن قتادة بن النعمان، قال: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إذَا أحَبَّ اللَّهَ عَبداً حَماهُ الدُّنيا كَمَا يَظَلُّ أحَدُكُم يَحمِي سَقِيمَهُ المَاء».

ذِكْرُ الإخْبارِ عن من صار مِنَ المفلحينَ في هذه الدُّنيا الزائلة

٦٧٠ ـ . . . حدثنا عبد الرحمن بن سلمة الجُمَحيّ قال: سَمِعتُ عَبدَ اللَّهِ بنَ عمرو بن العاص يحدث عن النَّبِيِّ ﷺ أنَّهُ قال: «قَد أفلَحَ مَن أسلَمَ وكَانَ رِزقُهُ كَفَافًا، فَصَبرَ عَلَيه».

= فيمن ليس بمعروف العدالة، ولا انتفت عنه الجهالة.
قال ابن المديني: مجهول، لا أعلم روىٰ عنه غير أبي وائل شقيق». اهـ.

٦٦٩ ـ منكر: قال الدارقطني في «أطراف الغرائب»: «تفرد به عُمارة بن غَزية، عن عاصم بن عمر بن قتادة عن محمود عنه».
قلت ـ المحقق ـ: وعمارة لا يتحمل تفرده فقد قال ابن معين: «صالح» وقال أبو حاتم: «ما بحديثه بأس، كان صدوقًا»، وقال النسائي: «ليس به بأس»، وقال ابن حزم: «ضعيف»، وقال ابن حجر: «لا بأس به وروايته عن عمر مرسلة».
ورواه عن إسماعيل بن جعفر، واختلف عنه، فرواه محمد بن جهضم، وإسحاق بن محمد الفروي، عن إسماعيل بن جعفر، عن عمارة بن غزية، عن عاصم بن عُمر بن قتادة، عن محمود ابن لبيد، عن قتادة بن النعمان، عن النبي ﷺ.
ورواه علي بن حجر، عن إسماعيل بن جعفر، عن عمرو بن أبي عمرو، عن عاصم بن عمر بن قتادة، عن محمود بن لبيد، عن النبي ﷺ مرسلاً.
ورواه أبو سعيد مولىٰ بني هاشم، عن سليمان بن بلال، عن عمرو بن أبي عمرو، عن عاصم بن عمر بن قتادة، عن محمود بن لبيد، عن النبي ﷺ مرسلاً.
والصواب ما قال علي بن حجر، لأنه كان حافظًا والله تعالىٰ أعلم.
وعمرو بن أبي عمرو، قال ابن معين: «في حديثه ضعف، ليس بالقوي، وليس بحجة» وقال مرة: «ليس بذاك القوي»، ومرة أخرىٰ: «ضعيف»، وقال أبو حاتم: «لا بأس به»، وقال النسائي: «ليس بالقوي»، ووثقه أبو زرعة، فمثله لا يحتمل تفرده والله تعالىٰ أعلم.

٦٧٠ ـ ضعيف جداً: عبدالرحمن بن سلمة الجمحي مجهول العين علىٰ الراجح، وتفرد سعيد بن العزيز برواية هذا الحديث عنه، وسعيد ثقة ثبت إلا أن أبا مسهر وأبا داود قالا: «كان اختلط قبل موته».
قال أبو نعيم (٦/ ١٢٩) «الحلية»: «غريب من حديث سعيد عن عبدالرحمن».
وأما ما عند مسلم وغيره من طرق عن شرحبيل بن شريك، عن أبي عبدالرحمن الحبلي، عن عبدالله بن عمرو، عن النبي ﷺ، فهو الصواب.

ذِكْرُ الإِخْبَارِ عَمَّن طَيَّبَ اللَّهُ جَلَّ وَعَلاَ عيشه في هذه الدُّنيا

٦٧١ ـ عن أبي الدرداء، قال: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ أَصبَحَ مُعَافًى في بَدَنه، آمِنًا فِي سربِهِ، عِندَهُ قُوتُ يَومِه، فَكَأَنَّمَا حيزَت لَهُ الدُّنيا».

ذِكْرُ الأمر بترك الأشياء مِنَ الفُضُولِ التي تُذكِّرُ الدُّنيا وتُرغِّبُ النَّاسَ فيها

٦٧٢ ـ عن عائشة قالت: كَانَ لَنَا قِرَامٌ فِيهِ تَمَاثِيلُ، فَعُلِّقَتْ عَلَىٰ بَابِي، فَرَأَىٰ النَّبِيُّ ﷺ ذَلِكَ، فَقَالَ: «انزِعِيه، فَإِنَّهُ يُذَكِّرُنِي الدُّنيَا».

ذِكْرُ الإِخْبَارِ عَمَّا يُستَحَبُّ للمُسلِمِ مِن مجانبةِ الفُضُولِ من هذه الدُّنيَا الفانية الزائلة

٦٧٣ ـ عن جابر بن عبد اللَّه، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «فِرَاشٌ لِلرَّجُلِ، وَفِرَاشٌ لامرأَتِهِ، وَالثَّالِثُ لِلضَّيفِ، والرَّابِعِ لِلشَّيطَانِ».

= وقد رواه ابن لهيعة واختلف عنه؛ فرواه عن شرحبيل كرواية الجماعة، ورواه عن عبيدالله بن أبي جعفر، وحميد بن هانئ الخولاني، عن أبي عبدالرحمن الحبلي، عن عبدالله بن عمرو، عن النبي ﷺ، وهذا وهم، فالحديث حديث شرحبيل. قال أبو حاتم فيه: «صالح الحديث»، وقال النسائي: «ليس به بأس»، فمثله لا يحتمل تفرده والله تعالىٰ أعلم.
وفي الباب عن فَضَالة بن عُبيد، مداره علىٰ حميد بن هانئ أبي هانئ المصري، قال أبو حاتم: «صالح»، وقال النسائي: «ليس به بأس».

٦٧١ ـ باطل: قال ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل»: «عبدالله بن هانئ بن عبدالرحمن ابن أخي إبراهيم بن أبي عبلة، روىٰ عنه محمد بن عبدالله بن محمد بن مخلد الهروي، عن أبيه، عن إبراهيم بن أبي عبلة أحاديث بواطيل». ونقل عن أبيه قوله: «قدمت الرملة فذكر لي أن في بعض القرىٰ هذا الشيخ وسألت عنه فقيل: «هو شيخ يكذب؛ فلم أخرج إليه ولم أسمع منه» أهـ.
قلت ـ المحقق ـ: وأبوه هانئ بن عبدالرحمن، لم يرو عنه إلا ابنه فهو مجهول وقال ابن حبان: «ربما أغرب».

٦٧٢ ـ صحيح.

٦٧٣ ـ غـريب: مداره علىٰ أبي هانئ الخولاني، عن أبي عبدالرحمن الحُبُلي، وأبو هانئ لا يحتمل انفراده بحكم شرعي دون بقية أقرانه من صغار التابعين، وغيرهم من أتباع التابعين، وجابر رضي الله عنه من المكثرين من الصحابة، ولا يعقل أن يخص أبا عبدالرحمن الحبلي بحكم ونص دون

ذِكْرُ الإِخْبارِ عَمَّا يَجِبُ على المَرءِ مِن ترك الفضول في قُوته رجاءَ النجاة في العُقبى مما يُعاقب عليه أَكَلَةُ السُّحت

٦٧٤ ـ عن المِقدام بن معدي كَرِب، أنَّ رَسُولَ اللَّه ﷺ قَالَ: «ما مَلأ ابنُ آدَمَ وعَاء شراً مِن بَطنٍ، حَسْبُ ابنِ آدَمَ أَكَلاَتٌ يُقِمْنَ صُلْبَهُ، فَإِن كَانَ لا بُدَّ، فَثُلثٌ لِطَعَامه، وَثُلُثٌ لِشَرَابِه، وثُلُثٌ لِنَفَسه».

= بقية التابعين كالشعبي، والحسن، وعطاء، وأبي الزبير، وعمرو بن دينار، وسالم، ومحمد بن المنكدر، وابن المسيب، وأبي سفيان، وغيرهم.

إلا أن هيبة وجوده في صحيح مسلم حالت دون الحكم عليه بغير ذلك والله تعالى أعلم.

٦٧٤ ـ **مرسل**: مدار الحديث على يحيى بن جابر عن المقدام بن معدي كرب، وفي مراسيل ابن أبي حاتم قال: «سألت أبي عن حديث معاوية بن صالح، عن يحيى بن جابر، عن المقدام بن معدي كرب، هل لقي يحيى بن جابر: المقدام بن معدي كرب؟ قال أبي: يحيى عن المقدام، مرسل».

قلت ـ المحقق ـ: ونقل ذلك العلائي في «جامع التحصيل».

وقال الحافظ في «التهذيب»: «وأرسل عن ..... والمقدام بن معدي كرب».

وقال المزي في «تهذيب الكمال»: «روى عن عوف بن مالك الأشجعي مرسل، والمقدام بن معدي كرب كذلك». ولا عبرة بتصريحه بالسماع في رواية أبي المغيرة عند أحمد، فقد جاء عن أبي المغيرة عند الحاكم وغيره، وكذا تضافر الرواة على رواية هذا الحديث من طريق يحيى بن جابر الطائي عن المقدام بن معدي كرب بالعنعنة دون تصريح بالسماع ولعل الخطأ من أبي المغيرة أو من فوقه أبي سلمة سُليمان بن سُليم والله تعالى أعلم.

وقد تبين لي بعدما تقدم أن الخطأ من أبي المغيرة فقد رواه غير واحد عن أبي سلمة سليمان بن سليم، عن يحيى بن جابر، عن المقدام ولم يذكروا سماعًا بين يحيى والمقدام، ومن هؤلاء إسماعيل بن عياش، وبقية بن الوليد، ومحمد بن حرب الأبرش رواه عنه حاجب بن الوليد عند البيهقي في «الشعب» (٥٦٤٩)، وقد رواه عن الأبرش عمرو بن عثمان عن أبي سلمة، عن يحيى ابن جابر، عن صالح بن يحيى بن المقدام، عن جده المقدام فزاد «صالح بن يحيى» بين يحيى بن جابر والمقدام: أخرجه الطبراني في «مسند الشاميين» (١٣٧٦). وهذا يؤكد عدم السماع، ويبين الواسطة؛ إن كان محفوظًا؛ خصوصًا بعد كلام أبي حاتم؛ وَنَقْلِ العلائي وابن حجر والمزي وهم من أهل الاستقراء التام، ولا يحتج عليهم بأنهم لم يطلعوا على إسناد حديث في مسند أحمد فاللهم غفرًا. ولا يؤتى بأحاديث واهية ضعيفة جدًا كمثل حديث صالح بن يحيى بن المقدام بن معدي كرب عن أبيه، عن جده، فإن صالحًا قال البخاري فيه: «فيه نظر» وقال ابن حبان: «يخطئ»، وقال موسى بن هارون الحافظ: «لا يعرف صالح، ولا أبوه، ولا جده»، وقال الذهبي في «ديوان الضعفاء»: «عن أبيه، عن جده، مجهولون»، وقال في «رجال ابن ماجه»: «لين»، =

ذِكْرُ الإِخْبارِ بأنَّ أصحابَ الجَدِّ في هذه الدُّنَيَا يُحبَسُونَ في القيامَةِ عن دخول الجَنَّة مدة

٦٧٥ ـ عن أسامة بن زيد، عن النَّبِيِّ ﷺ أنَّه قَالَ: «قُمْتُ عَلَى باب الجَنَّة، فَإِذَا عَامَّةُ مَنْ يَدخُلُهَا المَسَاكِينُ، وَإِذَا أصحَابُ الجَدِّ مَحبُوسُونَ، وإذَا أصحابُ النَّارِ قَد أُمِرَ بِهِم إلى النَّارِ، ونَظَرتُ إلى النَّار، فَإِذَا عَامَّةُ مَن يَدخُلُهَا النساءُ».

قال أبو حاتم: قرن عمرانُ بن موسىٰ إلىٰ أسامة بن زيد في هذا الخبر سعيد بن زيد، وأنا أهابه.

ذِكْرُ تَفَضُّلِ اللَّهِ جَلَّ وَعَلاَ على فُقَراءِ هذه الأمة الصابرين على ما أوتوا بإدخالهم الجنة قبلَ أغنيائهم بمُدَدٍ معلومة

٦٧٦ ـ عن أبي هريرة، عن رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «يَدخُلُ فقَراءُ المُؤمِنينَ الجَنَّةَ قَبْلَ الأغنِيَاءِ بنصف يَومٍ خمسِ مئة سَنَةٍ».

= وقال ابن حجر: «لين»، وأبوه يحيىٰ مجهول العين، لم يرو عنه إلا ابنه صالح ولم يوثقه معتبر.
ومما تعلمنا في قواعد المصطلح أن حديث مجهول العين لا يعتبر ولا يستشهد به فهو من أنواع الضعيف جداً، فضلاً أن يضاف له ما قيل في صالح وكفىٰ من ذلك قول البخاري: «فيه نظر» فقد قال الذهبي ـ رحمه الله ـ في «الميزان» (٣/ ٥٢): «وقَلَّ أنْ يكون عند البخاري رجل فيه نظر إلاَّ وهو متهم»، وقال العراقي في «شرح ألفيته» عند ذكره لمراتب التجريح أن قولهم: «فلان فيه نظر أو سكتوا عنه؛ يقولهما البخاري فيمن تركوا حديثه». أو كمثل حديث محمد بن حرب، عن أمه، عن أمها أنها سمعت المقدام، وأم محمد بن حرب وأمها مجهولتا العين.
فلا يجوز الإتيان بمثل هذين الحديثين ويصحح بهما هذا الحديث والله تعالىٰ أعلم.

٦٧٥ ـ **صحيح:** وعمران بن موسىٰ المجاشعي هو شيخ ابن حبان في هذا الحديث.

٦٧٦ ـ **منكر:** تفرد به محمد بن عمرو بن علقمة، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، وله متابعات منكرة عن أبي هريرة منها ما هو من طريق أبي بكر بن عياش، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة به، وقد تفرد به أبو بكر بن عياش، عن الأعمش، وأبو بكر ثقة إلا أنه لما كبر ساء حفظه، وقال أبو نعيم: «غريب من حديث الأعمش لم يروه عنه إلا أبو بكر».
ومنها ما هو من طريق الجريري، عن أبي نضرة، عن شتير بن نهار، عن أبي هريرة به، والجريري اختلط بأخرة، والراوي عنه هو سعيد بن سنان الشيباني الأصغر الكوفي له أحاديث غرائب

ذِكْرُ تَفَضُّلِ اللَّهِ جَلَّ وَعَلاَ عَلَى فقراء المهاجرينَ بإدخالهم الجَنَّةَ قَبْلَ أغنيائهم بمدد معلومة

٦٧٧ ـ عن عبد الله بن عمرو، قال: بَينَا أنَا جَالِسٌ فِي المَسجِدِ، وحَلَقَةٌ مِنْ فَقَرَاءِ المُهَاجِرِينَ وَسَطَ المَسْجِدِ جُلوسٌ، فَدخَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ المسجدَ نصفَ النَّهارِ، فَانطَلَقَ إلَيهِم، فَجَلس مَعَهُم، فَلَمَّا رَأيتُ النَّبِيَّ ﷺ جَلَسَ إلَيهِمْ، قُمتُ إلَيه، فَأدركتُ من حَدِيثِهِ وَهُوَ يَقُولُ: «بَشِّر فُقَرَاءَ المُهَاجِرِينَ، إِنَّهُم لَيَدْخُلُونَ الجَنَّةَ قَبلَ الأغنِياءِ بِأربَعِينَ عَامًا».

ذِكْرُ البيان بأنَّ هذا العَدَد المذكور في هذا الخبر لم يُرِد به النَّبيُّ ﷺ نفيًا عمَّا وراءَه

٦٧٨ ـ . . سَمِعتُ عَبدَ اللَّهِ بن عمرو، يقول: سَمِعتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولَ: «إنَّ فُقَرَاءَ المُهَاجِرِينَ يَسبِقُونَ الأغنِيَاءَ يَومَ القِيَامَةِ بِسَبعِينَ أَوْ أَرْبَعِينَ خَرِيفًا».

= وأفراد وأوهام. ومنها ما هو من طريق عبد الملك بن أبي كريب، عن الثوري، عن محمد بن زيد، عن أبي حازم عن أبي هريرة به. قال أبو نعيم: «هذا حديث غريب من حديث الثوري، عن محمد بن زيد، ويقال هو العبدي، تفرد به عبد الملك» قلت ـ المحقق ـ: عبد الملك لم أجد له ترجمة حتىٰ الآن، ومحمد بن زيد العبدي مجهول العين. والله تعالىٰ أعلم.

٦٧٧ ـ منكر: تفرد به معاوية بن صالح عن عبدالرحمن بن جبير بن نُفير، عن أبيه، عن عبدالله بن عمرو، ولم يتابع معاوية علىٰ ذلك والله تعالىٰ أعلم.

ومعاوية بن صالح، وثقه غير واحد، إلا أن يحيىٰ بن سعيد القطان كان لا يرضاه، واختلف فيه قول يحيىٰ بن معين، وقال أبو إسحاق الفزاري: «ما كان بأهلٍ أن يُروىٰ عنه». وقال أبو حاتم: «صالح الحديث، حَسَنُ الحديث، يُكتب حديثه، ولا يُحتج به». قال يعقوب بن شيبة: «قد حملَ الناس عنه ومنهم من يرىٰ أنه وسط ليس بالثبت ولا بالضعيف، ومنهم من يضعفه»، وقال محمد ابن عبدالله بن عمار الموصلي: «الناس يروون عنه، وزعموا أنه لم يكن يدري أي شيء الحديث»، وقال ابن عدي: «وما أرىٰ بحديثه بأسًا، وهو عندي صدوق إلاَّ أنَّه يقع في أحاديثه إفرادات»، وقال الحافظ: «صدوق له أوهام».

٦٧٨ ـ تفرد ابن حبان دون جميع دواوين السنة، فقد رواه عن أبي يعلىٰ ولم أجده في المطبوع من مسنده، عن أبي خيثمة، عن المقري، عن حيوة، عن أبي هانئ حميد بن هانئ، عن أبي عبدالرحمن الحبلي، عنه. والله تعالىٰ أعلم.

ذكرُ الخَبَرِ الدَّال على أنَّ المالكَ من حُطام هذه الدُّنيا الفانيةِ الشيءِ الكثير قد يجوزُ أن يُقَالُ له: فقير، كما أن مَن مُنِعَ من حُطامِهَا يجوز أن يقال له: غني

٦٧٩ ـ عن أبي هُرَيرَة، أنَّ رَسُول اللَّهِ ﷺ قَالَ: «ليسَ الغِنى عَن كَثرَةِ العَرَضِ، إنَّمَا الغِنى غِنَى النَّفسِ».

ذكرُ وَصفِ الغِنى الذي وصفناه قَبلُ

٦٨٠ ـ خَرجَ زَيدُ بنُ ثَابتٍ مِن عِندِ مَروَانَ نِصفَ النهارِ، قال ـ فذكر الحديث المتقدم برقم (٦٧).

ذكرُ البيانِ بأنَّ بَعضَ الفقراءِ في بعضِ الأحوالِ قد يكونون أفضلَ من بَعضِ الأغنياءِ في بعضِ الأحوال

٦٨١ ـ عن أبي ذر، قَالَ: بينَمَا أنَا مَعَ رَسُولِ الله ﷺ في المَسجِدِ إذ قَالَ: «انْظُرْ أرْفَعَ رَجُلٍ في المَسْجدِ في عَيْنَيْكَ». فَنظرتُ، فَإذَا رَجُلٌ في حُلَّةٍ جَالِسٌ يُحَدِّثُ قَومًا، فَقُلتُ: هذا. قَالَ: «أنظُرْ أوضَعَ رَجُلٍ في المَسجد في عَينَيْكَ» قَالَ: فَنَظرتُ فَإذَا رُوَيْجِلٌ مسكِينٌ في ثَوبٍ لَهُ خلَقٍ، قُلتُ: هذَا، قَالَ النَّبيُّ ﷺ: «هذا خَيرٌ عِندَ اللَّهِ يومَ القِيَامَةِ مِن قَرَارِ الأرضِ مِثلَ هذا».

---

٦٧٩ ـ صحيح.

٦٨١ ـ مشهور عن الأعمش، واختلف عنه:

فرواه أبو أسامة ووكيع وزائدة، عن الأعمش، عن سليمان بن مسهر، عن خَرَشَة بن الحر عن أبي ذر به.

ورواه ابن نمير، ويعلى، ومحمد بن عبيد، وأبو معاوية، عن الأعمش، عن زيد بن وهب، عن أبي ذر به.

ورواه يونس بن بكير، عن الأعمش، عن إبراهيم التيمي، عن أبيه، عن أبي ذر، ولم يتابع يونس على ذلك.

ورواه الفضيل بن عياض، عن الأعمش، عن المعرور بن سويد، عن أبي ذر ولم يتابع الفضيل على ذلك، وفي الطريق إليه محمد بن عثمان بن سعيد الوراق الكوفي، شيخ الطبراني، لم أجد

ذِكْرُ الإِخْبارِ عن وصف أصحاب الصُّفَّة

٦٨٢ ـ عن أبي هريرة قال: «رَأَيْتُ سَبعِينَ مِنْ أصحَابِ رَسُولِ اللَّه ﷺ في الصُّفَّةِ، مَا عَلَىٰ أحَدٍ مِنهُم رِدَاءٌ إلاَّ إِزارٌ، أو كِساءٌ، مُتَوَشِّحًا بِهِ، قَد عَقَدَهُ خَلفَهُ».

ذِكْرُ ما كانَ طعامُ القوم على عهدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَلى الأغلبِ في أحوالهم عِندَ ابتداء ظهورِ الإسلام بهم

٦٨٣ ـ سَمِعتُ أبا هريرة يقول: «ما كَانَ طَعَامنَا علىٰ عَهدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إلاَّ الأسوَدَانِ: التَّمرُ والمَاءُ».

ذِكْرُ العلة الَّتِي مِن أجلها كان في أصحابه ما وصفناه

٦٨٤ ـ عن عائشة قالت: «مَن حَدَّثكُم أنَّا كُنَّا نَشبَعُ مِنَ التَّمرِ فَقَد كَذَبَكُم، فَلَمَّا افتَتَحَ ﷺ قُرِيظَةَ أصَبْنَا شَيئًا مِنَ التَّمرِ والوَدَكِ».

له ترجمة فالله أعلم بحاله.

والأشبه بالصواب والله أعلم ما رواه حماد بن أسامة، ووكيع، وزائدة بن قدامة، فإنهم أثبت وأحفظ، وتبقىٰ عنعنة الأعمش وإن كان قد صرح بالتحديث في حديث زائدة عند أحمد في المسند إلا أنه لم يصرح في حديثه من طريق زائدة أيضًا في «الزهد». كذلك الطريق الثانية يقويها كثرة الرواة عن الأعمش واختصاص أبي معاوية به. فالله أعلىٰ وأعلم.

٦٨٢ ـ **صحيح**.

٦٨٣ ـ **لم يصح مرفوعًا عن أبي هريرة**، قال البزار: «لا نعلم رواه عن داود عن أبي هريرة إلا شعبة» وانظر ما في داود بن فراهيج حاشية الحديث رقم (٥١٢).

وقد صح موقوفًا دون أن ينسبه لعهد رسول الله ﷺ أخرجه مالك عن محمد بن عمرو بن حلحلة، عن حميد بن مالك بن خثيم قال: «كنت جالسًا مع أبي هريرة بأرضه بالعقيق، فأتاه قوم من أهل المدينة علىٰ دواب، فنزلوا عنده. قال حميد: فقال أبو هريرة: اذهب إلىٰ أمي، فقل: إنَّ ابنك، يقرئك السلام، ويقول: أطعمينا شيئًا. قال: فوضَعَتْ له ثلاثة أقراص في صحفة، وشيئًا من زيت وملح، ثم وضعتها علىٰ رأسي، وحملتها إليهم، فلمَّا وضعتها بين أيديهم كبَّر أبو هريرة، وقال: الحمد لله الذي أشبعنا من الخبز بعد أنْ لم يكن طعامنا إلا الأسودين الماء والتمر».

٦٨٤ ـ **غريب من حديث عمرة بنت عبدالرحمن**، تفرد به ابن حبان، عن عمر بن محمد الهمداني، وقد قال الذهبي في السير «وهو تفرد ـ مع صدقه ـ بحديث غريب صالح الإسناد...»، وقد تفرد برواية الحديث عن عبدالله بن سعد بن إبراهيم، عن عمه، عن أبيه، عن ابن إسحاق، عن عبدالله بن أبي بكر، عن عائشة.

ذكرُ كتْبَة اللَّه جلَّ وعَلاَ الحسنَةَ للمسلمِ الفقيرِ الصابرِ علَى مَا أوتي مِنْ فقره بما مُنعَ من حُطامِ هذه الزائلة

٦٨٥ ـ عن أبي ذر، قال: قال رَسُولُ اللَّه ﷺ: «يَا أبا ذرٍّ، أترَى كثْرَةَ المال هو الغنى؟» قلتُ: نَعمْ يا رَسُولَ اللَّه. قَالَ: «فترَى قلَّةَ المال هو الفقرَ؟» قُلتُ: نعمْ يا رَسُولَ اللَّه، قَالَ: «إنَّما الغنَى غنى القلب، والفقرُ فقرُ القلب». ثُمَّ سَألني عَن رَجُلٍ من قُريشٍ، فقَالَ: «هل تعرفُ فُلانًا»؟ قُلتُ: نعمْ يا رَسُولَ اللَّه، قَالَ: «فكيفَ تراه وتُراهُ؟» قُلتُ: إذَا سَألَ أُعطِيَ، وإذَا حَضرَ أُدخلَ، ثُمَّ سَألني عَن رَجُلٍ من أهلِ الصُّفَّة فقَالَ: «هلْ تعرفُ فُلانًا؟» قُلتُ: لا واللَّه ـ ما أعرفُهُ يَا رَسُولُ اللَّه. قَالَ: فمَا زَالَ يحلِّيه وينعتُهُ حتَّى عرَفتُه، فقُلتُ: قد عرَفتُهُ يَا رَسُولَ اللَّه، قَالَ: «فكيفَ تراهُ أو تُراهُ؟» قُلتُ: رَجُلٌ مسْكينٌ من أهلِ الصُّفَّة، فقَالَ: «هُوَ خَيرٌ من طلاعِ الأرضِ من الآخر». قُلتُ: يَا رَسُولَ اللَّه، أفلاَ يُعطَى من بعض ما يُعطَى الآخَرُ؟ فَقَالَ: «إذَا أُعطِيَ خيرًا فهُو أهلُهُ، وإن صُرِفَ عَنهُ فَقَدْ أُعطِيَ حَسَنَةً».

ذكرُ بعْضِ العلَّة الَّتي من أجلها فُضِّلَ بعضُ الفُقراء على بَعضِ الأغنياء

٦٨٦ ـ عن أبي الدرداء، أنَّ رَسُول اللَّه ﷺ قَال: «مَا طَلَعَتْ شَمسٌ قط، إلاَّ بجنْبَتَيهَا مَلكَان يُنَاديَان يُسمعَان مَنْ على الأرضِ غيرَ الثَّقلَيْن: أيُّها النَّاسُ هَلُمُّوا إلى رَبِّكُم، مَا قلَّ وكَفى خَيرٌ ممَّا كثُرَ وألهَى، ولاَ غربَت إلاَّ بجنبتيها ملَكَان يُناديَان: اللَّهُمَّ أعط مُنفقًا خَلَفًا، وأعط مُمسكًا تَلَفًا» وفي لفظ: «اللَّهُمَّ مَن أنفقَ فأعقبهُ خَلَفًا، وَمَن أمسَكَ فأعقبهُ تَلَفًا».

= وقد رواه أبو الشيخ من طريق سعيد بن أبي عروبة، عن أبي معشر، عن النخعي، عن الأسود، عن عائشة. والله أعلم بالصواب.

٦٨٥ ـ منكر: تفرد به معاوية بن صالح، عن عبد الرحمن بن جبير بن نفير، عن أبيه، عن أبي ذر ولم يتابع عليه معاويةَ بن صالح أحدٌ، وهو مشهور عن الأعمش وقد مر مختصراً برقم (٦٨١). والله تعالى أعلم.

٦٨٦ ـ منكر: تفرد به خُليد العصري، عن أبي الدرداء، ولم يتابع عليه وخليد لم يوثقه معتبر ـ والله

ذِكْرُ البيانِ بأنَّ اللَّه جَلَّ وَعَلاَ جَعَلَ الدُّنيا سجنًا لمن أطاعَه ومَخْرَفًا لِمَنْ عصاه

٦٨٧ ـ عن أبي هريرة، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الدُّنْيَا سِجنُ المُؤمنِ وَجَنَّةُ الكَافِرِ».

ذِكْرُ البيانِ بأنَّ الدُّنْيَا إِنَّما جُعِلَت سجْنًا للمُسلمينَ ليستوفُوا بتركِ ما يشتهُون في الدنيا مِنَ الجِنَانِ في العُقبى

٦٨٨ ـ أسند فيه حديث أبي هُرَيرَة المتقدم برقم (٦٨٧).

ذِكْرُ الإِخْبارِ بأنَّ أسبابَ هذه الفانية الزائلة يَجرِي التغيرُ والانتقال في الحال بعدَ الحال

٦٨٩ ـ عن أبي الدرداء، عن النَّبِيِّ ﷺ في قولِهِ: ﴿كُلَّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَأْنٍ﴾ [الرحمن: ٢٩] قَالَ: «مِن شأنِهِ أن يَغفِرَ ذَنبًا، ويُفَرِّجَ كَربًا، ويَرفَعَ قَومًا، ويَضَعَ آخرِينَ».

= تعالى أعلم ـ وكان يرسل.

٦٨٧ ـ غريب: قال البزار: «وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن أبي هريرة إلا من هذا الوجه بهذا الإسناد».

ورواه أبو نعيم في «الحلية» من طريق مالك عن العلاء، ثم قال: «غريب من حديث مالك رواه إسماعيل وغيره».

وقال الدارقطني في «العلل» (٨/ ٣٣١) ـ بعدما ذكر الاختلاف في طريق شعبة عن العلاء: «وإنما رواه سليمان بن بلال، وشعبة، وحفص بن ميسرة، ومالك، وزهير بن محمد وغيرهم، عن العلاء، عن أبيه، عن أبي هريرة عن النبي ﷺ» اهـ. بتصرف يسير.

وقال ـ رحمه الله ـ قبل ذلك: «وقفه غندر ومعاذ وغيره ـ يقصد من طريق شعبة ـ»

وفي «علل ابن أبي حاتم» (٢/ ١٤١) في سؤاله لأبيه عن هذا الحديث من مسند عبدالله بن عمرو مرفوعًا ـ: «قال أبي: الناس لا يرفعون هذا الحديث والموقوف عندنا أشبه».

والحديث أدخله الطبراني في «الأوسط» (٢٧٨٢).

٦٨٩ ـ الصواب موقوف: قال الدارقطني: «يرويه يونس بن ميسرة بن حلبس عن أم الدرداء، عن أبي الدرداء عن النبي ﷺ.

حدّث به . . . الوزير بن صبيح عنه وتابعه عبدالرحمن بن يحيى بن إسماعيل بن عبيد الله المخزومي، فرواه عن الوليد بن مسلم، عن يحيى بن إسماعيل بن عبيد الله، عن أبيه عن أم

ذِكْرُ الإخْبارِ بأنَّ ما بقي من هذه الدنيا هو المِحَنُ والبلايا في أكثرِ الأوقات

٦٩٠ ـ أسند فيه حديث معاوية المتقدم برقم (٣٣٩)، (٣٩٢).

ذِكْرُ الإخْبارِ عَمَّا يَجِبُ على المَرءِ من قلَّة الاغترار بمنْ أوتي هذه الدُّنيَا الفانية الزائلة

٦٩١ ـ عن أم سلمة، قالت: قالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ذَات لَيلَةٍ: «سُبْحَانَ اللَّه مَاذَا أُنزلَ منَ الفتَنِ؟ ومَاذَا فُتِحَ مِنَ الخَزَائِنِ؟ أيقظُوا صوَاحِبَ الحُجَرِ، فَرُبَّ كَاسِيَةٍ فى الدُّنيَا عَارِيَةٍ يوم القِيَامَةِ».

ذِكْرُ الزَّجرِ عن اغترار المَرءِ بما أوتِيَ في هذِهِ الدُّنيَا مِنَ النِّساءِ والنِّعَم

٦٩٢ ـ أسند فيه حديث أسامة بن زيد بن حارثة المتقدم برقم (٦٧٥).

ذِكْرُ ما يُستَحَبُّ للمَرءِ أن تَعْزُفَ نَفسُهُ عَمَّا يُؤدِّي إلى اللذَّات من هذه الفَانية الغرّارة وإن أُبيح له ارتكابُها[1] حَذَرَ الوقوعِ في المحذورِ منها

٦٩٣ ـ عن نافع، قال: سَمِعَ ابنُ عُمَرَ صَوتَ زُمَّارَةِ رَاعِي قَالَ: فَجَعَلَ إصْبَعَيهِ في

= الدرداء، عن أبي الدرداء مرفوعًا أيضًا. ورواه أصحاب الوليد بن مسلم عنه بهذا الإسناد موقوفًا. وكذا رواه سعيد بن عبدالعزيز، عن إسماعيل بن عبيدالله موقوفًا وهو الصواب» اهـ.

وأخرجه البخاري في «تفسير سورة الرحمن» موقوفًا من قول أبي الدرداء تعليقًا، ورواه البيهقي في «الشعب» من طريق سعيد بن عبدالعزيز (١١٠٢) موقوفًا ونسبه البوصيري إلىٰ أبي يعلىٰ من طريق أبي إدريس الخولاني، عن أبي الدرداء موقوفًا.

٦٩١ ـ صحيح.

(١) قوله: (وأن أُبيح له ارتكابها) يدل على أن سماع المزامير عنده مباح، وهذا مخالف لما هو عند جميع أهل العلم المعتبر قولهم من تحريم سماعها والله أعلم.

٦٩٣ ـ منكر: قال أبو داود: «هذا حديث منكر»، فيه سليمان بن موسىٰ ـ وهو الأشدق ـ قال البخاري:

أذُنَيه، وَعَدَلَ عَنِ الطَّرِيقِ وَجَعَلَ يقُولُ: يَا نَافِعُ، أَتَسْمَعُ؟ فَأَقُولُ: نَعَمْ، فَلَمَّا قُلتُ: لاَ، رَاجَعَ الطَّرِيقَ، ثُمَّ قَالَ: «هكَذَا رَأيتُ رَسُولَ اللَّه ﷺ يَفعَلُهُ».

ذِكْرُ الإِخْبَارِ عَمَّا يَجِبُ عَلَى المؤمِنِ مِن حِفظِ نفسه عمَّا لا يُقَرِّبُهُ إلى بارئه جَلَّ وَعَلاَ دونَ نوالِهِ شَيئًا من حُطام الدنيا الفانية

٦٩٤ - عن أبي موسىٰ الأشعري، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «ألا إنَّ الدِّينَارَ والدِّرهَمَ أهلَكَا مَن كَانَ قَبلَكُم، وَهُمَا مُهلِكَاكُم».

= «عنده مناكير»، وقال النسائي: «ليس بالقوي في الحديث». وقال في موضع آخر: «في حديثه شيء»، وذكره أبو زرعة في كتاب «أسامي الضعفاء»، والعقيلي وابن الجارود، وقال الساجي: «عنده مناكير»، وقال الحافظ: «صدوق فقيه، في حديثه بعض لين وخلط قبل موته بقليل».

وجاء من طريق فيه مجهول حاله تفرد به مسقطًا سليمان الأشدق من الإسناد، وقد قال أبو داود عقبه: «أدخل بين مطعم ونافع سليمان بن موسىٰ»، وقال الطبراني: «لم يروه عن المطعم إلا خالد تفرَّد به ابنه محمود».

قلت - المحقق -: وخالد هو ابن أبي خالد يزيد السُلمي، مجهول الحال والله تعالىٰ أعلم.

٦٩٤ - ليس له أصل من حديث أبي موسىٰ مرفوعًا، فهو ليس في الكتب الستة، ولا مسند الإمام أحمد، وإنما هو موجود عند أبي محمد بن شيبان العدل في «الفوائد»، والمخلص في «الفوائد المنتقاة»، وأخرجه المخلص في «العاشر من حديثه»، وابن عساكر، ولا يعتمد علىٰ حديث تفرد به هؤلاء دون أصحاب دواوين السنة المعتمدة. وهو غريب من حديث أبي وائل تفرد به عنه الأعمش ولم يصرح بالتحديث والله تعالىٰ أعلم.

وقد صح الحديث موقوفًا علىٰ أبي موسىٰ كما أخرجه الإمام أحمد في «الزهد» (١٩٩) من طريق وهب بن جرير، قال ثنا أبي، سمعت منصور بن زاذان يحدث عن سعيد بن أبي بردة، عن أبيه، عن أبي موسىٰ أنه قال: «إن هذا الدرهم والدينار أهلكا من كان قبلكم وإني ما أراهما إلا مهلكيكم» والله تعالىٰ أعلم.

وبعد كتابة ما تقدم وجدت الدارقطني - رحمه الله - في «العلل» (٧/ ٢٢٩) قال: «يرويه الأعمش عن أبي وائل، واختُلف عنه، فرواه مالك بن سعير عن الأعمش مرفوعًا.

وتابعه عبدالله بن هاشم الطوسي، عن يحيىٰ القطان، عن الثوري إلا أنه قال فيه: أراه عن النبي ﷺ.

ورواه مؤمل بن إهاب، عن أبي داود الطيالسي، عن شعبة، عن الأعمش ورفعه أيضًا.

ورواه غير هؤلاء، عن الأعمش، عن أبي وائل، عن أبي موسىٰ موقوفًا. وهو الصواب» اهـ.

ذِكْرُ ما يُستحبُّ للمَرءِ أن يَذُود نَفسَه مِن هذه الغرَّارَةِ الزائلة ببذل ما يَملكُ منها لغيره

٦٩٥ ـ عن أنس بن مالك، أنَّ أُمَّ سُلَيمٍ بَعَثت بِقناعٍ فِيهِ رُطَبٌ إلى النَّبيِّ ﷺ، فَجَعَلَ يَقبِضُ القَبْضَةَ، فَيَبْعَثُ بِهَا إلى بَعضِ أزواجِهِ، ثُمَّ يَقبِضُ القَبضَةَ، فَيَبعَثُ بِهَا إلى أزوَاجِهِ، ثُمَّ يَبعَثُ بِهَا وإنَّهُ لَيَشتَهِيه، فَعَلَ ذَلِكَ غيرَ مرَّةٍ وإنَّهُ لَيشْتَهِيه.

ذِكْرُ ما يُستَحبُّ للمَرءِ رِعاية عياله بذبِّهم عن الأشياءِ التي يُخاف عليهم متعقَّبُها

٦٩٦ ـ عن ابن عمر أنَّ النَّبيَّ ﷺ كَانَ إذَا خَرَجَ فِي غزَاةٍ، كَانَ آخِرِ عَهدِهِ بِفَاطِمَةَ، وَإذَا قَدِمَ مِن غزَاةٍ، كَانَ أوَّل عَهدِهِ بِفَاطِمَةَ رِضوَانُ اللَّهِ عَليهَا، فَإنَّهُ خَرَجَ لِغزوِ تَبُوكَ وَمَعَهُ عَلِيٌّ رِضوَانُ اللَّهِ عَلَيهِ، فَقَامَت فَاطِمَةُ فَبَسَطَت فِي بَيتِهَا بِسَاطًا، وعَلَّقَت عَلَى بَابِهَا سِتراً، وصَبَغَت مِقنَعَتَهَا بِزَعفرَان، فَلَمَّا قَدِمَ أبُوها ﷺ، وَرأى مَا أحدَثَتْ، رَجَعَ، فَجَلَسَ فِي المَسجِدِ، فَأرسَلَت إلى بِلالٍ فَقَالَت: يَا بِلالُ اذهَبْ إلى أبِي فَسَلْهُ ما يَرُدُّهُ عَن بَابِي؟ فَأتَاهُ فَسَألَهُ، فَقَالَ ﷺ: «إنِّي رَأيتُهَا أحدَثَت ثَمَّ شَيئًا» فَأخبَرهَا، فَهَتَكَت السِّترَ وَرَفَعَت البِسَاطَ، وَألقَتْ مَا عَلَيهَا وَلَبِسَت أطمَارَهَا، فَأتَاهُ بِلالٌ فَأخبَرَهُ، فَأتَاهَا فَاعتَنَقَهَا وَقَالَ: «هكَذَا كُونِي، فِدَاكِ أبِي وَأُمِّي».

---

٦٩٥ ـ سنده صحيح إلاَّ أن فيه عنعنة قتادة ولم يصرح بالتحديث في أي من طرقه والله أعلم.

وهو غريب من حديث قتادة تفرد به عنه همام.

٦٩٦ ـ منكر: تفرد به إبراهيم بن قُعَيْس.

قال أبو حاتم: «ضعيف الحديث»، والأشبه ما رواه بلفظ آخر فضيل بن غزوان عن نافع ولم يتابع عليه والله أعلم.

ثم وجدت أخانا الفاضل أبا تراب قد سبقني في الحكم عليه في كتابه «شرح مذاهب أهل السنة» لابن شاهين وهو كتاب طيب، فانظر كلامه هناك (١٨٢) ففيه زيادات مفيدة والله تعالى أعلم.

ذِكْرُ الإِخْبَارِ عن الوصفِ الَّذِي
يجبُ أن يكون المَرْءُ في هذه الدنيا الفانيةِ الزائلة

٦٩٨ ـ عن ابن عمر، قَالَ: أَخَذَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، بِمَنكِبِي ـ أو قَالَ بِمَنْكِبَيَّ ـ فَقَالَ: «كُن في الدُّنيا كَأَنَّكَ غَرِيبٌ، أو عَابِرُ سَبِيلٍ» قَالَ: فكان ابن عُمر يقول: إذا أصبَحتَ، فَلاَ تنتَظِرِ المَسَاءَ، وَإِذَا أَمْسَيْتَ، فَلاَ تنتَظِرِ الصَّبَاح، وخُذ مِن صِحَّتِكَ لِمَرَضِكَ وَمِنْ حَيَاتِكَ لِمَوتِكَ.

وقال إسحاق: قال الحسن بن قزعة: ما سألني يحيىٰ بن معين إلا عن هذا الحديث.

---

٦٩٨ ـ مداره علىٰ محمد بن عبد الرحمن أبي المنذر الطفاوي، قال أحمد: «كان يدلس»، وقال ابن معين: «صالح»، وقول آخر: «ليس به بأس»، وقال علي بن المديني: «كان ثقة»، وقال أبو داود: «ليس به بأس»، وقال أبو زرعة: «منكر الحديث» وقال أبو حاتم: «ليس به بأس، صدوقٌ صالحٌ إلاَّ أَنَّه يَهِمُ أحيانًا»، وقال ابن عدي: «ورواياته عامتها، عن من روىٰ إفرادات وغرائب، كلها مما يحتمل ويكتب حديثه..»، وقال أبو حاتم أيضًا: «ضعيف الحديث».

وهو هنا يرويه عن سليمان الأعمش، عن مجاهد، عن ابن عمر، رواه عنه الحسن بن قَزَعة.

قال الحافظ في «الفتح» (١١/ ٢٣٣ وما بعدها): «قوله (عن الأعمش حدثني مجاهد) أنكر العقيلي هذه اللفظة وهي «حدثني مجاهد» وقال: إنما رواه الأعمش بصيغة «عن مجاهد» كذلك رواه أصحاب الأعمش عنه، وكذا أصحاب الطفاوي عنه، وتفرّدَ ابن المديني بالتصريح. قال: ولم يسمعه الأعمش من مجاهد، وإنما سمعه من ليث بن أبي سليم عنه فدلسه، وأخرجه ابن حبان في «صحيحه» من طريق الحسن بن قزعة: «حدثنا محمد بن عبد الرحمن الطفاوي، عن الأعمش، عن مجاهد» بالعنعنة، وقال: قال الحسن بن قزعة ما سألني يحيىٰ بن معين إلا عن هذا الحديث، وأخرجه ابن حبان في «روضة العقلاء» من طريق محمد بن أبي بكر المقدمي، عن الطفاوي بالعنعنة أيضًا وقال: مكثت مدة أظن أن الأعمش دلسه عن مجاهد وإنما سمعه من ليث حتىٰ رأيت علي بن المديني رواه عن الطفاوي فصرح بالتحديث، يشير إلىٰ رواية البخاري التي في الباب. قلت: وقد أخرجه أحمد والترمذي من رواية سفيان الثوري عن ليث بن أبي سليم، عن مجاهد، وأخرجه ابن عدي في «الكامل» من طريق حماد بن شعيب عن أبي يحيىٰ القتات عن مجاهد، وليث وأبو يحيىٰ ضعيفان والعمدة علىٰ طريق الأعمش، وللحديث طريق أخرىٰ أخرجه النسائي من رواية عبدة بن أبي لبابة، عن ابن عمر مرفوعًا، وهذا مما يقوي الحديث المذكور لأن رواته من رجال الصحيح، وإن كان اختلف في سماع عبدة من ابن عمر». اهـ كلام الحافظ رحمه الله.

وفي «النكت الظراف» للحافظ: «وأنكر عمرو بن محمد الناقد عَلَىٰ عليٍّ بن المديني، وقال: إنما حدثنا الطفاوي بالعنعنة».

ذِكْرُ الإِخْبارِ عن أحسابِ أهلِ هذه الدنيا الفانية الزائلة

٦٩٩ ـ عن عبد الله بن بريدة، عن أبيه بُريدة، قَالَ: قَال رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أحْسَابُ أهلِ الدُّنيَا المَالُ».

ذِكْرُ البيانِ بأنَّ قولَهُ ﷺ: «أحسابُ أَهلِ الدُّنيا المال» أراد به الذين يذهبون إليه عندهم

٧٠٠ ـ أسند فيه حديث بريدة المتقدم برقم (٦٩٩) وزاد فيه بعد (الدنيا): «الَّذي يذهبون إليه لهذا».

ذِكْرُ الإِخْبارِ عمَّا يَؤولُ متعقّبُ أموالِ أهلِ الدنيا التي هي أحسابُهم إليه

٧٠١ ـ سَمِعتُ مُطَرِّفًا يُحَدِّثُ عن أبيه قال: انتَهيتُ إلىٰ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَهُوَ يَقْرأُ: ﴿ألهاكم التكاثر﴾ [التكاثر: ١] قَالَ: «يَقُولُ ابنُ آدَمَ: مَالِي مَالِي، وإنَّمَا لَكَ من مَالِكَ ما أكَلتَ فَأفنَيتَ، أو لَبِستَ فَأبْلَيْتَ، أو تَصَدَّقْتَ فَأمَضيْتَ».

ذِكْرُ البيانِ بأنَّ اللَّهَ جَعَلَ متعقَّب طعامِ ابنِ آدم في الدُّنيا مَثَلاً لها

٧٠٢ ـ عن أُبيّ بن كعب، أن النَّبِيَّ ﷺ، قَالَ: «إنَّ مَطْعَمَ ابنِ آدَمَ ضُرِبَ لِلدُّنيَا مَثَلاً بِمَا خَرَجَ مِن ابنِ آدَمَ، وَإِن قَزَّحَهُ وَمَلَّحَهُ، فانظُرْ ما يَصِيرُ إلَيه».

---

٦٩٩ ـ منكر: مداره علىٰ حسين بن واقد، قال أحمد: «ما أنكر حديث حسين بن واقد وأبي منيب عن ابن بريدة!»، وقال: «وأحاديث حسين ما أدري أي شيء هي، ونفض يده»، ولم يتابع عليه.

٧٠١ ـ صحيح.

٧٠٢ ـ شاذ: لا يعرف إلاَّ مِنْ طريق يونس بن عبيد، عن الحسن، عن عُتَيّ، عن أُبي، وعُتي مجهول الحال لم يوثقه معتبر، ولم يرو عنه إلا الحسن وابنه عبد الله بن عتي، والحسن مدلس ولم يصرح بالتحديث.

وأمّا ما جاء عن سلمان فالصحيح أنّه من مراسيل أبي عثمان النهدي والله تعالىٰ أعلم.

ذكرُ البيان بأنَّ ما ارتفع من هذه الأشياء لا بُدَّ له أن يتَّضِعَ، لأنها قذرَة خُلقَت للفناء

٧٠٣ ـ عن أنس، قَالَ: كَانَت نَاقَةُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ العَضْبَاءُ لا تُسبَقُ، كُلَّمَا سَابَقُوها، سبَقَت، فَجَاءَ أعرابِي عَلَىٰ قَعُودٍ، فَسابقَها فَسبقَها، فَاشتَدَّ ذَلِكَ علىٰ أصحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، حتَّىٰ رأىٰ ذَلِكَ في وُجُوهِهِمْ، فقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «حقٌّ عَلَى اللَّهِ أن لا يَرتَفِعَ شيءٌ مِن هذهِ القَذرَةِ إلاَّ وَضعَهَا اللَّهُ».

ذكرُ البيانِ بأنَّ المَرءَ يَجبُ عَلَيهِ أن يُقنِعَ نَفسَهُ عَن فضول هذه الدُّنيا الفانية الزائلة بتذكُّرِها عاقبةَ الخير وأهله

٧٠٤ ـ عن عائشة، قالت: كَانَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ سَرِيرٌ مُشبَّكٌ بِالبَردِيِّ، عَلَيهِ كِسَاءٌ أسودُ قَد حَشَوْنَاهُ بِالبَرْدِيِّ، فَدخَلَ أَبُو بَكرٍ، وَعُمرُ عَلَيهِ، فَإِذَا النَّبِيُّ ﷺ نَائِمٌ عَلَيهِ، فَلَمَّا رَآهُمَا، استوَىٰ جَالِسًا، فَنَظَرَ؛ فَإِذَا أَثَرُ السَّرِيرِ في جَنبِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ أَبُو بكرٍ وَعُمَرُ ـ وبَكَيَا ـ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، ما يُؤذِيكَ خُشُونَةُ مَا نَرىٰ مِن سَرِيرِكَ وَفِرَاشِكَ، وَهذا كِسرَىٰ وَقيصَرُ عَلَىٰ فُرُشِ الحَرِيرِ والدِّيبَاجِ؟ فَقَالَ: «لا تَقُولاَ هذَا، فَإِنَّ فِرَاشَ كسرَى وَقيصَرَ في النَّارِ، وإِنَّ فِرَاشِي وَسَرِيرِي هذا عَاقِبَتُهُ إِلَى الجَنَّةِ».

---

٧٠٣ ـ صحيح.

٧٠٤ ـ منكر: من حديث عائشة رضي الله عنها، تفرد به الماضي بن محمد بن مسعود الغافقي، ثم التيمي، أبو مسعود المصري، كاتب المصاحف.

قال ابن عدي: «منكر الحديث، وعامة ما يرويه لا يتابع عليه، ولا أعلم روىٰ عنه غير ابن وهب».

وقال أبو حاتم: «الحديث الذي رواه باطل».

وقال الذهبي في «الميزان»: «له أحاديث منكرة، منها بإسنادٍ فيه ضَعْفٌ بمرة: «الزنا يورث الفقر».

وقال ابن يونس: «وكان يُضعَّف»، وقال الحافظ في «التقريب»: «ضعيف».

ذِكْرُ استحبابِ الاقتناعِ لِلمَرءِ
بِما أُوتيَ مِن الدنيا مَعَ الإسلامِ والسُّنَّة

٧٠٥ ـ . . . أنَّ أبا علي الجَنْبِيّ أخبره أنَّهُ سَمعَ فَضَالَة بن عبيد يقول: إنَّهُ سَمعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يقول: «طوبَى لِمَنْ هُدِيَ إلى الإسلامِ وكَانَ عَيشُهُ كَفافًا، وَقَنَّعَهُ اللَّهُ بِهِ».

ذِكْرُ الأمرِ بالتَّخلي عن الدُّنيَا
والاقتناعِ منها بما يُقيم أَوَدَ المسافرِ في رحلته

٧٠٦ ـ عن عامر بن عبد الله، أنَّ سَلمَانَ الخَيرِ حِينَ حَضَرَهُ المَوتُ عَرَفُوا منهُ بَعْضَ الجَزعِ، قَالُوا: ما يُجزِعُكَ يَا أبَا عَبْدِ اللَّهِ، وَقَدْ كَانَتْ لَكَ سَابِقَةٌ فِي الخَيْرِ، شَهِدْتَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مَغَازِي حَسَنَةً وفُتُوحًا عِظَامًا؟ قَالَ: يُجزِعُني أنَّ حَبِيبَنا ﷺ حِينَ فَارَقَنَا عَهِدَ إلينَا قَالَ: «لِيَكْفِ اليَوْمَ مِنكُمْ كَزَادِ الرَّاكِبِ» فَهذَا الَّذِي أجزَعَنِي، فَجُمِعَ مَالُ سَلمَانَ، فَكَانَ قِيمَتُهُ خَمسَةَ عَشَرَ دِينارًا.

قال أبـو حاتم: عامر هذا: هو عامر بن عبد قيس، وسلمان الخير: هو سلمان الفارسي.

ذِكْرُ الإخْبارِ عَمَّا يَجب عَلَى المرءِ
من قِلَّةِ التَّلَهُّفِ عِنْدَ فوته البغية في غدوه

٧٠٧ ـ عن عَبـدِ اللَّهِ، قـال: بَيْنَمـا نَحنُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ في غـارٍ فَنَزلَت عَلَيـهِ: ﴿وَالْمُرْسَلاتِ عُرْفًا﴾ [المرسـلات: ١] فَإنَّهُ لَيَتلُوها، وَإنِّي لأتَلَقَّاهَا مِن فِيهِ، وَإنَّ فَاهُ لَرَطبٌ

---

٧٠٥ ـ **غريب من حديث فضَالة بن عبيد:** تفرَّد به عنه أبو علي الجنبي، وتفرَّد به عن أبي علي أبو هانئ الخولاني، وانظر كلامنا على أبي علي هذا وروايته عن فضالة في حاشية الحديث رقم (٢٠٩).

٧٠٦ ـ **مضطرب:** عامر بن عبد الله العنبري، مجهول الحال.

قال أبو نعيم في «الحلية»: «كذا قال عامر بن عبد الله (دينارًا)، واتفق الباقون على (بضعة عشر درهمًا)» اهـ. وجاء عن الحسن، وسعيد بن المسيب، وأنس، وسعد بن أبي وقاص، وابن مسعود. وكلها طرق لا تخلو من مقال فالله أعلم بالصواب.

٧٠٧ ـ **صحيح:** وهذا لفظ الحديث رقم (٧٠٨) الآتي حيث أن سنده هو الصحيح والله تعالى أعلم،

بِهَا، إذ وَثَبتْ عَلَينَا حيَةٌ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «اقتُلُوها» فَابتدرْنَاهَا فَذَهَبَتْ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَقَدْ وُقِيَتْ شَرَّكُمْ، كَمَا وُقِيتُمْ شَرَّهَا».

٧٠٨ ـ أسند فيه حديث عبد الله بن مسعود المتقدم برقم (٧٠٧).

ذِكْرُ الإخْبَارِ بأنَّ الإمعانَ في الدُّنيا يَضُرُّ في العُقْبى كَمَا أن الإمعَانَ في طلبِ الآخرةِ يَضُرُّ في فضول الدنيا

٧٠٩ ـ عن أبي موسى، أنَّ رَسُولَ اللَّه ﷺ قَالَ: «مَنْ أحَبَّ دُنياهُ، أضَرَّ بِآخِرَتِه، وَمَن أحبَّ آخِرَتَهُ، أضَرَّ بِدُنيَاهُ، فَآثِرُوا ما يَبقَى عَلَى مَا يَفنَى».

ذِكْرُ الزَّجْرِ عن اتخاذِ الضِّيَاعِ إذ اتِّخاذُها يُرَغِّبُ في الدُّنيا إلاّ مَن عَصَمَ اللَّهُ جَلَّ وَعَلاَ

٧١٠ ـ عن عبد الله بن مسعود قال: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لا تَتَّخِذُوا الضَّيعَةَ فَتَرْغَبُوا في الدُّنيَا».

قال عبد الله: وبالمدينة وما بالمدينة، وبراذان وما بِرَاذان.

ذِكْرُ الأمرِ بالنَّظرِ إلى مَن هُوَ دُون المرءِ في أسباب الدنيا

٧١١ ـ عن أبي هُرَيرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا نَظَرَ أحَدُكُم إِلَى مَن فُضِّلَ عَلَيهِ في المَالِ والخَلْقِ فَلْيَنظرْ إلى مَن هُوَ أسفلَ مِنهُ مِمَّن فُضِّلَ هُوَ عَلَيه».

= وهو السند الذي اعتمده البخاري ومسلم ونص على صحته الدارقطني في «علله» (١/ ٨١) وهو من طريق الأعمش، عن إبراهيم، عن الأسود، عنه، وأما سند حديث الباب فهو من طريق عاصم، عن زر، عنه وقد مرَّ بِكَ مافي هذا السند كما في الحديث (٨٥)، (٥٦٢).

٧٠٩ ـ منكر مع انقطاعه: مداره على عمرو بن أبي عمرو، عن المطلب بن عبد الله بن حنطب، والذي لم يدرك أبا موسى الأشعري، وانظر في ذلك حاشية الحديث رقم (٤٨٠).

٧١٠ ـ ضعيف جداً: مداره على المغيرة بن سعد بن الأخرم، عن أبيه، عن ابن مسعود، والمغيرة، وأبوه مجهولان.

٧١١ ـ صحيح. وهو من طريق «الأعرج» عنه.

ذِكْرُ الأمرِ للمَرءِ أن ينظر إلى مَن هو دونه في المال والخلق دون من فوقه فيهما

٧١٢ ـ أسند فيه حديث أبي هريرة المتقدم برقم (٧١١) من طريق همام بن منبه عنه.

ذِكْرُ الزَّجرِ عن أن يَنظُرَ المَرءُ إلى مَن فَوقَه في أسبابِ الدُّنيا

٧١٣ ـ أسند فيه حديث أبي هريرة المتقدم برقم (٧١١) من طريق أبي صالح عنه.

ذِكْرُ وَصفِ الفوق الَّذي في خبر أبي صالح الَّذي ذكرناه

٧١٤ ـ أسند فيه حديث أبي هريرة المتقدم برقم (٧١١) من طريق أبي الزناد عن الأعرج.

ذِكْرُ ما يُستَحَبُّ للمَرءِ أن يكونَ خروجُهُ مِن هذه الدُّنيا الفانية الزائلة وهو صِفرُ اليدين ممَّا يُحاسب عليه مما في عنقه

٧١٥ ـ عن عائشة أنَّها قالت: اشتَدَّ وَجَعُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَعِندَهُ سَبعَةُ دَنانيرَ أو تسعَة، فَقَالَ: «يا عائشَةُ، ما فعَلَتْ تلكَ الذَّهَبُ؟» فقُلتُ: هِيَ عِندِي، قَالَ: «تَصدَّقِي بهَا» قَالَت: فَشُغِلت بِهِ، ثُمَّ قَالَ: «يَا عائشَةُ، مَا فعَلَت تلكَ الذَّهبُ؟» فَقُلتُ: هِيَ عندي. فقَال: «ائتني بهـا» قالَت: فجئتُ بِهَا، فَوَضَعَها في كَفِّهِ، ثُمَّ قَالَ: «مَا ظَنُّ مُحَمَّدٍ أن لَو لَقِيَ اللَّهَ وَهذِه عِندَهُ؟ مَا ظَنُّ مُحَمَّدٍ أن لَو لَقِيَ اللَّه وَهذه عِندَهُ؟».

---

٧١٥ ـ غريب: من حديث أبي حازم، تفرد به عنه محمد بن عجلان ولم يتابع.

ذِكْرُ الإخْبارِ عمَّا يَجِبُ
على المَرءِ من ذَمِّه نفسَه عن شهواتها
واحتماله المكارهَ في مرضاة الباري جَلَّ وَعَلاَ

٧١٦ ـ عن أنس، أنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «حُفَّتِ الجَنَّةُ بالمَكَارِهِ، وحُفَّتِ النَّارُ بِالشهوَاتِ».

ذِكْرُ الإخْبارِ بأنَّ الشَّدِيدَ الَّذي غَلَبَ نفسَهُ
عند الشهوات والوساوسِ، لا مَنْ غَلَبَ الناسَ بلسانه

٧١٧ ـ عن أبي هُرَيرةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «ليسَ الشَّدِيدُ مَن غَلَبَ؛ إِنَّمَا الشَّدِيدُ مَن غَلَبَ نَفسَهُ».

ذِكْرُ الإخْبارِ عمَّا يَجِب على المَرءِ من
الاحترازِ مِنَ النَّارِ مجانبة الشهوات في الدنيا

٧١٨ ـ أسند فيه حديث أنس بن مالك رضي الله عنه، المتقدم برقم (٧١٦).

ذِكْرُ خَبَرٍ ثانٍ يُصَرِّح بصحة ما ذكرناه

٧١٩ ـ عن أبي هريرة، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «حُفَّتِ النَّارُ بالشَّهَوات، وحُفَّتِ الجَنَّةُ بِالمَكَارِهِ».

---

٧١٦ ـ غريب من حديث أنس: تفرد به حماد بن سلمة، عن ثابت وحميد، عنه.

٧١٧ ـ غريب من حديث أبي حازم: تفرد به عنه سعيد بن مسروق، ولم يروه عن سعيد بن مسروق إلا أبو الأحوص. والحديث حديث الزهري، قال الدارقطني في «العلل» (١٠/ ٢٤٩):

«يرويه الزهري، واختلف عنه؛ فرواه يونس، والزبيدي، وشعيب، ومعمر والجراح بن المنهال، عن الزهري، عن حميد، عن أبي هريرة.

وخالفهم مالك وأبو أويس روياه عن الزهري، عن ابن المسيب، عن أبي هريرة. وأرجو أن يكون القولان محفوظان» اهـ.

قلت: القول الأول عند مسلم، والقول الثاني عندهما والله أعلم.

٧١٩ ـ صحيح.

٦ ـ بَاب الورَع والتَّوكُّل

ذكْرُ الخَبَرِ الدَّالِّ على أنَّ للمرءِ استعمَالَ التورُّعِ في أسبابِهِ دونَ التعلقِ بالتأويلِ وإن كان له ذلك

٧٢٠ ـ عن أبي هريرة، قال: قالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اشترَى رَجلٌ من رَجُلٍ عقَاراً، فَوجَدَ الَّذي اشترَى العَقَارَ في عقَارِه جَرَّةَ ذَهَبٍ، فقَالَ لَهُ الَّذي اشترَى العقَارَ: خُذْ ذَهَبَكَ عنِّي، إنَّمَا اشتَريتُ منكَ أرضًا ولَم أبْتَعِ منكَ ذَهبًا، وقَالَ الَّذي بَاعَ الأرضَ: إنَّما بعتُكَ الأرضَ ومَا فيهَا، قَالَ: فَتحَاكَمَا إلى رَجُلٍ فقَالَ الَّذي تحاكَمَا إليَه: ألَكُمَا ولَدٌ؟ فقَالَ أحدُهُمَا: غُلامٌ، وقَالَ الآخَرُ: جَارِيَةٌ، فقَالَ: أنكِحُوا الغُلاَمَ الجَارِيَةَ، وأنْفقُوا عَلَى أنفُسِهِما، وتَصَدَّقَا».

ذكْرُ الإخْبارِ عَنْ وصفِ حالةِ مَن يَتورَّعُ عن الشُّبهات في الدنيا

٧٢١ ـ عن النعمان بن بشير قال: سمعتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يقول: «الحَلاَلُ بيِّنٌ وَالحَرامُ بيِّنٌ، وبَينَ ذَلكَ أُمورٌ مُشتَبِهَةٌ ـ ورُبَّمَا قَالِ: مُتَشَابِهَةٌ ـ وسَأَضرِبُ لَكُمْ في ذَلكَ مَثَلاً:

إنَّ اللَّهَ حَمَى حمًى، وإنَّ حمَى اللَّهِ محَارمُهُ، وإنَّهُ من يرتَعِ حَولَ الحمَى، يُوشِك أن يُخَالِطَ الحمَى ـ ورُبَّمَا قَالَ: مَن يَرتَعِ حَولَ الحِمَى يُوشِكُ أن يرْتَعِ ـ وإنَّ مَنْ خَالَطَ الرِّيبَةَ، يُوشِكُ أَن يجْسُرَ».

---

٧٢٠ ـ صحيح.

٧٢١ ـ صحيح.

ذِكْرُ الزجرِ عمَّا يُرِيبُ المرءَ مِن أسبابِ هذه الدنيا الفَانيةِ الزائلة

٧٢٢ ـ عن أبي الحوراءِ السعدي، قال: قُلتُ للحسن بن علي: حدثني بشيءٍ حَفظتَهُ مِن رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، لَمْ يُحدِّثكَ بِهِ أحد. قَال: قالَ: سَمعتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «**دَعْ مَا يَرِيبُكَ إِلَى مَا لاَ يَرِيبُكَ**» قال: «**الخَيرُ طُمَأنينَةٌ والشَّرُّ ريبَةٌ**».

وأُتِيَ النَّبيُّ ﷺ بِشيءٍ مِن تَمرِ الصَّدَقَةِ، فَأخذتُ تَمرةً فَألقَيتُهَا في فِيَّ، فَأخَذَهَا بِلُعَابِهَا حتَّىٰ أعادَهَا في التَّمرِ، فَقِيلَ لَهُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا كَانَ عَلَيْكَ مِن هذهِ التَّمرَةِ مِن هَذا الصَّبِيِّ؟ فقَالَ: «**إنَّا آلَ مُحمَّدٍ لا يَحلُّ لَنَا الصَّدَقَةُ**».

وَسَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَدعُو بِهَذَا الدُّعاءِ: «**اللَّهُمَّ اهدنَا فيمَن هَدَيتَ، وَعافنَا فيمَن عَافَيتَ، وتَوَلَّنَا فيمَن تَوَلَّيتَ، وبَارِك لَنَا فيمَا أعطيتَ، وقِنَا شَرَّ مَا قَضَيتَ، إنَّكَ تَقْضِي ولاَ يُقضَى عَلَيْكَ، إنَّهُ لا يَذِلُّ مَنْ وَالَيتَ، تَبارَكْتَ وتَعالَيتَ**».

---

٧٢٢ ـ غريب من حديث الحسن: ولا يعرف إلا من هذا الوجه من حديث أبي الحوراء السعدي، وتفرد به عنه بريد بن أبي مريم، وقال الأخ عصام مرعي ـ رحمه الله وأنزله منازل الشهداء ـ في تخريجه لأحاديث «الأربعين النووية» بشأن أبي الحوراء: وبعد النظر لم أر فيه توثيقًا لأحد عن سبر لحديثه أو معاصرة ومعرفة به، وهو قليل الحديث جداً، وليس يروي عن غير الحسن، ولم يرو عنه إلا القليل من الرواة، ذكروا أنهم ثلاثة أو قريب من ثلاثة، فمثل هذا لا يطمئن القلب لتفرده». اهـ
قلت ـ المحقق ـ: قد تفرد بتوثيقه ـ من المعتبر توثيقه ـ النسائي دون غيره من النقاد، وقد عرف عن الإمام النسائي توثيقه للمجاهيل من الرواة خاصة من كان منهم من التابعين وإن لم يرو عنه إلا واحد، وإن لم يكن له من الأحاديث إلا حديث واحد، أمثال: عمرو بن سليم المزني، ومحمد بن عبد الله بن أبي سليم، ورافع بن إسحاق، وزهير الأقمر، وسعد بن سمرة، وغيرهم كثير وانظر في ذلك «التنكيل» للمعلمي اليماني ـ رحمه الله ـ، كما أنه لم يرو عن أبي الحوراء إلا ثلاثة منهم اثنان يتأرجحان بين الضعف والجهالة، وقد قال ابن رجب في «شرح العلل»: «وقال يعقوب بن شيبة: قلت ليحيىٰ بن معين: متىٰ يكون الرجل معروفًا؟ إذا روىٰ عنه كم؟ قال: إذا روىٰ عن الرجل مثل ابن سيرين والشعبي، وهؤلاء أهل العلم، فهو غير مجهول، قلت: فإذا روىٰ عن الرجل مثل سماك بن حرب، وأبي إسحاق؟ قال: هؤلاء يروون عن مجهولين. انتهىٰ ثم قال ابن رجب: وهذا تفصيل حسن وهو يخالف إطلاق محمد بن يحيىٰ الذهلي، الذي تبعه عليه المتأخرون، أنه لا يخرج الرجل من الجهالة إلا برواية رجلين فصاعداً عنه» اهـ انظر بقية هذا الكلام النفيس لزامًا (ص٣٧٧ وما بعدها) من شرح «علل الترمذي» لابن رجب.
وقال ابن حزم في «المحلىٰ» (١٤٨/٤): «وهذا الأثر وإن لم يكن مما يحتج بمثله فلم نجد فيه عن

ذِكْرُ الخَبَرِ الدَّالِّ عَلَى أَنَّ عَلَى المَرْءِ أَنْ لا يعتاضَ عَنْ أسبابِ الآخرَةِ بشيءٍ مِنْ حُطَامِ هذه الدُّنيَا الفَانية الزائلة عند حدوث حالة به

٧٢٣ ـ عن أبي موسى قَالَ: أَتَى النَّبيُّ ﷺ أعرابيًا فأكرمَهُ، فَقَالَ لَهُ: «ائْتِنَا»، فأتاهُ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «سَلْ حَاجَتَكَ»، قَالَ: نَاقَةٌ نَرْكَبُهَا، وَأَعْنُزٌ يحلِبُهَا أَهْلِي، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أعَجَزْتُم أَنْ تَكُونُوا مثلَ عَجُوز بَنِي إسْرائيلَ؟» قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَمَا عَجُوزُ بَنِي إسرائيلَ؟ قَالَ: «إنَّ مُوسَى عليه السَّلام لَمَّا سَارَ ببَنِي إسْرَائيلَ من مصْرَ، ضَلُّوا الطَّرِيقَ، فَقَالَ: مَا هذا؟ فَقَالَ عُلَمَاؤُهُم: إنَّ يُوسُفَ عَلَيه السَّلامُ، لَمَّا حَضَرَهُ المَوتُ أَخَذَ عَلَينَا مَوْثِقًا مِنَ اللَّهِ أن لا نَخْرُجَ من مِصْرَ حَتَّى نَنْقُلَ عظَامَهُ مَعَنَا،

= رسول الله ﷺ غيره، وقد قال الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله: ضعيف الحديث أحب إلينا من الرأي، ثم قال ابن حزم: وبهذا نقول»اهـ. ، ونقل الحافظ كلام ابن حزم ولم يتعقبه بشيء.
ونقل عن الإمام أحمد أن أبا الحوراء الراوي عن ا لحسن غير ربيعة بن شيبان الراوي عن الحسين.
وقد رواه شعبة دون أن يذكر فيه القنوت، ولا الوتر كما هو مبين في الرواية أعلاه، فكأنه في مطلق الدعاء، ونقل ذلك الحافظ في «التلخيص».
وقد تعددت الروايات عن صحابة النبي ﷺ بطرق ثابتة في دعاء القنوت بألفاظ عديدة ليس فيها هذا اللفظ، وإذا كان النبي ﷺ يقول هذا الدعاء في وتره وقد صلى معه العديد من الصحابة، واطلعت على قيامه في بيته أمهات المؤمنين، ولم ينقل عن أحدهم هذا اللفظ، مع توافر الدواعي، والحرص على نقل السنن، وقد أدرج الدارقطني هذا الحديث ضمن غرائب الحسن وانظر في ذلك «أطراف الغرائب»، وهذا كله يؤكد غرابة اقتران هذا الدعاء بصلاة الوتر، والله أعلم.
ثم أن الدارقطني قد ألزم الشيخين بحديث القنوت في الوتر، ومن شرط الإلزام كماجاء في أول كلامه ـ رحمه الله ـ في كتاب «الإلزامات» أن يكون الحديث على شرطهما ومذهبهما، فتعقبه شيخنا محدث الديار اليمنية ـ قدس الله روحه ـ قائلاً: «الحديث ليس على شرطهما؛ فإنهما لم يخرجا لبريد، وأبي الحوراء، وإن كانا ثقتين». وقد قال الحافظ في «تغليق التعليق» (٣/ ٢١١) أن الحديث روي: «من قول عمر، وابن عمر، وأنس بن مالك، وابن مسعود، بأسانيد صحيحة» اهـ. يعني حديث الربية وأما ما روي مرفوعًا عن أنس، وابن عمر، وأبي هريرة، وبريدة وغيرهم فهي أحاديث مناكير لا يعول عليها، وانظر في ذلك «نصب الراية»، و«التلخيص»، و«التغليق» وكذلك لا يعرف له طريق إلا طريق بريد بن أبي مريم عن أبي الحوراء وغيره منكر والله تعالى أعلم، وانظر أيضًا «أطراف الغرائب» للدارقطني و«جامع العلوم والحكم» لابن رجب.
والحديث أدخله أبو القاسم يوسف بن محمد المهرواني ضمن «الفوائد المنتخبة» برقم (٨٥).
٧٢٣ ـ غريب جداً، والأقرب أنه موقوف والله أعلم، هكذا قال ابن كثير في «تفسيره» [الشعراء: ٥٢]،

قَالَ: فَمَنْ يعلَمُ مَوضعَ قَبْرِه؟ قَالَ: عَجُوزٌ مِنْ بَنِي إسْرَائيلَ، فَبعَثَ إليهَا فَأتَتْهُ، فَقَالَ: دُلِّيني عَلَى قَبْرِ يُوسُفَ، قَالَت: حَتَّى تُعطِيني حُكْمِي، قَالَ: وَمَا حُكمُكِ؟ قَالَت: أكُونُ مَعَكَ فِي الجَنَّة، فَكرِهَ أن يُعطِيهَا ذَلِكَ، فَأوحَى اللَّهُ إلَيه: أن أعْطِهَا حُكمَهَا، فَانطَلَقَت بِهِمْ إلى بُحَيْرَةِ مَوضِعِ مُسْتَنْقَعِ مَاء، فَقَالت: انْضِبُوا هَذَا المَاءَ، فَأنْضَبُوه، فَقَالَتْ: احتَفِرُوا، فَاحْتَفَروا فَاستَخْرَجُوا عِظَامَ يُوسُفَ، فَلَمَّا أقَلُّوهَا إلى الأرضِ وإذَا الطَّرِيقُ مِثلُ ضَوءِ النَّهارِ».

ذِكْرُ الإخْبارِ بأنَّ على المَرْءِ عند العُدْمِ النظرَ إلى ما ادُّخِرَ لَه من الأجرِ دُون التَّلَهُّفِ على مَا فَاتهُ من بغيته

٧٢٤ ـ . . . أنَّ أبا علي الجَنْبِي حدثه، أنه سمع فضالة بن عبيد يُحَدِّثُ، قالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، إذَا صَلَّى بالنَّاسِ، يَخِرُّ رِجَالٌ مِنْ قَامَتِهِمْ فِي الصَّلاةِ لِمَا بِهِم مِن الحَاجَةِ، وَهُمْ أصحَابُ الصُّفَّةِ، حَتَّى يَقُولَ الأعرَابُ: إنَّ هؤُلاَءِ لَمَجَانِينُ، فَإذَا قَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ صَلاَتَهُ قَالَ: «لَوْ تَعلَمُونَ مَا لَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ، لأحْبَبْتُمْ أن تَزْدَادُوا فَاقَةً وَحَاجَةً».

قَالَ فَضَالَةُ: وَأنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَومَئِذٍ.

= وقد اختلف فيه على محمد بن فضيل، فرواه ابن أبي حاتم في تفسيره من طريق محمد بن فضيل، عن عبد الله بن أبي إسحاق، عن ابن أبي بردة، عن أبيه، عن أبي موسى، عن النبي ﷺ.
ورواه غيره عن ابن فضيل، عن يونس بن أبي إسحاق، عن أبي بردة، عن أبي موسى، عن النبي ﷺ، ومحمد بن فضيل قال فيه أحمد: «كان يتشيع، وكان حسن الحديث»، ووثقه ابن معين، وقال أبو زرعة: «صدوق من أهل العلم»، وقال أبو حاتم: «شيخ»، وقال النسائي: «ليس به بأس» فمثله لا يقبل تفرده، بل يصلح في الشواهد والمتابعات والله تعالى أعلم؛ هذا إذا لم يختلف عنه. أما وقد اختلف فهذا يدل على أنه لم يضبطه ولم يحفظه والله تعالى أعلى وأعلم، فلا يقال لعل له شيخان في هذا الحديث لأنه ليس بالحافظ، وإنما هو كما قال أبو حاتم: شيخ ويحمل توثيق ابن معين على الصدق والعدالة وعدم الكذب جمعًا بين أقوال النقاد والله تعالى أعلى وأعلم.
ثم وجدت في «العلل» لعبد الله بن أحمد نقل عن ابن المبارك أنهم لا يرضونه ـ أي ابن فضيل ـ والله أعلم.

٧٢٤ ـ منكر: انظر حاشية الحديث رقم (٢٠٨).

ذِكْرُ الإِخْبَارِ عَمَّا يَجِبُ عَلَى المَرءِ مِنَ الاتِّكَالِ عَلَى تَفَضُّلِ اللَّهِ جَلَّ وَعَلاَ فِي أَسَبَابِ دُنيَاهُ دُونَ التأسُّفِ عَلَى مَا فَاتَهُ منها

٧٢٥ ـ عن أبي هُريرةَ، قَالَ: وقَالَ رسولُ اللَّهِ ﷺ: «يَمينُ اللَّهِ مَلأَى لا يَغيضُهَا نَفَقةٌ؛ سَحَّاءُ بِاللَّيلِ وَالنَّهار، أرأَيتُم مَا أنفقَ مُنذُ خَلَقَ السَّمواتِ وَالأَرض، فَإِنَّهُ لَم يَغضْ مَا فِي يَمِينِه، وَاليَدُ الأُخرَى القَبضُ، يَرفَعُ وَيَخفضُ، وَعَرشُهُ عَلَى المَاءِ».

ذِكْرُ الخَبَرِ الدَّالِّ عَلَى إِيجابِ الجَنَّةِ لِمَنْ تَوكَّلَ عَلَى اللَّهِ تَعَالى فِي جَمِيعِ أسبابه

٧٢٦ ـ عن أبي هريرة قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «دَخَلَتْ أُمَّةٌ الجَنَّةَ بِقَضِّهَا وَقَضِيضِها، كَانُوا لا يَكتَوُونَ، ولا يَستَرقُونَ، وَعَلَى رَبِّهِم يَتَوَكَّلُونَ».

ذِكْرُ الإِخْبَارِ عَمَّا يَجِبُ عَلَى المَرءِ مِنْ تَسليمِ الأَشياءِ إِلَى بَارِئِه جَلَّ وَعَلاَ

٧٢٧ ـ عن ابن الدَّيلمي، قَالَ: أَتَيتُ أُبَيَّ بن كعب فقُلتُ لَه: وقع في نَفْسِي شيءٌ مِنَ القَدرِ، فحدثني بشيءٍ لعلَّه أن يذهبَ من قلبي، فقال: «إنَّ اللَّهَ لَو عَذَّبَ أَهلَ سَمَاوَاته وأهلَ أرضه عَذَّبَهُم غير ظَالمٍ لَهُمْ، وَلَوْ رَحِمَهُم كَانَتْ رَحمَتُهُ خَيرًا لَهُمْ من أعمَالِهِم، وَلَوْ أنفَقْتَ مِثْلَ أُحُدٍ في سَبِيلِ اللَّه، مَا قَبلَهُ اللَّهُ مِنكَ حَتَّى تُؤْمِنَ بِالقَدَرِ، وَتَعْلَمَ أن مَا أصَابَكَ لَمْ يَكُن لِيُخْطِئَكَ، وَأَنَّ مَا أَخْطَأَكَ لَمْ يَكُنْ لِيُصِيبَكَ، وَلَو متَّ عَلَى غَيْرِ هَذَا لَدَخَلْتَ النَّارَ». قال: ثُمَّ أَتَيْتُ عَبدَ اللَّه بن مسعود فَقَالَ مِثْلَ قوله، ثُمَّ أَتَيتُ حذيفة بن اليمان، فَقَالَ مثلَ قَولِهِ، ثُمَّ أتيت زيدَ بن ثابت فحدَّثني عن النَّبِيِّ ﷺ مِثلَ

---

٧٢٥ ـ صحيح.

٧٢٦ ـ واه: في سنده محمد بن عيسى بن حَيَّان المدائني، قال الدارقطني: «متروك»، وقال الحاكم: «متروك».

٧٢٧ ـ منكر: تفرد به أبو سنان الشيباني سعيد بن سنان البُرْجُمِيُّ، قال أحمد: «كان رجلاً صالحًا، ولم

ذَلِكَ.

ذِكْرُ الإِخْبَارِ عَمَّا يَجِبُ عَلَى المُؤمنَ مِنَ السكُون تَحتَ الحكمِ وقلَّة الاضطراب عندَ ورود ضدِّ المُراد

٧٢٨ ـ عن أنس بن مالك قال: قال النَّبِيُّ ﷺ: «عَجِبْتُ لِلْمُؤْمِنِ لا يَقْضِي اللَّهُ لَهُ شَيْئًا إلاَّ كَانَ خَيْرًا لَهُ».

ذِكْرُ البيان بأنَّ المَرْءَ وَإِن كَانَ مُجداً فِي الطَّاعَاتِ إذَا وَرَدَتْ عَلَيه حَالَةُ الضِّيقِ والمنع يجبُ أن يستوي قلبُه عِندَها مع حَالَةِ الوسع والإعطاء

٧٢٩ ـ عن عائشة قالت: لَقَدْ كَانَ آلُ مُحَمَّدٍ ﷺ يَرَوْنَ ثَلاثَةَ أَشْهُرٍ مَا يَسْتَوقِدُونَ فِيهِ بِنَارٍ، مَا هُوَ إلاَّ المَاءُ وَالتَّمْرُ، وَكَانَ حَولَنَا أَهْلُ دُورٍ مِنَ الأنصَارِ، لَهُمْ دَوَاجِنُ فِي حَوَائِطِهِمْ، فَكَانَ أَهلُ كُلِّ دَارٍ يَبْعَثُونَ إلى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِغَزِيرِ شَاتِهِمْ، فَكَانَ

= يكن بقيِّم الحديث»، وقال أيضًا: «ليس بقوي في الحديث»، وقال العجلي: «جائز الحديث»، والذي وثقه؛ وثقه باعتبار صلاحه وعبادته وعدم تعمده الكذب، بدليل ما سبق، ويؤيده قول ابن عدي في «الكامل»: «وأبو سنان هذا له غير ما ذكرت من الحديث، أحاديث غرائب وأفراد، وأرجو أنه ممن لا يتعمد الكذب والوضع لا إسنادًا ولا متنًا، ولعله إنما يهم في الشيء بعد الشيء، ورواياته تحتمل وتقبل». وقال ابن حجر: «صدوق له أوهام».

وقد تفرد به عن وهب بن خالد الحميري، لم يرو عنه إلا اثنان، ولم يوثقه إلا أبو داود، وقد فرق ابن حبان، والبخاري، وابن أبي حاتم بين الراوي عن ابن الديلمي، والراوي عن أم حبيبة بنت العرباض بن سارية، وجعلهما المزي واحدًا.

وأما ما رواه الآجري في «الشريعة» من طريق أبي صالح عن معاوية بن صالح، أن أبا الزاهرية، حدثه عن كثير بن مرة، عن ابن الديلمي، عن زيد بن ثابت، فهو وهم من أبي صالح أو من معاوية، لم يتابعا عليه والله أعلم.

٧٢٨ ـ منكر: تفرد به ثعلبة بن عاصم، عن أنس، قال فيه أبو حاتم: صالح ولم يتابع عليه، والحديث معروف عن صهيب والله تعالى أعلم.

٧٢٩ ـ صحيح: وأما قوله: «وكان حولنا أهل دورٍ. . . إلى آخر الحديث» فهي زيادة تفرد بها علي بن مسهر، لم يذكرها أصحاب هشام بن عروة كعبدة بن سليمان وأبي أسامة، وابن نمير، ويحيى بن يمان، وغيرهم، والوهم من الوليد بن شجاع الراوي عن علي بن مسهر دخل عليه حديث في آخر والله تعالى أعلم.

لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، مِنْ ذَلِكَ اللَّبَن.

ذِكْرُ الإِخْبارِ عَمَّا يَجِبُ عَلَى المرءِ من قطع القلب عن الخلائق بجميعِ العلائقِ في أحواله وأسبابه

٧٣٠ - عَنْ عمر بن الخطاب قال: سَمِعتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «لَوْ تَوَكَّلُونَ عَلَى اللَّهِ حَقَّ تَوَكُّلِهِ، لَرَزَقَكُمُ اللَّهُ كَمَا يَرزُقُ الطَّيْرَ، تَغدُو خِماصًا، وَتَعُودُ بِطَانًا».

ذِكْرُ الإِخْبارِ بأنَّ المَرءَ يجبُ عَلَيه مَعَ تَوَكُّلِ القلبِ الاحترازُ بالأعضَاءِ ضدَّ قول من كَرِهَهَ

٧٣١ - عَن جَعفَر بنِ عمرو بن أمية، عن أبيه قال: قَال رَجُلٌ لِلنَّبِيِّ ﷺ: أُرْسِلُ

= تنبيه: الرواة عن هشام قالوا (شهرًا) وليس ثلاثة أشهر. ولعل دخل على الوليد حديث يزيد بن رومان عن عروة، فخلط بينه وبين حديث هشام بن عروة، ولكن في حديث يزيد (ثلاثة أهلة في شهرين) والله أعلم.

٧٣٠ - منكر: تفرد به بكر بن عمرو، قال أحمد: «يُروىٰ له»، قال أبو حاتم: «شيخ»، وقال الدارقطني: «ينظر في أمره»، وقال ابن القطان: «لا نعلم عدالته»، وقال الدارقطني في موضع آخر: «يعتبر به»، وروىٰ له البخاري حديثًا واحدًا متابعةً.

ثم أنه رواه عن عبد الله بن هبيرة الذي تفرد به أيضًا عن أبي تميم الجيشاني.

- تنبيه: جاء في «مسند الشهاب» الحديث من طريق ابن وهب، عن ابن لهيعة، عن بكر بن عمرو، عن عبد الله بن هبيرة بهذا السند.

وجاء في «مسند أحمد» و«ابن ماجه» من طريق ابن وهب، عن ابن لهيعة، عن ابن هبيرة مباشرة، وهذا من تخاليط ابن لهيعة وسوء حفظه، والتحقيق أنه كان سيئ الحفظ قديمًا وفي آخر عمره سواء روىٰ عنه العبادلة أم غيرهم فهناك من هم أقدم رواية من العبادلة عن ابن لهيعة كالأوزاعي، والثوري، وشعبة وغيرهم من المتقدمين الذي ماتوا قبل احتراق داره وبعض كتبه - فإن التحقيق أن النزر اليسير من كتبه هو الذي احترق - ولم ينص على صحة رواياتهم عن ابن لهيعة، وقد جاء عن ابن معين قوله: «سماع القدماء والآخرين من ابن لهيعة سواء». انظر في ذلك رسالة الأخ عصام مرعي - أنزله الله منازل الشهداء - «النكت الرفيعة في الفصل في ابن لهيعة» فإنها نفيسة، وقد سبقه في بعض ذلك شيخنا - قدس الله روحه - مقبل في كتاب الشفاعة له والله تعالىٰ أعلم.

- والأخ عصام رحمه الله، والأخ محمد عمرو حفظه الله ذهبا إلىٰ أنه لا يدلس خلافًا لابن حبان وإلىٰ أن ما يسقط من سنده راجعًا إلىٰ سوء حفظه، فهنا يرد سؤال وهو: لماذا يكون الساقط غالبًا ضعيفًا؟!! فالله أعلم بالصواب.

٧٣١ - منكر: تفرد به يعقوب هذا، وهو مجهول الحال على أحسن أحواله، فلم يرو عنه إلا اثنان من المشايخ وهما حاتم بن إسماعيل المدني، قال الحافظ فيه: «صحيح الكتاب، صدوق يهم»،

نَاقَتِي وأَتوكَّلُ؟ قَالَ: «اعقلْها وتَوكَّلْ».

قال أبو حاتم: يعقوبُ هذا هو: يعقوب بن عمرو بن عبد الله بن عمرو بن أمية الضمري، من أهل الحجاز، مشهور مأمون.

٧ ـ باب قراءة القرآن

٧٣٢ ـ عن جُنْدَب بنِ عبد اللَّه، رَفَعَهُ إلى النَّبِيِّ ﷺ قالَ: **«اقرؤوا القُرآنَ ما ائتلَفَتْ عَلَيه قُلُوبُكُمْ فإذَا اختَلَفْتُم فيه فَقُومُوا عَنه»**.

ذكْرُ البيان بأنَّ قراءة المرء بينَ القراءتين كَانَ أحبَّ إلى رسولِ اللَّه ﷺ من الجهرِ والمخافتة جميعًا بها

٧٣٣ ـ عن أبي قتادة، أنَّ النَّبِيَّ ﷺ مرَّ بأبِي بَكرٍ وَهُوَ يُصَلِّي يَخفِضُ صَوتَهُ، وَمَرَّ بِعُمَرَ يُصَلِّي رَافِعًا صَوتَهُ. قَالَ: فَلَمَّا اجتَمَعَا عِندَ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ لأبي بَكْرٍ: «يَا أَبَا بَكْرٍ مَرَرتُ بكَ وَأَنتَ تُصَلِّي تَخفضُ من صَوتكَ»؟. قَالَ: قَدْ أَسمَعْتُ مَن نَاجَيتُ، قَالَ: **«وَمَرَرْتُ بكَ يَا عُمَرُ، وَأَنْتَ تَرفَعُ صَوتَكَ؟»** قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أُوقِظُ الوَسنَانَ، وأَحتَسِبُ بِهِ، قَالَ: فَقَالَ ﷺ لأبي بَكْرٍ: **«ارْفَعْ مِنْ صَوْتِكَ شَيئًا»**، وَقَالَ ﷺ لِعُمَرَ:

= والثاني عبد الله بن موسىٰ التيمي لا يجوز الاحتجاج به عند الانفراد ولا الاعتبار عند الوفاق، فهذان لا يُزال بهما جهالة العين والله تعالىٰ أعلم.

وأما ما جاء من مسند أنس بن مالك رضي الله عنه، فقد نقل الترمذي عن يحيىٰ القطان قوله: «وهذا عندي حديث منكر». وذكره الترمذي في «علله» في حَدِّ الحديث المنكر. وقال ابن رجب: «فهذا الحديث من الغرائب المنكرة».

٧٣٢ ـ صحيح.

٧٣٣ ـ وصله منكر: قال الترمذي: «هذا حديثٌ غريبٌ. وإنَّما أَسْنَدَهُ يحيىٰ بن إسحاقَ عن حماد بن سلَمَةَ، وأكثرُ النَّاسِ إنما روَوْا هذا الحديثَ عن ثابتٍ، عن عبد الله بن رباحٍ مُرْسَلاً».

قلت ـ المحقق ـ: ويحيىٰ بن إسحاق لا يتحمل تفرده، فقد قال فيه ابن معين: «صدوقٌ المسكين»، وقال أحمد: «شيخ صالح ثقة، سمع من الشاميين ومن ابن لهيعة، وهو صدوق»، فكلام النقاد عليه إنما هو من جهة عدالته وعدم تعمده الكذب، وقال الحافظ: «صدوق».

وبعد كتابة ما تقدم وجدت أبا حاتم قال في «علل» ابنه (٣٢٧): «الصحيح عن عبد الله بن رباح أن النبي ﷺ، مرسل أخطأ السالحيني».

«اخفض من صوتك شيئًا».

ذكر البيان بأن قراءة المرء القرآن بينه وبين نفسه تكون أفضل من قراءته بحيث يُسمع صوته

٧٣٤ ـ عن عقبة بن عامر، أن النبي ﷺ قال: «**الجاهر بالقرآن كالجاهر بالصدقة، والمسر بالقرآن كالمسر بالصدقة**».

ذكر أمر المصطفى ﷺ بعض أمته أن يقرأ عليه القرآن

٧٣٥ ـ عن عبد الله قال: قال لي رسول الله ﷺ: «**اقرأ علي**» قال: قلت: أقرأ عليك، وإنما أنزل القرآن عليك؟ قال: «**إني أحب أن أسمعه من غيري**». فقرأت عليه سورة النساء حتى إذا بلغت: ﴿فكيف إذا جئنا من كل أمة بشهيد وجئنا بك على هؤلاء شهيدًا﴾ [النساء: ٤١] نظرت إليه فإذا عيناه تهراقان.

ذكر الأمر بأخذ القرآن عن رجلين من المهاجرين ورجلين من الأنصار

٧٣٦ ـ عن مسروق الأجدع، قال: سمعت عبد الله بن عمرو يقول: لم أزل أحب عبد الله بن مسعود منذ سمعت النبي ﷺ يقول: «**اقرؤوا القرآن من أربعة:**

---

٧٣٤ ـ غريب من حديث عقبة بن عامر: رواه معاوية بن صالح، وإسماعيل بن عياش، عن بحير بن سعد، عن خالد بن معدان، عن كثير بن مرة، عن عقبة بن عامر، عن النبي ﷺ ورواه زيد بن واقد، عن سليمان بن موسى الدمشقي، عن كثير بن مرة، عن عقبة بن عامر، عن النبي ﷺ. وهذا وهم.

وسليمان هذا قال البخاري في «الصغير»: «عنده أحاديث عجائب»، ونقل المزي عنه قوله: «عنده مناكير»، وروى الترمذي في «العلل الكبير» عن البخاري أنه قال: «منكر الحديث، أنا لا أروي عنه شيئًا، روى سليمان بن موسى أحاديث عامتها مناكير». وقال النسائي: «أحد الفقهاء، وليس بالقوي في الحديث»، وقال في موضع آخر: «في حديثه شيء».

فالحديث حديث بحير بن سعد، عن خالد بن معدان، عن كثير بن مرة، عن عقبة بن عامر، عن النبي ﷺ والله تعالى أعلم.

٧٣٥ ـ صحيح.

٧٣٦ ـ صحيح: وزيد بن أبي أنيسة لم يتابع على روايته عن طلحة بن مُصرِّف والله تعالى أعلم.

عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسعُودٍ، وَسَالِمٍ مولى أبي حُذَيفَةَ، وَمُعَاذِ بْنِ جبَلٍ، وَأُبَيِّ بْنِ كَعْبٍ».

ذِكْرُ الإِخْبَارِ عمَّا أُبِيحَ لهذه الأمَّةِ في قراءة القرآن على الأحرف السبعة

٧٣٧ ـ عن أنس بن مالك، عن أُبيٍّ بن كعب، قالَ: قَرأَ رَجُلٌ آيةً وَقَرأْتُها عَلَى غَيْرِ قِراءَتِهِ، فَقُلتُ: مَن أقرَأَكَ هَذه؟ فَقَالَ: أقرَأَنِيهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَانْطَلَقتُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقُلتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أقْرأتَني آيَةَ كَذَا وكَذَا؟ قَالَ: «نَعَمْ» قَالَ الرَّجُلُ: أقرأتني كَذَا وكَذَا؟ قَالَ: «نعمْ؛ إنَّ جبْرِيلَ وَمِيكَائيلَ أتيَاني، فَجلَسَ جبْرِيلُ عَلَيه السَّلامُ عَن يَمِيني، وَمِيكَائيلُ عَلَيه السَّلامُ عَن يسَارِي، فَقَالَ جبْرِيلُ: يَا مُحَمَّدُ، اقرإِ القُرآنَ عَلَى حَرف، فَقَالَ مِيكَائِيلُ: استَزِدْهُ، فَقُلتُ: زِدْني، فَقَالَ: اقرأْهُ عَلَى حَرْفَين، فَقَالَ مِيكَائيلُ: استَزِدْهُ، حَتَّى بَلَغَ سَبعَةَ أحرُفٍ، وَقَالَ: اقرأْهُ عَلَى سَبْعَةِ أحرُفٍ؛ كُلٌّ شَافٍ كَافٍ».

ذِكْرُ الخَبَرِ الدَّالِّ عَلَى أنَّ مَن قرأَ القُرآنَ عَلَى حَرفٍ من الأحرُفِ السَّبعَةِ كَانَ مُصيبًا

٧٣٨ ـ عن أُبيِّ بن كعب، أنَّ جِبْرِيلَ عَلَيهِ السَّلاَمُ، أَتَى النَّبِيَّ ﷺ، وَهُوَ بِأَضَاةِ بَنِي غِفَارٍ فَقَالَ: «يَا مُحَمَّدُ، إنَّ اللَّهَ يَأمُرُكَ أن تُقرِئَ أُمَّتَكَ هَذَا القُرآنَ عَلَى حرفٍ وَاحِدٍ»، فَقَالَ ﷺ: «أسألُ اللَّهُ مُعَافَاتَهُ وَمَغفِرتَهُ ـ أو: مَعُونَتَهُ وَمُعَافَاتَهُ ـ سَل لَهُمُ التَّخفِيفَ، فَإِنَّهُم لَن

---

٧٣٧ ـ غريب من حديث أنس تفرد به عنه حميد الطويل واختلف عنه، فرواه عنه: «يحيىٰ القطان، ويزيد بن هارون، وبشر بن المفضل، ويحيىٰ بن المفضل، ويحيىٰ بن أيوب، وعبد الله بن بكر السهمي، ومعتمر بن سليمان، وابن أبي عدي، ومحمد بن ميمون» ثمانيتهم، عن حميد، عن أنس، عن أبي بن كعب، عن النبي ﷺ.
وخالفهم حماد بن سلمة، فرواه عن حميد الطويل، عن أنس، عن عبادة بن الصامت، عن أبي ابن كعب، عن النبي ﷺ.
وأشار أبو حاتم في «العلل» (١٧٤٥) إلىٰ هذا الخلاف باختصار دون ترجيح والله تعالىٰ أعلم، انظر «فضائل القرآن» لابن كثير بتحقيق أخينا أبي إسحاق الحويني حفظه الله.

٧٣٨ ـ صحيح.

يُطِيقُوا ذَلِكَ»، فَانطَلَقَ، ثُمَّ رَجَعَ فَقَالَ: إنَّ اللَّهَ يَأمُرُكَ أن تُقرِئَ أُمَّتَكَ هَذَا القُرآنَ عَلَىٰ حرفَينِ، فَقَالَ: «أسأَلُ اللَّهُ مُعَافَاتَهُ وَمَغفِرَتَهُ ـ أو: مَعُونَتَهُ وَمُعَافَاتَهُ ـ، سَل لَهُمُ التَّخفِيفَ، فَإنَّهُم لَن يُطِيقُوا ذَلِكَ»، فَانطَلَقَ، ثُمَّ رَجَعَ فَقَالَ: إنَّ اللَّهَ يَأمُرُكَ أن تُقرِئَ أُمَّتَكَ هَذَا القُرآنَ عَلَىٰ ثَلاثَةِ أحرُفٍ، قَالَ: «أسأَلُ اللَّهُ مُعَافَاتَهُ وَمَغفِرَتَهُ، أو مَعُونَتَهُ وَمُعَافَاتَهُ، سَل لَهُمُ التَّخفِيفَ، فَإنَّهُم لَن يُطِيقُوا ذَلِكَ»، قالَ: فَانطَلَقَ، ثُمَّ رَجعَ فَقَالَ: إنَّ اللَّهَ يَأمُرُكَ أن تَقرَأَ هَذَا القُرآنَ عَلَىٰ سَبْعَةِ أحرُفٍ فَمَن قَرَأَ حَرْفًا مِنهَا فَهُوَ كَمَا قَرَأَ».

ذِكْرُ العِلَّةِ الَّتِي مِن أجلِهَا سَأَلَ النَّبِيُّ ﷺ رَبَّهُ مُعَافَاتَهُ وَمَغفِرَتَهُ

٧٣٩ ـ عَنْ أُبَيِّ بنِ كَعبٍ قَالَ: لَقِيَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ جِبْرِيلَ صلىٰ الله عليه، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إنِّي بُعِثتُ إلَى أُمَّةٍ أُمِّيَّةٍ، مِنهُمُ الغُلامُ وَالجَارِيَةُ، وَالعَجُوزُ وَالشَّيخُ الفَانِي، قَالَ: مُرهُم فَلْيَقرَؤُوا القُرآنَ عَلَى سَبعَةِ أحرُفٍ».

ذِكْرُ تَفَضُّلِ اللَّهِ جَلَّ وَعَلاَ عَلَى صَفِيِّهِ ﷺ بِكُلِّ مَسألَةٍ سَأَلَ بِهَا التَّخفِيفَ عَن أُمَّتِهِ فِي قِرَاءَةِ القُرآنِ بِدَعوَةٍ مُستَجَابَةٍ

٧٤٠ ـ عن أُبَيِّ بن كعب قال: كُنتُ جَالِسًا فِي المَسجِدِ، فَدَخَلَ رَجُلٌ فَقَرَأَ قِرَاءَةً أنكَرْتُهَا عَلَيهِ، ثُمَّ دَخَلَ آخَرُ فَقَرَأَ قِرَاءَةً سِوَىٰ قِرَاءَةِ صَاحِبِهِ، فَلَمَّا قَضَىٰ الصَّلاةَ دَخَلا جَمِيعًا عَلَىٰ النَّبِيِّ ﷺ، فَقُلتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إنَّ هذا قرأ قِرَاءَةً أنْكَرْتُهَا عَلَيهِ، ثُمَّ قَرَأَ الآخَرُ قِرَاءَةً سِوَىٰ قِرَاءَةِ صَاحِبِهِ، فَقَالَ لَهُمَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اقْرَءَا» فَقَرَآ فَقَالَ: «أحسَنتُمَا ـ أو

---

٧٣٩ ـ منكر: لا يعرف إلا من طريق عاصم بن أبي النجود، عن زر بن حبيش وانظر ما قيل في هذا الطريق في حاشية الحديث رقم (٥٦٢)، وبعضه في (٨٥). وقد اضطرب فيه عاصم.
فرواه زائدة، وشيبان بن عبد الرحمن واختلف عنه، وأبو عوانة، وحماد بن سلمة واختلف عنه، كلهم عن عاصم، عن زر، عن أبي بن كعب، عن النبي ﷺ.
ورواه يحيىٰ بن بكير عن شيبان، ورواه الأعمش، وأبو بكر بن عياش، وإسرائيل وغيرهم، عن عاصم، عن زر، عن ابن مسعود، عن النبي ﷺ، وليس فيه ذكر الأحرف السبعة.
ووهم حماد بن سلمة فرواه عن عاصم، عن زر، عن حذيفة، عن النبي ﷺ، رواه عنه عفان، وعبد الصمد بن عبد الوارث، وهدبة بن خالد، ومنصور بن سقير.
والأشبه بالصواب ما جاء من مسند أبي بن كعب والله تعالىٰ أعلم.

٧٤٠ ـ صحيح.

قَالَ: أصبتُمَا» قَالَ: فلمَّا قَالَ لهُمَا الَّذِي قَالَ، كَبُرَ عَلَيَّ، فَلَمَّا رَأَىٰ النَّبيُّ ﷺ مَا غَشِيَنِي، ضَرَبَ فِي صَدرِي فَكأنِّي أنظُرُ إلىٰ ربِّي فرَقًا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَا أُبَيُّ، إنَّ رَبِّي أرسَلَ إلَيَّ: أَنِ اقرإِ القُرآنَ عَلَى حَرف، فَرَدَدْتُ عَلَيه أن هَوِّنْ عَلَى أُمَّتِي ـ مرَّتَينِ ـ فَرَدَّ عَلَيَّ: أنِ اقرَأْهُ عَلَى سَبْعَة أَحرُف وَلَكَ بكُلِّ رَدَّة رَدَدْتُهَا مَسْأَلَتُهُ يوم القيامَة، فَقُلتُ: اللَّهُمَّ اغفِرْ لأُمَّتِي، ثُمَّ أَخَّرتُ الثَّانِيَةَ إلَى يَومٍ يَرغَبُ إلَيَّ فيهِ الخَلقُ حتَّى أَبْرَهَمُ[1]».

٧٤١ ـ عن عبدِ الرَّحمن بن عَبدٍ القاري أنَّهُ قال: سَمِعتُ عمر بن الخطاب يقول: سَمِعتُ هِشَامَ بْنَ حَكيم بن حزامٍ، فقرأ سُورةَ الفُرقَانِ عَلىٰ غيرِ مَا أقرؤُهَا، وكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أقرأنيهَا، فَكِدتُ أن أَعجَلَ عَلَيهِ، ثُمَّ أمهَلتُ حَتَّىٰ انصرف، ثُمَّ لَبَّبْتُهُ بِرِدائِهِ، فَجِئتُ بِهِ إلىٰ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقُلتُ: إنِّي سَمِعتُ هَذَا يَقرأُ سُورَةَ الفُرقَانِ عَلَىٰ غيرِ مَا أقرَأتَنِيهَا، فَقَالَ له رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اقرأ». فَقَرأَ القِرَاءَةَ الَّتِي سَمِعتُهُ يَقرأُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «هَكَذَا أُنزِلَت». ثُمَّ قَالَ لِي: «اقرَأ» فقرَأتُ، فَقَالَ: «هَكَذَا أُنزِلَتْ، إنَّ هَذَا القُرآنَ أُنزِلَ عَلَى سَبعَةِ أَحرُف، فَاقرؤوا مَا تَيَسَّرَ منهُ».

ذكرُ الإخْبارِ بأنَّ اللَّهَ أنزلَ القُرآنَ عَلَى أحرف معلومَة

٧٤٢ ـ قَالَ أُبَيّ بن كَعبٍ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أُنْزِلَ القُرآنُ عَلَى سَبْعَةِ أَحرُفٍ».

ذكرُ الإخْبارِ عَنْ وَصف بَعضِ القصد في الخَبَرِ الَّذي ذكرناه

٧٤٣ ـ عن أبي هُرَيرة، عن رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «أُنزِلَ القُرآنُ عَلَى سَبعَةِ أحرُف».

«حَكيمًا، عَلِيمًا، غَفُورًا، رَحِيمًا» قول محمد بن عمرو، أدرجه في الخبر، والخبر إلىٰ «سبعة أحرف» فقط.

---

(١) أَبرَهَم: بفتح الألف، وسكون الباء، وفتح الراء والهاء: لغة في إبراهيم، والذي عند الطبري، ومسلم، وأحمد، والبغوي: إبراهيم. والله أعلم.

٧٤١ ـ صحيح.

٧٤٢ ـ خطأ: وهم فيه حماد بن سلمة، فزاد فيه عُبادة بن الصامت، والأكثرون ومنهم حماد رووه عن حميد، عن أنس، عن أبي بن كعب، عن النَّبِيِّ ﷺ. وانظر الحديث رقم (٧٣٧).

٧٤٣ ـ منكر: من حديث محمد بن عمرو بن علقمة، عن أبي سلمة وانظر الحديث رقم (٧٤)، وانظر ما جاء في هذا الطريق حاشية الحديث رقم (٥٧).

ذِكْرُ خبر قد شنع به بعض المُعَطِّلة على أصحابِ الحديث حيث حُرِمُوا التَّوفيق لإدراك معناه

٧٤٤ ـ . . . سَمعتَ أنسًا قَالَ: كَانَ رَجُلٌ يَكتُبُ لِلنَّبِيِّ ﷺ، وكَانَ قَد قَرأَ البَقَرَةَ وآلَ عِمرانَ، عُدَّ فِينَا ذُو شَأْنٍ، وكَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُمِلُّ عَلَيهِ: ﴿غفورًا رَحِيمًا﴾ فَيَكتُبُ: «عفُوًا غَفُورًا» فيَقُولُ النَّبِيُّ ﷺ: «اكْتُبْ»، ويُملي عليه: ﴿عَلِيمًا حكيمًا﴾، فَيَكْتُبُ: «سَمِيعًا بَصِيرًا»، فَيَقُولُ النَّبِيُّ ﷺ: «اكْتُب أيَّهمَا شئت». قَالَ: فَارتدَّ عَنِ الإسلامِ، فَلَحِقَ بِالْمُشْرِكِينَ، فَقَالَ: أنَا أعلمُكُمْ بِمُحَمَّدٍ ـ ﷺ ـ إنْ كُنتُ لأكتُبُ مَا شِئْتُ. فَمَاتَ، فَبَلَغَ ذَلِكَ النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: «إنَّ الأرضَ لَنْ تَقبلَهُ». قَالَ: فَقَالَ أبُو طَلحَةَ: فَأتيتُ تلكَ الأرضَ الَّتِي مَاتَ فِيهَا، وقَد عَلمتُ أنَّ الَّذِي قَالَ رَسُولُ اللَّه ﷺ كَمَا قَالَ، فَوجَدْتُهُ مَنبُوذًا، فَقُلتُ: مَا شَأنُ هذَا؟ فَقَالُوا: دَفَنَّاهُ فَلَمْ تَقبلهُ الأرضُ.

ذِكْرُ الإخْبارِ عَنْ وَصْفِ البعضِ الآخرِ لقصدِ النعت في الخَبَرِ الَّذي ذكرناه

٧٤٥ ـ عن ابن مسعود، عن رَسُولِ اللَّه ﷺ قَالَ: **«كَانَ الكتابُ الأوَّلُ يَنزلُ من بابٍ وَاحدٍ وَعَلَى حَرفٍ وَاحدٍ، وَنَزَلَ القُرآنُ منْ سَبْعَةِ أبوابٍ على سَبعَةِ أحرُفٍ: زاجِرٌ، وآمِرٌ، وحَلالٌ، وحَرامٌ، ومُحكمٌ ومُتَشابهٌ، وأمثَالٌ؛ فأحِلُّوا حَلالَهُ، وحرِّمُوا حَرَامَهُ، وَافعَلُوا مَا أُمِرتم به، وَانتَهوا عمَّا نُهيتُم عَنهُ، وَاعتَبِرُوا بأمثَالِه، وَاعملُوا بمُحْكَمِه، وَآمِنُوا بمُتَشَابِهِه، وَقُولُوا: آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِن عِندِ رَبِّنَا»**.

---

٧٤٤ ـ **غريب بهذا اللفظ**: تفرَّد به عن أنس: حميد، ورواه عبد العزيز بن صهيب، وثابت بلفظ أخصر من هذا والله أعلم. ليس فيها قصة أبي طلحة، ولا قول النَّبِي ﷺ «إن الأرض لن تقبله» وأشياء أخرىٰ.

٧٤٥ ـ **منقطع**: أبو سلمة بن عبد الرحمن لم يدرك عبد الله بن مسعود، قال الحافظ في «الفتح» (٩/ ٢٩): «قال ابن عبد البر: هذا حديث لا يثبت، لأنه من رواية أبي سلمة بن عبد الرحمن، عن ابن مسعود، ولم يلق ابن مسعود، وقد رده قوم من أهل النظر منهم أبو جعفر أحمد بن أبي عمران. قلت: وأطنب الطبري في مقدمة تفسيره في الرد علىٰ من قال به، وحاصله: أنه يستحيل أن يجتمع في الحرف الواحد هذه الأوجه السبعة. وقد صحح الحديث المذكور ابن حبان والحاكم،

ذِكْرُ البيانِ بِأَنْ لا حَرَجَ على المرءِ أن يقرأ بما شاء من الأحرف السبعة

٧٤٦ ـ عن عبد الله، قال: سَمِعتُ رَجُلاً يقرأُ آيَةً أَقْرَأَنِيها رَسُولُ اللَّه ﷺ خلافَ مَا قَرَأَ، فَأَتيتُ النَّبِيَّ ﷺ وَهُوَ يُنَاجِي عَلِيًا، فَذَكَرْتُ لَهُ ذَلِكَ، فَأَقْبَلَ عَلَيْنَا عَلِيٌّ، وَقَالَ: إنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يأمُرُكُمْ أن تَقرؤُا كما عُلِّمْتُمْ.

ذِكْرُ الزَّجرِ عن العتب على مَن قرأ بِحرفٍ من الأحرفِ السبعة

٧٤٧ ـ أسند فيه حديث عبد الله بن مسعود المتقدم برقم (٧٤٦) وفيه زيادة: «**إنما أهلك من قبلكم الاختلاف**».

ذِكْرُ الإباحةِ للمرءِ أن يُرَجِّع في قراءته إذا صحَّتْ نيتهُ فيه

٧٤٨ ـ عن معاويةَ بن قُرة أنه سَمِعَ عبدَ اللَّهِ بن المُغَفَّل يقول: قَرأَ النَّبيُّ ﷺ عَامَ الفَتحِ فَرَجَّعَ فِي قِرَاءَتِهِ.

قال معاويةُ: لولا أني أكره أن يجتمعَ النَّاسُ عليَّ، لحكيتُ قراءته.

ذِكْرُ إباحة تحسين المرء صوتَه بالقرآن

٧٤٩ ـ عن البراءِ بن عازب، عن النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «**زَيِّنُوا القُرآنَ بِأَصْوَاتِكُمْ**».

= وفي تصحيحه نظر لانقطاعه بين أبي سلمة، وابن مسعود. وقد أخرجه البيهقي من وجه آخر عن الزهري، عن أبي سلمة مرسلاً، وقال: هذا مرسل جيد، ثم قال: إن صح فمعنى قوله . . » فذكر معنى «سبعة أحرف» اهـ.

وجاء من وجه آخر عن ابن مسعود من طريق مجهول العين، عن مجهول الحال، عن ابن مسعود، والله تعالى أعلم.

٧٤٦ ـ منكر: لا يعرف إلا من طريق عاصم بن أبي النجود، عن زر بن حبيش، عن ابن مسعود. انظر ما قيل في هذه الطريق حاشية الحديث (٥٦٢).

٧٤٨ ـ صحيح.

٧٤٩ ـ غريب من حديث البراء: تفرد به عنه عبد الرحمن بن عَوْسَجَةَ، والذي تفرد به عن ابن عوسجة: طلحة بن مصرف والله تعالى أعلم.

والحديث ذكره الدارقطني في «أطراف الغرائب» ضمن غرائب البراء بن عازب.

ذِكْرُ الخَبَرِ المُدحض قول مَنْ زَعَمَ أنَّ هذا الخَبَرَ تَفَرَّد به عَبدُ الرَّحمن بن عَوسجةَ عن البراء

٧٥٠ ـ عن أبي هريرة، أنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «زَيِّنُوا القُرآنَ بأَصْواتِكُمْ».

ذِكْرُ إباحة تحزينِ الصَّوتِ بالقُرآن إذ اللَّهُ أذنَ في ذلك

٧٥١ ـ عن أبي هريرة، عن النَّبيِّ ﷺ قَالَ: «مَا أَذِنَ اللَّهُ لِشَيءٍ مَا أذِنَ لِنَبيٍّ يَتَغَنَّى بِالقُرآنِ».

قال أبو حاتم: قوله ﷺ: «يتغنى بالقرآن» يريد يتحزَّن به، وليس هذا من الغنية، ولو كان ذلك من الغنية لقال: يتغانى به، ولم يقل يتغنَّى به[١]، وليس التَّحزُّن بالقُرآن نقاء الجِرْم[٢]، وطيب الصوت وطاعة اللهوات بأنواع النغم بوفاق الوقاع، ولكن التحزن بالقُرآن هو أن يُقارنَه شيئان: الأسفُ والتلهفُ: الأسف على ما وقَعَ من التقصير، والتَّلَهُّفُ على ما يُؤمّل من التوقير، فإذا تألَّم القلب وتوجَّع، وتحزن الصوتُ ورجَّع، بدَرَ الجفنُ بالدموع، والقلبُ باللُّموعِ، فحينئذٍ يستلذُّ المتهجِّدُ بالمناجاة ويَفرُّ من الخلق إلى وَكرِ الخلوات، رجاءَ غفران السالفِ من الذنوب، والتجاوز عن الجنايات والعيوب، فنسأل اللَّهَ التوفيق له.

---

٧٥٠ ـ منكر: الحديث حديث طلحة بن مصرف، عن عبد الرحمن بن عوسجة، عن البراء، أخطأ فيه والله تعالى أعلم يحيى بن عبد الله بن بكير قال أبو حاتم: «يكتب حديثه، ولا يحتج به، وكان يفهم هذا الشأن». وقال النسائي: «ضعيف»، وفي موضع آخر: «ليس بثقة»، وقال ابن معين: «ليس بشيء»، وقال الحافظ في «الهَدي»: «أن البخاري انتقى من حديثه ما وافقه عليه الثقات».
وقد تفرد بهذا الحديث، ولم يتابع عليه والله أعلم.
وقال الدارقطني في «العلل» (١٠/ ١٤٨) ـ بعد ذكر رواية الأعمش له عن أبي صالح، عن أبي هريرة ـ: «والصحيح: عن الأعمش، عن طلحة، عن عبد الرحمن بن عوسجة عن البراء» اهـ.
يبقى تنبيه متعلق بترجمة والتي صيغتها تدل على أن عبدالرحمن بن عوسجة لم يتفرد به عن البراء، والمظنون لدحض هذا التفرد هو الإتيان بمتابع لعبدالرحمن بن عوسجة عن البراء، فإذا بالمصنف يأتي بهذا الحديث عن أبي هريرة!!

(١) هذا قول الشافعي رحمه الله يرد به على سفيان بن عيينة تأويله التغني بالاستغناء نقله عنه الطبري، كما في «الفتح» (٩/ ٧٠)، والبغوي في «شرح السنة» (٤/ ٤٨٧) ولفظ الشافعي: «لقال: لم يستغن، وإنما أراد تحسين الصوت»، وانظر الأقوال الستة في معنى «يتغنى» في الموضع المذكور من «الفتح».
(٢) الجرم، بكسر الجيم: الحلق.

٧٥١ ـ صحيح: وقد نبَّه الدارقطني على أن المحفوظ عن ابن عيينة، عن عمرو بن دينار هو من يرويه عن

ذكرُ استماع اللّه إلى المتحزن بصوته بالقرآن

٧٥٢ ـ أسند فيه حديث أبي هريرة المتقدم برقم (٧٥١).

ذكرُ الخَبَرِ الدَّالِّ على صحة ما تأولنا خَبَري أبي هريرة اللَّذين ذكرناهما

٧٥٣ ـ أسند فيه حديث مطرف بن عبد الله بن الشخير عن أبيه المتقدم برقم (٦٦٥).

ذكرُ استماعِ اللّه إلى مَن ذكرنا نعتَهُ أشدُّ من استماع صاحبِ القينة إلى قينته

٧٥٤ ـ عن فَضَالة بن عُبَيد، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللّه ﷺ: **«للّهُ أشَدُّ أذنًا إلى الرَّجُلِ الحَسَنِ الصَّوتِ بالقُرآنِ، مِنْ صَاحِبِ القَينَةِ إلى قَيْنَتِه»**.

ذكرُ ما يُقرأ به القرآن في هذه الأمة

٧٥٥ ـ . . . أن الوليد بن قيس التُّجَيبي حدثه أنه سمع أبا سعيدٍ الخُدْري يقول: سَمعتُ رَسُولَ اللّهِ ﷺ يقول: **«يكُونُ خَلْفٌ بَعْدَ ستِّينَ سَنَةً أضَاعُوا الصَّلاَةَ، واتَّبَعُوا الشهَّوَاتِ فَسَوْفَ يَلْقَونَ غيًا، ثُمَّ يكُونُ خَلفٌ يقرؤُونَ القُرآنَ لا يَعْدُوا تَرَاقِيَهُم، وَيَقرأُ القُرآنَ ثَلاثَةٌ: مُؤمِنٌ، ومُنَافِقٌ، وَفَاجِرٌ»**.

= ابن عيينة، عن عمرو، عن أبي سلمة، وعن ابن عيينة، عن الزهري، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة. انظر «العلل» (٩/ ٢٣٨) والله أعلم.

٧٥٤ ـ منقطع روي متصلا من طريق الوليد بن مسلم، وفي سنده: ميسرة مولى فضالة مجهول العين، والويد بنِ مسلم يدلس تدليس التسوية، ولم يصرحِ بالتحديث في بقية السند فوقه كشرط لقبول خبر المجور أو المُسوِّىٰ كما هو معلوم. وروي منقطعا من طريق الوليد بن مسلم، وبشر بن بكر، عن الأوزاعي، عن إسماعيل بن عبيد الله بن أبي المهاجر، عن فضالة بن عبيد الأنصاري رضي الله عنه، عن رسول الله ﷺ.

ورواه إبراهيم بن موسىٰ، عن عيسىٰ بن يونس، نا ثور، عن إسماعيل بن عبيد الله، عن فضالة ابن عبيد، عن رسول الله ﷺ. وهو عند البخاري في «التاريخ» مُعلاً به الرواية المتصلة، وقال الذهبي في «التلخيص»: «منقطع».

والأقرب للصواب الرواية المنقطعة والله أعلم.

(٧٥٥) منكر: لا يعرف إلا من طريق بشير بن أبي عمرو الخولاني، عن الوليد بن قيس التجيبي، عن أبي

قال بشير: فقلتُ للوليد: ما هؤلاء الثلاثة؟ قال: المُنافقُ كافرٌ بِهِ، والفَاجِرُ يتأكَّلُ بِهِ، والمُؤمِنُ يُؤمِنُ بِهِ.

ذِكْرُ الإخْبارِ عن اقتصار المرء على قراءة القُرآن كُلِّه في كُلِّ سَبْع

٧٥٦ ـ عن عبد اللَّه بن عمرو قال: جَمَعتُ القُرآنَ فَقرَأتُ بِهِ في لَيلَةٍ، فَبَلَغَ ذلك النَّبيَّ ﷺ، فَقَالَ: «اقرأهُ في كُلِّ شَهر» قَالَ: فَقُلتُ: يَا رسُولَ اللَّه، دَعنِي أستَمتعُ مِن قُوَّتِي وَمِن شَبَابي، فَقَالَ: «اقرأهُ في كُلِّ عشرينَ»، قُلتُ: يَا رَسُولَ اللَّه، دَعنِي أستَمتعُ مِن قُوَّتِي وَمِن شَبَابِي، قَالَ: «اقْرَأْهُ في عَشْرٍ» فَقُلتُ: يَا رَسُولَ اللَّه، دَعْني أستَمتعُ مِن قُوَّتِي وَمِن شَبَابِي، قَالَ: «اقرأهُ في سَبعٍ»، فَقُلتُ: يَا رَسُولَ اللَّه، دَعنِي أستَمتعُ مِن قُوَّتِي وَمِن شَبَابِي، فأبَىٰ.

= سعيد الخدري، عن النبي ﷺ.

وبشير بن أبي عمرو تفرد بتوثيقه أبو زرعة رغم قلة حديثه، ولذلك قال الذهبي في «تاريخ الإسلام»: «وثقه أبو زرعة، وغيره، وهو قليل الحديث» يعني بـ: «غيره» ابن حبان والله أعلم.

والوليد بن قيس التجيبي، مجهول الحال، وقد تفرد برواية هذا الحديث أبو عبد الرحمن المقرئ واختلف عنه: فرواه عبدة بن عبد الرحيم المروزي، عن المقرئ، عن حَيْوَةَ بن شريح، عن بشير ابن أبي عمرو الخولاني، عن الوليد بن قيس التجيبي، عن أبي سعيد الخدري، عن النبي ﷺ ورواه يحيىٰ بن عبدك القزويني، عن المقرئ، عن سعيد بن أيوب، عن بشير بن أبي عمرو، عن الوليد بن قيس، عن أبي سعيد الخدري في هذه الآية ﴿فخلف من بعدهم خلف﴾ قال: الخلف من بعد ستين سنة.

ورواه عبيد الله البغدادي، عن المقرئ، عن سعيد، عن بشير بن أبي عمرو، عن أبي علي الهمداني، عن سعيد (كذا في علل ابن أبي حاتم).

وقد رجح أبو حاتم طريق يحيىٰ بن عبدك، فقال: «أشبه» ولم تُذْكَرْ طريق عَبدة عند ابن أبي حاتم.

٧٥٦ ـ شاذ بهذا السند: تفرد به ابن جريج، عن ابن أبي مُليكة، عن يحيىٰ بن حكيم بن صفوان عن عبد الله بن عمرو، عن النبي ﷺ. وابن جريج لم يصرح بالتحديث، وأما تصريحه بالتحديث في رواية يحيىٰ بن سعيد عنه في الحديث الآتي، فقد تفرد به ابن حبان أو شيخه، أو القواريري شيخ شيخ ابن حبان، فلا يُعوَّل عليها، فقد رواه أحمد وابن ماجه، من طريق يحيىٰ بن سعيد عن ابن جريج كرواية الجماعة دون تصريح بالسماع.

ويحيىٰ بن حكيم بن صفوان مجهول العين، وليس له إلا هذا الحديث وهو معروف به والله تعالىٰ أعلم.

وقد صَحَّ الحديث عن ابن عمرو، من غير هذا الطريق والله تعالىٰ أعلم.

ذِكْرُ الأمرِ لقارئ القُرآن أن يَختمَه في سبع لا فيما هُوَ أقلُّ مِن هذا العدد

٧٥٧ ـ أسند فيه حديث عبد الله بن عمرو المتقدم برقم (٧٥٦).

ذِكْرُ الزَّجرِ عن أن يختَمَ القُرآن في أقَلَّ من ثلاثةِ أيام إذْ استعمالُ ذلك يكون أقربَ إلى التَّدبُّرِ والتَّفهُّمِ

٧٥٨ ـ عن عبد الله بن عمرو، قال: قال رسول الله ﷺ: «لا يَفْقَهُ مَن قَرَأَ القُرآنَ في أقَلَّ مِن ثلاَث».

٧٥٩ ـ أسند فيه حديث جُنْدب بن عبد الله المتقدم برقم (٧٣٢).

ذِكْرُ الأمرِ للْمَرْءِ إذا قرأ القُرآن أن يُريدَ بقراءته اللَّه والدَّارَ الآخِرَةَ دُونَ تعجيل الثواب في الدنيا

٧٦٠ ـ عن سهل بن سعدِ السَّاعدي قَالَ: خَرَجَ عَلَينا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، يَومًا ونَحنُ نقْتَرِئ، فَقَالَ: «الحَمدُ للَّه كتَابُ اللَّه وَاحدٌ، وَفيكُمُ الأحمَرُ وَفيكُمُ الأسوَدُ؟! اقرَؤُوهُ قَبلَ أن يَقرَأَهُ أقوَامٌ يُقَوِّمُونَهُ كَمَا يُقَوَّمُ ألسِنَتُهُم[1] يَتَعَجَّلُ أحدُهم أجرَهُ وَلا يَتأجَّلُهُ».

قال أبو حاتم: كذا وقع السماعُ، وإنَّما هو السَّهمُ.

---

٧٥٨ ـ غـريب: تفرد به قتادة، عن يزيد بن عبد الله بن الشخير، عن عبد الله بن عمرو، ولم يتابع قتادة ولا يزيد عليه والله تعالىٰ أعلم.

(١) صوابه: السهم، كما بينه المؤلف.

٧٦٠ ـ منكر من حـديث سهل، تفرد به وفاء بن شريح الصدفي، المصري، وهو مجهول العين، وقد رویٰ عنه اثنان لا ترتفع بهما جهالة العين انظر في حاشية الحديث (٧٢٢) كلام ابن معين متىٰ يكون الرجل معروفًا؟ وأحد الاثنين هو زياد بن نعيم لم يوثقه معتبر، بل هو أقرب إلىٰ جهالة الحال.

وروي الحديث بمعناه من طريق خالد الواسطي، عن حميد الأعرج، عن محمد بن المنكدر، عن جابر ومن طريق عبد الوهاب بن عطاء، أنبأنا أسامة بن زيد الليثي، عن محمد بن المنكدر، عن جابر ومن طريق وكيع، عن سفيان، عن محمد بن المنكدر مرسلاً.

والمرسل هو الصواب والله تعالىٰ أعلم.

ذكرُ الزَّجْرِ عَن أن يقول المَرءُ نسيتُ آيةَ كَيْتَ وكَيْتَ

٧٦١ ـ عن عبد اللَّهِ، قَالَ: قَالَ رسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**لا يَقُولُ أحدُكُمْ نَسيتُ آيَةَ كَيْتَ وكَيْتَ، فَإنَّهُ لَيسَ هُو نَسِيَ، ولَكِنَّهُ نُسِّيَ**».

ذكرُ الأمر باستذكار القرآن والتعاهُدِ عليه حَذَرَ نسيانه وتفلُّتِه

٧٦٢ ـ أسند فيه حديث ابن مسعود المتقدم برقم (٧٦١) من طريق الأعمش عن أبي وائل.

قال أبو حاتم: لم يُسنِدْ سعيدٌ عن الأعمش غيرَ هذا.

ذكرُ الأمرِ باستذكارِ القُرآن بالتعاهد على قراءته

٧٦٣ ـ أسند فيه حديث ابن مسعود المتقدم برقم (٧٦٢).

قال أبو حاتم: في هذا الخبر دليلٌ على أن الاستطاعةَ مع الفعلِ لا قبلَه.

ذكرُ تَمثيلِ المصطفى ﷺ المواظبَ على قراءة القُرآنَ بصَاحب الإبلِ المُعَقَّلَة

٧٦٤ ـ عن ابن عمر، أن رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «**إنَّمَا مَثَلُ صَاحِبِ القُرآنِ كَصَاحِبِ الإبِلِ المُعَقَّلَةِ، إن عَاهَدَ عَلَيهَا، أمسَكَهَا، وإن أطلَقَهَا، ذَهَبَتْ**».

= وبفضل الله وتوفيقه بعد أن كتبت ما تقدم وجدت الدارقطني ـ رحمه الله تعالى ـ قال في «العلل» (ق/ ٧٨/ أ): «يرويه حميد الأعرج والثوري واختلف عنه، فرواه سيف بن محمد، عن الثوري، عن ابن المنكدر، عن جابر، وأرسله وكيع، عن الثوري، عن ابن المنكدر، عن النبي ﷺ، والمرسل أشبه» اهـ.

٧٦١ ـ **منكر بهذا الإسناد**: سفيان بن عيينة سمع من أبي إسحاق بعدما تغير قاله ابن معين، وقاله الذهبي، واتُّهِم أبو إسحاق بالتدليس، ولم يتابع على رواية هذا الحديث عن أبي الأحوص الجشمي عوف بن مالك بن نضلة. وقد يكون الوهم من شيخ ابن حبان، والحديث تفرد به ابن حبان بهذا السند والله تعالى أعلم.

والصحيح أن الحديث حديث أبي وائل، عن ابن مسعود، رواه عن أبي وائل كل من: الأعمش، ومنصور، وعبدة بن لبابة، وعاصم بن بهدلة واختلف عنه والله أعلم.

وفي الباب عن أبي موسى الأشعري.

٧٦٤ ـ صحيح.

ذِكْرُ تَمثيلِ المصطفى ﷺ المواظبَ على قراءة القُرآنَ وَالْمُقصِّرِ فيها بالإِبلِ الْمُعَقَّلَة

٧٦٥ ـ أسند فيه حديث ابن عمر المتقدم برقم (٧٦٤).

ذِكْرُ البيانِ بأنَ آخرَ منزلة القارئ في الجنة تكونُ عندَ آخرِ آية كان يقرؤها في الدُّنيا

٧٦٦ ـ عن عبد الله بن عمرو قال: قال رسولُ اللّه ﷺ: «يُقال لصَاحب القُرآن يومَ القيَامَة: اقْرأ وارقَ ورتِّلْ كمَا كُنْتَ تُرتِّل فِي دَارِ الدُّنْيَا، فَإِنَّ مَنزِلَتَكَ عِندَ آخِرِ آيَةٍ كُنْتَ تَقرَؤهَا».

ذِكْرُ تفضلِ اللّه جَلَّ وَعَلاَ على المَاهر بالقُرآن بكونه مَعَ السَّفَرة، وعَلَى من يَصعُبُ عَليه قرَاءتُه بتضعيف الأجر له

٧٦٧ ـ عن عائشة، قالت: قال رسولُ اللّه ﷺ: «مَثلُ الَّذي يَقرأُ القُرآنَ وَهُوَ مَاهِرٌ بِهِ؛ مَعَ السَّفَرَةِ الكِرامِ البَرَرَةِ، وَالَّذي يَقرَؤُهُ وَهُوَ يَشتَدُّ عليه لَهُ أَجرَانِ».

ذِكْرُ حفوف الملائكة بالقومِ الَّذينَ يَتلُونَ كتابَ اللّه ويتدارسُونَهُ فيمَا بَينَهُم مَعَ البيَانِ بأن الرَّحمَةَ تَشملُهُمْ فِي ذَلكَ الوَقت

٧٦٨ ـ أسند فيه حديث أبي هريرة المتقدم برقم (٨٤).

---

٧٦٦ ـ منكر: لا يعرف إلا من طريق عاصم عن زر انظر حاشية الحديث رقم (٥٦٢) فيما قيل في رواية عاصم بن بهدلة عن زر.

٧٦٧ ـ صحيح.

ذكرُ إثباتِ نزولِ السكينة عند قراءة المرء القُرآن

٧٦٩ ـ عن أبي إسحاق، قال: سَمعتَ البراء يقول: إنَّ رَجُلاً كَانَ يَقرأُ «سُورَةَ الكَهفِ» وَدابَّتُه مُوثَقَةٌ، فَجعلَتْ تنفرُ، تَرَىٰ مِثلَ الضَّبابَةِ ـ أو الغَمامَةِ ـ قد غَشيَتْهُ، فَأَتَىٰ النَّبيَّ ﷺ، فَذكَرَ ذَلِكَ لَهُ، فَقَالَ: «اقرأ يَا فُلاَنُ، تِلكَ السَّكِينَةُ أُنزِلَتْ عِندَ القُرآنِ، أو للقُرآنِ».

ذكرُ مثلِ المؤمنِ وَالفَاجرِ إذا قرأَ القُرآن

٧٧٠ ـ عن أبي موسىٰ، عن النَّبيِّ ﷺ، قَالَ: «مَثَلُ المُؤمنِ الَّذي يَقرأُ القُرآنَ كَمَثَلِ الأُتْرُجَّة، طَعمُهَا طَيِّبٌ وَرِيحُهَا طَيِّبٌ، وَمَثَلُ المُؤمنِ الَّذي لا يَقرأُ القُرآنَ كَمَثَلِ التَّمرة، طَعمُهَا طَيِّبٌ وَلا رِيحَ لَهَا، وَمثلُ الفَاجرِ الَّذي يَقرأُ القُرآنَ كَمَثَلِ الرِّيحَانَة رِيحُهَا طَيِّبٌ وَطَعمُهَا مُرٌّ، وَمثَلُ الفَاجرِ الَّذي لاَ يَقرأُ القُرآنَ، كَمَثَلِ الحَنْظَلَة، طَعمُهَا مُرٌّ، ولا رِيحَ لَهَا».

ذكرُ الإِخْبارِ عَنْ وَصْفِ المُؤمنِ والفاجرِ إذا قرأ القُرآنَ

٧٧١ ـ أسند فيه حديث أبي موسىٰ المتقدم برقم (٧٧٠).

ذكرُ البيان بأنَّ القُرآنَ يرتفعُ بِهِ أقوامٌ ويتَّضِعُ بِهِ آخرونَ على حَسَبِ نيَّاتِهم في قراءتِهم

٧٧٢ ـ عن الزهري، قال: أخبرني أبو الطُّفَيل عامر بن واثلة أن نافع بن عبد الحارث تَلَقَّىٰ عمر بن الخطاب إلىٰ عُسفان وكان نافعٌ عاملاً لِعمرَ علىٰ مكةَ، فقال عمرُ: من استخلفتَ علىٰ أهل الوادي، يعني أهلَ مكَّةَ؟ قال: ابنَ أبزىٰ، قال: ومَن ابنُ أبزىٰ؟ قال: رجلٌ من الموالي، قال عمرُ: استخلفتَ عليهم مَولىٰ؟! فقال له: إنه قارئ

---

٧٦٩ ـ صحيح.

٧٧٠ ـ صحيح.

تنبيه: قد تقدم هذا الحديث برقم (١٢١) بسند غريب جداً، ولفظ فيه بعض الخلف والله أعلم.

٧٧٢ ـ صحيح: قال الدارقطني في «العلل» (٢/ ١٩٨):

لكتاب اللَّهِ، فقال: أما إن نبيكُم ﷺ قال: «إنَّ اللَّهَ لَيرْفَعُ بِهَذَا القُرآنِ أقوامًا، ويضَعُ بِهِ آخَرِينَ».

ذكْرُ ما أُمِرَ غيرُ عبد اللَّه بن عمرو بقراءته ابتداءً

٧٧٣ ـ عن عبد اللَّهِ بن عمرو، أنَّ رَجُلاً أتىٰ النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: يا رَسُولَ اللَّهِ، أقرِئني القُرآنَ، قَالَ: «**اقرأ ثلاثًا من ذوات الرّ**» قال الرَّجُلُ: كَبُرَ سِنِّي، وثَقُلَ لِسَانِي، وَغَلُظَ قَلبِي. قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**اقرأ ثلاثًا من ذوات حمٓ**». فَقَالَ الرَّجُلُ مِثلَ ذَلِكَ، وَلكن أقرِئنِي يَا رَسُولَ اللَّهِ، سُورةً جَامِعَةً، فأقرأهُ رَسُولُ اللَّه ﷺ ﴿إذا زلزلت الأرض﴾ [الزلزلة: ١] حتىٰ بَلَغَ: ﴿من يعمل مثقال ذرة خيراً يره، ومن يعمل مثقال ذرة شراً يره﴾ [الزلزلة: ٧، ٨] قال الرَّجُلُ: وَالَّذِي بَعثَكَ بِالحقِّ ما أُبَالِي أن لا أزيدَ عليها حَتَّىٰ ألقىٰ اللَّهَ، وَلَكِن أخبرني بما عَلَيَّ مِنَ العَمَلِ؛ أعمَلُ ما أطقتُ العَمَلَ، قال: «**الصَّلَوَاتُ الخَمسُ، وصِيَامُ رَمَضَانَ، وَحَجُّ البيتِ، وَأدِّ زَكَاةَ مَالِكَ، وَمُرْ بِالمَعرُوفِ، وَانهُ عَنِ المُنكَرِ**».

= «رواه الزهري، عن أبي الطفيل. حدث به عنه معمر، وإبراهيم بن سعد، والنعمان بن راشد، مرفوعًا إلىٰ النبي ﷺ.
ورواه حبيب بن أبي ثابت، عن أبي الطفيل موقوفًا غير مرفوع. رواه عنه الثوري كذلك.
ورواه الأعمش، عن حبيب، واختلف عنه:
فقال حسين واقد، عن الأعمش، عن حبيب، عن عبد الرحمن بن أبي ليلىٰ، عن عمر موقوفًا.
وقال أبو معاوية، عن الأعمش، عن حبيب مرسلاً، عن عمر موقوفًا وحديث الزهري هو الصواب. والله أعلم». اهـ.

٧٧٣ ـ منكر: أخطأ فيه أبو همام فرواه عن ابن وهب، عن عبد الله بن عياش، وعمرو بن الحارث، عن سعيد بن أبي هلال، عن عياش بن عباس، عن عيسىٰ بن هلال الصدفي، عن عبد الله بن عمرو، عن النبي ﷺ، ولم يُتابع أبو همام عليه.
ورواه أحمد، وأبو داود، والنسائي، وابن عبد الحكم، من طريق عبد الله بن يزيد المقرئ، عن سعيد بن أبي أيوب، عن عياش بن عباس، عن عيسىٰ بن هلال الصدفي، عن عبد الله بن عمرو، عن النبي ﷺ. وهو حديث طويل وقد روىٰ ابن وهب عن سعيد بن أبي أيوب بعضه مما يدل علىٰ أن الصواب طريق سعيد بن أبي أيوب والله أعلم. انظر «تهذيب الكمال» للمزي ترجمة عيسىٰ بن هلال الصدفي، فإنه ذكر الحديث بطوله.
وعيسىٰ بن هلال لم يوثقه معتبر فهو مجهول الحال، وعياش بن عباس القتباني وثقه ابن معين،

ذكرُ البيانِ بأنَّ فاتحةَ الكتابِ من أفضلِ القُرآن

٧٧٤ ـ عن أنس بن مالك، قال: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ في مَسِيرٍ فَنَزَلَ فَمَشَىٰ رَجُلٌ مِن أصحابِهِ إلىٰ جانبِهِ، فَالتفتَ إليهِ فَقَالَ: «ألا أُخبِرُكَ بأفضَلِ القُرآن»؟ قَالَ: فَتلاَ عَلَيهِ: ﴿الحمد لله رب العالمين﴾ [الفاتحة: ١].

ذكرُ البيانِ بأنَّ فاتحةَ الكتابِ مقسومةٌ بينَ القارئِ وَبينَ ربِّه

٧٧٥ ـ عن أبي هريرة، عن أُبيِّ بن كعب، قال: قال رسول الله ﷺ: «يقولُ اللّهُ تَعالَى: مَا في التَّوراة، ولاَ في الإنجيلِ مِثلُ أُمِّ القُرآنِ، وَهِيَ السَّبْعُ المَثَانِي، وَهِيَ مَقسُومَةٌ بَيْنِي وَبَينَ عَبْدِي، وَلِعَبْدِي مَا سَأَلَ».

= وأبو داود، وقال أبو حاتم: «صالح»، وقال النسائي: «ليس به بأس»، ومدار الحديث عليهما ولا يتحمل تفردهما ولا يروىٰ عنهما إلا من طريق سعيد بن أبي أيوب كما أفاده النظر. والله المستعان.

٧٧٤ ـ غريب: تفرد به عَلِيُّ بن عبد الحميد المَعْنِي، عن سليمان بن المغيرة، عن ثابت البناني، عن أنس.

٧٧٥ ـ مضطرب: الحديث مداره علىٰ العلاء بن عبد الرحمن بن يعقوب مولىٰ الحرقة، واختلف عنه:

رواه مالك، عن العلاء، عن أبي سعيد مولىٰ ابن عامر بن كريز، عن رسول الله ﷺ، مرسلاً، وأبو سعيد مولىٰ عامر بن كريز: لا يوقف له علىٰ اسم، وهو معدود في أهل المدينة.

قال ابن عبد البر في التمهيد (٢٠/ ٢١٧): «وقد روىٰ هذا الحديث عن أبي سعيد بن المعلىٰ وأبو سعيد بن المعلىٰ رجل من الصحابة لا يوقف له أيضًا علىٰ اسم.

ولم يختلف الرواة علىٰ مالك، عن العلاء في إسناد هذا الحديث، وخالفه فيه غيره جماعة، عن العلاء، فرواه ابن جريج، وابن عجلان، ومحمد بن إسحاق، عن العلاء مرسلاً عن النبي ﷺ.

ورواه إسماعيل ومحمد ابنا جعفر بن أبي كثير، وعبد العزيز بن أبي سلمة، وروح بن القاسم، وعبد السلام بن حفص، عن العلاء، عن أبي، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ مسنداً.

ورواه عبد الحميد بن جعفر، عن العلاء، عن أبيه، عن أبي هريرة، عن أبي بن كعب، عن النبي ﷺ وهو الأشبه ـ عندي ـ والله أعلم.

ورواه شعبة، عن العلاء، عن أبيه، عن أبي بن كعب قوله». اهـ.

ثم قال ـ رحمه الله ـ (ص ٢٢٢): «اختلف علىٰ العلاء في هذا الحديث كما ترىٰ في الإسناد والمتن، وأظنه كان في حفظه شيء ـ والله أعلم.

وقد جوده ابن أبي شيبة، ويوسف بن موسىٰ، عن أبي أسامة، عن عبد الحميد بن جعفر، وبالله التوفيق» انتهىٰ من كلام ابن عبد البر.

ورواه سفيان بن عيينة، عن العلاء، عن أبيه، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ، قال: «من صلىٰ صلاةً لم يقرأ فيها بأم القرآن فهي خداج ـ ثلاثًا ـ غير تمام». فقيل لأبي هريرة: إنا نكون وراء الإمام

ذِكْرُ كيفية قسمة فاتحة الكتابِ بينَ العبد وبَينَ ربِّه

٧٧٦ ـ أسند فيه حديث أبي هريرة عن النبي ﷺ، قال: «**مَنْ صَلَّى صَلاةً لَم يقرأ فيهَا بفَاتحَة الكتَاب، فهِيَ خدَاجٌ، فهِيَ خداجٌ غيرُ تمَام**» قال: فقَال رَجُلٌ: يَا أبَا هُريرَة إنِي أحيَانًا أكُونُ وراءَ الإمَام، قَال: فغمزَ ذراعي، ثُمَّ قَال: يَا فَارسِيُّ اقرأْ بِهَا في نَفسِكَ، فَإنِّي سَمِعتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يقول: «**قَالَ اللَّهَ تبارك وتعَالى: قَسمْتُ الصَّلاَةَ بَيْني وبَيْنَ عبَادي نصفَين، فَنصفُهَا لعَبدي ونَصفُهَا لي، ولَعبدي مَا سَأَلَ، إذَا قَال العبدُ: ﴿الحَمدُ للَّهِ رَبِّ العَالمينَ﴾ قَال اللَّهُ: حَمدَني عَبدي، وإذا قَالَ: ﴿الرَّحمنِ الرَّحيمِ﴾ يَقُولُ اللَّهُ: أثنَى عَلَيَّ عَبدي، وإذا قَالَ: ﴿مَالك يوم الدِّينِ﴾ قَالَ: مَجَّدَني عَبدي، وَهذه بَيني وبينَ عَبدي، يَقُولُ: ﴿إيَّاكَ نَعبُدُ وإيَّاكَ نَستَعينُ﴾ ومَا بَقيَ فَلعبَدي، ولِعَبْدي مَا سَأَلَ، ﴿اهدنَا الصِّراطَ المُستَقيم صراطَ الَّذينَ أنْعمْتَ عَليهِمْ غَيرِ المَغضُوبِ عَلَيهِمْ ولا الضَّالِّينَ﴾ فهذا لعَبدي، ولِعَبدي مَا سَأَلَ**».

= فقال: اقرأ بها في نفسك، فإني سمعت رسولَ الله ﷺ يقول: «قال اللهُ عز وجل: قسمت الصلاة بيني وبين عبدي نصفين. . . إلى آخر الحديث» وهو عند مسلم في المتابعات، وقال سفيان في آخره: «حدثني به العلاء بن عبد الرحمن بن يعقوب. دخلت عليه وهو مريض في بيته. فسألتُهُ أنا عنه»، ورواه أيضًا الحسن بن الحُرِّ، عن العلاء، مثل رواية سفيان، وهو الحديث الآتي.

ورواه مالك وابن جريج وأبو أويس، عن العلاء، عن أبي السائب مولى هشام بن زُهْرَة، عن أبي هريرة ـ في رواية أبي أويس: سمعت من أبي ومن أبي السائب، وكانا جَلِيسي أبي هريرة، قالا: قال أبو هريرة: قال رَسولُ الله ﷺ. وكلهم عند مسلم في المتابعات والله أعلم.

ورواه ابن إسحاق مثلهم عن العلاء، عن أبي السائب.

وقال الترمذي (٢٩٥٣): «وسألت أبا زرعة عن هذا الحديث، فقال: كلا الحديثين صحيح، واحتج بحديث ابن أبي أويس، عن أبيه، عن العلاء».

قلت ـ المحقق ـ: وهذا الاضطراب في سند وألفاظ هذا الحديث مرجعه إلى العلاء بن عبد الرحمن فهو عقدة الحديث ومنه منشأه ومخرجه، والعلاء قال فيه أحمد: «حديثه ليس بحجة» انظر الكلام في العلاء (٢٩٢)، (٣٤٥).

ولذلك لم يدخل البخاري حديثه في صحيحه، وأخرج حديث أبي سعيد بن المعلى رضي الله عنه وهو الحديث الآتي برقم (٧٧٧) والله تعالى أعلم.

٧٧٦ ـ انظر ما قبله (الحاشية).

ذِكْرُ البيانِ بأنَّ فاتحةَ الكتابِ هي أعظمُ سورةٍ في القُرآنِ وهي السبعُ المثاني الَّتي أُوتي محمد ﷺ

٧٧٧ ـ عن أبي سعيد بن المُعَلَّىٰ، قالَ: كُنتُ أُصلِّي في المَسجِدِ، فَدَعَاني رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فلَم أجِبْهُ، فَقُلتُ: يا رَسُولَ اللَّه، إنِّي كُنتُ أُصلِّي. فَقَالَ: «أَلَمْ يَقُلِ اللَّهُ: ﴿استجيبوا لله وللرسول إذا دعاكم﴾ [الأنفال: ٢٤]» ثُمَّ قَالَ: «ألا أُعلِّمُكَ سُورَةً هي أعظَمُ سُورَةٍ فـي القُرآنِ»؟ فَقُلتُ: بلَىٰ: فَقَالَ: «الحَمْدُ للَّهِ رَبِّ العَالَمِينَ، هِيَ السَّبعُ المَثَانِي، وَالقُرآنُ الَّذِي أُوتِيتُهُ».

قال أبو حاتم: قولُهُ ﷺ: «هي أعظمُ سورة» أراد في الأجر، لا أنَّ بعض القرآن أفضل من بعض[1].

وأبو سعيد بن المعلىٰ اسمه: رافع بن المعلىٰ بن لوذان بن حارثة، مات سنة أربع وسبعين.

ذِكْرُ البيانِ بأنَّ قارئَ فاتحةِ الكتابِ وآخر سورة البقرة يُعطى ما يُسأل في قراءته

٧٧٨ ـ عن ابن عباس، قال: بَيْنَمَا جِبريلُ جَالِسٌ عِندَ النَّبِيِّ ﷺ، إذ سَمِعَ نَقِيضًا مِن فَوقِهِ، فَرَفَعَ رَأسَهُ، وقَالَ: «لَقَدْ فُتِحَ بابٌ مِنَ السَّماءِ مَا فُتِحَ قَطُّ»، فَأتَاهُ مَلَكٌ فَقَالَ لَهُ: أَبْشِرْ بِسُورَتَينِ أُوتِيتَهُمَا لَم يُعطَهُمَا نَبِيٌّ كَانَ قَبلَكَ: فَاتِحَةُ الكِتَابِ، وَخَوَاتِيمُ سُورَةِ البَقَرةِ، لَن تَقرأَ منها حرفًا إلا أُعطيتَهُ.

---

٧٧٧ ـ صحيح: وانظر الحديث رقم (٧٧٥) الحاشية.

(١) قد قال ـ رحمه الله ـ عقب الحديث رقم (٧٧٤): «إن كلام الله يستحيل أن يكون فيه تفاوت التفاضل»، وما قاله هناك، وما قاله عقب هذا الحديث هو قول الأشاعرة، وهو مذهبهم، وقد استدل أهل السنة من السلف والخلف بهذا الحديث علىٰ تفاضل بعض الآيات والسور علىٰ بعض. انظر في ذلك (١٧/ ٥ : ٢٠٦) من «مجموع الفتاوىٰ» لشيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله ـ.

٧٧٨ ـ غريب: لا يروىٰ عن ابن عباس إلاَّ من طريق عمَّار بن رُزَيق، عن عبد الله بن عيسىٰ، عن سعيد ابن جبير، عنه. وقد استغربه الدارقطني من حديث ابن عباس، فأدرجه في «أطراف الغرائب والأفراد» (٣/ ١٧٣).

ذكرُ نزول الملائكة عندَ قراءة سورة البقرة

٧٧٩ ـ عن أُسَيد بن حُضَيْرٍ، أنَّهُ قال: يَا رَسُولَ اللَّه بينما أنا أقرأُ اللَّيلَةَ سُورَةَ البقرةِ إذْ سَمِعتُ وَجْبَةً مِن خلفِي، فَظَنَنْتُ أنَّ فَرَسِي انطَلَقَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّه ﷺ: **«اقْرأ يَا أبا عَتيك»**، فَالتفتُّ فَإذَا مثلُ المِصبَاحِ مُدلًّى بَينَ السَّماءِ والأرضِ، وَرسُولُ اللَّه ﷺ يَقُولُ: **«اقْرأ يَا أبا عَتيك»**، فَقَالَ: يا رَسُولَ اللَّه ﷺ، فَمَا استطعتُ أن أمضِيَ، فَقَالَ رسُول اللَّه ﷺ: **«تلكَ المَلائِكَةُ نَزلَتْ لقراءَةِ سُورَةِ البَقرَة، أمَا إنَّكَ لَو مَضَيتَ، لَرأيتَ العَجَائبَ»**.

ذكرُ تمثيلِ النَّبيِّ ﷺ
سورَةَ البقرة منَ القُرآن بالسِّنام من البعير

٧٨٠ ـ عن سَهلِ بنِ سَعْدٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّه ﷺ: **«إنَّ لكُلِّ شَيءٍ سَنَامًا، وإنَّ سَنَامَ القُرآنِ سُورَةُ البَقَرة، مَن قَرأَهَا في بَيتِه لَيْلاً، لَم يَدخُل الشَّيطَانُ بَيتَهُ ثَلاثَ لَيالٍ، وَمَنْ قَرأَهَا نَهاراً لَم يَدخُلِ الشَّيطَانُ بيتَهُ ثَلاثَةَ أيَّامٍ»**.

قال أبو حاتم: قوله ﷺ: **«لَم يَدخُلِ الشَّيطَانُ بَيتَهُ ثَلاثَةَ أيَّامٍ»**. أراد بِهِ مَردَةَ الشياطين دون غيرهم.

---

٧٧٩ ـ **خطأ**: من أوهام حماد بن سلمة، ولم يتابع عليه، والصحيح ما رواه مسلم وأحمد من طريق يعقوب بن إبراهيم، عن أبيه، عن يزيد بن الهاد، عن عبد الله بن خباب، عن أبي سعيد الخدري، عن أسيد به.

وما رواه البخاري تعليقًا من طريق الليث، عن يزيد بن الهاد، عن محمد بن إبراهيم، عن أسيد ابن حضير... وقال: قال ابن الهاد: وحدثني هذا الحديث عبد الله بن خباب، عن أبي سعيد الخدري، عن أسيد بن حضير، قال الحافظ: «ووصله أبو عبيد في «فضائل القرآن» عن يحيىٰ بن بكير، عن الليث بالإسنادين جميعًا. ومحمد بن إبراهيم التيمي من صغار التابعين، ولم يدرك أسيد بن حضير فروايته عنه منقطعة، لكن الاعتماد في وصله علىٰ الإسناد الثاني، قال الإسماعيلي: محمد بن إبراهيم عن أسيد بن حضير مرسل، وعبد الله بن خباب عن أبي سعيد متصل». اهـ.

٧٨٠ ـ **منكر**: مداره علىٰ خالد بن سعيد بن أبي مريم المدني، قال ابن المديني: «لا نعرفه» وجهله ابن القطان، وقال العقيلي: «لا يتابع علىٰ حديثه» ثم أورد له هذا الحديث، وكذلك الذهبي في «الميزان»، وابن حجر في «لسان الميزان».

ذكرُ البيانِ بأنَّ الآيتينِ
من آخرِ سورة البقرة تكفيانِ لمَن قرأهما...

٧٨١ ـ عن عبد الرحمن بن يزيد، قال: لقيتُ أبا مسعود في الطوافِ فسألته عنه، فحدثني أنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: «مَن قرأَ الآيتَينِ من آخرِ سُورَةِ البَقَرَةِ في لَيلة، كفَتَاهُ».

ذكرُ البيانِ بأن آخرَ سُورة البقرة إذا قُرِئَ
في دار ثلاثَ ليالٍ أمنَ أهلُ الدَّارِ دخولَ الشيطان عليهم

٧٨٢ ـ عن النُّعمان بن بشير، أنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «الآيتَانِ خُتِمَ بِهِمَا سُورَةُ البقَرَةِ لا تُقرآنِ في دَارٍ ثَلاثَ لَيَالٍ فَيَقربهَا شَيطانٌ».

---

٧٨١ ـ صحيح.

٧٨٢ ـ منكر: تفرد به حماد بن سلمة، عن الأشعث بن عبد الرحمن الجَرْمي، عن أبي قلابة، عن أبي الأشعث الصَّنعاني، عن النعمان بن بشير، عن النبي ﷺ. والأشعث بن عبد الرحمن لم يرو عنه إلا حماد بن سلمة، وقال أحمد: «ما به بأسٌ»، وقال أبو حاتم: «شيخ» وانفرد ابن معين بقوله: «ثقة». والاحتجاج بقول ابن معين إذا انفرد قد فصَّل الذهبي القول فيه، فقال ـ رحمه الله ـ (السير: ١١/ ٤٤٦) في ترجمة أبي الصلت الهروي معلقًا على توثيق ابن معين له: «جبلت القلوب على حُبِّ من أحسن إليها، وكان هذا باراً بيحيى، ونحن نسمع من يحيى دائمًا، ونحتج لقوله في الرجال، ما لم يتبرهن لنا وهن رجل انفرد بتقويته أو قوة من وهاه». اهـ. وقد يقصد بقوله «ثقة» عدم كذب الراوي وعدالته دون ضبطه جمعًا بين أقوال النقاد، والله تعالى أعلم. لذلك اقتصر الحافظ على قوله: «صدوق».

وأبو الأشعث شراحيل بن آدة لم يوثقه معتبر والله أعلم.

وقال الترمذي في (نسخة ابن كثير): «غريب» كما في تفسيره.

ثم إن حماداً ـ رحمه الله ـ لم يضبطه ـ فقد رواه عنه هدبة بن خالد، عن حماد بن سلمة وهدبة هو راويه أيضًا عن حماد، عن الأشعث، فقد أخرجه الطبراني من طريق عبد الله بن أحمد، عن هدبة، عن حماد بن سلمة، عن أشعث بن عبد الرحمن، عن أبي قلابة، عن أبي أسماء، عن شداد بن أوس، فجعله عن أبي أسماء بدلاً من أبي الأشعث، ومن مسند شداد بن أوس بدلاً من مسند النعمان بن بشير، والله تعالى أعلم.

ورواه ريحان بن سعيد، عن عباد بن منصور، عن أيوب السختياني، عن أبي قلابة، عن أبي صالح الحارثي، عن النعمان بن بشير.

وفي ترجمة أبي صالح الحارثي ذكر المزي رواية أبي الأشعث الصنعاني، بصيغة التمريض، ثم

ذكْرُ فرار الشيطان من البيت إذا قرئَ فيه سورة البقرة

٧٨٣ ـ عن أبي هريرة، عن رسول اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لا تَتَّخذُوا بُيُوتَكُم مَقَابر، صَلُّوا فيهَا، فَإِنَّ الشَّيطَانَ لَيَفِرُّ مِنَ البَيتِ يَسمعُ سُورَةَ البَقَرَة تُقرأُ فيه».

ذكْرُ الاحتراز من الشياطين ـ نعوذُ باللَّه منهم ـ بقراءة آية الكُرسي

٧٨٤ ـ . . . حدثني ابن أُبي بن كعب أنَّ أباهُ أخبَرَهُ: أنَّهُ كَانَ لَهُمْ جَرِينٌ فِيهِ تَمرٌ وكَانَ مِمَّا يتَعَاهَدُهُ، فَيَجِدُهُ يَنقُصُ، فَحَرَسَهُ ذَاتَ لَيلَةٍ، فَإِذَا هُوَ بِدَابَّةٍ كَهَيئَةِ الغلام المُحتَلِم. قَالَ: فَسَلَّمتُ فَرَدَّ السَّلام، فَقُلتُ: مَا أنتَ، جِنٌّ أم إنسٌ؟ فَقَالَ: جِنٌّ، فَقُلتُ: نَاولنِي يَدَكَ، فَإِذَا يَدُ كَلبٍ، وَشعرُ كَلبٍ، فَقُلتُ: هكَذا خُلقَ الجِنُّ، فقَالَ: لَقَدْ عَلِمَت الجِنُّ أنَّهُ ما فيهِم مَن هُوَ أشدُّ مِنِّي. فَقُلتُ: مَا يحَمِلُكَ عَلَىٰ مَا صَنَعتَ؟ قَالَ: بلَغَنِي أنَّكَ رَجُلٌ تُحِبُّ الصَّدَقَةَ، فَأَحْبَبْتُ أَنْ أُصِيبَ مِن طَعَامِكَ، قُلْتُ: فَمَا الَّذي يَحرِزُنَا مِنكُم؟ فقَالَ: هذِهِ الآيَة، آيَةُ الكُرسِيِّ، قَالَ: فَتَرَكتُهُ وَغَدَا أُبيٌّ إلىٰ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَأخبَرَهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ: «صَدقَ الخَبيثُ».

قال أبو حاتم: اسم ابن أُبيِّ بن كعب هو: الطفيل بن أُبيِّ بن كعب.

= قال المزي ـ رحمه الله ـ:
وقال يزيد بن هارون، عن عقبة بن عبد الله الأصم، عن عامر الأحول، عن أبي صالح، عن النعمان بن بشير موقوفًا.
وقال أبو أسامة، عن عباد بن منصور، عن أيوب، عن أبي قلابة، عن أبي صالح الخازن ـ قال أبو أسامة: وكان من خُزّان النبي ﷺ ـ قال: قال رسول الله ﷺ. فذكره ولم يذكر النعمان بن بشير.
وأبو صالح الحارثي هو الخازن: جهله الذهبي في «الميزان» وقال ابن حجر: «مقبول» وقال أيضًا: «عباد بن منصور، صدوق رمي بالقدر، وكان يدلس، وتغير بأخرة».
وقال الطبراني: «لم يروه عن أيوب إلا عباد بن منصور، تفرّد به ريحان بن سعيد».
قلت ـ المحقق ـ: تابع ريحان بن سعيد: أبو أسامة إلا أنه أرسله والله أعلم.
وفي «علل ابن أبي حاتم» صحح أبو زرعة سياق سند حديث حماد بن سلمة مقارنة بحديث ريحان بن سعيد والله تعالىٰ أعلم.

٧٨٣ ـ **غريب من حديث أبي هريرة:** تفرد به سهيل بن أبي صالح، عن أبيه والله أعلم.
والحديث أخرجه مسلم متابعة والله تعالىٰ أعلم، وفي الباب عن ابن عمر، وروي مرفوعًا وموقوفًا عن ابن مسعود، والموقوف أصح والله أعلم.

٧٨٤ ـ **مرسل:** مداره علىٰ يحيىٰ بن أبي كثير واختلف عنه: =

ذِكْرُ الاعتصامِ مِنَ الدَّجَّالِ نَعُوذُ باللَّهِ من شَرِّهِ بِقِرَاءَةِ عَشْرِ آياتٍ من سورةِ الكَهْفِ

٧٨٥ ـ عن أبي الدَّرْداءِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ قَرَأَ عَشْرَ آياتٍ مِنْ سُورَةِ الكَهْفِ، عُصِمَ مِنْ فِتْنَةِ الدَّجَّالِ».

= رواه مبشر بن إسماعيل واختلف عنه والوليد بن مسلم، والوليد بن مزيد عن الأوزاعي، عن يحيىٰ ابن أبي كثير، عن ابن أبي بن كعب، أن أباه أخبره، رواه النسائي عن عبد الحميد بن سعيد، عن مبشر بن إسماعيل.

وروىٰ أبو يعلىٰ في «الكبير» كما في «تحفة الأشراف» و«تفسير ابن كثير»، عن أحمد بن إبراهيم الدورقي، عن مبشر بن إسماعيل، عن الأوزاعي، عن يحيىٰ بن أبي كثير، عن عبدة بن أبي لبابة، عن عبد الله بن أبي بن كعب، أن أباه أخبره.

ورواه الحاكم من طريق أبي داود الطيالسي، عن حرب بن شداد، عن يحيىٰ بن أبي كثير، عن الحضرمي بن لاحق، عن محمد بن عمرو بن أبي بن كعب، عن جده.

ورواه النسائي من طريق معاذ بن هانئ، عن حرب بن شداد. ح.

ومن طريق الحسن بن موسىٰ، عن شيبان، كليهما عن يحيىٰ بن أبي كثير، عن الحضرمي بن لاحق، عن محمد بن أبي بن كعب، مرسلاً.

ورواه الطبراني من طريق العباس بن الفضل الأسفاطي، عن موسىٰ بن إسماعيل، عن أبان بن يزيد، عن يحيىٰ بن أبي كثير، عن الحضرمي بن لاحق، عن محمد بن أبي بن كعب، عن أبيه.

والمرسل أشبه بالصواب والله تعالىٰ أعلم.

ملحوظة:

١ ـ شيبان بن عبد الرحمن النحوي، وحرب بن شداد كلاهما ثبت في يحيىٰ بن أبي كثير.

٢ ـ أبو داود الطيالسي، ثقه حافظ، إلا أنه كان يغلط ويخطئ في أحاديث، فيرفع أحاديث يوقفها غيره، ويوصل أحاديث يرسلها غيره، وإنما أوتي من أنه كان يتكل علىٰ حفظه ويروي من أصله.

٣ ـ يحيىٰ بن أبي كثير متهم بالإرسال والتدليس.

٧٨٥ ـ غريب من حديث أبي الدرداء، تفرد به قتادة، عن سالم بن أبي الجعد، عن معدان بن أبي طلحة اليعمري عنه.

وجاء من طريق سعيد بن أبي عروبة، وهمام، وهشام الدستوائي، وشيبان بن عبد الرحمن وغيرهم بلفظ: (من أول سورة الكهف)، وخالفهم شعبة فقال: (من آخر سورة الكهف) والراجح رواية الجماعة، وقد أخرجه الترمذي من طريق محمد بن جعفر عن شعبة، ولفظه: (ثلاث آيات من أول الكهف) وجاء عند النسائي في «الكبرىٰ» (عشر آيات من الكهف) من طريق عمرو بن علي، عن محمد بن جعفر، عن شعبة، عن قتادة، عن سالم، عن معدان، عن أبي الدرداء مرفوعاً.

ـ ملحوظة: روىٰ الحديث من طريق شعبة، عن قتادة، عن سالم بن أبي الجعد، عن ثوبان، عن =

ذِكْرُ البَيَانِ بأَنَّ الآيَ التي يَعْتَصِمُ المرءُ بقراءتها من الدجال هي آخرُ سورةِ الكَهْفِ

٧٨٦ ـ أسند فيه حديث أبي الدَّرْدَاء المتقدم برقم (٧٨٥) من طريق شعبة بلفظ: «آخرِ الكَهْفِ» وهو مرجوحة.

ذكر الأمر بالإكْثَارِ مِنْ قراءة سورة تباركَ الَّذي بيده الملك

٧٨٧ ـ عن أبي هُريرة، عن رَسُولِ اللَّه ﷺ قال: «إنَّ سُورَةً في القُرْآنِ ـ ثَلاثُونَ آيةً ـ تستَغْفرُ لصَاحِبِهَا حَتَّى يُغْفَرَ لَهُ: ﴿تَبَارَكَ الَّذي بِيَدِهِ المُلْكُ﴾ [الملك: ١]؟ فَأَقَرَّ بِهِ أَبُو أُسَامَةَ وقَالَ: نَعَمْ.

= رسول الله ﷺ، وسالم لم يسمع من ثوبان نص على ذلك الأئمة وقال أحمد: «لم يسمع من ثوبان ولم يلقه، وبينهما معدان بن أبي طلحة، وليست هذه الأحاديث بصحاح» اهـ. ونص على ذلك البخاري، ويعقوب بن سفيان واتهمه بالتدليس، وذكر عدم سماعه من ثوبان في جامعه.
ومن ذلك يتبين لنا أن قول ابن كثير: «يحتمل أن سالمًا سمعه من ثوبان وأبي الدرداء» ليس له وجه. والله أعلم.

قلت: قد رواه النسائي عن محمد بن عبد الأعلى، ثنا خالد، ثنا شعبة، أخبرني قتادة، عن سالم، عن معدان، عن ثوبان، عن النبي ﷺ من قرأ العشر الأواخر... إلخ الحديث».

وقد تابع همامُ شعبةَ عند أحمد (٦/ ٤٤٩)، فرواه عن قتادة، عن سالم، عن معدان، عن أبي الدرداء مرفوعًا بلفظ: «من حفظ عشر آيات من سورة الكهف» ورواه عن همام عبدُ الصمد، فتحصل مما سبق أن سعيد بن أبي عروبة عند ابن حبان، وشعبة عند النسائي في عمل اليوم والليلة، وهمامًا عند أحمد، قد رووه عن قتادة باللفظ المطلق.

وقال أبو داود في «سننه» عن هشام الدستوائي أنه قال في حديثه: «من خواتيم سورة الكهف».

قلت ـ المحقق ـ:

بجانب هذا الاضطراب في المتن، فإن سالمًا لم يصرح بالتحديث في جميع طرقه، وكذلك فإن انتقال السند من صحابيين ليسا مقلَّين إلى راوٍ شامي واحد هو معدان، ومنه إلى كوفي واحد هو سالم دون سائر الشاميين، ثم من سالم إلى بصري واحد دون سائر الكوفيين هو قتادة، فهذا مما يستغرب به الإسناد، والله أعلم وقد أخرجه في المتابعات. والمحفوظ قراءة فواتح سورة الكهف دون تحديد لعدد الآيات كما تأيد ذلك بحديث النواس بن سمعان عن مسلم وغيره، وحديث أبي أمامة الباهلي عند أبي داود وابن ماجه، والله تعالى أعلم.

وإنما لم أزد على الحكم بالغرابة إجلالاً للإمام مسلم رحمه الله تعالى.

(٧٨٧) منكر: مداره على عباس الجشمي، مجهول العين، لم يرو عنه إلا الجريري وقتادة، ولا يرفع =

ذِكْرُ استغفارِ ثوابِ قراءة ﴿تبارك الَّذي بيده الملك﴾ لمن قرأه

٧٨٨ ـ أسند فيه حديث أبي هريرة المتقدم برقم (٧٨٧).

ذكرُ الأمرِ بقراءة ﴿قُلْ يا أيُّها الكافرُونَ﴾ لِمَنْ أرادَ أَنْ يَأْخُذَ مضجعَهُ

٧٨٩ ـ عن فروة بن نوفل الأشجعي، عن أبيه، أن رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قالَ: «هَلْ لَكَ

= بالجريري جهالة العين، ورواية اثنين بإطلاق عن شخص ـ عند التحقيق ـ لا ترفع جهالة عينه ـ كما ينص عليه غير واحد من المتأخرين ـ، وقد سبق لنا نقل كلام ابن رجب في هذه المسألة كما في حاشية الحديث رقم (٧٢٢) حيث قال ـ رحمه الله ـ:

«وقال يعقوب بن شيبة: قلت ليحيىٰ بن معين: متىٰ يكون الرجل معروفًا؟ إذا روىٰ عنه كم؟ قال: إذا روي عن الرجل مثل ابن سيرين والشعبي، وهؤلاء أهل العلم، فهو غير مجهول، قلت: فإذا روي عن الرجل مثل سماك بن حرب، وأبي إسحاق؟ قال: هؤلاء يرون عن مجهولين. انتهىٰ. ثم قال ابن رجب: وهذا تفصيل حسن وهو يخالف إطلاق محمد بن يحيىٰ الذُّهَلي، الذي تبعه عليه المتأخرون، أنه لا يخرج الرجل من الجهالة إلا رواية رجلين فصاعداً عنه» اهـ. انظر بقية الكلام (ص٣٧٧ وما بعدها) من شرح علل الترمذي لابن رجب الحنبلي.

ثم إن عباسًا هذا ليس له إلاَّ هذا الحديث في «الكتب الستة» فجمع بين قلة الحديث ونكارته والله تعالىٰ أعلم.

ـ تنبيه: قتادة يروي عن كثير من المجاهيل وعلىٰ سبيل المثال لا الحصر فهو يروي عن:

١ ـ جُريّ بن كليب السدوسي.
٢ ـ أبي عمر الغُدَّاني.
٣ ـ قُدامة بن وَبَرة.
٤ ـ خالد بن عُرْفُطة.
٥ ـ عبد الرحمن بن مَسْلَمة الخزاعي.
٦ ـ داود السَّراج الثقفي المصري.
٧ ـ عَزْرَة بن تميم.
٨ ـ واقع بن سُحبان البَصْرِيِّ.
٩ ـ كثير بن أبي كثير.
١٠ ـ أبي سعيد الأزدي الكوفي ويقال أبو سعد.
١١ ـ مسروق بن أوس.
١٢ ـ أبي مسلم الجَذميِّ.
١٣ ـ ميمون أبي عبد الله (ضعيف).
١٤ ـ عُبيد الله بن حميد بن عبد الرحمن الحميري.
١٥ ـ عبد ربه بن أبي يزيد.
١٦ ـ عباس الجُشمي. وغيرهم والله تعالىٰ أعلم.

٧٨٩ ـ مضطرب: مداره علىٰ أبي إسحاق السبيعي الهمداني، اختلط بآخره، واتهم بالتدليس ولم يصرح بالسماع ولم أجد رواية لشعبة عنه لهذا الحديث بهذا الإسناد وقد رواه شعبة، عن أبي =

فِي رَبِيبَةِ يَكْفُلُهَا رَبِيب»؟ قال: ثُمَّ جَاءَ فَسَأَلَهُ النَّبِيُّ ﷺ، فَقَالَ: تَرَكْتُهَا عِنْدَ أُمِّهَا - قَالَ: «فَمَجِيءٌ مَا جَاءَ بِكَ؟» قال: جِئْتُ لِتُعَلِّمَنِي شَيْئًا أَقُولُهُ عِنْدَ مَنَامِي، قَالَ: «اقرأ: ﴿قل يا أَيُّهَا الكَافِرُونَ﴾ ثُمَّ نَمْ عَلَى خَاتِمَتِهَا، فَإِنَّهَا بَرَاءَةٌ مِنَ الشِّرْكِ».

ذِكْرُ العِلَّةِ الَّتِي مِنْ أَجْلِهَا أَمَرَ بِهَذَا الفِعْلِ

٧٩٠ - أسند فيه حديث فروة بن نوفل، عن أبيه المتقدم برقم (٧٨٩).

ذِكْرُ تفضلِ اللَّهِ جَلَّ وَعَلا عَلَى قَارِئِ سورة الإخلاص بإعطائه أَجْرَ قراءة ثُلُث القُرآن

٧٩١ - عن أبي سعيد الخُدْرِيِّ، أَنَّ رَجُلاً سَمِعَ رَجُلاً يَقْرَأُ ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ يُرَدِّدُهَا، فَلَمَّا أَصْبَحَ، أَتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَذَكَرَ ذَلِكَ لَهُ، فَكَأَنَّ الرَّجُلَ يَتَقَالُّهَا، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، إِنَّهَا لَتَعْدِلُ ثُلُثَ القُرْآنِ».

ذِكْرُ البَيَانِ بِأَنَّ العَرَبَ فِي لُغَتِهَا تَنْسِبُ الفِعْلَ إِلَى الفِعْلِ نَفْسِهِ كَمَا تَنْسِبُهُ إِلَى الفَاعِلِ وَالأَمْرُ سَوَاء

٧٩٢ - عن أنس، أَنَّ رَجُلاً كَانَ يَلْزَمُ قِرَاءَةَ ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ فِي الصَّلَاةِ مَعَ كُلِّ سُورَةٍ، وَهُوَ يَؤُمُّ بِأَصْحَابِهِ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فيه، فَقَالَ: إِنِّي أُحِبُّهَا، قَالَ: «حُبُّهَا أَدْخَلَكَ الجَنَّةَ».

= إسحاق، عن رَجُلٍ عن فَرْوَةَ بن نَوْفَلٍ رَضِيَ اللَّهُ عنه أَنَّه أَتَى النَّبِيَّ ﷺ.

وقال الترمذي على حديث زهير عن أبي إسحاق عن فروة عن أبيه مرفوعًا: «وهذا أَشْبَهُ وَأَصَحُّ مِنْ حَدِيثِ شعبة. وَقَدِ اضْطَرَبَ أَصْحَابُ أَبِي إسحاق في هذا الحديث».

وقد رواه شريك عن أبي إسحاق، عن جبلة بن حارثة - وهو أخو زيد بن حارثة - أن النبي ﷺ قال: «إذا أويت إلى فراشك . . . إلى آخر الحديث» عند الطبراني.

وقال أحمد: ثنا حجاج، حدثنا شريك، عن أبي إسحاق، عن فروة بن نوفل، عن الحارث بن جبلة قال: قلت: يا رسول الله، علمني شيئًا أقوله عند منامي. قال: «إذا أخذت مضجعك. . . فذكره».

٧٩١ - صحيح.

٧٩٢ - وصله خطأ: رواه مختصراً مبارك بن فَضَالَة، عن ثابتٍ البُنَاني، عن أنس بن مالك، عن النَّبِيِّ ﷺ. =

. . . .

= ورواه عبد العزيز بن محمد الدراوردي، عن عبيد اللهِ بن عمر، عن ثابت، عن أنس، عن النبي ﷺ.

انظر في حاشية الحديث رقم (٥٦٦) الكلام حول مبارك بن فضالة، ومنها قول أحمد: «كان يرفع حديثًا كثيرًا»، وقول الدارقطني: «لين كثير الخطأ يعتبر به»، مما يدل على أن ضعفه ليس قاصرًا على الاتهام بالتدليس فقط كما يظن ظانٌّ.

أما عبد العزيز بن محمد الدراوردي، فقد قال أبو زرعة: «سيئ الحفظ، فربما حدَّث من حفظه الشيء فيخطئ»، وقال النسائي: «ليس بالقوي»، وقال في موضع آخر: «ليس به بأس، وحديثه عن عبيد الله بن عمر منكر»، وقال ابن سعد: «ثقة كثير الحديث، يغلط»، وقال ابن حبان: «كان يخطئ»، وقال أحمد «ما حَدَّث عن عُبيد الله بن عُمر، فهو عن عبد الله بن عمر».

أما عبد الله بن عمر فقد قال أحمد: «كان يزيد في الأسانيد، ويخالف، وكان رجلاً صالحًا»، وقال ابن معين: «صويلح»، وقال ابن المديني: «ضعيف»، وقال صالح بن محمد: «لين، مختلط الحديث»، وقال النسائي: «ضعيف الحديث»، وقال البخاري: «ذاهب لا أروي عنه شيئًا»، وقال ابن سعد: «كان كثير الحديث يستضعف»، وقال النسائي في موضع آخر: «ليس بالقوي».

وكان يحيىٰ بن سعيد يضعفه، وقال الترمذي: «يضعف في الحديث»، وقال ابن حبان: «غلب عليه الصلاح والعبادة حتىٰ غفل عن ضبط الأخبار وجودة الحفظ للآثار، فوقعت المناكير في رواياته، فلما فحش خطؤه استحق الترك»، وقال أبو أحمد الحاكم: «ليس بالقوي عندهم»، وقال الحافظ: «ضعيف عابد».

وقد أدخل الطبراني حديث عبيد الله بن عمر في «معجمه الأوسط» ضمن غرائب وعجائب شيوخه وقال ـ رحمه الله ـ: «لم يرو هذا الحديث عن عبيد الله إلا عبد العزيز».

وقال الحافظ في «الفتح» (٢/ ٢٥٧): «وذكر الطبراني في الأوسط أن الدراوردي تفرد به عن عبيد الله بن عمر. وذكر الدارقطني في العلل أن حماد بن سلمة خالف عبيد الله في إسناده فرواه عن ثابت، عن حبيب بن أبي سبيعة مرسلاً، قال: وهو أشبه بالصواب، وإنما رجحه لأن حماد بن سلمة مقدم في حديث ثابت، لكن عبيد الله بن عمر حافظ حجة، وقد وافقه مبارك في إسناده فيحتمل أن يكون لثابت فيه شيخان». اهـ.

قلت ـ المحقق ـ: ولنا تعقيب على قول الحافظ ـ رحمه الله ـ:

أولاً: قوله (عبيد الله حافظ حجة) ونحن نوافقه ولكن يرد سؤال: ما الدليل على أن عبيد الله بن عمر حدث بهذا الحديث أصلاً؟، وقد انفرد به عنه عبد العزيز بن محمد الدراوردي وقد تبين لنا مافيه، وأنه يقلب حديث عبد الله بن عمر المكبَّر المتفق على ضعفه إلىٰ عبيد الله بن عمر ويخطئ وسيئ الحفظ، ولم يتابعه أحد على روايته عن عبيد الله بن عمر؟

ثانيًا: قوله (وافقه مبارك في إسناده) والسؤال وافق من؟ ونحن لا نجزم بأن عبيد الله بن عمر قد روىٰ هذا الحديث فقد يكون عبد الله بن عمر المكبر، وقد يكون غيره، وقد يكون الراوي رواه =

ذِكْرُ إثباتِ محبَّة اللَّهِ لمحبِّي سُورَةِ الإخلاص

٧٩٣ ـ عن عائشة: أنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، بَعَثَ رَجُلاً عَلَىٰ سَرِيَّةٍ فَكَانَ يَقْرَأُ لأَصْحَابِهِ فِي صَلاتِهِمْ ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ فَلَمَّا رَجَعُوا، ذَكَرُوا ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: «سَلُوهُ لأَيِّ شَيْءٍ صَنَعَ هَذَا»؟ فسألوه فقال: أَنَا أُحِبُّ أَنْ أَقْرَأَهَا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَخْبِرُوهُ أَنَّ اللَّهَ يُحِبُّهُ».

= كرواية حماد، ثم أخطأ فيه مبارك لأنه كان يخطئ في الإسناد، وكذلك عبد العزيز بن محمد الدراوردي. والله أعلم.

فرجع الأمر إلىٰ البحث عن من هو ثبت في روايته عن ثابت ومن يقدم فيه فوجدنا حماد بن سلمة فرجحناه علىٰ غيره ثم وجدنا من نستند إليه في دعوانا هذه ألا وهو إمام الحديث وعلله الحافظ الدارقطني ـ رحمه الله ـ والله هو الموفق والمستعان أولاً وآخراً.

ـ ملحوظة: حبيب بن سبيعة أو ابن أبي سبيعة لم يرو عنه إلا ثابت البناني، ولم يوثقه أحد، فهو مجهول العين والله تعالىٰ أعلم.

قال الأخ محمد عمرو: احتمال آخر: وقد يكون مبارك دلسه عن غير ثقة. وقد يكون بلغه عن الدراوردي عن عبيد الله بن عمر، فأسقطهما ورواه عن ثابت رأسًا أو توهم لضعفه أن ثابتًا حدثه وبذلك يدور الطريقان علىٰ مخرج واحد.

كذلك الإمام أحمد وغيره قدموا حماد بن سلمة ـ مطلقًا ـ في ثابت» اهـ كلام محمد عمرو ـ حفظه الله ـ.

قلت ـ المحقق ـ: المجال في تقديمه في هذا الحديث ـ خاصة ـ علىٰ مبارك وغيره، فإن من المعلوم عند الشداة تقديم حماد بإطلاق عند أحمد وابن معين، وابن المديني، وأبي حاتم، بل حكىٰ مسلم في «التمييز» إجماع أهل المعرفة علىٰ أن حماد بن سلمة أثبت الناس في ثابت، وحكىٰ ذلك عن يحيىٰ القطان، وابن معين، وأحمد، وغيرهم من أهل المعرفة، وانظر في ذلك «شرح علل الترمذي». لابن رجب ص(٦٩٠) وما بعدها.

٧٩٣ ـ صحيح غريب: تفرد به ابن وهب، عن عمرو بن الحارث، عن سعيد بن أبي هلال، أن أبا الرجال محمد بن عبد الرحمن، حدّثه، عن أمه عمرة بنت عبد الرحمن، عن عائشة رضي الله عنها، عن النبي ﷺ، والحديث متفق عليه.

ذِكْرُ البيانِ بأَنَّ حُبَّ المرءِ سورةَ الأخلاصِ بالمداومة علَى قراءتها يُدْخِلُهُ الجنَّةَ

٧٩٤ ـ أسند فيه حديث أنس المتقدم برقم (٧٩٢) من طريق الدراوردي.

ذكر البيان بأنَّ القارئَ لا يقرأ شيئًا أبلغَ له عِنْدَ اللَّه جَلَّ وعَلا منْ ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ الفَلَقِ﴾

٧٩٥ ـ عن عُقبة بن عامر قالَ: تَبِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَوْمًا وَهُوَ رَاكِبٌ، فَوَضَعْتُ يَدِي عَلَى يَدِهِ فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَقْرِئْنِي مِنْ سُورَةِ هُودٍ وَمِنْ سُورَةِ يُوسُفَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّكَ لَنْ تَقْرَأَ شَيْئًا أَبْلَغَ عِنْدَ اللَّهِ مِنْ ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ الفَلَقِ﴾».

ذِكْرُ البيانِ بأنَّ القَارئَ لا يقرأ شَيْئًا يُشْبِهُ ﴿قُلْ أَعوذُ بِرَبِّ الفَلَقِ﴾ و﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ﴾

٧٩٦ ـ عن جابر قال: قال رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اقرأ يَا جَابر» قال: قلتُ ما أَقْرَأُ بِأَبِي وَأُمِّي أَنْتَ؟ قَالَ: «﴿قُلْ أعوذُ بِربِّ الفَلَقِ﴾، وَ﴿قُل أعوذُ بِرَبِّ النَّاسِ﴾» فَقَرَأْتُهُمَا، فقال ﷺ: «اقرأ بِهِمَا ولَنْ تَقْرَأَ بِمِثْلِهِمَا».

---

٧٩٥ ـ غريب: من حديث أسلم أبي عمران، تفرد به عنه يزيد بن أبي حبيب وقد رواه أحمد من طريق الليث بن سعد، عنه، قال ثنا هاشم، عن أبي عمران أسلم، فزاد هاشمًا بين يزيد، وأبي عمران، ويزيد كان يرسل وهاشم هذا لم أعرفه. وقد صرح يزيد بالتحديث من أبي عمران في سند جمع فيه أبو عبد الرحمن المقري عبد الله بن يزيد، بين ابن لهيعة وحيوة بن شريح، والمقري وإن كان ثقة محتجًا به إلا أنه ينفرد بأحاديث، ولعل هذا التحديث وهم من ابن لهيعة. والله أعلم.

وجاء الحديث عند الطبراني في «الكبير» من طريق يزيد عن أبي الخير، عن عقبة وهو خطأ من شيخ الطبراني، محمد بن محمد أبي جعفر التمار، له ترجمة في «اللسان». قال ابن حبان: «ربما أخطأ» والله تعالى أعلم.

٧٩٦ ـ منكر: لم يروه عن جابر إلاَّ أبو نضرة، ولم يروه عن أبي نضرة إلاَّ الجريري، ولم يروه عن الجريري إلا شداد بن سعيد أبو طلحة الراسبي، ولم يروه عن شداد إلاَّ بدل بن المُحَبَّر، ولم يروه عن بَدَل إلاَّ عمرو بن علي بن بحر.

وأبو نضرة هو المنذر بن مالك، قال ابن حبان: «كان ممن يخطئ»، وغمزه ابن عون، وذكره =

ذكرُ الإخبارِ عمَّا يُستَحبُّ للمرءِ قراءة المُعَوِّذَتَيْنِ فِي أَسبابه

٧٩٧ ـ عن عاصم، عن زرٍّ قال: قلتُ لأُبَيِّ بن كَعْبٍ: إنَّ ابن مسعودٍ لا يَكْتُبُ فِي مُصْحَفِه المعوذتين، فَقَال: قال لي رسولُ اللَّهِ ﷺ: «قالَ لِي جِبْـرِيلُ: ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ الفَلَقِ﴾ فَقُلْتُهَا، وَقَالَ لِي ﴿قلْ أَعُوذُ بِربِّ النَّاسِ﴾ فقُلْتها».

فنحن نقولُ ما قالَ رسولُ اللَّهِ ﷺ.

ذكرُ الإباحةِ للمرءِ أنْ يَقْرَأَ القُرْآنَ وَهُوَ وَاضِعٌ رَأْسَهُ فِي حِجْرِ امرأته إذَا كَانتْ حَائضًا

٧٩٨ ـ عن عائشة قالت: كَـانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَضَعُ رَأْسَهُ فِي حِجْرِ إِحْدَانَا، فَيَتْلُو القُرْآنَ وَهِيَ حَائِضٌ.

ذكرُ الإباحَةِ لغيرِ المتطهِّرِ أن يقرأ كتابَ اللَّه ما لم يكن جُنُبًا

٧٩٩ ـ عن عليٍّ قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ لا يَحْجُبُهُ عَنْ قِرَاءَةِ القُرْآنِ، ما خَلا الجَنَابَةِ.

٨٠٠ ـ أسند فيه حديث عليٍّ المتقدم برقم (٧٩٩).

= العقيلي، وابن عدي في جملة الضعفاء، ووثقه أبو زرعة، وابن معين، والنسائي وابن حزم وغيرهم. وأما الجريري فقد اختلط بآخره، ولعل آفة هذا الحديث منه. والله أعلم. فهو لم يتابع على روايته هذه. وأما شداد فقد قال الحافظ: «صدوق يخطئ».

وبدل المحبر ثقة إلا أن الدارقطني ضعفه من أجل حديث خولف فيه. وأما عمرو بن علي الفلاس فثقة حافظ.

٧٩٧ ـ **صحيح غريب**: تفرد به زر بن حبيش. وقد استقر إجماع الصحابة ومن بعدهم على إثباتهما، وثبتا بالنقل من قول النبي ﷺ وقراءته لهما في صلاته ﷺ وللحافظ كلام نفيس حول هذا الموضوع في «الفتح» في تفسيرهما والله تعالى أعلى وأعلم.

٧٩٨ ـ **صحيح**.

٧٩٩ ـ منكر: تفرَّدَ به عبد الله بن سَلِمَةَ المُرَادِيُّ الكوفي، الصحيح أنَّه لم يرو عنه إلاَّ عمرو بن مرة، قال النسائي: «يعرف وينكر»؛ وقال ابن حبان: «يخطئ»، وقال شعبة عن عمرو بن مرة: «كان عبد الله بن سلمة يحدثنا فَنَعْرِفُ ونُنْكِر، كان قد كَبُرَ»، وقال البخاريُّ: «لا يتابع في حديثه»، وقال أبو حاتم: «تَعْرِف وتُنْكر» وقال شعبة: «روى عبد الله بن سلمة هذا الحديث بعدما كَبُرَ». وذكر له البخاري حديثًا آخر منكرًا في «تاريخه الصغير»، وذكره العقيلي في «الضعفاء»، وقال الدارقطني: «ضعيف»، وذكره ابن الجوزي في «الضعفاء»، وقال الذهبي في «الكاشف»: =

ذكرُ خَبَرٍ قَدْ يُوهِمُ مَنْ لم يُحْكِمْ صِناعةَ العِلْمِ أَنَّهُ مُضَادٌّ لِخَبَرِ عَلِيِّ بن أبي طالب الذي ذَكَرْنَاهُ

٨٠١ ـ عن عائشة قالت: كانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَذْكُرُ اللَّهَ عَلَىٰ أَحْيَانِهِ.

ذكْرُ خبرٍ قد يُوهِمُ غيْرَ المتبحِّرِ في صِنَاعَةِ الحديث أَنَّهُ مضادٌ لخبر عليِّ بن أبي طالب الذي ذكرناهُ

٨٠٢ ـ أسند فيه حديث عائشة المتقدم برقم (٨٠١) من طريق الحسن بن سفيان بإثبات البهي كرواية الجماعة.

= «صويلح»، وقال ابن حجر في «التقريب»: «صدوق تغير حفظه». وهناك اثنان اسمهما عبد الله ابن سلمة قد جعلهما أحمد واحداً، والصحيح أنهما اثنان، أحدهما لم يرو عنه إلا عمرو بن مرة هو هذا، وقد فرق بينهما: يحيىٰ بن معين، وظاهر كلام الخطيب البغدادي، وابن نمير، وفي «الصغير» للبخاري: «الذي قال ابن نمير أصح»، والدارقطني، وابن ماكولا، وظاهر كلام النسائي، وابن حبان، وعبد الله بن الإمام أحمد، وأبو أحمد الحاكم، والله تعالىٰ أعلىٰ وأعلم.

٨٠١ ـ ليس بذاك: تفرد به البهي، قال أبو حاتم: «لا يحتج بالبهي، وهو مضطرب الحديث» وقال الحافظ: «صدوق يخطئ» وفي «العلل» لابن أبي حاتم (١٢٤):

«سألت أبا زرعة عن حديث خالد بن سلمة، عن البهي، عن عروة، عن عائشة قالت: فذكر الحديث. فقال: ليس بذاك هو حديث لا يُروىٰ إلا من ذا الوجه. فذكرت قول أبي زرعة لأبي رحمه الله. فقال: الذي أرىٰ أن يذكر الله علىٰ كل حال علىٰ الكنيف وغيره علىٰ هذا الحديث».

قلت ـ المحقق ـ: قد تفرد زكريا بن أبي زائدة بهذا الحديث عن خالد بن سلمة، وزكريا وثقه أحمد، وقال ابن معين: «صويلح»، والذي عند المزي: «صالح»، وقال أبو زرعة: «صويلح يدلس كثيراً عن الشعبي»، وقال أبو حاتم: «لين الحديث، كان يدلس»، وقال أبو داود: «ثقة ولكنه يدلس»، وقال النسائي: «ثقه»، وفي موضع آخر قال أحمد: «لا بأس به»، وقال أبو بكر البرديجي: «ليس به بأس»، ووثقه غير واحد وذكروا تدليسه عن الشعبي.

ـ ملحوظة: أخطأ شيخ ابن حبان فأسقط البهي من الإسناد وجعله من مسند خالد بن سلمة، عن عروة مباشرة، وقد خالف في ذلك مسلم بن الحجاج، وأبا داود صاحب السنن، وأبا عيسىٰ الترمذي، أبا بكر بن خزيمة، فرووه كلهم بإثبات البهي في الإسناد من طريق أبي كريب، وتفرد شيخ ابن حبان بروايته من طريق أبي كريب بإسقاطه وشيخ ابن حبان هو أبو العباس السراج صاحب المسند ولعل الخطأ من ابن حبان أو الناسخ. والله أعلم.

ذكرُ خبر قد يوهم غير طلبة العلم من مظانِّه أَنَّهُ مضادٌّ للخبرين الأولين اللَّذَيْنِ ذكرناهُما

٨٠٣ ـ عن المهاجر بن قنفذ بن عمير بن جُدْعَان، أَنَّهُ أَتَىٰ النَّبيَّ ﷺ وَهُوَ يَتَوَضَّأُ فَسَلَّمَ عَلَيْهِ، فَلَمْ يَرُدَّ عَلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، حَتَّىٰ تَوَضَّأَ، ثُمَّ اعْتَذَرَ إِلَيْهِ، فَقَالَ: «إِنِّي كَرِهْتُ أَنْ أَذْكُرَ اللَّهَ إلا عَلَي طُهْرٍ» أو قال: «عَلَى طَهَارَةٍ».

وكان الحسن به يأخذ.

قال أبو حاتم: قولُهُ ﷺ: «إِنِّي كَرِهْتُ أَنْ أَذْكُرَ اللَّهَ إلا عَلَى طُهْرٍ» أراد به ﷺ الفضلَ، لأَنَّ الذِّكْرَ عَلَىٰ الطَّهَارَةِ أَفْضَل، لا أَنَّه كان يكرهه لِنَفْي جوازِه.

٨ ـ باب الأذكار

٨٠٤ ـ عن أبي موسىٰ قال: أخَذَ القَومُ فِي عَقَبَةٍ أو ثَنِيَّةٍ، فَكُلَّمَا عَلاَهَا رَجُلٌ قَالَ: لاَ إِلَهَ إِلاَّ اللَّهُ، واللَّهُ أَكْبَرُ، وَالنَّبِيُّ ﷺ عَلَىٰ بَغْلَةٍ يَعرِضُهَا في الجَبَلِ، فَقَالَ: «يَأَيُّهَا النَّاسُ إِنَّكُمْ لا تَدْعُونَ أَصَمَّ ولا غَائبًا» ثُمَّ قَالَ: «يَا أَبَا مُوسى، أَوْ يَا عَبْدَ اللَّه بنَ قَيس، أَلاَ أَدُلُّكَ عَلَى كَنْزٍ مِن كُنُوزِ الجَنَّةِ؟» قَالَ: بَلَىٰ يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: «لا حَوْلَ وَلا قُوَّةَ إِلاَّ بِاللَّهِ».

ذِكْرُ خَبَرٍ قَدْ يُوهِمُ عَالِمًا منَ النَّاسِ أن ذكر العبدِ ربَّهُ جَلَّ وَعَلاَ عَلَى غَيْرِ طهارةٍ غَيرُ جائزة

٨٠٥ ـ عن عبد الرحمن بن هُرمز، عن عُميرٍ مولىٰ ابن عباس، أَنَّهُ سمعه يقول: أقبلتُ أنا وعبدُ اللَّه بنُ يسار مولىٰ ميمونة حتىٰ دخلنا علىٰ أبي الجُهَيم بن الحارث بن الصِّمَّة، فَقَالَ أبو الجُهَيمِ: أقبَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِن نَحْوِ بِئرِ الجَمَلِ، فَلَقِيَهُ رَجُلٌ،

---

٨٠٣ ـ غريب: لا يروىٰ إلا من طريق الحسن، عن الحُضَيْن بن المنذر، عن المهاجر بن قنفذ، عن النبي ﷺ، والحسن عنعنه، ولم يصرح بالتحديث.

ومهاجر ليس له إلا هذا الحديث، واللَّه تعالىٰ أعلم.

٨٠٤ ـ صحيح.

٨٠٥ ـ صحيح.

فَسَلَّمَ عَلَيهِ، فَلَمْ يَرُدَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَتَّىٰ أَقبَلَ عَلَىٰ الجِدَارِ، فَمَسَحَ بِوَجهِهِ وَيَدَيهِ، ثُمَّ رَدَّ السَّلَامَ.

ذِكْرُ العلَّة التي من أجلها فعَلَ ﷺ ما وصفناهُ

٨٠٦ ـ أسند فيه حديث مهاجر بن قُنْفُذ المتقدم برقم (٨٠٣).

ذِكْرُ أسامي اللَّهِ جَلَّ وَعَلاَ اللَّاتي يدخل مُحصيها الجَنَّة

٨٠٧ ـ عن أبي هريرة، قال: قال رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إنَّ للَّه تِسْعَةً وَتِسْعِينَ اسْمًا، مِئَةً إلاَّ وَاحدة، مَن أحصَاهَا دَخَلَ الجَنَّةَ».

ذِكْرُ تفصيلِ الأسامي التي يُدخلُ اللَّهُ مُحصيهَا الجنَّة

٨٠٨ ـ عن أبي هريرة قال: قال رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إنَّ للَّه تِسْعَةً وَتِسْعِينَ اسْمًا، مِئَةً إلاَّ وَاحدًا، إنَّهُ وِترٌ يُحبُّ الوِترَ، مَن أحصَاهَا دَخَلَ الجَنَّةَ...

هُوَ اللَّهُ الَّذي لا إلَهَ إلاَّ هُوَ الرَّحمنُ، الرَّحِيمُ، المَلِكُ، القُدُّوسُ، السَّلَامُ، المُؤمنُ، المُهَيمنُ، العَزيزُ، الجَبَّارُ، المُتكبِّرُ، الخَالقُ، البَارِئُ، المُصَوِّرُ، الغفَّارُ، القَهَّارُ، الوَهَّابُ، الرَّزَّاقُ، الفَتَّاحُ، العَلِيمُ، القَابِضُ، البَاسِطُ، الخَافِضُ، الرَّافِعُ، المُعِزُّ، المُذِلُّ، السَّمِيعُ، البَصِيرُ، الحكَمُ، العَدْلُ، اللَّطِيفُ، الخَبِيرُ، الحَلِيمُ، العَظِيمُ، الغَفُور، الشَّكُورُ، العَلِيُّ، الكَبِيرُ، الحَفِيظُ، المُقِيتُ، الحَسِيبُ، الجَلِيلُ، الكَرِيمُ، الرَّقِيبُ، الوَاسِعُ، الحَكِيمُ، الوَدُودُ،

---

٨٠٧ ـ صحيح: قال الدارقطني في «العلل» (١٠/ ١٦):

يرويه قتادة، وأيوب، وابن عون، وعاصم الأحول، وهشام بن حسان، ومقاتل بن سليمان.

ـ فَأَمَّا قتادة؛ فَلَمْ يختلف عنه في رفعه، وكذلك هشام بن حسان ومقاتل. وأما ابن عون؛ فاختلف عنه في رفعه، فرفعه منصور بن عكرمة، وإسحاق الأزرق، عن ابن عون.

ووقفه عثمان بن عون ـ كذا في الأصل ولعل الصواب: عن ابن عون، والله أعلم ـ، وخالد بن الحارث، وروح بن عبادة، واختلف عنه؛ فرفعه أبو أمية الطرسوسي عن روح، وخالفه غيره فوقفه.

فأما عاصم الأحول؛ فرفعه الفريابي، عن الثوري، عن عاصم. ووقفه ابن مهدي عن الثوري.

ورواه داود بن أبي هند، عن ابن سيرين، عن أبي هريرة رفعه مرة ووقفه أخرىٰ، وقال ذلك محمد بن فضيل، عن داود، ورفعه صحيح» اهـ.

٨٠٨ ـ تعيين الأسماء منكر: قال أبو عيسىٰ الترمذي: «هذا حديث غريب، وقد روىٰ من غير وجه عن =

المَجِيدُ، المُجِيبُ، البَاعِثُ، الشَّهِيدُ، الحَيُّ، الوَكِيلُ، القَوِيُّ، المَتِينُ، الوَلِيُّ، الحَمِيدُ، المُحْصِي، المُبْدِيءُ، المُعِيدُ، المُحيِي، المُمِيتُ، الحَيُّ، القَيُّومُ، الوَاجِدُ، المَاجِدُ، الوَاحِدُ، الأَحَدُ، الصَّمَدُ، القَادِرُ، المُقْتَدِرُ، المُقَدِّمُ، المُؤَخِّرُ، الأَوَّلُ، الآخِرُ، الظَّاهِرُ، البَاطِنُ، المُتَعَالِ، البَرُّ، التَّوَّابُ، المُنْتَقِمُ، العَفُوُّ، الرَّؤُوفُ، مَالِكُ المُلْكِ، ذُو الجَلَالِ وَالإِكْرَامِ، المُقْسِطُ، المَانِعُ، الغَنِيُّ، المُغْنِي، الجَامِعُ، الضَّارُّ، النَّافِعُ، النُّورُ، الهَادِي، البَدِيعُ، البَاقِي، الوَارِثُ، الرَّشِيدُ، الصَّبُورُ».

= أبي هريرة، ولا نعلم في كثير من الروايات ذكر الأسماء إلاَّ في هذا الحديث».

قال الحافظ: ابن حجر في «شرح المشكاة» فيما نقله عنه ابن علان في «الفتوحات الربانية» (٣/ ٢٢١):

«اختلف الحفاظ في أن سرد الأسماء هل هو موقوف على الراوي أو مرفوع، ورجح الأول، وإن تعدادها مدرج من كلام الراوي».

وقال ابن كثير «تفسير الأعراف: ١٨٠»:

«والذي عوّل عليه جماعة من الحفاظ أن سرد الأسماء في هذا الحديث مُدرج فيه، وإنما ذلك كما رواه الوليد بن مسلم وعبد الملك بن محمد الصنعاني، عن زهير بن محمد: أنه بلغه عن غير واحد من أهل العلم أنهم قالوا ذلك، أي أنهم جمعوها من القرآن، كما ورد عن جعفر بن محمد، وسفيان ابن عيينة، وأبي زيد اللغوي، والله أعلم» اهـ.

قال الحافظ في «الفتح» (١١/ ٢١٥):

«أخرج أبو نعيم، عن الطبراني، عن أحمد بن عمرو الخلال، عن ابن أبي عمرو: حدثنا محمد ابن جعفر بن محمد بن علي بن الحسين سألت أبا جعفر بن محمد الصادق عن الأسماء الحسنى فقال: هي في القرآن وروينا في «فوائد تمام» (٤/ ١٥٦٧ ـ الروض البسام» ـ من طريق أبي الطاهر ابن السرح عن حبان بن نافع، عن سفيان بن عيينة الحديث، يعني حديث: «إن لله تسعة وتسعين اسما» قال: فوعدنا سفيان أن يخرجها لنا من القرآن فَأَبطأ فأَتينا أبا زيد فَأَخرجها لنا فعرضناها على سفيان فنظر فيها أربع مرات وقال: «نعم هي هذه». اهـ.

قال الحاكم: «هذا حديث قد خرجاه في الصحيحين بأسانيد صحيحة دون ذكر الأسامي فيه، والعلة فيه عندهما أن الوليد بن مسلم تفرد بسياقته بطوله، وذكر الأسامي فيه، ولم يذكرها غيره، وليس هذا بعلة فإني لا أعلم اختلافًا بين أئمة الحديث أن الوليد بن مسلم أوثق وأحفظ وأعلم وأجل من أبي اليمان، وبشر بن شعيب، وعلي بن عياش وأقرانهم من أصحاب شعيب». اهـ.

وقال الحافظ في «الفتح» (١١/ ٢١٥):

«وليست العلة عند الشيخين تفرد الوليد فقط، بل الاختلاف فيه، والاضطراب، وتدليسه، واحتمال الإدراج». =

ذِكْرُ البيان بأنَّ ذِكْرُ العَبْدِ رَبَّهُ جَلَّ وَعَلاَ بينَهُ وَبينَ نَفسه أفضَلُ مِن ذِكرِه بحيث يسمع صوتَه

٨٠٩ ـ . . . أنَّ محمدَ بن عبد الرحمن بن أبي لبيبة حدثه أنَّ سعد بن أبي وقاص قال: سَمِعتُ النَّبيَّ ﷺ يَقُولُ: «خَيرُ الذِّكرِ الخَفِيُّ، وَخَيرُ الرِّزقِ أوِ العَيشِ، مَا يَكْفِي» الشَّكُّ مِن ابنِ وهبٍ.

= وقال البيهقي في «الأسماء والصفات» (ص٨): «ويحتمل أن يكون التفسير وقع من بعض الرواة، وكذلك في حديث الوليد بن مسلم، ولهذا الاحتمال ترك البخاري ومسلم إخراج حديث الوليد في الصحيح».

وقال الداوودي: «لم يثبت عن النبي ﷺ أنَّهُ عين الأسماء المذكورة في الحديث».

انظر الفتح (١١/ ٢١٤) وما بعدها، و«التلخيص الحبير» (٤/ ١٧٢ وما بعدها).

٨٠٩ ـ منكر: تفرَّد به أسامة بن زيد واختلف عنه، عن ابن أبي لبيبة، عن سعد، عن النبي ﷺ.

قال أبو زرعة: «قال يحيىٰ القطان: عن أسامة، عن محمد بن عبد الرحمن بن لبيبة، عن سعد بن أبي وقاص، عن النبي ﷺ قال: فذكر الحديث.

وكذلك قال ابن وهب كما قال يحيىٰ، ورواه وكيع فقال: عن أسامة بن زيد، عن ابن أبي لبيبة، عن سعد، قال أبو زرعة: ابن أبي لبيبة أصح». اهـ.

وقال الدارقطني: «يرويه ابن زيد واختلف عنه، فرواه يحيىٰ القطان ووكيع، وعثمان بن عمر، وغيرهم عن أسامة بن زيد، عن ابن أبي لبيبة، عن سعد.

وذكر يحيىٰ القطان فيه سماع أسامة من ابن أبي لبيبة.

وخالفهم ابن المبارك فرواه عن أسامة قال: أخبرني محمد بن عمرو بن عثمان أن محمد بن عبد الرحمن بن لبيبة أخبره. والله أعلم بالصواب.

قيل للشيخ أبي الحسن: في بعض الحديث ابن لبيبة، وفي بعضها ابن أبي لبيبة، فأي ذلك أصح؟ قال: يقال: هذا وهذا». اهـ.

قال أبو حاتم في «المراسيل»: «محمد بن عبد الرحمن بن لبيبة لم يدرك سعداً. وقال أبو زرعة: محمد بن عبد الرحمن بن لبيبة عن سعد، مرسل». اهـ.

قال ابن معين: «ليس حديثه بشيء»، وقال ابن سعد: «كان قليل الحديث»، ونقل ابن أبي حاتم عن مالك قوله في ابن أبي لبيبة: «ليس بثقة»، وذكره الدارقطني في «الضعفاء والمتروكين» وقال: «بمراسيل عن سعد وابن عمر»، وهو في «التأريخ»: «باب من يرغب عن الرواية عنهم» وقال الدارقطني: «ضعيف»، وقال في «التقريب»: «كثير الإرسال».

وأما أسامة بن زيد: فقال أحمد: «ليس بشيء»، وقال مرة: «روىٰ عن نافع أحاديث مناكير، قال: فقلت له: أُراهُ حسن الحديث، فقال: إن تدبَّرتَ حديثه فستعرف فيه النكرة» وقال أبو =

ذكرُ الخَبَرِ الدَّالِ على أن ذكرَ العبْدِ رَبَّهُ جَلَّ وَعَلاَ في نفسه أفضلُ من ذكره بحيث يَسمَعُ النَّاسُ

٨١٠ ـ عن أبي هُريرةَ قالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّه ﷺ: «قَالَ اللَّهُ: يَا ابن آدمَ اذْكُرْني في نَفْسِكَ، أَذْكُرْكَ في نَفسِي، اذْكُرني في مَلأٍ منَ النَّاسِ، أَذْكُرْكَ في مَلأٍ خَيرٍ منهُمْ».

ذكرُ ذكرِ اللَّه جَلَّ وَعَلاَ في ملكوته مَن ذكره في نفسه مِن عباده مع ذِكرِه إياهم في المقرَّبينَ مِن ملائكته عند ذكرهم إياه في خلقه

٨١١ ـ عن أبي صالح، عن أبي هريرة، قال: قال رَسُولُ اللَّه ﷺ: «قَالَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: أنا عِندَ ظَنِّ عَبْدِي بِي وأَنَا مَعَهُ حَيثُ يَذكُرُني، إن ذَكَرَني في نَفسِه،

= حاتم: «يكتب حديثه ولا يحتج به»، وقال النسائي: «ليس بالقوي»، وقال في «الضعفاء»: «ليس بثقة»، وتركه يحيىٰ القطان، وكان يضعفه.

٨١٠ ـ منكر: بهذا السند، وهو من إفرادات ابن حبان، عن غيره من دواوين السنة. وفي سنده:

هشام بن معاوية، قال فيه ابن معين: «صالح، وليس بذاك»، وقال أحمد بن حنبل: «هو كثير الخطأ»، وقال ابن حبان: «ربما أخطأ»، و قال الحافظ: «صدوق له أوهام».

وحمزة بن حبيب الزيات المقرئ، قال الساجي: «صدوق سيء الحفظ، ليس بمتقن في الحديث، وقد ذمه جماعة من أهل الحديث في القراءة، وأبطل بعضهم الصلاة باختياره من القراءة، وقال هو والأزدي: يتكلمون في قراءته وينسبونه إلىٰ حالة مذمومة فيها وهو في الحديث صدوق سيء الحفظ، ليس بمتقن في الحديث. وقال الساجي أيضًا: سمعت سلمة بن شبيب يقول: كان أحمد يكره أن يصلي خلف من يقرأ بقراءة حمزة. وقال أبو بكر بن عياش: قراءة حمزة عندنا بدعة» وقد تفرد به هشام بن معاوية، عن حمزة الزيات، عن عدي بن ثابت، عن أبي حازم، عن أبي هريرة.

وشيخ ابن حبان لم أجد له ترجمة فيما تيسر لدي من مراجع والله تعالىٰ أعلم. واسمه محمد بن الحسن بن خليل.

وقد رواه عطاء بن السائب واختلف عنه، فرواه جرير عن عطاء، عن أبي عبد الرحمن عن أبي هريرة، وخالفه حماد بن سلمة فرواه عن عطاء بن السائب، عن سلمان الأغر، عن أبي هريرة، قال الدارقطني في «العلل» (٨/ ٢٨٧): «هذا من عطاء بن السائب لأنه اختلط في آخرة عمره».

فلا يجوز أن يأتي أحدٌ إلىٰ تخاليط مختلط فينسبها للنبي ﷺ أو يعتبرها شاهداً يصحح بها حديثًا ضعيفًا فضلاً عن أن يكون منكراً، والله تعالىٰ أعلم. وكذلك لا يعتد بالمتابعة القاصرة من مختلط لم يتابع عليها. والله أعلم.

٨١١ ـ صحيح: وقد تقدم برقم (٦٣٩) من طريق أبي يونس عن أبي هريرة. والله تعالىٰ أعلم.

ذَكرتُهُ في نَفَسي، وَإن ذَكَرَني في مَلأ، ذَكرتُهُ في مَلأ خَيرٍ مِنهُم، وَإن تَقرَّب مِنِّي ذِرَاعًا، تَقرَّبتُ مِنهُ بَاعًا، وَإن أتَاني يَمْشِي أتيتُهُ هَروَلَةً».

ذِكْرُ الإخْبار بأن ذِكْرَ العبد[1] جَلَّ وعَلاَ في نَفسِهِ يذكره اللَّهُ عَزَّ وجَلَّ به بالمغفرة في ملكوته

٨١٢ ـ أسند فيه حديث أبي هريرة المتقدم برقم (٨١١).

ذِكْرُ مباهاة اللَّه جَلَّ وعَلاَ ملائكتَهُ بذاكره إذا قَرَنَ مَعَ الذِّكرِ التَّفكُّرَ

٨١٣ ـ عن أبي سَعيد الخُدْري قَالَ: خَرج معاويةُ بن أبي سُفيان علىٰ حلقة في المسجد فقَالَ: ما يُجلسُكُمْ؟ قَالُوا: جَلَسْنَا نَذْكُرُ اللَّهَ، قَالَ: آللَّه مَا أجلسَكُم إلاَّ ذلكَ؟ قَالُوا: واللَّه مَا أجْلَسَنَا إلاَّ ذَلكَ، قَالَ: إنَّ رَسُولَ اللَّه ﷺ، خَرَجَ علىٰ حَلقَةٍ مِن أصحَابِهِ فَقَالَ: «مَا يُجلسُكُمْ؟» قَالُوا: جلسْنَا نَذْكُرُ اللَّهَ ونَحْمَدُهُ علىٰ ما هَدَانا للإسْلام ومَنَّ عَلَينَا بِهِ، قَالَ: «آللَّه مَا أجلَسَكُم إلاَّ ذَلكَ»؟ قَالُوا: واللَّه مَا أجلَسَنَا إلاَّ ذلكَ، قَالَ: «أمَا إنِّي لَمْ أستَحْلِفكُمْ تُهمَةً لَكُمْ، ولَكنَّ جِبْرِيلَ أتَاني، فَأخبَرَني أنَّ اللَّهَ يُبَاهِي بِكُمُ المَلائكَةَ».

ذِكْرُ الاستحباب للمَرء دوامُ ذِكْرِ اللَّه جَلَّ وعَلاَ في الأوقات والأسباب

٨١٤ ـ عن عبد اللَّهِ بن بُسْر، قال: جَاءَ أعْرَابِيَّان إلىٰ النَّبيِّ ﷺ، فَقَالَ أحَدُهُمَا:

---

(١) كذا، ولعل لفظ الجلالة «الله» سقط من الناسخ، أو هو مُقدر مع بُعد هذا الاحتمال الأخير والله أعلم.

٨١٣ ـ غريب: لا يعرف إلا بهذا الإسناد، من طريق مرحوم بن عبد العزيز، عن أبي نعامة السَّعْدِيّ، عن أبي عثمان النَّهدي، عن أبي سعيد الخدري.

ملحوظة: أبو نعامة السعدي، قال الحافظ: «لم أقف في شيء من نسخ مسلم علىٰ تسميته، وإنما عنده كما عند غيره: عن أبي نعامة السعدي من غير مزيد» وقد رجح المزي أن اسمه: «عبد ربِّه» وقال ابن معين: «عبد ربه»، وأخطأ الترمذي فقال: «عمرو بن عيسىٰ»، وهو اسم العدوي وليس السعدي.

٨١٤ ـ حسن غريب: رواه معاوية بن صالح، وحسان بن نوح، وأيوب بن سعيد، عن عمرو بن قيس =

يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَخْبِرْنِي بِأَمرٍ أَتَشَبَّثُ بِهِ. قَالَ: «لا يَزَالُ لِسَانُكَ رَطبًا مِن ذِكرِ اللَّه».

ذِكْرُ رجاءِ سُرعَةِ المغفرة لذاكر اللَّه إذا تحركت به شفتاه

٨١٥ ـ عن كريمة بنت الحَسْحاسِ، قالت: سَمعتُ أبا هُرَيرَةَ في بَيتِ أُمِّ الدرداءِ يُحدِّثُ عن النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «قَالَ اللَّهُ تَبَارَكَ وتَعَالى: أَنَا مَعَ عَبدِي مَا ذَكَرَنِي وتَحَرَّكَت بِي شَفَتَاهُ».

ذِكْرُ ما يُكرِمُ اللَّهُ جَلَّ وَعَلاَ بِهِ في القِيامَةِ مَن ذكره في دار الدُّنيا

٨١٦ ـ عن أبي سعيد، عن رَسُولِ اللَّه ﷺ قَالَ: «يَقُولُ اللَّهُ جَلَّ وَعَلاَ: سَيَعْلَمُ أَهْلُ الجمعِ اليَومَ مَن أَهلُ الكَرَمِ»، فَقِيلَ: مَن أَهلُ الكَرَمِ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «أَهلُ مَجَالِسِ الذِّكرِ فِي المَسَاجِدِ».

= الكِنْدي، عن عبد الله بن بسر مرفوعًا.

٨١٥ ـ صحيح: انظر «الفتح» (١٣/ ٥٠٠)، و«تغليق التعليق» (٤/ ٣٦٢)، وقال الدارقطني في «العلل» (٩/ ٥٠):

«يرويه إسماعيل بن عبيد الله بن أبي المهاجر واختلف عنه:

فرواه الأوزاعي عن إسماعيل بن عبيد الله قال: حدثتني أم الدرداء، عن أبي هريرة. قاله أبو المغيرة عنه، ووهم فيه.

وخالفه محمد بن مهاجر، وعبد الرحمن بن يزيد بن جابر روياه عن إسماعيل بن عبيد الله قال: حدثتني كريمة بنت الحسحاس قالت: حدثنا أبو هريرة في بيت أم الدرداء وهو الصواب» اهـ.

قلت ـ المحقق ـ: وافق ربيعة بن يزيد الدمشقي، محمد بن مهاجر، وابن جابر، فأخرجه البيهقي في «الدعوات» من طريق ربيعة، عن إسماعيل بن عبيد الله، قال: دخلت على أم الدرداء فلما سلمت جلست فسمعت كريمة بنت الحسحاس ـ وكانت من صواحب أم الدرداء ـ تقول: سمعت أبا هريرة، وهو في بيت هذه ـ تشير إلى أم الدرداء ـ، يقول: سمعت أبا القاسم ﷺ يقول: فذكر الحديث. (تغليق التعليق ٤/ ٣٦٤).

وفي «الفتح» عزا الحافظ قول البيهقي السابق في «الدلائل» ولم أعثر عليه في «الدلائل». والله المستعان.

٨١٦ ـ منكر: لا يعرف إلاَّ من طريق درَّاج أبي السمح، عن أبي الهيثم، انظر ما قيل في هذه الطريق حاشية الحديث (٣٠٩)، (٢٩٦)، (١٩٦).

ذِكْرُ استحبابِ الاستهتَارِ للمرءِ بذكرِ ربِّه جَلَّ وَعلاَ

٨١٧ ـ عن أبي سعيد الخدري، أنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: «أكثِرُوا ذِكرَ اللَّهِ حَتَّى يَقُولُوا: مَجنونٌ».

ذِكْرُ البيانِ بأنَّ المُداوَمَةَ للمرءِ على ذكرِ اللَّهِ من أحبِّ الأعمالِ إلى اللَّهِ جَلَّ وَعَلاَ

٨١٨ ـ عن معاذ بن جبل قال: سَألتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ: أيُّ الأعمالِ أحَبُّ إلى اللَّهِ؟ قَالَ: «أن تَمُوتَ وَلِسَانُكَ رَطبٌ مِنْ ذِكرِ اللَّهِ».

---

٨١٧ ـ **منكر**: وانظر في ترجمة دراج في «الميزان» وانظر حاشية الحديث السابق رقم (٨١٦).

٨١٨ ـ **منكر**: في سنده عبد الرحمن بن ثابت بن ثوبان العنسي، الدمشقي الزاهد، قال أحمد: «أحاديثه مناكير»، وقال أيضًا: «لم يكن بالقوي في الحديث»، وقال ابن معين: «ضعيف»، وقال أيضًا: «لا شيء»، وقال النسائي: «ضعيف»، وفي موضع آخر: «ليس بالقوي»، وفي موضع آخر: «ليس بثقة»، وقال ابن خراش: «في حديثه لين»، وقال يعقوب بن سفيان: ثنا العباس بن الوليد، عن أبيه قال: لما كانت السنة التي تناثرت فيها الكواكب خرجنا ليلاً إلىٰ الصحراء مع الأوزاعي وأصحابنا ومعنا عبد الرحمن بن ثابت بن ثوبان، قال: فَسَلَّ سيفه فقال: إن الله قد جدّ فجدُّوا. فجعلوا يسبونه ويؤذونه وينسبونه إلىٰ الضعف. قال الأوزاعي: إني أقول أحسن من قولكم، عبد الرحمن قد رفع عنه القلم ـ أي أنَّه مجنون ـ (المعرفة: ٢/ ٣٩٢).

وقد رواه الطبراني في «الكبير» من طريق محمد بن أيوب بن عافية، عن جده وهما في عداد المجهولين والراوي عنهما أحمد بن أبي يحيىٰ الحضرمي المصري لينه ابن يونس.

وروي من طريق أخرىٰ عند الطبراني أيضًا في «الكبير»: وفي سنده خالد بن يزيد بن أبي مالك، قال فيه أحمد: «ليس بشيء»، واتهمه ابن معين بالكذب، وقال: «بالعراق كتاب ينبغي أن يدفن، وبالشام كتاب ينبغي أن يدفن، فأما الذي بالعراق: فكتاب «التفسير» عن الكلبي، عن أبي صالح، عن ابن عباس، وأَمَّا الذي بالشام فكتاب «الدِّيات» لخالد بن يزيد بن أبي مالك، لم يرض أن يكذب علىٰ أبيه حتىٰ كذب علىٰ أصحاب رسول الله ﷺ».

وقال ابن معين في موضع آخر: «ليس بشيء»، وقال النسائي: «ليس بثقة»، وقال ابن حبان: «كان يخطئ كثيراً، وفي حديثه مناكير، لا يعجبني الاحتجاج به إذا انفرد عن أبيه...».

وهذا مما رواه عن أبيه، وقال أبو داود: «متروك الحديث ضعيف» وقال أبو حاتم: «يروي أحاديث مناكير»، والراوي عنه هو سليمان بن عبد الرحمن الدمشقي، قال أبو حاتم: «صدوق مستقيم الحديث ولكنه أرویٰ الناس عن الضعفاء والمجهولين، وكان عندي في حدٍّ: لو أنَّ رَجُلاً وَضَعَ له حديثًا لم يفهم. وكان لا يميز» وفي التهذيب للمزي كلام كثير عليه فليراجع.

والراوي عن سليمان بن عبد الرحمن الدمشقي هو محمد بن إبراهيم أبو عامر النحوي الصوري لم أعثر له علىٰ ترجمته فيما تيسر لدي من مراجع.

ذكرُ نفي المرءِ عن داره المبيتَ والعشاء للشَّيطَان بذكره ربِّه عندَ دخوله وابتدائه

٨١٩ ـ عن جابر، أنَّهُ سمعَ النَّبيَّ ﷺ يقول: «إذَا دَخَلَ الرَّجُلُ بيتَهُ فَذَكَرَ اللَّهَ عنْدَ دُخُوله وعندَ طَعَامه قَالَ الشَّيطانُ: لا مَبيتَ لَكُمْ ولا عَشَاءَ، وإذَا دَخَلَ فَلَمْ يذكُرِ اللَّه عندَ دُخُولَه، قَالَ الشَّيطَانُ: أدركتُمُ المَبيتَ، وإذَا لَم يذكُرِ اللَّهَ عِندَ طَعَامه، قَالَ: أدرَكْتُمُ المَبيتَ وَالعَشَاءَ».

ذكرُ استحسَان الإكثار للمرء منَ التبرِّي من الحول والقوَّة إلاَّ باللَّه جَلَّ وَعَلاَ، إذ هُوَ من كُنوز الجنَّة

٨٢٠ ـ عن أبي ذَرٍّ قال: كُنتُ أمشِي خَلفَ النَّبيِّ ﷺ فَقَالَ: «يَا أَبَا ذَرٍّ ألا أدُلُّكَ عَلَى كَنزٍ مِن كُنُوزِ الجَنَّةِ؟» قُلتُ: بَلَى يَا رَسُولُ اللَّه، فَقَالَ: «لا حَولَ وَلا قُوَّةَ إلاَّ بِاللَّهِ».

---

٨١٩ ـ صحيح.

٨٢٠ ـ مضطرب: قال «الدارقطني في «العلل» (٦/ ٢٥٥):

«حدث به محمد بن السائب بن بركة، عن عمرو بن ميمون، عن أبي ذر، واختلف عن عمرو بن ميمون، فرواه حاتم بن أبي صغيرة، عن أبي بلج، عن عمرو بن ميمون، عن عبد الله بن عمرو.

ورواه شعبة عن أبي بلج، عن عمرو بن ميمون، عن أبي هريرة. والله أعلم بالصواب» اهـ.

وقال ـ رحمه الله ـ (٨/ ٣٢٦): «اختلف فيه على عمرو بن ميمون، فرواه شعبة، وزهير، وسويد ابن عبد العزيز، عن أبي بلج، عن عمرو بن ميمون، عن أبي هريرة، ورواه حاتم بن أبي صغيرة، عن أبي بلج، عن عمرو بن ميمون عن عبد الله بن عمرو، ورواه محمد بن السائب بن بركة، عن عمرو بن ميمون، عن أبي ذر». اهـ.

قلت ـ المحقق ـ: وقد اختلف عن الأعمش، فرواه عمار بن محمد الثوري، ووكيع، عنه، عن مجاهد، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى، عن أبي ذر.

ورواه يعلى بن عبيد الطنافسي، عن الأعمش، عن شهر، عن عبد الرحمن بن غنم، عن أبي ذر ولم يصرح الأعمش بالتحديث وهو معروف بالتدليس عن الضعفاء. كالليث بن أبي سليم وغيره.

ورواه حماد بن سلمة، واختلف عنه:

فرواه الحارث بن أبي أسامة، عن يونس بن محمد، عن حماد بن سلمة، عن معبد بن هلال =

ذِكْرُ البيان بأنَّ المرءَ كُلَّمَا كَثُرَ تبرّيه مِن الحولِ والقُوَّةِ إلاَّ ببارئه كَثُرَ غراسُهُ في الجنَان

٨٢١ ـ عن سالم بنِ عبد اللَّهِ بن عمر قال: حدثني أبو أيوب صاحبُ رَسُولِ اللَّه ﷺ، أنَّ رَسُولَ اللَّه ﷺ لَيلَةَ أُسْرِيَ بِهِ مرَّ عَلَىٰ إبراهيمَ خَليلِ الرَّحْمنِ، فَقَالَ إبراهيمُ لجبْرِيلَ: مَنْ معَكَ يَا جبريل؟ قَالَ جبْرِيلُ: هَذا مُحَمَّدٌ ﷺ، فَقَالَ إبْرَاهِيمُ: يَا مُحَمَّدُ مُرْ أُمَّتَكَ أن يُكثِرُوا غِرَاسَ الجَنَّة، فَإنَّ تُربتَهَا طَيِّبَةٌ، وَأرضَهَا وَاسعَةٌ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّه ﷺ لإبرَاهِيمَ: «وَمَا غِرَاسُ الجَنَّة»؟ قَال: لا حَوْلَ وَلا قُوَّةَ إلاَّ باللَّهِ.

ذِكْرُ الشّيءِ الَّذي يُهدَى القائل به ويُكفى ويُوقى إذا قاله عندَ الخروجِ من منزله

٨٢٢ ـ عن أنس بن مالك، أنَّ النَّبيَّ ﷺ قَالَ: **«إذَا خَرَجَ الرَّجُلُ من بَيته فَقَالَ: بسمِ اللَّه، تَوكَّلتُ عَلى اللَّه، لا حَولَ وَلا قُوَّةَ إلاَّ باللَّه، فَيُقَالُ لَهُ: حَسْبُكَ قَدْ كُفِيتَ وَهُدِيتَ وَوُقِيتَ. فَيلقَى الشَّيطَانُ شَيْطَانًا آخَرَ فَيَقُولُ لَهُ: كَيفَ لَكَ بِرَجُلٍ قَدْ كُفِيَ وَهُدِيَ وَوُقِيَ»**.

= العنزي، عن رجل في مسجد عوف بن مالك، عن أبي ذر.

ورواه إسحاق بن راهويه عن النضر بن شميل، عن حماد بن سلمة، عن سعيد أو معبد أو مفيد، عن فلان في مسجد دمشق، عن عوف بن مالك، عن أبي ذر.

والحديث ثابت من مسند أبي موسىٰ الأشعري وقد مر برقم (٨٠٤).

٨٢١ ـ منكر: تفرد به أبو صخر الخرَّاط حميد بن زياد المدني، سكن مصر، عن عبد الله بن عبد الرحمن ابن عبد الله بن عمر بن الخطاب، عن سالم بن عبد الله بن عمر، عن أبي أيوب.

وحميد بن صخر، قال أحمد فيه: «ليس به بأس»، ورواية إسحاق بن منصور عن ابن معين الموافقة لجمهور النقاد: «ضعيف»، وكذا رواية ابن أبي مريم عن ابن معين: «ضعيف الحديث»، وقال النسائي: «ضعيف»، وساق له ابن عدي والمزي عدداً من مناكير حديثه.

وعبد الله بن عبد الرحمن بن عبد الله بن عمر بن الخطاب، مجهول العين، لم يرو عنه إلاَّ أبو صخر، وأشار البخاري في «التاريخ» إلىٰ هذا الحديث بذكره سنده في ترجمة عبد الله هذا. والله أعلم.

٨٢٢ ـ منكر: قال الدارقطني في «العلل» (ق/ ٤٠/ أ): =

ذكرُ الأمْر لمَنْ انتظَرَ النَّفخَ في الصُّورَ أن يقولَ: حَسبُنَا اللَّهُ وَنعمَ الوَكيلَ

٨٢٣ ـ عَن أبي سعيد الخدريِّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّه ﷺ: «كَيفَ أنعَمُ وَصَاحِبُ الصُّور قَد التقَمَ القرْنَ، وَحنَى جَبْهَتَهُ ينتَظرُ مَتَى يُؤمَرُ أَنْ يَنفُخَ»؟ قَالَ: قُلنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَمَا نَقُولُ يَومَئذٍ؟ قَالَ: «قُولُوا: حَسبُنَا اللَّهُ وَنعْمَ الوَكيلُ».

قال أبو حاتم: أخبرنا أبو يعلى، عن عثمان بن أبي شيبة بإسنادٍ نحوه، قال: «قولوا: «حَسْبُنَا اللَّهُ ونعْمَ الوكيل، عَلىٰ اللَّهِ تَوكَّلنَا».

= «يرويه ابن جريج واختلف عنه، فرواه يحيىٰ بن سعيد الأموي، وحجاج بن محمد، عن ابن جريج، عن إسحاق بن عبد الله بن عبد الله بن أبي طلحة.

ورواه عبد المجيد بن أبي رواد، وهو أثبت النَّاس في ابن جريج قال: حُدِّثت عن إسحاق، والصحيح أن ابن جريج لم يسمعه من إسحاق» اهـ.

وقال البخاري في «ترتيب علل الترمذي الكبير، الورقة ٦٩»، ونقله عنه ابن علان في «الفتوحات الربانية»: «لا أعرف لابن جريج عن إسحاق ـ يعني: ابن عبد الله بن أبي طلحة الراوي عن أنس ـ إلا هذا، ولا أعرف له منه سماعًا».

وقال أحمد: «إذا قال ابن جريج: «قال فلان» و«وأُخْبِرتُ» جاء بمناكير».

وقال عبد الرزاق: «قَدِمَ أبو جعفر ـ يعني: الخليفة ـ مكةَ، فقال: اعرضوا عليَّ حديثَ ابنِ جريج، فَعَرضوا، فقال: ما أحسنها لولا هذا الحَشْو الذي فيها ـ يعني: قوله: بلغني وحُدِّثتُ».

وقال أحمد أيضًا: «بعض الأحاديث التي كان يرسلها ابن جريج أحاديث موضوعة. كان ابن جريج لا يُبالي من أين يأخذها ـ يعني قوله: أُخبِرتُ، وحُدِّثتُ عن فلان».

٨٢٣ ـ منكر: لا يعرف إلاَّ من طريق عطية العوفي، عن أبي سعيد الخدري، وأما ما جاء من طريق الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي سعيد فهو خطأ، وقد رواه سفيان الثوري، عن الأعمش، عن عطية العوفي كرواية الجماعة وهو الصواب، والله تعالىٰ أعلم.

و قال الترمذي (٣٢٤٣) عقبه: «وقد رواه الأعمش أيضًا، عن عطية، عن أبي سعيد» فعاد الحديث إلىٰ عطية فهو صاحبه ومنه خرج. والله تعالىٰ أعلم.

قلت: والأعمش مدلس ولم يصرح بالتحديث في رواية أبي صالح، ولم يتابعه أحد عن أبي صالح. والله أعلىٰ وأعلم. وقد اضطرب عطية في حديثه هذا، فرواه عن أبي سعيد، وابن عباس وزيد بن أرقم. وقال أبو نعيم في «الحلية»(٣/ ١٨٩): «ومشهوره: ما رواه أبو نعيم وغيره عن الثوري، عن عطية، عن أبي سعيد الخدري».

ملحوظة: حديث أبي صالح ليس في الكتب الستة ولا «مسند أحمد» ولا الدارمي ولا «موطأ =

ذِكْرُ الخَبَرِ الدَّالِّ عَلَى أَنَّ الأشياءَ النَّاميةَ التي لا رُوحَ فيهَا تُسبِّحُ مَا دامت رَطْبَةً

٨٢٤ ـ عن أبي هُريرة، قال: كُنَّا نَمْشِي مَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَمَرَرْنَا عَلَىٰ قَبرَين، فَقَامَ، فقُمنَا معَهُ، فَجَعلَ لَونُهُ يَتغَيَّرُ حَتَّىٰ رَعدَ كُمُّ قَميصه، فقُلنَا: مَا لَكَ يَا نَبيَّ اللَّه؟ قَالَ: «مَا تَسمعُونَ مَا أسمعُ؟» قُلنَا: ومَا ذَاكَ يَا نَبيَّ اللَّه؟ قَالَ: «هَذَانِ رَجُلاَن يُعذَّبَان في قُبُورهمَا عذَابًا شَديداً في ذَنب هَيْن». قُلنَا: مِمَّ ذلكَ يَا نَبيَّ اللَّه؟ قَالَ: «كَانَ أحَدُهُمَا لا يَستنزهُ منَ البَول، وكَانَ الآخَرُ يُؤذي النَّاسَ بلسَانه، ويَمشي بينَهُمْ بالنَّميمَة». فَدَعَا بجَريدَتَين من جَرَائد النَّخل، فَجَعَلَ في كُلِّ قَبرٍ وَاحدَةً، قُلنَا: وَهل يَنفَعُهُمَا ذلكَ يَا رَسُولَ اللَّه؟ قَالَ: «نَعَمْ يُخَفِّفُ عنهُمَا مَا دَامَا رَطبَتَين».

= مالك».

وقد يكون الخطأ فيه من جرير، ولم يتابعه علىٰ روايته عن الأعمش إلا إسماعيل بن أبي يحيىٰ، وهو واهٍ. قاله الذهبي في «التلخيص»، وأبو مسلم قائد الأعمش وهو كثير الخطأ، فاحش الوهم، ينفرد عن الأعمش وغيره بما لا يتابع عليه، قاله ابن حبان في «الضعفاء»، وقال العقيلي: «وفي حديثه عن الأعمش وهم كثير»، وقال البخاري: «في حديثه نظر»، وحديثه عند الخطيب في «التاريخ» (٣/ ٣٦٣).

٨٢٤ ـ منكر: سنده غريب عن عبد الله بن الحارث تفرد به كل من: ابن حبان، عن أبي عروبة، عن محمد بن وهب بن أبي كريمة، عن محمد بن سلمة، عن أبي عبد الرحيم، عن زيد بن أبي أنيسة، عن المنهال بن عمرو، عن عبد الله بن الحارث.

وزيد بن أبي أنيسة، وثقه غير واحد، ونقل العقيلي عن أحمد أنه قال: «حديثه حسن مقارب وإن فيه لبعض النكرة وهو علىٰ ذاك حسن الحديث».

ونقل مغلطاي عن المروذي أنه قال: «وسألته ـ يعني أحمد بن حنبل ـ عن زيد بن أبي أنيسة، فحرك يده، وقال: صالح، وليس هو بذاك».

والمنهال بن عمرو، قال الحافظ: «صدوق ربما وهم». وأبو عبد الرحيم هو خالد بن يزيد الأموي مولاهم الحراني، قال الجوزجاني، عن أحمد: «لا بأس به»، وكذا أبو حاتم، ونقل ابن شاهين عن أحمد قوله: «ما أقرب حديثه».

ومحمد بن سلمة هو ابن عبد الله الباهلي الحراني. ومحمد بن وهب بن عمر بن أبي كريمة أبو المعالي الحَرَّانيُّ، قال النسائي في «المعجم المشتمل»: «صالح».

وقد صح الحديث من مسند ابن عباس عند البخاري ومسلم. والله تعالىٰ أعلم.

ذِكْرُ تَفضُّلِ اللَّهِ جَلَّ وَعَلاَ بحَطِّ الخطايا وكتبه الحسنات على مُسبِّحه

٨٢٥ ـ عن مُصْعَبِ بن سعد، عن أبيه، قال: كُنَّا جُلُوسًا عند رَسُول اللَّه ﷺ فقَالَ: «أيعجزُ أحدكُمْ أن يكتسبَ كُلَّ يوم ألفَ حَسَنَة»؟ فسألهُ نَاسٌ من جُلسَائه: وكَيْفَ يَكتسبُ أحدُنَا يا رَسُولَ اللَّه كُلَّ يَومٍ ألفَ حَسَنَةٍ؟ قَالَ: «يُسبِّحُ اللَّهَ مِئَةَ تَسْبيحَة، فيَكْتُبُ اللَّهُ لَهُ ألفَ حَسَنَة ويَحُطُّ عنه ألفَ سيِّئَة».

ذِكْرُ تَفضُّلِ اللَّهِ جَلَّ وَعَلاَ بالأمر بغرسِ النَّخيلِ في الجنان لمَن سَبَّحَهُ معظمًا لَه به

٨٢٦ ـ عن جابر، عن النَّبيِّ ﷺ قَالَ: «مَن قَالَ: سُبحَانَ اللَّه وبِحَمده، غُرِسَتْ لَهُ به نَخلَةٌ في الجَنَّة».

---

٨٢٥ ـ غريب: من حديث سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه تفرد به عنه مصعب بن سعد، وتفرد عن مصعب: موسىٰ الجهني:

قال البزار في «مسند سعد»:

«وهذا الحديث لا نَعلَمهُ يُروىٰ عَنْ سَعْدٍ إلاَّ مِنْ هذا الوَجْه ولاَ رَواهُ عن مُصْعَبٍ إلاَّ مُوسَىٰ الجُهنيُّ، وقَدْ رواهُ عَنْ مُوسَىٰ غَيْرُ واحدٍ، ولاَ نَعْلَمُ هذا الكلامَ يُروىٰ عن أحدٍ إلاَّ عن سعدٍ، ويُروىٰ نَحْوُه بغَيْرِ لَفْظِه مِنْ وُجُوه نَذْكُر كُلَّ لَفظِ حَديثٍ في مَوْضعه بإسْنَاده».

٨٢٦ ـ منكر: تفرد به أبو الزبير عن جابر ولم يصرح أبو الزبير بالتحديث. وقد وثقه البعض، إلاَّ أن أبا حاتم قال: «يُكتب حديثه، ولا يُحتَجُ به»، وقال ابن أبي حاتم: «سألت أبا زرعة عن أبي الزبير؟ فقال: روىٰ عنه الناس. قلت: يُحتَجُ بحديثه؟ قال: إنما يُحتجُ بحديث الثِّقات» وضعفه غير واحد منهم أيوب السختياني، وسفيان بن عيينة، وشعبة. وقد وصفه النسائي وغيره بالتدليس وهو مشهور بذلك. والله تعالىٰ أعلم.

وقد رواه عن أبي الزبير حجاج بن أبي عثمان الصواف. وقال الدارقطني في «العلل» (ق/ ٨١/أ):

«يرويه روح بن عبادة، عن حجاج الصواف عنه، فقيل عن روح، عن حماد بن سلمة، عن أبي الزبير، عن جابر، والصحيح: عن روح عن حجاج الصواف» اهـ.

فذكر حماد بن سلمة في هذا الحديث لا محل له، وسيأتي في الحديث الآتي من رواية حماد بن سلمة عن أبي الزبير إلا أن في الطريق إليه المؤمل بن إسماعيل، قال البخاري فيه: «منكر =

ذِكْرُ الخَبَرِ المُدحضِ قولَ مَن زَعَمَ أنَّ هذَا الخبرَ تفرَّدَ بِهِ حَجَّاجٌ الصَّوافُ

٨٢٧ ـ أسند فيه حديث جابر المتقدم برقم (٨٢٦) من طريق حماد بن سلمة عن أبي الزبير، عن جابر وهو خطأ، كما في حاشية الحديث المشار إليه. والله أعلم.

ذِكْرُ الأمرِ بالتسبيحِ عَدَدَ خَلْقِ اللَّهِ وَزِنَةَ عَرشه ومداد كلماته

٨٢٨ ـ عن ابن عباس عن جويرية بنت الحارث، قالت: أتىٰ عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَنَا أُسَبِّحُ، ثُمَّ انطَلَقَ لِحَاجَتِهِ، ثُمَّ رَجَعَ مِن نِصفِ النَّهارِ فَقَالَ: **«مَا زِلْتِ قَاعِدَةً»**؟ قَالَتْ: قُلْتُ: نَعَمْ. قَالَ: **«أَلاَ أُعَلِّمُكِ كَلِمَاتٍ لَوْ عُدِلنَ بِهِنَّ عَدَلَتهُنَّ، أو لَوَ وُزِنَّ بِهِنَّ وَزَنَتهُنَّ؟ سُبْحَانَ اللَّهِ عَدَدَ خَلقِهِ** ـ ثَلاثَ مراتٍ ـ **سُبْحَانَ اللَّهِ زِنَةَ عَرشِهِ** ـ ثلاثَ مراتٍ ـ **سُبْحَانَ اللَّهِ رِضَا نَفسِهِ** ـ ثلاثَ مراتٍ ـ **سُبْحَانَ اللَّهِ مِدَادَ كَلِمَاتِهِ** ـ ثلاثَ مراتٍ ـ».

= الحديث»، وقال أبو حاتم: «صدوق، شديد في السُّنة، كثير الخطأ» وقد اتهمه غير واحد بكثرة الخطأ والغلط كابن حبان، وابن سعد، وأبي زرعة، والدارقطني وغيرهم، وقال يعقوب بن سفيان: «يجب علىٰ أهل العلم أن يقفوا عن حديثه فإنه يروي المناكير عن ثقات شيوخه، وهذا أشد، فلو كانت هذه المناكير عن الضعفاء لكنا نجعل له عذراً».

وقال الساجي: «صدوق كثير الخطأ وله أوهام يطول ذكرها»، وقال محمد بن نصر المروزي: «المؤمل إذا انفرد بحديث وجب أن يتوقف ويتثبت فيه لأنه كان سيء الحفظ كثير الغلط».

قلت ـ المحقق ـ: وقد تفرد بروايته عن حماد عن أبي الزبير فلا يعتد بها لأنها لا شك من أخطائه. والله تعالىٰ أعلىٰ وأعلم.

٨٢٨ ـ **حسن غريب**: حديث ابن عباس، تفرد به محمد بن عبد الرحمن مولىٰ آل طلحة، عن أبي رشدين بن كريب، عن ابن عباس.

ومحمد بن عبد الرحمن مولىٰ آل طلحة، وثقه ابن معين، وقال أبو زرعة، وأبو حاتم، وأبو داود: «صالح الحديث» وقال النسائي: «ليس به بأس».

وهذه الأقوال تدل علىٰ أنه يصلح في الشواهد والمتابعات، وليس بحجة إذا تفرد فلا يحتمل تفرده. والله تعالىٰ أعلم، ولكن وجوده في صحيح مسلم قرينة تجبر هذا التفرد والله تعالىٰ أعلىٰ وأعلم.

وفي الباب عن: سعد بن أبي وقاص، وصفية أم المؤمنين، وأبي أمامة رضي الله عنهم أجمعين، وكلها أحاديث منكرة لا يصلح منها شيء في الشواهد والمتابعات فضلاً عن أن يكون حسنًا أو صحيحًا، والله تعالىٰ أعلم.

ذِكْرُ مغفرةِ اللَّه جلَّ وعَلاَ ما سَلَفَ من ذُنُوبِ المَرءِ بالتَّسبيحِ والتحميد إذَا كَانَ ذلك بعدد معلوم

٨٢٩ ـ عن أبي هريرة، أنَّ رَسُولَ اللَّه ﷺ قَالَ: «مَنْ قَالَ: سُبحَانَ اللَّه وبِحَمْدِه فِي يَومٍ مِئَةَ مرَّةٍ، حُطَّتْ خَطَايَاهُ وإِن كَانَتْ مِثلَ زَبَدِ البَحرِ».

ذِكْرُ التسبيح الَّذي يكون للمرء أفضل من ذِكره ربَّه بالليل معَ النهار، والنَّهارِ مع الليل

٨٣٠ ـ عن أبي أمامة الباهلي، أنَّ رَسُولَ اللَّه ﷺ مرَّ به وَهُوَ يُحرِّكُ شَفَتَيْه، فَقَالَ: «مَاذَا تَقُولُ يَا أبا أُمَامَةَ؟» قَالَ: أَذْكُرُ ربِّي، قَالَ: «ألا أُخبِرُكَ بأكثَرَ أو أفضَلَ من ذِكرِكَ اللَّيلَ مَعَ النَّهَار، والنَّهارَ مَعَ اللَّيلِ؟ أن تَقُولَ: سُبحَانَ اللَّه عَدَدَ مَا خَلَقَ، وَسُبْحَانَ اللَّه ملءَ مَا خَلَقَ، وَسُبْحَانَ اللَّه عددَ مَا فِي الأرضِ وَالسَّماءِ، وَسُبحَانَ اللَّه ملءَ مَا في الأرضِ وَالسَّماءِ، وَسُبْحَانَ اللَّه عَدَدَ مَا أحصَى كتابُهُ، وَسُبحَانَ اللَّه عَدَدَ كُلِّ شَيءٍ، وَسُبْحَانَ اللَّه مِلءَ كُلِّ شَيءٍ، وتَقُولُ: الحَمدُ للَّه مِثلَ ذَلِكَ».

---

٨٢٩ ـ صحيح.

٨٣٠ ـ منكر: يرويه سعيد بن أبي مريم، عن يحيىٰ بن أيوب الغافقي، عن ابن عجلان عن مصعب بن محمد بن شُرَحْبيل، عن محمد بن سعد بن زرارة، عن أبي أمامة.

وفيه يحيىٰ بن أيوب الغافقي المصري، قال أحمد: «سيءُ الحفظ»، وقال أبو حاتم: «يكتب حديثه ولا يحتج به»، وقال النسائي: «ليس بقوي»، وقال في «عمل اليوم والليلة» (٣٦٥): «عنده أحاديث مناكير، وليس هو ذاك القوي في الحديث»، وقال ابن سعد: «منكر الحديث»، وقال الدارقطني في «السنن» (١/ ٦٨): «في بعض أحاديثه اضطراب» وكذبه مالك في حديثين ولعله يقصد الخطأ كما هي لغة في أهل الحجاز.

ومحمد بن عجلان، اختلطت عليه أحاديث أبي هريرة، وقال يحيىٰ القطان: «كان مضطرب الحديث في حديث نافع»، وقال الحاكم: «أخرج له مسلم ثلاثة عشر حديثًا كلها شواهد» وقال الذهبي: «وقد تكلّم المتأخرون مِنْ أئمتنا في سوء حفظه».

وقال الألباني (١٧٦٩) من الصحيحة: «حسن الحديث إلاَّ عند المخالفة».

ومصعب بن شُرَحبيل قال أبو حاتم: «صالح، يُكتب حديثه، ولا يحتج به».

ومحمد بن سعد زرارة، قد تحرف إلىٰ محمد بن سعد بن أبي وقاص وهو خطأ، فلا يعرف لمصعب رواية عن محمد بن سعد بن أبي وقاص، ولا يعرف لمحمد بن سعد رواية عن أبي أمامة، =

ذِكْرُ التسبيح الَّذي يُحِبُّهُ اللَّهُ جَلَّ وعَلاَ، ويثْقِلُ ميزانُ المرءِ به في القيامة

٨٣١ ـ عن أبي هريرة، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّه ﷺ: «كَلِمَتَان خَفِيفَتان عَلَى اللِّسَان، حَبِيبَتان إلى الرَّحمنِ، ثَقِيلَتَان فِي المِيزَان: سُبحَانَ اللَّه وبِحَمدِه، سُبحَانَ اللَّه العَظِيمِ».

ذِكْرُ التسبيح الذي يُعطي اللَّهُ جَلَّ وعَلاَ المرءَ به زنة السمواتِ ثوابًا

٨٣٢ ـ ذَكَرَ فيه حديث ابن عباس عن جويرية المتقدم برقم (٨٢٨).

قال أبو حاتم: جُويرية هي بنت الحارث بن عبد المطلب عمِّ النَّبيِّ ﷺ.

ذِكْرُ استحبابِ الإكثارِ للمرءِ من التسبيحِ والتحميدِ والتمجيدِ والتهليلِ والتكبيرِ للَّه جَلَّ وعَلاَ رَجَاءَ ثقلِ الميزان به في القيامة

٨٣٣ ـ . . . حدثنا أبو سلاّم، قال: حَدَّثني أبو سُلمىٰ راعي رَسُولِ اللَّه ﷺ ـ ولَقيته بالكوفةِ في مسجدها ـ قال: سَمعتُ رَسُولَ اللَّه ﷺ يقولُ: «بَخٍ بَخٍ ـ وأشَارَ بيَدِه بخمسٍ ـ ما أثقَلَهُنَّ في المِيزَان، سُبْحَانَ اللَّه، والحَمدُ للَّه، ولا إلهَ إلاَّ اللَّهُ، واللَّهُ أكبَرُ، والوَلَدُ الصَّالحُ يُتَوَفى للمرءِ المُسلِمِ فَيَحتَسِبُهُ».

= وهو عند النسائي في «عمل اليوم والليلة» علىٰ الوجه الصحيح وكذا ذكره المزي في ترجمة محمد ابن سعد بن زُرارة. وهو مجهول العين، وقال الذهبي: «لا يعرف، تفرد عنه مصعب بن محمد ابن شرحبيل».

وقد رویٰ الحديث من طريق سالم بن أبي الجعد عن أبي أمامة، وقد قال البخاري: «سالم بن أبي الجعد لم يسمع من أبي أمامة».

وفي سنده أيضًا حصين بن عبد الرحمن السلمي وهو ثقة إلاَّ أنه لما كبر ساء حفظه ولم يتابعه أحد في روايته عن سالم، والله تعالىٰ أعلم.

وأبو عوانة ثقة إمام إلا أنه إذا حدث من حفظه غلط كثيراً، ولم يتابعه أحد في روايته عن حصين. والله أعلم.

(٨٣١) صحيح غريب: من غرائب الصحيح، تفرد به محمد بن فضيل، عن عُمارة بن القعقاع، عن أبي زرعة، عن أبي هريرة.

(٨٣٣) مضطرب: رواه الوليد بن مسلم، عن عبد الله بن العلاء بن زَبْر، وعبد الرحمن بن يزيد بن جابر، =

ذكرُ البيانِ بأنَّ قولَ الإنسانِ بما وصفنا يكون خَيرًا لَهُ مِن أن يكونَ مَا طَلَعَتْ عليه الشَّمسُ له

٨٣٤ ـ عن أبي هُرَيرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّه ﷺ: «لأنْ أقُولَ: سُبْحَانَ اللَّه، وَالحَمدُ للَّه، وَلا إله إلاَّ اللَّهُ، وَاللَّهُ أكْبَرُ أحَبُّ إليَّ ممَّا طَلَعَتْ عَلَيه الشَّمسُ».

ذكرُ البيانِ بأنَّ هَذه الكَلمَات مِن أحبِّ الكَلامِ إلى اللَّه جَلَّ وَعَلاَ

٨٣٥ ـ عن سَمُرَةَ بن جُنْدُب قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّه ﷺ: «إنَّ أحَبَّ الكَلامِ إلى اللَّهِ أربَعٌ: سُبْحَانَ اللَّهِ، وَالحَمْدُ للَّهِ، ولا إلهَ إلاَّ اللَّهُ، وَاللَّهُ أكْبَرُ».

= عن أبي سلام، عن أبي سُلمىٰ راعي النبي ﷺ، عن النبي ﷺ.

وقال إبراهيم بن عبد الله بن العلاءِ بن زَبْر، عن أبيه، عن أبي سلام، عن أبي سَلاَّم، عن ثوبان، عن النبي ﷺ.

وقال هشام الدَّستوائي، عن يحيىٰ بن أبي كثير عن أبي سلام، عن رجل سمع النَّبِيَّ ﷺ، ولم يُسمِّه.

وقال أبان بن يزيد، عن يحيىٰ بن أبي كثير، عن أبي سلام، عن مولىٰ رسول الله ﷺ عن رسول الله ﷺ.

وقال المزي: وقيل فيه ـ يقصد سند الحديث ـ غير ذلك».

قلت ـ المحقق ـ: وأبو سلام لم يسمع من العديد من الصحابة منهم ثوبان ذكر ذلك البخاري وأبو حاتم والله أعلم.

وقد رواه عمرو بن عثمان، وعيسىٰ بن مساور بالعنعنة بين أبي سلام، وبين أبي سُلمىٰ، ورواه سليمان بن أحمد الواسطي، وسليمان بن عبد الرحمن، وعبد الرحمن بن إبراهيم، وفيها التصريح بالتحديث بين أبي سلام وأبي سُلمىٰ.

ولا يعرف لأبي سُلمىٰ حديث غير هذا، وقال ابن عبد البر في «الاستيعاب» «اختلف في حديثه هذا علىٰ أبي سلام الأسود».

والحديث ليس في الكتب الستة ولا مسند الإمام أحمد.

٨٣٤ ـ غريب: تفرد به أبو معاوية، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هُريرة، والحديث عند مسلم في متابعات الباب. والله أعلم.

٨٣٥ ـ غريب: رواه زهير، وجرير، وشعبة، وروح بن القاسم، أربعتهم، عن منصور، عن هلال بن يساف، عن الربيع بن عميلة، عن سمرة. =

ذِكْرُ البيان بأنَّ هذه الكلمات من خَيرِ الكلماتِ لا يَضُرُّ المَرءَ بأيِّهِنَّ بَدأ

٨٣٦ ـ عن أبي هريرة قال: قَال رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «خَيرُ الكَلامِ أربعٌ لا يَضُرُّكَ بِأَيِّهِنَّ بَدَأتَ: سُبْحَانَ اللَّهِ، وَالحَمْدُ لِلَّهِ، وَلا إلهَ إلاَّ اللَّهُ، وَاللَّهُ أكْبَرُ».

= ورواه الثوري، وشعبة، عن سلمة بن كهيل، عن هلال بن يساف، عن سمرة.

ورواه عبد الوارث عن محمد بن جحادة، عن منصور، عن عمارة بن عمير، عن الربيع بن عميلة، عن سمرة.

والصواب ما رواه زهير، وجرير، وشعبة، وروح بن القاسم، وهو عند مسلم، في المتابعات، وانظر «أطراف الغرائب» للدارقطني (٣/ ١٠٦).

وهلال بن يساف روىٰ عن سمرة.

ـ ملحوظة: حديث شعبة ليس فيه هذا اللفظ إنما اقتصر علىٰ لفظ:

«نهانا رسولُ الله ﷺ أن نسمي رقيقنا بأربعة أسماء: أفلح، ورباح، ويسار، ونافع» وهو لفظ حديث الباب عند مسلم من طريق المعتمر بن سليمان عن الركين بن الربيع، عن أبيه، عن سمرة.

وقد رواه عن الركين أيضًا جرير بن عبد الحميد والطريقان جرير والمعتمر هما أصل حديث الباب عند مسلم. والله تعالىٰ أعلم.

٨٣٦ ـ غريب من حديث أبي صالح: رواه محمد بن علي بن الحسن بن شقيق، عن أبيه، عن أبي حمزة، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، عن النَّبيِّ ﷺ.

ورواه وكيع، وابن فضيل، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن بعض أصحاب النَّبيِّ ﷺ. ولم يصرح الأعمش بالتحديث في جميع طرقه.

ورواه عبد الرحمن بن مهدي، عن إسرائيل، عن ضرار بن مرة، عن أبي صالح الحنفي، عن أبي هريرة وأبي سعيد الخدري عن النبي ﷺ.

وأبو صالح الحنفي اسمه عبد الرحمن بن قيس، كوفي، ليس له إلا حديثان في الكتب الستة أحدهما عند مسلم وأبي داود، والنسائي، والآخر هو هذا بلفظ: «إن الله اصطفىٰ من الكلام أربعًا. . فذكر الحديث بلفظ مطول وليس فيه «بأيهن بدأت» وفيه زيادات لم يتابع عليها، ولعل الخطأ فيها من إسرائيل والله تعالىٰ أعلم. والحديث عند النسائي في «عمل اليوم والليلة».

وقد رواه جرير، عن سهيل، عن أبيه أبي صالح، عن عبد الله بن ضَمْرة السلولي، عن كعب قوله بلفظ حديث إسرائيل.

وقد رواه جرير، عن منصور، عن هلال، عن ربيع، عن سمرة، عن النبي ﷺ بلفظ: «إن أحب الكلام إلىٰ الله ـ فذكرها ـ ثم قال: «ولا يضرك بأيهن بدأت» وقد مر في الحديث رقم (٨٣٥)، وهو الصواب. والله وأعلم.

ذِكْرُ الأَمْرِ بالتسبيحِ والتحميد والتَّهليلِ والتكبيرِ عَدَدَ مَا خَلَقَ اللَّهُ وَماهُوَ خَالقهُ

٨٣٧ ـ . . . أنَّ سعيدَ بن أبي هلال، حدَّثه عن عائشة بنت سعيد بن أبي وقاص، عن أبيها، أنَّهُ دَخَلَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَلَى امرأةٍ في يَدِهَا نَوىً أو حَصىً تُسَبِّحُ، فَقَالَ: «ألا أُخْبِرُكِ بما هُوَ أيْسَرُ عَلَيْكِ من هَذا وأَفضَلُ؟ سُبْحَانَ اللَّه عَدَدَ مَا خَلَقَ في السَّماء، وَسُبْحَانَ اللَّه عَدَدَ مَا خَلَقَ في الأرض، وَسُبْحَانَ اللَّه عَدَدَ مَا هُوَ خَالِقٌ، وَاللَّهُ أكبرُ مِثلَ ذَلِكَ، وَالحَمدُ للَّه مِثلَ ذَلِكَ، وَلا إِلهَ إِلاَّ اللَّهُ مِثلَ ذَلِكَ، وَلا حَولَ وَلا قُوَّةَ إِلاَّ بِاللَّه مِثلَ ذَلِكَ».

---

٨٣٧ ـ منكر: مداره على عبد الله بن وهب، عن عمرو بن الحارث، عن سعيد بن أبي هلال، وهذا لم يسمعه من عائشة بنت سعد مباشرة، فقد رواه غير واحد عن ابن وهب، عن عمرو بن الحارث، عن سعيد بن أبي هلال، عن خزيمة، عن عائشة بنت سعد به بزيادة خزيمة وهو الصواب.

قال الحافظ في «نتائج الأفكار»: «ورجاله رجال الصحيح إلا خزيمة فلا يعرف نسبه ولا حاله، ولا روى له إلا سعيد». ولذا قال في «التقريب»: «لا يعرف».

وقال الذهبي في «الميزان»: «خزيمة لا يعرف تفرد عنه سعيد بن أبي هلال».

قلت ـ المحقق ـ: فهو مجهول العين، وحديث مجهول العين ضعيف جدًا لا يصلح في الشواهد والاعتبارات كما هو معلوم من قواعد أصول الحديث. والله أعلم.

وفي سند الحديث أيضًا سعيد بن أبي هلال الليثي مولاهم، أبو العلاء المصري، حكى الساجي عن أحمد أنه اختلط، ونقل الألباني «الضعيفة» (١/ ١٨٩) أن يحيى وصفه بالاختلاط كما في «الفصل» لابن حزم (٢/ ٩٥) ثم قال ـ رحمه الله ـ: «ولعله مما يؤيد ذلك روايته لهذا الحديث، فإن بعض الرواة الثقات عنه لم يذكروا في إسناده خزيمة فصار ـ الإسناد منقطعًا، ولذلك لم يذكر الحافظ المزي عائشة بنت سعد في شيوخ ابن أبي هلال، فلا يخلو هذا الإسناد من علة الجهالة، أو الانقطاع، فأنى للحديث الصحة أو الحسن؟!».

قلت ـ المحقق ـ: ويدل على اختلاطه أيضًا تفرده برواية هذا الحديث من مسند سعد وهذا لم يتابعه عليه أحد، وهذا مما يزيد الحكم بالنكارة على هذا الإسناد، وكيف لا يحكم بنكارة إسناد مداره على راوٍ قد اختلط أو يخلط في الأحاديث كما قال أحمد، ولم يَرُد الحافظ هذا القول في «هدي الساري» كما ادعى البعض ولكنه رد تضعيف سعيد بن أبي هلال مطلقًا من ابن حزم والساجي فقال ـ رحمه الله ـ بعد نقل كلام الساجي ونقله كلام أحمد: «وتبع ابن حزم الساجي، فضعف سعيدًا مطلقًا، ولم يصب في ذلك. والله أعلم».

ذِكْرُ كتبة اللَّه جلَّ وعَلاَ للعبد بكُلِّ تسبيحة صدقة وكَذَلكَ التكبيرُ والتحميدُ والتَّهليلُ

٨٣٨ ـ عن أبي ذرٍّ، أنَّ نَاسًا مِن أصحَابَ رَسُول اللَّه ﷺ، قَالُوا: للنَّبيِّ ﷺ: يَا رَسُولَ اللَّه، ذَهَبَ أهلُ الدُّثُورِ بِالأجرِ، يُصلُّونَ كَمَا نُصلِّي، ويَصُومُونَ كَمَا نَصومُ، ويَتَصَدَّقُونَ بِفُضُولِ أموالِهم. قَالَ ﷺ: «أوَ لَيسَ قَد جعَلَ اللَّهُ لَكُم مَا تَتَصدَّقُونَ به، كُلُّ تَسبيحَة صَدَقَةٌ، وكلُّ تكبيرَة صَدَقَةٌ وكلُّ تَحميدَة صَدَقَةٌ، وكُلُّ تَهليلَة صَدَقَةٌ، وأمْرٌ بِمعرُوف صَدَقَةٌ، ونَهيٌ عَن مُنكَرٍ صَدَقَةٌ».

ذِكْرُ البيانِ بأنَّ ما وصفنا من التسبيح والتحميد والتهليلِ والتكبيرِ مِن أفضلِ الكلامِ لا حَرَجَ على المرءِ بأيِّهِنَّ بدأ

٨٣٩ ـ أسند فيه حديث سمرة بن جندب المتقدم برقم (٨٣٥) من طريق الثوري، عن سلمة، عن هلال، عنه به، وأوله: «أفضلُ الكلامِ أربعٌ لا تُبَالي بِأيِّهِنَّ بَدَأتَ: فذكرها».

---

٨٣٨ ـ غريب: قال الدارقطني في «العلل» (٦/ ٢٨٢):

«يرويه واصل مولىٰ أبي عيينة واختلف عنه فرواه مهدي بن ميمون، عن واصل، عن يحيىٰ بن عقيل، عن يحيىٰ بن يعمر، عن أبي الأسود، عن أبي ذر، ورواه هشام بن حسان وحماد بن زيد وعباد بن عباد المهلبي، عن واصل، عن يحيىٰ بن عقيل، عن يحيىٰ بن يعمر، عن أبي ذر.

وقول مهدي هو الصحيح، وأبو الأسود الدئلي اسمه ظالم بن عمرو».

قلت ـ المحقق ـ: تفرد بهذا الحديث واصل مَولىٰ أبي عيينة، عن يحيىٰ بن عقيل، عن يحيىٰ بن يعمر، عن أبي الأسود الديلي، عن أبي ذر، عن النبي ﷺ.

وقد وثق واصلاً مولىٰ أبي عيينة كُلٌّ من أحمد وابن معين، وقال أبو حاتم: «صالح الحديث»، وقال البزار: «ليس بالقوي وقد احتمل حديثه».

وأما يحيىٰ بن عقيل فهو الخزاعي، البصري، قال فيه ابن معين: «ليس به بأس».

وقول ابن معين هذا يعني أنَّهُ وسط ولذا قال الحافظ فيه: «صدوق» والله تعالىٰ أعلم. وقد يختلف معنىٰ هذا القول من ابن معين في أحوال أخرىٰ مثل أنه يعني أنه مقبول ولو لم يكن ضابطًا، قال ذلك السخاوي في «فتح المغيث». وقد رجحنا القول الأول بناءً علىٰ قول ابن حجر، وكون الحديث في مسلم، ولكن هذا لا يعني ولا يرقىٰ إلىٰ قبول تفرده بإطلاق، وهذا ينطبق أيضًا علىٰ واصل مولىٰ أبي عيينة. والله تعالىٰ أعلم.

ذكرُ البيانِ بأنَّ الكلماتِ التي ذكرناها مع التبرِّي مِنَ الحَولِ وَالقُوَّةِ إلاَّ باللَّه مع الباقيات الصالحات

٨٤٠ ـ عن أبي سعيد الخُدري أنَّ رَسُولَ اللَّه ﷺ قَالَ: «استكثِرُوا من البَاقِيَات الصَّالحات» قِيلَ: ومَا هُنَّ يَا رسُولَ اللَّه؟ قَالَ: «التَّكبير، والتَّهليلُ، والتَّسبِيحُ، والحَمدُ للَّه، وَلَا حَولَ ولا قُوَّةَ إلاَّ بِاللَّه».

ذِكْرُ الأمْرِ بتقرينِ التعظيم للَّه جَلَّ وَعَلاَ إلى التسبيحِ إذ هُوَ مِمَّا يُثْقِلُ الميزانَ فِي القيامَة

٨٤١ ـ أسند فيه حديث أبي هريرة المتقدم برقم (٨٣١).

ذكْرُ استحبابِ عقد المرء التسبيحَ وَالتهليلَ والتقديسَ بالأنَاملِ إذ هُنَّ مسئولاتٌ ومستنطَقَاتٌ

٨٤٢ ـ . . . سَمِعتُ هانئ بن عثمان، عن أُمِّه حُمَيضَة بنت ياسر عن جدتها يُسَيرَةَ ـ وكانت إحدىٰ المهاجرات ـ قالت: قال لنا رَسُولُ اللَّه ﷺ: «عَلَيْكُنَّ بِالتَّسبِيح والتَّهليلِ والتَّقديس، واعقِدْنَ بِالأنَامِلِ، فَإِنَّهنَّ مَسئُولاتٌ وَمُسْتَنْطقَاتٌ».

ذكْرُ استعمالِ المصطفى ﷺ العَمَلَ الَّذي وصفناه

٨٤٣ ـ عن عبد الله بن عمرٍو قال: «رَأيتُ رَسُولَ اللَّه ﷺ يَعقِدُ التَّسْبِيحَ بِيَدِه».

---

٨٤٠ ـ منكر: تفرد به دراج، عن أبي الهيثم، عن أبي سعيد الخدري، انظر في هذا الإسناد حاشية (٣٠٩).

٨٤١ ـ منكر: تفرد به هانئ بن عثمان هذا، ولم يوثقه معتبر، ولا يعرف بغير هذا الحديث، ولم يتابعه أَحَدٌ عليه، وأُمُّهُ حميضة مجهولة العين، لم يرو عنها غير ابنها هانئ، وليس لها إلا هذا الحديث والله تعالىٰ أعلم.

قال الترمذي: «هذا حديث غريب، إنما نعرفه مِنْ حديث هَانئ بن عثمان».

٨٤٢ ـ غريب: تفرد به عَثَّام بن علي، عن الأعمش ولم يتابع عليه، وتفرَّد به عطاء، عن أبيه، عن عبد الله بن عمرو، عن النبي ﷺ وليس له سند إلا من طريق عطاء.

ومما يدل علىٰ أن هذا الحديث معروف بعطاء ما ذكره ابن أبي حاتم في ترجمته في «الجرح =

ذِكْرُ تَفضُّلِ اللَّه جَلَّ وَعَلاَ على حَامده بإعطَائه ملءَ الميزانِ ثَوابًا في القِيَامَة

٨٤٤ ـ عن عبدِ الرحمن بن غَنْمَ، أنَّ أبا مالك الأشعري حدثه، أنَّ رَسُولَ اللَّه قَالَ: «إسباغُ الوُضُوء شَطرُ الإيمَان، والحَمدُ للَّه تَملأُ المِيزَانَ، والتَّسبيحُ والتَّكْبيرُ ملءُ السَّموَات والأرضِ، والصَّلاةُ نُورٌ، والزَّكَاةُ بُرهَانٌ، والصَّدَقَةُ ضياءٌ، والقُرآنُ حُجَّةٌ لَكَ أو عَلَيك، كُلُّ النَّاسِ يغدُو، فَبَائعٌ نفسَهُ، فَمُعتقُهَا، أو مُوبقُهَا».

ذِكْرُ وصف الحمد للَّه جَلَّ وَعَلاَ الَّذي يُكتب للحامد رَبَّهُ به مثله سَواء كَأنَّهُ قد فعله

٨٤٥ ـ عن أنس بن مالك قال: كُنتُ جَالسًا مَعَ رَسُولِ اللَّه ﷺ في الحَلقة إذ جَاءَ رَجُلٌ فَسلَّمَ علىٰ النَّبيِّ ﷺ، وَعَلىٰ القَوم، فَقَالَ: السَّلامُ عَلَيكُم، فَقَالَ النَّبيُّ ﷺ: «وَعَلَيْكُمُ السَّلامُ وَرَحمَةُ اللَّه وبَركَاتُه». فَلَمَّا جَلَسَ قَالَ: الحَمدُ للَّه حَمدًا كَثيرًا طَيِّبًا مُبَارَكًا فيه كَمَا يُحبُّ رَبُّنَا ويَرضَىٰ، فَقَال لَهُ النَّبيُّ ﷺ: «كَيفَ قُلتَ؟» فَرَدَّ علىٰ النَّبيِّ ﷺ كَمَا قَالَ: فَقَال النَّبيُّ ﷺ: «وَالَّذي نَفسي بيَده لَقَد ابتَدَرَهَا عَشرَةُ أملاك كُلُّهم حَريصٌ عَلَى أن يَكتُبُوهَا، فَمَا دَرَوْا كَيفَ يَكتُبُونَهَا، فَرَجَعُوهُ إلى ذي العزَّة جَلَّ ذكرُهُ، فَقَالَ: اكتُبُوها كَمَا قَالَ عَبدي».

= والتعديل»، عن أبيه، ثني إبراهيم بن مهدي، قال سمعت حماد بن زيد يقول: أتينا أيوب فقال: اذهبوا فقد قدم عطاء بن السائب من الكوفة، وهو ثقة، اذهبوا إليه فاسألوا عن حديث أبيه في التسبيح. اهـ.

٨٤٤ ـ صحيح: وانظر ما قيل في هذا الحديث «التتبع» للدارقطني، و«جامع العلوم والحكم» لابن رجب، و«علل الأحاديث» لابن عمار الشهيد، و«الوهم والإيهام» لابن القطان (٢/ ٣٧٧)، و«جامع التحصيل» للعلائي (ص١٣٨)، و«النكت الظراف» للحافظ ابن حجر، و«التهذيب» له، ترجمة أبي مالك الأشعري، و«الموازنة» للشيخ حمزة المليباري. والله تعالىٰ أعلم.

٨٤٥ ـ منكر: تفرد به بهذا اللفظ: خلف بن خليفة الأشجعي مولاهم، عن حفص بن أخي أنس بن مالك، والحديث بهذا اللفظ لا يعرف إلا من طريقهما. والله أعلم.

وخلف تركه أحمد لما تبين له أنه تغير وكبر، وقال ابن معين: «ليس به بأس»، وكذلك قال النسائي، وزاد عبد الخالق: «صدوق»، وقال ابن عمار: «لا بأس به، ولم يكن صاحب =

ذِكْرُ البيانِ بأنَّ الحَمدَ للَّه جَلَّ وَعلاَ مِن أفضلِ الدُّعاء، والتَّهليلَ لَهُ مِن أفضلِ الذِّكرِ

٨٤٦ ـ . . . سَمعتُ طلحة بن خِراش يقول: سمعتُ جابرَ بن عَبد اللَّه يقولُ: سَمِعتُ النَّبِيَّ ﷺ يقولُ: «أفضلُ الذِّكرِ لا إلهَ إلاَّ اللَّهُ، وأفضَلُ الدُّعَاء الحَمدُ للَّه».

ذِكْرُ الأمْرِ للْمرْءِ المسلم أَنْ يَحمَدَ اللَّهَ جَلَّ وَعَلاَ عَلَى مَا هداهُ للإسلام إِذَا رأى غيرَ الإسلام أو قبره

٨٤٧ ـ عن أبي هريرة، عن النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِذَا مَرَرتُمْ بِقُبُورِنا وقُبُورِكُم مِن أهلِ الجَاهِلِيَّةِ، فَأخبِرُوهُم أنَّهُم في النَّارِ».

= حديث»، وقال أبو حاتم: «صدوق»، وقال ابن عدي: «أرجو أنَّهُ لا بأس به، ولا أُبَرِّئه من أن يُخطِيءَ في بعض الأحايين في بَعْض رواياته»، وقال عثمان بن أبي شيبة: «هو صدوق ثقة، لكنه خرف فاضطرب عليه حديثه».

وقال ابن سعد: «وكان ثقة، ثم أصابه الفالج قبل أن يموت حتى ضعف وتغير لونه واختلط»، وحكى غير واحد اختلاطه، وقال الحافظ في «التقريب»: «صدوق اختلط في الآخر، وادعى أنه رأى عمرو بن حريث الصحابي، فأنكر عليه ابن عيينة وأحمد».

وأما حفص ابن أخي أنس بن مالك الأنصاري، قال أبو حاتم: «صالح الحديث» وقال الدارقطني: «ثقة» وهذا ـ والله أعلم ـ منه يعني أنه لا يكذب أو أنه عدل جمعاً بين قوله وقول أبي حاتم، وقال ابن معين: «لا أعلم أحداً روى عنه غير خلف بن خليفة».

والحديث روي من طريق قتادة، وثابت، وحميد عن أنس وفيه أن ذلك الأمر كان في الصلاة والله تعالى أعلم.

٨٤٦ ـ منكر: مداره على موسى بن إبراهيم الأنصاريُ، قال ابن حبان: «كان ممن يخطئ»، ولم يوثقه معتبر. وقال الحافظ في «التقريب»: «صدوق يخطئ».

وقد رواه موسى بن إبراهيم، عن طلحة بن خراش، وطلحة قال النسائي فيه: «صالح»، وقال الأزدي: «روى عن جابر مناكير». وذكر له المزي في ترجمته من «تهذيب الكمال» أحاديثه عند أصحاب الكتب الستة وكلها غرائب منها هذا الحديث. والله تعالى أعلم.

٨٤٧ ـ منكر جداً: مداره على الحارث بن سريج النقّال، قال ابن معين: «ليس بشيء» واتهمه مرة بالكذب، وقال النسائي: «ليس بثقة»، وقال موسى بن هارون: «متهم في الحديث»، وقال ابن عدي: «ضعيف يسرق الحديث»، وكذلك اتهمه بالكذب ابن مهدي.

وشيخ الحارث: يحيى بن اليمان، قال أحمد: «ليس بحجة»، وقال ابن المديني: «صدوق، فُلج =

ذِكْرُ الإخْبارِ عمَّا يَجبُ عَلَى المرءِ من الحَمد للَّه على عصمته إيَّاهُ عمَّا خَرَجَ إليه من حَادَ عَنه

٨٤٨ ـ عن أبي هُرَيرَةَ قالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّه ﷺ: «قَالَ اللَّهُ تَبارَكَ وتَعَالى: كَذَّبَني عَبدي ولَمْ يكُنْ لَهُ ذَلكَ، وشَتَمَني ولَمْ يكُنْ لَهُ ذَلكَ؛ تَكذيبي أن يقول: أنِّي يُعيدُنا كَمَا بَدأَنَا، وأمَّا شتمهُ إيَّايَ أن يَقُولَ: اتَّخَذَ اللَّهُ وَلَدًا، وإنِّي الصَّمَدُ الَّذي لَم أَلِدْ ولَم أُولَدْ، ولَم يكُنْ لِي كُفُوًا أَحَدٌ».

ذِكْرُ وَصْفِ التَّهْليل الَّذي يُعطي اللَّهُ مَن هَلَّلَهُ به عَشرَ مَرَات ثواب عتق رقبة

٨٤٩ ـ عن أبي هريرة، أنَّ رَسُولَ اللَّه ﷺ قَالَ: «مَن قَالَ: لا إله إلاَّ اللَّهُ وَحدَهُ لا شَريكَ لَه، لَهُ المُلكُ، ولَهُ الحَمْدُ، وهُوَ علَى كُلِّ شَيء قَديرٌ؛ في يَوم مئَة مرَّة، كَانَتْ عَدْلَ عَشر رقَاب، وكُتبَتْ لَهُ مئَةُ حسَنَة، ومُحيَتْ عَنهُ مئَةُ سيِّئَة، وكَانَ لَهُ حرزًا من الشَّيطَان يومَهُ ذَلكَ حتَّى يُمسيَ، ولَم يأتِ أحدٌ بأَفْضَلَ ممَّا جاءَ بِه إلاَّ أحدٌ عملَ عمَلاً أكثَرَ من ذَلكَ».

ذِكْرُ البيان بأنَّ اللَّهَ تَعَالى إنَّمَا يُعْطِي المُهَلِّلَ له بمَا وَصْفنَا ثَوابَ رقبةٍ لو أعتقها إذا أضافَ الحياةَ والمَمَّاتَ فيه إلى الباري جَلَّ وعَلاَ

٨٥٠ ـ عن البراء، أنَّ النَّبيَّ ﷺ قَالَ: «مَن قَالَ: لا إلَهَ إلاَّ اللَّهُ وَحدَهُ لا شَريكَ لَهُ،

= فَتَغَيَّر حفظه»، وقال ابن معين: «ليس بالقوي»، وقال ابن عدي: «عامة ما يرويه غير محفوظ، وهو في نفسه لا يتعمَّدُ الكذب، إلاَّ أنَّه يخطئ ويشبّه عليه».

ثم إن السند بعد ذلك من رواية محمد بن عمرو، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، وقد مر بنا كثيراً هذا السند وعرفت ما فيه انظر حاشية الحديث (٥٧) وغيره.

٨٤٨ ـ صحيح.

٨٤٩ ـ صحيح.

٨٥٠ ـ شاذ: تفرد به عبد الرحمن بن عوسجة، وثقه النسائي والعجلي، وقال ابن المديني، عن يحيى بن =

لَهُ المُلْكُ، وَلَهُ الحَمدُ، يُحْيي ويُمِيتُ، وَهُوَ عَلى كُلِّ شَيءٍ قَديرٌ. عشْرَ مَرَّاتٍ. كَانَ كَعَدْلِ رَقَبَةٍ أو نَسَمَةٍ».

ذكرُ الكلمَاتِ الَّتي إذا قالها المرءُ المسلمُ صدَّقه ربُّه جَلَّ وَعلاَ عليها

٨٥١ ـ عن أبي سعيد الخُدْريِّ وأبي هريرة قالا: قال رسولُ اللَّه ﷺ: «إذَا قَالَ العَبْدُ: لاَ إله إلاَّ اللَّهُ، واللَّهُ أكْبَرُ، صَدَّقَهُ رَبُّهُ، قَالَ: صَدَقَ عَبدي، لاَ إله إلاَّ أنا، وَأنا أكْبَرُ، وَإذَا قَالَ: لا إله إلاَّ اللَّهُ وحدَهُ، صَدَّقَهُ رَبُّهُ، قَالَ: صَدَقَ عَبْدي لاَ إله إلاَّ أنا وَحْدي. وَإذَا قَالَ: لاَ إله إلاَّ اللَّهُ لاَ شَريكَ لَهُ، صَدَّقَهُ رَبُّهُ قَالَ: صَدَقَ عَبدي، لا إله إلاَّ أنا لا شَريكَ لي، وَإذَا قَالَ: لا إلهَ إلا اللَّهُ لَهُ المُلكُ، صَدَّقَهُ رَبُّهُ، قَالَ: صَدَقَ عَبدي، لاَ إلهَ إلاَّ أنَا، لي المُلكُ وَلِيَ الحَمدُ، وَإذَا قَالَ: لاَ إله إلاَّ اللَّهُ، لا حَوْلَ وَلا قُوَّةَ إلاَّ باللَّه، صَدَّقَهُ رَبُّهُ، وَقَالَ: صَدَقَ عَبدِي، لا إلهَ إلاَّ أنا وَلاَ حَولَ وَلا قُوَّةَ إلاَّ بي».

= سعيد: «سألت عنه بالمدينة فلم أرهم يحمدونه»، وقال ابن سعد: «كان قليل الحديث».

قلت ـ المحقق ـ: ليس له في السنن الأربعة إلاَّ أربعة أحاديث ليس هذا منها، وإنما هو عند النسائي في «عمل اليوم والليلة» وأحمد، وكلها لا تخلوا من نظر. والله أعلم. وهذا الحديث مداره على طلحة بن مصرف، عن عبد الرحمن بن عوسجة، وقد تابع طلحةَ، قَنَانُ بن عبد الله، عند أحمد، وقنان قال النسائي في «الضعفاء»: «ليس بالقوي»، والراوي عنه أبو معاوية الضرير وهو مضطرب الحديث في غير الأعمش ولا يحفظها حفظًا جيداً، قال ذلك أحمد، وقال أبو داود: «إذا جاز حديث الأعمش كثر خطؤه». وقال ابن خراش: «في غير الأعمش فيه اضطراب». واتهمه يعقوب بن شيبة، وابن سعد بالتدليس، وقال ابن نمير: «كان يضطرب في غير حديث الأعمش اضطرابًا شديداً»، فلا يعتد بتلك المتابعة. والله تعالى أعلم.

٨٥١ ـ رفعه شاذ: قال الدارقطني في «العلل» (١١/ ٣٠٢):

«يرويه أبو إسحاق السبيعي، واختلف عنه؛ فرواه زيد بن أبي أنيسة عن أبي إسحاق، عن الأغر مسنداً.

وكذلك قَالَ أبو قتيبة والنضر بن شميل: عن شعبة، عن أبي إسحاق مرفوعًا.

وروى سعد بن شعبة، عن أبيه بعض هذا الحديث مرفوعًا لم يذكره بتمامه.

ورواه معاذ بن معاذ، عن شعبة موقوفًا، وهو المحفوظ.

ورواه عبد الجبار بن العباس، وإسحاق بن عبد الله المخوّلي، عن أبي إسحاق مرفوعًا، والموقوف هو الأشبه». اهـ. =

ذكرُ ما يَجبُ على المرءِ من الإحراز بذكر اللَّهِ جَلَّ وعلا في أسبابه دُونَ الاتكال على قضاء اللَّه فيها

٨٥٢ ـ عن عثمان، أنَّ رَسُولَ اللَّه ﷺ قَالَ: «مَن قَالَ حينَ يُصبحُ: بِسْم اللَّه الَّذي لا يَضُرُّ مَع اسمه شَيءٌ في الأرضِ ولاَ في السَّمـاء وَهُوَ السَّميع العَلِيمُ، ثَلاثَ مَرَّات، لَم تَفجَـأهُ فَاجِئةُ بَـلاَءٍ حَتَّى يُمسِيَ، وإن قَالَهـا حِينَ يُمسِي لَمْ تَفْـجَأهُ فَاجِئَـةُ بَلاَءٍ حَتَّى يُصبِحَ».

= قلت ـ المحقق ـ: رواه إسرائيل، وحمزة الزيات، وزهير، ثلاثتهم عن أبي إسحاق، عن الأغر، عن أبي هريرة، وأبي سعيد الخدري مرفوعًا.

وقال النسائي في «عمل اليوم والليلة»:

«خالفه شعبة. فوقف الحديث، ولم يذكر أبا سعيد الخدري». وقال الترمذي:

«وقد رواه شعبة عن أبي إسحاق عن الأغر أبي مسلم، عن أبي هريرة وأبي سعيد بنحو هذا الحديث بمعناه ولم يرفعه شعبة.

حدثنا بذلك بندار، حدثنا محمد بن جعفر، عن شعبة بهذا» اهـ.

٨٥٢ ـ **باطل ـ قاله ابن مهدي ـ**: ورواه عبد الله بن مسلمة القعنبي، عن أبي مودود، عمن سمع أبان بن عثمان، يقول: سمعت عثمان بن عفان، عن النبي ﷺ.

ورواه أنس بن عياض أبو ضمرة، عن أبي مودود، عن محمد بن كعب، عن أبان بن عثمان، عن عثمان، عن النبي ﷺ.

وعبد الله بن مسلمة، قال أبو حاتم: «ثقة، حجة»، وقال أبو زرعة: «ما كتبت عن أحدٍ أجَلَّ في عَينيَّ منه»، وقال الخُرَيْبِي: «وهو والله عندي خَيرٌ من مالك»، ولما قدم على مالك قال مالك لمن عنده: «قوموا بنا إلى خير أهل الأرض»، وقال ابن معين: «ما رأيت رجلاً يحدث لِلَّه، إلاَّ وكيعًا والقعنبي»، وقال في موضع آخر: «ثقة مأمون لا يسأل عنه»، وقال ابن حبان: «كان من المتقنين في الحديث». وأَمَّا أنس بن عياض أبو ضمرة، فقد اختلفت أقوال ابن معين فقال مرة: «ثقة»، ومرة قال: «صُوَيْلح»، ومرة قال: «ليس به بأس»، وقال أبو زرعة، والنسائي: «لا بأس به»، فحاله وسط ونُقِل عن بعضهم أنه كانت فيه غفلة الشاميين وذكر مالك فقال: «لم أر عند المحدثين غير أنس بن عياض، ولكنه أحمق يدفع كتبه إلى هؤلاء العراقيين» فمثله لا يحتج بتفرده فضلاً عن مخالفته لمن هو أوثق منه. والله تعالى أعلم.

وأبو مودود يفهم من توثيق من وثقه أنه يقصد عدالته وليس الضبط، فجاء عن أحمد قوله في علله: «شيخ ثقة»، وكذلك وثقه أبو داود وابن معين، وكان من أهل النسك والفضل، وكان متكلمًا واعظًا مذكرًا يقص لأهل المدينة، وأما بالنسبة للحديث فقد قال ابن حبان: «كان ممن يخطئ»، وقال البرقي: «وممَّن يُضعَّف في روايته، ويكتب حديثه أبو مودود المدني»، وهذا ما =

ذِكْرُ استحبَابِ الذِّكْرِ للَّهِ جَلَّ وَعَلاَ فِي الأحوالِ حَذَرَ أن يكونَ المواضعُ عَلَيه تِرَةً فِي القِيامة

٨٥٣ ـ أسند فيه حديث أبي هريرة المتقدم برقم (٥٩٠) من طريق ابن أبي ذئب، عن سعيد المقبري، عن أبي هريرة.

= فهمه الحافظ رحمه الله فقال في «التقريب»: «مقبول» أي عند المتابعة وإلا فلينٌ. والله تعالىٰ أعلم. وقد رواه غير واحد، عن ابن أبي الزناد، عن أبيه، عن أبان، عن عثمان، عن النبي ﷺ.

وابن أبي الزناد، قال ابن معين: «ليس ممن يحتج به أصحاب الحديث، ليس بشيء»، وقال أحمد: «مضطرب الحديث»، وفصل ابن المديني بين ما حدث بالمدينة فهو صحيح، وما حدث ببغداد فمردود، والظاهر أن هذا الحديث مما حدثه ببغداد، فليس من الرواة عنه هذا الحديث من هو مدني. والله أعلم، وقال النسائي: «لا يحتج بحديثه»، وقال ابن عدي: «وبعض ما يرويه لا يتابع عليه»، وقال ابن حبان: «كان ممن ينفرد بالمقلوبات عن الأثبات، وكان ذلك من سوء حفظه وكثرة خطئه، ولا يجوز الاحتجاج بخبره إذا انفرد، فأما ما وافق الثقات فهو صادق».

قلت ـ المحقق ـ: ولم يتابعه أحد في روايته هذا الحديث من طريق أبيه رغم كثرة من أخذ عن أبيه والله أعلم.

وقال الدارقطني في «العلل» (٣/ ٧): «هو حديث يرويه أبو مودود عبد العزيز بن أبي سليمان، عن محمد بن كعب، واختلف عنه. فرواه أبو ضمرة، عن أبي مودود، عن محمد بن كعب، عن أبان بن عثمان، عن عثمان. وتابعه خالد بن يزيد العمري، وخالفهما زيد بن الحُباب، فرواه عن أبي مودود قال: حدثني من سمع أبان ولم يسم أحداً.

وخالفهم عبد الرحمن بن مهدي، وأبو عامر العقدي، روياه عن أبي مودود قال: حدثني رجل، عن من سمع أبان بن عثمان، عن عثمان.

وهذا القول هو المضبوط عن أبي مودود.

ومن قال فيه: عن محمد بن كعب القرظي فقد وهم. قاله أبو ضمرة أنس بن عياض، حدثنا الحسين بن إسماعيل، وآخرون عن الزبير بن بكار، عن أبي ضمرة.

وروىٰ هذا الحديث أبو الزناد، عن أبان بن عثمان، عن أبيه، حدث به عبد الرحمن بن أبي الزناد، عن أبيه. وهذا متصل، وهو أحسنها إسناداً». اهـ.

وقال أبو حاتم في «العلل» (٢/ ١٩٦ ـ ١٩٧): «ذكر هذا الحديث لابن مهدي، فقال: أملي علىٰ أبي مودود حدثني رجل، عن رجل أنه سمع أبان بن عثمان، عن عثمان، عن النبي ﷺ، وأنكر أن يكون عن محمد بن كعب القرظي». وقال عن حديث أبي مودود، عن محمد بن كعب: «قال ابن مهدي: هو باطل» ثم ذكر رحمه الله: «أخبرنا يونس بن عبد الأعلىٰ، قال: أنبأنا أنس بن عياض، عن أبي مودود، عن رجل لا أعلمه إلا محمد بن كعب، عن أبان بن عثمان، أن رسول الله ﷺ قال: ولم يذكر عثمان في الإسناد» ثم قال ابن أبي حاتم: «أبو مودود اثنان أحدهما اسمه فضة والآخر عبد العزيز بن أبي سليمان». اهـ.

ذِكْرُ تمثيلِ المصطفى الموضعَ الَّذي يُذْكَرُ اللَّهُ جَلَّ وعَلاَ فيه، والموضع الَّذي لا يُذكَرُ اللَّهُ فيه

٨٥٤ ـ عن أبي موسىٰ، عن النَّبيِّ ﷺ، قَالَ: «مَثَلُ البَيْتِ الَّذي يُذكَرُ اللَّهُ فِيه، والبَيتِ الَّذي لا يُذكَرُ اللَّهُ فِيهِ مَثَلُ الحَيِّ والمَيِّت».

ذِكْرُ حفوف الملائكة بالقومِ يجتمعون على ذكرِ اللَّه مع نزُولِ السَّكينة عليهم

٨٥٥ ـ عن أبي إسحاق، عن الأغرِّ، قال: «أشهد علىٰ أبي سعيدٍ الخُدري، وأبي هريرة، أنهما شهدا علىٰ رَسُول اللَّه ﷺ، أنَّهُ قَال: «ما جَلَسَ قَومٌ يَذْكُرُونَ اللَّهَ، إلاَّ حَفَّتهُمُ المَلائِكَةُ، وَغَشِيَتْهُمُ الرَّحمَةُ، وَنَزَلت عَلَيهِمُ السَّكِينَةُ، وَذَكَرَهُمُ اللَّهُ فِيمَنْ عِندَهُ».

---

٨٥٤ ـ صحيح: لفظ البخاري «مثل الذي يذكر ربه والذي لا يذكر ربه مثل الحي والميت» فقال الحافظ في «الفتح» (١١/ ٢١٠):

«هكذا وقع في جميع نسخ البخاري، وقد أخرجه مسلم عن أبي كريب وهو محمد بن العلاء شيخ البخاري فيه بسنده المذكور بلفظ: «مثل البيت الذي يذكر الله فيه والبيت الذي لا يذكر الله فيه مثل الحي والميت» وكذا أخرجه الإسماعيلي وابن حبان في صحيحه جميعاً عن أبي يعلىٰ عن أبي كريب، وكذا أخرجه أبو عوانة، عن أحمد بن عبد الحميد والاسماعيلي أيضاً عن الحسن بن سفيان، عن عبد الله بن براد، وعن القاسم بن زكريا، عن يوسف بن موسىٰ وإبراهيم بن سعيد الجوهري، وموسىٰ بن عبد الرحمن المسروقي، والقاسم بن دينار، كلهم عن أبي أسامة، فتوارد هؤلاء علىٰ هذا اللفظ يدل علىٰ أنه هو الذي حدث به بريد بن عبد الله شيخ أبي أسامة، وانفراد البخاري باللفظ المذكور دون بقية أصحاب أبي كريب وأصحاب أبي أسامة يشعر بأنه رواه من حفظه أو تجوز في روايته بالمعنىٰ الذي وقع له، وهو أن الذي يوصف بالحياة والموت حقيقة هو الساكن لا السكن وأن إطلاق الحي والميت في وصف البيت إنما يراد به ساكن البيت، فشبه الذاكر بالحي الذي ظاهره متزين بنور الحياة وباطنه بنور المعرفة، وغير الذاكر بالبيت ـ كذا بالباء، ولعل الصواب بالميم، والله أعلم ـ الذي ظاهره عاطل وباطنه باطل، وقيل موقع التشبيه بالحي والميت لما في الحي من النفع لمن يواليه، والضر لمن يعاديه، وليس ذلك في الميت». اهـ.

٨٥٥ ـ غريب: تفرد به أبو إسحاق، عن الأغر، عن أبي سعيد الخدري، وأبي هريرة. والأغر لم يوثقه من يعتبر توثيقه، فلا يحتمل تفرده خصوصاً وأن من تفرد عنهما هما أكثر الصحابة رواةً عنهم، ولهما العديد من ألزم وأنجب التلاميذ فالله أعلم، ثم إن أبا إسحاق قد اختلط بأخرة، وهو مشهور بالتدليس إلا أن أحد الرواة عنه شعبة وهو لا يحمل عن شيوخه إلا ما سمعوه فالله أعلم.

ذِكْرُ إثبات مغفرة اللَّه جَلَّ وَعَلاَ لِلقَومِ الَّذينَ يَذكُرونَ اللَّهَ مَع سؤالهم إياه الجَنَّةَ وتعوُّذهم به مِن النَّارِ نعوذُ باللَّه منها

٨٥٦ ـ عن أبي هريرة، عن رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إنَّ للَّه مَلاَئكَةً فُضلاً عَن كُتَّابِ النَّاسِ، يَطُوفُونَ فِي الطُّرُقِ، يَلتَمِسُونَ أهلَ الذِّكرِ، فَإذَا وَجَدُوا قومًا يَذكُرُونَ اللَّهَ، تَنَادَوا: هَلُمُّوا إلى حَاجَتِكُمْ، فَيَحُفُّونَ بهم بأجنحَتِهم إلى السَّمَاءِ الدُّنيَا فَيسأَلُهُم رَبُّهُم ـ وَهُوَ أعلَمُ منهُمْ ـ فَيَقُولُ: مَا يَقُولُ عِبَادِي؟ فَيَقُولُونَ: يُكَبِّرُونَكَ وَيُمَجِّدُونَكَ وَيُسَبِّحُونَكَ وَيَحمدُونَكَ، فَيَقُولُ: هَلْ رَأَوْنِي؟ فَيَقُولُونَ: لاَ، فَيَقُولُ: فَكَيفَ لَوْ رَأَوْنِي؟ فَيَقُولُونَ: لَوْ رَأَوْكَ لَكَانُوا لَكَ أشَدَّ عِبَادَةً وَأَكثَرَ تَسبيحًا وَتَحميدًا وتَمجيدًا. فَيَقُولُ: وَمَا يسألُوني؟ قَالَ: فَيَقُولُونَ: يَسألونَكَ الجَنَّةَ، فَيَقُولُ: فَهَلْ رَأَوهَا؟ فَيَقُولُونَ: لا. واللَّه يَا رَبِّ، فَيَقُولُ: فَكَيفَ لَوْ رَأَوهَا؟ [فَيَقُولُونَ: لو رأوها] كَانُوا عَلَيهَا أشَدَّ حرصًا وأشَدَّ لَهَا طَلَبًا، وأعظَمَ فِيهَا رَغْبَةً، فَيَقُولُ: وَممَّ يَتَعَوَّذُونَ؟ فَيَقُولُونَ: مِنَ النَّارِ، فَيَقُولُ: وَهَلْ رَأَوْهَا؟ فَيقُولُونَ: لاَ وَاللَّه يَا رَبِّ، فَيَقُولُ: فَكَيفَ لَوْ رَأَوْهَا؟ فَيَقُولُونَ: لَوْ رَأَوْهَا، لَكَانُوا مِنهَا أشَدَّ فِرَارًا، وَأَشَدَّ هَرَبًا وَأَشَدَّ خَوفًا، فَيَقُولُ اللَّهُ لملائكته: أُشهِدُكُم أنِّي قَد غَفَرْتُ لَهُم. قَالَ: فَقَالَ مَلَكٌ مِن المَلاَئكَةِ: إنَّ فِيهم فُلاَنًا لَيسَ مِنهُم إنَّمَا جَاءَ لِحَاجَةٍ، قَالَ: فَهُمُ الجُلَسَاءُ لا يَشقَى جَلِيسُهُمْ».

ذِكْرُ البيان بأن مَن جَالسَ الذَّاكرينَ اللَّه يُسعِدُهُ اللَّهُ بمجالسته إياهُم

٨٥٧ ـ أسند فيه حديث أبي هريرة المتقدم برقم (٨٥٦).

---

٨٥٦ ـ صحيح: قال البخاري عقبه تعليقًا: «رواه شعبة، عن الأعمش، ولم يرفعه». اهـ. وقال الحافظ: «وصله أحمد قال ثنا محمد بن جعفر، ثنا شعبة، بنحوه ولم يرفعه، وكذا أخرجه الإسماعيلي من رواية بشر بن خالد عن محمد بن جعفر موقوفًا.

ذِكْرُ سباق الذَّاكرين اللَّهَ كثيرًا والذَّاكرات في القيامة أهلَ الطَّاعات إلى الجنَّة

٨٥٨ ـ عن أبي هريرة، قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَسيرُ في طَرِيقِ مكَّةَ، فَمرَّ علىٰ جَبَلٍ يُقَالُ لَهُ: جُمدَان، فَقَالَ: «سيرُوا هذا جُمدَانُ، سَبَقَ المُفَرِّدُون، سَبَقَ المُفَرِّدُونَ» قالُوا: يا رَسُولَ اللَّهِ، ما المُفَرِّدُونَ؟ قَالَ: الذَّاكِرُونَ اللَّهَ كثيرًا والذَّاكِرَاتُ».

ذِكْرُ مغفرةِ اللَّهِ جَلَّ وَعَلاَ مَا قَدَّمَ مِن ذنوبِ العبدِ بقوله: سُبحانَ اللَّهِ وبحمده بعددٍ معلوم عند الصباح والمساء

٨٥٩ ـ أسند فيه حديث أبي هريرة المتقدم برقم (٨٢٩) من طريق حماد بن سلمة عن سُهيل عن أبيه، وتابع إسماعيل بن زكريا حمادًا، والصواب ما رواه مالك عن سمي، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، والله تعالىٰ أعلم.

وقد تابع مالكًا سهيلٌ نفسه فرواه عن سمي، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، ورواه عن سهيل عن سمي: روح بن القاسم، وعبد العزيز بن المختار.

ذِكْرُ الشيءِ الَّذِي إذا قاله الإنسانُ حين يُصبحُ لم يُوافِ في القيامة أحدٌ بمثل ما وافى

٨٦٠ ـ أسند فيه حديث أبي هريرة المتقدم برقم (٨٢٩) و(٨٥٩) من طريق روح، عن سهيل، عن سمي، عن أبي صالح، عنه.

ذِكْرُ الشيءِ الَّذِي إذا قاله المرءُ عند الصباح كان مؤدِّيًا لشكر ذلك اليومِ

٨٦١ ـ عن عبد الله بن عَنْبَسَةَ، عن ابن عباس، أن رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: «مَن

---

٨٥٨ ـ صحيح غريب: تفرد به عبد الرحمن بن يعقوب مولىٰ الحرقة، عن أبي هريرة، وهو عند مسلم، والحديث ذكره الطبراني في «الأوسط» ضمن الغرائب (٢٧٧٣) والله تعالىٰ أعلم.

٨٦١ ـ منكر: قوله «ابن عباس» تصحيف، وصوابه: عبد الله بن غنام وانظر في ذلك «الفتوحات الربانية» =

قَالَ حينَ يُصبحُ: اللَّهُمَّ مَا أصبَحَ بي من نعمَة، أو بأحَد من خَلْقك، فَمنكَ وَحدَكَ لا شَريكَ لَكَ، فَلَكَ الحَمدُ وَلَكَ الشُكرُ، فَقَدَ أدَى شُكْرَ ذَلكَ اليَومِ».

ذكْرُ الشيءِ الَّذي يَحترزُ المَرءُ به من فَاجئة البلاء حَتَّى يُمْسي إذَا قَالَ ذَلكَ عندَ الصباح، وحَتَّى يُصبحَ إذَا قال ذلك عندَ المَساء

٨٦٢ ـ أسند فيه حديث عثمان المتقدم برقم (٨٥٢).

ذكْرُ إيجابِ الجنَّة لمَنْ قَالَ رَضيتُ باللَّه ربًا وقَرَنَهُ برضَاه بالإسلامِ، والنَّبيِّ ﷺ

٨٦٣ ـ عن أبي عليٍّ الهَمْدَانِي، أنَّهُ سَمعَ أبَا سعيدٍ الخُدري يقول: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:

«مَن قَالَ: رَضيتُ باللَّهِ ربًّا، وبالإسلامِ دينًا، وبمُحَمَّدٍ ﷺ نَبيًا، وَجَبَتْ لَهُ الجَنَّة».

قال أبو حاتم: أبو هانئ: اسمه حُمَيدُ بنُ هانئ من أهلِ مصر، وأبو عليٍّ الهَمداني: اسمه عمرو بن مالك الجَنْبِي من ثِقات أهلِ فلسطين.

= (٣/ ١٠٧) لابن علآن، و«أطراف» ابن عساكر، و«تحفة الأشراف» للمزي، و«النكت الظراف» (٦/ ٤٠٣ ـ ٤٠٤)، وترجمة ابن عنبسة في «تهذيب الكمال للمزي». ومدار الحديث على عبد الله بن عَنْبَسَةَ مجهول، ولم يتابع على ذلك الحديث، والظاهر أنه ليس له غيره. والله تعالى أعلم.

٨٦٣ ـ منكر: مداره على أبي هانئ الخولاني المصري، واسمه حميد بن هانئ، قال أبو حاتم: «صالح»، وقال النسائي: «ليس به بأس»، وهو بهذا ممن لا يتحمل تفرده، وقد اختلف عنه:

فرواه زيد بن الحباب، عن عبد الرحمن بن شريح، عن أبي هانئ، عن أبي علي الهمداني، عن أبي سعيد الخدري، عن النبي ﷺ. وزيد بن الحباب كان كثير الخطأ، كما قاله أحمد. ورواه عبد الله بن وهب، عن أبي هانئ، عن أبي عبد الرحمن الحبلي، عن أبي سعيد الخدري عن النبي ﷺ.

ورواه يحيى بن إسحاق، عن ابن لهيعة، عن خالد بن أبي عمران، عن أبي عبد الرحمن الحبلي، عن أبي سعيد الخدري، عن النبي ﷺ، وهذا وهم من ابن لهيعة لم يتابع عليه، ولعله أخذه من أبي هانئ الخولاني فهو أحد شيوخه يروي عنه، فأخطأ فيه فرواه عن خالد نظراً لضعفه واختلاطه فعاد الحديث مرة ثانية إلى أبي هانئ، والأشبه بالصواب طريق ابن وهب. والله تعالى أعلم.

ذكرُ الشيءِ الَّذي إذَا قَاله المرءُ عنْدَ الكرْب يُرتَجى له زوالُها عَنْهُ

٨٦٤ ـ عن عائشة أنَّ النَّبِيَّ ﷺ جمعَ أَهْلَ بَيْتِه فَقَالَ: «إِذَا أصَابَ أحَدكُم غَمٌّ أو كَرْبٌ، فَلْيَقُلْ: اللَّهُ اللَّهُ رَبِّي لا أُشرِكُ بِهِ شيئًا».

اسم أبي عامرِ الخزاز: صالح بن رستم، رُوي له أربعون حديثًا، من ثقات أهلِ البصرة.

ذكْرُ الأمرِ بالتهليلِ والتسبيحِ للَّه جَلَّ وَعَلاَ مَعَ التَّحميد لِمَنْ أصابته شدَّةٌ أو كَربٌ

٨٦٥ ـ عن علي بن أبي طالب، أنه قالَ: لَقَّنَني رَسُولُ اللَّه ﷺ هؤُلاء الكَلمَات، وَأمَرَني إن أصَابَني كَربٌ أَوْ شِدَّةٌ أقُولُهنَّ: «لا إله إلاَّ اللَّهُ الحَليمُ الكَريمُ، سُبْحَانَهُ وَتَبَارَكَ اللَّهُ رَبُّ العَرشِ العَظِيمِ، وَالحَمدُ للَّه رَبِّ العَالمينَ».

---

٨٦٤ ـ منكر: في سنده عتاب بن حرب، قال ابن عدي في «الكامل»: «قال البخاري: عتاب بن حرب المديني، سمع صالح بن رستم، سمع منه عمرو بن علي وضَعَّفَهُ جدًا، يُعدُّ في البصريين، وعتاب يروي عنه البصريون أحاديث يسيرة، ويحدث عن صالح بن رستم وهو أبو عامر الخزاز».

وقال ابن حبان في «المجروحين»: «كان ممن ينفرد عن الثقات بما لا يشبه حديث الأثبات على قلة روايته، فليس ممن يحتج به إذا انفرد» وانظر «الميزان» للذهبي، و«لسان الميزان» لابن حجر.

وهو يرويه عن أبي عامر الخزاز صالح بن رستم، البصري والذي قال فيه ابن معين: «ضعيف»، وقال: «سُخْنَةُ عين»، وقال: «لا شيء»، وقال: «ليس بشيء»، وقال أبو حاتم: «شيخ يكتب حديثه ولا يحتج به»، وقال الدارقطني: «ليس بالقوي»، وقال أبو أحمد الحاكم: «ليس بالقوي عندهم»، وقال الحافظ: «صدوق، كثير الخطأ».

وقال الطبراني في «الأوسط» (٥٢٩٠): «لم يرو هذا الحديث عن أبي عامر الخزاز، إلا عتاب بن حرب، تفرد به: إبراهيم بن محمد بن عرعرة».

٨٦٥ ـ رفعه خطأ: قال الدارقطني في «العلل» (٣/ ١١٠ ـ وما بعدها):

«هو حديث يرويه عبد الله بن شداد بن الهاد، عن عبد الله بن جعفر، واختلف في رفعه.

فرواه محمد بن كعب القرظي، عن عبد الله بن شداد، عن عبد الله بن جعفر، عن علي مرفوعًا إلى النبي ﷺ.

حدث به عنه محمد بن عجلان، وأسامة بن زيد الليثي، وأبان بن صالح، فاتفقوا على رفعه.

وخالفهم ربعي بن حراش، فرواه عن عبد الله بن شداد، عن عبد الله بن جعفر، عن علي موقوفًا =

. . . .

= غير مرفوع.
حَدَّث به منصور بن المعتمر، عن ربعي واختلف عن منصور في إسناده، فرواه زائدة بن قدامة، ومسعر بن كدام ـ واختلف عن مسعر ـ وعمار بن رزيق، و جرير بن عبد الحميد، وأبو الأحوص، وزياد البكائي، وابن عيينة، وغيرهم، عن منصور، عن ربعي، عن عبد الله بن شداد، عن عبد الله بن جعفر، عن علي موقوفًا.
ورواه محمد بن عبد الوهاب القَنَّاد، عن مسعر، عن منصور، عن ربعي، عن علي أسقط من الإسناد رجلين.
وتابعه محمد بن بشر، وجعفر بن عون، عن مسعر.
وكذلك رواه شعبة، عن منصور، واختلف عنه، رواه الثوري، عن منصور، واختلف عنه أيضًا.
فرواه وكيع، عن الثوري، ومسعر، عن منصور نحو رواية زائدة ومن تابعه.
ورواه عبد الرحمن بن مهدي، عن الثوري، فأسقط من الإسناد عبد الله بن جعفر.
واتفق أصحاب منصور عنه على أن الحديث موقوف، إلا من رواية أبي قلابة، عن أبي زيد الهروي، عن شعبة، فإنه رفع الحديث إلى النبي ﷺ.
وعند مسعر فيه إسنادان آخران:
أحدهما: رواه سليمان التيمي، عن مسعر، عن أبي بكر بن حفص، عن عبد الله بن الحسن بن الحسن، عن عبد الله بن جعفر، عن علي، ورفعه إلى النبي ﷺ.
وخالفه شيبان فرواه عن مسعر، عن أبي بكر بن حفص، ولم يرفعه:
والإسناد الآخر: رواه محمد بن بشر، عن مسعر، عن إسحاق بن راشد، عن عبد الله بن الحسن، عن عبد الله بن جعفر، عن علي، عن النبي ﷺ.
وروى هذا الحديث محمد بن إسحاق، واختلف عنه.
فرواه سلمة بن الفضل، عن ابن إسحاق، عن أبان بن صالح، عن القعقاع بن حكيم، عن علي ابن الحسين، عن بنت عبد الله بن جعفر، عن أبيها، عن علي بن أبي طالب، عن النبي ﷺ.
ورواه محمد بن سلمة، عن ابن إسحاق، ولم يذكر في الإسناد ابنة عبد الله بن جعفر، وجعله عن علي بن الحسين، عن عبد الله بن جعفر، ورفعه أيضًا.
وكذلك روي عن محمد بن عمرو بن علقمة، عن علي بن الحسن، عن عبد الله بن جعفر.
ورواه إسحاق بن أبي فروة، عن أبان بن صالح، عن حسن بن محمد بن علي، عن أم أبيها بنت عبد الله بن جعفر، عن أبيها، عن علي.
ورواه سليمان بن أبي داود، عن بُديح مولى عبد الله بن جعفر، عن عبد الله بن جعفر، عن علي، عن النبي ﷺ»، انتهى كلام الدارقطني.
وقال أبو حاتم في «علل» ابنه (١٩٩٧)، (٢٠٥٩) حول رفع حديث مسعر: «هذا خطأ روى غير واحد عن مسعر، لا يوصلونه». =

٩ ـ باب الأدعية

٨٦٦ ـ عن أنس، قال: قال رسولُ اللَّهِ ﷺ: «يَسْأَلُ أحَدُكُم رَبَّهُ حَاجَتَهُ كُلَّهَا، حَتَّى شِسْعَ نَعلِه إذَا انْقطَعَ».

٨٦٧ ـ عن عائشة، قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، يُعْجِبُهُ الجَوَامعُ مِنَ الدُّعَاءِ.

قــال أبو حــاتم: أبو نوفل: اسمه معاوية بن مسلم بن أبي عَقْرب، من أهل البصرة.

= وانظر «الفوائد المنتخبة» للخطيب.

قلت ـ المحقق ـ: مخالفة أبي قلابة الرقاشي، لا عبرة بها فقد قال الدارقطني فيه: «صدوق كثير الخطأ من الأسانيد والمتون، كان يحدث من حفظه فكثُرت الأوهام منه» وقال أيضًا: «لا يحتج بما ينفرد به، بلغني عن شيخنا أبي القاسم ابن بنت منيع أنه قال: عندي عن أبي قلابة عشرة أجزاء ما منها حديث مسلم إمّا في الإسناد وإما في المتن، كان يحدث من حفظه فكثرت الأوهام فيه».

وقد اختلط بآخره لما سكن بغداد، ذكر معناه ابن خزيمة، وقال الحافظ: «صدوق يخطىء، تغير حفظه لما سكن بغداد».

فمخالفته لا تقدح في الاتفاق على وقفه من أصحاب منصور. والله تعالى أعلم.

٨٦٦ ـ **منكر**: قال الترمذي (٣٦٨٢) من «تحفة الأحوذي» (وقد سقط من مطبوعة إبراهيم عطوة عوض) آخر كتاب الدعوات: «هذا حديث غريب، ورَوَىٰ غير واحد هذا الحديث عن جعفر بن سليمان، عن ثابت البُناني، عن النبي ﷺ ولَم يذكروا فيه عن أنس»، ثم رواه مرسلاً وقال عقبه: «وهذا أصح من حديث قَطَن، عن جعفر بن سليمان». اهـ.

وقطن بن نسير قال ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٧/ ١٣٨): «سئل أبو زرعة عنه، فرأيته يحمل عليه، ثم ذكر أنه روىٰ أحاديث عن جعفر بن سليمان، عن ثابت، عن أنس مما أنكر عليه»، وقال ابن عدي: «ثنا البغوي ثنا القواريري، حدثنا جعفر، عن ثابت بحديث: «ليسأل أحدكم ربه حاجته كلها...» فقال رجل للقواريري: إن شيخنا يحدث به، عن جعفر، عن ثابت، عن أنس، فقال القواريري: باطل». قال ابن عدي: «وهو كما قال».

وقد تابع قطنًا: سيارُ بن حاتم العنزي، وهذه متابعة لا تسمن ولا تغني من جوع، فسيار قال أبو داود عنه: «سألت القواريري عنه فقال: «لم يكن له عقل» وقال يعقوب بن سفيان: «ليس كل أحد يؤخذ عنه، ما كنت أظن يحدث عن ذا» وقال أبو أحمد الحاكم: «في حديثه بعض المناكير»، وقال العقيلي: «أحاديثه مناكير، ضعفه ابن المديني»، وقال الأزدي: «عنده مناكير».

قلت ـ المحقق ـ: وقد حكم ابن حبان بغرابته، فقال: «أخبرنا أحمد بن علي بن المثنىٰ بخبر غريب».

٨٦٧ ـ **غريب جدًا**: تفرد به الأسودُ بن شيبان، عن أبي نوفل بن أبي عَقْرب، والذي تفرد به، عن عائشة.

قال الطبراني في «الأوسط» (٦٩٤٦): =

ذِكْرُ مَا يَجِبُ أنْ يكونَ قصدُ المرء في جوامعِ دُعائه وبيان أحواله له

٨٦٨ ـ عن أبي هُريرة، قال: قَالَ رَسُولُ اللَّه ﷺ لرَجُلٍ: «مَا تقُولُ في الصَّلاَة»؟ فَقَالَ: أتَشَهَّدُ ثُمَّ أقُولُ: اللَّهُمَّ إنِّي أسألُكَ الجَنَّةَ، وأعُوذُ بِكَ مِنَ النَّارِ. أنَا وَاللَّه مَا أحسِنُ دَنْدَنَتَكَ ولا دَنْدَنَةَ مُعاذٍ، فقَالَ ﷺ: «حَوْلَهَا نُدَنْدِنُ».

ذِكْرُ الأمرِ للمرء أنْ يَسأَل رَبَّهُ جَلَّ وَعَلاَ جَوامعَ الخير ويَتعوَّذ به من جوامعِ الشَّر

٨٦٩ ـ عن عائشة، أنَّ رَسُولَ اللَّه ﷺ عَلَّمَها أنْ تَقُولَ: «اللَّهُمَّ إنِّي أسألُكَ مِنَ الخَيرِ كُلِّه عَاجِله وآجِله، مَا عَلمتُ منهُ وَمَا لَم أعلَمْ، وأعُوذُ بكَ مِنَ الشَّرِّ كُلِّه عَاجِله وآجِله، مَا عَلِمتُ مِنهُ وَمَا لَم أعلَمْ، اللَّهُمَّ إنِّي أسألُكَ مِنَ الخَيرِ مَا سَألَكَ عَبدُكَ وَنَبيُّكَ،

= «لا يروىٰ هذا الحديث عن عائشة إلاَّ بهذا الإسناد، تَفرَّدَ به الأسود بن شيبان».

قلت: والأسود غلب عليه الصلاح والعبادة، وقال أبو حاتم فيه: «صالح الحديث» وهذه المرتبة تعني أنه يصلح في الشواهد والمتابعات، لا التفرد والاحتجاج، وتوثيق ابن معين له من جهة عدالته ـ والله تعالىٰ أعلم ـ جمعًا بين قوله وقول أبي حاتم، فمثله لا يحتمل تفرده.

٨٦٨ ـ **غريب عن أبي هريرة**: تفرد به جرير بن عبد الحميد، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة.

وجرير ساء حفظه في آخر عمره، وهو ليس من أصحاب الأعمش المتثبتين، بل إن العلماء قد تكلموا في حديثه عن الأعمش خاصة.

قال أحمد: «جرير لم يكن بالضابط عن الأعمش».

بل جاء عن جرير نفسه أنه قال: «أبو معاوية حفظ حديث الأعمش، ونحن أخذناها من الرقاع».

وتفرد جرير عن الأعمش مما يستغرب من أجله الحديث، لأن جريراً ـ كما سبق ـ في حفظه شيء، وقد تفرد به عن الأعمش علىٰ كثرة ما للأعمش من أصحاب قد جمعوا حديثه وحفظوه، كأبي معاوية، والثوري، وشعبة، والقطان، وابن فضيل، وغيرهم، فلما يتفرد جرير عن الأعمش بهذا دونهم؟!.

وقد خالفه زائدة فرواه عن الأعمش، عن أبي صالح، عن بعض أصحاب النبي ﷺ. وزائدة أثبت في الأعمش من جرير. ولم يصرح الأعمش بالتحديث في جميع طرقه. والله تعالىٰ أعلم.

٨٦٩ ـ **ضعيف**: الحديث رواه ابن حبان، عن أبي خليفة، عن موسىٰ بن إسماعيل، عن حماد بن سلمة، عن الجريري، عن أم كلثوم بنت أبي بكر، عن عائشة، عن النبي ﷺ. =

وَأعُوذُ بكَ منَ الشَّـرِّ مَا عَـاذَ به عَبدُكَ ونَبيُّكَ، وَأسْأَلُكَ الجَنَّةَ وَمـا قَرَّبَ إليْهَـا من قَولٍ وَعَملٍ، وَأعُـوذُ بكَ منَ النَّارِ وَمَا قَـرَّبَ إَليهَا مِن قَـوْلٍ وعَمَلٍ، وَأسأَلُـكَ أن تَجعَلَ كُلَّ قَضَاءٍ قَضَيْتَهُ لِي خَيرًا».

= ورواه الطبراني عن محمد بن معاذ وأبي خليفة، عن موسىٰ بن إسماعيل، عن حماد بن سلمة، عن الجريري، وجبر بن حبيب، عن أم كلثوم، عن عائشة، عن النبي ﷺ.

ورواه أحمد، وابن ماجه من طريقه، عن عفان، عن حماد بن سلمة، عن جبر بن حبيب، عن أم كلثوم، عن عائشة، عن النبي ﷺ.

ورواه أبو يعلىٰ، عن إبراهيم، عن حماد بن سلمة، عن جبر بن حبيب والجريري، عن أم كلثوم، عن عائشة، عن النبي ﷺ.

ورواه البخاري في «الأدب المفرد» عن الصلت بن محمد، عن مهدي بن ميمون، عن الجريري، عن جبر بن حبيب، عن أم كلثوم، عن عائشة، عن النبي ﷺ.

ورواه محمد بن جعفر، عن شعبة، عن جبر بن حبيب، عن أم كلثوم، عن عائشة عن النبي ﷺ.

فالأشبه قول من قال: عن جبر بن حبيب، عن أم كلثوم، عن عائشة، عن النبي ﷺ.

ووهم من قال الجريري، عن أم كلثوم، والوهم من حماد. والله تعالىٰ أعلم.

وأما رواية الجريري، عن جبر بن حبيب، عن أم كلثوم، فقد تفرد بها الصلت بن محمد، عن مهدي بن ميمون، عن الجريري، والصلت لا يحتمل تفرده.

فالحديث حديث جبر بن حبيب، ولذلك ساق المزي طرفه في ترجمته، وقد تفرد به عن أم كلثوم بنت أبي بكر، وهي مجهولة الحال، ولدت بعد وفاة أبيها، وأما من وثقها من المعاصرين اعتمادًا علىٰ أن مسلمًا أخرج لها فقد أبعد النجعة، فنحن معه في توثيقها من حيث العدالة وأما من حيث الضبط فلا دليل عليه، وأما إخراج مسلم لها في صحيحه فهي دعوىٰ مرسلة لا أزمة لها ولا عقال فإنه ـ رحمه الله ـ أخرج لها حديثين متابعة، أحدهما فيه عنعنة أبي الزبير عن جابر، عنها، ولم يصرح بالتحديث، والثاني تفرد به ابن جريج عن مغيرة بن حكيم الصنعاني، عنها، وليس لمغيرة عند مسلم سوىٰ هذا الحديث فهو غريب عن عائشة. والله تعالىٰ أعلم.

وقد أشار البوصيري في «الزوائد» إلىٰ تضعيف هذا الحديث فقال ـ رحمه الله ـ:

«في إسناده مقال. وأم كلثوم هذه لم أر من تكلم فيها. وعدها جماعة في الصحابة، وفيه نظر، لأنها ولدت بعد موت أبي بكر. وباقي رجال الإسناد ثقات».

ولذا فقد استندنا في تضعيفنا للحديث إلىٰ أصول الحديث وقواعد المصطلح، وإلىٰ كلام البوصيري رحمه الله، وغيرنا الذي ذهب إلىٰ تصحيحه استند إلىٰ لا شيء سوىٰ التشويش ومخالفة القواعد بالاستناد إلىٰ حديث في سنده متروك. ومتنه مختلف واعتباره شاهدًا. فإلىٰ الله المشتكىٰ.

ذكرُ البيان بأنَّ دُعاءَ المَرء لِلَّه جَلَّ وَعَلاَ مِنْ أكرم الأشياء عليه

٨٧٠ ـ عن أبي هريرة، قال: قال رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَيْسَ شَيءٌ أكْرَمَ على اللَّهِ مِنَ الدُّعَاءِ».

ذكرُ رجاء النَّجاة من الآفات لمَن دام على الدُّعاء في أوقاته

٨٧١ ـ عن أنس، قال: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لا تَعْجِزُوا فِي الدُّعَاءِ، فَإِنَّهُ لَن يَهلِكَ مَعَ الدُّعَاءِ أحَدٌ».

---

٨٧٠ ـ منكر: مداره على: عمران بن داور القطان أبي العوّام، تركه يحيى القطان، وقال أحمد: «أرجو أن يكون صالح الحديث»، وهي رتبة أقل من الجزم بها، وقال ابن معين: «ليس بالقوي»، وقال في موضع آخر: «لم يرو عنه يحيى بن سعيد، وليس هو بشيء»، وقال النسائي: «ضعيف»، وذكره العقيلي في «الضعفاء» وساق له هذا الحديث ثم قال: «لا يتابع عليه ولا يعرف بهذا اللفظ إلا عن عمران».

وكذلك أدخله الذهبي في «الميزان» ثم قال: «ومن أفراده: عن قتادة، عن سعيد بن أبي الحسن، عن أبي هريرة ـ مرفوعاً . . . فذكر الحديث أعلاه».

والحديث ساقه أيضاً الدارقطني في «أطراف الغرائب والأفراد» ضمن غرائب سعيد بن أبي الحسن، عن أبي هريرة، ثم قال ـ رحمه الله تعالى ـ:

«غريب من حديث قتادة عنه، تفرد به أبو العوام عمران القطان، عن قتادة»

٨٧١ ـ منكر: مداره على عمر بن محمد بن صهبان الأسلمي المدني، أبي جعفر، قال أحمد: «لم يكن بشيء»، وقال ابن معين: «لا يساوي فلساً»، وقال البخاري: «هو منكر الحديث»، وقال أبو حاتم والدارقطني: «متروك الحديث»، وقال ابن حبان في «المجروحين»: «عمر بن محمد بن صهبان الأسلمي، من أهل المدينة، خال إبراهيم بن أبي يحيى . . . كان ممن يروي عن الثقات المعضلات التي إذا سمعها مَنِ الحديث صناعتُهُ لم يشك أنها معمولة».

وقد ذكر الحديثَ العقيليُّ في «الضعفاء» في ترجمة عمر بن محمد، وقال: «عمر بن محمد لا يتابع عليه ولا يعرف إلاّ به».

وأخرجه ابن عدي في «الكامل» في ترجمته وقال: «وعمر بن صهبان عامة أحاديثه مما لا يتابعه الثقات عليه، والغلبة على حديثه المناكير».

وقد تصحف (عمر) عند الحاكم في «المستدرك» إلى (عمرو) لذلك قال الذهبي متعقباً تصحيح =

ذِكْرُ الإِخْبارِ عَمَّا يُستَحَبُّ للمَرءِ من المواظبة على الدُّعَاءِ وَالبرِّ

٨٧٢ ـ عن ثَوبان، قال: قال رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إنَّ الرَّجُلَ لَيُحرَمُ الرِّزقَ بالذَّنْبِ يُصِيبُهُ، ولا يُرَدُّ القَدَرُ إلا بالدُّعَاءِ، ولا يَزيدُ في العُمرِ إلاَّ البرُّ».

ذِكْرُ البيانِ بأنَّ المرءَ إذا دعا اللَّهَ جَلَّ وَعَلاَ بنيةٍ صحيحة وَعَمَلٍ مُخْلصٍ قد يُسْتجابُ له دعاؤه وإن كان الشيءُ المسئول معجزةً

٨٧٣ ـ عن صُهيب، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْه وَسَلَّمَ، قَالَ: «كَانَ مَلِكٌ فِيمَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ لَهُ سَاحِرٌ، فَلَمَّا كَبِرَ قَالَ لِلْمَلِكِ: إِنِّي قَدْ كَبِرْتُ، فَابْعَثْ إِلَيَّ

= الحاكم: «لا أعرف عمراً تعبت عليه» فالتبس عليه بسبب زيادة الواو في أصل الحاكم.

ووهم ابن حبان فعرف عمر بن محمد بن صهبان ـ خطأً ـ فقال:

«هو ابن زيد بن عبد الله بن عمر بن الخطاب» فهذا ثقة، والأول قد ورد مصرحًا به عند أبي نعيم في «أخبار أصبهان»، ومما يقوي أنه ابن صهبان أنهم ذكروا في ترجمته ثابت بن زيد من شيوخه، و معلى بن أسد من الرواة عنه، بينما لم يذكروا ذلك في ترجمة ابن زيد بن عبد الله بن عمر، ولعله بسبب هذا الوهم أدرج هذا الحديث في «صحيحه»، واغتر به الضياء المقدسي، فأورده في «الأحاديث المختارة».

وقد استفدت بعض ما تقدم من محقق «الإحسان»، وهو استفاد بدوره يقينًا من الشيخ الألباني ـ رحمه الله ـ كما في «الضعيفة» (٨٤٣) وقد قال في الحديث «ضعيف جداً».

٨٧٢ ـ منكر: مداره على سفيان الثوري، عن عبد الله بن عيسى، عن عبد الله بن أبي الجعد، عن ثوبان.

وعبد الله بن عيسى هو ابن عبد الرحمن بن أبي ليلى، تفاوت فيه أهل النقد، فقال النسائي: «ثقة ثبت»، وقال ابن معين: «ثقة»، وقال علي بن المديني: «هو عندي منكر»، وقال أبو حاتم: «صالح»، وقال الدارقطني: «متروك الحديث». وعبد الله بن أبي الجعد لم يوثقه معتبر، ولذا قال ابن القطان: «مجهول الحال»، وقال الحافظ في «التقريب»: «مقبول» أي عند المتابعة وإلا فلين، ولم يتابع عليه.

وليس له عند الستة سوى حديث واحد عند النسائي في «الكبرى»، وهذا الحديث عند ابن ماجه، فهذا الحديث معروف بابن أبي الجعد هذا والله تعالى أعلم.

وجاء في بعض الروايات سالم بن أبي الجعد بدلاً من عبد الله، وهو خطأ قطعًا، فسالم ليس من شيوخ عبد الله بن عيسى والله تعالى أعلم ولذلك ذكر المزي الحديث في ترجمة عبد الله بن أبي الجعد.

٨٧٣ ـ صحيح: وقد رواه معمر، عن ثابت، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى، عن صهيب قوله. =

غُلامًا أُعلِّمْهُ السِّحْرَ، فَبَعَثَ لَهُ غُلامًا يُعلِّمُهُ، فَكَانَ في طَرِيقِه، إذَا سَلَك، رَاهِبٌ، فَقَعَدَ إلَيْه، وَسَمِعَ كَلامَهُ وَأَعْجَبَهُ، فَكَانَ إذَا أَتَى السَّاحِرَ ضَرَبَهُ، وإذَا رَجَعَ مِنْ عِنْدِ السَّاحِرِ قَعَدَ إلَى الرَّاهِب، وسَمِعَ كَلامَهُ. فَإذَا أَتَى أَهْلَهُ ضَرَبُوهُ، فَشَكَا ذَلكَ إلَى الرَّاهِب، فَقَالَ لَهُ: إذَا خَشِيتَ السَّاحِرَ فَقُلْ: حَبَسَنِي أَهْلِي، وإذَا خَشِيتَ أَهْلَكَ فَقُلْ: حَبَسَنِي السَّاحِرُ. فَبَيْنَما هُوَ كَذَلكَ إذْ أَتَى عَلَى دَابَّة عَظِيمَة قَدْ حَبَسَت النَّاسَ، فَقَالَ: اليَوْمَ أَعْلَمُ: الرَّاهِبُ أَفْضَلُ أَم السَّاحِرُ؟ فَأَخَذَ حَجَرًا، ثُمَّ قَالَ: اللَّهُمَّ إنْ كَانَ أَمْرُ الرَّاهِب أَحَبَّ إلَيْكَ مِنْ أَمْرِ السَّاحِرِ، فَاقْتُلْ هذه الدَّابَّةَ حَتَّى يَمْضِيَ النَّاسُ، فَرَمَاهَا فَقَتَلَهَا، وَمَضَى النَّاسُ، فَأَتَى الرَّاهِبَ، فَأَخْبَرَهُ، فَقَالَ لَهُ الرَّاهِبُ: أيْ بُنَيَّ أَنْتَ اليَوْمَ أَفْضَلُ مِنِّي، وإنَّكَ سَتُبْتَلَى، فَإن ابْتُلِيتَ، فَلا تَدُلَّ عَلَيَّ، فَكَانَ الغُلامُ يُبْرِئُ الأَكْمَهَ وَالأَبْرَصَ، وَيُدَاوِي سَائِرَ الأَدْوَاءِ، فَسَمِعَ جَلِيسٌ لِلْمَلِك ـ كَانَ قَدْ عَمِيَ ـ فَأَتَى الغُلامَ بِهَدَايَا كَثِيرَة، فَقَالَ: مَا هَا هُنَا لَكَ أَجْمَعُ إنْ أَنْتَ شَفَيْتَنِي، قَالَ: إنِّي لاَ أَشْفِي أَحَدًا إنَّما يَشْفِي اللَّهُ، فَإنْ آمَنْتَ بِاللَّه دَعَوْتُ اللَّهَ فَشَفَاكَ، فَآمَنَ بِاللَّه فَشَفَاهُ اللَّهُ، فَأَتَى المَلِكَ يَمْشِي يَجْلِسُ إلَيْه كَمَا كَانَ يَجْلِسُ، فَقَالَ المَلِكُ: فُلانُ! مَنْ رَدَّ عَلَيْكَ بَصَرَكَ؟ قَالَ: رَبِّي، قَالَ: وَلَكَ رَبٌّ غَيْرِي؟ قَالَ: رَبِّي

= ورواه حماد بن سلمة، عن ثابت، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى، عن صهيب، عن النبي ﷺ. وهو الصحيح والله تعالى أعلم.

قال أحمد ـ وسئل عن حديث معمر عن ثابت ـ: «ما أحسن حديثه! ثم قال: حماد بن سلمة أحب إلي، ليس أحد في ثابت مثل حماد بن سلمة».

وقال يحيى بن معين: «معمر عن ثابت ضعيف»، وقال في موضع آخر: وحديث معمر، عن ثابت، وعاصم بن أبي النجود، وهشام بن عروة، وهذا الضرب، مضطرب كثير الأوهام»، وقال ابن حجر في «التقريب»: «ثقة فاضل إلا أن في روايته عن ثابت والأعمش وهشام بن عروة شيئًا وكذا فيما حدَّثَ به بالبصرة».

ولذا اعتمد الإمام مسلم حديث حماد بن سلمة. واستغرب الترمذي حديث معمر.

ملحوظة: القائل أن حديث معمر موقوف هو الحافظ ابن حجر في «فتح الباري» (٨/ ٦٩٨)، وقال ابن كثير ـ بعد أن أورد حديث معمر ـ: «وهذا السياق ليس فيه صراحة أن سياق هذه القصة من كلام النَّبِيِّ ﷺ. قال شيخنا الحافظ أبو الحجاج المزي: فيحتمل أن يكون من كلام صهيب الرومي، فإنه كان عنده علم من أخبار النصارى، والله أعلم.

قلت ـ المحقق ـ: فإن كان حديث معمر مرفوعًا وهو ظاهر الكلام فهو متابع جيد لحماد بن سلمة، وقد ذكر ابن كثير أن حماد بن زيد رواه أيضًا عن ثابت فيكون متابعًا آخر والله تعالى أعلم.

وربُّكَ واحدٌ، فلَمْ يزلْ يعذِّبُهُ حتَّى دلَّ علَى الغُلامِ، فَجيءَ بالغُلامِ، فقالَ لَهُ الملكُ: أيْ بُنيَّ، قَدْ بلَغَ منْ سحرِكَ ما تُبْرِيءُ الأكْمَهَ والأبْرصَ وتَفْعلُ وتَفعلُ؟ قالَ: إنِّي لاَ أشْفي أحدًا إنَّمَا يشْفي اللَّهُ، فَأخَذَهُ، فلَمْ يزلْ يعذِّبُهُ حتَّى دلَّ علَى الرَّاهبِ، فَجيءَ بالرَّاهبِ، فَقيلَ لَهُ: ارْجعْ عَنْ دينكَ، فَأبَى، فَدعَا بالمنْشَارِ، فوَضَعَ المنْشَارَ في مَفْرقِ رأسهِ، فَشُقَّ به حَتَّى وقَعَ شقَّاهُ. ثُمَّ جيءَ بجَليسِ الملكِ، فَقيلَ: ارجعْ عَنْ دينكَ، فَأبَى، فَوضَعَ المنْشارَ في مَفْرقِ رأسهِ فَشقَّهُ به حتَّى وقَعَ شقَّاهُ. ثُمَّ جيءَ بالغُلامِ فَقيلَ لَهُ: ارْجعْ عَنْ دينكَ فَأبَى، فَدفَعهُ إلَى نَفرٍ منْ أصْحابهِ، فقَالَ: اذْهبُوا بهِ إلَى جبَلِ كذَا وكذَا، فَاصْعدُوا به الْجبَلَ، فَإذَا بلَغتُمْ ذُرْوتَهُ، فَإنْ رجَعَ عَنْ دينهِ، وإلاَّ فَاطْرحُوهُ، فَذهَبُوا به فصَعدُوا به الْجبَلَ، فقَالَ: اللَّهُمَّ اكْفنيهمْ بمَا شئتَ. فَرجَفَ بهمُ الجبَلُ، فَسقَطُوا، وجَاءَ يَمْشي إلى الملكِ، فقَالَ لَهُ الملكُ: ما فَعلَ أصحابُكَ؟ فَقالَ: كَفانيهمُ اللَّهُ، فَدفَعهُ إلَى قَوْمٍ منْ أصْحَابهِ، فقَالَ: اذْهبُوا بهِ، فَاحْملُوهُ في قُرْقُورٍ، فَوسِّطُوا به الْبَحْرَ، فَلجِّجُوا به، فَإنْ رَجعَ عَنْ دينهِ، وإلاَّ فَاقْذفُوهُ، فذَهبُوا به، فقَالَ: اللَّهُمَّ اكْفنيهمْ بمَا شئْتَ. فَانْكفأَتْ بهمُ السَّفينَةُ، وجَاءَ يَمْشي إلَى الملكِ، فقَالَ لَهُ المَلكُ: ما فعلَ أصْحابُكَ؟ قَالَ: كفَانيهمُ اللَّهُ، فَقالَ للْملكِ: وإنَّكَ لَسْتَ بقَاتلي حتَّى تَفْعلَ ما آمُرُكَ به. قَالَ: ومَا هُوَ؟ قَالَ: تَجمَعُ النَّاسَ في صَعيدٍ واحدٍ، وتَصْلُبُني علَى جذْعٍ، ثُمَّ خُذْ سَهْمًا منْ كنَانتكَ، ثُمَّ ضَع السَّهْمَ في كبدِ الْقوْسِ، ثُمَّ قُلْ: بسْمِ اللَّه ربِّ الغُلامِ، ثُمَّ ارْمني، فَإنَّكَ إذَا فعَلْتَ ذَلكَ، قَتلْتَني، فَجمَعَ النَّاسَ في صَعيدٍ واحدٍ، ثُمَّ صَلبَهُ علَى جذْعٍ، ثُمَّ أخَذَ سهْمًا منْ كنَانته، ثُمَّ وَضعَ السَّهْمَ في كَبدِ قَوْسهِ، ثُمَّ قَالَ: بسْمِ اللَّه ربِّ الْغُلامِ، ثُمَّ رمَاهُ، فَوقَعَ السَّهْمُ في صُدْغهِ، فَوضَعَ يدَهُ في مَوْضعِ السَّهْمِ فَماتَ، فَقالَ النَّاسُ: آمنَّا بربِّ الْغُلامِ، آمنَّا بربِّ الْغُلامِ ـ ثلاثًا ـ فَأُتيَ المَلكُ، فقيلَ لَهُ: أرأيْتَ ما كُنْتَ تَحْذَرُ، قَدْ واللَّه نزَلَ بكَ حَذرُكَ ، قَدْ آمنَ النَّاسُ، فَأمرَ بالأُخْدُودِ بأفْواهِ السّككِ، فَخُدَّتْ، وأَضْرمَ النِّيرانَ، وقَالَ: منْ لَمْ يرْجعْ عَنْ دينهِ، فأحْمُوهُ، ففَعَلُوا حتَّى جاءَتْ امْرأَةٌ ومَعهَا صَبيٌّ لَها، فَتقَاعسَتْ أَنْ تقَعَ فيهَا، فَقالَ لَهَا الغُلامُ: يَا أُمَّه اصْبِري، فَإنَّك علَى الْحقِّ».

ذِكْرُ البيانِ بأنَّ دعوةَ المظلومِ تُسْتَجَابُ لَه لا مَحَالَةَ وَإن أتى عليها البُرهَةُ من الدهرِ

٨٧٤ ـ . . . حدثنا أبو المُدِلَّة، أنَّهُ سَمِعَ أبا هُريرةَ يقـول: قَـالَ رَسُـولُ اللَّه ﷺ: «دَعوةُ المَظلُومِ تُحـمَلُ عَلَى الغَمَامِ، وتُفـتَحُ لَهَا أبْوَابُ السَّموات، ويَقُـولُ الرَّبُّ تَبَارَكَ وتَعَالى: وَعِزَّتِي لأنْصُرَنَّكَ وَلَوْ بَعْدَ حِينٍ».

قال أبو حاتم: أبو المدلة اسمه عبيد اللَّه، مديني، ثقة.

٨٧٥ ـ أسند فيه حديث عُلَيِّ بن رباح عن أبي هريرة المذكور في حاشية الحديث المتقدم برقم (٨٧٤).

---

٨٧٤ ـ مداره على أبي مجاهد سعد الطائي، تفرد به عن أبي المُدِلَّة، عن أبي هريرة.

وأبو مدلة مجهول العين، وسعد الطائي قال فيه أحمد: «لا بأس به» فلا يتحمل تفرده بهذا الحديث والله تعالى أعلم.

وجاء معناه في حديث ابن عباس في بعث النبي ﷺ معاذاً إلى اليمن بلفظ: «واتق دعوة المظلوم، فإنه ليس بينها وبين الله حجاب» وهو متفق عليه.

وقد رواه أبو داود الطيالسي وغيره عن أبي معشر، عن سعيد، عن أبي هريرة عن النبي ﷺ بلفظ: «دعوة المظلوم مستجابة، وإن كان فاجراً ففجوره على نفسه» ولم يتابع أبا معشر أحد عن سعيد، واسم أبي معشر نجيح بن عبد الرحمن السندي، وهو مع تفرده بهذا الإسناد قال فيه أحمد: «مضطرب لا يقيم الإسناد»، وقال ابن معين: «إسناده ليس بشيء»، وقال مرة: «ليس بشيء، أبو مَعْشَر ريح»، وقال البخاري: «منكرُ الحديث».

ثم أنه تغير قبل موته، نقل ذلك ابن أبي خيثمة، وقد ذكرت حديثه للعلم به فقط وإلا فهذا إسناد لا يلتفت إليه لأنه جمع مطلق التفرد من أبي نجيح وحاله المذكور في عدم ضبط الإسناد والله تعالى أعلى وأعلم.

ورواه ابن حبان كما في الحديث الآتي بعده من طريق يزيد بن موهب، عن ابن وهب، عن معروف بن سويد، عن عُلَيِّ بن رباح، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ، بلفظ: «اتقوا دَعْوَةَ المظلوم».

ويزيد بن موهب لم يوثقه معتبر فهو مجهول الحال، يرويه عن ابن وهب، عن معروف بن سويد، وهو أيضًا مجهول الحال، ومع جهالة حاله ليس له إلا ثلاثة أحاديث كلها من طريق ابن وهب، عنه، عن عُلي بن رباح، عن أبي هريرة.

ويضاف إلى ذلك أنهما تفردا بهذا الإسناد ولم يتابعا عليه مما يزيد في تأكيد نكارته. والله تعالى أعلم.

ذِكْرُ الإخْبارِ عما يُستحبُّ للمرءِ عند إرادة الدعاء رفعُ اليدين

٨٧٦ ـ عن سلمان الفارسي، عن النَّبيِّ ﷺ، قَالَ: «إنَّ رَبَّكُمْ حيِيٌّ كَرِيمٌ ـ يَسْتَحْيي مِن عَبده إذَا رَفَعَ يدَيْه إليه أَنْ يَرُدَّهُمَا صِفراً».

ذِكْرُ الإباحة للمرءِ أَنْ يرفَعَ يديه عندَ الدُّعاء للَّه جَلَّ وَعَلاَ

٨٧٧ ـ عن أنس قال: كَانَ النَّبيُّ ﷺ يَرفَعُ يَدَيهِ في الدُّعَاءِ حَتَّىٰ يُرَىٰ بَيَاضُ إِبْطَيْهِ.

---

(٨٧٦) منكر: مداره على جعفر بن ميمون التميمي أبي علي الأنماطي، عن أبي عثمان النهدي، عن سلمان الفارسي رضي الله عنه، عن النبي ﷺ.

قلت ـ المحقق ـ: قد رواه ابن أبي عدي، وعيسىٰ بن يونس، وأبو أسامة، عن جعفر بن ميمون، عن أبي عثمان النهدي، عن سلمان مرفوعًا.

وقد تفرد البغوي بروايته بسند فيه من لا يعرف من طريق الأنصاري ـ هكذا نسبه فقط ـ عن أبي المعلىٰ، عن أبي عثمان، عن سلمان مرفوعًا.

ورواه ابن حبان برقم (٨٨٠) من طريق محمد بن الزِّبرقان، عن سليمان التيمي، عن أبي عثمان النهدي، عن سلمان مرفوعًا، ولعله من أوهام محمد بن الزِّبرقان والله أعلم. فحاله وسط بالنسبة للرواة إلا أن ابن معين قال فيه: «لم يكن صاحب حديث، ولكن لا بأس به»، وقال ابن حبان: «ربما أخطأ»، وقال الحافظ في «التقريب»: «صدوق ربما وهم» وهو هنا خالف من هو أوثق منه فرواه عن سليمان التيمي، وهم رووه عن جعفر بن ميمون، وهو الصواب، والله أعلم. وجعفر بن ميمون قال فيه أحمد: «ليس بقوي في الحديث»، وقال ابن معين: «ليس بثقة»، وقال النسائي: «ليس بالقوي»، وذكره يعقوب بن سفيان في «باب من يرغب عن الرواية عنهم»، وذكر ابن عدي حديثه هذا في «الكامل» ضمن منكراته والله أعلم.

وقد رواه يزيد بن هارون، ومعاذ بن معاذ، كلاهما عن سليمان التيمي، عن أبي عثمان النهدي، عن سلمان قوله

فتأكد خطأ جعفر بن ميمون بمخالفته لمن هو أوثق منه، وإن كان تفرده في حد ذاته غير مقبول ومحتمل. والله تعالىٰ أعلىٰ وأعلم.

٨٧٧ ـ غريب: وانظر في باب رفع الأيدي في الدعاء: «الأذكار» للنووي، و«شرح المهذب» له أيضًا، و«الأدب المفرد» للبخاري، و«الفتح» (١١/ ١٤٢) والحديث في مسلم وغيره، وروي من سبعة طرق عن شعبة، عن ثابت، عن أنس عن النبي ﷺ ولم يتابع شعبة عليه والله تعالىٰ أعلم. ولم يذكره النووي في شرحه، ولا الحافظ في «الفتح»، ولا السيوطي في «الديباج» والله أعلم.

والحديث لم يدخله البخاري في «صحيحه» ولا في «الأدب المفرد» له، ولم يخرجه أحد من الكتب الستة بهذا الإسناد، إلا الإمام مسلم في متابعات الباب والله تعالىٰ أعلم.

وعند أحمد ذِكرُ شُعْبة هذا الحديث لعلي بن زيد، وقول الأخير: «إنما ذاك في الاستسقاء» فقال =

ذِكْرُ البيانِ بأنَّ رفعَ اليدينِ في الدُّعاءِ يجبُ أن لا يجاوز بهما رأسَه

٨٧٨ ـ عن عمير مَوْلَىٰ آبي اللحم، أنَّهُ رَأَىٰ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عِندَ أَحْجَارِ الزَّيْتِ، قَرِيبًا مِنَ الزَّوراءِ يَدعُو رَافِعًا كَفَّيهِ قِبَلَ وَجهِهِ لا يُجَاوِزُ بِهِمَا رَأسَهُ.

ذِكْرُ البيانِ بأنَّ باطنَ الكفَّيْنِ يَجبُ أَن يكونَ للدَّاعِي قِبَلَ وجهِه إذا دَعا

٨٧٩ ـ أسند فيه حديث عمير مَولىٰ آبي اللحم المتقدم برقم (٨٧٨).

شعبة: قلت: أسمعته من أنس؟ قال: سبحان الله. قال: قلت: أسمعتَه منه؟ قال: سبحان الله. اهـ

روىٰ ذلك عن شعبة ـ أي سؤال علي بن يزيد ـ كل من سليمان بن داود، وعبد الصمد، ووهب بن جرير، ورواه عن شعبة بلفظ ابن حبان يحيىٰ بن أبي بكير، ويزيد بن هارون، وأسود بن عامر.

وذكر المزي أن مسلمًا رواه عن محمد بن بشار، عن عبد الرحمن بن مهدي عن شعبة بلفظ: «كان النبي ﷺ لا يرفع يديه في شيء من دعائه إلا في الاستسقاء» وهو الأشبه لما جاء عن أنس رضي الله عنه. ورواية مسلم هذه قال في «الاستدراك»: «ذكره خلف وحده».

٨٧٨ ـ **غريب**: تفرد به يزيد بن عبد الله بن أسامة بن الهاد ـ واختلف عنه ـ: فرواه حيوة بن شريح، وعمر ابن مالك، عن ابن الهاد، عن محمد بن إبراهيم، عن عمير مولىٰ آبي اللحم، عن النبي ﷺ.

ورواه سعيد بن أبي هلال، عن ابن الهاد، عن عمير مولىٰ آبي اللحم، عن آبي اللحم، عن النبي ﷺ، فزاد: «عن آبي اللحم» وجعله من رواية ابن الهاد، عن عمير مباشرة مسقطًا محمد بن إبراهيم، وهذا وهم.

ورواه سعيد بن أبي هلال أيضًا، عن ابن الهاد، عن عمير مولىٰ آبي اللحم، عن النبي ﷺ مسقطًا محمد بن إبراهيم بين ابن الهاد وعمير، وهو وهم أيضًا، وقد أشار الحافظ في «التهذيب» في ترجمة يزيد بن عبد الله بن الهاد إلىٰ ذلك فقال ـ رحمه الله ـ أثناء سرده لشيوخ ابن الهاد: «وعمير مولىٰ آبي اللحم وله صحبة، والصحيح أن بينهما محمد بن إبراهيم التيمي».

وقد قال أحمد في سعيد بن أبي هلال: «ما أدري أي شيء يخلط في الأحاديث». وقال أبو حاتم: «لا بأس به»، وضعفه ابن حزم.

والصواب ما رواه حيوة بن شريح، وعمر بن مالك الشَّرْعَبي، عن ابن الهاد، عن محمد بن إبراهيم التيمي، عن عمير مولىٰ آبي اللحم، عن النبي ﷺ.

ومحمد بن إبراهيم قال أحمد فيه: «يروي أحاديث مناكير أو منكرة والله أعلم». وقال الحافظ في «التقريب»: «ثقة له أفراد» ووثقه غير واحد. ولم يتابع علىٰ هذا الحديث والله أعلم.

ذِكْرُ استجابةِ الدُّعاءِ للرافعِ يديه إلى بارئه جَلَّ وَعَلاَ

٨٨٠ ـ أسند فيه حديث سلمان رضي الله عنه المتقدم برقم (٨٧٦) من طريق سليمان التيمي، عن أبي عثمان، رواه عنه محمد بن الزِّبرقان.

ذِكْرُ البيان بأنَّ اللَّهَ جَلَّ وَعَلاَ
إنَّمَا يَسْتَجِيبُ دُعَاءَ مَنْ رَفَعَ إليه يديه إذَا
لَم يَدْعُ بمعصيَةٍ أو يستعجلِ الإجابة، فيترك الدعاء

٨٨١ ـ عن أبي هريرة، عَن رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لا يَزَالُ يُستَجَابُ لِلعَبْدِ مَا لَمْ يَدْعُ بِإِثمٍ، أو قَطِيعَةِ رَحِمٍ، مَا لَمْ يَستَعْجِلْ» قِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، كَيفَ يَستَعجِلُ؟ قَالَ: يَقُولُ: قَدْ دَعَوتُ فَلَمْ يُستَجَبْ لِي، فَيَنْحسرُ عِنْدَ ذَلكَ، فَيَترُكُ الدُّعَاءَ».

---

٨٨١ ـ منكر: تفرد بهذا الإسناد معاوية بن صالح بن حدير، عن ربيعة بن يزيد، عن أبي إدريس الخَوْلاني، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ.

ومعاوية بن صالح كان يحيىٰ بن سعيد لا يرضاه. وقال في موضع آخر: «ليس برضي»، وقال في موضع آخر: «ما كنا نأخذ عنه ذلك الزمان ولا حرفًا».

وقال أبو إسحاق الفزاري: «ما كان بأهل أن يُرویٰ عنه».

وقال أبو حاتم: «صالح الحديث، حسن الحديث، يكتب حديثه، ولا يحتج به».

وقال حميد بن زَنْجويه: «قلت لعلي بن المديني: إنك تطلب الغرائب فائت عبد الله بن صالح واكتب كتاب معاوية بن صالح تستفيد مئتي حديث».

وقال يعقوب بن شيبة السدوسي: «قد حمل الناس عنه، ومنهم من يرىٰ أنه وسط ليس بالثبت ولا بالضعيف، ومنهم من يُضَعفه».

وقال ابن عمار الموصلي: «الناس يروون عنه، وزعموا أنه لم يكن يدري أي شيء الحديث».

وقال ابن عدي: «وما أرىٰ بحديثه بأسًا، وهو عندي صدوق إلاَّ أنه يقع في أحاديثه إفرادات».

وقال الحافظ: «صدوق له أوهام».

قلت ـ المحقق ـ: قد خالفه مالك وعُقيل بن خالد فروياه عن ابن شهاب، عن أبي عبيد مولىٰ ابن أزهر، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ. وهو حديث متفق عليه، وقد صدر به مسلم الباب وأخَّرَ حديث معاوية إشارة منه إلىٰ علته والله تعالىٰ أعلم.

ذِكْرُ وصف الإشارة للمرء بأصبُعه عند إرادته الدعاءَ للّه جلَّ وَعلاَ

٨٨٢ ـ عن عُمارة بن رُويبَة ، أَنَّهُ رَأَىٰ بِشْرَ بن مَروانَ رَافعًا يَدَيه عَلَىٰ المنبَرِ ، فَقَالَ : قَبَّحَ اللَّهُ هَاتَينِ اليَدَيْنِ ، لَقَدْ رَأَيتُ رَسُولَ اللَّه ﷺ مَا يَزيدُ عَلىٰ أَن يَقُولَ بيَدِه كَذَا ، وَأَشَارَ بِأَصبُعِهِ للسَّبْحَةِ .

ذِكْرُ البيان بأنَّ المرء إذَا أراد الإشارةَ في الدُّعاء يَجبُ أن يُشيرَ بالسَّبَّابة اليمنى بعد أن يَحنيها قَليلاً

٨٨٣ ـ عن سهل بن سعد قال : مَا رَأيتُ رَسُولَ اللَّه ﷺ شَاهِرًا يَدَيه يَدعُوا عَلَىٰ مِنبَرٍ وَلا غَيرِهِ ، وَلَكِنْ رَأَيْتُهُ يَقُولُ هَكَذَا .

وقَالَ أَبُو سَعِيدٍ : بِأُصبُعِهِ السَّبَّابَةِ مِن يَدِهِ اليُمنَىٰ يُقوِّسُهَا .

---

٨٨٢ ـ غريب : تفرد به حصين بن عبد الرحمن ، عن عُمارة بن رُوَيْبَة ، وحصين قد تغير بأخرة ، إلا أنه قد رواه عنه سفيان الثوري وهو صحيح السماع من حصين ، وأدخله الدارقطني ضمن غرائب حصين ابن عبد الرحمن عن عمارة ، ولكنه أشار إلىٰ أن زهيرًا قد تفرد به أيضًا عن حصين ، وكذلك أشار إلىٰ تفرد الحسن بن عطية عن زهير ، ولعله يقصد بتفرد زهير أنه تفرد بقول حصين «كنت إلىٰ جنب عمارة وبشر بن مروان يخطب» ، وغيره يقول : عن حصين عن عمارة ، قال : رأىٰ بشر بن مروان علىٰ المنبر . . . » ، والله تعالىٰ أعلم .

٨٨٣ ـ منكر : تفرد به عبد الرحمن بن إسحاق المدني ، عن عبد الرحمن بن معاوية ، عن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي ذباب ، عن سهل بن سعد رفعه .

فأما ابن أبي ذباب فهو مقل في الحديث ، قال فيه أبو حاتم : «شيخ وحديثه مستقيم» وتفرد من المعتبرين ابن معين بتوثيقه ، ومن كان حاله هكذا فلا يحتمل تفرده وقد تفرد به عن سهل ولم يتابع عليه ، والله أعلم .

وأما عبد الرحمن بن معاوية ، فقال مالك : «ليس بثقة» ، وقال ابن معين : «ليس يحتج بحديثه» ، وقال النسائي : «ليس بذاك» ، وقال أبو حاتم : «ليس بقوي ، يكتب حديثه ، ولا يحتج به» ، و قال ابن عدي : «ليس له كثير حديث ومالك أعلم به لأنه مدني ولم يرو عنه شيئًا» ، وقال ابن حجر : «صدوق سيئ الحفظ رمي بالإرجاء» .

وأما عبد الرحمن بن إسحاق المدني قال علي بن المديني ، ويحيىٰ بن سعيد القطان ، وإسماعيل بن إبراهيم : «سألت عنه بالمدينة ، فلم أرهم يحمدونه» ، وقال أحمد : «صالح ، أو مقبول» واختلف فيه قول ابن معين فتدرج من ثقة إلىٰ صويلح ، والأقرب للصواب ما وافق الجماعة وهو قوله «صالح» والله أعلم ، وقال يعقوب بن شيبة : «صالح» وقال يعقوب بن سفيان : «ليس به بأس» ، =

ذِكْرُ الزَّجرِ عن الإشارةَ في الدُّعاء بالأصبعَين

٨٨٤ - عن أبي هُريرَةَ، أنَّ النَّبِيَّ ﷺ أبْصَرَ رَجُلاً يَدْعُو بِأُصبُعَيْهِ جَمِيعًا فَنَهَاهُ، وَقَالَ: «بِإحْدَاهُمَا؛ بِاليُمنَى».

= وقال العجلي: «يكتب حديثه، وليس بالقوي» وقال أبو حاتم: «يكتب حديثه، ولا يُحتج به»، وقال البخاري: «ليس ممن يعتمد على حفظه، إذا خالف من ليس بدونه»، وقال النسائي: «ليس به بأس»، وكذلك قال مثله ابن خزيمة.

وقال الدارقطني: «ضعيف يرمىٰ بالقدر»، وقال ابن عدي: «في حديثه بعض ما يُنكَرُ، ولا يُتابع عليه». فمثله لا يحتمل تفرده والله أعلم فكيف إذا اجتمع مع ابن معاوية، عن ابن أبي الذباب؟!!.

٨٨٤ - **غير محفوظ**: رواه حفص بن غياث ولم يحفظه.

فرواه عبد الله بن عمر بن أبان - مُشكُدانة -، عن حفص بن غياث، عن هشام، عن ابن سيرين، عن أبي هريرة رفعه.

ورواه أبو بكر بن أبي شيبة وغيره، عن حفص بن غياث، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة رفعه.

وكلا الطريقين غير محفوظ عن الأعمش فقد تفرد بهما حفص عنه ولم يحفظه، فحفص ثقة إلا أنه ساء حفظه بعدما ولي القضاء، قاله أبو زرعة، فسلك به الجادة والله أعلم.

وقال البزار: «وهذا الحديث لا نعلم رواه عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة إلا حفص، ورواه غير حفص عن الأعمش، عن أبي صالح، عن سعد».

ورواه وكيع، عن الأعمش، عن أبي صالح أن النبي ﷺ رأىٰ سعداً يدعو بإصبعيه فقال: «أحد أحد» هكذا رواه مرسلاً.

ورواه أبو معاوية، وعبد الله بن داود، كلاهما: عن الأعمش، عن أبي صالح، عن سعد رفعه.

ورواه صفوان بن عيسىٰ، عن ابن عجلان، عن القعقاع، عن أبي صالح، عن أبي هريرة.

وخالفه ابن جريج فقال: أخبرني ابن عجلان أن النبي ﷺ مر برجل يدعو... وذكر الحديث هكذا معضلاً وابن جريج: أثبت وأحفظ من صفوان والله تعالىٰ أعلم.

وقال الدارقطني في «العلل» (٤/ ٣٩٧):

«يرويه الأعمش، واختلف عنه، فرواه أبو معاوية الضرير، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن سعد.

وخالفه عقبة بن خالد فرواه عن الأعمش، عن أبي صالح، عن بعض أصحاب النبي ﷺ أن النبي ﷺ مر بسعد.

وقال حفص بن غياث، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ أنه رأىٰ سعداً. =

ذِكْرُ الأمر بالاستخارة إذا أرادَ المرءُ أمراً قَبْلَ الدخول عَليه

٨٨٥ ـ عن أبي سعيد الخُدري قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّه ﷺ، يَقُولُ: «إذَا أرادَ أحَدُكُم أمراً، فَليقُل: اللَّهُمَّ إنِّي أستَخيرُكَ بعلمك، وأستَقْدِرُكَ بقُدرتك، وأسأَلُكَ من فضْلكَ العَظيم، فإنَّكَ تَقْدرُ وَلَا أقْدر، وتَعلَمُ ولَا أعلَمُ، وأنْتَ عَلَّامَ الغُيُوب، اللَّهُمَّ إن كَانَ كَذَا وكَذَا ـ للأمرِ الَّذي يُرِيدُ ـ خَيراً لي في ديني ومَعيشتي وعَاقبَة أمري، فَاقدُرْهُ لِي ويَسِّرهُ لِي وأعنِّي عَلَيه، وإن كَانَ كَذَا وكَذَا ـ للأَمْرِ الَّذي يُرِيدُ ـ شَراً لي في ديني ومَعيشَتي وعَاقبَة أمري، فَاصرِفهُ عنِّي، ثُمَّ اقْدُر لِي الخَيرَ أينمَا كَانَ، لا حَولَ ولا قُوَّةَ إلاَّ باللَّه».

ذِكْرُ خَبَرٍ ثانٍ يُصَرِّحُ بصحَّة ما ذكرناه

٨٨٦ ـ عن أبي هريرة، قال: قَال رَسُولُ اللَّه ﷺ: «إذَا أرادَ أحَدُكُم أمراً، فَليَقُل: اللَّهُمَّ إنِّي أستَخيرُكَ بعلْمك، وأستَقْدِرُكَ بقُدرتك، وأسأَلُكَ من فضْلكَ العَظيم، فَإنَّكَ تَقْدرُ ولَا أقْدر، وتَعلَمُ ولا أعلَمُ، وأنْتَ عَلَّامَ الغُيُوب، اللَّهُمَّ إن كَانَ كَذَا وكَذَا خَيراً لي في ديني وخَيراً لي في مَعيشَتي، وخَيراً لي في عَاقبَة أمْري، فَاقْدُرْهُ لي وبَارِكْ لي فيه، وإن كَانَ غيرُ ذَلكَ خَيراً لِي، فَاقدُرْ لِيَ الخَيرَ حَيْثُمَا كَانَ، ورَضِّني بقَدَرِكَ».

قال أبو حاتم: أبو المفضل اسمه: شِبْلُ بن العلاء بن عبد الرحمن، مستقيمُ الأمرِ في الحديث.

= ولم يتابع حفص على قوله، وقول أبي معاوية أشبه بالصواب».

قلت ـ المحقق ـ: قال الحاكم: «صحيح على شرطهما إن كان أبو صالح سمع من سعد». وقد نقل المزي وابن حجر في تهذيبيهما أنه سأل سعداً مسئلةً في الزكاة، وجزم البخاري في «التاريخ الكبير» فقال: «سمع سعداً».

٨٨٥ ـ **ضعيف جداً**: تفرد به محمد بن إسحاق، عن عيسى بن عبد الله بن مالك، عن محمد بن عمرو ابن عطاء، عن عطاء بن يسار، عن أبي سعيد الخدري رفعه، وعيسى بن عبد الله بن مالك مجهول العين، لم يرو عنه إلا ابن إسحاق، وابن إسحاق لا يتحمل تفرده بحديث، والله تعالى أعلم.

ـ ملحوظة: ليس في الحديث ذكر للصلاة.

٨٨٦ ـ **منكر**: تفرد به ابن حبان، عن الحسين بن إدريس الأنصاري، قال ابن أبي حاتم: «يعرف بابن =

ذكرُ البيانِ بأنَّ الأمرَ بدعاءِ الاستخارةِ لمن أراد أمراً إنَّما أمر بذلك بَعْدَ ركوعِ ركعتينِ غير الفريضة

٨٨٧ ـ عن جابر بن عبد الله قال: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُعَلِّمُنَا الاستِخَارَةَ كَمَا يُعَلِّمُنَا السُّورَةَ مِنَ القُرآن، يَقُولُ: «إذَا هَمَّ أحَدُكُم بالأمر، فَلْيَرْكَعْ رَكْعَتَيْنِ من غَيْرِ الفَرِيضَة، ثُمَّ ليَقُلْ: اللَّهُمَّ إنِّي أستَخيرُكَ بعلْمكَ، وأستَقْدرُكَ بقُدرتك، وأسألُكَ من فضْلكَ العَظيم، فإنَّكَ تَقْدرُ ولا أقْدرُ، وتَعلَمُ ولا أعلَمُ، وأنْتَ عَلاَّمُ الغُيُوب، اللَّهُمَّ فإنْ كُنتَ تَعلَمُ هذا الأمرَ ـ يُسَمِّيه بعَيْنه ـ خَيراً لي في ديني، ومَعَاشي، وعَاقبَة أمري، فَقَدِّرهُ لي ويَسِّرْهُ لي وبَارِكْ فيه، وإن كَانَ شراً لي في ديني ومَعَادي ومَعَاشي، وعَاقبَة أمري، فَاصرِفهُ عنِّي، واصرِفني عنهُ، وقَدِّرْ لِيَ الخَيرَ حَيثُ كَانَ، ورَضِّني به».

= خُرَّم، كتب إليَّ بجزء من حديثه، عن خالد بن الهياج بن بسطام، فأول حديث منه باطل، وحديث الثاني باطل، وحديث الثالث ذكرته لعلي بن الحسين بن الجنيد فقال لي: أحلف بالطلاق أنه ليس له أصل. وكذا هو عندي فلا أدري منه أو من خالد بن هياج بن بسطام؟».

ونقل الحافظ في «اللسان» توثيق الدارقطني له وقول ابن عساكر: أن البلاء في الأحاديث المذكورة من خالد بلا شك، وقول ابن ماكولا: أنه كان من الحفاظ المكثرين.

وكذلك رجح الذهبي أن البلاء من خالد إلاَّ أنه قال عن خالد: «إنه ذو مناكير عن أبيه، وأما الحسين فثقة حافظ» انظر «السير» له. والحسين بن إدريس يرويه عن حمزة بن طلبة وهو حمزة بن محمد يقال له ابن طلبة مجهول العين، وهو يروي هنا عن ابن أبي فديك، عن أبي المفضل شبل ابن العلاء وهو صاحب هذا الحديث فقد ذكره ابن عدي في «الكامل» في ترجمة شبل هذا ثم قال: «وهذا الحديث بهذا الإسناد منكر».

قلت ـ المحقق ـ: وشبل يروي الحديث عن أبيه العلاء بن عبد الرحمن، عن جده، عن أبي هريرة وقد مضىٰ ما في هذا الإسناد، انظر ما في العلاء في حاشية الحديث (٢٩٢)، (٣٤٥).

وقد ذكر الذهبي هذا الحديث في ترجمة شبل في «الميزان» ونقل عن ابن عدي قوله: «روىٰ أحاديث مناكير».

وكذا الحافظ في «اللسان» وزاد قول ابن عدي: «أحاديثه ليست محفوظة» فأين هذه الاستقامة التي ادّعاها ابن حبان هنا، وفي قوله في «ثقاته»: «روىٰ عنه ابن أبي فديك نسخة مستقيمة»؟!!

وهذا يرويه ابن أبي فديك عنه فلعل هذا الحديث خارج هذه النسخة أو أن ابن حبان يقصد بالاستقامة شيئًا آخر والله أعلم.

ملحوظة: ليس في الحديث ذكر للصلاة.

٨٨٧ ـ غريب جداً: مدار هذا الحديث علىٰ عبد الرحمن بن أبي الموال، عن محمد بن المنكدر، عن جابر =

. . . .

= ابن عبد الله الأنصاري، عن النبي ﷺ.

وعبد الرحمن بن أبي الموال قال أبو طالب عن أحمد: يروي حديثًا لابن المنكدر، عن جابر؛ عن النبي ﷺ، في الاستخارة ليس يرويه غيره، هو منكر. قلت: هو منكر؟ قال: نعم ليس يرويه غيره لا بأس به، وأهل المدينة إذا كان حديث غلطًا، يقولون: ابن المنكدر، عن جابر. وأهل البصرة يقولون: ثابت عن أنس يحيلون عليهما. أي أنهم يسلكون به مسلك الجادة المشتهرة لديهم وقت ذاك والله تعالىٰ أعلم.

ولذلك قال الحافظ في «الفتح» بعد إيراده قول أحمد: «وقد استشكل شيخنا في «شرح الترمذي» هذا الكلام وقال: ما عرفت المراد به، فإن ابن المنكدر وثابتًا ثقتان متفقان عليهما. قلت - أي الحافظ -: «يظهر أن مرادهم التهكم والنكتة في اختصاص الترجمة الشهرة والكثرة. ثم ساق ابن عدي لعبد الرحمن أحاديث وقال: هو مستقيم الحديث والذي أنكر عليه حديث الاستخارة، وقد رواه غير واحد من الصحابة كما رواه ابن أبي الموال. قلت - أي الحافظ -: يريد أن للحديث شواهد، وهو كما قال مع مشاححة في إطلاقه. قال الترمذي: حسن صحيح غريب لا نعرفه إلا من حديث ابن أبي الموال، وهو مدني ثقة روىٰ عنه غير واحد» اهـ.

وقال الحافظ في «أمالي الأذكار» فيما نقله عنه ابن علان (٣/ ٣٤٥): «وكأنه فهم من قول أحمد إنه منكر تضعيفه وهو المتبادر، لكن اصطلاح أحمد إطلاق هذا اللفظ علىٰ الفرد المطلق، ولو كان راويه ثقة، وقد جاء عنه ذلك في حديث «الأعمال بالنيات» فقال في رواية محمد بن إبراهيم التيمي: روىٰ حديثًا منكرًا، ووصف محمداً مع ذلك بالثقة، وقد نقل ابن الصلاح مثل هذا عن البَرْزَنجي.

وقد قال ابن معين في ابن أبي الموال في رواية إسحاق بن منصور عنه: «صالح»، وفي رواية الدوري والغلابي: «ثقة»، وقال النسائي كما في «تاريخ بغداد»: «ليس به بأس» ونقل المزي عنه قوله: «ثقة» فالله أعلم. وقال أبو زرعة: «لا بأس به، صدوق» وقال أبو حاتم: «لا بأس به»، ونقل المزي عن ابن حبان قوله: «يخطئ»، ووثقه أبو داود، وقال ابن حجر: «صدوق ربما أخطأ» وهو الأشبه بالصواب.

وقال الدارقطني في «أطراف الغرائب والأفراد»: «غريب من حديث عبد الرحمن بن أبي الموال عن جابر، وهوصحيح عنه» والضمير في «عنه» لا أدري أيعود علىٰ ابن أبي الموال وهو الأشبه بالقواعد الحديثية أم يعود لأقرب مذكور وهو الأشبه بالقواعد اللغوية والله تعالىٰ أعلىٰ وأعلم.

وفي الباب عن ابن مسعود، وعبد الله بن عمر، وابن عباس، وأبي أيوب الأنصاري.

أما حديث ابن مسعود: منكر؛ فهو من رواية عمران بن أبي ليلىٰ، عن ابن أبي ليلىٰ، عن فضيل ابن عمرو، عن إبراهيم، عن علقمة، عن عبدالله رضي الله عنه، عن النبي ﷺ.

وعمران مجهول الحال، لم يوثقه معتبر، وابن أبي ليلىٰ هو محمد بن عبد الرحمن قال أحمد: «كان سيئ الحفظ مضطرب الحديث».

وقال شعبة: «ما رأيتُ أحداً أسوأ حفظًا من ابن أبي ليلىٰ»، وترك زائدة حديثه، وقال أبو حاتم: =

. . . .

= «محله الصّدق، كان سيئ الحِفظ» وقال: «يُنكر عليه كثرة الخطأ، يكتب حديثه ولا يحتج به»، وقال النسائي: «ليس بالقوي سيئ الحفظ وهو أحد الفقهاء»، وقال البخاري: «لا أروي عنه شيئًا».

قال أيضًا: «صدوق إلا أنه لا يُدرىٰ صحيح حديثه من سقيمه، وضَعَّفَ حديثه جدًا»، وقال ابن حبان في «المجروحين»: «كان رديء الحفظ كثير الوهم فاحش الخطأ، يروي الشيء على التوهم ويحدث على الحسبان فكثر المناكير في روايته، فاستحق الترك، تركه أحمد، وابن معين».

وقال يحيىٰ: «سيئ الحفظ جدًا»، وقال الحافظ: «صدوق سيئ الحفظ جدًا» فتفرده لهذا الحديث يدل علىٰ نكارة هذا الحديث جدًا والله تعالىٰ أعلم.

وروىٰ حديث ابن مسعود من طريق العباس بن الهيثم الأنطاكي عن صالح بن موسىٰ الطلحي، عن الأعمش، عن إبراهيم، عن علقمة، عنه مرفوعًا، وهذا سند منكر جدًا، العباس بن الهيثم مجهول الحال، وصالح بن موسىٰ متروك، وقال ابن معين: «ليس بثقة»، وقال أبو حاتم: «ضعيف الحديث، منكر الحديث جدًا، كثير المناكير عن الثقات» وقال البخاري: «منكر الحديث عن سهيل بن أبي صالح» وقال النسائي: «لا يكتب حديثه، ضعيف»، وقال في موضع آخر: «متروك الحديث» وقال غير واحد من أهل النقد كلامًا شديدًا في تضعيفه، فهذا سند لا يصلح في الشواهد والمتابعات ولعله سند لم يخلق بعد والله تعالىٰ أعلم.

وليس في طريقي حديث ابن مسعود ذكر للصلاة.

وأما حديث عبد الله بن عمر وابن عباس: موضوع.

في سنده عبد الله بن هانئ بن أبي عَبْلة وهو متهم بالكذب، وهو يروي عن أبيه هانئ بن عبد الرحمن، مجهول العين، ذكره ابن حبان في «الثقات» وقال: روىٰ عنه ابنه عبد الله بن هانئ، وذكره الحافظ في «لسان الميزان» وزاد فقال: «ربما أغرب، قاله ابن حبان في الثقات» وليس في المطبوع «ربما أغرب» والله تعالىٰ أعلم.

وهانئ يروي عن عمه إبراهيم بن أبي عبلة، عن عطاء بن أبي رباح، عن عبد الله بن عمر وابن عباس رضي الله عنهم، رفعاه. وليس فيه ذكر للصلاة.

وأما حديث أبي أيوب الأنصاري: منكر.

فهو من رواية أيوب بن خالد بن أبي أيوب الأنصاري، مجهول الحال، وقال فيه الحافظ: «فيه لين»، عن أبيه خالد بن أبي أيوب، مجهول العين، لم يرو عنه سوىٰ ابنه، وهو هنا يرويه عن أبي أيوب الأنصاري رفعه، وفيه ذكر الصلاة دون تحديد بركعتين بل قال: «. . . ثم صَلِّ ما كتب الله لك . . إلىٰ آخر الحديث» وهذا إسناد ضعيف جدًا، وزاد نكرة بتفرد هؤلاء المجاهيل به ولم يتابعهم أحد علىٰ إسناده والله تعالىٰ أعلم.

قلت ـ المحقق ـ: الظاهر من صنيع البخاري في صحيحه ثبوت الصلاة ركعتين عنده، وكذا الدعاء، والدليل علىٰ ثبوت الركعتين عنده هو أنه أورد الحديث في كتاب التهجد من «الصحيح»، وترجم للباب فقال ـ رحمه الله ـ: «باب ما جاء في التطوع مثنىٰ مثنىٰ» ثم صدر الباب بحديث =

. . . .

= جابر بن عبد الله الأنصاري في الاستخارة.

والدليل على ثبوت دعاء الاستخارة عنده هو أنه أورد الحديث في كتاب الدعوات من «الصحيح» ثم ترجم للباب قائلاً: «باب الدعاء عند الاستخارة» ثم ذكر حديث جابر بن عبد الله الأنصاري تحته ولم يرو غيره.

وعلى كل حال فإن ركعتي الاستخارة ليستا واجبتين على الصحيح من أقوال أهل العلم، بل نقل العراقي في «شرح الترمذي» عدم علمه بمن قال بوجوبها، والصحيح أن الأمر بهما - إن صح - فهو للإرشاد مندوب إليه والله أعلم انظر «الفتح» (١١/ ١٨٥ - ١٨٦) وفي «شرح مسلم» للنووي (٩/ ٢٢٨) قال النووي: «وفيه استحباب صلاة الاستخارة».

وقد استدل بعضهم بحديث أنس في زواج زينب بنت جحش رضي الله عنها وفيه قول زيد لها: يا زينب أرسل رسول الله ﷺ يَذْكُرُكِ. قالت: ما أنا بصانعةٍ شيئًا حتى أُوَامِرَ رَبِّي. فقامت إلى مَسْجِدِهَا» على ما يشهد للصلاة عند الاستخارة، خصوصًا وقد بوب النسائي لهذا الحديث بقوله [صلاة المرأة إذا خُطبت واستخارتها ربها] فدل ذلك على أنها قامت إلى مصلاها للصلاة والدعاء، وإلا لكفاها الدعاء في موضعها الذي كانت فيه دون الحاجة إلى الذهاب إلى مصلاها إن لم تكن استخارتها بصلاة.

والرد أنه كما أنها تستطيع الدعاء في موضعها الذي كانت فيه، فكذلك تستطيع الصلاة، وما يقال في هذا يقال في ذاك.

والأمر الثاني أن هذا فعل صحابي مجرد لا يدل على مشروعية صلاة بمفرده خصوصًا وأن زيدًا لم يدخل معها يقينًا إلى مصلاها أو مسجدها لأن النبي ﷺ لم يرسله إليها إلا بعد انقضاء عدتها منه كما في نص الآية والحديث فيكون ما تبقى لنا من دليل هو مجرد ظن أو فهم لبعض أهل العلم وهذا يحتمل الخطأ والصواب، وما يتطرقه الاحتمال يسقط به الاستدلال وهذا في النصوص المنزلة، فمن باب أولى الأفهام والظنون البشرية المجردة والله تعالى أعلى وأعلم.

وأما قول البعض أن الحديث في «الصحيح» وقد تلقته - أي «الصحيح» - الأمة بالقبول، فيرد عليه أن هذا صحيح باستثناء أحرف يسيرة مما انتقده النقاد على «الصحيح» ومنها هذا الحديث والله تعالى أعلم.

وأما القول بجريان عمل الأمة على العمل به فهذا يكون بشروط منها:

أن توارث العمل يكون في موطن الحجة حيث يتصل بعصر التشريع، كتوارث مقدار الصاع والمد النبوي وأعيان المشاعر ونحو ذلك.

ويكون في موطن الحجة أيضًا عند جماعة من الفقهاء والأصوليين والمحدثين حيث تكون عَضَادته لحديث ضعيف، تلقته الأمة بالقبول، فمحل البحث يكون في عمل القرون الفاضلة اتصالاً بعصر التشريع، فينظر لعمل الصحابة في هذا الباب والله أعلم لأن المتحرر عند علماء الأصول:

أن جريان العمل فيما لا يتصل بعصر الصحابة رضي الله عنهم لا يعتبر حجة في التعبد، ولا يلتفت إليه لقاعدة «وقف العبادات على النص ومورده» والله تعالى أعلم - انظر في ذلك «إعلام =

ذِكْرُ ما يقُولُ المرءُ إذا رأى الهلال أولَ ما يراه

٨٨٨ ـ عن ابن عمر، قال: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، إِذَا رَأىٰ الهِلاَل، قَالَ: «اللَّهُمَّ أهلَّهُ علَينَا بالأمْنِ والإيمَانِ، والسَّلامَةِ والإسلام، والتَّوفيق لِمَا تُحِبُّ وتَرضَى، ربُّنَا وَرَبُّكَ اللَّهُ».

ذِكْرُ استحبابِ الإكثار في السؤال ربَّهُ جَلَّ وعَلاَ في دعائِه، وترك الاقتصار على القليل منه

٨٨٩ ـ عن عائشة قالت: قال رسولُ اللَّهِ ﷺ: «إذا سَألَ أحَدُكُم فَليُكثِرْ، فَإِنَّهُ يَسألُ رَبَّهُ».

= الموقعين» (٢/ ٣٧٢)، و«التنكيل» للمعلمي (١/ ٢٣).

ولقول حذيفة ـ رضي الله عنه ـ: «كل عبادة لم يتعبد بها أصحاب رسول الله ﷺ فلا تعبدوها، فإن الأول لم يدع للآخر مقالاً، فاتقوا الله يا معشر القراء، وخذوا بطريق من كان قبلكم» انظر «الفتاوىٰ» للشاطبي ص ١٩٨.

ولقاعدة: «إن ترك العمل بالشيء في عصر النبي ﷺ مع وجود المقتضىٰ له يدل علىٰ عدم المشروعية».

فيبقىٰ من البحث في ذلك النظر في عمل الصحابة عند القيام بالاستخارة، ولتكن البداية حديث أنس المذكور فيه زواج زينب رضي الله عنها وإن كان ظني الدلالة إلا أنه يرجح جانب الصلاة عندي بصفة عامة والله تعالىٰ أعلىٰ وأعلم.

تنبيه: قد مر بنا قبل هذا الحديث حديثا أبي سعيد الخدري وأبي هريرة، فانظرهما استكمالاً للبحث.

٨٨٨ ـ **منكر**: مداره علىٰ عبد الرحمن بن عثمان بن إبراهيم الحاطبي، قال الذهبي في «الميزان»: «مقل ضعفه أبو حاتم الرازي» وفي «الجرح والتعديل» قال أبو حاتم: «هو ضعيف الحديث يهولني كثرة ما يسند»، ولم يرو عنه هذا الحديث إلا سعيد بن سليمان الواسطي، ولم يرو هو إلا عن أبيه وعمه، وأبوه قال فيه أبو حاتم: «روىٰ عنه ابنه عبد الرحمن أحاديث منكرة» قلت ـ المحقق ـ: وهو هنا من رواية عبد الرحمن عن أبيه وعمه، وقول أبي حاتم هذا ذكره الحافظ في «اللسان»، وتحرف في الميزان (ابنه) إلىٰ (أبيه) وهو خطأ قطعًا والله أعلم.

قلت ـ المحقق ـ: لم أجد من ذكر اسم عمه فالله أعلم به، ويكفي تفرد الضعيف المقل في الحكم بنكارة الحديث والله تعالىٰ أعلم.

٨٨٩ ـ **الصواب وقفه**: قال الدارقطني في «العلل» (ق/ ٣٦/ ب):

«يرويه هشام بن عروة، واختلف عنه فرواه الثوري عن هشام بن عروة، واختلف عن الثوري، =

ذكرُ البيان بأنَّ دعاءَ المرء ربَّه في الأحوال من العبادة التي يُتقَرَّبُ بها إلى الله جَلَّ وَعلاَ

٨٩٠ ـ عن النعمان بن بشير، قال: قال رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الدُّعَاءُ هُوَ العِبَادَةُ» ثـمَّ قرأ هذه الآية: ﴿ادعوني استجب لكم إن الذين يستكبرون عن عبادتي سيدخلون جهنم داخرين﴾ [غافر: ٦٠].

= فأسنده عبيد الله بن موسىٰ عن الثوري، ووقفه بشر بن المفضل عنه، وكذلك رواه أبو أسامة عن هشام موقوفًا، وهو الصواب».

٨٩٠ ـ منكر: مداره علىٰ ذر بن عبد الله الهمداني المرهبي، وهو أحد من اختلف العلماء عليه في أنه مؤسس مذهب الإرجاء في الإيمان أم غيره ولا خلاف في أنه من أوائلهم، والتأسيس بمعنىٰ الإفصاح والإعلان والدعوة إليه ـ وإلا فبذوره متقدمة ـ وهو تابعي متعبد توفي قبل نهاية القرن الأول، روىٰ حديثه الجماعة.

قال إسحاق بن إبراهيم: «قلت لأبي عبد الله ـ يعني الإمام أحمد ـ: أول من تكلم في الإيمان من هو؟ قال: يقولون: أول من تكلم فيه ذر»، وهكذا نقل الذهبي في «الميزان» عن الإمام.

قال سلمة بن كهيل: «وصف ذر الإرجاء، وهو أول من تكلم فيه، ثم قال: إني أخاف أن يتخذ هذا دينًا، فلما أتته الكتب في الآفاق، قال: فسمعته يقول: وهل أمرٌ غير هذا؟»».

ونقل عنه الأعمش أول أمره قوله: «لقد أشرعت رأيًا خفت أن يتخذ دينًا».

وعن الحسن بن عبيد الله قال سمعت إبراهيم النخعي يقول لذر: ويحك يا ذر، ما هذا الدين الذي جئت به؟!

قال ذر: ما هو إلا رأي رأيته!.

قال: ثم سمعت ذرًا يقول: «إنَّهُ لدين اللَّهِ الذي بعث به نوح»!! وقد تعرض ذر لنقد العلماء المعاصرين له؛ فقد ذمه إبراهيم النخعي بما سبق، وكان يعيبه، ولا يرد عليه إذا سلم.

وكان سعيد بن جبير شديدًا عليه؛ حتىٰ إنَّ ذرًا أتاه يومًا في حاجة فقال: «لا، حتىٰ تخبرني علىٰ أي دين أنت اليوم ـ أو رأي أنت اليوم ـ فإنك لا تزال تلتمس دينًا قد أضللته، ألا تستحيي من رأي أنت أكبر منه؟». وشكاه ذر إلىٰ أبي البختري الطائي؛ أنه لا يرد عليه إذا سلم، فقال سعيد: «إن هذا يحدث ـ أو يجدد ـ كُل يوم دينًا، واللَّهِ لا كلمته أبدًا» (استفدت معظم هذه المادة من كتاب «ظاهرة الإرجاء» للشيخ سفر الحوالي ـ حفظه الله وأبقاه ذخرًا للإسلام والمسلمين ـ وانظر «مسائل الإمام أحمد» لإسحاق بن إبراهيم، و«السنة» لعبد الله بن أحمد، و«الميزان» للذهبي و«الإبانة» لابن بطة). وقد وثقه غير واحد، وقال أحمد: «ما بحديثه بأس»، وقال أبو حاتم: «صدوق»، غير أنه تفرد بهذا الحديث، والقاعدة قبول حديث الدعاة إلىٰ بدعتهم ما لم يكن فيه ما يؤيد بدعتهم، وحصر العبادة في الدعاء هو من هذا الباب، وتأكد بالضمير المنفصل والله تعالىٰ أعلم.

والقائلون بأن الإيمان يكون بالقلب واللسان فقط طائفتان، الأولىٰ منهم يدخلون أعمال القلب =

ذِكْرُ الشيءِ الَّذي إذا دعا المرءُ بِه ربَّهُ جَلَّ وَعَلاَ أجابه

٨٩١ ـ . . . حدثنا مالك بن مِغْوَل، قال: حدثنا عَبدُ اللَّهِ بن بُرَيدة، عن أبيه، أَنَّهُ دَخَلَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ المَسْجِدَ، فَإِذَا رَجُلٌ يُصَلِّي، يَدْعو، يَقُولُ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَسأَلُكَ بِأَنِّي أُشهِدُكَ أَنَّكَ لا إلهَ إلاَّ أنتَ الأحَدُ الصَّمَدُ، الَّذي لَم يَلِدْ ولَمْ يُولَدْ، ولَمْ يَكُن لَهُ كُفُواً أحَدٌ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «وَالَّذي نَفْسِي بِيَدِه، لَقَد سَأَلَ اللَّهَ باسمه

= وهم بعض قدماء المرجئة الفقهاء، وبعض محدّثي الحنفية المتأخرين.

والطائفة الثانية الذين لا يدخلون أعمال القلب، وقد تطور بهم الأمر إلى إخراج قول اللسان أيضًا من الإيمان وجعلوه علامة فقط وهم عامة الحنفية (الماتريدية).

وإذا كان الدعاء هو العبادة فأين الجهاد، والصلاة والدعاء جزء منها، والزكاة، والصيام، والحج، وقبل كل ذلك الشهادتان؟

وعلى كُلٍّ فنحن نستنكر الحديث طبقًا للقواعد الحديثية وهي تفرد ما لا يحتمل منه التفرد، فلا يحتمل من ذر هذا التفرد لأنه يؤيد بدعته، ثم أنه تفرد به عن يسيع الحضرمي، تفرد بتوثيقه النسائي، رغم أنه مقل جداً مع تفرده بهذا الحديث وليس له غيره في الكتب الستة، وأما تفرد النسائي بتوثيقه مع أنه لم يرو عنه إلا ذر بن عبد الله المرهبي، ولم يرو إلا هذا الحديث الواحد، فليس بمعتمد لما عرف عن الإمام النسائي من أنه يوثق المجاهيل من الرواة، خاصة من التابعين، وإن لم يرو عنهم إلا واحد، ولم يكن لهم من الحديث إلا الواحد أيضًا، أمثال: عمرو بن سليم المزني، ومحمد بن عبد الله بن أبي سليم، ورافع بن إسحاق، وزهير الأقمر، وسعد بن سمرة، وأهل العلم يعدون من تفرد عنه أمثال: أبي إسحاق وسماك ونحوهم مجهولاً، فما هو حال من تفرد عنه ذر وهو ليس في الشهرة كأبي إسحاق، وسماك؟ انظر في ذلك (التنكيل) للمعلمي اليماني (ص ٦٦ ـ ٦٧) و(شرح علل الترمذي) لابن رجب الحنبلي (ص ٣٧٧).

وقال أبو نعيم في «الحلية» (٨/ ١٢٠): «لا يعرف هذا الحديث إلا من حديث ذر».

تنبيه: قال الشوكاني في «تحفة الذاكرين»: «هذه الصفة المقتضية للحصر من جهة تعريف المسند إليه، ومن جهة تعريف المسند، ومن جهة ضمير الفصل تقتضي أن الدعاء هو أعلى أنواع العبادة وأرفعها وأشرفها، والآية الكريمة قد دلت على أن الدعاء من العبادة، فإنه سبحانه وتعالى أمر عباده أن يدعوه ثم قال: ﴿إن الذين يستكبرون عن عبادتي . . .﴾ فأفاد ذلك أن الدعاء عبادة، وأن ترك دعاء الرب سبحانه استكبار، ولا أقبح من هذا الاستكبار، وكيف يستكبر العبد عن دعاء من هو خالق له ورازقه وموجده من العدم وخالق العالم كله، ورازقه ومحييه ومميته ومثيبه ومعاقبه؟ فلا شك أن هذا الاستكبار طرف من الجنون وشعبة من كفران النعم» اهـ.

قلت ـ المحقق ـ: تأمل قول الشوكاني: «أفاد ذلك ـ يقصد الآية ـ أن الدعاء عبادة» فإنه يدل على أن الآية لا تدل على الحصر الذي في الحديث. والله تعالى أعلم.

٨٩١ ـ غريب: تفرد به مالك بن مغول، عن عبد الله بن بريدة، عن أبيه، عن النَّبِيِّ ﷺ، ولم يصرح =

الأعظَمِ، الَّذي إذَا سُئِلَ بـه أعْطَى، وَإذَا دُعِيَ به أجَـاب» وَإذَا رَجُلٌ يَقـرأُ فِي جَـانب المَسجد، فَقَالَ رَسُول اللَّه ﷺ: «لَقَدْ أُعطي مزماراً من مَـزَامير آل داوُد، وَهُوَ عَبدُ اللَّه ابنُ قَـيْس» قَالَ: فقلْتُ لَهُ: يَا رَسُولَ اللَّه أُخبرهُ؟ فَقَالَ: «أَخْبـرْهُ»، فَأَخْـبرتُ أبا مُوسَىٰ، فَقَالَ: لَن تَزَالَ لِي صَدِيقًا.

قـال زيد بن الحبـاب: فحدثتُ به زُهيرَ بن معـاوية، فقـال: سمعتُ أبا إسحـاقَ السَّبيعي يُحَدِّث بهذا الحديث عن مالك بن مِغوَل.

ذِكْرُ البيانِ بأنَّ دعاءَ المرء بما وصفنا إنما هو دُعاؤُه باسم اللَّه الأعظمِ الَّذِي لا يَخِيبُ من سَأَلَ رَبَّهُ به

٨٩٢ ـ أسند فيه حديث بريدة بن الحصيب المتقدم برقم (٨٩١).

= عبد الله بن بريدة بالسماع في حديثه عن أبيه.

ولذلك قال أبو القاسم البغوي، حدثني محمد بن علي الجوزجاني قال: قلت لأبي عبد الله ـ يعني: أحمد بن حنبل ـ: «سمع عبد الله من أبيه شيئًا؟ قال: ما أدري عامة ما يروي عن بريدة عنه، وضعف حديثه».

وقال إبراهيم الحربي: «عبد الله أتم من سليمان ولم يسمعا من أبيهما، وفيما روىٰ عبد الله عن أبيه أحاديث منكرة وسليمان أصح حديثًا».

قال الحافظ في «التهذيب»: ويتعجب من الحاكم مع هذا القول في ابن بريدة كيف يزعم أن سند حديثه من رواية حسين بن واقد عنه عن أبيه أصح الأسانيد لأهل مرو».

وقال الأثرم عن أحمد: «أما سليمان فليس في نفسي منه شيء، وأما عبد الله. ثم سكت. ثم قال: كان وكيع يقول: كانوا لسليمان أحمد منهم لعبد الله».

وقال في رواية أخرىٰ عن وكيع: «كان سليمان أصحهما حديثًا».

وقال عبد الله بن أحمد، عن أبيه: «عبد الله بن بريدة الذي روىٰ عنه حسين بن واقد ما أنكرها!»، وأبو المنيب أيضًا يقول: «كأنها من قِبَل هؤلاء».

ملحوظة:

لفظ الحديث هنا هو لفظ الحديث رقم (٨٩٢) ولقد آثرته لأنه أتم وأطول من الحديث رقم (٨٩١) والذي من رواية يحيىٰ القطان عن مالك بن مغول، ورقم (٨٩٢) من رواية زيد بن الحباب عن مالك بن مغول.

ذِكْر اسمِ اللَّه العظيمِ الَّذي إذا سألَ المَرْءُ رَبَّهُ أَعطاه ما سألَ

٨٩٣ ـ عن أنس بن مالك، قال: كُنْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ جالسًا في الْحَلْقَةِ، وَرَجُلٌ قائِمٌ يُصَلِّي فَلَمَّا رَكَعَ سَجَدَ وتَشَهَّدَ، دَعَا فقَالَ في دُعَائِه: اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ بِأَنَّ لَكَ الْحَمْدَ، لا إِلَهَ إِلاَّ أَنْتَ الحَنَّانُ المَنَّانُ، بَديعُ السَّمواتِ والأَرْضِ، يَاذَا الجَلاَلِ والإِكْرَامِ، يَا حَيُّ يا قَيَّامُ، اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ. فَقَالَ النَّبيُّ ﷺ: «**أَتَدْرُونَ بِمَا دَعَا؟**» قَالُوا: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ. فَقَالَ: «**وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَقَدْ دَعَا بِاسْمِهِ العَظِيمِ الَّذِي إِذَا دُعِيَ بِهِ أَجَابَ، وَإِذَا سُئِلَ بِهِ أَعْطَى**».

قال أبو حاتم: حَفْصٌ هذا: هو حفصُ بن عبداللَّهِ بن أبي طلحة أخو إسحاق ابن أخي أنس لأُمِّهِ.

ذِكْرُ استحبابِ تفويضِ المرءِ للأُمورِ كُلِّها إِلى بارِئِهِ مع سؤاله إياه الدِّق والجلِّ مِن أسبابه

٨٩٤ ـ عن أنس، قال: قال رسول الله ﷺ: (فذكر الحديث المتقدم برقم ٨٦٦).

٨٩٥ ـ أسند فيه الحديث المتقدم برقم (٨٦٦) وفيه قال أخبرنا أحمد بن علي بن المثنى بخبرٍ غريب.

---

٨٩٣ ـ منكر: تفرد به خَلَف بن خليفة الأشجعي الكوفي، اختلط بآخره، عن حفص ابن أخي أنس بن مالك، عن أنس بن مالك رفعه.

وحفص ابن أخي أنس قال أبو حاتم فيه: «صالح الحديث»، وقال ابن معين: «لا أعلم أحدًا روى عنه غير خَلَف بن خليفة».

ورواه وكيع، عن أبي خزيمة، عن أنس بن سيرين، عن أنس بن مالك مرفوعًا.

تفرد به أبو خزيمة عن أنس بن سيرين ولم يتابع عليه، وقال أبو حاتم في أبي خزيمة: «لا بأس به» فهو ممن لا يتحمل منه هذا التفرد الذي يدل على أنه تفرد بمعرفة الاسم الأعظم دون غيره، إذ لو اعتبرنا تفرده لما أمكن معرفة الاسم الأعظم إلا من طريقه، وهذا لا يتصور والله أعلم.

واسم أبي خزيمة: نصر بن مرداس العبدي.

ورواه يونس بن محمد، عن سعيد بن زربي، عن عاصم الأحول، وثابت، عن أنس. وهذا أيضًا منكر لتفرد سعيد بن زَرْبي ـ وهو منكر الحديث ـ به عن عاصم وثابت.

ذِكْرُ العلَّة الَّتي من أجلها أَمَرَ بهذا الأمر

٨٩٦ ـ عن أبي هريرة، أن رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: «إذا دَعَا أَحَدُكُمْ فَلْيُعْظِمِ الرَّغْبَةَ، فَإِنَّهُ لاَ يَتَعَاظَمُ عَلَى اللَّهِ شَيْءٌ».

ذِكْرُ الخَبَرِ الدَّالِ على أن دُعاءَ المَرْءِ بأَوثَقِ عمله قد يُرْجى له إجابةُ ذلك الدعاء

٨٩٧ ـ عن ابن عمر، أن النَّبِيَّ ﷺ، قال: «خَرَجَ ثَلاَثَةٌ يَتَمَاشَوْنَ فَأَصَابَهُمْ مَطَرٌ، فَدَخَلُوا كَهْفَ جَبَلٍ، فَانْحَطَّ عَلَيْهِمْ حَجَرٌ، فَسَدَّ عَلَيْهِمُ الطَّرِيقَ، فَقَالُوا: ادْعُوا اللَّهَ بِأَوْثَقِ أَعْمَالِكُمْ.

فَقَالَ وَاحِدٌ مِنْهُمْ: اللَّهُمَّ إِنْ كُنْتَ تَعْلَمُ أَنَّهُ كَانَ لِي وَالِدَانِ شَيْخَانِ كَبِيرَانِ، وَأَنِّي رُحْتُ يَوْمًا، فَحَلَبْتُ لَهُمَا، فَأَتَيْتُهُمَا وَهُمَا نَائِمَانِ، فَكَرِهْتُ أَنْ أُوقِظَهُمَا، وَكَرِهْتُ أَنْ أَسْقِيَ وَلَدِي، وَصِبْيَتِي عِنْدَ رِجْلَيَّ يَتَضَاغَوْنَ، فَقُمْتُ قَائِمًا حَتَّى انْفَجَرَ الصُّبْحُ فَسَقَيْتُهُمَا؛ اللَّهُمَّ إِنْ كُنْتَ تَعْلَمُ أَنِّي فَعَلْتُ ذَلِكَ رَجَاءَ رَحْمَتِكَ، وَخَشْيَةَ عَذَابِكَ، فَافْرُجْ عَنَّا وَأَرِنَا السَّمَاءَ. قَالَ: فَانْفَرَجَ فُرْجَةٌ، فَرَأَوُا السَّمَاءَ.

وَقَالَ الآخَرُ: اللَّهُمَّ إِنْ كُنْتَ تَعْلَمُ أَنَّهُ كَانَتْ لِي بِنْتُ عَمٍّ، وَكُنْتُ أُحِبُّهَا كَأَشَدِّ مَا يُحِبُّ الرِّجَالُ النِّسَاءَ، وَأَنِّي سَأَلْتُهَا نَفْسَهَا، فَقَالَتْ: لاَ، حَتَّى تَأْتِيَنِي بِمِئَةِ دِينَارٍ، فَسَعَيْتُ فِيهَا حَتَّى جَمَعْتُهَا، فَأَتَيْتُهَا، فَلَمَّا قَعَدْتُ بَيْنَ رِجْلَيْهَا، قَالَتْ: يَا عَبْدَ اللَّهِ، اتَّقِ اللَّهَ وَلاَ تَفُضَّ الْخَاتَمَ إِلاَّ بِحَقِّهِ، فَتَرَكْتُهَا؛ اللَّهُمَّ إِنْ كُنْتَ تَعْلَمُ أَنِّي فَعَلْتُ ذَلِكَ رَجَاءَ رَحْمَتِكَ،

---

٨٩٦ ـ منكر: مداره على العلاء بن عبد الرحمن، عن أبيه، عن أبي هريرة، رفعه. وانظر الكلام في العلاء، عند الكلام على الحديث رقم (٢٩٢)، (٣٤٥).

ورواه ابن أبي شيبة، عن عبد الله بن نمير، عن هشام، عن أبيه، عن عائشة موقوفًا؛ وهو الصواب.

وأما ما صح عن أبي هريرة فجاء من طريق أبي الزناد، عن الأعرج، عنه، عن النبي ﷺ بلفظ: «لا يقولن أحدكم اللهم اغفر لي إن شئت، اللهم ارحمني إن شئت، ليعزم المسألة، فإنه لا مُستكرِه له» وقد صح عن أنس رضي الله تعالى عنه.

٨٩٧ ـ صحيح.

وَخَشْيَةَ عذابك، فَافْرُجْ عَنَّا، وَأَرِنَا السَّمَاءَ. قَالَ: فَزَالَتْ قِطْعَةٌ مِنَ الْحَجَرِ وَرَأَوُا السَّمَاءَ.

وَقَالَ الآخَرُ: اللَّهُمَّ إِنِّي اسْتَعْمَلْتُ أَجِيراً بِفَرَقٍ مِنَ الأَرُزِّ، فَلَمَّا كَانَ اللَّيْلُ، أَعْطَيْتُهُ فَلَمْ يَأْخُذْ أَجْرَهُ وَتَسَخَّطَهُ، فَأَخَذْتُ الْفَرَقَ، فَزَرَعْتُهُ حَتَّى صَارَ مِنْ ذلك بَقَراً وَغَنَماً، فَأَتَانِي بَعْدَ ذلك، قَالَ: يَا عَبْدَ اللَّه، اتَّقِ اللَّهَ وَلاَ تَظْلِمْنِي أَجْرِي، فَقُلْتُ: خُذْ هذه البَقَرَ وراعيها، فَقَالَ: اتَّقِ اللَّهَ وَلاَ تَهْزَأْ بِي، قُلْتُ: مَا أَهْزَأُ بِكَ، فَهُوَ لَكَ، وَلَوْ شِئْتُ لَمْ أُعْطِهِ إِلاَّ الْفَرَقَ، اللَّهُمَّ إِنْ كُنْتَ تَعْلَمُ أَنِّي فَعَلْتُ ذلك رَجَاءَ رَحْمَتِكَ، وَخَشْيَةَ عَذَابِكَ، فَافْرُجْ عَنَّا، فَزَالَ الحَجَرُ وَخَرَجُوا».

ذِكْرُ سُؤَالِ العَبْدِ رَبَّهُ أَنْ لاَ يُضِلَّهُ بَعْدَ إِذْ مَنَّ عليه بالإِسْلام له، والتوكل عليه

٨٩٨ ـ عن ابن عباس، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، كان يقول: «اللَّهُمَّ لَكَ أَسْلَمْتُ، وبكَ آمَنْتُ، وَعَلَيْكَ تَوَكَّلْتُ، وَإِلَيْكَ أَنَبْتُ، وَبِكَ خَاصَمْتُ، أَعُوذُ بِكَ لا إِلهَ إِلاَّ أَنْتَ أَنْ تُضِلَّنِي، أَنْتَ الْحَيُّ الَّذِي لا يَمُوتُ، والْجِنُّ والإِنْسُ يموتون».

ذِكْرُ الأَمْرِ بِمَا يجبُ على المرء مِنَ الدُّعاء قَبْلَ هداية اللَّه إياه للإسلام وبعده

٨٩٩ ـ عن عِمرانَ بنِ حُصَيْنٍ، قَالَ: أَتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَجُلٌ فَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ، عَبْدُ الْمُطَّلِبِ خَيْرٌ لِقَوْمِهِ مِنْكَ، كَانَ يُطْعِمُهُمُ الكَبِدَ والسَّنَامَ، وَأَنْتَ تَنْحَرُهُمْ، فَقَالَ لَهُ: «مَا شَاءَ اللَّهُ»، فَلَمَّا أَرَادَ أَنْ يَنْصَرِفَ قَالَ: مَا أَقُولُ؟ قَالَ: «قُلِ: اللَّهُمَّ قِنِي شَرَّ نَفْسِي، وَاعْزِمْ لِي عَلَى أَرْشَدِ أَمْرِي». فَانْطَلَقَ الرَّجُلُ وَلَمْ يَكُنْ أَسْلَمَ، وَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي أَتَيْتُكَ فَقُلْتُ: عَلِّمْنِي، فَقُلْتَ: «اللَّهُمَّ قِنِي شَرَّ نَفْسِي، وَاعْزِمْ لِي عَلَى أَرْشَدِ أَمْرِي»، فَمَا أَقُولُ

---

٨٩٨ ـ صحيح: أخرجه لبخاري مختصرًا ورواه مسلم بتمامه والله أعلم.

٨٩٩ ـ غريب: رواه إسرائيل، عن منصور، عن ربعي، عن عمران بن حصين قال: أتى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رجلٌ . . .» وإسرائيل وثقه البعض، ولينه آخرون، وتركه يحيى بن سعيد القطان، وليس من =

الآنَ حِينَ أَسْلَمْتُ؟ قَالَ: «قُلِ: اللَّهُمَّ قِنِي شَرَّ نَفْسِي، واعزِمْ لِي عَلَى أَرْشَدِ أَمْرِي، اللَّهُمَّ اغْفِرْلِي مَا أَسْرَرْتُ، وَمَا أَعْلَنْتُ، وَمَا أَخْطَأْتُ، وَمَا عَمَدْتُ، وما جَهِلْتُ».

= أوثق أصحاب منصور.

ورواه شيبان بن عبد الرحمن التميمي، وثقه غير واحد، وكان صاحب كتاب وحروف وقراءات، وقال أبو حاتم: «يكتب حديثه ولا يحتج به» وقال الساجي: «صدوق عنده مناكير وأحاديث عن الأعمش تفرد بها». فقال: عن منصور، عن ربعي، عن عمران أو رجل: أن حصيناً أتى النبي ﷺ، شيبان ليس من أوثق أصحاب منصور أيضاً.

ورواه زكرياء بن أبي زائدة، عن منصور، عن ربعي، عن عمران قال: جاء حصين إلى النبي ﷺ قبل أن يُسْلِمَ فقال . . . وفي الطريق إلى زكرياء أبو أمية محمد بن إبراهيم بن مسلم الطرسوسي قال الحاكم: «صدوق كثير الوهم»، وقال مسلمة بن القاسم: «أنكرت عليه أحاديث ولج فيها وحدث فتكلم الناس فيه».

وأين الثوري، وشعبة، وجرير الضبي من هذا الحديث وهم أوثق أصحاب منصور بن المعتمر؟!!.

ورواه أبو معاوية محمد بن خازم الضرير، عن شبيب بن شيبة، عن الحسن، عن عمران قال: قال النبي ﷺ لأبي . . . وقال الترمذي: «هذا حديث غريب» وقد رُوي هذا الحديث، عن عمران بن حصين من غير هذا الوجه».

قلت ـ المحقق ـ: في سنده شبيب بن شيبة الأهتم التميمي المنقري البصري، قال ابن معين: «ليس بثقة»، وقال أبو زرعة وأبو حاتم: «ليس بالقوي»، وقال أبو داود «ليس بشيء». كما أن في الحديث تدليس الحسن، فهو إسناد واه.

ورواه خليفة بن خياط، تركه أبو حاتم وأبو زرعة، وقال أبو حاتم: «لا أُحدِّث عنه، هو غير قوي»، وقال ابن معين: «ابن أبي سمينة البصري، وشباب، وعبيد الله بن معاذ العنبري، ليسوا أصحاب حديث، ليسوا بشيء»، وقال ابن المديني: «لو لم يحدث شباب كان خيراً له».

وقد رواه خليفة عن يحيى بن أبي الحجاج الأهتَمي المنقري، الخاقاني، أبي أيوب البصري، قال ابن معين: «ليس بشيء»، وكذلك قاله النسائي، وقال أبو حاتم: «ليس بالقوي».

وقال الحافظ: «لين الحديث»، وقد رواه عن الجريري وقد اختلط، عن أبي العلاء، عن مطرف، عن عمران، قال: قال رجل: يا رسول الله إني أسلمت. . . » وهذا إسناد واه أيضاً.

ورواه محمود بن محمد الواسطي، وهو مجهول الحال، عن وهب بن بقية، عن خالد، عن الفضل أبي عبد الرحمن وهو مذكور في شيوخ الطحان، ثم إنه يرويه عن سعيد بن أبي صدقة، عن محمد بن سيرين، عن عمران قال: قال رسول الله ﷺ: «يا عمران قل: اللهم إني أستهديك لأرشد أمري. . . » فجعله ـ أي الحديث ـ لعمران، وليس لأبيه».

وقد روى الطحاوي في «المشكل» ما يخالف ظاهره هذا الحديث فقال: ثنا فهد بن سليمان، قال =

ذِكْرُ ما يُسْتَحَبُّ للمرء سؤال الرَّبِّ جَلَّ وَعَلاَ الزيادَةَ له في الهُدى والتقوى

٩٠٠ ـ عن عبد اللَّهِ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كانَ يَدْعُو بِهَذَا الدُّعاء: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ الهُدَى، والتُّقَى، والعفَافَ، والغِنَى».

ذِكْرُ ما يُسْتَحَبُّ للمرء أن يسألَ اللَّهَ جَلَّ وعلا الهداية لأَرْشَدِ أموره

٩٠١ ـ عن عثمان بن أبي العاص وامرأة من قريش أنهما سَمِعَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يقول: «اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي ذنبي وَخَطَايَايَ وَعَمْدِي»، وقَالَ الآخَرُ: إِنِّي سَمِعْتُهُ يَقُولُ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْتَهْدِيكَ لأَرْشَدِ أُمُورِي، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ شَرِّ نَفْسِي».

= حدثنا محمد بن سعيد بن الأصبهاني، قال حدثنا علي بن مسهر، عن داود بن أبي هند، عن العباس بن عبد الرحمن الهاشمي، عن عمران بن الحصين بن عبيد أنه أتى النبي ﷺ وكان مشركًا فقال أرأيت رجلاً كان يقري الضعيف ويصل الرحم مات قبلك ـ كأنه يعني بذلك أباه ـ فقال رسول الله ﷺ: «إن أبي وأباك في النار»، قال: فما مضت عشرون ليلة حتى مات مشركًا».

أما فهد بن سليمان فهو النحاس المصري، ترجم له ابن أبي حاتم، ولم يذكر فيه جرحًا ولا تعديلاً، والعباس الهاشمي مجهول العين.

وانظر ترجمة عمران، وأبيه حصين في «الإصابة» للحافظ.

٩٠٠ ـ **صحيح**: رواه مسلم.

٩٠١ ـ **شاذ**: تفرد به حماد بن سلمة، قال مسلم في «التمييز»: «وحماد يُعد عندهم ـ أي عند يحيى القطان، وابن معين، وأحمد، وغيرهم ـ من أهل المعرفة إذا حدَّثَ عن غير ثابت، كحديثه عن قتادة، وأيوب، ويونس، وداود بن أبي هند، والجريري، ويحيى بن سعيد، وعمرو بن دينار وأشباههم، فإنه يخطئ في حديثهم كثيراً» اهـ.

ونقله السخاوي في «فتح المغيث» (١/ ٥٤) عن ابن الجوزي قوله: «فمما تركه البخاري الرواية عن حماد بن سلمة مع علمه بثقته، لأنه قيل: إنه كان له ربيب يدخل في حديثه ما ليس منه».

قلت ـ المحقق ـ: وهو في هذا الحديث يروي عن الجريري، وهو وإن كان سماعه منه قبل اختلاطه، إلا أنه انفرد بهذه الرواية عنه، وقد تغير حماد بآخره.

ذِكْرُ ما يُسْتَحبُّ للْمَرْء أَنْ يَسْأَلَ اللَّهَ جَلَّ وَعَلاَ صَرْفَ قلبه إلى طاعته

٩٠٢ ـ . . . سمعتُ عَبْدَ اللَّهِ بنَ عمرو بن العاص يقولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، يقولُ: «إِنَّ قُلُوبَ ابنِ آدمَ مُلْقَى بَيْنَ إِصْبَعَيْنِ مِنْ أَصابعِ الرَّحْمَنِ كَقَلْبٍ واحدٍ يُصَرِّفُهُ كَيْفَ يَشاءُ».

ثُمَّ يَقُولُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اللَّهُمَّ اصْرِفْ قُلُوبَنَا إِلَى طَاعَتِكَ».

ذِكْرُ البيانِ بِأَنَّ صلاةَ الدَّاعي رَبَّهُ على صفته ﷺ في دعائه، تكونُ له صدقة عند عدمِ القُدْرة عليها

٩٠٣ ـ عن أَبِي سَعِيدٍ الخُدْرِيِّ، عن رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «أَيُّمَا رَجُلٍ مُسْلِمٍ لَمْ يَكُنْ عِنْدَهُ صَدَقَةٌ، فَلْيَقُلْ في دُعـائه: اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّـدٍ عَبْـدِكَ وَرَسُولِكَ، وَصَلِّ عَلَى المُؤْمنينَ وَالمُؤْمنَات، وَالمُسْلمينَ والمُسْلمَات، فَإِنَّهَا زَكاةٌ».

وَقَالَ: «لا يَشْبَعُ المُؤْمنُ خَيْراً حَتَّى يَكُونَ منتهاه الجَنَّةُ».

ذِكْرُ حطِّ الخطايا عن المُصَلِّي على المصطفى ﷺ بهَا

٩٠٤ ـ عن أنسِ بن مـالك، قـال: قـال رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ صَلَّـى عَلَيَّ صَـلاَةً وَاحِدَةً، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ عَشْرَ صَلَوَات، وَحَطَّ عَنْهُ عَشْرَ خَطِيئَات».

---

٩٠٢ ـ صحيح غريب: أخرجه مسلم، تفرد به أبو هانئ الخولاني، عن أبي عبد الرحمن الحُبُلِيِّ، عن عبد الله بن عمرو بن العاص، رفعه.

٩٠٣ ـ منكر: تفرد به دَرَّاجُ أبو السمح، عن أبي الهيثم، وانظر ما جاء في دراج حاشية الحديث رقم (٢٩٦)، (٣٠٩).

٩٠٤ ـ غريب عن أنس: رواه يونس بن أبي إسحاق، عن بريد بن أبي مريم، عن أنس. رواه عن يونس كل من محمد بن فضيل، وأبي نعيم، ومحمد بن يوسف، ويحيىٰ بن آدم وغيرهم.

وخالفهم مخلد بن يزيد فرواه عن يونس، عن بريد بن أبي مريم، عن الحسن، عن أنس.

والأشبه بالصواب رواية الجماعة، ومخلد بن يزيد كان شيخًا قرشيًا فاضلاً، وثقه غير واحد إلا أن أحمد قال: «لا بأس به، وكان يهم»، وقال الساجي: «كان يهم»، وقال ابن حجر: «صدوق له =

ذِكْرُ كِتْبَةِ اللَّهِ جَلَّ وَعَلاَ الحسنات لمن صَلَّى على صَفِيِّهِ محمد ﷺ مَرَّةً واحدةً

٩٠٥ ـ عن أبي هريرة، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَنْ صَلَّى عَلَيَّ مَرَّةً وَاحِدَةً، كُتِبَ لَهُ بِهَا عَشْرُ حَسَنَاتٍ».

= أوهام» فلعل زيادة الحسن في السند من أوهامه والله أعلم.

وأما يونس بن أبي إسحاق، فقال يحيىٰ بن سعيد القطان: «كانت فيه غفلة»، وقال عبد الرحمن ابن مهدي: «لم يكن به بأس»، وضَعَّفَ أحمد حديثه عن أبيه، وقال أحمد «حديثه فيه زيادة علىٰ حديث الناس»، وقال في رواية ابنه عبد الله عنه: «حديثه مُضْطرب». وقال أبو حاتم: «كان صدوقًا إلاَّ أنه لا يُحتجُّ بحديثه»، وقال النسائي: «ليس به بأس»، وقد تابعه أبوه كما سيأتي عن بريد بن أبي مريم، إلا إذا كان يونس أخذه من أبيه، ثم رواه مباشرة عن بريد فإنه روىٰ عنه غير حديث. والله أعلم، وقد روىٰ الحديث من طريق أبي إسحاق عن أنس، واختلف فيه علىٰ أبي إسحاق وقال الدارقطني في «العلل» (٤/ ق/ ٢٢/ أ):

«رواه إبراهيم بن طهمان، والمغيرة بن مسلم، عن أبي إسحاق، عن أنس، وخالفهما يوسف بن إسحاق بن أبي إسحاق فرواه عن أبي إسحاق، عن بريد بن أبي مريم، عن أنس وهو الصواب» وأبو إسحاق كان قد اختلط ثم هو مدلس وقد عنعنه.

فمدار الحديث عن بريد بن أبي مريم عن أنس، وبريد بن أبي مريم وثقه ابن معين وأبو زرعة والنسائي، وقال أبو حاتم: «صالح» ولم يتابعه أحد علىٰ رواية هذا الحديث عن أنس، ومن المعروف أن أنسًا ـ رضي الله عنه ـ من الصحابة المكثرين عن النبي ﷺ، وله من التلاميذ فوق المئتين، وبريد بن أبي مريم ليس من ألزم تلاميذه كثابت البناني، وقتادة، والزهري، وعبد العزيز ابن صهيب، وأبي قلابة، وابن سيرين، وحميد الطويل، والحسن، وإسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة وغيرهم.

وقد استغربه الدارقطني كما في «أطراف الغرائب والأفراد» فانظره. وقد تحرف بريد في ط. الكتب العلمية إلىٰ يزيد (بالياء) وهو لم يرو عن أنس بل لعله لم يدركه والله أعلم.

ملحوظة: قد روىٰ الحديث عن أنس من طريق قتادة، وقال أبو حاتم: «منكر بهذا الإسناد وروىٰ من طريق يزيد الرقاشي عن أنس، وذكره ابن عدي في ترجمة درست بن زياد القشيري ويزيد الرقاشي قال فيه أحمد: «منكر الحديث»، وتكلم فيه شعبة كلامًا شديدًا، وقال ابن معين: «رجلٌ صالح وليس حديثه بشيء» وقال النسائي وأبو أحمد الحاكم: «متروك الحديث»، فالحديث منكر أيضًا.

٩٠٥ ـ منكر: مداره علىٰ عبد الرحمن بن إسحاق القرشي، العامري، المدني، قال يحيىٰ بن سعيد القطان: «سألت عنه بالمدينة، فلم أرهم يحمدونه»، وكذلك قال علي بن المديني، وقال أحمد: «رجل صالح، أو مقبول» وقال في موضع آخر: «روىٰ عن أبي الزناد أحاديث منكرة»، واختلف فيه قول ابن معين، ونختار منها قوله: «صالح» لأنه شبه متفق عليه، إلاَّ أن أبا حاتم قال: «يكتب =

ذِكْرُ تفضُّلِ اللَّه جَلَّ وَعَلاَ على المُصَلِّي على صَفِيِّه ﷺ مَرَّةً واحدة بمغفرته عشرَ مرار

٩٠٦ ـ عن أبي هريرة، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قال: «مَنْ صَلَّى عَلَيَّ وَاحِدَةً صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ عَشْرًا».

ذِكْرُ رجاءِ دخول الجِنَان المصلي على المصطفى ﷺ عند ذكرِه مع خَوْفِ دخول النيران عِنْدَ إغضائه عنه كلما ذكره

٩٠٧ ـ عن أبي هريرة، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَعِدَ المِنْبَرَ فقَالَ: «آمينَ آمينَ آمين». قيلَ: يا رَسُولَ اللَّه، إنَّكَ حِينَ صَعِدْتَ المِنْبَرَ، قُلْتَ: آمينَ آمينَ آمين، قَالَ: «إنَّ جِبْرِيلَ أَتَاني فقال: مَنْ أَدْرَكَ شَهْرَ رَمَضَانَ ولَمْ يُغْفَرْ لَهُ فَدَخَلَ النَّارَ فَأَبْعَدَهُ اللَّهُ قُلْ: آمين، فَقُلْتُ: آمين، وَمَنْ أَدْرَكَ أَبَوَيْه أَوْ أَحَدَهُما، فَلَمْ يَبَرَّهُمَا، فَمَاتَ فَدَخَلَ النَّار فَأَبْعَدَهُ اللَّهُ قُلْ: آمين. فَقُلْتُ: آمين. وَمَنْ ذُكِرْتَ عِنْدَهُ، فَلَمْ يُصَلِّ عَلَيْكَ فَمَاتَ فَدَخَلَ النَّارَ فَأَبْعَدَهُ اللَّهُ قُلْ: آمين، فَقُلْتُ: آمين».

= حديثه، ولا يحتج به» وقال العجلي: «يكتب حديثه وليس بالقوي»، وقال البخاري: «ليس ممن يعتمد على حفظه إذا خالف من ليس بدونه».

قلت ـ المحقق ـ: وقد خالف من هو أوثق منه وهو إسماعيل بن جعفر، وغيره، فقد رووه بلفظ «من صلى علي واحدة، صلى الله عليه عشراً»، وهو صحيح أخرجه مسلم في صحيحه، وهو الحديث الآتي برقم (٩٠٦).

٩٠٦ ـ صحيح: وانظر حاشية الحديث قبله.

٩٠٧ ـ منكر: تفرد به حفص بن غياث، عن محمد بن عمرو، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ.

وحفص بن غياث تكلم فيه غير واحد من جهة حفظه، فقال يعقوب بن شيبة: «ثقة ثبت إذا حدَّث من كتابه ويُتَّقَى بعضُ حفظه»، وقال أبو زُرْعَة: «ساءَ حِفْظُهُ بعد ما استقضي، فَمَن كتب عنه من كتابه فهو صالح، وإلا فهو كذا»، وقال علي بن المديني ليحيى القطان: «إنه يهم» فقال يحيى: «كتابُه صحيح»، وقال داود بن رُشيد: «حفص بن غياث كثير الغلط»، وقال محمد بن عمار: «كان لا يحفظ حسَنًا»، وذكر الأثرم عن أحمد أن حفصاً كان يدلس، وقال ابن سعد: «كان ثقة =

ذِكْرُ خَبَرٍ ثانٍ يُصَرِّحُ بمعنى ما ذكرناه

٩٠٨ ـ عن أبي هريرة، قال: قال رسولُ اللَّهِ ﷺ: «رَغِمَ أنفُ رَجُلٍ ذُكِرْتُ عِنْدَهُ فَلَمْ يُصَلِّ عَلَيَّ، وَرَغِمَ أنفُ رَجُلٍ أَدْرَكَ أَبَوَيْهِ عِنْدَ الكِبَرِ، فَلَمْ يُدْخِلاهُ الجَنَّةَ، وَرَغِمَ أَنْفُ رَجُلٍ دَخَلَ عَلَيْهِ شَهْرُ رَمَضَانَ، ثُمَّ انْسَلَخَ قَبْلَ أَنْ يُغْفَرَ لَهُ».

ذِكْرُ نفي البُخْلِ عن المصلِّي على النَّبيِّ ﷺ

٩٠٩ ـ عن علي بن حسين، عن أبيه، عن النَّبيِّ ﷺ قال: «إِنَّ البَخِيلَ مَنْ ذُكِرْتُ عِنْدَهُ فَلَمْ يُصَلِّ عَلَيَّ».

قال أبو حاتم: هذا أشبه شيء رُوي عن الحسين بن علي، وكان الحسين رضوانُ الله عليه حيث قُبِضَ النبيّ ﷺ، ابنَ سبع سنين إلاَّ شهراً، وذلك أَنَّهُ وُلِدَ لليالٍ خَلَوْنَ مِنْ شعبان سنةَ أربع . . .

= مأمونًا كثير الحديث يدلس»، وقال أبو عبيد الآجري، عن أبي داود «كان حفص بآخره دخله نسيان، وكان يحفظ»، وقد أنكرت عليه أحاديث تفرد بها عن الأعمش وغيره.

ثم إنه تفرد عن محمد بن عمرو، وقد تُكلم في حديثه عن أبي سلمة، فقال ابن معين وقد سُئل عنه: «ما زال النَّاسُ يتقون حديثه. قيل له؛ وما علَّةُ ذلك؟ قال: كان يُحَدِّثُ مَرَّةً عن أبي سَلَمَة بالشيءِ من رأيه ثم يُحَدِّث به مرة أخرىٰ عن أبي سلمة عن أبي هريرة»، وقال الجوزجاني: «ليس بقوي الحديث ويُشتهىٰ حَديثُه»، وقال أبو حاتم: «صالح الحديث، يُكتب حديثه، وهو شيخ»، وقال ابن حبان: «كان يخطئ»، وقال ابن سعد: «كان كثير الحديث يُسْتضعف»، وقال يعقوب بن شيبة: «هو وسط وإلىٰ الضعف ما هو» فمثله يحتاج إلىٰ دعامة وهيهات، فلم يتابع علىٰ روايته هذه عن أبي سلمة والله تعالىٰ أعلم.

٩٠٨ ـ **منكر**: مداره علىٰ عبد الرحمن بن إسحاق بن عبد الله بن الحارث، القرشي، العامري، المدني انظر ما قيل فيه حاشية الحديث رقم (٥٩٦)، ولم يتابعه أحد عن سعيد المقبري والله تعالىٰ أعلم.

٩٠٩ ـ **ضعيف غريب**: تفرد به عبد الله بن علي بن حسين، وهو مجهول الحال، ولم يتابعه أحد في روايته هذه عن أبيه علي بن الحسين، وذكره البخاري في «التاريخ» في ترجمة عبد الله فهو معروف به، وقد تابعه عمرو بن أبي عمرو عن علي بن الحسين، أخرجه إسماعيل القاضي في «فضل الصلاة علىٰ النبيِّ ﷺ» وهي متابعة لا تسمن ولا تغني من جوع، ففي الطريق إليه إسماعيل بن أبي أويس، عن أخيه، عن سليمان بن بلال، عن عمرو بن أبي عمرو به.

وإسماعيل بن أبي أويس اتهمه ابن معين بسرقة الحديث، وقال مرة: «مخلط يكذب، ليس بشيء»، وقال النسائي: «ليس بثقة»، ونَقَلَ عنه قوله: «ربما كنت أضع الحديث لأهل المدينة إذا اختلفوا في شيءٍ فيما بينهم»، وروىٰ ابن عدي عن ابن حماد، قال: «سمعت النضر بن سلمة =

. . . .

=

المروزي يقول: ابن أبي أويس كذاب»، فلا ينظر لشيء رواه في غير الصحيحين؛ لأن الشيخين لا يُظن بهما أنهما أخرجا عنه إلا الصحيح من حديثه الذي شارك فيه الثقات، كما قال الحافظ في مقدمة الفتح والله أعلم.

وهذه الشروط غير متوافرة في هذا الحديث حيث إنه ليس في الصحيحين، ولم يشاركه أحد من الثقات أو الضعفاء في رواية هذا الحديث بهذا الإسناد، بل خولف، هو وأخوه، فرواه يحيىٰ بن عبد الحميد، وأبو عامر العقدي، وخالد بن مخلد القطواني، وأبو سعيد مولىٰ بني هاشم، كلهم عن سليمان بن بلال عن عمارة بن غزية، عن عبد الله بن علي بن حسين، عن أبيه، عن جده الحسين مرفوعًا به.

وقد تابع سليمانَ بن بلال، إسماعيلُ بن جعفر أخرجه إسماعيل القاضي في «فضل الصلاة علىٰ النبي ﷺ» إلا أن في الطريق إليه إسحاق بن محمد الفروي.

قال أبو حاتم فيه: «كان صدوقًا وربما لُقِّنَ الحديث، وكتبه صحيحة» وقال مرة: «مضطرب» وقال النسائي: «ليس بثقة» وقال الدارقطني: «ضعيف، وقد روىٰ عنه البخاري ويوبخونه في هذا»، وقال الساجي: «فيه لين، روىٰ عن مالك أحاديث تفرد بها»، وقال الآجري: «سألت أبا داود عنه فوهَّاه جدًا».

قلت ـ المحقق ـ: فهذه متابعة لا تغني شيئًا، فربما لُقِّن هذا الإسناد والله تعالىٰ أعلم.

وتابع سليمانَ بن بلال أيضًا عبدُ الله بن جعفر بن نجيح، وهي أيضًا متابعة لا تغني شيئًا، وقد قال أبو حاتم فيه: «منكر الحديث جدًا، يُحَدِّثُ عن الثقات بالمناكير، يكتب حديثه ولا يحتج به...».

وقال النسائي: «متروك الحديث» وفي موضع آخر: «ليس بثقة»، وقال ابن معين: «ليس بشيء»، وذكره البخاري في «الضعفاء الصغير»، وذكره الدارقطني في «الضعفاء والمتركون»، وقال: «كثير المناكير».

فعاد الحديث إلىٰ سليمان بن بلال، وقد خالفه عبد العزيز بن محمد رواه عن عمارة بن غزية، عن عبد الله بن الحسين، عن علي بن أبي طالب منقطعًا.

وسليمان أوثق من عبد العزيز، وقد قدمه ابن معين عليه كما في «تاريخ الدارمي» (٣٨٩).

وعبد العزيز بن محمد هو الدَّراوَرْدي، قد قال فيه أبو زرعة: «سيئ الحفظ، فربما حدَّث من حفظه الشيء فيُخطئ»، وقال النسائي: «ليس بالقوي»، وقال ابن سعد: «كثير الحديث يغلط» كما في «الطبقات» (٥/ ٤٩٢)، فعاد الحديث مرة أخرىٰ إلىٰ سليمان بن بلال.

وخالفه أيضًا عمرو بن الحارث أخرجه إسماعيل القاضي في «فضل الصلاة» (٣٣)، قال: ثنا أحمد بن عيسىٰ، قال: ثنا عبد الله بن وهب، أخبرني عمرو بن الحارث بن يعقوب، عن عمارة ابن غزية، أن عبد الله بن علي بن حسين حدثه أنه سمع أباه يقول: قال رسول الله ﷺ فذكر الحديث مرسلاً.

وأحمد بن عيسىٰ قال فيه أبو عُبيد الآجُرِّيُّ: «سألتُ أبا داود عنه، فقال: سمعت يحيىٰ بن معين =

ذِكْرُ البيانِ بأنَّ صلاةَ مَنْ صَلَّى على المصطفى ﷺ من أُمَّته تُعْرَضُ عليه في قبره

٩١٠ ـ عن أَوْسِ بن أَوْس، قال: قال رسولُ اللَّه ﷺ: «إنَّ منْ أفْضَلِ أَيَّامكُم يومَ الجُمُعَة، فيه خَلَقَ اللَّهُ آدمَ، وَفيه قُبضَ، وفيه النَّفْخَةُ، وفيه الصَّعْقَةُ، فَأكْثرُوا عَلَيَّ من الصَّلاَة فيه، فَإنَّ صَلاَتَكُمْ مَعْرُوضَةٌ عَلَيَّ». قَالُوا: وَكَيْفَ تُعْرَضُ صَلاَتُنَا عَلَيْكَ وَقَدْ أَرَمْتَ؟ فَقَالَ: «إنَّ اللَّهَ جَلَّ وَعَلاَ حَرَّمَ عَلَى الأَرْضِ أَنْ تأْكُلَ أَجْسَامَنَا».

= يحلف بالله الذي لا إله إلا هو: إنَّه كذَّاب».

وقال أبو حاتم: «تكلم الناسُ فيه»، وقال أبو زرعة: «ما رأيت أهل مصر يشكون في أن أحمد بن عيسىٰ ـ وأشار أبو زرعة إلىٰ لسانه ـ كأنه يقول: الكذب».

فالراجح رواية سليمان بن بلال عن عمارة بن غزية، عن عبد الله بن علي بن الحسين، عن أبيه، عن جده مرفوعًا والله تعالىٰ أعلىٰ وأعلم.

٩١٠ ـ منكر: مداره علىٰ حسين بن علي الجُعفِيِّ مولاهم، أبي عبد الله الكوفي المقرئ، قال: ثنا عبد الرحمن بن يزيد بن جابر، عن أبي الأشعث، عن أوس مرفوعًا.

وهذا سند ظاهره الصحة، إلا أن الترمذي قال في «ترتيب علله الكبير» وابن رجب (٢/ ١١٩) من «شرح العلل»: «قال محمد ـ يعني البخاري ـ: أهل الكوفة يروون عن عبد الرحمن بن يزيد بن جابر أحاديث مناكير، وإنما أرادوا عندي، عن عبد الرحمن بن يزيد بن تميم، وهو منكر الحديث، وهو بأحاديثه أشبه منه بأحاديث عبد الرحمن بن يزيد بن جابر»، وكذا قال عمرو بن علي الفلاس، وذكره البخاري في «الضعفاء» قاله الذهبي.

وقال ابن رجب في «شرح علل الترمذي» (٨١٧) وما بعدها تحت عنوان (ذكر من حدث عن ضعيف وسماه باسم ثقة»:

«وكذلك روىٰ حسين الجعفي، عن ابن جابر، عن أبي الأشعث، عن أوس بن أوس، عن النبي ﷺ «أكثر عليَّ من الصلاة يوم الجمعة ـ الحديث» فقالت طائفة: هو حديث منكر، وحسين الجعفي سمع من عبد الرحمن بن يزيد بن تميم الشامي، وروىٰ عنه أحاديث منكرة فغلط في نسبته. وممن ذكر ذلك البخاري وأبو زرعة وأبو حاتم وأبو داود وابن حبان وغيرهم وأنكر ذلك آخرون».

قلت ـ المحقق ـ: فذكر العجلي والدارقطني.

وقال أبو حاتم في «علل ابنه» (٥٦٥): «عبد الرحمن بن يزيد بن جابر لا أعلم أحدًا من أهل العراق يحدث عنه، والذي عندي أن الذي يروي عنه أبو أسامة وحسين الجعفي واحد وهو عبد الرحمن بن يزيد بن تميم» ثم قال ـ رحمه الله ـ بعد ذكر حديث أوس هذا: «وهو حديث منكر لا أعلم أحدًا رواه غير حسين الجعفي».

قلت ـ المحقق ـ: ومما يدل علىٰ نكارته أيضًا؛ عدم رواية أحد من أهل الشام لهذا الحديث وهم أولىٰ الناس بالرواية عن ابن جابر والله تعالىٰ أعلم.

ذِكْرُ البيانِ بأنَّ أقربَ النَّاسِ في القيامةِ يكونُ من النَّبيِّ ﷺ مَنْ كَانَ أَكْثَرَ صلاةً عَلَيْه في الدنيا

٩١١ ـ عن ابن مسعود، قال: قال رسولُ اللهِ ﷺ: «إنَّ أَوْلَى النَّاسِ بي يَوْمَ القِيامَةِ، أكْثَرُهُمْ عَلَيَّ صَلاةً».

---

٩١١ ـ منكر: مداره على موسى بن يعقوب الزَّمْعِيّ، قال علي بن المديني: «ضعيف الحديث، منكر الحديث» وقال النسائي: «ليس بالقوي»، وقال الدارقطني: «لا يحتج به»، ونقل الحافظ عن الأثرم: «سألت أحمد عنه فكأنه لم يعجبه»، وقال أحمد: «لا يعجبني حديثه»، وقال الحافظ: «صدوق سيئ الحفظ».

وموسى بن يعقوب يرويه عن عبد الله بن كيسان القرشي الزهري، مجهول العين، لم يرو عنه إلا موسى هذا وليس إلا هذا الحديث الواحد، ورغم ذلك لم يضبطاه، فقال الدارقطني في «العلل» (٥/ ١١٢):

«يرويه موسى بن يعقوب الزمعي، واختلف عنه فرواه خالد بن مخلد، عن موسى، عن عبد الله ابن كيسان، عن عبد الله بن شداد، عن أبيه، عن ابن مسعود.

ورواه محمد بن خالد بن عتمة، عن موسى بهذا الإسناد إلا أنه لم يقل فيه: عن أبيه.

ورواه القاسم بن أبي الزناد، عن موسى، عن عبد الله بن كيسان، عن سعيد بن سعيد، عن ابن عتبة بن مسعود، عن عبد الله بن مسعود.

والاضطراب فيه من موسى بن يعقوب ولا يحتج به».

قلت ـ المحقق ـ: والإسناد الأخير فيه تحريف وتصحيف، ففي ترجمة عبد الله بن كيسان في «تاريخ البخاري» (٣/ ١/ ١٧٧): «وقال محمد بن عبادة، ثنا يعقوب، ثنا قاسم بن أبي زياد، عن عبد الله بن كيسان، عن سعيد بن أبي سعيد، عن عتبة بن مسعود أو عبد الله بن مسعود»، وقال الشيخ المعلمي رحمه الله تعالى في حاشيته: «وكان في الأصل: ابن عتبة، لفظ «ابن» زائد سهواً، والصواب: عتبة بن عبد الله عن عبد الله بن مسعود ـ والله أعلم».

قلت ـ المحقق ـ: قاسم ابن أبي زياد، لا يدري من هو، ويعقوب هو ابن محمد الزهري.

قال ابن معين: ما حدثكم عن الثقات فاكتبوه، وما لا يعرف من الشيوخ فدعوه»، وقال أبو زرعة: «واهي الحديث»، وقال أبو حاتم: «هو على يدي عَدْل، أدركته فلم أكتب عنه»، وقال ابن معين في موضع آخر: «أحاديثه تشبه أحاديث الواقدي، يعني تركوا حديثه»، وما زال في سند الحديث عبد الله بن كيسان، ورغم ما سبق اعتبر محقق الإحسان قاسم بن أبي زياد متابعًا لموسى الزمعي، وعزاه للبخاري في «التاريخ» رغم أن سياق كلام البخاري في وجوه اضطراب الحديث، ومما يجب معرفته لطلبة العلم أن كتاب التاريخ للبخاري هو في حقيقته كتاب علل تدل على عبقرية هذا الإمام الفذ وهو في كثير من الأحيان يشير أو يومض إلى تلك المواضع من العلل الخفية التي لا يدركها إلا من هم على وزنه ومثاله، هذا بجانب أن هذا الكتاب كتاب تاريخ وجرح =

ذكرُ الأخبارِ المفسرة لقوله جَلَّ وعلا
﴿يا أيَّها الَّذين آمنوا صَلُّوا عَلَيْه وسلِّموا تسليمًا﴾

٩١٢ ـ عن عبد الرحمن بن أبي ليلىٰ، قال: قال لي كَعْبُ بن عُجْرَةَ: أَلاَ أُهْدِي لَكَ هَدِيَّةً؟ خَرجَ إلَيْنَا رَسُولُ اللَّه ﷺ فَقُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّه، قَدْ عَرَفْنَا كَيْفَ نُسَلِّمُ عَلَيْكَ، فَكَيْفَ نُصَلِّي عَلَيْكَ؟ قَالَ: «قُولُوا: اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّد وَعَلَى آل مُحَمَّد، كَمَا صَلَّيْتَ عَلَى آلِ إبْرَاهِيمَ إنَّكَ حَمِيدٌ مَجِيدٌ. اللَّهُمَّ بَارِكْ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّد، كَمَا بَارَكْتَ عَلَى آلِ إبْرَاهِيمَ إنَّكَ حَمِيدٌ مَجِيدٌ».

= وتعديل والله تعالىٰ أعلم.

وقال الدارقطني في «أطراف الغرائب» له: «تفرد به موسىٰ بن يعقوب، عن عبد الله بن كيسان، عن عبد الله بن شداد، عن أبيه».

وقال ابن القطان في «الأفراد»: «وفي سنده موسىٰ بن يعقوب الزمعي، وقد تفرد به، مع الاختلاف عليه فيه: فقيل: عن عبد الله بن شداد، عن ابن مسعود بلا واسطة، وهي رواية الترمذي، والبخاري في تاريخه الكبير، وابن أبي عاصم، وآخرين.

وقيل: بإثبات أبيه بينهما، وهي رواية أبي بكر بن أبي شيبة، ومن طريقه ابن حبان في صحيحه، وأبو نعيم، وابن بشكوال، في آخرين، وهي أكثر وأشهر».

وقال البزار في «مسنده» (١/ ١٥٤/ ١ ـ ٢): «وهذا الحديث رواه خالد بن مخلد هكذا، ورواه محمد بن خالد بن عتمة، عن موسىٰ بن يعقوب، عن عبد الله بن كيسان، عن عبد الله بن شداد، عن ابن مسعود، ولم يقل محمد بن خالد: عن عبد الله بن شداد، عن أبيه، ولا نعلم روىٰ شداد بن الهاد عن ابن مسعود، عن النبي ﷺ إلا هذا الحديث».

قلت ـ المحقق ـ: وقد أثبتنا بفضل الله نكارة الحديث، وقد نقل المرُّوذي عن أحمد في «العلل» (ص ٢٨٧)، وحكاه أيضًا عن أحمدَ إسحاقُ بن هانئ في «مسائله» (١٩٢٥، ١٩٢٦) قوله ـ رحمه الله ـ: «الحديث عن الضعفاء قد يُحتاجُ إليه في وقت، والمنكرُ أبدًا منكر» ولذلك لا يتقوىٰ المنكر بغيره لأنه ليس له وجود في الواقع، لأنه حديث أو إسناد أخطأ فيه الراوي أو وهم فيه، ومن هنا يعلم ما في قول الحافظ في «الفتح» (١١/ ١٦٧): «وله شاهد عند البيهقي عن أبي أمامة بلفظ: صلاة أمتي تعرض علي في كل يوم جمعة، فمن كان أكثرهم علي صلاة كان أقربهم مني منزلة، ولا بأس بسنده» من بعد عن القواعد، وحديث أبي أمامة هذا أقل أحواله أنه منقطع لأنه من رواية مكحول الشامي عنه، وفيه كلام آخر يطول ذكره، وعمومًا فإن شواهد هذا الحديث لا يصفو منها إسناد والله تعالىٰ أعلىٰ وأعلم.

٩١٢ ـ صحيح.

ذِكْرُ كِتْبَةِ اللَّهِ جَلَّ وَعَلاَ الحسنات لمن صَلَّى على صَفِيِّه ﷺ مَرَّةً واحدة

٩١٣ ـ أسند فيه حديث أبي هريرة المتقدم برقم (٩٠٥).

ذِكْرُ البيانِ بأنَّ سَلامَ المُسلِّم على المصطفى ﷺ يَبْلُغُ إياه ذلك في قبره

٩١٤ ـ عن ابن مسعود، قال: قال رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إنَّ لِلَّهِ مَلاَئِكَةً سَيَّاحِينَ فِي الأَرْضِ يُبَلِّغُونِي عَنْ أُمَّتِي السَّلاَمَ».

ذِكْرُ تَفَضُّلِ اللَّهِ جَلَّ وَعَلاَ على المسلِّم على رسوله ﷺ مَرَّةً واحِدَةً بأمنه مِنَ النارِ عَشْرَ مرات نعوذُ باللَّه منها

٩١٥ ـ عن عبد الله بن أبي طلحة، عن أبيه، قال: خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَهُوَ مَسْرُورٌ، فَقَالَ: «إنَّ المَلَكَ جَاءَنِي فَقَالَ: يا مُحَمَّدُ، إنَّ اللَّهَ يَقُولُ: أَمَا تَرْضَى أَنْ لاَ يُصَلِّيَ عَلَيْكَ عَبْدٌ مِنْ عِبَادِي صَلاَةً، إلاَّ صَلَّيْتُ عَلَيْهِ بها عَشْراً، وَلاَ يُسَلِّمَ عَلَيْكَ تَسْلِيمَةً، إلاَّ سَلَّمْتُ عَلَيْهِ بِهَا عَشْرًا؟ قُلْتُ: بَلَى أَيْ رَبِّ».

---

٩١٤ ـ منكر: تفرد به سفيان الثوري، عن عبد الله بن السائب، عن زاذان، عن ابن مسعود به.

ولا التفات إلى متابعة الأعمش عند الطبراني في «الكبير»، وأبي نعيم في «تاريخ أصبهان» لأن مدارها على أبي صالح الفراء، قال الدارقطني فيه: «صويلح وليس بالقوي».

وأمّا زاذان، فقال ابن حبان في «ثقاته»: «كان يخطئ كثيراً»، وقال شعبة: «قلت للحكم: مالك لم تحمل عن زاذان؟ قال: كان كثير الكلام».

وقال شعبة أيضًا: «وسألت سلمة بن كهيل عنه، فقال: أكثر على نفسه، أبو البختري أحب إليّ منه»، وقال أبو أحمد الحاكم: «ليس بالمتين عندهم».

٩١٥ ـ منكر: في سند ابن حبان عُمَرُ بنُ موسى بن سليمان، السامي البصري، قال ابن عدي: «ضعيف، يسرق الحديث، ويخالف في الأسانيد»، ثم قال ـ رحمه الله ـ بعد ذكر بعض ما أنكر عليه: «ولعمر بن موسى غير ما ذكرت من الأحاديث الذي سرقه والذي رفعه، والذي خالف في أسانيده والضعف بيِّن في رواياته»، ولعله سرقه من أحد الرواة الذين رووه عن حماد بن سلمة، عن ثابت، عن سليمان مولى الحسن بن علي، عن عبد الله بن أبي طلحة، عن أبيه مرفوعًا به. =

ذِكْرُ الإباحة لِلْمَرء أَنْ يُصَلِّيَ على أخيه المسلم ضِدَّ قولِ مَنْ كَرِهَ ذلك إلاَّ على الأنبياءِ صلوات الله عليهم فقط

٩١٦ ـ عن جابر، قال: أَتَانَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَنَادَتْه امْرأَتِي فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، صَلِّ عَلَيَّ وَعَلَىٰ زَوْجِي، فَقَالَ: «صَلَّى اللَّهُ عَلَيْكِ وَعَلَى زَوْجِك».

ذِكْرُ الخَبَرِ المُدْحِضِ قَوْلَ مَنْ زَعَمَ أَنَّ الصَّلاَةَ لا تجوزُ على أحد إلاَّ على النَّبِيِّ ﷺ وآله

٩١٧ ـ عن عمرو بن مُرَّةَ قَالَ: سمعتُ ابنَ أبي أوفىٰ يقول: كان رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إذا تَصَدَّقَ إِلَيْهِ أَهْلُ بَيْتٍ بِصَدَقَةٍ، صَلَّىٰ عَلَيْهِم، قَالَ: فَتَصَدَّقَ أَبِي إِلَيْهِ بِصَدَقَةٍ، فَقَالَ: «اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى آلِ أَبِي أَوْفَى».

ذِكْرُ الخَبَرِ المدحضِ قَوْلَ مَنْ زَعَمَ أَنَّهُ لاَ يجُوزُ لأحدٍ أَنْ يدعوَ لأحدٍ بلفظ الصَّلاَة إلاَّ لآل المُصطفى ﷺ

٩١٨ ـ أسند فيه حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنه ـ المتقدم برقم ٩١٦.

= وقد رواه عفان عند أحمد وابن أبي شيبة، وابن المبارك عند النسائي، وسليمان بن حرب عند الدارمي، وإبراهيم بن حجاج السامي عند المزي في «تهذيب الكمال».

والحديث حديث سليمان مولى الحسن، وليس له إلا هذا الحديث، وهو مجهول العين، ولم يتابع عليه، وقال النسائي: «لا أعرفه»، وقال الذهبي: «يجهل»، وقال الحافظ: «مجهول».

٩١٦ ـ غـريب: مداره على الأسود بن قيس العبدي، وقيل: البجلي الكوفي، عن نبيح بن عبد الله العنزي، عن جابر، مرفوعًا.

ونبيح، قال أبو زرعة، والنسائي: لم يرو عنه غير الأسود بن قيس، وذكره علي بن المديني في جملة المجهولين الذين يروي عنهم الأسود بن قيس، وقال ابن حجر في «التقريب»: «مقبول»، وانفرد أبو زرعة بتوثيقه، ولم يرو في السنن الأربعة إلا ستة أحاديث منهم أربعة مرجعها إلى حديث واحد عند أحمد وغيره، والله تعالى أعلم.

٩١٧ ـ صحيح.

ذِكْر الإخبار عَمَّا يُسْتَحَبُّ لِلْمَرء مِنَ الدُّعَاء والاستغفار في ثُلُث اللَّيْلِ الآخر

٩١٩ ـ . . . حَدَّثَني أبو هُرَيْرَةَ، عن رسول اللَّه ﷺ قال: «إذَا مَضَى شَطْرُ اللَّيْلِ أَوْ ثُلُثَاهُ، يَنْزِلُ اللَّهُ جَلَّ وعَلاَ، إلَى سَمَاء الدُّنْيَا فَيقُولُ: مَنْ ذَا الَّذي يَسْأَلُني فَأُعْطيَه؟ مَنْ ذَا الَّذي يَدْعُوني أَستَجيبُ لَهُ؟ مَنْ ذَا الَّذي يَسْتَرْزِقُني أَرْزُقُهُ؟ مَنْ ذَا الَّذي يَسْتَغْفِرُني أَغْفِرُ لَهُ حتَّى يَنْفَجِرَ الصُّبْحُ».

---

٩١٩ ـ **خطأ**: قال الدارقطني في «العلل» (٩/ ٢٧٦):

«اختلف فيه عن يحيىٰ بن أبي كثير، فرواه الأوزاعي، عن يحيىٰ، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة.

وخالفه هشام الدستوائي فرواه عن يحيىٰ، عن أبي جعفر، عن أبي هريرة وهو الصحيح.

وأخرج مسلم هذا عن أبي المغيرة، عن الأوزاعي، عن يحيىٰ، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة ولم يتابع علىٰ ذلك، قال: وأبو جعفر، وقال: قيل: عن أبي جعفر محمد بن علي يعني الباقر وما صنع شيئًا» اهـ.

والذي يترجح عندي أن الخطأ من الأوزاعي ـ رحمه الله ـ فقد قال الإمام أحمد في «المنتخب من العلل للخلال» لابن قدامة تعليقًا علىٰ حديث «متىٰ كُنتَ نبيًا؟» (ص١٧٣): «هذا منكر، هذا من خطأ الأوزاعيِّ، يُخطئ كثيراً علىٰ يحيىٰ بن أبي كثير».

ثم إنه قد اختلف علىٰ الأوزاعي، فرواه عبد الحميد بن أبي العشرين، عن الأوزاعي ـ كما هو عند ابن حبان ـ عن يحيىٰ بن أبي كثير، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة مرفوعًا.

وابن أبي العشرين وثقه غير واحد والظاهر أن توثيقهم هو في مجال العدالة وليس في مجال الضبط بدليل قول أبي حاتم: «ثقة كان كاتب ديوان ولم يكن صاحب حديث» وقال في موضع آخر: «ليس بذاك القوي» وقال البخاري: «ربما يخالف في حديثه» وفي موضع آخر قال ـ رحمه الله ـ: «ليس بالقوي»، وقال النسائي: «ليس بقوي» وقال ابن عدي: «يعرف بغير حديث لا يرويه غيره وهو ممن يكتب حديثه»، وقال ابن حبان: «ربما أخطأ»، وقال أبو أحمد الحاكم: «ليس بالمتين عندهم»، وقال دحيم: «ضعيف».

وقد تابعه أبو المغيرة عند مسلم فثبت علىٰ الأوزاعي.

وقد رواه شعيب بن إسحاق الدمشقي، عن الأوزاعي، عن يحيىٰ بن أبي كثير عن أبي جعفر، عن أبي هريرة، علىٰ الوجه الصواب، مما يفهم منه أن الخطأ ليس من الأوزاعي بل من دونه، أو أنه مرة يرويه علىٰ الصواب ومرة يخطئ فيه، وهذا بعيد في حقه ـ رحمه الله ـ لأنه لو أصاب فيه بعد أن أخطأ فيه لنبه علىٰ ذلك ولو أخطأ بعد إصابته لا يكون ضابطًا ولا حافظًا له ولأشار إليه أهل العلم والنقد.

=

ذِكْرُ البيانِ بأَنَّ رجاءَ المرء استحبابه الدُّعاءَ في الوقتِ الَّذي ذَكَرْناه إنَّما هُوَ في كُلِّ لَيْلَة من سَنَته

٩٢٠ ـ عن أبي هُريرة، أَنَّ رَسُولَ اللَّه ﷺ قالَ: «يَنْزِلُ رَبُّنَا جَلَّ وَعَلاَ كُلَّ لَيْلَة إلى سَمَاء الدُّنْيَا حِيْنَ يَبْقى ثُلُثُ اللَّيْلِ الآخِرُ فَيَقُولُ: مَنْ يَدْعُوني فَأَسْتَجِيبَ لَهُ؟ مَنْ يَسْأَلُني فَأُعْطِيهُ؟ مَنْ يَسْتَغْفِرُني أَغْفِرُ لَهُ؟».

قال أبـو حاتم:.... قلت ـ المحقق ـ: ذكر أقوالاً تدل على نفيه لما ثبت من صفاتٍ ذاتية في حقِّ الله مثل العينين، وأفاض وفصل في النفي، وأجمل في الإثبات كعادة أهل الكلام فاللهم غُفْرًا.

= ولكن يعكر على صحة هذا الإسناد أن الراوي عن شعيب هو عبد الوهاب بن سعيد السُّلمي الدمشقي، مجهول الحال، فلا يطمئن إلى مخالفته للرواة عن ابن أبي العشرين وأبي المغيرة وهم أوثق منه.

وقد تصحف شعيب بن إسحاق الدمشقي الراوي عن الأوزاعي عند النسائي إلى سفيان، وهذا ممكن جدًا، فإن سفيان يكتب في الكتابة القديمة بدون ألف، ودون إعجام، وخصوصًا وأنه لم يرو عن الأوزاعي عند النسائي من يسمَّى بسفيان إلا ابن حبيب البصري، وهذا بعيد لأمرين أولهما: أنه لم يرو عنه في «عمل اليوم والليلة» حيث حديثنا هذا.

ثانيهما: أنه ليس من شيوخ عبد الوهاب بن سعيد الدمشقي.

ثم رجح ذلك أنه بالبحث في «تحفة الأشراف» للمزي وجدت أنه أشار إلى أن الراوي عن الأوزاعي لهذا الحديث هو شعيب بن إسحاق والحمد لله.

وكذلك لم يشر الدارقطني وغيره من أهل العلم لهذا الإسناد المروي عن سفيان، خاصة وأن الثوري يروي عن الأوزاعي في «عمل اليوم واليلة»، ولو كان هو أو ابن عيينة لصاحوا به وما سكتوا والله تعالى أعلم.

ومن القرائن أيضًا على أن الحديث حديث شعيب، أن الراوي عن عبد الوهاب بن سعيد هو شعيب بن شعيب بن إسحاق الدمشقي، أي ابن المُصَحَّفِ اسمه، والله المستعان.

ملحوظة: «لفظة من ذا الذي يسترزقني فأرزقه» زيادة من أبي جعفر نص على ذلك الحافظ في «الفتح» (٣/ ٣١).

٩٢٠ ـ صحيح.

ذِكْرُ خَبَرٍ واحد أوهم مَنْ لم يحكم صناعة الحديث أَنَّهُ يضاد الخَبَرين الأولين اللذين ذَكَرْناهما

٩٢١ ـ عن أبي سعيد وعن أبي هريرة، قالا: قال رسول الله ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ يُمْهِلُ حَتَّى إِذَا ذَهَبَ ثُلُثُ اللَّيْلِ، الأَوَّلُ، نَزَلَ رَبُّنَا، تَبَارَكَ وَتَعَالَى، إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا فَيَقُولُ جَلَّ وَعَلاَ: هَلْ مِنْ مُسْتَغْفِرٍ؟ هَلْ مِنْ تَائِبٍ؟ هَلْ مِنْ سَائِلٍ؟ هَلْ مِنْ دَاعٍ؟ حَتَّى يَنْفَجِرَ الصُّبْحُ».

ذِكْرُ الأشياءِ الثلاثة التي إذا دعا المرءُ رَبَّهُ بها أُعْطِيَ إِحْدَاهُنَّ

٩٢٢ ـ عن عائشة قالت: أَتَىٰ جِبْرِيلُ النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: إِنَّ الله يَأْمُرُكَ أَنْ تَدْعُوَ

---

٩٢١ ـ غريب: تفرد به أبو إسحاق، عن الأغر، عن أبي هريرة، وأبي سعيد الخدري.

وقد تابع أبا إسحاق: حبيبُ بن أبي ثابت، وكذا تابع الأغرَّ: أبو صالح، ولكن في الطريق إليهم محاضر بن المورع، عن الأعمش.

ومحاضر بن المُورِّع، قال أحمد فيه: «سمعت منه أحاديث لم يكن من أصحاب الحديث، كان مغفلاً جدًا»، وقال أبو حاتم: «ليس بالمتين، يكتب حديثه»، وقال ابن المبارك: «أعرفه قديمًا»، وقد قال تلميذُ ابن المبارك الحسنُ بن عيسىٰ: «وكان إذا قال قد عرفته؛ فقد أهلكه»، وقال أبو داود: «قال أبو سعيد الحداد: محاضر لا يُحسن يصدق فكيف يُحسن يكذب! كنّا نوقفه على الخطأ في كتابه، فإذا بلغ الموضع أخطأ!»، وقال ابن معين: «ما أدري لم يكن صاحب حديث».

ثم إنه اضطرب فيه فرواه عن الأعمش، قال: أرىٰ أبا سفيان ذكره عن جابر. فمثله يحتاج إلىٰ دعامة قوية عند من يقبل حديثه في المتابعات وإلا فمثله ممن جرح بالغفلة الشديدة، وغير ذلك مما ذكرناه لا يعتد به في المتابعات، وقد تابعه عن الأعمش من هو أفضل منه قليلاً ألا وهو مالك بن سعير، قال أبو داود: «ضعيف»، وقال البخاري: «مقارب الحديث»، وقال الأزدي: «عنده مناكير» فهذه متابعة لا تغني ولا تسمن من جوع وأين هذان من أصحاب الأعمش كشعبة، وأبي معاوية، والثوري، ووكيع، ويحيىٰ القطان، وغيرهم وهم يُعدّون بالعشرات إن لم يكونوا بالمئات، فهل يعقل أن يُؤْثِر هذين بهذا الحديث دونهم، فرجع الحديث إلىٰ أبي إسحاق، عن الأغر، عن أبي هريرة وأبي سعيد.

والحديث رواه مسلم في آخر متابعات الباب وليس في أصوله، والله الموفق.

ـ ملحوظة: الأغر هذا غير أبي عبد الله الأغر سلمان راوي نفس الحديث بلفظ (ثلث الليل الآخر) عند البخاري، فإنه يرويه عن أبي هريرة أيضًا وتابعه عليه أبو سلمة وهو الأصح والأصوب والله تعالىٰ أعلم.

٩٢٢ ـ باطل: في سنده عمرو بن أبي سلمة التنيسي الدمشقي، عن زهير بن محمد التميمي المروزي، =

بِهؤُلاَءِ الكَلِمَات، فَإِنِّي مُعْطِيكَ إِحْدَاهُنَّ: قَالَ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ تَعْجِيلَ عَافِيَتِك، أَوْ صَبْرًا عَلَى بَلِيَّتِكَ، أَوْ خُرُوجًا مِنَ الدُّنْيَا إِلَى رَحْمَتِكَ».

ذِكْرُ البيانِ بأنَّ المصطفى ﷺ كان إذا استغفر اللَّهَ جَلَّ وعَلاَ اسْتَغْفَرَ ثلاثًا

٩٢٣ ـ عن ابن مسعود، قال: كان رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُعْجِبُهُ أَنْ يَدْعُوَ ثَلاَثًا وَيَسْتَغْفِرَ ثَلاَثًا».

= عن هشام بن عروة، عن أبيه، عنها به.

وعمرو بن أبي سلمة، قال أبو حاتم: «لا يحتج به»، وقال ابن معين: «ضعيف»، وقال العقيلي: «في حديثه وهم»، وقال أحمد: «روىٰ عن زهير أحاديث بواطيل كأنه سمعها من صدقة بن عبدالله فغلط فقلبها عن زهير»، وقال الساجي: «ضعيف».

وأما زهير بن محمد، فقال أبو بكر الأثرم: «سمعت أبا عبد الله، وذكر رواية الشاميين، عن زهير ابن محمد، فقال: «يروون عنه أحاديث مناكير هؤلاء، ثم قال لي: ترىٰ هذا زهير بن محمد الذي يروون عنه أصحابنا. ثم قال: أما رواية أصحابنا عنه فمستقيمة؛ عبد الرحمن بن مهدي، وأبو عامر أحاديث مستقيمة صحاح، وأما أحاديث أبي حفص ذاك التنيسي عنه فتلك بواطيل موضوعة أو نحو هذا. فأما بواطيل فقد قاله».

وقال البخاري: «ما روىٰ عنه أهلُ الشام فإنه مناكير، وما روىٰ عنه أهل البصرة فإنه صحيح»، وقال النسائي: «ضعيف»، ومرة: «ليس بالقوي»، ومرة: «ليس به بأس، وعند عمرو بن أبي سلمة، عنه مناكير».

وقال أبو حاتم: «محله الصدق، وفي حفظه سوء، وكان حديثه بالشام، أنكر من حديثه بالعراق لسوء حفظه، فما حَدَّثَ من حفظه ففيه أغاليط، وما حدَّث من كتبه فهو صالح»، وهناك أقوال أخرىٰ لأهل النقد لا يتسع المجال لاستيعابها كلها وقد أورد ابن عدي في «الكامل» هذا الحديث ضمن مناكيره، والله تعالىٰ أعلم.

٩٢٣ ـ غريب: تفرد به أبو إسحاق السبيعي، عن عمرو بن ميمون، عن ابن مسعود، وقال الدارقطني في «العلل» (٥/ ٢٢٨): «يرويه الثوري، وشعبة وزهير، وإسرائيل، عن أبي إسحاق، عن عمرو ابن ميمون، عن عبد الله.

وخالفهم عبد الكبير بن دينار، فرواه عن أبي إسحاق، عن عمرو بن ميمون، عن أبي عبيدة، عن عبد الله وذلك وهم.

وقيل: عن عبد الكبير مثل قول شعبة ومن تابعه».

ثم أورده ـ رحمه الله ـ بإسناده من طريق سفيان الثوري، عن أبي إسحاق، عن عمرو بن ميمون، عن عبد الله، فذكره. =

ذِكْرُ البيانِ بأنَّ هذا العددَ المذكور باستغفار المصطفى ﷺ لم يكن لعدد لم يكن يزيد عليه

٩٢٤ ـ عن أنس، قال: قال رسولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنِّي لأَتُوبُ في اليَوْمِ سَبْعِينَ مَرَّةً».

ذِكْرُ البيانِ بأَنَّ هذا العَدَدَ الَّذي ذَكَرْناه لم يكن المُصْطَفى ﷺ يَقْتَصِرُ عَلَيْه حَتَّى لا يزيدَ عَلَيْه

٩٢٦ ـ عَن حُذَيفةَ قَالَ: كُنْتُ رَجُلاً ذَرِبَ اللِّسَانِ عَلَىٰ أَهْلِي، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي خَشِيتُ أَنْ يُدْخِلَنِي لِسَانِي النَّارَ، فَقَالَ ﷺ: «فَأَيْنَ أَنْتَ عَنِ الاسْتِغْفَارِ؟ إِنِّي لأَسْتَغْفِرُ اللَّهَ في الْيَوْمِ مِئَةَ مَرَّةٍ».

= ورواه أحمد من طريق أبي سعيد مولى بني هاشم، مرة كرواية الجماعة ومرة أخطأ فيها أبو سعيد فرواها من طريق إسرائيل، عن أبي إسحاق، عن عبد الرحمن بن يزيد، عن عبد الله بن مسعود.

وقد نقل العقيلي عن أحمد قوله في أبي سعيد هذا: «كان كثير الخطأ»، ونقل القباني: «أنه جاء عن أحمد أنه كان لا يرضاه»، وقال الحافظ: «صدوق ربما أخطأ».

٩٢٤ ـ غريب: من حديث أنس، تفرد به قتادة بن دعامة عنه، ولم يتابع عليه عن أنس.

٩٢٦ ـ منكر: تفرد به عبيد الله بن أبي المغيرة، وهو مجهول العين، عن حذيفة، والحديث مداره على أبي إسحاق، عن عبيد الله بن أبي المغيرة، عن حذيفة، وقد رواه عن أبي إسحاق كل من سفيان الثوري، وأبي الأحوص، وأبي بكر بن عياش، وأبي خالد الدالاني، وإسرائيل، وشعبة، وغيرهم.

ورواه عن شعبة محمد بن جعفر غندر، وبشر بن المفضل، ورواه الجميع عن أبي إسحاق عن عبيد الله بن أبي المغيرة مع الاختلاف في اسمه منهم من قال: عبيد بن المغيرة، ومنهم من قال: أبو المغيرة، ومنهم من قال: عبيد بن المغيرة، وعبيد أبو المغيرة، والمغيرة أبو الوليد، والوليد أبو المغيرة. وكلهم شخص واحد. انظر «تحفة الأشراف»، و«التهذيب».

وخالف سعيد بن عامر فرواه عن شعبة، عن أبي إسحاق، عن مسلم بن نذير، عن حذيفة، كما عند النسائي في «عمل اليوم والليلة» (٤٤٨).

قال أبو حاتم في سعيد بن عامر: «كان رجلاً صالحًا، وكان في حديثه بعضُ الغلط وهو صدوق»، وفي سؤالات ابن الجنيد لابن معين: «لا يبالي عمن حدث».

ومسلم بن نذير، قال فيه الحافظ: «مقبول»، وقال ابن سعد: «كان قليل الحديث ويذكرون أنه كان يؤمن بالرجعة» قلت ـ المحقق ـ: فمثله يرد حديثه ولا يلتفت إليه والله المستعان.

ذِكْرُ وَصْفِ الاستغفارِ الَّذي كَانَ يَسْتَغْفِرُ ﷺ بالعدد الَّذي ذكرناهُ

٩٢٧ ـ عن ابن عمر قال: رُبَّمَا أَعُدُّ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ في المجلِسِ الْوَاحِدِ مِئَةَ مَرَّةٍ: «رَبِّ اغْفِرْ لِي وَتُبْ عَلَيَّ، إِنَّكَ أَنْتَ التوَّابُ الرَّحِيمُ».

---

٩٢٧ ـ **غريب**: من حديث نافع عن ابن عمر، تفرد به عنه محمد بن سوقة، ولم يتابع.

ورواه زهير، عن أبي إسحاق، عن مجاهد، عن ابن عمر به.

وزهير قال أحمد فيه: «في حديثه عن أبي إسحاق لين، سمع منه بآخره».

وقال أبو زرعة: «ثقة إلا أنَّه سمع من أبي إسحاق بعد الاختلاط».

وقال أبو حاتم: «تأخر سماعه من أبي إسحاق».

قلت ـ المحقق ـ: هي متابعة واهية ليس لها وجود في الواقع لأنها نتاج خطأ نتج عن اختلاط الراوي والله تعالى أعلم.

ورواه شعبة، عن يونس بن خباب، عن أبي الفضل، عن ابن عمر به، ويونس بن خباب تركه يحيى القطان، وعبدالرحمن بن مهدي، وقال ابن معين: «لا شيء»، وفي موضع آخر: «ليس بثقة»، وقال في موضع آخر: «رجل سوء، كان يشتم عثمان».

وقال الجُوْزجانيُّ: «كذابٌ مفتري».

وقال البخاري: «منكر الحديث»، وقال أبو حاتم: «مضطرب الحديث، ليس بالقوي»، وقال أبو داود: «شتام لأصحاب رسول الله ﷺ».

وأبو الفضل شيخه مجهول العين، فعاد الحديث إلى محمد بن سوقة، ومحمد بن سوقة وثقه العديد من الأئمة والظاهر من توثيقهم أنه من أجل صلاحه وصدقه وعبادته، لا من أجل ضبطه للحديث فإنه كان مقلاً، وقد نص على ذلك غير واحد منهم ابن المديني، فقال: «له نحو ثلاثين حديثًا»، وكذلك العجلي فقال: «.. وكان صاحب سنة وعبادة وخير كثير في عداد الشيوخ، ليس بكثير الحديث».

وقال أبو حاتم: «صالح الحديث»، وقال ابن حبان في «الثقات»: «كان من القراء، من أهل العبادة والفضل والدين والسخاء، أنفق على أهل العلم عشرين ومئة ألف درهم».

يضاف إلى ذلك أن نافعًا مولى ابن عمر شيخ محمد بن سوقة، له تلاميذ نجباء حفاظ مثل: أيوب ابن أبي تميمة، ومالك، وعبيد الله بن عمر العمري، وابن شهاب، ومنصور بن المعتمر، ويحيى ابن سعيد الأنصاري وغيرهم عشرات، مما يبعد معه وجود حديث عند محمد بن سوقة ـ رحمه الله ـ المُقل، ليس معهم والله تعالى أعلى وأعلم.

ذِكْرُ إباحة الاقتصار على دون ما وصفنا من الاستغفار

٩٢٨ ـ عن أبي هريرة قال: ما رَأَيْتُ أَحداً أَكْثر أَنْ يَقُول: أَسْتَغْفِرُ اللَّهَ وأَتُوبُ إِلَيْه مِنْ رَسُولِ اللَّه ﷺ.

ذِكْرُ الأمرِ بالاستغفار لِلَّه جَلَّ وَعَلاَ لِلْمَرء عما ارْتَكَبَهُ مِنَ الحَوْبَات

٩٢٩ ـ عن عمرو بن مُرَّةَ، أَخْبرني، قال: سمعتُ أبا بُردة يقول: سمعتُ رَجُلاً مِنْ جُهَيْنَةَ يُقَالُ لَهُ: الأَغرُّ، مِنْ أصحابِ النَّبيِّ ﷺ، يُحَدِّثُ ابنَ عمر، أَنَّهُ سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ يقول: **«يَا أَيُّهَا النَّاسُ، تُوبُوا إِلَى رَبِّكُمْ، فَإِنِّي أَتُوبُ إِلَيْهِ كُلَّ يَوْمٍ مِئَةَ مَرَّةٍ»**.

ذِكْرُ الإخبارِ عَمَّا يجبُ على المرء من تعقيب الاستغفارِ كُلَّ عثرة وإِنْ كانَ المَرْءُ مُشَمِّرًا في أَنْواعِ الطاعات

٩٣٠ ـ عن أبي هريرة، عن رسُول اللَّه ﷺ، أَنَّهُ قال: **«إِنَّ العَبْدَ إِذَا أَخْطَأَ خَطِيئَةً نُكِتَ في قَلْبِه نُكْتَةٌ، فَإِنْ هُوَ نَزَعَ وَاسْتَغْفَرَ وَتَابَ، صُقِلَتْ، فَإِنْ عَادَ، زِيدَ فيهَا، فَإِنْ عَادَ، زِيدَ فِيهَا حَتَّى تَعْلُوَ فيه، فَهُوَ الرَّانُ الَّذي ذَكَرَ اللَّهُ: ﴿كَلاَّ بَلْ رَانَ عَلَى قُلُوبِهِمْ مَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾** [المطففين ١٤].

---

٩٢٨ ـ ضعيف جداً: مداره على الوليد بن مسلم، ـ وهو يدلس ويسوي ـ، يرويه عن سعيد بن عبد العزيز، عن إسماعيل بن عبيد الله بن أبي المهاجر، عن خالد بن عبد الله بن الحسين، عن أبي هريرة. ولم يصرح الوليد بالتحديث في جميع طبقات السند، وخالد بن عبد الله بن الحسين، مجهول الحال، مختلف في سماعه من أبي هريرة، وسعيد بن عبد العزيز، وثقه غير واحد، إلا أن أبا مسهر، وأبا داود قالا «اختلط قبل موته» والله تعالى أعلم

٩٢٩ ـ صحيح: أخرجه مسلم، وصححه الدارقطني في «التتبع» ح(٢٠٢)

٩٣٠ ـ منكر بهذا الإسناد، تفرد به محمد بن عجلان، عن القعقاع بن حكيم، عن أبي صالح، عن أبي هريرة

ومحمد بن عجلان وثقه العديد من الأئمة. إلا أنه اختلطت عليه أحاديث أبي هريرة، وقال الحاكم «أخرج له مسلم في كتابه ثلاثة عشر حديثًا كُلّها شواهد. وقد تكلم المتأخرون من أئمتنا =

ذِكْرُ لفظٍ لَمْ يَعْرِفْ معناه جماعةٌ لَمْ يُحكِمُوا صِناعَةَ العلم

٩٣١ ـ عن ثابت، قال: حدَّثنا أبو بُرْدة، عن الأَغرِّ المُزَني، وكانت له صحبة، قَالَ: قال رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّهُ لَيُغَانُ عَلَى قَلْبِي، وإِنِّي لأَسْتَغْفِرُ اللَّهَ كُلَّ يَوْمٍ مِئَةَ مَرَّةٍ».

ذِكْرُ سيد الاستغفا ر الَّذي يَسْتغفرُ المرءُ ربَّهُ لمَا قَارَفَ من المأثم

٩٣٢ ـ عن شَدَّادِ بنِ أوس، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «سيِّد الاسْتِغْفار أَنْ يَقُولَ الْعَبْدُ: اللَّهُمَّ أَنْتَ رَبِّي وأَنَا عَبْدُكَ لاَ إِلهَ إِلاَّ أَنْتَ، خَلَقْتَني وأَنَا عَبْدُكَ، أَصْبَحْتُ عَلَى عَهْدِكَ وَوَعْدِكَ ما اسْتَطَعْتُ، أَعُوذُ بكَ مِنْ شَرِّ ما صَنَعْتُ، وأَبُوءُ لَكَ بِنِعْمَتِكَ عَلَيَّ، وأَبُوءُ لَكَ بِذُنُوبِي، فَاغْفِرْ لِي، إِنَّهُ لاَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلاَّ أَنْتَ».

ذِكْرُ سَيِّدِ الاسْتغفار الَّذي يَدْخُلُ قائِلُهُ بهِ الجَنَّةَ إِذَا كَانَ على يقينٍ منْهُ

٩٣٣ ـ أسند فيه حديث شداد بن أوس المتقدم برقم (٩٣٢) وفيه زيادة، «فإِنْ قَالَهَا بَعْدَ مَا يصبح موقنًا بها ثم مات، كان من أهل الجنة، وإن قالها بعدما يُمْسِي مُوقِنًا بِهَا، كَانَ مَنْ أَهْلِ الجَنَّةِ».

قال أبو حاتم: سمع هذا الخبر عبدُ اللَّهِ بن بريدة عن أبيه، وسمعه من بُشَيْر بن كعب عن شدّاد بن أَوْس فالطريقان جميعًا محفوظان[١].

= في سوء حفظه»، وقال ابن حجر في «التهذيب»: «إنما أخرج له مسلم في المتابعات ولم يحتج به»، وقال في «التقريب»: «صدوق إلا أنه اختلط عليه أحاديث أبي هريرة»، وقال يحيى القطان: «مضطرب الحديث في حديث نافع» فمثله لا يتحمل تفرده، لاسيما وقد صح الحديث من مسند حذيفة، وبغير هذا السياق والألفاظ والله تعالى أعلم.

٩٣١ ـ صحيح.

٩٣٢ ـ صحيح غريب.

٩٣٣ ـ زيادة صحيحة (أعني زيادة المتن).

(١) قال النسائي في «عمل اليوم والليلة» (٥٨٠) عقب ذكره الاختلاف على عبد الله بن بريدة: «حسين =

ذكرُ الأمرِ للمرءِ أَنْ يسألَ حفظَ اللَّه جَلَّ وَعَلاَ إياه بالإسلام في أحواله

٩٣٤ ـ عن هاشم بن عبد الله بن الزبير، أَنَّ عُمَرَ بنَ الْخَطَّابِ أَصَابَتْهُ مُصِيبَةٌ، فَأَتَىٰ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَشَكا إِلَيْه ذَلِكَ، وَسَأَلَهُ أَنْ يَأْمُرَ لَهُ بِوَسْقٍ مِنْ تَمْرٍ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّه ﷺ: «إِنْ شِئْتَ، أَمَرْتُ لَكَ بوَسْقٍ مِنْ تَمْرٍ، وَإِنْ شِئْتَ، عَلَّمْتُكَ كَلِمَاتٍ هِيَ خَيْرٌ لَكَ»؟ قال: عَلِّمْنيهِنَّ، وَمُرْ لِي بِوَسْقٍ، فَإِنِّي ذُو حَاجَةٍ إِلَيْه. فَقَالَ: «قُلْ: اللَّهُمَّ احْفَظْنِي بالإِسْلاَمِ قَاعداً، واحْفَظْني بالإِسْلام قَائماً، واحْفَظْني بالإِسْلاَمِ راقداً، ولاَ تُطِعْ فِيَّ عَدُوّاً حاسداً، وأَعُوذُ بِكَ مِنْ شَرِّ مَا أَنْتَ آخِذٌ بِنَاصِيَتِه، وأَسأَلُكَ مِنَ الْخَيْرِ الَّذي هُوَ بِيَدِكَ كُلِّه».

قَالَ أَبو حَاتم: توفي عمر بن الخطاب وهاشم بن عبد الله بن الزبير ابن تسع سنين.

= أثبت عندنا من الوليد بن ثعلبة، وأعلم بعبد الله بن بريدة وحديثه أولىٰ بالصواب».

قلت ـ المحقق ـ: حسين هوابن ذكوان المعلم، يروي الحديث عن عبد الله بن بريدة، عن بشير بن كعب، عن شداد، مرفوعاً.

والوليد بن ثعلبة يرويه عن ابن بريدة، عن أبيه، مرفوعاً سالكاً به الجادة، ولذلك قال الحافظ في «الفتح» (١١/ ٩٩) عقب نقله كلام النسائي المتقدم:

«كأن الوليد سلك الجادة، لأن جل رواية عبد الله بن بريدة عن أبيه، وكأن من صححه جوز أن يكون عن عبد الله بن بريدة على الوجهين، والله أعلم».

قلت ـ المحقق ـ: وسيأتي حديث الوليد برقم (١٠٣٥)، وقد صحَّحَ أبو حاتم، وأبو زرعة حديث حسين المعلم، عند مقارنته بحديث شعبة المرسل، كما في العلل لابن أبي حاتم (٢٠٧٧).

وذكر المزي حديث الوليد بن ثعلبة في ترجمة المنذر بن ثعلبة، ثم ذكر حديث عبد الله بن بريدة، عن بُشَير بن كعب، عن شداد بن أوس، ثم قال ـ رحمه الله ـ: «وهو المحفوظ» وهذا يعني أنَّ الآخر «شاذ» أي غير محفوظ أو منكر والله تعالىٰ أعلم.

٩٣٤ ـ ضعيف جداً: العلاء بن رؤبة التميمي الحمصي مجهول العين، ويقال: المُعَلَّىٰ ذكره الفسوي في «المعرفة والتاريخ» تحت «تابعي المدينة من مُضر ـ بالضاد ـ ممن روىٰ عنه الزهري» ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً (١/ ٤٠٣)، وشيخه هاشم بن عبد الله بن الزبير، مجهول الحال، قال أبو حاتم في «الجرح والتعديل» لابنه: «روىٰ عن عمر رضي الله عنه، مرسل، روىٰ عنه معلىٰ بن رؤبة» ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً، وإنما جَهِلْتُ حاله لأن عينه معروفة، فقد قال الزبير بن بكار في =

ذِكْرُ الأمرِ باكتنازِ سؤالِ المَرْءِ رَبَّه جَلَّ وَعَلاَ الثباتَ على الأمرِ، والعزيمة عَلَى الرُّشدِ عند اكتناز النَّاسِ الدنانيرَ والدراهم

٩٣٥ ـ عن أبي عبيد اللَّهِ مسلم بن مِشْكَمٍ، قَالَ: خَرَجْتُ مَعَ شَدَّادِ بن أَوْسٍ، فَنَزَلْنَا مَرْجِ الصُّفَّرِ، فَقَالَ: ائْتُونِي بالسُّفرة نعبث بها، فَكَانَ القَوْمُ يحفظونَهَا مِنْهُ، فَقَالَ: يَا بَنِي أَخِي لاَ تَحْفَظُوهَا عَنِّي، وَلَكِنِ احْفَظُوا مِنِّي ما سَمِعْتُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: **«إِذَا اكْتَنَزَ النَّاسُ الدَّنَانِيرَ وَالدَّرَاهِمَ، فَاكْتَنِزُوا هؤُلاَءِ الْكَلِمَاتِ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ الثَّبَاتَ في الأَمْرِ، وَالْعَزِيمَةَ عَلَى الرُّشْدِ، وَأَسْأَلُكَ شُكْرَ نِعْمَتِكَ، وحُسْنَ عِبَادَتِكَ، وَأَسْأَلُكَ مِنْ خَيْرِ مَا تَعْلَمُ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ شَرِّ مَا تَعْلَمُ، وَأَسْتَغْفِرُكَ لِمَا تَعْلَمُ، إِنَّكَ أَنْتَ عَلاَّمُ الغُيُوبِ»**.

= «جمهرة نسب قريش وأخبارها» (ص٣٤): «وهاشم، وقيس، ابنا عبد الله بن الزبير، لا عقب لهما. وذكر الزبير ـ رحمه الله ـ قصته مع أشقائه عروة والزبير في هذا الموضع، وفي (ص٢٩٦ وما بعدها) فانظره.

٩٣٥ ـ منكر: تفرد به سويد بن عبد العزيز، وهو متروك الحديث ـ عن الأوزاعي، عن حسان بن عطية، عن أبي عبيد الله مسلم بن مِشْكَم، عن شداد بن أوس.

وخالفه عند أحمد: روح بن عبادة، فرواه عن الأوزاعي، عن حسان بن عطية، قال: كان شداد ابن أوس.. فذكره منقطعاً.

ورواه الجريري واضطرب فيه نتيجة لاختلاطه والله أعلم، فرواه ـ رحمه الله ـ عن أبي العلاء يزيد ابن عبد الله بن الشخير، عن الحنظلي أو عن رجل من بني حنظلة، عن شداد بن أوس. وقال عند الطبراني في «الكبير» و«الدعاء»: عن رجل من بني مجاشع وقال عندهما أيضاً: عن رجلين.

وقال: عن أبي العلاء، عن شداد، منقطعاً. ورواه محمد بن سنان القزاز، عن عمر بن يونس اليمامي، عن عكرمة بن عمار، عن شداد وهذا عند الحاكم في «المستدرك»، وفيه محمد بن سنان القزاز، وقد كذّبه أبو داود وابن خراش، ولم يتابعه أحد عن عمر بن يونس اليمامي بهذا الإسناد والله أعلم.

ورواه سليمان بن عبد الرحمن الدمشقي، وهو حافظ يأتي بمناكير كثيرة ـ عن إسماعيل بن عياش، عن محمد بن يزيد الرحبي، عن أبي الأشعث الصنعاني، عن شداد بن أوس. وإسماعيل بن عياش منهم من ضعفه مطلقاً ومنهم من ضعف حديثه في غير الشاميين خاصة، ومحمد بن يزيد الرحبي مجهول الحال.

ذِكْرُ الأمرِ بمسألة العَبْدِ ربَّهُ جلَّ وعَلاَ الحسنة في الدنيا والآخرة في دعائه

٩٣٦ ـ عن أنس قال: عَادَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ رَجُلاً قَدْ صَارَ مِثْلَ الْفَرْخِ، فَقَالَ: «مَا كُنْتَ تَدْعُو بِشَيْءٍ أَوْ تَسْأَلُ؟» قَالَ: كُنْتُ أَقُولُ: اللَّهُمَّ مَا كُنْتَ مُعَاقِبَنِي بِهِ فِي الآخِرَةِ، فَعَجِّلْهُ فِي الدُّنْيَا، فَقَالَ: «سُبحَانَ اللَّه، لاَ تَسْتَطِيعُهُ، أَوْ لاَ تُطِيقُهُ. قل: اللَّهُمَّ آتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً، وَفِي الآخِرَةِ حَسَنَةً، وَقِنَا عَذَابَ النَّارِ».

قال أبو حاتم: ما سمع حُميد عن أنس إلا ثمانيةَ عشرَ حديثًا، والأُخَر سمعها من ثابت، عن أنس.

ذِكْرُ ما يُسْتَحبُّ لِلْمَرْءِ سؤال الباري جَلَّ وَعَلاَ الحسنةَ له في دارَيْه

٩٣٧ ـ عن أنس، قال: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يدْعُو بِهذَاالدُّعَاءِ؛ «اللَّهُمَّ آتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً، وَفِي الآخِرَةِ حَسَنَةً، وَقِنَا عَذَابَ النَّارِ».

قال شعبة: فذكرتُه لقتادة فَقَالَ: كان أنس يدعو به.

ذِكْرُ البيانِ بأَنَّ الدُّعاءَ الَّذي وصفناه كان من أكثرِ ما يدعو به ﷺ في أحواله

٩٣٨ ـ عن ثابت، أَنَّهُمْ قَالُوا لأَنَسِ بن مَالِكٍ: ادْعُ اللَّهَ لَنَا، فَقَالَ: «اللَّهُمَّ آتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً، وَفِي الآخِرَةِ حَسَنَةً، وقِنَا عَذَابَ النَّار. قَالُوا: زِدْنَا، فَأَعادَها. قَالُوا: زِدْنَا، فَأَعَادَهَا. فَقَالُوا: زِدْنَا، فَقَالَ: «ما تُريدونَ؟ سَأَلْتُ لَكُمْ خَيْرَ الدُّنْيَا والآخِرَةِ.

---

٩٣٦ ـ صحيح: وانظر العلل لابن أبي حاتم، (٢٠٧١)، وفيه قولا أبي حاتم وأبي زرعة: «الصحيح عن حميد، عن ثابت، عن أنس».

٩٣٧ ـ صحيح.

٩٣٨ ـ منكر: بهذا السياق تفرد به إبراهيم بن حجاج الشامي، عن حماد بن سلمة، عن ثابت، وخالفه يزيد بن هارون عند ابن أبي شيبة (١٠/ ٢٤٨)، وعفان بن مسلم عند أحمد (٣/ ٢٤٧) فاقتصرا =

قَـالَ أَنَسٌ: وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُكْثِرُ أَنْ يَدْعُوَ بِهَا: «اللَّهُمَّ آتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً، وَفِي الآخِرَةِ حَسَنَةً، وقِنَا عَذَابَ النَّارِ».

ذِكْرُ الخَبَرِ المُدْحِضِ قَوْلَ مَنْ زَعَمَ أَنَّ شُعْبَةَ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ إِسْمَاعِيلَ ابنِ عُلَيَّةَ إلاَّ خَبَرَ التَّزَعْفُرِ

٩٣٩ ـ عن عبد العزيز بن صهيب قال: قُلْتُ لأَنس بنِ مَالِكٍ: أَخْبِرْنِي عَنْ دُعَاءٍ كَانَ يَدْعُو به النبيُّ ﷺ.

قال: «فذكر الحديث المتقدم برقم (٩٣٧)». فَلَقِيتُ إِسْماعِيلَ، فَسَأَلْتُهُ فَقَالَ: أَكْثَرُ دَعْوَةٍ يَدْعُو بها: «ربنا آتنا . . . إلى آخر الحديث».

= على المرفوع منه وهو الجزء الثاني منه.

وأما الجزء الأول الموقوف فهو عند البخاري في «الأدب المفرد» (٦٣٣) من طريق عمر بن عبد الله ابن الرومي ـ قال الحافظ فيه: «مقبول» ـ عن أبيه ـ قال البخاري: «فيه نظر» ـ عن أنس فهي متابعة ناقصة لا تغني ولا تسمن من جوع والله المستعان.

٩٣٩ ـ منكر: تفرد به ابن حبان، وشيخه بكر بن محمد بن عبد الوهاب القزَّاز البصري، لم أظفر له بترجمة فيما تيسر لديَّ من مراجع، وهذا يرويه عن عبد الله بن أبي يعقوب الكرماني، نقل الذهبي في «الميزان» والحافظ في «اللسان» تضعيفه، وليس له ترجمة في غير ما سبق إلا في «ثقات» ابن حبان، وهذا يرويه عن يحيى بن أبي بكير الكِرْماني، عن شعبة، عن إسماعيل ابن علية، عن عبد العزيز بن صهيب، به.

وقد رواه غير واحد عن شعبة بغير هذا الإسناد فرواه أبو داود الطيالسي، وروح، وعمرو بن مرزوق، ومعاذ بن معاذ العنبري، وغيرهم فقالوا: عن شعبة، عن ثابت، عن أنس.

ورواه زهير بن حرب عند مسلم (٢٦٩٠)، وزياد بن أيوب، وعبد الوارث بن سعيد، عند أبي داود (١٥١٩)، وزياد بن أيوب عند النسائي في «عمل اليوم والليلة» (١٠٥٦)، كلهم عن إسماعيل ابن علية، عن عبد العزيز بن صهيب، قال: سأل قتادة أنسًا: أيُّ دَعْوَةٍ كان يَدْعُو بها النَّبِيُّ ﷺ أكثر؟ قال: «كانَ أكثر دعوةٍ يدعو بها يقول: «اللهم آتنا . . . إلى آخر الحديث».

قال: وكان أَنَسٌ، إذا أرادأن يَدْعُو بدعوةٍ، دَعَا بها، فإذا أراد أنْ يدعُوَ بدعاءٍ، دَعَا بها فيه».

ـ قلت ـ المحقق ـ: قوله: «قال: وكان أنسٌ . . . إلى آخره» لم يقله عبد الوارث بن سعيد العنبري، ومما سبق يتبين أن عبد العزيز بن صهيب لم يسمع هذا الحديث من أنس، وأنه سمعه من قتادة، أو أن السائل قتادة، وكان عبد العزيز بن صهيب حاضراً تلك المسألة، وأخطأ أحد الرواة فجعل السائل عبد العزيز بن صهيب، وأسقط قتادة سهواً، أو خطأً والله تعالى أعلم.

ذِكْرُ ما يُسْتَحَبُّ لِلْمَرْءِ أَنْ يَزِيدَ في الدُّعاءِ الَّذِي وصفناه الإقرار بالربوبية للَّه جَلَّ وَعَلاَ

٩٤٠ ـ أسند فيه حديث أنس المتقدم برقم (٩٣٩) من طريق عبد الوارث بن سعيد، عن عبد العزيز بن صهيب، قال: سَأَلَ قَتَادَةُ أَنَساً: . . . . إلى آخر الحديث.

ذِكْرُ الخَبَرِ الدَّال عَلَى أَنَّ المَرْءَ مَكْرُوهٌ لَهُ أَنْ يَدْعُوَ بِضِدِّ ما وصفنا من الدُّعاء

٩٤١ ـ أسند فيه حديث أنس المتقدم برقم (٩٣٦).

ذِكْرُ ما يجبُ على المرء منْ سُؤال الباري تعالى الثباتَ والاستقامةَ على ما يُقَرِّبُهُ إليه بفَضْلِ اللَّه عَلَيْنَا بذلك

٩٤٢ ـ عن سفيان بن عبد الله الثَّقَفي قَالَ: قُلْتُ: يا رَسُولَ اللَّهِ، قُلْ لِي قَوْلاً لا أَسْأَلُ عَنْهُ أَحَدًا بَعْدَكَ، قَالَ: «قُلْ: آمَنْتُ باللَّه، ثُمَّ اسْتَقِمْ».

ذِكْرُ الإخبارِ عَمَّا يَجِبُ على المرء منَ التَّمَلُّق إلى البَارِي فِي ثَبَات قَلْبه لَهُ عَلَى مَا يُحِبُّ منْ طَاعَته

٩٤٣ ـ عن بُسْرِ بْنِ عُبَيْدِ اللَّه، قَالَ: سَمِعْتُ أبا إدْرِيس الخَوْلاني، أَنَّهُ سَمِعَ النَّوَّاسَ ابْنَ سَمْعَانَ يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّه ﷺ يَقُولُ: «مَا مِنْ قَلْبٍ إِلاَّ بَيْنَ إِصْبَعَيْنِ مِنْ أَصَابِعِ الرَّحْمَنِ، إِنْ شَاءَ، أَقَامَهُ، وإِنْ شَاءَ، أَزَاغَهُ». قال: وكَانَ رَسُولُ اللَّه ﷺ يَقُولُ: «يَا مُقَلِّبَ القُلُوب، ثَبِّتْ قُلُوبَنَا عَلَى دِينِكَ». قَالَ: «والمِيزَانُ بِيدِ الرَّحْمَنِ يَرْفَعُ قَوْمًا ويَخْفِضُ آخَرِينَ إِلى يَوْمِ القِيَامَةِ».

---

٩٤٠ ـ صحيح، وانظر حاشية الحديث رقم (٩٣٩)، وحديث عبد الوارث بن سعيد، عن عبد العزيز، عند البخاري.

٩٤٢ ـ صحيح.

٩٤٣ ـ غريب: تفرد به بسر بن عبيد الله، عن أبي إدريس الخولاني، أنه سمع النواس بن سمعان، =

ذِكْرُ الخَبَرِ الدَّال على أنَّ هذه الألفاظ مِنْ هذا النوع أُطلقت بألفاظ التمثيل والتشبيه على حسب ما يتعارَفُه النَّاسُ فيما بينَهم دونَ الحُكْمِ عَلى ظواهرها

٩٤٤ ـ أسند فيه الحديث المتقدم برقم (٢٦٩)، وانظر فيه رد الشيخ صالح بن عثيمين على تأويل المتأولة كابن حبان وغيره.

ذِكْرُ الأمرِ بسؤالِ العَبْدِ ربَّهُ جَلَّ وعلا الهدايةَ والعافيةَ والوِلايةَ فيمَنْ رزق إياها

٩٤٥ ـ أسند فيه حديث الحسن المتقدم برقم ٧٢٢.

ذِكْرُ الأمرِ بسؤالِ العَبْدِ ربَّهُ جَلَّ وَعَلاَ المغفرةَ والرَّحْمَةَ والهدَايَةَ والرِّزق

٩٤٦ ـ عن مُصْعَبِ بنِ سعدِ بن أبي وقّاصٍ، عن أبيه قَالَ: جَاءَ أَعْرَابِيٌّ إِلَىٰ النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، عَلِّمْنِي كَلاَمًا أَقُولُهُ، قَالَ: «قُلْ: لا إله إلاَّ اللَّهُ وَحْدَهُ لاَ شَرِيكَ لَهُ، اللَّهُ أَكْبَرُ كَبيرًا، وَالْحَمْدُ للَّه كَثيرًا، وَسُبْحَانَ اللَّه رَبِّ الْعَالَمينَ، ولاَ حَوْلَ ولاَ قُوَّةَ إلاَّ باللَّه العَليِّ العَظيم العَزيز الحَكيم». قالَ: هؤُلاءِ لِرَبِّي، فَمَا لِيَ؟ قَالَ: «قُلْ: اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي، وَارْحَمْني، وَاهْدِنِي، وَارْزُقْني».

= يقول . . . فذكره، هكذا رواه الشاميون.

ورواه المصريون كما مر في الحديث رقم (٩٠٢) عن عبد الله بن عمرو بن العاص تفرد به أبو هانئ الخولاني، عن أبي عبد الرحمن الحبلي، عنه مرفوعًا.

٩٤٦ ـ **صحيح غريب**: قال البزار في «مسنده»: «وهَذا الحديث لا نعلمه يروىٰ عن رسول الله ﷺ إلاَّ مِنْ حديث سعد ولا رواهُ عن سعد إلاَّ مصعبٌ ولا رواه عن مصعب إلاَّ موسىٰ الجهني».

وقال الهيثمي في «الكشف» و«المجمع»: «هو في الصحيح، خلا قوله، العلي العظيم».

قلت ـ المحقق ـ: هو يقصد بالصحيح: صحيح مسلم ففيه: «العزيز الحكيم». فقط. والحديث تفرد به مسلم دون أصحاب الكتب الستة، والله تعالىٰ أعلم.

ذِكْرُ ما يُسْتَحَبُّ للمرء سؤالُ الربِّ جَلَّ وعلا المعونةَ والنَّصْرَ والهدَايَةَ

٩٤٧ ـ عن طُلَيْقِ بن قيسٍ الحنفي، عن ابنِ عباس، قَالَ: كانَ النَّبيُّ ﷺ يقولُ: «رَبِّ أعنِّي وَلاَ تُعِنْ عليَّ، وَانْصُرْنِي ولا تَنْصُرْ عليَّ، وَامْكُرْ لي وَلا تمكُرْ عليَّ، وَاهْدِني، ويسِّر الْهُدَى لِي، وَانصرني عَلَى مَنْ بغَى عليَّ، رَبِّ اجْعَلْني لَكَ شاكراً، لَكَ ذاكراً، لَكَ أوَّاهاً، لَكَ مطواعاً، لَكَ مُخْبِتاً أوَّاهاً منيباً، رَبِّ تَقَبَّلْ توبَتي، واغْسِلْ حَوْبَتي، وأَجِبْ دَعْوَتي، وثَبِّتْ حُجَّتي، واهْدِ قَلْبي، وَسَدِّدْ لِسَاني، واسْلُلْ سَخِيمَةَ قَلْبي».

ذِكْرُ الخَبَرِ المدحضِ قَوْلَ مَنْ زَعَمَ أَنَّ هذا الخَبَرَ لَمْ يسمعه عمرو بن مُرَّة عن عبد الله بنِ الحارث

٩٤٨ ـ أسند فيه حديث ابن عباس المتقدم برقم (٩٤٧) من طريق محمد بن يحيىٰ ابن سعيد القطان، عن أبيه، عن الثوري.

وقال أبو حاتم: محمد بن يحيىٰ بن سعيد، أبو صالح، ما حدَّثنا عنه أبو يعلىٰ إلا هذا الحديث.

---

٩٤٧ ـ **تفرد به طليق:** وهكذا رواه غير واحد، عن سفيان الثوري، عن عمرو بن مرة، عن عبد الله بن الحارث الزبيدي المُكتِّب، عن طليق بن قيس به.

ورواه النسائي في «عمل اليوم والليلة»، عن عمران بن موسىٰ، قال: حدثنا عبد الوارث، قال: حدثنا محمد بن جحادة، عن عمرو بن مرة، عن ابن عباس كان: رسول الله ﷺ يدعو: «رب أعني، وساق الحديث مرسلاً. ـ هكذا قال النسائي ـ ثم قال النسائي ـ رحمه الله ـ: «حديث سفيان محفوظ، وقال يحيىٰ بن سعيد: ما رأيت أحفظ من سفيان، وحكىٰ عن الثوري أنه قال: ما أودعت قلبي شيئًا فخانني» اهـ.

وأما المزي فقد قال في ترجمة طليق بالتهذيب: «روىٰ له البخاري في «الأدب» والنسائي في «اليوم والليلة»، والباقون، سوىٰ مسلم، حديثًا واحدًا» ثم ذكر هذا الحديث.

وقد تحرف عبد الوارث إلىٰ عبد الوهاب في المطبوع من عمل اليوم واليلة، والصواب ـ إن شاء الله تعالىٰ ـ ما أثبتناه في الرواية المرسلة، وقد ذكره المزي في «تحفة الأشراف» علىٰ الصواب كما أثبتناه ولله الحمد علىٰ توفيقه.

ذِكْرُ ما يُسْتَحبُّ لِلْمَرْءِ أَنْ يسأَلَ اللَّهَ جَلَّ وعلا العافيةَ في أموره كُلِّها

٩٤٩ ـ . . . سمعتُ بُسْرَ بنَ أرطأة يقول: سمعتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يقول: «**اللَّهُمَّ أَحْسِنْ عافيتَنَا في الأُمُورِ كُلِّهَا، وأَجِرْنَا مِنْ خِزْيِ الدُّنيَا وعذَابِ الآخِرَةِ**».

وأخبرناه الصوفي قال: حدثنا الهيثمُ بنُ خارجة، قال: حدثنا محمد بن أيوب بن ميسرة بإسناده وقال: «عاقبتنا» بالقاف.

ذِكْرُ الأمرِ بسؤال اللَّه جَلَّ وَعَلاَ العافيةَ، إِذْ هي خيرُ ما يُعْطَى المرءُ بَعْدَ التوحيدِ

٩٥٠ ـ عن أبي هريرة، قال:

سَمِعْتُ أبا بَكْرٍ ـ رِضْوانُ اللَّهِ عَلَيْهِ ـ عَلَىٰ هذَا المِنْبَرِ يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ هذَا الْيَوْمَ عَامَ أَوَّلَ يَقُولُ، ثُمَّ اسْتَعْبَرَ أَبُو بَكْرٍ ـ رِضْوانُ اللَّهِ عَلَيْهِ ـ فَبَكَىٰ، ثُمَّ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ:

«**لَنْ تُؤْتَوْا شَيْئًا بَعْدَ كَلِمَةِ الإِخْلَاصِ مِثْلَ الْعَافِيَةِ، فَسَلُوا اللَّهَ العافيةَ**».

---

٩٤٩ ـ منكر: تفرد به محمد بن أيوب بن ميسرة بن حَلْبَس، عن أبيه، عن بسر بن أرطاة به.

ومحمد بن أيوب، قال أبو حاتم: «صالح لا بأس به ليس بمشهور، وأورده النباتي في الضعفاء في ذيل الكامل.

وأبوه أيوب لم يوثقه معتبر، ولا غير معتبر، وذكره ابن حبان في كتاب «الثقات» وذكر له حديثًا لا أصل له عن خريم بن فاتك.

وقد خالف كلاً من: عثمان بن حصن بن علاق، وإبراهيم بن أبي شيبان، خالفا محمد بن أيوب فروياه عن يزيد بن عبيدة بن أبي المهاجر، قال إبراهيم: عن يزيد مولىٰ بسر، وقال عثمان: عن مولىٰ لآل بسر، عن بسر به.

وفي المطبوع من الطبراني في «الكبير»: إبراهيم بن أبي سنان، وقد استظهر محققه أنه ابن أبي شيبان، ومولىٰ بسر هذا مجهول العين، والله تعالىٰ أعلم.

٩٥٠ ـ منكر: تفرد به حرملة بن يحيىٰ التجيبي، عن ابن وهب، عن حيوة بن شريح وحرملة، قال فيه أبو حاتم: «يكتب حديثه، ولا يحتج به»، وضعفه أبو محمد، عبد الله بن محمد بن سيّار الفَرْهاذَاني، شيخ ابن عدي، ولم يتابعه أحد عن ابن وهب، وقد يحتمل تفرده عن ابن وهب، =

ذِكْرُ الأَمْرِ بتقْرِينِ العَفْوِ إلى العافية عند سؤاله اللَّهَ جَلَّ وعَلاَ لمَنْ سألها

٩٥١ ـ عن عبد اللَّهِ بن عَبَّاس أَنَّهُ قَالَ: يا رَسُولَ اللَّه مَا أَسْأَلُ اللَّهَ؟ قَالَ: «سَلِ اللَّهَ العَفْوَ والْعَافِيَةَ». ثُمَّ قَالَ: «مَا أَسْأَلُ اللَّهَ؟ قَالَ: «سَلِ اللَّهَ الْعَفْوَ وَالعافِيَةَ».

= فقد اختفى ابن وهب عنده في منزله سنة وأشهراً، خوفًا من والي مصر عَبَّاد، إذ طلبه ليوليه القضـاء بمصر، وقيل: إن حديث ابن وهب كله عنده، فليس ببـعيد أن يغرب على غيره من أصحاب ابن وهب، وقد خالفه أحمد فرواه عن أبي عبد الرحمن المقرئ، عن حيوة بن شريح، ثم قال حيوة عند الجميع: سمعت عبدَ الملك بن الحارث السهمي عن أبي هريرة به.

وعبد الملك هذا مجهول العين، ولم يتبين لي صحة سماعه من أبي هريرة وقد نقل البخاري في «تاريخه» (٥/ ٤٠٩) قول المقرئ: «عبد الملك سمع أبا هريرة رضي الله عنه» وهذا من البخاري من الإخبارات وليس الإثباتات كما قال الشيخ المعلمي، رحمه الله، في «هامش موضح أوهام الجمع والتفريق» (ص١٢٨): «قول البخاري في التراجم «سمع فلانًا» ليس حكمًا منه بالسماع، وإنما إخبار بأن الراوي ذكر أنه سمع».

وقد أخرجه النسائي، عن محمد بن رافع، عن حسين بن علي، عن زائدة، عن عاصم بن أبي النجود، عن أبي صالح، عن أبي هريرة عن النبي ﷺ.

ورواه أيضًا عن محمد بن رافع، عن حسين بن علي، عن زائدة، عن عاصم، عن أبي صالح، عن أبي بكر.

ورواه أيضًا، عن محمد بن علي بن الحسين بن شقيق، عن حديث أبيه قال: ثنا أبو حمزة، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن بعض أصحاب النبي ﷺ، عن أبي بكر، رفعه.

ورواه أبو معاوية الضرير، وغيره، عن الأعمش، عن أبي صالح مرسلاً، عن أبي بكر وقال الدارقطني في «العلل» (١/ ٢٣٤): «والمرسل هو المحفوظ»، وكذا قال أبو بكر ابن النقور في «فوائده الحسان» فقال ـ رحمه الله ـ: «والمحفوظ إرسال أبي صالح عن أبي بكر» (٧٤/ ١ ـ ٢).

٩٥١ ـ منكر: هكذا أخرجه ابن حبان عن الفضل بن الحُباب، عن موسى بن إسماعيل، عن حماد بن سلمة، عن أبي جهضم موسى بن سالم، عن عبد الله بن عباس به.

وأبو جهضم موسى بن سالم، لم يدرك ابن عباس، ولذلك قال الذهبي في «الميزان»: «أرسل عن ابن عباس»، وقال الترمذي (٣٨٢٢): «ولا نعرف لأبي جهضم سماعًا من ابن عباس، وقد روى عن عبيد الله بن عبد الله بن عباس، عن ابن عباس».

وحماد بن سلمة يخطئ كثيراً في غير حديث ثابت، كما سبق أن بيَّنَّا ذلك في غير ما حديث، انظر حواشي الأحاديث ٨٣، ٩١، . . . وغيرها.

والفضل بن الحباب شيخ ابن حبان، ذكر له الدارقطني حديثًا في الغرائب أخطأ في سنده، وكذلك ابن عبد البر في «الاستذكار» روى عنه حديثًا منكراً جدًا، وقال الحافظ في «اللسان»: =

ذِكْرُ الأمرِ بسؤال العبدِ ربَّه جَلَّ وعَلاَ اليقينَ بَعْدَ المعافاة

٩٥٢ ـ عن أوسطَ بنِ عامرٍ البَجَلي، قال: قَدِمْتُ المَدِينَةَ بَعْدَ وَفَاةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَلَقِيتُ أَبَا بَكْرٍ يَخْطُبُ النَّاسَ وَقَالَ: قامَ فِينا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَامَ أَوَّلَ فَخَنَقَتْهُ الْعَبْرَةُ ثَلاثَ مَرَّاتٍ، ثُمَّ قَالَ: **«يَا أَيُّهَا النَّاسُ سَلُوا اللَّهَ المُعَافَاةَ، فَإِنَّهُ لَمْ يُعْطَ أَحَدٌ مِثْلَ الْيَقِينِ بَعْدَ المُعَافَاةِ، وَلاَ أَشَدَّ مِنَ الرِّيبَةِ بَعْدَ الْكُفْرِ، وَعَلَيْكُمْ بِالصِّدْقِ فَإِنَّهُ يَهْدِي إِلَى الْبِرِّ وَهُمَا فِي الْجَنَّةِ، وَإِيَّاكُمْ وَالْكَذِبَ فَإِنَّهُ يَهْدِي إِلَى الْفُجُورِ وَهُمَا فِي النَّارِ»**. أَرَادَ بِهِ مُرْتَكِبَهُمَا لا نَفْسَهُمَا.

= «فالظاهر أن الغلط فيه من أبي خليفة، فلعل ابن الأحمر سمعه منه بعد احتراق كتبه والله أعلم».
وأبو خليفة هي كنية الفضل هذا.

وقد رُوي الحديث من طريق هلال بن خباب، عن عكرمة، عن ابن عباس، وقد وهم فيه هلال ولم يتابع عليه، وقد قال ابن حبان في «المجروحين»:

«كان ممن اختلط في آخر عمره فكان يحدث بالشيء على التوهم، لا يجوز الاحتجاج به إذا انفرد، وأما فيما وافق الثقات فإن احتج به محتج أرجو أن لا يجرح في فعله ذلك» (٣/ ٨٧).

وممن رماه بالاختلاط يحيى القطان، وقال ابن حبان في «الثقات»: «يخطئ ويخالف»، وذكره الساجي، والعقيلي، والذهبي في كتبهم المؤلفة في الضعفاء بسبب الوهم والتغير الذي قيل إنه أصابه بآخره.

وقال الحافظ: «صدوق تغير بآخره».

ورواه يزيد بن أبي زياد، عن عبد الله بن الحارث بن نوفل، عن العباس بن عبد المطلب رفعه.

وهذا من مناكير يزيد بن أبي زياد، فقد قال فيه شعبة: «كان رَفَّاعًا»، وقال أحمد: «لم يكن بالحافظ»، وقال ابن معين: «لا يحتج بحديثه».

وقال أيضًا: «ليس بالقوي»، وقال أيضًا: «ليس بحجة، ضعيف الحديث»، وقال العجلي: «كان بأخرة يُلَقَّنُ».

وقال ابن المبارك: «ارم به»، وقال أبو زرعة: «ليِّن، يكتب حديثه ولا يحتج به»، وقال أبو حاتم: «ليس بالقوي»، وقال الدارقطني: «لا يُخرج عنه في الصحيح، ضعيف يخطئ كثيراً، ويتلقن إذا لقن» وهو صاحب حديث الرايات السود، وانظر كلام الذهبي في «الميزان» وغيره، والله المستعان.

٩٥٢ ـ غريب: رواه أبو داود، عن محمد بن سليمان بومة، عن عيسى بن أبي رزين، عن لقمان بن عامر، عن أوسط به وعيسى مجهول. =

ذكرُ الإخبار عمَّا يستعمله...

٩٥٣ ـ . . . سمعتُ عُبَادَةَ بنَ الصامت يُحَدِّثُ عن رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّ جبريلَ رَقَاه وهو يُوعَكُ، فقال: بِسْمِ اللَّهِ أَرْقِيكَ مِنْ كُلِّ دَاءٍ يُؤْذِيكَ مِنْ كُلِّ حَاسِدٍ إِذَا حَسَدَ، وَمِنْ كُلِّ عَيْنٍ وَسَمٍّ، وَاللَّهُ يَشْفِيكَ.

= ورواه عمرو بن عثمان، عن أبيه، عن أبي خالد المُحْرِي محمد بن عمر، عن ثابت بن سعد الطائي، عن جبير بن نفير، عن أبي بكر به، وثابت مجهول العين، وجبير عن أبي بكر مرسل، قاله أبو زرعة الرازي.

ورواه سَلِيم بن حيان عن قتادة، عن حميد بن عبد الرحمن، عن عمر، عن أبي بكر. وحميد بن عبد الرحمن بن عوف الراجح إرساله عن عمر، لأنه في سنة وفاة عمر كان عمره سنة واحدة، لأن عمر رضي الله تعالىٰ عنه توفي سنة ٢٣، وحميد توفي علىٰ أقل تقدير سنة ٩٥ وعمره ثلاث وسبعون، فيكون مولده سنة ٢٢ والله تعالىٰ أعلم.

ولذلك قال العلائي في «جامع التحصيل»: «نعم روىٰ عن عمر رضي الله عنه وكأنه مرسل».

كما أن في السند عنعنة قتادة.

ورواه عمر بن عبد الواحد، والوليد بن مسلم، كلاهما عن عبد الرحمن بن يزيد بن جابر، عن سليم بن عامر، عن أوسط به.

ورواه شعبة واختلف عنه:

فرواه أمية بن خالد، عنه، عن يزيد بن خمير، عن سليم، عن أوسط به.

ورواه آدم بن أبي إياس، عنه، عن سويد بن حجير، عن سليم، عن أوسط به، والأشبه عن شعبة حديث آدم عنه، لأنه كان مكينًا عن شعبة، وكان من الستة أو السبعة الذين كانوا يضبطون الحديث عند شعبة، قاله أحمد. والله تعالىٰ أعلم.

ورواه إسحاق بن إبراهيم، عن عبد الرحمن، عن معاوية بن صالح، عن سليم، عن أوسط به.

وأصحهم وأقربهم للصواب حديث عمر بن عبد الواحد، والوليد بن مسلم، والله تعالىٰ أعلم.

وقد رواه زهير بن محمد، عن عبد الله بن محمد بن عقيل، عن معاذ بن رفاعة عن أبيه، عن أبي بكر، وهذا منكر، فإن عبد الله بن محمد بن عقيل، منكر الحديث قاله أحمد وابن سعد، وتركه مالك ويحيىٰ القطان، وتكلم فيه غير واحد والله تعالىٰ أعلم.

وانظر الحديث رقم (٩٥٠).

٩٥٣ ـ منكر: تفرد به عبدا لرحمن بن ثابت بن ثوبان العنسي، عن عمير بن هانئ، عن جنادة بن أبي أمية، عن عبادة به.

وابن ثوبان، قال فيه أحمد: «أحاديثه مناكير»، وقال ابن معين: «لا شيء»، وقال النسائي: «ضعيف»، وقد تغير في آخر عمره، ولم يتابعه أحد علىٰ هذا الإسناد والله تعالىٰ أعلم.

ذِكْرُ ما يُسْتَحبُّ للمرء أن يسألَ اللَّهَ جَلَّ وعلا التَّفَضُّلَ عليه بمغفرة أنواعِ ذنوبه

٩٥٤ ـ عن أبي موسىٰ قال: كان رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَدْعُو بِهَذَا الدُّعاء: «رَبِّ اغْفِرْ لِي خَطِيئَتِي، وَجَهْلِي، وإِسْرَافِي فِي أَمْرِي، وَمَا أَنْتَ أَعْلَمُ به مِنِّي، اللَّهُمَّ اغفِرْ لِي خَطَايَايَ، وَعَمْدِي وجَهْلِي، وَجِدِّي وهزْلِي، وَكُلُّ ذلكَ عنْدِي، اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي ما قَدَّمْتُ، وَمَا أَخَّرْتُ، وَمَا أَسْرَرْتُ، وَمَا أَعْلَنْتُ، إِنَّكَ أَنْتَ الْمُقَدِّمُ، وَأَنْتَ الْمُؤَخِّرُ، وأَنْتَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ».

ذِكْرُ ما أُبيحَ للمرء أن يَسْأَلَ اللَّهَ رَبَّه جَلَّ وَعَلاَ المغفرةَ لذنوبه بلفظ التمثيل

٩٥٥ ـ عن ابن أبي أوفىٰ قال: كان رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يقولُ: «اللَّهُمَّ لَكَ الحَمْدُ مِلْءَ السَّمواتِ وَمِلْءَ الأَرْضِ وَمِلْءَ مَا شِئْتَ مِنْ شَيْءٍ بَعْدُ. اللَّهُمَّ طَهِّرْنِي بالثَّلْجِ والْبَرَدِ وَالْمَاءِ الْبَارِدِ. اللَّهُمَّ طَهِّرْنِي مِنْ ذُنُوبِي كَمَا يُطَهَّرُ الثَّوْبُ الأَبْيَضُ مِنَ الدَّنَسِ».

---

٩٥٤ ـ صحيح، وهذا لفظ الحديث رقم (٩٥٧).

٩٥٥ ـ صحيح: ورواية إبراهيم بن يزيد هذا الحديث عن رقبة بن وصقلة، منكرة تفرد بها، ولم يتابع عليها. وإبراهيم بن يزيد هو ابن مَرْدانبه القرشي المخزومي الكوفي، قال أبو حاتم فيه: «شيخ يكتب حديثه، ولا يحتج به»، ونقل الحافظ في «التهذيب» عن البخاري في «الأوسط» أنه قال في ابن مردانبه: «لا يحتجون بحديثه»، قلت ـ المحقق ـ: والذي في الأوسط (٢/ ١١٠): «إبراهيم بن يزيد الخوزي، وقال يحيىٰ بن سليم: إبراهيم بن يزيد بن مردانبه ـ تحرفت في المطبوع إلىٰ يزرانية ـ القرشي، لا يحتجون بحديثه، عن محمد بن عباد، وعمرو بن دينار، سمع منه وكيع» وكما ترىٰ أن البخاري ـ رحمه الله ـ يحكي عن يحيىٰ بن سليم أنه سمي الخوزي ابن مردانبه، فقول البخاري: «لا يحتجون بحديثه» تتعلق بالخوزي ولا علاقة بابن مردانبه، ويوضح ذلك أن الخوزي هو الراوي عن محمد بن عباد، وعمرو بن دينار، ويروي عنه وكيع، وأما ابن مردانبه فلا والله تعالىٰ أعلم.

ثم إن الحافظ قال في «التهذيب» عن ابن مردانبه: «قال الأزدي عنده مناكير».

وقد صح الحديث من طريق شعبة والأعمش، عن عبيد بن الحسن، وعن شعبة، عن مجزأة بن زاهر، كلاهما عن ابن أبي أوفىٰ.

ولفظ الحديث هو حديث شعبة عن مجزأة الآتي برقم (٩٥٦).

ذِكْرُ ما يستحب للمرءِ أن يُقَدِّم قبلَ هذا الدعاء التحميد لله جَلَّ وعلا

٩٥٦ ـ انظر الحديث المتقدم برقم (٩٥٥).

ذِكْرُ ما يُسْتَحبُّ للمرءِ أن يسألَ الرَّبَّ جَلَّ وعَلاَ المغفرةَ لِذنوبه وإن كان في لفظه استقصاءٌ

٩٥٧ ـ أسند فيه الحديث المتقدم برقم (٩٥٤).

ذِكْرُ الأَمْرِ للمرءِ بسؤال اللَّهِ جَلَّ وَعَلاَ الفردوسَ الأعلى في دُعائه

٩٥٨ ـ عن أنس بن مالك، قال: قال رَسُولُ اللّه ﷺ: «يَا أُمَّ حَارِثَةَ إِنَّهَا لَجِنَانٌ، وإنَّ حارِثَةَ في الْفِرْدَوْسِ الأَعْلَى، فإذَا سَأَلْتُمُ اللَّهَ، فَسَلُوهُ الفِرْدَوْسَ».

---

٩٥٨ ـ **صحيح دون لفظة فإذا سألتم .. الخ:** وقد رواه ابن حبان، عن الحسن بن سفيان، عن محمد ابن منهال، عن يزيد بن زريع، عن سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة، به.

وزيادة «فإذا سألتم الله، فسلوه الفِردوس» لم ترد عند جميع من خرجوا هذا الحديث، عن أنس، ولعل الوهم من يزيد بن زريع فإن روح بن عبادة قد روىٰ الحديث عن سعيد فلم يذكرها، وإلا فقد يكون الوهم من ابن حبان والله تعالىٰ أعلم.

وقد جاءت هـذه الزيادة في حديث أبي هريرة، ومدارها علىٰ فليح بن سليمـان، قال الحافظ فيه: «صدوق كثير الخطأ»، وقال ابن معين: «ليس بالقوي ولا يحتج بحديثه».

وقال بأبو زرعة: «واهي الحديث». وقد قال الحافظ في «الفتح» (٦/ ١٢) ما يدل علىٰ أن فليحًا لم يضبطه فقال ـ رحمه الله ـ:

«وقد نبه يونس بن محمد في روايته عن فليح علىٰ أنه كان ربما شك فيه»، وقد أشار الحافظ إلىٰ متابعة مختصرة لفليح وفي الحقيقة أنها مخالفة إسنادية لحديث فليح، كما أن مدارها علىٰ شريك القاضي، فلم يتابعه أحد علىٰ هذا الإسناد، ثم أنها خالية من هذه الزيادة التي عليها مدار البحث.

وقد وردت هذه الزيادة في حديثين، عن معاذ وعبادة بن الصامت ـ رضي الله عنهما ـ، ولكن للأسف لم يثبتا، والله أعلم.

ذكرُ ما يُسْتَحبُّ للمرء أَنْ يَسْأَل الله جَلَّ وَعَلاَ تحسينَ خُلُقه كما تَفَضَّلَ عليه بحُسْن صورته

٩٥٩ ـ عن ابن مسعود، قال: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقول: «اللَّهُمَّ حَسَّنْتَ خَلْقِي، فَحَسِّنْ خُلُقِي».

ذكرُ ما يُسْتَحبُّ للمرء أَنْ يسأل اللَّهَ جَلَّ وَعَلاَ المجانبة عن الأخلاق المنكرة، والأهواء الرَّدِيَّة

٩٦٠ ـ عن زياد بن عِلاقة، عن عمه قال: كان النَّبِي ﷺ يقولُ: «اللَّهُمَّ جَنِّبْنِي مُنْكَرَاتِ الأَخْلَاقِ، وَالأَهْوَاءِ، والأَسْوَاءِ، والأَدْوَاءِ».

---

٩٥٩ ـ منكر: الحديث مداره على عاصم بن سليمان الأحول، واختلف عنه: فرواه إسرائيل واختلف عنه:

فرواه أحمد، عن الأسود، عن إسرائيل، عن عاصم، عن عبد الله بن الحارث، عن عائشة بنت طلحة، عن عائشة.

ورواه أحمد أيضًا عن هاشم وأسود بن عامر، عن إسرائيل، عن عاصم، عن عبد الله بن الحارث، عن عائشة، وأحسب أن الوهم من إسرائيل، ولعله دخل عليه حديث في حديث فسنده هذا محفوظ لحديث في القول بعد السلام، وهو عند مسلم، والله أعلم.

ورواه جرير بن عبد الحميد، ومحمد بن فضيل، وثابت بن يزيد الأحول، ومحاضر بن المورِّع، وإسماعيل بن زكريا، وغيرهم، كُلُّهم عن عاصم الأحول، عن عوسجة بن الرمَّاح، عن عبد الله ابن أبي الهذيل، عن ابن مسعود وهو الصواب.

ثم إن عاصمًا الأحول تفرد به، عن عوسجة بن الرماح، وهذا بدوره تفرد به عن ابن أبي الهذيل، الذي تفرد به عن ابن مسعود.

وعوسجة بن الرماح، لم يرو عنه إلا عاصم الأحول، وتفرد ابن معين بتوثيقه، رغم أنه ليس له إلا حديثان، لم يتابع على أحد منهما، وقال البرقاني في «سؤالاته» عن الدارقطني: «شبه المجهول، لا يروي عنه غير عاصم، لا يحتج به، ولكن يعتبر به»، وقال ابن حجر في «التقريب»: «مقبول» أي إذا توبع، وإلاَّ فلين والله أعلم.

٩٦٠ ـ غريب: تفرد به حماد بن أسامة، عن مسعر، عن زياد بن علاقة، به.

ولا ينظر لمتابعة أحمد بن بشير، فعلاوة على ضعفه، فإن الراوي عنه سفيان بن وكيع وهو ضعيف. وحماد بن أسامة لم يصرح بالتحديث من مسعر والله تعالى أعلم.

ذكرُ ما يُستَحَبُّ للمرءِ سؤال رَبِّه جَلَّ وَعَلاَ العفوَ والعافيةَ عندَ الصَّباح

٩٦١ ـ عن جُبير بن أبي سليمان بن جُبير بنُ مطعم، قال: سمعت عبدَ اللَّه بن عمر يقول: لَمْ يَكُنْ رَسولُ اللَّهِ ﷺ يَدَعُ هؤلاء الدَّعَوَاتِ حِينَ يُمْسِي وَحِينَ يُصْبِحُ: «اللَّهُمَّ إنِّي أسألُكَ العَافِيَةَ فِي الدُّنْيَا وَالآخِرَةِ، اللَّهُمَّ إنِّي أسْألُكَ العفْوَ والعَافِيَةَ فِي دِينِي، وَدُنْيَايَ، وأهْلِي، ومَالِي، اللَّهُمَّ اسْتُرْ عَوْرَاتِي، وآمِنْ رَوْعَاتِي، اللَّهُمَّ احْفَظْنِي منْ بَيْنِ يَدَيَّ، ومِنْ خَلْفِي، وعَنْ يَمِينِي، وعَنْ شِمَالِي، ومِنْ فَوْقِي، وأعُوذُ بِعَظَمَتِكَ أنْ أُغْتَالَ مِنْ تَحْتِي».

قال وكيع: يعني: الخسف.

---

٩٦١ ـ **غريب يحتاج إلى متابع**: رواه وكيع، وأبو نعيم، وابن نمير، عن عبادة بن مسلم الفزاري، عن جبير بن أبي سليمان بن جبير بن مطعم، به.

ورواه عبيد الله بن عمرو الرَّقي، عن زيد بن أبي أنيسة، عن يونس بن خباب، عن نافع بن جبير ابن مطعم، عن ابن عباس، والأصح الأول، فإن يونس بن خباب، قال فيه ابن معين: «لا شيء»، وقال الجوزجاني: «كذاب مفتري»، وقال البخاري: «منكرالحديث»، وقال أبو حاتم: «مضطرب الحديث، ليس بالقوي»، وقال النسائي: «ليس بالقوي، مختلف فيه»، وفي موضع آخر: «ليس بثقة». وزيد بن أبي أنيسة له أفراد، وعبيد الله الرَّقي «ثقة ربما وهم». فرجع الحديث إلى عبادة بن مسلم، وهو ممن لا يتحمل تفرده، فقد قال أبو حاتم فيه: «لا بأس به».

وقال ابن حبان: «منكر الحديث، ساقط الاحتجاج بما يرويه، لتنكبه عن مسلك المتقين في الأخبار، وأحسبه الذي يروي عن الحسن الذي يروي عنه الثوري وأبو نعيم، فإن كان كذلك فهو مولى بني حصن كوفي يخطئ»، ونقل البخاري عن وكيع توثيقه، ووثقه ابن معين، وقال يعقوب ابن سفيان: «صالح الحديث» وذكره العقيلي في «الضعفاء».

قوله: (قال وكيع: يعني: الخسف)، هو عند النسائي في «عمل اليوم والليلة»، والطبراني، من قول جبير، ثم قال عبادة: «فلا أدري قول رسول الله ﷺ أو قول جبير»، قال الحافظ: يعني هل فسره من قبل نفسه أو رواه. وكأن وكيعًا لم يحفظ هذا التفسير فقال من نفسه» اهـ. ونقل ابن علان عن الحافظ ابن حجر، كما في «الفتوحات» (٣/ ١٠٨) قال: «حديث حسن غريب، لا نعرفه إلا من حديث عبادة بن مسلم إلا بهذا السند، وقول الشيخ ـ أي النووي ـ: بالأسانيد الصحيحة يوهم أن له طرقًا عن ابن عمر، وليس كذلك، ثم قال: رحمه الله: ووجدت له شاهدًا من حديث ابن عباس أخرجه البخاري في «الأدب المفرد» وفي سنده راوٍ ضعيف». اهـ. وقد بينا نكارة هذا الشاهد والله تعالى أعلم.

ذِكْرُ ما يقولُ المرءُ عندَ الصبَّاحِ والمَسَاء

٩٦٢ ـ عن عمرو بن عاصم الثقفي، قال: سمعتُ أبا هريرة يقول: قال أبو بكرٍ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَخْبِرْنِي مَا أَقُولُ إِذَا أَصْبَحْتُ، وَإِذَا أَمْسَيْتُ، قَالَ: «قُلِ: اللَّهُمَّ عَالِمَ الغَيْبِ والشَّهَادَةِ فَاطِرَ السَّماوَاتِ وَالأَرْضِ، رَبَّ كُلِّ شَيْءٍ وَمَلِيكَهُ، أَشْهَدُ أَنْ لاَ إِلَهَ إِلاَّ أَنْتَ، أَعُوذُ بِكَ مِنْ شَرِّ نَفْسِي، وَمِنْ شَرِّ الشَّيْطَانِ وَشِرْكِهِ».

قال النَّبِيُّ ﷺ: «قُلْهُ إِذَا أَصْبَحْتَ وإِذَا أَمْسَيْتَ وَإِذَا أَخَذْتَ مَضْجَعَكَ».

ذِكْرُ ما يُسْتَحَبُّ للْعَبْدِ عنْدَ الصباح أَنْ يَسْأَلَ رَبَّهُ جَلَّ وَعَلاَ خَيْرَ ذلكَ اليوم

٩٦٣ ـ عن عبد الله بن مسعود، قَالَ: كانَ النَّبِيُّ ﷺ يَقُولُ إِذَا أَصْبَحَ: «أَصْبَحْنَا وَأَصْبَحَ المُلْكُ للَّه، وَالحَمْدُ للَّه، أَسْأَلُكَ منْ خَيْرِ هذَا اليَوْمِ، وَمِنْ خَيْرِ ما فيه، وَخَيْرِ مَا بَعْدَهُ. وَأَعُوذُ بِكَ مِنَ الكَسَلِ، وَالْهَرَمِ، وَسُوءِ العُمْرِ، وَفِتْنَةِ الدَّجَّالِ، وَعَذَابِ الْقَبْرِ» وَإِذَا أَمْسَى قَالَ مِثْلَ ذَلِكَ.

قال الحسن بن عبيد الله: وحدثني زُبَيْدٌ، عن إبراهيم بن سُويدٍ، عن عبد الرحمن بن يزيد، عن عبد اللَّه، عن النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ كَانَ يقول فيه: «لاَ إِلَهَ إِلاَّ اللَّهُ وَحْدَهُ لاَ شَرِيكَ لَهُ، لَهُ المُلْكُ وَلَهُ الحَمْدُ، وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ».

---

٩٦٢ ـ غريب: تفرد به يعلى بن عطاء، عن عمرو بن عاصم الثقفي، به، وعمرو بن عاصم ليس له إلا هذا الحديث، في الكتب الستة، نقل المزي عن أحمد توثيقه، وأما يعلى فقد قال أبو حاتم: «صالح الحديث»، وقال في «العلل» (٢٣٠٠): «طائفي، يكتب حديثه»، وقال شعبة: «ما كتبت عنه شيئًا إلا حديثين ما أحفظهما وما أُحسن قراءَتهما»، وقال يحيى بن معين: «قد سمع هُشيم من يعلى بن عطاء، وكان صغيراً جدًا» وهذا الحديث هو من رواية شعبة وهشيم عن يعلى والله تعالى أعلم.

وفي الباب عن أبي مالك الأشعري إلا أنه منكر، تفرد به محمد بن إسماعيل بن عياش، عن أبيه، وهو لم يسمع منه، قاله غير واحد.

٩٦٣ ـ صحيح غريب: تفرد به الحسن بن عبيد الله، عن إبراهيم بن سُويد، وعن زبيد عن إبراهيم بن سويد، عن عبد الرحمن بن يزيد، عن ابن مسعود به.

ذِكْرُ ما يدعو المرءُ به ربَّه جَلَّ وعلا إذَا أَصبحَ

٩٦٤ ـ عن أبي هريرة قَالَ: كانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يقولُ إذا أصبَحَ: «اللَّهُمَّ بِكَ أَصْبَحْنَا، وَبِكَ أَمْسَيْنَا، وَبِكَ نَحْيَا، وبِكَ نَمُوتُ، وَإِلَيْكَ الْمَصِيرُ».

ذِكْرُ الخَبَرِ المُدْحِضِ قولَ مَنْ زَعَمَ أن هذا الخَبَرَ تفرَّدَ بِهِ حماد بن سلمة

٩٦٥ ـ أسند فيه حديث أبي هريرة المتقدم برقم (٩٦٤).

ذِكْرُ الأَمرِ بسؤالِ المَرْءِ رَبَّهُ جَلَّ وَعَلاَ قضاءَ دَيْنِه وغناه من الفقر

٩٦٦ ـ عن أبي هريرة، قال: جَاءَتْ فَاطِمَةُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ تَسْأَلُهُ خَادمًا، فَقَالَ لَهَا: «قُولِي: اللَّهُمَّ رَبَّ السَّمَاوَاتِ السَّبْعِ، وَرَبَّ العَرْشِ الْعَظِيمِ، رَبَّنَا وَرَبَّ كُلِّ شَيْءٍ، أَنْتَ الظَّاهِرُ، فَلَيْسَ فَوْقَكَ شَيْءٌ، وَأَنْتَ الْبَاطِنُ، فَلَيْسَ دُونَكَ شَيْءٌ، مُنْزِلَ التَّوْرَاةِ وَالإِنْجِيلِ وَالْفُرْقَانِ، فَالِقَ الْحَبِّ وَالنَّوَى، أَعُوذُ بِكَ مِنْ شَرِّ كُلِّ شَيْءٍ أَنْتَ آخِذٌ بِنَاصِيَتِه، أَنْتَ الأَوَّلُ، فَلَيْسَ قَبْلَكَ شَيْءٌ، وَأَنْتَ الآخِرُ، فَلَيْسَ بَعْدَكَ شَيْءٌ، اقْضِ عَنَّا الدَّيْنَ، وَاغْنِنَا مِنَ الْفَقْرِ».

---

٩٦٤ ـ منكر: تفرد به سهيل بن أبي صالح، عن أبيه.

قال ابن معين: «سهيل بن أبي صالح، والعلاء بن عبد الرحمن، حديثهما قريب من السَّواء وليس حديثهما بحجة».

وقال أبو حاتم: «يكتب حديثه ولا يُحْتج به»، وقال ابن حبان: «كان يخطئ»، وأدخله العقيلي، وابن عدي في جملة الضعفاء، وقال الذهبي: «صدوق مشهور ساء حفظه» ونقل الحافظ عن البخاري قوله: «كان لسهيل أخ فمات فوجد عليه، فنسي كثيراً من الحديث»، وقال في «التقريب»: «صدوق تغير حفظه بآخره».

٩٦٦ ـ صحيح: تفرد الأعمش بذكر قصة فاطمة في هذا المتن، وقال الدارقطني في «العلل» (٢١٠/١٠):

«وحديث أبي هريرة محفوظ عن الأعمش وسهيل إلا أن في رواية روح بن القاسم وجرير بن عبد الحميد جميعًا عن سهيل عن أبيه، عن أبي هريرة أن النبي ﷺ قال لفاطمة في هذا الحديث غير =

ذكرُ السببِ الَّذي من أجله أنزلَ اللَّهُ جلَّ وعَلاَ ﴿فما استكانُوا لربِّهِمْ وما يَتَضرَّعُونَ﴾

٩٦٧ ـ عن ابن عباس، قال: جاء أبو سُفيان بن حَرْب إلىٰ رَسول اللَّه ﷺ فَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ أَنْشُدُكَ اللَّهَ والرَّحِمَ فَقَدْ أَكَلْنَا العِلْهِزَ ـ يَعْنِي الوَبَرَ والدَّمَ ـ فَأَنْزَلَ اللَّهُ ﴿وَلَقَدْ أَخَذْنَاهُم بِالْعَذَابِ فَمَا اسْتَكَانُوا لِرَبِّهِمْ وَمَا يَتَضَرَّعُونَ﴾ [المؤمنون:٧٦].

ذكرُ ما يدعو المرءُ عندَ الشدائدِ والضُّرِّ إذَا نَزَلَ به

٩٦٨ ـ عن عبد العزيز بن صُهَيب، أَنَّهُ سمع أنس بن مالك يُحدث عن رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ قال: «لاَ يَتَمَنَّيَنَّ أَحَدُكُمُ المَوْتَ لِضُرٍّ نَزَلَ به، فَإِنْ كَانَ لاَبُدَّ فَاعِلاً، فَلْيَقُلْ: أَحْيِنِي مَا كَانَت الحياةُ خَيرًا لِي، وَتوفَّنِي إِذَا كَانَتِ الْوَفَاةُ خَيْرًا لِي».

= ما تقدم، وهو أنه قال لها: «تسبحين ثلاثًا وثلاثين، وتحمدين ثلاثًا وثلاثين وتكبرين أربعًا وثلاثين حين تأخذين مضجعك»، ولم يذكر المتن الأول، وفي حديث خالد الواسطي عن سهيل عن أبيه عن أبي هريرة في قصة فاطمة حديث التسبيح، وفي حديث له آخر عن سهيل، عن أبيه عن أبي هريرة كان رسول الله ﷺ يأمرنا إذا أخذ أحدنا مضجعه أن يقول: اللهم رب السماوات والأرض، فذكر الدعاء بطوله...»

قلت ـ المحقق ـ: تفرد خالد الواسطي بذكر صيغة الأمر في هذا الحديث والله تعالىٰ أعلم.

٩٦٧ ـ **منكر**: مداره علىٰ علي بن الحسين بن واقد المروزي، عن أبيه، عن يزيد النحوي، عن عكرمة، عن ابن عباس به.

ولم يصح من غير طريق علي بن الحسين، وقد قال أبو حاتم في علي بن الحسين هذا: «ضعيف الحديث»، وقال النسائي: «ليس به بأس»، وذكره العقيلي في «الضعفاء»، وقال الحافظ في «التهذيب»: «نقل ابن حبان عن البخاري، قال: كنت أمر عليه طرفي النهار ولم أكتب عنه»، وقال في «التقريب»: «صدوق يهم»، وأما أبوه الحسين بن واقد، فقد نقل العقيلي عن أبي بكر الأثرم، قال: «ذكر أبو عبد الله حسين بن واقد فقال: وأحاديث حسين ما أدري أي شيء هي، ونفض يده»، وقال ابن حبان: «وربما أخطأ في الروايات...»، وقال أبو زرعة، والنسائي: «ليس به بأس» فمثله أيضًا لا يتحمل تفرده والله تعالىٰ أعلم.

٩٦٨ ـ **صحيح**:

ـ قال الحافظ في «الفتح» (١٠/ ١٢٨): «قوله: من ضر أصابه، حمله جماعة من السلف علىٰ الضر الدنيوي، فإن وجد الضر الأخروي بأن خشي فتنة في دينه لم يدخل في النهي». اهـ.

ذِكْرُ خَبَرٍ ثانٍ يُصَرِّحُ بمعنى ما ذكرناه

٩٦٩ ـ أسند فيه حديث أنس المتقدم برقم (٩٦٨)، و لكن من طريق حميد عنه.

ذِكْرُ وصفِ دعواتِ المكروبِ

٩٧٠ ـ عن جعفر بن ميمون، حدثني عبد الرحمن بن أبي بَكْرة، عن أبيه، عن النَّبيِّ ﷺ قال: «دعَوَاتُ المَكْرُوبِ: اللَّهُمَّ رَحْمَتَكَ أَرْجُو، فَلاَ تَكِلْنِي إِلَى نَفْسِي طَرْفَةَ عَيْنٍ، وَأَصْلِحْ لِي شَأْنِي كُلَّهُ، لاَ إِلهَ إِلاَّ أَنْتَ».

ذِكْرُ الخصَالِ الَّتي يُرتجى للمرءِ باستعمالها زَوَالُ الكَرْبِ في الدنيا عنه

٩٧١ ـ عن أبي هريرة، قال: قال رسُولُ اللَّهِ ﷺ: «خَرَجَ ثَلاَثَةٌ فِيمَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ يَرْتَادُونَ لأَهْلِهِمْ، فَأَصَابَتْهُمُ السَّمَاءُ، فَلَجَؤُوا إِلَى جَبَلٍ، فَوَقَعَتْ عَلَيْهِمْ صَخْرَةٌ، فَقَالَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ: عَفَا الأَثَرُ، وَوَقَعَ الحَجَرُ، وَلاَ يَعْلَمُ مَكَانَكُم إِلاَّ اللَّهُ؛ ادْعُوا اللَّهَ بِأَوْثَقِ أَعْمَالِكُمْ.

فَقَالَ أَحَدُهُمْ: اللَّهُمَّ إِنْ كُنْتَ تَعْلَمُ أَنَّهُ كَانَتْ امْرَأَةٌ تُعْجِبُنِي، فَطَلَبْتُهَا، فَأَبَتْ عَلَيَّ، فَجَعَلْتُ لَهَا جُعْلاً، فَلَمَّا قَرَّبَتْ نَفْسَهَا، تَرَكْتُهَا، فَإِنْ كُنْتَ تَعْلَمُ أَنِّي إِنَّمَا فَعَلْتُ ذلِكَ

---

٩٧٠ ـ منكر: تفرد به أبو عامر العقدي، عن عبد الجليل بن عطية، عن جعفر بن ميمون، عن عبدالرحمن بن أبي بَكْرة، عن أبيه، عن النبي ﷺ.

وجعفر بن ميمون، قال أحمد: «ليس بقوي في الحديث»، وقال ابن معين: «ليس بذاك»، وقال في موضع آخر: «ليس بثقة»، وقال البخاري: «ليس بشيء»، وذكره يعقوب بن سفيان في «باب من يرغب عن الرواية عنهم».

وأما عبد الجليل بن عطية، قال البخاري فيه: «ربما وهم»، وقال أبو أحمد الحاكم: «حديثه ليس بالقائم».

٩٧١ ـ منكر: قال الطبراني في «الأوسط» (٢٤٥٤): «لم يرو هذا الحديث عن قتادة، عن سعيد بن أبي الحسن إلا عمران».

وعمران هو ابن دَاوَر العَمِّيُّ، القطّان، قال ابن معين: «ليس بالقوي»، وقال في موضع آخر: «لم يرو عنه يحيى بن سعيد، وليس بشيء»، وقال أبو داود، والنسائي: «ضعيف»، ونقل ابن حجر عن البخاري قال: «صدوق يهم»، وقال الدارقطني: «كان كثير المخالفة والوهم». وقد ذكر ابن =

رَجَاءَ رَحْمَتِكَ، وَخَشْيَةَ عَذَابِكَ، فَافْرِجْ عَنَّا، فَزَالَ ثُلُثُ الجَبَلِ[1] .

فَقَالَ الآخَرُ: اللَّهُمَّ إِنْ كُنْتَ تَعْلَمُ أَنَّهُ كَانَ لِي وَالِدَانِ، وَكُنْتُ أَحْلُبُ لَهُمَا فِي إِنَائِهِمَا، فَإِذَا أَتَيْتُهُمَا، وَهُمَا نَائِمَانِ، قُمْتُ قَائِمًا حَتَّىٰ يَسْتَيْقِظَا، فَإِذَا اسْتَيْقَظَا، شَرِبَا، فَإِنْ كُنْتَ تَعْلَمُ أَنِّي فَعَلْتُ ذَلِكَ رَجَاءَ رَحْمَتِكَ وَخَشْيَةَ عَذَابِكَ فَافْرِجْ عَنَّا، فَزَالَ ثُلُثُ الْحَجَرِ.

فَقَالَ الثَّالِثُ: اللَّهُمَّ إِنْ كُنْتَ تَعْلَمُ أَنِّي اسْتَأْجَرْتُ أَجِيرًا يَوْمًا فَعَمِلَ لِي نِصْفَ النَّهَارِ، فَأَعْطَيْتُهُ أَجْرَهُ فَتَسَخَّطَهُ وَلَمْ يَأْخُذْهُ، فَوَفَّرْتُهَا عَلَيْهِ حَتَّىٰ صَارَ مِنْ كُلِّ المَالِ، ثُمَّ جَاءَ يَطْلُبُ أَجْرَهُ فَقُلْتُ: خُذْ هَذَا كُلَّهُ، وَلَوْ شِئْتُ لَمْ أُعْطِهِ إِلاَّ أَجْرَهُ، فَإِنْ كُنْتَ تَعْلَمُ أَنِّي فَعَلْتُ ذَلِكَ رَجَاءَ رَحْمَتِكَ وَخَشْيَةَ عَذَابِكَ فَافْرِجْ عَنَّا. قَالَ: فَزَالَ الحَجَرُ وَخَرَجُوا يَتَمَاشَوْنَ».

قال أبو حاتم: قوله «فوفرتها عليه» بمعنىٰ قوله: فوفرتها له، والعرب في لغتها توقع «عليه» بمعنىٰ «له».

وسعيد بن أبي الحسن سمع أبا هريرة بالمدينة، لأنه بها نشأ، والحسن لم يَسْمَعْ منه لِخروجه عنها في يَفَاعته».

ذِكْرُ الأَمرِ لِمَنْ أَصَابه حُزْنٌ أَنْ يسأَلَ اللَّهَ ذهابَه عنه وإبداله إيَّاه فرحًا

٩٧٢ ـ عن ابن مسعود، قال: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا قَالَ عَبْدٌ قَطُّ، إِذَا أَصَابَهُ هَمٌّ أَوْ حُزْنٌ: اللَّهُمَّ إِنِّي عَبْدُكَ ابْنُ عَبْدِكَ ابْنُ أَمَتِكَ، نَاصِيَتِي بِيَدِكَ، مَاضٍ فِيَّ حُكْمُكَ، عَدْلٌ فِيَّ قَضَاؤُكَ، أَسْأَلُكَ بِكُلِّ اسْمٍ هُوَ لَكَ، سَمَّيْتَ بِهِ نَفْسَكَ، أَوْ أَنْزَلْتَهُ فِي كِتَابِكَ، أَوْ عَلَّمْتَهُ أَحَدًا مِنْ خَلْقِكَ، أَوْ اسْتَأْثَرْتَ بِهِ فِي عِلْمِ الْغَيْبِ عِنْدَكَ، أَنْ تَجْعَلَ القُرْآنَ رَبِيعَ قَلْبِي، وَنُورَ بَصَرِي، وَجِلاَءَ حُزْنِي، وَذَهَابَ هَمِّي، إِلاَّ أَذْهَبَ اللَّهُ هَمَّهُ وَأَبْدَلَهُ مَكَانَ

= عدي في «الكامل» أحاديث أنكرت عليه، منها هذا الحديث، فذكر سنده ثم قال: «فذكر حديث الغار» اهـ. مكتفيًا بذلك لشهرة الحديث وطوله، وقد صحَّ الحديث من مسند ابن عمر، وقد مر برقم (٨٩٧)، والله أعلم.

(١) قوله «الجبل» لعل صوابه «الحجر» والله أعلم.

٩٧٢ ـ منكر: قال الدارقطني في «العلل» (٥/ ٢٠٠): «يرويه القاسم بن عبد الرحمن، واختلف عنه، فرواه =

حُزْنه فَرَحًا» قالوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ يِنْبَغِي لَنَا أَنْ نَتَعَلَّمَ هذهِ الْكَلِمَاتِ؟ قَالَ: «أَجَلْ، يَنْبَغِي لِمَنْ سَمِعَهُنَّ أَنْ يَتَعَلَّمَهُنَّ».

= فضيل بن مرزوق، عن أبي سلمة الجهني، عن القاسم بن عبد الرحمن، عن أبيه، عن ابن مسعود.

وتابعه محمد بن صالح الواسطي، رواه عن عبد الرحمن بن إسحاق، عن القاسم، عن أبيه، عن ابن مسعود.

وخالفهما علي بن مسهر، فرواه عن عبد الرحمن بن إسحاق، عن القاسم، عن ابن مسعود مرسلاً. وإسناده ليس بالقوي». اهـ.

قلت ـ المحقق ـ: قد تابع عَبْدُ الواحد بنُ زيادٍ عَلِيَّ بن مُسهر عند ابن السني في «عمل اليوم والليلة»، ولا شك أن علي بن مسهر وعبد الواحد بن زياد، أوثق من محمد بن صالح الواسطي وهو البطيخي، فالأصح في حديث عبد الرحمن بن إسحاق هو حديث علي بن مسهر وعبد الواحد بن زياد، المنقطع والله تعالىٰ أعلم.

وتبقىٰ المقارنة بين أبي سلمة الجهني، وعبد الرحمن بن إسحاق الواسطي، فأبو سلمة الجهني تفرد بالرواية عنه الفضيل بن مرزوق ولم يتابعه أحد علىٰ ذلك، وأما عبد الرحمن بن إسحاق الواسطي فقد رواه عنه كل من علي بن مسهر، وعبد الواحد بن زياد، والبطيخي المخطئ في وصله والله أعلم.

فمما سبق يتبين أن الراجح أن الحديث حديث عبد الرحمن بن إسحاق الواسطي، خصوصًا وأن الفضيل بن مرزوق متكلم فيه، فقد قال ابن أبي حاتم: «سألتُ أبي عنه، فقال: صدوق، صالح الحديث يهم كثيرًا، يُكتبُ حديثه. قلت: يحتج به؟ قال: لا».

وقال النسائي: «ضعيف»، وقال عثمان الدارمي: «يقال ضعيف»، وقال البخاري: «مقارب الحديث»، وقال ابن حبان في «الثقات»: «كان ممن يخطئ»، وقال في «المجروحين»: «منكر الحديث جدًا، كان ممن يخطئ علىٰ الثقات...».

ثم أن أبا سلمة الجهني الثابت فيه من حاصل كلام الأئمة أنه مجهول العين، فقد قال البخاري في «الكنىٰ»، وابن حبان في «الثقات»: «أبو سلمة الجهني، عن القاسم بن عبد الرحمن، روىٰ عنه فضيل بن مرزوق»، واقتصرا علىٰ ذلك، وقال الذهبي في «الميزان»: «لا يُدرىٰ من هو».

وقال الحافظ في «تعجيل المنفعة»: «مجهول. قاله الحسيني، وقال مرة: لا يدري من هو». وقال الحافظ في «اللسان»: «الحق أنه مجهول الحال».

بل قال الذهبي معقبًا علىٰ الحاكم: «وأبو سلمة لا يدري من هو ولا رواية له في «الكتب الستة»».

ورغم ما قاله المحققون من جهالة أبي سلمة الجهني، إذا بالشيخ أحمد شاكر ـ رحمه الله ـ يقول معقبًا علىٰ قول الحافظ في «تعجيل المنفعة»: «وقرأت بخط الحافظ ابن عبد الهادي: يحتمل أن يكون خالد بن سلمة. قلت: وهو بعيد لأن خالدًا مخزومي وهذا جهني» ـ فقال رحمه الله ـ: «وأقرب منه عندي أن يكون هو موسىٰ بن عبد الله أو ابن عبد الرحمن الجهني، ويكنىٰ أبا سلمة، فإنه من هذه الطبقة». اهـ.

وأيده الشيخ ناصر الألباني ـ رحمه الله ـ فقال في «السلسلة الصحيحة» (١٩٩): «وما استقر به =

. . . .

= الشيخ هو الذي أجزم به بدليل ما ذكره، مع ضميمة شيء آخر وهو أن موسىٰ الجهني قد روىٰ حديثًا آخر عن القاسم بن عبد الرحمن به، وهو الحديث الذي قبله فإذا ضمت إحدىٰ الروايتين إلىٰ الأخرىٰ ينتج أن الراوي عن القاسم هو موسىٰ أبو سلمة الجهني . . . إلىٰ آخر كلامه ـ رحمه الله تعالىٰ .

مما يسبق يتبين لنا أن الشيخين ـ رحمهما الله ـ اعتمدا في إثبات رأيهما علىٰ شيئين :

الأول هو أن كنية موسىٰ أبو سلمة .

والثاني وجود حديث قبله في «الصحيحة»، وفي الطبراني في «الكبير» من طريق خليفة بن خياط، ثنا عمر بن علي المقدمي، قال سمعت موسىٰ الجهني، يقول: أخبرني القاسم بن عبد الرحمن، عن أبيه، عن جده، عن النبي ﷺ، قال «من نسي أن يذكر الله في أول طعامه فليقل حين يذكر: بسم الله في أوله آخره . . . الخ الحديث».

والرد علىٰ ما استدلا به أن القدماء والمتأخرين فرقوا بينهما كالبخاري وابن حبان، والذهبي، وابن حجر وغيرهم فذكروا في الأسماء موسىٰ، وفي الكنىٰ أبا سلمة، مما يدل علىٰ أنهم يعرفونهما، ولم يشر أحد منهم علىٰ أنهما واحد. بل أن القدماء كالبخاري وأبي حاتم وابن سعد، ومحمد بن شعيب شيخ بندار عند يعقوب بن سفيان الفسوي في «المعرفة» وغيرهم ذكروا أن كنية موسىٰ بن عبد الله الجهني هي أبو عبد الله، ولم يقل أحد منهم أن كنيته أبو سلمة، ثم جاء المزي فقال في ترجمة موسىٰ: «أبو سلمة، ويقال: أبو عبد الله»، وقلده في ذلك الحافظ في «التهذيب» ومنه استنبط الشيخان ـ رحم الله الجميع ـ رأيهما المفرد والله أعلم .

وأما قول الشيخ ناصر أن وجود حديث قبله في الصحيحة، وهو بعده في الطبراني في «الكبير» بحديث فحديث أبي سلمة الجهني رقم (١٠٣٥٢)، ثم جاء بعده حديث للمسعودي، عن القاسم ابن عبد الرحمن برقم (١٠٣٥٣)، ثم حديث موسىٰ الجهني برقم (١٠٣٥٤) فبطريقة الشيخ يمكن أن يقول قائل أن المسعودي نسبة من نسب موسىٰ الجهني، ولا يقول بذلك أحد والله المستعان، ثم أن الحديث الذي استدل به الشيخ سنده منكر تفرد به شباب وهو خليفة بن خياط، قال أبو حاتم: «لا أُحَدِّث عنه، هو غير قوي . .»، وتركه أبو زرعة الرازي، وقال ابن الجنيد عن يحيىٰ فذكر مجموعة منهم خليفة بن خياط: «ليسوا أصحاب حديث، ليسوا بشيء» وشيخه في هذا الحديث عمر بن علي المقدمي، قال ابن سعد: «كان ثقة، وكان يدلس تدليسًا شديدًا يقول: سمعت وحدثنا، ثم يسكت ثم يقول: هشام بن عروة والأعمش» يعني تدليس السكت والله تعالىٰ أعلم .

فكيف يعتمد علىٰ مثل هذا الإسناد في إثبات شيء والإسناد أساسًا لم يثبت فلم يتابع عليه كُلٌّ من شباب وعمر بن علي المقدمي، والله المستعان .

والأفضل لنا جميعًا أن يسعنا ويكفينا أن نستظل ونستضيء بأقوال سلفنا الصالح، فهم الأعلم والأتقىٰ والأورع والأوسع بحثًا وسبرًا واعتبارًا للحديث ورجاله والله تعالىٰ أعلم .

فيخلص مما تقدم أن الحديث هو حديث عبد الرحمن بن إسحاق الواسطي كما أشرنا آنفًا، وأنه منقطع بين القاسم وابن مسعود فالقاسم لم يسمع منه يقينًا والله أعلم .

ثم إنَّ عبد الرحمن بن إسحاق الواسطي هذا قال أحمد وأبو حاتم: «منكر الحديث» وقال =

ذِكْرُ ما يجبُ على المرءِ الدعاءُ على أعدائه بما فيه تـركُ حـظِّ نفسه

٩٧٣ ـ عن سهل بن سعدٍ الساعدي، قال: قال رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِقَوْمِي فَإِنَّهُمْ لاَ يَعْلَمُونَ».

قال أبو حاتم: يعني هذا الدعاء أنه قال يوم أُحُدٍ لما شُجَّ وَجْهُهُ قال: «اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِقَوْمِي» ذَنْبَهُمْ بِي من الشج لوجهي، لا أنه دعاء للكفار بالمغفرة، ولو دعا لهم بالمغفرة لأسلموا في ذلك الوقت لا محالة[1].

= البخاري: «فيه نظر»، وقال ابن خزيمة: «لا يحتج بحديثه»، وقال ابن معين: «ليس بشيء»، وقال ابن حبان: «كان ممن يقلب الأخبار والأسانيد وينفرد بالمناكير، عن المشاهير، لا يحل الاحتجاج بخبره»، والله المستعان.

٩٧٣ ـ منكر: تفرد به إبراهيم بن المنذر، عن محمد بن فليح، عن موسى بن عقبة، عن ابن شهاب، عن سهل به.

وإبراهيم بن المنذر، قال زكريا الساجي: «عنده مناكير»، وقال: بلغني أن أحمد بن حنبل كان يتكلم فيه ويذمه»، وقال الخطيب: «أما المناكير فقلَّ ما توجد في حديثه إلا أن تكون عن المجهولين، ومن ليس بمشهور عند المحدثين»، وسبقه أبو الفتح الأزدي بمعناه ـ على ما نقل مغلطاي ـ: «إبراهيم هذا في عداد أهل الصدق، وإنما حدَّث بالمناكير الشيوخ الذين روى عنهم، فأما هو فصدوق».

وأما محمد بن فليح، فقال ابن معين: «فليح بن سليمان ليس بثقة ولا ابنه»، وقال أبو حاتم: «ليس بذاك القوي»، وقال العقيلي في «الضعفاء»: «مديني لا يتابع في بعض حديثه».

ونقل الحافظ في «التهذيب» عن الإسماعيلي في كتاب «العتق» قال: «لم يسمع موسى بن عقبة من الزهري شيئًا. كذا قال». قلت ـ المحقق ـ: اعتمد البخاري روايته عن ابن شهاب الزهري في صحيحه، والله تعالى أعلم.

وقد صح الحديث من مسند عبد الله بن مسعود بلفظ: «كأني أنظر إلى النبيِّ ﷺ، يحكي نبيًا من الأنبياء ضربَهُ قَومُهُ فأدمَوه، وهوَ يَمْسَحُ الدَّمَ عن وجهِهِ ويقول: اللَّهُمَّ اغفِرْ لقومي فإنهم لا يعلمون».

(١) قال الحافظ في «الفتح» (٦/ ٥٢١) تعليقًا على قول ابن حبان هذا: «وكأنه بناه على أنه لا يجوز أن يتخلف بعض دعائه ﷺ على بعض أو عن بعض، وفيه نظر لثبوت «أعطاني اثنتين ومنعني واحدة». اهـ. وهو عند مسلم من حديث سعد رضي الله عنه.

ذِكْرُ ما يستحبُّ للمرء سؤالُ الباري جَلَّ وعلاَ تسهيلَ الأمور عليه إذا صَعُبَتْ

٩٧٤ ـ عن أنس، أن رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «اللَّهُمَّ لا سَهْلَ إلاَّ مَا جَعَلْتَهُ سَهْلاً، وَأَنْتَ تَجْعَلُ الحَزْنَ سَهْلاً إِذَا شِئْتَ».

ذِكْرُ الزَّجْرِ عن استعجال المرء إجابةَ دُعائه إذا دعا

٩٧٥ ـ عن أبي هريرة، أنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قال: «يُسْتَجَابُ لأَحَدِكُمْ مَا لَمْ يَعْجَلْ، فَيَقُولُ: قَدْ دَعَوْتُ فَلَمْ يَسْتَجِبْ لِي».

ذِكْرُ البيانِ بأنَّ استجابةَ دُعاءِ الدَّاعي ما لم يَعْجَلْ إِنَّما يَكونُ ذلك إذا دعا بِمَا للّه فيه طاعَةٌ

٩٧٦ ـ أسند فيه حديث أبي هريرة المتقدم برقم (٨٨١).

ذِكْرُ الزَّجْرِ عن أَنْ يقولَ المرءُ في دُعَائه رَبِّ اغْفِرْ لي إِنْ شِئْتَ

٩٧٧ ـ عن أَبي هريرة، عن النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لاَ يَقُلْ أَحَدُكُمْ: اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي إِنْ شِئْتَ، فَإِنَّهُ لاَ مُسْتَكْرِهَ لَهُ، وَلَكِنْ لِيَعْزِمِ المَسْأَلَةَ».

---

٩٧٤ ـ مرسل، وصله خطأ: قال ابن أبي حاتم في «العلل» (٢٠٧٤): «سألت أبي عن حديث رواه محمد بن عمر العدني، عن بشر بن السري، عن حماد بن سلمة، عن ثابت، عن أنس، عن النبي ﷺ إنه كان يدعو «اللَّهُمَّ لا سهل إلاَّ ما جعلته سهلاً وأنت إن شئت جعلت الحزن سهلاً» قال أبي: هذا خطأ. حدثناه القعنبي عن حماد، عن ثابت أن النبي ﷺ مرسل، ولم يذكر أنسًا، وبلغني أن جعفر بن عبد الواحد لقن القعنبي عن أنس، ثم أخبر بذلك فدعا عليه، قال أبي: هو حماد، عن ثابت، عن النبي ﷺ، وكان بشر بن السري ثبتًا، فليته أن لا يكون أدخل على ابن أبي عمر». اهـ.

٤٧٥ ـ صحيح.

٤٧٧ ـ صحيح.

ذِكْرُ الزَّجْرِ عَنْ إِكْثَارِ الْمَرْءِ السَّجْعَ فِي الدُّعَاءِ دُونَ الشَّيْءِ الْيَسِيرِ مِنْهُ

٩٧٨ ـ عن ابْنِ أبي السائِبِ قَاصِّ المدينة، قَالَ: قَالَتْ عائشة: قُصَّ في الْجُمُعَةِ مَرَّةً، فَإِنْ أَبَيْتَ فَمرَّتَيْنِ، فَإِنْ أَبَيْتَ فَثَلاثَ، وَلاَ أُلْفِيَنَّكَ تَأْتِي الْقَوْمَ وَهُمْ فِي حَدِيثِهِمْ، فَتَقْطَعُهُ عَلَيْهِمْ، وَلَكِنْ إِنِ اسْتَمَعُوا حَدِيثَكَ فَحَدِّثْهُمْ، وَاجْتَنِبِ السَّجْعَ فِي الدُّعَاءِ، فَإِنِّي عَهِدْتُ النَّبِيَّ ﷺ وَأَصْحَابَهُ يَكْرَهُونَ ذَلِكَ.

ذِكْرُ مَا يُسْتَحَبُّ للمرء الدعاء لأعداء اللَّه بالهداية إلى الإسلام

٩٧٩ ـ عن أبي هريرة، قَالَ: جَاءَ الطُّفَيْلُ بنُ عَمْرٍو الدَّوْسِيُّ إِلىٰ نَبِيِّ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ دَوْسًا قَدْ عَصَتْ وَأَبَتْ، فَادْعُ اللَّهَ عَلَيْهِمْ، فَقَالَ ﷺ: «اللَّهُمَّ اهْدِ دَوْسًا وَائْتِ بِهِمْ».

---

٩٧٨ ـ **خطأ**: أخطأ فيه أبو معاوية، رواه عن داود، عن عامر الشعبي، عن ابن أبي السائب، فجعله من مسند ابن أبي السائب عن عائشة.

وخالفه إسماعيل بن إبراهيم فرواه عن داود، عن عامر، عن عائشة، وهو الأصوب، فإن أبا معاوية يضطرب في غير حديث الأعمش، قاله أحمد وابن نمير وغيرهما، والله أعلم.

وقد رواه البخاري (٦٣٣٧) فقال: حدثنا يحيى بن محمد بن السَّكَن، ثنا حبان بن هلال، ثنا هارون المقري، ثنا الزبير بن الخِرِّيت، عن عكرمة، عن ابن عباس، وفي آخره: فانظر السجع من الدعاء فاجْتَنِبْهُ، فإني عهدتُ رسولَ اللَّه ﷺ وأصحابَه لا يفعلون إلاَّ ذلك الاجتناب».

وبعد كتابة ما تقدم وجدت ابن أبي حاتم في «العلل» (٢٠٥٠) يقول: «سألت أبي عن حديث رواه أبو معاوية، عن داود، عن الشعبي، عن ابن أبي السائب قاضي أهل المدينة عن عائشة قالت للسائب: لتدعن السجع في الدعاء فإني رأيت رسول الله ﷺ وأصحابه لا يسمعون أو لا يفعلون، قال أبي: كذا حدثنا علي بن ميمون الرقي، عن أبي معاوية، وحدثنا أبو سلمة، قال: حدثنا وهيب عن داود، عن الشعبي أن عائشة قالت لابن أبي السائب: قلت لأبي: أيهما أصح؟ قال: حديث وهيب أشبه، ووهيب أتقن وأوثق من أبي معاوية».

قلت: حديث وهيب يؤكد حديث إسماعيل بن إبراهيم، والاثنان معًا يؤكدان وهم أبي معاوية في حديثه، والله تعالىٰ أعلم

٩٧٩ ـ **صحيح**: متفق عليه

ذِكْرُ الخَبَرِ المدحضِ قولَ مَنْ زعم أن هذا الخَبَرَ تَفَرَّدَ به أبو الزِّناد عن الأعرج

٩٨٠ ـ عن أبي هريرة، قال: جاءَ رَجُلٌ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَذَكَرَ دَوْسًا فَقَالَ: إِنَّهُمْ... فَذَكَر رِجَالَهُمْ وَنِسَاءَهُمْ، فَرَفَعَ النَّبِيُّ ﷺ يدَيْه، فَقَالَ الرَّجُلُ: إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ، هَلَكَتْ دَوْسٌ وربِّ الْكَعْبَةِ، فرفَعَ النَّبِيُّ ﷺ يديْه وقَالَ: «**اللَّهُمَّ اهْدِ دَوْسًا**».

ذِكْرُ ما يُسْتَحَبُّ[1] للْمَرْءِ أَنْ يَتْرُكَ الاستغفار لقرابته المشركينَ أصلا

٩٨١ ـ عن ابن مسعود، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ خَرَجَ يومًا، فَخَرَجْنَا معَهُ، حَتَّىٰ انْتَهَيْنَا إِلَىٰ المقابِرِ، فَأَمَرَنَا، فَجلَسْنَا، ثُمَّ تَخطَّى القُبُورَ حَتَّىٰ انْتَهَىٰ إِلَىٰ قَبْرٍ مِنْهَا، فَجلَس إِلَيْه، فَنَاجَاهُ طَوِيلاً، ثُمَّ رَجَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ باكِيًا، فَبَكَيْنَا لبُكاءِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، ثُمَّ أَقْبَلَ عَلَيْنَا، فَتَلَقَّاهُ عُمَرُ ـ رِضْوَانُ اللَّهِ عَلَيْهِ ـ وَقَالَ: مَا الَّذِي أَبْكَاكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ، فقَدْ أَبْكَيْتَنَا وَأَفْزَعْتَنَا؟ فَأَخَذَ بِيَدِ عُمَرَ، ثُمَّ أَقْبَلَ عَلَيْنَا، فَقَالَ: «**أَفْزَعَكُمْ بُكَائِي**»؟ قُلْنَا: نَعَمْ، فقَالَ: «**إِنَّ القَبْرَ الَّذِي رَأَيْتُمُونِي أُنَاجِي قَبْرُ آمنَةَ بِنْت وَهْب، وَإِنِّي سَأَلْتُ رَبِّي الاسْتِغْفَارَ لَهَا، فَلَمْ يَأْذَنْ لِي، فَنَزَلَ عَلَيَّ: ﴿مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ وَالَّذِينَ آمَنُوا أَن يَسْتَغْفِرُوا لِلْمُشْرِكِينَ﴾** [التوبة: ١١٣] **فَأَخَذَنِي مَا يَأْخُذُ الْوَلَدَ لِلْوَالِدِ مِنَ الرِّقَّةِ، فَذَلِكَ الَّذِي أَبْكَانِي، أَلا وَإِنِّي كُنْتُ نَهَيْتُكُمْ عَنْ زِيَارَةِ القُبُورِ، فَزُورُوهَا، فَإِنَّهَا تُزَهِّدُ فِي الدُّنْيَا وَتُرَغِّبُ فِي الآخِرَةِ**».

---

٩٨٠ ـ **ضعيف الإسناد**: وقصة رفع النبيِّ يده منكرة، تفرد بها مسلم بن بُدَيل ولم يتابع عليها، وهو مجهول الحال، والحديث تفرد بإخراجه ابن حبان والله تعالىٰ أعلم، وانظر الحديث السابق.

٩٨١ ـ **منكر**: عنعنه ابن جريج، عن أيوب بن هانئ، ضعفه ابن معين، وقد تفرد به عن مسروق بن الأجدع، عن ابن مسعود. وقد تفرد المصريون به عن ابن جريج.

وقال الذهبي في «السير» (١٧/ ٤٢): «هذا من غرائب الحديث، أخرجه ابن ماجه عن الثقة، عن ابن وهب مختصراً، وأيوبُ هذا كوفيٌّ ضعّفه يحيىٰ بن معين.

وجاء الاستئذان عند مسلم من حديث أبي هريرة بلفظ: «استأذنتُ ربي أن استغفر لأمي فلم يأذَنْ لي واستأذنته أن أزور قبرها فأذن لي»

(١) أين هذا الاستحباب؟! وظاهر الآيات والأحاديث تدل علىٰ وجوب الترك وتحريم الفعل والله تعالىٰ أعلم. وانظر الحديث الآتي

ذكْرُ ما يَجبُ عَلَى المرء منَ الاقتصار عَلَى حَمْد اللَّه جَلَّ وعَلاَ بمَا مَنَّ عَلَيْه من الهداية وترك التَّكلُّف في سُؤال تلك الحالة لمَنْ خُذلَ وحُرِمَ التوفيقَ والرَّشاد

٩٨٢ ـ عن ابن شهاب، قال: أخبرني سعيد بن المسيِّب، عن أبيه قال: لَمَّا حَضَرَ أبا طَالِبٍ الْوَفَاةُ، جَاءَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَوَجَدَ عِنْدَهُ أَبَا جَهْلٍ، وَعَبْدَ اللَّهِ بْنَ أَبِي أُمَيَّةَ بْنِ الْمُغِيرَةِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**يَا عَمِّ، قُلْ: لاَ إِلَهَ إِلاَّ اللَّهُ أَشْهَدُ لَكَ بِهَا عِنْدَ اللَّه**». قَالَ أَبُو جَهْلٍ وَعَبْدُ اللَّهِ بنُ أَبِي أُمَيَّةَ: يَا أَبَا طَالِبٍ أَتَرْغَبُ عَنْ مِلَّةِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ؟ قَالَ: فَلَمْ يَزَلِ النَّبِيُّ ﷺ يَعْرِضُهَا عَلَيْهِ وَيُعِيدُ لَهُ تِلْكَ الْمَقَالَةَ حَتَّى قَالَ أَبُو طَالِب آخِرَ مَا كَلَّمَهُمْ هُوَ عَلَى مِلَّةِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ وَأَبَى أَنْ يَقُولَ: لا إِلَهَ إِلاَّ اللَّهُ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**لأَسْتَغْفِرَنَّ لَكَ مَا لَمْ أُنْهَ عَنْكَ**» فَأَنْزَلَ اللَّهُ ﴿**مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ وَالَّذِينَ آمَنُوا أَن يَسْتَغْفِرُوا لِلْمُشْرِكِينَ وَلَوْ كَانُوا أُوْلِي قُرْبَىٰ مِن بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُمْ أَصْحَابُ الْجَحِيمِ**﴾ [التوبة: ١١٣] وَأُنْزِلَتْ فِي أَبِي طَالِبٍ: ﴿**إِنَّكَ لا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَن يَشَاءُ وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمُهْتَدِينَ**﴾ [القصص: ٥٦].

ذكْرُ الشيء الَّذي إذَا قَالَهُ المرءُ عندَ الوطء لَمْ يَضرَّ الشَّيْطانُ وَلَدَهُ

٩٨٣ ـ عن ابن عباس، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «**أَمَا إِنَّ أَحَدَكُمْ لَوْ أَنَّهُ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَأْتِيَ أَهْلَهُ، قَالَ: بِسْمِ اللَّهِ، اللَّهُمَّ جَنِّبْنَا الشَّيْطَانَ، وَجَنِّبِ الشَّيْطَانَ مَا رَزَقْتَنَا، ثُمَّ رُزِقَا وَلَدًا لَمْ يَضُرَّهُ الشَّيْطَانُ**».

---

٩٨٢ ـ صحيح.

٩٨٣ ـ صحيح غريب: متفق عليه، تفرد به سالم بن أبي الجعد، عن كريب بن أبي مسلم، عن ابن عباس.

وقد رواه غير واحد عن منصور، وعن الأعمش، غير أن شعبة ليس في حديثه ذِكْرُ «باسم الله».

وقد رواه عبد الله بن نمير، والثوري، وجرير، كلهم عن منصور به فذكروا «باسم الله»، وفي رواية ابن نمير: قال منصور. أُرَاهُ قَالَ: «باسم الله». والله أعلم.

ذِكْرُ مَا يُسْتَحَبُّ لِلْمَرءِ إِذَا زَارَ قَومًا أَنْ يَدْعُوَ لِلْمَزُورِ عِنْدَ انصرافه عَنْهُم

٩٨٤ـ أسند فيه حديث جابر المتقدم برقم (٩١٦) و(٩١٨).

ذكرُ الزَّجْرِ عن أن يدعوَ المرءُ لنَفْسه ويُعْقِبَ دُعاءَهُ بسؤال اللَّه منعَ ذلك غيره

٩٨٥ ـعن أبي هريرة، قال: دَخَلَ أَعْرَابِيٌّ عَلَىٰ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ المَسْجِدَ، وَهُوَ جَالِسٌ، فَقَالَ: اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي وَلِمُحَمَّدٍ وَلاَ تَغْفِرْ لأَحَدٍ مَعَنَا. قَالَ: فَضَحِكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ثُمَّ قَالَ: «لَقَد احتظَرْتَ وَاسِعًا» ثُمَّ وَلَّىٰ الأَعْرَابِيُّ حَتَّىٰ إِذَا كَانَ فِي نَاحِيَةِ المَسْجِدِ، فَحَجَّ لِيَبُولَ، فَقَالَ الأَعْرَابِيُّ بَعْدَ أَنْ فَقِهَ فِي الإِسْلاَمِ: فَقَامَ إِلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَلَمْ يُؤَنِّبْنِي، وَلَمْ يَسُبَّنِي، وَقَالَ: «إِنَّمَا بُنِيَ هَذَا المَسْجِدُ لِذِكْرِ اللَّهِ وَالصَّلاَةِ، وَإِنَّهُ لاَ يُبَالُ فِيهِ، ثُمَّ دَعَا بِسَجْلٍ مِنْ مَاءٍ فَأَفْرَغَهُ عَلَيْهِ».

---

٩٨٥ ـ خطأ بهذا السياق: رواه بهذا السياق، أي قصة الدعاء بلفظ «اللهم اغفر. . .»، وقصة «بول الأعرابي» أي كلتا القصتين في سياق واحد، محمد بن عمرو بن علقمة، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، مرفوعًا، ولم يتابع محمد بن عمرو عليه.

ورواه الليث، وابن المبارك، وابن وهب، ثلاثتهم، عن يونس، ورواه محمد بن الوليد الزبيدي، ومعمر، وشعيب، أربعتهم، عن الزهري، عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود، عن أبي هريرة، رفعه، بقصة البول فقط. وهو صحيح.

ورواه ابن وهب، عن يونس، وأبو اليمان، عن شعيب، كلاهما، عن الزهري، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة رفعه، بقصة الدعاء فقط وبلفظ: «اللهم ارحمني. .». وهو صحيح.

وتفرد سفيان بن عيينة بروايته، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة، رفعه، وفيه قصة الدعاء بلفظ: «اللهم ارحمني. .»، وقصة بول الأعرابي.

ولم يتابع أحدٌ سفيان علىٰ هذا، وسفيان ثبت إمام، إلا أن سماعه من الزهري، وهو لم يزل بعد صغيراً فاحتمال تفرده بشيء عنه بعيد، ثم أنه قد رواه عنه عبد الله بن محمد بن عبد الرحمن الزهري المِسْوَري، ولم يذكر قصة البول، ذكر ذلك المزي في «تحفة الأشراف» والله أعلم بالصواب.

وأما متابعة صالح بن أبي الأخضر لسفيان فلا يفرح بها، فقد قال معاذ بن معاذ: «ألححنا علىٰ صالح بن أبي الأخضر في حديث الزهري فقال: منه ما سمعت، ومنه ما عرضت، ومنه ما لم =

ذِكْرُ الزَّجْرِ عن أَن يَدْعُوَ المرءُ لِنفسه بالخيرِ وحدَه دونَ أَنْ يَقْرِنَ به غَيْرَه

٩٨٦ ـ عن عبد اللَّه بن عمرو، أَنَّ رَجُلاً قَالَ: اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي ولِمُحَمَّدٍ وَحْدَنَا. فقال رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَقَدْ حَجَبْتَهَا عَنْ نَاسٍ كَثِيرٍ».

ذِكْرُ الزجرِ عن سؤال العبدِ ربَّه أَلاَّ يَرْحَمَ مَعَهُ غَيْرَهُ

٩٨٧ ـ أسند فيه حديث أبي هريرة المتقدم برقم (٩٨٥) من طريق ابن شهاب، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة مقتصراً فيه على لفظ الدعاء «اللهم ارْحمني . . .» دون لفظ قصة البول.

= أسمع، فاختلط علي»، ونقل نحو هذا عن يحيى القطان، وخالد بن الحارث، فمن قال: أنه يصلح في الاعتبار، فذلك والله أعلم في غير حديث الزهري، ثم أنه قد اختلف عليه، فرواه عبد الغفار بن عبيد الكريزي، عن صالح، عن الزهري، عن سعيد، وأبي سلمة، عن أبي هريرة بلفظ: الدعاء فقط.

ورواه النضر بن شميل، عن صالح، عن الزهري، عن سعيد، عن أبي هريرة، ذكره الدارقطني في «العلل» (٧/ ٢٩٣)، وقال أيضًا: «ورواه معمر، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب مرسلاً». والله تعالى أعلم بالصواب.

تنبيه لا بد منه: يدعي بعض أئمة المساجد الحكمة والتعالم، عند تعاملهم مع أولياء الأطفال الذين يبولون في المساجد المفروشة بالسجاجيد بنفس الطريقة التي تعامل بها النبي ﷺ في هذا الحديث، وهذا قياس مع الفارق، ألا وهو أن مسجد النبي ﷺ كان من البطحاء، فصب الماء عليه هو الطريقة المستخدمة لتطهير الأرض، وأما السجاجيد فلها حكم الأقمشة والأثواب فلابد من غسلها. والله أعلم.

أمر آخر لابد من الانتباه له أن البائل كان أعرابيًا، لا يعرف حكم البول في المسجد، والآن قد استقرت الأحكام وعرف القاصي والداني، بل الكافر والمؤمن حرمة البول في المساجد، فلا يجوز أن يصحب أحد طفلاً إلى المسجد دون أن يحتاط لهذا الأمر.

٩٨٦ ـ منكر: مداره على حماد بن سلمة، عن عطاء بن السائب، عن أبيه، عن عبد الله بن عمرو، به.

وانظر ما قيل بخصوص حماد بن سلمة حاشية الحديث (٤٩)، (١٤٢)، (١٨٩)، وغيرها، وعطاء بن السائب قد اختلط وحماد سمع منه قبل الاختلاط وبعده، هذا علاوة على تفرده بهذا الحديث بهذا الإسناد، ولا يحتمل منه ذلك. والله تعالى أعلم.

ذِكْرُ الخَبَرِ الَّدالِ علي أن المرءَ إذا أرادَ أن يدعُوَ لأخيه المُسْلِمِ يجب أن يبدأ بنفسه ثم به

٩٨٨ ـ عن ابن عباس، عن أبي بن كعب، قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا ذَكَرَ أَحَدًا مِنَ الأَنْبِيَاءِ بَدَأَ بِنَفْسِهِ، وَإِنَّهُ قَالَ ذَاتَ يَوْمٍ: «**رَحْمَةُ اللَّهِ عَلَيْنَا وَعَلَى مُوسى، لَوْ صَبَرَ مَعَ صَاحِبِه، لَرَأَى العَجَبَ الأَعَاجِيبَ**، وَلَكِنَّهُ قَـال: ﴿**إِن سَأَلْتُكَ عَن شَيْءٍ بَعْدَهَا فَلا تُصَاحِبْنِي**﴾ [الكهف: ٧٦].

ذِكْرُ استحبابِ كثرة دعاء المرء لأَخِيه بِظَهْرِ الغَيْبِ رَجاءَ الإجابة لهما به

٩٨٩ ـ عن أبي الدرداء، قال: قـال رَسُولُ الله ﷺ: «**مَا مِنْ مُسْلِمٍ يَدْعُو لأَخِيهِ بِظَهْرِ الغَيْبِ إِلاَّ قَالَ المَلَكُ: وَلَكَ بِمِثْلٍ، وَلَكَ بِمِثْلٍ**».

---

٩٨٨ ـ شاذ: تفرد به أبو إسحاق السبيعي، عن عمرو بن دينار، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس به.

وخالفه سفيان بن عيينة، وابن جريج، عن عمرو فلم يذكرا هذه الزيادة في حديثهم، وفي حديث سفيان: «يرحم الله موسىٰ، لوددنا لو صبر حتىٰ يُقَصَّ علينا من أمرهما».

وقال الحافظ في «الفتح» (٨/ ٤٢٥):

«وأخرجه مسلم من طريق رقبة، عن أبي إسحاق، عن سعيد بن جبير بزيادة ولفظه: («ولو صبر لرأىٰ العجب» وكـان إذا ذكر أحداً من الأنبياء بدأ بنفسه «رحمة الله علينا وعلىٰ أخي كذا»، وأخرجه الترمذي والنسائي من طريق حمزة الزيات، عن أبي إسحاق مختصراً، وأبو داود من هذا الوجه مطولاً، ولفظه: «وكان إذا دعا بدأ بنفسه وقال: «رحمة الله علينا وعلىٰ موسىٰ».

وقد ترجم المصنف ـ يعني البخاري في الصحيح ـ في الدعوات: «من خص أخاه بالدعاء دون نفسه، وذكر فيه عدة أحاديث، وكأنه أشار إلىٰ أن هذه الزيادة وهي: «كان إذا ذكر أحداً من الأنبياء بدأ بنفسه»، لم تثبت عنده، وقد سئل أبو حاتم الرازي عن زيادة وقعت في قصة موسىٰ والخضر من رواية أبي إسحاق هذه عن سعيد بن جبير وهي قوله في صفة أهل القرية: «أتيا أهل قرية لئامًا، فطافا في المجالس» فأنكرها، وقال: «هي مدرجة في الخبر»، فقد يقال وهذه الزيادة مدرجة فيه أيضًا، والمحفوظ رواية ابن عيينة المذكورة. والله أعلم). اهـ.

قلت ـ المحقق ـ: حديث أبي إسحاق المشار إليه آنفًا عند مسلم في المتابعات وليست في أصل الباب. والله أعلم.

٩٨٩ ـ صحيح غريب: تفرد به طلحة بن عبيد الله بن كَرِيز، عن أم الدرداء، عن أبي الدرداء، به. هكذا=

قال أبو حاتم: كل ما يجيء في الروايات فهو «كُرَيز» إلاَّ هذا فإِنَّهُ «كَرِيز»[1] . وأمُّ الدرْداء: اسمُها هُجَيْمَةُ بنتُ حيي الأوصابية، وأَبو الدرداء: عويمر بن عامر.

ذِكْرُ إباحة دعاء المرء لأخيه بكثرة المال والولد

٩٩٠ ـ عن أنس بن مالك قال: دَخَلَ رَسُولُ اللَّه ﷺ عَلَىٰ أُمِّ سُلَيْمٍ فَأَتَتْهُ بِتَمْرٍ وَسَمْنٍ، فَقَالَ: «**أعيدوا سمنكم في سقائه، وتمركم في وعائه، فإني صائم**». فَصَلَّىٰ صَلاَةً غَيْرَ مَكْتُوبَةٍ، وَصَلَّيْنَا مَعَهُ، فَدَعَا لأُمِّ سُلَيْمٍ وَأَهْلِ بَيْتِها، فَقَالَتْ أُمُّ سُلَيْمٍ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ لِي خُوَيْصةً، قَالَ: «**ما هي يا أُمَّ سُلَيْم؟**» قَالَتْ: خَادِمُكَ أَنَسٌ. فَدَعَا لِي بِخَيْرِ الدُّنْيَا وَالآخِرَةِ، وقال: «**اللَّهُمَّ ارْزُقْهُ مالاً وَوَلَداً، وبَارِكْ لَهُ**»، قَالَ: فَإِنِّي مِنْ أَكْثَرِ النَّاسِ وَلَداً.

قَالَ: وأَخبرتني ابنتي أُمينة أَنَّها دفنت من صُلبي إلىٰ مَقْدَمَ الحجَّاجِ البَصرةَ بضعًا وعشرين ومئة.

ذِكْرُ ما يدعو المرءُ به عندَ وجود الجَدْب بالمسلمين

٩٩١ ـ عن عائشة، قالت: شَكَا النَّاسُ إِلَىٰ رَسُولِ اللَّه ﷺ قَحْطَ المَطَرِ، فَأَمَرَ بِالمِنْبَرِ، فَوُضعَ لَهُ فِي المُصَلَّىٰ، وَوَعَدَ النَّاسَ يوْمًا يَخْرُجُونَ فيه، قَالَتْ عَائشَة: فَخَرَجَ رَسُولُ اللَّه ﷺ حِينَ بَدَا حَاجِبُ الشَّمْسِ، فَقَعَدَ عَلَىٰ المِنْبَرِ فَحَمِدَ اللَّهَ وَأَثْنَىٰ عَلَيْهِ، ثُمَّ قَالَ: «**إِنَّكُمْ شَكَوْتُمْ جَدْبَ جِنَانِكُمْ، وَاحْتِبَاسَ المَطَرِ عَنْ إِبَّانِ زَمَانه عَنْكُمْ، وَقَدْ أَمَرَكُمُ اللَّهُ أَنْ تَدْعُوهُ، وَوَعَدَكُمْ أَنْ يَسْتَجِيبَ لَكُمْ. ثُمَّ قَالَ: الْحَمْدُ للَّه رَبِّ العَالَمِينَ، الرَّحمنِ**

= رواه غير واحد عن طلحة. وقد تفرد عبد الملك بن أبي سليمان العرزمي بروايته عن أبي الزبير، عن صفوان بن عبد الله بن صفوان، عن أم الدرداء به، وقد أورده مسلم في آخر الباب مشيراً إلىٰ علته. وعبد الملك له أوهام، قد جمعت منها أشياء في جزء لي يسر الله طبعه. ثم أن أبا الزبير مدلس ولم يصرح بالتحديث من صفوان والله تعالىٰ أعلم.

(١) انظر «الإكمال» لابن ماكولا (٧/ ١٦٦ ـ ١٦٧)، و«المشتبه» للذهبي (٢/ ٥٥١)، و«تبصير المنتبه» (٣/ ١١٩٣).

٩٩٠ ـ صحيح.

٩٩١ ـ منكر: تفرد به خالد بن نزار الأيلي، عن القاسم بن مبرور الأيلي، عن يونس بن يزيد الأيلي، عن =

الرَّحيم، مَـالك يَوْمِ الدِّين، لاَ إله إلاَّ أَنْتَ تَفعَلُ مَـا تُريدُ. اللَّهُمَّ أَنْتَ اللَّهُ لاَ إله إلاَّ أَنْتَ الغنيُّ وَنَحْنُ الفُقَراء، أَنْزِلْ عَلَيْنَا الغَيْث، واجْعَلْ مَا أَنْزَلْتَ لَنَا قُوَّةً وبَلاغًا إلَى حِين». ثُمَّ رَفَعَ يَدَيْهِ ﷺ حَتَّىٰ رَأَيْنا بَياضَ إبْطَيْه، ثُمَّ حَوَّلَ إِلَى النَّاسِ ظَهْرَهُ، وَقَلَبَ أَوْ حَوَّلَ رِدَاءَهُ وَهُوَ رَافِعٌ يَدَيْه، ثُمَّ أَقْبَلَ عَلَى النَّاسِ وَنَزَلَ فَصَلَّى رَكْعَتَيْنِ، فَأَنْشَأَ اللَّهُ سَحَابًا، فَرَعَدَتْ، وَأَبْرَقَتْ، وَأَمْطَرَتْ بِإِذْنِ اللَّه، فَلَمْ يَلْبَثْ فِي مَسْجِدِه حَتَّى سَالَت السُّيُول، فَلَمَّا رَأَى رَسُولُ اللَّه ﷺ لَثَقَ الثِّيَابِ عَلَى النَّاسِ، ضَحِكَ حَتَّى بَدَتْ نَوَاجِذُهُ وَقَال: «أَشْهَدُ أَنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ، وَأَنِّي عَبْدُ اللَّهِ وَرَسُولُهُ».

ذِكْرُ ما يدعو به المرءُ عند اشتداد الأمطار وكَثْرَة دوامها بالنَّاس

٩٩٢ - عن شَرِيك بن عبد الله بن أبي نَمِر، قال: سَمِعْتُ أنسَ بنَ مالك يقول: دَخَلَ رَجُلٌ المَسْجِدَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ مِنْ بَابٍ كَانَ وِجَاهَ المِنْبَرِ، وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَخْطُبُ، فَاسْتَقْبَلَهُ قَائِمًا، فَقَالَ: يا رَسُولَ اللَّه، هَلَكَتِ المَوَاشِي وَانْقَطَعَتِ السُّبُلُ، فَادْعُ اللَّهَ لِيُغِيثَنَا، فَرَفَعَ رَسُولُ اللَّه ﷺ يَدَهُ يَقُولُ: «اللَّهُمَّ اسْقِنَا، اللَّهُمَّ اسْقِنَا».

قَالَ أَنسٌ: وَاللَّهِ مَا نَرَى فِي السَّماء سَحَابَةً وَلاَ قَزَعَةً بَيْنَنَا وَبَيْنَ سَلْعٍ مِنْ بَيْتٍ وَلا

= هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة رضي الله عنها، به.

وخالد بن نزار، قال ابن حبان: «يغرب ويخطئ»، وقال الحافظ: «صدوق يخطئ».

والقاسم بن مبرور، لم يوثقه أحد، وإنما الغالب عليه الفقه والله أعلم.

وأما يونس بن يزيد الأيلي فقال وكيع فيه: «سيء الحفظ»، ونقل الأثرم عن أحمد أنه ضعَّف أمر يونس، وقال أحمد: «لم يكن يعرف الحديث»، وقال ابن سعد: «كان حُلو الحديث، كثيره، وليس بحجة، ربما جاء بالشيء المنكر»، وقال البرذعي: «سألت أبا زرعة عن يونس في غير الزهري، فقال: ليس بالحافظ، وقال: وقال لي أبو حاتم، وكان شاهداً: سمعت علي بن محمد الطنافسي يذكر عن وكيع، قال: لقيت يونس بن يزيد بمكة، فجهدت به الجهد على أن يقيم حديثًا، فلم يقدر عليه». ونقل ابن رجب في «شرح العلل»: «قال أبو زرعة: كان صاحب كتاب، فإذا حدث من حفظه لم يكن عنده شيء».

قلت ـ المحقق ـ: والمعروف حديث أنس والله تعالى أعلم.

٩٩٢ ـ صحيح: متفق عليه.

دارٍ، فَطَلَعَتْ مِنْ وَرَائِه سَحَابَةٌ مِثْلُ تُرْسٍ، فَلَمَّا تَوَسَّطَتِ السَّمَاءَ، انْتَشَرَتْ ثُمَّ أَمْطَرَتْ، فَوَاللَّهِ مَا رَأَيْنَا الشَّمْسَ سِتًّا. ثُمَّ دَخَلَ رَجُلٌ مِنَ البَابِ يَوْمَ الجُمُعَةِ المُقْبِلَةِ، وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَخْطُبُ، فَاسْتَقْبَلَهُ قَائِمًا ثُمَّ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ هَلَكَتِ الأَمْوَالُ وَانْقَطَعَتِ السُّبُلُ، فَادْعُ اللَّهَ أَنْ يَكُفَّهَا عَنَّا، فَرَفَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَدَيْهِ يَقُولُ: «**اللَّهُمَّ حَوَالَيْنَا وَلاَ عَلَيْنَا، اللَّهُمَّ عَلَى الآكَامِ وَالظِّرَابِ وَالأَوْدِيَةِ وَمَنَابِتِ الشَّجَرِ**». قَالَ: فَأَقْلَعَتْ وَخَرَجَ ﷺ يَمْشِي فِي الشَّمْسِ. فَسَأَلْتُ أَنَسًا أَهُوَ الرَّجُلُ الأَوَّلُ؟ قَالَ: لاَ أَدْرِي.

ذِكْرُ ما يقولُ المرءُ إذا تَفَضَّلَ اللَّهُ جَلَّ وَعَلاَ عَلَى النَّاسِ بالمَطَرِ ورآه

٩٩٣ ـ عن عائشة، قالت: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا رَأَىٰ المَطَرَ، قَالَ: «**اللَّهُمَّ صَيِّبًا هَنِيًّا**».

---

٩٩٣ ـ غريب: تفرد به الأوزاعي، عن الزهري، عن القاسم، عن عائشة، به.

وأشار الطبراني في «الأوسط» (٨٢٠٢) إلىٰ هذا التفرد، فقال ـ رحمه الله ـ: «لم يرو هذا الحديث عن الزهري إلا الأوزاعي، تفرد به: عيسىٰ بن يونس»، قلت ـ المحقق ـ: قد تابع عيسىٰ بن يونس عبادُ بن جويرية كما سيأتي في كلام الدارقطني في «العلل».

والأوزاعي قال الجوزجاني فيه: «ربما يهم عن الزهري»، وقال ابن معين: «الأوزاعي في الزهري ليس بذاك، أخذ كتاب الزهري من الزبيدي»، وقال يعقوب بن شيبة: «ثقة ثبت إلا روايته عن الزهري خاصة فإن فيها شيئًا»، وقال ابن رجب في «شرح علل الترمذي» (٢/ ٧٩٩): «تكلم طائفة في حديثه عن الزهري خاصة». ثم أنه قد اختلف فيه علىٰ الأوزاعي:

فرواه عيسىٰ بن يونس، عن الأوزاعي، عن الزهري، عن القاسم، عن عائشة.

ورواه الوليد بن مسلم، عن الأوزاعي، عن نافع، عن القاسم، عن عائشة.

ورواه هشام بن عمار، عن عبد الحميد بن حبيب بن أبي العشرين، ثنا الأوزاعي، أخبرني نافع، أن القاسم بن محمد أخبره، عن عائشة. وهذا ليس بشيء، فإن هشام بن عمار، قد تغير، وكان يتلقن فيقبل التلقين، وابن أبي العشرين ضعفه دحيم، وقال دحيم، وأبو حاتم: «لم يكن صاحب حديث»، وقال أبو حاتم في موضع آخر: «ليس بذاك القوي»، وقال البخاري: «ربما يخالف في حديثه»، وقال النسائي: «ليس بالقوي»، وقال ابن حبان: «ربما أخطأ»، وقال أبو أحمد الحاكم: «ليس بالمتين عندهم»، ونُقِل عن البخاري أنه قال: «ليس بالقوي»، فاحتمال تفرد هشام بن عمار، وابن أبي العشرين، بذكر سماع الأوزاعي من نافع بعيد.

ورواه محمود بن خالد، ثني الوليد، عن الأوزاعي، قال: ثني نافع، عن القاسم بن محمد، عن عائشة. فسوّاه الوليد بن مسلم.

=

. . . .

= ورواه محمود بن خالد أيضًا، ثني عمر، عن الأوزاعي، قال: ثني رجل، عن نافع أن القاسم أخبره عن عائشة، به، فظهر تدليس الوليد بإسقاطه الرجل المبهم. وأما ما رواه يحيى بن عبد الله ابن الضحاك، قال ثنا الأوزاعي، ثني محمد بن الوليد، عن نافع، أن القاسم أخبره، عن عائشة، به فليس بشيء فإن يحيى بن عبد الله، قد تركه أبو زرعة الرازي، والنفيلي، وقال ابن حبان في «المجروحين»: «يأتي عن الثقات بأشياء مُعضلات يَهِمُ فيها، فهو ساقط الاحتجاج فيما انفردَ به»، وأقسم ابن معين بالله أنه لم يسمع من الأوزاعي شيئًا، وقال ابن عدي: «وأثر الضعف على حديثه بيِّن». وقد روى المزي حديثه هذا في «تهذيبه»، فمن ادعى أن الرجل المبهم-في حديث عمر ابن عبد الواحد، عن الأوزاعي، قال: ثني رجل. . . الخ، هو محمد بن الوليد الزبيدي معتمداً على حديث يحيى بن عبد الله الضحاك، فقد أبعد النجعة، وأخطأ الحفرة. والله تعالى أعلم.

ثم أن ابن معين قال عن الأوزاعي: «لم يسمع من نافع» فظهر مما سبق صحة قول ابن معين، وركاكة ما استدل به ابن التركماني في «الجوهر النقي» ردًا على أبي زكريا، ويشهد لابن معين أيضًا، ما رواه الوليد بن مزيد، ثنا الأوزاعي، ثني رجل، عن نافع، أن القاسم بن محمد أخبره عن عائشة، به-وهذا عند البيهقي-فاتفق عمر بن عبد الواحد والوليد بن مزيد، على ذكر الرجل المبهم مما يؤكد وهاء من خالفهما والله تعالى أعلم.

ورواه عبيدالله بن عمر و اختلف عنه فقال الدارقطني في «العلل» (ق/ ٥٥/ أ-ب) من مسند عائشة» رضي الله عنها: «اختلف فيه على عبيد الله بن عمر، وعلى نافع.

فرواه عبد الرزاق، عن عبيد الله بن عمر، عن القاسم بن محمد، عن عائشة. وخالفه ابن المبارك فرواه عن عبيد الله بن عمر، عن نافع، عن القاسم، عن عائشة. وقيل عن ابن المبارك، عن عبيد الله، عن القاسم، عن عائشة ولا يصلح.

وقال يحيى القطان، وعبدة بن سليمان، عن عبيد الله، عن نافع، عن ا لقاسم، عن عائشة.

قاله ابن أبي داود، عن عبد الله بن هاشم الطوسي، عن يحيى.

ورواه عقيل بن خالد، عن نافع، عن القاسم، عن عائشة. وكذلك رواه عبد الله بن خالد بن سعيد بن أبي مريم أبو شاكر، عن أبيه، عن نافع، عن القاسم، عن عائشة.

ورواه الأوزاعي، عن نافع، واختلف عنه:

فرواه ابن أبي القاسم، عن الوليد بن مسلم، عن الأوزاعي، عن نافع، عن القاسم، عن عائشة.

ورواه إسماعيل بن عبد الله بن سَماعَة، عن الأوزاعي، عن رجل، عن نافع، عن القاسم، عن عائشة. وقال البَابَلُتِّي، عن الأوزاعي، عن محمد بن الوليد الزبيدي، عن نافع، عن القاسم، عن عائشة. وقال عقبة بن علقمة، عن الأوزاعي، عن الزهري، عن نافع، عن القاسم، عن عائشة، وقال عيسى بن يونس، وعباد بن جويرية، عن الأوزاعي، عن الزهري، عن القاسم، عن عائشة. وكذلك قال يعمر بن بشر، عن ابن المبارك، عن الأوزاعي، عن الزهري، عن القاسم، عن عائشة.

والصحيح: عن عبيد الله بن عمر، عن نافع، عن القاسم، عن عائشة. وهذه الرواية تقوي رواية ابن المبارك، عن عبيد الله، عن نافع، عن القاسم، عن عائشة حفظ ذلك عنه، فهو غريب عن =

ذِكْرُ البيان بأنَّ قوله ﷺ «هنيًا» أراد به: «نافعًا»

٩٩٤ ـ عن المِقدام بن شُريح، عن أبيه، عن عائشة قالت: كان رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إذَا رَأىٰ الْغَيْثَ، قَالَ: «اللَّهُمَّ صيبًا أَوْ سيبًا نَافعًا».

ذِكْرُ الإخبارِ عمَّا يجبُ على المسلمين من سؤالهم ربَّهُم أَنْ يُبارِكَ لهم في رَيْعِهِمْ دونَ اتّكالهم منه على الأمطار

٩٩٥ ـ عن أبي هريرة، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَيْسَتْ السَّنَةُ بأَنْ لاَ تُمْطَرُوا، ولَكِنِ السَّنَةُ أَنْ تُمْطَرُوا، وأَنْ تُمْطَرُوا، وَلاَ تُنْبِتُ الأَرْضُ شَيْئًا».

= الزهري، وقول عقبة بن علقمة، عن الأوزاعي، عن الزهري عن نافع غير محفوظ» اهـ المراد.

قلت ـ المحقق ـ: وقد تفرد معمر بروايته عن أيوب، عن القاسم، عن عائشة، به وقال الطبراني في «الأوسط» (٢٩٩٠): «لم يرو هذا الحديث عن أيوب إلا معمر».

٩٩٤ ـ صحيح غريب: علىٰ شرط مسلم رواه سفيان بن عيينة، عن مسعر، عن المقدام وتابع محمدُ بن بشر العبدي سفيان بن عيينة، وتابع يزيدُ بن المقدام مسعرَ بنَ كدام والحديث ثابت عن عائشة، من طريق عبيد الله، عن نافع، عن القاسم، عنها كما عند البخاري وغيره، وانظر الحديث السابق، والحديث صححه الشيخ الألباني كما في «الأدب المفرد» للبخاري (٥٣٠/ ٦٨٦). والله المستعان.

٩٩٥ ـ غريب: تفرد به سهيل، عن أبيه، عن أبي هريرة به.

قال ابن معين: «سهيل بن أبي صالح، والعلاء بن عبد الرحمن حديثهما قريب من السَّواء، وليس حديثهما بحجة».

وقيل له: أيما أحب إليك: قتادة، عن الحسن، عن سمرة، أو سهيل بن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة؟ فقال: «الحسن لم يسمع من سَمُرة، وكلاهما ليس بشيء، لو كان الحسن سمع من سمرة، كان أحب إليَّ». وقال الدوري عن يحيىٰ: «سهيل بن أبي صالح صُوَيلح وفيه لين».

وقال الحافظ: «ذكر ابن أبي خيثمة في تاريخه عن يحيىٰ قال: «لم يزل أهل الحديث يتقون حديثه». وقال أبو حاتم: «يكتب حديثه ولا يُحتج به». وقال ابن حبان: «كان يخطئ».

وقال الذهبي: «صدوق مشهور ساء حفظه».

ونقل الحافظ عن البخاري قول: «كان لسهيل أخ فمات فوجد عليه فنسي كثيراً من الحديث».

وقال الحافظ: «صدوق تغير حفظه بآخره».

قلت ـ المحقق ـ: لولا هيبة صحيح مسلم لحكمت بنكارته، والله أعلم بالصواب.

ذِكْرُ الأمرِ للمسلم أَنْ يَسْأَلَ اللهَ رَبَّهُ جلَّ وعَلاَ التآلُفَ بَيْنَ المسلمينَ وإصلاحَ ذات بينهم

٩٩٦ ـ عن عبدالله قال: كَانَ نَبِيُّ الله ﷺ يعلمنا التشهد في الصلاة، كما يعلمنا السورة من القرآن، ويعلمنا ما لم يكن يعلمنا كما يعلمنا التشهد: «اللَّهُمَّ أَلِّفْ بَيْنَ قُلُوبِنا، وَأَصْلِحْ ذَاتَ بَيْنِنا، واهْدِنا سُبُلَ السَّلامِ، وَنَجِّنا مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ، وَجَنِّبْنَا الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْها وَمَا بَطَنَ، اللَّهُمَّ احْفَظْنَا في أَسْمَاعِنَا وَأَبْصَارِنَا وَأَزْوَاجِنَا، وَاجْعَلْنَا شَاكِرِينَ لِنِعْمَتِكَ، مُثْنِينَ بِهَا عَلَيْكَ، قَابِلِينَ بِهَا، فَأَتْمِمْهَا عَلَيْنَا».

ذِكْرُ الخَبَرِ المدحضِ قولَ مَنْ زَعَمَ أَنَّ المرءَ إِذا كَانَ في حالةٍ ليس لَهُ سؤالُ الرَّبِّ جَلَّ وعَلاَ الحلولَ مِنْ تلك الحالة، لأنَّ هذا كلام مُحَال

٩٩٧ ـ عن عبدالله، قال: قال رسول الله ﷺ: «إِنَّ لِلشَّيْطَانِ لَمَّةً وَلِلْمَلَكِ

٩٩٦ـ منكر جدًا: تفرد به شريك القاضي، عن جامع بن شداد، عن أبي وائل به، والصحيح من طريق منصور، والأعمش، والمغيرة، عن أبي وائل.

وشريك تركه يحيى القطان، وقال: «مازال مُخلِّطًا»، وقال يعقوب بن شيبة: «صدوق سيئ الحفظ جدًا»، وقال الجوزجاني: «شريك سيئ الحفظ، مضطرب الحديث، مائل».

وقال ابن أبي حاتم: سألتُ أبا زرعة، عن شريك يُحتج بحديثه؟ قال: «كان كثير الخطأ، صاحب وهم، وهو يغلط أحيانًا»، وقال ابن عدي: «والذي يقع في حديثه من النكرة إنما أتى فيه من سوء حفظه»، وقال ابن سعد: «ثقة، مأمونًا، كثير الحديث، فقال: قد اختلطت علي أحاديثي»، وقال الترمذي: «كثير الغلط»، وقال ابن حجر: «صدوق يخطئ كثيرًا، تغيّر حفظه منذ ولي القضاء بالكوفة».

ثم إن أصوله أيضًا قد قال فيها يحيى القطان: «رأيت تخليطًا في أصول شريك».

٩٩٧ـ منكر مرفوعًا، وأقرب للصواب موقوفًا: مداره على عطاء بن السائب، عن مُرة=

لَمَّةً، فَأَمَّا لمَّةُ الشَّيْطَان، فإيعادُ بالشرِّ، وتَكْذيبٌ بالحَقِّ، وَ أَمَّا لَمَّةُ المَلَك، فَإيعَادٌ بالخَيْر، وتَصْدقٌ بالحقِّ، فمَنْ وَجَدَ ذَلكَ فَلْيَحمَدِ اللهَ، وَمَنْ وَجَدَ الأُخرَى، فَلْيَتعَوَّذْ منَ الشَّيْطَانِ، ثُمَّ قَرَأَ ﴿الشَّيْطَانُ يَعدُكُمُ الفقْرَ﴾» الآية [البقرة: ٢٦٨].

٩٩٨ ـ عن أبي بردة، قال: سمعت عليًا، رضوان الله عليه، يقول: كان

= الهمداني، عن عبدالله، وتفرد برفعه، عن عطاء أبو الأحوص وقد سمع من عطاء بعد اختلاطه، وقال الترمذي: «حسن غريب، وهو حديث أبي الأحوص ـ يعني سلام بن سليم ـ لا نعرفه مرفوعًا إلا من حديثه»، وقد خالفه عمرو بن قيس الملائي، وحماد بن سلمة، وجرير بن عبدالحميد، فرووه، عن عطاء، عن مرة، عن ابن مسعود ـ موقوفًا.

ورواه ابن علية، عن عطاء، عن أبي الأحوص أو عن مرة ـ عن ابن مسعود موقوفًا ـ وأبو الأحوص هنا هو عوف بن مالك.

ورواه مسعر، عن عطاء، عن أبي الأحوص، عن ابن مسعود، موقوفًا.

ورواه عبدالرزاق، عن معمر، عن الزهري، عن عبيدالله بن عبدالله بن عتبة بن مسعود، عن عبدالله بن مسعود موقوفًا، وهو منقطع لأن عبيدالله لم يسمع من عم أبيه، والله أعلم.

والحديث مداره موقوفًا، ومرفوعًا على عطاء بن السائب، ولم يرو عنه قبل الاختلاط إلا مسعر، واختلف القول في حماد بن سلمة، والإسناد إلى مسعر غير معروف، فقد ذكرها ابن كثير هكذا دون أن يشير إلى مكانه وحديث عبدالرزاق منقطع، والأشبه نتيجة لذلك والأقرب للصواب هو الوقف والله أعلم.

وقال ابن أبي حاتم في «العلل» (٢٢٢٤): «سألت أبي وأبا زرعة عن حديث رواه أبو الأحوص، عن عطاء بن السائب، عن عبدالله ـ كذا فلعل مُرّة سقط من المطبوع من العلل ـ عن النبي ﷺ: إن للملك لمة وللشيطان لمة... الحديث، فقال أبو زرعة: الناس يوقفونه عن عبدالله وهي الصحيح، فقال أبي: رواه حماد بن سلمة، عن عطاء بن السائب، عن مرة، عن عبدالله موقوفًا، قلت: فأيهما الصحيح؟

قال: هذا من عطاء بن السائب كان يرفع الحديث مرة ويوقفه أخرى، والناس يحدثون من وجوه عن عبدالله موقوف، ورواه الزهري، عن عبيدالله بن عبدالله، عن ابن مسعود موقوف، وذكر أشياء من هذا النحو موقوف»، أ هـ.

٩٩٨ـ غريب: تفرد به عاصم بن كليب، عن أبي بردة، قال ابن المديني: «لا يحتج بما انفرد=

النبي، ﷺ، يقول: «اللهم إنِّي أسألك الهُدَى والسَّداد، واذْكُر بالهُدى هدَايَتك الطَّريق، واذْكُر بالتَّسْدِيد تَسْدِيد السَّهْمِ»، ونهاني نبي الله، ﷺ، عن القسي والميثرة، وعن الخاتم في السَّبَّابة.

١٠ ـ باب الاستعاذة

ذِكْرُ الأمرِ بالاستعاذة بالله جَلَّ وَعَلاَ الأشياء الأربعِ التي يستحق الاستعاذةُ منها باللهِ جَلَّ وَعَلاَ

٩٩٩ ـ عن ابن عباس، أن رسول الله ﷺ، كان يعلمهم هذا الدُّعاء كما يعلمهم السورة من القرآن: «اللَّهُمَّ إنِّي أعُوذُ بِكَ مِنْ عَذَابِ جَهَنَّمَ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ عَذَابِ القَبْرِ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ فِتْنَةِ المَحْيا والمَمات، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ شَرِّ المَسِيحِ الدَّجَّالِ».

ذِكْرُ الأمرِ بالاستعاذةِ باللهِ جَلَّ وَعَلاَ مِنَ الفِتَنِ مَا ظَهَرَ منها وما بَطَنَ

١٠٠٠ ـ عن أبي سعيد الخدري قال: بينما نحن في حَائِطٍ لبني النجار مع رسول الله ﷺ، وهو على بَغْلَةٍ، فحادت به بغلته، فإذا في الحائط أقْبُرٌ، فقال

= به»، وقال أحمد: «لا بأس بحديثه»، وقال أبو حاتم: «صالح».

وجزءه الأول عند مسلم.

٩٩٩ـ ضعيف: تفرد به مالك، عن أبي الزبير، عن طاووس، عن ابن عباس، وأبو الزبير مدلس ولم يصرح بالتحديث.

وقد صح من حديث أبي هريرة، وعائشة، رضوان الله عليهم جميعًا.

١٠٠٠ـ صحيح: من مسند أبي سعيد، عن زيد بن ثابت، قال أبو سعيد: ولم أشهده من النبي ﷺ، ولكن حدثنيه زيد بن ثابت، وهكذا هو عند مسلم وغيره، وأما من رواه من مسند أبي سعيد، فسبب ذلك اختلاط الجريري، ورواية من روى عنه بعدما اختلط كخالد بن عبدالله الطحان كما =

رسول الله ﷺ: «مَنْ يَعْرِفُ هؤُلاَءِ الأَقْبُرَ؟» فَقَالَ رَجُلٌ: أَنَا يَا رَسُولَ اللهِ، قَالَ: «مَا هُمْ؟» قال: مَاتُوا في الشِّرْكِ، قَالَ: «لَوْلاَ أَنْ لاَ تَدَافَنُوا، لَدَعَوْتُ اللهَ أَنْ يُسْمِعَكُمْ عَذَابَ الْقَبْرِ الَّذِي أَسْمَعُ مِنْهُ، إِنَّ هَذِهِ الأُمَّةَ تُبْتَلَى فِي قُبُورِهَا»، ثُمَّ أَقْبَلَ عَلَيْنَا بِوَجْهِهِ فَقَالَ: «تَعَوَّذُوا بِاللهِ مِنْ عَذَابِ النَّارِ، وَعَذَابِ الْقَبْرِ، وَتَعَوَّذُوا بِاللهِ مِنَ الفِتَنِ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ، تَعَوَّذُوا بِاللهِ مِنْ فِتْنَةِ الدَّجَّالِ».

* * *

= هي هنا والحديث من طريق الجريري، وقد اختلط إلا أن الراوي عنه هو إسماعيل بن إبراهيم بن مقسم سمع منه قبل الاختلاط والله أعلم.

وقد تابع داود بن أبي هند الجريري، عن أبي نضرة به والله المستعان.



فهرس الأحاديث والآثار القولية والفعلية

حرف القاف

حرف الكاف

حرف اللام

حرف الميم

حرف النون

حرف الهاء

حرف الواو

* * *

فهرس الصحابة

فهرس الموضوعات والفوائد

❊ ❊ ❊




طبعت بمطابع
الفاروق الحديثة للطباعة والنشر
ت : ٤٣٠٧٥٢٦ - ٢٠٥٥٦٨٨
القاهـرة